



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو
والصرف

الفعل الناقص

دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي (المقطعي)

رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراة

إعداد الطالبة

ليلى عبد الله علي باوزير

الرقم الجامعي ٦ - ٨٧١٨ - ٤١٨

إشراف

أ. د / عليان محمد الحازمي

العام الدراسي ١٤٢٥ هـ - ١٤٢٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : ليلى عبد الله علي باوزير الرقم الجامعي : (٤١٨٨٧١٨٦)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : نحو وصرف

عنوان الأطروحة : الفصل الممثل للدكتوراه دراسة هونانية

مرفقة بخمسة وثلاثين (٣٥) ملحقاً الضوئياً .

أحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ١٤٤٦/٥/٥ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : عبد الله الحارثي

الناقد الداخلي : محمد عبد الله

الناقد الخارجي : د. ف. إبراهيم سليمان البهي

التوقيع : عبد الله الحارثي

التوقيع : محمد عبد الله

التوقيع : د. ف. إبراهيم سليمان البهي

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. صالح بن إبراهيم البهي

التوقيع : صالح بن إبراهيم البهي

ملخص الرسالة

الفعل الناقص

دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي (المقطعي)

تهدف الدراسة إلى تقديم تفسيرات لظواهر الإعلال في صيغ الأفعال الناقصة واستنباط قوانين فونولوجية مطردة تسوغها وتستوفي جميع الظواهر الصوتية الواردة في السياقات الصوتية المتعلقة بها .

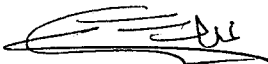
تقوم الدراسة على الأسس التالية :

- ١ - الدقة في وصف السياق الصوتي الخاص بالظاهرة الفونولوجية وفي وصف الظاهرة نفسها .
 - ٢ - الاعتداد بالصلة بين التطور الصوتي في الصيغة الفعلية ومواقع مقاطع البنية الفونولوجية وتفسير عدد من الظواهر وفق مقاييس التطور الصوتي في نظرية العامل الفونولوجي .
 - ٣ - الاعتداد بوجه واحد لتأصيل صيغ الأفعال الناقصة المتصلة بالضمائر .
 - ٤ - الاعتداد بالظواهر الصرفية في اللغات العربية الفصحى وفي اللغات السامية حيثما ترد في سياقات صوتية ذات صلة بمواقع أصوات العلة في صيغ الأفعال الناقصة .
- وقد صنفت الفصول وفق السياق الصوتي للامات الأفعال بالنظر إلى حركة عين كل بناء من أبنيتها ، فشمّل هذا التصنيف أبنية المجرد والمزيد في مواقع واحدة حيثما اتفق سياق لام الفعل الصوتي فيهما ، في حين صنفت المباحث في كل فصل حسب الصيغ الصرفية للأفعال .
- وجاء ذكر الأفعال في كل مبحث من مباحث الفصل الواحد مرتباً حسب نوع صوت العلة في الفعل ، وهو يتنوع وفق ما يسوغه كل بناء صرفي من أصناف الاعتلال .
- وأهم نتائج الدراسة هي :

- ١ - تفسير دخول الضمائر على الفعل الناقص بعد إعلاله وفق قوانين فونولوجية مطردة تعلل تطور نطق أصوات كل صيغة فعلية عن الأصل المقدّر لها .
- ٢ - استنباط قوانين فونولوجية تقوم على اعتبار مواقع مقاطع البناء الصرفي لتفسير بعض الظواهر الصوتية غير المسبوق إلى تعليلها ، وأهمها قانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق وهو يفسر وجوب منع التقاء المدّين ، وقانون تمكين موضع النواة المغفلة في النطق ، وهو يفسر وجوب تقصير المدّ قبل الصامت الساكن .
- ٣ - سبق الإعلال على إلحاق علامات الإعراب بالكلمات .
- ٤ - حصول أصوات المدّ في العربية عن الحركات المركبة ، أي كانت أصواتها ، عند وقوعها طرفاً .
- ٥ - اتفاق ظاهرة الوقف في اللغة مع ظاهرة تسكين أواخر الأفعال الناقصة لإلحاق ضمائر الرفع المتحركة بها .
- ٦ - يمتنع نقل أولى حركتي المدّ لوقوع الحركة الأولى عاملة في علاقة تعليق فونولوجي بين عنصري المدّ .

المشرف

أ.د. عليان محمد الجازمي



الباحثة

نبلى عبد الله علي باوزير

Summary of the dissertation

Title: The phonological processes in the C3 defective verbs in the framework of Government Phonology

Researcher: Laila Abdullah Ali Bawazir

This dissertation is an attempt to explain the phonological processes concerning domain-final long vowels and glides in Arabic verbs by the notions of the theory of Government Phonology.

The processes discussed are: vowel shortening, deletion of vowels and glides, assimilation, movement of vowels and glides and insertion of glides.

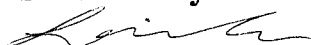
The aims of the study are the following:

- 1 - To prove one consistent approach of verbal conjugations where the final consonant is a glide, instead of proposing its absence in the deep structure of some morphological forms and its presence in others.
- 2 - That the explanations given succeed to relate all phonological processes to the syllabic positions in the deep structure of each verbal form, following the projection principle and the notions of government and movement posited by the theory of government phonology.
- 3 - That the phonological context be the main clue for the explanations given for the processes attested in the studied forms.
- 4 - That the studied forms be related to the attested processes in the various old Arabic dialects and in other semitic forms sharing the same underlying phonological context.

The study resulted in the following conclusions:

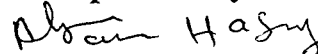
- 1 - Suffices attach to the verb ending in long vowels not in glides, when the first form of that verb undergoes such a phonological process, and whenever the glides occur, there lies a morpho-phonological reason.
- 2 - I have posited two phonological principles for justifying empty categories:
 - a - Licensing the non - interpreted onset by two short vowels surrounding its syllabic position.
 - b - Licensing the non-interpreted nucleus by shortening the vowel preceding it.
- 3 - Case assignment occurs after the verb undergoes the phonological processes in question.
- 4 - All diphthongs in classical Arabic result in long vowels domain- finally .
- 5 - Domain - final vowel syncope is attested in both nominal and verbal forms by the same phonological phenomena.
- 6 - Moving of the first vowel of a long vowel is prohibited through the governing relation holding between the skeletal positions of both vowels.

Submitted by



Laila Abdullah Ali Bawazir

Supervised by



Prof. Olayyaan Al-Haazemi

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	ملخص الرسالة (باللغة العربية)
ب	ملخص الرسالة (باللغة الانجليزية)
ج - ر	الفهرست
ش - ت	الرموز الصوتية والفونولوجية
ث	المصطلحات الفونولوجية
خ - ذ	المقدمة
٢٢ - ١	التمهيد
	الفصل الأول : المقاييس الصوتية والفونولوجية في الدراسة
	المبحث الأول : مخارج أصوات العلة وصفاتها
٣٥	المطلب الأول : تعريف الصوت الصائت
	المطلب الثاني : الصوائت في العربية :
٣٦ - ٣٩	المسألة الأولى : مقاييس مخارج الصوائت القصيرة
٣٩ - ٤٠	المسألة الثانية : موقع الحركات العربية من تصنيف دانيال جونز
٤٠ - ٤١	المطلب الثالث : الحركات الطويلة
	المطلب الرابع : الواو والياء نصفا الحركتين :
٤١	المسألة الأولى : تعريف نصفي الحركتين
٤٢	المسألة الثانية : وظائف نصفي الحركتين الفونولوجية
٤٢ - ٤٤	المسألة الثالثة : نطق الواو والياء نصفي الحركتين
٤٥ - ٤٦	المطلب الخامس : الحركات المركبة
	المبحث الثاني : المقاييس الفونولوجية المستأنس بها من
	نظرية العامل المقطعي :
٤٧ - ٥١	المطلب الأول : التعريف بنظرية العامل المقطعي
	المطلب الثاني : المقاييس البنيوية المأخوذة عن نظرية العامل
	المقطعي :
	مقاييس وصف بنية المقطع الصوتي :

الصفحة	الموضوع
٥٤ - ٥١	أ - عناصر المقطع البنيوية ووحداتها الفونولوجيتان
٥٩ - ٥٤	ب - أنماط المقاطع الصوتية التي تسوغها النظرية
٦٠ - ٥٩	ج - إثبات مواضع بنيوية مغلقة في النطق
٦٢ - ٦١	المطلب الثالث : قوانين التعليق الفونولوجي في النظرية : المسألة الأولى : أنماط تعليق العناصر المقطعية :
٦٢	أ - علاقات التعليق بين عناصر المقطع الواحد
٦٥ - ٦٣	ب - علاقات التعليق بين موضعي العنصر الواحد في المقطع
٦٦ - ٦٥	ج - علاقات التعليق بين عناصر المقطعين المتجاورين
٦٩ - ٦٦	المسألة الثانية : أحكام تعليق المعمول بعامله الفونولوجي
٧١ - ٦٩	المسألة الثالثة : التعليق الفونولوجي بين مواضع النوى المطلب الرابع : تفسير ظاهرتين صوتيتين وفق مقاييس النظرية :
٧٣ - ٧١	١ - ظاهرة إدخال الحركة القصيرة على أصوات الكلمة الأصول
٧٧ - ٧٣	٢ - ظاهرة تحول نطق صوت العلة المطلب الخامس : فوائداأخذ بمقاييس التفسير في النظرية
٧٨	١ - القول بضرورة ثبات المواضع البنيوية الأصلية
٨٢-٧٨	٢ - إقرار المواضع البنيوية المقعلة في النطق المطلب السادس : الفروق في مقاييس التفسير بين النظرية ومنهج التفسير لدى النحاة العرب :
٨٣-٨٢	١ - عدم تقييد التفسير بمواضع الكلمة البنيوية ٢ - عدم تقييد قاعدة الإعلال بتجانس صوتي المبدل والمبدل منه
٨٣	٣ - الاكتفاء بوصف أحد جزئي السياق الصوتي
٨٣	٤ - تقديم الوصف على التفسير عند غياب العلة الصوتية للظاهرة
٨٤-٨٣	٥ - قياس المعتل على الصحيح
٨٥-٨٤	٦ - وصف أصوات المد في القواعد الصرفية وصفاً غير مقيد

الصفحة	الموضوع
٨٦-٨٥	بحقيقة نطقها الفصل الثاني صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين
	المبحث الأول : المصطلحات الصرفية ومنهج تناول الصيغ الفعلية
	المطلب الأول : المصطلحات الصرفية الواردة في الدراسة :
٩١ - ٨٨	أ - التصريف
٩١	ب - الفعل
٩٣ - ٩٢	ج - الفعل المعتل اللام وأصوات العلة
٩٦ - ٩٣	د - الإعلال
	المطلب الثاني : تعريف الفعل الماضي وخواصه
٩٦	١ - حد الفعل الماضي
٩٧ - ٩٦	٢ - بناء الفعل الماضي
٩٨ - ٩٧	٣ - تعليل بنائه على الفتح دون السكون
١٠٠ - ٩٨	٤ - حالات بناء الفعل الماضي
١٠٤ - ١٠٠	٥ - أبنية الفعل الماضي
١٠٦ - ١٠٥	المطلب الثالث : منهج تناول الصيغ الفعلية المبحث الثاني :
	صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين للغائب المفرد
	المطلب الأول : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح
	العين يائي اللام غير اللقيف :
	المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (رمى) :
١٠٨ - ١٠٧	١ - تعليل فتح عينه
١١٢ - ١٠٨	٢ - إعلال لام (رمى)
١١٥ - ١١٢	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رمى)
	المسألة الثالثة : مناقشة التفسيرات الأخرى من أقوال

الصفحة	الموضوع
١١٥ - ١٣٣	النحاة ومن القوانين الصوتية الأخرى المطلب الثاني : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام :
١٣٦ - ١٣٤	المسألة الأولى: أقوال النحاة في صيغة الغائب المفرد (غزا)
١٣٧	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غزا)
	المطلب الثالث : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين الليف :
١٤٥ - ١٣٨	المسألة الأولى : أقوال النحاة في امتناع توالي الإعلالين المسألة الثانية : التفسير المقترح لامتناع توالي الإعلالين
١٤٦ - ١٤٥	في صيغة الفعل الليف (هوى) المسألة الثالثة : أثر السياق الفونولوجي في منع إعلال الواو في (هوى)
١٤٧ - ١٤٦	المسألة الرابعة : المقابلة بين التفسير المقدم وتعليل النحاة لامتناع توالي الإعلالين في (هوى)
١٤٩ - ١٤٧	المطلب الرابع : صيغة الفعل الماضي المزيد يائي اللام للغائب المفرد
١٥٠ - ١٤٩	المطلب الخامس : صيغة الفعل الماضي المزيد معتل الآخر بالواو للغائب المفرد :
١٦٠ - ١٥١	المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (أغزى)
١٦٩ - ١٦١	المسألة الثانية : التفسير المقترح لإعلال صيغة (أفعل) من الفعل الناقص معتل الآخر بالواو
	المسألة الثالثة : أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح : أولاً : قول سيبويه في (حاحيتُ) و (عاعيتُ)
١٧٢ - ١٦٩	ثانياً : النتائج العلمية المترتبة على التفسير المقترح لتصحيح اللام في (أغزيتُ)
١٧٣ - ١٧٢	

الصفحة	الموضوع
١٧٣ - ١٧٥	ثالثاً : تقديم العلة الصوتية على تقدير قلب الواو رابعة ياء عند جمهور النحاة وعند الرضي: أ - قول النحاة في (يشأيان)
١٧٥ - ١٧٨	ب - قول الرضي في السياق الصوتي للواو وما يستدعيه من الإعلال
١٧٨ - ١٧٩	ج - اختلاف السياق الصوتي الخاص بصوت العلة فيما بين الصيغتين المقارنتين لدى النحاة
١٨٠	رابعاً : فوائد الأخذ بقول الرضي في تفسير إعلال (أغزى) المطلب السادس : الفعل الماضي المزيد اللفيف
١٨٢ - ١٨٥	المسألة الأولى : أقوال النحاة في امتناع إعلال عين اللفيف الذي على بناء (أفعل) و (تفاعل) و (افتعل)
١٨٥ - ١٨٦	المسألة الثانية : التفسيرات المقترحة لتصحيح عين الفعل الماضي اللفيف المقرون الذي على بناء (أفعل) و (تفاعل) و (افتعل) :
١٨٦ - ١٨٧	أ - التفسير المقترح لصيغة (أفعل) من اللفيف
١٨٧ - ١٨٨	ب - التفسير المقترح لصيغة (تفاعل) من اللفيف
١٨٨ - ١٨٩	ج - التفسير المقترح لصيغة (افتعل) من اللفيف
	المبحث الثالث
	صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين للثنيين الغائبين
١٩٠ - ١٩٢	المطلب الأول : صيغة الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين يائي اللام غير اللفيف مع ألف التثنية (رميا) :
١٩٢ - ١٩٨	المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير (رميا)
١٩٨ - ٢٠٢	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رميا) المسألة الثالثة : مناقشة أوجه التفسير الأخرى

الصفحة	الموضوع
٢٠٤ - ٢٠٢	المطلب الثاني : صيغة الفعل للثنتين الغائبين من الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام (غزوا) : المسألة الأولى : أقوال النحاة فيه
٢٠٥ - ٢٠٤	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غزوا) للثنتين المبحث الرابع
	صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مع تاء التأنيث
٢٠٧ - ٢٠٦	المطلب الأول : صيغة الماضي الناقص الثلاثي المجرد مفتوح العين يائي اللام غير اللفيف للغائبة (رَمَتْ) : المسألة الأولى : أقوال النحاة في هذه الصيغة
٢١٠ - ٢٠٧	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رمت)
٢١٢ - ٢١٠	المسألة الثالثة : مناقشة التفسيرات الأخرى لصيغة (رمت)
	المطلب الثاني : صيغة الفعل الماضي الناقص الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام للغائبة (غَزَتْ) : المسألة الأولى : أقوال النحاة
٢١٣	المسألة الثانية : التفسير المقترح
٢١٥ - ٢١٣	المبحث الخامس
	صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مع تاء التأنيث وضمير التثنية
	المطلب الأول : صيغة الغائبتين من الفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين يائي اللام غير اللفيف (رَمَتَا) : المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها
٢١٧ - ٢١٦	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة الغائبتين (رمتا)
٢١٨ - ٢١٧	المسألة الثالثة : أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح
٢٢٦ - ٢١٨	المطلب الثاني : صيغة الغائبتين من الفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام (غَزَتَا) :

الصفحة	الموضوع
٢٢٧	المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها
٢٢٧	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة الغائبين (غَزَتَا)
	المبحث السادس
	صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مع واو الجمع
	المطلب الأول : صيغة الفعل الناقص الثلاثي المجرد مفتوح العين يائي اللام غير اللفيف لجماعة الغائبين :
٢٢٨ - ٢٣١	المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (رَمَوْا)
٢٣١ - ٢٤١	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رَمَوْا)
	المسألة الثالثة : مناقشة التفسيرات الأخرى لصيغة الفعل مع واو الجمع (رَمَوْا) وذكر أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح :
٢٤١ - ٢٤٣	أولاً ، الموازنة بين هذا التفسير وتفسير جمهور النحاة
	ثانياً ، الموازنة بين التفسير المقترح للصيغة وتفسير الطيب البكوش
٢٤٤ - ٢٤٦	ثالثاً ، أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح لصيغة (رَمَوْا)
٢٤٧ - ٢٥٠	المطلب الثاني : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام مع واو الجمع (غَزَوْا) :
٢٥٠	المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها
٢٥٠ - ٢٥٢	المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غَزَوْا)
	المبحث السابع
	صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بضمائر الرفع المتحركة :
٢٥٢ - ٢٥٥	المطلب الأول : أقوال النحاة
	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل متصل بضمائر الرفع المتحركة
٢٥٥ - ٢٥٧	المطلب الثالث : نتائج التفسير المقترح لصيغ الفعل مع ضمائر الرفع المتحركة وذكر أوجه الاحتجاج له :
	المسألة الأولى ، الصلة بين ظواهر الوقف وردّ ياء (رمىتُ) :

الصفحة	الموضوع
٢٥٧ - ٢٦١	أ - القول بتقصير المدّ في أصل (فعلتُ) وفي بعض ظواهر الوقف على المقصور :
٢٦١ - ٢٧١	١ - الوقف على المقصور بالهمزة
٢٧١ - ٢٧٤	٢ - الوقف على المقصور بالياء والواو
٢٧٤ - ٢٧٨	ب - الاحتجاج لتقدير الحذف في الاسم المقصور (نكرة ومعرفة) موقوفاً عليه بالمدّ
٢٧٨ - ٢٨٣	ج - الصلة بين التسكين في (رميتُ) والتسكين في (أفعيُ)
٢٨٣ - ٢٨٦	د - النتائج العلمية للتفسير المقترح لصيغة (رميتُ) وأمثالها
٢٨٦ - ٢٩١	المسألة الثانية : الصلة بين موضع النبر ورد الياء في (رميتُ)
٢٩١ - ٢٩٤	خلاصة المبحث
	خاتمة الفصل الثاني :
٢٩٥ - ٢٩٧	المسألة الأولى : أسس تفسير ظواهر الإعلال في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين لدى النحاة
٢٩٨ - ٣٠٢	المسألة الثانية : النتائج العلمية المترتبة على المقاييس الفونولوجية المعمول بها في الدراسة
٣٠٢ - ٣٠٧	المسألة الثالثة : قوانين الإعلال المجرأة في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين
	الفصل الثالث
	صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين
	المبحث الأول
	صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد :
	المطلب الأول : أقوال النحاة :
٣١٠ - ٣١١	المسألة الأولى : صيغة الماضي يائي اللام غير اللفيف (خشي)
٣١١ - ٣١٥	المسألة الثانية : صيغة (فعل) الناقص الواوي غير اللفيف

الصفحة	الموضوع
	المسألة الثالثة : صيغة الفعل الماضي المقرون ذي الياءين (حيي) :
٣١٥ - ٣١٦	الفرع الأول : تعليل كسر عينه
	الفرع الثاني : فكه وإدغامه :
٣١٧ - ٣١٩	١ - إدغام صيغة (حيي)
٣١٩ - ٣٢٦	٢ - تصحيح العين في صيغة الإظهار (حيي)
	المسألة الرابعة : صيغة الماضي مكسور العين اللفيف المقرون ذي الواوين للغائب المفرد (قوي) :
٣٢٦ - ٣٣١	الفرع الأول : بناؤه على (فعل) مكسور العين
	الفرع الثاني : إعلال اللام وصحة العين في (قوي) :
٣٣١ - ٣٣٢	١ - ترك إدغامه
٣٣٢ - ٣٣٣	٢ - ترك إعلال عينه
٣٣٣ - ٣٣٤	٣ - إجراء لام (قوي) مجرى لام (روي)
	المسألة الخامسة : صيغة الغائب المفرد من اللفيف مكسور العين الذي عينه الواو ولامه الياء (روي) :
٣٣٤ - ٣٣٦	الفرع الأول : حمل لفظ المضارع على لفظ ماضيه في الإعلال
٣٣٦ - ٣٣٧	الفرع الثاني : قول النحاة بترك إعلال الوسط لترك إعلال الطرف
٣٣٧	الفرع الثالث : طرد أحوال إعلال الفعل في شتى تصاريفه
	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد :
٣٣٧	المسألة الأولى : صيغته مما أصل لامة الياء وهو غير لفيف
	المسألة الثانية : تفسير القلب في صيغة (فعل) للغائب المفرد مما لامة الواو غير اللفيف (رضي)
٣٣٧ - ٣٣٨	المسألة الثالثة : تفسير صيغة الغائب المفرد من اللفيف
٣٣٨ - ٣٤٠	مكسور العين

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني
	صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين غير المعلة :
	الفعل للثنين الغائبين وللغائبة وللغائبتين :
٣٤٣ - ٣٤١	المطلب الأول : أقوال النحاة في هذه الصيغ
	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين غير المعلة :
٣٤٤ - ٣٤٣	المسألة الأولى : صيغة الفعل للثنين الغائبين (خشيا)
٣٤٥ - ٣٤٤	المسألة الثانية : صيغة الفعل للغائبة (خشيت) وللغائبتين (خشيتا)
	المبحث الثالث
	صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين المتصل بواو الجمع :
٣٥٢ - ٣٤٦	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير هذه الصيغة
	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين مع واو الجمع :
٣٥٨ - ٣٥٢	المسألة الأولى : تأصيل الصيغة معلة عند إلحاق الضمير
٣٥٩	المسألة الثانية : باقي مراحل تصريف الصيغة
٣٦١ - ٣٦٠	المسألة الثالثة : النتائج العلمية المترتبة على هذا التفسير
	المطلب الثالث : مناقشة التفسيرات الأخرى :
٣٦٥ - ٣٦١	المسألة الأولى : أقوال النحاة
٣٧١ - ٣٦٥	المسألة الثانية : أقوال المتخصصين في علم اللغات السامية المقارن
٣٧٤ - ٣٧١	المسألة الثالثة : تفسيرات صوتية أخرى
	المبحث الرابع
	صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين مع ضمائر الرفع المتحركة
٣٧٨ - ٣٧٥	المطلب الأول : أقوال النحاة في هذه الصيغ

الصفحة	الموضوع
٣٨٢ - ٣٧٨ ٣٨٣	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين المتصل بضمائر الرفع المتحركة خاتمة الفصل الثالث
	الفصل الرابع
	صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين
	المبحث الأول :
٣٨٨ - ٣٨٥	صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين غير المعلة :
	المطلب الأول : أقوال النحاة في ترك إعلال لام (سَرُوَ)
٣٨٨	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين غير المعلّ
	المبحث الثاني
	صيغة الفعل الماضي الناقص مضموم العين المتصل بواو الجمع
٣٨٩ - ٣٩٠	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير صيغة (سَرُوا)
٣٩١ - ٣٩٠	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (سَرُوا)
	المبحث الثالث :
	صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين متصلاً بضمائر الرفع المتحركة:
٣٩٢	المطلب الأول : أقوال النحاة في هذه الصيغ
٣٩٣ - ٣٩٥	المطلب الثاني : التفسير المقترح لهذه الصيغ
٣٩٦	خاتمة الفصل الرابع
	الفصل الخامس
	صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين
٣٩٨ - ٣٩٩	مدخل
	المبحث الأول :
	صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين غير المتصل

الصفحة	الموضوع
	بأحد ضمائر الرفع الظاهرة:
	المطلب الأول : صيغ الفعل المضارع غير اللفيف :
٤٠٠ - ٣٩٩	أ - أقوال النحاة في تفسيرها
	ب - التفسير المقترح لصيغ الفعل غير المتصلة بضمائر
٤١٨ - ٤٠١	الرفع الظاهرة
	المطلب الثاني : صيغ الفعل المضارع اللفيف المقرون :
٤٢٧ - ٤١٨	أ - أقوال النحاة في تفسيرها
	ب - التفسير المقترح لامتناع إعلال عين المضارع اللفيف
٤٣١ - ٤٢٧	المجرد مفتوح العين
	المبحث الثاني
	صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل
	بضمير الاثنين :
	المطلب الأول : حمل اللام في صيغة الفعل المضارع
٤٣٦ - ٤٣٢	الناقص مفتوح العين للغائبين على لفظ ماضيه
	المطلب الثاني : أقوال النحاة في صيغة الفعل المضارع
٤٣٩ - ٤٣٦	الناقص مفتوح العين للغائبين (يخشيان)
	المطلب الثالث : التفسير المقترح لصيغ الفعل المضارع
٤٤٢ - ٤٣٩	الناقص مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين
	المبحث الثالث
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بواو
	الجمع :
٤٤٦ - ٤٤٣	المطلب الأول : أقوال النحاة في صيغة (يخشون)
٤٤٨ - ٤٤٦	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يخشون)
٤٥٦ - ٤٤٨	المطلب الثالث : مناقشة الأصل الذي قدره النحاة لصيغة (يخشون)
	المبحث الرابع :
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بنون

الصفحة	الموضوع
	الإناث :
٤٥٧	المطلب الأول : لزوم آخر الفعل المضارع السكون مع نون الإناث
٤٥٩ - ٤٥٧	المطلب الثاني : أقوال النحاة في تفسير (يخشَيْنَ)
٤٦١ - ٤٥٩	المطلب الثالث : التفسير المقترح لصيغة (يخشَيْنَ)
	المبحث الخامس
	صيغة الفعل المضارع الناقص مفتوح العين للمخاطبة :
٤٦٧ - ٤٦٢	المطلب الأول : أقوال النحاة في صيغة (تخشَيْنَ) للمخاطبة
٤٧٠ - ٤٦٧	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (تخشَيْنَ)
٤٧٢ - ٤٧٠	المطلب الثالث : وجه الاحتجاج لهذا التفسير
٤٧٤ - ٤٧٣	خاتمة الفصل الخامس
	الفصل السادس
	صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين
	المبحث الأول :
	صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين غير المتصل
	بأحد ضمائر الرفع الظاهرة:
٤٨١ - ٤٧٦	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير إعلال (يرمي)
٤٨٣ - ٤٨١	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يرمي)
	المبحث الثاني
	صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل
	بضمير الاثنين
٤٨٦ - ٤٨٥	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يرميان)
٤٨٨ - ٤٨٦	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يرميان)
٤٨٩ - ٤٨٨	المطلب الثالث : نتائج القول بهذا التفسير
	المبحث الثالث
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل
	بواو الجمع :

الصفحة	الموضوع
٤٩١ - ٤٩٠	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يرمون)
٤٩٣ - ٤٩٢	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يرمون)
٤٩٤ - ٤٩٣	المطلب الثالث : الاحتجاج لهذا التفسير
	المبحث الرابع
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل بنون الإناث :
٤٩٦ - ٤٩٥	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يرمين)
٤٩٨ - ٤٩٦	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يرمين)
	المبحث الخامس
	صيغة الفعل المضارع الناقص مكسور العين للمخاطبة :
٥٠٢ - ٤٩٩	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (ترمين)
٥٠٣ - ٥٠٢	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (ترمين)
٥٠٤ - ٥٠٣	المطلب الثالث : النتائج العلمية لهذا التفسير
٥٠٥	خاتمة الفصل السادس
	الفصل السابع
	صيغ الفعل المضارع الناقص مضموم العين
	المبحث الأول :
	صيغ الفعل المضارع الناقص مضموم العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة :
٥١١ - ٥٠٧	المطلب الأول : تعليل ضم عين المضارع المعتل الآخر بالواو
٥١٢ - ٥١١	المطلب الثاني: تعليل ضم عين مضارع (سَرُوَ) : (يَسْرُوُ)
٥١٥ - ٥١٢	المطلب الثالث : أقوال النحاة في تسكين لام (يغزو)
٥١٦ - ٥١٥	المطلب الرابع : تعليل النحاة لحذف ضمة الإعراب في (يغزو)
٥١٩ - ٥١٦	المطلب الخامس : التفسير المقترح لصيغة (يغزو)
	المبحث الثاني :
	صيغ الفعل المضارع الناقص مضموم العين المتصل

الصفحة	الموضوع
	بضمير الاثنين :
٥٢١ - ٥٢٠	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يغزوان) وأمثاله
٥٢٣ - ٥٢١	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يغزوان)
٥٢٦ - ٥٢٣	المطلب الثالث : النتيجة العلمية المترتبة على هذا التفسير
	المبحث الثالث
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مضموم العين المتصل
	بواو الجمع :
٥٢٩ - ٥٢٧	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يغزون)
٥٣٠ - ٥٢٩	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يغزون)
	المبحث الرابع
	صيغتا الفعل المضارع الناقص مضموم العين المتصل
	بنون جمع الإناث :
٥٣٢ - ٥٣١	المطلب الأول : أقوال النحاة في (يغزون)
٥٣٣ - ٥٣٢	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يغزون)
	المبحث الخامس
	صيغة الفعل المضارع الناقص مضموم العين للمخاطبة :
٥٣٥ - ٥٣٤	المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير هذه الصيغة
٥٣٦ - ٥٣٥	المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (تغزين)
	المبحث السادس
٥٤١ - ٥٣٧	صيغ الأفعال الناقصة حال نصب والتوكيد
٥٤٤ - ٥٤٢	خاتمة الفصل السابع
	الفصل الثامن
	صيغ فعل الأمر الناقص
	المبحث الأول ، أقوال النحاة في صيغة الأمر :
٥٤٨ - ٥٤٦	المطلب الأول : حد فعل الأمر
	المطلب الثاني : اختلاف قول البصريين والكوفيين في

الصفحة	الموضوع
٥٥٦ - ٥٤٨	صيغة الأمر
٥٥٨ - ٥٥٦	المطلب الثالث : علامات الجزم وبناء فعل الأمر عند النحاة المطلب الرابع : مواضع زيادة همزة الوصل في فعل الأمر وتفسير اختلاف حركاتها :
٥٥٩ - ٥٥٨	المسألة الأولى : تعليل زيادة همزة الوصل أول صيغة الأمر
٥٦١ - ٥٥٩	المسألة الثانية : مواطن الاستغناء عن همزة الوصل في صيغة الأمر
٥٦٢ - ٥٦١	المسألة الثالثة : مواضع همزات الوصل
٥٦٢	المسألة الرابعة : تعليل حذف حرف المضارعة في صيغة الأمر
	المسألة الخامسة : حركات الهمزة أول صيغة الأمر :
٥٦٦ - ٥٦٣	١ - حركتا همزة الوصل في صيغة الأمر
	٢ - ترتيب زيادة حركة همزة الوصل في صيغة الأمر
٥٦٩ - ٥٦٦	عند البصريين وعند الكوفيين
٥٧٢ - ٥٦٩	٣ - قول النحاة في همزة القطع أول صيغة الأمر
	المطلب الخامس : الوجه في اشتقاق فعل الأمر الناقص
٥٧٨ - ٥٧٢	عند النحاة
	المبحث الثاني ، التفسير المقترح لاشتقاق صيغ الأمر
	من الأفعال الناقصة :
	المطلب الأول : اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه :
٥٨٤ - ٥٨١	المسألة الأولى : القول في تقدير اقتطاع صيغة الأمر من لفظ المضارع الناقص قبل إعلاله
	المسألة الثانية : القول في تقدير جزم المضارع المقتطع
٥٨٦ - ٥٨٤	منه فعل الأمر
	المطلب الثاني : مناقشة القول ببناء صيغة الأمر :
٥٨٨ - ٥٨٦	المسألة الأولى : التوسط بين قول البصريين والكوفيين
٥٩٠ - ٥٨٨	المسألة الثانية : النتائج العلمية المترتبة على القول ببناء فعل الأمر
	المسألة الثالثة : الاصطلاح على ظاهرة الحذف آخر فعل الأمر

الصفحة	الموضوع
٥٩٢ - ٥٩٠	فيما بين تقرير لزوم الحذف والإشارة إلى أصالة التحريك
٥٩٧ - ٥٩٢	المسألة الرابعة : الاحتجاج لوصف الحذف آخر فعل الأمر بأنه وقف
٥٩٩ - ٥٩٧	المسألة الخامسة : النتائج العلمية للقول بالوقف آخر فعل الأمر
٦٠٦ - ٥٩٩	المطلب الثالث : ترتيب نطق الزيادتين أول صيغة الأمر : المسألة الأولى : الرد على قول الكوفيين بزيادة همزة الوصل ساكنة أول صيغة الأمر
٦٠٨ - ٦٠٦	المسألة الثانية : الرد على قول بعض الكوفيين بضم الهمزة قبل كسرها
٦١٠ - ٦٠٨	المطلب الرابع : القول في بناء بعض صيغ الأمر على البعض المطلب الخامس : أطوار صياغة فعل الأمر الناقص وفق التفسير المقترح
٦١٢ - ٦١٠	المطلب السادس : الظواهر الفونولوجية المقدرة لتصريف صيغ أفعال الأمر الناقصة لغير المخاطب:
٦١٣ - ٦١٢	أ - أفعال الأمر المتصلة بضمير جمع الإناث
٦١٤ - ٦١٣	ب - أفعال الأمر المتصلة بضمير الاثنين
٦١٥ - ٦١٤	ج - أفعال الأمر المتصلة بواو الجمع
٦١٧ - ٦١٥	د - أفعال الأمر المتصلة بياء المخاطبة
٦٢١ - ٦١٧	المطلب السابع : توكيد صيغ فعل الأمر الناقص
٦٢٢	خاتمة الفصل الثامن
	الفصل التاسع
	بين خصائص علم الصرف العربي ومقاييس الفونولوجيا المعاصرة
٦٢٤ - ٦٣٠	المسألة الأولى : تضييق حيز إعمال القانون الصوتي : الفرع الأول : التفريق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة
٦٣٣ - ٦٣٠	الفرع الثاني : إتمام وصف جزئي السياق الصوتي الخاص بالقانون الصرفي
	المسألة الثانية : تصنيف المدّ تصنيفاً مستقلاً عن

الصفحة	الموضوع
	<p align="center">الصوامت وعن نصفي الحركتين :</p>
٦٥٤ - ٦٣٣	الفرع الأول : وصف المدّ بأنه صامت ساكن
	الفرع الثاني : معاملة المدّ معاملة نصف الحركة :
٦٥٧ - ٦٥٥	المقطع الأول : أصل المدّ عند النحاة حركة مركبة
٦٦٨ - ٦٥٧	المقطع الثاني : حدوث المدّ في هذا السياق عن نصف الحركة
٦٧٧-٦٦٩	خاتمة البحث
٦٩٠-٦٧٨	قائمة المراجع

الرموز الصوتية والفونولوجية

الرموز الصوتية :

الفتحة القصيرة -

الفتحة الطويلة - -

الكسرة القصيرة -

الكسرة الطويلة - -

الضمة القصيرة -

الضمة الطويلة - -

Φ العلامة الصفيرية رمز لموضع في مقاطع الكلمة مثبت في بنيتها الفونولوجية

دون بيانه في نطقها بصوت مسموع يتصل به : empty category

و هو رمز صوت الواو نصف الحركة semi - Vowel

ي هو رمز صوت الياء نصف الحركة semi - Vowel

الرموز الفونولوجية :

فيما يلي ذكر الرموز الواردة في الدراسة للإشارة إلى مواضع أصوات الصيغ الفعلية في البنية المقطعية لكل منها، حيث ترمز الحروف إلى ترتيب الصوامت والحركات بين مواضع مقاطع تلك الصيغ، وترمز العلامة الصفيرية إلى وقوع موضع مقطعي غير ظاهر في نطق بعض الصيغ .

ص الرمز إلى موضع صامت في بنية المقطع الصوتي

ح الرمز إلى موضع حركة واحدة قصيرة في بنية المقطع الصوتي

ص ص هما الرمز إلى موضع صامتين متتاليتين بين نهاية مقطع مغلق وبداية

مقطع تال له

ح ح هما الرمز إلى موضع حركتين قصيرتين متتاليتين في المقطع الصوتي

الواحد .

ح Φ ح هي الرموز المشيرة إلى موضعي حركتين في مقطعين متتاليين يفصل بينهما موضع صامت في بنية الكلمة غير متصل بأحد أصوات الكلمة. وهذه الكتابة الصوتية تشير إلى عدم أصالة توالي الحركتين في البنية العميقة .

ص Φ ص هي الرموز إلى موضعي صامتين يفصل بينهما موضع حركة مسكن في الكلمة .

← السهم يرمز إلى تحول نطق أصوات الكلمة إلى نطق جديد .

المصطلحات الفونولوجية

- فيما يلي تفسير المصطلحات الفونولوجية الواردة في الدراسة ، وسيأتي التعريف بالمصطلحات الصرفية المستعملة في الدراسة ص ٨٨ - ٩٦ .
- ١ - الفونولوجيا : هي علم التشكيل الصوتي ، وهو علم يدرس ظواهر التطور الصوتي في ألفاظ اللغة ويعللها ، وتشمل التعليقات المقدمة العلل الحادثة عن طرق نطق الأصوات المتجاورة في كل كلمة كما تشمل العلل ذات الصلة بقواعد النبر وقواعد الأبنية المقطعية ، فهي مسائل لا تتعلق بعلم نطق الأصوات وحده .
 - ٢ - البنية الفونولوجية : هي عدد ومواضع عناصر المقاطع الصوتية وترتيبها في كل كلمة .
 - ٣ - السياق الفونولوجي : هو ما يجاور الموضع المقطعي الواحد من مواضع مقطعية أخرى ، فهو السياق المقطعي الذي تنشأ عنه علاقات التعليق الفونولوجي بين المواضع المقطعية المختلفة ، انظر ص ٦٢ - ٧٢ .
 - ٤ - السياق الصوتي : هو ما يجاور الصوت اللغوي من أصوات ويقصد بذلك الصوت السابق عليه والتالي له فحسب .
 - ٥ - موضع الصامت المغفل نطقاً : هو موضع مقطعي متأصل في الكلمة لا يظهر عند نطقها لعدم وقوع صامت فيه ، فهو خفي في النطق رغم أصالته في بناء الكلمة المقطعي .
 - ٦ - موضع النواة المغفلة في النطق : هو موضع مقطعي مخصص للحركة وقد خُلّيَ منها عند نطق الكلمة .
 - ٧ - تحقيق الحركة : هو نطقها مسبوقاً بالهمزة .

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من أرسله الله بالفرقان بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله ، وبعد فهذه الدراسة يتوخى فيها تفسير بعض الظواهر الصرفية وبيان صلتها بمفهوم التعليق الفونولوجي في نظرية العامل الفونولوجي Government Phonology ، استفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث مع الاعتبار بأراء وتفسيرات علماء العربية الأجلاء وما حفظوه لنا من ظواهر وقرائن صرفية يحتج بها لموضوع الدراسة .

وقد هياً عقد الصلة بين مقاييس النظرية والظواهر الصرفية المدروسة من جانب ، وتحري الوصف الصوتي الدقيق لسياقات أصوات العلة في الصيغ الأصول من جانب آخر ، لسلامة وصف الظاهرة الصوتية الحادثة في كل صيغة صرفية ، ولتفسير كل ظاهرة وفق ما يتناسب مع المقاطع الصوتية في كل منها . كما أدى الأخذ بالظواهر الصوتية والأمثلة اللغوية التي ذكرها الصرفيون في مؤلفاتهم إلى تقديم تفسيرات فونولوجية لا تتعارض مع القواعد الصرفية في اللغة وإلى تأصيل الصيغ الفعلية وتقدير تطورها الصوتي على وجه لا يخالف تلك القواعد .

وقد نتج عن دراسة الصيغ الفعلية الناقصة وفق هذا المنهج استنباط عدد من القوانين الفونولوجية التي تصف الظواهر الصرفية في تلك الصيغ وتفسرها على وجه يتسق مع المقاييس الصوتية والفونولوجية المعاصرة و يوحد بعض الظواهر الصرفية في اللغة على وجه لم تذكره الدراسات الفونولوجية السابقة .

وإني لأتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون والتوجيه من أساتذة جامعة أم القرى الأفاضل ، وإلى المشرف الأول على البحث الدكتور صلاح الدين صالح حسنين لما دلني عليه من مظان المعلومات ذات الصلة بالتفسيرات الفونولوجية للظواهر الصرفية في اللغة العربية واللغات السامية الأخرى ، وإلى المشرف الثاني الدكتور مصطفى إبراهيم علي عبد الله ، لرعايته للبحث وتوجيهه لي في وجه إخراجه والتقديم له . فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أقدم شكري لجامعة الملك عبد العزيز التي منحتني فرصة الدراسة والابتعاث ولجامعة أم القرى لرعايتها لطالباتها بالتوجيه والعناية . والشكر والتقدير لسعادة عميد الكلية السابق الدكتور صالح بدوي وسعادة العميد الحالي الدكتور عبد الله ناصر القرني وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا السابق الدكتور سليمان العايد وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا الحالي الدكتور صالح سعيد الزهراني ، كما أشكر سعادة الدكتور عليان بن محمد الحازمي الذي تفضل مشكوراً بقراءة هذا البحث واقتراح بعض التعديلات والإضافات التي أفادت البحث وقومت أوده .

الباحثة

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

غاية هذه الدراسة هي تفسير تصرف أصوات العلة في صيغ الأفعال الناقصة في اللغة العربية وفق منهج صرفي مطرد تضبطه ضوابط بنوية وصوتية موافقة لنتائج الدراسات الفونولوجية والصوتية المعاصرة، إظهاراً لإحكام النظام الصرفي في العربية. وعنوان الدراسة (الفعل الناقص: دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل المقطعي)، لأن القصد هو تقديم تفسيرات لظواهر الإعلال والتصحيح في صيغ الأفعال الناقصة واستنباط أصول وقوانين صرفية مطردة جامعة يُقدّر تطور نطق أصوات العلة وفقها حيثما وقعت في السياقات الصوتية ذات الصلة بتلك القوانين.

ولا يتحقق اطراد القوانين المستتبطة لتفسير ظواهر الإعلال إلا مع الاعتداد بالسياق الصوتي لصوت العلة في المقام الأول ودقة وصفه منعاً لاستنتاج قواعد غير متفقة مع واقع التغير الصوتي الحاصل في كل صيغة. وكذلك يعدّ الاعتداد بالصلة بين ظاهرة الإعلال ومواقع البنية المقطعية في كل صيغة صرفية، مطلباً رئيساً عند تفسير حالات الإعلال، لأن ظواهر الإعلال لا تتفصل عن مواضعها في أبنية صيغ الأفعال. ومن ثم كان المرجو من الدراسة أن تجمع بين مراعاة العلل الصوتية لظواهر الإعلال في السياقات الصوتية المختلفة، ومراعاة العلل البنوية المستدعية تلك التطورات الصوتية لصيغ الأفعال الأصول.

ولا يقتصر طرد القواعد المستتبطة في الدراسة على طرد إعمالها في المواضع المختصة بها، وإنما يمتدّ إلى غاية طرد نهج العربية في تركيب صيغ الأفعال المتصلة بالضمائر. لذلك لزم تقدير القوانين الصوتية على وجه يدل على اطراد منهج تركيب تلك الصيغ، كما لزم استنباط ترتيب إعمال القوانين التي تتعدد مظاهر إعمالها، ترتيباً للأصل والفرع في إعمالها وفق اختلاف السياقات الصوتية في الصيغ المدروسة، لأن الإشارة إلى ترتيب إعمال القوانين تؤكد دقة النظام الصرفي في العربية وإحكامه، وإن بدا في ظاهر الأمر بعض التفاوت في إعمال قواعده.

ويجب أن يُراعى تطور أصوات الصيغة الأصول قبل اتصال اللواحق بها حتى تكون التفسيرات المقدّمة دالة على اطراد النظام الصرفي في اللغة، كما يجب تقدير عموم القواعد الصوتية دون تخصيصها، كي تتسع لتفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر الصوتية وتكون القاعدة الواحدة جامعة لعدة ظواهر تطراً على السياق الصوتي الواحد لصوت العلة، فيحدّد ذلك من تقدير الشواذ الصرفية ويستدل به على انضباط ظواهر صوتية عديدة بالقانون الصوتي الواحد.

وقد جاء استنباط القواعد على هذا الوجه من الشمول وضمّ النظائر من ظواهر الإعلال عند تفسير تقصير المدّ قبل تاء التانيث وقبل واو الجمع وفق قاعدة واحدة في صيغتي (رَمَت) و(رَمَوْا)، وفي تفسير ردّ الياء في (رَمَيَا) والاجتزاء من ضمير الجمع في (رَمَوْا) ومن ضمير المخاطبة في (أنتِ تخشِين) وفق قانون صوتي واحد يوجب مجيء الياء والواو في تلك الصيغ لحفظ لفظ الضمير من الحذف.

وكذلك تكون القواعد المستنبطة أكثر شمولاً لظواهر اللغة إذا فسرت الظاهرة الصرفية على وجه يجمع بين بعض الصيغ الصرفية التي تبدو في ظاهرها متباينة، فيُقدر أنها صيغ متفقة في علة تطورها الصوتي.

تلك هي الوجهة المنشودة عند تناول صيغ الأفعال الناقصة في هذا البحث.

أهداف الدراسة:

روعي في الدراسة أن تتفق التفسيرات المقدمة لظواهر الإعلال والتصحيح مع المفاهيم الصوتية التالية:

١ - اعتبار موضع صوت العلة المتأصل في مقاطع الصيغة الفعلية علة رئيسة لتسويغ أو منع التطور الصوتي الذي يقدر في مراحل تصريف الصيغة الصرفية.

٢ - جعل السياق الصوتي لصوت العلة في المقام الأول عند تفسير ووصف ظواهر الإعلال.

٣ - وصف أصوات العلة من الناحية الصوتية على الوجه الذي أقرته الدراسات المعاصرة. ومن ثم كانت أهداف الدراسة ما يلي:

١- الوقوف على آراء النحاة واختلافاتهم:

اتفق النحاة في تفسير كثير من ظواهر الإعلال واختلفوا في تفسير بعضها أو في تأصيل الصيغة الصرفية أحياناً أخرى. والوقوف على آرائهم وخاصة المختلف عليها، غاية لازمة للباحث كي يحقق مطلبين رئيسين في الدرس اللغوي: يحصل المطلب الأول بالوقوف على أوجه التفسير ومعرفة مواطن الخلاف بينهم، وهما أمران يتيحان السعة في تقدير احتمالات التطور الصوتي وأوجه تأصيل كل صيغة صرفية، فيُفسح من ثم مجال تفسير الظواهر الصرفية وتنتفح أفق متنوعة لتقدير عللها الصوتية.

وبالوقوف على التفسيرات التي اختلف عليها النحاة يمكن تبين أقربها إلى تقديم قاعدة مطردة لكل ظاهرة من ظواهر الإعلال الحادثة في صيغ الأفعال الناقصة. لذا لم تكن الغاية من عرض أقوال النحاة في الدراسة هي المفاضلة بينها وترجيح رأي منها على الآخر، وإنما كان الغرض الأول من معرفتها هو النظر في نتائج القول بها من حيث

تسويغ العلل الصوتية والمقطعية المتضمنة في كل رأي منها، بحثاً عن أوفى قدر من العلل المقبولة والتي لا تتناقض مع أي من ظواهر الإعلال في صيغ صرفية أخرى حتى يكون تفسير كل ظاهرة من تلك الظواهر على أوفى قدر ممكن من الاطراد وحتى يكون مستنداً إلى حجج فونولوجية متسقة مع ما توصلت إليه الدراسات المعاصرة من القوانين الصوتية وما كشفت عنه من ظواهر فونولوجية في لغات أخرى.

وكما ازدادت معرفة الباحث بالظواهر الصرفية المختلفة بين القبائل العربية الفصيحة، استطاع استنباط الصلة بين ظواهر الإعلال في غير صيغ الأفعال الناقصة، وبين الظواهر الصرفية في صيغ الأفعال الناقصة، وهي صلة توجب استنباط القاعدة الصوتية ذاتها لتفسير الصيغتين المتفقتين في السياق الصوتي لصوت العلة.

وقد حرص النحاة على الجمع بين صيغ الأفعال والأسماء في قواعد إعلال مشتركة بينهما حيثما اتفق فيهما السياق الصوتي لصوت العلة، وفق تقديرهم ووصفهم للسياق الصوتي في منهجهم.

فمن ذلك تمثيلهم لقلب الواو والياء ألفاً بالأسماء والأفعال من مثل (باب) و(قال)، وقولهم بوجوب ردّ اللام المصححة في كل من الاسم والفعل المفيدين التثنية^(١) من مثل (الرحيان) و(اشترى)، ووجوب حذف المدّ أول الساكنين في مثل (المصطفون) و(هم رموا)، وتحريك الواو المفيدة الجمع في الاسم المضاف والفعل عند مجيء كلمة أولها ساكن بعدهما من مثل (مصطفو القوم) و(رموا ابنك).

فكذلك حرصت على تقدير القاعدة الواحدة لتطور نطق صوت العلة في السياقات الصوتية المشتركة بين بعض صيغ الأفعال والأسماء حتى تكون القواعد الصوتية المقدره في الدراسة لتفسير ما يطرأ على صيغ الأفعال الناقصة من أوجه الإعلال، قواعد تغلب عليها صفة التعميم في السياقات ذات الصلة بها، دون تخصيصها بألفاظ الأفعال، فتكون القواعد المستنبطة مطردة جامعة لا تشذ عن إحداها صيغة من صيغ اللغة. وبذلك يتحقق المطلب الثاني من مطالب الدراسات اللغوية بوجه عام، وهو أن تكون القاعدة جامعة مستوفية لجميع مواطن أعمالها في اللغة.

٢- الوصف الدقيق للسياق الصوتي الخاص بالقاعدة المستنبطة :

حرصت عند تقدير القاعدة المستنبطة لتفسير كل ظاهرة من ظواهر الإعلال على أن تكون قاعدة لا تلتبس بسياق صوتي غير السياق الذي تختص به، وأن تكون غير قاصرة عن استيفاء أوجه تصرف أصوات ذلك السياق.

وكانت وسيلتي إلى ذلك هي تتبع مواطن السياق الصوتي الخاص بكل قاعدة (مقدرة في الدراسة) في شتى تصاريف الأفعال الناقصة وفي الأسماء أحياناً - إن كانت القاعدة ذات

(١) أي: تثنية الاسم المفرد وإفادته تثنية الفاعلين في الفعل المتصل بضمير الاثنين.

سياق مشترك بين الأفعال والأسماء -، للثبوت من أن القاعدة المستتبطة تستوفي أوجه تصرف أصوات العلة في السياق الصوتي والمقطعي ذوي الصلة بها. وكذلك حرصت على أن تكون القاعدة المقدرّة مانعة عن طريق التدقيق في وصف السياق الصوتي الذي يختصّ بها.

٣- استيفاء مراحل التغير الصوتي للصيغة الصرفية :

يلزم الباحث عند طرح التفسيرات لأوجه تطور نطق أصوات العلة أن يتتبع مراحل ذلك التطور حتى آخر نطق استقرت عليه كل صيغة فعلية، حتى لا يكون التفسير المقدم مغفلاً لأحد أطوار نطق صوت العلة فيها.

وقد ساعد هذا النهج على تفسير امتناع بعض أنماط التطور الصوتي في بعض الصيغ الفعلية، على الرغم من أنها متفقة مع قواعد الصرف في اللغة.

٤- تقدير وجه واحد لتركيب صيغ الأفعال في اللغة :

عملت عند تأصيل صيغ الأفعال المتصلة بضمائر الفاعلين وبتاء التأنيث على تقدير وجه مطرد لإلحاق هذه اللواحق بأفعالها، حتى يكون لهذه الصيغ أصل واحد للفعل الناقص لا يتبدل فيما بين التصحيح والإعلال.

وقد جاءت أقوال النحاة وأقوال عدد من علماء اللغة المعاصرين غير مطردة في وجه تأصيل الفعل من حيث الإعلال والتصحيح عند إلحاق الضمائر المختلفة به. وقد تأتي ترجيح الوجه المعتبر به في الدراسة في إلحاق اللواحق بأفعالها الناقصة وفق أربعة اعتبارات:

الاعتبار الأول: أن يكون في نصوص اللغة وظواهرها الصرفية التي أثبتتها النحاة ما يسترشد به في تعزيز ذلك الوجه في تركيب الضمائر وتاء التأنيث مع الأفعال في العربية. وقد كان في تفسير النحاة لبعض ظواهر اللغة الصوتية وفي ظواهر صرفية عامة في الفصحى، القدر المغني من الأمثلة للاحتجاج لتقدير إلحاق الضمائر بالأفعال بعد إعلالها، دون استثناء في أيّ من صيغ ذلك الإلحاق، وللاحتجاج لتأخر دخول علامة الإعراب على الأفعال المضارعة عن إعلال اللام فيها.

الاعتبار الثاني: أن تتحقق وفق الوجه المقدر لإنشاء الصيغ الفعلية علل وتفسيرات صوتية مقبولة تسوغ تطور نطق أصوات العلة في الصيغ الأصول المقترنة توصلًا إلى النطق المستقرّ عليه في كل صيغة.

الاعتبار الثالث: أن يكون لهذا التقدير بعض الاعتبار عند النحاة. وقد وجدت في بعض نصوص الزجاجي وابن عصفور وابن أبي الربيع، كما وجدت في وجهة الرضي الدائمة، ترجيحهم لهذا التقدير.

الاعتبار الرابع: ألا يؤدي هذا التقدير إلى القصور عن تفسير تطور أصوات العلة في بعض الصيغ أو إلى تضارب بين أوجه تفسير الصيغ المدروسة.

فلما تحققت الاعتبارات الأربعة التي أحسبها لازمة لترجيح هذا التقدير، أخذت به عند تأصيل صيغ الأفعال الناقصة غير المجردة من اللواحق.

وقد نتج عن طرد وجه واحد في تأصيل صيغ الأفعال المتصلة باللواحق، أن وضحت لي الصلة بين تصرف بعض تلك الصيغ وتصرف صيغ اسمية تتفق معها في السياق الصوتي لصوت العلة^(١)، كما نتج عنه تعليل تصحيح لام الفعل في بعض صيغ الفعل الناقص الماضي والمضارع بعلة صرفية واحدة، هي ضرورة التصحيح لأمن اللبس.

وبذلك جاز القول بأن زهاب اللام في الصيغ غير المعرضة للالتباس هو الأصل الثابت في تصرف الفعل الناقص في اللغة، وتحقق طرد أصل واحد في كافة صيغ الأفعال الناقصة.

٥- تتبع النتائج العلمية المترتبة على التفسيرات المطروحة في الدراسة :

إن من ضرورات الثبوت من وجهة كل تفسير يُرجح في الدراسة أن ينظر في جميع ما يترتب على القول بذلك التفسير من نتائج علمية عامة تختص بالسياق الصوتي ذي الصلة بالظاهرة المفسرة، طلباً للتأكد من أنه تفسير لا يفترض تطوراً صوتياً لا تثبته اللغة في ذلك السياق بعينه، وطلباً للتأكد من أن الأخذ بذلك التفسير لا تترتب عليه أصول صرفية عامة، لا وجود لها في صيغ العربية.

وقد ساعد تتبع نتائج التفسيرات المقترحة في عقد الموازنة بين فوائدها وبين الثغرات التي في التفسيرات الصرفية الأخرى.

٦- اشتراط تقدير ثبات مواضع البنية الصرفية لكل صيغة فعلية :

كانت الغاية عند تقدير التطور الصوتي الحادث في كل صيغة من صيغ الدراسة أن يأتي ذلك التقدير وفق ما تسوغه مقاطع البناء الصرفي في البنية العميقة لكل صيغة صرفية. وأدى هذا المطلب إلى رفض تقدير كل تطور صوتي لا تتيحه مقاطع الصيغة الصرفية.

وقد ذهب بعض العلماء^(٢) إلى تقدير تطور نطق بعض الأفعال الناقصة السامية - ومنها العربية - عن أصل لا يحتمل بناؤه الصرفي ذلك التطور الصوتي فيه. ومن ثم استبعد تقدير مثل هذه الأصول لما فيها من إغفال الصلة بين الظواهر الصوتية وبين ما تتيحه مقاطع البناء الصرفي من سبل التطور الصوتي، رغبة في أن تأتي التفسيرات

(١) ترد هذه المسألة في مناقشة صيغة (رميت) ص ٢٧٨-٢٨٣، ٢٨٧-٢٩١، وفي مناقشة صيغة (تخشين)

للمخاطبة ص ٤٧٠-٤٧١.

(٢) انظر ص ٣٦٦، ٣٦٩.

الصرفية لكل صيغة فعلية غير منفصلة عن ترتيب مواضع الصوامت والصوائت وعددها في مقاطع الصيغة، وما يتيح تنظيمها البنيوي من أنماط التطوير.

وعند تحقيق هذه الغاية يمتنع تفسير الظواهر الصرفية على وجه يفيد أن التغيرات الصوتية خبط عشواء لا تضبطها قيود البنية المقطعية، وهو تفسير يتنافى مع قيمة البناء الصرفي في إفادة دلالة الألفاظ في اللغة. وقد وجدت مقاييس التفسير التي تطرحها نظرية العامل المقطعي معينة على تحقيق هذه الغاية، وسيلي توضيح تلك المقاييس في الفصل الأول.

صعوبات البحث:

اعترضتني في أثناء البحث ثلاث صعوبات رئيسة ترتبط بتحقيق أهداف الدراسة مما عثر الإسراع باستنتاج التفسيرات الراجحة لظواهر الإعلال في الصيغ المدروسة. أجملها هنا ثم أفصل الكلام فيها، وهي:

١- تفرق مواطن أقوال النحاة في صيغ الأفعال الناقصة في مصنفاتهم

٢- تأخر مرحلة الاستقرار على أصول التفسير ومقاييسه في الدراسة

٣- اختلاف دراسات اللغويين المعاصرين عن أهداف هذه الدراسة

وفيما يلي بيان هذه المسائل:

١- تفرق مواطن أقوال النحاة في صيغ الأفعال الناقصة في المصنفات النحوية والصرفية:

لم يعمد النحاة - وخاصة المتقدمون منهم - عند تأليف أبواب الإعلال في مصنفاتهم إلى جمع شتى تصاريف الفعل من البناء الواحد في موضع واحد، تتبعاً لاختلاف السياق الصوتي الذي تقع فيه أصوات العلة (الواو والياء والفتحة الطويلة) في كل صيغة من صيغ البناء الفعلي الواحد ولما يعرض من ظواهر الإعلال أو التصحيح في كل سياق منها وترتيباً لبناء صيغة منها على أخرى. وإنما كان تصنيفهم لموضوعات الإعلال قائماً على تعيين القواعد العامة الجامعة لأوجه تصرف الاسم والفعل، وبين ما اختص به الاسم دون الفعل من ظواهر الإعلال في بعض السياقات الصوتية القليلة.^(١)

فلما تلازم ذكر ظواهر الإعلال والتصحيح في صيغ الأفعال الناقصة مع ذكر مواطنها في صيغ الأسماء، لم يكن ذكر كافة الظواهر الصرفية وسياقات أصوات العلة

(١) مما يفترق فيه تصرف الاسم عن تصرف الفعل في العربية: قلب الواو بعد الضمة ياء لوقوعها طرفاً كما في (الأدلي)، ومجيء الإعلال وسطاً دون الطرف كما في (غاية وأية)، وتحمل الاسم تضعيف الياء في آخره في مثل (غني ومرضي): الكتاب ١٧٦/٤، ٣٨٢/٤-٣٨٣، المنصف لابن جني ١١٨/٢، ١٩٧/٢-١٩٨، ٢٠٦/٢-٢٠٧.

ذات الصلة بالأفعال الناقصة، واحداً من أعراض التصنيف في إعلال اللامات في الكتب النحوية والصرفية، فجاء ذكر بعضها في أبواب أخرى، كما ترك ذكر بعضها بالكلية في كتبهم، أو اكتفى بذكر الظاهرة في صيغ الأسماء دون الإشارة إلى مواضعها في صيغ الأفعال.

ومن ثم تطلب البحث عن آرائهم في مثل هذه الحالات القيام بأمرين:

الأول: البحث عن السياقات الصوتية التي لم يذكر النحاة تطورها الصوتي في صيغ الأفعال في أبواب خصصوها لصيغ الأسماء، استناداً إلى أن السياق الصوتي الواحد يلزمه التطور الصوتي نفسه، فتكون أقوالهم في تفسير صيغ الأسماء دليلاً على منهجهم في تفسير تطور الأصوات في السياقات نفسها عند وقوعها في صيغ الأفعال.

الثاني: البحث عن أقوالهم في تفسير تطور البنى الأولى لهذه الصيغ الفعلية، في أبواب غير أبواب الإعلال في مصنفاتهم. وقد استدعى ذلك القراءة في شتى أبواب الصرف غير المتعلقة بالأبواب التي خصصوها لذكر قواعد الإعلال بغية الوقوف على صيغ تتصل بسياقات أصوات العلة في الصيغ الفعلية محل الدراسة التي لم ترد مناقشتها في أبواب الإعلال.

وقد استفذ البحث عن مواطن تلك السياقات الصوتية وقتاً طويلاً، لتتاثرها بين شتى أبواب الصرف في مصنفاتهم مع صعوبة الاستدلال على مظان ذكرهم لها، لأنها جاءت في تلك الأبواب مجيئاً عارضاً لا يتعلق بموضوع كل باب تعلقاً مباشراً.

وكان أكثر تلك الصيغ الفعلية الغائبة في أبواب الإعلال في مصنفاتهم: صيغ الأفعال المضارعة المتصلة بضمائر الرفع المدية (ضمير الاثنين وضمير الجمع وضمير المخاطبة)، وصيغ الأفعال الماضية المتصلة بواو الجمع وتاء التأنيث، وصيغ الفعل الماضي والمضارع الناقصين غير المعلين^(١)، إذ لم يخصصوها بالتفسير في أبواب الإعلال.

وقد جاءت غالب أقوالهم في أبواب الإعلال حول صيغ الفعل الماضي وحده، وكان سبب استبعاد صيغه المتصلة بواو الجمع وتاء التأنيث من موضوعات هذه الأبواب هو أنها عندهم صيغ مرتبطة بمسائل منع التقاء الساكنين، فوضعوها مع مسائلها المرتبطة

(١) من ذلك صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد من مثل (خشي)، وصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين ومضمومها متصلًا بضمير الاثنين الغائبين من مثل (خشيًا) و(سروًا)، وصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين ومضمومها متصلًا بأحد ضمائر الرفع المتحركة من مثل (خشيتُ وسروتُ).

بها في أبواب التقاء الساكنين في مصنفاتهم. أما صيغ الفعل المضارع الناقص المتصل بواو الجمع وياء المخاطبة، فلم يرد ذكرها في أبواب الإعلال، لاكتفائهم بذكر صيغ الفعل الماضي الناقص أمثلة على قواعد الإعلال. وجاءت أقوالهم في تصرف أصوات العلة في صيغ الفعل المضارع الناقص المتصل بهذين الضميرين في باب فعل الأمر وباب التقاء الساكنين، لاتصال هذين الضميرين بأبنية الأمر وبحركة همزة الوصل فيها، كما أن إلحاقها بالفعل يستدعي حذف أحد المدين من الصيغة الصرفية، وهو ما اصطلحوا عليه بمنع التقاء الساكنين.

أما تركهم لصيغ الأفعال الناقصة غير المعلة، فيمكن تفسيره بأنهم خصصوا أبواب الإعلال في مصنفاتهم لإحصاء ظواهره وقواعده وأمثله دون أمثلة تصحيح الواو والياء إلا ما كان تصحيحهما فيه مخالفاً لإحدى قواعد الإعلال أو مبدئياً التعارض معها، فلزم بيان علته وذكره.^(١)

٢ - الاستقرار على أصول التفسير ومقاييسه المعتبر بها في الدراسة:

تقبل التطورات الصوتية التي تعرض في صيغ الأفعال الناقصة عدداً من طرق التفسير الصوتي، كما تقبل هذه الصيغ أكثر من وجه لتأصيل ألفاظها الأولى التي وضعت عليها.

وقد كان طرد وجه واحد لتأصيل الصيغ هدفاً رئيساً في الدراسة، كما أخذت بطرد مقاييس التفسير والقوانين المستنبطة لتعزيز التفسيرات المقترحة لظواهر الإعلال والتصحيح على حدّ سواء. وهما غايتان يصعب تحقيقهما مع وجود صلات قوية بين الظواهر المدروسة الواقعة في صيغ تختلف في السياق الصوتي لصوت العلة. وقد جعل هذا الأمر الاستقرار على أوجه التفسير الراجعة غير يسير، لضرورة تغييرها كلما ظهر في تفسير إحدى صيغ الأفعال موضع ترتبط فيه الظاهرة الصرفية بتأصيل وتطور نطق صيغة أخرى رغم خفاء اشتراك الصيغتين في سياق صوتي واحد لصوت العلة في البنية العميقة لكل منهما.

والغاية من جمع الصيغ ذات السياق الصوتي الواحد لصوت العلة هي تسجيل الظاهرة الصوتية فيه وتفسيرها واستنباط القانون الصوتي الذي يسببها، لأن الدرس الفونولوجي لا يحقق هدفه إلا بصحة الربط بين القاعدة والسياق الصوتي المتعلق بها. وقد عثر تحقيق هذا الهدف أن السياق الصوتي الذي يقدر فيه صوت العلة مصححاً في

(١) من ذلك تعليلهم لتصحيح الواو في (مَحْذُورَة) والياء في (عَظَايَة) و(نَهَايَة): الكتاب ٤/٣٨٣، ٣٨٧، المنصف

لابن جني ٢/١٣٨-١٣٩، شرح الشافية للرضي ١٧٤-١٧٧.

الصيغة الأولى (البنية العميقة) سياق افتراضيّ يقوم على تقدير نظريّ لا يدل عليه لفظ الصيغة دلالة قاطعة.

ومن ثم استدعى الكشف عن الصلة بين ظاهرتين صرفيتين واقعتين في صيغتين فعليتين لا يظهر في بنيتهما السطحية أنهما تتفقان في السياق الصوتي الأول لصوت العلة، استدعى ذلك إعادة النظر في تأصيل السياق الصوتي في واحدة من الصيغتين، وهي الصيغة التي يخفى في بنيتها السطحية أصلها الأول الذي وضعت عليه. ومن ثم تكرر على مدى سنوات البحث تغيير تقدير الصيغ الأصول، وكذلك تغيير تفسير تطور الصيغة الأصل الراجعة في كل مرحلة من مراحل الدراسة، إذ كان تغيير تأصيل الصيغة متضمناً تغيير السياق الصوتي المقدر لصوت العلة فيها مع الحاجة إلى تفسير الصلة بين السياق الصوتي الجديد والنطق الذي استقرت عليه الصيغة الصرفية في اللغة الفصحى.

وعلى هذا الوجه تداخلت علل تقدير الأصل الأول لعدد من صيغ الأفعال، وتداخلت سبل تفسير ما يطرأ على أصواتها من التغيير، عملاً على ربط الظواهر الصرفية بالسياقات الصوتية المؤصلة لأصوات العلة وطردها الظاهرة في السياق الواحد، ومن ثم تقدير الصلة بين صيغ الأفعال مظنة الاشتراك في السياق نفسه لصوت العلة ونوع التطور الصوتي في كل صيغة منها وعلله الداعية إليه.

ولما لم يكن تقدير تلك الصلات بين الصيغ الأصول مقتصرأ على صيغ البناء الصرفي الواحد، أدى هذا الأمر إلى تأخر مرحلة الثبات على وجه تأصيل صيغ كل بناء صرفي مستقل حتى الانتهاء من دراسة كافة صيغ أبنية الأفعال الناقصة وفق استقراء أقوال النحاة فيها ووفق ما وقفت عليه من الظواهر الصرفية ذات الصلة بالسياقات الصوتية لأصوات العلة في الصيغ الأصول التي رجحتها لتلك الأفعال.

٣ - اختلاف دراسات اللغويين المعاصرين عن أهداف ومقاييس هذه الدراسة :

قدّم بعض الباحثين المعاصرين دراسات خاصة بصيغ الأفعال الناقصة، وتلك الدراسات هي:

١- بعض فصول (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) للطيب

البكوش عام ١٩٧٣.

٢- (الفعل الناقص في العربية، دراسة صوتية وصرفية) لأم سلمة عبد الباقي يوسف

نعمة، رسالة ماجستير عام ١٩٨٣م بجامعة الإسكندرية.

٣- (الفعل الناقص في اللغة العربية، دراسة صرفية مقارنة) للدكتور عمر صابر عبد

الجليل، عام ١٩٩٩م.

٤- بعض فصول (دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية) للدكتور يحيى عباينة
عام ٢٠٠٠م.

ولم تقم أي من هذه الدراسات على الربط بين التفسير المقدم للظاهرة الصرفية وبين موضع صوت العلة في بنية مقاطع الكلمة، كما تفاوت عدد من المقاييس التي أقاموا عليها تفسير الصيغ وجاءت بعض أقوالهم في صيغ الفعل الناقص وصفاً للظاهرة لا تفسيراً لها وتناقضت عند بعضهم مواضع إعمال بعض القواعد، كما لم يراع البعض الآخر طرد نهج اللغة في تركيب الصيغ الفعلية.

والغاية من الوقوف على منهج ومقاييس تفسير ثابتين لدى أحد الدارسين المعاصرين هي أن أستعين بتعليقاته لاختيار تلك المقاييس دون غيرها، فتكون عوناً على اصطفاء المقاييس التي أقيم عليها تفسير صيغ الدراسة الملتبسة عليّ لما تحتمله من أبنية عميقة مختلفة وأوجه تفسير مختلفة.

فلما لم تكن الاستعانة بالدراسات المعاصرة السابقة ممكنة في هذا الصدد، استدعى ذلك التردد بين عدة مقاييس وأوجه للتفسير على مدى ما يزيد على ثلاث سنوات، حتى استقر الرأي بعد حين على المقاييس التي تساعد على تقديم تفسيرات أقرب إلى القول باطراد قواعد الصرف في اللغة، وأقرب إلى بيان الصلة بين أوجه تصرف الصيغ الفعلية المتناولة في الدراسة وإلى الاتفاق مع الظواهر الصوتية في الصيغ الاسمية ذات السياقات الصوتية المنفقة مع سياقات أصوات العلة في صيغ الأفعال الناقصة، وأقرب إلى تقدير تطور النطق على وجه يتفق مع مواضع البناء المقطعي الذي وضع لكل من هذه الصيغ.

ويمكن جمع الخصائص المنهجية المشتركة فيما بين الدراسات آنفة الذكر في المسائل التالية:

المسألة الأولى: عدم الربط بين ظواهر الإعلال في الصيغ الفعلية وبين تلك في الصيغ الاسمية ذات السياقات الصوتية المشتركة:

قام عدد من تفسيرات الباحثين الأربعة على استنباط قواعد لا تتفق مع ظواهر تصريف الصيغ الاسمية المشتملة على السياق الصوتي ذاته لصوت العلة كما قدره الباحثون في الصيغ الفعلية. فمن ذلك مثلاً قول د. عمر صابر إن الياء تحذف من بين صائتين أحدهما طويل، على إطلاق القاعدة دون أن يحدّد نوع الصائتين أحدهما مما يطرد حذف نصف الحركة من بينهما في اللغة أم لا، فكان من أمثلته على إعمال هذه القاعدة

صيغة (رَمَوْا) التي أصلها في البنية التحتية على أنها (رَمِيُوا) حيث تقع الياء بين فتحة وضمة طويلة^(١) كما في الاسمين (غَيُورٌ وصَيُودٌ)، وهي لا تسقط فيهما، فلا دليل لغوي على صحة قاعدة الحذف التي أطلقها دون تحديد السياق الصوتي المتعلق بها ودون الاحتجاج بحجة لغوية عليها. ولو كان الحذف في هذا السياق المقدر في (رَمِيُوا) حذفاً واجباً، لقل في (غَيُورٌ) : (غَوُورٌ) كما رأى د. عبابنة في تفسير إبدال الياء همزة في المصدر (سَيُورٌ) الذي يصبح بعد الإبدال: (سَتُورٌ)، فتكون نتيجة حذف الياء أن تعوض بالهمزة^(٢).

ومن أمثلة د. عمر صابر على مواضع إعمال هذه القاعدة تفسيره لذهاب الياء في (يرمِيون) - أصل (يرمُون) عنده - حيث تقع الياء بين ضمتين وفق قوله بضم عين الفعل لمنع التباس الصيغة بصيغة (يرمين) المتصلة بنون جمع الإناث^(٣)، فتكون الصيغة هكذا: [ي - ر م - ي - ن - ن - ن] . وهو يقدر حذف الياء وفق قاعدة الحذف نفسها رغم أن الياء تثبت بين الضمتين اللتين أولاهما قصيرة كما في (عيون) جمع (عين).

فإذا كان بقاء الياء في مثل (عيون) لحفظ دلالة الصيغة الصرفية ومنع التباس بناء (فُعُول) ببناء (فُعُل) الذي يجمع عليه مثل (عَوَان) فيقال (عَوُنٌ)، فكذاك يكون لبقاء الياء في صيغة (يفعلون) الفائدة ذاتها وهي حفظ دلالة الصيغة الصرفية للفعل.

وخلاصة ما سبق أن د. عمر صابر قد اكتفى عند تقدير القواعد المفسرة لبعض ظواهر الإعلال، بالنظر في البنية التحتية التي أصلها لكل صيغة فعلية والنظر فيما يلزم تلك البنية من تغييرات توصل الصيغة الفعلية إلى ما استقرت عليه في صورتها الأخيرة. ولما انصب اهتمامه على تسوية تحول البنية التحتية إلى حالة النطق المعروفة اليوم لكل صيغة فعلية، لم يكن شاغله الأول أن يوفق بين القواعد التي يستتبطها وبين ظواهر تصريف الأسماء المشتملة على السياقات الصوتية ذاتها التي قدرها لإعمال تلك القواعد. ويشير ذلك الأمر إلى أن التفسيرات التي قدمها لا تركز في المقام الأول إلى أثر السياق الصوتي في تطوير نطق الصيغ الصرفية، وأنه إنما سعى في تفسيره للظاهرة الصوتية إلى تسوية تحول نطق الصيغة التي يؤصلها في البنية التحتية إلى الصورة الأخيرة في النطق.

ولا يقبل أن تكون قاعدة الإعلال أو التصحيح مخصوصة للأفعال دون الأسماء، لأن القوانين الصوتية لا تختص بأبنية صرفية معينة، ولذلك جاءت قواعد منع النقاء

(١) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٤١-٤٢.

(٢) د. يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية، ١١٩.

(٣) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٦٧-٦٨.

الساكنين مثلاً وقواعد الإعلال وغيرها من القواعد في كتب الصرف قواعد جامعة لأحوال تصرف الأسماء والأفعال على حدّ سواء.

وقد أدى ترك المقارنة بين الصيغ الفعلية الناقصة والصيغ الاسمية ذات السياقات الصوتية المشتركة إلى الاختزال عند وصف أصوات لاحقة التأنيث في مثل (رَمَتْ) و(عَزَتْ)، فقدّر بعض الباحثين إلحاق التاء الساكنة غير مسبوقة بالفتحة القصيرة - على خلاف وصف بروكلمان لها^(١) -، مما أدى إلى تأصيل الصيغ الفعلية المتصلة بتلك اللاحقة تأصيلاً غير صحيح وإلى ترتيب مراحل تصريفها ترتيباً ناقصاً^(٢).

وكذلك أدى إغفال الربط بين ظواهر تصريف الأسماء وظواهر تصريف الأفعال الناقصة عند الباحثين الأربعة إلى اتساع قاعدة حذف نصف الحركة عندهم لكل سياق صوتي ممكن^(٣).

المسألة الثانية: عدم استنباط قواعد أكثر تعميماً وأكثر جمعاً للظواهر الصرفية:

لم يعتمد أصحاب الدراسات الأربع السابقة إلى استنباط أصول صرفية عامة تعين على جمع أكبر عدد ممكن من الظواهر الصوتية في ظل قاعدة صرفية واحدة تمثل أحد هذه الأصول العامة في اللغة. واستنباط مثل هذه الأصول العامة هو أحد أهداف الدراسات اللغوية المعاصرة، لأن تفسير وضّم العدد الأكبر من الظواهر وفق الأصل اللغوي الواحد يدل على انضباط النظام الصرفي بضوابط محكمة ومطرّدة مهما بدا في تصريف الصيغ اللغوية من الاختلاف.

وإذا كان فيما بين يدي الدارس من الظواهر اللغوية ما يشير إلى رابط يربط بينها وإلى اتفاقها في قاعدة واحدة جامعة، فإن الأولى والأجدر بالدارس أن يستنبط تلك القاعدة ويوفق بين تلك الظواهر، بدلاً من أن تتعدد عنده التعليقات، فيكون لكل ظاهرة منها عنده قاعدة مخصوصة بها وتفسير مقصور عليها.

فمن المواضيع التي لم يُوفق فيها الباحثون الأربعة بين الظواهر الصوتية الدالة على عمل صرفي واحد: قولهم في سقوط نصف الحركة الواو أو الياء من بين الحركتين القصيرتين، إذ لم يجمعوا بين هذه الظاهرة وظاهرة حذف الحركة لإدغام الصامتين المتلئين، ففي الحالتين يُحذف أحد أصوات العلة لتوسطه بين صوتين متلئين كما في [ر - م - ي -] أصل (رَمَى) حيث تحذف الياء من بين فتحتين وفي [و - د - د -] [

(١) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ١١٨.

(٢) د. صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٤-٣٥، أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٥.

(٣) انظر ص ١٩-٢٠.

أصل (وَدَّ) حيث تحذف الكسرة لوقوعها بين صامتين مثلين هما الدالان. فإذا نُظِرَ في العلة الجامعة بين الظاهرتين، أمكن ردهما إلى أصل صرفي عام في اللغة هو: الإدغام، فيعمل الحذف في الحالتين بأنه لأجل الإدغام ويتقيد حدوثه من ثم بسياق صوتي معين وهو: أن يقع الصوت المحذوف في البنية التحتية بين صوتين مثلين^(١). وبذلك تتدرج ظاهرتان من ظواهر الحذف تحت باب الإدغام بدلاً من تفسير كل منهما تفسيراً مستقلاً.

وقد اكتفى د. عباينة^(٢) ود. عمر صابر^(٣) والطيب البكوش^(٤) بوصف مراحل تحول نطق الصيغة التحتية إلى الصيغة السطحية دون رد ذلك التطور الصوتي إلى قاعدة صرفية عامة في اللغة. أما أم سلمة، فقد فسرت حذف نصف الحركة من بين الحركتين في (رَمَى وَغَزَوْ) بأنه من باب المماثلة وتقريب النطق^(٥)، وليس في الظاهرة مماثلة وإنما هي حذف لأجل الإدغام.

ومن فوائد استنباط العلة الصرفية العامة أن تكون القاعدة الواحدة كافية لتفسير عدد من ظواهر الإعلال والتصحيح في آن واحد، كتفسير حذف نصف الحركة في المثالين السابقين وتفسير تصحيح الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين غير مثلين كما في (لن يرمي ولن يغزو) وتفسير تصحيحهما إذا وقعتا بين حركتين غير متفتحتين في القصر كما في (يغزوان ويرميان ورميا وارميا)، لأن رد الحذف في (رمي وغزا) إلى طلب الإدغام قول يفسر امتناع الحذف عند انتفاء السياق الصوتي الذي يحقق الإدغام. وبذلك يكون لتفسير حالتي التصحيح وحالة الإعلال جميعاً تفسير واحد جامع يرد الحالات الثلاث إلى أصل لغوي واحد. وقد قدم كل من د. صابر وأم سلمة قاعدتين مختلفتين لهذه الظواهر الثلاث، مما جعل قاعدة التصحيح لديهما مقترنة بوجود الفتحة (بعد نصف الحركة) على وجه التحديد، فبدت قاعدة مخصوصة لحركة معينة لا قاعدة مبنية على علة صرفية مطردة في اللغة.

وذلك قول د. صابر إن الواو والياء تثبتان في (يغزوان ويرميان) و(لن يغزو ولن يرمي)، لأنهما (وقعتا بين صائتين غير مثلين ثانيهما الفتحة)^(٦). ومثل ذلك قول أم سلمة في تفسير تصحيح الواو والياء بين الحركتين غير المثلين في (خشي ونهؤ) حيث استنبطت أن علة

(١) انظر ص ١٢٢-١٢٧ في الدراسة.

(٢) عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٠.

(٣) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٣.

(٤) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٥١.

(٥) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ١٥٣.

(٦) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٦٤، ٨٩.

وقاعدة التصحيح مقترنتان بوقوع الفتحة خاصة بعد الواو أو الياء^(١). ولا حاجة إلى اشتراط مجيء الفتحة بعد نصف الحركة، لأن العبرة بوقوع نصف الحركة بين صوتين لا يقبلان الإدغام، لا يكون أحدهما الفتحة على وجه التحديد.

وقد أدى تأصيل بعضهم للصيغ الناقصة مصححة في البنية العميقة إلى التفريق بين تفسير بعض الصيغ الفعلية التي يمكن الجمع بينها في قاعدة إعلال واحدة، فقد فرّق كل من د. عمر صابر ود. عبابنة بين تفسير ذهاب المدّ آخر الفعل في (رَمَتْ) للغائبة وبين تفسير ذهابه في (رَمَوْا) لجماعة الغائبين؛ إذ فسر كل منهما ذهاب المدّ في (رَمَتْ) بأن المقطع المغلق لا تكون حركته طويلة في اللغة العربية^(٢)، في حين فسرا زوال المدّ آخر الفعل في (رَمَوْا) بأن البنية التحتية لم تشتمل على المدّ، لأن الفعل فيها مصحح اللام، فجعلنا لتفسير الفتحة القصيرة في (رَمَوْا) قاعدة مستقلة عن القاعدة التي فسرا بها التقصير في صيغة (رَمَتْ)^(٣).

ويتسنى الجمع بين صيغتي (رَمَتْ) و(رَمَوْا) في تفسير واحد جامع، إذا طردت طريقة تركيب الأفعال الناقصة مع لواحقها على أنها تركيب مع تلك اللواحق بعد إعلالها^(٤). وعلى الرغم من أن أم سلمة قد أصلت الصيغتين معلتين في البنية العميقة إلا أنها فصلت بينهما عند تفسيرها لهما، فقالت في تفسير (رَمَتْ) إن الصائت الطويل يقصر لوقوعه في مقطع مغلق^(٥)، ثم فسرت تقصير المدّ في (رَمَوْا) على الوجه التالي^(٦): «إذا كان الصائت الطويل فتحة بعدها حرف لين (شبه صائت) - كما في حالة واو الجماعة -، فإنها تقصر وتكون مع شبه الصائت صائتاً مركباً^(٧)» فهي تجعل تقصير المدّ في (رَمَوْا) مقيداً بوقوع نصف الحركة بعد المدّ، لا بقاعدة مطردة لتقصيره في سياق واحد مشترك بين صيغتي (رَمَتْ) و(رَمَوْا) الأصليتين.

أما الطيب البكوش، فلم يفسر صيغة (رَمَتْ) للغائبة على الإطلاق^(٨).

ويهيئ استعمال مقاييس تصنيف المقاطع والتطور الصوتي وفق نظرية العامل المقطعي لاستنباط علة مقطعية واحدة تفسر تقصير المدّ في الصيغتين السابقتين، كما تفسر

(١) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ١٥٤.

(٢) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٤ د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ٢٧-٢٨.

(٣) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٤١، د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ١١٣.

(٤) انظر ص ٢٠٨-٢١٠، ٢٣٤-٢٣٧ في الدراسة.

(٥) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٦.

(٦) الموضوع السابق.

(٧) الطيب البكوش، التصريف العربي، ١٥٢-١٥٤، ١٥٩-١٦١.

تصرف أصوات العلة في مثل (تَسْعَيْنَ وَتَخْشَيْنَ) للمخاطبة إذا أُصْلا في البنية التحتية معلى اللام^(١). وكذلك تهيي مقاييس النظرية لربط ظاهرة تقصير المد في الأمثلة السابقة بقانون مقطعي عام^(٢)، فيكون التفسير المقدم لتلك الصيغ جامعاً لعدد من الظواهر تحت أصل صرفي عام في اللغة، بدلاً من تعدد التفسيرات والقواعد المستنبطة.

ويستطيع الدارس أن يكشف عن الصلات التي بين الظواهر الصرفية التي يتناولها إذا بنى تفسيراته على المعايير التالية، وهي المعايير المأخوذ بها في هذه الدراسة:

- ١- الربط بين ظواهر الإعلال الحادثة وسط الصيغة الصرفية وتلك الحادثة فيها طرفاً.
- ٢- الربط بين ظواهر الإعلال في الأسماء وظواهره في الأفعال حيثما اتفق السياق الصوتي فيما بين الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية المؤصلة في الدراسة، للنتيجة من صحة التفسيرات المقدمة وموافقتها لقواعد الإعلال والتصحيح في اللغة بوجه عام.
- ٣- الربط بين ظواهر الإعلال في اللغة العربية وظواهره في اللغات السامية الأخرى.
- ٤- الربط بين الظواهر الصرفية المذكورة في أبواب الإعلال في كتب الصرف وبين تلك المذكورة في أبواب أخرى حيثما كان السياق الصوتي مشتركاً فيما بينها في البنى العميقة، لأجل استنباط أنماط التطور الصوتي ومواقع التصحيح في تلك السياقات الصوتية المشتركة بين الصيغ المقارنة، وحتى تكون التفسيرات المقدمة لظواهر الإعلال مستندة إلى حقائق صرفية وأدلة لغوية.
- ٥- تأصيل الصيغ الناقصة المركبة معلة اللام وبناء بعض الصيغ على بعض كما ذهب الرضي^(٣).

- ٦- تأصيل صيغ الأفعال المضارعة خالية من علامات الإعراب.
- وقد أدى الأخذ بهذه المعايير إلى الجمع بين عدد من الظواهر الصرفية التي تبدو مختلفة في ظاهرها في أثناء الدراسة^(٤)، ولم تقم الدراسات الأربع السابقة على هذه المعايير الستة المذكورة.

(١) انظر ص ٢٠٨-٢١١، ٢٣٤-٢٣٧، ٢٤٩ في الدراسة.

(٢) ذلك القانون هو (قانون تمكين موضع النواة المغفل نطقاً في البنية المقطعية): انظر ص ٣٠٦، وهو قانون يفسر ظاهرتين أخريين غير تقصير المد: انظر ص ٧١-٧٣، ٦٠٠-٦٠٢.

(٣) انظر قول الرضي في ذلك ص ٢١٩-٢٢١، ٥٧٨، وفي الدراسة أمثلة كثيرة على بناء بعض الصيغ على البعض الآخر: انظر ص ١٩٣-١٩٧، ٢١٧-٢٢١، ٥٢١-٥٢٣، ٦١٢-٦١٧.

(٤) انظر ص ٢٨٧-٢٩٤، ٣٠١-٣٠٢ الفقرة رقم (٤)، ٣٩٤-٣٩٥، ٤٠٤-٤١٧.

المسألة الثالثة: الاستغناء بوصف بعض الظواهر عن تفسيرها:

وردت في الدراسات الأربع السابقة أمثلة كثيرة على وصف السياق الصوتي الخاص بظاهرة الإعلال ووصف الظاهرة نفسها دون تعليل حدوثها بعلّة صوتية أو مقطعية ما. من ذلك مثلاً قول د. عمر صابر إن أصل (رَمَوْا): (رَمَيُوا) الذي حذف منه الياء، فنتج عن حذفها التقاء الفتحة القصيرة والضمّة الطويلة اللذين ينتجان الحركة المركبة [- و] هكذا:

— — — ← — و^(١)

فليس في قوله تعليل لتحوّل الضمّتين وهما صوتان إلى الواو وهي صوت واحد، كما أنه قول لا يفسر تحوّل الحركة (الضمّة التي تمثل لاحقة الجمع) إلى نصف الحركة (الواو آخر رَمَوْا)) وفق قاعدة صرفية ما.

ومن ذلك أيضاً تفسيره لتصحيح الياء والواو بين الحركتين غير المتّين في مثل (لَقِيَ وَسَرَوْا) ولن يرمي ولن يغزو) بأن قاعدة ثبوتها في تلك الصيغ هي أنهما تثبتان^(٢) إذا وقعتا بين صائتين قصيرين غير متّين ثانيهما الفتحة^(٣). فالملاحظ في هذه القاعدة هو أنها وصف للسياق الصوتي الذي يقع فيه كل من الواو والياء في تلك الصيغ المذكورة دون ردّ تصحيحها إلى علّة صرفية تمنع حذف نصف الحركتين. فعلة بقاء الواو والياء هي عدم اتفاق الحركتين المجاورتين لهما سواء أكانت الفتحة ثانية الحركتين أم لا. والأولى أن تُردّ القواعد المستنبطة إلى أصول صرفية عامة في اللغة بدلاً من تقييد القواعد بوجود أصوات بعينها، تجعلها قواعد مخصوصة لتلك الأصوات وحدها، لا أصولاً صرفية تشمل كل الصيغ اللغوية. فعند تفسير مثل هذه الصيغ يمكن القول بأن حذف الواو والياء يرتبط بسياق صوتي يجيز الإدغام، وأنهما لم تحذفا ههنا لانتفاء هذا السياق الصوتي باختلاف الحركتين المجاورتين للواو والياء^(٤)، وبذلك يكون لامتناع الإعلال علّة صرفية وقاعدة عامة تجمع حالات الحذف وتفسر مواضع امتناعه.

ومثل تفسير د. عمر صابر السابق تفسيره لإعلال صيغة المضارع للغائب (يلقى) حيث فسره بأن الياء تحذف في البنية التحتية مصححة اللام (يلقى) (الوقوعها بين صائتين قصيرين غير متّين أولهما فتحة وثانيهما ضمة)^(٥)، فليس في القاعدة تعليل للحذف وإنما هي وصف لموضع الحذف لا غير.

(١) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٤١.

(٢) السابق، ص ٤٤، ٨٩.

(٣) انظر ص ١٣-١٤.

(٤) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٧٢.

ومثل ذلك قول أم سلمة في تقصير المدّ في (رَمَتْ ورَمَوْا)^(١) وقولها في ردّ لام الفعل المعلن في صيغة (رَمَيَا)^(٢) وقولها في تحوّل الحركة المركبة إلى المدّ في (رَضِيَتْ ونَهَوْتُ)^(٣) وقولها في سقوط المدّ آخر الفعل في صيغة (رَمَتَا)^(٤). وكذلك جاء قول د. عبابنة والطيب البكوش في بعض الصيغ الفعلية الناقصة مكتفياً بوصف الظاهرة الصرفية دون تفسيرها^(٥).

المسألة الرابعة: تقديم تفسيرات لا يدعمها دليل لغوي:

من ذلك تفسير د. عمر صابر لإعلال (يرمي) بأن أصله مصحح الياء ومعرب، فتقلت ضمة الإعراب على الياء وحذفت الضمة^(٦). وليس في أمثلة اللغة دليل على تقلب نطق الياء المضمومة سواء أكانت ضمة قصيرة أم طويلة، بل إن سيبويه يذكر أن الياء المضمومة أشدّ ثباتاً في صيغ اللغة من الواو المضمومة^(٧)، كما أنه ورد في كلام بعض العرب ضمّ الياء المسبوقة بكسرة، فقالوا (القاضي) بضم الياء^(٨) كما قالوا (يرمي) بضمها^(٩).

ويبدو أن سبب مثل هذه التفسيرات غير المحتج لها بدليل من اللغة هو أن الباحث لا يبني تفسيراته على مقارنة أحوال أصوات العلة في السياقات الصوتية الخاصة بصيغ الأفعال الناقصة بأحوالها في السياقات نفسها في صيغ صرفية أخرى كما جاء في المعيار الرابع من معايير التفسير ص ١٦٠. ويؤدي ترك تلك المقارنة إلى تقدير علل وقواعد - تفسر ظواهر الإعلال أو التصحيح - مخالفة لقواعد تصريف أصوات العلة في باقي الصيغ اللغوية.

(١) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٦.

(٢) السابق، ٢٢٠.

(٣) السابق، ٢٢٩.

(٤) السابق، ٢٢١-٢٢٢.

(٥) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ١١٥-١١٦، الطيب البكوش، التصريف العربي، ٦٢، ١٥٣-١٥٤، ١٦٠-١٦٢.

(٦) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٥٥.

(٧) الكتاب، ٣٥٩/٤، وينظر أيضاً شرح الشافية للرضي ١٨٥/٣.

(٨) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ١٠٥.

(٩) شرح الشافية للرضي، ١٨٣/٣.

ومن أمثلة عدم الاستناد إلى دليل لغوي عند تأصيل الصيغ الناقصة وتقدير تطورها الصوتي تفسير د. صابر لصيغة (لَقُوا) بأن أصلها (لَقِيُوا) ثم حذفت الياء لوقوعها بين صائتين أحدهما طويل، فأصبحت كما يلي:

ل - ق - ي - - - - ← ل - ق - - - - (١)

وهو يطرد حذف الواو والياء فيما بين الصائتين اللذين أحدهما طويل في كل أصل قدر فيه هذا السياق الصوتي^(٢)، وليس في أمثلة اللغة المشتمة على هذا السياق دليل على أن حذفهما فيه واجب، بل هما تثبتان في مثل: عيون، بيوت، عويل، طويل.

وتشير هذه التفسيرات غير المستندة إلى دليل لغوي يؤيدها، إلى أن الباحث يستنبط القاعدة التي تعينه على تسوية انتقال الصيغة (التي يؤصلها) إلى الحالة الأخيرة المعروفة في نطقها، سواء أكانت تلك القاعدة متفقة مع ظواهر تصحيح وإعلال أصوات العلة في صيغ صرفية أخرى أم لا. وقد نهج الباحثون الآخرون النهج نفسه، ففسروا عدداً من الظواهر الصرفية دون الاحتجاج لتفسيراتهم بدليل من أمثلة اللغة^(٣).

المسألة الخامسة: اتساع قواعد الحذف لعدد غير محدود من الصيغ الصرفية:

لم تقدم الدراسات السابقة قواعد تتسم بتحديد السياق الصوتي الخاص بمواضع حذف الواو والياء تحديداً دقيقاً، وقد أدى هذا الأمر إلى تفاوت الصيغ التي طبق عليها د. عمر صابر قاعدة حذف نصف الحركة من بين الصائتين اللذين أحدهما طويل، إذ تفاوتت تلك الصيغ عنده فيما بين اتفاق الصائتين جنساً واختلافهما فيه، فكان من أمثلته على سقوط الواو والياء من بين الصائتين المثليين اللذين أحدهما طويل صيغة (يَغزُونَ) وصيغة (يَرْمُونَ)^(٤)، في حين علل سقوط الياء في كل من (رَمِيُوا) أصل (رَمَوْا) عنده^(٥) و(لَقِيُوا) أصل (لَقُوا) عنده^(٦) وفق القاعدة نفسها على الرغم من أن الحركتين المجاورتين للياء فيهما غير متفتتين في الجنس.

ويظهر من هذه الأمثلة أن تقييد ظاهرة الحذف بسياق صوتي معين مسألة لم تمثل أهمية كبيرة لدى د. عمر صابر، ولذلك وردت قواعد حذف الواو والياء عنده غير متفقة

(١) الفعل الناقص في اللغة العربية، ٥٢.

(٢) السابق، ص ٤١-٤٢، ٦٧-٦٨، ٧٥-٧٦.

(٣) د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٣-١١٦، ١١٩، ١٢٢-١٢٤، أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ١٥٢، ١٥٧، ٢٢٣، الطيب البكوش، التصريف العربي، ٥١-٥٣، ١٥٢-١٥٣، ١٥٩-١٦٠.

(٤) عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٦٧-٦٨.

(٥) السابق ٤١.

(٦) السابق ٥٢.

في السياق الصوتي المرتبط بها، فبدأ الحذف في اللغة أقرب إلى العشوائية وانتفاء علة صرفية مطردة لحدوثه، وتلك نتيجة غير مقبولة علمياً. وكذلك لا يقبل أن توضع القاعدة على وجه يؤدي إلى التباسها بظواهر صرفية أخرى، ولا يمتنع ذلك الالتباس إلا بتعيين السياق الصوتي المعنى بالظاهرة الصرفية تعييناً دقيقاً مانعاً لاشتباه سياقات صوتية أخرى بالقاعدة المستنبطة، فلا تلتبس بسياق الواو في مثل (طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ) ولا بسياق الياء في مثل (بَيَانٌ وَصِيَامٌ وَخِيَامٌ وَبُيُوتٌ) حيث تثبت الواو والياء بين صائتين أحدهما طويل. ولا يصح الفصل بين صيغ الأسماء وصيغ الأفعال في مواطن حذف الواو والياء وعلله، على ما مر ذكره ص ١٢-١٣.

وكذلك تفاوت قول د. صابر في حذف نصف الحركة الواقعة بين صائتين قصيرين فيما بين القول بأن الصائتين مثلان في صيغة (رَمَى) والقول بأنهما غير مثلين كما في البنية التحتية التي يقدرها لصيغة المضارع للغائب المفرد (تَلَقَى) حيث تقع الياء بين الفتحة وضمة الإعراب^(١)، فلم يكن للحذف من بين الصائتين القصيرين سياق صوتي محدد عنده.

وقد استعمل د. عابنة مفهوم الحذف على هذا الوجه من الاتساع أيضاً، فقد حذفت نصف الحركة فيما بين الصائتين اللذين أحدهما طويل وفيما بين الصائتين القصيرين دون تحديد نوع الصائتين من حيث التماثل أو التخالف ودون الاحتجاج لقاعدة الحذف التي يقدرها بسياقات صوتية مماثلة في صيغ اسمية يحدث فيها الحذف^(٢). وكذلك كان نهج كل من أم سلمة والطيب البكوش في الاستعانة بمفهوم الحذف عند تفسير ظواهر الإعراب^(٣).

المسألة السادسة: عدم طرد أصول صرفية عامة لأحوال تصريف الصيغ المركبة:

تفاوتت طريقة تأصيل الصيغ الفعلية في بعض الجوانب لدى بعض الباحثين السابقين، ومن ذلك تفاوت الصيغ المؤصلة في تقدير إلحاق علامة الإعراب بها كما ورد في دراسة د. عمر صابر حيث أصل صيغة (يَغزُونَ) في البنية التحتية معربة بعلامتين: الضمة بعد الواو في (يَغزُو) والنون آخر الصيغة الفعلية، فاشتمل أصل (يَغزُونَ) عنده على ثلاث ضمات بعد الواو^(٤) هكذا: [ي - غ ز - و - - ن -]. وكذلك كان تأصيله

(١) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٣.

(٢) السابق، ٧٢.

(٣) د. عابنة، دراسات في فقه اللغة، ١١٣-١١٧، ١١٩-١٢٠، ١٢٢-١٢٤.

(٤) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ١٥٢، ١٥٧، ٢٢٣، الطيب البكوش، التصريف العربي، ٥١-٥٣،

١٥٢-١٥٣، ١٥٩-١٦٠.

(٥) عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٦٧.

لصيغة (يرمُون)، إذ أصل (يرمي) في البنية التحتية مرفوعاً بضممة الإعراب عند إلحاق علامة الجمع به، فكان أصل الصيغة عنده: [ي - ر م - ي - - - ن -]^(١) وهو بذلك يناقض تأصيله لصيغة (تغزِين)^(٢) وتأصيله لصيغة (ترمِين) للمخاطبة^(٣) وتأصيله لصيغة (يلقُون)^(٤) حيث لم يكن كل من (تغزو) و(ترمي) و(يلقى) في هذه الصيغ مرفوعاً بالضممة عنده، كما أنه يعترض في موضع آخر من كتابه على تأصيل أم سلمة للفعل (يلقيان) معرباً بالضممة هكذا: [ي - ل ق - ي - - - ن -] ذاكراً أن حق الصيغة أن تقاس على الصحيح الذي يؤصل خالياً من ضمة الإعراب كما في (يشربان)^(٥). ومثل ذلك في تفاوت الأصول الصرفية لدى الباحثين الأربعة قول د. عباينة في صيغ المضارع التي للغائب المفرد إن صوت العلة يحذف وتبقى بعد حذفه ضمة الإعراب لأهميتها^(٦)، رغم قوله إن صيغة المضارع مفتوح العين (يَنخَطِي وَيَنقَضِي) تحذف منها علامة الإعراب ثم تتحول الحركة المركبة من فتحة عين الفعل والياء (لام الفعل) إلى المد^(٧).

ويشير عدم اطراد الأصول الصرفية على هذا الوجه إلى أن كل تفسير يطرح في موضعه لأجل تسوية نطق صيغة صرفية معينة وفق قاعدة تفسر ظاهرة صوتية وردت في تلك الصيغة خاصة، دون مراعاة طرد أصول صرفية جامعة تمنع تعارض بعض التفسيرات المقترحة ببعض الآخر.

ومن أمثلة عدم اطراد الأصول الصرفية التي وضعها الدارسون الأربعة قول الطيب البكوش إن الحركة الطويلة في مثل (ساوى وهوى ودنواً وسعياً) تمثل عنصر استقرار في الصيغة وتمنع سقوط الواو والياء^(٨)، ثم قوله في سائر الصيغ التي يؤصل

(١) الموضع السابق

(٢) السابق، ٦٠-٦١.

(٣) السابق، ٦١-٦٢.

(٤) السابق، ٧٥-٧٦.

(٥) السابق ٧٥.

(٦) د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٨، ١٢٤ - ١٢٥.

(٧) السابق ١١٥.

(٨) البكوش، التصريف العربي، ٥٤.

نصف الحركة فيها مجاورة لحركة طويلة كما في (يَدْتُونُ وَتَرْمِينُ وَدَنُوا وَيَسْعُونَ وَيَرْمُونَ) حيث يقدر قاعدة توجب حذف نصف الحركة في هذا السياق الصوتي^(١). وكذلك تفاوت منهج تأصيل الصيغ المركبة لدى كل من د. عيابة وأم سلمة، فكانت أصولها عندهما مصححة مرة ومعلة أخرى^(٢).

المسألة السابعة: عدم الاعتداد بأثر البنية المقطعية في إحداث الظواهر الصوتية:

لم يُقم أحد الباحثين الأربعة تفسيراته على ما تتيحه أبنية المقاطع الصوتية في كل صيغة فعلية من أوجه التطور الصوتي وما تمنعه تلك الأبنية من التتابعات الصوتية. وقد اكتفت أم سلمة في الإشارة إلى المقاطع الصوتية بمقارنة البنية المقطعية في البنى العميقة بالبنية المقطعية في البنى السطحية للصيغ المدروسة، دون عقد الصلة بين حدوث الظاهرة الصرفية وأحوال البناء المقطعي في البنية العميقة. وكان وصفها للمقاطع على هيئة الرمزين [ص ع]^(٣)، فمثلت مقاطع الفعل (غزا) في البنية العميقة والبنية السطحية على النحو التالي^(٤):

«ص ع / ص ع / ص ع ← ص ع / ص ع ع
غ - / ز - / و - ← غ - / ز - -

ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ← مقطع قصير مفتوح + مقطع متوسط مفتوح»

فهي لا تفسر الظاهرة الصوتية بأنماط المقاطع الصوتية التي تقع فيها الصيغة الفعلية، وإنما تظهر تغير البنية المقطعية في البنية السطحية عن أصلها في البنية العميقة، وذلك قولها^(٥): «التغير الصوتي أحدث تغيراً في نوع المقاطع وعددها».

ولم يعتد الباحثون الأربعة بأثر البناء المقطعي للصيغة الفعلية إلا عند تفسير صيغة (فَعَلَتْ) للغائبة من الناقص مفتوح العين من مثل (رَمَتْ) حيث يؤدي إلحاق علامة التانيث بالفعل إلى تقصير المدّ آخر (رَمَى)، فعلّوا تقصيره بأنه يقع في مقطع مغلق وأن هذا

(١) السابق، ص ٥٢-٥٣، ١٥٣، ١٦٠.

(٢) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٦، ٢١٤-٢١٥، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٥ - ٢٦٦، د. عيابة، دراسات في فقه اللغة، ١١١-١١٥.

(٣) [ص] رمز للصامت و[ع] رمز للحركة (صوت العلة).

(٤) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ١٥٢.

(٥) السابق، ١٥٤، ومثل ذلك قولها في جميع ظواهر الإعلال: انظر مثلاً ص ١٥٦، ١٥٨، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٠٥.

النوع من المقاطع لا يقبل الحركة الطويلة في اللغة العربية^(١). وليس في هذا القول تفسير لامتناع المدّ في المقطع المغلق، وإنما هو وصف للسياق الصوتي الذي يحدث فيه التقصير، لا غير.

وقد قيّد د. عبابنة قبول المدّ في المقطع المغلق بوجود علاقة إدغام بين الصامت الأخير في ذلك المقطع والصامت في المقطع التالي له كما في (احماراً) و(الضالّين) بناء على أن البنية المقطعية فيهما على النحو التالي^(٢):

ء - ح / م - ر / ر -

[ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح]

ض - ل / ل - ن -

[ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح]

فهو يمثل المقاطع في كل صيغة وفق طريقة تمثيلها المتداولة قبل تأسيس نظرية العامل المقطعي مثلما منتهتها أم سلمة، وهي طريقة لا تثبت مواضع الحركات المتأصلة في البنية التحتية لكل صيغة في حالة تسكين تلك المواضع في إحدى مراحل تصريف الصيغة الصرفية، وذلك على خلاف ما نتيجته مقاييس النظرية في تعيين المواضع المقطعية. فكلمة (ضالّين) على سبيل المثال لا خلاف حول أصالة الحركة فيها بعد اللام الأولى، لأنها على وزن (فاعلين) بكسر عين الكلمة: [ض - ل - ل - ن -] ثم حذفت الحركة بين الصامتين المتئين لأجل الإدغام، ولكن موقعها متأصل في بنية الكلمة المقطعية ولا يجوز إغفاله وإن لم تظهر حركته في البنية السطحية بسبب حذفها من بين اللامين. ولا يجوز في أحكام النظرية أن يغلق المقطع بصامت إذا كانت حركته طويلة^(٣)، ومن ثم يقدر وقوع المدغم الأول في كلمة (ضالّين) في مقطع مستقل ذي نواة ساكنة كما يلي:

[ض - ل / ل - ن -]

فإذا طبق هذا المقياس على مقاطع (رّمات) أصل (فعلت) من (رَمَى)، كانت مقاطع الصيغة كما يلي: [ر - م - ت / ت -] حيث تقع التاء في مقطع مستقل متلوة بموضع حركة ساكن، لقول أصحاب النظرية إن جميع المقاطع تنتهي بموضع النواة وإن لم يمثل في البنية السطحية بصوت مسموع^(٤). وبذلك تتفق صيغة (رّمات) وصيغة

(١) أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٦، د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ٢٦-٢٨، د. عمر صابر،

الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٤.

(٢) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ١٩، ٢٢.

(٣) انظر ص ٥٧-٥٨ من الدراسة.

(٤) انظر ص ٥٨ من الدراسة.

(ضالّين) في السياق الصوتي الخاص بالمدّة، وهو وفق هذا التصنيف للمقاطع سياق يشترط فيه مجيء مقطع تالٍ خالٍ من الحركة. وعلى هذا يمكن استبدال التفسير الذي رجحه د. عبابنة لتقصير المدّة^(١) بأنّ علة التقصير هي وقوع النواة الساكنة بعد مقطع المدّة، لا أن المقطع على النمط [ص ح ح ص].

وتدل الأمثلة التي أوردها د. عبابنة على ظاهرة تقصير المد بين الصامتين على أنّ تلك هي علة التقصير، لاطراد مجيء السكون بعد مقطع المدّ في تلك الأمثلة، فسياق حذف الحركة الأخيرة من المدّ هو: [ص ح ح / ص Ø]، وهو سكون يعرض في الاسم أو الفعل أو في صيغة مركبة، ولا يؤثر تقصير المدّ حينئذ على دلالة البناء الصرفي للفعل أو الاسم. من ذلك مثلاً جزم الفعل المضارع (يقول)^(٢) حيث الأصل في الفعل المجزوم (يَقُلُّ) أن تحرك لامه بحركة الإعراب، فيكون لها موضع مقطعي في بنية الفعل التحتية:

ي - ق - ل Ø ← ي - ق - ل Ø

ولا يؤدي ذهاب المدّ إلى خفاء البناء الصرفي للفعل، لأن حركة عينه لا تزول عند تقصير المدّة^(٣). ومن أمثلته أيضاً صيغة (فَعَلَتْ) للغائبة حيث يقصر المدّ قبل تاء التأنيث^(٤) في مثل (نابَتْ وَتَجَلَّتْ)، وهي تاء يتبعها موضع سكون متأصل في بنائها المقطعي بلا خلاف، ولا يخفى بناء الفعل الصرفي عند تقصير المدّ لبقاء حركة عين الفعل.

وكذلك كان تفسيره لتقصير المدّ قبل لام التعريف معتمداً على السكون التالي لتلك اللام كما في (أبو الحارث) حيث يقصر المدّ آخر كلمة (أبو)، وكما في قولنا (في المدرسة) حيث يقصر المدّ آخر حرف الجر، وكما في (يا الحارث) حيث يقصر المدّ في أداة النداء (يا) لوقوع لام التعريف الساكنة بعد المدّة^(٥).

وكذلك استند تفسيره لذهاب المدّ من أداة النداء في مثل (يا ابن أخي) إلى سكون الباء في كلمة (ابن)^(٦):

ي - ب - ن - ← ي - ب / ن -

(١) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص ٢٤-٣٥.

(٢) السابق، ٢٤-٢٥.

(٣) تحدد حركة عين الفعل دلالاته: انظر شرح الشافية للرضي، ١٦٨/٣-١٦٩.

(٤) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ٢٧-٢٨.

(٥) السابق، ٣١-٣٣.

(٦) السابق، ٣٢.

كما علل تقصير المدّ في الماضي الأجوف المتصل بضمير الرفع المتحرك من مثل (قلنا) الذي أصله: [ق - - ل - - ن - -] بسكون الصامت التالي للمدّ لبناء الفعل على السكون^(١)، وهو كتفسيره لذهاب المد في (هن يخفن وهن يستقمن)^(٢).

وقد عزا د. عباينة جميع حالات التقصير إلى نشأة المقطع الثلاثي الطويل المغلق [ص ح ص] ووجوب التخلص منه لكرهته في اللغة، دون تفسير قبول ذلك المقطع ذاته عند وقوع المدغمين بعد المدّ، إذ يبدو قبوله في هذه الحالة مخالفاً لأصل القاعدة رغم اتفاق السياق الصوتي للمدّ في أمثلة الإدغام مع سياقه في الأمثلة التي أُعمل فيها التقصير. ولا يتأتى تفسير تلك المخالفة للقاعدة عند الاكتفاء بوصف المقاطع الصوتية وصفاً أفقياً^(٣) تتراصّ فيه الصوامت والحركات جنباً إلى جنب دون إثبات مواضع السكون فيما بينها (حيثما وجدت).

أما إذا اعتدّ بمواضع السكون الواقعة في مقاطع الكلمة، فإن تفسير ثبات المدّ المتبوع بالمدغمين - رغم وقوع المدّ في المقطع المغلق على حدّ قول د. عباينة ود. صابر^(٤) - يصبح ميسوراً، فلا تبدو مخالفة الصيغ المدغمة لقاعدة تقصير المدّ مخالفة عشوائية. فالسكون الذي يذهب معه المدّ لا يكون له موضع مقطعيّ متّصل في البنية العميقة للكلمة المشتملة على المدّ كما في صيغة (رمت) حيث يقصر المدّ في (رمى)، لأن السكون في المقطع التالي للمدّ سكون في كلمة تالية (هي لاحقة التأنيث)، فليس له موضع مقطعيّ أصيل في الفعل ذي المدّ. أما السكون الذي يبقى معه المدّ، فهو سكون حادث في أحد مواضع البناء الصرفي الأصلية للكلمة كما في (الضالين)^(٥). وبذلك يمكن ردّ بقاء المدّ في مواضع التقصير الواجب إلى ضرورة أمن اللبس، فيكون الخروج عن القاعدة لعلّة دلالية لا خبط عشواء. فعند أخذ مواضع السكون في الاعتبار، يكون ترك تقصير المدّ في مثل (ضالين) لمراعاة أهمية المدّ في حفظ دلالة بناء اسم الفاعل، وهو البناء الذي يشتمل في البنية التحتية على موضع الحركة بعد المدغم الأول في (الضالين)، فيكون بقاء المدّ دليلاً على أصالة التحريك في المقطع التالي للمدّ، منعاً لالتباس بناء اسم الفاعل ببناء آخر.

(١) السابق، ٣٤.

(٢) السابق، ٣٥.

(٣) انظر تفسير الوصف الأفقي ص ٥١ من الدراسة.

(٤) د. عمر صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٣٤، د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٢.

(٥) انظر ص ٢٣.

ومن ثم يمكن القول بأن أثر السكون في المدّ السابق عليه يكون مهملاً عند إرادة أمن اللبس ببناء صرفي آخر.

وتشير الأمثلة التي أوردها د. عبابنة على مواضع بقاء المدّ، إلى أصالة التحريك فيها في المقطع التالي للمدّ. ومن ذلك ذكره قول الله تعالى^(١): ﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾، فالأصل في الفعل قبل إدغام الجيم الأولى في الثانية هو: (تُحَاجِّجُ) بكسر الجيم في المقطع التالي للمدّ، أي أن سكون الجيم الأولى عارض لأجل الإدغام وأنه سكون في موضع حركة متأصلة في البنية العميقة للفعل كما كان السكون في (الضالّين) عارضاً في موضع أصله التحريك في بناء الكلمة. ويؤدي تقصير المدّ إلى التباس بناء (تُفَاعِلُ) ببناء (تُفَعِّلُ)، فيتحوّل المعنى من المحاجاة إلى الحج.

وكذلك بقيت الضمة الطويلة - ضمير الجماعة - رغم إبتاعها بالنون الساكنة في (تُحَاجُّونِي)، لأن الأصل أن تحرك تلك النون.

وقد أشار د. عبابنة إلى اختلاف دلالة (احمَرَّ) عن دلالة (احمَارٌ)^(٢)، ومن ثم يمكن القول بأن الحفاظ على وزن الفعل ذي المدّ ودلالته هما سببا امتناع تطبيق قاعدة التقصير الواجبة لعروض السكون في موضع مقطعي متأصل في البنية العميقة بين الصامتين المتلين: [ء - ح / م - - / ر / Ø / ر -] .

ويعزز هذا التفسير ما ذكره د. عبابنة من سبل التخلص من المدّ السابق على الصامتين في (احمَارٌ) و(اكْفَارٌ) و(ارمَلٌ) عند بعض العرب، إذ قالوا فيها (احمَارٌ) و(اكْفَهَرٌ) و(ارمَعَلٌ)^(٣)، وهي أمثلة تدل على أن المد السابق على الصامتين المدغمين مدّ غير مغتفر وأنه تتابع صوتي مرفوض على أية حال، على خلاف ما ذهب إليه د. عبابنة في تسويغ المدّ في المقطع المغلق عند وقوع المدغمين بعده^(٤). وبذلك يكون مجيء السكون بعد المدّ هو السبب الحقيقي لرفض النظام العروضي للصيغ المشتملة على ذلك التتابع الصوتي، لا أن اللغة الشعر مقاطع صوتية تتسجم معها دون أخرى كما رأى د. عبابنة في تفسير نبذ البحور الشعرية لمثل (احمَارٌ) واستبداله فيها بـ (احمَارٌ)^(٥).

(١) سورة الأنعام، الآية ٨٠، د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ص ٣٣.

(٢) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ٢١.

(٣) السابق ٢١-٢٣.

(٤) السابق ٢٠.

(٥) السابق ٢٠-٢١.

وقد دلت الأمثلة التي أوردتها على قبول اللغة للمد قبل المدغمين على أنها صيغ محولة عن أصل يفصل فيه بين المدغمين حركة. فمن ذلك الفعل الماضي (ماس) الذي أصله (ماسس) بفتح عين الفعل^(١)، ومضارعه (يُماسُّ) الذي أصله (يُماسِس) بكسر عين الفعل^(٢). وعلى هذا يمكن القول بأن مثل (أحمارٌ واذهَامٌ واصقارٌ) أفعال يشتمل أصلها في البنية العميقة على حركة فاصلة بين المدغمين المنطوقين في البنية السطحية، وهي الحركة التي تجعل لبناء هذه الأفعال دلالة مميزة عن دلالة (أحمرٌ واذهَمٌ واصقرٌ) التي تنشأ إذا قُصِرَ المد، ولذلك يجب حفظ المد بعد ذهاب الحركة من بين المدغمين حفاظاً على دلالة البناء الفعلي في تلك الأفعال.

وقد جعل أصحاب نظرية العامل المقطعي لمواضع الحركات المقطعية الساكنة أهمية وقدروا لها أثراً في تطوير نطق بعض الصيغ الصرفية^(٣)، ومن ثم يمكن تفسير تقصير المد بأثر موضع الحركة الساكن في المقطع السابق عليه كما سيأتي في الدراسة^(٤). ويساعد إثبات المواضع الساكنة في التمثيل المقطعي^(٥) على تعليل بعض ظواهر الحذف الأخرى كتعليل الحذف عند توالي ثلاث حركات فما فوق^(٦)، وهي ظاهرة لم يفسرها الباحثون الأربعة واكتفوا بوصفها. فمن ذلك قول عباينة إن النظام المقطعي في اللغة العربية لا يقبل توالي الحركتين في المقطعين المتتاليين في البنية السطحية للصيغ المركبة^(٧)، وهو يمثل لذلك بأمثلة كثيرة منها النقاء الفتحة الطويلة لاحقة التنثية بالمد آخر الفعل (ترضى) المعل في البنية العميقة على النحو التالي^(٨):

[ت - ر ض - - - ن -]

وهو لا يذكر تفسيراً لرفض اللغة لتوالي المدّين في المقطعين المتتاليين ويكتفي بأن يفسر مراحل تطور النطق من البنية العميقة إلى بنية السطحية وصولاً إلى الصيغة المشتمة على الياء (ترضيان).

(١) السابق ٢٩.

(٢) الموضع السابق.

(٣) انظر تفسير الحركة المدخلة في (رمواً ابئك) وتحول الواو إلى الضمة في (يوعد) ص ٧١-٧٤.

(٤) انظر تفسير تقصير المد في (رمتُ ورمواً وتسعين) ص ٢٠٨-٢١٠، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٤٩.

(٥) تكون المواضع الساكنة مواضع صوامت أو مواضع حركات: انظر ص ٥٩-٦٠.

(٦) انظر تفسير (رمواً) ص ٢٣٤-٢٣٥ وتفسير (رميا) ص ١٩٣-١٩٦.

(٧) د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١٠٠.

(٨) السابق ١١١.

وكذلك أصل صيغة (رمت) للغائبة مشتملة على ثلاث حركات متوالية، هن المدّ آخر (رمى) والفتحة القصيرة أول لاحقة التأنيث^(١) على النحو التالي^(٢):

[ر - م - - + - ت] ، ولم يعلل رفض اللغة لإطالة المدّ إلى ثلاث حركات سوى بقوله إن اللغة ترفض ذلك، دون ذكر علة صرفية مطردة لذلك الرفض.

ولا ترفض اللغة توالي الحركتين في المقطعين المتتاليين كما يقدر د. عابنة^(٣)، بدليل قبول توالي الحركتين في المقطعين المتتاليين في مثل [ر - م - - Ø -] حيث سقطت الياء من بين الحركتين المثلين غير الواقعتين في مقطع واحد^(٤)، وإنما ترفض اللغة توالي ما يزيد على الحركتين، والدليل على ذلك هو أن التقصير أو حذف إحدى الحركات لا يحدث إلا عند توالي ثلاث أو أربع حركات كما في البنية التحتية في المثالين السابقين (يرضيان) و(رمت) للغائبة، فاللغة العربية ترفض توالي الحركتين اللتين إحداهما طويلة أو اللتين كلتاهما طويلتان.

ولا يمكن التمثيل المقطعي الخالي من المواضع الساكنة الباحث من تحديد علة صرفية ما يمكن الاستناد إليها عند تفسير امتناع ذلك السياق الصوتي للحركات، وبذلك تبقى الظاهرة غير معللة، في حين يمكن الاستعانة بأحكام التعليق بين المواضع الساكنة والمواضع المقطعية الأخرى في الصيغة الصرفية الواحدة قياساً على ما جاء في نظرية العامل المقطعي من قوانين التعليق، واستنباط علة مقطعية مطردة تفسر امتناع توالي ثلاث حركات فما فوق في الصيغ العربية، على ما سيظهر في الدراسة^(٥).

ولذلك اكتفى د. عابنة عند عرض مراحل تصريف بعض الصيغ بالإشارة إلى أن الحركات الثلاث يقصرن إلى حركتين دون تفسير ذلك التقصير^(٦) لعدم ظهور علتة مع تمثيل المقاطع خالية من المواضع الساكنة. وقد أدى أخذ الباحثين السابقين بهذه الطريقة في تمثيل مقاطع الكلمات - إلى خفاء علل بعض الظواهر الصرفية عليهم من مثل تحوّل

(١) انظر الوصف الصوتي للاحقة التأنيث ص ٢٠٧، ٢١٢.

(٢) د. عابنة، دراسات في فقه اللغة، ص ١١١.

(٣) السابق، ص ١١٠، ١١٧-١١٨، ١٢٠-١٢١، ١٢٤-١٢٥.

(٤) انظر ص ١١٢-١١٣ من الدراسة.

(٥) انظر ص ١٩٣-١٩٦ من الدراسة.

(٦) د. عابنة، دراسات في فقه اللغة، ١١١، ١١٩، ١٢٢.

الحركة المركبة إلى المدّ في (سَرُوتٌ)^(١) وتحوّل الحركة إلى نصف الحركة في مثل: (رمّوا ويلقّون وتخشين)^(٢). وأدى ذلك إلى افتراض قواعد يتعارض بعضها مع البعض الآخر كما جاء في تفسير د. عباينة لنشأة الحركة المركبة في (ارعوًا) و(دَعَوْا) و(أنتِ ترضين).

فهو يقدر هذه الصيغ في البنية العميقة مصحّحة اللام، ثم يقدر ذهاب اللام في كل منها، ويرى أن حذفها يحدث سياقاً صوتياً مرفوضاً في اللغة مما يستدعي انزلاق نصف حركة من جنس الضمير الملحق بتلك الأفعال كما يلي^(٣):

أ - تصريف صيغة (ارعوًا):

(١) اَ رِ عَ - يَ - يُ - ← (٢) اَ رِ عَ - - - يُ - ← (٣) اَ رِ عَ - وَ - يُ - ←
 (٤) اَ رِ عَ - وَ - ←

ب - تصريف صيغة (دَعَوْا):

(١) دَ عَ - وَ - يُ - ← (٢) دَ عَ - - - يُ - ← (٣) دَ عَ - وَ - يُ - ←
 (٤) دَ عَ - وَ - ←

ج - تصريف صيغة (ترضين):

(١) تَ رَ ضَ - يَ - يَ - نَ - ← (٢) تَ رَ ضَ - - - نَ - ←
 (٣) تَ رَ ضَ - يَ - يَ - نَ - ←
 (٤) تَ رَ ضَ - يَ - نَ - ←

يلاحظ في الصيغتين الأخيرتين أن الواو والياء المدخلتين هما ذاتهما المحذوفتان في المرحلة السابقة على مرحلة إدخالهما، ولا تختلف البنية العميقة عن البنية السطحية سوى في حذف لاحقة الضمير، وهو بذلك يجعل نصف الحركة في السياق الصوتي ذاته مرفوضة مرة ومقبولة أخرى. وهو يعلل رفضها في ذلك السياق بأنها ضعيفة^(٤) ويعلل قبولها بمنع النقاء الحركتين في المقطعين المتتاليين^(٥). وهو يراعى عند

(١) د. صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٤٦-٤٧، ٧٠، أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٢٩، البكوش، التصريف العربي، ١٥٤، ١٦٢.

(٢) د. صابر، الفعل الناقص في اللغة العربية، ٤١-٤٢، ٧٥-٧٦، أم سلمة، الفعل الناقص في العربية، ٢٠٦، ٢٣٣، د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٤، ١١٦، البكوش، التصريف العربي، ١٥٣، ١٦٠.

(٣) د. عباينة، دراسات في فقه اللغة، ١١٣-١١٧.

(٤) السابق، ١١٣.

(٥) السابق، ١١٦-١١٧.

تقدير إدخال نصف الحركة أن تكون نصف الحركة موافقة لحركة الضمير الملحق بالفعل في صيغة (ارعوا) التي لام الفعل فيها الياء، ثم يقدر آخر الأمر ذهاب الضمير لتنتهي الصيغة بالحركة المركبة. ويتضح في هذا التفسير أن الواو التي ترد في البنية السطحية [ء - ر - ع - و] هي ذاتها الضمة التالية للفتحة في المرحلة الثانية من تصريف الصيغة الفعلية، وأن تقدير د. عبابنة لإدخال الواو تقدير يُراد به تفسير حدوث الواو عن تلاقى الفتحة بالضميتين. فلما لم تتأت مع وصف أصوات الصيغة متتابعةً - على الوجه الذي يورده د. عبابنة - علة صرفية ظاهرة لحدوث الواو عن التقاء تلكما الحركتين، لجأ د. عبابنة إلى تقدير مرحلتين وقاعدتين صرفيتين متناقضتين كما حدث هنا.

وتتيح مقاييس التمثيل المقطعي في نظرية العامل المقطعي تفسير تحول الحركة إلى نصف الحركة وفق علة مقطعية ظاهرة ومطرده، على ما سيلي في تفسير تحول ضمتي صيغة (فعلوا) إلى الواو في (رَمَوْا)^(١) وتحول كسرتي صيغة (تفعلين) للمخاطبة إلى الياء في مثل (أنتِ تسعين) و(أنتِ فتاي)^(٢). وهو يخالف في تفسيره لنشأة نصف الحركة (في الصيغ الثلاث السابقة) الأمثلة التي ذكرها في حذف الواو والياء، إذ هي أمثلة لا يجوز فيها ردّ الواو والياء المحذوفتين، وإنما تعوضهما الهمزة بعد الحذف كما في (قائل وبائع وقضاء ونماء وسئور الذي أصله (سئور) المصدر على زنة (فُعول)^(٣). ولا يقع مثل ذلك التناقض فيما بين مراحل التفسير ولا فيما بين التفسير المقدم للصيغ الصرفية وظواهر اللغة الصرفية، إذا استعين بمقاييس وصف المقاطع الصوتية وتأثير مواضعها بعضها في بعض كما ورد في نظرية العامل المقطعي.

وقد ساعدت المعايير المتبعة في تفسير الظواهر الصرفية في الدراسة^(٤) كما ساعد الأخذ بمقاييس وقوانين نظرية العامل المقطعي على اجتباب المشكلات المذكورة في المسائل السبع السابقة من مثل تناقض التفسير المقدم مع بعض ظواهر اللغة، وتناقض بعض القواعد المستتبطة مع البعض الآخر وعدم طرد بعضها، وتناقض طرق تأصيل الصيغ المركبة، وبقاء عدد من الظواهر الصرفية غير معلل، والتفريق بين تفسير بعض الظواهر المتفقة، وتقديم تفسيرات مخالفة لحقيقة الظاهرة الصرفية وحقيقة بنائها المقطعي.

(١) انظر ص ٢٣٤-٢٣٥ من الدراسة.

(٢) انظر ص ٢٤٨-٢٤٩ من الدراسة.

(٣) د. عبابنة، دراسات في فقه اللغة، ١١٦-١١٧، ١١٩.

(٤) انظر، ص ١٦.

فصول الدراسة ومباحثها:

اقتضى موضع البحث أن تصنف فصول الدراسة وفق السياق الصوتي للامات الأفعال اعتباراً بالحركات السابقة عليها وهي حركات العينات، فجاء تصنيف الفصول من ثم وفق أبنية الأفعال (من حيث حركة عين كل منها) دون النظر إلى التجريد والزيادة، لاتفاق بعض أبنية الزيادة مع بعض أبنية التجريد في حركة العين. والغاية من هذا التصنيف هي أن تُجمع الصيغ ذات السياق الصوتي الواحد للام في موضع واحد، حصراً لموضع مناقشته ومنعاً لتكرار القول في تصرف أصوات العلة في السياق الواحد فيما بين عدة مباحث.

ولما كان الاعتداد بالسياق الصوتي لصوت العلة أحد مطالب الدراسة الأولى، جاء تصنيف المباحث داخل كل فصل مبنياً على تعيين السياقات الصوتية المختلفة لأصوات العلة فيما بين الصيغ الصرفية، فجمعت في بعض الفصول عدة صيغ في مبحث واحد لاتفاقها في الظاهرة الفونولوجية أو لاتفاقها في السياق الصوتي لصوت العلة.

ومن ثم لم يأت عدد مباحث الفصول متفقاً فيما بينها، وكان موضوع كل مبحث منها هو إحدى الصيغ الصرفية أو بعضاً من هذه الصيغ مما اتفقت فيه حركة عين الفعل، سواء أكان مجرداً أم مزيداً.

وقد قرنت في الدراسة النظر إلى النظر والشبيه إلى الشبيه، وعرضت أوجه التفسير المختلفة للصيغ الصرفية على ما يكون في تصاريف الأفعال والأسماء في العربية من شواهد مؤيدة أو داحضة لتلك الأوجه، حتى يتبين الوجه الأقرب في التفسير إلى قواعد اللغة والأقرب إلى القول باطرادها.

وقد نتج عن دراسة صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين تقدير أصول صرفية تأتي عقد الصلة بينها وبين تصريف صيغ أفعال الأمر الناقصة، مما أدى إلى وجود وحدة بين نتائج دراسة عدد من الصيغ الفعلية الناقصة. وكذلك ارتبطت نتائج دراسة بعض صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بتفسير بعض صيغ المضارعة، فأدى استنباط تلك الروابط إلى الوصول إلى أصول وقوانين صوتية مطردة لتفسير ظواهر الإعلال في شتى صيغ الأفعال الناقصة - ماضيها ومضارعها وصيغ الأمر منها-، وهو أمر يحقق مطلب الدراسات اللغوية المعاصرة في استخلاص قوانين لغوية - نحوية كانت أم دلالية أم صرفية - أقل عدداً وأكثر عموماً حتى يستوفي كل منها أكبر عدد ممكن من ظواهر اللغة المدروسة.

ورجائي أن يكون الله تعالى قد وفقني برحمته ومنه وإحسانه إلى قدر غير ضئيل من الإصابة فيما خلصت إليه من نتائج في الدراسة، وأن يكون الله قد سدد قلبي وتقديري فيما ضمنت من الظواهر الصرفية في قواعد جامعة وما بدا لي من أوجه الاحتجاج لتقدير مراحل تطور الصيغ الصرفية.

والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً على ما وفقني إليه في الدراسة وعلى أن أتمها لي بما يسر وأعان عليه، والصلاة والسلام على نبي الرحمة وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

الفصل الأول

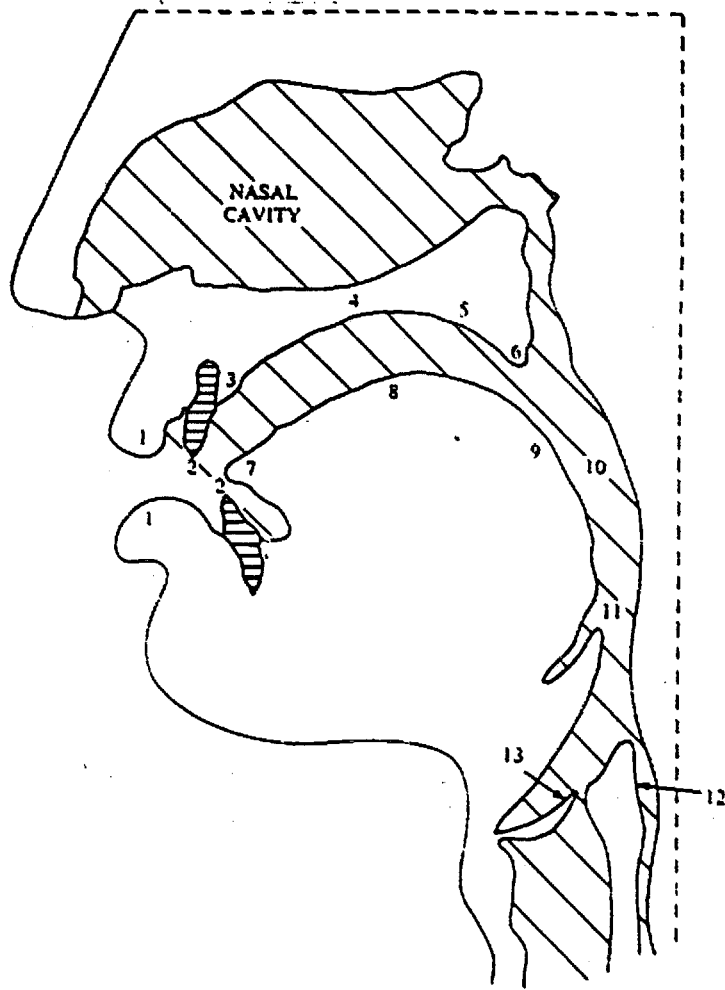
المقاييس الصوتية والفونولوجية في الدراسة

المبحث الأول

مخارج أصوات العلة وصفاتها

فيما يلي تعريف بمخارج وصفات الحركات ونصفي الحركتين في اللغة العربية وفق مقاييس علم الأصوات في العصر الحديث، وهي المقاييس النطقية التي يعتد بها في البحث. ويبين الرسم التالي أعضاء النطق التي تنتج عن حركاتها الأصوات اللغوية، وهي الحركات التي تُحدث مخارج الأصوات صوائت كانت أم صوامت.

أعضاء النطق^(١):



(١) هذا الرسم مأخوذ من Lyons, Language and Linguistics, 73.

تفسير الأرقام المشيرة إلى أعضاء النطق^(١):

- ١ - الشفاه
- ٢ - الأسنان
- ٣ - أصول الأسنان ومقدم الحنك واللثة
- ٤ - الحنك الصلب (وسط الحنك)
- ٥ - الحنك اللين (أقصى الحنك)
- ٦ - اللهاة
- ٧ - طرف اللسان
- ٨ - وسط اللسان
- ٩ - مؤخر اللسان
- ١٠ - الحلق
- ١٣ - موقع الوترين

المطلب الأول: تعريف الصوت الصائت :

هو صوت لغوي ناشئ عن اهتزاز الوترين ولا يعرض معه عارض في جهاز النطق يسد مجرى النفس أو يضيقه ضيقاً يُحدث احتكاكاً مسموعاً، بل يكون جهاز النطق منفطحاً انفتاحاً يكفي لمرور النفس من غير أن يلقي عقبة في مجراه، ويميز هذا الصوت أكثر ما يميزه قوة وضوحه السمعية.^(٢)

والأصوات الصائتة تتميز فيما بينها بطريقة نطق كل منها وبمدة نطق كل منها، فإن طال زمن النطق بها فهي صوائت طويلة وهي أصوات المد في مصطلح علماء العرب، وإن قصر زمنها فهي صوائت قصيرة وهي الحركات (الفتحة والكسرة والضمة) المعروفة. وقد أشار ابن جني إلى قصرها وطولها في قوله^(٣): "أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة".

(١) ورد الاصطلاح على أعضاء النطق بهذه المصطلحات في كتاب (علم اللغة العام) للدكتور كمال بشر، ص ٦٦-٦٧.

(٢) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ٧٤، د. عبدا لغفار هلال، أصوات اللغة العربية ١٠٤، ١٣١، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ١١٧، Lyons, language and linguistics, 77.

(٣) سر الصناعة، ج ١/١٩. د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٤٧.

المطلب الثاني: الصوائت في العربية:

ليس في العربية سوى الصوائت الثلاثة المعروفة: الفتحة والكسرة والضمة^(١). وقد يقع كل منها موقعاً يوجب تفخيمها أو ترقيقها أو نطقها ما بين التفخيم والترقيق. فمثال ذلك في الفتحة تفخيمها في كلمة (صَبْر) لمجيئها بعد الصوت المطبق الصاد، وترقيقها في كلمة (سَبْر) لمجيئها بعد الصوت المستقل السين، ونطقها بين التفخيم والترقيق في كلمة (قَبْر) لمجيئها بعد الصوت المستعلي غير المطبق القاف. لكن هذا التنوع في النطق لا يغير من جوهر الصوت الصائت من حيث الخصائص النطقية التي تفرق بينه وبين باقي الصوائت^(٢)، ومن حيث قيمته الفونيمية في اللغة العربية.

المسألة الأولى: مقاييس مخارج الصوائت القصيرة:

اعتنى علماء اللغة عناية بالغة بالصوائت نظراً إلى تنوعها الكبير فيما بين اللغات المتعددة، وابتكرت جماعة من رواد اللغويين مقاييس عامة أسموها النظام المعياري للحركات أو "الحركات المعيارية" cardinal vowels لقياس طرق نطق الصوائت في أية لغة من اللغات.

واتخذت الحركات المعيارية صفة العالمية على يد العالم دانيال جونز، ويعتمد تصنيفه للحركات على وظيفة اللسان والشفيتين في نطق كل حركة، لكونهما المسئولين عن تعديل شكل مجرى الهواء المساعد من الرئتين إلى الفم عند نطق الحركات. أما وظيفة اللسان فتتراوح بين أمرين:

- ١ - وضعه بالنسبة إلى الحنك الأعلى من حيث الارتفاع والانخفاض
- ٢ - الجزء المعين الذي يرتفع من اللسان

وكذلك يفرق بين الحركات من حيث وضع الشفتين مع كل منها: فهما إما مضمومتان (انضماماً شديداً) كما مع الضمة العربية، أو منفرجتان كما مع الكسرة العربية، أو في وضع محايد بين الضم والانفراج وهو وضعهما مع الفتحة العربية^(٣). وقد توصل جونز إلى ثماني حركات معيارية رمز إليها برموز الكتابة الصوتية

الدولية كالتالي (i e ε a a ɔ o u). واتفق العلماء على توضيحها بالرسم الهندسي التالي^(٤) الذي يبين مواقع ارتفاع وانخفاض اللسان لنطق كل حركة منها:

(١) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ١٢٠، د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٧-٣٨، د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة ١٤٠-١٤١.

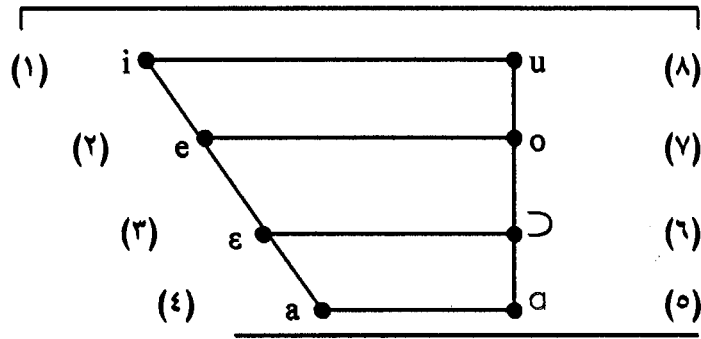
(٢) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٤٨ - ١٥٠.

(٣) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٥١-١٥٢.

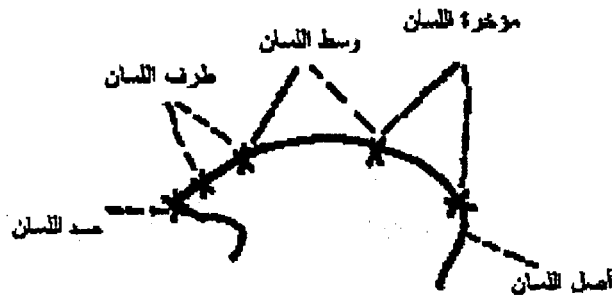
(٤) د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة العربية، ١٣٢-١٣٥، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٠٩-١١٠،

Ladefoged, A course in phonetics, 201, Lyons, language and linguistics, 77-80.

الشكل (١) : الحركات المعيارية الثمانية :



توضح النقاط في الرسم الأوضاع النسبية لأعلى جزء من اللسان عند النطق بكل حركة. وأجزاء اللسان التي تتصل بنطق الأصوات اللغوية هي الموضحة في الرسم (٢).
الشكل (٢): أجزاء اللسان: (١)



فالمقصود من النقاط في الشكل (١) أن يمثل كل منها جزءاً معيناً وارتفاعاً معيناً للسان عند نطق صائت بعينه.

فالحركة العليا يميناً في الرسم - ورمزها (u) - ممثلة في نقطة تقع موقفاً خلفياً من اللسان مرتفعاً تجاه الحنك الأعلى، بينما الحركة رقم (٢) تقع موقفاً أبعد من الحنك الأعلى وفي الجزء الأمامي من اللسان.

فإذا أردنا بيان العلاقة بين هذه الحركات المعيارية والحركات العربية، وجدنا ستة منها قريبة من صوائت العربية: (٢)

- ١ - الحركة المعيارية (i) قريبة من الكسرة العربية المرفقة .
- ٢ - الحركة المعيارية (ε) قريبة من الفتحة الممالة في العربية .
- ٣ - الحركة المعيارية (a) تشبه الفتحة العربية المرفقة .

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ٨٧ ، 4 ، Ladefoged, A course in Phonetics, p.

(٢) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ، ٤٠-٣٩ .

- ٤ - الحركة المعيارية (o) تشبه الفتحة المفخمة في العربية.
 ٥ - الحركة المعيارية (0) قريبة من الضمة العربية المفخمة.
 ٦ - الحركة المعيارية (u) تشبه الضمة العربية المرفقة.

كذلك قام العلماء بتسمية الحركات المعيارية في هذا الرسم الهندسي حسب الجزء المرتفع من اللسان ارتفاعاً ملحوظاً لنطق كل حركة منها وحسب درجة ارتفاع ذلك الجزء إلى الحنك الأعلى. فهي صوائت "أمامية" إذا ارتفع معها الجزء الأمامي من اللسان تجاه مقدم الحنك أو الحنك الصلب، وهي صوائت "خلفية" إذا ارتفع معها الجزء الخلفي من اللسان تجاه أقصى الحنك.

أما بالنظر إلى درجة ارتفاع اللسان، فقد اصطالحوا على أربع درجات تصف دنوّه من الحنك الأعلى:

أ - هي حركة ضيقة إذا ارتفع اللسان معها تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى درجة في حيز نطق الحركات.

ب - هي حركة متسعة (منفتحة) إذا انخفض معها اللسان في قاع الفم إلى أقصى درجة.

ج - هي نصف ضيقة إذا وقع اللسان معها في ثلث المسافة من الحركات الضيقة إلى المتسعة.

د - وهي نصف متسعة إذا وقع اللسان معها في ثلثي المسافة ما بين الحركات الضيقة إلى المتسعة.^(١)

وقد بيّن ابن جني اتساع مخرج النفس في تجويف الفم مع نطق الحركات وذكر أن الألف (الفتحة الطويلة) هي أوسعها مخرجاً يليها الياء المدية ثم الواو. قال^(٢): "فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتداً حتى ينفد... فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها. والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو". وهو يعني بقوله: (يفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة) أن الهواء عند النطق بأصوات المد يمتد في مجراه ويستمر في الامتداد حتى ينتهي نطق المتكلم للصوت^(٣). وبين الشكل (٣) تصنيف الصوائت حسب اتساع مخرجها.

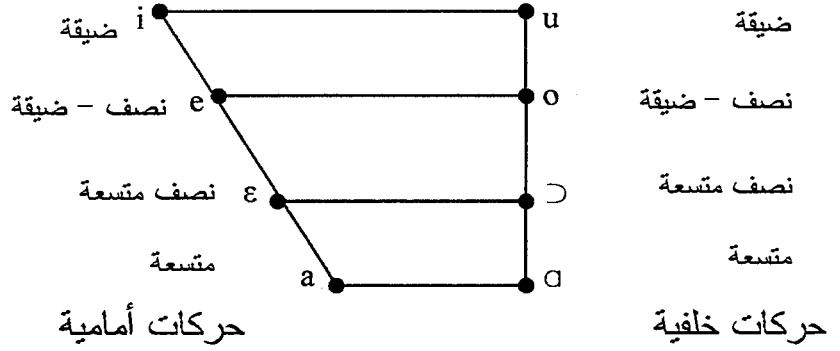
(١) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٣٧-١٤٥، د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة ١٣٨-١٣٩، د. إبراهيم أنيس

الأصوات اللغوية، ٣٥، Lyons, language and linguistics 78-79.

(٢) سر الصناعة ١/٧-٨، د. كمال بشر، علم اللغة العام، ٨٠.

(٣) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ٨٠.

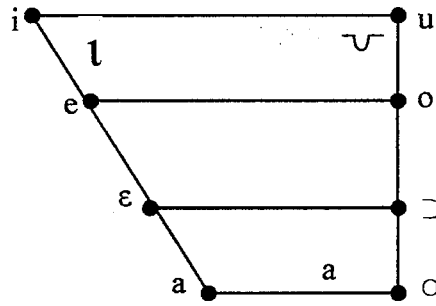
الشكل (٣): تصنيف الصوائت حسب اتساع مخارجها: (١)



المسألة الثانية: موقع الحركات العربية من تصنيف دانيال جونز :

تقع الحركات العربية وفق هذا التصنيف المعياري في مواقع معينة داخل الشكل المعياري كما يلي:

الشكل (٤) : موقع الحركات العربية في الشكل المعياري للصوائت: (٢)



فرمز الكسرة العربية (ا)، ورمز الفتحة العربية (a)، ورمز الضمة العربية (u). ونلاحظ أن الكسرة العربية يكون مقدم اللسان معها أقل ارتفاعاً منه مع الكسرة المعيارية (i)، أي أنها حركة ضيقة بدرجة أقل من الكسرة المعيارية، ويتراجع مقدم اللسان معها (نحو الخلف) عن موضع نطق الكسرة المعيارية .

أما عن الفتحة العربية، فهي أقرب ما تكون إلى الحركتين المعياريتين (a) و (a). فأعلى نقطة ترتفع من اللسان عند النطق بالفتحة العربية هي وسطه، ويكاد يكون اللسان معها مستوياً في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه.

(١) السابق ، ١٤٥ .

(٢) السابق ، ١٥١ ، د. عبدالغفار هلال ، أصوات اللغة العربية ، ١٤٠-١٤١ .

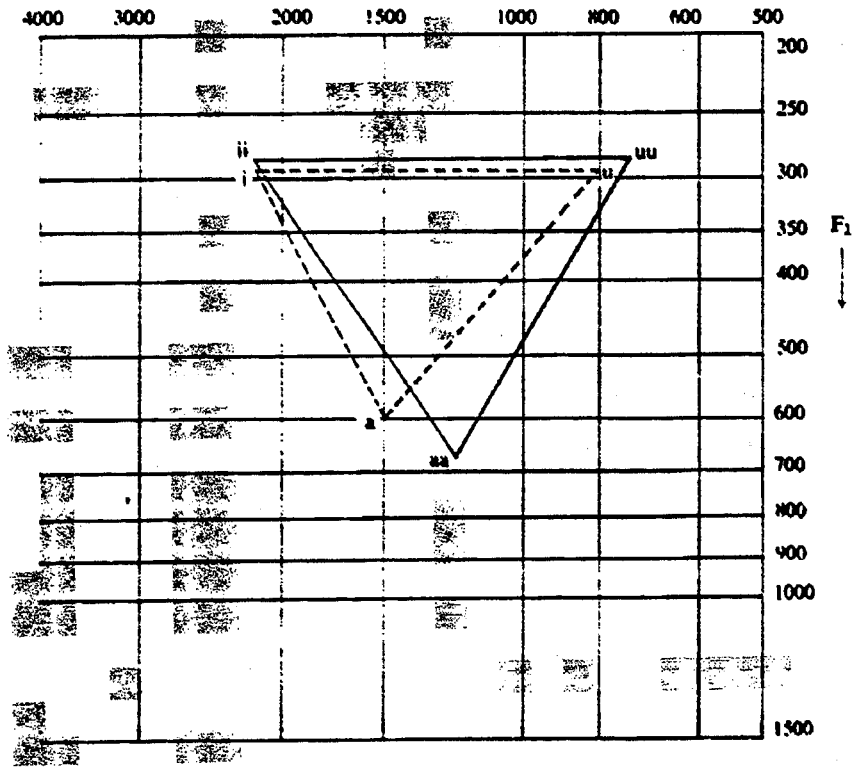
والضمة العربية قريبة من الحركة المعيارية (u) مع كون الجزء الخلفي من اللسان أدخل في الفم معها منه مع الحركة المعيارية، كما يكون هذا الجزء أقل ارتفاعاً مع الضمة العربية منه مع الضمة المعيارية.

المطلب الثالث: الحركات الطويلة:

يزيد ارتفاع الجزء المعين من اللسان تجاه الحنك الأعلى لنطق حركتي الكسرة والضمة عند مدّ النفس معهما لتطويل زمن النطق بهما، بينما يزداد انخفاض اللسان لنطق الفتحة عند إطالتها.

ويبين الرسم البياني التالي نسب ارتفاع وانخفاض أجزاء اللسان لنطق الحركات الثلاث (الكسرة والضمة والفتحة) قصيرة وطويلة، ويتضح في الرسم أن الفرق الأكبر في حركة اللسان يتمثل في نطق الفتحة الطويلة حيث يبدو اللسان أكثر هبوطاً وانسحاباً إلى الخلف من موضعه عند نطقها قصيرة. (١)

الرسم (٥): الحركات القصيرة والطويلة منفردة: (٢)



(١) العاني، التشكيل الصوتي، ٤٢.

(٢) السابق، ٤٣.

الكسرة الطويلة ii

الضمة الطويلة uu

الفتحة الطويلة aa

يشير الخط المستقيم إلى الحركات الطويلة ويشير الخط المنقطع إلى الحركات القصيرة. وقد رمز في الرسم إلى الحركات الطويلة بتكرار رمز الحركة القصيرة لكل منها، لأن مدة نطق كل حركة طويلة هي تضعيف مدة نطقها قصيرة.^(١) وعلى هذا يمكن أن نجمع خصائص الحركات العربية في الجدول التالي:

الحركات	مخرجها	درجة انفتاحها	حالة الشفتين معها	مدتها	صفتها طويلة
الكسرة	أمامية	ضيقة	منفرجتان	قصيرة وطويلة	أكثر ضيقاً منها قصيرة
الفتحة	وسطية	منفتحة	غير منفرجتين ولا مستديرتين	قصيرة وطويلة	أكثر انفتاحاً منها قصيرة
الضمة	خلفية	ضيقة	مستديرتان	قصيرة وطويلة	أكثر ضيقاً منها قصيرة

المطلب الرابع: الواو والياء نصفاً الحركتين :

المسألة الأولى: تعريف نصفي الحركتين :

هما صوتان يقعان مواضع الصوامت في البناء الصرفي، ولهما من خصائص الصوائت الاقتراب الشديد من طريقة نطقها وقوة وضوحها السمعي، مع تحول كل منهما إلى الحركة من جنسه عند مجاورته لموضع سكون في البناء الصرفي حيثما تسمح القواعد الصرفية بذلك التحول.^(٢)

وتقرب الصوتين من الصوامت من جهة ومن الصوائت من جهة أخرى ، أطلق عليهما العلماء في العصر الحديث مصطلح نصف الحركة وشبه الحركة semi-vowels.^(٣) ولهما حالتان في اللغة العربية: إما أن تكونا متلوتين بحركة كما في (يرى) و(ولد)، أو أن تكونا ساكنتين مسبوقتين بفتحة، كما في (حَوْض) و(بَيْت).

(١) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٢٨، د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٣٣-٣٩، د. سلمان

العاني، التشكيل الصوتي، ٣٨-٣٩، ١٢٠، د. عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٠٧.

(٢) في مباحث الدراسة مواضع متكررة لذكر هذه الظاهرة، منها ذكر تحول الحركة المركبة من الكسرة والياء إلى المدّ في صيغة (خَشِيْتُ) للمتكلم، ومن الضمة والواو إلى المدّ في صيغة (سَرَوْتُ) للمتكلم ص ٣٨٠-٣٨٢، ٣٩٣-٣٩٤، وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى تعاقب الياء والكسرة والواو والضمة في (مناهج البحث في اللغة) ص ١٠٨، ١١٨، كما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية ١٩٨) والدكتور عبدالصبور شاهين (المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٨٥).

(٣) د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة العربية ١٣٠، د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ٤٠-٤١، د. عبدالصبور

المسألة الثانية: وظائف نصفي الحركتين الفونولوجية:

تقع نصفا الحركتين الواو والياء مواضع الصوامت في الأبنية الصرفية، فتتحقق لها ثلاث وظائف فونولوجية لا تقوم بها الحركات في أبنية اللغة:

- ١ - تبتدأ بهما الصيغة الصرفية كما في (وَلَد) و(يَرى).
- ٢ - يتحملان الحركات بعدهما: ففي (وَلَد) تحملت الواو الفتحة، وفي (يَرى) المبني للمجهول تحملت الياء الضمة، وتأتي بعد كل منهما الحركة الطويلة ولا يتعثر بهما النطق في مثل الجمع (أبيات) و(أحواض) ^(١) و(مقاييس) و(ذبول) و(عواوير)، وفي المبني للمجهول (وُوري) من (واري) الفعل الماضي، وفي الأسماء المفردة مثل (يوسف ويونس).
- ٣ - يؤديان وظيفة الصوامت في البناء الصرفي في اللغات السامية ^(٢)، ففي كلمة (وَلَد) مثلاً تقوم الواو بوظيفة الصامت بدليل إمكان إحلال الباء مكانها، فتصبح الكلمة (بَلَد) ذات دلالة وبنية لغوية سليمتين دونما حاجة إلى تعديل الصيغة. وكذا الأمر بالنسبة إلى الياء، ففي كلمة (يَرى) مثلاً يمكن أن يحل محلها النون، فتصبح (نرى). وكذلك حال وقوعهما حرفي لين منفتحاً ما قبلهما، فيقع موقع الياء في (نَيْل) الصامت كما في (نَمَل) ويقع مكان الواو في (حَوْض) الصامت كما في (حَمَض) ^(٣).

المسألة الثالثة: نطق الواو والياء نصفي الحركتين :

يتسم نطقهما بثلاث خصائص:

- ١ - نصف الحركة صوت احتكاكي تتسع المسافة بين أعضاء النطق له بقدر أكبر مما تتسع به للصوامت الاحتكاكية الأخرى حتى ليكاد لشدة سعة تلك المسافة أن يكون طليقاً، إذ لا يعترضه عارض في جهاز النطق كشأن الصائت. والصوت الاحتكاكي (كالشين والصاد والفاء) هو الذي ينشأ عن ضيق منفذ الهواء من بين عضوي النطق المتقاربين تقارباً شديداً يؤدي إلى حدوث صوت احتكاك واضح عند مرور الهواء بينهما. ^(٤)
- ومعنى الوصف السابق لنطق نصف الحركة هو أن عضوي النطق معها يتقاربان على وجه يؤدي إلى احتكاك أضعف مما يكون مع الصوامت الاحتكاكية الأخرى، وهو لضعف احتكاكه أقرب (في طلاقة النفس معه) إلى طريقة نطق الأصوات الصائتة.

(١) د. كمال بشر ، علم اللغة العام ، ٨٣-٨٥ .

(٢) د. علي عبدالواحد ، فقه اللغة ، ١٧-١٨ .

(٣) اللسان لابن منظور : الحمض كل نبات حامض أو مالح يقوم على ساق ولا أصل له .

(٤) د. كمال بشر ، علم اللغة العام ١١٨ ، 75 . Lyons, language and linguistics,

٢ - يبدأ نطق نصف الحركة من منطقة حركة من الحركات ثم ينتقل عضوا النطق به من ذلك الموضع بسرعة ملحوظة إلى مخرج حركة أخرى، كأن يقال (يرى) فيبدأ بمخرج الياء من منطقة نطق الكسرة ثم ينتقل النطق إلى مخرج حركتها وهي هنا الفتحة في زنة يفعل المبني للمعلوم . ومن ثم تكون مدة نطق نصف الحركة أقصر من مدة نطق الصائت (الحركة)، فاعتبرت بذلك من الصوامت.^(١)

٣ - يقترب نطق نصف الحركة من نطق الكسرة أو الضمة الطويلتين، ويكون الفرق بين نصف الحركة والحركة الطويلة في مدى ارتفاع اللسان واقترابه من الحنك الأعلى. فالفراغ بين مقدم اللسان والحنك الأعلى أضيق مع الياء نصف الحركة منه مع الكسرة الطويلة، وبذلك تحدث الياء هذا الحفيف (الاحتكاك) الذي لا تحدثه الكسرة الطويلة فيما بين اللسان والحنك. وكذلك يكون الفراغ بين مؤخر اللسان وأقصى الحنك عند نطق الواو نصف الحركة أضيق منه مع نطق الضمة الطويلة^(٢). ولعل هذا التقارب الشديد بين نطق الياء والواو نصفي الحركتين ونطق الحركتين الطويلتين (صوتي المد)، هو السبب الذي جعل أهل العربية يرمزون لنصفي الحركتين وللحركتين المديتين برمز كتابي واحد، وجعل علماءنا الأوائل يصفون الواو والياء بصفتي المد واللين على أنهما صفتان تتشأن عن نطق صوت واحد ذي خصائص نطقية واحدة. ففي هذا التصنيف الصوتي ما يدل على دقتهم البالغة في تبين أصوات لغتهم، حتى وإن كنا اليوم نستبين الفرق بين نصف الحركة والحركة الطويلة بفضل الأجهزة ذات التقنيات الحديثة. ونطق نصف الحركة مكافئ لنطق الحركة القصيرة من جنسها، فهما صوت واحد لا يفرق بينهما سوى الموضع الذي تقع فيه كل منهما في البناء الصرفي.^(٣)

نطق نصف الحركة الياء:

يتم نطقها بأربع عمليات:

١ - يتجه وسط اللسان نحو وسط الحنك.

٢ - يتم سد الطريق إلى الأنف.

٣ - يتذبذب الوتران الصوتيان.

(١) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٣٢، د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٤١، د. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية، ٤١.

(٢) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣١-٣٢، ٤٠-٤١، د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة العربية، ١٣٣-١٣٤، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ١١٥-١١٦، د. كمال بشر، علم اللغة العام، ٨٣-٨٦.

(٣) د. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٤٧-٤٨، د. عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٥، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٠٧-١٠٨.

٤ - تتفرج الشفتان.

وتترك أعضاء النطق موضع النطق بالياء بسرعة ملحوظة إلى موضع الحركة التالية لها إن كانت متلوة بحركة في الكلمة.

فصوت الياء إذن حنكي وسيط مجهور، وقد ضمها علماء العربية إلى الجيم والشين وسموها الأصوات الشجرية لتبينهم أنها من وسط الحنك^(١). وقد سبقت الإشارة ص ٣٥ إلى أن نطق الحركات لا يحدث معه عائق في مجرى النفس، فالمقصود من وضع أعضاء النطق موضع نطق الكسرة هو ارتفاع جزء من اللسان ليقل انفتاح التجويف الفموي بالقدر الذي يحدث الكسرة لكن دون منع انفتاح مجرى النفس.

نطق نصف الحركة الواو:

يتم نطقها بأربع عمليات:

١ - تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق الضمة.

٢ - تتضم الشفتان.

٣ - ينسد الطريق إلى الأنف بارتفاع الحنك اللين.

٤ - يتذبذب الوتران الصوتيان.^(٢)

وتترك أعضاء النطق موضع النطق بالواو بسرعة ملحوظة لتنتقل إلى موضع نطق الحركة التي تليها في الكلمة إن كانت متلوة بحركة.

فصوت الواو يرتفع معه أقصى اللسان تجاه أقصى الحنك كما يحدث لإخراج صوت الضمة، ولذا فهي صوت حنكي قصي. ويصفها بعض الباحثين بأنها شفوية اعتداداً بضم الشفتين معها.^(٣)

وفي كل من الواو والياء تزداد درجة ارتفاع الجزء المعني من اللسان تجاه أقصى الحنك أو وسطه، بالقدر الذي يحدث احتكاكاً يضعف عن احتكاك الصوامت الاحتكاكية أمثال الفاء والذال.

(١) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ١٣٢-١٣٤، وبيان مواضع أعضاء النطق بالرسم ص ٣٤-٣٥.

(٢) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٠٧-١٠٨، د. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء

علم اللغة الحديث، ٤١-٤٢، د. عبدالغفار هلال، أصوات اللغة العربية، ١٤٢، انظر ص ٣٤-٣٥ حيث توضيح

مواضع أعضاء النطق، 61، Ladefoged, a course in phonetics.

(٣) د. كمال بشر، علم اللغة العام، ٩٥، ١٣٣.

المطلب الخامس: الحركات المركبة:

ينتقل اللسان عند نطق الحركات المركبة من موقع نطق حركة إلى موقع نطق حركة أخرى فيسمع تتابع حركتين^(١)، ولا يوجد في العربية سوى نوعين من الحركات المركبة، هما: الحركة المركبة (وْ) الناتجة عن نطق الفتحة القصيرة متلوّة بنصف الحركة الواو، والحركة المركبة (يْ) الناتجة عن نطق الفتحة القصيرة متلوّة بنصف الحركة الياء.^(٢) ولا يكثر ورودهما في اللغة العربية إلا في الأسماء على زنة (فَعَل) مثل (لون) و(بيت). ويردان في صيغ الأفعال الناقصة المتصلة بواو الجماعة وياء المخاطبة من مثل (تسعون) و(تسعين). أما الحروف، فتنشأ الحركة المركبة (يْ) أواخرها إذا اتصل الحرف بضمير في مثل (عليك) و(إليك). ولا تبقى الحركة مركبة بغير الضمير بل تتحول إلى فتحة طويلة (في مثل على وإلى وبلى وما شابهها).^(٣)

وقد اختلف علماء العصر الحديث في أمر الحركة المركبة أيعدونها صوتاً واحداً يقوم بوظيفة الحركة الواحدة أم يعدونها تتابعاً من الحركات؟ وجاءت آراؤهم على الوجه التالي:^(٤)

١ - إذا كانت الحركة المركبة تقع في مقطعين من الكلمة فلا يصح اعتبارها فونيمياً واحداً ويجب اعتبارها تتابعاً لحركتين.

٢ - إذا كانت الحركة المركبة واقعة في مقطع واحد، فيختلفون في النظر إليها:

أ - يرى بعضهم أنها حركة تتغير أثناء نطقها وتقوم بوظيفة فونيم واحد.

ب - اعتبرها بعض آخر تتابعاً من الحركات المنفصلة.

ج - عدّها بعض ثالث حركة ونصف حركة تقوم بوظيفة الصامت صرفياً.

والرأي الثاني هو الأكثر شيوعاً.^(٥)

والحق أن فيصل القول في موضع صوت العلة الثاني في الحركة المركبة الواقعة في المقطع الواحد إنما هو وجه تطور نطق هذا الصوت في الصيغ الصرفية المختلفة للكلمة التي يقع فيها، أي أن الظواهر الفونولوجية الحاصلة في هذه الصيغ تقدّم الدليل البين على موضعه

(١) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ٦٥، د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ١٩٨، د. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية ٤٦-٤٧.

(٢) د. العاني، التشكيل الصوتي، ٥٩، د. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٤٤.

(٣) البكوش، التصريف العربي، ٤٩.

(٤) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ١١٧-١١٨.

(٥) الموضع السابق.

من المقطع الصوتي، إن كان هو موضع النواة أم موضع الصامت الذي يُغلق به المقطع، وفق ما تدلّ عليه هذه الظواهر من تأصيل موضعه في كل صيغة صرفية. وفي القسم التالي من الفصل توضيح الصلة بين مواضع المقاطع في البناء الصرفي للكلمة وأوجه تطور نطق أصوات العلة في كل كلمة، وفق المقاييس البنيوية والقوانين الفونولوجية التي تنصّ عليها نظرية العامل الفونولوجي (المقطعي)^(١).

(١) انظر ص ٧٣-٧٦.

المبحث الثاني

المقاييس الفونولوجية المستأنس بها من نظرية العامل المقطعي

المطلب الأول : التعريف بنظرية العامل المقطعي Government Phonology :

نشأت هذه النظرية إثر عدد من الدراسات الفونولوجية لعدد من اللغات غير المتصلة

بأسرة لغوية واحدة ، على أيدي علماء ثلاثة : Jean Lowenstamm, Jonathan Kaye و

Jean - Roger Vergnaud ، آخذين بقول تشومسكي بوجود فطرة لغوية ذهنية^(١) ذات

مقاييس عالمية شمولية في مجال الظواهر الفونولوجية Universal Phonology مثلما هي

عالمية في مجال الظواهر النحوية ، وهو قوله إن في العقل ثلاثة أنظمة تعمل على تركيب

الجملة ، هي المكون الفونولوجي والمكون النظمي النحوي والمكون الدلالي^(٢) .

وقد بدأ هذا الفريق من العلماء أبحاثهم عام ١٩٨٢م^(٣) حتى تكاملت لديهم مجموعة

مفاهيم وأصول صرفية تفسر ما تنتظمه الكلمة من علاقات مقطعية تضبط ترابط

أصواتها في البناء الصرفي ، كما تفسر ما يطرأ عليها من التطورات الصوتية -pho-

nological processes .

وقد توافقت هذه الأصول مع المفاهيم التوليدية^(٤) في قسم كبير من نتائج دراسات

(١) Chomsky, Knowledge of language: its nature, origin and use p.21, 22, 51.

وقارن : د . خليل عميرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ٥٧-٥٥ .

(٢) Chomsky, Knowledge of Language: 3, 53

جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، ٣٨ لوريتوتود ، مدخل إلى علم اللغة ،

ترجمة الدكتور مصطفى التوني ، ١١٢ .

(٣) (The internal structure of phonological elements: a theory of cham and government)

Kaye, Lowenstamm, Vergnaud p. 305

(٤) تنصب نظرية النحو التحويلي التوليدي على افتراض نموذج إنشائي مثالي للجمل النحوية المستقيمة يمثل معرفة

أصحاب اللغة البديهية بالنظم النحوي ، فيكون في هذا النموذج وصف لأبنية كافة الجمل في كل لغة .

ويعتمد وصف هذه الأبنية على تقدير عمل الذهن على وجه يحقق إنتاج الجمل متنوعة التراكيب ومتنوعة في ترتيب

ألفاظها بإجراء عدد محدود من القواعد النحوية على عدد محدود من الألفاظ . وقواعد النظم النحوي الكامنة في

الفطرة اللغوية الذهنية تقدم النماذج الإنشائية المستقيمة التي يقيس عليها المتحدث باللغة تراكيب الجمل التي يتحدث

بها . وإنتاج الجمل متنوعة التراكيب وفق القياس على نماذج النظم الكامنة في الذهن ، هو المقصود بنعت النظرية

بأنها توليدية generative .

Lyons, Language and Linguistics, 125-126.

تود ، مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة الدكتور مصطفى التوني ، ١١٠-١١١ .

القائمين على النظرية ، وكان هذا مستساغاً لديهم لما فيه من التأكيد على وحدة العمل اللغوي ومقاييسه في الفطرة الذهنية .

فقد توصلوا إلى وصف المقطع الصوتي The syllable وصفاً بنيوياً يتحد فيه كل عنصرين مقطعيين في وحدة فونولوجية ، مثلما جعل تشومسكي علاقات النظم النحويّ ثنائية ، يتحد فيها عنصران اثنان لا غير من العناصر المنتظمة في الجملة ، لينشأ وحدة يتعلق فيها المعمول بعامله^(١) .

ولما كان للمقطع الصوتي في هذه النظرية بنية تتربط عناصرها في علاقات ثنائية ، قال أصحابها بأن بين عناصر المقطع الصوتي علاقات تعليق يتعلق فيها معمول فونولوجي بعامل فيه ، مثلما كان الشأن في علاقات النظم النحوي لدى تشومسكي . ويمكن من ثم القول بأن هذه النظرية تتسم بالنظم الفونولوجي ، وأن هذا هو أهم ما يميزها عن النظريات الفونولوجية الأخرى ، لقيام تفسيرات الظواهر الصوتية فيها على مقاييس هذا النظم .

وكان مفهوم البنية structure^(٢) بوجه عام سبب قولهم بالبنية العميقة والبنية

(١) يرى تشومسكي أن الفطرة اللغوية في الذهن تشتمل على آليات لتمييز الرموز اللغوية وتصنيفها وفق مقياس تجريدي ، وأن هذه الأصناف التجريدية تمثل العناصر التي تتظم في تراكيب الجمل وفق قواعد النظم النحوي . وقد أولى تشومسكي جل اهتمامه لتحديد العناصر التجريدية التي تتركب منها الجمل ، ووصف انتظامها في الجملة بأنه بنية نحوية syntactic structure .

والعنصر التجريدي عند تشومسكي له بنية مثل الجملة ، وهي بنية تنشأ عن تضام مورفيمين أو عنصرين من عناصر الدلالة في الجملة يرتبطان في المعنى ويمثلان وحدة دلالية أطلق عليها مترجمو كتب اللغويين الغربيين مصطلح التعبير والعبارة ترجمة لمصطلح phrase عند تشومسكي ، والأقرب إلى قصد تشومسكي هو معنى التركيب بين العنصرين المنشئين هذه الوحدة Unit ، ولذلك سماها الدكتور حلمي خليل « المركب » .

وهذا المركب ثنائي التركيب عند تشومسكي لارتباط عنصرين لغويين لا غير به في كل الوحدات الواردة في الجمل اللغوية ، ويكون أحد هذين العنصرين وفق النظرية التوليدية عاملاً والآخر معمولاً فيه ، وقد سمى تشومسكي العامل governor والمعمول governee ، وجعل إلحاق علامة الإعراب أحد مظاهر إعمال العامل في معموله .

Chomsky, Barriers, 8 - 9

Chomsky, Knowledge of Language, 22, 52, 187-191

تود ، مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة الدكتور مصطفى التوني ، ١١١ ، سامسون ، مدارس اللسانيات ، ترجمة الدكتور زياد كية ، ١٤٤ - ١٥٠ ، ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، ١١٣ .

(٢) أشار تشومسكي إلى مفهوم البنية في نظريته التوليدية في كتابه Knowledge of Language p.46 ، وكان أول ذكره لها على الإطلاق في كتابه (البنى النحوية) Syntactic Structures عام ١٩٥٧ م : أ . نظرية تشومسكي اللغوية لليونز ، ١٠٥ ، ودراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، للدكتور صلاح الدين حسنين ، ٨٦

السطحية للصيغ الفونولوجية^(١). وقد قامت النظرية على دراسات كثيرة للغات متعددة لا تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة ، وانتهت نتائج هذه الدراسات إلى معايير عامة ، فتأسس للنظرية أصول فونولوجية عامة (Principles) يتفاوت تطبيقها في اللغات المختلفة وفق اختيار أصحاب كل لغة (Parametric variations) لاستعمال هذه الأصول في تصريف الصيغ الصرفية^(٢).

ويمكن جمع خواص هذه النظرية وميزاتها في النقاط التالية :

- ١ - هي نظرية بنيوية بالدرجة الأولى ، تقيم تفسير جميع تطورات أصوات ألفاظ اللغة موضع الدرس الفونولوجي ، على مواضع أبنيتها المقطعية والعلاقات الفونولوجية المنتظمة فيما بينها .
- ٢ - ترفض النظرية كل تفسير ينفصل عن مواضع المقاطع الصوتية الواقعة في الكلمة موضع الظاهرة الصوتية ، وتعامل هذه المواضع المقطعية على أنها ثابتة في بناء الكلمة الصرفي

(١) البنية العميقة في نظرية تشومسكي هي الأساس الذهني المجرد لمعنى معين يمثل تركيب جملة يُعد نواة لأداء ذلك المعنى ، والبنية السطحية هي الجملة المنطوقة التي تمثل ذلك المعنى ، بعد إجراء قواعد التحويل على تركيب الجملة النواة الكامن في الذهن .

Chomsky, Knowledge of Language, 64-65
Smith, the Twitter Machine, 222, 235

نظرية تشومسكي اللغوية ، لليونز ، ١٣٨-١٥٢ .

د . خليل عمارة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ٥٨-٥٩ .

سامسون ، مدارس اللسانيات ، ١٤٧-١٤٨ .

(٢) كان تشومسكي أول من قال بوجود أصول نظم نحوي عالمية شمولية (Principles) ذات أنماط متنوعة في استعمالها في كل لغة (Parametric variations) وهي عنده أصول النظم التي تنشأ عن تفاوت إعمالها في كل لغة الأوجه المتنوعة لأبنية الجمل في اللغات الإنسانية ، فهو تفاوت ظاهري يندرج تحت وحدة الأصول العامة . وقد وافقه أصحاب نظرية العامل الفونولوجي في تقدير أصول لغوية عامة تتعلق بتشكيل أصوات مفردات اللغة كما اصطح الدكتور تمام حسان على تطور الأصوات في الكلمات بأنه التشكيل الصوتي في كتابه (مناهج البحث في اللغة المختلفة ، ١١١-١١٨) ، وتقدير أنماط متفاوتة لإعمال هذه الأصول الفونولوجية العامة بين اللغات المختلفة وفق اختيار أصحابها لوجه إعمال هذه الأصول في مفرداتهم .

Kaye, Phonology: a cognitive view, 146-147

Kaye, Government in Phonology : The case of Moroccan Arabic, 138

Chomsky, Barriers, 2

Chomsky, Knowledge of Language, 101 - 114

على مدى مراحل تطورها في النطق، دون تغيير، كما تقيد هذا التطور بترتيب وعدد مواضع البناء التي وضعت عليها الكلمة في بنيتها العميقة .

٣ - يأتي تفسير تغير نطق أصوات العلة في النظرية مرتبطاً بما تتيحه مواضع مقاطع الكلمة من تحويل نطقها كيلا يكون تفسير تغير النطق خارجاً عن أصل وضع هذا البناء .

٤ - تأخذ النظرية مواضع المقاطع غير المثلة بأحد الأصوات في نطق الكلمة، في الاعتبار، وهي مواضع بنيوية لا تظهر في نطق الكلمات، من مثل موضع سكون الآخر في حرف الجر (من) وسكون ما بعد الباء الأولى في (شابة) . ومثلهما مواضع إغفال نطق الصامت الذي وضع عليه البناء الصرفي، من مثل موضع الصامت المحذوف في لغة من قال : (علْ باب)^(١) قاصداً (على الباب) ، حيث حذفت اللام والمد من حرف الجر (على) قبل لام التعريف الساكنة في الاسم المجرور .

فسواء أكان الصوت الساقط من الكلمة صامتاً أم حركة ، يشبته أصحاب النظرية ويقرّونه ، ويعتبرون به عند تفسير التطورات الصوتية الحادثة على ألفاظ اللغة محلّ الدرس الفونولوجي ، فيجعلون له موضعاً في البنية المقطعية للكلمة، سواء أكان تركه في النطق عن حذف أحد أصوات الكلمة، أم عن عدم ارتباط أحد أصوات الكلمة به منذ أصل وضعها .

وهذا المنحى في تفسير عدد من الظواهر الفونولوجية لم تنتهجه أي من النظريات الأخرى، وهو منحى نظري يدلّ ارتباط التفسير الفونولوجي بأصل وضع بناء الكلمة ، فيمنع القول بتفسير لتطورها الصوتي على وجه يستدعي تقدير تغير بنائها الصرفي الذي به تتميز دلالتها بين ألفاظ اللغة . وما من شك في أن هذا مطلب وضرورة يلزمان كل قول يراد به تصور تطورات الصيغ الصرفية في اللغة التي يراد دراستها .

فلما كانت هذه النظرية تقدم مقاييس فونولوجية تمنع تقدير تطور أصوات الكلمة على وجه يذهب ببناءها الصرفي الذي وضع لها ، وتجعل كل تطور صوتي غير منفصل عن مواضع البناء الذي وضعت عليه الكلمة، مهما كثر بها التغيير، كما تقدم نسقاً فونولوجياً مطرداً لضبط التغيرات الصوتية بقواعد نظامية ثابتة بين مواضع المقطع الصوتي الواحد ومواقع

(١) هي لغة بلحارث التي تسقط أحد المثليين كراهة اجتماعهما : شرح الفصل ١٠ / ١٥٥ ، د. عبد الغفار هلال ، اللهجات العربية ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، رابن ، اللهجات العربية الغربية القديمة ، ١٣٣ .

المقاطع مجتمعة في الكلمة، وهي قواعد ينتج عن الأخذ بها تفسيرات دقيقة ومطرودة للظواهر الفونولوجية المختلفة، كانت هذه كلها أسباباً ترجح الأخذ بما جاء من مقاييس التفسير وفق هذه النظرية، عند الوقوف على صيغ الأفعال الواردة بالدراسة ومحاولة تفسير ظواهر الإغلال الحادثة فيها.

وفيما يلي ذكر مقاييس النظرية بدءاً بمحورها جميعاً، وهو بنية المقطع الصوتي، ويليه ذكر علاقات التعليق الحاصلة بين مواضع البنية الصرفية للكلمة وأثرها في حدوث الظواهر الصوتية.

المطلب الثاني : المقاييس البنيوية المأخوذة عن نظرية العامل المقطعي :

مقاييس وصف بنية المقطع الصوتي :

المقطع في النظرية ليس تتابعاً من الصوامت والحركات على مستوى أفقي^(١) كما وصفته باقي النظريات، وإنما هو بنية ذات تركيب متصاعد واحد مطرد لا يقبل التعديل، ولا يقبل حذف أحد عنصريه الأوليين، وإن لم يرتبط بأحدهما أحد أصوات الكلمة.

فهو وحدة بنيوية مترابطة العناصر، وصف واضعو النظرية بنيتها وصفاً هرمياً مثلما وصف التوليديون بنية الجملة وبنية وحداتها الدلالية^(٢)، وفسروا ترابط عناصرها بتضام كل عنصرين منها في وحدة بنيوية وفق قواعد تضبط بنية المقطع الواحد وبنية المقاطع مجتمعة في الكلمة.

أ - عناصر المقطع البنيوية ووحداته الفونولوجيتان :

يشتمل المقطع الصوتي وفق مقاييس النظرية على ثلاثة عناصر بنيوية، هي :

١ - the onset : وهو المصطلح الذي وضعوه للعنصر الأول في المقطع، ولذلك سأسير إليه بالمستهل، لوقوعه أولاً، ويرمز له بالحرف O .

٢ - the nucleus : وهو المصطلح الذي وضعوه لموضع الحركة في المقطع، وسأسير إليه بنواة المقطع لحيثه وسطاً فيه، ويرمز له بالحرف N .

(١) يسمى علماء اللغة وصف تتابع أصوات المقطع في غير البنية التي وصفها نظرية العامل الفونولوجي بمنهج الوصف الأفقي لتضام الأصوات Linear approach :

Katamba, An Introduction to Phonology, 189 - 190

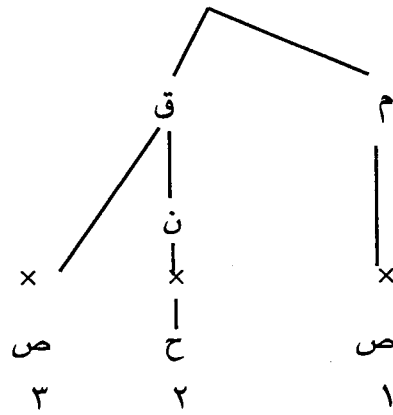
(٢) يتصاعد تركيب عناصر المقطع في بنية هرمية تكون قمتهما العقدة التي تلتقي فيها جميع هذه العناصر في وحدة متماسكة، مثلما تتضام عناصر الجملة لدى تشومسكي في بنية هرمية : 2 - 3 Chomsky, Barriers,

٣ - the rhyme : وهو المصطلح الذي وضعه لموضع الصامت الذي يُغلق به المقطع ،
وأشير إليه هنا بقفل المقطع ، ويرمز له بالحرف R . (١)

وقد ذهب أصحاب النظرية إلى أن هذه العناصر تقع في بنية تصاعدية على ترتيب ثابت
لا يقبل التغيير ، يوضحه الرسم التالي الذي تعارف عليه أصحاب النظرية في تمثيل مقاطع
الكلمات .

وسيرد رسم بنية المقطع في الدراسة مبتدئاً من جهة اليمين ليوافق الوجه الذي عليه
قراءة الكلمات العربية ، ويرمز فيه إلى المستهل بحرف الميم وإلى القفل بحرف القاف وإلى
النواة بالنون .

الرسم (١) : عناصر المقطع الصوتي ووحداته الفونولوجيتان : (٢)



فالقفل - كما يظهر في الرسم - عنصر تندرج تحته النواة التي تمثل الحدّ البنيوي الأدنى
لموضع القفل عند ارتباطها بحركة واحدة من حركات الكلمة كما في هذا الرسم ، ومثال هذا
المقطع في العربية المقطع الأول من كلمة (منتهى) أو كلمة (عندنا) .

أما الرموز أدنى الرسم ، فيمثل أحدها الصامت الذي يقع في موضع المستهل وهو الرمز
(ص) الأول ، ويمثل ثانيها الحركة القصيرة التي تقع في نواة المقطع ، ويمثل الحرف (ص)
الأخير الصوت الصامت الذي يقع تالياً لموضع النواة في المقطع ويُغلق به ، فيكون مقطعاً

(١) Kaye, Phonology: a cognitive view, 54-55

Kaye, Government in Phonology : the case of Moroccan Arabic, 131

(٢) Kaye, Government in Phonology, 133

مغلقاً كما يسميه علماء اللغة في العصر الحديث^(١) . وتشير الأرقام أدنى الرسم إلى بداية وترتيب نطق الأصوات المتصلة بمواضع المقطع .

وترمز العلامة (x) في الرسم إلى مقدار النطق الزمني لعناصر المقطع ، فحيثما ترد في أحد مواضع المقطع علامة (x) واحدة يكون لنطق الصوت الملحق بذلك الموضع قيمة وحدة زمنية واحدة ، وحيثما ترد علامتان ، يكون لذلك الموضع البنيوي قدر وحدتين زمنيتين في النطق^(٢) .

وقد استنبط أصحاب النظرية أن البنية الفونولوجية تتصف بالثنائية في نظام بنيوي ينتج وحدات فونولوجية داخل البنية ، ولذلك جعلوا موضع النواة في بنية المقطع غير مستقل عن موضع القفل ، حتى تكون المواضع المتعلقة بعضها ببعض لإنشاء المقطع متمثلة في عنصرين لا غير ، هما : المستهل والقفل .

وتشتمل وحدة القفل على موضعي النواة والصامت الذي يليها ، فهي الأخرى بنية ثنائية كبنية المقطع ، إذ يتحد بها عنصران بنيويان لا غير : موضع النواة وموضع الصامت بعدها .

وللمقطع أنماط مختلفة تنتج عن عدد الأصوات الصامتة والصائتة الملحقة بمواضع عناصره الثلاثة ، ولكل نمط من هذه الأنماط شروطه التي تسوغ حصوله وفق قوانين النظرية ، وهي من ثم أنماط محددة للمقاطع المساعة في الفطرة الذهنية (ولها أحكام فونولوجية تضبطها) ، تختار كل جماعة لغوية بعضاً منها لصياغة مفرداتها على النسق الفونولوجي الذي يتسم به طابعها البنيوي ، كما يرى أصحاب النظرية .

فكل عنصر في هذه البنية المقطعية يقبل أن يلحق به صوتان كما يظهر في الرسم السابق تفرع وحدة القفل إلى موضعين بنيويين . كذلك يمكن أن تتفرع النواة إلى موضعين حركيين ، لتنشأ بهما الحركة الطويلة ، أو يتفرع المستهل لينشأ مقطع أوله صامتان متتابعان دون فاصل حركي بينهما كما في اللغات الهندو -أوروبية .

(١) الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ١٤٠ ، الدكتور عبد الغفار هلال ، أصوات اللغة العربية ، ٢٤٢ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١٣١ .

(٢) Kaye, Phonology : a cognitive view, 146 وقد ذكر علل تقدير وجود هذه المواضع التي تصل بين أصوات الكلمة ومواقعها الوظيفية في مقاطع الكلمة في المرجع نفسه : ١١٨-١٣٩ ، وهي أسباب ترتبط بتفسير بعض الظواهر الفونولوجية الخاصة بأصوات العلة في لغات غير سامية .

كما يمكن أن يقع موضع من مواضع المقطع غير متصل بصوت من أصوات الكلمة لتحقق موضع سكون فيه، ولا يقتصر التسكين على مواضع الحركات في أبنية اللغة، بل يشمل مواضع المستهل كذلك في بعض الكلمات .

وفيما يلي بيان أنماط المقاطع الصوتية التي تسوغها النظرية ، يتصدره ذكر إلحاق الحركات بنواة المقطع، لأنها قلب المقطع، إذ تمثل أصغر أنماط المقاطع عند الاكتفاء بنطق الحركة لتمثيل كلمة في معجم اللغة ، كما في أداة التعريف [a] في اللغة الإنجليزية : فهي عنصر بنيوي لا يستغنى عنه في أي مقطع ، لأنها تربط بين أصوات المقطع الواحد وبين المقاطع المتجاورة في الكلمة، وفق ما تنص عليه علاقات التعليق بين عناصر المقطع ومقاطع الكلمة في النظرية .

(ب) أنماط المقاطع الصوتية التي تسوغها النظرية :

١- المقطع ذو النواة الصغرى المحققة :

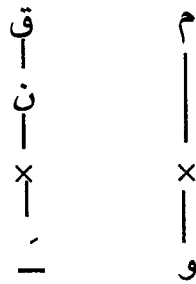
(non-branching phonetically interpreted nucleus)

لكل عنصر من عناصر المقطع حدّ أدنى وحدّ أقصى لتمثيل أصوات الكلمة به ، وحده الأدنى هو أن يتحقق سماعاً بنطق صوت واحد يقع في موضعه من بنية المقطع .

فالنواة الصغرى المحققة في النطق يشغلها صوت صائت واحد كما في واو العطف

العربية، وبنية مقطعها كما يلي :

الرسم (٢) : بنية مقطع واو العطف :



فبنية مقطع هذه الكلمة يتمثل فيها كل من المستهل والقفل في أدنى صورة ، إذ ارتبط

كل منهما بصوت واحد من أصوات الكلمة وشغل نطق كل منهما وحدة زمنية واحدة من مدة نطق أصوات الكلمة .

٢ - المقطع ذو النواة الكبرى (branching nucleus) :

تمثل النواة الكبرى الحد الأقصى لنطق الحركات في المقطع الصوتي الواحد، وهو نطق الحركتين لا تزيد عليهما حركة ثالثة . وينشأ عن وجود موضعين في بنية النواة حركة تكافئ مدتها الزمنية زمن نطق الحركتين القصيرتين، إذ هما موضعان بنيويان كما تمثلهما علامتا (x) .

الرسم (٣) : بنية النواة الكبرى :



وهذا الوصف لبنية الحركة الطويلة في اللغة يوافق ما توصل إليه علماء الأصوات في تحديد مدة نطقها^(١) .

ويوافق قول ابن جني في وصف الحركات وأصوات المد ما توصلت إليه دراسات علم الأصوات الحديثة في هذا الصدد، فهو يقول: ^(٢) « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين^(٣) ، وهي الألف والواو والياء . فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث ؛ الفتحة والكسرة والضمة : فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو .

وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة » .

وقد استدل على أن الحركات القصيرة متساوية مع أصوات المد في الخصائص الصوتية باستثناء مدة النطق طولاً وقصراً ، بـ « أنك متى أشبعت واحدة منهن ، حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه »^(٤) .

(١) ذكرت هذه المسألة ص ٤١

(٢) سر الصناعة ١٩/١ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٧٢ .

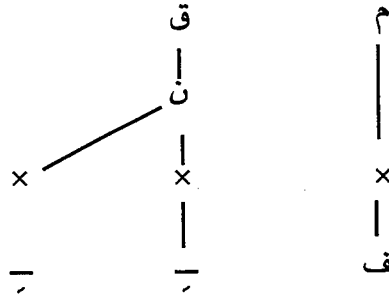
(٣) سبق ذكر الفرق بين المدّ واللين ، وأنهما يفترقان في موضعهما من بناء المقطع ، فيكون لكل منهما وظيفة صرفية مغايرة ، رغم اتفاقهما في خصائص النطق ، مع تميز كل منهما عن الآخر بدرجة ارتفاع موضع اللسان : انظر ص ٤٢ ، ٤٣ من الدراسة . ولايسوغ تقاربهما الشديد في النطق اعتبارهما صوتاً واحداً ، لما بينهما من فروق صرفية واضحة .

(٤) سر الصناعة ١ / ٢٠ .

فإشباع الضمة يحدث المد بالضمة الذي اصطلح عليه نحاتنا بالواو المدية .

ومثال المقطع المشتمل على بنية النواة الكبرى حرف الجر (في) :

الرسم (٤) حرف الجر (في) :



٣ - بنية المستهل الكبرى Branching onset :

وهي بنية المستهل التي يتصل بها صامتان متتابعان لا تفصل بينهما حركة ، كما يقعان أول بعض الكلمات الأعجمية من مثل (close) و (great) في الإنجليزية . ولا ترد في اللغة العربية أنماط المقطع التي أولها صامتان ، إذ استغنى أهلها في بدء مقاطع الكلمات بالصامت الواحد واكتفوا ببنية المستهل الصغرى .

وبذلك كان لكل أسرة لغوية عرفها واختيارها في أنماط البنى المقطعية ، مثلما كان لكل منها اختيارها في مسائل النظم النحوى من مثل ترتيب موضعي الفاعل والمفعول من فعلهما في الجملة^(١) ، وغير ذلك من أمور النظم المتباينة بين اللغات ، وهي الفروق النظامية التي يطلق عليها تشومسكي مصطلح parametric variations ؛ وهي الاختيارات التي يتعارف عليها أهل كل لغة في تنظيم علاقات عناصر البنية اللغوية . ولا يرد رسم المقطع ذي المستهل الأقصى في الدراسة ، لما كانت بنيته غير مستعملة في العربية .

٤ - بنية القفل الكبرى :

تقع في بعض اللغات الهندو - أوروبية ألفاظ يتوالى فيها نطق الصامتين بعد المد من مثل كلمة (كابرا) kaapra في الإيطالية^(٢) ، وهي ألفاظ يرد وصف مقاطعها في غير النظرية بتقدير وقوع المد والصامت الأول التالي له في مقطع واحد مغلق .

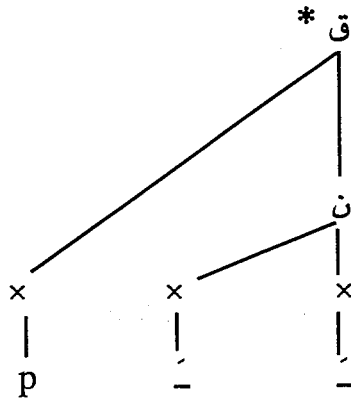
(١) من ذلك اختلاف اليابانية عن الإنجليزية في ترتيب موضعيهما ، إذ يكون المفعول به تاليا للفعل في الإنجليزية ، في حين يكون سابقاً عليه في اليابانية ، كما ذكر تشومسكي 82 - 83 Knowledge of Language

(٢) معنى الكلمة : الماعز ؛ Charette, A course in Phonology, lecture 7

وقد وصف أصحاب النظرية بنية القفل الكبرى بأنها ثنائية كبنية النواة والمستهل
 القصويين ، فلم يصفوا أبنية الكلمات التي يتبع فيها المد صامتان بأن أحدهما يغلق مقطع
 المد ، لما كان هذا القول مستديماً تقديراً بنية فونولوجية تتناقض مع ظواهر التطور الصوتي
 الحادثة في مثل هذه الكلمات .

ولذلك جعلوا بنية القفل التالية بنية ممتنعة في وصف المقطع الأول من كلمة (كابرا) .

الرسم (٥) : البنية الفونولوجية الممتنعة في وحدة القفل بالمقطع الأول في
 كلمة [ك _ _ p ر _ _] الإيطالية :



ولو جعل الصوت [P] متمماً لوحدة القفل بعد المد ، لكانت الأصوات المتصلة بموضع
 هذه الوحدة البنيوية في المقطع ثلاثة ، وعدت البنية ثلاثية لثنائية .

وقد أظهرت حالات تصريف الألفاظ التي يتتبع فيها المد والصامتان في عدد من
 اللغات أن هذا البناء الثلاثي نمط بنيوي لا وجه له في تلك اللغات (١) ، ولذا يضع أصحاب
 النظرية العلامة (*) في صدر رسم البنية الممتنعة لوصف القفل ، وهي العلامة المتعارف عليها
 للإشارة إلى فساد النظم والتركيب اللغوي في علم اللغة الحديث (٢) وهم يجعلون الصامت
 الأول التالي للمد في مثل (كابرا) أول العنقود (٣) في بنية مستهل كبرى في المقطع التالي
 للمد .

(١) الموضع السابق .

(٢) Kaye, Government in Phonology, 134

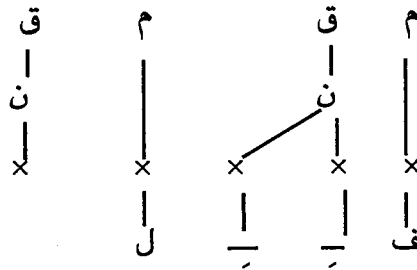
(٣) العنقود مصطلح يشير إلى توالي صامتين في المقطع الصوتي تالياً أصلياً في الكلمة ، كما في كلمة tree الإنجليزية :
 مدخل إلى علم اللغة ، لتود ، ترجمة الدكتور مصطفى التوني ، ٤١ - ٤٣ .

وبذلك انتفى في مقاييس النظرية البنيوية المقطع المغلق ذو المد ، وهو بناء المقطع الذي أطلق عليه علماء اللغة العرب المعاصرون مصطلح « المقطع المديد » ، ورمزوا إليه بتتابع الصوامت والحركات على الوجه التالي : [ص ح ص]^(١) .

وكلمة (فيل) - حال الوقف عليها - مثال على هذا التتابع الصوتي حيث يتوسط المدّ الصامتين . ولما كان تقدير بنية المقطع المديد مرفوضاً وفق نتائج الدراسات الفونولوجية التي قام بها أصحاب النظرية ، وضعوا مثل كلمة (فيل) معياراً جديداً لوصف مقاطع الكلمات الموحية بوجود بنية ثلاثية . وهذا المعيار هو أن الكلمة لا تنتهي بمقطع مغلق أبداً ، وإنما يكون آخر موضع بنيوي فيها هو موضع النواة، سواء أكانت نواة صغرى أم كبرى . وتفيد ثنائية بنية القفل أن الكلمة المنتهية بمقطع وقع فيه صوت واحد هو صوت الصامت الأخير منها متلوا بموضع نواة ساكن لا يظهر في نطق الكلمة حال الوقف عليها .

وبذلك يحل محل القول بالمقطع المغلق المديد القول بمقطعين متتابعين ، أولهما بنيته [ص ح] وثانيهما يرمز له بالرمزين [ص Φ] حيث تمثل علامة الصفر حذف حركة لام الاسم في الوقف .

الرسم (٦) : بنيتا مقطعي (فيل) موقوفاً عليه :



فإذا وقعت الكلمة موضع الوصل ، فحرك آخرها بحركة الإعراب ، كانت حركة الإعراب في موضع النواة المتطرفة في بنية الكلمة ، فنطقت اللام متحركة دون تغيير يحدث في البناء المقطعي .

ومما تلتزمه القواعد الفونولوجية في اللغة العربية تفريقاً بين الأسماء والأفعال ، أن يقع إدغام مثل (مَقْرُو) و (قَوِي) في الأسماء دون الأفعال ، لأنه إدغام يقع بين مقطع مغلق

(١) هنري فليش ، العربية الفصحى ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ٥٩-٦٠ .

وأول المقطع التالي له ، وقد جعل بناء الفعل في العربية مخالفاً لبناء الاسم بامتناع المقطع المغلق في الفعل وجوازه في الاسم وحده^(١) ، وفي القسم التالي حيث ذكر علاقات التعليق الفونولوجي تفسير هذا الإدغام وفق مقاييس النظرية وبيان موضعه في بنية الكلمة .

ج - إثبات مواضع بنيوية مغفلة في النطق :

سبقت الإشارة عند تمثيل مقطعي كلمة (فيل) إلى أن مقطعها الأخير منته بموضع السكون في النواة الصغرى ، حال الوقف عليها . فموضع السكون الآخر الذي تثبته مقاييس النظرية في وصف مقاطع الكلمة ، موضع بنيوي لا يسمع به صوت عند لفظ الكلمة^(٢) .

وقد أطلق عليه أصحاب النظرية مصطلح empty category^(٣) ، ومعناه : الموضع غير المتصل بصوت ، ولذلك يرد الاصطلاح عليه في الدراسة بأنه موضع مغفل في النطق . وإثبات هذا الموضع البنيوي الذي لا يظهر في نطق المقطع لعدم وقوع صوت من أصوات الكلمة فيه ، تصور للبنية الصحيحة اللازمة للمقطع المراد وصفه في بعض كلمات اللغة محل الدرس الفونولوجي ، يشبه تقدير حركات الإعراب في الكلمات معتلة الآخر اعتباراً بالأصل اللغوي الذي استنبطه دارسو اللغة للبنية اللغوية فيها .

نوعا المواضع المغفلة في النطق :

يعد الحد الأدنى للبناء المقطعي هو البناء الذي يتحقق فيه مستهل ذو موضع بنيوي واحد ونواة ذات موضع بنيوي واحد . وقد أثبتت الدراسات الفونولوجية التي قام بها أصحاب النظرية أن إغفال موضع من مواضع المقطع في النطق أمر لا يختص بمواضع الحركات في ألفاظ اللغة ، وأن من الكلمات ما يكون موضع المستهل فيه مغفلاً غير ظاهر في النطق^(٤) . ولذلك لا تهمل مقاييس الوصف المقطعي في النظرية موضع الصامت المغفل نطقاً عند تعيين مواضع مقاطع الكلمات .

وعلى هذا يكون الحد الأدنى للمقطع الصوتي متمثلاً في الأنماط التالية التي تختلف

(١) Kaye, Government in Phonology, 144, 152

(٢) كذا وصف أصحاب النظرية هذا الموضع البنيوي غير الظاهر في نطق الكلمة ، ونصر وصفهم له هو "not phonetically interpreted" وتذكر الباحثة Charette أن تعاقب الحركة والسكون على الموضع

الواحد من الكلمة ، مرده إلى وقوع هذا الموضع غير متصل بإحدى حركات الكلمة في بنيتها العميقة :

Charette, Mongolian and Polish meet government Licensing, p 275, 277

Kaye, Government in Phonology, 139 (٣)

Kaye, Phonology: a cognitive view, 130 - 131 (٤)

بحسب تحقق نطق موضعي المقطع أو إغفال أحدهما بعدم اتصال أي من أصوات الكلمة به :

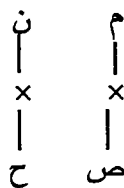
أ - المقطع ذو الموضعين الممثلين في النطق

ب - المقطع الذي أغفل فيه نطق موضع النواة

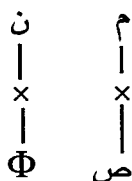
ج - المقطع الذي أغفل فيه نطق موضع المستهل

وتبينها الرسوم الثلاثة التالية :

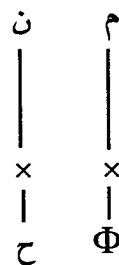
الرسم (٧) : المقطع ذو الموضعين الممثلين في النطق :



الرسم (٨) : المقطع الذي أغفل فيه نطق موضع النواة :



الرسم (٩) : المقطع الذي أغفل فيه نطق موضع المستهل :



ولما كانت الكلمة - أيا كانت - تنتهي وفق مقاييس النظرية البنيوية بموضع النواة لا بموضع الصامت المغلق للمقطع ، مثل المقطع بالرمزين الدالين على المستهل والنواة في غالب رسوم الألفاظ المتناولة في أبحاث أصحاب النظرية ، لأنهما يمثلان أصغر بنية للمقطع الصوتي وأقل عناصره . وفرضية وقوع النواة المغفلة نطقاً في أبنية بعض المقاطع ، فرضية تقدم عدداً من التفسيرات لظواهر فونولوجية طالما أكتفي بوصفها دون تفسيرها .

المطلب الثالث : قوانين التعليق الفونولوجي في النظرية :

تنص نظرية العامل الفونولوجي على وجود علاقات نظامية مطردة تضبط عناصر المقاطع المتضامة في الكلمة الواحدة، وتقيّد أنماط المقاطع المساعة في كل كلمة بأحكام هذه العلاقات .

وبهذه الأحكام يصبح تصنيف أنماط المقاطع الواقعة في الكلمة غير مرتبط بترتيب الأصوات المنطوقة فيها فحسب ، وإنما يصبح مقيداً بما تسوغه أحكام علاقات النظم بين عناصر مقاطع الكلمة من وقوع هذه الأصوات - صوامت وصوائت - كل في موضعه من هذه المقاطع .

وهذه الأحكام لتنظيم مواضع الصوامت والصوائت في أبنية مقاطع الكلمة ، تجعل وصف بناء الكلمة الصرفي من حيث تحديد مواضعه ، وصفاً غير قائم على الاستغناء بتعيين مواضع الصوامت والصوائت المسموعة في مقاطع الكلمات ، متعدياً إلى اعتبار مواضع بنيوية تقديرية لا تسمع عند نطق بعض الكلمات .

كما أدى اعتبار هذه الأحكام إلى القول بامتناع بعض أنماط المقاطع في اللغات الإنسانية، وهي أنماط طالما اعتد بها اللغويون في العصر الحديث وأقاموا عليها نتائج درسهـم الفونولوجي للظواهر الصوتية .

وقد أدى هذان الأمران إلى تفسير الظواهر الصوتية على وجه غير مسبوق في عدد من الصيغ الصرفية .

ولما كانت كل علاقة بين عناصر مقاطع الكلمة تتضمن عاملاً ومعمولاً فيه متعلقاً به سميت هذه الأحكام التي تضبط مواضع البناء الصرفي للكلمة وتنشئ بينها علاقات نظامية مطردة ، بقوانين التعليق الفونولوجي ، وقد أطلق أصحاب النظرية على هذه العلاقة مصطلح government relation أي علاقة يقع بها ضبط مواقع البنية الفونولوجية ، وسموا العامل governor أي العنصر الضابط في هذه العلاقة ، والمعمول governee أي العنصر المنضبط في العلاقة^(١) .

وقد قصدوا من هذه المصطلحات القول بتعليق أحد عناصر البناء الصرفي بعنصر آخر عامل فيه ، وتقييد وجود العنصر المعمول فيه في مقاطع الكلمة بوجود العامل الذي يتعلق به ، وذهابه بذهابه .

(١) Kaye, Government in Phonology: the case of Moroccan Arabic, 134 - 139

وليست دلالة مصطلح العامل في مجال الفونولوجيا كدلالتة في الدراسات النحوية ، فهو إشارة إلى تضام موضعين من مواضع المقاطع في الكلمة ، يتعلق أحدهما بالآخر ، فلا يتحقق بقاؤه إلا به ، أو يكون الموضع البنيوي العامل سبباً في تغيير نطق الصوت المعمول فيه ، فتحصل بعلاقات التعليق بين مواضع مقاطع الكلمة شتى أنماط التطور الصوتي فيها .

ولذلك استعضت بمصطلح التعليق عن الترجمة الصريحة لمصطلح government ، وبمصطلحي العامل والمعمول عن دلالات المصطلحين governor ، governee لقرب هذه المصطلحات من المفهوم العربي في الاصطلاح على العلاقات التي تنظم العناصر اللغوية المنشئة وحدة منطوقة ذات دلالة وتركيب مستقيمين . وفيما يلي ذكر قوانين تعليق المعمول بعامله وفق النظرية .

المسألة الأولى : أنماط تعليق العناصر المقطعية :

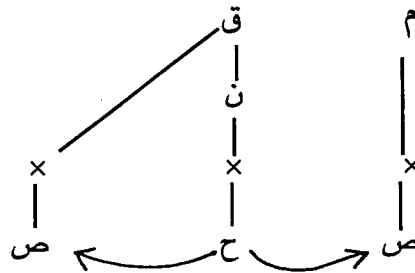
أ - علاقات التعليق بين عناصر المقطع الواحد :

يتألف المقطع من عنصرين أوليين لا مناص منهما ، هما المستهل والنواة ، لأن مجيء الصامت في موضع القفل المغلق للمقطع غير لازم إلا بتحقيق شروط تضبط وقوعه في هذا الموضع من مقاطع الكلمة .

وعلاقات التعليق بين النواة والمستهل والقفل في حيز المقطع الواحد تتمثل في علاقيتين فحسب ، هما تعليق المستهل بالنواة وتعليق القفل بها كذلك ، لأنها المحور الذي يقام عليه المقطع ، فكانت عاملة في موضعي الصامتين (السابق عليها والتالي لها) وتعلّقا بها .

ويوضح الرسم التالي هاتين العلاقتين .

الرسم (١) : تعليق موضعي المستهل والقفل بموضع النواة في المقطع :



وقد تعارف أصحاب النظرية على بدء السهم المشير إلى صلة العامل بمعموله عند موضع العامل وإنهائه عند موضع المعمول .

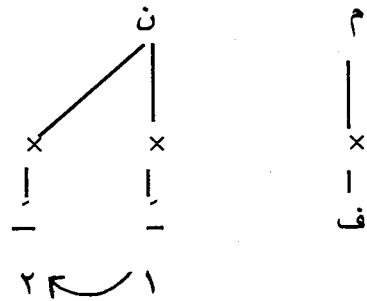
ب - علاقات التعليق بين موضعي العنصر الواحد في المقطع :
تقع علاقة عمل فونولوجي بين موضعي عنصر المقطع الذي يرتبط به صوتان من أصوات الكلمة ، من مثل وقوع الحركتين في موضعي النواة الكبرى ووقوع الصامتين في موضعي المستهل الأقصى في اللغات الهندو-أوروبية .

ويكون في هذه الحالة الموضع العامل فونولوجيا في المعمول المتعلق به ، هو الموضع الأول من موضعي الحركتين في النواة الكبرى والموضع الأول من موضعي الصامتين الواقعين في وحدة المستهل الأقصى .

ويبين الرسم التالي تعليق موضع الحركة الثانية بموضع الحركة الأولى في النواة الكبرى المحدثه المدّ في بناء (فاعل) ، تمثيلاً لهذه العلاقة الفونولوجية بأحد الأبنية الصرفية في اللغة العربية .

ويرد الرقم (١) بياناً لحيء العامل في هذه العلاقة سابقاً على معموله ، كما يشير السهم إلى هذا المعنى في الرسم .

الرسم (٢) : علاقة التعليق بين موضعي النواة الكبرى في بناء (فاعل) ؛ حصراً للرسم على مقطعه الأول :



وأكتفي لتمثيل علاقة التعليق بين موضعي العنصر الواحد من المقطع بمثال للنواة الكبرى دون التمثيل بمثال للمستهل الأقصى ، لما كان مجيء الصامتين أول المقطع الصوتي سمة من سمات اللغات الهندو-أوروبية ، فلم يكن لذكره في هذه الدراسة محل .

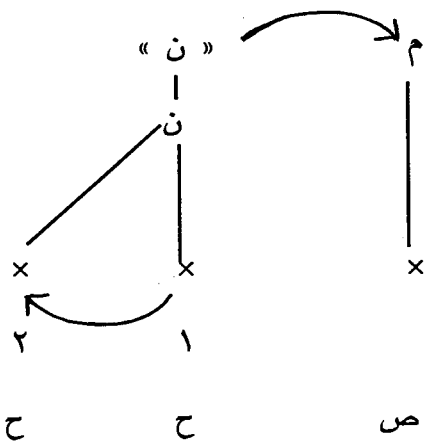
وبهذا التصور لتعليق كل موضعين من مواضع المقطع الواحد بعضهما ببعض ، يظهر تضام عناصر المقطع في وحدة فونولوجية تفسر تماسك الأصوات الواقعة فيها على الوجه التالي :

يتحد موضعا النواة في المقطع ذي النواة الكبرى في علاقة التعليق الواقعة بينهما ، ويتحد موضع النواة مع موضع القفل في المقطع المغلق ، وتنشأ بكل من العلاقتين وحدة

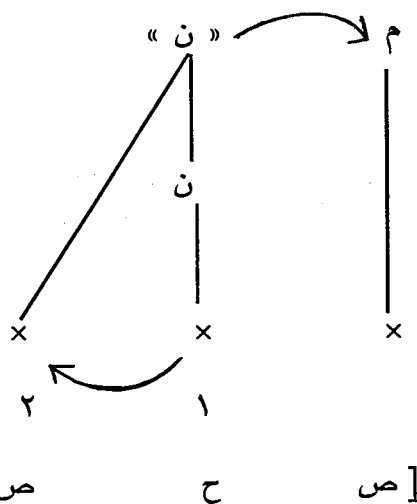
فونولوجية مستقلة تتضام مع المستهل السابق عليها في علاقة يتعلق بها موضع المستهل بموضع النواة العاملة فيه ، كما يظهر في الرسمين (٣) و (٤) .

الرسم (٣) : علاقات التعليق في المقطع ذي النواة الكبرى كما في المقطع الأول من اسم

الفاعل (قاتل) :



الرسم (٤) : علاقات التعليق في المقطع المغلق كما في المقطع الأول من كلمة (كلب) :



وعلى هذا يكون المقطع الصوتي بنية فونولوجية يضبط تضام عناصرها بعلاقات تعليق بين كل عنصرين متجاورين ، وتعد كل وحدة ناشئة عن هذا التعليق عنصراً جديداً مهيناً للاتحاد مع عنصر بنيوي مجاور ، ليحدثاً معاً تركيب المقطع المتكامل في تلك الصورة التصاعديّة لترتيب تركيب وحداته وتضامها .

والعنصر العامل في الوحدة الفونولوجية هو الحد الأدنى لموضع المقطع الخاص به ، فموضع الحركة الأولى من المدّ في النواة الكبرى هو الموضع الثابت في بنية المقطع ، إذا حصل تقصير للمدّ في الكلمة ، ولذلك تُنسب إليه تسمية الوحدة الفونولوجية الناشئة عن تعليق معموله

به ، فيجعل في موضع مسمى القفل رمز النواة المتصعدة « ن » ، لأن الصامت المغلق للمقطع مثله مثل الحركة الثانية في المد الواقع في النواة الكبرى ، كلاهما معمول لموضع الحركة الأول في النواة وهو العامل في المقطع بأكمله ، مستهله وقفله وحركة مدّه الثانية ، فهو العنصر الفاعل في علاقتي التعليق بنيّتي المقطعين في الرسمين (٣) و (٤) السابقين ، وعماد كل منهما ومرتكزه الذي لا يستغنى عنه ، وكل مواضع المقطع الأخرى فضلة بالنسبة إليه^(١) .

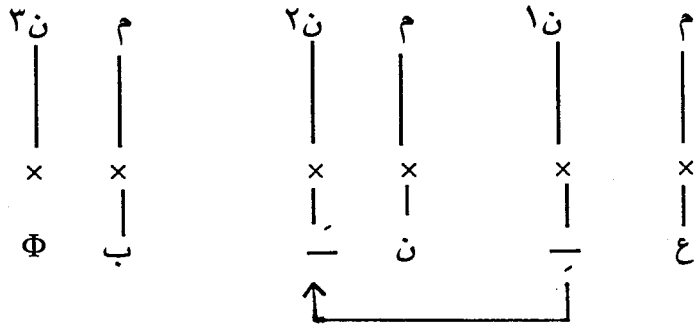
ولهذا يجتزئ أصحاب النظرية في رسومهم لمقاطع الكلمات بعنصري المستهل والنواة ، ولا يرمزون إلى القفل إلا في حالة ارتباط أحد صوامت الكلمة بموضعه ، وعلي غرار ذلك سترد رسوم مقاطع الأفعال في مباحث الدراسة ، خالية من الرمز إلى مسمى القفل .

ج - علاقات التعليق بين عناصر المقطعين المتجاورين :

يقع التعليق بين عناصر المقطعين المتجاورين في علاقتين فونولوجيتين : إحداهما علاقة التعليق بين موضعي النواتين في المقطعين ، والثانية هي علاقة تعليق موضع الصامت المغلق للمقطع بالمستهل التالي له .

وفيما يلي توضيح للعلاقة الأولى بكلمة (عنب) موقوفاً عليها ، وللعلاقة الثانية بكلمة (كلب) موقوفاً عليها أيضاً .

الرسم (٥) : علاقة التعليق بين موضعي النواتين الأولى والثانية في كلمة (عنب) :



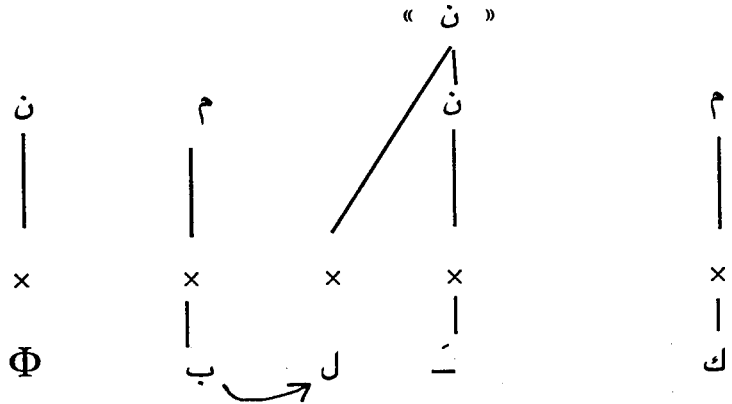
(١) خصص أصحاب النظرية الحرف N^٢ للرمز إلى النواة المتصعدة ، لاستعمالهم الحروف اللاتينية في مؤلفاتهم وتأسيا بمفهوم تصاعد تركيب البنية في شكل هرمي من العناصر الصغرى فيها إلى عناصرها الأكبر انتهاء إلى تمامها بقمة واحدة لهذا التركيب الهرمي الذي أطلق عليه تشومسكي مسمى X - bar theory وأطلق على آلية استمرار تصاعد التركيب الجملي حتى قمته : Projection Principle :

Chomsky, Knowledge of Language, 62

Chomsky, Barriers, 2 - 3

سامسون ، مدارس اللسانيات ، ترجمة الدكتور زياد كبة : ١٤٥ ، ١٤٧ .

الرسم (٦) : تعليق موضع القفل بموضع المستهل التالي له :



المسألة الثانية : أحكام تعليق المعمول بعامله الفونولوجي :

تنص النظرية على شروط ثلاثة لحصول علاقة تعليق بين العامل ومعموله الفونولوجي :

١ - يتمثل الشرط الأول في أن يكون موضع العامل من معموله في علاقات التعليق السابق ذكرها جميعاً ، موضعاً ثابتاً لا يقبل التقديم أو التأخير في أي من اللغات الإنسانية ، وهم يطلقون على هذا الشرط مصطلح Strictly directional^(١) أي الاتجاه الإلزامي لعلاقات التعليق .

ويفيد هذا الشرط أن إعمال العامل في معموله في الوحدة الفونولوجية الناشئة عن تعليق أحدهما بالآخر ، عمل ذو اتجاه واحد في كافة اللغات : فالوحدة الناتجة عن ترابط عنصري المستهل والنواة مثلاً ، لا تقبل أن ينعكس فيها تقدير أيهما العامل في الآخر عند دراسة لغة من اللغات ، وكذلك العلاقة بين المستهل وموضع القفل السابق عليه ، لا تقبل أن يقدر لها أن موضع القفل في بنية كلمة من الكلمات هو العامل في موضع المستهل التالي له .

وعلة هذا التوجيه في قوانين النظرية هي أن العامل إنما هو الموضع البنيوي الذي يتحقق بوجوده وجود عنصر بنيوي آخر مجاور له هو معموله المتعلق به ؛ فلو انعكست مواضع العامل والمعمول في علاقات التعليق ، لافترض أن العنصر البنيوي الفضلة (المعمول فيه) هو العنصر العماد في البنية ، وهذا نقيض ما توصلت إليه دراسات علماء اللغة كافة .

(١) Kaye, Government in Phonology, 132 ، وقد ذكر أصحاب النظرية أن تعليق النواة بموقع نواة أخرى علاقة تعليق يتفاوت فيها موضع العامل من معموله حسب العرف الفونولوجي في كل لغة : المرجع السابق ص ١٣٨ .

فعلى سبيل المثال : الموضع الحركي المعمول فيه في المد من بناء (فاعل) عنصر بنيوي فضلة بلا شك ، يكون المقطع مكتمل الأركان عند حذفه حال تقصير المد في صيغة من الصيغ الصرفية . وكذلك موضع الصامت المغلق به المقطع ، لو حذف من أحد المقاطع ، لما اختل من بنائه شيء . وبذلك يتحقق توثيق مواضع العمدة والفضل في أبنية المقاطع ، بالقول بثبات ترتيب مواضع بعضها من بعض واطراد ذلك الترتيب في علاقات التعليق الحاصلة بين عناصر البنية الصرفية في كافة اللغات .

٢ - والشرط الثاني عندهم هو أن يكون العامل ومعموله متجاورين في النطق ، لا يفصل بينهما صوت ثالث يتوسطهما ، وهم يطلقون على هذا الشرط اللزوم لحصول التعليق بين المتعلقين مصطلح strict locality^(١) أي لزوم الجوار لحصول علاقة التعليق .

فإذا لاحظنا مثلاً الوحدة القائمة بين موضعي الباء واللام في الرسم (٦) ، وجدناهما متصلين نطقاً لا يفصل بينهما حركة ولا صامت ثالث ، وكذلك في الرسم رقم (٢) حيث يتصل نطق الفتحة الأولى العاملة والفتحة الثانية المعمول فيها في بناء (فاعل) ، وفي الرسم رقم (٤) حيث يتصل نطق الحركة في موضع النواة ونطق الصامت التالي لها في موضع القفل المغلق للمقطع .

ومثل ذلك توالي نطق الصامت الواقع في موضع المستهل من بناء (فاعل) بالرسم (٢) ، ونطق الحركة الأولى من المد ، وهي في موضع النواة الأولى الذي يتعلق به ذلك المستهل .

٣ - والشرط الثالث عندهم هو ألا تقع الوحدة الفونولوجية الناتجة عن تعليق المعمول بعامله في بنية غير ثنائية ، وقد جعلوا ثنائية الأبنية الفونولوجية أصلاً من أصول الأبنية الصرفية : أي أنه أصل تبنى عليه الوحدات الفونولوجية وتنتظم به أبنية المقاطع في الكلمة ، وسموا هذا الأصل binarity theorem^(٢) أي نظرية الثنائية .

وقد أدى هذا الأصل المقدر لبناء الوحدات الفونولوجية إلى ترك القول بعدد من أبنية

(١) Kaye, Phonology : A cognitive view, 146 والمرجع السابق ، ١٣٢ .

(٢) Kaye, Government in Phonology, 132

المقاطع التي عمل بها اللغويون المعاصرون . وهي الأبنية التي يكون للنواة فيها غير معمول واحد في موضع القفل ، سواء أكانت المعمولات من الصوامت أم كان بعضها صائتاً وبعضها صامتاً . وقد رمز إليها اللغويون بتوالي الحركات والصوامت على الوجه التالي :

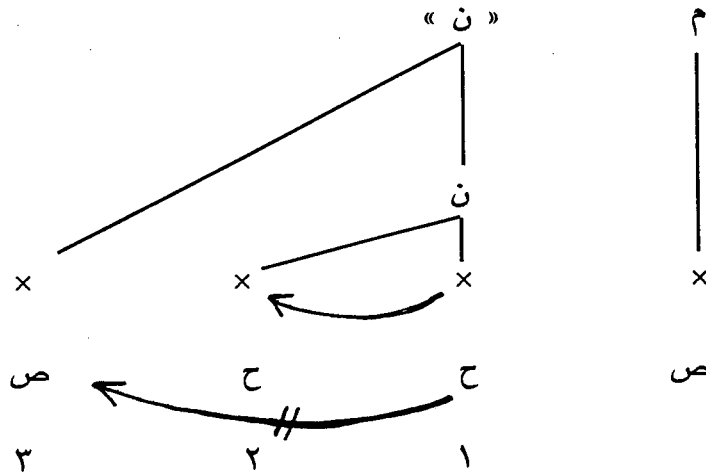
١ - بناء المقطع [ص ح ص]

٢ - بناء المقطع [ص ص ص]

٣ - بناء المقطع [ص ص ص] فما فوق (١) .

وتمتنع هذه الأبنية في نظرية العامل الفونولوجي بموجب القول بشنائية الوحدات الفونولوجية ، لأن كلاً من الأبنية الثلاثة ينص على علاقة يتعلق فيها معمول ثان أو ثالث بموضع النواة العامل نفسه ، فيكون في الوحدة البنيوية ثلاثة أو أربعة عناصر مقطعية لا عنصران اثنان فحسب ، ويبين ذلك الرسمان التاليان .

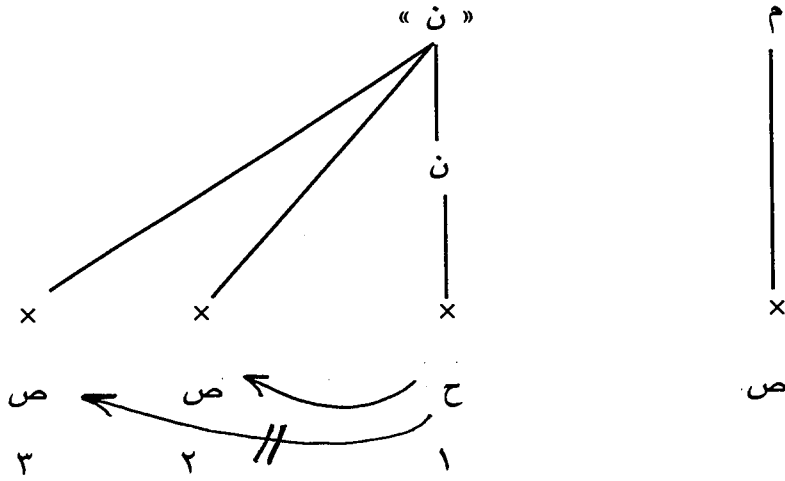
الرسم (٧) : امتناع بناء المقطع [ص ح ص] وفق مقاييس التعليق :



ففي هذه البنية يقع الصامت رقم (٣) غير مجاور لموضع النواة الأول العامل فيه ، وتكون بنية القفل المشار إليها بالرمز « ن » ، مشتملة على ثلاثة مواضع بنيوية ، فتنتفي فيها ثنائية البنية الفونولوجية .

(١) الدكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٦٩ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١٣٤ ، الدكتور عبد الغفار هلال ، أصوات اللغة العربية ، ٢٤٥ ، تود ، مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة د . مصطفى التوني ، ٤٣ ، التشكيل الصوتي ، د . سلمان العاني ١٣٣ .

الرسم (٨) : امتناع بناء المقطع [ص ح ص] وفق مقاييس التعليق :



في هذه البنية تشتمل وحدة القفل على ثلاثة مواضع بنيوية ، فتنفي ثنائية البنية الفونولوجية ، كما يمتنع قبول هذا التصور لبنية المقطع بوقوع الصامت الأول فاصلاً بين الحركة العاملة ومعمولها الصامت الثاني المغلق به المقطع ، اعتباراً بأن تجاور موضعي العامل ومعموله شرط لازم لحصول التعليق بينهما .

ومثل هذا يقال في البناء الثالث الذي سوغه اللغويون المعاصرون : بناء المقطع [ص ح

ص ص ص] .

المسألة الثالثة : التعليق الفونولوجي بين مواضع النوى :

يخص أصحاب النظرية علاقات التعليق بين مواضع النوى في الكلمة بمستوى فونولوجي تتوالى فيه تلك المواضع وما ارتبط بها من حركات ، دون الاعتبار بوقوع مواضع الصوامت فيما بينها ، فهو مستوى فونولوجي يختص بمواضع وأصوات النوى العوامل والمعمولات في مقاطع الكلمة ، وبما يقع بينها من وحدات وظواهر فونولوجية .

وهم يسمون هذا المستوى الفونولوجي nuclear projection level^(١) ، أي طبقة

تساعد مواضع النوى من كل كلمة .

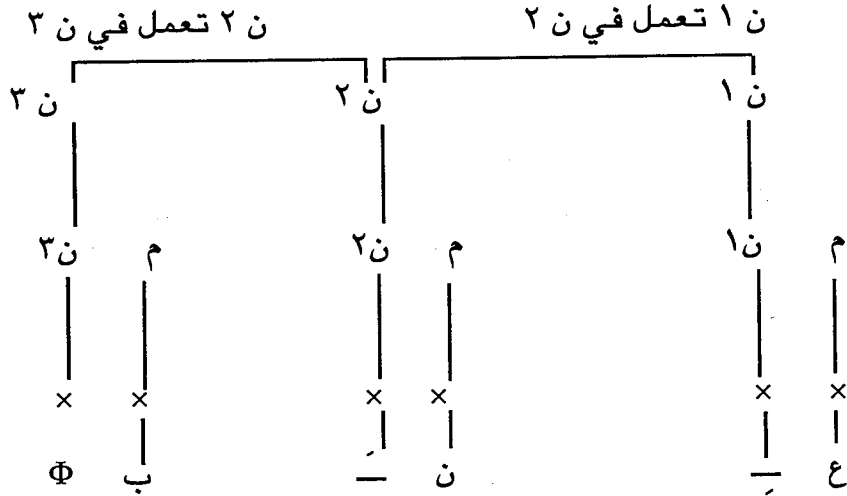
وبذلك يكون تعليق موضع الفتحة بموضع الكسرة في كلمة (عنب) السابق عرض

Charette, Mongolian and Polish meet Government licensing, 277, (١)

Kaye, Government in Phonology 137 - 139

أبنية مقاطعها في الرسم (٥) ، على أفق أبعد من أفق الأصوات المتوالية في الكلمة ؛ هو مستوى التعليق الفونولوجي بين مواضع النوى كما يبينه الرسم (٩) .

الرسم (٩) : مستوى التعليق الفونولوجي بين مواضع النوى في كلمة (عنب) :



فموضع النواة الأول في الكلمة الذي يرمز له بالحرف (ن ١) ، يعمل في موضع النواة الثاني من الكلمة ن ٢ ، ويعمل الموضع الثاني في الموضع الحركي الثالث ن ٣ الذي لا يظهر في النطق لخلوه من حركة تقع فيه عند الوقف على الكلمة .

وقد ذهب أصحاب النظرية في دراساتهم وأبحاثهم إلى أن الموضع النووي الساكن لا يقع في الكلمة وسطاً دون تعلقه بموضع نووي عامل فيه متحقق في النطق . وهم يصوغون هذا الشرط لحيء النواة الساكنة وسطاً في بناء الكلمة الصرفي ، في قانون أطلقوا عليه empty category principle^(١) ، الذي يمكن الإشارة إليه بأنه قانون تمكين موضع النواة المغفلة في البنية الفونولوجية .

ويترتب على هذا القانون أن يشترط لحصول هذا السكون وسطاً وقوع موضع نووي متحقق في نطق الكلمة بحركة ومجاور لموضع النواة المسكن . ويتحقق هذا الجوار بوقوع

(١) , 277 , Charette, Mongolian and Polish meet Government Licensing,

Kaye, Government in Phonology, 138 .

وبهذه الفرضية يتضح أن أصحاب النظرية يعدون علاقات التعليق الحاصلة بين عنصرين من عناصر البنية المقطعية في الكلمة ، علاقات تتعلق بها مواضع المقاطع لا أصوات الكلمة الواقعة فيها :

Kaye, Government in Phonology, 132

موضعي النواة المحققة والنواة المغفلة في النطق في مقطعين متتاليين لا يفصل بينهما مقطع ثالث .

هذه هي علاقات التعليق الفونولوجي التي يقول بها أصحاب النظرية و يقيمون عليها تفسير الظواهر الصوتية المختلفة . وهي علاقات تقوم على التعليق بين مواضع مقاطع البناء الصرفي للكلمة ، ساكنها ومنطوقها ، فهو تعليق بنيوي في جوهره ، لا تعليق بين الأصوات التي وضعت عليها الكلمة .

وفيما يلي تفسير ظاهرتين وفق مقاييس النظرية في التعليق وفي تعيين أبنية مقاطع الكلمة .

المطلب الرابع : تفسير ظاهرتين صوتيتين وفق مقاييس النظرية :

١ - ظاهرة إدخال الحركة القصيرة على أصوات الكلمة الأصول :

يتمتع توالي موضعين نوويين ساكنين وسطاً في الكلمة أو في عبارة يلزمها بتواليهما فيها بدء كلمة بمقطع يخلو من الحركة ، لأن ألفاظ العربية لا تبدأ بصامت ساكن .

وامتناع توالي موضعي النواتين المغفلتين في النطق هو ما أشار إليه نحائنا بامتناع التقاء الساكنين ، وتفسره النظرية بقانون تمكين موضع النواة المغفلة ECP^(١) ، لما كان تعليق موضع النواة المسكن بموضع النواة العاملة فيه ، كغيره من قوانين التعليق ، مقتضياً العمل الفونولوجي في اتجاه واحد مطرد في اللغة المراد دراستها ، ذلك أن فرضية اطراد اتجاه التعليق تقتضي أن وقوع الساكنين وسطاً في كلمة أو في عبارة ، ممتنع بغياب العامل في أحدهما ، لامتناع تسويغ سكونه وتمكينه في موضعه عن طريق تعليقه بموضع نواة في اتجاه مغاير لاتجاه تعليق الساكن الآخر بعامله .

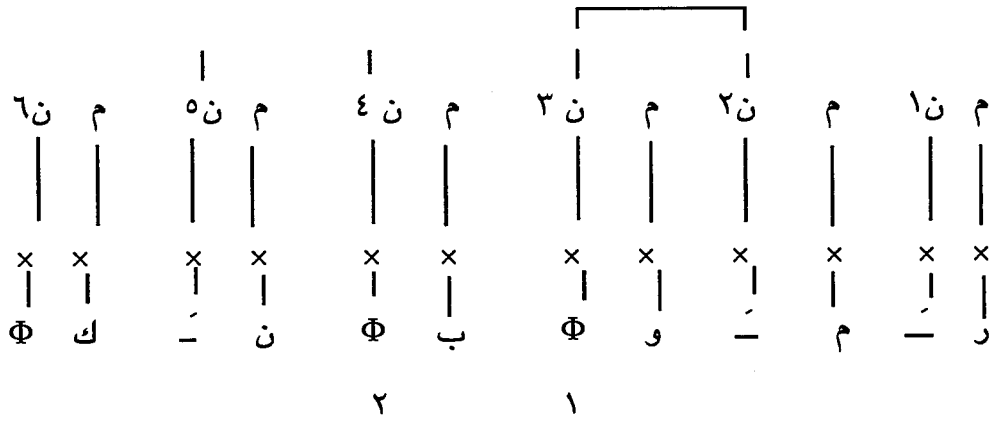
ولتوضيح تضاد اتجاهي التعليق عند توالي النواتين الساكنتين في مقاطع الكلمة ، أبين في الرسم التالي موضعي الساكنين في مثال سيبويه على التخلص من التقائهما : (رمواً ابنك)^(٢) ، واتجاه تعليق الساكن الأول بموضع الحركة الذي يسوغ بقاءه عند بناء الكلمة .

الرسم (١٠) : موضع الساكنين في جملة (رمواً ابنك) في أصل الوضع^(٣) :

(١) هذا هو الاختصار المتعارف عليه لدى أصحاب النظرية لمسمى القانون Empty Category Principle المذكور بالصفحة السابقة .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٣) جعلت لموضعي الساكنين موضع المناقشة ترقياً أسفل رموز الأصوات ، بياناً لموضعيهما وعددهما وسطاً بين أصوات العبارة .



فموضع السكون الأول تعمل فيه الحركة الواقعة في موضع النواة السابقة عليه ، وهذا هو اتجاه تعليق المعمول الساكن بعامله في مستوى التعليق بين مواضع النوى ، كما سبقت الإشارة في الرسم (٩) .

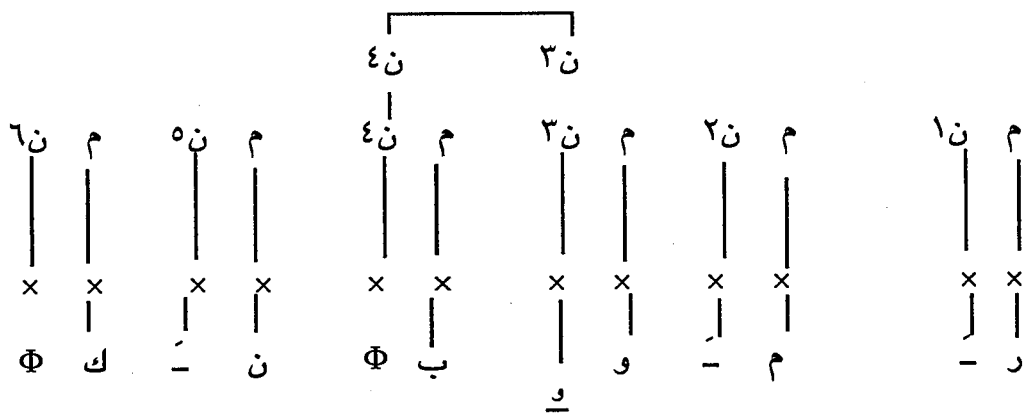
ومن ثم لا يجوز القول بتعليق موضع السكون الثاني بالحركة الواقعة في المقطع التالي له ، لأن هذا يفيد تغيير موضع العامل من معموله بتأخيره عنه ، وقد كان اتجاه العمل بينهما حاصلًا بتقدم العامل على المعمول في موضع السكون الأول .

وبذلك لزم هذا السياق الفونولوجي التخلص من توالي الساكنين لغياب حركة تعمل في موضع السكون الثاني ، سابقة عليه ، تسوغ بقاءه في بنية الكلمة وتمكّنه فيها ، فهو سياق فونولوجي مخالف لقانون تمكين موضع السكون النووي ، تجب معالجته .

ووجه التخلص من وجود موضع نواة ساكن لا حركة قبله تمكّنه في السياق الفونولوجي الذي وقع به ، هو أن تضاف حركة قبله ، تتجانس مع الصامت الداخلة بعده ، وتكون عاملة في موضع السكون ليثبت في العبارة ويمتنع حذفه وحذف المستهل قبله معه .

الرسم (١١) : إدخال حركة قصيرة للتخلص من وقوع موضع السكون دون عامل

فيه :



وبذلك يُردّ رفض العربية لتوالي الساكنين وفق مقاييس النظرية إلى وجوب تطبيق قانون تمكين الموضع الساكن ، وإلى أن توالي الموضعين الساكنين يمنع تطبيق القانون على أحدهما ، فيقع به سياق مخالف لنظام اللغة وقوانينها الفونولوجية ، ويجب التخلص منه .

٢ - ظاهرة تحوّل نطق صوت العلة :

سجل جميع النحاة وعلماء اللغة المعاصرين ظاهرة تحوّل الحركة المركبة إلى المدّ عند اتفاق الحركة القصيرة ونصف الحركة في الجنس ، كما في (يُوعَد) مبنياً للمفعول و(ميقات) حيث يتحوّل نطق الواو فاء الفعل الساكنة في بناء (يُفَعَل) والياء الساكنة في بناء (مفعال) من الوقت ، إلى الضمة والكسرة ، فينشأ عن هذا التحوّل في نطقهما المدّ في البناءين (١) .

وقد كان تحوّل الواو والياء إلى الحركتين الضيقتين من جنسيهما ، سبب وصف النحاة لنصفي الحركتين بأنهما حرفاً مدّ ، لما كان هذا التحوّل مؤدياً إلى تحوّل نطق الحركة المركبة إلى المدّ في موضعهما من الكلمة .

ولا يقع هذا التغير في نطقهما إلا عند مجيء السكون بعدهما ، وهو الموضع البنيوي الذي تشبته نظرية العامل الفونولوجي في مواضع البناء المقطعي للكلمة . وقد ذهب أصحاب النظرية إلى تفسير تغير نطق صوت العلة من نصف حركة إلى حركة أو من حركة إلى نصف حركة ، بتغير موضع هذا الصوت بين مقاطع الكلمة ، وسموا بتغيير موضعه بالنقل ، أي أن الصوت ينقل من موضع خصص في البناء المقطعي للصامت إلى موضع خصص فيه للحركة أو العكس ، فيصبح بعد نقله على النطق الموافق للموضع الجديد المنقول إليه (٢) .

ويكون النقل إلى موضع بنيوي لا يرتبط بصوت من أصوات الكلمة ، فهو موضع ساكن في البنية الأولى للكلمة . ومن ثم يكون تفسير حدوث المد بعد ياء المضارعة في (يوعَد) وفق هذا المذهب ، بالقول بانتقال الواو من موضع خصص لنطق الصامت في بناء الفعل - وهو موضع فائه - إلى موضع خصص فيه لنطق الحركة ، فيتحوّل نطق الواو إلى الضمة ، ويلتقي نطقها مع الضمة السابقة عليها التي حركت بها ياء المضارعة في بناء الفعل للمفعول ، فينشأ المدّ عن التقاء الضمتين .

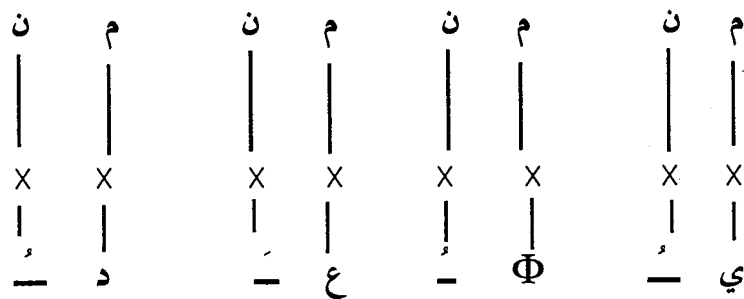
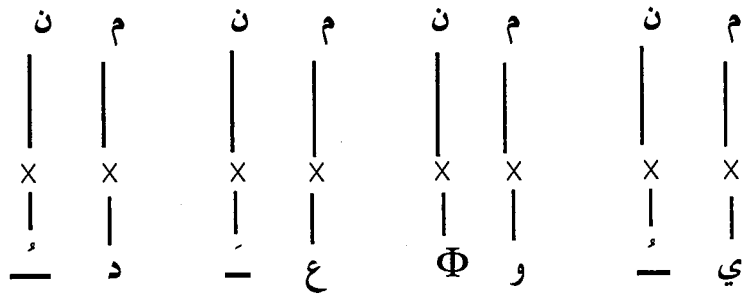
ويبين الرسم التالي طريقة حدوث هذا النقل .

(١) ذكر ذلك سيويه في الكتاب ٤/ ٣٨٢-٣٨٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ٩٩ ، ومن علماء العصر الحديث بروكلمان في (فقه اللغات السامية) : ١٤٩ .

(٢) Kaye, Phonology: a cognitive view, 113 ويؤيد هذا القول قول الدكتور داود عبده في كتابه (دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٤) إن الواو حين تنقلب حركة ينتظر أن تكون ضمة قصيرة .

الرسم (١٢) : تغيير نطق صوت العلة إثر نقله من موضع المستهل إلى موضع النواة في

المقطع نفسه في الفعل (يوعد) المبني للمفعول :



وقد استشكل القول بتحول نطق المدّ إلى الحركة المركبة من الضمة والواو أو الكسرة والياء، على الدكتور داود عبده ، حتى دعاه هذا إلى القول بأن أصل كل مدّ في اللغة هو الحركة المركبة دون استثناء ، فجعل من ذلك المدّ في أبنية المشتقات من مثل (فعيل) و(مفعول) كما في (عليّ) و (مدعوّ) ، وفي بناء المصدر (فعول) من مثل (علوّ)^(١) .

وهو يقول في ذلك^(٢) : « ليس هناك قاعدة صوتية معقولة تحوّل الحركة الطويلة - على فرض أنها موجودة في البنى العميقة للكلمات السابقة - إلى شبه علة في البنية السطحية » ، قاصداً بشبه العلة نصفي الحركتين الواو والياء الأوليين في مثل (مدعوّ وعليّ) .

وسبب قوله هذا هو أن تفسيره لهذا التحوّل في نطق أصوات العلة ، لم يبن على النظر في مواضعها في أبنية المقاطع الخاصة بالكلمات التي تغير فيها نطقها من المدّ إلى الحركة المركبة .

(١) د . داود عبده ، مقال (الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير) ، من وقائع ندوة جهوية ، في دورية (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ١٩٩١م ، ص ٤٨٤٦ .
 (٢) المرجع السابق ص ٥٠ .

ولا يتحول نطق المد إلى الحركة المركبة في الأفعال ، وإنما يرد في العربية في صيغ الأسماء فحسب^(١) ، ولذلك جاءت جميع أمثله عليه من المشتقات والمصادر وبناء (فعول) جمع التكسير .

وعند الأخذ بمفهوم النقل الذي وضعه أصحاب النظرية لتفسير تحول المد إلى الحركة المركبة ، يكون تقدير انتقال الحركة الثانية من المد إلى موضع بنيوي مستحق لنطق الصامت ، هو السبيل إلى تفسير حدوث الحركة المركبة في مثل (عليّ ومدعوّ وعلوّ) وفق قانون فونولوجي مطرد ، كما أراد الدكتور داود لنوع التفسير المقدم لهذه الظاهرة .

والموضع المستحق للصامت الذي يرشح نقل الحركة إليه في البناء الاسمي ، يجب أن يكون موضعاً غير جديد على مقاطع البناء التي وضعت لكل من هذه الأسماء ، منعاً للقول بأن تطور الكلمة صوتياً يحو بناءها الصرفي الذي خصص لها دلالة معينة في اللغة ، كيلا يكون التغيير الصوتي الحادث في الاسم سبباً في ذهاب دلالاته .

وقد اشترط أصحاب النظرية للتفسيرات المقدمة للظواهر الفونولوجية ، ألا تكون متضمنة القول بإحداث تغيير في البناء الصرفي الذي وضعت عليه الألفاظ موضع التفسير ، وهم يطلقون على هذا الشرط structure preservation^(٢) ، أي قانون الحفاظ على عدد وترتيب مواضع المقاطع في بنية الكلمة موضع التغيير الصوتي . وهذا القول متفق مع قول النحاة في أهمية الحفاظ على بناء الكلمة الصرفي الذي وضع لها ، حفاظاً على دلالاته بين أبنية اللغة الأخرى . يقول في ذلك الرضي^(٣) :

« وكذا لا تقلب^(٤) إذا كانت في الفعل كسروً ويسروً ويدعو ، وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلاً ليست إلا بالوزن كما تقدم ، لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة . فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ، احتاطوا في حفظ

(١) من ذلك قول النحاة في رفض اللغة تشديد لام المضارع معتل الآخر بالياء ، كما سيلبي في مبحث الفعل الماضي مفتوح العين الليف ، ص ١٤٠-١٤٣ ، وفيه قول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١١٤ .

(٢) Kaye, Government in Phonology 138 - 139

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٦٩ .

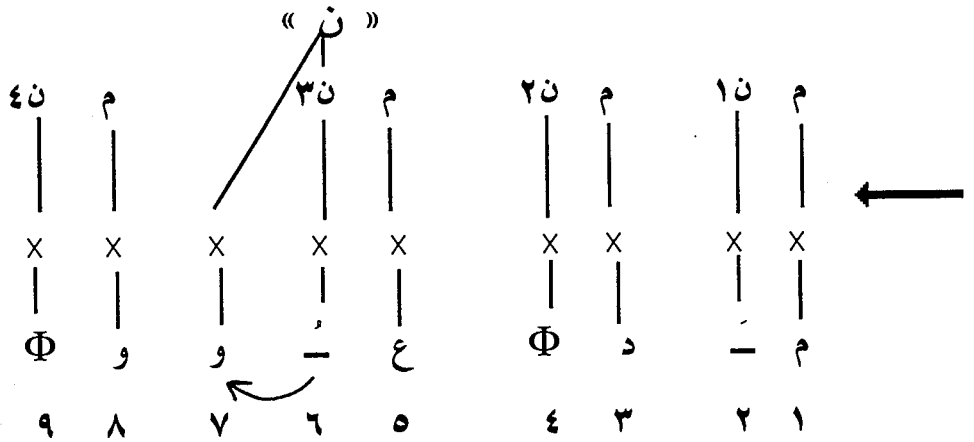
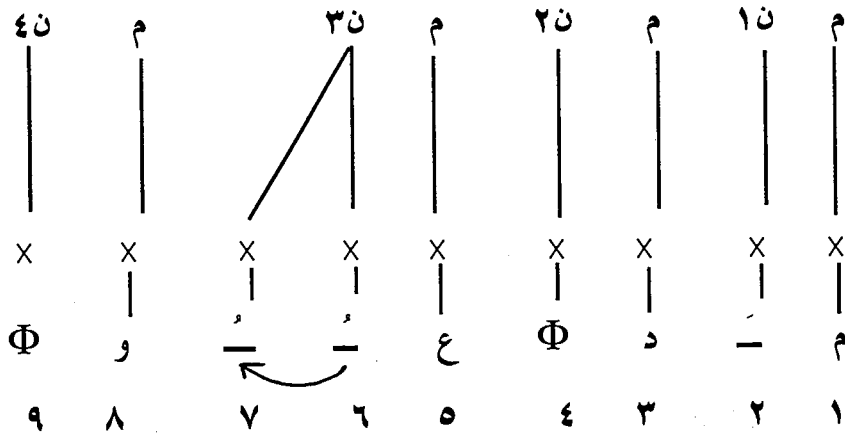
(٤) أي : لا تقلب الواو المسبوقة بالضمه ياء وهي واقعة طرفاً كما تقلب في (الأدلي) جمع (دلو) .

تلك الحركة ، ولذلك قالوا (رمو الرجل) بخلاف نحو (الترامي) ، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة (سرو) و (يدعو) ، لئلا يلتبس بناء ببناء .

ويكون تفسير تحوّل المد إلى الحركة المركبة في صيغ الأسماء ، وفق هذا التوجيه ، بالقول بنقل صوت العلة من موضع النواة المعمول فيه إلى موضع القفل في المقطع نفسه ، كما يبينه الرسم التالي لكلمة (مدعو) .

الرسم (١٣) : نقل صوت العلة من موضع نطق الحركة إلى موضع نطق الصامت في

بناء (مدعو) :



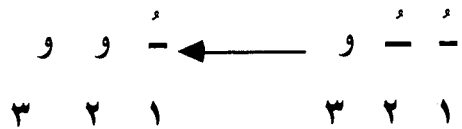
فعدد وترتيب مواضع مقاطع اسم المفعول لا يحدث فيهما تغيير عند تصور نقل الضمة من موضع الحركة المعمول فيه في النواة الثالثة من مقاطع الكلمة ، إلى موضع الصامت الذي يتعلق بهذه النواة ويقع معمولاً لها ، مثلما وقعت الضمة الثانية من المد قبل نقلها معمولاً لها .

والضمة الثانية في بناء مفعول موضعها بنيوي وفق هذا التفسير هو الموضع السابع من مواضع بنية الكلمة ، ومثل ذلك موضع الواو الأولى من المدغمين في (مدعو) ، وهذا يدل على أنهما الصوت نفسه متحولاً نطقه من الحركة إلى نصف الحركة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نطق الحركة ونصف الحركة المتجانسين لا يختلف من الناحية الصوتية إلا في درجة ارتفاع اللسان ؛ فهما صوت واحد يكون حركة إذا وقع موقع الحركة في بناء الكلمة ، ويكون نصف حركة إذا وقع موقع الصامت في بنائها .

ولذلك لا يختلف المقدار الزمني لنطق كل منهما ، فالمدة الزمنية لنطق الضمة أو الكسرة هي المدة الزمنية نفسها التي تنطق فيها الواو والياء . فلما اتفقت الحركة ونصف الحركة من جنسها في المخرج والمقدار الزمني لنطقهما ، كان القول بتحول نطق إحدهما إلى الأخرى عن طريق تغيير موضعها في بنية مقاطع الكلمة ، قولاً مقبولاً عند تفسير الظواهر الفونولوجية تفسيراً يراعي المواضع البنيوية للأصوات المتغيرة .

وتجدر ملاحظة أن إدغام هذه الصيغ لم ينتج عن حذف حركة قصيرة فاصلة بين صامتين مثلين كما في (ردّ) و (هز) ، وأنه إنما نتج عن تحول نطق المد إلى نطق الحركة المركبة من الحركة ونصف الحركة المتجانسين الضمة والواو [ـُ و] دون حذف أي من أصوات الكلمة الأصلية :



فالصوت الثاني المتغير الحاصل به نطق الحركة المركبة [ـُ و] قبل لام اسم المفعول ، هو الضمة التي تصبح واواً ، وهي الضمة التي كانت في الكلمة عند أصل وضعها . وبذلك يقدم مذهب النقل إلى موضع بنيوي مجاور في مقاطع الكلمة ، تفسيراً مقنناً لتغيير نطق المد في اسم المفعول المعتل اللام ، دون تقدير حذف إحدى ضمته لأجل إدخال الواو (الأولى من المدغمين) في بناء الكلمة ، فلا يقدر حذف ولا إضافة صوت على أصل وضع الكلمة عند تفسير حدوث إدغام مثل (مدعو) و (عليّ) .

ويشير هذا التفسير إلى أن بنية الكلمة الصرفية لم يعثرها تغيير ، إذ لم يقدر تغيير وحدات مقاطعها بحذف إحداها أو إضافة مقطع إليها يمثل إحدى الواوين ، عند تحوّل النطق من لفظ المد إلى لفظ الإدغام .

المطلب الخامس : فوائد الأخذ بمقاييس التفسير في النظرية :

١ - القول بضرورة ثبات المواضع البنيوية الأصلية (Structure Preservation) :

عدّ أصحاب النظرية البناء المقطعي الذي وضع للكلمة أصلاً يجب الحفاظ عليه مهما كثر تطورها في النطق^(١) ، وأدى هذا القول إلى وضعهم التعليقات الفونولوجية على وجه يحدّ من سعة حالات تطور الكلمات صوتياً ويقيدها بحدود مواقع البناء الذي وضعت عليه كل كلمة ، فيكون تطور أصواتها - سواء بالنقل أم بغيره من قوانين التطور الصوتي - من الصيغة الأولى (أصل الوضع) إلى صيغة أخرى استقر عليها النطق ، عملاً فونولوجياً غير مطلق ، إذ تحكمه مواضع الوحدات الفونولوجية في مقاطع كل كلمة من حيث عددها وترتيبها ، وما تتيحه من أنماط التغيير في نطق أصواتها .

فبتقييد أنماط تطور ألفاظ اللغة بما فيها من إمكانات بنيوية ترتبط بوحداتها المقطعية ، لا يُقبل تفسير فونولوجي لا موضع فيه لاعتبار هذه الإمكانيات وحدودها ، كيلا يكون العمل الفونولوجي المقدر في الكلمات خبط عشواء لا تحكمه قيود المبنى ، ويكون من ثم مدعاة لاختلاط أبنيتها الصرفية ودلالات الأفعال منها بدلالات الأسماء .

والوصول إلى تفسير فونولوجي يجعل تقدير تطور نطق أصوات ألفاظ اللغة غير منفصل عن مواضع أبنيتها الصرفية التي جعلت لها ، ويمنع تصور حدوث الظواهر الفونولوجية على وجه يتسبب في اختلاط والتباس أبنية اللغة الصرفية ، الاسمية منها والفعلية ، مطلب يتغيه أصحاب كل نظرية ، تأكيداً على حفظ دلالات أبنية وألفاظ اللغة رغم تطورها الصوتي ، وتأكيداً على أن الدلالة لها الأولوية في اصطلاح أهل كل لغة على قوانين نظاميها النحوي والصرفي على حد سواء ، إذ أن اللغة وسيلة الاتصال بين أصحابها برموز دلالية أريد بها حسن التفاهم ووضوح أدواته اللغوية .

٢ - إقرار المواضع البنيوية المغفلة في النطق (empty categories) :

يؤدي إثبات المواضع المقطعية غير الظاهرة في نطق الكلمة عند تعيين مقاطعها في البنية العميقة والسطحية على حد سواء إلى تفسير الظواهر الصوتية تفسيراً لا يتضمن التعديل في بناء الكلمة المقطعي الذي وضع لها . وأمثلة لذلك بتفسير ثلاث ظواهر وفق هذا المفهوم في

(١) Kaye, Government in Phonology (1987)p. 138 - 139

وصف أبنية مقاطع الكلمة .

أ - ظاهرة سقوط إحدى حركات الكلمة :

جاء في كثير من القراءات القرآنية ونصوص كتب اللغات العربية ، تخفيف عين الفعل بحذف حركته إن كانت كسرة أو ضمة ، وقد يعامل الوسط من غير أبنية الفعل معاملة الفعل في التخفيف عند من سكن الوسط المتحرك بإحدى الحركتين الضيقتين .

فمما حذف منه الكسرة :

قراءة ابن وثاب : ﴿ سلام عليكم بما صبرتم ، فنعم عقبى الدار ﴾^(١) ، والأصل (نَعِمَ) بكسر العين ومثل ذلك (رَضِيُوا) و (غُزِيَ) و (سَرُّوا)^(٢) حيث خففوا العين في غير القراءات القرآنية ، وهي من أمثلة اللغة التي ناقشها النحاة ضمن مسائل الإعلال .

ومما حذف منه الضمة :

١ - قراءة أبي السمال : ﴿ وحسن أولئك رفيقا ﴾^(٣) وأصله (حَسُنَ) بضم السين .

٢ - قراءة أبي العلاء والكسائي^(٤) : ﴿ وهو بكل شيء عليم ﴾^(٥) حيث عومل الضمير المسبوق بواو العطف معاملة الاسم الثلاثي المراد تخفيف وسطه ، فخفف نطق الهاء بحذف ضميتها .

فوصف مقاطع الألفاظ الواقع بها التخفيف ، حقه أن تثبت فيه مواضع الحركات المحذوفة ، بياناً لحصول الحذف بها وأن أصل أبنيتها مشتمل على مواضع الحركات الساقطة في النطق ، منعاً لالتباس أبنيتها بأبنية صرفية أخرى .

وعلى ذلك يكون وصف بناء (نَعِمَ) الخفف كوصف بنائه محرك الوسط ، متفقين في عدد وترتيب مواضع مقاطعهما ، لأن تسكين العين لا يسوغ وصف بناء الكلمة دون تعيين موضع الصوت المحذوف منها :

(١) سورة الرعد ٢٤ ، البحر المحيط ، ٣٨٢ / ٦ ، المحتسب ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، الدر المصون ٧ / ٤٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٦٩ ، البحر المحيط ٣ / ٧٠١ - ٧٠٢ ، التبيان للعكبري ١ / ٣٧١ ، الدر المصون ٤ / ٢٥ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٢١٩ ، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٠٩ ، إتحاف فضلاء البشر ١٣٢ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

الرسم (١٤) : مقاطع (نَعَم) ساكن العين :

٣	ن	م	٢	ن	م	١	ن	م
x	x	x	x	x	x	x	x	x
	م	Φ	ع		ن			

وقد ذهب علماء اللغة المعاصرون من الغربيين ومن العرب (الذين لم يأخذوا بمقاييس نظرية العامل الفونولوجي) إلى وصف بناء مثل هذه الكلمة وصفاً خالياً من الإشارة إلى موضع حذف الحركة^(١).

وتزداد قيمة إثبات هذا الموضع البنيوي المُسكّن في أبنية الأسماء الواقع بها الإدغام من مثل (شابة) ، وأبنية الأسماء الموقوف عليها من مثل (عنب) السابق ذكر بنائه في الرسم رقم (٩) ، الذي يُعد مقطعه الأخير مغلقاً وفق وصف علماء اللغة الذين لم يعملوا بمقاييس النظرية ، لاعتدادهم في وصف بناء الكلمة بآخر صوت منطوق فيها ، وهو عند الوقف الباء في (عنب) ، فيكون للكلمة بذلك بناء في الوقف غير بنائها في الوصل ، وكأما للكلمة الواحدة بناء ان صرفيان .

وإغفال موضع الحركة المُسكّن عند تعيين مواضع بناء (فاعل) المدغم عينه ولامه ، يؤدي إلى ذهاب دلالة البناء بذهاب موضع كسرة عينه ، كما تخفى بذهاب دلالة علة بقاء المد قبل المدغمين ، وهو إنما بقي حفاظاً على دلالة بناء (فاعل) مكسور العين على اسم الفاعل ، رغم مخالفة بقائه لقاعدة تقصير المد قبل كل صامت ساكن ، كما سيلي بيانه^(٢).

وبذلك يكون إثبات موضع النواة الساكنة في مثل هذه الأبنية ذا فائدة في بيان دلالة البناء ، وفي الوقوف على التفسير الصحيح للظاهرة الصوتية ، بدلاً من تقديم العلل والتفسيرات المخالفة لحقيقة العمل الفونولوجي الحاصل في الصيغة الصرفية ، أو المخالفة لقوانين اللغة ، أو القول بشذوذ الكلمة موضع الظاهرة عن قواعد اللغة ، بسبب الاعتداد بالوصف الخطأ لبنية مقاطع الكلمة .

(١) انظر قول الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) ١٣٤ وقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال في (أصوات اللغة العربية) ٢٤٢ ، وقول الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية ، معناها ومبناها) ، ٦٩ .

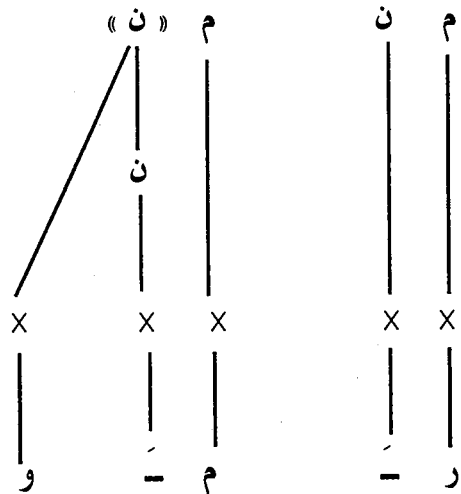
(٢) يرد ذكر هذه القاعدة ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ من الدراسة .

ب - ظاهرة إدخال حركة على أصوات الكلمة الأصول :

يكون إدخال الحركة الزائدة عن أصل ما وضعت عليه الكلمة من أصوات ، عملاً فونولوجياً تستدعيه ضرورة معالجة سياق فونولوجي مخالف لقوانين اللغة الفونولوجية ، كما سبقت الإشارة في عبارة (رموا ابنك)^(١) .

فكلمة (رموا) تنتهي بالسكون ، ولو وصفت بنيتها بأنها بنية تنتهي بموضع الواو فيها ، اعتباراً بالنطق لا بموضع النواة الساكنة ، لكان بناؤها متفاوتاً بين حالتها سكون الآخر وتحركه لمنع التقاء الساكنين ، فيكون وصف بنائها في أصل وضعها قبل دخول الضمة كما يلي :

الرسم (١٥) : بنية (رموا) وفق النظريات الأخرى :



ويكون دخول الضمة منعاً لتوالي الساكنين وفق هذا الوصف البنيوي ، مسبباً زيادة على مبنى الكلمة وتغييراً له .

ولا يحدث مثل هذا التفاوت بين البنيتين (الأولى التي هي أصل وضع الكلمة والأخيرة المستقر عليها بعد تغيير نطقها) عند القول بوجود موضع نواة ساكن بعد الواو من (رموا) منذ أصل وضع بنائها ، كما سبق في الرسمين (١٠) و (١١) . كما أن القول بضرورة ثبات البناء المخصص للكلمة عبر مراحل تطورها في النطق ، يمنع تقدير تغيير في نطقها لا موضع له في ذلك البناء ، ويجعل تفسير إدخال الضمة متسقاً مع مواضع البناء وعناصره ، فيصبح وصف العمل الفونولوجي وصفاً منظماً غير مخل ببناء الكلمة موضع التغيير الصوتي .

(١) انظر ص ٧١-٧٣ .

ج - ظاهرة تحول نطق الحركة المركبة إلى المد :

جاء فيما سبق أن تفسير هذا التطور الصوتي في نظرية العامل الفونولوجي يرتبط بمفهوم النقل إلى موضع بنيوي ساكن في الكلمة ، وهو في مثل (يوعد) و (ميقات) موضع النواة الساكنة التالية لفاء الكلمة^(١) .

فلولا تقدير هذا الموضع المغفل نطقاً (بعدم ارتباط إحدى حركات الكلمتين به) ، لما أمكن القول بحدوث النقل وتقديم تفسير فونولوجي لحصول المدّ دون القول بتغيير بناء الكلمة .

المطلب السادس : الفروق في مقاييس التفسير بين النظرية ومنهج التفسير لدى النحاة العرب :

فيما يلي ذكر المقاييس التي عمل بها النحاة لتفسير ظواهر الإعلال ، مع الإشارة إلى قول العاملين بما جاء في نظرية العامل الفونولوجي في تلك المقاييس ، بياناً لأوجه الاختلاف فيما بين منهجي التفسير .

١ - عدم تقييد التفسير بمواضع الكلمة البنيوية :

لم يرد في تفسير أي من ظواهر الإعلال في مصنفات النحو والصرف وصف لحدوث الظاهرة يربط بين تغير النطق وموضع الصوت المتغير في البناء الصرفي للكلمة ، من حيث هو موضع مستحق للصامت أم للحركة .

ولذلك جاء وصفهم لنطق الحركة المركبة مداً ، مفيداً أن المد يقع موضع نصف الحركة في مثل (يوعد) ، فكان المد ونصف الحركة عندهم صوتين يتعاقبان في الموضع البنيوي الواحد .

أما في أحكام نظرية العامل الفونولوجي ، فيشترط للتفسير المقدم لظاهرة الإعلال أن يكون الصوت المبدل واقعاً في البنية الصرفية موضعاً يناسب نوعه فهو صامت أم حركة ، وألا يقدر مجيء الحركة في موضع الصامت ولا مجيء الصامت في موضع الحركة من بناء الكلمة ،

(١) انظر ص ٧٣ - ٧٤ .

لأن تقدير ثبات مواضع البناء الذي وضعت عليه الكلمة (Structure Preservation) ، هو أحد شروط تفسير التطور الصوتي لألفاظ اللغة في النظرية .

٢- عدم تقيد قاعدة الإعلال بتجانس صوتي المبدل والمبدل منه :
جاءت قواعد الإعلال لبعض حالات تغير نطق نصفي الحركتين غير مراعية لضرورة اتفاق الصوت المبدل والصوت المبدل منه في الجنس وفي المدة الزمنية ، فكان أحدهما نصف حركة والآخر مداً من غير جنس نصف الحركة ، وفق نص القاعدة الصرفية الذي وضعوه في وصف ظاهرة الإعلال .

وهما مختلفان في مدة النطق ، لأن نصف الحركة تشغل من مواضع بناء الكلمة موضعاً واحداً ، في حين يشغل المدّ موضعين من بنائها ، فمدة نطقه ضعف مدة نطق نصف الحركة ، ولا وجه لتقدير مجيء الصوت المبدل أطول من الصوت المبدل منه ، لما كان الصوت المبدل منه هو أصله .

وتعالج مقاييس نظرية العامل الفونولوجي مثل هذا التفسير برفض تقدير التطور الصوتي على وجه يزيد في عدد مواضع بناء الكلمة ، كما سبقت الإشارة في مناقشة تحريك أول الساكنين من (رموا ابنك) ، حفاظاً على أصل وضعه ، كما تعالجه بالاعتبار بالسياق الصوتي لنصف الحركة المنقلبة ، وبناء تفسير حدوث المدّ وفق ما يستدعيه ويسمح به هذا السياق^(١) .

٣ - الاكتفاء بوصف أحد جزئي السياق الصوتي :

اكتفى النحاة في وصف السياق الصوتي حيث تغير نطق نصف الحركة - في بعض ظواهر الإعلال - بذكر الحركة السابقة عليها دون تعيين الحركة التالية لها ، فأدى هذا إلى تعليل الظاهرة تعليلاً لا يتفق مع موضع الصوت المتغير بين أصوات الكلمة . ولا يكون التفسير المقدم صحيحاً إلا بتعليق ظاهرة الإعلال بموضعها من الصوتين المكتنفين للصوت الحاصل فيه التغير لمعرفة العلة الحقيقية لحدوث الظاهرة^(٢) .

واعتبار السياق الصوتي بجزءه للصوت المتغير عند تفسير تغيره ، أصل ثابت في الدراسات الفونولوجية الحديثة ، دون استثناء .

٤ - تقديم الوصف على التفسير عند غياب العلة الصوتية للظاهرة :

كان وصف الظاهرة الصوتية عند النحاة مغنياً عن تفسيرها حيث لم تظهر لهم علة

(١) ترد مناقشة هذه المسألة والمسألة السابقة رقم (١) ص ١٣١-١٣٣ .

(٢) يرد ذكر الأمثلة على اكتفاء النحاة بوصف أحد جزئي السياق الصوتي لصوت العلة ص ٦٤٠-٦٤٣ .

صوتية تستدعي حصول الظاهرة وتتفق مع قواعد الصرف التي نصوا عليها لتفسير حالات الإعلال .

ولذلك بقيت ظاهرة المدّ بعد الياء في (يا جل) من (يوجل) ، والمد بعد عين الفعل في مثل (يغزو) و (يرمي) ، وغيرهما من ظواهر الإعلال ، محل الوصف لا التفسير في مصنفاتهم .

وتعالج مقاييس النظرية هذه المسألة بإثبات مواضع البنية المغفلة في النطق (empty categories) والاستعانة بها في تفسير عدد من التطورات الصوتية ، فيكون التفسير المقدم لها ذا صلة بمواضع أبنية الألفاظ . وسيأتي في مباحث صيغ الأفعال المضارعة أقوال النحاة في هذه الأمثلة والتفسير المقترح لها وفق مقاييس النظرية .

٥ - قياس المعتل على الصحيح :

ذهب علماءنا الأوائل إلى قياس تصريف المعتل على تصريف الصحيح قياساً معيارياً لا يرد الظاهرة الصوتية إلى استعمال الصيغة الصرفية على ألسنة أصحاب اللغة ، وما يترتب على هذا الاستعمال من تغيرات صوتية تسبق إلحاق اللواحق بالكلمة .

ويظهر هذا القياس في تفسيرهم لصيغ الأمثلة الخمسة من الفعل المعتل اللام من مثل (تَغْزِين) و (يَرْمُون) اللذين قدروا لهما صيغتي (تَغْزُون) و (يَرْمِيُون) أصلين لما وضعنا عليه من أصوات . كما يظهر هذا القياس في تقديرهم لأصل صيغة الفعل الماضي الناقص المتصل بواو الجمع بأنه مصحح اللام ، فقدروا (رَضِيُوا) و (رَمِيُوا) أصلين للفعلين (رَضُوا) و (رَمُوا) ، كما قدروا أصل صيغة الفعل الماضي الناقص المتصل بتاء الفاعل من مثل (رَمِيَتْ) و (غَزَوَتْ) و (سَرَوَتْ) دون حصول إعلال اللام قبل دخول ضمير الفاعل . ومثل ذلك تقديرهم دخول ضمة الإعراب على صيغة الفعل المضارع معتل الآخر للغائب المفرد في مثل (يخشي) و (يغزو) و (يرمي) أصولاً لنطقهن معتلات الآخر بالمدّ .

وقد جنح جمهور النحاة إلى هذا المذهب المعياري في قياس تصريف المعتل على تصريف الصحيح ، إلا أنني وجدت فيما وقفت عليه من نصوص أن الزجاجي والرضي وابن أبي الربيع يذهبون إلى اعتبار إعلال لام الفعل سابقاً على إلحاق اللواحق بها . وهم في ذلك يعتبرون بالتطور الصوتي لصيغ الأفعال منطوقة ولا يتعاملون معها تعاملاً نظرياً معيارياً دون وصف

أحوال النطق وتقدير بناء الصيغ الصرفية الأكثر تركيباً على ما انتهى إليه إعلال صيغ أخرى أقل تركيباً ، مستعملة في الكلام قبل إدخال اللواحق عليها .

وهذا التوجه في تفسير ظواهر الإعلال لا يتفق مع أقوال جمهور النحاة ، وهو متفق مع اعتبار ألفاظ اللغة في علم اللغة الحديث ألفاظاً منطوقة توصف في الدراسة الفونولوجية وفق ما يعتبر أصواتها من تغيرات مسموعة ، ولا توصف وفق معيار نظري مطلق مسبق تقديره لتفسير ألفاظ أخرى لا تتفق معها في السياق الصوتي لأصواتها الحادث بها التغيير .

٦ - وصف أصوات المدّ في القواعد الصرفية وصفاً غير مقيد بحقيقة نطقها :

أ - معاملة المدّ معاملة الصامت الساكن :

عدّ النحاة صوت المدّ صامتاً ساكناً تسبقه حركة قصيرة من جنسه ، فكان موضعه في البناء الصرفي لصيغ الأفعال عندهم هو موضع الصامت عيناً أو لاماً غير متلو بحركة .

وقد نتج عن هذا الوصف لصوت المدّ أن فسروا بعض ظواهر القلب بأنها مجرد إبدال للواو أو الياء بصوت المد ، لما عدوه ساكناً يقع مثلهما موضع الصوامت في البناء الصرفي^(١) . كما أدى هذا الوصف للمدّ إلى تركهم تفسير بعض ظواهر الإعلال ، من مثل تركهم تفسير تحول المدّ إلى الحركة المركبة في مثل (مغزوّ) و (معنيّ) و (مقويّ) حيث الأصل في كل منهن مجيء المدّ في بناء اسم المفعول متلوا بواو أو بياء ، وقد سبق تفسير هذا التغيير الصوتي وفق مقاييس النظرية^(٢) .

ومثل ذلك أنهم تركوا تفسير تحول نطق الحركة المركبة من الحركة ونصف الحركة المتجانسين إلى المدّ ، في مثل (رضيتُ) و (سرّوتُ) و (هن يَغزُون ويَرْمِين) ، وتركوا تفسير ذهاب إحدى الضمتين من ضمير الجمع في (رَمَوْا) وتفسير تحول الضمة الباقية إلى الواو ، لما كان الضمير عندهم هو الواو ، مسبوقه بالضمة لأجل المناسبة^(٣) .

وعلة تركهم تفسير هذه الظواهر ، هي أنهم لم يعاملوا المدّ على أنه حركة طويلة عند

(١) بالفصل التاسع تفصيل القول في عدّهم المدّ ساكناً وما يترتب على ذلك من التباس الظواهر الصرفية بعضها ببعض : انظر ص ٦٣٣ - ٦٥٤ .

(٢) انظر ص ٧٥ - ٧٧ .

(٣) ترد مناقشة هذه المسائل الصرفية في ص ٢٣٣ - ٢٣٥ ، ٣٧٨ - ٣٨٢ ، ٣٩٣ - ٣٩٥ .

تفسيرهم لظواهر الإعلال ، وعدوه صامتاً ساكناً مثلما رمزت إليه الرموز الإملائية .
ولا تصف أي من نظريات علم اللغة الحديث المدّ وصفاً غير متفق مع نطقه ، لاعتداد علماء اللغة المعاصرين بما قرره علماء الأصوات في وصفه في القرن العشرين .

ب - التباين في معاملة أصوات المدّ عند تعيين السياقات الصوتية الخاصة بها في العربية :

جاء كلام النحاة عن الألف مراعيّاً لحقيقة نطقها حيث وصفوها بأنها لا تتحرك البتة^(١) ، وأنها إذا وقعت طرفاً في اسم أو فعل امتنع دخول علامة الإعراب الضمة أو الفتحة أو الكسرة عليها ، لعدم قبولها التحريك .

ولذلك كان تفسيرهم لرد الياء في مثل (الرَحِيان) مرتبطاً بإزادة تحريك الآخر من (الرحى) بحركة الفتحة المناسبة لألف التثنية ، وأن عدم قبول الألف التحريك بها لأجل لاحقة التثنية هو سبب سقوطها ورد الياء لتتحرك هي بها^(٢) .

ورغم اعتبارهم مدّ الفتحة ، وهو « الألف » في اصطلاحهم ، غير قابل للتحريك ، وصفوا الواو والياء المسبوقتين بحركتين من جنسيهما بأنهما تتحركان في بعض الصيغ الصرفية كما في (قمحودة ولن يرمي) .

وهذا تفريق بين تقديرهم لما يعتور صوتي المدّ الضيقين وما يعتور صوت المد المتسع ، من تطور صوتي وسياق صوتي مقبول في اللغة ، لما كان وصفهم للفتحة المشبعة مثل وصفهم للضمة والكسرة المشبعتين ، وصفاً ينص على أن كل صوت منهن مسبوق بحركة قصيرة مجانسة له ، فكان هذا الوصف الواحد مستحقاً تقدير اتفاق العمل الفونولوجي السائغ مع كل من الأصوات المدية الثلاثة .

ولا يعرض وفق الوصف الصوتي لأصوات المد المتعارف عليه في العصر الحديث تفريق بين وصف السياقات الصوتية المقبولة لأصوات المد ، فيما بين نوع مدّ وآخر .

(١) من ذلك قول ابن جنّي في المنصف ٢ / ١٣٨-١٣٩ ، وقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١٨٥ ، وابن عصفور في المتع ٢ / ٥٣٧

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، المتضبط ٣ / ٣٩ ، شرح المفصل ٩ / ١٢٢-١٢٣ .

الفصل الثاني

صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين

المبحث الأول : المصطلحات الصرفية ومنهج تناول الصيغ الفعلية

فيما يلي تعريف المصطلحات الصرفية العامة المتعلقة بالدراسة، يليه تعريف الفعل الماضي وذكر حالات بنائه وأبنيته ، لما كان هو موضوع الفصل ، ويتبع ذلك التعريف بمنهج تناول الصيغ الفعلية في الفصل .

المطلب الأول : المصطلحات الصرفية الواردة في الدراسة :

أ - التصريف :

يرد في الدراسة ذكر مصطلح التصريف مراراً عند مناقشة أوجه تفسير صيغ الأفعال ، لما كانت صيغاً تستدعي تغير نطق الفعل الواحد على أوجه تتناسب مع أبنية تلك الصيغ وما يقع بها من سياقات صوتية متفاوتة توجب حصول تغيير في نطق أصوات العلة الواقعة لأمأ . فهذه الصيغ وما يترتب عليها من تغيير في النطق هي أوجه تصريف الفعل الواحد، ومن ثم كان لا بد من ذكر تعريف النحاة لهذا المصطلح . وقد فرق علماءنا الأوائل بين مصطلحي التصريف والاشتقاق في حين عدّهما المصنفون المتأخرون من مثل الشيخ الحملاوي في كتابه (شذا العرف في فن الصرف) علماء واحداً .

وقد جمع سيبويه دلالة المصطلحين في عنوان أحد أبواب كتابه ، وهو قوله^(١) : « هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابيه وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل » .

فما قيس من المعتل ولم يجيء في كلام العرب إلا نظيره من غير المعتل هو ما أراد به الصرفيون تدريب تلامذتهم على صياغة الأبنية المختلفة من المعتل . ويشرح ذلك سيبويه بقوله^(٢) : « هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل : تقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رَمَيْتُ) : (رَمَوِيَّة) ، وإنما أصلها (رَمِيَّة)

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٦ .

ولكنهم كرهوا ههنا ما كرهوا في (رحيي) حيث نسبوا إلى (رحي) ، فقالوا (رحوي) ،
..... وكذلك مثل (الصمك) ، تقول (رموي) ، وكذلك مثل (الحلكوك) ، تقول :
(رموي) لأنك تقلب الواو ياء ، فتصير إلى مثل حال (فعليل) .

فمصطلح التصريف عند سيبويه يدل على ما اصطاح عليه النحاة المتأخرون بمسائل
التمارين ، ويعرفها الرضي بقوله^(١) : « والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو أن تبني
من كلمة بناء لم تبناه العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس
كلامهم ، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله » وقصده بما يقتضيه قياس كلامهم ما
تقتضيه قواعد بناء صيغ اللغة من الحركات والسكنات والزيادة والحذف والقلب والبدل
والإدغام وغير ذلك مما عليه قياس صياغة ألفاظ اللغة . وقد جعل ابن جني شرحه لكتاب
المازني (التصريف) قائماً على هذه الأضرب في صياغة الألفاظ^(٢) .

ويذكر ابن جني في تعريفه لعلم التصريف الصلة بينه وبين الاشتقاق في قوله^(٣) :
« التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة ، فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن
تأتي إلى (ضرب) ، فتبني منه مثل (جعفر) فتقول : (ضرب) ، ومثل (قمطر) :
(ضرب) ، ومثل (درهم) : (ضرب) ، ومثل (علم) : (ضرب) ، ومثل (ظرف) :
(ضرب) ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاق أيضاً ، ألا
ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر ، فتشتق منه الماضي ، فتقول (ضرب) ، ثم
تشتق منه المضارع ، فتقول (يضرب) ، ثم تقول في اسم الفاعل (ضارب) ، وعلى هذا ما
أشبه هذه الكلمة .

أو لا ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة : (تشتق في الباطل منها
الممتدق) ، وهذا كقولك : (تتصرف في الباطل) أي تأخذ في ضروبه وأفانينه ، فمن هاهنا
تقاربا واشتبكا .

ولذلك يصطلح ابن السراج بالتصريف على كل ما يلحق ببناء الاسم والفعل من تغيير
في ذاته لنقله من معنى إلى آخر ، وذلك قوله^(٤) :

(١) شرح الشافية ١ / ٦ .

(٢) المنصف ٣ / ٢٧٨ .

(٣) المنصف ١ / ٤-٣ .

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٣-٤٤ .

« اعلم أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة^(١) في الاسم والفعل دون الحرف ،
فالتغيير الواقع فيهما على ضربين : أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما ،
فيلحقهما من التصاريح ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله .
وأما ما يلحق الاسم من ذلك ، فنحو التصغير وجمع التكسير ، تقول في تصغير (حجر) :
(حَجِير) ، فقد غيرته من وزن (فَعَلَ) إلى وزن (فُعِيل) ، وتجمعه فتقول :
(أحجار) ، فتزيد في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة ، وتزيد
ألفاً ثالثة فتنقله من وزن (فَعَلَ) إلى وزن (أفعال) . وأما ما يلحق الفعل ، فنحو : (قام
ويقوم وتقوم واستقام) ، وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني . والضرب الثاني من
التغيير هو الذي يسمى الإعراب » .

ويعرف ابن مالك التصريف بأنه تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ، وذلك
قوله^(٢) : « التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ، ثم
من التصريف ضروري كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء
(فَعَال) و (فَعُول) من (فاعل) قصداً للمبالغة . وغير ضروري كبناء مثال من مثال كقولنا
(ضَرَبَ) وهو مثال (دحرج) من (ضرب) » .

فالتصريف عنده هو العلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب
ولا بناء ، وهي أحوال تغيير أصوات الأبنية الصرفية التي تقوم على قياس صياغة ألفاظ اللغة من
حذف صوت أو زيادة صوت أو تحريك أو إسكان أو إبدال صوت بصوت أو إدغام أو غير ذلك
من قواعد صياغة الأبنية .

وهذه القواعد هي التي يحكم بها على الألفاظ من حيث الصحة والشذوذ عن قياس
اللغة في بناء صيغها الصرفية المختلفة ، وهي التي يجب إعمالها في صيغ اشتقاق الفعل
وأسماء الفاعلين والمفعولين من المصدر وتثنية المفرد وجمعه . وبذلك يكون التصريف هو علم
قواعد الاشتقاق التي ذكر ابن جني في نصه السابق أنها ضرب من التصريف .

ويجمل ذلك قول الرضي في تعريف علم التصريف حيث يذكر أن الوقف - وهو يعرض
لأواخر الكلمات - داخل في علم التصريف رغم أنه متعلق بمورد الإعراب لا ببنية الكلمة .

(١) الثلاثة هي ما يأتلف منه الكلام ، وهن : الاسم والفعل والحرف : الأصول في النحو ، ١/ ٣٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٠١٢ - ٢٠١٣ .

وذلك قوله ^(١): « والتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك » .

وخلاصة الأمر أن التصريف عند المتقدمين والمتأخرين هو العلم بقواعد يتبين بها ما في الأسماء والصفات المتمكنة والأفعال المتصرفة من أصل وزيادة وحذف وقلب وإبدال وتغيير بتحريك أو إسكان أو إدغام أو وقف ، فهذه الأضرب في صياغة ألفاظ اللغة هي موضوع علم التصريف ومباحثه .

ب - الفعل :

يعرف سيبويه الفعل بأنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » ^(٢) .

فالأمثلة هي أبنية الفعل الصرفية ، وألفاظ أحداث الأسماء هي المصادر التي منها تشتق الأفعال عند سيبويه . ويشرح السيرافي قوله حيث يقول ^(٣) : « يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون » .
وقول سيبويه بصدور الأفعال من الأسماء الدالة على الأحداث هو علة تسميتها بالمصادر ^(٤) .

وقد أجمل النحاة القول في تعريف الفعل من بعد سيبويه ، فقالوا إنه ما دل على حدث في نفسه وزمان ماضٍ أو حاضر أو مستقبل من حيث الوضع ، نحو (قام يقوم) و (قعد يقعد) وما أشبه ذلك ^(٥) ، وقولهم (في نفسه) إشارة إلى أن الفعل لا يحتاج إلى التعلق بغيره في الجملة لإفادة دلالة وبيانها مثلما يلزم الحرف أن يتعلق باسم أو فعل حتى تتم دلالة في جملته . وقولهم (من حيث الوضع) أرادوا به بيان دلالة الفعل على الزمان منذ أصل وضعه حتى يخرج من حدّ الفعل الأسماء الدالة على الزمان دلالة عارضة مثل أسماء الفاعلين ^(٦) .

(١) شرح الشافية ١ / ٧ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٥٤ - ٥٥ .

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٠ .

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٣٨ - ٣٩ ، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٢ - ٥٣ ، شرح الرضى على الكافية ٤ / ٥ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي ٧٧ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٧ ، شرح الرضى على الكافية ١ / ٦١ .

ج - الفعل المعتل اللام وأصوات العلة :

يختص موضوع الدراسة بالأفعال المعتلة اللام ، واعتلال أحد أصوات الكلمة يقصد به أن يكون الصوت أحد الأصوات الثلاثة التالية : الفتحة الطويلة التي اصطلح عليها النحاة بـ « الألف » أو الواو أو الياء ، وهي الأصوات التي يسميها النحاة حروف العلة^(١) .

وقد أسماها النحاة حروف العلة لكثرة تغييرها « كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال »^(٢) ، وهي تقع في الأضرب الثلاثة من الكلم : الأسماء والأفعال والحروف ، « فمن ذلك الألف تكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فمثالها في الأسماء (مال وكتاب) وفي الأفعال (قال وباع) ومثالها في الحروف (ما ولا) . ومن ذلك الواو وهي كذلك تكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فالأسماء نحو (حوض وجوهر) ، والأفعال نحو (حاول وقاول) ، والحروف نحو (لوو أو) . والياء كذلك تكون في الأسماء نحو (بيت وبيض) والأفعال نحو (بايع وبان) والحروف نحو (كي وأى) »^(٣) .

وكثرة تغيير نطق أصوات العلة يفسرها النحاة بأن التغيير طلب للخفة ، « ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها في الكلام ، لأنه إن خلت كلمة من أحدها ، فخلوها من أبعاضها - أعني الحركات - محال ، وكل كثير مستثقل وإن خف »^(٤) .

ويطلق على الفعل الذي اعتلت لامه بأحد هذه الأصوات « الفعل الناقص » لنقصان آخره من بعض الحركات^(٥) ، فهو في صيغ المضارعة لا يقبل دخول ضمة الإعراب عليه سواء أكانت لامه الفتحة الطويلة أم الواو أم الياء ، ولا يقبل دخول الفتحة حالة نصبه إن كانت لامه الفتحة الطويلة^(٦) . وتكثر تسميته في كتب النحو بالمنقوص ويعرفونه بأنه فعل لامه الواو أو الياء^(٧) .

(١) الأصول في النحو لابن السراج / ١ / ٤٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٤ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٣٢ ، المقرب ١٨٣ / ٢

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ٦٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٤ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٦٨ .

(٥) شرح مختصر التصريف العزبي للفتازاني ١٣٦ ، نزهة الطرف للميداني ، ١٣ .

(٦) الكتاب ٤ / ١٩٧-١٩٨ ، المقتضب ١ / ٣٩٣ ، الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٨ . المنصف لابن جني ٢ / ١٩٠ ، ٢٠٥ .

(٧) شرح الشافية للرضي ١ / ٣٢ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ١٦٠ ، المزهر للسيوطي ٢ / ٣٩ .

والفعل اللفيف هو الفعل الذي يجتمع فيه حرفا علة ، وهو نوعان : إما مفروق ، وهو الذي اعتلت فاؤه ولامه ، أو مقرون ، وهو الذي اعتلت فاؤه وعينه أو عينه ولامه (١) .
وأصوات العلة تكون أصلاً وبدلاً وزائدة في أبنية ألفاظ اللغة ، وقد استقرت النحاة مواضع الفتحة الطويلة (الألف في اصطلاحهم) في الأسماء المتمكنة والأفعال ، واستنبطوا أنها لا تكون فيها أصلاً بل زائدة أو بدلاً مما هو أصل (٢) . ويفصل الرضي أسباب اعتبار «الألف» غير أصل في الاسم المتمكن وفي الفعل بقوله (٣) : « أما في الثلاثي ، فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك في التصغير ، فلم يمكن وضعها ألفاً . وأما في الرباعي ، فالأول والثاني والرابع لما مرّ في الثلاثي ، والثالث لتحركه في التصغير . وأما في الخماسي ، فالأول والثاني والثالث لما مرّ في الثلاثي والرباعي ، والخامس لأنه مورد الإعراب ، والرابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير . وأما في الفعل الثلاثي ، فلتتحرك ثلاثتها في الماضي ، وأما في الرباعي ، فلا يتبعه الثلاثي » . فلما كان في كل موضع من مواضع صوامت الاسم المتمكن والفعل حاجة إلى التحريك وكانت الفتحة الطويلة لا تقبل الحركة ، كان مجيئها أصلاً في أحدهما غير ممكن ، في تقدير عامة النحاة .

د - الإعلال :

١ - تعريفه :

يقول ابن يعيش في تعريف الإعلال (٤) : « معنى الإعلال التغيير والعلة تغير المعلول عما هو عليه » . فالمعلول هو أحد أصوات العلة الثلاثة (الواو والياء والفتحة الطويلة) الذي يعرض له تغيير في نطقه في إحدى الصيغ الصرفية وفق السياق الصوتي الذي يقع فيه . وقد جمع ابن الحاجب أنماط التغيير العارضة لأصوات العلة في قوله (٥) : « الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ، ويجمعه القلب والحذف والإسكان » .

والقلب هو إبدال صوت العلة بصوت علة غيره في موضعه من الكلمة ، وقد جعل النحاة مجيء الهمزة في موضع أحد أصوات العلة أحد أوجه القلب في باب الإعلال ، إلا أن مجيء أحد أصوات العلة في موضع الهمزة ليس إعلالاً عندهم وإنما هو تخفيف الهمزة

(١) شرح الشافية للرضي ٣٢/١ ، المزهر ٣٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٨٠/١

(٢) المنصف ١١٨/١ ، شرح المفصل ٥٤/١٠ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٦٨/٣ .

(٤) شرح المفصل ٥٤/١٠ .

(٥) شرح الشافية للرضي ٦٦/٣ .

وتسهيلها^(١) ، لما لم يكن تغييراً لأحد أصوات العلة (الواو أو الياء أو المد بالفتحة) ، وإنما هو إحلال لأحدها محل الهمزة طلباً لتخفيف النطق به .

٢ - الفعل أولى بالإعلال من الاسم عند النحاة :

وصف النحاة الفعل بأنه أثقل من الاسم وأنه فرع عنه ، لأنه لا يقوم بنفسه ، وقد كان هذا دليلاً لديهم على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما رأى سيبويه ، إذ المصدر قائم بنفسه غني عن الإسناد إلى غيره^(٢) .

وقد عللوا قولهم بأن الفعل أثقل من الاسم بعدة أسباب ، منها : أن الاسم قبل الفعل في وضع اللغة وأنه أشد تمكناً من الفعل ، لأنه يستغني عن الفعل ولا يستغني الفعل عنه ولا يوجد إلا به . يقول في ذلك سيبويه^(٣) : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء . ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول (الله إلهنا وعبد الله أخونا) .

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافق في البناء ، أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو : (أبيض وأسود وأحمر وأصفر) ، فهذا بناء (أذهب وأعلم) ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء .

..... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ، ... فجميع ما يترك صرفه مضارعاً به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكناً غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكناً الاسم .

ويذكر الزجاجي في علله تعليقات أخرى لثقل الفعل عند النحاة ، وهي أن الاسم أخف لدلالته على المسمى فحسب ، في حين أن الفعل يدل على الفاعل والمفعول أو المفعولين أو الثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك . كما أن الاسم أخف ، لأنه

(١) شرح الشافية للرضي ٦٧ / ٣ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٠ ، شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٥٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٠ - ٢٣ .

يستتر في الفعل ولا يستتر الفعل فيه، ولأن الاسم جامد لا يتصرف في حين أن الفعل يتصرف،
فيثقل (١).

ولما كان الفعل بكثرة تصاريفه أثقل عندهم من الاسم، كان هو الأصل في الإعلال
والأولى به لا الاسم. يقول الرضي في ثقل الفعل وأنه لثقله هو الأصل في باب الإعلال (٢):
«اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى؛ لأنه يحصل بسبب تغيير حركات
حروف المصدر، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة، وكذا اسم الفاعل
والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر. وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما
ظهر لك فيما لا ينصرف، لأنها لا تحتاجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخففوا ألفاظها
تنبيهاً عليه».

فقول الرضي «كما ظهر فيما لا ينصرف» إشارة إلى أن الاسم غير المنصرف فرع على
الاسم الأمكن لمضارعه الفعل في البناء الصرفي وحصول ضعف تمكنه عن باقي الأسماء
المعربة بتلك المضارعة، وإشارة إلى أنه جر بالفتحة وامتنع تنوينه لحصول ثقله عند مضارعه
بناء الفعل، إذ التنوين «علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»
كما يقول سيبويه في نصه السابق (٣).

ومفاد ذلك أنه لما كان الفعل ثقیلاً، كان ما يضارعه في البناء مثله في الثقل، فاستحق
مثله امتناع تحريك آخره بالكسرة وامتناع تنوينه.

ويضيف الرضي في نصه عللاً أخرى لثقل الفعل، إذ يقول إن الأفعال فروع على
الأسماء وإن الفروع قد جرت عادة العرب فيها أن يُخفف لفظها، فكان الفعل من ثم أولى
بالإعلال من الاسم، طلباً لتخفيفه وهو فرع لا أصل، كما أن الفعل فيه ثقل عنده لترك سكون
وسط الثلاثي منه - على أصل الوضع - وإلحاق ضمائر الرفع المتحركة به واتحادها معه في
اللفظ كجزء الكلمة الواحدة. ومن ثم يجمل الرضي قوله في ثقل الفعل عن الاسم ويرتب
درجات أصالة الإعلال فيما بين الأفعال والأسماء مشتقة ومصادر، بقوله (٤): «فعلى هذا صار

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٠-١٠١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٨، ومثله قول ابن مالك في شرح الكافية ٤ / ٢١٤٠.

(٣) الكتاب ١ / ٢٠-٢٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٨.

الفعل أصلاً في باب الإعلال ، لكونه فرعاً ولثقله ، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام ، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع ، كقائم ومقيم ومُقام . فالفعل إذن هو أصل باب الإعلال عند النحاة ، وجميع ما أعل في الأسماء إنما هو تابع لقواعد إعلال الفعل عندهم .

المطلب الثاني : تعريف الفعل الماضي وخواصه

١ - حدّ الفعل الماضي :

لا خلاف بين النحاة في تعريف الفعل الماضي بأنه كلمة دلت على اقتران حدث بزمان قبل زمان نطق المتكلم به^(١) ، ويذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في الأفعال هو الفعل الماضي وأن هذا هو علة تسميته بما فيه دلالة المضي^(٢) .

٢ - بناء الفعل الماضي :

الفعل الماضي فعل مبني غير متصرف تصرف المضارع ، والبناء في اصطلاح النحاة هو « بقاء الكلمة على حالها عند دخول العامل »^(٣) ، أي أن العامل النحوي الموجب تغيير حركة آخر الكلمة عند دخوله عليها ، لا أثر لعمله في آخر الفعل المبني لبقاء آخره على حالة نطق واحدة ثابتة ، إذ تغيير حركة الآخر في المعرب دون المبني من ألفاظ اللغة .

ويفرق سيبويه بين الإعراب والبناء بقوله في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية)^(٤) : « وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ١١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي ٧٩ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣ / ٣ .

(٣) شرح لمحة أبي حيان للبرماوي ١٨٣ ، ٢١٧ .

(٤) الكتاب ١ / ١٣ .

لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ،
وذلك الحرف حرف الإعراب . »

فهو في هذا النص يشير إلى ثبات حركة بناء الآخر في ألفاظ اللغة المبنية وأن معنى
البناء هو أن آخر الكلمة وضع على نطق معين منذ أصل وضعها في العربية ، دون إعمال أحد
العوامل النحوية فيها . ويلى قوله هذا تعيينه لأصناف الكلم التي يكون فيها بناء الآخر ، إذ
يقول^(١) : « وأما الفتح والكسر والضم والوقف ، فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما
ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو (سوف وقد) ، وللأفعال التي لم تجر مجرى
المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا للمعنى والفتح في
الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم (ضرب) ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه
(فَعَلَ) . »

فهو في هذا النص يشير بدلالة (فَعَلَ) إلى كل فعل دل على الزمن الماضي ، و « الأفعال
التي لم تجر مجرى المضارعة » هي الأفعال الماضية^(٢) ، وهي مبنية على الفتح في أصل وضعها
كما ذكر .

٣ - تعليل بنائه على الفتح دون السكون :

الأصل في الأفعال عند النحاة أن تكون مبنية على السكون^(٣) ، ولذا يعلل سببويه بناء
الماضي على الفتح دون السكون بقوله^(٤) : « ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ) ، لأن فيها بعض ما في
المضارعة ، تقول : (هذا رجل ضارب) ، فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع (ضارب)
إذا قلت : (هذا رجل ضارب) . وتقول : (إن فَعَلَ فَعَلْتُ) ، فيكون في معنى (إن يفعلُ
أفعلُ) ، فهي فَعَلٌ كما أن المضارع فِعْلٌ ، وقد وقعت موقعها في (إن) ووقعت موقع الأسماء
في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء
ماضارع المتمكن ولا ما صُيرَ من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن . فعلة تحريك آخر
الفعل الماضي عند النحاة هي أنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع^(٥) .

(١) الكتاب ١ / ١٥ - ١٦ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٠٦ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٤٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ١٧٤ ، شرح

الكتاب للسيرافي ١ / ٧٣ .

(٤) الكتاب ١ / ١٦ .

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٤٥ .

وعلة تقدير أصالة السكون في الأفعال كلها عند النحاة هي عدم حاجة المتكلم بها إلى الدلالة على معنى الفاعل أو المفعول بعلامات الإعراب ، فلم يكن ثمة وجه لتحريك أو آخرها بإحدى هذه العلامات^(١) .

ويشرح السيرافي قول سيبويه « ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ) » بقوله إن الأفعال حقها كلها أن تكون ساكنة الآخر إلا أن الفعل الماضي قد ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، إذ وقع مثلها موضع الصفة والخبر ، « فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه ، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه ، وبني على حركة واحدة إذ كان المتحرك أمكن من الساكن »^(٢) . ووجه فضله على فعل الأمر هو أن فعل الأمر لا يضارع الأسماء في شيء البتة ، ووجه قصوره عن المضارع هو أنه لم يضارع مثله الاسم في صياغته مبتدأ بأحرف المضارعة التي أشبهت المضارع بالاسم في إبهام دلالاته على زمان محدد - إلا بدخول السين وسوف عليه - وفي أنه يقع مواقع الاسم للوصف والإخبار ويقع مثله متصلاً بلام التوكيد . ومن ثم صار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر بأن تحرك بحركة بناء واحدة دون باقي الحركات ولم يبق على سكونه كفعل الأمر^(٣) .

ويعلل السيرافي بناءه على الفتح دون غيره من حركات البناء بأن الفتحة أخف الحركات ، وأن الضمة لا تصلح آخر الفعل الماضي ، لأنها تؤدي إلى التباسه بقول بعض العرب (ضَرَبُ) بضم الباء بمعنى (ضربوا) للجماعة المذكورين ، مع أن بناءه على الضم في بناء (فَعَلَ) مكسور العين يخرج النطق من الكسرة إلى الضمة وليس ذلك من كلام العرب ، كما لا تصلح آخره الكسرة ، لأن الكسر قد اختصت به الأسماء ، مع أن بناءه على الكسر يخرج النطق في بناء (فَعَلَ) من الضمة إلى الكسر ، وهذا قليل مستثقل في العربية^(٤) .

٤ - حالات بناء الفعل الماضي :

الأصل في بناء الماضي فتح الآخر كما سبقت الإشارة ، إلا أن له حالتين فرعيتين في البناء ، هما بناؤه على السكون وبناؤه على الضم . وقد جمع ابن الحاجب حالات بنائه في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٤ - ١٤٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤ - ٦ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٥ - ١٤٦ .

تعريفه له في كافيته حيث يقول^(١): « الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك ، مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو » . فهو مع ضمير الرفع المتحرك مبني على السكون ، وهو مع واو الجمع مبني على الضم .

وقد فسر النحاة عروض السكون فيه بأنه ضرورة لمنع توالي أربع متحركات في صيغة (فعلتُ) لاعتبارها كلمة من جزء واحد لا فعلاً وضميره كلاً قائماً بذاته .

وتوالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة مكروه عند العرب ، ولذلك جنحوا إلى التخلص منه حيثما وقع . يذكر سيبويه كراهتهم اجتماع أربع متحركات في الكلمة الواحدة في معرض حديثه عن إسكان ميم الجمع في (عليكم) و (لديهم) وتعليقه له حيث يقول^(٢): « وأما الحذف والإسكان ، فقولهم (عليكم مال وأنتم ذاهبون ولديهم مال) ، لماكثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضممتان مع الواو والكسرتان مع الياء والكسرات مع الياء نحو (بهمي داء) ، والواو مع الضميتين والواو نحو (أبوهمو ذاهب) ، وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو ، كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما ، إذ كانتا تحذفان استثقلاً ، فصارت الضمة بعدها نحو الواو ، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو (رُسُلُكُمْ) ؛ وهم يكرهون هذا . ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله » .

فهذه علة إسكان لام الفعل الماضي مع ضمير الرفع المتحرك ، لما كان هذا الضمير مع فعله كالكلمة الواحدة في تقدير النحاة ، فاستحق الفعل المتصل به ما تستحقه الكلمة الواحدة من التخفيف بإسكان أحد صوامتها منعاً لاجتماع « أربع متحركات ليس معهن ساكن » وهو مكروه عند العرب كما ذكر سيبويه في قوله السابق . وفي ذلك قول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني^(٣): « وأما نحو (ضربت وانطلقنا واستبقن) ، فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كالجاء من فعله » .

(١) شرح الرضي على الكافية ٤ / ١١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٩٢ ، ومثله قوله في الكتاب ٤ / ٢٠٢ و ٤١٨ ، وقول الرضي في شرح الشافية ١ / ٤٩ ، وقول ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٥ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٥٨ .

واعتبار (فعلتُ) كلمة واحدة لا كلمتين هو ما دعا النحاة إلى وصف حركات هذه الصيغة الفعلية بأنها حركات لوازم ، وقصدهم من وصفهن بأنهن « لوازم » التحرز من حركة ضمير المفعول في نحو (ضربك وضربه) ، « لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل»^(١) ، فكانت حركته (كحركة كاف الخطاب وهاء الغائب في المثالين المذكورين) في حكم الحركة المنفصلة عن الحركات الثلاثة المتوالية في لفظ الفعل الماضي غير مخفف العين من مثل (ضرب) ، غير لازمة لزوم حركة ضمير الرفع المتحرك في (فعلتُ) ، ولم يكن ثمة أربع متحركات في كلمة واحدة يستوجب إسكان أحد صوامتها .

أما بناء الفعل الماضي مع واو الجمع على الضم ، فيفسره النحاة بأن ضم آخره حركة « عارضة أوجبها مناسبة الواو »^(٢) . والقصد من مناسبة الواو عند النحاة هو أن واو الجمع في اصطلاحهم صامت (نصف حركة) ساكن يستدعي أن تسبقه حركة قصيرة من جنسه ، لأنهم وصفوا أصوات المدّ كلها بأنها أصوات صامته ساكنة يلزمها أن تسبق بحركات قصيرة مجانسة لكل منها ، منعاً لوجوب قلب أحدها وتغير لفظه موافقةً للحركة السابقة عليه إن لم تجانسه وتناسبه ، فهذه هي مناسبة صوت المدّ وفق منهج النحاة . ولذلك يقول ابن يعيش في بناء الفعل الماضي على الضم^(٣) : « وأما ضمه ، فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين نحو (ضربوا وكتبوا) ، لأن الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلا مضموماً » ، فهو في نصه يبين أن اشتراط وقوع الضمة القصيرة قبل واو الجمع مقترن عند علمائنا الأوائل بكونها صوت مدّ .

٥ - أبنية الفعل الماضي :

أولاً : أبنية الثلاثي المجرد والرباعي المجرد :

تأتي أبنية الفعل الماضي المجردة من الزيادة على ضربين : ثلاثية ورباعية ، ولا يكون منها بناء تزيد عدة صوامته على الأربع صوامت في العربية . وقد علل النحاة ذلك بأن الفعل أنقص

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٨ / ١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧ .

درجة عندهم من الاسم، لقوة الاسم باستغنائه عن الفعل^(١)، كما سبقت الإشارة ص ٩٤ .
والمقصود بالفعل المجرد من الزيادة أن جميع أصواته - صوامت وحركات - أصوات أصول
فيه منذ وضعه الأول في اللغة لم يزد عليها صوت، وذلك أن يكون بناء الفعل من الفاء والعين
واللام وما تتحرك به من الحركات القصيرة. والصوت الزائد هو ما لم يكن فاء ولا عيناً ولا
لاماً .

يقول في ذلك ابن جني^(٢): « اعلم أنه إنما يريد بقوله (الأصل) : الفاء والعين واللام،
والزائد ما لم يكن فاء ولا عيناً ولا لاماً . مثال ذلك قولك (ضرب) : فالضاد من (ضرب) فاء
الفعل والراء عينه والباء لومه ، فصارمثال (ضرب) : (فَعَلَ) ؛ فالفاء الأصل الأول والعين
الأصل الثاني واللام الأصل الثالث . فإذا ثبت ذلك ، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من
أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام .»

وفي العربية ثلاثة أبنية للفعل الماضي الثلاثي المجرد من الزيادة ، تختلف باختلاف حركة
عينه في كل منها ، وهي بناء (فَعَلَ) بفتح العين و (فَعِلَ) بكسرها و (فَعَلَّ) بضمّها^(٣) .
وليس في الفعل الماضي الثلاثي بناء ساكن العين في أصل وضعه ، لأن سكونها في أصل
الوضع أمر تختص به أبنية الأسماء من مثل (فلس وكعب) . وقد جاءت بعض أبنية الفعل
الماضي الثلاثي المجرد ساكنة العين لغة لبعض العرب في بناء مضموم العين ومكسورها دون
المفتوح العين ، ذلك أن تسكين عين الفعل الماضي الثلاثي المفتوحة لا يكون إلا للضرورة
الشعرية^(٤) .

أما الفعل الماضي الرباعي المجرد ، فهو على بناء واحد لا غير ، وهو بناء (فعلل) من
مثل (دحرج) و (سرهف) و (بسمل)^(٥) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢ / ٧ .

(٢) المنصف ١١ / ١ .

(٣) الكتاب ٣٨ / ٤ والمقتضب للمبرد ٢٠٩ / ١ ، والمنصف ١٧ / ١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢ / ٧ ، والمزهر
للسيوطي ٣٧ / ٢ ، والمتع لابن عصفور ١٦٦ / ١ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٣ / ١ .

(٤) المنصف لابن جني ٢١ - ٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢ / ٧ .

(٥) الكتاب ٢٩٩ / ٤ والمنصف ٢٥ ، ٣١ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٠ / ١ ، شرح المفصل لابن يعيش
١٦٢ / ٧ .

ثانياً : أبنية الزيادة :

تدخل بعض الأصوات أبنية الفعلين الثلاثي والرباعي المجردين ، فتصبح أبنية مزيداً فيها تلك الأصوات التي أسماها النحاة حروف الزيادة ، وهي عشرة أصوات - جمعوها في عبارة (أمان وتسهيل) ، كما جمعوها في جملة (سألتمونيها) .

ولا تكون الزيادة على أصل أصوات الفعلين الثلاثي والرباعي بغير هذه الأصوات العشرة في العربية ، وما عداها من الأصوات لا يزداد إلا في تضعيف أحد أصوات الكلمة الأصول^(١) . وكل صوت يزداد في الفعل يفيد معنى جديداً في دلالته ، ولذلك يشير ابن جني إلى أن وصف الأصوات غير الأصول في الفعل بأنها زائدة ، لا يقصد به أنها لا تفيد معنى فيه .

يقول في ذلك^(٢) : « ليس يعنون بقولهم (زائد) أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها ، ألا ترى أن الألف من (ضارب) زائدة ، فلو حذفها فقلت : (ضَرَبَ) لم يدل علي اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدل عليه قبل الحذف . وكذلك قولهم (مضروب) لو حذف الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول كما يدل عليه (مضروب) بكماله ، »

فمما زيد في (ضَرَبَ) من أوله قولهم : (استضرب) ، فالهمزة والسين والتاء زوائد ، لأنه ليس في (ضرب) شئ من ذلك ، ومثاله : (استفعل) ، وكذلك (يضرب) الياء زائدة ، ومثاله : (يفعل) . «

وتُعَيِّن الأصوات الزوائد في الفعل عند تعيين بنائه الصرفي بألفاظها بياناً لزيادتها ، « فالأصول يُقابل بها في المثال : الفاء والعين واللام ، ويُلفظ بالزائد بعينه لفظاً في المثال ، ولا يُقابل به فاء ولا عين ولا لام ، لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً لا زائداً .

..... فإن تكرر الثاني من الأصول ، وهو العين ، كررت في المثال العين بإزائه ، فتقول

في (ضَرَبَ) : (فَعَّلَ) ، فثَقَّلَ العين من (فعل) لأنها بإزاء الراء من (ضَرَبَ) «^(٣) .

(١) المتع لابن عصفور ١ / ٢٠١-٢٠٤ .

(٢) المنصف لابن جني ١ / ١١-١٢ .

(٣) المنصف لابن جني ١ / ١٢ .

والزيادة في الفعل الماضي الثلاثي على ثلاثة أضرب : فهي إما لإلحاق بنائه ببناء الفعل الرباعي المجرد (فعلل) ، أو لإلحاق بنائه بأحد أبنية الرباعي المزيد ، أو لغير الإلحاق .
فأبنية الزيادة لإلحاق الفعل الماضي الثلاثي ببناء الرباعي المجرد هي (١) :

- ١ - بناء (يَفْعَلْ) نحو (يرنأ) .
- ٢ - بناء (تَفْعَلْ) نحو (ترمس)
- ٣ - بناء (نَفْعَلْ) نحو (نرجس)
- ٤ - بناء (هَفْعَل) نحو (هلقم)
- ٥ - بناء (سَفْعَل) نحو (سنيس)
- ٦ - بناء (مَفْعَل) نحو (مرحب)
- ٧ - بناء (فَيَعْل) نحو (بيطر)
- ٨ - بناء (فَوَعْل) نحو (حوقل)
- ٩ - بناء (فَأَعْل) نحو (تأبل)
- ١٠ - بناء (فَنَعْل) نحو (قنرص)
- ١١ - بناء (فِهَعْل) نحو (دهبِل)
- ١٢ - بناء (فَعْمَل) نحو (طرمح)
- ١٣ - بناء (فَعْنَل) نحو (قلنس)
- ١٤ - بناء (فَعْهَل) نحو (غلهص)
- ١٥ - بناء (فَعْيَل) نحو (طشياً)
- ١٦ - بناء (فَعْلَى) نحو (قلسى)

(١) الكتاب ٤ / ٧٦-٥٥ ، المنصف ١ / ٣٨-٤٤ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ١٦٨-١٨٠ ، المتع لابن عصفور ١ / ١٦٦-١٧١ ، الزهر للسيوطي ٢ / ٤٠-٤٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٤-١٦٢ .

أما أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيدة لإلحاق بنائه بأحد أبنية مزيد الرباعي ، فهي ملحقة ببناء (احر نجم) و (تدرج) من مثل (اسلنقى) ، و (تجلب) وما كان للمطاوعة على (تفعل) من مثل (تأذب) و (تقمص) ، وما كان للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى من مثل (تضارب) على (تفاعل) .

والأبنية الثلاثية المزيدة غير الملحقة بأحد أبنية الفعل الرباعي هي : بناء (أفعل) من مثل (أمسى) و (أبصر) و (أشرق) ، وبناء (فاعل) من مثل (ضارب) و (باعد) و (وارى) وبناء (فعل) من مثل (فتح) و (ولى) ، وبناء (افتعل) من مثل (اقتدر) ، وبناء (انفعل) من مثل (انطلق) ، وبناء (افعل) من مثل (احمر) و (ارعوى) ، وبناء (أفعلل) من مثل (اسحنكك) ، وبناء (استفعل) من مثل (استخرج) ، وبناء (أفعال) من مثل (ادهام) ، وبناء (افوعل) من مثل (اعشوشب) وبناء (أفعول) من مثل (اعلوط) ، وبناء (أفعللى) من مثل (اسلنقى) .

أما أبنية الزيادة في الفعل الرباعي ، فهي بناء (تفعلل) مثل (تسربل) ، وبناء (افعلل) مثل (اجر نجم) ، وبناء (أفعلل) مثل (اقشعر) و (اطمأن)^(١) .

ولما كانت جميع أبنية الماضي المزيد يُفتح فيها ما قبل لام الفعل ، كان القول في تصرفها كالقول في الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين ، لاتفاق السياق الصوتي للام فيما بينه وبين أبنية المزيد ، فيكون وجه التصرف والإعلال فيهن جميعاً واحداً .

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٩-٣٠٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٦٢ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ١٨١ ، المزهر للسيوطي ٢ / ٤٢ .

المطلب الثالث : منهج تناول الصيغ الفعلية :

يكون الفعل الماضي مجرد مفتوح العين الذي لامه الياء هو من غير اللفيف المقرون ثلاثياً أو رباعياً ، فمن أمثلته في الثلاثي : (رمى يرمي) و (قضى يقضي) و(هدى يهدي) ، ومن أمثلته في الرباعي : (دهدى يدهدي) .

ويتصرف الفعل الرباعي من باب الماضي يائي اللام غير اللفيف ، تصرف الفعل الثلاثي مجرد من الباب نفسه دون أدنى اختلاف ، لوقوع الياء في كل منهما الموضع نفسه من الحركة السابقة عليها والحركة اللاحقة لها في كل صيغة من تصاريفهما .

وكذلك يتصرف الفعل المزيد من الثلاثي والرباعي تصرف الفعل الثلاثي مجرد ، للعلة نفسها . وليس في العربية فرق بين ظواهر الإعلال الحادثة في صيغ الأفعال الماضية مفتوحة العين معتلة الآخر بالواو وتلك معتلة الآخر بالياء .

ومن ثم تنصب المناقشة في هذا الفصل على فعل واحد يفصل القول في تفسير كل صيغة من صيغه ، باعتباره نموذجاً تقاس عليه تصاريف الأفعال الثلاثية والرباعية مجرد منها والمزيد واللفيف منها وغير اللفيف على حدّ سواء ، وقد جعلت هذا النموذج هو الفعل (رمى) لشيوع كلام النحاة فيه ، بدءاً من سيبويه وحتى المتأخرين منهم .

ويبدأ في الكلام عن تصريف صيغ (رمى) بذكر ما جاء فيها من أقوال النحاة ، رغبة في الوقوف على مواطن اختلافهم ومواطن اتفاقهم في تعليل ظواهر الإعلال الواقعة في تلك الصيغ . وأتبع أقوال النحاة بالتعليلات التي أطرحها لتفسير صيغ (رمى) غير مستفيضة في الاحتجاج لما أقترحه من تفسيرات ، مرجئة ذلك إلى القسم من كل مبحث حيث أناقش الفروق بين الأخذ بها والأخذ بالتفسيرات الأخرى ، سواء منها تلك التي قدمها النحاة وتلك التي ذكرها بعض علماء الفونولوجيا في العصر الحديث .

وقد حرصت عند مناقشة الآراء المختلفة في تفسير كل صيغة على المقارنة بين النتائج العلمية المترتبة على الأخذ بكل رأي منها ، وترجيح بعضها على بعض ، مع الإبانة عن أوجه الاحتجاج للتفسيرات المقترحة في الدراسة .

وقد جعلت مناقشة صيغة (رمى) للغائب المفرد مرتبطة بما في مقاطع الفعل الصوتية من مواضع للصوامت والصوائت ، فقيّدت تفسير المدّ آخر (رمى) بالوجه الذي يسوغه موقع الياء البنيوي لزوال نطق الياء ، عاملة على ترك تقدير تعديل في مواضع مقاطع البناء الصرفي للفعل ، عند تفسير ما وقع به من إعلال .

والتزام الدارس في تفسيره للظاهرة الصرفية بعدم تقدير عمل فونولوجي يستدعي تغييراً في بناء الكلمة الصرفي ، هو أحد الأصول التي يلتزمها أصحاب نظرية العامل الفونولوجي ، كما سبقت الإشارة (ص ٧٨) . وبهذا التوجه يحقق التفسير المقدم للصيغ الصرفية أمرين : الأول هو وصف تطور أصوات الكلمة بأنه تطور لا يفسد بناءها الصرفي الذي وضع لها ، ولا يذهب دلالاته بين أبنية الأفعال ، والثاني هو تقدير إبدال صوت مكان صوت أصلي من أصوات الفعل ، على وجه لا ينفصل عن اعتبار صلة صوتية بين المبدل والمبدل منه ، فيكون تقدير قلب نصف الحركة غير منفصل عن صفات صوتية تجمع بينهما ، كيلا يكون الصوتان متغيرين لا نوعاً ولا في المدة الزمنية لكل منهما .

وقد تلاقى هذا التوجيه مع قياس النحاة بناء الفعل المعتل على بناء نظيره من الصحيح ، كما اتفق مع صيغة الغائب المفرد من الأفعال المعتلة اللام في بعض اللغات السامية .

وقد استدعت الرغبة في تفادي تفسير التطور الصوتي على وجه يخل بمواضع المقاطع في بناء صيغة الفعل ، إثبات موضع الصامت المحذوف في الصيغة الأولى لـ (رميا) ، حتى لا يكون تقدير رجوع الياء إلى الفعل بعد إعلاله في صيغة الغائب المفرد ، رداً لها إلى موضع حُصص في البنية الصرفية للحركة وفق ما قدره النحاة .

وقد كان الالتفات إلى موضع الصامت في أول البنية المقطعية لضمير الجمع في (رموا) ، خير معين لتفسير تحوّل الضمتين في ضمير الجمع إلى الواو الواحدة ، دون نشأة واو ثانية تليها .

وقد اعتدلت بالحمل على النظر عند تفسير صيغ (رمى) المتصلة بضمائر الرفع المتحركة ، لاتفاق السياق الصوتي للمدّ فيها مع السياق الصوتي لآخر الاسم المقصور الموقوف عليه . واسترشدت في ذلك بأقوال سيبويه وابن جني في لغات العرب في الوقف على الاسم المقصور ، وقول سيبويه في تعويض المحذوف من الفعل دفعاً للإجحاف به ، فلم تكن من بعد الاسترشاد بما قاله سيبويه في ذلك الشأن ، حاجة إلى العدول عن مذهب الرضي في إلحاق الضمائر بالأفعال من بعد إعلالها .

وقد تحقق بهذه المقاييس المعمول بها عند تفسير صيغ الماضي الناقص مفتوح العين تفسير إلحاق جميع الضمائر به على نهج واحد مطرد يتفق مع مذهب الرضي في إلحاقها .

هذه هي أهم المسائل الفونولوجية التي تقوم عليها التفسيرات المقترحة في هذا الفصل .

المبحث الثاني

صيغة الفعل المارضي الناقص مفتوح العين للخائب المفرد

المطلب الأول : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين يأتي اللام غير اللفيف :

المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (رمى) :
١ - تعليل فتح عينه :

يفسر النحاة مجيء الفعل الماضي الثلاثي المعتل الآخر بالياء مفتوح العين ، بأنه لو جاء مضموم العين ، لقلب ياءه واواً . وفي ذلك يقول سيبويه^(١) :

« وليس في بنات الياء فَعَلْتُ كما أنه ليس في باب (رمى) فَعَلْتُ ، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلاً للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون ولو قلت في باب (زدت) فَعَلْتُ ، لقلت (زدت تزود) ، كما أنك لو قلتها من (رمى) لكانت (رمو يرمو) » .

ففي هذا النص مسألتان : أما الأولى ، فهي أن الفتح أخف من الضم الذي يستدعي مجيء الواو بعده ، فكان لذلك ضم العين في الماضي الثلاثي المجرد الذي لامه « الواو نحو (سرو يسرو) ، ولا يكون في الياء ، لأنهم يفرّون من الواو إليها ، فلم يكونوا لينقلوا الأخف إلى الأثقل ، فيلزمها ذلك في تصرف الفعل^(٢) » ، كما يرى سيبويه .

وأما المسألة الثانية ، فهي أن قلب الياء واواً في الماضي يصير لام المضارع واواً كذلك ، إذ يتصرف الفعل عند قلب لامه واواً تصرف (سرو) ، فيكون مضارعه مضموم العين مثل (يسرو) .

وهذا معنى قول سيبويه السابق « فيلزمها ذلك في تصرف الفعل » إشارة منه إلى أن المضارع من الماضي المضموم العين تكون عينه مضمومة أبداً^(٣) ، فيجتمع على الفعل الثقل في

(١) الكتاب ٤/٣٤١ .

(٢) الكتاب ٤/٣٨٢ ، ومثل ذلك قول المازني في المنصف ١/٢٤٤ و ٢/١١٢ .

(٣) ذكر سيبويه هذه المسألة في كلامه عن أبنية المضارع : الكتاب ٤/٣٨ .

صيغ الماضي والمضارع منه على حد سواء ، باجتماع الضمة والواو فيهما^(١) .

وقد فرّق ابن جنى بين جواز ضم عين (سَرَوْ) في الماضي والمضارع منه وعدم جوازه في (رمى) ، بأن " (سَرَوْ) و (سَخَوْ) إنما احتمل ، لأنه لم تقلب فيه واو عن ياء ، إنما هو من الواو في الأصل ، فلم تأت بثقل بعد خفيف ، وأنت لو قلت : (رَمُو يَرْمُو) لكنت قد جمعت بين الضمة والواو بعد أن أبدلت الثقل من الخفيف ، فرُفِضَ ذلك لذلك ، وكان اطراح هذا البناء أصلاً أخفّ عليهم من أن يخرجوا من الخفة إلى الثقل ."^(٢)

٢ - إعلال لام (رمى):

يرى النحاة أن أصل لام (رمى) الياء وأن الألف منقلبة عنها ، وهو موضع أحق بالإعلال عندهم من غيره ، لما كان الطرف موضع التخفيف والتغيير .
يقول سيبويه في باب (ما كانت الياء والواو فيه لامات)^(٣) :

"اعلم أنهن لامات أشدّ اعتلالاً وأضعف ، لأنهن حروف إعراب وعليهن يقع التنوين ، والإضافة إلى نفسك بالياء ، والتثنية ، والإضافة نحو (هَنِي) ؛ فإنما ضعفت لأنها اعتمدت عليها بهذه الأشياء وكلما بعدتاً من آخر الحرف كان أقوى لهما ، فهما عينات أقوى ، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات ."

ويطرد قلب الياء حيث انفتح ما قبلها وهي متحركة ، وقد قرن سيبويه ذكر قلبها ألفاً باعتلالها بعد كسرة عين المضارع في (يرمي) ، ليبين أن الحركة قبل الألف تكون من جنسها كما تكون من جنس الياء في المضارع ، وأن الحرف ينقلب أبداً إلى حرف متفق مع الحركة السابقة عليه .

وذلك قوله^(٤) : « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها

(١) مثل ذلك قول ابن جنى في المنصف ١١٣/٢ وقول ابن عصفور في الممتع ٥٢٠/٢ .

(٢) المنصف ١٣٠/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨١/٤ .

(٤) الكتاب ٣٨٣/٤ .

الضمة والكسرة ؛ فإذا اعتلت قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها ، وذلك قولك : رمى ويرمى» .

ففي نصّ سيبويه ثلاث مسائل : الأول أن الألف منقلبة عن الياء ، والثانية أن هذا القلب مقترن بانفتاح ما قبل الياء ، والثالثة أن القلب يكون أبداً إلى حرف من جنس الحركة التي قبل الحرف المنقلب .

والمسألة الرابعة لقلبها ألفاً عنده هي أن يكون تحركها تحركاً أصلياً ، إذ يقول في موضع آخر^(١) : « وإنما قلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة وأصلهما التحرك » .

فهو يشير ههنا إلى أن الأصل في الفعل الماضي أن تتحرك لامه بفتحة البناء ، فحركتها أصلية ، مثلما أن الأصل في المضارع عنده أن تحرك لامه بضمّة الرفع في مثل (يرمي) و (يغزو) ، كما يشير إلى أن الواو والياء تعتلان إذا وقعتا موقعاً الأصل فيه التحريك ، وإلا فلا قلب ولا إعلال^(٢) .

وتجدر الإشارة ههنا إلى أن سيبويه يستعمل مصطلح الاعتلال في النصين السابقين بمعنى الإعلال الذي ينشأ عنه صوت مدّ كما في (رمى ويرمي ويغزو) .

وقد بين هذه المسائل من جاء بعده وأكدوا على أن قلبها ألفاً يلزمه تحركها تحركاً أصلياً غير عارض . ففي ذلك قول المازني^(٣) : « وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة ، أبدلتا ألفين » . ومثله قول المبرد^(٤) : « إذا وقعت الياء بعد فتحة و كانت في موضع حركة ، انقلبت ألفاً ، كما تقول (غزا و رمى) ، فتقلب الواو والياء ألفاً ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة » .

وقال ابن جنّي في تحرك الياء^(٥) :

« إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رمى وغزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، كأنهما كانا رمياً

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٢) ليس اعتلال الواو والياء في (يرمي) و (يغزو) كاعتلال الياء في (رمى) ، وإنما قصد سيبويه أن ما يعرض لهما من تغيير في النطق أياً كان نوعه ، يشترط له أن يكونا محرّكين في أصل صيغة الفعل .

(٣) المنصف ٢ / ١١٦ .

(٤) المقتضب ٣ / ٧٩ .

(٥) المنصف ٢ / ١١٧ .

وغزوّاً . فبين الأصل اليائي في (رمى) والأصل الواوي في (غزا) وتحركهما بالفتحة .

فالرأي عندهم أنّ تحرك الياء في صيغة الماضي للغائب المفرد تحرك أصيل في بناء الفعل غير عارض فيه ^(١) ، وأنّ أصالة تحركها هو شرط قلبها ألفاً . ولذا ينصّ ابن الحاجب على أنّ قلب الياء ألفاً يلزمه ألا يكون بعد الياء الفتحة اللازمة لألف التثنية حيث يقول في قلب كل من الواو والياء عند وقوعهما لاماً في الكلمة ^(٢) : « تقلبان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إنّ لم يكن بعدهما موجبٌ للفتح ، كغزا ورمى » ، ذلك أنّ ألف التثنية في (رمياً) و(غزوّاً) توجب انفتاح (أي تحريك) ما قبلها بحركة عارضة لمناسبتها .

ولذلك جاء نص قاعدة قلب الياء ألفاً مستوفياً هذا الشرط لدى النحاة المتأخرين ، لمنع التباس مواضع إعمال القاعدة بأمثلة اللغة التي لا صلة لها بها مما حركة يائه عارضة .

من ذلك قول أبي حيان ^(٣) : « تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً من كل ياء أو واو تحركت في الأصل ، وهي لام أو بإزاء لام ، غير متلوة بالألف ولا مدغمة في مثلها : مثال اللام (غزا ورمى وعطا وزكى) ... فاشترط ألا يكون بعد الياء المنقلبة ألفاً التثنية .

وزاد ابن مالك في تفسيره للحركة العارضة نوعاً آخر غير الحركة المصاحبة لألف الاثنين ، وهي الحركة الناشئة في الياء التي أصلها التسكين في مثل (جِيَّال) عند تسهيل الهمزة فيه ، فيقال : (جِيْل) ^(٤) . وكذلك حرص النحاة المتأخرون على بيان موضع الفتحة السابقة على الياء المنقلبة أو الواو ، وكان من ذلك قول ابن مالك ^(٥) : « واحترز بتقييد الفتح بالاتصال من الفتح المنفصل بكون ما هو فيه آخر كلمة ، وكون الياء أو الواو أول كلمة ، نحو : (إنّ يزيد ومقّ) » .

أي أنّ الياء المنقلبة ألفاً يشترط لها أن تقع بين الفتحة والحركة التالية لها في كلمة واحدة ، وهو ما قصده أبو حيان بقوله السابق « تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً » . أما عن تعليل هذا القلب ، فقد علله ابن جني في كتابه المنصف بأن العرب « استثقلوا من ذلك اجتماع الأشباه ، لأن هذه الحروف مضارعة للحركات » ^(٦) . وهو يقصد باجتماع الأشباه اجتماع الواو والياء والحركتين المكتنفتين لهما . وقد علل كراهة اجتماعهن بمضارعة

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤ - ٥ .

(٢) شرح الشافية ، ٣ / ١٣٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ١٤٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٥ .

(٥) الموضوع السابق .

(٦) المنصف ٢ / ١١٦ .

الواو والياء للحركات ، إذ تشترك الواو والياء والحركات في وقوعها أواخر الكلمات ، لما كانت الضمة علامة الرفع في الاسم والفعل المعتلين الآخر ، يُستغنى عنها وينوب عنها في الإعراب مجيء الواو والياء طرفاً في مثل (يدعو) و (القاضي) و (يرمي) ، في حين تنوب الياء عن الكسرة في المنقوص المجرور ، كما أنهما تحذفان مثلما تحذف الضمة في حالة الجزم ، فهما والحركات الإعرابية متعاقدان^(١) .

وهو يعلل قلبهما ألفاً بأنه فرار من جمع المتجانسات حيث يفسر إعلالهما وهما غير طرف بقوله^(٢) : « ألا ترى أن أصل (يقول ويبيع) : (يَقُولُ وَيَبِيعُ) وأصل (يخاف ويهاب) : (يَخَوْفٌ وَيَهَيْبُ) ، وأصل (يَطُولُ) : (يَطْوُلُ) ، وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً ، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوْمٌ وَيَبِعُ وَخَوْفٌ وَهَيْبٌ وَطَوْلٌ) ، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن ، فسُلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن في الآن » .

فالمتجانسات هي الحركات وصوتا العلة الواو والياء في الأمثلة التي ذكرها ، لأن الحركات أبعاض أصوات المدّ واللين ، فكانت الواو والياء والألف - وفق اصطلاحهم - أصواتاً من أجناس واحدة ، إذ بعضها أصل للبعض الآخر .

ويظهر من هذه الأمثلة التي ذكرها للمعتل العين أنه يرى قلبهما بعد الفتحة غير مقيد بمجيء الفتحة بعدهما ، وأنه أطلق القول في نوع الحركة التالية لهما ، مثلما فعل سيبويه وباقي النحاة .

وفي ذلك قوله^(٣) : « واعلم أن الحركة في الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، لا يفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها . ألا ترى أنك تقول (عصاً) فتقلب الواو ، وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب ، وتقول (غزا) ، فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة بناء » .

ومثل ذلك في الإشارة إلى اتساع قاعدة القلب ألفاً لكل حركة تتحرك بها الياء والواو المسبوقتين بالفتحة ، قول ابن هشام في شرحه لجمل الزجاجي^(٤) :

« كل واو وياء تحركت وقبلها فتحة ، قلبت ألفاً بأي حركة تحركت ، نحو : (قال وباع و طال وكال ونام) ، وما أشبه ذلك » .

(١) المنصف ٢ / ١٩٠ ، ٢٠٥ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ ، شرح قطر الندى لابن هشام ٧٦

(٢) المنصف ١ / ٢٤٧ .

(٣) المنصف ٢ / ١١٦ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام الأنصاري ، ٤٤١ .

إلا أننا نجد ابن عصفور يخصص قلب الياء في (رمى) ألفاً ، بأنه تخلص من ثقل المثلين عند اجتماعهما بالياء ، وقصده من المثلين فتحة العين وفتحة اللام . وهو يفسر مجيء الألف دون غيرها من الأصوات بأنها لا تتحرك بحركة ، فيزول بها اجتماع المثلين ، وبأنها أقرب الأصوات إلى الياء ، لأنها حرف علة مثلها ، وأنها أخف حروف العلة^(١) .

فقوله في كراهة اجتماع الحركتين بالياء كقول النحاة في كراهة اجتماع المتجانسات ، إلا أنه يفترق عنهم بتعيين الحركة التالية للياء في أصل (رمى) ، بقوله إن الثقل ينشأ عن حركتين مثلين لا عن حركتين متغايرتين .

ومما سبق عرضه من أقوال النحاة يمكن جمع آرائهم في قلب ياء (رمى) ألفاً على النحو التالي :

- ١- إن وقوع الياء المتحركة بعد فتحة يؤدي إلى قلبها ألفاً لأجل أن تحدث مجانسة بين حركة ما قبل الآخر ولام الكلمة .
- ٢ - إن وقوع الياء بين فتحتين فيه ثقل يتخلص منه بقلبها ألفاً لكون الألف صوتاً ساكناً لا يتحمل الحركة فيرتفع معه ثقل اجتماع الياء بحركتين .
- ٣- يجب أن تكون حركة الياء أصلية غير عارضة ، فإن كانت عارضة في إحدى صيغ الفعل الصرفية ، لم يعتد بوجودها ولم تقلب معها الياء ألفاً .
- ٤ - إن اشتراط تحرك الياء لقلبها ألفاً لا يختص بتحركها بحركة بعينها ، وإنما تنقلب ألفاً لأي حركة تحركت بها ، ما دامت مسبوقة بالفتحة .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رمى) :

أعرض فيما يلي تفسيراً لصيغة (رمى) ، مرجئة تفصيل الكلام في أسباب ترجيحه إلى القسم التالي من البحث حيث تستدعي مناقشة التفسيرات الأخرى عقد موازنة بين وجهة عللها وما يترتب على القول بها في تأصيل القواعد الصرفية في اللغة ، وبين وجهة علل ونتائج التفسير الذي رجح عندي ، فكان ثمة بيان علل اختياره .

الفعل للغائب المفرد [رمى] :

لما كان أصل لام الفعل الياء وقبلها الفتحة حركة العين وبعدها فتحة بناء الماضي ، وقعت الياء بين حركتين مثلين قصيرتين ، هما الفتحتان .

واعتباراً بتقييد تفسير الظاهرة الصرفية بالسياق الصوتي الذي ورد فيه صوت العلة ، تتضح الصلة بين وقوع الياء بين الحركتين المثلين وحدوث المدّ آخر (رمى) معلاً ، تتضح بتقدير سقوط

(١) المتع ٢ / ٥٢٣ .

الياء من بين الحركتين ، ليمتد نطق حركة عين الفعل بتضامّ الفتحتين في النطق دون صوت فاصل بينهما .

وبذلك يكون تقدير المراحل التي مرّت بها صيغة (رمى) حتى استقر عليها النطق بمدّ آخرها ، كما يلي :

(١) تقع ياء الفعل بين الفتحتين ، فتسقط من بينهما ، وينتج عن سقوطها تلاقي الفتحتين المتمتين نطق المدّ الآخر (رمى) :

ر - م - ي - - ← ر - م - Φ -

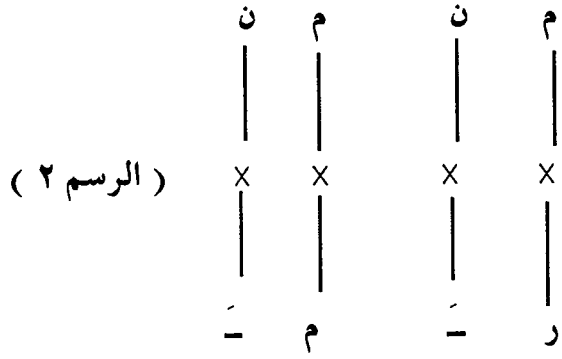
(٢) لما سقطت الياء من الفعل ، لم تقصر الحركة الطويلة في آخره ، حفاظاً على عدد مواقع البنية الصرفية للفعل ، لأن المدّ يُبقي موضع الصامت المحذوف الذي تكتنفه الفتحتان ، فلا يسقط من مواضع المقاطع الواقعة في بنية الفعل الصرفية شيء ، ولا يقع بها إجحاف يخلّ ببناء ودلالة الفعل ، ذلك أن تقصير المدّ الآخر في (رمى) يستدعي سقوط المقطع الأخير من بنية الفعل بعنصريه : المستهل والنواة معاً .

فبنية (رمى) الصرفية تشتمل على ثلاثة مقاطع قبل حدوث الإعلال بها :

الرسم (١) :

ن	م	ن	م	ن	م
x	x	x	x	x	x
-	ي	-	م	-	ر
٦	٥	٤	٣	٢	١

فالمقطع الأخير هو الذي وقعت به الياء المحذوفة وفتحة بناء الماضي ، ولو قصر المدّ بحذف الفتحة الثانية منه ، لأدى ذلك إلى وقوع حذفين : حذف الياء وحذف الفتحة الأخيرة ، فيسقط لحذفهما المقطع الأخير كله من بنية الفعل ، وتبقى بنيته على المقطعين الأولين ، فيقع بها الإجحاف والشبه بأبنية الحروف :



ويتفق هذا التفسير مع قول ابن عصفور بثقل المثليين المكتنفين للياء في (رمى) قبل إعلاله ، وأنهما سبب زوال نطق الياء وحدث المدّ. ولذلك رجح عندي تعليل حذف الياء بوقوعها بين الحركتين المثليين القصيرتين.

وقد بنيت القول بترك تقصير الحركة الطويلة آخر (رمى) المعلن على قول النحاة بمدّ آخره الذي أشاروا إليه بقولهم «إن الياء تنقلب ألفاً» ، والألف في اصطلاحهم هي مدّ الفتحة.

وتقييد حدوث الإعلال بمراعاة الحفاظ على مواضع بنية الكلمة الصرفية ، هو ما أشار إليه نحائنا بکراهة الإجحاف بألفاظ اللغة في عدد من أبواب الصرف ، وسيأتي قول سيبويه في ذلك عند تفسير صيغة (رمى) في المبحث السابع من الفصل .

والقول بسقوط الياء لا يؤدي إلى تقدير تطور صوتي مناف لمواضع البنية الصرفية للفعل ، مثلما يؤدي إليه القول بنشأة المدّ آخر (رمى) عن قلب الياء نفسها فتحة طويلة كما رأى النحاة.

وسيلي في مناقشة الآراء حول إعلال (رمى) في القسم التالي من المبحث ، بيان أوجه ترجيح بعضها على بعض ، على وجه من التفصيل .

ولما كان نطق الفتحتين بعد الميم من (رمى) نطقاً متصلاً لا وقفة فيه بين نطق الفتحة الأولى ونطق الفتحة الثانية ، كان اتصال النطق بينهما كاتصاله بين الصامتين المدغمين في مثل (ردّ) و (منّ) و (هزّ) ، مما يرجح قول الدكتور داود عبده بوحدة العمل الصوتي فيما اتحد فيه نطق

يكون الطور الأول لتغيير الأفعال السابقة الذكر كما يلي :

ب - ي Φ ن - ← ب ee ن -
ر - م - ي Φ ← ر - م ee
ك - و Φ ن - ← ك 0 0 ن -
س - م - و Φ ← س - م 00

(ب) تحولت هاتان الحركتان الطويلتان في مرحلة تاريخية تالية إلى فتحة طويلة خالصة وهي الفتحة التي تمثلها الحركتان الرابعة والخامسة من مقاييس دانييل جونز^(١) .
ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس بعضاً من الظواهر الصوتية المتفاوتة بين لغات القبائل العربية ويفسرهما بهذين الطورين الصوتيين الناجمين عن الحركتين المركبتين . يقول بعد شرحه لهما^(٢) :

«على أن القبائل قد اختلفت في هذا ، فمنها قبائل احتفظت بالطور الأول ، وأخرى وصلت إلى الطور الثاني ووقفت عنده . أما الطور الأخير ، فهو أحدثها وأفصحها لكثرة شيوعه بين القبائل المشهورة ، ولأنه الصفة التي شاعت في اللغة الأدبية النموذجية ، وهذا هو السرّ في الروايات الآتية :

رُوي أن قبائل بلحارث وختعم وكنانة تلزم المثني الألف ، وعلى هذه اللهجة قول القائل :
(قد بلغا في المجد غايتها)^(٣) .

ورُوي أيضاً أنهم كانوا يقبلون كل ياء بعد فتحة ألفاً ، فيقولون في (جئت إليك) :
(جئت إلاك) . وقد قال الشاعر :
طاروا علاهن فطر علاها^(٤) .
أي : (عليهن وعليها) .

(١) يؤيد هذا التقدير ما ذكره بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية ، ٥٣ ، ١٤٩) من تطور هذين المدين إلى الفتحة الخالصة في العربية وتطور الفتحة المتبوعة بالضممة إليها في اللغة السامية الأم .

(٢) في اللهجات العربية ، ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) ، (٤) ورد البيت الأول في ديوان أبي النجم العجلي (ص ٢٢٧) وورد البيت الثاني في ملاحق ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٦٨ ، وقد نسبهما أبو زيد الأنصاري إلى بعض أهل اليمن (النوادر ٢٥٩ ، ٤٥٧ - ٤٥٨) وعزا ابن يعيش لغة لزوم الألف عند ذكره البيت الأول إلى بلحارث (شرح المفصل ١/٥٣) .

وهذه اللهجة هي الطور الثالث لصوت اللين المركب ولهذا تعدّ من أحدث مظاهر اللهجات العربية ، إذ يظهر أن الأصل في المثنى التزام الياء ، ثم تطور هذا إلى الإمالة التي لا تزال شائعة في معظم اللهجات العربية الحديثة ، وأخيراً صار المثنى بالألف . وقد اتخذت اللغة النموذجية أحوال المثنى من لهجات مختلفة ، ثم خصص النحاة حالة الياء بالنصب والجر وحالة الألف بالرفع .

ولقد قررنا قبلاً أن اللغة النموذجية قد اتخذت بعض صفاتها من لهجات متعددة . لهذا نرجح أن أحكام المثنى كما رويت لنا في اللغة الأدبية النموذجية ترجع في الأصل إلى أكثر من لهجة واحدة .

ومثل هذا يمكن أن يقال في لهجة فزارة وبعض قيس حين يقفون على الألف المتطرفة بالياء فيقولون في (الهدى) : (الهدْيَ) .

فلهجة فزارة هي الطور الأول ، أما الطور الثاني فهو الإمالة ، وأخيراً أصبحت الكلمة كما نعهدها الآن بألف اللين الخالصة ، وهو أفصح الجميع وأكثرها شيوعاً بين القبائل .

وعلى هذا إذا قيل لنا إن قبيلة هذيل كانت تقول (عصي) بدلاً من (عصاي) ، علمنا أن الأمر لا يعدو أن قبيلة هذيل التزمت الطور الأول لصوت اللين المركب ولم يتطور فيها .

ويتفق تفسير الدكتور إبراهيم أنيس مع ما يذهب إليه العاملون بنظرية العامل الفونولوجي من تفسير تحوّل نصف الحركة إلى حركة قصيرة بتقدير تغير موقعها في المقطع الصوتي ، إذ من الملاحظ في جميع أمثلة الدكتور أنيس أن نصف الحركة واواً كانت أم ياءً يليها السكون ، وهو الموضع المقطعي الذي لا تغفله نظرية العامل الفونولوجي ، فتشبهته في بنية الكلمة بإثبات موضع السكون بين مواضع مقاطع الكلمة بالعلامة الصفرية [Φ] وتفسر به حالات تحوّل الحركة المركبة إلى المدّ . ويقوم تفسير هذا التطور الصوتي على تقدير نقل نصف الحركة من موقع مقطعي إلى موقع آخر يحقق للصوت المنقول صفة نطق جديدة تلائم موقعه الذي انتقل إليه^(١) . ولا يكون النقل ممكناً إلا عند تحقق موضع سكون في بنية الكلمة ، كما تحقق في الأمثلة التي أوردها الدكتور أنيس من لغات القبائل التي تنطق بالحركة المركبة مدّاً متسعاً .

(١) جاء بيان هذا التقدير في النظرية ص ٧٣ - ٧٤ .

فتفسير نظرية العامل الفونولوجي لتحوّل الحركة المركبة إلى الفتحتين يكون بافتراض نقل نصف الحركة من موضع الصامت في المقطع الصوتي إلى موضع الحركة التي سكّنت ولم تُحقّق نطقاً بصوت مسموع. ويكون نتاج هذا النقل أن تحوّل الياء أو الواو من وظيفتها الصرفية التي تضاهي وظيفة الصوامت^(١) إلى وظيفة الحركة لوقوعها موقعها بعد حدوث النقل. وتمثيل هذا التطور الصوتي في الكلمات التي ذكرها الدكتور أنيس، يكون على النحو التالي:

(١) « غايتها » :

أصلها : [غ - ي - ت - ي Φ ه - -] :
 غ - ي - ت - ي Φ ه - - ←
 غ - ي - ت - Φ ه - -

فالياء تتحقق في موضع الصامت بصوت الكسرة، اعتباراً بلزوم الحفاظ على أصل مواضع البنية المقطعية لكل كلمة وفق النظرية^(٢).

فلما تحوّلت الياء في النطق إلى الكسرة، أصبح نطقها مع الفتحة السابقة عليها، فتحة طويلة مماله كما بيّنها الدكتور أنيس. ويكون تحوّل هذه الفتحة المماله إلى الفتحة الخالصة حينئذ نتيجة المماثلة بين الحركتين بجعل الكسرة فتحة ثانية :

غ - ي - ت - Φ ه - - ←
 غ - ي - ت - Φ ه - -

وتحوّل الياء إلى كسرة واحدة لا إلى كسرتين هو القياس الصحيح للقيمة الزمنية التي تستغرقها كل من الياء والكسرة القصيرة. وليس تحوّل الياء إلى الحركة بمستغرب إذا ملاحظنا التغيّر الصوتي في اسم المفعول (مقوي)، فإنما أصله (مقويي) بياء مدّية بعد الواو؛ وهي الكسرتان يليهما الياء لام الكلمة: [م - ق Φ و - ي]، ثم حوّلت الكسرة

(١) جاء ذكر وظيفة نصف الحركة الصرفية ص ٤٢ .

(٢) يقدر أصحاب نظرية العامل الفونولوجي استقرار بنية الكلمة المقطعية مهما تطوّرت أصواتها في النطق، وفق ما سبق بيانه ص ٧٥، ٧٦، ٧٨ .

الثانية إلى الياء نصف الحركة وبقيت الكسرة الأولى دون تغيير وتحققت نطقاً بين الواو والياء المبدلة من الكسرة :

م - ق Φ و - ي ← م - ق Φ و - ي ي

فلما كان تحوّل الكسرة إلى الياء وتحوّل الياء إلى الكسرة القصيرة سائغاً في اللغة ، وكان تحوّلها مقبولاً فونولوجياً لبيان أسبابه وآلياته في الدراسات الصوتية الحديثة ، كان تفسير الدكتور أنيس مستنداً إلى أصول فونولوجية مقبولة عند الدارسين .

أما باقي الألفاظ التي ساقها الدكتور أنيس من اللغات العربية القديمة ، فتفسيرها بالرموز الصوتية على الوجه التالي :

- (٢) (إلاك) :

(١) [ء - ل - ي Φ ك -] ← ء - ل - ل Φ - ك -

(٢) [ء - ل - ل Φ - ك -] ← ء - ل - ل Φ - ك -

(٣) (علاهن) :

(١) ع - ل - ي Φ ه - ن ن - ← ع - ل - ل Φ - ه - ن ن -

(٢) ع - ل - ل Φ - ه - ن ن - ← ع - ل - ل Φ - ه - ن ن -

(٣) ع - ل - ل Φ - ه - ن ن - ← ع - ل - ل Φ - ه - ن ن -

في الخطوة الثالثة من تصريف هذه الصيغة تفتقر اللاحقة (هنّ) إلى السياق الصوتي الذي يوجب المماثلة بين حركة مقطوعها الأوّل [ه -] والحركة التي قبله ، فيردّ نطق اللاحقة إلى حركته الأصلية وهي الضمة . وقد سجل دارسو اللغات السامية التعاقب بين نطق الياء والكسرة والواو والضمة في اللغات السامية^(١) .

وعلى الرغم من مساندة أحدث الدراسات لقول الدكتور أنيس في تأصيل الماضي المعتلّ (رمى) على صيغة فعلية تنتهي بالحركة المركبة [ي -] ، إلا أن هذا التفسير الصوتي للفعل الماضي معتل الآخر يتجاوز عدد أمن الأصول المنهجية في تعليل الظواهر الصرفية :

(١) د . صلاح الدين حسنين ، مقال (القوانين الفونولوجية) مجلة الدراسات الشرقية ، ١٤ / ٧٩ .

(١) ارتباط التفسير المقترح ببنية الكلمة وبابها الصرفي :

يتضح من أمثلة الدكتور أنيس أنها لم تعرض لتحوّل الحركة المركبة إلى المدّ في الأفعال الماضية سواء في ذلك الأفعال معتلة الوسط ومعتلة الآخر ، إذ جاءت أمثلته من لغة لزوم الألف في صيغ يلزمها تسكين ما بعد صوت العلة واواً كان أم ياءً ، وليس في باب الأفعال الماضية صيغة فعلية يرد فيها تسكين اللام أصالة . ومن ثم لم يكن قياس صيغ الأفعال مفتوحة العين واللام على قاعدة تحول الحركة المركبة إلى المدّ في صيغ الأسماء وأشباه الجمل قياساً صحيحاً ، إذ لا يصحّ مضاهاة العمل الفونولوجي في موضع التسكين به في موضع التحريك .

وإن مثل هذه المضاهاة تخرج التفسير عن باب الفعلية وتقدم عللاً لا تتفق وبناء الكلمة المراد تفسير الإعلال فيها ، ومن ثم كان تفسير الدكتور أنيس مخالفاً لما يجب من مراعاة بناء الكلمة الصرفي عند التفسير .

(٢) عدم مخالفة البناء الصرفي للفعل الصحيح :

تنقاس بنية الفعل المعتل على بنية الفعل الصحيح في حركاته عند اتفاق الفعلين في البناء الصرفي ، وهذا سبب اتفاق النحاة على فتح العين في أصل كل من (بان) و (كان) قياساً لدلالاتهما على دلالة الفعل الصحيح مفتوح العين ، فكان تقدير الأصل من (بان) هو : [ب - ي - ن -] ، وكان تقدير الأصل من (كان) : [ك - و - ن -] ، وهذا هو حق قياس أبنية الأفعال المعتلة^(١) .

ويؤكد صحة هذا القياس ما توصلت إليه الدراسات اللغوية للغات سامية غير العربية ، ومن ذلك قول الدكتور رمضان عبد التواب^(٢) :

« يرى النحويون العرب أن الأفعال المعتلة العين أو اللام مثل : (قال وباع وتلا وقضى) وما إلى ذلك ، أصلها : (قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَتَلَوٌ وَقَضْيٌ) . غير أنهم يعودون فيؤكدون أن هذا الأصل لم يستخدم في العربية في يوم ما . ولكن معرفتنا بالحبشية من بين اللغات السامية تقودنا إلى الإيمان بأن هذا الأصل مرحلة أقدم مما وصل إلينا في العربية ، ففي الحبشية يقولون : (بَيْنَ) بمعنى (تحقق) ، و(دَيْنَ) بمعنى (دان) و (رَمَيَ) بمعنى (رمى) و (تَلَوَ) بمعنى (تلا) ، وهكذا . وعلى هذا يكون تقدير أصل (رمى) خالياً من فتحة بناء الفعل الماضي كما ذهب الدكتور أنيس ، خروجاً عن تقدير موافقة الفعل المعتل للفعل الصحيح في البناء الصرفي .

(١) يعضد هذا القياس أن الفعل مفتوح العين خاصة لا تخفف عينه في العربية في غير ضرورة ، كما سبقت الإشارة ص ١٠١ . ومن ثم لا يجوز تقدير أصالة سكونها كما ذهب الدكتور إبراهيم أنيس .

(٢) فصول في فقه اللغة ، د . رمضان عبد التواب ، ٤٨ .

(٣) عدم مخالفة الأصول السامية لنطق الفعل :

يتضح من النص السابق أن الأبنية الصرفية في اللغة العربية لا تنفصل في جذورها وأصولها الأولى عن أرومة اللغات السامية الأخرى ، ولذا لا يصح للباحث أن يجعل تفسير الصيغة العربية على وجه يخالف ما تقرّر من أصل صوتي لسياق الواو أو الياء فيها في لغة سامية أخرى .

وقد أشار بروكلمان إلى سقوط الواو والياء بين الحركتين المثلين ومثل له من العربية بالفعل (قام)^(١) ، كما أشار إلى سقوطهما مُكْتَفَتَيْن بحركتين قصيرتين مثلين الدكتور صلاح حسنين في مقاله عن القوانين الفونولوجية في اللغات السامية حيث يقول : « تحذف الواو والياء والهمزة إذا وقعت أي منها بين صوتين مثلين^(٢) :

قَوْم ← قام

بَيْن ← بان

سَأَل ← سال »

ويعلق على هذه الكلمات بقوله :^(٣) « تنشأ حركة طويلة من مجموع الحركتين القصيرتين المتبقيتين بعد الحذف كما في الأمثلة السابقة » .

ولما كان هذا هو دأب اللغات السامية كلها - كما يذكر دارسوها - في إعلال الواو والياء الناشئ عنه الفتحة الطويلة ، كان تقدير حصول هذه الفتحة عن سياق صوتي مغاير لسياق الياء في أصل (رمى) وأمثاله من الأفعال ، تقديراً غير سائغ .

فلما اجتمعت هذه الأسباب لنقد رأي الدكتور أنيس في تقدير أصل صيغة (رمى) وتطورها الصوتي ، وجدت القول بتقدير النحاة فيها أحق وأولى . وقد دفعني إلى تأصيل الفتحة المتطرفة في (ر - م - ي -) في المقام الأول ، محاولة طرد قواعد التصريف في باب الأفعال الماضية على اختلاف حركات العين فيها ، حتى يكون لتصريف الفعل الماضي في اللغة منهج واحد يتفق مع اعتبار تصريفه مرحلة تاريخية واحدة ذات سمات صرفية واحدة ، خاصة وأن تصريف الفعل المضارع قد عدّ مرحلة تاريخية تالية له ، إذ رأى النحاة أن إعلاله مبني على إعلال الماضي منه^(٤) .

(١) فقه اللغات السامية لبروكلمان ١٤٩ .

(٢) مقال (القوانين الفونولوجية) ، مجلة الدراسات الشرقية ، العدد ١٤ / ٧٧ .

(٣) الموضوع السابق .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٨ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٤٤٨ .

فلما رددت الأمر إلى الفعل الماضي معتل الآخر مكسور العين ومضمومها ، وجدت الفتحة في آخره لازمة وأصيلة كما في : (رضي وسرو) . ولو كان أصل هذين الفعلين صيغة تخلو من فتحة الآخر ، كما رأى الدكتور أنيس في أصل (رمى) ، لكان إعلالهما بالمدّ آخرًا واجباً^(١) فيقال : [ر - ض - -] و [س - ر - -] .

فلما لم يأت أثر لغوي يدل على وجود مثل هاتين الصيغتين في العربية الفصحى ، كان تقدير دخول الفتحة الأخيرة على الفعل الماضي في بنيته الأولى أحق وأجدر عند تقدير مراحل تطوره الصوتي .

وقد فسر الدكتور داود عبده حركة بناء الفعل الماضي بأنها علامة لازمة في آخره للدلالة على فاعله الغائب المفرد ، إذ يقول^(٢) : « والفتحة في آخر (كَتَبَ) ... علامة تدل على المذكر الغائب المفرد كما تدل الفتحة الطويلة (الألف) في (كتب) على المذكر الغائب المثني والضممة الطويلة (الواو) في (كتبوا) على المذكر الغائب الجمع ، ذلك أن الأصل في الفعل السكون » . فعلى هذا القول تكون الفتحة آخر الفعل الماضي حركة لازمة تؤصل في بنيته العميقة ، فلا يؤخذ بتأصيل الدكتور إبراهيم أنيس له مجرداً منها^(٣) .

وقد فسر الدكتور داود المد الذي حرّكته من أصل البناء الصرفي غير متصلتين في بنيته العميقة ، بأنه ينشأ عن حذف نصف الحركة .

ويبين الدكتور داود أن هذا القانون الصوتي يشمل الأفعال والأسماء على حدّ سواء ، حيث يقول^(٤) : « إن ما طرأ على كلمة (قَوْلَ) حين أصبحت (قال) و (بَيْعَ) حين أصبحت (باع) ، يمكن تفسيره كما يلي :

أولاً : تُحذف شبه العلة إذا وقعت بين علتين قصيرتين متمثلتين (أي بين فتحتين أو ضميتين أو كسرتين) .

ثانياً : ينتج عن العلتين القصيرتين - وقد أصبحتا متواليتين بعد سقوط الواو والياء - علة طويلة من جنسها فإذا كانت العلتان القصيرتان فتحتين ، نتج عنهما فتحة طويلة (يرمز

(١) لا يجتمع في اللغة كسرة قصيرة وياء ولا ضمة قصيرة وواو إلا وتحولت نصف الحركة إلى حركة من جنس الحركة قبلها ، لأن هاتين الحركتين المركبتين (- ي) و (- و) غير واردتين في العربية ، وهو تحول صوتي قدم في اللغة السامية الأولى (بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ٦٧) .

(٢) د . داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، ١١٢ - ١١٣ .

(٣) هذا القول يتفق مع قول النحاة بأصالة فتح آخر الفعل الماضي ، وأن السكون إنما يعرض في آخره لدخول ضمير الرفع المتحرك عليه ، كما سبق في ص ٩٧ - ٩٩ .

(٤) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٤ - ٣٥ .

إليها في نظام الكتابة العربية بحرف الألف) ، وإذا كانتا ضميتين نتج عنهما ضمة طويلة ،
وإذا كانتا كسرتين نتج عنهما كسرة طويلة .

وهكذا تكون الفتحة الطويلة (الألف) في (قال) و (باع) ناتجة عن الفتحتين المتواليتين بعد
سقوط شبه العلة في (قَوْل) و (بَيْع) ، لا عن شبه العلة ذاتها :

ق - و - ل - ← ق - - ل - (قال)

ب - ي - ع - ← ب - - ع - (باع)

ومثل هذا يُقال في ألف أفعال مثل (دعا) أو (بنى) ، وأصلهما : (دَعَوَ وَبَنَى) ، والألف
الثانية في أفعال مثل (جارى) و (عادى) ومصادر هذه الأفعال (مجاراة ومعاداة) ، وألف
أسماء مثل (باب و ناب) ، وأصلهما (بَوَّبَ وَنَيَّبَ) كما يشير وجود الواو في (أبواب)
والياء في (أنياب) :

د - ع - و - ← د - ع - - (دعا)

ب - و - ب - ← ب - - ب - (باب) «

وهو في مصنفه يسمى الحركة "علة" ويسمى نصف الحركة "شبه علة" ، كما اتضح في
نصه السابق . وهو ينبه في كلامه على أن شرط حذف الواو والياء أن تقعا بين حركتين
قصيرتين ومتماثلتين . وفي كلام ابن جني عن الصلة بين إعلال الأسماء والأفعال بحصول المدِّ
المتسع فيهما ، إشارة إلى وجوب هذا الشرط بعنصره : قصر الحركتين وتمائلهما .

وذلك قوله ^(١) : «سألت أبا عليّ فقلت له : فإذا كان الأمر كذلك ^(٢) ، فهلا قلبوا الياء
والواو في (النهاية والإداوة) ألفاً لوقوع الألف قبلهما كما قلبوهما ألفين في (العلاء ومناة) ،
إذ الألف عندك أشدّ إيجاباً للقلب من الفتحة ، لأنها أكثر منها؟ فقال : إنما المعنى أن الألف
مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفاً حرف إعراب ^(٣) .

وهذا القول منه ليس بمرضيّ عندي ، لأنهم قد قلبوا الياء والواو في (حصاة وقناة)
لأجل الفتحة ، وإن لم يكونا حرفي إعراب ، وكانت الهاء بعدهما ، فكان قلب الياء والواو
في (نهاية وإداوة) لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة أولى ، على ما تقدم .

(١) المنصف ٢/١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) يقصد أن الواو والياء تقلبان ألفاً بعد ألف (كساء) و (رداء) .

(٣) يقصد أن الواو والياء في (كسار) و (رداي) في موضع تحمّل علامات الإعراب طرفاً ، وأن هذا سبب قلبهما ألفين .

ووجدت في بعض تعليقات أصحابنا على أبي علي أنه إنما قلبت الواو والياء في (قناة وحصاة) لوقوع الفتحة قبلهما ، وتحركهما ؛ وأن الكلمة التي هي فيهما على مثال الفعل نحو: (غزا ورمى) . فأما (النهاية والإداوة) ، فليستا على مثال الفعل ، فهذا الفرق بينهما» .
 فقوله إن شرط إعلال (قناة وحصاة) أن يكونا على مثال (غزا ورمى) ، إشارة واضحة إلى اتفاق هذه الكلمات الأربع في وقوع نصف الحركة فيها بين حركتين قصيرتين ، على خلاف وقوعها في (النهاية والإداوة) بين حركتين غير متفتحتين في القصر ، وهما الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة : [ن - ه - - ي - ت] ، [ء - د - - و - ت] .

ويلاحظ أن الأمثلة التي ذكرها لمواضع تحوّل الصيغة من نطق الياء أو الواو إلى الفتحتين المتتاليتين ، تشترك في وقوع نصف الحركة بين حركتين مثلين ولم يقع منها مثال مخالف لهذا الشرط .

وقد جاء كلام ابن عصفور في بيان تماثل الحركتين أكثر وضوحاً من كلام ابن جنبي ، إذ يربط ابن عصفور حدوث الإعلال في (رمى) بتماثل الحركتين اللتين تكتنفان الياء في أصله المقدّر . يقول ^(١) : « وإن كان الفعل على وزن (فعل) بفتح العين ، فإنك تقلب حرف العلة ألفاً ، ياء كان أو واواً ، نحو (غزا ورمى) من الغزو والرمي .

والسبب في ذلك اجتماع ثقل المثليين ، أعني فتحة العين واللام ، مع ثقل الياء أو الواو فقلبت الياء والواو ألفين لخفة الألف ، ولأنها لا تتحرك ، فيزول اجتماع المثليين ، ولأنه ليس للياء والواو ما يُقلبان إليه ، أقرب من الألف ، لاجتماعهما معها في أن الجميع حروف علة ولين . وأيضاً فإنه لما قلبت الواو إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، وهو الياء في نحو (رضي) ، والياء المضموم ما قبلها حرفاً أيضاً من جنس الحركة التي قبلها ، وهو الواو في نحو (لقضو) ، كذلك قلبت الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما حرفاً من جنس الحركة التي قبلهما ، وهو الألف . »

وبذلك يتفق تفسير ابن عصفور مع تقدير حصول الفتحة الطويلة في كل بناء كانت الفتحتان فيه من أصواته الأصول - كما في : (القناة والفتاة والعباب والقاع واختان واختال) - عن سقوط نصف الحركة من بينهما .

(١) المتع ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ .

وفي كلامه ما يفيد الشبه بين ثقل الفصل بين الفتحتين بنصف الحركة كما في [ر - م - ي -]
 وثقل الفصل بين الصامتين المتماثلين بالحركة القصيرة كما في أصل (وَدَّ) حيث يحسن حذف
 الحركة من بينهما وإدغامهما ، كما حسن إسقاط نصف الحركة من بين الحركتين المتماثلتين
 فأصبحتا متواليتين دون فاصل كشأن الدالين في (وَدَّ) :

(أ) حذف الحركة بين الصامتين المتماثلين:

و - د - د - د ← و - د - د - د - د

(ب) حذف نصف الحركة بين الحركتين المتماثلتين:

ر - م - ي - ← ر - م - م - د - د - د - د

فما يشترك فيه السياقان الصوتيان حيث حدث الحذف هو اكتناف عنصرين متماثلين
 للصوت المحذوف من الصيغة الأصلية .

وقد بين الدكتور داود هذه العلاقة بين الظاهرتين في قوله^(١) :

« وقد يبدو اعتبار العلة الطويلة علتين قصيرتين متواليتين غريباً بعض الشيء ، ولكنه في
 واقع الأمر ليس أكثر غرابة من اعتبار الصحيح الطويل^(٢) صحيحين متواليين . فإذا كان
 القول إن الدال المضعفة في كلمة (رَدَّ) : [ر - د - د - د -] قد نتجت من الدالين المتواليين في
 [ر - د - د - د -] بعد سقوط الفتحة الواقعة بينهما قولاً مقبولاً ، فالقول إن الألف في مثل
 (باع) قد نتجت من الفتحتين المتواليين في (بَيْع) : [ب - ي - ع -] بعد سقوط الياء
 الواقعة بينهما ينبغي أن يكون مقبولاً أيضاً » .

وبذلك يتفق التفسير الفونولوجي لكل من حالة حذف الحركة القصيرة وحالة حذف
 نصف الحركة ، ويُحقَّق ذلك واحدة من ميزات الدقة في وصف الظواهر الصوتية وهي
 استنباط قواعد جامعة لأكثر عدد ممكن من الظواهر الصرفية .

ويستدل الدكتور داود على أن الحذف يشترط له وقوع الصوت المحذوف في الصيغة
 الأصلية للكلمة بين حركتين متماثلتين ، بقاء نصف الحركة في الكلمات التي يكتنفها فيها

(١) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٩ .

(٢) يرد مصطلح (الصامت الطويل) في الدراسات اللغوية الحديثة إشارة إلى الصامت المُشَدَّد (أي المدغم) ، وقد فصل
 الدكتور داود تفسيره في المرجع السابق (٢٥ - ٣١) ، وقد استعمل الدكتور داود مصطلح « الصحيح » في مصنفه
 بمعنى الصوت الصامت .

حركتان غير متماثلتين من مثل (لن يدعُو) حيث وقعت الواو بين ضمة ففتحة ، و (لن يرمي) حيث وقعت الياء بين كسرة ففتحة^(١) .

وبهذا القانون الفونولوجي يمكن تفسير كلمات اسمية طالما ذكرها الصرفيون من مثل : (قَمَحْدُوَّةٌ وَعَنْصُوَّةٌ) ، وقد كان تفسيرهم لثبات الواو فيهما هو أن إعلالها بعد الضمة لا يقع إلا فيما سكنت فيه من مثل (يغزو) مرفوعاً و(يوعد)^(٢) ، أو فيما وقعت فيه طرفاً وهو اسم من مثل (الأدلي) جمع (الدلو) . فإن لم تقع في أحد هذين الموضعين ، لم يجب إعلالها بقلبها مداً ولا ياءً ، فثبتت . يقول في ذلك سيبويه^(٣) :

« واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب ، قلبت ياء وكسر المضموم كما كسرت الباء في (مبيع) ، فإن كان قبل الواو ضمة ولم تكن حرف إعراب ، ثبتت ، وذلك نحو : (عُنْفُوَانٌ وَقَمَحْدُوَّةٌ وَأَفْعُوَانٌ) ، لأن هذه الأشياء التي وقعت على الواو في (أدُلٍ) ونحوها وقعت ههنا على الهاء والنون . وقالوا (قَلْنَسُوَّةٌ) فأثبتوا ، ثم قالوا (قَلْنَسِي) ، فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب » .

وقد كان الاحتجاج بوجود الهاء لمنع إعلال الواو في (قمحدوة وقلنسوة) في تفسير سيبويه ، سبباً في قياس مواضع إعلال الواو في كلمات أخرى على أثر الهاء في منع الإعلال فيهما . ولذلك نجد المازني يلتفت إلى ثبات الواو في (قمحدوة) عند ذكره لإعلالها في (العلاة) ، فيلزمه للمقارنة بينهما تفسير اختلافهما في منع إعلالها رغم اتصالهما بالهاء ، بأن يأتي بوجه يفرقان فيه .

يقول^(٤) : « وإذا كانت الياء والواو ما قبلهما مفتوح ، وكانت الهاء لازمة لهما ، لم يكونا إلا بمنزلة لهما لو لم تكن فيهما الهاء ، وذلك نحو : العلاة والمناة . وليس هذا مثل (قمحدوة) ، لأنها حين فتحت وقبلها الضمة بمنزلة لهما إذا انتصبت في الفعل ، نحو (يريد أن

(١) د . داود عبده ، دراسات في علم الأصوات العربية ، ٤٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٤٤٢ ، المقتضب ١ / ٢٧٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٩ ، شرح الشافية للرضي ٨٨ / ٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٤) المصنف ٢ / ١٣٤ .

يغزو) ، فاعلم . وإذا كانت قبلهما فتحة ، قلبتا ألفاً ، إذا كان أصلهما التحريك ولم يدخلهما تغيير البتة .»

ويعلق ابن جني على كلامه بقوله^(١) :

« يقول : الهاء إذا كانت على هذا السبيل ، لم تمنع انقلاب الياء والواو قبلها ، إذا كان ما قبلهما مفتوحاً ، ولم يُراع لها حُكْمٌ . فد (علاة ومناة) بمنزلة (العصا والرحى) وإنما كانت الهاء هنا كذلك ، لأنها ليست تكون في الاتصال بما قبلها إلا على دون اتصال اللام بالعين .» فتعليق إعلال الواو بعدم وجود الهاء في (أدل) أمر أدى إلى حاجة النحاة إلى تفسير إعلالها في مواضع ثبوت الهاء بعدها في مثل (العلاة) و (القناة) . لكن النظر في تحوّل صوت من أصوات الكلمة ، لا يلزمه الاعتداد بأصواتها التي لا تجاور الصوت المتغير . فما يجاور الواو في أي من الكلمات السابقة هو الحركة السابقة عليها والحركة التالية لها ، فلا حاجة إلى النظر في غيرهما لتفسير إعلال الواو أو تركه ، ولا حاجة إلى عدّ الهاء في حكم الاتصال مرة وفي حكم الانفصال مرة أخرى ، وهو الأمر الذي يجعل الاعتبار بأثرها غير مطرد في القواعد المستنبطة للغة .

وإذا نظرنا إلى الحركتين اللتين تكتنفان الواو فيما أعلت فيه ، وجدناهما الحركتين المتماثلتين الفتحيتين ، في حين نجدهما حركتين غير متماثلتين في (قمحدوة) ، ومن ثم يعدّ هذا هو سبب عدم تغير نطق الواو فيها إلى الواو المدية كما في (الأدلي) .

والواو مسبوقة بالضممة تعتل بأن تصبح مدداً كما في (يغزو) مرفوعاً^(٢) ، ولا تعتل هذا الاعتلال وهي مسبوقة بها إذا تلتها الفتحة في (لن يغزو) . فإذا نظرنا في سياقها الصوتيين - في الفعلين - وجدنا الفرق بينهما في شأن النواة التي تلي الواو ؛ ففي حالة الرفع يكون موضع الحركة بعدها ساكناً ، في حين تشغله الفتحة في حالة النصب :

١ (حالة الرفع :

ي - غ Φ ز - و Φ ← ي - غ Φ ز - Φ -

(١) المنصف ٢ / ١٣٤ .

(٢) تفصيل هذه المسألة في فصل المضارع مضموم العين ص ٥١٢-٥١٤ .

ي - غ Φ ز - و - ← ي - غ Φ ز - و -

فالواو نصف الحركة تنتقل في حالة الرفع إلى موضع الحركة الذي يليها في المقطع الصوتي ، لأنه موضع غير منشغل بصوت ، وينتج عن انتقالها أن تعمل عمل العنصر المقطعي الذي انتقلت إليه ، وهو العنصر المصوت فيه ، فتتحول إلى ضمة قصيرة ، لتقوم بوظيفة الصائت في موضعه من المقطع^(١) .

وبتحولها ضمة ثانية في نهاية الكلمة ، أصبح الفعل (يغزو) معتل الآخر بالمدّ ، في حين منعت الفتحة التالية للواو في (لن يغزو) انتقال الواو إلى موضع ساكن بعدها ، فبقيت في موضعها المقطعي ، وعملت عمله الوظيفي وهو عمل الصامت في تحمل الحركات بعده ، فلم تحذف ولم تُقلب مدّاً إذ منعت الفتحة حدوث كلا الأمرين . والرموز في الرقم (٢) تفيد هذا المعنى ، إذ يتساوى نطق الكلمة في كلتا المرحلتين : مرحلة الصيغة الأولى للكلمة ومرحلة النطق المستقر عليه في العربية الفصحى .

وبهذا التفسير الذي يوضح اختلاف السياق الصوتي الذي تقع فيه الواو في الصيغة الأصلية لكل من (يغزو) و (لن يغزو) ، يمكن تفسير اختلاف معاملة الواو في كل من (الأدلي) و (قمحدوة) . فـ (الأدلي) يتفق مع (يغزو) مرفوعاً في أن صيغتهما الأولى تنتهي بموضع نواة لا يشغله صوت صائت ، وهو الموضع الذي يسوغ انتقال الواو إليه :

(الأدلو) ء - د ل - و Φ ← ء - د ل - و Φ

وعلى هذا يكون انتقال الواو إلى موضع الصائت بعدها سبب نطقها ضمة لوقوعها موقع الحركة .

أما (قمحدوة) فلا تبتدىء صياغته بصيغة تخلو من الحركة بعد الواو ، فثبتت فيه الواو كشباتها في (لن يغزو)^(٢) . ولاتفاق الحركتين المجاورتين للواو فيما بين (قمحدوة) و (لن

(١) تشير نظرية العامل الفونولوجي إلى أن جميع الكلمات تنتهي بموقع للصائت سواء أتحقق سماعاً أم لم يتحقق ، كما سبق بيانه في ص ٥٨

(٢) أثبت بروكلمان القاعدتين للعربية : [- و Φ] و [- و ←] وعدم تغيير [- و -] ، وذكر أن تحول [- و] إلى المدّ قد تم في السامية الأولى : فقه اللغات السامية ص ٦٧ ، ١٤٩ .

يغزو) ، أشار النحاة إلى العلاقة الصرفية بينهما ، وهم بذلك لا يربطون ثبات الواو وترك
إعلالها بوقوع الهاء علامة التأنيث في الاسم .

أما تطور صيغة الجمع من (الدلو) إلى نطقها بالكسرتين (الياء المدية في اصطلاح
النحاة) ، فمردّه إلى منهج العربية في التفريق بين نهايات الأسماء المعتلة بالمدّ ونهايات
الأفعال المعتلة بالمدّ ، باختصاص الأفعال بالواو المدية آخرًا دون الأسماء^(١) ، مُخَالَفَةً بين أواخر
الأسماء وأواخر الأفعال . ويتلخص من بيان العلاقات بين الكلمات السابقة: (يغزو)
(والأدلي) ، و (قَمَحْدُوَّة) و (لن يغزو) ، أن تفسير الاسمين بأثر الهاء عند إلحاقها بالصيغة
الاسمية على تصرف الواو فيها ، تفسير يخرج عن حقيقة تأثير الأصوات بعضها في بعض في
تطوير نطقها من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المستقرّ عليها في الفصحى . ولذلك تفاوتت
أقوال النحاة بين الاعتبار بوجود الهاء وعدم الاعتبار بها ، وهذا يوضح أنها لا تؤثر على
التطور الصوتي لأي كلمة .

وقد قرر مؤسسو نظرية العامل الفونولوجي أن تأثير صوت على صوت آخر في الصيغة
الصرفية يُشترط له تجاور الصوتين المؤثر أحدهما في الآخر^(٢) . فإن لم يتجاورا ، لم يقعا في
سياق صوتي واحد ، فلا يحدث أحدهما تغييراً في الآخر ، وبذلك لا يحتمل أن يكون للهاء
أثر في إعلال الواو أو تركه ، لوجود فاصل صوتي بينهما هو الحركة القصيرة (الفتحة) .

وينتج عن بيان العلاقة بين تصريف (يغزو) و (الأدلي) وبين تصريف (لن يغزو)
(قَمَحْدُوَّة) ، الوقوف على موضع جديد لوحدة القاعدة الصرفية حيثما اتفق السياق
الصوتي لصوت العلة سواء في ذلك أوقع في اسم أم فعل ، وبذلك يُثبِت للنظام الصرفي في
العربية قلة القواعد واطرادها وشمولها في آن واحد .

وقد يبدو نص ابن عصفور في ثقل المثلين^(٣) عند قراءته للوهلة الأولى غير مقبول
فونولوجياً حيث يقول : « فقلبت الياء والواو ألفين لحفة الألف ، ولأنها لا تتحرك ، فيزول
اجتماع المثلين » ، فالمثلان لا يزولان من لفظ الفعل في مثل (رمي) و (غزا) ، وإنما يلتقيان

(١) المنصف ٢ / ١٨٨ .

(٢) استقر الرأي عند أصحاب نظرية العامل الفونولوجي على ضرورة هذا الشرط (strict locality) ويمكن ترجمته
بلزوم المجاورة ، وقد ذكر ص ٦٧ .

(٣) هو النص المشار إليه آنفاً أثناء هذه المناقشة (المتع ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤) ص ١٢٤ .

بعد حذف الياء أو الواو من بينهما . لكنه إنما قصد أن ثقلهما يزول بحذف ما بينهما ، فهما يشقلان في أصل الصيغة عنده لأجل مجيء نصف الحركة متوسطة وفاصلة بينهما ، فلما سقطت ، ذهب بسقوطها ثقلهما .

وقد أشار الدكتور داود عبده إلى ما يترتب على الأخذ بقول النحاة في إعلال الياء في (رمى) ، من دلالات صرفية غير قابلة للتفسير . والفرق بين مذهب النحاة ومذهبه في تفسير إعلال الياء في (رمى) يتمثل في تأصيل المدّ في آخره ، أهو ناشيء عن الياء نفسها أم عن الفتحين اللتين تكتنفانها . ولا يكون في اللغة العربية حركة طويلة تزيد عن مدة نطق الحركتين القصيرتين متتاليتين^(١) ، ويجب من ثم تفسير قول النحاة بأن الياء تقلب « ألفاً » مع اكتناف الياء بفتحة قبلها وأخرى بعدها ، لأن هذه الألف فتحتان متتاليتان ، فيكون تحوّل الياء إليهما مع وجود الفتحين اللتين يكتنفانها موضعاً لتتابع أربع حركات :

ر - م - (ي) - - ← ر - م - (- -) -

ولم يذكر النحاة تفسيراً لحذف الفتحين اللتين في صيغة (رمى) ، كما لم يلاحظوا أن قلب الياء إلى فتحين يفيد تحول الصوت الواحد إلى صوتين ، وفي ذلك مخالفة بين القيمة الزمنية للصوت المبدل والقيمة الزمنية للصوت المبدل منه ، كما يعتبر افتراض تحول الياء إلى حركة غير ضيقة أمامية مخالفة بين جنس الصوتين المبدل والمبدل منه .
يقول الدكتور داود في ذلك^(٢) :

« فكلمة (قَوْل) مثلاً تتألف من ستة أصوات لغوية هي : (قاف وفتحة وواو وفتحة ولام وفتحة) بهذا الترتيب ، كما يتضح من كتابتها كتابة صوتية (ق - و - ل -) . وكذلك تتألف كلمة (بَيْع) من ستة أصوات منها فتحة تقع قبل الياء وأخرى تقع بعدها : (ب - ي - ع -) . فإذا كانت الألف في مثل (قال وباع) منقلبة عن شبه العلة (الواو في الكلمة الأولى والياء في الكلمة الثانية) ، فلا بد أن نستنتج أن الفتحة السابقة لشبه العلة والفتحة التالية لها قد سقطتا .

(١) بروكلمان ، ١٤٩ .

(٢) د . داود عبده ، دراسات في علم الأصوات العربية ، ٣٣ - ٣٤ .

إن تحليل النحاة هذا يصطدم بعدد من المشكلات :

أولاًها أن ليس هناك تفسير مقبول لسقوط الفتحتين ، وثانيتهما أن الواو والياء (وهما تشتركان في عدد من الخصائص الصوتية) ليستا من جنس "الألف" لكي تنقلبا ألفاً. وثالثتها أن الواو (في مثل: وصل أو قَوْل) لا تختلف عن الضمة ، وهي علة قصيرة ، إلا في مقدار المسافة بين اللسان وأقصى الحنك عند النطق بهما (حيث تكون هذه المسافة أقل في حالة النطق بالواو). وبالتالي فإن من المنتظر حين تنقلب إلى علة أن تكون هذه العلة قصيرة. ومن المعلوم أن «الألف» ليست علة قصيرة ، بل هي علة طويلة تقابلها العلة القصيرة المعروفة بالفتحة^(١). وما قيل عن الواو ينطبق أيضاً على الياء ، فهي حين تنقلب إلى علة ، فإن هذه العلة لا يمكن أن تكون "ألفاً" ، لأنها ليست من جنس الياء أولاً ، وليست علة قصيرة ثانياً. أي أن الواو عندما تنقلب إلى علة ، فإن المتوقع أن تكون ضمة ، وأن الياء عندما تنقلب إلى علة ، فإن المتوقع أن تكون كسرة".

ويؤيد ما قاله الدكتور داود من أن تحوّل نصف الحركة إلى حركة يلزمه أن تكون الحركة المبدلة منها من جنسها ، أن الياء والواو في اللغة السامية الأولى قد تحوّلتا في بعض الصيغ إلى كسرة وضمة ، وقد ذكر بروكلمان كلمتي (دين) و (روح) مثالين على هذا التحوّل ، فأصل الأولى: (د - ي Φ ن) وأصل الثانية: (ر - و Φ ح) ، ثم تحوّلتا إلى اسمين معتليّ الوسط بالمدّ: (د - ن) و (ر - ح)^(٢).

وهو يثبت هذه الظاهرة للغة العربية حيث يقول^(٣): « وفي العربية تبقى كل من الواو والياء في { - و } و { - ي } قبل ضمائر الرفع المبدوءة بصوت صامت ، أما الصوتان المركبان (و -) و { - ي } ، فقد تحولا إلى { - و } و { - ي } . »

ويمكن محاولة الردّ على كلام الدكتور داود رغم ذلك بأن تحوّل الياء إلى كسرة في { ر - م - ي - } ، يؤدي إلى ضرورة تحويل الكسرة إلى فتحة لتماثل الحركتين المجاورتين لها ، فيكون تصور هذا التطور الصوتي كما يلي:

(١) سبق ذكر الفرق بين الحركة القصيرة والطويلة ص ٤٠-٤١ .

(٢) بروكلمان ، ٦٧ .

(٣) بروكلمان ، ١٤٩ .

ر - م - ي - ← [ر - م - -] ← ر - م - - -

ثم يترتب على توالي ثلاث حركات أن تسقط إحداهن ، لأن حدّ كل مدّه هو الحركتان لا غير ، فتستقر الصيغة على لفظ (رمى) كما نعرفه اليوم .

إلا أن وقوفه عند اختلاف القيمة الزمنية بين الصوتين المبدل والمبدل منه وفق تفسير النحاة ، تنبيه إلى مواقع البنية الصرفية للكلمة ، وهو وقفة لازمة عند تحري الدقة في تفسير التطور الصوتي لها . فالموضع المقطعي الذي تشغله الياء موضع واحد كموضع الباء في (ذهب) ، ولا يليه موضع نواة ساكن حتى يكون حدوث المدّ ناشئاً عن نقل الياء إلى موضع الحركة الساكن وحصول الكسرة عن ذلك النقل .

ومن ثم يكون تقدير تحوّل الصوت الواحد (أي الياء) إلى صوتين (هما الفتحتان) بمثابة التغيير في البناء المقطعي للفعل ، لما يلزم القول بقلب الياء « ألفا » في (رمي) غير المعل من تقدير وقوع حركتي المدّ - وهما تشغلان موضعين بنيويين من مواضع البناء المقطعي - في موضع لام الفعل وهو موضع بنيوي واحد .

ويؤيد ضرورة اتفاق كل من الصوتين المبدل والمبدل منه في القيمة الزمنية ، نتائج الدراسات التي تأسست بها نظرية العامل الفونولوجي ، وقد اصطلح العلماء على هذه الضرورة الصرفية بشرط « الحفاظ على مواقع البنية »^(١) ، فلا يصح عندهم افتراض تغيير في بنية الكلمة العميقة من حيث ترتيب وعدد مواقع الصوامت والصوائت فيها . وبنية (ر - م - ي) تشغل فيها الياء موضع الصامت ، فلا يصح أن يحلّ فيه صائت (قصيراً كان أم طويلاً) ، لأن هذا الموضع في بنية الفعل الصرفية قد خصصته اللغة لتحقيق صوت يقوم بوظيفة الصامت الفونولوجية . ومن هذا الجانب يتفق قول الدكتور داود مع ما تستلزمه أصول التفسير في النظرية من رفض عدم تجانس المبدل والمبدل منه سواء في القيمة الزمنية أم في الخصائص الصوتية ورفض عدم التكافؤ في الموضع البنيوي اللازم لكل منهما ؛ إذا أخذ بقول النحاة في تفسير إعلال (رمى) .

(١) يطلق علماء النظرية مصطلح Structure Preservation على هذا الأصل من أصول التطور الفونولوجي ، كما مرّ

ومراعاة مواضع البناء الصرفي الذي خصّص للفعل أصل صرفي قد نبه عليه النحاة عند تفسير بعض الظواهر الفونولوجية ، فالاعتبار به عند تفسير إعلال (رمى) وفق قاعدة الحفاظ على مواضع المقاطع المؤصلة في البنية العميقة كما يذهب أصحاب نظرية العامل الفونولوجي ، قول لم يبتدأ عندهم . فمن أقوال النحاة في ضرورة مراعاة البنية الأولى للكلمة قول الرضي^(١) : « إذا انضم ما قبل الياء فإن كانت ساكنة متوسطة ، فلا يخلو إما أن تكون قريبة من الطرف أو بعيدة منه . فإن كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان ، قلبت الياء واواً سواء كانت زائدة كما في (بوطر) أو أصلية كما في (كُولل) ، على وزن (سُوْدَدِ) من الكيل ، ولا تقلب الضمة لأجل الياء كسرة ، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف ، فلا يُطلب التخفيف بتبقيتها بحالها ، بل تقلب واواً إبقاء على الضمة ، إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن ، وبإبدال الحرف لا يتغير والإبقاء على الوزن أولى ... » .

وهو في أول شرحه للشافية يعرف الوزن بأنه بناء الكلمة الذي وضعت عليه صوامتها وحركاتها وسكونها مرتبة في مواضعها من ذلك البناء ومعينة بعددها فيه . وذلك قوله^(٢) : « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه ، وإنما قلنا (حروفها المرتبة) لأنه إذا تغير النظم والترتيب ، تغير الوزن ... » .
ولذلك كان تقدير قلب الياء مداً وفق قاعدة « قلبها ألفاً » عند النحاة ، تقديراً غير سائغ ، لتضمنه إبدال موضع الصامت في بنية الفعل بموضعي حركتيهما المدّ المقدر وقوعه محل الياء لام الفعل ، وفي ذلك تغيير للبناء الصرفي الذي وضع عليه الفعل .

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٥-٨٦ .

(٢) شرح الشافية ١ / ٢ .

المطلب الثاني : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين واوى اللام :

يتصرف الفعل الماضي مفتوح العين الثلاثي المجرد مما لومه واو ، تصرف الفعل الماضي يائي اللام من البناء نفسه . ولذلك جمع النحاة الفعلين (رمى) و (غزا) في كل قاعدة صرفية تختص بتصريف الماضي الناقص المجرد على زنة (فَعَلَ) ، لاتفاقهما في التصريف في جميع صيغهما . وسترد في مباحث الفصل أقوال النحاة في كل صيغة من صيغ (غزا) باعتباره النموذج لقياس تصريف جميع الأفعال الماضية المجردة المفتوح ما قبل آخرها معتلة الآخر بالواو .

ولا يكون بناء الماضي المجرد مفتوح العين مما لومه واو معتل العين كذلك ، لأن اللفيف الذي لومه الواو إنما يكون في بناء الماضي مكسور العين ، كما سيلبي بيانه في موضعه من الدراسة .

ويتبع ذكر أقوال النحاة في تصريف (غزا) عرض موجز للتفسير المقترح لكل صيغة من صيغه ، مع الاستغناء عن مناقشة آراء النحاة وآراء اللغويين المعاصرين لما في ذلك من تكرار مناقشة أقوالهم في صيغ (رمى) الصرفية .

ويلي التفسيرات المقترحة في آخر الفصل جمع للقوانين الفونولوجية التي تمثل هذه التفسيرات ، باعتبارها القوانين المؤدية إلى ظواهر الإعلال في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين سواء أكانت لومه الواو أم الياء ، لتكون مرجعاً يرد إليه تفسير صيغ الأفعال في المباحث التالية من الدراسة ، متى كان بينها وبين هذه القوانين صلة .

المسألة الأولى : أقوال النحاة في صيغة الغائب المفرد (غزا) :

جمع سيبويه تفسيره لإعلال لام (غزا) مع تفسير إعلال الياء في (رمى) لاتفاق الواو والياء فيهما في السياق الصوتي ، واقعتين بين الفتحين ، لما كان أصلهما المقدّر (غَزَوَ) و(رَمَى) .

ويجعل سيبويه لقلب الواو ألفاً الشروط نفسها التي ذكرها لقلب الياء ألفاً في (رمى) ، فهو يشترط لها أن تسبق بالفتحة وأن تكون في موضع حركة أصلية أياً كان نوع هذه الحركة . وذلك قوله^(١) : « واعلم أن الواو في (يَفْعَل) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢-٣٨٣ .

... وذلك قولك (هو يغزوك) وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها. وذلك قولك: رمى ويرمى وغزا ويُغزى » .

فذكره الفعلين المضارعين المبنيين للمفعول مع مثالي الماضي (رمى) و (غزا)، دليل على اعتباره حركة الياء والواو المنقلبتين ألفاً حركة غير محددة، إذ هي في مثالي الماضي فتحة، وهي في مثالي المضارعة ضمة الإعراب وفق تقدير النحاة لحصول الإعراب قبل الإعلال^(١). وهو يشير إلى اشتراط أصالة الحركة لأجل قلبهما ألفاً بقوله^(٢): « وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة وأصلهما التحرك ».

وهو يشير بالمقارنة بين إعلال (رمى) و (يرمي) وبين إعلال (غزا) و (يغزو) في قوله: « كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة »^(٣)، إلى أن إعلال الياء والواو في كل من هذه الأمثلة إنما وقع لأن موضع صوتي العلة فيها جميعاً هو موضع التحريك في أصل صيغ هذه الأفعال، وإلى أن ذهاب الحركة في صيغ المضارعة لا يمنع الإعلال، لأن الاعتبار بأصل الوضع لا بما يطرأ على الصيغ من التسكين. وهذا التفسير الذي قدمه سيبويه يبين عن قوة شرط أصالة الحركة التالية للواو والياء عنده، لأجل حصول إعلالهما في أي صيغة تستدعي قلبهما ألفاً.

وهو في النص الأول يفسر مجيء الألف في موضع الواو من (غَزَوَ) الصيغة الأصلية للفعل، بأنها حرف العلة المجانس للحركة السابقة علي لام الفعل، ليكون القلب إلى حرف من

(١) يرد قولهم في سبق الإعراب على الإعلال ص ٣٩٩-٤٠٠

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٣) ذكر سيبويه اعتلال الياء في (يرمي) والواو في (يغزو) في الكتاب ٤ / ٣٨٢، وسيلي ذكر قوله فيهما في موضعهما من مباحث الدراسة .

جنس الحركة السابقة على صوت العلة في (غَزَوَ) ضرباً من المجانسة كما يكون كذلك في (بوطر) (و) (يغزي) .

ويفسر ابن عصفور هذا القلب بأنه تخلص من ثقل الحركتين المثليين المكتنفتين للواو في (غَزَوَ) قبل إعلاله، إذ يقول^(١): « وإن كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، فإنك تقلب حرف العلة ألفاً ياءً كان أو واوا، نحو (غزا ورمى) من الغزو والرمي . والسبب في ذلك اجتماع ثقل المثليين، أعني فتحة العين واللام، مع ثقل الياء أو الواو، فقلبت الياء والواو ألفين لخفة الألف، ولأنها لا تتحرك فيزول اجتماع المثليين، ولأنه ليس للياء والواو ما يقلبان إليه أقرب من الألف، لاجتماعهما معها في أن الجميع حروف علة ولين » .

وقد اتفقت أقوال النحاة مع قول سيبويه في أحكام قلب الواو في (غزا)، فاجتمع بذلك لقلبها ألفاً مثل ما اجتمع لقلب الياء ألفاً في (رمى) من الأحكام والتعليقات في كتب النحو والصرف . وهي الأحكام التالية :

١ - يؤدي وقوع الواو متحركة بعد فتحة إلى قلبها ألفاً لأجل أن تحدث مجانسة بين حركة ما قبل الآخر ولام الكلمة .

٢ - يكون في وقوع الواو بين فتحتين ثقل يتخلص منه بقلبها ألفاً، لكون الألف صوتاً ساكناً لا يتحمل الحركة، فيرتفع بها ثقل اجتماع الواو بحركتين .

٣ - يشترط أن تكون حركة الواو أصلية غير عارضة، فإن كانت عارضة في صيغة من صيغ الفعل، لم تقلب معها الواو ألفاً، ولم يعتد بوجودها^(٢) .

٤ - ليست الحركة التي تتحرك بها الواو المفتوح ما قبلها كي تنقلب ألفاً، حركة محددة، فهي تنقلب ألفاً لأي حركة تحركت بها^(٣) .

(١) الممتع ٢ / ٥٢٣ .

(٢) ذلك قول المبرد في المقتضب ٣ / ٧٩ وقول المازني في المنصف ٢ / ١١٦ وقول ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٤٠٥ ، وقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١٣٤ و ١٥٨ وقول أبي حيان في ارتشاف الضرب ١ / ١٤٤ .

(٣) من ذلك قول ابن جنبي في المنصف ٢ / ١١٦ ، وقول ابن هشام في شرح جمل الزجاجي ٤٤١ .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غزا) :

لما كان السياق الصوتي الواقعة فيه الواو في أصل (غزا) كموضع الياء في أصل (رمى) ، كان القول في إعلالهما واحداً .

ومن ثم يكون إعلال صيغة (غزا) وفق التفسير السابق لإعلال لام (رمى) ، متمثلاً في الخطوة التالية :

تقع الواو في (غَزَوَ) بين فتحتين ؛ هما فتحة عين الفعل وفتحة بناء الفعل الماضي ، فتحذف من بين الحركتين المثلين لينشأ عن حذفها إدغامهما ونطق المدّ :
حذف الواو من بين الحركتين المثلين بغية الإدغام :

غ - ز - و - ← غ - ز - Φ -

ولا يقع تقصير للمدّ آخرأ في الفعل منعاً للإجحاف بموضع بنية الفعل الصرفية ، إذ يبقى ببقاء المدّ موضع الواو البنيوي رغم ذهابها في النطق . ولو حذفت الفتحة المتطرفة في (غزا) لأخلّ بلفظ الفعل بذهاب صوتين منه ، هما لامه وحركتها وأشبه لفظه لفظ الحروف ، فالتبس وذهب معناه . ويكون من أوجه الاحتجاج لهذا التفسير مثل ما كان لتفسير (رمى) المقترح ، فلا أكرره وهنا .

المطلب الثالث : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين اللفيف :

اللفيف مدار المناقشة من أبنية الماضي هو اللفيف المقرون ، لوقوع العين فيه بين حركتين ، فكانت في موضع يستحق الإعلال .

ويرد الفعل اللفيف المقرون من الماضي الثلاثي مفتوح العين المجرد معتل الوسط بالواو ومعتل اللام بالياء ، كما يكون معتل العين واللام بالواو من مثل (حوى) الذي أصله (حَوَوَ) ويكون معتل العين واللام بالياء من مثل (حيا) الذي أصله (حَيَّيَ) .

أما اللفيف الذي عينه ياء ولامه واو ، فقد أجمع النحاة سوى المازني على أنه لا يرد في الفعل الماضي بوجه . وقد جعله المازني في بناء الماضي المكسور العين ، على ما سيلبي ذكره في موضعه من الدراسة .

وسيكون مثال الماضي اللفيف معتل العين واللام مفتوح العين المجرد ونموذج المناقشة في الدراسة ، هو الفعل (هوى) لكثرة ذكره في كتب الصرف ، ونجىء أبنية الماضي المزيدة من لفظه ، لتكون ثمة صلة بين أمثلة المناقشة في الدراسة .

وينصب القول في تناول الفعل (هوى) بالدرس والمناقشة ، حول تعليل ترك الواو في وسطه على حالها دون إعلالها مثلما أعلنت الياء فيه في موضع اللام .

وليس في إعلال اللام وتغيير أحوالها فيما بين صيغة وأخرى من صيغ (هوى) حكم يختلف عن أحكام إعلالها في صيغ (رمى) . يقول في ذلك ابن عصفور^(١) : « وأما ما عينه واو ولامه ياء فكثير نحو (شويتُ) ، و (طويتُ) ، وحكم اللام فيها حكمه في " رميت " في جميع الأحكام " .

ولا حاجة من ثم إلى تفصيل القول في تفسير صيغ « هوى » لما في ذلك من تكرار الكلام في أحكام إعلال اللام في صيغ (رمى) ، ولذا أكتفي بتناول صيغة الفعل للغائب المفرد بالمناقشة وذكر أقوال النحاة فيه ، لتفسير امتناع إعلال الواو في وسطه كإعلال الياء في آخره .

ويظهر في صيغ الفعل الصرفية ثبات الواو فيها جميعاً ، كما تصحح الياء في الصيغ التي اتصلت بها ضمائر الرفع المتحركة وفي صيغة الفعل للثنين ، مثلما يكون رد الياء في هذه الصيغ دون غيرها من صيغ (رمى) ، فأحكام إعلال اللام في اللفيف وغير اللفيف من باب الماضي الناقص مفتوح العين ، أحكام واحدة .

وإنما عرضت لتفسير امتناع إعلال عين الماضي اللفيف وهو غير متعلق بحالات إعلال اللام في الأفعال الناقصة ، لاتصال تفسير تصحيح عين اللفيف بترتيب أعمال قواعد الإعلال في صيغ الأفعال الناقصة في الدراسة ، ولاتصاله كذلك بالوصف الصوتي لآخر الفعل الناقص المعل كما يقدره علم الأصوات في العصر الحديث ، وهو الوصف الذي يبين عن الصلة بين القاعدة المستنبطة لتفسير امتناع تقصير المدّ في (رمى) والأخرى المستنبطة لتفسير امتناع التقاء المدين في أصل (رميا) - على ما سيلبي في المبحث الثاني من الفصل - وتفسير وجوب تصحيح عين الماضي اللفيف مجرداً كان أم مزيداً ، فكان الكلام في تصحيح عينه بياناً لنتائج الأخذ بالقواعد الفونولوجية المقترحة في الدراسة وبالأصول الصرفية العامة المستخلصة فيها ، عند تفسير حالات إعلال وتصحيح عين الفعل .

المسألة الأولى : أقوال النحاة في امتناع توالي الإعلالين :

جاء قول سيبويه في ذلك في باب المعتل الوسط مما لامه همزة ، حيث يقول^(٢) :

(١) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٧٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٦ .

« باب ما الهمزة فيه موضع اللام من بنات الياء والواو : وذلك نحو : (سَاءَ يَسُوءُ ، وناء يَنْوؤُ ، وداء يَدَاءُ ، وجاءَ يَجِيءُ ، وفَاءَ يَفِيءُ ، وشَاءَ يَشَاءُ) .

اعلم أن الواو والياء لا تُعْلان واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف ، وإنما اعتلنا للتخفيف . فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رَفِضَ . فهذه الحروف تجري مجرى (قال يقول ، وباع يبيع ، وخاف يخاف ، وهاب يهاب) .

فتفسير سيبويه لامتناع الإعلالين في لفظ الماضي الثلاثي اللفيف المقرون معتل العين واللام ، هو أن إعلالهما معاً يؤدي إلى الإجحاف بلفظ الفعل ، لحصول مدين متتالين عن قلب كل من الواو والياء (عين الفعل ولامه) ألفاً ، فيلزم حذف إحدى الألفين وفق قاعدة منع التقاء الساكنين ، ويبقى لفظ الفعل على صامت واحد هو فاءه متصلة بالمد ، فيكون (هوى) و(نوى) : (ها) و (نا) ، فيذهب بناء الفعل ودلالته . فلما كان في توالي الإعلالين هذا الضرب من الإجحاف ببناء الفعل وأصواته ، كان تصحيح عينه أولى . وهو يُنظر صحة العين في (اجتوروا) وأمثاله بصحة العين في (عور) مكسور العين و (شوى) مفتوح العين في قوله^(١) : « وأما قولهم (اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا) ، فزعم الخليل أنها إنما تثبت^(٢) ، لأن هذه الأحرف في معنى (تفاعلوا) كما قالوا (عور) إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل ، فإذا لم تعتل الواو في هذا ولا الياء نحو (عورتٌ وصيدتٌ) ، فإن الواو والياء لا تعتلان إذا لحق الأفعال الزيادة وتصرفت ، لأن الواو بمنزلة واو (شويتٌ) والياء بمنزلة ياء (حيتٌ) . »

وقد ذهب جمهور النحاة مذهب سيبويه في منع توالي الإعلالين ، دون تقييده بحصول المدين المتتابعين ، ومن ذلك ردّ المبرد على من قدر الإعلالين في (شاء) اسم الفاعل من (شاء يشاء) بقوله^(٣) : « فأما قولهم (شاء) كما ترى ، فإن فيه اختلافاً : يقول قوم : الهمزة منقلبة من ياء وأنها كانت في الأصل (شاي) كما ترى ، فأعلت العين وهي واو من قولهم (شوي) ، وقلبت الياء همزة ، لأنها طرف وهي بعد ألف ، فيقال لهم : هلا إذا أعلت العين صححت اللام ، ليكون كباب (غاية وآية) ؟ ألا ترى أنهم لما أعلوا العين صححوا اللام لتلا تجتمع علتان ، فقالوا : (آي وراي) جمع (راية) . »

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٧ .

(٢) أي تثبت الواو عيناً في تلك الأفعال ، فلا تُعل .

(٣) المقتضب ١ / ٢٩٠ .

ومثله قول المازني وابن جني في تفسير ترك إعلال لام (راي وثاي)^(١) : « قال أبو عثمان : وكذلك إن حذفت الهاء ، فقلت (ثاي وراي وطي)^(٢) ، قال أبو الفتح : يقول : لا فصل بين كون الهاء في هذا وألا تكون ، لأنك متى همزت الياء ، أعلت العين واللام ، وهذا قبيح كانت الهاء أو لم تكن » .

وبذلك يفسر النحاة ترك اشتقاق الفعل من الأسماء المعتلة الوسط مثل (غاية وطاية) ، لما أعل وسطها وكانت لامها كذلك مستحقة الإعلال في الفعل ، لو وضع في اللغة . وفي ذلك قول المازني وابن جني شارحاً له :^(٣)

« وأما (غاية ، وطاية ، وثاية ، وراية) فإنهن جئن على ما لا يُستعمل في الكلام « فعلاً » ؛ لأنهم قد أعلوا عينها ، فلو قالوا فيها (فعلت) لأعلوا لامها وقد كانت عينها مُعتلة ؛ فكرهوا أن يشتقوا لها فعلاً ، لما يلزمهم من الإعلال بعد الإعلال ، فرفضوا ذلك . قال أبو الفتح : يقول - لم يكن القياسُ إعلال العين وتصحيح اللام : بل كان تصحيح العين وإعلال اللام هو القياس ، كما قالوا : (نواة ، وشواة) ولكن الأسماء احتملت العدول عن القياس لقوتها وتمكنها ، والأفعال ليست في قوة الأسماء ، فكرهوا استعمال الفعل من (غاية ، وطاية) ونحوهما ، لأنه لم يكن بد من إعلال اللام كما تعتل في (يقضي) والعين معتلة كما ترى ؛ فرفضوا الفعل فيها البتة . وكان ذلك أسهل عليهم من أن يُعلوا العين واللام جميعاً ، ولو استعملوا إعلال العين لقالوا للواحد : (ثاي وطي) ، وكان يلزم أن تقول في المستقبل : (يثي ويطي) ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء وتدخل اللام الضم ، لأنها تجري مجرى الصحيح فكان يلزم هناك من التغيير والتبديل ما بعضه مكروه . فرفض ذلك لذلك » .

فتعليل مجيء الأسماء على ما يمتنع في الأفعال عند النحاة هو أن الاسم أقوى من الفعل ، فيحتمل من الإعلال ما لا يحتمله الفعل^(٤) .

وقصد ابن جني من التغيير المكروه في تصريف الفعل ، ما يكون في مضارعه من إعلال العين بنقل حركتها في بناء (يفعل) مكسور العين إلى فاء الفعل ، مع ضم الياء فيه طرفاً

(١) المنصف ٢ / ١٤٤ ، ومثل ذلك قول ابن يعيش في شرح المفصل ١٠ / ١٠٠ .

(٢) قصده بحذف الهاء : حذفها من (ثاية) و (راية) و (طاية) .

(٣) المنصف ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) يتضمن هذا التعليل اعتبارهم بثقل الفعل وخفة الاسم بوجه عام كما سبق ص ٩٤ - ٩٦ .

وهي مشددة . ولا وجه في العربية لضم الياء المتطرفة في لفظ المضارع سواء أكانت مشددة أم غير مشددة ، ومن ثم كان تصرف الفعل على هذا الوجه مخالفاً لقواعد الصرف في اللغة ، ولزم رفضه .

وقد ذكر سيبويه كراهة الياء المشددة في لفظ المضارع مكسوراً ما قبلها عند تعليقه ترك بناء (يفعل) مكسور العين فيما ماضيه مضاعف الياء مكسور العين من مثل (حيي) . وذلك قوله ^(١) : « لو قلت (يفعل) من (حي) ولم تحذف ، لقلت : (يحيي) ، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم ، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف » .

ومثل ذلك ما أورده ابن جني عن أبي علي الفارسي في تعليقه لامتناع تشديد الياء في (يستحي) : ^(٢)

« قال أبو علي : لأن هذه الحروف ^(٣) تضارع الحركات ، لأنها تحذف للجزم كما تحذف لغير ذلك ... ، فلا يجوز اجتماعهما ، قال : وأما حركة النصب ، فغير معتد بها ، لأنها غير لازمة ، فمن هنا لم يجز أن يقال : (يستحي) » .

فلما كان تشديد الياء المتطرفة ممتنعاً في لفظ المضارع في العربية ، علل النحاة وجوب تصحيح عين الليف في صيغة الماضي بأن التشديد إنما يقع في لفظ المضارع مقترناً بإعلال العين في لفظ الماضي ، قياساً على حصول نقل حركة عين (يقول) و (يبيع) ^(٤) وإعلال العين في ماضيهما (قال) و (باع) . وفي ذلك قول الرضي في الماضي الليف مفتوح العين ومكسورها ، شارحاً علة تقدير لزوم إعلال عين مضارع (هوى) بالنقل وحصول الياء المشددة عن ذلك في حالة إعلال عين الماضي ، إذ يقول : ^(٥) « فَعِلَ بالكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من قلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها »

والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط : إما بالقلب ، أو بالإدغام ؛ لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفاً لاجتماع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز ، كما مر ، وأما هوى فقد أعلنت اللام أيضاً بقلبها ألفاً ، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين ، حذراً من الإعلالين ،

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٨ .

(٢) المنصف ٢ / ٢٠٥ .

(٣) أي : حروف العلة .

(٤) المقتضب ١ / ٢٢١ ، أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٥٧ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٣٨-٢١٣٩ ،

حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢٠ .

(٥) شرح الشافية ٣ / ١١٢-١١٤ .

وذلك أن كل أجوف من باب فَعَلَ قلبت عينه في الماضي ألفا تقلب عينه في المضارع أيضاً ، نحو خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا في الماضي : قاي وطأي وحاي ، لقالوا في المضارع : يَقَايُ وَيَطَايُ وَيَحَايُ ، وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم ، نحو ظَبِي وآي ورأي ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا .

و يجوز أن يقال في هَوَى أيضاً مثله ، وهو أن كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وحب تسكن عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله ، نحو قال يَقُولُ وْبَاع يبيع وطاح يطيح ، والأصل يَطُوح فكان يجب أن يقال يَهِيّ مشدداً في مضارع هَيّ ، ولا يجيء في آخر الفعل المضارع ياء مشددة ، لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل .

وأما في الاسم فذلك جائز لخفته ، نحو حَيّ « فتقدير لزوم تشديد الياء آخر صيغة المضارع من (هاي) معلّ العين ، يردّ عند النحاة إلى أن بناء مكسور العين مثل (يبيع) و(يرمي) وأنه يحمل على ماضيه في لزوم إعلال عينه ، فيستدعي ذلك نقل كسرة عين المضارع إلى الفاء ، فيكون في أصل وضعه (يَهوي) ساكن الفاء ثم تنقل كسرة عينه إلى فائه ، فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها مع سكونها هي بعد النقل ، فيصبح الفعل (يهيّ) لالتقاء الياءين في آخره ، فيثقل .

وقد جاء قول ابن عصفور مفصلاً معنى وقوع الإجحاف بلفظ الفعل عند حدوث الإعلالين به ، وذاكراً كثرة التغيير اللازم حدوثه على أصوات الفعل المضارع مما انفتحت عين ماضيه ، وأن الفعل لا يحتمل من الإعلال ما يحتمله الاسم ، لتصرفه في المضارع بما لا يقع للاسم من تغييرات توقع به الثقل .

وذلك قوله (١) : «..... وأما ما عينه واو ولامه ياء فكثير نحو « شَوَيْتُ » و« طَوَيْتُ » . وحكم اللام فيه حكمها في باب " رَمَيْتُ " في جميع الأحكام . وأما العين فصحيحة ، ولا يجوز إعلالها ، إلا أن يؤدي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء ، نحو « شَوَيْتُ شَيْئاً » و« طَوَيْتُ طَيْئاً » .

..... والسبب في أن اعتلت اللام في هذا الباب وصحت العين أنك لو أعلتتهما جميعاً لأدى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ، ألا ترى أنك لو قلبت الواو من " طَوَيْتُ " ألفاً والياء ألف لتوالى الإعلال . ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان ، فيؤدي ذلك إلى الحذف . فلما لم يمكن إعلالهما معاً أعلت إحداهما ، وكانت الأولى بالإعلال اللام لأنها طرف .

(١) الممتع ٢ / ٥٧٠ - ٥٧٥ .

وأيضاً فإنك لو أعللت العين وصححت اللام لكنت تقول " شاي يَشِي " و " طاي يَطِي " ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء ، وتدخل اللام الضمة لأنها تجري مجرى الصحيح ، فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير ، فرفض ذلك .

وقد شدّ من ذلك شيء ، فأعلت عينه وصححت لامه . وجاء ذلك في الاسم لقوته وتمكّنه ، وذلك نحو " طاية " و " ثاية " لأنهما من " طَوَيْتُ " و " ثَوَيْتُ " ، فاستُخفَّ في الاسم - خلفته - ما لم يُستخفَّ في الفعل لثقله . وأيضاً فإن الفعل يتصرف فيلزمه فيه الثقل في مضارعه ، » .

وقد فرق بعض النحاة بين نوعين من حالات توالي الإعلال ، فلم يعمموا منعه وجعلوه منعاً مقيداً بحصول المديّن لأنه يلزم حذف أحدهما . ومن ذلك قول ابن مالك إذ فرق بين الإعلالين المؤدّين إلى الإجحاف والإعلالين غير المؤدّين إليه ، فبين أن الإجحاف إنما يحصل فيما الإعلالان فيه من نوع واحد ، وأنه غير حاصل فيما الإعلالان فيه مختلفان . فمثال الأول أن تعل عين ولام (هوى وطوى) ، لما كان إعلالهما مؤدياً إلى حذف إحدى الألفين وبقاء الفعل على فائه ممتدة بالألف ، فيقال (ها) و (طا) ، وتذهب دلالتهما . أما الثاني ، فمثاله (ماء) حيث إعلال الوسط بالقلب ألفاً وإعلال اللام بإبدالها همزة ، فاختلف الإعلالان واغتفر . يقول في ذلك (١) :

« وَحَيْثُ ذَا الإِعْلَالِ يَسْتَحِقُّ »

حَرَفَانِ فَالثَّانِي بِهِ أَحَقُّ

وَأَوَّلًا صَحِّحٌ ، وَنَحْوُ (غَايَةِ)

نَزَرَ كَذَلِكَ (ثَايَةِ) وَ (طَايَةِ)

أي : لو اجتمع في كلمة واوان أو ياءان ، أو واو وياء وكل واحد منهما مُستحقٌّ لأن يُقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بُدَّ من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر . والآخر أحقُّ بالإعلال .

ومثال الواو والياء : (هوى) ، فهذه استعملت على مقتضى القياس بتصحيح الأوّل وإعلال الثاني .

وشدّ ما جاء بخلاف ذلك نحو (غَايَةِ) وأصلها (غَايَةِ) فأعلت الياء الأولى ، وصححت الثانية .

(١) شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٩-٢١٣٢ .

وَسَهَّلَ ذَلِكَ كَوْنَ الثَّانِيَةِ لَمْ تَقْعَ طَرَفًا ،

وَلَاخْتِلَافِ الْعِلْتَيْنِ اغْتَفِرًا

في (الماء) و (الشائي) التَّوَالِي وَتِرًا

تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ إِجْحَافٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ عَلَى الإِطْلَاقِ فَاسْتَمَرَ اجْتِنَابُهُ إِذَا كَانَ الإِعْلَالُ مُتَّفَقًا كَمَا يَكُونُ فِي (الْهَوَى) . وَاغْتَفَرَ تَوَالِيهِمَا إِذَا اخْتَلَفَا نَحْوُ : (مَاءٌ) أَصْلُهُ (مَوْهٌ) فَأَبْدَلَتْ الْوَاوُ أَلْفًا ، وَالْهَاءُ هَمْزَةً ، وَهَذَا لَا يَطْرُدُ . وَاغْتَفَرَ تَوَالِيهِمَا بِاطْرَادٍ فِي نَحْوِ (شَاءٌ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (شَاءَ) ، وَأَصْلُهُ : (شَاوَى) ، فَأَعْلَتَ عَيْنَهُ بِإِبْدَالِهَا هَمْزَةً كَمَا فَعَلَ بِـ (قَائِمٌ) ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ يَاءً لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ . وَاغْتَفَرَ تَوَالِيهِمَا أَيْضًا لِلْاِخْتِلَافِ فِي نَحْوِ (تَرَى) ، لِأَنَّ أَصْلَهُ (تَرَأَى) ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَقَلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا .

وَمِنْ ثَمَّ يُمْكِنُ جَمْعُ أَقْوَالِ النَّحَاةِ فِي تَعْلِيلِ تَصْحِيحِ الرَّوَا فِي (هَوَى) فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

١ - قَالُوا إِنَّ الإِعْلَالَيْنِ الْمُتَوَالِيَيْنِ يَنْتِجُ عَنْهُمَا الإِجْحَافُ وَالِالْتِبَاسُ ، لَمَّا كَانَ إِعْلَالُ الْوَسْطِ وَالطَّرْفِ مَعًا يُوْدِي إِلَى التَّقَاءِ الْأَلْفَيْنِ ، وَهُمَا سَاكِنَانِ ، فَتُحْذَفُ إِحْدَاهُمَا مَنَعًا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَيَبْقَى لَفْظُ الْفِعْلِ عَلَى (هَا) ، فَيَكُونُ كَلْفِظِ هَاءِ التَّنْبِيهِ فِي (هَاهُنَا) وَ(أَيُّهَا) ، فَيَقَعُ الإِجْحَافُ بِالْفِعْلِ وَيَزُولُ مَعْنَاهُ وَيَلْتَبِسُ .

٢ - يَغْتَفِرُ فِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَغْتَفِرُ فِي الْأَفْعَالِ ، فَهِيَ تَقْوَى عَلَى مَخَالَفَةِ الْقِيَاسِ لِتُمْكِنِهَا ، فِي حِينٍ لَا تَقْوَى الْأَفْعَالُ عَلَى ذَلِكَ ، فَاحْتَمَلَتِ الْأَسْمَاءُ مَا لَمْ تَحْتَمِلْهُ الْأَفْعَالُ مِنْ إِعْلَالِ الْوَسْطِ دُونَ إِعْلَالِ اللَّامِ فِي مِثْلِ (غَايَةٌ وَطَايَةٌ وَثَايَةٌ وَرَايَةٌ) .

وَوَجْهُ قُوَّةِ الْاسْمِ وَثِقَلُ الْفِعْلِ وَضَعْفُهُ عَنْ تَحْمِيلِ إِعْلَالِ الْوَسْطِ فِيمَا تَسْتَحِقُّ لَامَهُ الإِعْلَالُ ، هُوَ أَنْ تَصْرِفَ الْفِعْلَ فِي صَيْغِ الْمُضَارَعَةِ مَعَ حَمْلِهَا عَلَى إِعْلَالِ الْمَاضِي (الَّذِي أَعْلَى وَسْطُهُ) يُوْدِي إِلَى مَجِيءِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ آخِرَ الْمُضَارَعِ ، فَيَكُونُ مَجِيئُهَا فِيهِ مَخَالَفًا لِقِيَاسِ تَصْرِيفِ الْمُضَارَعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

٣ - أَنَّ إِعْلَالَ الطَّرْفِ أَوْلَى مِنْ إِعْلَالِ الْوَسْطِ ، فَهَمَّتِي لَزِمَ إِعْلَالَ الطَّرْفِ ، أَعْلَى وَأَسْتَغْنِي مِنْ بَعْدُ عَنْ إِعْلَالِ الْوَسْطِ .

٤- أن توالي الإعلالين يكون مجحفاً بالكلمة ، إذا كانا إعلالين من صنف واحد ، أما إذا اختلف نوعا الإعلالين ، فلا يحدث تواليهما إجحافاً ، كما في (الماء) .
وفيما يلي ذكر التفسير المقترح للفعل (هوى) والمقاييس الفونولوجية التي تخالف تعليقات النحاة لترك إعلال وسطه .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لامتناع توالي الإعلالين في صيغة الفعل اللفيف (هوى) :
جاءت أقوال النحاة في تفسير امتناع توالي الإعلالين في (هوى) منسوبة على أمرين :
الأول هو أن الإعلالين من النوع الواحد إن تواليا على الكلمة ، أديا إلى الإجحاف بلفظها ، فتذهب دلالتها وتلتبس بغيرها ، والثاني هو أن الفعل يتصرف في صيغة المضارعة على وجه يزيد ثقلاً ، فيقع فيه ما لا يقع في العربية في تصريف الأفعال ، إن أعلّ وسطه في لفظ ماضيه .

والقول بأن الواو وسط (هوى) يلزمها القلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، هو سبب الحاجة إلى تفسير امتناع هذا القلب فيها ، رغم تحقق شروطه وفق القاعدة الصرفية التي ذكرها النحاة في إعلال (رمى) و (غزا) .

ويلزم تفسير امتناع إعلال الواو في (هوى) ، الوقوف أولاً على السياق الصوتي الذي وقعت فيه الواو ، بغية النظر فيما يكتنفها من حركات وبناء تفسير امتناع إعلالها على موضعها بين الأصوات في صيغة الفعل .

والواو في هذا الفعل تقع بين ثلاث فتحات ، لا بين فتحتين كما في (غَزَوَ) المنقلب إلى (غزا) . فالوصف الصوتي لما يكتنف الواو من الأصوات في (هوى) هو :

(- و - Φ -) حيث وقعت قبلها فتحة قصيرة ووقعت بعدها فتحتان ، فهو سياق صوتي لا يسمح بحذف الواو بوجه ، لما كانت الفتحتان المكتنفتان لها غير متفتحتين في القصر ، وامتنع إدغام إحداهما في الأخرى ، فامتنع من ثم حذف الواو من بينهما ولم ينشأ المدّ في موضع الواو ههنا كما نشأ في (غزا) من (غَزَوَ) .

فلما كان موضع الواو في (هوى) غير موجب لإعلالها إعلال الواو في (غزا) ، لم تكن ثمة حاجة إلى تفسير ثباتها وسطاً في الفعل اللفيف ، إذ لم تكن بين سياقها الصوتي وبين قاعدة حذفها من بين الحركتين صلة .

وتشير هذه المسألة إلى أهمية تحديد جزئي السياق الصوتي الذي تقع به ظاهرة الإعلال ، وألا يترك النظر في الحركة التالية لنصف الحركة (واواً كانت أم ياء) ، ويكتفى بتعيين الحركة السابقة عليها لوصف موضع إعلالها .

فبتعيين الحركتين السابقة واللاحقة للواو في موضع إعمال قاعدة حذفها ، ينتفي اشتباه صيغة (هوى) بقاعدة إعلال العين في مثل (قال) و (كان) و (خاف) .

وقد اكتفى النحاة في تعيين موضع إعلال الواو والياء المنقلبتين " ألفاً " ، بذكر لزوم الفتحة قبلهما ولزوم تحركهما بحركة غير عارضة ، دون تحديد نوع الحركة التي يتحركان بها ، كما سبقت الإشارة عند ذكر أقوالهم في قلب ياء (رمى) ص ١١١ ، فكان ترك تعيين نوع الحركة التالية للواو (في موضع إعلالها بالحذف من بين الحركتين) هو سبب اشتباه الواو في (هوى) بقاعدة إعلالها في (غزا) ، وليس بينهما صلة من حيث السياق الصوتي المكتنف لكل منهما .

وتعيين الحركتين المكتنفتين للواو في مثل (غَزَوَ) اللازم إعلالها يتضمن أمرين: الأول هو تعيين كل منهما أي فتحة أم ضمة أم كسرة ، والثاني تعيين المدة الزمنية لكل منهما ، أهما قصيرتان أم طويلتان أم إحداهما قصيرة والأخرى طويلة .

المسألة الثالثة : أثر السياق الفونولوجي في منع إعلال الواو في (هوى) :

إذا ابتُغِيَ النظر في الصيغة المترتبة على إعلال الواو في هذا السياق ، لمعرفة علة امتناعه ، وجدناها صيغة تشتمل على موضعي صامتين مغفلين متتاليين في بنية الفعل الصرفية ، إذ لا يفصل بين موضعيهما صوت صامت . وهو سياق فونولوجي يوجب حذف إحدى الحركات ، بغية التخلص من تتابع الموضعين المغفلين اللذين يتنازعان الحركة الثانية من الحركات المتتالية في سياقيهما ، كما هو الشأن في توالي الفتحات الثلاث في الصيغة الأولى التي وضعت عليها صيغة (رَمَتْ) حيث لزم حذف الفتحة الثالثة ، على ما سيلبي بيانه ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

ويبين الرسم التالي مراحل تصريف الفعل عند حدوث الإعلالين به :

هـ - و - ي - ← (- ١) هـ - و (- Φ -)

٣ ٢ ١

← (- ٢) هـ (- Φ - Φ -)

٣ ٢ ١

في المرحلة رقم (١) من الرسم أشير إلى إعلال الطرف على أنه المرحلة الأولى المقدرة لحدوث التغيير في نطق الفعل ، لما كان الطرف أحق بالإعلال من الوسط ، وهو الإعلال الذي ينشئ الإدغام بين الفتحتين المكتنفتين لموضع الصامت المحذوف من بينهما ، كما سبق بيانه في تفسير إعلال (رمى) . وتقع الفتحة الثانية (فتحة عين الفعل) في هذا الإدغام أول المدغمين ، فلو وقع الإعلال الثاني في الفعل ، بحذف الواو من بين الفتحة الأولى والثانية ، لوقع به تنازع الموضعين المغفلين في النطق للحركة الثانية في الفعل ، لحاجة كل منهما إليها حركةً مكتنفةً له تنشئ مع الحركة السابقة عليها والتالية لها سياق إدغام يسوغ بقاء موضعي الصامتين المحذوفين في بنية الفعل الصرفية (١) .

فلما لم يكن تنازع الحركة الثانية سائغاً في إرساء العلاقات الفونولوجية بين مواضع البناء الصرفي ، كان هذا السياق الفونولوجي مستديماً حذف المقطع الأخير تخلصاً من أحد سببي التنازع ، فتكون المرحلة الثالثة من تصريف (هوى) وفق هذا التصور ، هي مرحلة حذف المقطع الأخير من مقاطع الفعل :

$$(٣-) \quad \text{هـ} \quad \Phi \quad \Phi \quad \Phi \quad \leftarrow \quad \text{هـ} \quad \Phi \quad \Phi \quad \Phi$$

١ ٢ ٣ ١ ٢ ٣

فلما كان اجتناب توالي موضعي الصامتين المحذوفين في بنية الفعل الصرفية ضرورة فونولوجية ، لما يسببه من تنازع أحد مواضع البنية بين أن يكون عاملاً ومعمولاً فيه في آن واحد ، لم يكن حذف الواو من بين الفتحات الثلاث عملاً فونولوجياً متوقفاً ، ولم تكن حاجة إلى تفسير ترك حذفها في هذا السياق الذي يكون حذفها فيه مخالفاً للقواعد الصرفية والسياق الفونولوجي المقبول في اللغة ، في آن واحد .

المسألة الرابعة : المقابلة بين التفسير المقدم وتعليل النحاة لامتناع توالي الإعلالين في (هوى) :

(١) يتضح في التفسير السابق لترك إعلال الواو في الماضي اللفيف مفتوح العين ، أن إعلالها يؤدي إلى الإجحاف به . ويبين هذا الإجحاف الرسم رقم (٣) السابق حيث يسقط المقطع الأخير من لفظ الفعل ويبقى على المقطعين الأولين منه ، فينطق (ها) وتذهب دلالته ويقع الالتباس .

(١) يرد تفصيل القول في حصول التنازع في سياق التقاء المدين ص ١٩٤ - ١٩٦ .

وهذا الإجحاف هو ما أشار إليه سيويه في قوله السابق الذكر ، وهو قول كافة النحاة أيضاً .^(١) ولذلك أكد ابن مالك في شرح الكافية على هذا المعنى بقوله إن توالى الإعلالين إنما يجتنب إذا كان الإعلالان متفقين ، لأن اتفاقهما هو المؤدي إلى وقوع الإجحاف بالكلمة بسقوط أحد مقاطعها ، وذهاب بنائها الصرفي والتباسه بغيره^(٢) .

(٢) أما قول النحاة إن (يهي) ثقيل ولا تقبله العربية لحيء الياء المشددة فيه ، فوجهه أن تشديد آخر الكلمات الناقصة مختص في العربية بالأسماء دون الأفعال ، وهو أمر يتعلق بموضع النبر في كل منها^(٣) . فمن الأسماء المشددة الآخر : (الكي و الطي والجو) ، ومن المشتقات المشددة الآخر : (مرضي ومقوي وعلي) .

فمواضع النبر التي خصت بها اللغة الأسماء ، يجب أن تحفظ لها كيلا يكون تغيير مواضعها سبباً في التباس صيغ الأسماء بالأفعال ، مثلما كان الحفاظ على موضع النبر في صيغة (فعلت) المتصلة بضمير الرفع المتحرك ، في مثل (رميت) ، علامة فارقة بين صيغة الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك ، وصيغة الفعل الماضي غير المتصل به ، كما كان وقوع النبر في (فعلت) في موضعه الخاص به في هذه الصيغة فارقاً بين صيغ الأفعال والأسماء على بناء (فَعَل) مفتوح الفاء والعين ، كما سيلبي بيانه في البحث السابع من الفصل^(٤) .

ومن ثم يلزم إعمال القاعدة الفونولوجية مراعاة مواضع النبر المختصة بصيغ الأفعال وتلك المختصة بأبنية الأسماء ، كل منها في أبنيتها المخصوصة له ، منعاً لحصول الالتباس بين صيغ الأفعال والأسماء عن طريق اختلاط قواعد النبر فيما بينها .

وموضع النبر في مضارع (هوى) هو مقطع حرف المضارعة ، فهو مقطع الياء الأولى في (يهوي) المنتهي بالمد وتفصيل أصواته كما يلي : [ي - ه - و - ه - ي] حيث نشأ المد عن نقل الياء (لام الفعل) إلى موضع النواة الساكنة التالية لها ، لانتفاء ضم المضارع الناقص . وعند تأمل السياق الفونولوجي الذي تقع فيه الكسرة التالية للواو في (يهوي) ، يتضح امتناع القول بجواز نقلها إلى السكون السابق عليها وفق قاعدة النقل المحدثّة إعلال مثل (يخاف ويقول) ، وهي القاعدة التي فسر بها النحاة امتناع إعلال عين (هوى) عند تقديرهم أن إعلالها يوجب إعلال عين (يهوي) بالنقل .^(٥)

(١) انظر ص ١٣٩ ، ١٤٢ .

(٢) انظر ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) د . عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) انظر ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥) انظر ص ١٤٠ - ١٤٣ .

ويعلل امتناع نقل الكسرة في هذا الفعل بأمرين : الأول هو أن موضع السكون غير مجاور للكسرة وأن النقل - كما تنص عليه أصول نظرية العامل الفونولوجي - إنما يكون إلى موضع مقطعي غير مفصول عن الصوت المنقول بفاصل ، والثاني هو أن نقل الكسرة التالية للواو يمنعه أنها أولى حركتي المد ، فهي الحركة العاملة في موضع الكسرة الثانية من المد كما سيلي في تفسير علاقة الحركة الأولى بالثانية في المد في صيغتي (أهوى) و (يقوى)^(١) ، ولا تكون الحركة المنقولة من المد الحركة العاملة فيه ، وإنما تكون الحركة المعمول فيها (المتعلقة بالحركة الأولى) .

المطلب الرابع : صيغة الفعل الماضي المزيد يائي اللام للغائب المفرد :

يرد الفعل الماضي المزيد مفتوحاً ما قبل آخره في جميع أبنيته ، سواء في ذلك ما سكنت وما تحركت عينه ، فمن أبنيته متحركة العين : أفعال ، وفاعل ، وتفاعل ، واستفعل ، وافعول . ومن أبنيته ساكنة العين ومضعفتها : تَفَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وتَفَعَّلَلْ .

ففي جميع الأبنية السابقة يفتح ما قبل لام الفعل المزيد ، فيكون سياق اللام الصوتي أن تقع قبلها فتحة البناء الصرفي الذي هي فيه (أى فتحة ما قبل الآخر) ، وتليها فتحة آخر الفعل الماضي : فتحة بناء الماضي ، فتقع اللام بين فتحتين في صيغة الغائب المفرد من جميع هذه الأبنية .

ويتضح بذلك أن تصريف جميع الأفعال الماضية المزيدة التي لامها الياء - أياً كان وزن كل منها - كتصريف صيغ (رمى) ، لوقوع صوت العلة المتطرف فيها جميعاً في السياقات الصوتية نفسها عند إلحاق الضمائر وتاء التأنيث بها ، لما كانت لام الفعل في صيغة الغائب المفرد واقعة في السياق الصوتي نفسه في جميع أبنية الزيادة ، فأعلنت فيها إعلالاً واحداً قبل إلحاق الضمائر أو التاء بها ، وهو إعلال الياء في (رمي) .

فلما كانت أحكام إعلال صيغ الماضي المزيد معتل اللام بالياء كأحكام إعلال صيغ الماضي المجرد معتل اللام بها ، لم يخصص لها النحاة قسماً مستقلاً في مسائل الصرف في مصنفاتهم ، لاتفاق مواضع العلة في المجرد والمزيد في الحركات السابقة عليها والتالية لها في صيغ اتصالهما بالضمائر وتاء التأنيث ، أي أن القاعدة الصرفية واحدة ما دام السياق الصوتي الذي يقع فيه صوت العلة واحداً ، ولا حاجة من ثم إلى تكرارها لأجل الكلام في أحكام إعلال المزيد على حدة .

(١) انظر ص ١٨٥ - ١٨٦ ، ٤٢٧ - ٤٢٩ .

ومثلما ذهب النحاة إلى ترك تكرار الأحكام المتعلقة بإعلال لام (رمى) ، أترك ههنا تفسير صيغة الفعل الماضي المزيد المجرد للغائب المفرد ، كما أترك تكرار التفسيرات الخاصة بصيغ (رمى) الأخرى في باقي مباحث الفصل ، اكتفاء بالإشارة إلى اتفاقها مع أحكام تصريف صيغ الماضي المزيد الذي لامه الياء .

المطلب الخامس : صيغة الفعل الماضي المزيد معتل الآخر بالواو للغائب المفرد :

يعدّ الفعل المزيد معتل الآخر بالواو إذا كان مجردة معتل الآخر بها لأصالتها فيه وغياب العلة الصرفية لقلبها ياء ، كما في (غزا ودعا وشكا) وأمثالهن مما انفتحت عينه ، فلم تقلب فيه الواو ياء بخلاف (رضى) الذي قلبت واوه ياء وتأصلت في باقي صيغه مجردة ومزيدة ياء من بعد قلبها في صيغة الغائب المفرد . وللأفعال المزيدة عدة أوزان ينفث ما قبل الآخر في كل منها ، فلا فرق في السياق الصوتي الذي تقع فيه اللام في أيّ منها ، لوقوعها بين الفتحين فيها جميعاً . وأكتفي من ثمّ بوزن واحد ، أتناول مناقشة تصريفه باعتباره نموذجاً لباقي الأوزان ذات الزيادة في باب الماضي الذي لامه الواو . وقد ذكر سيبويه صيغة (فعلتُ) من (أغزى) مراراً عند تمثيله لقاعدة قلب الواو رابعة ياء ، وسأجعل هذا الفعل من ثمّ النموذج الذي أحيل إليه قياس تصاريف الأفعال ذات الزيادة من الأوزان الأخرى .

ولا ترد في تصاريف (أغزى) صيغة تقع فيها الواو لأمّا حيثما ظهرت لامه ، وإنما ترد محلها الياء في موضعي ظهورها ، وهما حالة اتصال الفعل بألف التثنية وحالة اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة . ولذا قال سيبويه إن (أغزى) يُعامل معاملة المعتل الآخر بالياء ، فتكون تصاريفه في الماضي كتصاريف (رمى) الذي لامه ياء أصلية غير منقلبة عن واو .

وذلك قوله في معرض حديثه عن واو (قوي) المنقلبة ياء ، إنها تجري من بعد قلبها ياء مجرى الياء الأصلية مثلما تجري لام (أغزيتُ) من بعد قلبها ياء مجرى بنات الياء^(١) :

« فإذا قلبت ياء ، جرت في الفعل وغيره والعين متحركة ، مجرى (لويتُ ورويتُ) كما أجريت (أغزيتُ) مجرى بنات الياء حين قلبت ياء... »

ولم يرد خلاف بين النحاة في تعيين نوع اللام في صيغ (أغزى) التي ظهرت فيها الياء ، وإنما ورد الخلاف حول لام صيغة الغائب المفرد وحدها ، أهي منقلبة ياء أم هي واو كواو (غزا) تقلب ألفاً دون قلبها ياء أولاً .

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

وأورد ههنا أقوال النحاة في إعلال هذه الصيغة وسبب خلافهم حولها ، مستغنية بها عن تفسير باقي صيغ (أفعل) واوي اللام في المباحث التالية ، لما في ذلك من تكرار الأقوال في تفسير صيغ (رمى) . وأتبع ذكر أقوالهم بمناقشتها وترجيح بعضها على بعض ، وفق ما تبين لي من صلات صرفية بين صيغ الماضي المزيد وصيغ الماضي المضاعف والاسم المقصور الموقوف عليه ، كما سيأتي بيانه .

المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (أغزى) :

هو (أفعل) من (غزا يغزو) ، فلامه واو مفتوح ما قبلها ، وهي فيه رابعة . وقد قال جمهور النحاة في مجيئها رابعة : إنها تقلب ياء أبداً بدليل لفظ الفعل مع ضمير المتكلم : "أغزيت" حيث لم تظهر الواو . وعللوا قلبها ياء في الفعل الماضي المزيد بأنه يُحمل على مضارعه الذي ينكسر فيه ما قبل الواو ، فيكون قلبها ياء واجباً ، وأن أهل اللغة أرادوا للفعل أن يكون مطرد اللفظ في جميع تصاريفه للماضي والمستقبل على حد سواء .
يقول سيبويه في حمل لفظ (أفعلت) على لفظ مضارعه (١) :

« هذا باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء :

وذلك إذا كانت (فعلت) على خمسة أحرف فصاعداً ، وذلك قولك : أغزيتُ وغازيتُ واسترُ شيتُ . وسألت الخليل عن ذلك ، فقال : إنما قلبت ياء لأنك إذا قلت (يُفعل) لم تثبت الواو للكسرة ، فلم يكن ليكون (فعلت) على الأصل وقد أُخرجت (يُفعل) إلى الياء و(أفعل) وتُفعل و(نُفعل) . »

وذهب مذهب الخليل وسيبويه جمهور النحاة في أن الماضي من الثلاثي المزيد معتل اللام يحمل على مضارعه الذي قلبت واوه ياء . يقول في ذلك المازني (٢) :

« هذا باب تُقلب الواو فيه إلى الياء : إذا كانت (فعلت) على أربعة أحرف فصاعداً : وذلك قولك (أغزيتُ وغازيتُ واستغزيتُ) ، قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء من قبل أنك إذا قلت (يُفعل) لم تثبت الواو للكسرة قبلها ، وذلك (يُغزي ويُغازي) ، فلم يكن لتكون (فعلت) على الأصل وقد خرجت (يُفعل) وجميع المضارعة إلى الياء . »

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٣ .

(٢) المنصف ٢ / ١٦٤ .

ومثله قول المبرد في المزيد من الأفعال المعتلة اللام^(١) :

« اعلم أن الزوائد تلحقها^(٢) كما تلحق الصحيح ، فتقول : (أعطى الرجل) ومعناه (ناول) والأصل (عطا يعطو) إذا تناول ، كما تقول (غزا الرجل وأغزيتَه) و (جرى الفرس وأجريتَه) إلا أنك إذا زدت في الفعل فصارت ألفه رابعة ، استوى البابان^(٣) لخروج بنات الواو إلى الياء ؛ لأنك إذا قلت (يفعل) فيما فيه الزيادة من هذا الباب^(٤) ، انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياء ، كما تنقلب واو (ميزان) لسكونها وكسرة ما قبلها . وذلك قولك : (يُغزي ويُعدي ويستغزي) ونحو ذلك .

فعلى هذا يجري (أغزيت واستغزيتُ) كما أنك تقول (دُعِي وغزِي) فتقلب الواو ياء ، وتقول في المضارع : (هما يُدعيان ويُغزيان) ، لأن الفعل إذا لزم في أحد وجهيه شيء ، اتبعه الآخر لئلا يختلف ، إذ كان كل واحد منهما يُبنى على صاحبه .»

وما ذكره المبرد في هذا النص من أن حمل الماضي على مضارعه في إعلال لامه مماثل لحمل المضارع على ماضيه ، هو قول جمهور النحاة في طرد لفظ الفعل .

يقول في ذلك ابن جني^(٥) : « كرهوا أن يقولوا (أغزوت) فلا يقبلوا الواو إلى الياء ، وهم يقولون (يُغزي) فيقبلونها ياء للكسرة قبلها ، فأرادوا المماثلة وأن يكون اللفظ واحداً ، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع ، كما أعلوا المضارع نحو (يقول ويبيع) لإعلال الماضي .»

ثم يقول في أن اتفاق لفظ الفعل مطلب لغوي عام لا ينحصر في حمل لفظ المضارع على لفظ الماضي ، وأنه يمتد إلى الاسم المشتق من الفعل^(٦) :

« قال أبو الفتح : لما وجب قلب اللام في (شَقِيتُ) لانكسار ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع وإن كان لا كسرة قبلها - لئلا يختلف الباب ؛ فهذا نظير (أغزيتُ تغزي) ؛ إلا أن (أغزيتُ تغزي) قلب ماضيه لمضارعه و (شقي يشقى) قلب مضارعه لماضيه . فهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها ، فإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل ، فأعلوا الماضي للمضارع والمضارع للماضي ، أجدر .»

(١) المقتضب ١ / ٢٧٤ .

(٢) أي : تلحق الأفعال الناقصة .

(٣) أي : استوى باب المعتل الآخر بالواو وباب المعتل الآخر بالياء .

(٤) أي : باب المعتل اللام من الأفعال .

(٥) المنصف ٢ / ١٦٤ .

(٦) المنصف ٢ / ١٦٦ .

وجاء كلام المتأخرين موافقاً لهذا المذهب . يقول ابن يعيش (١) :

« فأما (أغزيتُ) فأصلها (أغزوتُ) ، وإنما قلبوها ياء لوقوعها رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، قلبت ياء . وإنما قلبوها ياء حملاً لها على مضارعها في (يُغزي) ، وإنما قلبت في المضارع لوقوعها طرفاً بعد مكسور ... ، لأن الطرف ضعيف يتطرق إليه التغيير مع أنه بعرضية أن يوقف عليه فيسكن ، والواو متى سكنت وانكسر ما قبلها ، قلبت ياء نحو (ميزان وميعاد) . » ويجعل حمل الماضي على المضارع كحمل المضارع على الماضي في قوله (٢) :

« وإنما قلبوها ياء حملاً على المضارع ، وإنما قلبت في المضارع للكسرة قبلها على حد قلبها في (ميزان وميعاد) ؛ فلما قالوا (يُغزي) فقلبوا ، كرهوا أن يقولوا (أغزوتُ) ، لأن الأفعال جنس واحد ، فأرادوا المماثلة وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحداً ، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع كما أعلوا المضارع نحو (يقول ويبيع) لإعلال (قال وباع) ، ألا ترى أنه لولا إعلال الماضي لم يلزم إعلال المضارع وقالوا في مضارع (غُزِي ورَضِي) : (يُغزيان ويرضيان) ، فقلبوا الواو ياء وإن لم ينكسر ما قبل اللام حملاً للمضارع على الماضي ، لأن الماضي قد وجدت فيه علة تقتضي القلب وهو انكسار ما قبل الواو نحو (غزي ورضي) ، ولم يوجد في المضارع علة تقتضي القلب ، فكرهوا أن يختلف الباب ، فهذا نظير (أغزيت يغزي) ؛ إلا أن (أغزيت) حُمِلَ ماضيه على مضارعه وهنا حمل المضارع على الماضي . »

فبعد أن بيّن سبب إعلالها بالقلب ياء في لفظ المضارع «يغزي» ، أشار إلى أن لفظ الماضي لا علة فيه لقلب واوه ياء إلا أنهم أرادوا اتفاق لفظ الفعل في جميع تصاريفه ، وهو قوله : "لأن الأفعال جنس واحد ، فأرادوا المماثلة وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحداً" ، وأن ذلك دأبهم في مثل (يقول ويبيع) من ماضيهما (قال وباع) ، فكانت عبارته : "ألا ترى أنه لولا إعلال الماضي لم يلزم إعلال المضارع" وقوله " ولم يوجد في المضارع علة تقتضي القلب ، فكرهوا أن يختلف الباب " ، نصين واضحين في أن مجيء الياء في (أغزيتُ) لا علة له سوى إرادتهم طرد الباب على وتيرة واحدة ، دون علة صوتية تستلزم هذا القلب . ويمثله قول ابن عصفور في ممتعه حيث يقول (٣) : « فإن قيل : ولأي شيء قلبت الواو في الفعل ياء ، إذا

(١) شرح المفصل ١٠ / ٩٨ - ٩٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١١٥ .

(٣) الممتع ٢ / ٥٣٩ .

وقعت طرفاً رابعة فصاعداً ، وليس معها ما يوجب قلبها ياء ؟ فالجواب أنها في ذلك محمولة على المضارع نحو (يُعْزِي وَيُسْتَدْنِي وَتُسْتَدْعِي) . وقلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها كما قلبت في مثل (شقي ورضي) .

ففي جميع النصوص السابقة عدّ قلب الواو ياء في (أغزيتُ) من باب حمل لفظ الماضي على مضارعه ، دون علة صوتية توجب هذا القلب في لفظ الماضي .

وقد بين سيبويه والمازني والمبرد وابن يعيش وابن عصفور في النصوص السابقة أن قلب الواو ياء يخص مجيئها رابعة في الكلمة : فذلك في كلام سيبويه قوله : (إذا كانت "فعلتُ" على خمسة أحرف فصاعداً) ، فمعناه أن اللام تقع فيه رابعة ، وفي كلام المازني هو قوله : « إذا كانت (فعلتُ) على أربعة أحرف فصاعداً » ، وفي كلام المبرد جاءت العبارة : « إلا أنك إذا زدت في الفعل ، فصارت ألفه رابعة ... » ، ومن نص ابن يعيش هو قوله : « والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، قلبت ياء » . وكذا في قول ابن عصفور السابق نقله . فهم يردّون قلبها ياء إلى مجيئها رابعة .

يقول سيبويه في تمكن الياء في مواضع الواو رابعة فصاعداً^(١) :

«ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة . أما ما كان من بنات الياء ، فتمال ألفه ، لأنها في موضع ياء وبدل منها ، فنحواً نحوها وأما بنات الواو ، فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام ؛ لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً ، والياء لا تقلب على هذه الصفة واواً ، فأميلت لتمكّن الياء في بنات الواو» .

وفي ذلك قول المبرد^(٢) : « والياء تكون بدلاً من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة ، وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعداً ، نحو : (أغزيتُ واستغزيتُ وغازيتُ) » . وجاء كلام ابن الحاجب موافقاً لهما حيث يقول في مواضع قلب الواو ياء^(٣) : « وتقلّب الواو ياء إذا وقعت مكسوراً ما قبلها ، أو رابعة فصاعداً ولم ينضمّ ما قبلها ؛ كدُعِي ورضِي والغازي ، وأغزيتُ وتغزيتُ . . . ، بخلاف : يدعو ويغزو » .
وجاء كلام جمهور النحاة المتأخرين على هذا المذهب .

(١) الكتاب ٤ / ١١٨-١١٩ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٠٠ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٦٠-١٦١ .

يقول الزمخشري^(١) : « وكل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم ينضم ما قبلها ، قلبت ياء نحو : أغزيتُ وغازيتُ . . . ، ومضارعها ومضارعة (عُزِي ورَضِي وشَأَى) في قولك : يغزيان ويرضيان ويشأيان ، وكذلك مَلْهِيان ومُصْطَفِيان ومعلِيان ومستدعيان » .

أما ابن عصفور ، فقد جاء كلامه في الفعل الثلاثي المزيد معتل الآخر بالواو أكثر وضوحاً وتفصيلاً في بيان تصريفه غير متصل بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، وقد نص على مراحل صياغة الفعل للغائب المفرد (أغزى) بما لا يدع منفذا لتأويل قوله فيها . قال^(٢) : « فإن كان الفعل على أزيد من ثلاثة أحرف ، فلا يخلو من أن يكون الفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول . فإن كان مبنياً للفاعل ، فإن حرف العلة ينقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله إن كان ياء ، نحو : (استرمى ورامى وولى) .

وإن كان حرف العلة واواً قلب ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، نحو : (أغزاه واستدعاه واستدناه) أصلها (أغزَوَ) و (استدعَوَ) و (استدنَوَ) . ثم قلبت الواو ياء ، فصار (أغزى) و (استدنى) .

ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما كان ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف إذا انفتح ما قبل حرف العلة » .

فالألف في (أغزى) عنده إذن منقلبة عن الياء لا عن الواو التي هي الأصل في الفعل ، وبذلك يكون تقدير قلب الواو ياء رابعة فصاعداً غير مقترن بمجيء ضمير الفاعل المتحرك أو ألف الاثنين متصلين بالفعل .

ومن الملاحظ في نصوص النحاة المتقدمين أن أمثلتهم لم تخل من تاء الفاعل أو ألف التثنية سواء في الفعل أم في الاسم ، وهذا يدل على أن قاعدتهم في قلب الواو رابعة فصاعداً ياء ، مناطها أن يأتي لفظ الفعل متصلاً بضمير الرفع المتحرك أو الألف . ولم يأت كلامهم في تفسير قلبها على الرغم من ذلك مشيراً إلى هذا الشرط ، بل جاء عاماً ، فأفاد عدم القيد والانحصار في هاتين الصيغتين : صيغة (أفعلتُ) وصيغة (أفعلا) . وعلى هذا فهمه المتأخرون أمثال ابن عصفور وابن يعيش والزنجاني^(٣) ، فجاءت شروحهم أكثر تعميماً وأمثلتهم أقل تخصيصاً . ولم يعترض على هذا التوجه بلفظ واضح صريح إلا الرضي في

(١) شرح المفصل ١٠ / ١١٥ .

(٢) المتع ٢ / ٥٣٩ .

(٣) شرح مختصر التصريف العزى للفتازاني ، ١٥٦ .

شرحه للشافية حيث بنى مناقشته لكلام ابن الحاجب في هذه المسألة على خمسة محاور:
أولها أن الواو لا تقلب رابعة ياء إلا أن يكون قلبها ألفاً ممنوعاً ، لأن قلبها ألفاً أخف من قلبها
ياء ، فإن جاز قلبها ألفاً ، لم تقلب ياء .

وثانيها أنها لا تقلب ياء وهي رابعة إن كان بعدها حرف لازم يجعلها في حكم الوسط ، فليس
قلبها ياء رابعة فصاعداً قاعدة على إطلاقها دون قيد .

وثالثها أن مسألة طرد لفظ الفعل في كافة تصرفاته ، مسألة غير ثابتة في كلام العرب .
ورابعها أنه يرى أن طرد لفظ الفعل غير معمول به في تصرفات الفعل الماضي (غزا) ، وأن هذا
دليل على عدم وجوب طرد لفظ الفعل في جميع تصرفاته .

وخامسها أنه لا يجوز القول بأن لفظ الماضي يحمل على لفظ مضارعه وأنه إنما يحمل لفظ
المضارع على ماضيه ، فليس قلب الواو ياء في (أغزيت) عنده من حمل لفظ الفعل الماضي
على مضارعه المنتهي بالياء (يُغزي) .

ونصّ كلامه هو^(١) :

«قوله^(٢) (أو رابعة فصاعداً) : تقلب الواو الرابعة فصاعداً المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء
بشرطين: أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفاً ؛ إما لسكون الواو كما في (أغزيتُ واستغزيتُ) ،
أو للإلباس كما في (يُغزيان ويرضيان وأعليان) على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف .
فمادام يمكنهم قلبها ألفاً لم تقلب ياء ؛ إذ الألف أخف . وثانيهما : أن لا يجيء بعدها حرف
لازم يجعلها في حكم المتوسط ، كما جاء في (مذروان) .

وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعاً يليق به الخفة ؛ لكونها رابعة ومتطرفة
وتعدّر غاية التخفيف ؛ أعني قلبها ألفاً ، لسكونها لفظاً أو تقديراً كما ذكرنا ، فقلبت إلى
حرف أخف من الواو وهو الياء » .

فهو يجعل قلب الواو رابعة فصاعداً مشروطاً بأربعة شروط :

أولها أن تكون الواو في موضع يليق به الخفة ، وهو وقوعها رابعة فصاعداً ، وثانيها أن
تكون الواو متطرفة غير متلوة بحرف لازم يجعلها في حكم المتوسطة ، وثالثها أن يكون ما

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) أي قول ابن الحاجب في شافيته .

قبلها مفتوحاً ، ورابعها ألا يجوز قلبها ألفاً .

وبالنظر في هذه الشروط الأربعة نجد أنها غير متحققة في صيغ الفعل الماضي الثلاثي الناقص المزيد مفتوح العين ، إلا أن يكون متصلاً بأحد ضمائر الفاعلين المتحركة حتى يلزم آخره السكون لأجلها فيتعذر قلب اللام ألفاً ، أو أن يكون متصلاً بألف الاثنين فيلزم آخره التصحيح منعاً للإلباس بفعل الواحد ، فيتعذر أيضاً قلب اللام ألفاً ، وعلى ذلك لا يكون الفعل للواحد (أغزى) ذا صلة بهذه القاعدة ، فأخرجه الرضي لذلك مما يجب قلب واوه ياء لجيئها رابعة . ويخرج منه أيضاً ما لحقته تاء التأنيث سواء للغائبة أم للغائبتين ، لابنائه على لفظ الفعل للواحد المذكور . وبالرجوع إلى كلام الرضي في دخول ضمائر الفاعلين على الفعل بعد تمام إعلاله^(١) ، يخرج من القاعدة كذلك لفظ الفعل المتصل بواو الجمع (أغزوا) .

وقد بين الرضي أن نص القاعدة يلزمه أن يشترط كون ما قبل الواو مفتوحاً ، ورفض قول سابقه بأن شرط قلبها ياء ألا ينضم ما قبلها ، ونص احتجاجه على ذلك هو قوله معلقاً على كلام ابن الحاجب^(٢) :

«وليس أيضاً قوله «ولم ينضم ما قبلها» على الإطلاق ، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو : (يغزو ويدعو) ، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو (الأدلي) جمع الدلو و(التغازي) . وكان الأولى به أن يقول مكان قوله (ولم ينضم ما قبلها) : «وانفتح ما قبلها»» .

أما عن رده على سابقه بأن حمل لفظ الماضي على مضارعه مرفوض عنده ، فهو قوله^(٣) :

« وقيل : إنما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات ، نحو (أغزيتُ وغازيتُ) ؛ فإن مضارعهما (أغزى و أغازى) وهذه علة ضعيفة كما ترى ، لا تطرد في نحو (الأعليان) .

ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء ، لكان قلبها ياء في نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال (غزيتُ) لقولهم (غزى) . وأيضاً المضارع فرع الماضي لفظاً ؛ فكيف انعكس الأمر ؟ فكان على المصنف أن يقول «ولم يضم ما قبلها ولم يجر قلبها ألفاً» ، ليخرج نحو (أغزى) .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٠ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٦٧ .

(٣) الموضوع السابق .

وبذلك أحال الرضي كل تصرف للفعل الماضي المزيد المعتل الآخر بالواو إلى ما اجتمع له من العلل التي تسوغ أحد أوجه إعلاله أو تصحيحه ، فما من صفة عامة عنده تشمل كل تصرفات (أغزى) مجرداً كان من الضمائر أم متصلاً بها ، وإنما تقلب منه الواو ألفاً متى ما تحقق لها انفتاح ما قبلها ولم يكن مانع من قلبها ألفاً بسكون أو إلباس ، وتقلب ياء متى ما تحقق فيها السكون أو كان قلبها ألفاً يسبب لبساً بصيغة الفعل للواحد . وهو بذلك يخالف جمهور النحاة في قولهم بقلبها ياء رابعة فصاعداً دون قيد أو علة صوتية ظاهرة .

وقد وجدت كلام ابن السراج يشير إلى ما قصده الرضي ، إذ قرن قلب الواو في الفعل باتصاله بالتاء ، فهذا يفيد أنه لم ير قلبها في غير موضع التسكين ، وكأنما لا يرى إطلاق قلب الواو رابعة ياء بلا قيد .

فهو يقول^(١) : « وإذا كان (فعلتُ) مع التاء على خمسة أحرف فصاعداً ، وكان الفعل مما لامه واو قلبت ياء ، وذلك قولك : (أغزيتُ وغازيتُ واسترشييتُ) . وإنما فعل ذلك ، لأنك إذا قلت منه (يفعل) ، انكسر ما قبل الواو فقلبت الواو ياء لذلك ، ثم اتبع الماضي المستقبل . فقوله « فعلتُ مع التاء » يفيد أن الواو وقعت رابعة في موضع التسكين وأن قلبها ياء رابعة متعلق بسكونها خاصة .

أما تفسيره لانقلابها ياء بأنه حمل على لفظ المستقبل ، فلا يتعارض مع أن قلبها مشروط بالسكون ، إذ لا يرد الحمل إلا مع مجيء التاء على حد قوله في أول كلامه ، فكأنما يلجأ إلى الياء عند الضرورة وهي هنا التسكين ، ولا يلجأ إلى القلب في غير ذلك .

وقد كان كلام المازني في باب «إعلال الماضي لإعلال المضارع» في النص المذكور آنفاً^(٢) ، مبهماً من حيث قصد مجيء تاء الفاعل أو عدم قصده ، إذ ينص عنوان الباب على أن الواو في فعل عدة حروفه أربعة ، ولا يتضح أي أربعة دون دخول التاء أم أن التاء دخلت عليه فصارت عدة حروفه خمسة ، وهو قوله «إذا كانت (فعلتُ) على أربعة أحرف فصاعداً» . فهو إن قصد بقوله (فعلتُ) لفظ الماضي سواء أتصلت به التاء أم لم تتصل ، فالواو عنده منقلبة ياء وإن لم يلزمها التسكين لأجل دخول التاء . أما إن قصد أن قلبها متعلق بمجيء التاء وأن الفعل على أربعة أحرف قبل دخولها ، فهو إذن على مذهب الرضي ، ويؤيد هذا التقدير أن أمثله لم تخل من التاء ، إلا أن عبارته لم تفد هذا المعنى بلفظ قاطع .

(١) الأصول ، ٣ / ٢٥٨ .

(٢) المنصف ٢ / ١٦٤ ، انظر ص ١٥١ .

وغالب الظن أنه لما اقتضب القول في جميع مواضع كتابه^(١) ، لم يأت كلامه مبيناً عن قصده في كل موضع ، وأنه قصد ما ذهب إليه الرضي ، بدليل ذكره أمثلة لقلب الواو ألفاً وهي رابعة . يقول في مصنفه^(٢) : « وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة ، أبدلتا ألفين ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة ، وذلك قولك : (رمى وغزا ويرمى ويغزى) » .

فقد أتبع كل مثال يائي بآخر واوي ، وكان دأبهم في تأليفهم ترتيب الأمثلة وفق ما يقابلها ، فكان المثال (يغزى) مقابلاً للفعل (غزا) ، فهما إذن منتهيان عنده بالواو التي قلبت ألفاً دون مجيء الياء في أحدهما على خلاف ما رآه ابن عصفور في كلامه عن (أغزى)^(٣) .

ولا يخفى أن جميع المتقدمين لم يذكروا أمثلة تخلو من التاء أو ألف التثنية عند نصهم على قلب الواو رابعة ياء ، وأنهم لما ذكروا أمثلة قلب الواو ألفاً كان منها ما وقعت فيه الواو رابعة ، لكن عباراتهم في تفسير (أغزيت) وأشباهاها لم تكن صريحة في لزوم التاء أو علامة التثنية لأجل قلب الواو ياء ، فأخذت بمحمل التعميم لا التخصيص . فما أورده سيبويه في الكتاب من أمثلة قلب الواو والياء ألفاً ، هو : (رمى يرمى ، غزا يغزى ، ومرمى ومغزى)^(٤) فجاء بالواو رابعة مثلاً على ذلك .

وقد كانت جميع الأمثلة التي ذكرها في باب قلب الواو ياء في الأفعال التي واوها رابعة ، أفعالاً ماضية متصلة بتاء الفاعل أو بضمير المتكلمين ، وهي الأمثلة^(٥) : (أغزيتُ وغازيتُ واسترشيتُ وتغازينا وترجينا ورجيتُ وضوضيتُ وقوقيتُ) .

فليس في شيء من كلامه ما يلزمه قصد إطلاق قاعدة قلب الواو رابعة فصاعداً ياء دون قيد ، لما كانت جميع أمثلة اللغة التي استشهد بها على هذا القلب مقترنة بمجيء ضمير الرفع المتحرك ، لظهور الياء فيها دون الحاجة إلى التقدير أو التأويل .

والفرق بين قول ابن عصفور وقول الرضي - وكلاهما قد أوضح مذهبه صريحاً غير

(١) المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عزيمة ، ١٣ .

(٢) المنصف ٢ / ١١٦ .

(٣) الممتع ٢ / ٥٣٩ ، وقد سبق النص على قوله ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٩٣ - ٣٩٤ .

محتمل للتأويل - ، هو أن الرضي يقدر تصريف الكلمة اعتباراً بما اتفق لها من عوامل الإعلال والتغيير من حيث الصوامت والحركات التي تحققت فيها ، ولا يقدره اعتباراً بالعلل التأويلية الخارجة عن واقع الأصوات القائمة في البنية العميقة للكلمة . فما من شيء يمنع عنده قلب الواو ألفاً في (أغزَوَ) ، حتى يُظنّ فيه أن واوه قلبت ياءً أولاً .

أما ابن عصفور ، فقد غلب قلب الواو ياء على جميع تصرفات (أفعل) من (غزا) ، اعتداداً بظهور الياء في مثل (أغزيت) وفي المضارع (يُغزي) ، وبأن لذلك تفسيراً قريب المأخذ شائعاً في أبواب الصرف ، وهو أن يُحمل لفظ على لفظ آخر من غير بابه طرداً للفظ الفعل في عموم اللغة .

وبذلك يكون قول النحاة في (أغزى) منقسماً قسمين : الأول قول جمهور النحاة إن لام (أغزى) التي أصلها الواو قد قلبت ياء لما وقعت في فعل تقلب واو مضارعه ياء لانكسار ما قبلها ، فأريد طرد لفظ الفعل في صيغته من الماضي والمضارع على حدّ سواء . ثم لما وقعت الياء في (أفعل) لآماً متحركة بعد فتحة ، قلبت ألفاً كما قلبت في (رمى) .

والقسم الثاني هو قول الرضي وحده في رفض تقدير قلب الواو ياء في (أغزَوَ) ، لأنها تقع فيه متحركة بعد فتحة ، فاستحقت قلبها ألفاً قلباً مباشراً ، دون توسط الياء بينها وبين نطق الألف آخر الفعل . وهو يرى أن قلب الواو ياء يلزمه تعذر قلبها ألفاً لعلّة صوتية أو دلالية . فالعلّة الصوتية هي أن تقع الواو في سياق صوتي مخالف للسياق ذي الصلة بقاعدة القلب ألفاً ، والعلّة الدلالية هي أن يكون قلبها ألفاً ملبساً بصيغة الفعل بصيغة أخرى .

وترد مناقشة مذهب الرضي في تفسير إعلال (أغزى) في القسم التالي من البحث ، لبيان العلل الفونولوجية التي تعزز مذهبه ، استرشاداً بتأصيل سيبويه للمدّ في صيغة الغائب المفرد من الفعل الرباعي المضاعف .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لإعلال صيغة (أفعل) من الفعل الناقص معتل الآخر بالواو:

اختلف النحاة كما سبق بيانه في القسم السابق من البحث في صيغة الفعل للغائب المفرد من الماضي المزيد الذي لامه الواو ، أألفه منقلبة عن الواو لحيثها بين فتحتين كما في أصل (غزا) أم أن الواو قلبت أولاً ياء لوقوعها رابعة بعد فتح ، ثم قلبت هذه الياء ألفاً كما كان شأنها في (رمى) .

وحدوث المد بالفتحتين عن سياق اكتنافهما للواو ، تطور صوتي مطرد في اللغة في الأفعال والأسماء ، وصفه ابن عصفور بأنه تخلص من ثقل المثلين المجتمعين بنصف الحركة

المتوسطة بينهما^(١) ، فهو تطور صوتي لا غرابة فيه عند تقديره سبباً في حصول المدّ آخر (أغزى) عن صيغته الأولى المشتملة على الواو (أغزَوَ).

أما تقدير حدوث الياء عن هذا السياق ، فهو أمر يستحق النظر والتأمل ، ما دامت الأسماء المفردة الواقعة فيها الواو بين الفتحين من مثل (مَعْلَاة) و (مَدْعَاة) ، لا إشارة في تصاريفها إلى وجود الياء في مرحلة (من مراحل تطورها الصوتي) واقعة بين مرحلتي نطق الواو ونطق المد قبل آخرها .

وحيثما اتفق السياق الصوتي لصوت العلة فيما بين أبنية الأفعال والأسماء ، لزمه اتفاق الظاهرة الصوتية الحادثة فيه . فلما لم يرد في هذا السياق مثال في الأسماء يستدل به على تمكن الياء فيه ، كان القول بقلب الواو ياء عند وقوعها رابعة بين الفتحين على وجه الإطلاق لا على وجه التقييد بصيغ صرفية محددة، قولاً في حاجة إلى المناقشة ، وقد جاء في القسم السابق^(٢) من المبحث قول الرضي في رفض إطلاق هذه القاعدة .

وإنما رجح جمهور النحاة تمكن الياء من صيغ الأفعال الماضية المزيدة بوجه عام ، لجيئها لأمّا في صيغ اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة وصيغة التثنية كما في (أغزيتُ) و(أغزيا) ، وكان استدلالهم بصيغة اتصال الفعل المزيد بضمير الرفع المتحرك هو الأشيع في مصنفاتهم .

ومن ثم أبدأ مناقشة أصل المد في (أغزى) بالوقوف على صيغة (أغزيتُ) ، لأنها الصيغة المستدل بها عند النحاة على أصالة الياء في (أغزى) قبل إعلال آخره بالمدّ .

الصلة بين مجيء الياء في (أغزيتُ) ومجيئها في الفعل الماضي المضاعف:

إذا عدت صيغة (أغزيتُ) مبنية من (أغزى) المنتهي بالمد ، لزم تعليل مجيء الياء فيها كتعليل مجيئها في الفعل الماضي المضاعف الفاء والعين معتل الآخر بالفتحة الطويلة (حاحا) عند اتصاله بتاء الفاعل في صيغة (حاحيتُ) ، اعتباراً بأصالة المدّ في بنيتها العميقة .

وقد رجح سبويه أصالة الفتحة الطويلة لأمّا في (حاحا) وأنها تبدل ياء في (حاحيتُ) كما تقع الياء لأمّا في المضاعف الذي عينه الواو عند اتصاله بتاء المتكلم .

(١) المتع ٥٢٣/٢ .

(٢) انظر ص ١٥٦-١٥٧ .

وذلك قوله (١): « وقال (٢): (ضوضيتُ وقوقيتُ) بمنزلة (ضعضتُ) ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة. وإذا كررت الحرفين ، فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد ، فإنما الواوان ههنا بمنزلة ياءي (حييتُ) و واوي (قوة) ، لأنك ضاعفت . وكذلك (حاحيتُ وعاعيتُ وهاهيتُ) ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هي . يدل ذلك على أنها ليست (فاعلتُ) قولهم: (الحِيحاء والعِيعاء) ، كما قالوا: (السِرْهاف والفرْشاط) ، و (الحاحاة والهاهاة) ، فأجري مجرى (دعدعتُ) (٣) ، إذ كنّ للتصويت .»

ويشير ابن السراج إلى مواضع أخرى تبدل فيها الفتحة الطويلة ياء في قوله: (٤) "ومن ذلك قولهم (ضوضيتُ وقوقيتُ) الياء مبدلة من واو ، لأنه بمنزلة (ضعضتُ) تكررت فيه الفاء والعين وتبدل الياء من الألف في قولك: (هذان رجلان) ثم تقول: (رأيت رجلين ومررت برجلين). وتبدل من الألف في (قرطاس) إذا صغرت أو جمعت ، قلت: (قراطيس وقريطيس). وتبدل في لغة بعض العرب ؛ طيىء وغيرهم ، يقولون: أفعي وحبلي .»

وقد بين سيبويه أن لغة طيىء تكون في الوقف لا في الوصل حيث قال: (٥) "وأما الياء ، فتبدل مكان الواو فاء وعيناً . . . ، وتبدل في الوقف من الألف في لغة من يقول: أفعي وحبلي . وبالنظر في أصل صيغة كل من (حاحيتُ) - وفق قول سيبويه بأصالة المدّ فيه - و (أفعي) و (حبلي) الموقوف عليهما ، نجدتها تشترك في تحول إحدى الفتحتين الأخيرتين إلى نصف الحركة الياء في ظل السياق نفسه ، وهو سياق إدخال علامة السكون على المدّ الواقع طرفاً في الكلمة: المثال (١): (حاحيتُ):

أصل هذه الصيغة الفعل (حاحا) وقد ألحقت به التاء المسبوقة بعلامة السكون دلالة على دخول ضمير الرفع المتحرك على الفعل الماضي ، فكان السياق الصوتي لإلحاق الضمير بالفعل المنتهي بالمدّ كما يلي:

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٣ .

(٢) أي قال الخليل بن أحمد .

(٣) ضوضى ضوضاء أي صاح صياحاً ، وقوقتُ الدجاجة أي صوتت ، وضعضع البناء أي هدمه حتى الأرض وضعضع الرجل أي أضعفه أو أخضعه ، حاحا بالمعزى حيحاء : صاح بها ، عاعا الذئبُ : صوت ، هاها بالإبل : دعاها ، (السرهاف) من (سرهف الرجل) أي أحسن غذاءه و (السرهف) : الأكل ، الفرشاط : من الفرشطة وهي أن تفرج رجلك قائماً أو قاعداً ، دعدع دعدعة : عدا عدواً فيه بطاء والتواء أو زجر الغنم . انظر لسان العرب لابن منظور .

(٤) الأصول ٣ / ٢٥٨ - ٢٦١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٨ .

ح -- ح -- [Φ ت -] ، حيث التقى السكون المصاحب للضمير علامة على دخوله على الفعل ، بالفتحة الأخيرة من المدّ ، فتحول نطقها إلى الياء ، وأصبحت الصيغة : ح -- ح - ي [Φ ت -] .

ومثله (عاعيتُ) و (هاهيتُ) ، إذ كان أصلهما نطق الفتحة في موضع الياء قبل دخول الضمير عليهما .

المثال (٢) : (أفعي) موقوفاً عليه بالياء :

أصله (أفعي) آخره الفتحتان في الوصل ، ثم ألحقت بهما علامة السكون دلالة على الوقف ، فسياق التقاء السكون بالفتحتين قبل مجيء الياء هو : ء - ف Φ ع - - [Φ] ثم تحول نطق المد آخراً إلى نطق الحركة المركبة من الفتحة والياء التي نابت في النطق مناب الفتحة الثانية المحذوفة ، فأصبحت صيغة الاسم المقصور الموقوف عليه منتهية بالياء الساكنة : [ء - ف Φ ع - ي Φ] .

وإذ جعل سيبويه الياء في (حاحيتُ) منقلبة عن المدّ الذي اصطلح عليه بـ «الألف» ، كما عدّ الياء في (الأفعي) الموقوف عليه بها في طيء مبدلة من المدّ ، لم يكن ثمة شيء يمنع أن تكون الياء في (قوقيتُ) منقلبة عن "الألف" كذلك لا عن الواو في (قوقو) مضاعف الفاء والعين ، لتقدير بناء صيغة الفعل متصلاً بضمير الفاعل على صيغته مجرداً منه . ويكون من ثم تفسير صيغة الفعل للغائب المفرد (قوقي) معتل الآخر بالفتحة الطويلة ، قائماً على أن واوه الثانية في (قوقو) قد حذفت كما حذفت في (غزا) ، فنشأ عن حذفها المدّ ، وهو التفسير الذي ذهب إليه الرضي معتداً بما يقع في صيغة الفعل من عوامل الإعلال وبأن السياق الصوتي متى استدعى "قلب الواو ألفاً" ، كان ذلك القلب واجباً دون غيره من ظواهر الإعلال .^(١) ثم لما أريد إلحاق تاء المتكلم به وهو معتلّ بالمدّ في آخره وكان إلحاق التاء يستدعي سكون لام الفعل ، حولت الفتحة الأخيرة من المدّ ياء كما هو الشأن عند إلحاق التاء في صيغة (حاحيتُ) عند سيبويه .

ويرى علماء اللغة في العصر الحديث مثلما يرى الرضي أن كل لفظ يستقل في ذاته بأسباب صياغته على وجهه الذي نطق عليه في اللغة ، فلا تكون ثمة حاجة إلى عقد الصلة بينه وبين صيغة أخرى يختلف فيها السياق الصوتي لصوت العلة .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٦ .

ومن ثم لم يجاوز الرضي الصواب حين قدر أن صيغة الفعل الماضي (أفعل) للغائب المفرد، تتصرف بقلب واوها ألفاً دون توسط الياء في مرحلة بينهما على الوجه الذي قال به جمهور النحاة^(١). فمجيء الياء في موضع اللام التي أصلها الواو في عامة ألفاظ اللغة أسماء وأفعالاً يتعلق بموضع التسكين حيث امتد آخر الكلمة بالفتحة الطويلة أو يتعلق بدخول علامة التثنية، ومن ثم لا حاجة إلى تقدير قلب الواو ياء في (أغزى) لأجل ظهورها في مثل (أغزيتُ)، إذ يقع لكل علله وسياقه الصوتي المستقل به.

وقد قرن سيبويه بين (قوقيتُ) و (حاحيتُ) لجمي الياء فيهما، ولم يقصد من ذلك اتفاقهما في التصريف، وإنما أراد الإشارة إلى أن الياء ترد فيما ضوعفت فاؤه وعينه، سواء أكانت العين واواً أم ألفاً. لكن هذه المقارنة التي عقدها بين الفعلين توقفنا على موضع التسكين الذي يشتركان فيه، وعلى أن تقدير أصلهما قبل دخول التاء عليهما يكون واحداً، وهو انتهاؤهما بالفتحتين، عند الاعتداد بسبق الإعلال على إلحاق الضمير. فإذا ما نظرنا إلى ظاهرة الوقف التي أخرجت في طيء لفظ (أفعي) بالياء وقسنا عليه مجيئها في الفعلين، أمكن القول بأن الظاهرة الفونولوجية فيهن جميعاً ظاهرة واحدة.

فالياء لم تكن لترد في (قوقي) و (حاحا) لولا ضرورة التسكين، وما التسكين إلا علامة الوقف، وهو الذي يقدر أنه أحدث حذف الحركة الأخيرة من الفعلين، فاستدعى ذلك تعويض لفظيها بصامت يبين عن موضع السكون ودخول ضمير الفاعل. وهذا الصامت هو الياء في (قوقيتُ) و (حاحيتُ)، مثلما كان هو الياء في (الأفعي) الموقوف عليه بها في طيء.

وبذلك يكون التفسير المقترح لجمي الياء في (أغزيتُ) مثل تفسير مجيئها في (حاحيتُ)، قائماً على تقدير أصالة المد في الفعل قبل دخول التاء عليه فيهما^(٢):

المثال (٣) : مراحل تصريف صيغة (حاحيتُ) :

(أ) المرحلة الأولى: دخول الضمير وتسكين آخر الفعل معتل الآخر بالمد:

ح -- ح -- Φ -- [Φ ت -] ← ح -- ح -- Φ Φ ت -

٢ ١

(١) المقتضب ١/ ٢٠٠، المنصف ٢/ ١٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٨-٩٩، المتع لابن عصفور ٢/ ٥٣٩، وشرح الشافية ٣/ ١٦٠-١٦١.

(٢) هذا هو مذهب الرضي الذي سيأتي تفصيل القول فيه ص ٢٣٢-٢٣٣، وهو تقديره أن الضمير يدخل على الفعل معلاً.

فموضع السكون الأول في بنية هذه الصيغة يمثل موضع الصامت غير الظاهر في نطق الفعل ، وهو الموضع المستحق للام المحذوفة في مثل (قوقي) وفيه تدخل ياء (قوقيت) عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به . وموضع السكون الثاني ههنا يمثل موضع السكون اللازم قبل تاء الفاعل ، وهو السكون الذي يتحقق في موضع النواة الأخيرة من بنية الفعل الماضي في مثل (كتبتُ وخرجتُ) بحذف فتحة البناء من آخر (كتب) و (خرج) :

ك - ت - ب - [ت -] ← ك - ت - ب - ت -

فمثل حذف هذه الفتحة في (كتب) عند صياغته مع تاء المتكلم ، يكون تقدير سقوطها آخر (حاحا) عند دخول التاء عليه .

(ب) المرحلة الثانية:

تدخل الياء في موضع الصامت الأخير من الفعل للإبانة عن موضع السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك ، منعاً لالتباس صيغة الفعل بصيغة الاسم المضاف على زنة (فَعْلَة) معتل العين المفتوحة من مثل (حاجة) و (خالة) و (قائمة) :

ح - ح - ح - ح - [ت -] ← ح - ح - ح - ح - ي - ت -

|
ي

ولا غرابة في أن يتحقق في (حاحا) شيء من خصائص بناء الفعل الذي على زنة (فاعل) على الرغم من أن أصل بنائه لا موضع فيه لصامت يقع آخراً محل التسكين كلام الأفعال من مثل (كتبتُ وخرجتُ) ، لأن أصل آخره الفتحة الطويلة ، لما كان فعلاً ضعفت فآؤه وعينه على حد قول سيبويه ، لأن الكلمة ما أن دخلت باب الأفعال ، استحق لها ما يستحق للأفعال من الأبنية وقواعد التصريف حتى يتسق نظام تصريف الأفعال ويترد في اللغة . ومن هذا الباب قرن سيبويه ذكر (حاحيت) بذكر (قوقيت) ، لأنهما متفقان في وجه التصريف مع تاء الفاعل بمجيء الياء فيهما قبل موضع السكون اللازم للضمير .

فإذا وقفنا على مواضع بنية (قوقيت) المضاعف الفاء والعين مثل (حاحيت) و(زلزلت) ، تبين أن (قوقي) آخره موضع لام محذوفة في النطق بين الفتحين المنشئين المد ، وأن الياء تدخل في ذلك الموضع في (قوقيت) ، مثلما يكون دخولها في (حاحيت) . و(زلزلت) مثل (قوقيت) يقع فيه موضعان ساكنان :

(أ) بنية (زلزلت) :

ز - ل Φ ز - ل [Φ ت -]

(ب) بنية (قوقيت) :

ق - و Φ ق - ي [Φ ت -]

فالياء تقع موضع لام الفعل كما وقعت اللام الثانية في (زلزلت) قبل موضع السكون اللازم للضمير. ويكون من ثم وصف مواضع بنية (قوقى) المقطعية قبل دخول التاء عليه ، مثل وصف مواضع بناء الفعل صحيح الآخر (زلزل) ، وصفاً ينص على موضع للام الفعل بين الفتحتين الأخيرتين :

(ج) بنية الفعل المضاعف الصحيح غير متصل بضمير :

ز - ل Φ ز - ل -

٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

فالموضع السابع من بنية الفعل هو موضع لامه التي تليها فتحة بناء الماضي .

(د) بنية الفعل المضاعف معتل الآخر غير متصل بضمير :

ق - و Φ ق - [Φ -]

٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

فموضع اللام الثانية في (زلزل) لا يشغله في (قوقى) صوت صامت ، وهو الموضع السابع ترتيباً في بنية (قوقى) مكتنفاً بالفتحتين مثلما هو شأنه في (زلزل) ، دون أدنى خلاف .

وبذلك يكون نطق الياء في (قوقيت) واقعاً في هذا الموضع البنيوي الذي خصص في بنية الفعل للصامت الأخير من صوامته ، وهو الموضع الذي اصطلح عليه في الميزان الصرفي بلام الفعل ، ويكون مجيئها في هذا الموضع مقترناً بضرورة تسكين موضع النواة الأخيرة في بنية الفعل ، وهو الموضع الثامن منها :

(هـ) حذف فتحة بناء الماضي آخر (قوقى) عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك :

ق - و Φ ق - [Φ ت -] ← ق - و Φ ق - Φ ت -

٢ ١

١

(و) إدخال الياء في موضع لام الفعل إبانة عن علامة إلحاق ضمير الرفع المتحرك
بالفعل الماضي ، وهي السكون ؛

ق - و Φ ق - Φ ت ← ق - و Φ ق - ي Φ ت

١

٢ ١

فإذا كانت علة مجيء الياء في الفعل الماضي المضاعف معتل الآخر المتصل بثناء الفاعل
هي أن تقع في موضع لام الفعل لتبين عن السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك ، فلا حاجة
إلى تقدير وقوع الياء في صيغة الفعل الماضي المزيد معتل الآخر بالواو (أغزى) ، قبل إعلال
آخره بالمد ، لما لم يكن آخر الفعل في تلك الصيغة سكون لازم .

ولا يكون لفظ (أغزيتُ) وأمثاله بالياء حينئذ سبباً لتقدير الياء في مرحلة من مراحل
تصريف (أغزى) ، لأن تفسير مجيء ياء (أغزيتُ) يتعلق بوقوع الفتحيتين آخر (أغزى) ،
لابوجود ياء منقلبة فيه عن الواو ، وفق التفسير المقدم لمجيء الياء في كل من (حاحيتُ)
و(قوقيتُ) .

وحيثما اتفق السياق الصوتي لصوت العلة وجب أن تتحد القاعدة في تصريف صيغ
اللغة الصرفية ، ولذلك رددت مجيء الياء في (قوقيتُ) إلى العلة التي لأجلها وقعت الياء في
(حاحيتُ) ، لتكون القاعدة الصرفية واحدة في السياق الصوتي الواحد ، وعملت على
تقدير اطراد هذا العمل الفونولوجي في الفعل الماضي المزيد معتل الآخر من مثل (أغزيتُ) ،
اعتباراً بأنه مثل (حاحيتُ) ينبنى على لفظ الفعل المجرد من التاء معلاً بالمد ، لا على لفظه
منتهاً بالواو على ما يكون عليه أصل (أغزى) .

ويستخلص من ذلك أن (أغزى) لا علة فيه لقلب لامه الواو ياء ، وأنه مثل (غزا) قد
حذفت واوه من بين فتحتي عين ولام الفعل ، كما ذهب الرضي^(١) .

وطرد قواعد الصرف أمر تقتضيه اللغة حتى يكون لها نظام ثابت يمنع شتات قواعدها
وتضاربها والتباس صيغها وأبنيتها . وقد حرص النحاة على طرد قواعدهم الصرفية في كل
مالا يحتمل الخروج عنها لإرادة الحمل أو الحفاظ على المعنى . وليس في تقدير قلب الواو ياء

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٦ .

في (أغزَوَ) شيء من إرادة الحفاظ على المعنى أو الحمل ، لما كانت نصف الحركة لام الفعل غير ظاهرة في النطق على أية حال لسقوطها من بين الفتحتين .

ولمّا قام منهج النحاة على طرد القاعدة حيثما اتفقت عناصر السياق الصوتي ، لم يكن ثمة مانع يمنع من جمع مواطن الاتفاق في السياق الصوتي في كل من (أفعيّ وحاحيتُ وقوقيتُ وأغزيتُ) في حيز قاعدة صرفية واحدة تشملهن جميعاً . وكان نتيجة المقارنة بين تطور هذه الصيغ عن ذلك السياق الصوتي الواحد ، أن يُستبعد القول بقلب الواو ياء في (أغزَوَ) واعتبار ياء (أغزيت) كياء (حاحيت) غير منقلبة عن شيء ، وإنما هي الصامت الذي جيء به ليقع في موضع لام الفعل الماضي إبانة عن موضع السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك وعلامة على اتصاله بالفعل ، وكان ذلك الصامت هو الياء لا الواو طرداً للفظ الفعل في بابي الماضي والمضارع حيثما لزم ظهور لامه في صيغ الماضي ، لا في جميع صيغه سواء أظهر فيها نطق اللام أم لم يظهر .

وبذلك يكون التفسير المقترح لإعلال صيغة الغائب المفرد (أغزى) متفقاً مع التفسير الذي وقع للفعل (غزا) المجرد ، متمثلاً في حذف الواو من بين فتحتي عين ولام الفعل :

المثال (٤) : تصريف الفعل (أغزى) :

ء - غ - ز - و - ← ء - غ - ز - Φ -

ويكون تفسير تصريف (أغزيتُ) متمثلاً في المرحلتين اللتين قدرتا لتفسير تصريف كل من (قوقيتُ) و (حاحيتُ) :

المثال (٥) : مرحلتا تصريف صيغة (أغزيتُ) :

أ- المرحلة الأولى من تصريفها : دخول تاء الفاعل وتسكين آخر الفعل معتل الآخر بالمد :

ء - غ - ز - Φ - [ت -] ← ء - غ - ز - Φ - Φ - ت -

فالموضع الساكن الأول هو موضع لام الفعل المحذوفة ، والموضع الساكن الثاني هو موضع الفتحة حركة بناء الفعل الماضي التي تحذف لزوماً عند إلحاق ضمير الرفع المتحرك بالفعل الماضي ، كما تحذف آخر (كُتِبَ) في (كُتِبْتُ) .

ب- المرحلة الثانية من تصريفها :

إدخال الياء في موضع لام الفعل للإبانة عن موضع السكون المصاحب لضمير الرفع

المتحرك ، منعاً لالتباس صيغة الفعل المتصل به بصيغة الاسم المضاف على (فَعْلَة) مفتوح الفاء ساكن العين :

ء - غ Φ ز - Φ Φ ت - ← ء - غ Φ ز - ي Φ ت -

المسألة الثالثة : أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح :
 أولاً ؛ قول سيبويه في (حاحيتُ) و (عاعيتُ) :

يترتب على الأخذ بقول سيبويه السابق ذكره في (حاحيتُ) إن أصل لامة "ألف" لا ياء ، عدم تقدير الواو أصلاً في صيغة اتصال تاء المتكلم بالفعل (أغزى) واعتبار تحول نطق المدّ فيه إلى الياء في (أغزيتُ) تحولاً مباشراً لا يلزمه وقوع الواو لامة في مرحلة سابقة على نطق الياء ، فلا يقدر لفظ (أغزوتُ) أصلاً لصيغة (أغزيتُ) (١) ، مثلما كان مجيء الياء في (حاحيتُ) عند سيبويه ناشئاً عن دخول التاء على المد الآخر (حاحا) الذي لا موضع في بنيته العميقة لصوت الياء بحال عنده (٢) .

ويتفق هذا الأصل الذي أصله سيبويه لصيغة (حاحيتُ) مع قول الرضي في (رميتُ) إن الضمير يدخل على (رمي) المعلن ، ثم ترد الياء للإبانة عن موضع السكون (٣) :

«ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط مطلوبها في ذاتها ، لم يلحق بها مطلوبها الخارجي . فإن قيل : فلم لم يقل (غزاتُ) و (رMATُ) في (غزوتُ) و (رميتُ) ؟ قلت : تنبيهاً على عدم تقدير الحركة في حرف العلة ، والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم : (رُضُوا و غُزُوا) بإسكان العين للتخفيف ، كما قيل في (عُصِرَ) : (عُصِرَ) . ولو لحق الواو (رضي ورمي) مكسو العين ، وجب حذف الياء للساكنين ، لأن الضمة على الياء بعد الكسرة تحذف فيلتقى ساكنان : الياء والواو . فإذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل ، فما ظنك بالتخفيف الواجب المتردد ؟» .

(١) كذلك كان تقدير النحاة لأصل (أغزيتُ) كما سبقت الإشارة : المنصف ٢ / ١٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٨-٩٩ والمتع لابن عصفور ٢ / ٥٣٩ ، انظر ص ١٥٢ - ١٥٥ .
 (٢) جاء قول سيبويه في أصالة ألف (حاحا) مفصلاً في باب (علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف) : الكتاب ٤ / ٣١٠-٣١٤ .
 (٣) شرح الشافية ٣ / ١٦٠ .

فلما لم يكن أصل (حاحيتُ) عند سيبويه (حَيَّحْتُ) كما ذهب المازني وابن جني^(١) ، وإنما هو عنده مضاعف الحاء والمدّ التالي لها الذي اصطلح عليه بـ "الألف"^(٢) ، فهو عنده (حاحا) ممتد الآخر بالفتحة الطويلة الذي دخلت عليه علامة السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك ، وقعت بهذا التقدير لأصل صيغة (حاحيت) الصلة بين وجه تصرّفها لدى سيبويه وقول الرضي إن ضمير المتكلم إنما يدخل على الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بعد إعلاله ، فهو يدخل عنده على (رمى) معلاً بالمدّ في آخره لا على الياء لأمّا فيه .

ويؤيد مذهب الرضي أن قول سيبويه في (حاحيتُ) يشير إلى التناظر بين حصول الحركة المركبة من الفتحة والياء في (حاحيتُ) والحركة المركبة في (أفعي) الموقوف عليه بالياء ، لما كان أصل كل من الفعل الرباعي المضاعف والاسم المقصور عنده أن يكون الآخر مدّاً: (حاحا) و(أفعي) . ومن ثم يكون تفسير نشأة الحركة المركبة آخر (حاحا) في (حاحيت) وآخر (الأفعي) عند الوقف عليه في طيء ، بتقدير التقاء الفتحة الطويلة بالسكون الداخل عليها ، ويستنتج من ذلك أن وحدة السياق الصوتي الذي وقع فيه المدّ في هاتين الصيغتين ، هي سبب اتفاقهما في الظاهرة الفونولوجية . ووصف هذا السياق بالرموز الصوتية يكون على الوجه التالي : [- (Φ) -] حيث يلزم إعمال السكون في الحركة الثانية من المدّ كما يكون إعماله آخر المضارع المعتل الآخر حالة الجزم ، وهو العمل الفونولوجي المؤدي إلى تقصير المدّ ، لأن التسكين هو حذف الحركة^(٣) .

وبذلك يكون نص سيبويه في تقدير أصل (حاحيتُ) وأصالة المدّ فيها دون الياء مشيراً إلى إصابة الرضي في اعتبار الضمير يدخل على الفعل الناقص بعد إعلاله ، وإلى أن الياء في (أغزيتُ) غير منقلبة بالضرورة عن الواو في صيغة سابقة هي (أغزوتُ) .

كما أن قوله في (حاحيتُ) يفيد أن المدّ آخر الفعل (حاحا) لم ينشأ عن ياء أصلية لازمة ، وأن الياء من ثم تدخل في (حاحيتُ) من باب طرد صوت العلة على وتيرة واحدة

(١) المنصف ٢ / ١٦٩-١٧١ و ٢١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٣-٣١٤ ، ٣٩٣ .

(٣) بين الدكتور داود عبده وجهة القول بأن الجزم فيما اعتل آخره إنما هو تقصير المدّ ، لا حذف نصف الحركة الواو والياء من مثل (يدعو) و(يرمي) : دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٨-٣٩ وسيلي بعض من قوله ص ٢١٢ .

حيثما لزم ظهور لام الفعل الذي تفوق عدة أصواته عدة أصوات (فَعَلَ) المجرد ، فيشغل موضع اللام فيه موضعاً يفوق الموضع الخامس من مواضع بنية الفعل ، لما كانت مواضع بناء (فَعَلَ) المجرد ستة مواضع خامسها موضع لام الفعل :

(ف - ع - ل -)

٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

وما زاد على عدة أصوات هذا البناء المجرد ، تقع فيه لام الفعل موضعاً سادساً أو سابعاً من مواضع بنية الفعل ، وهو الموضع الذي اختار أهل العربية طرد صوت الياء فيه في الأسماء والأفعال على حدّ سواء ، ونعته النحاة بأنه موضع وقوع صوت العلة في الكلمة رابعاً فما فوق ، لعدم اعتدادهم بمواضع الحركات في أبنية الكلمات عند تعيين مواضع الأصوات الصوامت فيها .

وبذلك يكون قول سيبويه إن المد غير ناشيء عن وجود ياء في (حاحا) ، نظيراً لقول الرضي إن المد غير ناشيء عن وجود ياء في (أغزى) في مرحلة تصريف وسطى بين (أغزَوْ) أصل الفعل وصيغة الفعل معتل الآخر بالمد ، لاعتبار الياء في كل من (حاحيتُ) و(أغزيتُ) غير أصل ولا منقلبة عن أصل .

ويستدل بقول سيبويه في علة مجيء الياء في (حاحيتُ) الذي يخلو أصله من الياء في موضع لام الفعل عنده ، على أن مجيئها فيه كمجيئها في (أغزيتُ) ، يستدعيه الحمل على لفظ المضارع ، أي أن الفعل (حاحا) لزمه أن يعامل معاملة الأفعال المضاعفة عند اتصال تاء الفاعل به ، كيلا يخرج من باب الأفعال ويأتي تصريفه مخالفاً لتصريفها .

فلما قيس على الأفعال المضاعفة ، جاء لفظ آخره مع التاء كلفظ (قوقيتُ وضوضيتُ) حيث وقعت الياء لاماً متوسطة بين الفتحة والسكون ، لما كان قياس الفعل الرباعي المضاعف أن تحمل لامه على لفظ مضارعه ، فتكون ياء .

ولما كان مجيء الياء في (حاحيتُ) حملاً على مجيئها في (قوقيتُ) عند سيبويه ، وإن اختلف أصل كل منهما عنده ، إذ الأول ألفه أصلية في (حاحا) والثاني أصل لامه الواو في صيغة (قوقى) ؛ فُهِمَ من ذلك أن الياء قد غُلبت في كليهما ، ولم يقع فرق بين ما أصله الواو وما أصله المدّ (الألف في اصطلاح سيبويه) وما أصله الياء ، في مجيء الياء قبل سكون ضمير

الرفع المتحرك في موضع اللام من كل فعل ماضٍ ناقص مفتوح العين تفوق عدة أصواته عدة أصوات (فَعَلَ) الثلاثي المجرد. وذلك قوله: (١) "وقال: (ضوضيتُ وقوقيتُ) بمنزلة (ضعضتُ) ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة.

..... وكذلك (حاحيتُ وعاعيتُ وهاهيتُ) ، ولكنهم أبدلوا الألف

لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هي .

وبذلك يكون تفسير مجيء الياء في (أغزيتُ) غير مقترن بتقدير قلب الواو ياء في (أغزى) الذي لا يظهر في نطقه صوت لام الفعل بحال ، فلا تكون ثمة حاجة إلى تقييد نطق لامة بقاعدة الحمل على لفظ مضارعه ، ويكون نطق الياء في (أغزيتُ) مثله في (حاحيتُ) - وفق قول سيبويه بأصالة المدّ فيه ومجيء الياء غير أصل ولا منقلبة عن أصل فيه - غير مقترن بنطقها في صيغة الفعل للغائب المفرد .

ثانياً؛ النتائج العلمية المترتبة على التفسير المقترح لتصحيح اللام في (أغزيتُ) :

١- يتفق هذا التفسير مع ظاهرة جزم المضارع الناقص ، إذ يقصر فيه المدّ آخر اللوجوب تسكين الآخر في موضع الجزم عند التقاء المد مع السكون كما يلتقي السكون مع المد في التفسير المقدم لأصل السياق الصوتي للام (حاحيتُ) ، فتحذف حركته الأخيرة وتبقى حركته الأولى وحدها. إلا أنه يُكتفى في المضارع بالتقصير ولا يُكتفى به في صيغ الفعل الماضي التي تقع فيها ضمائر الرفع المتحركة ، لأن الإبانة فيها عن موضع السكون وسماعه لهما أهمية في منع التباس هذه الصيغ بصيغ فعلية واسمية أخرى ، في حين لا يلزم في صيغ المضارع المجزوم شيء من الالتباس مع صيغ صرفية أخرى ، عند خفاء صوت السكون وعدم تبيينه بصامت سابق عليه في لفظ المضارع.

وسياتي تفصيل القول في هذه المسألة في قسم تفسير صيغة (رميتُ) ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وكذلك ص ٥٩٨ - ٥٩٩ .

وبذلك تكون الظاهرة الفونولوجية في السياق الصوتي الواحد ظاهرة واحدة لا تتغير من صيغة صرفية إلى أخرى .

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٣ .

وهذا الاتفاق بين ظاهرتي الجزم وتقصير المد في الفعل الماضي الناقص الذي يلزمه حذف حر كته الأخيرة لدخول ضمير الرفع المتحرك عليه ، وفق التفسير المقترح لهذه الصيغة الفعلية ، نتيجة علمية تدل على أنه تفسير يعزز القول باطراد القواعد الفونولوجية في اللغة العربية حيثما وقع السياق الصوتي الخاص بكل منها ، وأنه من ثم تفسير له وجهه .

٢ - يترتب على التفسير المقترح لصيغة (أغزيتُ) أن يقيد مجيء الياء في الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مجرداً كان أم مزيداً بعلّة دلالية دون استثناء ، ذلك أن الياء ترد في صيغة التثنية في مثل (رميا) و (أغزيا) وفي صيغة اتصال الفعل بأحد ضمائر الرفع المتحركة في مثل (رمىتُ) و (أغزيتُ) و (حاحيتُ) ، لبيان موضع دخول ضمير الاثنين أو دخول ضمير الرفع المتحرك ، منعاً لالتباس إحدى الصيغتين - صيغة التثنية وصيغة إلحاق ضمير الرفع المتحرك - بصيغ صرفية أخرى .

أما في غير هاتين الصيغتين ، فلا موضع لنطق الياء لأمّا في أيّ من صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، وهذا يدل على أن مجيء الياء هو الفرع لا الأصل ، وأن قول النحاة في (رميا) إنه يُبنى على لفظ صيغة الفعل للغائب المفرد (رمى) ^(١) قول يدل على أن هذه الصيغة المعلة هي الصيغة الأولى لتصريف الفعل التي تنبني عليها باقي صيغه الصرفية كما ذهب الرضي . وسيلي فيما بين الصفحة ٢٧٨ والصفحة ٢٨٤ تفصيل القول في هذه المسألة لاستيفاء مناقشتها وبيان أوجه الاحتجاج لها .

ثالثاً : تقديم العلة الصوتية على تقدير قلب الواو رابعة ياء عند جمهور النحاة وعند الرضي :

أ) قول النحاة في (يشأيان) :

ذكر النحاة أن الواو لا يستحق قلبها ياء رابعة عند انتفاء قلبها في الماضي الثلاثي المجرد أو في بناء المضارع المزيد ، وأن قلبها ياء رابعة يعد شاذاً ما لم تتحقق له علة صوتية تسوغه في أحد بناءي تصريف الفعل : الماضي أو المضارع . وأجتزئ من نصوصهم بقول المازني وابن جنبي في هذه المسألة ، وهي موضع اتفاق بينهم دون استثناء .

(١) سيرد تفصيل قول النحاة في (رميا) ص ١٩٠-١٩٢

يقول المازني في إعلال المضارع لإعلال الماضي مما لامه واو رابعة^(١): « فقلت : ما بال (تغازينا وترجينا) وأنت إذا قلت (يَفْعَل) منهما كان بمنزلة (يَفْعَل) من (غزوت)؟ فقال: الألف هنا بدل من الياء التي أبدلت من الواو في (نرجي) ، وإنما أدخلت التاء على (غازينا) و(رجينا) ومثل هذا (رضيت ترضى وشقيت تشقى) ثم تقول: (هما يرضيان ويشقيان) ، لما كانت في (فعلت) علة تقلب الواو ، كرهوا أن يجرى (يَفْعَل) على غير (فَعَل) فيختلف الباب . " ويفسر ابن جني كلام المازني بقوله^(٢) :

« يقول: فهلا قيل في (يشقيان): (يشقوان) ، لأنه لا كسرة قبل الواو؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في (شقيت) لانكسار ما قبلها ، قلبوها أيضاً في المضارع وإن كان لا كسرة قبلها ، لتلا يختلف الباب . فهذا نظير (أغزيت تُغزي) إلا أن (أغزيت تُغزي) قلب ما ضيه لمضارعه ، و (شقي يشقى) قلب مضارعه لما ضيه . »

فهما يفسران مجيء الياء في أحد بناءي الفعل الواحد (بناء الماضي أو بناء المضارع) بأنه طرد للفظ الفعل في شتى تصاريفه وحمل لأحد لفظيه في البناءين على لفظ بنائه الآخر الذي وقعت به علة صوتية توجب قلب الواو ياء . ولذلك شذ عند النحاة مجيء الياء في موضع الواو رابعة في (يشأيان) ، لما لم تكن ثمة علة صوتية في بناء الماضي منه ، مستدعية قلب الواو ياء ، فلم يكن قلبها ياء رابعة في (يشأيان) حملاً على لفظ الفعل في بناء الماضي . ومن ذلك قول المازني في (التصريف) في هذه المسألة ، يشرحه ابن جني في النصوص التالية^(٣) :

« قال أبو عثمان: ومثل ذلك (شأوت تشأى) ، وهذا أشد ، لأن (شأوت) على أصله ، ولكنهم فتحوا (يَفْعَل) للهمزة ، فإذا قلت (يشأيان) ، جعلتها ياء .

قال أبو الفتح: إنما صار هذا عنده شاذاً ، لأنه كان ينبغي أن يقال (يشأوان) ، فتصح الواو ، لأنه لا كسرة قبلها في المضارع ولم ينقلب في الماضي ، فيجرى في المضارع على ذلك كما فَعَل في (شقي يشقى) ، فلذلك كان عنده شاذاً ، قال أبو عثمان: وهذا ليس على القياس ، لأن الألف بدل من الواو ، وهو عندي غلط منهم ينبغي أن يكون (تشأى) أصله (تشؤو) ثم عرض عارض انفتحت الهمزة له ، فأبدلت الألف من الواو ، لأنه لم يعرض

(١) المنصف ٢ / ١٦٥ .

(٢) المنصف ٢ / ١٦٦ .

(٣) المنصف ٢ / ١٦٦-١٦٨ .

لها ما يخرجها عن أصلها .

..... قال أبو الفتح : قوله (لأن الألف بدل من الواو) يقول : الألف في (تشأى) بدل من الواو ، كأنه كان في القياس (تَشَوُّو) بمنزلة (تغزو) ثم انفتحت العين للهمزة ، فانقلبت الواو ألفاً ، فصارت (تشأى) . فليس ينبغي أن تجرى مجرى (يشقى) ، لأن الألف في (يشقى) بدل من الياء التي انقلبت عن الواو في (شَقِيتُ) ، يقول : فالقياس (يشأوان) .

فهذا النص بين في أن الواو وإن وقعت رابعة لا وجه لقلبها ياء - وإن لم تسبقها ضمة كما اشترط النحاة - في (يشأوان) ، وأن مجيء الياء في موضعها يشترط له سياق صوتي في أحد بناءي الفعل - بناء ماضيه أو مضارعه - يستدعي ذلك القلب ، فيحمل عليه لفظ البناء الآخر ، وإلا يكون نطق الياء في موضع الواو الرابعة شاذاً كما في (يشأيان) .

وهذا يشير إلى أن تقدير قلب الواو ياء في سياق وقوعها بين الفتحين في (أَغَزَو) وهما توجبان حذف نصف الحركة من بينهما - كما سبق بيان قاعدة حذفها في (عَزَو) - تقدير لا يتفق مع غاية الحمل ، لما كان المحيىء بالياء في موضع الواو في لفظ الفعل مراداً به ظهورها لاخفاؤها في النطق ، حتى يكون ذلك حملاً للفظ الفعل على لفظه في بناء آخر له وطرذاً للفظه في شتى تصاريفه ، كما في (يشقيان و يرضيان) المحمول لفظاهما على (شقي ورضي) .

وبذلك يكون تقدير مجيء الياء في صيغ (أغزى) منوطاً بالمواضع التي يظهر فيها نطق لام الفعل ، وهي صيغة التثنية وصيغ اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، لأن هذه هي الصيغ التي يمكن فيها حمل لام الفعل الماضي على لفظ لام مضارعه ، فلا يكون القول بقلب الواو ياء لجيئها رابعة بعد فتح ومجيء الياء في لفظ الفعل في بناء آخر ، قولاً مطلقاً يعمم في تأصيل جميع صيغ الأفعال الماضية المزيدة التي لامها الواو .

ب) قول الرضي في السياق الصوتي للواو وما يستدعيه من الإعلال:

رأى الرضي أن الإعلال يتم لكل صيغة صرفية على حدة ، مستقلاً عن عوامل التصريف في صيغة غيرها للفعل نفسه ؛ فما تحقق لصيغة الفعل للغائب (أغزى) من عوامل الإعلال هو الأولى بالاعتبار والنظر .

وذلك قوله السابق الذكر^(١): "تقلب الواو الرابعة فصاعداً المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين: أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفاً إما لسكون الواو كما في (أغزيتُ) و (استغزيتُ) ، أو للإلباس كما في (يُغزيان ويرضيان وأعليان) على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف ، فما دام يمكنهم قلبها ألفاً لم تقلب ياء ، إذ الألف أخف."

ففي كلامه إشارة إلى تخصيص ظاهرة طرد أصوات الفعل بدلاً من تعميمها في جميع صيغه الصرفية ، إذ رأى أن وقوع صوت ما في صيغ الفعل يعود إلى سياقه الصوتي الذي سوغ له مجيئه فيه ، فيكون من ثم مردّ مجيء الصوت في موضعه من كل صيغة إلى سياقه الصوتي فيها ، بعلة الصوتية في ذاتها.

وهذا هو ما دعاه إلى رفض قول النحاة إن علة مجيء الياء في (أغزيتُ) و (أغزيا) هي حمل لفظيهما على مجيئها في صيغ أخرى للفعل ، لأنه اعتدّ بالسياق الصوتي الذي تقع فيه الواو في (أغزو) قبل إعلاله ، وعدّه العامل الأول المعتبر به عند تفسير ظاهرة الإعلال ، دون الحاجة إلى الاعتبار بما يطرأ على صيغ الفعل الأخرى ذات العلل الصوتية المختلفة عما في سياق الواو الصوتي في (أغزو).

فهو يقول^(٢): « وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعاً يليق به الخفة ، لكونها رابعة ومتطرفة وتعذر غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفاً ، لسكونها لفظاً أو تقديراً كما ذكرنا ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو ، وهو الياء. وقيل : إنما قلبت الواو المذكورة ياء لا نقلاً بها ياء في بعض التصرفات ، نحو : أغزيتُ وغازيتُ ، فإن مضارعهما (أغزي وأغازي) ، وهذه علة ضعيفة كما ترى ، لا تطرد في نحو (الأعليان) ، فكان على المصنف أن يقول « ولم يضم ما قبلها ولم يجز قلبها ألفاً » ، ليخرج نحو (أغزي) . وإذ انتفى عنده تقدير (أغزي) معتل الآخر بالياء في مرحلة وسطى بين (أغزو) و(أغزي) معتل الآخر بالمد ، يترتب على الأخذ بمذهبه أن يكون الحمل على لفظ المضارع

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٦ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٦٦ - ١٦٧ .

مقتصراً على صيغة (أغزياً) وصيغة اتصال الفعل بأحد ضمائر الرفع المتحركة من مثل (أغزيتُ) حيث لا يسمح السياق الصوتي ولا دلالة كل من الصيغتين بنطق المدّ آخر الفعل لما فيه من إلباس صيغة الاثنين بصيغة المفرد وذهاب موضع السكون في صيغة اتصال ضمير الرفع المتحرك بالفعل ، وهو علامة دخول هذا الضمير ، فهما الصيغتان اللتان يجب فيهما تصحيح لام الفعل دون غيرهما من صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، كما أشار الرضي في نصيه السابقين ، ويكون حمل لفظ الفعل الماضي الناقص على لفظ مضارعه مرتبطاً بهما وحدهما ، طرداً للباب حيثما لزم نطق لام الفعل فحسب .

ولذلك قرن سيبويه وجميع النحاة من بعده قلب الواو ياء رابعة في صيغة (أفعل) و(استفعل) وكل فعل ماضٍ مزيد ، بمسألتين : إحداهما مجيء الياء في (أفعلت) و(استفعلت) وأمثالهما من صيغ الفعل المتصلة بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، والأخرى أن تلزم مضارعه الياء لانكسار عينه ، فكان مجيء الياء في الماضي منه حملاً على لفظ المضارع ، كيلا يختلف اللفظ بين البناءين .

وهما مسألتان مرتبطتان بدلالة الصيغ الفعلية على الفعل ، منعاً لتعدد لفظه بين صيغ بناءي الماضي والمضارع وتوهم اختلافه فيما بينهما .

وقد قيد الرضي مجيء الياء لأمّ في موضع الواو بصيغة التثنية وصيغة اتصال الفعل بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، ولم يكتف مثل جمهور النحاة بالاعتداد بصيغة إلحاق ضمير الرفع المتحرك دليلاً على حصول قلب الواو ، لأنهما تمثلان الموضعين اللذين لا يحتفظ فيهما بحذف اللام في الأفعال الناقصة الثلاثية والرباعية والمزيدة - ماضية كانت أم مضارعة - حيث تكون الياء الفونيم المستعمل لحفظ دلالة الصيغة الإسنادية ، بوقوعها في موضع اللام في مثل (رمياً وتسعيان) و (رمىتُ وأغزيتُ) مبينة عن دخول ضمير الاثنين وموضع السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك ؛ علامة عليه .

ولم يعتد الرضي بقول النحاة في طرد لفظ الفعل (١) ، إلا أنه في إشارته إلى صيغتي لزوم نطق لام الفعل المزيد ، يتفق معهم في أن مجيء الياء له وجه دلالي لا علة صوتية ، ولم يكن طرد لفظ الفعل ليتحقق في غير هاتين الصيغتين ، لسقوط اللام في غيرهما من صيغ الفعل الماضي المزيد .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٧ .

ويستنتج من ذلك أن قول الرضي بمراعاة السياق الصوتي الموجب حصول المد آخر (أغزى) ورفضه تقدير قلب الواو فيه ياء^(١) ، قول غير متناقض مع قول جمهور النحاة إن علة مجيء الياء هي طرد لفظ لام الفعل المزيد والرباعي في شتى تصاريفهما ، لما كانت لام (أغزى) محذوفة على أية حال غير ظاهرة في النطق حتى يستدعي ذلك قلبها ياء طرداً للفظ الفعل .

ومن ثم كان التفات الرضي إلى السياق الصوتي للواو في أصل (أغزى) مؤدياً إلى ترجيحه لإعمال قاعدة "قلب الواو ألفاً" ورفضه للأخذ بقول النحاة إنها تقلب رابعة ياء في جميع صيغ الماضي المزيد ، مثلما كان اعتداد النحاة بضرورة وجود علة صوتية تستدعي مجيء الياء في موضع الواو الرابعة ، سبباً في تشديدهم للياء في (يشأيان) ورفضهم تعميم القول بقلب الواو رابعة ياء دون علة تستدعيه في سياق الواو في أحد بناءي الفعل .

وبذلك راعى النحاة ومثلهم الرضي ضرورة الاعتبار بالسياق الصوتي الذي تقع فيه الواو رابعة لأم ، سواء أكان ذلك السياق في البناء الذي يقدر فيه مجيء الياء في موضعها ، كما في (أغزى) ، أم في بناء آخر يحمل عليه نطق تلك اللام ، كما في (شأوت وتشأيان) ، وعدوا هذا السياق الصوتي العلة الصوتية التي يحكم بها على صحة القول بتقدير قلبها ياء أو على سلامة تصريف الفعل وشذوذه .

(ج) اختلاف السياق الصوتي الخاص بصوت العلة فيما بين الصيغتين المقارنتين لدى النحاة :

أشار الرضي إلى أن سياق اللام الصوتي في (أغزيت) مختلف عن سياقها في (أغزى) ، كما سبق بيان قوله فيهما^(٢) ، وهذا يفيد أن مقارنة أحدهما بالآخر مقارنة بين لفظين لا يستدعيان القاعدة نفسها ، ومن ثم لا يكون مجيء الياء في أحدهما سبباً للزومها في الآخر . وطرد لفظ الفعل بحمل أصوات ماضيه على أصوات مضارعه ، عمل لا يتعلق بعلة صوتية في اللفظ المحمول ، وإنما يرتبط بضرورة نطق اللام فيه ، وليس هذا الشأن في (أغزى) لسقوطها من بين الفتحيتين كما في (غزا) ، بخلاف حالها في (أغزيت) حيث يسكن موضع النواة التالية للام الفعل ، فلا يجوز حذف الياء .

(١) شرح الشافية ٣/١٦٦ .

(٢) شرح الشافية ٣/١٦٦-١٦٧ ، انظر ص ١٥٦-١٥٧ .

ويمكن استنتاج السبين التاليين لتقدير جمهور النحاة عموم قاعدة قلب الواو رابعة ياء :

١ - إن الحمل على لفظ المضارع طرد للفظ الفعل لا يلزمه سياق صوتي محدد يسبب وقوع الياء في موضع الواو في الفعل الماضي ، ولهذا لم تظهر حاجة في تقديرهم إلى تقييد مجيء الياء في موضع الواو الرابعة فما فوق ، بسياق صوتي معين في صيغة فعلية معينة .

٢ - وساعد على هذا التعميم لقاعدة قلب الواو الرابعة ياء ، أنهم لم يجعلوا صيغ الفعل المتصل بضمائر الرفع المتحركة مبنية على ما انتهت إليه صيغة الفعل للغائب المفرد من الإعلال ، فقدروا أن دخول تاء المتكلم مثلاً يكون على الواو أو الياء لام الفعل كما وضعتا في أصل صيغة الفعل للغائب ، فكان أصل صيغة (رمىتُ) عندهم هو (رمىتُ) لا (رمتُ) كما ذهب الرضي (١) .

ومن ثم لم يروا أن الياء ردت في (رمىتُ) ولم يستنبطوا ضمن قواعد الصرف العربية قاعدة تنص على تحول نطق الفتحة الطويلة إلى الحركة المركبة عند دخول ضمير الرفع المتحرك على المد :

[- -] Φ ← Φ ← ي

وسيلي تفصيل القول في هذه القاعدة (٢) .

فلما لم يرتبط مجيء الياء في (أغزيتُ) لديهم بسياق محدد ، وهو سياق دخول السكون على الفتحة الطويلة ، وصفوا قلب الواو الرابعة ياء بأنه قاعدة مطلقة دون قيد ، لا ترتبط بموضع السكون المصاحب للضمير في هذه الصيغة الفعلية على وجه التحديد .

وإذ جاءت جميع أمثلة النحاة دالة على عقدهم الصلة بين مجيء الياء في (أغزيتُ) وتقديرها في (أغزى) ، كان هذا دليلاً من أقوالهم على أن قلب الواو رابعة مقيد بهذا السياق الصوتي ، كما ذكر الرضي ، وأنه لا موضع له في سياق يخلو من السكون أو علامة التثنية مثل سياق الواو في أصل (أغزى) للغائب المفرد .

(١) انظر في خلافهم مع الرضي حول تأصيل (رمىتُ) ص ٢٥٤-٢٥٥ .

(٢) انظر ص ٢٥٧-٢٧٤ .

رابعاً : فوائد الأخذ بقول الرضي في تفسير إعلال (أغزى):

بهذا التوجيه حمل لفظ الفعل الماضي المزيد على لفظ مضارعه والقول بمجيء الياء في الصيغتين اللتين يلزمهما نطق لام الفعل دون غيرهما من صيغ (أغزى) ، يكون التفسير المقترح ههنا معيناً على وصف قواعد تصريف الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بالاطراد ، لما كان مجيء الياء في صيغتي (رَمَيَا) و (رَمَيْتُ) وحدهما ، دون باقي صيغ تصريف (رَمَى) ، وكان مجيئها فيهما مقترناً بإرادة أمن اللبس والإبانة عن دلالة الصيغتين الفعليتين . وسيلي تفصيل القول في باقي مباحث الفصل في أن لام الماضي الناقص مفتوح العين مجرداً كان أم مزيداً لاحتاجة إلى تقديرها في البنية العميقة في غير صيغة الفعل للغائب المفرد .

ومن ثم يمكن عقد الصلة بين مجيء نصف الحركة لأم في الفعل الماضي الناقص مفتوح العين في صيغتي التثنية والاتصال بضمير الرفع المتحرك دون غيرهما من الصيغ ، وبين عدّهما موضعي حمل لفظ الماضي على مضارعه في بناء الفعل المزيد في العربية ، دون غيرهما من صيغ المزيد مفتوح العين ، فيكون هذا الحصر لموضع ردّ لام الفعل قياساً مطرداً في قواعد تصريف الفعل الماضي الناقص مفتوح العين .

ويؤدي هذا التفسير إلى تحقيق واحد من مطالب الدراسة ، وهو محاولة الاستدلال على أن تصريف الأفعال الناقصة في العربية يسلك نهجاً واحداً مطرداً لا نهجين متفاوتين ، وسيرد في المباحث التالية مزيد بيان لهذه المسألة حيث يرد التعليل الفونولوجي لتأصيل صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين غير مصححة اللام خلافاً لصيغة الغائب المفرد ، والقول بأن اللام متى نطقت في غير هذه الصيغة تكون مردودة أو مدخلة في بنية الفعل لعلّة دلالية^(١) .

(١) انظر المبحثين السادس والسابع من هذا الفصل في تأصيل صيغتي (رَمَوْا) و (رَمَيْتُ) وفق التفسير المقترح لهما في الدراسة .

المطلب السادس : الفعل الماضي المزيد اللفيف :

يرد الفعل الماضي المزيد اللفيف معتل العين واللام على وجهين في العربية :
الأول أن يكون الصامتان الأخيران فيه الياءين كما في (أحيا) و (استحيا) من (حيي) ،
مكسور العين ، والثاني أن تكون عينه الواو وآخره الياء كما في (أهوى) و (استهوى) و
(اكتوى) و (تروى) .

وليس في اللفيف المزيد ما آخره الواوان ، لأن الثلاثي المجرد منه مثل (قوي) الذي أصله
(قووَ) ، يعامل معاملة ما لامه الياء من بعد قلب واوه الثانية ياء لانكسار ما قبلها ،
فيتصرف في جميع صيغه من المجرد والمزيد تصرف (رمى) من حيث أحكام إعلال لامه ،
وذلك قول سيبويه (١) : « فإذا قُلبت ياء ، جرت في الفعل وغيره والعين متحركة مجرى (لويتُ ورويتُ) ، كما أجريت (أغزيتُ) مجرى بنات الياء حين قُلبت ياء ، وذلك نحو :
قويتُ وحويتُ وقوي » .

ومن ثم تكون تصاريف أبنية المزيد منه كتصاريف أبنية المزيد مما عينه الواو ولامه ياء
أصلية من مثل (هوى) ، لا فرق بين ما أصل لامه الواو وما أصل لامه الياء ، لاستوائهما في
مجيء الياء في موضع اللام في بناء الماضي المجرد منهما . ومن ثم يكون القول فيما لامه ياءً
منقلبة عن الواو وفيما لامه ياء أصلية ، قولاً واحداً في أحكام إعلال صيغ المزيد منهما ،
ولذلك أكتفي بالكلام في أحدهما وعدّه نموذجاً للآخر في تصريف صيغه .

وليس الكلام في تصحيح عين اللفيف المزيد إقحاماً لمسألة صرفية منفصلة عن موضوع
الدراسة ، وإنما هو استكمال لبيان الصلة بين الأخذ بالقواعد الفونولوجية المستنبطة في
الدراسة وتوجيه تفسير تصحيح عين اللفيف المزيد .

وينقسم القول في تصريف الماضي المزيد اللفيف ههنا إلى قسمين : الأول يختص بأبنية
الزيادة التي يسكن فيها ما قبل صوت العلة الأول ، والثاني : يختص بأبنية الزيادة التي
يتحرك فيها ما قبل صوت العلة الأول .

وقد جعلت الفعل المثال لتصريف الماضي المزيد اللفيف الساكن فيه ما قبل صوت العلة
الأول : الفعل (أهوى) ، لما كان (هوى) هو الفعل النموذج الذي وضعت موضع المناقشة
والتفسير مثلاً على الماضي المجرد اللفيف .

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

وفيما يلي أقوال النحاة في ترك إعلال عينه ، دون ذكر أقوالهم في إعلال لامه ، لما كانت أحكام إعلالها متفقة مع أحكام إعلال اللام في (رمى) ، لوقوعها في كل منهما الموضوع نفسه من الحركة السابقة عليها والتالية لها ، فلا يكون ذكرها ههنا إلا ضرباً من تكرار القول في تصريف (رمى) .

أما الماضي المزيد اللفيف الذي يتحرك فيه ما قبل صوت العلة الأول ، فقد جعلت له مثالين نموذجين لنوعي السياق الصوتي الذي يقع فيه صوت العلة الأول عند وقوعه بين حركتين ، وهذان الفعلان هما (تهاوى) و (اكتوى) على (تفاعل) و (افتعل) . ولا يرد في المبحث تفسير لصحة عين البناءين (فَعَلْ وَتَفَعَّلْ) من مثل (قَوَّى وَتَرَوَّى) ، لوقوع عين الفعل فيهما مضعفة ، وهو موضع لا يكون فيه إعلال لتقوي صوت العلة بالإدغام مع لزوم تغيير البناء الصرفي في حالة فك التضعيف بغية الإعلال ، فكان تصحيح العين في هذين البناءين لازماً ولم يكن ثمة وجه لشبهة جواز إعلالها فيهما وفق قاعدة صرفية توجب ذلك .

المسألة الأولى : أقوال النحاة في امتناع إعلال عين اللفيف الذي على بناء (أفعل) و (تفاعل) و (افتعل) :

تنقل حركة صوت العلة الواقع عيناً في الفعل من غير بناءي (افعل) و (افعال) من أبنية الماضي^(١) إلى الساكن الصحيح قبله كما في (أقام وأبان) وكما في (يقول ويبيع) من أبنية المضارع . فالأصل في (يقول) و (يبيع) ضم الواو في الأول وكسر الياء في الثاني ، فنقلت حركة كل منهما إلى فاء الفعل الساكنة قبلهما ، فسكنت الواو والياء^(٢) . ويجب قلب حرف العلة حرفاً يناسب الحركة المنقولة إلى ما قبله ، إن لم يكن مجانساً لها^(٣) ، كما في (يخاف) الذي أصله (يَخَوْف) بفتح فائه و (يُخِيف) الذي أصله (يُخَوْف) بكسر فائه ، فقلبت الواو في كل منهما إلى صوت العلة المجانس لحركة الفاء المنقولة إليها من عين الفعل .

(١) المتع في التصريف ٢ / ٤٧٩ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٢١ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢١٣٨-٢١٣٩ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢٠
(٣) الكتاب ٤ / ٣٤١-٣٤٢ ، النصف لابن جني ١ / ٢٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦٦ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٤-١٤٥ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٤٨٠-٤٨١ ، أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٥٧ .

وتعليل هذا النقل عند النحاة هو أن الحركة تثقل على حرف العلة ، وأن نقلها يخفف نطقه لحصول ائجانسة بالنقل بينه وبين الحركة السابقة عليه ، فيعتل ويذهب ثقله . يقول في ذلك سيبويه^(١) : « وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين^(٢) ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل ، أدخلت الضمة على الياء والواو والكسرة عليهما في (فَعَلْتُ وفَعِلْتُ) و(يَفْعُلُ ويَفْعِلُ) ، ففروا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والإسكان أخفّ عليهم » .

ويفسر النحاة حصول هذا النقل كذلك بأنه حمل على إعلال الفعل معتل العين المجرد^(٣) ، ليكون معلّ العين في بناءي التجريد والزيادة على حدّ سواء .

وقد استثنى النحاة من هذه القاعدة ما وقعت فيه الواو والياء متحركتين بعد المدّ أو مضعفتين كما في (بايع وعوّق وبيّن) وما كانت فيه الواو والياء عيناً في الفعل اللفيف من مثل (أهوى وأحيا) ، إذ جعلوا لهذا النقل شروطاً ، منها أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، وألا يكون الفعل معتل اللام^(٤) .

يقول سيبويه في تعليل امتناع إعلال عين (فاعل) و (تفاعل) و (فَعَل) و (تَفَعَّل) المضعفين :^(٥) « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء ، فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن ، وذلك مطرد في كلامهم . وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذ لحق الحرف الزيادة ، كما اعتل ولا زيادة فيه ، ... وذلك : (أجاد وأقال وأبان وأخاف واستراث واستعاذ) . ولا يعتل في (فاعلتُ) ، لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في (فاعلتُ) وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب (قلتُ وبعثُ) ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس .

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٤-٣٤٥ .

(٢) يقصد بالحرفين : الواو والياء .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٤٥ ، المنصف لابن جني ١ / ٢٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦٥ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٤ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٤٨٠ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٤ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢١٣٨ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٤٠ / ٣٥٧-٣٥٨ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢٠-٣٢١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٤٥-٣٤٦ .

وكذلك (تفاعلتُ) ، لأنك لو أسكنت الواو والياء حذفت الحرفين . وكذلك (فعلتُ وتفاعلتُ) ، وذلك قولهم : قاوت وتقاولنا وعودت وتعودت ، وزيلت وزايلت وبايعت وتبايعنا وزينت وتزينت .»

فعلة ترك النقل في أبنية الأفعال الزيدة التي على (فاعلتُ) و (فعَلتُ) المضعف و(تفاعلتُ) و(تفاعلتُ) الزيدة فيهما التاء، وفق قول النحاة، هي أنه يكون سبباً في الإجحاف بلفظ الأفعال في هذه الأبنية للزوم ذهاب عين الفعل منها مع حذف ألف (فاعل) و(تفاعل)، فيكون (قاوتُ) : (قَلتُ) مفتوح الفاء ويكون (تقاولنا) : (تَقَلنا) بذهاب الألف وعين الفعل جميعاً، فيلتبس بما لا زيادة فيه من مثل (قُمتُ) و (قُلْتُ) من القول .

أما مضعف العين من مثل (عودتُ) ، فيقدر فيه فك تضعيف عينه عند نقل حركتها^(١)، فيصبح بعد قلب الواو ألفاً وحذفها لدخول ضمير الرفع المتحرك : (عدتُ) مفتوح الفاء، فتذهب دلالاته وبنائه الصرفي ويجحف به .

ووجه تقدير ذهاب الألف من (قاوتُ) و (تقاولنا) هو أن قلب الواو فيهما ألفاً يوجب التقاء الألفين وحذف إحداهما منعاً لالتقاء الساكنين ، فيبقى لفظ (قاول) و (تقاول) على (قال) و (تقال) ، ثم يلزم حذف الألف منهما عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بهما كما تحذف في (نمتُ) و (متُ) من (نامَ) و (ماتَ) ، فيصبحان : (قَلتُ) و (تَقَلتُ) ، فيلتبسان . يقول في ذلك ابن عصفور^(٢) : « وإن كان ما قبل حرف العلة ساكناً ، فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حرف علة ، فإن العين لا تعتل أصلاً ، وذلك نحو : فاعلتُ وتفاعلتُ وفعلتُ وفيعلتُ ، جميع ذلك لا تعتل فيه العين . وذلك نحو : (سايرتُ وتساير وعاونت وتعاون وقومتُه وميزته) . وإنما لم تعتل العين ، لأن ما قبلها ساكن ، فلو أسكنتها لالتقى ساكنان ، فيجب الحذف ، فيصير لفظ (فاعلُ) كـ (فعلُ) ، نحو (سايرُ) لو قلبت الياء ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين ، لقلت : (سارُ) . وكذلك (فعَلُ) و(فِيعَلُ) لو أعللت العين فقلبها ألفاً ثم حذفها ، أو الساكن قبلها ، لصار اللفظ بهما كاللفظ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦٨ .

(٢) الممتع ٢ / ٤٧٦ - ٤٧٧ .

بـ (فَعَلَ) أو بـ (فَعَلَّ) . فكنت تقول في (مَيَزَ) و (قَوْمَ) لو حذفنا الساكن الأول بعد إعلال العين : (ماز) و (قام) ، ولو حذفنا العين ، لقلت : (مَيَزَ) و (قَوْمَ) . فلما كان الإعلال يؤدي إلى الحذف والإلباس ، لم تعد شيئاً من ذلك » .

أما تفسير النحاة لتصحيح عين اللفيف التي قبلها السكون في مثل (أهوى) و (أحيأ) ، فهو أن إعلالها يؤدي إلى توالي الإعلالين من نوع واحد^(١) ، فيقع به الإجحاف كما يقدر وقوعه إذا توالي الإعلالان في الفعل المجرد اللفيف من مثل (هوى) ، كما سبق بيانه ص ١٣٩ ، ١٤٢ - ١٤٤ . ومثل ذلك تصحيح العين في بناء (افتعل) اللفيف المقرون ، لوقوع العين فيه بين الفتحين كوقوعها في (هوى) واستحقاقها القلب ألفاً وفق القاعدة التي نص عليها النحاة في إعلال الواو في مثل (غَزَوَ) ، إلا أن أعلالها في (افتعل) يؤدي إلى ذهاب عين الفعل لوجوب حذف الألف المنقلبة عنها عند التقائها بالألف آخر الفعل في مثل (اكتبى) و (ارتوى) .

ومما سبق ذكره من أقوال النحاة يتضح أن تفسيرهم لتصحيح عين اللفيف الذي على بناء (فاعل) و (تفاعل) و (أفعل) و (افتعل) جميعاً ، هو أنه تصحيح لازم لمنع الإجحاف بلفظ الفعل ومنع التباسه ببناء صرفي غير بنائه .

المسألة الثانية : التفسيرات المقترحة لتصحيح عين الفعل الماضي اللفيف المقرون الذي على بناء (أفعل) و (تفاعل) و (افتعل) :

أ - التفسير المقترح لصيغة (أفعل) من اللفيف :

الكتابة الصوتية للفعل (أهوى) هي : [ه - ه - ه - ه - ه - ه - ه - ه - ه - ه] فلم يكن سقوط الواو هنا سائغاً ، لما لم تقع بين حركتين مثلين قصيرتين ، كما لم يكن قلبها ياءً ممكناً لأن شرطه أن تسبقها الكسرة ، وإنما يرتبط حذف الواو وتغييرها إلى الياء بسياق صوتي يسبقها فيه الحركة ، لا السكون كما هو حالها في (أفعل) .

ولا يقع في تقدير وجه تطور نطق (أفعل) اللفيف اشتباه سياق عينه الصوتي بسياق نقل حركتها إلى المقطع السابق عليها وفق ظاهرة النقل في مثل (أقام وأبان) في اللغة ، لما كان هذا القول منافياً للاعتبار بعلاقة التعليق الحاصلة بين حركتي المدّ التالي للواو ، وهما حركتا عين الفعل ولامه . فالمدّ الناشئ عن حذف لام الفعل في مثل (أهوى) وحدة فونولوجية يتصدرها موضع النواة العاملة في معمولها ، فلا يصح تقدير نقل الحركة الأولى من المدّ التالي

(١) شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢١٣٩ ، حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٣٢١ .

للواو عين (أهوى) ، لكونها الحركة الرئيسية في المدّ، المتعلقة بها حركة المقطع الأخير من الفعل في علاقة الإدغام المسوغة بقاء موضع لام الفعل البنيويّ رغم حذف اللام ، وفق ما سبق تقديره في تعليل بقاء المدّ آخراً في صيغة (رمى) ، وعلى ما سيلي في تعليل امتناع إعلال عين (يقوى) (١) .

ب - التفسير المقترح لصيغة (تفاعل) من اللفيف :

تعتل الياء في (تهاوى) اعتلالها في (رمى) ، فتحذف وينطق في موضعها المدّ آخر الفعل ، أما الواو ، فهي بين فتحتين غير متساويتين في القصر كما في (غزوّ) لسقوط الياء لام الفعل من بين الفتحتين الأخيرتين في البناء الصرفيّ :

الرقم (١)

ت هـ و ي ← ت هـ و Φ
٤ ٣ ٢ ١

والواو في هذا السياق يمتنع حذفها مثلما امتنع حذفها في (هوى) المجرد ، لأن حذفها يؤدي إلى وقوع موضعي صامتين مغفلين متتالين في مقاطع الفعل :

الرقم (٢)

ت هـ و Φ ← ت هـ Φ Φ
١ ٢ ١

وليس هذا السياق سائغاً فونولوجياً ، لأن المدّ أقصاه في الأبنية الصرفية حركتان ، فيكون توالي الحركات الأربع مؤدياً إلى ضرورة حذف حركتين منها لإبقاء المدّ على حده .

الرقم (٣)

ت هـ Φ Φ ← ت هـ
٤ ٣ ٢ ١

في الكتابة الصوتية رقم (٣) يظهر أن حذف الواو يؤدي إلى مشكلة فونولوجية وفق القول بضرورة اكتناف موقع الصامت المغفل نطقاً بحركتين مثلين قصيرتين ، كما سبق القول في المدّ آخر (رمى) (٢) .

فالمشكلة الأولى هي أن الحركة الثالثة أول المدغمين وأولى الحركتين المكتنفتين لموضع الصامت المغفل الأخير ، تقع في الوقت نفسه حركة تالية للموضع الأول المغفل نطقاً ،

(١) انظر ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٢٤ - ١٢٥ ، ٤٢٧ - ٤٢٩ .

(٢) انظر ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٩٤ - ١٩٥ في تقدير هذه الضرورة .

فيتنازعها الموضعان المغفلان لتكون مع حركة أخرى من الحركات الأربع المتتالية في علاقة إدغام يكتنف كل موضع منهما .

وفي الرقم (٤) توضيح لسياقي الإدغام اللازمين لموضعي الصامتين المغفلين حيث يظهر تنازع الحركة الثالثة في سلسلة الفتحات الأربع المتتالية :
الرقم (٤) :

أ) سياق اكتناف الحركتين لموضع اللام من الفعل :

ت _ ه _ _ ه _ _ (_ Φ _)

٤ ٣ ٢ ١

ب) سياق اكتناف الحركتين لموضع العين من الفعل :

ت _ ه _ ه _ _ (_ Φ _) Φ _

٤ ٣ ٢ ١

وبذلك يكون حذف أحد الموضعين المغفلين لازماً للتخلص من سياق التنازع ، فتكون

الصيغة من بعد الحذف هي :

الرقم (٥)

ت _ ه _ _ ه _ _ Φ _

٣ ٢ ١

وهنا تظهر المشكلة الثانية ، وهي أن حذف الحركة الرابعة لا يؤدي إلى تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في الفعل ، لعدم اكتنافه بحركتين قصيرتين ، فيجب حذف موضع الصامت المغفل نطقاً لانتفاء السياق الفونولوجي الذي يسوغه ، وبحذفه يسقط المقطع بأكمله ويذهب موضع الحركة الثالثة من سلسلة الفتحات المتتالية :

الرقم (٦) :

ت _ ه _ _ ه _ _ Φ _ ← ت _ ه _ _

٣ ٢ ١

فلما كان تطور صيغة الفعل على هذا الوجه مخللاً ببنائه الصرفي ومادته الصوتية ، ومجحفاً بدلالة الفعل ، كان حذف الواو فيه مرفوضاً في اللغة .

جـ (التفسير المقترح لصيغة (افتعل) من اللفيف :

تقع الياء بين فتحة عين الفعل وفتحة بناء الماضي في (اکتوى) الموضع الذي تستحق فيه حذفها كما حذفت في (رمى) ، فتسقط من بين الفتحتين ويمتد نطق الآخر بتضام فتحتي العين واللام :

الرقم (٧)

ء - كِ Φ ت - و - ي - ← ء - كِ Φ ت - و - Φ -

ويقع من ثم في سياق الواو في (اکتوى) مثل ما وقع في سياقها في (هوى) ، لما كان حذفها في كل منهما مؤدياً إلى سياق فونولوجي يتوالى فيه موضعاً صامتين محذوفين في النطق ، وهو سياق يستدعي حذف مقطع الحركة الثالثة كما سبق بيانه في الكلام في (هوى)^(١) ، فينتهي لفظ الفعل إلى ذهاب صامتين وحركة من أصل مادته الصوتية ، ويقع به الإجحاف :

الرقم (٨) :

ء - كِ Φ ت - Φ - Φ - ← ء - كِ Φ ت - Φ -

وبهذا الإجحاف تذهب دلالة البناء الصرفي ودلالة الفعل ، فلزم ترك حذف الواو لذلك . وامتناع إعلال الواو في مثل (هوى) و (اکتوى) يفسر بقاء المدّ آخراً فيهما ، لأن ذهابه كان يستدعي حذف الواو عند وقوعها بين فتحتين قصيرتين ، كما حذفت في (غزوّ) ليصبح (غزا) : رقم (٩)

ء - كِ Φ ت - و - Φ - ← ء - كِ Φ ت - و - ← ء - كِ Φ ت - Φ -

وبقاء المدّ آخراً في (هوى) و (اکتوى) مثله في (رمى) يستدلّ به على موضع الصامت المحذوف نطقاً لا بنيوياً ، فيعرف موضع لام الفعل وأنه وقع به الإعلال ولم يُلفظ على أصل وضعه ، وفي ذلك حفظ لدلالة الفعل وبنائه .

ومن ثم يكون التفسير المقدم لتصحيح عين صيغتي (تفاعل) و (افتعل) من اللفيف المقرون ، مقترناً بتقدير ضرورة اكتناف موضع الصامت المغفل في البنية الفونولوجية

(١) انظر ص ١٤٦ - ١٤٧ .

بحركتين قصيرتين لا ثالث لهما، في حين كان تفسير تصحيح عين (أفعل) من اللفيف المقرون قائماً على انتفاء علة حذف الواو في سياقها الذي وقعت فيه في هذا البناء، بخالفة سياقها الصوتي فيه لشرط حذفها، وعلى امتناع شبهة استحقاق سياق العين فيه الإعلال بنقل حركتها إلى المقطع السابق عليها، لتقدير حصول إعلال الطرف قبل إعلال الوسط، وتقدير امتناع نقل أولى حركتي المدّ (الناشئ عن إعلال اللام) ، لكونها الحركة العاملة لا المعمول فيها في علاقة تعليق حركتي عين الفعل ولامه .

وليس القول في اللفيف المزيد الذي عينه ولامه الياء وما قبل عينه ساكن وهو على بناء (استفعل) ، كالقول فيما كان منه على بناء (أفعل) ، لأنه يقبل إعلال عينه كما في (استحى) ، فهو ذو صلة بوجه إعلال (استقام) ، ولا يتصل تعليل إعلال عينه من ثم بالقواعد المقدرة في الدراسة . فلذلك لم أعرض له في هذا البحث .

وللعلة نفسها لا يكون لمضارعه ذكر في فصول المضارع في الدراسة ، لدخوله في قاعدة إعلال (يستقيم) معلّ العين بالنقل ، وهي قاعدة تستقلّ عن الاعتبار بالمدّ الحادث آخر اللفيف وما يستدعيه من تصحيح عينه في مثل (أهوى) و (أحيا) .

المبحث الثالث

صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين للإثنين الخائبين

المطلب الأول : صيغة الماضي الثلاثي الجرد مفتوح العين يائي اللام

غير اللفيف مع ألف التثنية (رَمَيَا) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير (رَمَيَا) :

فسر النحاة هذه الصيغة الفعلية بأن ألف الاثنين دخلت على صيغة الماضي المعلّ (رمى) ، فالتقت ألفان : الألف المنقلبة عن لام الفعل وألف التثنية وهما ساكنان ، فتخلص من التقائهما بتحريك لام الفعل بالحركة المناسبة لألف الاثنين ، وهي الفتحة ^(١) ، فردت الياء عند إرادة التحريك ^(٢) .

يقول في ذلك سيبويه ^(٣) : « أما النفيان والغثيان ، فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكنا ، فحركوا كما حركوا (رميا) » . وقصده من ضرورة التحريك أن بقاء لام الفعل ألفاً يعني التقاءها بألف الضمير ، فيجب حينئذ حذف إحداهما لمنع التقاء الساكنين في مثل (رما) ، ويكون نتيجة الحذف أن تتفق صيغة فعل الاثنين مع صيغة الفعل للغائب المفرد .

ويوضح المبرد ذلك في قوله ^(٤) : « لو ألحقت ألف (غزا) وألف (رمى) ألف التثنية ، للزمك الحذف لالتقاء الساكنين ، فالتبس الاثنان بالواحد ، فكنت تقول للثنتين (غزا) و(رمى) » .

وقول سيبويه : " فإنما دعاهم إلى التحريك " يفيد أن أصل الصيغة دون تحريك وأنه عارض فيها لأجل ألف الضمير ، فأول صيغة (رميا) هو الفعل معل اللام (رمى) ، ثم رُدَّت الياء كما رُدَّت في الاسم المثني (الرحيان) الذي مفرده (الرحى) المعلّ .

ويوضح المبرد أن تحريك الآخر من الفعل المنتهي بالمدّ عند تشنيته كتحريك كل ما أريد تحريكه لمنع التقاء الساكنين ، في قوله ^(٥) : « وأما ما كان من الياء ، فقولك في رحى : (رحيان) » .

(١) المقتضب ١ / ١٩٤ ، المنصف لابن جني ٢ / ١٢٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ١٧ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٤٦٣ .

(٢) المنصف لابن جني ٢ / ١٢٩ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٩ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٨ ، الممتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٧ ، المقرب لابن عصفور ٢ / ١٩٢ ، ١٩٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٨ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٩١ .

(٥) السابق ٣ / ٣٩ .

وحصى : (حَصِيَان) . وإنما فعلت ذلك ، لأن ألف التثنية تلحق الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنان ، فلا يجوز أن يلتقيا ، فلا بد من حذف أو تحريك . فلو حذف ، لذهبت اللام ، فحُرِّكت ، فَرَدَدَتْ كُلَّ حَيْزٍ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا كُنْتَ فَاعِلاً ذَلِكَ إِذَا ثَنَيْتَ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ (غَزَا الرَّجُلُ وَدَعَا) ، ثُمَّ تَقُولُ : (غَزَوْا وَدَعَوْا) ، لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لَبَقِيَ الْاِثْنَانُ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ ، وَتَقُولُ (رَمَى وَ قَضَى) ، فَإِذَا ثَنَيْتَ ، قُلْتَ : (رَمَيَا) وَ (قَضَيَا) .

فتفسير رد الياء في (رَمَيَا) عند النحاة هو أن ألف التثنية منعت بقاء ألف (رمى) المنقلبة عن الياء لما يكون معه من التقاء الساكنين والتباس فعل الاثنین بفعل الواحد عند حذف إحدى الألفين وأن تحريك الألف يصيرها ياء أو واواً^(١) .

وينبه الرضي إلى نوع الحركة المصاحبة لألف الضمير ، وأنه لا وجه للاعتبار بها من حيث استدعاء قلب الياء عند تحركها بها ، لأنها حركة عارضة .

يقول^(٢) : « فالحق أن يقال : لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في (غزوا ورميا) ، وألف المثني والجمع في نحو (عصوان وصلوات) ألفا ، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق ، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة » .

وهو هنا يشير إلى صيغة (رميا) بعد تمامها لا إلى أصل وضعها ، فأصلها عنده كما هو عند جميع النحاة على ما انتهت إليه صيغة الفعل للغائب المفرد (رمى) معلاً بالألف ؛ ثم لما دخل عليه ضمير الاثنین لم يُلْتَفَتَ إِلَى تَحْرُكِ الْيَاءِ بِحَرَكَةِ الْفَتْحِ الْمُنَاسِبَةِ لِلألفِ مَعَ أَنَّهَا تَحْقُقُ لِيَاءِ شُرُوطَ انْقِلَابِهَا أَلْفًا ، وَهَذَا هُوَ قَصْدُهُ فِي هَذَا النَّصِّ .

وبذلك ارتبط لدى النحاة رد الياء في (رميا) بضرورة تحريك لام الفعل قبل ضمير الاثنین ، كما ارتبط لديهم مجيء الهمزة في (قائل وبائع وعجائز وبوائع) في موضع الألف المنقلبة عن الواو والياء بضرورة تحريك تلك الألف في صيغتي (فاعل) و (فعائل) بحركة الكسرة ، فكانت علة مجيء الياء والهمزة في موضع الألف عندهم ، علة واحدة ؛ هي الحاجة إلى تحريكها بحركة .

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي ٤ / ٢٠٥ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٥٨ .

يقول الرضيّ في تعليل همز (فاعل) و (فعائل) (١) : «... الهمزة في نحو (رداء وكساء وقائل وبائع وأرائل وبوائع وعجائز وكبائر) أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء ، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء ، لأنه إنما فرّ منهما ، قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو الهمزة ، » (٢).

ومثل قول النحاة في عروض الحركة في (رميا) ، قولهم في عروضها وترك قلب الياء معها في الفعل المتصل بنون التوكيد ، ف"لم تقلب الياء في (ارضين ولا ترضين) ألفاً بعد الردّ، لكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة ، وأيضاً لئلا يلزم منه حذف الألف ؛ فيؤدي إلى ما فرّ منه » (٣) .

و "الردّ" ههنا هو ردّ الياء إلى الفعلين المؤكدين اللذين أصلهما المضارع (ترضى) معتل الآخر بالألف المنقلبة عن الياء ؛ فلما ردّت الياء مع نون التوكيد ، وتحركت وقبلها الفتحة ، لم تقلب ألفاً لعروض حركتها المجتلبة لأجل دخول النون على الفعلين . وردّ الياء في الفعل المؤكد بالنون كردّها في (رميا) ، يراد به منع حذف الألف من الفعل المعتل الآخر بها ، بياناً لدلالة ما ألحق به ومنعاً للبس .

وبذلك يتلخص قول النحاة في (رميا) في ثلاث مراحل :

(١) أن ألف التثنية تدخل على (رمى) بعد إعلاله ، فتلتقي ألفان ويجب حذف إحداهما منعاً لالتقاء الساكنين .

(٢) لا يسمح هنا بحذف إحدى الألفين ، منعاً لرجوع لفظ الفعل إلى لفظه للواحد (رمى) ، فيبقى على دلالة لام الفعل وضمير الاثنين في آن واحد ، بردّ الياء إلى الفعل عند تحريك ألف (رمى) بالفتحة اللازمة قبل ضمير الاثنين .

(٣) لما ردّت الياء في لفظ الفعل مع ألف التثنية ، وقعت متحركة بعد فتحة عين الفعل ، ولم تقلب ألفاً رغم ذلك ، لأنه إنما فرّ منها .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٠٢ .

(٢) لا خلاف بين النحاة في أن همزة هذه الصيغ أصلها الألف المنقلبة عن الواو أو الياء ، وفي ذلك قول سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٨٥ ، وقول ابن جني في المنصف ٢ / ١٣٧ - ١٣٩ ، وقول ابن يعيش في شرح المفصل ١٠ / ٥٧ - ٥٨ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١١٠ .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رَمِيَا) :

يقول النحاة إن هذه الصيغة تقوم على صيغة الفعل للغائب المفرد (رمى) بعد إعلاله ، وإن دخول ضمير الاثنين - وهو لاحقة مديّة - على المدّ الآخر (رمى) ، يؤدي إلى توالي مدّين ، فيلزمهما حذف أحدهما ، لأنه لا يتوالى مدّان في العربية ، وإن إرادة منع الحذف هي سبب ردّ الياء إلى موضعها من الفعل .

وكذلك جعلت تفسير صيغة (رميا) مبنياً على التقاء المدّين في الصيغة العميقة التي وضعت لصيغة الاثنين من (رمى) ، مع مراعاة ربط كل مدّ منهما بموضعه من مقاطع الصيغة الفعلية ، وتفسير حذف أحدهما وفق هذه المواضع وما يترتب عليها من علاقات فونولوجية تمنع توالي أربع حركات .

ويتضمّن التفسير المقدم لصيغة (رميا) مراحل التصريف التالية ، لتعليل ردّ الياء إلى الفعل :
(١) تلحق علامة التثنية الفعل بعد إعلاله ، فتتوالى أربع فتحات كان حقها أن تحذف منها اثنتان ، إلا أن الصيغة لا تقبل إجراء الحذف عليها لما فيه من إلباس صيغة الفعل للواحد بصيغته للاثنين :

$$ر - م - \Phi - + - -$$

ولا يقع في العربية مدّان متواليان ، وهو أمر أثبتته النحاة في مصنفااتهم ، وعللوه بأن المدّ ساكن وأن الساكنين لا يتواليان في اللغة .

ولما كان المدّ حركتين قصيرتين متتاليتين ، كان المدّان أربع حركات متواليات لا تميز اللغة اجتماعهن ، ويلزم حذف الحركتين الأخيرتين منهن ، أي أن الحذف يكون للحركة الثالثة والرابعة . فليس ههنا ساكنان يمتنع التقاؤهما ، وإنما أربع حركات يبتغى حذف ثالثتهما ورابعتهما .

والقول بحذف الحركة الثالثة - فالرابعة ، فما فوق - من الحركات المتتابعة يعززه قول النحاة إن الألف لا تتحرك البتة^(١) . فهم حين قارنوا « الألف » بالواو والياء ، ووجدوا الواو والياء وحدهما تتحركان في بعض مواضع الكلم (لوقوعهما فيها غير مدّتين) ، في حين لم

(١) الكتاب ٤ / ١٩٧ - ١٩٨ ، المقتضب ١ / ٣٩٣ ، النصف ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٥ ، المتع لابن بن عصفور ٢ / ٥٣٧ .

يكن في أيّ من مواضع الكلم مدّ الفتحة وبعده الحركة ، قالوا إنّ الواو والياء تقبلان الحركة بعدهما في بعض الأحيان وإن سبقتهما حركة مجانسة لهما ، كما في (لن يدعو ولن يرمي) ، وإن "الألف" لا تقبل الحركة بعدها البتة .

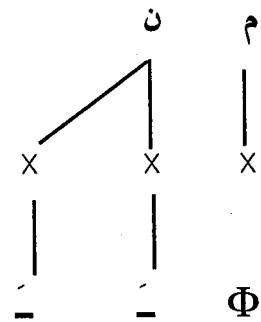
ولما كانت "الألف" في اصطلاح النحاة هي الفتححتين المتتاليتين في اصطلاح علم اللغة الحديث ، كان استقرارهم لمواضع الفتحة الطويلة في العربية وتقريرهم أنها لا تتبعها حركة ثالثة ، إقراراً بأن حدّ الحركات المتتابعة في ألفاظ اللغة هو الحركتان لا تزيد عليهما حركة . فمتى وجدت حركة ثالثة أو رابعة ، وجب حذفهما من بعد الحركتين الأوليين لإبقاء المدّ على حدّه ، وهو الحركتان فحسب .

ولو كانت العربية تقبل ثلاث حركات متتالية ، لقليل ذلك في الأفعال المعتلة الآخر من مثل (يخشى) الذي أجمعوا فيه على امتناع دخول الضمة والفتحة على المدّ في آخره ، لتعذر نطق الحركة الثالثة من بعد الفتححتين آخر (يخشى) .

وهم بنطق المدود في العربية أعلم وعلى صحة وصف مدّتها أقدر ، فلو كان مدّ (يخشى) عند نصبه يزداد قدراً عن حاله دون النصب ، لذكروا ذلك ولاحظوه عند تعيينهم علامات نصب المضارع معتل الآخر بالفتحة الطويلة .

وكي يكون تعليل حذف الحركة الثالثة قائماً على رؤية صحيحة لموضع الحذف ، يجب أولاً تحديد السياق الفونولوجي الذي يستدعي هذه الضرورة . وبالنظر في البناء المقطعي لضمير الاثنين ، يتضح أن أول مقطعه موضع صامت مغفل نطقاً ، لما كان المقطع الصوتي أوله موضع المستهل لا موضع النواة . فبناء مقطع ضمير الاثنين كما يلي :

الرسم (١) :



وبذلك تكون الكتابة الصوتية الدقيقة لمواضع البنية المقطعية لصيغة (رميا) الأولى ،

مشملة على موضع هذا المستهل غير المظهر موضعه في النطق بأحد الصوامت :

الرسم (٢) :

ر - م - Φ - Φ - -

٢ ١

وقد ارتبط الموضع الأول المغفل نطقاً ، بموضع لام الفعل الياء المحذوفة من بين الفتحين ، ونشأ عن حذفها تضام الفتحين لنطق الحركة الطويلة آخر (رمى) المعلن .

وهذا التضام يمثل وحدة فونولوجية تربط المدغمين بثلاثة مواضع من مقاطع الصيغة الفعلية ، هي موضعا الفتحين وموضع الصامت الذي يتوسطهما ، وهو وإن سقط في النطق ، إلا أنه مثبت في البنية المقطعية لا تنفك عنه ، اعتباراً بضرورة الحفاظ على أصل البناء المقطعي الذي وضعت عليه الكلمة في اللغة ، كما يرى أصحاب نظرية العامل الفونولوجي (١) .

فأخذاً بأن هذا الموضع ثابت في بناء الفعل ، وبالنظر في اكتناف الحركتين المدغمتين له ، يمكن القول بأن ثبات موضع الصامت المغفل نطقاً في بنية الكلمة ، يشترط له أن تكتنف موضعه حركتان تنشئان مداً ، أي أنهما حركتان مثلان قصيرتان ، كما هي الحال في (رمى) .

وتنعقد مع تقدير هذا الشرط صلة بين جواز ثبات الحركتين في (رمى) وامتناع بقاء حركتي ضمير الاثنين بعدهما ، عند ملاحظة موضع المستهل في مقطع الضمير وما يلزمه من حصول الشرط السابق الذكر ، كي يثبت في بنية الكلمة المقطعية .

فموضع المستهل أول ضمير الاثنين لم يتحقق له اكتناف حركتين قصيرتين مثلين من وجهين : الأول هو أن الحركة التالية له حركة غير قصيرة ، والثاني أن الحركة القصيرة السابقة عليه تقع في علاقة فونولوجية تسوغ ثبات موضع الصامت الأول المغفل نطقاً في بنية الفعل ، فهي في موضع بنيوي استحق به تسويغ حذف الياء وبقاء موضعها البنيوي في مقاطع الفعل ، ونشأت بتلك الحركة علاقة الإدغام مع الفتحة السابقة عليها : حركة عين الفعل .

ومن ثم كان بقاء الضمير في صيغة الفعل مستدعياً فك المدغمين ، توصلأ إلى تسويغ بقاء موضع المستهل المغفل نطقاً أول الضمير ، بتوسطه بين حركتين مثلين مدغمتين .

(١) انظر ص ٧٥ - ٧٨ .

ولتوضيح تداخل علاقتي الإدغام اللازمتين لبقاء موضعي الصامتين المغفلين في بنية الصيغة الأولى لـ (رميا) ، يُشار بالقوسين في الرسم التالي إلى علاقة المدغمين الأولين في الصيغة قبل ردّ الياء إليها ، وترد في الرسم (٤) الإشارة إلى علاقة المدغمين اللازمة لبقاء موضع المستهل المغفل في مقطع الضمير :

ر - م (- Φ -) - -
 ١ ٢ ٣ ٤ الرسم (٣)

ر - م - Φ (- Φ -) - -
 ١ ٢ ٣ ٤ الرسم (٤)

يشير الترقيم في الرسمين إلى مواضع الحركات الأربع المتتالية ، ويظهر بالمقارنة بين الرسمين أن الحركة الثانية صوت تتنازعه علاقتا الإدغام اللازمتان لهذه الصيغة غير المشتملة على الياء .

ولما تنوزعت الفتحة الثانية ، لزم أحد أمرين لتطوير نطق الصيغة : إما أن يسقط موضع الصامت الثاني المغفل في النطق ، فيزول بحذفه منشأ هذا التنازع ، ويزول معه لفظ الضمير برمته ، فتلتبس صيغة الفعل للاثنين بصيغته للغائب المفرد ، أو أن يفك الإدغام ، فيزول موضع التنازع على الفتحة الثانية بوقوع فاصل بينها وبين الفتحة السابقة عليها .

وما من شك في أن الخيار الثاني هو الأنسب لهذه الصيغة منعاً للبس كما قال النحاة ، فيكون تعليل ردّ الياء إلى موضعها من الفعل قائماً على إرادة إزالة السياق الفونولوجي المحدث تنازع موضعي الصامتين للحركة الثانية في سلسلة الحركات المتوالية آخر صيغة الفعل المتصل بضمير الاثنين .

وبذلك تكون المرحلة الثانية المقدرة لتصريف (رميا) كما يلي :

(٢) يؤتى بصامت للفصل بين الحركات الأربع حتى يمتنع حذف حركتي ضمير الاثنين :-

ر - م - Φ - Φ - - - ← ر - م - ي - Φ - - -

ويكون دخول الياء في هذا الموضع ، لأنه موضع لام الفعل وهو الموضع القياسي لوجود الصامت قبل علامة التشنية في الفعل الصحيح ، فانقاس عليه موضع دخول الصامت للفصل بين الحركات ههنا .

الياء في البنية العميقة لصيغة الاثنين (رميا) اعتباراً بأن صيغة المفرد أصل لصيغة المثني في عموم اللغة ، سواء في ذلك أبنية الأفعال والأسماء ، كما أن صيغة المذكر أصل لصيغة المؤنث ، سواء في ذلك الأفعال والأسماء ، فقدرت منشأ صيغ التثنية من حيث انتهت صيغ المفرد في إعلال لاماتها ، سواء أكانت التثنية لمذكر أم لمؤنث ، كما سيلي في تفسير صيغة (رمتا) ص ٢١٧ - ٢٢١ .

المسألة الثالثة : مناقشة أوجه التفسير الأخرى :

يتفق التفسير المقترح لهذه الصيغة مع تفسير النحاة لها في اعتبار نصف الحركة الياء تدخل على صيغة (رمى) لحفظ دلالة التثنية ومنع تقصير الحركات الأربع المتتالية إلى حركتين ، وإن كان الاصطلاح على تسمية الفتحة الطويلة مختلفاً فيما بين النحاة وعلماء الأصوات ، كما أن الاصطلاح على تقصير المدين مختلف فيما بين الفريقين .

ودخول الياء على هذه الصيغة (ر - م - - -) كدخول الهمزة في الاسم على وزن (فعال) من مثل (سما) و (فعال) من مثل (رداء) ، لوقوعها فاصلة بين الحركات الثلاث لمنع حذف بعضها عند تتابعها في الصيغة الواحدة .

فالهمزة في (سما) و (رداء) تقع فاصلاً بين الفتحة الطويلة (وهي حركتان) وضممة الإعراب ، فهذه ثلاث حركات . وكذلك الياء في (رميا) وقعت فاصلاً بين فتحة عين الفعل والفتحات الثلاث التي بعد الياء (قبل تقصيرها إلى فتحتين) ، فهذه أربع حركات .

ولا تسمح اللغة بتوالي ما يزيد على الحركتين ، فكان حق هذه الحركات المتتالية أن يحذف بعضها ، إلا أن ضرورة أمن اللبس توقف إعمال القاعدة الواجبة في مثل هذا السياق بتغييره إلى تتابع صوتي جديد تنتفي به الحاجة إلى إعمال الحذف في صيغة الفعل .

كذلك اتفق التفسير المقترح لصياغة (رميا) مع قول النحاة بأن الياء رُدّت إلى الفعل لمنع التباسه بصيغة المفرد . ومعنى قولهم هو أن لاحقة التثنية تدخل على صيغة (رمى) معللاً بالمدّ في آخره خالياً من صوت الياء ، ثم تردّ إليه لأجل دلالة التثنية . وهو قول يتفق تمام

الاتفاق مع مذهب الرضيّ في إلحاق الضمائر بالأفعال بعد تمام إعلالها في صيغها التي للغائب المفرد (١) .

ولذلك بنيت (رميا) على (رمى) مُعلاً بالفتحة الطويلة .

وقد أشار ابن جنّي إلى أن وقوع الياء بعد الفتحة مع تحركها في (رميا) موضع يستحق قلبها ألفاً (٢) ، وأن إرادة أمن اللبس هي سبب امتناع إعمال قاعدة الإعلال فيه ، على الرغم من أنه في كلامه عن (العلاة والمناة) قد فرق بينهما وبين (النهاية والإداوة) باختلاف طول الحركتين المكتنفتين لنصف الحركة فيما بين حالتها الإعلال وتركه ، فكان سبب إعلال (العلاة والمناة) عنده أن ما قبل الواو والياء فيهما فتحة قصيرة وما بعدهما كذلك فتحة قصيرة (٣) .

ولم يشر ابن جنّي وحده إلى أن الياء في (رميا) في موضع يستحق القلب ، بل أشار إليه الرضيّ مثله وفسر ترك قلبها فيه بأن حركة الياء عارضة وهي لا تقلب مع عروض الحركة (٤) . ويتضح من إشارة ابن جنّي هذه أنه لم يلاحظ طول الفتحة بعد الياء في (رميا) كما لحظها في (النهاية) ، ومردّد ذلك إلى أن النحاة اعتبروا الألف صوتاً صامتاً (٥) تسبقه فتحة تتحرك بها لام الفعل لأجل دخول الألف عليها . ومن ذلك قول الرضيّ في تحرك اللام لأجل الألف الساكنة (٦) :

« ولضعف هذه العلة - أعني تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما - في إيجاب القلب ، تُردّ الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الردّ إلى اللبس (في الفعل كان أو في الاسم) ؛ وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٠ ، وسيرد قوله في ذلك مفصلاً ص ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤ .

(٢) المصنف ٢ / ١٣٦ .

(٣) هو النص السابق مناقشته في البحث السابق : المصنف ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ ، انظر ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ١٥٨ .

(٥) ترد الإشارة إلى تصنيفهم المدضمن الصوامت ص ٦٣٣ - ٦٣٥ .

(٦) شرح الشافية ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ .

فالفاعل نحو (غزوا ورميا) ، فإن ألف الضمير اتصل بـ (غزا ورمي) معلين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها ، لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير المفرد أو إلى الظاهر .

فقد ذهب النحاة إلى أن الألف ساكنة تسبقها حركة الفتح لمناسبتها لها ، وهذا يعني أن الألف عندهم نصف حركة كالواو والياء المسبوقتين بحركة من جنسيهما في مثل (يغزوا) و(يرمي) ، إذ هما في أصل هذين الفعلين يقومان مقام الصامت "اللام" في بنية الفعل ، فيحققان وظيفته الصرفية في جواز سبقه بالحركة القصيرة كما في (ينصر) و (يضرب) حيث سبق الصامت الأخير الضمة القصيرة في الفعل الأول ، وسبق الصامت الأخير الكسرة القصيرة في الفعل الثاني . وهذا يفسر تصنيفهم للألف مع مجموعة الصوامت في العربية لامع مجموعة الصوائت ، كما يفسر وصفهم لها بأنها ساكنة كسكون الواو والياء في مثل (قُول) و (بَيْت) .

ويؤكد ابن جني أنها صامت ساكن يعامل معاملة نصف الحركة المسبوقة بحركة قصيرة في وقوعها موضع الصوت الصامت في الصيغ الصرفية ، حيث يقول شارحاً السبب في قلب الياء في (قَوْقِيَاة) بناء (قَوْقَيْتُ) على (سفرجلة) ، رغم أنها مخالفة لوزن الفعل مثل (النهاية و الإداوة) (١) :

« ولكن القول عندي في هذا أن الألف لما كانت حرفاً في الحقيقة من وجه ، ومشابهةً للحركة من وجه آخر ، أُجريت مع الهاء في (النهاية والإداوة) مجرى الباء من (ظبي) والبدال من (عدو) ، وأجريت في نحو (الرداء والكساء) مجرى الفتحة ، ليتعاقب عليها الأمران ، ولا تجرى مجرى الحركة البتة ، فتفهم هذا ، فإنه أشبه بمقاييس كلام العرب » .

وهو بذلك يثبت للألف وصفين صوتيين مختلفين وكأنما هي رمز كتابي لصوتين أحدهما صامت والثاني حركة ، مثلها في ذلك مثل الياء والواو اللتين يرمز بهما كتابياً إلى وقوعهما نصفي حركتين مرة ومدة مرة أخرى (٢) ، كما في (قول وعين) و (يدعو ويرمي) . وليست

(١) المنصف ٢ / ١٣٩ .

(٢) أشار الطيب البكوش والدكتور داود عبده إلى ما ترتب على الاعتبار بالرموز الكتابية من الخلط بين الصوامت والصوائت : د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ٨ - ١٠ والتصريف العربي للطيب البكوش ١٥ .

الألف مثل نصفي الحركتين في شيء ، لأنها حركة مدّ دون استثناء ، كما أن الصوت الواحد لا يكون له عملان صرفيان متغايران في لغة من اللغات .

واعتبار الألف مسبوقه بحركة قصيرة غير مرتبط عندهم باعتبارها ساكنة بل باعتبارها مدّاً ، إذ نجدهم يصفون الواو والياء المدّتين بأن قبلهما ضمة وكسرة قصيرتين ، فهذا أصل كل صوت مدّ عندهم . ولا يتفق هذا الوصف مع واقع نطق الحركات الطويلة ، فكل منها يمثل حركتين قصيرتين متواليتين متصلتين اتصالاً مباشراً بأحد الصوامت دون الحاجة إلى أن يسبقهما حركة قصيرة من جنسهما .

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى وصفهم لأصوات المدّ في قوله (١) : « ولكن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ ، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) ، وكسرة تحت الراء في (كريم) ، وضمة فوق القاف في (يقول) . والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع : فالتاء في (كتاب) محرّكة بألف المدّ وحدها ، والراء في (كريم) محرّكة بياء المدّ وحدها ، والقاف في (يقول) محرّكة بواو المدّ وحدها . ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتاب) ، وكسرة تحت الراء في (كريم) ، وضمة فوق القاف في (يقول) ، قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع . ولذلك توهم ابن جنى في سر الصناعة أن هناك فتحة مماثلة نحو الضمة قبل ألف التفخيم في كلمة (الصلاة) وعدّها نوعاً فرعياً من أنواع الفتحة .

وكان واجب ابن جنى أن يقصر الأنواع الفرعية لأصوات اللين على ما يأتي :

- (١) تلك الفتحة المشوبة بالكسرة ، وهي التي في إمالة ما قبل تاء التأنيث كما في قراءة الكسائي لكلمة مثل (رحمة) حين الوقوف عليها .
- (٢) ألف المد حين تمال تصبح مشوبة بالكسرة كما في قراءة (ربا) بالإمالة ، ولا فرق بين هذا النوع والنوع الأول إلا في الكمية .
- (٣) ما يسمى بألف التفخيم ، وهي ألف مدّ إمالة نحو الضم كما في قراءة بعض القراء لكلمة (الصلاة) .

(١) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٣٨ .

(٤) ياء المدّ الممالّة نحو الضم ، وذلك هو ما سماه النحاة بالإشمام حين ينطق بعض العرب بالفعل المبني للمجهول في مثل (قيل وبيع) .

ويظهر أن الأنواع الفرعية التي أشار إليها ابن جني كانت شائعة في اللهجات العربية القديمة ، وإن لم ينسبها ابن جني لقبائلها من سوء الحظ .

فما من شبه بين سياق الياء في (ر - م - ي -) وسياقها الصوتي في (رميا) ، لأنها في صيغة الفعل للغائب تقع بين فتحتين قصيرتين ، في حين تقع في صيغته للاثنين الغائبين بين فتحة قصيرة وأخرى طويلة (هي لاحقة التشبية) . لكنهم لما ظنّوا أن الألف تُسبق بفتحة قصيرة ، كانت الياء في (رميا) عندهم واقعة بين فتحتين قصيرتين ، فكان يجب لها عندهم ما وجب للياء بين فتحتي (ر - م - ي -) ، لولا إرادة أمن اللبس .

المطلب الثاني : صيغة الفعل للاثنين الغائبين من الثلاثي المجرد مفتوح العين واوي اللام (غَزَوَا) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة فيه :

جاء تفسير النحاة لرد الواو في (غَزَوَا) موافقاً لتفسيرهم لرد الياء في (رميا) ، جاعلين ردهما لمنع التباس صيغة الفعل للواحد بصيغته للاثنين ، عند حذف إحدى الألفين منعاً لالتقاء الساكنين . يقول في ذلك سيبويه^(١) : « وقالوا (رميا) فجاءوا بالياء ، وقالوا (غَزَوَا) ، فجاءوا بالواو ، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد » .

فهو ينص على ردّ الواو والياء في (غَزَوَا) ، (رميا) إشارة إلى أن أصل الصيغتين دونهما (غزا) و (رما) بالألفين ، فامتنع تواليهما لسكونهما ، وأريد التخلص من التقائهما بغير حذف إحداهما « لئلا يلتبس الاثنان بالواحد » كما قال .

ومثله قول المبرد^(٢) : « وذلك قولك : (غزا الرجل ودعا) ، ثم تقول : (غَزَوَا) ودَعَوَا) ، لأنك لو حذف لتقاء الساكنين ، لبقى الاثنان على لفظ الواحد » .

فكان من ثم الوجه لمنع التقاء الساكنين هو ردّ الواو في (غَزَوَا) - كما ردت الياء في (رميا) - بتحريك الآخر بفتحة مناسبة ألف التشبية ، فاجتلبت الواو لتتحمل الحركة ، وكان

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٩ .

التخلص من التقاء الساكنين بتحريك أولهما كما كان في (النفيان) و (الغثيان) .
يقول في ذلك سيبويه^(١) : « أما النفيان والغثيان ، فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها
ساكنا ، فحركوا كما حركوا (رميا) و (غزواً) ، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس » .
ويفسره قول المبرد^(٢) : « وأما ما كان من الياء ، فقولك في (رحى) : (رحيان) ،
و (حصي) : (حصيان) .

وإنما فعلت ذلك ، لأن ألف التثنية تلحق الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء
التثنية ، وهما ساكنان ، فلا يجوز أن يلتقيا ، فلا بد من حذف أو تحريك . فلو حذف ، لذهبت
اللام ، فحركت ، فرددت كل حيز إلى أصله كما كنت فاعلاً ذلك إذا ثبتت الفاعل في
الفعل ... » .

ولا يجوز قلب الواو ألفاً بعد فتحة عين الفعل في (غزواً) ، لأنها متحركة بحركة
مناسبة ضمير الاثنين ، فهي حركة عارضة لا يعتد بها في قواعد الإعلال عند النحاة^(٣) .

وبذلك يتلخص قول النحاة في (غزواً) في المراحل الثلاث التالية :

١ - أن ألف التثنية تدخل على (غزا) بعد إعلاله ، فتلتقي ألفان يجب حذف إحداهما منعاً
لالتقاء الساكنين .

٢ - لا يسمح في هذه الصيغة الفعلية بحذف إحدى الألفين منعاً لرجوع لفظ الفعل إلى لفظه
للواحد (غزا) ، فتُردّ الواو إلى موضعها من الفعل عند تحريك ألف (غزا) بالفتحة
اللازمة قبل ضمير الاثنين .

٣ - أن الواو في (غزواً) تقع متحركة بعد فتحة عين الفعل ولا يجوز قلبها ألفاً رغم ذلك ،
لأنه إنما فرّ منها .

ولا يكون تصريف الأفعال الماضية الناقصة المزيدة معتلة الآخر - اللفيف منها وغير

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٨ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٣ ، المقتضب ٣ / ٧٩ ، النصف ٢ / ١١٦ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٤ ، ارتشاف

الضرب ١ / ١٤٤ .

اللفيف - في صيغها متصلة بضمير الاثنين ، مغايراً لوجه تصريف الفعل الماضي الناقص المجرد معتل الآخر بالياء عند اتصاله بضمير الاثنين من مثل (رميا) ، ولذلك لم يخص النحاة تصاريف الفعل الماضي الناقص المزيد بالقول ، لما في ذلك من تكرار أحكام إعلال صيغ الماضي المجرد ، إلا في مسألة واحدة ، هي مسألة قلب الواو الرابعة ياء لغير علة صرفية موجبة ذلك القلب على ما مرّ بيانه ص ١٥٣ - ١٥٤ .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غَزَوًا) للاثنين :

يتضمن تفسير تصريف (غَزَوًا) المقترح الخطوات التالية :

(١) تلحق علامة التثنية الفعل بعد إعلاله ، فتتوالى أربع حركات كان حقها أن تحذف منها اثنتان ، إلا أن الصيغة لا تقبل إجراء الحذف عليها لما يحدثه من إلباس صيغة الاثنين بصيغة المفرد (غزا) .

امتناع حذف الحركة الثالثة والرابعة في سلسلة الحركات المتوالية :

$$\text{غ} - \text{ز} - \Phi - \Phi -$$

(٢) ولما كان حدّ المد في اللغة الحركتين لا الأربع حركات ولزم بقاء حركتي التثنية ، تخلص من توالي الحركات الأربع برد الواو إلى موضعها في بناء الفعل ، لتمنع حذف الحركة الثالثة والرابعة اللتين تسببان تنازع موضعي الصامتين المغفلين للفتحة الثانية ، كما تبينه الكتابة الصوتية التالية .

تنازع موضعي الصامتين المغفلين للحركة الثانية من الحركات الأربع :

أ - سياق تسويغ موضع السكون الأول :

$$\text{غ} - \text{ز} - (\Phi - \Phi) - \Phi -$$

٤ ٣ ٢ ١

ب - سياق تسويغ موضع السكون الثاني :

$$\text{غ} - \text{ز} - \Phi - (\Phi -) -$$

٤ ٣ ٢ ١

وبدخول الواو في موضع الصامت الأول غير المظهر في النطق ، ينتفي سياق تنازع

الفتحة الثانية كما ينتفي السياق الذي يقع فيه موضع بنيوي ساكن غير مكتنف بمدّ ،

فيتخلص بذلك من السياق الفونولوجي الممتنع في نظام اللغة :

إدخال الواو منعاً لذهاب دلالة حركتي ضمير الاثنيين :

غ - ز - و - Φ ← غ - ز - و - Φ

و

ويكون ردّ الواو إلى هذا الموضع خاصة قياساً على موضع لام الفعل قبل علامة التثنية في الفعل الصحيح ، لتلا يلتبس بناء الفعل للثنيين ببناء الاسم المجموع على فعائل من مثل : هراوى وعلاوى وأداوى^(١) حيث تقع الواو بين المديين كما يكون شأنها لو أدخلت للفصل بين الحركات الأربع في مستهل مقطع ضمير التثنية .

(٣) يلزم لفظ الفعل على هذا الوجه حذف الحركة الثالثة في آخره منعاً لحصول ما فرّ منه ، وهو وقوع موضع الصامت المغفل نطقاً غير مكتنف بمدّ ، فتحذف الفتحة الثالثة من آخره ويبقى لفظ الفعل على نطق الواو متلوّة بالفتحتين في آخره .

حذف الحركة الثالثة لأجل تمكين موضع الصامت المغفل :

غ - ز - و - Φ ← غ - ز - و - Φ

٢ ١

٣ ٢ ١

(١) وردت هذه الجموع في شرح الشافية للرضي ٣ / ١٧٩ ، وقد أشرت في صيغة (رميا) إلى امتناع دخول نصف الحركة بين المديين على وجه من التفصيل ص ١٩٧ ، فلم أكرر ذلك ههنا .

المبحث الرابع

صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح الحين مع تاء التانيث

المطلب الأول : صيغة الماضي الناقص الثلاثي المجرد مفتوح العين

يائي اللام غير اللفيف للغائبة (رَمَتْ) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة في هذه الصيغة :

يرى النحاة أن تاء التانيث تدخل على صيغة الفعل للغائب المفرد (رمى) بعد إعلاله، فتلتقي التاء بالألف (المنقلبة عن لام الفعل) وهما ساكنان، فيحذف أولهما منعاً لالتقاء الساكنين.

يقول ابن الحاجب في سكون التاء^(١): « تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه..... » ويعلق الرضي على قوله بأن تاء التانيث في الفعل كالجاء منه وأن هذا سبب سكونها، لأن الأصل في الأفعال البناء، فجاءت ساكنة دلالة على أصل الفعل في البناء، فهي كالحرف الأخير مما تلحق به^(٢).

فلما كانت التاء ساكنة وقبلها الألف المنقلبة عن الياء في (رمى) ساكنة مثلها وفق تقدير النحاة، حذفت الألف منعاً لالتقاء الساكنين. يقول في ذلك سيبويه في باب (ما يحذف من السواكن)^(٣): « فأما حذف الألف، فقولك (رمى الرجل)، وأنت تريد (رمى)، و (لم يخف). وإنما كرهوا تحريكها، لأنها إذا حرّكت، صارت ياء أو واواً، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً، ومثل ذلك قولهم (رَمَتْ) ».

فإنما يتخلص من التقاء الساكنين بأحد أمرين: إما أن يحرك الساكن الثاني والساكن الأول غير مدّ، أو أن يكون « الساكن الأول حرف مدّ ولين، وهو أن يكون ألفاً أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو واواً ساكنة قبلها ضمة، فإنه إذا لقيها ساكن بعدها، حذفتها.

فأما حذف الألف، فقولك (لم يخف ولم يهب)، والأصل (يخاف ويهاب)، فلما

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠١، ومثله قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٢٧.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠١.

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٦، ومثل ذلك في تعليل حذف الألف من (رَمَتْ) قول ابن عصفور في المتع ٢ / ٥٢٥،

وفي المقرب ٢ / ١٩٢، وقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١١٠.

دخل الجازم ، أسكن اللام التي هي الفاء والباء ، فاجتمعت مع الألف قبلها ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، إذ لا سبيل إلى تحريكها ، لأن تحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها الذي هو الواو والياء ، وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها ، ومن ذلك قولهم : (رَمَتْ) ، سقطت الألف لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها كما حذفوها في (حبلى الرجل) ^(١) .

ولا يعدّ النحاة حذف أول الساكنين حذفاً لازماً ، لأنه إنما عرض لعلّة عارضة ، يعود المحذوف متى ما زالت تلك العلة ، فهو في حكم الموجود وإن لم ينطق به ^(٢) . وإن تحركت التاء في (رمت) لوصل الكلام ، لا يُعاد المحذوف ، لأن حركة التاء عارضة في مثل (رمت المرأة) ^(٣) .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رَمَتْ) :

لاحقة التأنيث في العربية مكونة من صوتين : الأول فتحة قصيرة والثاني تاء بعدها سكون [ت Φ] ، وتبقى هذه التاء على سكونها عند إلحاقها بالفعل الماضي ، بينما تحرك في الأسماء للدلالة على مواضعها الإعرابية ، ولا يلزمها التحريك مع صيغ الماضي لكونه مبنياً دائماً على حد قول النحاة ^(٤) ، ولأن أصل البناء في اللغة هو السكون .

وقد أخذت بوصف واحد للاحقة التأنيث في صيغ الأفعال وصيغ الأسماء ، لما لاحظته من سبق تاء التأنيث في كليهما بالفتحة القصيرة ، ولما لم يكن بين علامة التأنيث فيهما فرق سوى أنها تتبعها الحركة في أحدهما وتتبعها السكون في الآخر ، وكان مردّ هذا إلى إعراب الأسماء وبناء الأفعال ، فكان فرقاً مرهوناً باختلاف نوع الكلمة الملحق بها أمعربة هي أم مبنية ، ولم يكن فرقاً مرهوناً باختلاف علامة التأنيث في ذاتها بحسب ما تلحق به .

ويتضمن التفسير المقترح لتقصير المدّ آخر (رمى) في صيغة (رَمَتْ) المرحلتين

التاليتين :

(١) تدخل لاحقة التأنيث على صيغة الفعل للغائب المفرد بعد إعلاله ، فتلتقي ثلاث فتحات : الفتحة الطويلة من (رمى) وفتحة لاحقة التأنيث ، وتُقصّر إلى فتحتين :

- (١) شرح المفصل لابن يعيش ، ٩ / ١٢٢ .
- (٢) شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، ٣٤٣ - ٣٤٥ .
- (٣) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٤ / ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٨ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٥ .
- (٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠١ .

ويتضح في الرسم أن حذف الفتحة الثانية من الفتحتين المتتاليتين يذهب مقطعها بأكمله من بنية الصيغة لعدم تحقق المستهل السابق على الفتحة المحذوفة بأحد الصوامت في النطق ، فكان سقوط موضعي المقطع لازماً مع ذهاب الصوتين المتعلقين بهما .

هذا من جانب النطق ، أما من جانب العلاقات الفونولوجية بين مواضع مقاطع صيغة الفعل فإن موضع الصامت المحذوف - وهو لام الفعل الياء الساقطة من بين الفتحتين في (رمى) - يفتقر إلى تمكينه في بنية الفعل من بعد ذهاب المد الذي يسوغ بقاءه بين مواضع البناء المقطعي ، فيجب بذلك حذفه عند زوال السياق الفونولوجي الذي يسوغه ، وفق التفسير المقترح لبقاء موضع الياء المحذوفة في بنية الفعل للغائب (رمى) .

وحذف الفتحة الثانية من المد السابق على المقطع المنتهي بالسكون ، يفسره شرط تمكين السكون في موضع النواة ، الذي يقول به أصحاب نظرية العامل الفونولوجي ، إذ شرط تمكينه عندهم أن تعمل فيه حركة ويتعلق بها (١) .

وشرط إعمال العامل في معموله الفونولوجي في النظرية ، ألا يفصل بينهما موضع حركة يتوسط موضعيهما (٢) .

فلما كانت الفتحة الثانية من المد متوسطة بين الفتحة الأولى منه وموضع السكون ، لم يكن تعليق السكون بعامله ميسوراً ، ولزمت إزالة الفاصل بين العامل ومعموله لتمكين موضع السكون في بنية الصيغة الفعلية .

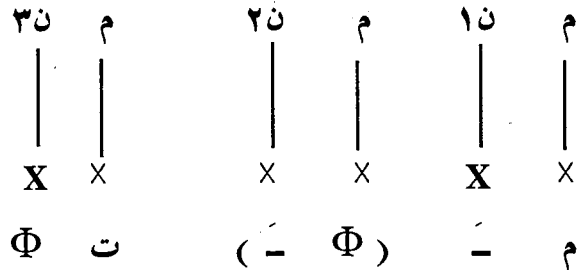
والفتحة الأولى من المد (السابق على تاء التأنيث) تقع في موضع النواة العاملة فونولوجياً في المدغم الثاني ، لما كان موضع العامل الحركي في العربية سابقاً على موضع معموله ، وبذلك كان تعليق الفتحة الثانية بالفتحة الأولى سبب امتناع تعليق موضع السكون آخر الصيغة بها ، لوقوعها موقع الم معمول فيه ، فلا تقوى على العمل في غيرها ، مع قوة اتصالها بسياق الإدغام الذي وقعت فيه لتسويغ موضع الياء المحذوفة من (رمى) .

(١) لا تعين النظرية موضع العامل من المعمول في علاقات تعليق مواضع الحركات ويترك تعيينه إلى دراسة كل لغة على حدة ، وقد ظهر لي أن العامل الحركي في العربية سابق لا تال لمعموله ، سواء في مواضع تقصير المد لتعليقه بموضع السكون ، أم في المواضع الأخرى من سياقات التعليق . انظر ص ٦٦ .

(٢) تعامل النظرية علاقات التعليق بين مواضع الحركات في مقاطع الكلمة معاملة مستقلة عن مواضع الصوامت الواقعة بينها في بنية الكلمة ، فيُنظر إلى الحركات من حيث ترتيب مواقع بعضها من بعض وأنماط العمل الفونولوجي الحاصل بينها ، دون اعتبار لمواضع الصوامت منها في البنية المقطعية ، وقد جاء ذكر هذا المفهوم في تعليق مواضع النوى ص ٦٩ - ٧١ .

ومن ثم لم يكن بدّ من إزالة الإدغام (بحذف الفتحة الثانية ثاني المدغمين) لتحقيق مجاورة العامل والمعمول : الفتحة التالية لعين الفعل وموضع السكون المراد تثبيته في بنية الكلمة .

يبين الرسم التالي علاقة موضع السكون بموضع الفتحة العاملة فيه ، كما يبين وقوع الفتحة الثانية من المدّافصلة بين السكون والعامل فيه ، بوضع قوسين حول مقطعها ، ويكتفى في الرسم بمقطعي عين ولام الفعل وتاء التأنيث بعدهما ، تعييناً لموضع المناقشة .
الرسم (٤) :



فالموضعان المثقلان في الرسم هما موضعا العامل ومعموله اللذان فصل بينهما قبل تقصير المدّ موضع النواة الثاني في سلسلة الحركات الواقعة بعد عين الفعل .

المسألة الثالثة : مناقشة التفسيرات الأخرى لصيغة (رَمَتْ) :

ذكر الدكتور داود عبده أن الحركة الطويلة يلزمها التقصير إذا وقعت بين صامتين ثانيهما لا حركة بعده ، وأن هذه الظاهرة الصوتية عامة في اللغة ، فهي تشمل الأفعال والأسماء والحروف .

وهو يذكر (رَمَتْ) في أمثله حيث يقول (١) : « أما حين يكون السكون أصيلاً كما هو الحال مثلاً في تاء التأنيث في الفعل الماضي ، أو التنوين (وهو نون ساكنة لفظاً) ، فإن العلة الطويلة تتحوّل إلى العلة القصيرة التي تجانسها ، فيقال [ف - ت - ن - Φ] (٢) (فتى) ، وأصلها

(١) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) أشرت في هذا النص إلى نطق الأمثلة بالرموز الصوتية المستعملة في الدراسة ، استعاضة بها عن كتابة الكلمات العربية على وجه غير معمول به في سائر رموزها الإملائية ، وقد أورد الدكتور داود نطق الكلمات بحروف متصلة فأردت اجتناب عرضها على هذا الوجه لخروجه عن الكتابة المعهودة في اللغة . فكلمة (فتى) جاءت في نصه على هذا الوجه (فَتَن) ، وكتب (عصاً) هكذا : (عَصَن) ، إلى آخر كلماته في النص .

[ف - ت - - ن - Φ] : (فتى + ن) ، و(ع - ص - ن - Φ) : عصا ، وأصلها (ع - ص - -) ن Φ) ، (عصا + ن) ، كما يُقال : (رمت) وأصلها (رمت) : (رمى - ت) ، و (دعت) وأصلها (دعات) : (دعا - ت) . بينما تبقى العلة الطويلة دون تقصير في مثل (فتاكم) : (فتى - كم) ، و (عصا - ك) : (عصا - ك) ، و (رماها) : (رمى - ها) ، و (دعاهم) : (دعا - هم) ، لأن الصحيح الذي يلي العلة الطويلة في كل من هذه الكلمات السابقة ليس ساكناً ، فلا يُقال : (فتكم) ولا (عصك) ولا (رّمها) ولا (دعهم) .

فأصل (رمت) عنده هو : [ر - م - - ت - Φ] حذفت منه الفتحة القصيرة الأخيرة فأصبح [ر - م - Φ ت Φ] . وقد نص بروكلمان على تقصير الحركة الطويلة بين الصامتين اللذين ثانيهما غير متلوّ بحركة في باب الأفعال المعتلة اللام (١) وفي كلامه عن أبنية المقاطع في اللغات السامية ، وذلك قوله (٢) :

« في وسط الكلمة يمكن أن تهبط حدود ضغط النفس بعد حركة أو بعد صوت صامت ، ونحن نسمى المقطع الناتج في الحالة الأولى مقطوعاً مفتوحاً ، والمقطع الناتج في الحالة الثانية مقطوعاً مغلقاً . وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية - أصلاً - إلا الحركات القصيرة ، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق ، فإنها تقصره . وذلك مثل :

[ق - و - م - ت - -] ← [ق - Φ - م - ت - -]

← [ق - Φ Φ م ت - -] في العبرية بمعنى (قمت) .

..... ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة إلا في المقاطع المغلقة عن طريق

التضعيف مثل (ضالون) [ض - - ل Φ ل - - ن - -] ، وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق إلا بعد سقوط حركة آخر الكلمة في الوقف ، مثل (٣) :

[ض - - ل Φ ل - - ن - -] .

فما ذهب إليه الدكتور داود تويده الدراسات الفونولوجية للغات السامية ، وقول بروكلمان "العربية القديمة" يقصد به العربية الفصحى ، لأنه في بعض مواضع كتابه يذكر

(١) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ١٤٩ .

(٢) السابق ص ٤٣ - ٤٤

(٣) قمت في هذا النص بكتابة الأمثلة بالحروف العربية ، وقد ذكرها الدكتور رمضان عبد التواب في ترجمته بالحروف اللاتينية .

الظواهر الصوتية في اللهجات العربية الحديثة .

لكن التدقيق فيما قاله الدكتور داود وما قاله بروكلمان يبين أنهما أسقطا مرحلة من مراحل تصريف صيغة (رَمَتْ) ، فهما لم يشيرا إلى أن لا حقة التأنيث تلزمها الفتحة القصيرة في أولها ، وأن التقاء هذه الفتحة بآخر الفعل (رمى) يؤدي إلى توالي ثلاث فتحات يجب تقصيرها إلى فتحتين . ويستغرب هذا من بروكلمان خاصة ، لأنه أشار في كتابه إلى أن لاحقة التأنيث هي : [تَ Φ]^(١) .

ويبين الدكتور داود مذهب النحاة في حذف الألف من (رمت) في قوله^(٢) :

« فإذا أُعتبر ما يطرأ على أفعال مثل (يقولُ و يبيعُ و ينامُ) عندما تصبح (يقل و يبيع و ينام) حذفاً لحرف العلة ، فإن هذا يعني ضمناً أن الألف مسبوقة بفتحة [ي - ن - ا م] ← (ي - ن - م) . وإذا جاز النظر إلى الضمة الطويلة على أنها واو مسبوقة بضممة ، والكسرة الطويلة على أنها ياء مسبوقة بكسرة^(٣) ، باعتبار الأصل فيهما^(٤) ، فإنه لا يجوز مطلقاً اعتبار الألف شبه علة مسبوقة بفتحة ، لأن الألف ذاتها ليست سوى فتحة طويلة ، أي علة .^(٥) ولا مناص من اعتبار التغير الذي يطرأ على كلمة مثل (ينامُ) حين تصبح (ينام) ، أو (أرادتُ) حين تصبح (أردتُ) ، تقصيراً للعلة الطويلة ، إذ ليس هناك فتحة قبل الألف ، ليقال إن الألف قد حذفتُ » .

وعلى الرغم من اختلاف أقوال النحاة مع نتائج الدراسات الصوتية الحديثة بشأن وصف المدّ بالفتحتين وتصنيفه الصوتي بين مجموعتي أصوات اللغة (صوامت و صوائت) ، إلا أن النحاة وعلماء الأصوات المعاصرين قد اتفقوا على أن سبب تقصير المدّ في (رمت) هو سكون التاء ، وهذا يدل على عناية النحاة الأوائل ودقتهم في استقراء قوانين اللغة وعللها ، رغم غياب قواعد تصريف اللغات السامية عن معرفتهم وعلومهم .

(١) بروكلمان ١١٨ .

(٢) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ٤٤ ، ٤٥ .

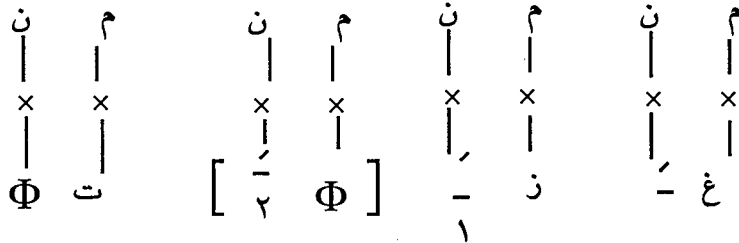
(٣) الضمة الطويلة هي المدّ في (يقول) والكسرة الطويلة هي المدّ في (يبيع) .

(٤) يشير هذا القول إلى أنه يقدر القلب المكاني في هذه الصيغ الفعلية كما ذهب النحاة في تفسير المدّ فيها ، ومن ذلك ما جاء من أقوالهم ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٥) يصطلح الدكتور داود في كتابه بالعلة على جميع الحركات قصيرة كانت أم طويلة .

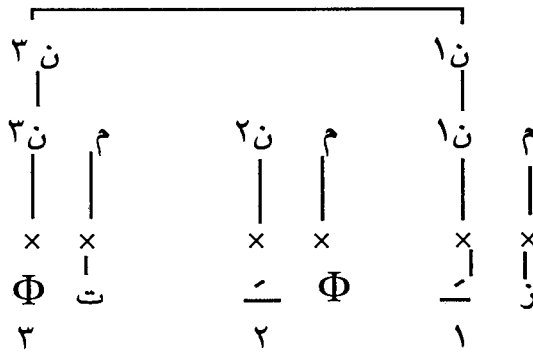
٢ - يلزم السكون الواقع آخرأ في لاحقة التأنيث أن تسبقه حركة تعمل فيه لتسوغ بقاءه في صيغة الفعل ، ولا تكون تلك الحركة هي الفتحة السابقة على المقطع ذي السكون ، لما كانت فتحة معمولاً فيها غير منفكة عن سياق الإدغام المكتنف لموضع الصامت المحذوف من (غزا) . فلما لزم تمكين موضع السكون الآخر بحركة سابقة عليه ، أزيل المقطع الفاصل بين السكون والفتحة أول المدغمين في (غزا) كي تكون هي الحركة المسوغة لبقاء سكون التاء حفاظاً على دلالة التأنيث بمنع تحريكها .

مقاطع (غَزَتْ) قبل تقصير المد :



فموضع الفتحة الثانية من المد يقع في سلسلة النوى الثلاث الواقعة بعد عين الفعل ، فاصلاً بين موضع الفتحة الأولى من المد وموضع السكون المتطرف ، وهو الأمر الذي يمنع تعليق موضع السكون بموضع الفتحة التالية لعين الفعل ، وبذلك ينتفي السياق الفونولوجي اللازم لبقاء السكون (١) .

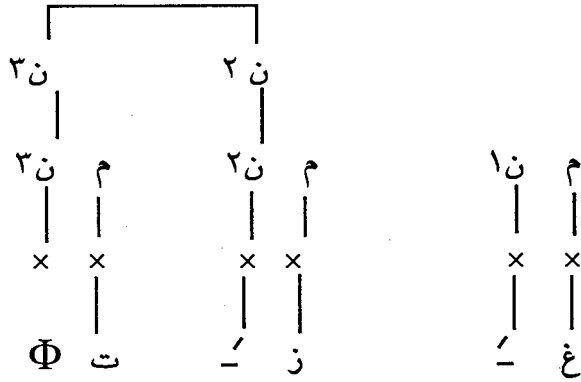
مستوى التعليق بين مواضع النوى الثلاثة بعد عين صيغة الفعل (غَزَتْ) :



ويكون بذلك حذف الحركة ثاني المدغمين في (غزا) هو وسيلة تمكين موضع السكون في بنية (غَزَتْ) ، فيتحقق تعليق هذا الموضع بحركة سابقة عليه عاملة فيه بحصول الحذف

(١) انظر ص ٧٠-٧٢ في توضيح تعليق موضع السكون بحركة تعمل فيه وفق النظرية .

تعليق موضع السكون في (غَزَتْ) بفتحة عين الفعل السابقة عليه دون فاصل
يفصل بين موضعيهما في مستوى التعليق الفونولوجي بين مواضع النوى في صيغة
الفعل :



وليس ثمة فرق بين تصريف الأفعال المزيدة لفيفة وغير لفيفة مع تاء التانيث ،
وتصريف الفعل الناقص المجرد معها ، لدخول التاء في جميع الصيغ مجردة كانت أم مزيدة
على الفعل بعد إعلاله وللزوم تقصير المدّ معها لأجل ذلك . ومن ثم يمكن الاستغناء عن
تفصيل القول في تصريف صيغة الغائبة من الأفعال المزيدة اكتفاء بذكر تصريفها من الأفعال
الناقصة المجردة .

المبحث الخامس

صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مع تاء التانيث وضمير التثنية

المطلب الأول : صيغة الغائبين من الفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين يأتي اللام غير اللفيف (رَمَتَا) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها :

لا يعتدّ النحاة بحركة التاء في (رَمَتَا) ، « لكون أصل التاء الفعلية هو السكون » لأن التاء وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها إلا أن أصل التاء السكون ، فالحركة عليها كلا حركة ، بخلاف حركة اللام في (لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي) ، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف ، لأن سكون لام المضارع ليس بأصل حتى إذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية ، بل أصله تحرك اللام^(١) . فالاعتبار لدى النحاة بأصل الوضع ، وبذلك فسروا عدم ردّ ألف (رمى) في (رَمَتَا) رغم تحرك تاء التانيث فيه . وفي هذا الكلام إشارة إلى أن صيغة الفعل للغائبين تنبني على ما انتهت إليه صيغته للغائبة المفردة ، لما كان الاعتداد بسكون التاء في (رَمَتَا) لا بتحركها في (رَمَتَا) ، وكان ترك ردّ الألف لأجل ذلك عندهم .

وقد ذكر سيبويه أن حذف الألف في (رَمَتَا) سابق على إلحاق علامة التثنية ، عند عقده المقارنة بين نطق المدّ في الفعل الأجوف المتصل بضمير الاثنين وذهابه في (رَمَتَا) . وذلك قوله^(٢) : « وأما قولهم (لم يخافا ولم يقولوا ولم يبيعا) ، فإن هذه الحركات لوازم على كل حال^(٣) ، وإنما حذف النون للجزم كما حذف الحركة للجزم من فعل الواحد ، ولم تدخل الألف ههنا على ساكن ، ولو كان كذلك لقال : (لم يخَفا) كما قال (رَمَتَا) ، فلم تلحق التثنية شيئاً مجزوماً ، كما أن الألف لحقت في (رَمَتَا) شيئاً مجزوماً » .

فهذا قول صريح في بناء صيغة الغائبين (رَمَتَا) على ما انتهت إليه صيغة الغائبة من ذهاب المدّ ، إلا أن التعليل الذي علل به النحاة ترك ردّ المد في صيغة الغائبين ، يقوم على اعتبار حركة التاء فيها حركة عارضة لأجل علامة التثنية وأن هذا هو سبب عدم الاعتداد بها

(١) شرح الكافية ، للرضي ، ٢ / ٤٠١ ، ومثل هذا القول في الكتاب ٤ / ١٥٨ ، وفي شرح المفصل

لابن يعيش ٩ / ٢٧ - ٢٨ ، والمتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) قصده بالحركات اللوازم في هذه الأفعال أن اللامات فيها متحركة للإعراب على كل حال .

وعدها كالعدم. وهم في ذلك لا يخالفون سيبويه ، وإنما يتبعون قوله^(١) : « هذا باب ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثة^(٢) لتحرك ما بعدها ، وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله : وهو قولك : (لم يخف الرجل ولم يبع الرجل ولم يقل القوم ورمت المرأة ورمتا) ، لأنهم إنما حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده ، وليست بحركة تلزم » .

وقول النحاة إن حركة التاء عارضة غير لازمة في (رمتا) ، إن هو إلا قول يدل في ذاته على أن صيغة الغائبين عندهم غير أصل في ذاتها وأنها لا تصاغ من الأصوات الأصول للفعل (رمى) ، وأن الأصل هو صيغة الغائبة الواحدة وما وقع بها من حذف ، فكان لذلك سكون التاء في (رمت) هو الأصل اللازم عندهم ، وكان تحريكها هو الأمر العارض على الصيغة في تقديرهم . وبهذا التقدير تكون صيغة الغائبة محذوفة المد هي البنية العميقة لصيغة الغائبين ، كما سيلي بيانه في القسم التالي من البحث .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة الغائبين (رمتا) :

لا تظهر في هذه الصيغة حاجة إلى تقدير تغيير صوتي حادث على أصل وضعها ، وتتلخص صياغتها في أن تلحق علامة الاثنين (الفتحتان) بصيغة (رمت) للواحدة الغائبة بعد تمام إعلالها ، ولا تنشأ حاجة إلى تغيير صوتي في الصيغة :

$$ر - م - ت \quad + \quad \Phi \quad - - \quad \leftarrow \quad ر - م - ت - -$$

فالصيغة (رمتا) غير ثقيلة ولا مخالفة لأي من القوانين الصوتية في اللغة ، ومن ثم لا يطرأ عليها أي تغيير ، وهذا هو سبب عدم ردّ الفتحة الثانية من المدّ قبل التاء ، وليس السبب ما قاله النحاة من أن سكون التاء مأخوذ في الاعتبار رغم تحركها لدخول ضمير الاثنين هنا ، إذ هي متحركة بلا شك ، وإنما يكون الاعتبار في صيغة التثنية بما فيها من أصوات لا بما في غيرها . وقد أفاد كلام النحاة في (رمتا) أنها تُبنى على ما انتهت إليه صيغة (رمت) للغائبة ، ولذا جعلت إعلال صيغة الفعل للغائبة أصلاً لصيغة الغائبين .

وموضع السكون التالي للتاء في (رمت) هو موضع الحركة لا موضع الصامت في بنية الكلمة ، فدخلت عليه حركة التثنية ، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الاعتداد بأصالة سكون التاء في (رمت) ، ولا يكون ثمة وجه للقول بأن سكونها هو سبب عدم ردّ المدّ مع ضمير الاثنين

(١) الكتاب ٤ / ١٥٨ .

(٢) يقصد بالأحرف الثلاثة : أصوات المد .

في (رَمَتَا) من بعد انشغال موضع النواة بحركتي الضمير .

وبذلك يتضح أن الصيغة التي تزداد فيها لاحقة على صيغة أقل منها تركيباً ، لا تُردّ إلى ما كانت عليه الصيغة الأقل تركيباً (وهي هنا صيغة (رَمَتَ) للغائبة الواحدة) قبل إعلالها ، وإن تغير السياق الصوتي لصوت العلة مع اللاحقة المزايدة عما كان عليه من قبل إلحاقها وانتفى بها سبب إعلال الصيغة المنقضي قبل دخولها عليها .

وهذا دليل بين على أن ما تمّ من إعلال في صيغة صرفية ما يبقى على حاله ولا تُعاد الصيغة إلى أصل وضعها قبل حصول ذلك الإعلال فيها ، عند إلحاق الضمائر بها ، فما تمّ إعلاله لا يرد إلى أصله الأول قبل الإعلال إلا لعلّة دلالية كإرادة أمن اللبس في (رميا) .

وهذا مفاد قول الرضيّ في شرح الشافية ، كما سيلي ذكره في القسم التالي . وفي البحث التالي حيث مناقشة صيغة (رَمَوَا) وفق مذهب الرضيّ في إلحاق الضمائر بالفعل المعلن ، يرد نص له فصلّ فيه القول في بناء الصيغة ذات اللاحقة على أختها المعلّة الخالية منها^(١) .

المسألة الثالثة : أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح :

يذكر الدكتور رمضان عبد التواب أن صيغة الفعل للغائبتين في الماضي تُبنى على ما انتهت إليه صيغته للغائبة المفردة من تقصير المدّ الواقع بين عين الفعل وتاء التأنيث^(٢) . كما أشار بروكلمان إلى هذا المعنى في قوله^(٣) : « وقد قُصِرَ الصوت [- -] الناتج من [- Φ -] في ماضي الغائبة ، وقد قيس على ذلك ماضي الغائبتين فيقال مثلاً (رمتا) قياساً على (رَمَتَ) بدلا من (رَمَاتَا) » .

ويتفق هذا التفسير مع تفسير الصيغ المركبة من وحدتين صرفيتين أو ثلاث وحدات وفق نظرية العامل الفونولوجي ، حيث يقدر فصل العمل الفونولوجي في الوحدة الأولى عن اللاحقة الأولى المتصلة بها ، ثم يقدر فصل العمل مرة ثانية (عند إعمال القانون الفونولوجي اللازم عند التقاء الجذر باللاحقة الأولى) ويكون الفصل هذه المرة عن اللاحقة الثانية ،

(١) يرد قوله في دخول الضمائر على الفعل بعد تمام إعلاله ص ٢٠٠ ، وهو يتفق مع النحاة في أن ردّ الياء في (رميا) إنما وقع بغية أمن اللبس ، كما سبق ص ١٩٠ .

(٢) د . رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي : مظاهره وعلله ، ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ص ١٤٩ .

حتى يتم تركيب الصيغة على مراحل متتابة لا دفعة واحدة . ويرمز إلى كل مرحلة بقوسين يفصلان الجزء الذي يخضع للعمل الفونولوجي عن باقي أجزاء الصيغة ، إشارة إلى أن ما يقع بين القوسين يمثل مرحلة تصريف مستقلة لا يداخلها العمل الفونولوجي اللازم لإلحاق باقي مورفيمات الصيغة (أي اللاحقة التالية) ، إلا بعد أن ينتهي إعلال الجزء الذي بين القوسين الداخليين .

وعلى هذا يقدر تصريف (رَمَتَا) وفق المراحل التالية :

أ - [ر - م - - ت Φ] - -

ب - ← [ر - م - Φ ت Φ] - -

ج - ← [ر - م - ت - -]

فإعمال قانون التقصير يتم في الصيغة الأولى مستقلاً عن اعتبار وجود ضمير الاثنين ، ثم بعد ماتم صيغة (رَمَتْ) يُعتدّ بوجود الضمير في إعمال التغيير الصوتي اللازم لالتقائه بالتاء في آخر الفعل . فلما لم تكن مع دخول الفتحتين على التاء حاجة صوتية إلى ردّ ما تم حذفه ، وهو الفتحة الثانية من (رمى) ، لم تطل الفتحة بعد ميم (رَمَتَا) . ولم يكن تفسير النحاة شديد البعد عن هذا التدرج في الصياغة ، إذ أشاروا إلى اعتبار سكون تاء التأنيث في الأصل وأن تحريكها في (رَمَتَا) غير مأخوذ في الاعتبار^(١) ، فهذه إشارة إلى أن صيغة (رَمَتَا) تنبني على ما انتهت إليه صيغة (رَمَتْ) من الحذف وأن دخول لاحقة الاثنين لا توجب التغيير فيما تم من حذف في (رَمَتْ) ؛ وهي الصيغة الأبسط تركيباً من (رَمَتَا) .

وبذلك يقدر لصياغة الأبنية المركبة أصلاً :

أ (لا تدخل اللاحقة الثانية على الفعل قبل تمام إعلاله مع اللاحقة الأولى .

ب (لا يلزم دخول اللاحقة تعديل في الصيغة التي دخلت عليها ، ما لم تقع حاجة فونولوجية إلى هذا التعديل .

فلما لم ينشأ بتتابع الفتحتين بعد التاء في (رَمَتَا) سياق صوتي لأصوات الصيغة يوجب إعمال واحد من قوانين اللغة الفونولوجية ، لم تكن حاجة إلى ردّ الفتحة المحذوفة من (رَمَتْ) .

(١) الكتاب ٤/ ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٧-٢٨ ، المتع ٢/ ٥٢٥ ، شرح الكافية

وعند الاعتداد بهذين الأصلين في تفسير الصيغة المركبة من عدة مورفيمات ، يكون التفسير المقدم متفقاً مع مذهب الرضي في تفسير صيغة فعل الأمر المتصل بواو الجمع ونون التوكيد والمتصل بياء المخاطبة ونون التوكيد ، وذلك قوله (١) : « قوله (٢) (بخلاف اخشوا و اخشونَّ و اخشي و اخشين) يعني أن أصلها : (اخشيوا و اخشيونَّ و اخشي و اخشين) ، فقلبت الياء ألفاً وحذفت ، لأن حذف اللام ههنا لا يُلبس كما كان يُلبس في (يخشيان) لو حذفت ولمنع أن يمنع أن أصل (اخشوا) : (اخشيوا) ، وأصل (اخشي) : (اخشي) ، وذلك لأن الواو والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق " زيد " في (رمى زيد) ، لا فرق بينهما إلا أن اتصال الضمير أشدّ ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه ما لم يُنقح أصل الكلمة ولم تُعط مطلوبها في ذاتها ، لم يلحق بها مطلوبها الخارجي والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم (رُضُوا و غُزُوا) بإسكان العين للتخفيف ، كما قيل في (عَصِرَ) (عَصَرَ) . ولو لحق الواو (رضي) و (رمي) مكسور العين ، وجب حذف الياء للساكنين ، لأن الضمة على الياء بعد الكسرة تُحذف ، فيلتي ساكنان : الياء والواو . فإذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل ، فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد ؟ والحق أن يُقال : إن أصل (اخشوا و اخشي) : (اخشَ) لحقته الواو والياء ؛ وأصل (اخشونَّ و اخشين) : (اخشوا و اخشي) لحقته النون ، فحركت الواو والياء للساكنين ، ولم يُحذفاً لأنهما ليسا بمدّتين كما في (اغزُنَّ و ارمِنَّ) ، ولا يجوز حذف كلمة تامة - أعني الضميرين - بلا دليل عليهما .

ولم يقلب الواو والياء ألفاً في (اخشونَّ و اخشين) ، لأن كل واحد منهما كلمة برأسها ، فلا يُغيّران بالكلية ، وأيضاً حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا . .

فمراحل تصريف (اخشونَّ) تكون وفق كلامه على النحو التالي ، إن أشير إليها بالأقواس الدالة على انفصال مراحل تصريف الصيغة الصرفية :

أ () [(ع - خ Φ ش - Φ + -) - ن Φ -]

ب () [(ع - خ Φ ش - و Φ) - ن Φ -]

(١) شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) أي : قول ابن الحاجب في الشافية .

(ج) [ء - خ Φ ش - و + - ن Φ ن -] ← [ء - خ Φ ش - و - ن Φ ن -]
 ففي المرحلة الأولى من صياغة هذه الكلمة المركبة من ثلاث وحدات صرفية (مورفيمات) ، لا يتم العمل الفونولوجي الواجب عند التقاء ضمتي الضمير بلاحقة التوكيد ، وإنما يتدرج إعمال القوانين الفونولوجية من الوجدتين الصرفيتين اللتين تُمثَّلان التقاء اللاحقة الأولى بالكلمة ، إلى السياق الصوتي الذي تلتقي فيه اللاحقة الأولى باللاحقة الثانية ، ولا يتم إعمال قانونين صوتيين في الصيغة ذات اللاحقتين دفعةً واحدة. فالمرحلة (ب) هي المرحلة الأولى من تصريف (اخشون) ، والمرحلة (ج) هي المرحلة الثانية من تصريفها ، أما المرحلة (أ) ، فهي أصل وضع الصيغة قبل إحداث أي تغيير بها. ويتضح في نصّ الرضيّ أنه يرى أن كل ما يلحق الفعل من ضمائر أو حروف (كتاء التأنيث ونون التوكيد) ، إنما يلحقه بعد تمام إعلاله المستحق لصيغته قبل دخول هذه اللواحق: فالواو ضمير الغائبين لا تدخل على صيغة فعل الأمر قبل تقصير المدّ الآخر فيه ، ولذلك لا يقدر أصل صيغة الفعل مع الواو بأنه: (اخشيو) حيث يعني وجود الياء عدم إعمال قاعدة حذف آخر الفعل المعتل ، وهي القاعدة الواجبة عند إسناد فعل الأمر إلى المخاطب المفرد. فصيغة الفعل مع لاحقة ما تنبني عنده على ما انتهى إليه تصريف صيغته قبل إلحاق تلك اللاحقة به .

وبذلك يكون دخول لاحقة التشنية في (رمتا) عنده تالياً لإعلان الصيغة الأقل تركيباً وهي (رمت) ، فلا تقدير لـ (رماتا) في أصل وضع (رمتا) .

ولا أخالف الرضيّ رأيه في كلامه السابق إلا في تفسيره للحركة بعد الواو والياء في (اخشون) و (اخشين) ، وتفسيره لعدم قلبهما ألفين .

فأما تحريك الواو بالضممة والياء بالكسرة فيهما ، فليس لالتقاء الساكنين ، إذ قياس دخول نون التوكيد على الفعل (مضارعاً كان أو للأمر) أن يسبقها الفتحة القصيرة^(١) ، فعناصرها الصوتية هي [- ن Φ ن -] أو [- ن Φ] عند تخفيفها . ويتبع ذلك ألا تلتقي نصف الحركة الواو أو الياء بصوت النون من لاحقة التوكيد اتصالاً مباشراً ، وإنما تفصل بينهما الفتحة ، فيهيئ ذلك سياقاً صوتياً لحذف الواو أو الياء لوقوعهما حينئذ بين فتحتين قصيرتين ،

(١) الكتاب ٣ / ٥١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٧ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٠٧ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، د . عبد الصبور شاهين ، ٩٨ - ١٠٣ .

وتُحميان من الحذف (حفاظاً على دلالتهما في صيغة الفعل) بإبدال الحركة التالية لهما بحركة من جنسيهما ، فينتفي سبب إعمال الحذف فيهما . وهذا هو القصد من الرموز السابقة في رقم (ج) .

ولم تتغير حركة كل من الواو والياء في خطاب المفرد من مثل (ادعُونَ وارمِينَ يازيد) ، فرقاً بين الواو والياء لامي الفعل والواو والياء الضميرين الملحقين لمعنى خطاب الجماعة وخطاب الواحدة المؤنثة كما ذكر سيبويه . (١)

أما عن تعليل (ارمِنَ) و (اغزُنَ) عند الرضي ، فهو لا يتعارض مع هذا الشرح للصيغتين السابقتين ، لأن السياق الصوتي للواو والياء مختلف بين الأفعال الأربعة بسبب اختلاف الحركة السابقة على نصفي الحركتين فيها . فهما في الفعلين اللذين سبقتهما فيهما حركة من جنسيهما ، يلزمهما الاعتلال بأن يتحولاً مدتين . ولذلك قال الرضي : « ولم يحذفاً ، لأنهما ليسا بمدتين كما في (اغزُنَ وارمِنَ) » (٢) . فلما أعل كل منهما آخراً بالمد ، وجب حذف فتحة لاحقة التوكيد ، لأن اللغة لا تقبل ما يزيد على الحركتين القصيرتين المتواليتين وتعمل في هذا السياق الصوتي قانون الحذف مثلما تعمل الحذف في سياق الأمثال المتوالية من الصوامت :

(أ) [ء - غُ - زُ - نَ + نَ - نَ] ← [ء - غُ - زُ - نَ - نَ]
 (ب) [ء - غُ - زُ - نَ - نَ] ← [ء - غُ - زُ - نَ - نَ]

تمثل الفقرة (أ) المرحلة الثانية لصيغة (اغزُنَ) حيث حذفت الحركة الثالثة في سياق الحركات الثلاث المتتابعة في أصل وضع الصيغة . وتمثل الفقرة (ب) المرحلة الثالثة لهذه الصيغة ، وهي المرحلة التي اعتد بها سيبويه والنحاة من بعده في اعتبار لاحقة التوكيد مبتدأة بصامت لا بحركة ، وهي كذلك حقاً في هذه المرحلة من تصريف الصيغة الفعلية . ويتلخص الفرق بين التفسير المقترح ههنا لهذه الصيغ الصرفية وبين منهج النحاة في تفسيرها ، في ضرورة التزام الوصف الصوتي الواحد وتقدير البناء المقطعي الواحد لكل مورفيم في اللغة ، كما يذهب العلماء في العصر الحديث ، منعاً لاختلاف الوصف الصوتي للمورفيم نفسه فيما

(١) الكتاب ٣ / ٥١٩ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ حيث يرد النص كاملاً .

بين التفسيرات المقدمة للصيغ المختلفة، فلا يجوز من ثم تعميم سقوط الفتحة من لاحقة التوكيد اعتداداً بسقوطها في مثل هذا الموضع. وينتج عن التقاء الضمتين في أصل الصيغة (ب) بالصامت غير المتبوع بحركة، سياق جديد للحذف، فتسقط الضمة الثانية^(١) وتستقر الصيغة على هذا النطق.

أما عن قول الرضي السابق في امتناع قلب الواو والياء ألفاً في (اخشون) و (ارمين)، ففيه أمران: أولهما أن الواو والياء في هذين الموضعين لا يستحقان "قلبهما ألفاً"، لأن ذلك إنما يحدث إذا أكتنفتا بفتحتين قصيرتين، وهما هنا متبوعتان بحركة من جنسيهما.

وبذلك تتضح أهمية الربط بين الدراسات الصوتية للغات السامية والدراسة الصوتية للغة العربية. فإنما تبين السياق الصوتي لحذف الواو والياء الناتج عنه توالي الفتحتين (وهما الألف عند النحاة) عند الوقوف على صيغ الأفعال في إحدى اللغات السامية كما سبقت الإشارة عند تفسير إعلال الفعل للغائب (رمى)، إذ تبين من ظواهر تلك اللغة وقوع نصف الحركة في الفعل آخرًا ووسطاً بين فتحتين قصيرتين^(٢).

وبذلك يتضح أن حدوث "الألف" عن وقوع الواو أو الياء بين حركتين قصيرتين يلزمه أن تكونا الفتحتين على وجه التحديد وأن الفتحة السابقة على نصفي الحركتين وحدها غير كافية لحصول المدّ إذا كان بعد نصف الحركة حركة ضيقة.

ومن جانب آخر يتضح اتساع القاعدة الصرفية التي وضعها سيبويه وتبعه فيها النحاة من بعده، لأن شرطَي تحوّل الواو أو الياء "ألفاً" عندهم هما: انفتاح ما قبل نصف الحركة وتحركها هي بحركة أصلية، فلم يذكروا نوع الحركة التي تتحرك بها نصف الحركة وأطلق معنى التحريك دون قيد.

وقد كان نص سيبويه في قلبها «ألفاً» في باب (ما كانت الياء والواو فيه لامات) كما يلي^(٣): «وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة، اعتلت وقلبت ألفاً، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر. ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة. فإذا اعتلت، قلبت ألفاً، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة

(١) إن لزوم حذفها هنا كلزوم تقصير المدّ في (رمت) على ما مرّ بيانه ص ٢٠٨ - ٢١٠.

(٢) انظر ص ١٢٠ - ١٢١.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٣.

قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها . وذلك قولك : (رمى ويرمي) و (غزا ويُغزى) و (مَرَمَى ومَغزَى) .

وأما قولهم : (غزوتُ ورميتُ وغزوتُ ورميتُ) ، فإنما جئن على الأصل ، لأنه موضع لا تُحرك فيه اللام ، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون . وإنما تقلب ألفاً ، إذا كانت متحركة في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة ، والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك .
فهذا كامل نصّه في قلبهما ألفين : لم يذكر فيه الحركة التي تتحركان بها . ويتضح في كلامه أنه يربط ربطاً وثيقاً بين اعتلال الياء والواو بعد الحركتين المجانستين لهما واعتلالهما بعد الحركة غير المجانسة لهما ، وهي الفتحة ، وبذلك يتضح أيضاً أن هذه العلاقة التي رآها بين الاعتلالين ، هي سبب تركه لتحديد نوع الحركة التالية للواو والياء عند قلبهما ألفاً . فإنما يعتمد قوله في تفسير الاعتلالين على اعتبار "الألف" مكافئة في وظيفتها الصرفية لنصفي الحركتين الواو والياء اللتين تكونان مدتين في بعض الصيغ وتكونان غير مدتين تتحملان الحركة بعدهما ، في صيغ أخرى . وأدى هذا الوصف للألف بمضاهاتها بالواو والياء ، إلى اعتبار الفتحة الطويلة آخر (رمى) و (غزا) ناتجة عن ألف نصف حركة مسبوقه بفتحة قصيرة ، على غرار المدّ آخر (يغزو) و (يرمي) الذي ينتج عن الواو والياء نصفي الحركتين وقد سُبقت كل منهما بحركة قصيرة من جنسها . ومن ثم كان تصور مراحل إعلال الأفعال الناقصة المضارعة عنده على الوجه التالي وفق قوله آخر النص السابق « وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة ، والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك » :

أ (يغزو) معتل الآخر بالمدّ :

[ي - غ - ز - و - و] ← ي - غ - ز - و - و

ب (يرمي) معتل الآخر بالمدّ :

[ي - ر - م - ي - ي] ← ي - ر - م - ي - ي

ج (يسعى) معتل الآخر بالمدّ :

[ي - س - ع - ي - و] ← ي - س - ع - ي - و

فلما كان المدّ عنده ناشئاً عن الحركة المركبة من الفتحة القصيرة والألف ، لم تقع وفق هذا التصور حاجة إلى التأكيد على وجود فتحة تتلو الواو أو الياء في (رَمِيَّ وَغَزَوَ) ، وإنما كانت الحاجة إلى التأكيد على أنهما غير ساكنتين ، لأن المدّ آخر الفعلين (رمى وغزا) لا ينشأ عنده عن توالي فتحتين قصيرتين هما من أصل صيغة الفعل مفتوح العين ، وإنما ينشأ عن وجود الألف التي تنطق مدأ مثلما تتحول الواو والياء في (يغزو) و (يرمي) إلى صوتي مدّ لسبق كل منهما بالحركة من جنسها .

ولذلك كان الاهتمام في وضع شرطي القاعدة بوجود الفتحة السابقة على الواو والياء هو الأولى عنده ، لأن المدّ الناشئ عن الحركتين المركبتين [و - ي] في (يغزو) و [ي - ي] في (يرمي) شرطه أن تكون الحركة من جنس نصف الحركة التي بعدها . وفي ذلك عبارته صريحة الدلالة على هذا المفهوم : « فإذا اعتلت ، قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها »^(١) .

واصطلاحه على الألف بأنها "الحرف" في هذه العبارة ، دليل آخر على اعتباره الألف نصف حركة في تصرفها في صيغ اللغة . وليس هذا بمستغرب في منهجه ، لأنه عدّ الألف من الأصوات الصامتة الساكنة التي تحذف لالتقائها بساكن آخر ، وذكرها في باب الإدغام مع الصوامت العربية ، وجمعها مع الواو والياء في صفتي الخفاء والاتساع . وذلك قوله^(٢) :

« ومنها اللينة^(٣) ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما ، كقولك : (وَأَيُّ وَ الْوَاوُ) . وَإِنْ شئتَ ، أُجريتَ الصوتَ ومددتَ .

ومنها الهاوي ، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجُه أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ، وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهنّ وأوسعنّ مخرجاً : الألف ثم الياء ثم الواو .

وبذلك ارتبطت الألف عنده بالواو والياء نصفي الحركتين ، كما يتضح في هذا النص . وما من

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٣) يقصد : ومن الصوامت : صوامت لينّة .

شك في أن الصلة قائمة وأكيدة بين أصوات المدّ، سواء في ذلك ما أصله نصف الحركة وما هو حركة في ذاته منذ أصل وضعه ، فالمدّ ذو الحركة المتسعة متساوٍ مع المدّ الناشئ عن إطالة إحدى الحركتين الضيقتين في القيمة الصرفية ، لأنهن جميعاً حركات طويلة .

لكن الأمر الذي يجب على واضع القواعد الصرفية هو أن يفرق بين الصلة بين الفتحتين وحركتي المدّ الضيقتين من جانب ، والصلة بين نصفي الحركتين والمدّ بالحركتين الضيقتين من جانب آخر ، فلا يجعل المدّ بالفتحتين مرتبطاً بنصفي الحركتين لأجل ذلك ، لأن تصرف الصوائت يختلف عن تصرف نصفي الحركتين . ويعرض النماذج السابقة في (أ) و(ب) و(ج) يمكن الردّ على نقد الدكتور داود^(١) لترك النحاة تفسير ذهاب الفتحتين اللتين تكتنفان الواو والياء في (قَوْل) و (بَيْع) ، لأن منهجهم يعامل الألف على أنها تقوم مقام فتحة واحدة تتلو فتحة فاء الفعل وهنا كما نشأ في تقديرهم المدّان عن الياء والواو في (يرمي) و (يغزو) ، فليس حدوث الألف في منهجهم مساوياً لنطق فتحتين متتاليتين تتوسطان فتحتي فاء الفعل وعينه في مثل (قال) كما فسر الدكتور داود أقوالهم .

أما عن الأمر الثاني الذي يستحق المناقشة في نص الرضي بشأن عدم قلب الواو والياء ألفاً في (اخشونّ) و (اخشينّ) ، فهو تعليله لعدم القلب بقوله : « وأيضاً حركتهما عارضة للساكنين » .

فهذا القول يعني عدم الاعتداد بالحركة الواقعة وسط الصيغة عند تصريفها ، ولا يجوز إهمال صوت من أصوات الصيغة مجرد أنه حادث غير أصيل فيها ، إلا أن يكون آخر صوت فيها غير متعلق بصياغة الكلمة ، وإنما باتصالها بكلمة تالية لها ، كتحرّيك تاء التأنيث منعاً لالتقاء الساكنين في (رَمَتِ المرأة) مثلاً .

وقد أشار الرضي في مواضع أخرى كثيرة إلى هذا الاعتبار في تفسير الصيغ الصرفية ، كقوله في (رميا) على ما مرّ بيانه^(٢) . وهو منهج غير سديد ، لأن الأصوات متى تجاوزت في صيغة اللفظ الواحد (أيّاً كان عدد لواحقه) ، فهي بهذا الجوار يتفاعل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها في بعض ، سواء أهي أصوات أصول في الكلمة أم لا ، ومن أصل لفظ اللاحقة أم لا .

(١) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٣ - ٣٤ .

(٢) انظر ص ١٩١ .

المطلب الثاني : صيغة الغائبين من الفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين
واوى اللام (غَزَتَا) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها :

يفسر النحاة عدم رد المدّ في (غَزَتْ) عند تحرك التاء في (غَزَتَا) بحركة الفتح المناسبة لعلامة التثنية ، بأنها حركة لا يعتد بها ، لأن الاعتبار يكون عندهم بأصل الوضع لا بما يعرض في صيغة الفعل ، والأصل في هذه التاء السكون^(١) .

فصيغة الفعل للغائبين مبنية عندهم على صيغة (غَزَتْ) للغائبة محذوفة المدّ ، على ما مرّ بيانه في تفسير أقوالهم في (رَمَتَا)^(٢) .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة الغائبين (غَزَتَا) :

يقتصر التفسير المقترح لهذه الصيغة على أنها تنبني على ما انتهى إليه نطق الفعل متصلاً بتاء التأنيث ، فتدخل لاحقة التثنية على (غَزَتْ) الذي قصر فيه المدّ ، ولا ينشأ عن إلحاقها سياق صوتي يستدعي تغييراً في نطق أحد أصوات صيغة الفعل للثنين .

إلحاق علامة الاثنين بصيغة (غَزَتْ) :

غ - ز - ت + - - ← غ - ز - ت - -

وبذلك يمكن القول بأن صيغة (فَعَلْنَا) من الفعل الناقص مفتوح العين هي الصيغة الفعلية التي يتفق لفظها في بنيتها العميقة وبنيتها السطحية ، فلا يعرض عليها أي تغيير بخلاف باقي صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، وعلة ذلك هي أنها مبنية على صيغة (فَعَلْتُ) المعللة ، فلا يكون بزيادة لاحقة التثنية عليها حاجة إلى مزيد إعلال وتبديل .

ومثل هذا القول يقال في شأن الأفعال الماضية الناقصة المزيدة المتصلة بتاء التأنيث وعلامة التثنية - أي كان أصل لامها - لدخول اللاحقة الثانية فيها على الأفعال بعد تمام إعلالها مع تاء التأنيث الساكنة .

(١) الكتاب ٤ / ١٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٧ - ٢٨ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٥ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠١ .

(٢) انظر ص ٢١٦ - ٢١٧ من الدراسة .

المبحث السادس

صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مع واو الجمع

المطلب الأول : صيغة الفعل الناقص الثلاثي المجرد مفتوح العين يائي اللام غير اللفيف لجماعة الغائبين :

المسألة الأولى : أقوال النحاة في تفسير صيغة (رَمَوْا) :

ينقسم النحاة في تأصيل هذه الصيغة إلى فريقين : أما أصحاب الفريق الأول ، فيذهبون إلى قياس الفعل المعتل على الصحيح ، فيقدرون لام (رمى) في أصل (رَمَوْا) مصححة ومضمومة لمناسبة ضمير الجمع ، كما تكون لام الفعل الصحيح الآخر في مثل (ضربوا) مضمومة عند دخول ضمير الجمع على الفعل . وضمير جماعة الغائبين في تقدير النحاة حرف مد ساكن يكون ما قبله مضموماً أبداً ، فهو واو ساكنة تسبقها ضمة لازمة^(١) .

يقول في ذلك ابن يعيش^(٢) : «وأما ضَمَّه^(٣)» ، فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين نحو (ضربوا) و (كتبوا) ، لأن الواو هنا حرف مد لا يكون ما قبلها إلا مضموماً . فإن قيل (رَمَوْا و غَزَوْا) ، فيكون ما قبلها مفتوحاً ، قيل الأصل (رَمَيُوا و غَزَوُوا) فتحركت الياء و الواو وانفتح ما قبلهما ، فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة . فخطوات تصريفه وفق هذا التفسير تكون كما يلي :

(رَمَيُوا) يصبح (رَمَاوُ) بقلب يائه ألفاً ، ثم يحذف أول الساكنين وهو الألف ، فتصبح الصيغة (رَمَوْا) .

وهذا التقدير يخالف قولهم في تأصيل صيغة الفعل متصللاً بألف الاثنين وتاء التأنيث حيث قدروا أصل الفعل في الصيغتين معلاً غير مصحح اللام ، لاعتبارهم الفعل المعتل محمولاً على الفعل الصحيح وفرعاً عليه في شتى تصاريفه . ولذلك يعلل ابن الأنباري حذف الواو

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي . ٢٢٥ / ٢ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ٦ .

(٣) أي : ضم آخر الفعل الماضي .

والياء والألف من أفعال الأمر الناقصة بحمل المعتل على الصحيح ، في قوله (١) : « إنما حُذفتُ هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك (لم يفعلُ وافعلْ يا فتى) ، وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً ، سُويَ بينهما في الفعل المعتل ، ... وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف . فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ، حملاً للمعتل على الصحيح ، لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه ، فحذفت حملاً للفرع على الأصل » .

ولا يرى الرضي أن واو الجمع تدخل على أصل اللام في (رمى) وإنما تدخل على اللام معلة ، فتلتقي الألف طرفاً بواو الجمع الساكنة ويحذف الساكن الأول ، ولا يفترض وجود صيغة (رميوا) ضمن مراحل تصريف الفعل (رموا) .

فهو يقول إن واو الجمع وألف التثنية وياء المخاطبة ضمائر تدخل على الفعل بعد إعلاله ، «لأن الواو والألف والياء ، كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق (زيد) في (رمى زيد) ، لا فرق بينهما إلا أن اتصال الضمير أشدّ . ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، لأنه ما لم يُنقَح أصل الكلمة ولم تُعْطْ مطلوبها في ذاتها ، لم يلحق بها مطلوبها الخارجي» (٢) .

وهو بذلك يقدر لتصريف (رموا) مرحلتين لا غير ؛ هما :

١- دخول واو الجمع على الألف في آخر (رمى) ، فيكون لفظ الفعل (رماو) بواو ساكنة في آخره .

٢ - حذف الألف من آخر (رمى) منعاً لالتقاء الساكنين ، فيصبح لفظ الفعل (رموا) بفتحة قبل الواو الساكنة .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٥٤٢ - ٥٤٣ ، ومثل قوله في حمل المعتل على الصحيح قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٧٦ - ٧٧ وقول الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٤ / ٢٩٣ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

ويقول ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي إن (رمى) تدخله واو الجمع ، فتحذف ألفه ، في حين تدخل ألف التثنية عليه معلاً ، فتردّ ياءه^(١) :

« اعلم أن الفعل الماضي إذا كان آخره ياءً أو واواً قبلها فتحة ، فإن العرب تقلبه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . تقول : (رمى وغزا) والأصل : (رميَ وغزَوَ) . وهذا النوع تحذف ألفه إذا لحقت علامة التانيث أو واو الجماعة لالتقاء الساكنين ، فتقول : (هند رمت وزينب غزت) وتقول : (الزيدون رموا والعمرون غزوا) . فإن لحقت ألف التثنية ، فتردّ الياء والواو ، فتقول : (الزيدان رميا والعمران غزوا) . » .

فهو قول يساوي بين دخول ضمير الاثنين وضمير جماعة الغائبين على الفعل الناقص مفتوح العين بتقدير أصل الفعل معهما معلاً ، ويدل عليه أنه يتبع قوله في إلحاق تاء التانيث وواو الجماعة بقوله في إلحاق ألف الاثنين مقارنة بين حذف المدّ آخر (رمى) وبقائه فيما بين الصيغ الثلاث ، ولا خلاف بين النحاة على أن ضمير الاثنين إنما يدخل على الفعل معلاً اللام في صيغة الاثنين ، فكانت مقارنته بين الصيغ الثلاث دليلاً على اتفاق أصولها عنده في إعلال اللام .

وقد جاء قول ابن عصفور في تأصيل (رمى) معلاً اللام في كافة صيغه التي لغير الغائب ظاهر الدلالة على أن الألف آخر الفعل تردّ عنده إلى أصلها في صيغة (فعلت) و(فعلن) وهو كقوله في ردّها إلى الأصل في صيغة الاثنين (رميا) ، إذ يقول^(٢) : « فإن كان ما في آخره ألف ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد ، بقي على ما كان عليه قبل الإسناد ، نحو (زيد غزا) و(عمرو رمى) . وإن أسند إلى ضمير غائبين ، رُدّت الألف إلى أصلها نحو (غزوا ورميا) ، وإن أسند إلى ضمير غائبين حذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللبس نحو (غزوا ورموا) . وإن أسند إلى ضمير غائبات ، رُدّت الألف إلى أصلها ولم تعتل نحو (غزون ورمين) ، لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً ، »

وبذلك يتفق قول ابن عصفور و ابن أبي الربيع مع قول الرضي في تفسير صيغة (رموا) ، ويكون لتفسير صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بواو الجمع ، مذهبان مختلفان عند النحاة :

الأول هو مذهب جمهور النحاة الذي يقول إن واو الجمع تلحق بالفعل (رمى) مصحح الياء ، فتنشأ صيغة (رميوا) حيث تضمّ الياء لمناسبة واو الجمع ، ثم تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما انقلبت في صيغة (رمى) للغائب المفرد .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٧-٥٢٨ ، ومثله قوله في المقرب ٢ / ١٩٢ .

والثاني هو مذهب الرضيّ وابن عصفور وابن أبي الربيع الذي يقول إن واو الجمع إنما دخلت على الألف آخر (رمى) المعلّ ، ولم تردّ الياء لأجل إلحاق ضمير الجمع بالفعل .
والمذهب الأول يُرجع تأصيل الياء في (رَمِيُوا) إلى ضرورة تحريك لام الفعل بالضمّة المناسبة لواو الجمع ، مثلما تحرك لام الفعل الصحيح في (كتبوا) و(خرجوا) ، فهو من قياس تصريف المعتل على تصريف الصحيح .

أما المذهب الثاني ، فتقع به مزية لا تتحقق في المذهب الأول ، وهي أن القول بدخول الضمير على الفعل معلاً دون ردّ لامه إلى أصلها قبل الإعلال ، يفيد اطراد نهج اللغة في إلحاق اللواحق بالفعل المعتل الآخر وعدم تفاوته بين إلحاق لاحقة وأخرى ، لما كان تفسيرهم لجميـء الياء في (رميا) قائماً على قولهم بأن ألف الاثنين إنما دخلت على الفعل معلاً لا على أصله قبل الإعلال . كما يتفق هذا المذهب مع قولهم بدخول تاء التأنيث على الفعل معلاً لا على أصله ، فيكون من ثم القول في إلحاق اللواحق بالفعل المعتل الآخر قولاً واحداً .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (رَمَوْا) :

تظهر عدة استشكالات في التفسير عند تقدير ابتداء صيغة (رَمَوْا) بلفظ ثبات الياء (رَمِيُوا) كما قال به جمهور النحاة ، ومن ثم يكون القول ببناء صيغة الفعل الدالّ على جماعة الغائبين على صيغة الفعل للغائب المفرد - مثلما تنبني صيغة جمع المذكر السالم في الأسماء على صيغة مفردة المذكر - هو القول الأرجح ، أخذاً بقول الرضيّ بتأصيلها عن صيغة (رمى) تام الإعلال . وقد بدأ الطيب البكوش تفسيره لصيغة (رَمَوْا) من أصل الفعل يائي اللام ، إلا أنه رتب تطورها على وجه قريب من تصريفها وفق مذهب الرضي . وسيلي توضيح ذلك بعد عرض مذهب الرضي .

ويتحقق مع القول بأن الصيغة الأولى التي وضع عليها لفظ (رَمَوْا) ، هي صيغة (رمى) المعلّ متصلة بواو الجمع ، التأكيد على اطراد منهج العربية في إلحاق جميع اللواحق بالأفعال سواء أهي ضمائر أم علامة التأنيث ، فيكون دخول واو الجمع على (رمى) المعلّ كدخول ضمير الاثنين وتاء التأنيث عليه بعد تمام إعلاله .

وتأكيد التفسير المقدم لصيغ الأفعال المعتلة اللام في العربية على اطراد قواعد النظام الصرفيّ فيها ، هو أحد الأصول التي يجب أن تقوم عليها كل دراسة لغوية . وسيأتي بيان جوانب الاستشكال مع تقدير (رَمِيُوا) أصلاً لصيغة (رَمَوْا) عند مناقشة أقوال النحاة فيها ، في القسم الثالث من المبحث ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وقبل البدء في عرض تفسير الصيغة ، أبين الوصف الصوتي لواو الجمع : فهي ضمتان تلحقان بالفعل ، ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً . وقد وقع في تصور النحاة أنها واو (أي نصف حركة) مسبوقة بضمة ، ولو بنيت تفسيرات الصيغ على هذا التصور ، لأفسد على اللغويّ تقدير حقيقة النطق في كثير من الصيغ الصرفية^(١) .

أما الألف المرسومة بعد واو الجمع في مثل (رَمَوْا) فهي رمز للفرق بين واو الضمير والواو لام الفعل في مثل (يدعو)^(٢) ، ولذا لا يكون لها رمز صوتي في عرض الصيغ المتصلة بواو الجمع ، لعدمها صوتياً .

تصريف صيغة (رَمَوْا):

أشير في البدء إلى نص الرضي الذي أوضح فيه الأسباب التي تؤيد مذهبه في أن دخول الضمائر على الأفعال يكون بعد إعلالها ، وذلك عند تعليقه على كلام ابن الحاجب في أصل صيغتي الأمر المعتلتين مفتوحتي العين عند اتصالهما بواو الجمع وياء المخاطبة مؤكدتين بالنون وغير مؤكدتين .

يقول شارحاً كلام المصنف^(٣) :

« قوله (بخلاف اخشواً واخشوناً واخشياً واخشيناً) يعني أن أصلها (اخشيوا) و(اخشيوناً واخشياً) و (اخشييناً) فقلبت الياء ألفاً وحذفت ، ولمنع أن يمنع أن أصل (اخشواً) : (اخشيوا) ، وأصل (اخشياً) : (اخشياً) ، وذلك لأن الواو والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق (زيد) في (رمى زيد) ، لا فرق بينهما إلا أن اتصال الضمير أشد . ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، لأنه مالم يُنقح أصل الكلمة ولم تُعط مطلوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجي والحق أن يقال : إن أصل (اخشواً واخشياً) : (اخش) لحقته الواو والياء ، وأصل (اخشوناً واخشيناً) : (اخشواً واخشياً) لحقته النون ، فحُرِّكت الواو والياء للساكنين ولم يحذف ، لأنهما ليسا بمكّتين كما في (اغزناً) و (ارمن) ، ولا يجوز حذف كلمة تامة - أعني الضميرين - بلا دليل عليهما . »

وفي كلامه ثلاثة تنويهات : الأول أن الصيغة التي تتعدّد وحداتها الصرفية^(٤) تُبنى على ما انتهت إليه صيغة تشتمل على عناصرها نفسها إلا عنصراً واحداً هو الوحدة الصرفية الأخيرة في الصيغة الجديدة . وهذا هو قوله في أن أصل (اخشوناً) هو (اخشواً) ، وليس

(١) ذكر كل من الدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور داود عبده ما يترتب على الاعتبار بالرموز الإملائية من وصف صوتي غير مطابق لحقيقة نطق صيغ اللغة : المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور شاهين

٣٥-٣٤ ، دراسات في علم أصوات العربية للدكتور داود عبده ، ٨-١١ .

(٢) شرح قطر الندى لابن هشام ٤٦٦ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) أقصد بالوحدات الصرفية : المورفيمات .

(اخشيوًا) ، فإنما تنبني صيغة الأمر المتصلة بضمير جمع المذكورين ونون التوكيد على ما استقرت عليه صيغة الأمر من تطور صوتي مستخدم على السنة أهل اللغة في خطاب جماعة الذكور ، ولا تنبني على صيغة الفعل للأمر بعناصره الصوتية الأصول فاء وعيناً ولأماً كما وضعت في اللغة ، قبل أن يعترها التطور الصوتي وفق القواعد الصرفية .

ومن ثم يكون إسناد الضمير في صيغة (رَمَوْا) مبتدئاً بصيغة الفعل للغائب المفرد المنتهي بالفتحتين المتصلتين ، أي بصيغته بعد إجراء القانون الفونولوجي عليه وهو قانون إسقاط الياء من بين الحركتين المثليين ، فلا يقدر لها وجود منذ بدء صياغة (رَمَوْا) .

أما التنويه الثاني ، فهو أن التقاء الفتحة بضمي ضمير الجمع ، ينتج حركة مركبة من الفتحة والواو نصف الحركة [- و] :

ء - خ ش - - - - - ← ء - خ ش - و Φ
٣ ٢ ١

فالضمتان حركتان تختصران إلى فونيم واحد هو الواو ، فتسقط إحدى الضمتين من الصيغة .

والتنويه الثالث هو تفسيره لعدم حذف ضمير الجمع وضمير المخاطبة بأنهما كلمتان تامتا الدلالة ، فلا يكون إسقاطهما من الصيغة اللغوية إلا إخلالاً بدلالاتها وتغييراً لمعناها . وقوله " بلا دليل عليهما " يفيد أن الدليل إن وجد ، فهو كاف دون بقاء الضمير بذاته ، لإفادة معناه في الصيغة التي ألحق بها ، مثلما كانت الضمة في (اغزَنَ) والكسرة في (ارمِنَ) بعضاً من ضميري الجمع والمخاطبة ، كافياً للدلالة عليهما .

وبهذا التوجيه الأخير تتضح كفاية الواو عن الضمتين ، لأنها دليل عليهما^(١) ، كما أنه تفسير لعدم حذف الضمتين دفعة واحدة رغم أنهما في موضع نواة واحدة في المقطع الصوتي الأخير من صيغة الفعل ، ورغم أن الضمير كلمة من مقطع صوتي واحد ، فكان حذفه دفعة واحدة هو الأقرب إلى التصور .

(١) ذكر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٥٤٥ - ٥٤٧) أن الاجتزاء بالكسرة والضمة من ضميري المخاطبة والجمع كثير في كلام العرب ، وقد ذكر السيرافي في شرح الكتاب (١ / ١٤٥) أن بعض العرب يقولون (ضرب) بضمة واحدة في معنى (ضربوا) ، وذكر أبو حيان الاجتزاء بالضمة عن المد في ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٤ ، وعزا الشيخ الدمياطي هذا الاجتزاء إلى هذيل (الإتحاف ١١٣) ، في حين أفاض الدكتور الجندي في الاستدلال على كثرة هذه الظاهرة في العربية في غير الضرورة (اللهجات العربية في التراث ٢ / ٦٨٦ - ٦٩١) .

مراحل تصريف (رَمَوْأ):

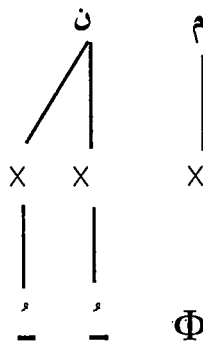
فيما يلي مراحل تصريف (رَمَوْأ) المقترحة لتفسير الصيغة كما استقرَ عليها النطق ، وهي الثلاث مراحل التالية الذكر .

(أ) عندما تتصل لاحقة الجمع [-ُ -ُ] بصيغة الفعل للغائب المفرد (رمى) المعلن ، تلتقي الفتحة الطويلة بضمتي الضمير ، ولا يمكن إجراء قانون الحذف على الحركات الأربع بحذف الضمتين ، حفاظاً على دلالة الضمير ، فيُتخلَّص من التقائها بنقل إحدى الضمتين من موقع الحركة إلى موقع الصامت قبلها ، فتحوّل الضمة إلى نصف حركة وتنشأ بها الحركة المركبة [-َ و] عند تمام صياغة (رَمَوْأ) .

وبنية لاحقة الجمع يتصدّرها موضع الصامت في أول مقطعها اعتباراً بدراسات نظرية العامل الفونولوجي المشيرة إلى ضرورة إثبات مواضع المقطع غير المحققة في النطق ، عند تفسير تطورات الصيغة الصرفية .

فما من مقطع صوتي أول مواضعه موضع الصائت ، وإنما يبتدئ المقطع الصوتي دائماً بموضع لصوت صامت سواء أتحقق سماعاً بصوت في موضعه من الكلمة أم لا ، فهو موضع مقطعي محفوظ للبنية الفونولوجية ليُحقق أو يُهمل تحقيقه بصوت صامت منطوق حسب حاجة ورغبة أهل اللغة .

وبذلك يكون وصف مقطع ضمير الجمع كمقطع ضمير الاثنين ، أوله موضع الصامت المغفل نطقاً وثانيه موضع النواة القصوى منشغلة بالضمتين :



أما الضمة الثانية ، فتحذف ، ويكتفى من الضمير بصوت واحد دالّ عليه من جنسه ، إذ اللغة رمز دلاليّ قبل أن تكون حشداً للأصوات في صيغة صرفية .
وبذلك تكون المرحلتان الأوليان لتصريف (رَمَوْأ) كما يلي :

(١) تحذف الضمة الثانية من سلسلة الحركات الأربع المتتالية :

رَ مَ - Φ - Φ - $\overset{\u{}}{\text{ـ}}$ $\overset{\u{}}{\text{ـ}}$
 ← رَ مَ - Φ - Φ - $\overset{\u{}}{\text{ـ}}$

(٢) يقع في هذه السلسلة الحركية موضعاً صامتين مغفلين في النطق ، ويستحق هذا السياق الفونولوجي أن يحذف المقطع الأخير (من صيغة الفعل) المشتمل على موضع الصامت الثاني المغفل ، تخلصاً من تنازع الحركة الثانية في سلسلة الحركات الثلاث المتتالية ، كما كان الشأن في سياق الحركات الأربع المتتالية في الصيغة الأولى من (رميا) ^(١).

ولما لم يرغب في حذف المقطع الدال على ضمير الجمع ، كما لم يرغب في حذف مقطع ضمير الاثنين في (رميا) ، تخلص من تتابع الحركات الثلاث بنقل الضمة المتبقية من ضمير الجمع إلى موضع الصامت الواقع أول مقطع الضمير ، فتحقق بهذا النقل ذهاب موضع الصامت الثاني المغفل نطقاً في بنية الصيغة الفعلية :

رَ مَ - Φ - Φ - $\overset{\u{}}{\text{ـ}}$ ← رَ مَ - Φ - و $\overset{\u{}}{\text{ـ}}$
 ٢ ١ ٣ ٢ ١

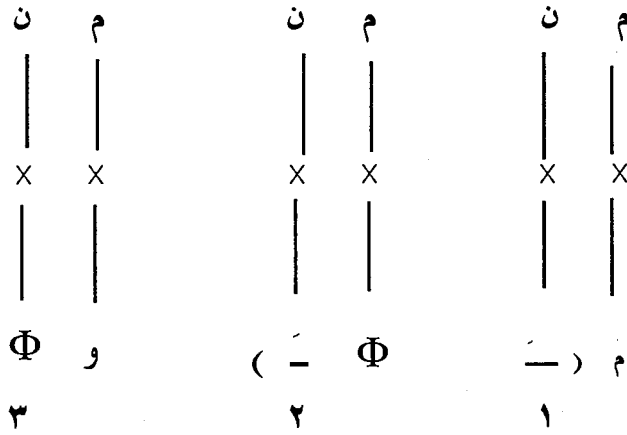
بذلك يصل تصريف صيغة الفعل في هذه المرحلة من التفسير المقترح لها إلى لفظ (رَمَاوْ) الذي قال به النحاة ، ولكنه وصول إليه دون تقدير وجود الياء في أصل الكلمة ، إذ لم أقدر أصلها بأنه (رَمِيُوا) الذي تقلب ياؤه فتحة طويلة كما قالوا .
 ويبقى لاكتمال تفسير (رَمَاوْ) أن يعلل تقصير المدّ السابق على الواو في (رَمَاوْ) بعلة فونولوجية تسبب الوجه الذي استقر عليه نطق صيغة الفعل مع واو الجمع في العربية الفصحى . وهو التطور الصوتي الأخير في مراحل تصريف (رَمَاوْ) :

(ب) لما وقع المدّ في (رَمَاوْ) قبل موضع الحركة المغفلة في النطق ، استدعى ذلك تقصير المدّ توصلاً إلى تعليق موضع السكون بعامله ، مثلما استدعى تعليق موضع السكون بالفتحة العاملة فيه في (رَمَتْ) أن يقصر المدّ في (رَمَاتْ) ^(٢).

وفيما يلي رسم يبين مقطعي المدّ ومقطع السكون من صيغة الفعل ، بياناً لموضع المناقشة .

(١) انظر ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٢) انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ .



تتعلق الفتحة الثانية بالفتحة الأولى في سياق الإدغام السابق بيانه في الكلام عن صيغة (رمى) للغائب ، وبحصول الإدغام يكون موضع الفتحة الأولى من المدغمين عاملاً في الموضع الحركي التالي له .

ولما وقعت الفتحة الثانية في موضع المعمول فيه في علاقة الإدغام التي تسوغ موضع الصامت المحذوف من بين المدغمين ، لم يتعلق بها موضع السكون الآخر في (رماو) ، كما لم يتعلق بالفتحة الأولى من المدغمين لوقوع الفتحة الثانية فاصلاً بين مقطعه ومقطع المدغم الأول ، ذلك أنه يشترط للحركة التي يتعلق بها موضع السكون أن تقع في المقطع المجاور لمقطعه دون فاصل بينهما .

فلما لزم تسويغ موضع السكون الأخير في الصيغة بحركة سابقة عليه وعاملة فيه ، ولم تكن الفتحة الثانية في موضع يسوغ عملها فيه لوقوعها هي معمولاً فيها غير منفكة عن علاقة الإدغام (التي تجبسها في وحدة فونولوجية دعامتها المدغم الأول) ، لم يكن بد من فك الإدغام توصلاً إلى تمكين السكون ومنع إدخال حركة في موضعه^(١) ، فحذفت الحركة الثانية من المدغمين ، وتتابع مقطعا الفتحة (التالية لعين الفعل) والسكون ، فجاز بذلك بقاؤه في الصيغة الصرفية: (٢) ر - م - Φ - Φ

← ر - م - [Φ Φ] و Φ

وبقاء المد قبل المقطع الواقع فيه السكون ، سياق صوتي ترفضه العربية في سائر

(١) سبق توضيح ضرورة تسويغ موضع النواة الساكنة - حال انتفاء حركة سابقة عليه يتعلق بها - بإدخال حركة فيه : انظر ص ٧١ - ٧٢ .

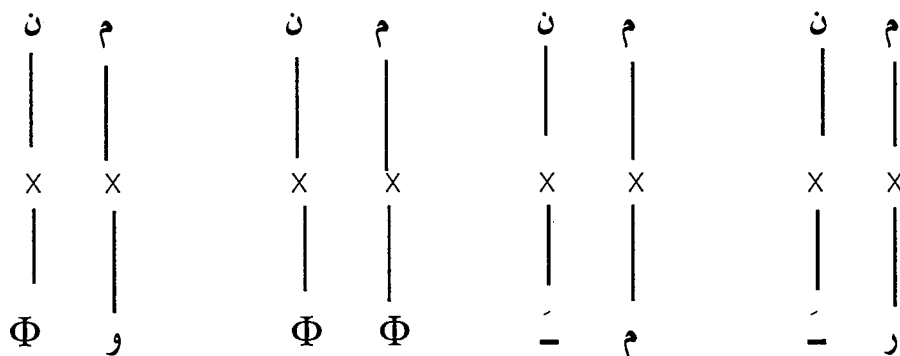
صيغها ، ولذلك حرص النحاة على تعليل امتناع هذا السياق بوضع قاعدة يفسرونه بها ، وهي قاعدة منع التقاء الساكنين ، وجعلوا مسائلها باباً صرفياً مستقلاً في مصنفاتهم .

ولما لاحظوا بقاء المد قبل مقطع النواة الساكنة في مثل (طامة) و (ضال) و (شابة) ، استوقفهم وحاولوا تفسير قبول اللغة له في هذا الموضع دون غيره ، فجعلوا قبوله مرهوناً بباب الإدغام (١) .

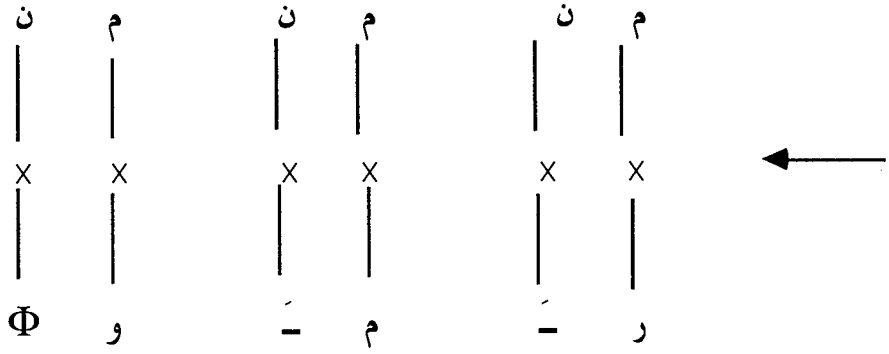
وذلك كله إشارة إلى أن تقصير المدّ قبل موضع النواة الساكنة ، عمل فونولوجي مطرد في العربية . ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الدراسات الفونولوجية التي قام بها العاملون بنظرية العامل الفونولوجي ، إذ أشاروا إلى أن موضع السكون لا يثبت في بناء الكلمة إلا بأحد أمرين : إما أن يتعلق بحركة عاملة فيه تقع في مقطع مجاور له ولا فاصل بين مقطعيهما ، أو أن يمتنع تعلقه بحركة عاملة فيه ، فتدخل في موضعه حركة قصيرة تمنع حذفه من بناء الكلمة المقطعي . فإن لم يُلجأ إلى أحد هذين الأمرين ، وجب حذف مقطع تلك النواة الساكنة .

ويمكن من ثم القول بأن بقاء المدّ قبل الواو الساكنة في (رَمَوْا) والتاء الساكنة في (رَمَتْ) ، إن وقع ، كان يستدعي دخول حركة في موضع النواة بعدهما ، فيقال : (رماو) و (رَمَات) ، فيلتبسان ببناء الاسم (فَعَال) من مثل (سَمَاء) و (وفاة) مضافين ، فيكون ذلك تفسير امتناع بقاء المدّ فيهما .

ويؤدّي سقوط جميع الأصوات المتعلقة بالمقطع قبل الأخير من صيغة الفعل كما تبينه الكتابة الصوتية بالرقم (٢) وهو مقطع لام الفعل المحذوفة وحركة بناء الماضي التالية لها إلى إحلال مقطع الضمير محله ، فتصبح الواو من (رماو) في المقطع التالي لمقطع عين الفعل :
الرسم (٣) :



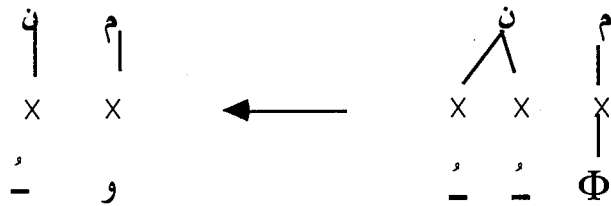
(١) الكتاب ٤ / ٤٣٧ - ٤٣٨ .



ولو لم يُجتزأ ببعض لاحقة الضمير [ـُ ـُ] ، لكانت الصيغة التي تترتب على الحفاظ على الضمتين صيغة يُفترض فيها التخلص من توالي المدين بتحويل الضمة الأولى إلى نصف حركة تفصل بين الفتحة الطويلة آخر الفعل والضمة الثانية ، فتكون إحدى الضمتين نصف حركة والثانية حركة ، ويكون لفظ الصيغة حينئذ : [ر - م - و -] .

ويقوم هذا التصور على نقل الضمة الأولى إلى موضع المستهل المغفل في النطق في مقطع الضمير وبقاء الضمة الثانية في موضع النواة .

وفي الرسم التالي توضيح هذا التصور لتغير موضعي الضمتين في مقطع ضمير الجمع :
الرسم (٤) :



ومن ثم تُعلل نشأة (رماو) عن التقاء ضمتي الضمير بالمدّ الآخر (رمي) بنقل الضمة الأولى إلى موضع المستهل ، طلباً لوقوع صامت فاصل بين الحركات المتتالية ، يمنع حذف الحركة الثالثة والرابعة ، وهما لفظ ضمير الجمع المراد ثباته في صيغة الفعل .

ويعيب هذا التصريف لأصوات صيغة الفعل مع ضمير الجمع ، أنه يلبس بنية الفعل الثلاثي ببنية الاسم الذي على زنة (فَعَال) من مثل (وقار وفنار ووباء) ، وأنه يستدعي قلب الواو همزة وفق قوانين اللغة ، فتختفي بذلك دلالة الفعل والضمير معاً . وفي ذلك قول المبرد في قلب الواو والياء المتطرفتين همزة بعد الفتحين^(١) : « فإن النحويين يرون همز المعتل الذي يقع بعد الألف ، وذلك قولك : (سيائد وميائت) ، فإن قولهم في هذا إنما

(١) المقتضب ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤

هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة ، وقرب آخرها من الطرف ولأنهم جعلوا هذه الألف بين واوین أو يائین أو ياء وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلها لينة ، فكأنها على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف ، وإنما تقلب كل واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ولقربها من الطرف ، ألا ترى أن الواحدة منهما إذا كانت طرفاً ، أُبدلت ، وذلك قولك (غزأ وسقاء) ، وإنما هما من (غزوت وسقيت) فكانتا ياءً أو واواً .

وعلى هذا يكون تطور نطق صيغة الفعل مع ضمير الجمع عند تحوّل الضمة الأولى منه واواً مع بقاء الضمة الثانية تالية لها ، متمثلاً في مرحلتين : الأولى هي نطق الصيغة بالواو المضمومة في آخرها ، والثانية هي نطقها بهمزة مضمومة :

(أ) ر - م - Φ - Φ - و - و
(ب) ر - م - Φ - ع - و

ولا يكون لتصور هذا التطور الصوتي لنطق المدين المتتاليين وإجازته موضع من الظن والاعتبار عند الالتفات إلى قانون الإدغام المستنبط لتفسير بقاء المدّ آخر صيغة (رمى) (١) ، لأن علاقة التعليق الحاصلة بين المدغمين تمنع نقل الحركة الأولى منهما ما دام المدّ قائماً ، ذلك أن تقدير نطق الواو في (رماو) يقوم على أن الضمة المنقولة إلى موضع المستهل هي الضمة الأولى ، وفق اشتراط نظرية العامل الفونولوجي لحدوث التطور الصوتي فيما بين المواضع البنيوية المتجاورة ، فلا يكون احتمال نطق الواو في (رماو) إلا بتقدير نقل الضمة الأولى (دون الثانية) من المد . فلما كانت الحركة الأولى في المدّ هي الحركة العاملة في علاقة تعليق نواتي المقطعين المتجاورين ، لم يسغ نقلها إلا بفك الإدغام . وعلى هذا جاء التفسير المقترح لذهاب الضمة الثانية من لفظ الضمير ، قبل نقل الضمة الأولى إلى موضع المستهل في مقطع الضمير ، لتنشأ صيغة (رماو) ساكنة الآخر غير محتفظة بحركتي الضمير .

وبذلك تكون مراحل التصريف المقترحة لتفسير صيغة (رموا) ، هي المراحل التالية :

(١) تحذف الضمة الأخيرة من لفظ الضمير الملحق بالفعل (رمى) المعلن :
ر - م - Φ - Φ - و - و ← ر - م - Φ - و - و
١ ٢ ٣ ٤ ١ ٢ ٣

(٢) تنقل الضمة من موضع النواة في مقطع الضمير إلى موضع المستهل غير المنشغل بصامت ، فيصبح نطق الضمة واواً بعد المدّ آخر (رمى) ، ويُتخلص بذلك من توالي موضعي

(١) انظر ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٩٥ .

صامتين مغفلين نطقاً في صيغة الفعل ، كما تحمى الضمة من الحذف مع موضع الصامت الثاني المغفل الذي يراد ذهابه من بناء الصيغة ، لغياب سياق الإدغام اللازم لتمكينه في البناء المقطعي :

ر - م - Φ - Φ - Φ ← ر - م - Φ - Φ و Φ
 ٣ ٢ ١

(٣) يُقصر المدّ السابق على الواو بحذف الفتحة الثانية منه ، فيتحقق تمكين موضع السكون في (رَمَؤ) بوجود حركة سابقة عليه تعمل فيه وتسوغ بقاءه في صيغة الفعل :

ر - م - Φ - Φ - Φ ← ر - م - Φ Φ و Φ
 ← ر - م - Φ و Φ

ولم يبدأ البكوش تفسيره لصيغة (رَمَؤ) من الفعل المعلّ ، إلا أنه وصل في تحليله لمراحل تطورها الصوتي إلى النتيجة نفسها من حيث التقاء الفتحة بضمّي الضمير التقاء مباشراً . فهو يرى أن أصل (رَمَؤ) أن تلحق واو الجمع جذر الفعل اليائي (رمي) ، فتنشأ صيغة (رَمَؤ) حيث تقع الياء بين فتحة فظمة ، وتحذف لوقوعها بينهما وفق التفسير الذي قدمه في كتابه :

ر - م - ي - Φ ← ر - م - Φ - Φ

ومن ثم تجتمع وفق هذا التفسير الفتحة بالضمة الطويلة وتحوّل الضمة إلى الواو . ويردّ عليه بأنه لم يفسر تحول الحركة (الضمة) إلى نصف الحركة (الواو) وفق قانون فونولوجي واضح يطرّد في اللغة ، كما أنه لم يفسر حذف الياء في هذا السياق بعلّة صوتية ما^(١) .

وفي القسم التالي من المبحث بيان مافي التفسير المقترح لصيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بواو الجمع من الاتفاق مع نظام العربية الصرفي في إلحاق اللواحق المدّية بألفاظ اللغة ، سواء منها الأسماء والأفعال .

وهو بذلك تفسير يعزز القول باطراد العمل الفونولوجي في بابي الأسماء والأفعال الملحق بها أصوات المدّ ، سواء أهي ضمائر أم غير ضمائر ، كما يؤدي إلى جمع ما تناثر من ظواهر صرفية في إطار قاعدة واحدة جامعة ، لم يسبق القول بتعلق هذه الظواهر بها .

(١) التصريف العربي ، الطيب البكوش ، ٥٣ .

ويؤكد اشتراك هذه الظاهرة الصرفية بين بابي الأسماء والأفعال المعتلة الآخر القول بأن الضمير في (رَمَوْا) إنما دخل على المدّ من (رمى) المعلن ، لا على الياء كما قال النحاة عند تأصيلهم لهذه الصيغة ، فيكون حدوث الواو عن الضمتين ناشئاً عن تلاقي المدّين مثلما يحدث في التقاء المدّين المراد إبقاء دلالتهما في صيغ الأسماء ، على ما سيلبي بيانه في القسم التالي .

المسألة الثالثة : مناقشة التفسيرات الأخرى لصيغة الفعل مع واو الجمع (رَمَوْا) وذكر أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح :

وردت في التفسير المقترح لصيغة (رَمَوْا) العلل الفونولوجية المقدّرة لتحوّل ضمّتي لاحقة الجمع إلى واو واحدة ولتقصير الفتحتين عند التقائهما بالواو ، سواء في ذلك العلل المرتبطة بعناصر بنية اللاحقة ، والعلل المرتبطة بحفظ دلالة الفعل ودلالة اللاحقة ، والقوانين الفونولوجية المسبّبة للتطور الصوتي الحادّث في الصيغة .

وكان أصل (رَمَوْا) في هذا التفسير هو صيغة الفعل للغائب المفرد بعد تمام إعلاله بسقوط الياء فيه من بين فتحتي العين واللام في صيغة [ر - م - ي -] ، وقد دخل الضمير المدّي على تلك الصيغة ، فكان تقديرها مع الضمير هو : [ر - م - ي -] .

أولاً : الموازنة بين هذا التفسير وتفسير جمهور النحاة :

يختلف تفسير جمهور النحاة لصيغة الفعل عن التفسير المقترح ههنا ، إذ انبنى تفسيرهم لها على الاعتبارات التالية :

- (أ) وجود فاصل يفصل بين فتحة عين الفعل (رمى) وضمّة مناسبة الضمير ، وهو الياء التي توسطت بين فتحة قصيرة وضمّة قصيرة : [ر - م - ي - و]
- (ب) تحوّل هذه الياء إلى الألف ؛ لوقوعها بعد فتحة ولأنها متلوة بحركة .
- (ج) حذف الألف المتوسطة بين الفتحة والواو منعاً لالتقاء الساكنين^(١) :

(١) يُشار في الكتابة الصوتية التالية إلى السياق الصوتي للألف كما وصفه النحاة ، إذ اعتبروا الألف تقع في موضع لام الفعل وهي الياء من (رميوا) ، واعتبروها صامتاً ساكناً ، فتسقط لذلك الضمة التي كانت بعد الياء في (رَمِيُوا) الذي وُصِف فيه المدّ عندهم بأنه نصف الحركة الواو وقبلها ضمة قصيرة .

ر - م - ا - Φ و Φ ← ر - م - Φ و Φ

(د) بقاء الفتحة التي قبل الألف وعدم حذفها مع الألف ، ونشوء الحركة المركبة بها و الواو التي بعدها (و -) آخر الصيغة .

فأما عن تقدير وقوع الياء في (رميوا) ، فهو تقدير يساوي بين صياغة الفعل المعتل اللام عند إلحاق ضمير الجمع به ، وصياغة الفعل صحيح الآخر مفتوح العين متصلًا بالضمير نفسه (من مثل "كتبوا") الذي يعدّ الصيغة القياسية لتصريف جميع الأفعال الماضية المتصلة بواو الجمع في باب (فعل) مفتوح العين . فهو تقدير لا يعتدّ بواقع الكلمة المنطوقة من حيث صحة اللام أو اعتلالها ، ويبني تصرفات الفعل الناقص على النمط والنموذج القياسي ، دون الاعتبار بالاختلافات الصوتية بين أواخر الأفعال .

ولاشيء يجعل هذا التقدير ذا ثقل سوى أن تكون صيغة الفعل الناقص (مفتوح العين) المتصلة بواو الجمع ، قد وردت في إحدى لغات القبائل العربية الفصيحة في عصور الاحتجاج على مثال (رميوا) أو (غزّوا) ، بياء أو واو حرفي انتقال بين حركة العين وضممة الضمير سواء أعتبرناها ضمة قصيرة مثلما قال النحاة أم اعتبرناها الضمة الطويلة اعتداداً بحقيقة نطقها^(١) .

أو يكون هذا التقدير مقبولاً إن كان في اللغة قاعدة تميز حذف الياء عند وقوعها بين الفتحة والضممة الطويلة^(٢) ، فيكون تقدير سقوطها من (رميوا) تقديراً مبنياً على أصل صرفي ثابت في اللغة .

وما دام القانون الفونولوجي المنوط بحذف الياء من مثل [ر - م - ي -] يقوم على اشتراط قصر الحركتين المكتنفتين لها ، ومماثلهما (فلا تكون إحداهما الفتحة والثانية منهما الضمة أو الكسرة) ، فلا وجه للقول بحذف الياء من مثل (رميوا) ، مثلما أنه لا وجه للقول بأنها تقلب مدّاً في موضع لام الفعل في هذه الصيغة التقديرية .

(١) سيأتي بيان الفرق بين وصف النحاة ووصف علماء اللغة المعاصرين لأصوات المدّ من حيث ما يترتب على وصف النحاة من تفسيرات صرفية لظواهر اللغة ص ٦٣٣ - ٦٥٤ .

(٢) هنا حدّدت أن القاعدة الفونولوجية يجب أن تكون للسياق الصوتي الذي نعتدّ فيه بطول الضمة ، لأن الدقة في وصف السياق الذي يستدعى إعمال القاعدة المعنية به شرط رئيس لسلامة منهج التفسير .

وقد أشار الرضي إلى أن اللاحقة تدخل على الفعل بعد تمام إعلاله في معرض كلامه عن مراحل صياغة الفعلين (أخشوا) و (أخشي) ، حيث رفض أن تبدأ صياغتهما من لفظ يشتمل على الياء لام الفعل ، لتتحمل ضمة ضمير الجمع .

كما أن جميع النحاة لا يذهبون إلى ضرورة رد الياء إلى الفعل عند اتصاله بلاحقة التأنيث في (رمت) ، رغم أنها لاحقة تبدأ بالحركة القصيرة مثلما تبدأ بها لاحقة الجمع عندهم في (رَمَوًا) : فأول لاحقة التأنيث الفتحة^(١) ، فكان يلزمها وفق مذهبهم في تصريف صيغ الأفعال أن ترد لها ياء [ر - م - ي -] .

وإنما ساغ عندهم افتراض صيغة (رَمِيُوا) أصلاً لصيغة (رَمَوًا) ، و (تَسْعِيُونَ) أصلاً ل (تَسْعُونَ) ، و (تَسْعِينَ) أصلاً ل (تَسْعِينَ) ، لوجاهة هذا التقدير من حيث طرد الأصل المصحح لصيغ الأفعال (مضارعة كانت أم ماضية) معتلة كانت أم صحيحة ، عند دخول اللواحق المدية عليها .

ولا يعيب الرغبة في طرد هذا الأصل عند إلحاق اللاحقة ذاتها فيما بين الأفعال المختلفة سوى أن فيه افتراضاً لعمل فونولوجي لا وجود له في اللغة (وهو حذف الياء من بين الفتحة القصيرة والضمة الطويلة) ، وأن فيه تجاوزاً عن مقومات السياق الصوتي آخر الفعل الناقص التي توجب إعلاله ونشوء الفتحة الطويلة آخره .

أما عن الاعتبار الثاني الذي بنوا عليه تفسيرهم لصيغة (رَمَوًا) ، فهو قولهم بقلب الياء ألفاً في موضع لام الفعل من (رَمِيُوا) ، وهو قول يدل على معاملتهم الألف معاملة الياء في وقوعها موقع الصامت من البناء الصرفي ، وفي سكونها مثلما تسكن الباء في (كتبت) . وقد سهّل تفسير تقصير المد السابق على الواو في منهجهم ، لتقديرهم أنه يحذف لوقوعه أول الساكنين^(٢) .

وليس تقصير المد قبل الصامت الساكن من الأمور المختلف عليها فيما بين النحاة وعلماء اللغة المعاصرين ، لكن وصف التقصير بأنه مرتبط بحذف أول الساكنين وصف يخالف قوانين اللغة في أواخر الكلمات ، لأنها المواضع التي يسمح فيها بتجاوز الساكنين من مثل الباء والتاء في (كتبت) موقوفاً عليه والتاء فيه للمتكلم^(٣) . هذا مع أن وصفهم للمد بأنه ساكن ، خطأ منهجي لا جدال حوله .

(١) فقه اللغات السامية ، ، ١١٨ ، وفي ذلك طرد وصف لاحقة التأنيث فيما بين صيغ الأسماء والأفعال على حد سواء .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٠-١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٣٧ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢١٠ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢٠٠٥ .

ثانياً ؛ الموازنة بين التفسير المقترح للصيغة وتفسير الطيب البكوش :

بنى الطيب البكوش مراحل صياغة (رَمَوْا) على الخطوات التالية^(١) :

(أ) تبدأ صيغة الفعل مع لاحقة الجمع عنده بالياء بين حركة عينه وضمة اللاحقة كما

ذهب النحاة ، إلا أنه يصف اللاحقة بأنها ضمة طويلة ، لا حركة مركبة كما ذهبوا :

[ر - م - ي - -]^(٢) .

(ب) جعل البكوش هذا السياق الصوتي موضعاً لسقوط الياء ، فتُحذف وتصبح

الصيغة : [ر - م - -]^(٣) .

(ج) ينشأ عن تتابع الفتحة القصيرة والضمة الطويلة الحركة المركبة (- و) ، بتحوّل

الضمتين إلى نصف الحركة من جنسيهما .

وهو في هذه الخطوات يعامل المعتل معاملة الصحيح عند إلحاق الضمير . ولا يقدم تفسيره

تعليلاً صوتياً مطرداً لسقوط الياء من بين الفتحة القصيرة والضمة الطويلة ، مثلما كان

لسقوطها من بين الحركتين المتماثلتين في (رمى) نظير صوتي في الأفعال المشددة ، من حيث

إن الحذف في الحالتين يحقق تلاقي المتماثلين ، سواء أكانا صامتين أم حركتين^(٤) .

وكان التفسير الذي قدّمه لحذف الياء في هذا الموضع هو أنها أتبعبت بحركة متنافرة

معها ، وهي الضمة ، ثم بنى على هذا التفسير أن السياق الصوتي لحدوث الحذف لا يرتبط

بالحركة السابقة على نصف الحركة في أي صيغة من صيغ اللغة ، وأنه إنما يرتبط بالحركة

التالية لها وحدها^(٤) .

(١) البكوش ، التصريف العربي ، ٥٣ . يتفق تفسير كل من د . عمر صابر و د . عبابنة مع تفسير

البكوش في تأصيل صيغة (رموا) مصححة وفي تقدير حذف الياء منها . انظر تفسيرهما وتفسير أم سلمة للصيغة ص ١٥ ، ١٩-٢٠ ، ٢٩ - ٣٠ .

(٢) من الغريب في دراسة البكوش أنه يصف لاحقة الجمع بأنها ضمة طويلة ، ثم يرمز إليها في الكتابة

الصوتية للأمثلة بالحركة المركبة (- و) إشارة إلى المدّ ، وفي ذلك تناقض . وقد تجاوزت هذا

التناقض بالاعتداد بقصده من قواعده التي أثبتتها في كتابه ، وهي تنص على طول الضمة في مثل

(رَمِيُوا) ، فكتبت الأمثلة برموز صوتية تشير إلى هذا الطول .

(٣) سبقت هذه المسألة ص ١٢٥ .

(٤) البكوش ، التصريف العربي ، ٥٨ ، ٥٩ .

وفي هذا الاستنتاج الذي وصل إليه مخالفة أكيدة لمعيار تحديد السياق الصوتي الذي يستدعي إعمال أحد القوانين الفونولوجية وفق المقاييس المعاصرة^(١). وليس وقوع الياء قبل الحركة المتنافرة معها وهي « الضمة » ، سبباً لحذفها كما يقول البكوش، لثبوتها في مثل (غَيُور) الذي تقع فيه بين الفتحة القصيرة والضمة الطويلة كوقوعها في (رَمَيُوا) عنده.

أما عن قوله في تحوّل الضمتين إلى الواو عند تتابع الفتحة القصيرة والضمة الطويلة ، فهو قول متفق مع أصول القوانين الصوتية في بعض اللغات السامية ، وفيه قول بروكلمان فيما طرأ على الأفعال الناقصة في اللغة السامية الأولى من حركات مركبة نتيجة التقاء فتحة العين بضمة ضمير جمع الغائبين^(٢).

وهو كذلك متفق مع قول الرضي في صياغة (أخْشُوا) حين بدأها من (أخْشَ) ذي الفتحة الواحدة في آخره ، فكان تقديره لهذا الأصل يعني أن الفتحة القصيرة وضمتي ضمير الجمع يحدثان معاً الحركة المركبة [- وَ] : [- - - -] ← [- وَ] .

إلا أن تقدير البكوش لتلاقي الفتحة القصيرة بلاحة الجمع يشوبه أمران :

الأمر الأول هو أنه لم يربط بين ظاهرة تحوّل الضمتين إلى الواو الواحدة وبين عناصر البناء المقطعي لكل من الفعل ولاحة الجمع ، وما يتيح هذان البناءان من تغيرات صوتية بحدوث النقل من موضع الحركة إلى موضع الصامت غير المنشغل بصوت في أول اللاحة.

والأمر الثاني هو أن تقدير التقاء الفتحة القصيرة بلاحة الجمع ، تقدير يفيد حذف أحد عنصري المدّ ، وهو العنصر الثاني منه :

ر - م - Φ - - - - ← ر - م - - - - ← ر - م - و

وقد استغنى البكوش عن تفسير تقصير المدّ آخر (رمى) بأخذه بصيغة (رَمَيُوا) عن النحاة ، فكان حذف الياء عنده سبب هذا التقصير في لفظ الصيغة الأخيرة (رَمُوا).

(١) يرد ذكر حدود السياق الصوتي ص ٦٣٠-٦٣٣ .

(٢) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩-١٥٠ .

لكننا إذا ذهبنا مذهبه في تقدير التقاء فتحة عين (رَمَوْا) بضمتي اللاحقة ، يلزمنا تقدير تقصير المدّ آخر (رمى) المعلّ ، لأن تقدير الياء في (رَمَوْا) ينتقض بالأسباب التي بينتها في مناقشة تفسير جمهور النحاة ههنا ، فيكون الأولى أن تؤصل الصيغة دون الياء بتقدير التقاء حركة عين الفعل بحركتي الضمير نتيجة ذهاب حركة المد الثانية في (رمى) .

ووجه هذا التقدير هو أن يكون دخول لاحقة جمع الغائبين على الفعل دخولاً تتابعياً كما كان دخول لاحقة التثنية على (رمت) ، فتلتقي الضمة الطويلة بما انتهت إليه صيغة (رمى) من الإعلال آخراً :

[(ر - م - ي -) (- -)] ←

[(ر - م - Φ -) (- -)] ←

[(ر - م - Φ - - -)]

ثم يقدر وفق افتراض التقاء الفتحة القصيرة بالضمتين عند البكوش سقوط الفتحة الثانية من السياق الذي تتتابع فيه الحركات الأربع :

[(- - - -) ← (- - Φ -)]

ويلزم حذف الفتحة في هذا الموضع تفسير مقبول ، لأن الحذف يبدأ من الطرف في سلسلة الحركات ولا يحدث في وسطها ، فتقصير المدّ قبل وجود الواو في آخر الصيغة لا علة صوتية تسوّغه .

فلما كان الحذف من الآخر ، كان تقدير حذف الضمة المتطرفة أولى في تفسير تطور الصيغة ، ثم تتوالى بعد حذفها ثلاث حركات هي : الفتحتان والضمة الأولى من ضمير الجمع ، فتنقل الضمة إلى موضع الصامت الذي في أول مقطع اللاحقة ، لتنشأ الواو ، فيمتنع سقوطها كسقوط الضمة الثانية من الضمير :

[(- - Φ -) ← (- - Φ - Φ -) ← (- - - -)]

فلما وقع المدّ بين صامتين ثانيهما ساكن (وهو الواو) ، وجب تقصيره كما قصّر المدّ في (رمت) ، فأصبحت صيغته (رمت) :

[(ر - م - - -) ← (ر - م - Φ -)]

وبذلك تجتمع للتفسير المقترح لصيغة (رَمَوًا) أوجه التأييد التالية .

ثالثاً ؛ أوجه الاحتجاج للتفسير المقترح لصيغة (رَمَوًا) :

- ١- إن تقدير أصل صيغة (رموا) من حيث أعلّ آخر (رمى) ، تأصيل يخلو من تقدير صيغة لا تقبل تفسير ما يطرأ عليها من حذف ، وهي صيغة (رَمِيُوا) .
 - ٢- يتبع تقصير المدّ آخر (رمى) تحوّل لفظ الضمير من المدّ إلى نصف الحركة ، ولا يسبقه وفق هذا التفسير ، فيكون من ثم لتقصير المدّ قبل الصامت الساكن نظير في باقي صيغ اللغة ، ويصبح تفسيره ذا صلة بأصل صرفي ثابت ومُنْبَنِيّاً على قانون مطرد في اللغة .
 - ٣- يكون تحوّل لفظ الضمير إلى نصف الحركة وفق التفسير المقترح متفقاً مع البناء المقطعي للصيغة الفعلية (رموا) ، عند الاعتبار بموضع الصامت المغفل أول مقطع الضمير .
 - ٤- تفسر مراحل تطوّر الصيغة سقوط الضمة من لاحقة الجمع تفسيراً يعتمد على مقومات النظام الصرفي في اللغة وقوانينه المرتبطة ببناء الصيغة المقطعي ، فكان من ثم تفسيراً لا مخالفة فيه لشيء من ظواهر اللغة الصرفية ، ومتفقاً مع ما يطرّد في نظامها الصرفي العام .
- ومن أهداف واضعي النظرية العلمية في أي مجال دراسي ، أن تثبت مقاييس تلك النظرية وجاقتها بتقديم التفسير لكل من الظواهر الواقعة في موضوع الدراسة والنماذج غير الواقعة فيه رغم إمكان حدوثها . وقد تحقق هذا المطلب بالتفسير المقدم لغياب الضمة الثانية من صيغة الفعل السطحية مع ضمير الغائبين .
- ٥- إن تقدير تحوّل ضمتي اللاحقة إلى الواو نصف الحركة مع وجود المدّ بالفتحتين ، تقدير له نظير في صيغ صرفية أخرى ، فمن ذلك التقاء الفتحتين آخر الاسم المقصور باللاحقة الإضافية للمتكلم ، وهي لاحقة مدّية مثل ضمير جمع الغائبين الملحق بالفعل .
- فلاحقة المتكلم في باب الإضافة هي الكسرتان كما في (كتابي) ، وكتابتها الصوتية الدقيقة تستلزم إثبات موضع الصامت في أول مقطعها ، لأن المقطع الصوتي لا يمكن أن يبدأ بموضع الحركة ، وإنما ينتهي به ، فموضعها المقطعية هي : [- - Φ] .
- فإذا ألحقت بالاسم المقصور ، وتتابع في الصيغة الاسمية أربع حركات ، هي : الفتحتان يليهما الكسرتان ، وكان حذف الأخيرتين منها واجباً وفق قانون حذف أحد المدين المتتالين ،

إلا أن قانون الحذف لا يُجرى في هذه الصيغة لأجل الحفاظ على مورفيم الإضافة حتى لا تذهب بحذفه دلالة الإضافة. وكان السبيل إلى منع الحذف هو تحويل الكسرة الأولى إلى موضع الصامت في أول مقطعها الصوتي ، بعدما يتم حذف الكسرة الثانية.

وعلى ذلك يكون تطور صيغة (فتاي) كما يلي :

- (١) ف _ ت _ Φ _ [_ _ Φ] ← ف _ ت _ Φ _ Φ _ Φ
- (٢) ف _ ت _ Φ _ Φ _ Φ ← ف _ ت _ Φ _ ي _ Φ [Φ] .

أولاً : الصيغة الأولى للكلمة:

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
			(_ _ Φ)	_ Φ _	_ ت _			
			٢	١				

فما بين القوسين هو بناء مقطع لاحقة الإضافة للمتكلم حيث لا يتحقق صوت صامت مسموع ، فبقي موضع الصامت في ذلك المقطع مغفلاً في النطق ، وهو الموضع المشار إليه بالرقم (٢) أدنى الرسم .

أما عن بناء كلمة (فتى) ، فهو بناء الاسم غير المتصل بعلامة الإعراب ولا بنون التنوين ، ولذا تمتد الفتحة في آخره بتحوّل الياء من موضع الصامت إلى موضع الحركة بعدها ، إذ لم ينشغل بحركة الإعراب :

[ف _ ت _ ي _ Φ ← ف _ ت _ Φ _]

فالقول بنقل الياء من موضعها هو ما يستدعي إثبات موضع السكون بعد الفتحة الأولى من المدّ في (فتى) . ويتبع هذا التقدير أن يكون تلاقي الفتحة بالكسرة سبباً في حدوث مماثلة بينهما، فتتحول الكسرة إلى فتحة ، وينتج المدّ آخرأ :

ف _ ت _ Φ _ ← ف _ ت _ Φ _

ثانياً: الصيغة الأخيرة للكلمة (فتاي):

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
				_ Φ _	_ ي _	_ Φ _		
				٢	٣			

يصبح موضع الكسرتين ساكناً بعد انتقال الكسرة الأولى من لاحقة الإضافة إلى موضع الصامت الذي يسبقها في مقطعها الصوتي ، فتنتهي الكلمة بالياء نصف الحركة المسبوقة بمدّ الفتحة ، ولم يُقصر هذا المدّ منعاً للإجحاف ببناء الاسم ، وعدم تبين أنه على (فَعَل) متصلاً بالضمير ، ذلك أن التقصير يعيد الكلمة إلى لفظها الأوّل الذي يخلو من ضمير الإضافة ، لأنها بعد التقصير تصبح [ف - ت - Φ - ي Φ] ، فيكون تتابع الفتحة والياء مؤدياً إلى المدّ ويُقال [ف - ت - -] ولا يُتبيّن موضع الإضافة . وكذلك لم تهمز الياء بعد المدّ كما هو شأنها في مثل (رداي) و(عشاي) ، حتى لا تلتبس صيغة (فَعَال) بصيغة المضاف والمضاف إليه .

ومادامت الياء تقع بعد الفتحة الطويلة في الصيغة الاسمية ، يمكن تقديرها بعد المدّ الذي يقع آخر الفعل المعتل عند اتصاله بضمير المخاطبة ، لأنه ضمير تتفق بنيته المقطعية مع بنية لاحقة الإضافة للمتكلم في (فتاي) و (كتابي) ، فيكون تقدير مراحل صياغة الفعل المضارع (تَسَعِين) كما يلي :

(١) [ت - س Φ - ع - Φ - Φ - ن -] ←

(٢) ت - س Φ - ع - Φ - ي ΦΦ - ن -

(٣) [ت - س Φ - ع - Φ - ي Φ - ن -] ←

في المرحلة الثالثة قُصر المدّ لوقوعه بين صامتين ثانيهما ساكن وفق قانون التقصير^(١) ، ولم يكن تقصيره سبباً في حدوث مدّ^(٢) قبل النون في آخره ، لأن المدّ هنا ممتنع لما يحدثه من التباس صيغة الفعل المتصل بضمير المخاطبة بصيغة الاسم المثنى الذي مفرده (فَعَل) مفتوح الفاء ساكن العين من مثل (زيدان) .

(١) هو القانون المقدر لتفسير ذهاب المد في (رمت) للغائبة كما سبق ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٢) تتحول الحركة المركبة [- ي] إلى الفتحتين في عدد من اللغات العربية (اللهجات العربية ، رابن ،

١٢٣ ، ١٢٥) ، وفي الفصل السادس وقفة مطولة على هذه الظاهرة ص ٤٠٥ - ٤١٧ .

وبذلك نجد تحولُ اللاحقة المديّة إلى نصف الحركة (الواحدة) من جنسها ، بعد الفتحة الطويلة ، تطوراً صوتياً مطرداً في صيغ الأسماء والأفعال على حدّ سواء ، ومن ثم يكون القول بحصول الواو في (رَمَوْا) قبل تقصير المدّ الآخر (رمى) ، قولاً متفقاً مع قواعد اللغة الصرفية .

المطلب الثاني : صيغة الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين واويّ اللام مع واو الجمع (غَزَوْا) :

المسألة الأولى : أقوال النحاة فيها :

يرى النحاة أن إلحاق واو الجمع بالفعل يلزمه أن تحرك لامه بالضممة لمناسبة الضمير ، فقدر فريق منهم دخول الواو على لامه مصححة وكان أصل الصيغة عندهم (غَزَوْوا) الذي تحركت فيه الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فأصبح لفظ الفعل (غزاو) بواو ساكنة في آخره . فلما التقت الألف بواو الجمع الساكنة ، وجب حذف الساكن الأول واجتزأ بالفتحة السابقة عليه ، لتدل على حذفه (١) .

هذا قول جمهور النحاة ، ويرى الرضي وابن عصفور وابن أبي الربيع أنه لا حاجة إلى تقدير صيغة (غَزَوْوا) حيث الواو لام الفعل غير معلة ، وأن أصل (غَزَوْا) هو (غَزَاو) الذي يعتوره الحذف لمنع التقاء الساكنين ، ليصبح (غَزَوْا) ، فأصل صيغة الفعل المعتل الآخر المتصل بواو الجمع صيغة أعلت فيها اللام ، فدخل الضمير على الألف المنقلبة عن الواو لا على أصل لام الفعل (٢) .

المسألة الثانية : التفسير المقترح لصيغة (غَزَوْا) :

يتضمن التفسير المقدم لهذه الصيغة المراحل التالية :

١ - تتصل لاحقة الجمع بالفعل (غزا) معلاً ، فتلتقي ضممتا الضمير وفتحتا الآخر من الفعل ، وهو سياق صوتي يستدعي حذف الحركتين الأخيرتين .

ولا يمكن إجراء الحذف على الحركتين الثالثة والرابعة في هذه الصيغة ، لما كانتا دليل إلحاق الضمير بالفعل وكان ذهابهما ملبساً لدلالته مع الضمير بدلالته من دونه .

فلما لم يكن حذف الضمتين ممكناً ، حذفت الضمة الأخيرة وحدها ، لتبقى الضمة الأولى منهما دالة على الضمير :

حذف الضمة من سلسلة الحركات الأربع آخر صيغة (غَزَوْا) الأولى :

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦ .
(٢) المقرب لابن عصفور ٢ / ١٨٦ ، شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

غ - ز - Φ - Φ - ← غ - ز - Φ - Φ -
 ١ ٢ ٣ ٤ ١ ٢ ٣

٢ - يلزم الحركات الثلاث المتتالية آخر الصيغة أن يتخلص من ثالثتهن ، لما كان بقاؤها سبب تنازع موضعي الصامتين المغفلين في الصيغة للفتحة الثانية بعد عين الفعل ، كما كان الشأن في تنازعها في صيغة (غَزَتْ) قبل تقصير المدّ فيها^(١).

وكان السبيل إلى التخلص من موضع الصامت الثاني المغفل في هذه الصيغة بنقل ضمة الضمير الأولى إليه ، فنطقت واواً لوقوعها فيه موضع الصامت لا الحركة . وبهذا النقل تتم غايتان : الأولى هي بقاء صوت دال على اتصال ضمير الجمع بالفعل ، كيلا تلتبس صيغة الفعل المتصل به بصيغته للغائب المفرد ، لو حذف لفظ الضمير برمته . والغاية الثانية هي التخلص من سياق فونولوجي ممتنع في اللغة وهو السياق المشتمل على موضع صامت مغفل نطقاً غير مكْتَنَفٍ بمدّ .

نقل الضمة الأولى من الضمير إلى موضع المستهل المجاور لها منعاً لحذفها لوقوعها ثالثة في سلسلة الحركات المتوالية آخر الصيغة :

غ - ز - Φ - Φ - ← غ - ز - Φ - و
 ١ ٢ ٣ ١

٣ - لما وقع المد في (غَزَاوْ) قبل موضع الحركة المغفلة في النطق ، استدعى ذلك تقصير المد توصلاً إلى تعليق موضع السكون بعامله مثلما استدعى تعليق موضع السكون بالفتحة العاملة فيه في صيغة (غَزَتْ) أن يقصر المد من (غَزَاتْ) ساكن التاء^(٢) :

تقصير المد قبل موضع السكون في (غَزَاوْ) :

غ - ز - Φ - و ← غ - ز - و
 ١ ٢ ١

(١) انظر ص ٢١٣ .

(٢) انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ في تعليق تقصير المد قبل الصامت الساكن .

وامتناع بقاء المد في صيغة (غَزَاوُ) ساكنة الواو كامتناعه في (رَمَاوُ) ، إذ يحفظ لصيغة الفعل دلالتها ويمنع التباسها بالاسم على (فَعَال) من مثل (سماء) كما سبقت الإشارة في الكلام عن (رَمَاوُ) ، لما كان بقاء المدّ مستدعياً تحريك موضع النواة في المقطع الأخير من (غَزَاوُ) وقلب الواو همزة ، فيكون (غَزَاءُ) وتذهب دلالة الضمير والفعل معاً .

ولا فرق بين تفسير حدوث الحركة المركبة آخر الفعل الماضي الناقص المجرد متصلاً بضمير الغائبين ، وتفسير حدوثها آخر الفعل الماضي الناقص المزيد متصلاً بهذا الضمير ، لنشأة الحركة المركبة [ـَ و Φ] آخر صيغة كل منهما عن التقاء ضميتي الضمير بالفتحة الطويلة آخر الفعل وحدث التطور الصوتي نفسه الذي ينتج عنه نطق الفتحة القصيرة متلوة بالواو الساكنة .

المبحث السابع

صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بضمائر الرفع المتحركة المطلب الأول : أقوال النحاة :

يلزم لام الفعل الماضي السكون عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة^(١)، ويفسر النحاة وجوب سكونها بضرورة منع توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة، لما كان ذلك مكروهاً عند العرب^(٢)، غير وارد في صيغ الأفعال إلا ما وقع فيه ضمير النصب، لكونه في موضع الانفصال من الفعل لا الاتصال .

يقول أبو سعيد السيرافي في إلحاق ضمائر الفاعلين المتحركة بالفعل الماضي^(٣) : « اعلم أن ضمير المتكلم و المخاطب وجماعة النساء إذا اتصل بالفعل الماضي، سَكَنَ آخرُ الفعل كقولك : (جلستُ و جلستُ) ، وإنما سَكَنَ آخرُ الفعل من قَبْلِ أن هذا الضمير متحرك ، لأنه نائب عن مُعْرَبٍ وهو اسم . فإذا انضمَّ إلى الفعل ، والفعل لا بدَّ له منه ولا يصح معناه إلا به ولا يجوز انفراده عنه إذا كان متصلاً ، صار الفعل و الضمير كالشيء الواحد ، واجتمع أربع متحركات ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم..... ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الحرف الأول لأنه لا يبدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الحرف الثاني لأنه بحر كاته توجد الأبنية المختلفة ... ، فلزم الحرف الثالث التسكين . »

ويوضح ابن يعيش الفرق بين وجوب منع توالي أربع متحركات في الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك وجواز تواليها في غير هذا الموضع بقوله^(٤) : « وأما لحوق بعض الضمائر ، فيريد^(٥) ضمير الفاعل البارز نحو (ضربتُ وضربنا وضربتِ وضربتما وضربتم) ، فإن لام الفعل تسكن عند اتصاله به ، وذلك لثلاث توالي في الكلمة الواحدة أربع متحركات لوازم نحو قولك (ضربتُ) لو لم تُسكَّن . وقولنا "لوازم" تحرُّزٌ من ضمير المفعول نحو (ضربك و ضربه) ، لأن ضمير المفعول يقع كالمفصل من الفعل . »

(١) الكتاب ٤ / ٢٠١ ، المنصف ١١٧ / ٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧ ، شرح الشافية للرضي

٢ / ٣٧٠ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٢٥٨ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٤١٨ ، الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٩ - ٥٠ ، شرح المفصل

لابن يعيش ٥ / ٧ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٩ .

(٣) شرح الكتاب ، ٢ / ٢٣ .

(٤) شرح المفصل ، ٧ / ٥ - ٦ .

(٥) أي : يريد الزمخشري من قوله في تعريف الفعل الماضي : « وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه ما

يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر ... » ، شرح المفصل ٧ / ٤ .

فعلة سكون اللام دون غيرها من أصوات الفعل عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة، هي أن فاء وعين الفعل لا وجه لإسكانهما، فلم يبق من أصوات الفعل الأصول غير اللام ليوقع بها ذلك التسكين .

وبذلك تقع اللام صوت العلة في الفعل الماضي الناقص مفتوح العين، ساكنة وقبلها الفتحة، فلا تستحق أن تقلب ألفاً وفق قاعدة قلب الواو والياء ألفاً عند النحاة، لأنها لم تتحرك.

يقول سيبويه^(١): «وأما قولهم (غزوتُ ورميتُ وغزون ورمين)، فإنما جئن على الأصل، لأنه موضع لا تحرك فيه اللام وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة وأصلهما التحرك». وجاء كلام المازني وابن جني في المنصف موافقاً لما ذهب إليه سيبويه، فهما يقدران دخول الضمائر المتحركة على أصل الفعل، لا على صيغته معلاً بالألف^(٢).

يقول ابن جني في ذلك^(٣): «إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رمى وغزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا (رميَ وغزوَ). فلما سكنت في (غزوتُ وغزونُ ورميتُ ورمين) لم يجتمع في الكلمة ما تقلب له اللام، فصَحَّتْ». وكذا مذهب جميع النحاة ما عدا الرضي وابن عصفور.

ويرى الرضي أن التنبيه على موضع سكون اللام في هذه الصيغ ضرورة لطرده باب إلحاق ضمائر الفاعلين المتحركة بالفعل الماضي، فهو يرى أن ألف (رمى) إنما ردت إلى أصلها لتبيين موضع السكون. يقول^(٤): «ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل، بل يلحقه بعد الإعلال؛ فإن قيل: فلم لم يُقل (غزاتُ) و(رماتُ) في (غزوتُ) و(رميتُ)؟ قلت: تنبيهاً على عدم تقدير الحركة في حرف العلة». ويقول^(٥): «لأن ضمير الفاعل، أعني النون والتاء، لا يلي الألف في الماضي في نحو (رميتُ ودعوتُ)، لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها».

(١) الكتاب، ٤ / ٣٨٣ .

(٢) المنصف ٢ / ١١٧ .

(٣) الموضع السابق .

(٤) شرح الشافية، ٣ / ١٦٠ .

(٥) السابق، ٢ / ٣٧٠ .

ومثل ذلك قول ابن عصفور في أن الألف من (رمى) ترد ياء ، إذ يقول^(١) : « وإن أُسند^(٢) إلى ضمير غائبات ، رُدَّت الألف إلى أصلها و لم تعتلّ نحو (غزون ورمين) ، لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً ، وحرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يعتل وإن أُسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب كائناً ما كان ، رددت الألف إلى أصلها من الياء نحو رميتُ ورميتُما ورميتم ، لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن » .

فأصل صيغة (رميتُ) عند الرضيّ وابن عصفور: (رماتُ) ، وأصلها عند سيبويه وباقي النحاة هو (رميتُ) . وقد يرجح رأي الرضيّ مجيء بعض اللغات على (أعطائه وأرضائه) بالمدّ^(٣) في معنى (أعطيته وأرضيته) ، فكأنما جيء فيها بالفعل معلاً على أصله قبل رد اللام لأجل التسكين .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل متصلًا بضمائر الرفع المتحركة :
ضمائر الرفع المتحركة هي لواحق تلحق الفعل الماضي ، آخرها حركة قصيرة أو طويلة وأولها سكون ووسطها أحد الصوامت . فتاء المتكلم تفسر صوتياً هكذا : [Φ ت —] وضمير المتكلمين هو [Φ ن —] ، وضمير جمع الإناث : [Φ ن —] .

والتفسير المقترح هنا يلتزم بقول الرضيّ في بناء جميع صيغ الفعل المتصلة بالضمائر على صيغته غير المتصلة بها بعد تمام إعلاله ، فيكون إلحاق ضمائر الرفع المتحركة بالفعل (رمى) تالياً لإعلاله بمدّ آخره ، كما سبق بناء صيغ الفعل عند إلحاق ضميري التثنية والجمع وعند إلحاق لاحقة التأنيث ، على ما انتهت إليه صيغة (رمى) من الإعلال .

وأمثل للصيغ المتصلة بضمائر الرفع المتحركة بصيغة (رمى) متصلًا بتاء المتكلم وفيما يلي التفسير المقترح لها .

تصريف صيغة الفعل مع تاء المتكلم (رميتُ) :

(١) تقصر الفتحة الطويلة آخر (رمى) لدخول الضمير ، فتُحذف الحركة الأخيرة مثلما تُحذف من (كتبتُ) :

ر - م - Φ - [Φ ت —] ← ر - م - Φ - Φ ت —

(١) المتع ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢) أي : إن أُسند الفعل الماضي الناقص مفتوح العين .

(٣) شرح الكافية للرضيّ ٢ / ٣٧٠ .

(٢) يقع بحذف كل من الفتحة الأخيرة ولام الفعل إجحافاً (بعدد مواقع البنية الصرفية للفعل) يزول معه نطق السكون اللازم قبل الضمير المتحرك ، فترد لام الفعل تبييناً لموضع السكون :

ر - م - Φ Φ ت - ← ر - م - ي Φ ت -

وقد رددت طلب الإبانة عن موضع السكون - برد الياء إلى موضعها في بنية الفعل - إلى إرادة أمن اللبس بين صيغة الفعل مع ضمير الرفع المتحرك وبناء (فعل) مفتوح الفاء والعين في الأسماء ، كما عددت الإبانة عن موضع السكون لازمة لمنع تغيير موضع النبر في صيغ الفعل الماضي المسكنة اللام ، لما كان موضعه فيها غير موضعه في صيغ الفعل غير المسكنة اللام ، فيكون الحفاظ على موضعه مع السكون أمراً يُستدل به على دخول ضمير الرفع المتحرك ، لأجل أمن التباس الصيغ المتصلة بهذا الضمير بغيرها غير المتصلة به .

وبذلك يكون إظهار السكون في (فعلت) - المتصل بضمير الرفع المتحرك - ضرورة دلالية لأمن اللبس ، مثلما كان الفصل بالياء بين الفتحاح في (رميا) ضرورة لأجل أمن اللبس . وهذا هو معنى قول الرضي السابق ذكره^(١) : « ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، ... فإن قيل : فلم لم يُقل (غزات) و (رمات) في (غزوت) و (رميت) ؟ قلت : تنبيهاً على عدم تقدير الحركة في حرف العلة » .

فهو يرى أن رد لام الفعل إنما يكون بغية الإبانة عن موضع السكون اللازم مع ضمير الرفع المتحرك ، لما كان هو علامة دخول هذا الضمير على الفعل ؛ فكان إظهاره لازماً لإفادة دلالة صيغة الفعل مع ضميره المتحرك .

ومن ثم يمكن القول بأن هذا السكون علامة فارقة بين صيغ الفعل المتصل بضمائر الرفع المتحركة وصيغه غير متصل بها ، فلزم إظهاره تمييزاً بين صيغ الأفعال .

وبذلك يتيح التفسير المقترح تقديم سبب لرد الياء في (رميت) يتفق مع ردها في (رميا) ، ومع غيابها في (رموا) و (رمت) و (رمتا) و (رمي) - إذ اقترن ذهاب الياء فيها بانتفاء حدوث اللبس بذهابها وعدم الحاجة من ثم إلى ردها - ومن ثم يكون هذا التعليل الموحد وجهاً من أوجه الاستدلال على اطراد ظواهر اللغة الصرفية .

ويعزز مذهب الرضي - في إلحاق الضمير المتحرك بالفعل بعد إعلاله - ما وقفت عليه من صلات صرفية وصوتية بين تصريف صيغة الفعل الناقص المتصل بضمير الرفع المتحرك وظواهر الوقف على الاسم المقصور ، وهي صلات تشير إلى أن التفسير المقدم ههنا لصيغة

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٠ .

(رميتُ) يؤكد وحدة واطراد العمل الفونولوجي في ظواهر صرفية بقيت في الدراسات السابقة وفي كتب النحاة موضع التفريق وعدم التعليل على وجه جامع يربطها بقاعدة صرفية واحدة في اللغة.

وفي القسم التالي من البحث توضيح هذه المسائل حيث يُفصّل القول في أسباب ترجيح هذا التفسير على غيره وأوجه الاحتجاج له والنتائج العلمية المترتبة عليه.

ويجوز الاكتفاء بصيغة (رميتُ) مثلاً على تصرف الفعل الماضي الناقص الذي يُفتح فيه ما قبل اللام عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة، سواء أكانت لامه الواو أم الياء وسواء أكان مجرداً أم مزيداً، لتصرف الأفعال من هذه الأبنية تصرفاً واحداً بحصول الحركة المركبة في آخرها عند اتصالها بتلك الضمائر. ولا يكون ثمة فرق بين الحركات المركبة في أواخرها إلا في نوع نصف الحركة التي تكون واواً في الفعل الثلاثي المجرد الذي أصل لامه الواو وتكون ياء في جميع ما عداه من أبنية المجرد والمزيد.

المطلب الثالث : نتائج التفسير المقترح لصيغ الفعل مع ضمائر الرفع المتحركة وذكر أوجه الاحتجاج له :

كان مثال هذه الصيغ في القسم السابق من البحث هو صيغة (رميتُ) حيث قدرت أن أصلها (رمتُ) - كما ذهب الرضي وابن عصفور -^(١) وذكرت تفسيراً لتطور المدّ فيها إلى الحركة المركبة [- ي] .

ويجتمع لتفسير التطور الصوتي للصيغة المقدرة علتان فونولوجيتان : أما الأولى ، فتتعلق بإظهار علامة البناء فيها ، وأما الثانية ، فتتعلق بقوانين النبر في اللغة. وبيان الأمرين في القسمين التاليين من المناقشة.

المسألة الأولى : الصلة بين ظواهر الوقف وردّ ياء (رميتُ) :

أ - القول بتقصير المدّ في أصل (فَعَلْتُ) وفي بعض ظواهر الوقف على المقصور :

يرتبط ردّ لام الفعل في (رميتُ) بما تستدعيه لاحقة ضمير المتكلم في الفعل الماضي من

حذف الحركة الأخيرة منه كما في الفعل الصحيح من مثل (كتبتُ) و (علمتُ) :

ك - ت - ب [- ت -] ← ك - ت - ب - ت -

ر - م - [- ت -] ← ر - م - - ت -

(١) وردت الإشارة إلى اختلاف قولهما عن قول جمهور النحاة في أصل (رميتُ وغزوتُ)

فتقدير حذف الفتحة القصيرة الأخيرة من (رمى) كحذفها من (كُتِبَ) عند صياغة (كتبتُ) تقدير يتفق مع قول النحاة في تسكين لام الفعل الماضي لأجل ضمائر الرفع المتحركة^(١).

والأولى بالظن أن يتفق تسكين ما آخره المد من الأفعال مثل (رمى) مع وجه تسكين ما آخره المد من الأسماء في باب الوقف، لما كانت علامة الوقف هي حذف الحركة القصيرة آخر الكلمة.

وذلك ما وصف به سيبويه الوقف في قوله^(٢): « هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل (التي لا تلحقها زيادة في الوقف): فأما المرفوع والمضموم، فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف. فأما الذين أشمّوا، فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال. وأما الذين لم يُشمّوا، فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن، فلما سَكَنَ في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع ».

ونلاحظ في نصّ سيبويه أنه يفسر جميع حالات الوقف الأربع بأن أصل الوقف هو السكون، إذ جعل الإشمام والروم والتضعيف جميعاً حالات سببها إرادة إظهار الفرق بين المسكن لأجل الوقف والذي سكونه أصليّ ثابت في الوقف والوصل.

وقد نصّ كلامه في الروم والتضعيف على أنهما زيادة في الإبانة عن هذا الفرق حيث يقول^(٣): « وأما الذين راموا الحركة، فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يُخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سَكَنَ على كل حال ».

وذلك أراد الذين أشمّوا؛ إلا أن هؤلاء أشدّ توكيداً.

وأما الذين ضاعفوا، فهم أشدّ توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً، لأنه لا يلتقي ساكنان. فهؤلاء أشدّ مبالغة وأجمع؛ لأنك لو لم تُشمّ، كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف ».

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٣، المنصف ٢ / ١١٧، شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٢٣، شرح المفصل ٧

/ ٥٤-٥، شرح الشافية ٢ / ٣٧٠، المتع ٢ / ٢٥٨.

(٢) الكتاب ٤ / ١٦٨.

(٣) الموضع السابق.

فلما كان الأصل في باب الوقف هو تسكين الآخر ، جاز تقدير اتفاق العمل الفونولوجي فيما بين حالة الوقف وحالة تسكين آخر الفعل الماضي الناقص لدخول ضمير الرفع المتحرك عليه .

وبالنظر في ظواهر الوقف على الاسم المقصور ، يمكن القول بأنها تتحقق فيه بعملين : الأول هو تقصير المدّ في آخره ، والثاني هو تعويض الحذف من المد بصوت صامت . أما تقدير تقصير المدّ ، فعلمته أن التسكين آخراً في مثل (كاتِبٌ) أو (الكتاب) هو حذف ضمة الإعراب ، وهو إذن حذف الحركة القصيرة الواحدة لا حذف حركتين من آخر الاسم . ولما كان المدّ حركتين قصيرتين ، كان حذف الأخيرة منهما مؤدياً إلى اسم آخره حركة واحدة قصيرة في مثل (الهدى) ، فيكون تطوره الصوتي على هذا الوجه :

هـ ـ د ـ Φ [Φ] ← هـ ـ د ـ Φ

وفي كلام سيبويه عن إلحاق هاء السكت بالألف في آخر الأسماء ، إشارة إلى أن المدّ ما كان ليثبت مع الوقف لولا مجيء الهاء الساكنة بعده لتمكن تقصيره إلى فتحة واحدة . ويفيد هذا المعنى في كلامه أنه يقيس موضع الهاء بعد المدّ على موضعها بعد الحركة القصيرة في مثل (كَيْفُهُ ، وَهَيْهَ ، وَبِحُكْمِكُهُ) ، وهي أمثلة تدخل فيها الهاء الساكنة مع الوقف على كل منها ، لأجل تبين الحركة الأخيرة في الكلمة كما تنطق في الوصل ^(١) .

وذلك قوله : ^(٢) « وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف ، لأن الألف خفية ، فأرادوا البيان . وذلك قولهم : (هؤلاه وههناه) ولا يقولونه في (أفعى وأعمى) ونحوهما من الأسماء المتمكنة كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة . ومع هذا أن هذه الألفات حروف إعراب . ألا ترى أنه لو كان في موضعها غير الألف ، دخله الرفع والنصب والجر ، كما يدخل راء (أحمر) . ولو كان في موضع ألف [هؤلا] حرف متحرك سواها ، كانت لها حركة واحدة ، كحركة (أنا وهو) . فلما كان كذلك ، أجرؤا الألف مجرى ما يتحرك في موضعها . واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود ؛ لأنه خفي ، فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء ، والألف والياء والواو في الندبة ، لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدّوا ، فألزموها الهاء في الوقف لذلك .

(١) الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

وتركوها في الوصل ؛ لأنه يُستغنى عنها كما يُستغنى عنها في المتحرك في الوصل ، لأنه يجيء مايقوم مقامها . وذلك قولك : (ياغلاماً ، ووازيده ، وواغلامهوه ، وواذهب غلاميه) .

فقوله (وتركوها في الوصل ؛ لأنه يُستغنى عنها كما يُستغنى عنها في المتحرك في الوصل) إشارة إلى أن الهاء فيما تحرك آخره بحركة قصيرة من مثل (هوه وهيه) لا تثبت في الوصل وتسقط ، لأن «جميع هذا إذا كان بعده كلام ، ذهبت منه الهاء ، لأنه قد استغنى عنها . وإنما احتاج إليها في الوقف ، لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده» (١) أي أن الذي يستدعي الهاء هو الرغبة في تحريك آخر الكلمة الموقوف عليها وعدم إذهاب حركتها المتطرفة . فإذا لم يكن وقف وكان ثبات حركة الآخر محققاً ، انتفت الحاجة إلى تلك الهاء .

وإذ قاس سيبويه دخول الهاء في (غلاماه) على ما أريد إثبات حركة آخره من مثل (هوه) ، دلّ هذا على أن المد لا يثبت آخراً مع الوقف لولا هذه الهاء ؛ وهذا معنى قوله السابق «فأرادوا أن يمدوا ، فألزموها الهاء في الوقف لذلك» (٢) .

وكما أشار قول سيبويه في ظاهرة زيادة الهاء بعد المد آخر الاسم الموقوف عليه إلى أنها زيادة يراد بها الحفاظ على مدة نطق صوت المد ، كذلك فسر ابن جني مطل المد المتطرف في الصيغ الموقوف عليها بأن الوقف يؤدي إلى تضائل المد وعدم توفية حقه في النطق ، وأن الهاء تزداد بعده ليصبح غير طرف ، فيستوفي مدة نطقه دون انتقاصها . وذلك قوله (٣) : «باب في مطل الحروف : والحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة ، وهي الألف والياء والواو . اعلم أن هذه الحروف أين وقعت وكيف وجدت ففيها امتداد ولين ، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة : وهي أن تقع بعدها الهمزة أو الحرف المشدد أو أن يوقف عليها عند التذكر .

..... وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكر من قبل أنك لو وقفت

(١) الكتاب ٤ / ١٦٢

(٢) الكتاب ٤ / ١٦٥-١٦٦

(٣) الخصائص ٣ / ١٢٤-١٢٩ .

عليها غير ممتولة ولا ممكنة المدّة فقلت : (ضربا وضربوا واضربي) وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر ، لم توجد في لفظك دليلاً على أنك متذكر شيئاً ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليهنّ ، ضعفن وتضاءلن ولم يف مدّهنّ ، وإذا وقعن بين الحرفين تمكّنّ ، ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلقهنّ للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهنّ ولا يف يهنّ ، أتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهنّ وتطاولاً إلى إطالتهن .

وتثبت ظواهر اللغة في باب الوقف أن المدّ يُقصر إلى حركة واحدة ، لأن الوقف الذي يُعمل التسكين - بخلاف الوقف الذي يكون بالتضعيف - في آخر الاسم ، يحوّل نطق الآخر من المدّ إلى الحركة القصيرة المتبوعة بصامت ساكن في بعض اللغات العربية الفصيحة .

ويتمثل هذا التطور الصوتي في الصيغ معتلة اللام حال الوقف عليها في ثلاث صور :

١ - حركة قصيرة يليها الهمزة

٢ - حركة قصيرة يليها الهاء

٣ - حركة قصيرة يليها الواو أو الياء

(١) الوقف على المقصور بالهمزة :

وقد ذكره سيبويه في باب "الوقف في الواو والياء والألف" ، وفسر مجيء الهمزة في الوقف بأن صوت المدّ يظل ممتدّاً مع الوقف لعدم نطق كلمة بعده ، فينقطع معه الصوت في موضع نطق الهمزة . وذلك قوله^(١) :

«وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت . وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ؛ فإذا وقفت عندها ، لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلقٍ كضمّ غيرها ؛ فيهبوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة .

..... وزعم الخليل أن بعضهم يقول : (رأيت رجلاً) فيهمز ، و (هذه حبلاً) ؛

(١) الكتاب ٤ / ١٧٦ .

وتقديرهما: (رجلٌ وحبلٌ) ؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة ؛ فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخفّ عليهم .

وسمعناهم يقولون (هو يضربها) ، فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام . فإذا وصلت ، لم يكن هذا ؛ لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع » .

وقوله (فإذا وصلت ، لم يكن هذا) يعني أن تحوّل المدّ إلى الحركة القصيرة المتبوعة بالهمزة ، أمر متعلق بالوقف وحده ، ومعنى ذلك أنه متعلق بحذف الحركة الثانية من المدّ ، وهو الحذف الذي يستلزمه الوقف لا الوصل وفق قول ابن جني السابق^(١) .

وعلى هذا التقدير يكون تطور صيغة الاسم المقصور عند الوقوف عليه كما يلي :

المثال (١) هـ ـ د ـ [Φ ـ] ← هـ ـ د ـ Φ ← هـ ـ د ـ ء Φ

فكلمة (الهدى) اسم نشأ في آخره المدّ بذهاب نطق الصامت في موضع اللام من بنائه الصرفي ، إذ لا يكون اسم ثلاثي على (فُعي) وإنما يكون على (فُعل) ، وهو مصدر الفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين^(٢) .

فلما نطق مقصوراً ، عرف أن موضع اللام فيه غير منشغل بصوت ، ولذا أُشير إلى خلوّ موضعه من الصامت في الكتابة الصوتية بالعلامة الصفرية [هـ ـ د ـ Φ ـ] ، وبنائوه الصرفي كبناء كلمة (الفتى) في مقطعيه الثاني والثالث^(٣) .

ولما كان الوقف هو تسكين الآخر ، أُشرت إلى دخول علامة السكون على آخر الكلمة بالعلامة الصفرية في الصيغة الأولى هكذا : هـ ـ د ـ [Φ ـ] ، لأن التسكين إنما يكون بحذف الحركة القصيرة الأخيرة في الكلمة ، فجعلتها مع علامة التسكين في حيز مستقل إشارة إلى موضع التغيير الصوتي الحادث في الكلمة .

(١) الخصائص ٣ / ١٢٨-١٢٩ ، انظر ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٦-٤٧ .

(٣) هو " كالفتي " نقلت الياء فيه لأمّا إلى موضع الحركة غير المنشغل بصوت ، فخلا موضع اللام من الصامت في المقطع الأخير من الاسم . وقد سبقت الإشارة إلى أصل صيغة كلمة (الفتى) وتطورها الصوتي ص ٢٤٨ .

والذي نلاحظه في المرحلة الثانية من تطور الكلمة ، هو أن الحذف لأجل الوقف قد أخلّ ببناء الكلمة لحصول موضعين متجاورين فيه غير مظهرين بأحد أصوات الكلمة . وقد أشار سيبويه في الوقف على (ارم) وأمثاله إلى أن تسكين آخره من بعد حذف لامه ، يكون إخلالاً بالكلمة ، فيجتنب بترك حذف الحركة من آخره ، وأنه يقال في الوقف عليه (ارمه) ، لتتحمل الهاء سكون الوقف بدلاً من الميم في آخره . وذلك قوله (١) :

« هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف :

وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم : (ارمه) ، ولم يغزه ، واخشه ، ولم يقضه ، ولم يرضه . وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف ، كرهوا أن يسكنوا المتحرك . فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف " .

ففي كلامه ثلاث إشارات : أولها أن حذف جزئي المدّ يرفضه نظام اللغة الصرفي وقواعده ، وثانيها أن الوقف على ما أريد منع الإجحاف بلفظه يكون بحركة قصيرة وصوت صامت هما ههنا الكسرة القصيرة والهاء اللذان يردان آخراً فيما كان أصله المدّ من مثل (ارم) ولم يقض .

وثالث هذه الإشارات هو أن سيبويه لما اعتبر الياء تحذف من آخر (ارم) ، لزمه أن يقدر نطق الهاء في (ارمه) في موقع لام الكلمة المحذوفة ، وهذا معنى قوله (فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف) ، أي أنه لولا حذف اللام لما جاءت الهاء . وفيما يلي توضيح هذه الأمور مع بيان صلتها بالوقوف على المقصور بالهمزة من مثل (الهدأ) .

أما أول هذه الأمور ، فهو أصل من أصول الصرف العربي ، وهو منع الإجحاف ببناء الكلمة عن طريق كثرة الحذف منها . فلما أريد منع كثرة الحذف ، اجتنب حذف الكسرة الباقية في (ارم) حتى لا يجتمع عليه الحذف الذي للوقف والحذف الذي لبناء الأمر . والفعل المضارع منه منته بالمدّ (بالكسرة الطويلة) الذي يقصر لأجل الجزم عند دخول

(١) الكتاب ٤ / ١٥٩ .

الجوازم من مثل (لم) ، وهذا هو موضع الحذف في الفعل مبنياً للأمر كذلك ، لأنه إنما يبنى على حذف حركته الأخيرة .

فجزم المضارع (يرمي) يكون بحذف الحركة القصيرة منه^(١) :

المثال (٢) ي - ر - م - Φ - ← ي - ر - م - Φ - Φ
 ٢ ١ ١

وقد وصف سيبويه الجزم بأنه حذف الياء من مثل (يرمي)^(٢) لا حذف حركة قصيرة من آخره ، وهو قولٌ يشير إلى أصل المدّ في الفعل لا إلى الصيغة المنطوقة التي يمتد بها الصوت آخراً .

وأياً كان منهجه في تفسير الجزم ، فإن قوله بحذف الياء وهي لام الفعل في (يرمي) لا يتعارض مع التفسير موضع المناقشة ههنا ، إذ يقدر موضع اللام خالياً من الصامت سواء في صيغة الرفع أم في صيغة الجزم ، كما يظهر في الكتابة الصوتية لبنية الفعل في المثال السابق . فالرقم (١) من بناء الفعل غير منشغل بصوت ، وهو موضع لام الكلمة في الصيغة الأولى للفعل مرفوعاً قبل جزمه .

وسبب خلوّ موضع اللام من صوت يُحقّق به سماعاً هو أن الصامت الذي استحق له ياءٌ مسبوقة بالكسرة ، وقد سكن موضع الحركة بعد الياء ، فكان هذا سياقاً صوتياً يستدعي تحوّل الحركة المركبة إلى مدّ^(٣) .

المثال (٣) ي - ر - م - Φ - ← ي - ر - م - Φ - Φ
 ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

وبذلك يكون حذف الكسرة الثانية لأجل الجزم في (لم يرم) ، متكافئاً مع وصف سيبويه للجزم بأنه حذف لام الكلمة الياء (نصف الحركة) ، لأن هذه الكسرة المحذوفة إنما هي في أصل صيغة الفعل الياء نفسها .

وقد كان بقاء الكسرة الثانية في حالة الرفع سبباً في الحفاظ على عدد أصوات الفعل ، وهي ستة . فلما حذفت من آخر الفعل ، أصبح عدد هذه الأصوات خمسة :

(١) ترد هذه القاعدة في الفصل الثامن ص ٥٩١-٥٩٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣ .

(٣) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩ .

المثال (٤) ي - ر - م - Φ Φ
 ٥ ٤ ٣ ٢ ١

ثم أريد الوقف على (ارم) الذي بني على ما انتهت إليه صيغة المضارع المجزوم من سقوط الآخر :

المثال (٥) ء - ر - م - Φ Φ

وليس الصوت المحذوف زائداً على الأصوات الأصول في الفعل ، فلما كان الوقف على (ارم) مستدعياً حذف صوت آخر أصيل ، وهو كسرة عين الفعل ، كان تجنب حذفه أولى من أعمال قانون الوقف فيه ، حتى لا يجتمع على البنية الواحدة حذف صوتين أصيلين منها ، فيكون ذلك إخلالاً بها وإجحافاً . ويكون مجيء الهاء من ثم هو المانع لحدوث هذا الإخلال :

المثال (٦) ء - ر - م - Φ Φ [Φ] ← ء - ر - م - ه - Φ
 ٢ ١ (١) ٢

فما بين القوسين هو علامة الوقف التي يُمنع إعمالها في الحركة الأخيرة من الفعل بمجيء الهاء فاصلة بين تلك الحركة والسكون اللازم لبيان الوقف .

فموضع الهاء في (ارمه) هو موضع الصامت الأخير من بناء الكلمة الذي كانت تشغله الياء في البنية العميقة للفعل ، كما يتضح في ترقيم موضعي السكون آخر الصيغتين بالمثال (٦) .

وهي تقع في (لم يقضه) الموضع نفسه من بنية الفعل (١) :

المثال (٧) ي - ق - ض - م - Φ ← ي - ق - ض - م - Φ
 ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

المثال (٨) ي - ق - ض - م - Φ [Φ] ← ي - ق - ض - م - Φ (مجزوما)
 (١) (٢)

المثال (٩) (لم يقض ← لم يقضه) مع سكون الوقف :

(١) الأرقام بين القوسين إشارة إلى المحذوف من أصوات الفعل الأصلية ، أما الأرقام غير المكتنفة بالأقواس ، فهي تعداد أصوات الكلمة .

ي - قَ Φ ض - Φ Φ [Φ] ← (- أ -) ي - قَ Φ ض Φ (صيغة افتراضية)

Φ ه - ض - قَ Φ ي - قَ Φ ض - ه Φ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

تتضح في المثال (٩ - أ -) درجة الإخلال ببنية الفعل حيث يكون عدد أصواتها أربعة إذا حذفت حركة الفعل الأخيرة، بينما تمنع الهاء حذف هذه الحركة ، ويكون موضعها من البناء الصرفي هو موضع لام الفعل ، فترجع بها عدة أصوات الفعل ستاً كما كانت في صيغته مرفوعاً في المثال رقم (٧) .

وكما وقعت هذه الهاء موقع اللام من بناء كلمتها الصرفي ، فإن الهمزة في الموقوف عليه من مثل (الهدى) تقع موقع اللام من كلمتها كذلك ، فتحل محل الصامت المحذوف ، كما حلت الهاء في (يقضه) محل لامة الياء .

وتكون نتيجة إحلال صامت محل صامت آخر حذف من بنية الكلمة ، أن يعوّض المحذوف وتثبت للبنية الصرفية عناصرها تامة دون نقص .

وبذلك يكون الوقف على المقصور بالهمزة تحقيقاً لسكون آخر الاسم دون الإجحاف بعدة أصواته ، إذ تعوّض الهمزة الصوت المحذوف لأجل الوقف وهو الفتحة الثانية من مثل (الهدى) ، كما يبينه المثال رقم (١) السابق ص ٢٦٢ .

وعدة أصوات كلمة (هدى) خمسة أصوات :

المثال (١٠) ه - د - Φ -

٥ ٤ ٣ ٢ ١

وتصبح أصواتها أربعة بعد حذف آخر حركة فيها لأجل الوقف :

المثال (١١) ه - د - Φ -

٤ ٣ ٢ ١

فإذا لم تعوّض الفتحة المحذوفة ، كان نطق الكلمة أقرب إلى أبنية الحروف منه إلى أبنية الأسماء ، كما أن ترك نطقها موقوفاً عليها على هذه الأصوات الأربعة ، لا بيان فيه لموضع التسكين الذي به يُعرف الوقف .

واجتلاب الهمزة حينئذ يُبين عن التسكين آخراً لأجل الوقف ، وقد أشار سيبويه إلى أن

الوقف على ما في آخره المدّ يكون أكثر بياناً للصوت الآخر إذا أُبدل المدّ بالهاء .

ومثل لذلك بكلمة (هذه) في لغة بني تميم إذا وقفوا ، "فإذا وصلوا ، قالوا (هذي فلانة) ، لأن الياء خفيفة ، فإذا سكتَ عندها ، كان أخفى . والكسرة مع الياء أخفى ، فإذا خَفِيَتِ الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة ، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة ، وتكون الكسرة معه أبين» (١) .

وهو يتمم كلامه بالإشارة إلى لغة بني سعد في الوقف ، وهم يزيدون في الإبانة عن الصوت الخفيّ مع الوقف ، « فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ، لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبينَ الحروف . وذلك قولهم : (هذا تميمج) ، يريدون (تيمي) ، و (هذا علج) يريدون (علي) » (٢) .

فلما كانت الهاء في (هذه) - كالجيم في (علج) - أبين في السمع ، كان موضع التسكين بعدها أبين منه بعد الكسرة في (هذي) ، وهي الكسرة التي تتحول إلى حركة قصيرة في لغة من وقف بتسكين الآخر .

وبذلك يكون الوقف بالهمزة والهاء على ما آخره المدّ مرتبطاً بمسألتين : الأولى تتعلق ببناء الكلمة ، والثانية تتعلق بالتنبيه على الوقف . فالأولى هي إرادة حفظ البناء من الإجحاف بتعويض المحذوف منه بصامت يردّ عدة أصوات البنية إلى أصلها قبل حدوث الحذف المصاحب للوقف . من ذلك كلمة (هذه) التي تعوض فيها الهاء الكسرة المحذوفة ، فترجع عدة أصواتها ستة كما كانت قبل الحذف :

المثال (١٢) هـ _ _ ذ _ _ [Φ] ← هـ _ _ ذ _ _ Φ ← هـ _ _ ذ _ _ هـ
٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

أما الثانية ، فهي أن الوقف يستدلّ عليه في سماع الكلمة بالسكون في آخرها ، فإن انتهت بالحركة ، لم يستبن التسكين المصاحب للوقف كاستبانته بعد الصامت . فلما أريد بيان الوقف ، لزم ذلك الإبانة عن موضع السكون ، فجاء بالصامت في الموضع الأخير من بناء الكلمة (أي الموضع الأخير فيه للصوامت لا للحركات) ، ليظهر به سكون الآخر ، ويُعرف أنه موقوف عليه .

(١) الكتاب ٤ / ١٨٢ .

(٢) الموضع السابق .

وقد بين سيبويه أن مجيء الهاء في الوقف يكون عوضاً عن المحذوف من آخر الكلمة معتلة اللام وأن تركها في الوقف يكون لانتفاء الحاجة إلى التعويض فيما لم يقع به حذف من مثل (أين وهنّ) .

فبعض العرب يقولون (أينه وهنّه) ، « وغير هؤلاء من العرب - وهم كثير - لا يلحقون الهاء في الوقف ، ولا يبيّنون الحركة ، لأنهم لم يحذفوا شيئاً يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع ، كما فعلوا ذلك في بنات الياء والواو»^(١) .

وقصده من هذا النص أن بعضهم يقف على مثل (أين) بسكون النون ، فلا تستبين فتحتها وينتهي عندئذ الاسم بصامتين ساكنين ؛ وسبب هذا عنده هو أنهم يجعلون دخول الهاء لموضع يكون بحاجة إلى تعويض صوت محذوف من آخر الكلمة كما يدخلون الهاء في (ارمه ولم يغزه) .

ومثل ذلك قوله في الوقف على (مُرٍ) : مُفْعَلٌ من (أريت) الذي أصله (مُرئي) وقد سهلت همزته^(٢) : « وقالوا^(٣) في (مُرٍ) ، إذا وقفا : (هذا مُري) ، كرهوا أن يُخَلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء ، فصار عوضاً » .

فقوله (صار عوضاً) يفيد أن بقاء المدّ - رغم الوقف - هو حفظ لبناء الكلمة من الإخلال بكثرة الحذف ، فكان المدّ الحاصل ببقاء الياء آخر (مرئي) بعد تسهيل همزته ، عوضاً عن المحذوف ، وهو الهمزة .

والتعويض أصل ثابت في نظام الصرف العربي وله صور متعددة . ويدلّ على الحاجة إليه عند التسكين المصاحب للوقف على ما آخره المدّ ، قول ابن جنّي في الوقف بالهمزة ، وهو قول أكثر إبانة عن حدوث حذف الآخر في المقصور من قول سيبويه ، وعن أن مجيء الهمزة يكون لتحل محلّ المحذوف^(٤) .

(١) الكتاب ٤ / ١٦٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) هما الخليل ويونس بن حبيب كما ذكر سيبويه في الموضع نفسه .

(٤) الموضع السابق .

يقول^(١) : « حكى سيبويه في الوقف عنهم : (هذه حبلاً) يريد (حبلى) و (رأيت رجلاً) يريد (رجلاً) . فالهمزة في (رجلاً) إنما هي بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف .

ولا ينبغي أن تحمل على أنها بدل من النون ، لقرب ما بين الهمزة والألف وبعد ما بينها وبين النون ولأن (حبلى) لا تنوين فيها ، وإنما الهمزة بدل من الألف البتة ، فكذلك ألف (رأيت رجلاً) . وحكى أيضاً : (هو يضربها) . وهذا كله في الوقف ، فإذا وصلت ، قلت : (هو يضربها يا هذا ، ورأيت حبلى أمس) . فكما رأى النحاة المدّ في (رجلاً) عوضاً عن نون التنوين ، كانت الهمزة في (رجلاً) عندهم بدلاً من « الألف » ، لأنهم عاملوا الألف المكتوبة رمزاً للمدّ معاملة الصامت الساكن^(٢) ، وعلى هذا كان كلام ابن جنى إشارة إلى ذهاب المدّ عند الوقف بدليل قوله "إنما هي بدل من الألف" وأنه لما عدّ المدّ آخر (رجلاً) ، عوض عنه بمجىء الهمزة ، لأنهم عدّوا الألف صامتاً يحلّ محلّها ويعوضها صامتاً مثلها هو الهمزة ، كما عدّوها صامتاً يحلّ محلّ نون التنوين المحذوفة لأجل الوقف في (رجلاً) .

أما عند وصف المدّ باعتبار حقيقة نطقه ، وهو الفتحتان القصيرتان المتتاليتان ، فيكون مجيء الهمزة بعد زوال المدّ كما أكدّه كلام ابن جنى ، بمثابة تعويض الحركة المحذوفة آخراً لأجل الوقف ، بصامت واحد ؛ إذ هو عوض عن صوت واحد محذوف من آخر الاسم الموقوف عليه :

المثال (١٣) ر-ج-ل-Φ- [Φ] ← ر-ج-ل-Φ ← ر-ج-ل-Φ-ه
 وهذا التطور الصوتي مطابق لتعويض الحركة المحذوفة آخر (الهدى) بالهمزة ، غير أن همز المقصور أولى لذهاب لامه في النطق ، وهي الياء التي يقدر انتقالها إلى موضع الحركة الساكن بعدها ، وأنه أدى إلى تتابع الحركتين آخر الاسم^(٣) :

المثال (١٤) ه-د-ى-Φ ← ه-د-Φ ← ه-د-Φ

(١) سر الصناعة ١ / ١٧ ، ومثله قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٧٧ .

(٢) تفصيل هذه المسألة في الفصل التاسع ص ٦٣٣-٦٥٤ .

(٣) لا يحتمل هذا السياق الصوتي للياء تقدير حدوث المدّ بحذف الياء كما كان تقدير حدوثه في مثل (رمى) ، لأن الياء ههنا لا تقع بين حركتين متماثلتين .

والقول بنقل نصف الحركة في مثل هذه الكلمة ، يفسر قول الدكتور إبراهيم أنيس بحصول الإمالة آخرها قبل نطق الفتحة الطويلة الخالصة ؛ وقد كان اقتراحه في كتابه غير معلل بمقومات البناء الصرفي ، رغم إشارته إلى أن الإمالة تنشأ مع سكون الآخر^(١) .

ويتبع المرحلة الثانية من صياغة الكلمة في المثال (١٤) ، تقدير حدوث المماثلة بين الفتحة والكسرة ، ليصبح المد فتحة خالصة .

فلما كان أصل هذه الفتحة الثانية هو الكسرة الناشئة عن الياء لام الكلمة في أصل الوضع ، كان حذفها لأجل الوقف ، سبباً في ذهاب كل من لام الكلمة والحركة التي تقوم مقامها . وعند اجتماع هذين الحذفين (حذف الصامت وحذف الحركة التي تعوضه) ، يكون دخول الهمزة لازماً ، دفعاً للإجحاف بالاسم .

ويدل على أن الهمزة عوض عن محذوف أنها لم ترد في موضع المدّ (سواء أهو من أصل الكلمة أم زائد عليها) إلا في حالة الوقف ، وأن الأزهري يسميها لأجل ذلك « همزة الوقف » في قوله^(٢) : « ومنها همزة الوقف في آخر الفعل ، لغة لبعض العرب نحو قولهم للمرأة (قوليء) وللرجلين (قولاً) وللجميع (قولئ) . وإذا وصلوا الكلام ، لم يهمزوا ، ويهمزون (لاً) إذا وقفوا عليها » . وفي هذا النص يتبين أن الوقف بالهمزة لا يقتصر على ما آخره الفتحة الطويلة ، بل يشمل جميع أنواع المدّ ، فهو ظاهرة عامة في تعويض الحركة المحذوفة من المدّ .

وقد فسر الدكتور إبراهيم أنيس الوقف بالهمزة والهاء على ما آخره المدّ وما آخره الحركة القصيرة في مثل (لمه وعلامه وحسابيه) ، بأن العرب يأبون الوقف على المقطع المفتوح ، أي مقطع الكلمة المنتهي بالحركة لا بالصامت ، فيغلقونه بهاء السكت التي نطقها الأعراب همزة^(٣) .

وسواء أكان أصل همزة الوقف الهاء أم لا ، ففي قوله إشارة إلى تفضيل الوقف على

(١) د . إبراهيم أنيس ، (في اللهجات العربية) ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) تهذيب اللغة ، ١٨ / ١٤٠ .

(٣) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ٨٣ - ٨٤ .

الصامت دون الحركة ، وهو ما دلّ عليه قول سيبويه من أن تبين السكون بعد الصامت أولى من ترك تبينه^(١) ، لأنه هو علامة الوقف . فمتى كان السكون ذا دلالة صرفية ، كان ظهوره في لفظ الكلمة ضرورياً كضرورة ظهور حركة آخر الفعل المرفوع لبيان عدم الوقف عليه ، لأن السكون حينئذ يمثل علامة صوتية على الوقف مثلما تمثل حركة الآخر علامة صوتية على الوصل .

(٢) - الوقف على المقصور بالياء والواو :

وكما وقف على المقصور بالهمزة ، ووقف على مدّ الضمة ومدّ الكسرة بها في (قولؤ وقوليء) ، كذلك وقف على المقصور بالواو والياء للغرضين ذاتهما : الأول هو تعويض المحذوف من المدّ بالصامت ، والثاني هو الإبانة عن قصد الوقف بإظهار السكون .

وقد أشار سيبويه إلى أن مجيء الياء والواو يُراد به أن يُجعل آخر الاسم المقصور أكثر بياناً في الوقف ، وأهمية بيان الآخر في الوقف وحده دون الوصل ، دليل على أن الياء والواو يَقَعان آخراً لأجل إظهار السكون الذي لا يظهر عند الاكتفاء بإعمال قانون الوقف في آخر المقصور ، أي قانون حذف الحركة المتطرفة .

وقد جعل سيبويه عنوان الباب الذي يذكر فيه هذه الظاهرة : « هذا باب الحرف الذي تُبدلُ مكانه في الوقف حرفاً أبين منه » فعدّ البيان آخراً مع الوقف هو علة هذا الإبدال . يقول فيه^(٢) : « وذلك قول بعض العرب في (أفعى) : (هذه أفعي) ، وفي (حبلى) : (هذه حبلي) ، وفي (مثنى) : (هذا مثنى) . فإذا وصلت صيرتها ألفاً . وكذلك كل ألف في آخر الاسم . حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة . فأما الأكثر الأعراف ، فإن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء . وإذا وصلت ، استوت اللغتان ؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتَ عندها ، فإذا استعملت الصوت كان أبين .

(١) الكتاب ٤ / ١٨١ - ١٨٢ ومنه النص السابق نقله ص ٢٦٧ وفي القسم التالي من المناقشة مزيد بيان لتناول سيبويه لهذه المسألة .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨١

..... وزعموا أن بعض طييء يقول: (أفَعَوْ) ، لأنها أبينُ من الياء.....»

وبهذا يظهر أن جلّ تفسيره نجىء الياء والواو يشير إلى إرادتهم الإبانة عن الصوت الأخير في الاسم الموقوف عليه .

أما قوله إن الأكثر الأعراف أن « تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء » ، فهو وصف لظاهرة الوقف في لغات أخرى ، ولا يعني قوله إنها الظاهرة الأكثر والأعراف ، أنها الأكثر فصاحة أو الأصح صرفاً ، ذلك أن جميع اللغات في عصور الاحتجاج محلّ الأخذ والاعتبار كما يشير اللغويون الأوائل^(١) ، كما أن الوقف بالمدّ ليس حصراً على مدّ الفتحة وحده ، إذ كان من لغات الوقف لغة تجعل الوقف بمدّ كل حركة آخر الاسم ، سواء أهي قصيرة أم طويلة في أصل وضعها .^(٢) فهذه إذن لغة في الوقف لا تعمل التسكين في الآخر ، فلا حاجة فيها إلى تعويض محذوف من الكلمة الموقوف عليها بواو أو ياء .

وأياً كان سبب وقفهم على مثل (الأفعى) بالمدّ ، فعلمنا بأن اللغة الفصحى لغة تجمع بين ظواهر نحوية وصرفية لعدد من لغات القبائل^(٣) ، يُفهم أن لكل من هذه اللغات قسطاً من قواعد النحو والصرف التي اجتمعت في اللغة الفصحى ، ومن ثم يكون للوقف على المدّ بالياء أو الواو مكان في قواعدها كما يكون للوقف على المدّ دون تغييره مكان فيها .

وقد أشار سيبويه إلى أن الهاء تلحق ما آخره المدّ في الوقف لأجل تبين المدّ في مثل (هؤلاه وههناه) ، وأنها لم تقع في لغة من لغات العرب بعد الاسم المقصور في الوقف ، رغم ذلك ، لأن مثل (أفعاه وحبلاه) يلبس هاء السكت بهاء الإضافة^(٤) . والهاء في (أفعاه وحبلاه) تكون لمنع تقصير المدّ بالتسكين اللازم للوقف ، في حين أن الياء والواو في (أفعى وأفعو) تدخلان على الحركة القصيرة بعد حذف الحركة الثانية من المدّ في الوقف ، ولذلك قال في عنوان الباب : (الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف) أي أن هذا الحرف المبدل منه هو

(١) المزهر ، للسيوطي ، ٢٠٨ / ١ ، الخصائص ٢ / ١٠ - ١٢ .

(٢) ذكر سيبويه هذه اللغة في باب (الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل) : ٤ / ١٦٧ ، وهي لغة أزد السراة إذ يقولون في الوقف « هذا زيدو ومررت بزيدي » مثلما يمدون الآخر في النصب .

(٣) د . رمضان عبد التواب ، فقه اللغة ، ٨٢ ، ٨٤ ، د . صبحي الصالح ، فقه اللغة ، ١٠٩ ، د . أنيس ، في اللهجات العربية ١٤٤ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٥ .

"الألف" عنده التي يرمز بها إلى المدّ آخر المقصور. ولما كان لفظ الموقوف عليه منتهياً بياء أو واو مسبوقه بفتحة قصيرة ، تأكد لنا أن المدّ لا يحذف كله ، وإنما يحذف بعضه :

(١٥) ءَ - فَ - عَ - Φ - ← ءَ - فَ - عَ - Φ - (موقوفاً عليه)

← ءَ - فَ - عَ - Φ - ي

فدخول الياء ههنا تعويض عن الفتحة المحذوفة كما كانت الهمزة تعويضاً عنها في (الهدأ) بالمثال (١) ص ٢٦٢ .

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس اللغات الثلاث المسموعة في الوقف على (الهدى) ، وجعل للوقف بالهمزة والوقف بالواو تفسيراً منفصلاً عن ظاهرة الوقف بالياء ، على الرغم من أن كلا من (الهدى) و (الهدو) و (الهدأ) ينتهي بفتحة قصيرة يليها صامت ، فالصلة بينهما واضحة .

وكان تفسيره للوقف بـ (الهدو) و (الهدأ) هو أن المدّ آخر (الهدى) عسير على العرب عند الوقف ، وأنه نطق قليل غير شائع في لغات القبائل ، وأنهم فروا من المدّ آخر إلى الهمزة والواو لأجل ذلك^(١) . ويتضح من قول سيويه العكس تماماً ، إذ يقول إن الوقف بالمدّ هو الأكثر والأعرف من الوقف بنصف الحركة ، كما سبقت الإشارة^(٢) .

أما تفسيره للوقف بالياء في (الهدى) ، فهو أن هذا اللفظ للكلمة هو صيغتها الأولى التي وضعت لها في اللغة ، وقد حوفظ عليها على مدى العصور التاريخية الطويلة دون تطوير أو تغيير ، ولا يُقبل مثل هذا التوجيه ، لأن نص ناقلي اللغة صريح في أن الكلمة لا ترد بالياء إلا حين الوقف في تلك اللغة ذاتها ، وأنهم في غير الوقف ينطقون الاسم بالمدّ في آخره^(٣) . ولو كان تفسيره في موضعه ، لزمهم نطقه بالياء في كل حال ، أي سواء في الوصل أم في الوقف .

فإذا أردنا تلخيص أسباب ومراحل صياغة الاسم المقصور الموقوف عليه بالهمزة أو بالياء ، تكون تلك المراحل هي :

(١) ينبغي حذف الحركة المتطرفة من المدّ ، فتبقى منه فتحة واحدة آخر الاسم :

(١٦) ← [Φ] - Φ - ← Φ Φ -

(٢) يراد الإبانة عن حالة الوقف بسكون الآخر ، فيُجتلب صامت يقع في بنية الاسم

(١) د . إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) انظر ص ٢٧١ من الدراسة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٨١ ، وقد سبق ذكره ص ٢٧١ .

موقع اللام المحذوفة منه :

(١٧) أ) $\Phi \Phi _ \leftarrow _ \Phi$ ع

ب) $\Phi \Phi _ \leftarrow _ \Phi$ ي

ب - الاحتجاج لتقدير الحذف في الاسم المقصور (نكرة ومعرفة) موقوفاً عليه بالمدّ :

فسر بعض النحاة قول سيبويه في المدّ آخر الاسم المقصور الموقوف عليه بأنه قصد أن المدّ في المقصور النكرة المستحق التنوين في الوصل، إن هو إلا لام الاسم المعلة لا عوض عن التنوين وبدلٌ منه، سواء في ذلك أكان الاسم المقصور في حالة رفع أم جرّ أم نصب عند الوقف عليه. (١) واستدلّ السيرافي على صحة هذا التقدير بوقوع المدّ آخر المقصور الموقوف عليه رويًا في الشعر وأن ما كان المدّ فيه عوضاً عن حذف التنوين لا يقع رويًا (٢).

ويفيد هذا التفسير لثبات المدّ في الاسم المقصور النكرة الموقوف عليه، رفعاً ونصباً وجرّاً، أن حذف نون التنوين ليس من علامات الوقف، وأن الموقوف عليه يعامل معاملة الاسم غير الملحق به نون التنوين على كل حال، فتحذف منه علامة الإعراب وحدها. فإذا كان هذا هو شأن إعمال قاعدة الوقف في الموقوف عليه، لم يكن في الاسم المقصور الخالي من علامة الإعراب محلّ لإعمال قاعدة الوقف إلا بحذف الحركة المتطرفة فيه وهي ثاني حركتي المدّ الواقع طرفاً، ثم يلزمه تعويض المحذوف برّد لام الاسم الياء في مثل (هدى) و (فتى) والواو في (عصا) و (قفا)، منعاً للإجحاف بهذه الأسماء محذوفة الآخر.

وقد استدللّ النحاة على وهن القول بأن جميع حالات الاسم المقصور النكرة من رفع ونصب وجرّ، يقع فيها تعويض نون التنوين المحذوفة بمدّ فتحة عين الاسم عند الوقف عليه في مثل (هذا فتى) ، بأن هذا المدّ يمال في الوقف وأن الإمالة لا تكون مع إرادة تعويض النون المحذوفة (٣) ، وإنما تكون لبيان نشأة تلك الفتحة الطويلة عن لام الاسم ، منقلبة عنها .

وبهذا القول يستوي تفسير المدّ آخر المقصور النكرة وآخر المقصور المعرفة موقوفاً عليهما، فيكون تعليله هو أنه المدّ الناشئ عن لام الاسم في كل، استبعاداً لأثر حذف نون

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٦ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٠٤ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٦ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٠٤ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٣-٢٨٤ .

(٣) المواضع السابقة .

التنوين في حصول المدّ آخر النكرة الموقوف عليها وتركاً للقول بتمييزها عن المعرفة بأثر النون في وجه الوقف عليها .

فإذا كان هذا قول النحاة في تفسير المدّ آخر المقصور الموقوف عليه ، سواء أكان في موضع التنوين أم في موضع تركه ، جاز القول بأن هذا المدّ حاصل عن لام الاسم المردودة لا عن لام الاسم في أصل المقصور قبل الوقف عليه ، طرداً لإعمال قاعدة الوقف في جميع أصناف الأسماء ، صحيحة ومعتلة ، وهي قاعدة حذف الحركة المتطرفة . وعلى هذا التوجيه يكون تقدير حصول المدّ في الاسم المقصور المعرفة والنكرة على حدّ سواء عند الوقف عليهما ، وفق المراحل التالية :

أ) تعمل قاعدة الوقف في الاسم الذي آخره المدّ بحذف حركته الأخيرة ، فيبقى آخره على نطق حركة واحدة قصيرة ، وأمثلة لهذا الحذف هنا بكلمة (الفتى) :

ف _ ت _ Φ _ ← ف _ ت _ Φ _ Φ _

ب) ترد لام الاسم إليه بعد الحذف منعاً للإجحاف بالاسم وتشبيهه بنطق الحروف المؤلفة من صامتين لا ثالث لهما ، فتقع آخر الاسم الحركة المركبة من الفتحة ونصف الحركة :

ف _ ت _ Φ _ Φ _ ← ف _ ت _ ي _ Φ _

ج) تحول الحركة المركبة من الفتحة والياء إلى المد بنقل الياء إلى موضع النواة الساكنة المجاور لها ، فيحصل بهذا النقل نطق الفتحة الطويلة الممالة لالتقاء فتحة عين الاسم بالكسرة المنقلبة عن الياء :

ف _ ت _ ي _ Φ _ ← ف _ ت _ Φ _ _

وهذه المرحلة في نطق الاسم المقصور الموقوف عليه هي تفسير إمالة المثبتة في نطقه في بعض اللغات ، وفق ما ذكره النحاة في الاستدلال بإمالة الموقوف عليه على انتفاء تعويض التنوين فيه ، على ما مر بيانه في الصفحة السابقة .

د) يعقب مرحلة الإمالة في تفسير نطق اللغات غير المميلة للمقصور الموقوف عليه ، تقدير مرحلة أخيرة تماثل فيها الكسرة الفتحة ، فتصبح الفتحة الطويلة آخر الاسم المقصور الموقوف عليه فتحة خالصة :

ف _ ت _ Φ _ _ ← ف _ ت _ Φ _ _

وقد ذهب بعض النحاة في تفسير ثبات المدّ آخر المضارع الناقص المجزوم في لغة من قالوا (لم يغزرو ولم يرمي) ، إلى تقدير حذف الواو والياء ثم إشباع الحركة السابقة على كل منهما . وهو قول يماثل تقدير النحاة الحذف أولاً لأجل الوقف ثم تقدير تعويض الصامت المحذوف في الاسم النكرة (وهو نون التنوين) بإشباع الحركة السابقة عليه ، يقول في ذلك أبو حيان^(١) : « ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست التي هي لام الفعل ، بل حذف الجازم تلك ، وهذه حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها » .

ونخلص من هذا القول بأن تقدير إعمال الحذف هو الأولى عند هذا الفريق من النحاة ، طرداً لإعمال القاعدة اللازمة في حالة الجزم ، وأنهم رأوا تعويض المحذوف عملاً صرفياً مطرداً في اللغة . ومثل ذلك يكون تفسير بقاء المدّ آخر الاسم المقصور الموقوف عليه نكرة كان أم معرفة ، بتقديم الحذف على حصول المدّ . ولا يكون وفق هذا القول تعارض بين تقدير تقصير المدّ آخر المقصور في لغة من وقف عليه بالواو والياء والهمزة وبقائه في لغة من وقف عليه بغير هذه الأصوات الثلاثة ، بل يكون للفتين تفسير واحد مطرد ، هو أن المدّ طرفاً يلزمه التقصير عند إعمال قاعدة الوقف فيه وأن المحذوف من الموقوف عليه يعوض بصوت من غير جنسه ، فإن كان حركة كما في (الفتى) واسم الإشارة (هذي) ، عوضت بصامت لا بحركة ، سواء أهو نصف حركة كما في (الأفعو) أم هاء كما في (هذه) أم همزة كما في (الأفعأ) .

وتعليل هذا التعويض هو أنه تعويض يمنع الإجحاف ببناء الكلمة كما فسر سيبويه زيادة الهاء في مثل (ارمه ولم يرمه) موقوفاً عليهما ، بأنها زيادة تمنع الإخلال بالفعل عند كثرة الحذف منه ، على ما مر بيانه^(٢) . فذهاب المدّ من المقصور والمعتل الآخر بالكسرة الطويلة كاسم الإشارة ، يؤدي إلي بقاء الاسم على مقطعي فائه وعينه وذهاب مقطعه الأخير ، في حين يمكن ردّ الياء إلى (الفتى) - أو إدخال الهاء والهمزة فيما يذهب المدّ من آخره كالفتى - المقطع الأخير في بنية الكلمة من بعد تقصير المدّ لأجل الوقف .

وبذلك التقدير تكون ظواهر الوقف بالهمزة والهاء والواو والياء غير منفصلة عن

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤٢٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٩ ، وقد مر النص على قوله في هذه المسألة ص ٢٦٣ .

ظاهرة الوقف على المقصور ببقاء المدّ في آخره ، لاتفاقها جميعاً في حصول الحذف والتعويض آخر الاسم .

ويعزز هذا التفسير لظواهر الوقف قول ابن جني السابق^(١) في تعليل زيادة الهاء بعد المدّ في الوقف خاصة بأن الوقف ينتقص من المدّ ، فيراد منع انتقاصه بمنع وقوعه طرفاً حال الوقف . فما انتقاص المدّ إلا حذف إحدى حركتيه إعمالاً لقانون الحذف اللازم عند الوقف ، وهو الحذف الذي يهيئ الاسم لزيادة أحد الصوامت في آخره ، طلباً لحفظ مقاطع بنائه الصرفي كيلا يجحف به ، كما سبق القول في المناقشة .

ولما كانت ظاهرة الوقف بالياء والواو والهمزة معزوة إلى طيئ^(٢) ، كان تفسيرها بأن المدّ ينتقص طرفاً حال الوقف ، هو التفسير الأرجح لما ثبت في لغتهم من حذف المدّ آخر ضمير الغائبة حال الوقف^(٣) . وقد فسر كل من الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور أحمد علم الدين الجندي إحلال الهاء محل التاء في الوقف بأنه إحدى نتائج الحذف في طيئ وأنه ليس من الإبدال في شيء^(٤) . ولذلك يجمع الدكتور الجندي ظواهر الوقف في طيئ في وصف واحد ، هو أن طيئاً تجنح إلى حذف ما تريد من آخر الموقوف عليه^(٥) ، وفي ذلك قوله^(٦) :
« يتضح أن طيئاً لا تنتظر في وقفها ، لأنها تتعجل نهاية الكلمة ولا يضيرها أن تحذف بعض أصواتها » .

فلما كان هذا دأب طيئ في الوقف ، كان تفسير وقفهم بالهمزة والياء والواو بأنه ظاهرة

-
- (١) ذلك قول ابن جني في الخصائص ٣ / ١٢٨-١٢٩ ، وقد مر النص عليه في المبحث ص ٢٦٠-٢٦١ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٨١ ، شرح المفصل ٩ / ٧٧ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٦ ، همع الهوامع ٢ / ٢٠٦ ، اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين ٢ / ٤٩٧-٤٩٨ .
(٣) جمهرة ابن دريد ١ / ٢٣٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٠٥-٢٠٦ ، الدرر اللوامع ٢ / ٢٣٣ ، اللهجات العربية للدكتور الجندي ٢ / ٥٠٨ .
(٤) د . إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٢٤ ، د . الجندي ، اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٠٩-٥١٠ .
(٥) د . الجندي ، اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٠٩ .
(٦) السابق ٢ / ٥١٠ .

ناجحة عن تقصير المدّ آخر الاسم الموقوف عليه ، قولاً موافقاً لديدنهم في الوقف بعامّة ، فجاز ترجيحه .

ج - الصلة بين التسكين في (رمىتُ) والتسكين في (أفَعِي) :

إذا قارنا السكون اللازم للوقف بالقيمة الدلالية للسكون المصاحب لضمير المتكلم متصلاً بالفعل كما في (رمىتُ) ، وجدنا السكون في (فعلتُ) يفيد إضافة في المعنى كما تفيد واو الجمع وياء المخاطبة دلالة الفعل الإسنادية، فكان إظهاره في لفظ الفعل أولى من عدم تبيينه . ولما كان تبيين السكون في الموقوف عليه الذي آخره المد بواسطة الهمزة أو الهاء أو نصف الحركة ، كان تبيينه في الفعل بواحد من هذه الأصوات كذلك دليلاً على اتفاق الظاهرة الفونولوجية في صيغة المقصور الموقوف عليه وصيغة (فعلتُ) من الناقص على حدّ سواء .

ونصف الحركة أليق بموضع اللام في الفعل الناقص ، لأنها من أصل مادته الصوتية، فجعلت الواو فيما أصله الواو من مثل (غزوتُ) وجعلت الياء فيما أصله الياء من مثل (رمىتُ) في موضع لام الفعل .

ويتفق هذا التفسير لصيغة (رمىتُ) مع تعليل الرضي لرد لام (غزاتُ) و (رماتُ)، فيقال : (غزوتُ) و (رمىتُ) ، إذ يقول إن الواو والياء فيهما جاءا « تنبيهاً على عدم تقدير الحركة في حرف العلة»^(١) . وهذا هو معنى الحاجة إلى إظهار موضع التسكين المصاحب لضمير الفاعل المتحرك ، إذ تستبين دلالة صيغة الفعل به ، كما تستبين في الفعل الصحيح الآخر الذي تسكن لامه ، فيعرف بسكونها دخول ضمير الفاعل على الفعل الماضي ، لما كانت لامه لا تسكن إلا مع ضمائر الرفع المتحركة ، وتتحرك فيما دون ذلك من مثل (كتب وكتبا وكتبوا وكتبت وكتبتا) . وبذلك يجوز اعتبار السكون في صيغة (فعلتُ) عنصراً دليلاً كفتحة نصب الاسم في (الأسد الأسد) على حد قول الدكتور عميرة في التفريق بين النطق الأصل والنطق الفرع المؤدي دلالة خاصة .^(٢)

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٠

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ، د. عميرة ١٥٤ - ١٦٩ .

فلما أفاد السكون وهنا دلالة صيغة الفعل كما أفادت الفتحة في الاسم دلالة في التركيب النحوي وهي التحذير ، لزم تبيينه في النطق كما لزم تبيينها . ولو أن الصيغة الفعلية نطقت دون ردّ الواو والياء ، لكانت (ر - م - ت -) و (غ - ز - ت -) ، فما ظهر التسكين فيها وأشبهت ببناء الاسم غير المنون من مثل (سنة) عند إضافته ، فالتبست ولم يُعرف اتصال ضمير الرفع بها .

ولما كانت مواضع بناء الفعل المحققة صوتياً في (رمى) قبل إلحاق ضمير الرفع به خمسة مواضع ، كان حذف الفتحة الأخيرة منه إجحافاً ببنيته ، فأريد تعويض المحذوف بنصف الحركة التي من أصل مادة الفعل الصوتية ، وهي الياء :

(١٨) ر - م - Φ - [Φ -] ت - ← ر - م - Φ Φ - ت -

(١٩) ر - م - Φ Φ - ت - ← ر - م - Φ ي - ت -

٢ ١

فتعويض المحذوف من (رمى) - وهو الفتحة الثانية كما تبينه الكتابة الصوتية في المثال (١٨) - بالياء كتعويض الكسرة الثانية المحذوفة من (يقضي) عند جزمه (كما يبينه المثال (٨) السابق) بالهاء في (لم يقضه) ، كما أشار سيبويه في قوله في موضع الهاء فيه ، وقد مرّ بيانه ص ٢٦٣ .

وبذلك تكون ظاهرة تسكين ما آخره المدّ في اللغة ظاهرة عامة مطردة حيثما أريد الإبانة عن موضع السكون ، سواء في الاسم أم في الفعل ، وهي ظاهرة تحوّل المدّ إلى حركة مركبة في الفعل ، وتحوّله في الاسم إلى حركة قصيرة متلوة بصامت ساكن . وعلى هذا يكون وصف التطور الصوتي لتحوّل الفتحة الطويلة إلى الحركة المركبة كما يلي :

(٢٠) Φ - ← Φ Φ - ← Φ ي - (أ)

(ب) Φ و - ←

وبذلك يقع في التقدير أن الوقف على المقصور من مثل (الأفعي والأفعو) إن هو إلا كتسكين المدّ في الفعل الناقص معلّ الآخر في البنية العميقة لكل من (رمىت و غزوت) المشتملين على الحركتين المركبتين [Φ ي -] و [Φ و -] كما انتهى إليه نطق المقصور في لغة طيّئ . وقد ذكر سيبويه أن بعض أهل الحجاز يقلبون المدّ آخر الأسماء المقصورة ياء ، وذلك

قوله (١) : « وبعض العرب يقول (صَوْرِيَّ وَقَلْهِيَّ وَضَفْوِيَّ) فيجعلها ياء كأنهم وافقوا الذين يقولون (أفْعِيَّ) ، وهم ناسٌ من قيس وأهل الحجاز . » ويسبق هذا النص قوله : (٢) « ويكون (٣) على (فَعَلِيَّ) فيهما ، فالاسم (قلْهِيَّ) وهي أرض ، و (أَجَلِيَّ وَدَقْرِيَّ وَغَمَلِيَّ) والصفة : (جَمَزِيَّ وَبَشَكِيَّ وَمَرَطِيَّ) . « فهي أسماء مقصورة وقد نطقت بالياء وصللاً ووقفاً في منطقة الحجاز . فإذا كان بعض أهل الحجاز يوافقون طيئاً في نطق الأسماء المقصورة ، كان ردّ الياء في صيغة (رَمِيْتُ) عندهم من باب تحويل الفتحة الطويلة إلى الحركة المركبة وفق قاعدة مشتركة فيما بينهم وبين طيئ ، لأن طيئاً ينطقون الياء آخر الاسم المقصور وصللاً ووقفاً كما ذكر سيبويه . (٤) . »

وقد بنيت هذا التفسير لصيغة (رَمِيْتُ) على أن أصلها (رَمَاتُ) كما بينه قول الرضي وابن عصفور (٥) ، وهما في ذلك يخالفان جمهور النحاة في تأصيل صيغة (رَمِيْتُ) .

ولما كان تحوّل المدّ إلى الحركة المركبة وإلى المقطع المغلق بالهاء أو بالهمزة ، عند إرادة بيان السكون ، ظاهرة صرفية مثبتة في اللغة ، لم تكن حاجة إلى لزوم تقدير صيغة الفعل المتصل بضمير الرفع المتحرك ، بغير المدّ في بنيتها العميقة .

ويحتج للتفسير المقدم هنا لرد الياء في (رَمِيْتُ) والواو في (غَزَوْتُ) وأمثالهما بالأمر التالية التي تُظهر الصلة بين ظاهرة تسكين الآخر في الوقف وظاهرة تسكين آخر الفعل الناقص في (فَعَلْتُ) :

١ - أن الوقف على الفعل الماضي معتل الآخر بالفتحة الطويلة له أحكام الوقف على الاسم المقصور المعرب . يقول في ذلك أبو حيان (٦) : « والفعل الماضي الذي آخره ألف كالمعرب المقصور : يجوز إقرار ألفه وإبدالها واواً وإبدالها ياء وإبدالها همزة » .

وهذه هي الأوجه الثلاثة التي وقف بها على مثل (الأفْعِيَّ) و (حَبَلِيَّ) بغير المدّ ، ومن ثم يكون تقدير الصلة بين ظاهرة تسكين الآخر في حالة الوقف على الاسم المقصور والتسكين في الفعل الذي على (فَعَلْتُ) عند تأصيله معلّ اللام لا مصحّحها ، تقديراً تعززه ظواهر الوقف

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٦ .

(٢) الموضوع السابق .

(٣) أي : يكون الاسم في معنى الاسم والصفة على هذا الوزن .

(٤) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(٥) شرح الشافية ٢ / ٣٧٠ ، والممتع ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وقد سبق ذكر قوليهما ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٩٤ .

المشاركة بين الاسم المقصور والفعل الماضي الناقص مفتوح العين .

٢ - ورد في بعض اللغات العربية همز آخر الفعل الماضي الناقص مفتوح العين في صيغة (فعلتُ) ، فبنو عقيل يقولون (أعطأتُ) في (أعطيتُ)^(١) ، وقد عدّ اللغويون العرب همز الفعل مع تاء المتكلم في هذه اللغة مرحلة تالية لنطق صيغة الفعل مصححة الياء ، فقدروا قلب الياء ألفاً ثم همز الفعل على حدّ همز (رثأتُ) الذي أصله (رثيتُ)^(٢) . وقد ردّ الطبري هذا التفسير إلى لغة طيبي في قلب الياء المتطرفة مدأً متسعاً في مثل (بقى) الذي ينطقونه (بقا) ، وعدّ تقدير حصول المدّ في أصل (أعطأتُ) فرعاً من هذه القاعدة^(٣) . ويردّ هذا التقدير أن تحوّل الفتحة الطويلة إلى الفتحة المتلوة بالهمزة لا وجه لتفسيره من الناحية الصوتية .

ويختلف تفسير همز الفعل عند الأخذ بمذهب الرضيّ في تأصيل صيغة (رميتُ) على أنها (رماتُ) الذي تحتلب فيه الياء للإبانة عن موضع السكون^(٤) ، فلا يُقدّر وفق هذا التأصيل طلب بقاء المدّ ، وإنما يقدر ذهابه وإحلال صامت ساكن في موضع لام الفعل تمييزاً لصيغة (فعلتُ) عن صيغ الفعل الماضي الأخرى . وعلى ذلك الوجه يقدر تقصير المدّ في صيغة (فعلتُ) من (أعطى) قبل همزه ، ويكون مجيء الهمزة من بعد التقصير أو الياء في (فعلتُ) الناقص مفتوح العين في موضع اللام الساكنة كمجيئهما في الاسم المقصور الموقوف عليه لدى من قال (أفعي) بالياء و (أفعأ) بالهمزة ، فالياء والهمزة في ذلك التقدير صوتان مدخلان في بنية الفعل لعله عارضة فيه ، هي التسكين . ويعزز هذا التفسير أن طيئاً كانوا يقولون (رثأتُ) في (رثيتُ) وهم الذين يقفون على المقصور بالواو والياء والهمزة^(٥) .

وجدير بالملاحظة أن الواو والياء والهمزة جميعاً من أصوات الزيادة التي جمعها النحاة في جملة (سألتمونيها) ، وهي ملاحظة تعزز قول الرضي بأن الياء في (رميتُ) والواو في (غزوتُ) غير أصل في صيغة الفعل وأنهما صامتان مردودان أو مدخلان فيها لأجل علة دلالية طرأت عليها .

-
- (١) البحر المحييط لأبي حيان ١٣٣/٥ ، اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد الجندي ٢ / ٥٣٨ .
(٢) إتخاف فضلاء البشر ٢٤٧ ، تفسير الطبري ١٥ / ٤٣ - ٤٤ ، اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد الجندي ٢ / ٥٣٨ .
(٣) تفسير الطبري ١٥ / ٤٤ .
(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٠ .
(٥) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٦ ، مع الهوامع ٢ / ٢٠٦ ، رابن ، اللهجات العربية الغربية ٣٦٥ .

ويمكن ههنا تعزيز قول الرضي في أصل (رميت) و (غزوت) بما ورد عن سيبويه في
تعليل مجيء الهاء في (هذه) ومجيء الياء والواو في (الأفعي) و (الأفعو) في الوقف
دون الوصل ، إذ كانت علة مجيئها عنده أن الوقف حالة في النطق يزداد فيها خفاء المدّ -
لحركة ضيقة كان أم لحركة متسعة - وأن الهاء والواو والياء تُجتلب ، لأنها أبين في النطق من
المدّ الخفيّ في (الأفعي وهذي) موقوفاً عليهما . وذلك قوله^(١) : « هذا باب الحرف الذي
تُبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خفيّ ، ... وذلك قول بعض العرب في
(أفعي) : (هذه أفعي) وفي (حبلي) : (هذه حُبلي) وفي (مثنى) : (هذا مثنى) .
فإذا وصلت صيرتها ألفاً ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم . حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها
لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة . فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على
حالتها ولا تبدلها ياء . وإذا وصلت استوت اللغتان ، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها
إذا سكتَ عندها ... وزعموا أن بعض طيئ يقول (أفعو) لأنها أبين من الياء .

.... ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف : (هذه) ، فإذا وصلوا قالوا : (هذي
فلانة) ، لأن الياء خفية ، فإذا سكتَ عندها كان أخفى ، والكسرة مع الياء أخفى ، فإذا
خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة ، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع
أكثر الحروف بها مشابهة ، وتكون الكسرة معه أبين » .

فهذا التعليل دليل على أنه يجد ما يجده ابن جني من انتقاص المدّ في الوقف^(٢) ولا يجده في
الوصل ، ذلك أن الفتحة والكسرة الطويلتين خفيتان في الوصل كذلك على حدّ وصف
سيبويه لهما^(٣) ، وهو مع ذلك لم ير ضرورة تستدعي إبدال الياء والهاء منهما في (الأفعي
وهذي) غير موقوف عليهما ، حتى أنه عدّ لزوم الهاء في الوصل في لغة أهل الحجاز وبعض
قيس لغة شاذة . يقول في ذلك^(٤) : « وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس ، فألزموها الهاء في
الوقف وغيره كما ألزمت طيئ الياء . وهذه الهاء^(٥) لا تطرد في كل ياء هكذا ، وإنما هذا

(١) الكتاب ٤ / ١٨١-١٨٢

(٢) الخصائص ٣ / ١٢٨-١٢٩

(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٥-٤٣٦

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٢

(٥) أي : الهاء في (هذه) الذي أصله : (هذي) منتهياً بالياء في الوصل .

شاذة ، ولكنه نظير للمطرّد الأول» (١) .

فهذا تمييز واضح بين وجه نطق المدّ وصلأً ووقفأً عند العرب وإشارة بينة من سيبويه إلى أن الوقف وحده موضع إضعاف المدّ حتى وصفه بأنه لزيادة خفائه فيه يليق به الإبدال ووصفه ابن جنبي بأنه يُنتقص وتُجتلب الهاء بعده منعأً لذلك الانتقاص ، على ما مرّ ذكره (٢) . وما الانتقاص وزيادة الخفاء إلا تقصير المدّ فيزول من النطق ببقاء إحدى حركتيه وذهاب الأخرى ، ويكون حينئذٍ مجيء أحد أصوات الزيادة أول مقطع الحركة المحذوفة مانعأً لذهاب المقطع برمته بعد حذف تلك الحركة :

ء _ ف Φ ع _ ي Φ (أصل المقصور قبل إعلاله) ← ء _ ف Φ ع _ (وصلأً)

← ء _ ف Φ ع _ Φ Φ (وقفأً قبل التعويض)

← (أ) ء _ ف Φ ع _ ي Φ (وقفأً في طييء وفزارة وبعض قيس)

(ب) ء _ ف Φ ع _ و Φ (وقفأً في بعض طييء)

(ج) ء _ ف Φ ع _ ء Φ (وقفأً في بعض طييء)

وعلى هذا يكون مجيء أحد أصوات الزيادة أول مقطع الحركة المحذوفة حفظاً لعدد مواضع بنية الكلمة ومنعأً للإجحاف بها ، وعوضاً عما حذف من المدّ ، ويكون هذا التعويض من بعد الحذف هو وجه تفسير مجيء الياء والهمزة في (أعطيتُ) و (أعطأتُ) و (الأفعيُّ) و (الأفعأُ) و (رميتُ) على حدّ سواء ، طردأً لوجه تصرف الصيغ العربية الواقع فيها المدّ في موضع التسكين .

د - النتائج العلمية للتفسير المقترح لصيغة (رميتُ) وأمثالها :

يجتمع لهذا التفسير المقترح ثلاث نتائج علمية :

١- أما أولها ، فهو أن تفسير مجيء الواو والياء مع السكون اللازم لضمير الرفع المتحرك في الفعلين (غزوتُ ورميتُ) ، على هذا الوجه المقترح ، يجمع بين خمس ظواهر لغوية في تفسير واحد جامع ؛ وهي :

(١) المطرد الأول هو الياء المطردة في المقصور وصلأً ووقفأً .

(٢) انظر ص ٢٥٩-٢٦١ من الدراسة .

- أ - ظاهرة الوقف على المقصور بالواو أو الياء في مثل (الأفعو) و (الأفعي)
- ب - ظاهرة الوقف على ما آخره الفتحة الطويلة بالهمزة في مثل (الهدأ) و (يضرِبها)
- ج - ظاهرة الوقف على ما آخره الضمة الطويلة بالهمزة كما في (قولؤ)
- د - ظاهرة الوقف على ما آخره الكسرة الطويلة بالهاء كما في (هذه)
- هـ - ظاهرة تسكين آخر الفعل الناقص مفتوح العين في (رمىت و غزوت)
- والذي يجمع بين الحالات الخمس هو أن تقصير المدّ فيها جميعاً ينتج حركة قصيرة متبوعة بصامت ، ويستوي في ذلك أهو الواو أم الياء أم الهمزة أم الهاء ، لأن تحديد نوع الصامت لكل صيغة من تلك الصيغ يقوم على اختيار كل لغة من لغات العرب وعلى موضع المدّ أهو في اسم أم في فعل أم في لاحقة تلحق بالاسم أو بالفعل .
- ولا غرابة في أن تتفق جميع هذه الظواهر في قاعدة واحدة رغم اختلاف الصامت الذي يوقف عليه في كل منها ، لأن المدّ في ذاته متفق بين جميع الصيغ الصرفية في أنه حركتان متتابعتان ، وقد وقع في الحالات الخمس في موضع يلزمه حذف الحركة الأخيرة منه .
- وما دام السياق الفونولوجي واحداً ، فلا غرابة في أن تكون القاعدة الصرفية واحدة كذلك .
- ولمّا تحقق بذلك جمع شتات ظواهر متعددة في تفسير واحد وقاعدة صرفية واحدة ، كان في هذا ضرب من التأكيد على أطراد قواعد الصرف في اللغة حيثما اتفق العمل الفونولوجي .
- ٢ - يشير هذا التفسير إلى أن ظهور الياء في الفعل الماضي الناقص لا يكون لأجل الضمير المتصل به ، وأن الياء إنما تظهر في الفعل لضرورة دلالية كما ظهرت فيه عند إلحاق علامة التثنية به في (رمياً) لضرورة دلالية كذلك .
- وبذلك لا تكون ثمة علة لتأصيل الياء في الصيغة الأولى للفعل متصلاً بواو الجمع (رموا) ، لأن دلالة دخول الضمير ظاهرة بوجود الواو ، ولا حاجة إلى مزيد بيان لها بردّ الياء في موضع لام الفعل ؛ في حين أن دخول الضمير في (رمياً) و (رمىت) ما كان ليتضح لولا مجيء الياء فيهما . وبهذا تتكامل وتتفق العلل الفونولوجية المطروحة لتفسير ظواهر الإعلال والتصحيح في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، ولا يقع بينها تضارب أو تعارض .
- ٣ - إن تقدير تعويض الحركة المحذوفة من آخر المدّ بنصف الحركة ، وهي صامت في تصرفها الفونولوجي في البناء الصرفي ، لا مخالفة فيه لحالات التعويض المعروفة في اللغة ، لأن ظاهرة التعويض في العربية لا ترتبط بتمائل العوض والمعوض عنه في النوع .
- وقد رأى النحاة أن تعويض نون التنوين المحذوفة من الموقوف عليه المنصوب من مثل

(رجلاً وكتاباً) يكون بإطالة الفتحة^(١)، كما جاءت أمثلة تسهيل الهمزة فيما قبل آخره الحركة القصيرة ، دالة على تعويض الصامت المحذوف بالحركة كذلك ، إذ أطيلت تلك الحركة القصيرة عوضاً عن الهمزة المحذوفة في مثل (أَكْمُو) من (أَكْمُو) و (الكَلَا) من (الكَلَأ) موقوفاً عليهما ، وقد شبههما سيويه بـ (راس) في (رأس) لسكون الهمزة المسهلة فيه^(٢) .

وكان نتيجة تعويض الهمزة المحذوفة بالكسرة في الأفعال المجزومة من مثل (لم يرجيء ولم يوميء) وجود عدد من الأفعال مزدوجة الصيغ وهي ذات دلالة واحدة ، فـ (أرجأت وأرجيت) و (أومأت وأوميت) مترادفات في باب الفعل الماضي^(٣) ، إذ نتج عن معاملة المضارع المجزوم معاملة الفعل الناقص بعد ما سهّلت همزته ، أن قيس الماضي منه عليه ، فجاء على (أرجي و أومي)^(٤) .

ويتضح بهذه الظواهر الصوتية أن تعويض الصوت المحذوف من الكلمة عمل صوتي مطرد في اللغة ، كما يتضح أن العوض لا يكون صامتاً إن كان المحذوف صامتاً ، وإنما كان الصوت العوض في كل الأمثلة السابقة هو الحركة القصيرة . فتفسير تعويض المحذوف من الأمثلة السابقة جميعاً يكون بإطالة الحركة القصيرة بعد حذف الصامت الأخير من الكلمة :

أ - الوقف على (أَكْمُو) مع تسهيل الهمزة :

ع ـ ك ـ م ـ ء ـ Φ ← ع ـ ك ـ م ـ Φ ←
 ع ـ ك ـ م ـ Φ ← ع ـ ك ـ م ـ Φ ←

ب - الوقف على (الكَلَأ) مع تسهيل الهمزة :

ك ـ ل ـ ء ـ Φ ← ك ـ ل ـ Φ ←
 ك ـ ل ـ Φ ← ك ـ ل ـ Φ ←

ج - الوقف على الفعل المجزوم مسهل الهمزة في (لم يرجيء) :

ي ـ ر ـ ج ـ ء ـ Φ ← ي ـ ر ـ ج ـ Φ ←
 ي ـ ر ـ ج ـ Φ ← ي ـ ر ـ ج ـ Φ ←

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٨ ، شرح المفصل ٧٦ / ٩ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٠٤ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٩٣ .
 (٢) الكتاب ٤ / ١٧٩ ، د . صلاح الدين حسنين ، الهمزة ، دراسة صوتية تاريخية ، ٣٠٥ .
 (٣) شرح النظم الأوجز ، لابن مالك ، ١٣١ ، ١٣٧ .
 (٤) كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية ، ١٣٠ ، د . صلاح الدين حسنين ، الهمزة : دراسة صوتية تاريخية ، ٣٠٦ .

وبذلك يكون تفسير مجيء الياء عند الوقف على (الأفعى) بأنه عوض عن الحركة المحذوفة لأجل السكون المصاحب لحالة الوقف ، تفسيراً متفقاً مع ما جاء في لغات العرب في الوقف من تعويض المحذوف بصوت من غير جنسه .

المسألة الثانية : الصلة بين موضع النبر ورد الياء في (رميتُ) :

النبر هو الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة حتى يتميز عن غيره فيها ، ويكون الصوت المنبور منه هو الحركة لا الصامت الذي في أوله . ويستدعي هذا الضغط في نطق الحركة زيادة في نشاط عضلات الرتتين وفي تقارب الوترين الصوتيين اللذين يتقاربان على وجه يقلل من قدر الهواء المار بينهما ويزيد من سعة ذبذباتهما . وتكون نتيجة ذلك أن يرتفع صوت الحركة ويزداد وضوحه في السمع^(١) . ويتعارف أهل كل لغة على موضع النبر من مقاطع الكلمات المختلفة ، حسب أبنيتها الصرفية وما فيها من مواضع الحركات والسكون .

ولذلك يتغير موضع النبر في اللغة العربية من صيغة فعلية إلى أخرى ، ومن ذلك أن النبر في الفعل الماضي الثلاثي (فَعَلَ) مثل (رمى) يتحول موضعه إلى موضع آخر عند اتصال الفعل بضمير الرفع المتحرك . وليس تحول موضع النبر حاصلاً مع كل ضمير فاعل يلحق بالفعل ، وإنما يحدث فقط عند إلحاق ضمائر الرفع المتحركة من مثل تاء الفاعل و نا الفاعلين ونون الإناث ، وهي الضمائر التي يسبقها دائماً السكون ، في حين يبقى النبر في موضعه من (فَعَلَ) إذا أسند إليه ضمير الاثنين أو واو الجمع^(٢) .

والسكون في صيغة (فعلتُ) يقع متوسطاً (غير طرف) في الكلمة ؛ وهو الموضع الذي يجتذب فيه السكون النبر إلى المقطع السابق عليه^(٣) . وبذلك يقع النبر في (فعلتُ) على المقطع السابق على لام الفعل المسكنة :

(٢١) ف - ع - ل - Φ - ت -

في حين أن موضع النبر قبل دخول التاء يكون على المقطع الأول من الفعل^(٤) :

(١) د . إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٤٥ ، د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١٣٨ ، د . عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة ، ٢٥ - ٢٦ .

(٢) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ١٤٣ - ١٤٤ ، عبد الغفار هلال ، أصوات اللغة ، ٢٦٦ - ٢٦٧ .
(٣) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ١٢١ - ١٢٣ ، د . سلمان العاني ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ١٣٥ .

(٤) د . إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٤٦ ، د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١٤٠ ، داود ، دراسات في علم أصوات العربية ، ١٢٤ ، د . عبد الغفار هلال ، أصوات اللغة ، ٢٦٣ .

(٢٢) فـعـلـ [Φ تـ]

← فـعـلـ [Φ تـ]

ويستلزم تثبيت موضع النبر على المقطع الثاني من (فعلت) المصوغ من (رمى) وجود مقطع يظهر فيه السكون السابق على الضمير ، وهو مقطع لام الفعل الذي يسقط نطقاً من (رمى) عند تسكين آخره :

(٢٣) رـمـ [Φ تـ] ← رـمـ [Φ Φ تـ]

فلما ذهب المقطع الأخير من الفعل في النطق ، لم يكن بدّ من تبين موضع النبر في هذه الصيغة بمجيء صامت يظهر موضع السكون في بنية الفعل المقطعية ، أي موضع سقوط الحركة الأخيرة من (رمى) ، فجيء بالياء قبل موضع الحركة المحذوفة إبانة للسكون واجتذاباً للنبر إلى المقطع السابق على موضعه ، لتكون صيغة الفعل دالة على دخول الضمير المسبوق بالسكون ، كما دل النبر عليه في صيغة (فعلت) من الفعل الصحيح من مثل (كتبت) :

(٢٤) رـمـ [Φ Φ تـ] ← رـمـ يـ [Φ تـ]

فلولا مجيء الياء لكان النبر واقعاً على المقطع الأول من الفعل - رغم وجود التاء فيه - كما يكون موضعه في (فعل) ، سواءً أهو صحيح الآخر أم معتله. وذلك لأن صيغة [رـمـ تـ] تكافئ صيغة (فعل) باعتبار عدد الحركات وخلو الصيغة من السكون كما

في (ضَرَبَ وَكَتَبَ) وكما في (سَنَّةُ) الاسم المضاف الخالي من التنوين ، فيستحق فيها النبر لمقطع الرء كما استحق لمقطع الضاد من (ضَرَبَ) (١) .

وقد أشار الدكتور أنيس إلى الصلة بين إرادة تثبيت موضع النبر في الاسم الموقوف عليه والتطور الصوتي لصيغته التي يطرأ عليها صامت يحقق موضعاً متوسطاً للسكون حتى يُجذب إليه النبر ، وهو في ذلك يتفق مع الدكتور داود عبده والدكتور سلمان العاني في عقد الصلة بين موضع النبر وموضع النواة الساكنة (٢) . واللغة التي أشار إليها الدكتور إبراهيم أنيس في الوقف هي لغة تضعيف الآخر كما في (خالد) موقوفاً عليه ، وهي ظاهرة صوتية تبين عن العلاقة بين التطور الصوتي للكلمة بزيادة صامت فيها ، وبين توسط موضع السكون في بناء الكلمة وموضع النبر الذي يسبقه ، كما هو الشأن في تفسير ردّ الياء في (رميتُ) وهنا .

وقد فسر الدكتور إبراهيم أنيس زيادة الدال على بناء الكلمة الصرفي بأنها ضرورة لحفظ موضع النبر على المقطع قبل الأخير من الكلمة ، وهو موضع حركة اللام من (خالد) (٣) :

(٢٥) خ - ل - د - ← خ - ل - د Φ (موقوفاً عليه في غير لغة التضعيف)
← خ - ل - د Φ د Φ

فثبت النبر في موضع الكسرة من (خالد) ما كان ليتحقق بعد حذف ضمة إعرابه (أي الحركة الأخيرة فيه) ، لولا جعل السكون غير طرف في الكلمة ، لأن السكون يجذب النبر إلى المقطع السابق عليه شريطة ألا يقع طرفاً .

وبذلك يتضح أن زيادة الدال طرفاً بغية تثبيت موضع النبر في (خالد) إن هي إلا كرجوع الياء إلى (رميتُ) لبيان موضع النبر قبلها في صيغة الفعل المتصل بضمير الفاعل المتحرك .

(١) أشار الدكتور داود عبده في مناقشة مستفيضة لقواعد النبر التي اقترحها كل من الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) والدكتور تمام حسان في كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث في اللغة) والدكتور العاني في كتابه Arabic Phonology إلى أن قواعد النبر ترتبط بالحركات وعددها في صيغة الكلمة كما ترتبط بموضع السكون الذي يقع فيها غير طرف . (دراسات في علم أصوات العربية ، ١٢١ ، ١٢٣) .

(٢) د . داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ١٢١-١٢٣ ، د . سلمان العاني ، التشكيل الصوتي ، ١٣٥ .

(٣) في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس ، ١٤٧ ، ١٤٩ .

وقد ذكر بروكلمان أن اللغة العبرية واللغة العربية تختصان بالنبر الشديد آخر الجملة الموقوف عندها^(١) ، كما علل الدكتور عبد الصبور شاهين التضعيف في الأسماء مسهلة الهمزة بأنه تضعيف ينشأ في موضع النبر المرتبط بالسكون السابق أو اللاحق لمقطع الهمزة المحذوفة وأن الياء المضعفة في مثل (خَطِيَّة) إنما نشأت عن إدخال نصف حركة (غير أصل) في الكلمة . وهو بذلك يعلل مجيء الياء في الصيغ الصرفية التي يُحذف منها موضع النبر اللازم لتمكين موضع نواة ساكنة (يسقط مقطعه بإحداث الحذف) بأنه إدخال لنصف الحركة ينتج عن تثبيت موضع النبر في مثل (الرُّبَا) مخفف (الرُّبَا)^(٢) ، وهو بذلك تعليل مطابق للتعليل المقترح لردّ ياء (رميت) .

وفي ذلك قوله :^(٣) « الصيغ المنبورة بالتضعيف : المجموعة الأولى (أ) : والهمزة فيها مسبوقة بساكن صحيح ، أعني في الصورة المفترض أنها الأصلية ، هكذا : رَدٌّ ومَرٌّ وجُزٌّ ودِفٌّ ... وقد وجدنا في قواعد التخفيف التي وضعها القدماء أن التخلص من الهمزة في مثل هذه الكلمات يكون بحذفها وإلقاء حركتها على ما قبلها . ومعنى ذلك أن موقع النبر ينتقل إلى المقطع الأول من الكلمة ، فيقال : رَدٌّ ومَرٌّ وجُزٌّ ودِفٌّ ... أما الظاهرة التي تشير إليها هذه الأمثلة في المجموعة (أ) وهي ظاهرة سقوط الهمزة وتضعيف الساكن السابق عليها ، فإنها تضعنا أمام مشكلة صوتية ... ومن السهل أن نتعرف الآن السبب الذي أحدث هذا التضعيف في الصوت السابق على الهمزة ، فإن الناطق حين أسقطها أو حين لم يسغ نطقها ، لم يجد مفرأً من تعويض موقعها المنبور بنوع آخر من النبر مماثل وبذلك ضُعِّفت السواكن السابقة على الهمزة ، لا لأن الهمزة قلبت ساكناً من جنسها وإنما لضغط الناطق على المقطع ضغطاً متوتراً ، فالراء والزاء والفاء ... وسائر السواكن الثواني في الصورة المضعفة لا أصل لها من البناء اللغوي ولا يمكن تفسيرها بالإبدال كما قال كانتينو ، والتفسير الوحيد هو النبر الذي فعل فعله في تكوين هذه الصورة المشتبهة بحيث يمكن أن نطلق عليها « سواكن نبرية » . »

(١) فقه اللغات السامية ، ٤٧ .

(٢) د . عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ١٥٢ ، ١٥٧ .

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ١٥٢-١٥٣ .

وهو يفسر التضعيف في (رِيَا) مخفف (رُؤْيَا) في قوله : (١) « والهمزة فيها مسبوقة بحركة قصيرة ومتلوة بمزدوج في الصورة الأصلية هكذا : الرؤيا ورِيَا ... وقد نتج عن سقوط الهمزة تضعيف المزدوج فأصبح الرِيَا ورِيَا ، ... وقد سبق أن ذكرنا تفسير كائنينو لحدوث هذه الصيغ بأن جعل الهمزة تقلب ياء ... والواقع أن التغيير الذي طرأ على الكلمة قد تم على مرحلتين : الأولى سقطت فيها الهمزة مجرد سقوط لا يترك أثراً ، لأنها غير متحركة ، والثانية : اتصال حركة الراء بالمزدوج الصاعد (٢) بعدها ، وهذا الاتصال في ذاته لا يضعف المزدوج وإنما ينشأ عن التقاء الضمة به أن يصبح المزدوج حركة ثلاثية هكذا :

رُءِىَ -- ← رُىَ --

غير أن اتصال الحركات على هذا النحو أمر يضعف العملية النطقية حيث يفقد النبر أهميته ولذا أبقي الناطق النبر ، فنشأت عن ضغطه تلك الياء النبرية بدلاً من الهمزة النبرية :

رُىَ -- ← رُىَ --

وبالرجوع إلى قول د. داود عبده باجتهاد المدّ والصامتين المتواليين للنبر (٣) يكون تضعيف الياء في (خطية) وفي (رِيَا) و (رِيَا) لوقوع النبر فيها جميعاً قبل التخفيف في المقطع السابق على الهمزة :

خ - ط - ع - ت - ن
 ل
 رُءِىَ -- ← رُىَ --
 ل

وأن حذفها قد أدى إلى ذهاب المدّ في الكلمة الأولى لتحويلها إلى [خ - ط - ي - ت - ن] (٤) بعد حذف الهمزة منها وذهاب الصامتين المتواليين المجتذبين للنبر عند تخفيف (الرؤيا) . فإذا أريد تثبيت موضع النبر في المقطع الثاني من (خطية) كما كان في أصلها قبل التخفيف

(١) السابق : ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) المزدوج الصاعد هو توالي صوتي علة يكون ثانيهما أكثر اتساعاً وهو هنا توالي الياء والفتحة الطويلة .

(٣) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية ، ١٢١-١٢٣ .

(٤) سيأتي تفصيل تطور نطق الكلمة مخففة في الفصل التاسع ص ٦٣٩-٦٤٢ .

وعلى المقطع الأول في (رِياً) كما كان فيها مهموزة ، لم يكن من وسيلة تحقق ذلك سوى أن يُدخل في الكلمتين صامت يجعل هذين المقطعين قابلين لوقوع النبر عليهما بأن يقع فيهما صامتان متواليان :

خ - ط - ي - ت - ن ← خ - ط - ي - ت - ن
 ر - ي - - ← ر - ي - -

ويفسر الدكتور عبد الصبور شاهين إبدال التاء من الواو والياء في مثل (اتصل واتسر) بأنها تاء مزيدة بغية تعويض الواو والياء المحذوفتين للثقل في هذا السياق الصوتي ، وذكر أن هذه التاء إنما هي من أحرف الزيادة^(١).

ومن ثم يكون غير بعيد أن يقدر مجيء الواو والياء في (الأفعو) و (الأفعي) والهمزة في (الأفعأ) والهاء في (ارمه) و (لم يغزه) للعلة ذاتها المقدرة لرد الياء في (رميت) ، فتكون زيادة هذه الصوامت آخر الأفعال الناقصة والأسماء المقصورة الموقوف عليها جميعاً ، لاتفاق هذه الصيغ في ارتباط موضع النبر بموضع السكون اللازم فيها ، فلزمت الإبانة عن موضع السكون -حفاظاً على موضع النبر - بمجيء هذه الصوامت الأربعة كل في موضعه ، مثلما كان إدخال الياء في (الرِياً) لحفظ موضع النبر فيها .

ومن ثم تجتمع لتفسير ردّ الياء في (رميت) وأمثالها علتان فونولوجيتان : الأولى هي تعويض الحركة المحذوفة من المدّ بالصامت في موضع إرادة الإبانة عن السكون ، والثانية هي إرادة تثبيت موضع النبر المصاحب للسكون السابق على الضمير .

* خلاصة المبحث :

يتحقق بهذا النهج في تفسير مجيء الياء في (رميت) ثلاث نتائج علمية :

- ١- بيان وحدة السياق الفونولوجي فيما بين موضع نبر (فعلت) صحيح الآخر وموضع نبر الموقوف عليه بالتضعيف ، وبيان وحدة القاعدة لحالتي نبر الموقوف عليه بالتضعيف ونبر الفعل الماضي الناقص المتصل بضمير الرفع المتحرك من مثل (رميت) .

(١) د . عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ٢١١ .

٢- يتحقق وفق هذا التفسير اتفاق علة ردّ الياء في (رمىت) وعلة ردها في (رميا) ، وبذلك تتفق جميع صيغ (رمى) في أسباب ظهور وسقوط الياء منها ، فتحقق بهذا وحدة في منهج التفسير مع اتفاق علل تصريف صيغ الفعل الناقص واطرادها رغم ظاهرها غير المتفق في ثبات الياء وحذفها. وقد بينت هذه المسألة آخر القسم الأول من مناقشة تفسير (رمىت) (١).

٣- تستبين بهذا التفسير الصلة بين مجيء نصف الحركة في المقصور الموقوف عليه من مثل (أفعو) و (أفعي) ، ومجيئها في صيغة الفعل الناقص المتصل بضمير الرفع المتحرك ، لما فيهما من ضرورة منع الإجحاف ببناء الكلمة الصرفي بعدما يعرض له من حذف مصاحب لحالة الوقف أو إلحاق ضمير الفاعل .

والوقوف على صلات بين التطورات الصوتية لصيغ فعلية وصيغ اسمية مختلفة، مسألة لا يحققها منهج النحاة في تفسير صيغة (رمىت) . وتعدّ هذه الصلات وفق التفسير المقترح أصولاً صرفية عامة لتفسير عدد من الصيغ، لما فيها من الجمع بين الظواهر الصوتية المتعددة في حيز قاعدة واحدة جامعة ومطردة.

وبالنظر في هذه النتائج الثلاث السابقة ، يكون التفسير المقترح ذا دلالات علمية أبعد من تقديم تفسير لصيغة (فعلت) من الناقص مفتوح العين ، ويمكن تقدير تلك الدلالات على الوجه التالي :

١- إن القول بأن ظهور الياء وذهابها (على حدّ سواء) في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، يرتبطان بعلة واحدة ، هي إثبات دلالة الفعل الإسنادية في كل ؛ قول يردّ الظواهر الصرفية المتنوعة المظهر إلى أصل صرفي واحد ، وهو ألا يؤدي إعمال القواعد الفونولوجية إلى التباس دلالات الصيغ الصرفية في اللغة ، فتختلط معانيها وتضيع الغاية المنشودة من استعمال مفردات اللغة . ومثل ذلك - في ردّ الظواهر المتنوعة المظهر إلى أصل صرفي واحد - القول بأن علة الوقف بالواو والياء وعلة ردهما في (غزوت) و (رميت) وعلة تضعيف آخر الموقوف عليه في بعض لغات العرب ، علة صرفية واحدة ذات صلة بموضع التسكين والنبر المصاحب له .

(١) انظر ص ٢٨٤ من الدراسة .

وردّ الظواهر الصرفية المتنوعة إلى قاعدة صرفية واحدة ، قول يشير إلى اقتصاد اللغة في قواعدها الصرفية لكون كل قاعدة منها جامعة لظواهر كثيرة متباينة في النطق ، كما أنه قول يفيد اطراد وجه واحد لتطويع الصيغ المتباينة في ظاهرها ، فلا يكون ثمة تفاوت في وجه تصريف الفعل الماضي الناقص مفتوح العين من مثل (رمى) فيما بين صيغ ثبات الياء وصيغ حذفها ، ولا يكون ثمة فرق بين وجه تصريف كل من (الأفعو والأفعأ والأفعي وغزوتُ ورميتُ وارمه ولم يقضه) لاتفاقها جميعاً في أصل صرفي واحد هو حذف الحركة القصيرة وتعويضها بأحد أصوات الزيادة المعروفة في اللغة .

ومتى كانت أوجه تصريف الصيغ الصرفية المختلفة (لأسماء كانت أم لأفعال) منبثقة عن قواعد صرفية قليلة غير متضاربة فيما بينها ومطردة ، وكان للعدد الأكبر من صور التصريف مرجع واحد هو قاعدة صرفية جامعة لها جميعاً ، كان لذلك الاقتصاد (في القواعد الجامعة للظواهر المتباينة) الأثرُ الفعّال في إحكام وطرْد أوجه تصريف أصوات الصيغ المختلفة ، لانضباطها بخصائص صرفية واحدة وثابتة ومعدودة .

٢- إن الجمع بين الظواهر المتفرقة أولى من الوقوف عند وصف تفرقها واختلافها في النطق وعدّه دليلاً على تباين القواعد الصرفية الحديثة تلك الظواهر المتنوعة ، لأن الجمع بينها أقرب إلى تقدير خصائص تصريف مطردة وغير متضاربة فيما بين اللغات العربية الفصيحة التي جمعها اللغويون في عصور الاحتجاج اللغوي ، وهي اللغات التي ترجع جذورها إلى اللغة العربية الأم المنبثقة عن السامية الأولى ، فهي لغة واحدة في منشئها يجب أن تكون قواعدها الصرفية محدودة غير متضارب بعضها مع البعض .

فإذا وقع في التقدير أن مواضع حذف الحركة الثانية من المدّ في مثل (رماتُ) أصل (رميتُ) المقدر عند الرضيّ وابن عصفور و (الأفعي) بالياء و (الأفعي) ممتدّ الآخر حال الوقف عليهما - على ما سبق في تفسير ردّ المدّ إلى المقصور من بعد تقصيره - ، كلها مواضع يتحقق فيها إعمال قاعدة واحدة (هي قاعدة حذف الحركة الأخيرة ثم تعويض المحذوف بصوت من غير جنس ذلك المحذوف ، إبانة عن قصد الحذف أول الأمر لأجل الوقف) ، كان هذا القول منفذاً إلى قاعدة واحدة في باب الوقف يمكن اعتبارها القاعدة الأصل التي جاءت في اللغة العربية الأم وتمثلت في اللغات المنحدرة منها في البيئات الجغرافية المتعددة بصوامت متنوعة تعوض المحذوف آخر الموقوف عليه ، وكان مصطلح « الوقف » وفق هذا التقدير أعمّ من دلالاته

المتعارف عليها ، فكان لجميع مواضع حذف الحركة الأخيرة من الكلمة معربة كانت أم مبنية .
واستعمال مصطلح « الوقف » على هذا الوجه هو الاستعمال الذي نص عليه سيبويه على ما
سيأتي في الفصل الثامن من الدراسة (١) .

وعلى هذا التصور للنزوم اطراد وجه واحد لتصريف ألفاظ اللغة العربية الأم في كل من
سياقات التصريف المختلفة ، يكون الأقرب إلى التقدير أن يرد تركيب صيغ الفعل معتل اللام
على وجه واحد فحسب في العربية الأم ، بدلاً من الوجهين اللذين قال بهما جمهور النحاة
عند تأصيلهم لصيغة (فَعَلَا) وصيغة (فَعَلْتُ) و (فَعَلُوا) . والقول ببناء جميع صيغ
الفعل ذات اللواحق على صيغة الفعل للغائب المفرد بعد تمام إعلاله ، قول يفيد ثبات نهج
العربية الأم في تركيب صيغها الفعلية ، كما يدل على إحكام النظام الصرفي فيها بعدم تعدد
وتفاوت معاييرها . وهو القول الذي يؤدي الأخذ به إلى استظهار الصلة بين السياق الصوتي
الذي يقع فيه المد في البنية العميقة لصيغة (فعلتُ) من الماضي الناقص والسياق الصوتي
الذي يقع فيه آخر المقصور الموقوف عليه بالواو أو الياء في بنيتها العميقة ، فيكون الكشف عن
اتفاق السياقين سبباً في استنباط علل فونولوجية مشتركة فيما بينهما تؤدي إلى نطق
صيغهما على الوجه الذي نطقت به ، وهي العلل التي ذلت ردّ الظواهر الصرفية سابقة الذكر
إلى قاعدة صرفية واحدة جامعة ، على ما مرّ في المبحث .

(١) انظر ص ٥٩٠-٥٩١ .

خاتمة الفصل الثاني

كان نتاج الوقوف على صيغ الأفعال الناقصة في هذا الفصل أن جاءت التفسيرات المقدمة لتصرف أصوات العلة فيها وفق أصول ومقاييس متنوعة . وفي هذه الخاتمة ذكر النتائج العلمية المترتبة على هذه المقاييس مصنفة وفق أصناف المقاييس ، يتقدمها ذكر الأسس والقواعد الصرفية التي أقام عليها النحاة تفسير ظواهر الإعلال الحادثة في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين . ويرد في القسم الأخير من الخاتمة ذكر القوانين الفونولوجية المستنبطة لتفسير ظواهر الإعلال المتعلقة بهذه الصيغ .

المسألة الأولى : أسس تفسير ظواهر الإعلال في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين لدى النحاة :
أولاً : قواعد الإعلال :

اعتدّ النحاة بأربع قواعد لتفسير جميع الظواهر الفونولوجية في هذه الصيغ ، وهي القواعد التالية :

١ - قلب الواو والياء ألفاً :

وصف النحاة السياق الصوتي الذي تعمل فيه هذه القاعدة بأنه حيث تقع نصف الحركة المتحركة بعد الفتحة القصيرة ، دون تعيين الحركة التالية لنصف الحركة . وقد فسروا صيغتين فعليتين في باب الفعل مفتوح العين وفق هذه القاعدة ، هما صيغة الفعل للغائب المفرد من مثل (رمى وأهدى وغزا) ، وصيغة الفعل المتصل بواو الجمع من مثل (رَمَوْا وَغَزَوْا) ساكني الواو بتقدير قلب الياء والواو لامين (في أصليهما) ألفاً قبل واو الجمع ، فيكون لفظهما بعد القلب (رَمَاوُ) و (غَزَاوُ) .

٢ - حذف الألف لالتقاء الساكنين :

بنى النحاة على هذه القاعدة تفسيرهم لردّ الياء في صيغة (رميا) ، وتفسيرهم لذهاب المدّ في (رَمَتْ) و (رَمَوْا) .

ففي الصيغة الأولى ، فسروا ردّ الياء إلى (رمى) المعلّ آخره بالألف ، بأن التقاء الألفين يجمع بين الساكنين ، وأن حذف إحداهما يكون سبباً في ضياع دلالة التثنية وحصول الالتباس

بفعل الواحد ، وأن ردّ الياء لأمن اللبس ومنع الحذف . وفي الصيغتين الثانية والثالثة ، عدوا
سكون الألف آخر (رمى) السبب في حذفها عند التقائها بالتاء الساكنة في (رَمَتَ) والواو
الساكنة في (رَمُوا) .

٣ - عروض حركة التشنية يمنع تغيير نطق الفعل :

ذهب النحاة إلى أن ألف التشنية يسبقها فتحة عارضة على بناء الفعل ، وأن عروضها هو
السبب في عدم تأثيرها على صوت العلة ونطق الفعل في صيغتي (رميا) و (رمتا) ، فهي في
كل منهما « كلا حركة » ولذلك تبقى الياء في (رَمِياً) ولا تقلب ألفاً ، ويبقى حذف الألف
في (رَمَتَ) عند تشنيته في (رَمَتَا) .

وبذلك كانت حركة ألف التشنية (أي الحركة المصاحبة لها) في منتهجهم مساوية في
عروضها لحركة آخر الكلمة عند منع التقاء الساكنين في (رمت المرأة) حيث حركت التاء
بالكسر ، ولم يؤد هذا إلى ردّ ألف (رمى) في (رَمَتِ) مكسور التاء .

٤ - القول بردّ الياء عند تحريك الألف :

جاء قولهم هذا في صيغة (رميا) حيث أريد منع التقاء الساكنين (ألف آخر الفعل
للغائب وألف التشنية) بتحريك الأول منهما ، فنشأ عن تحريك الألف الأولى الياء ، ويكون
تطور صيغة الفعل على هذا التقدير كما يلي :

(أ) ر - م - أ - أ - Φ

(ب) ر - م - ا - ا - Φ

(ج) ر - م - ي - ا - Φ

ثانياً : أصول صرفية :

احتكم النحاة في تفسيراتهم إلى أصول صرفية غير متصلة بقواعد إعلال الواو والياء ،
ومنها مسألة إرادة أمن اللبس ، وكان ذكرهم له عند تعليلهم لردّ الياء في صيغة الفعل للثنين
بأنه بغية أمن التباسه بالفعل الذي للواحد .

ويتبين من وصف النحاة لأصوات المدّ ووصفهم لوجه تصرفها في صيغ الفعل الماضي
الناقص مفتوح العين ، أنهم يعدّون المدّ حركة مركبة من نصف الحركة والحركة القصيرة التي

من جنسها سابقة عليها . وهذا الوصف الصوتي لأصوات المدّ هو ما دعا إلى عدّ المدّ صوتاً ساكناً ، اعتباراً بسكون الياء والواو في الحركة المركبة في مثل (بَيْت) و (لُون) ، فطُرِدَ وصف المدّ بالسكون قياساً على سكونهما مسبقين بالفتحة كما في هذين المثالين .

وقد أدّى هذا الوصف للمدّ إلى تقدير سكون ما هو متحرك ، كتقديرهم سكون المدّ في البنية التحتية لاسم المفعول (مَغزُو) وعده صوتاً ساكناً فاصلاً بين ضمة عين الاسم ولامه ، وهو ما دعا عندهم إلى اعتبار قلب اللام ياء في (مغزي) مقيساً على غياب هذا الحاجز بين الضمة والواو في الأصل من (الأدلي) . وبمثل هذا التجاوز بتقدير إعمال القاعدة في غير السياق الصوتي المقرر لها ، تعدّد وصف السياق الصوتي لإعمال القاعدة الواحدة ، لما كان اعتبار المدّ صامتاً ساكناً (أي نصف حركة ساكنة) مؤدياً إلى مساواتهم بين تجاوز الضمة والواو وعدم تجاوزهما في استدعاء الظاهرة الصرفية ذاتها . وسيلي تفصيل القول في هذه المسألة في الفصل الأخير ص ٦٣٤ - ٦٤٣ .

ثالثاً : وجهان في تأصيل صيغ الفعل :

يتبيّن من أقوال النحاة في تفسير صيغ الفعل الماضي الناقص أنهم يجمعون بين منهجين في تأصيلها :

الأول هو تقدير الصيغة الأولى (الصيغة الأصل) للفعل عند إلحاق الضمير أو لاحقة التانيث به على أنها صيغة تدخل فيها اللاحقة على الفعل بعد تمام إعلاله . وقد عملوا بهذا القول في تفسير الصيغ الفعلية التالية :

أ - (رميا)

ب - (رمّت)

ج - (رمّتا)

والثاني هو تقدير الصيغة الأولى للفعل عند إلحاق الضمير به على أنها صيغة الفعل غير معلّ ، إذا كان الضمير يوجب ضمّ لام الفعل أو يوجب سكونها ، فكان ذلك قولهم في تفسير (رمّوا) و (رمّيت) وأمثالهما . ويخالف الرضي وابن عصفور جمهور النحاة في ذلك ، فيجعلان تفسير كافة صيغ الفعل الناقص مفتوح العين على المذهب الأول .

المسألة الثانية : النتائج العلمية المترتبة على المقاييس الفونولوجية المعمول بها في الدراسة :

أولاً ؛ النتائج العلمية المترتبة على الأخذ بمقاييس نظرية العامل الفونولوجي :

١ - أدى الاعتبار بعلاقة التعليق بين العامل ومعموله الساكن وفق مقاييس النظرية إلى تفسير تقصير المدّ بين الصامتين الساكن ثانيهما تفسيراً مطرداً وفق قانون يُقدر به تمكين موضع النواة الساكنة في بنية الكلمة بتعليقه بموضع الحركة الأولى من المدّ السابق عليه .

٢ - أدى الأخذ بمفهوم النقل في النظرية إلى تسويغ تطور نطق المدين الملتقيين وأولهما الفتحة الطويلة ، إلى المدّ المتلو بنصف الحركة الواو أو الياء في مثل (رَماو) أصل (رَمَوْا) و (فتاي) في الصيغ الاسمية ، دون أن يتضمن التفسير خروجاً عن المواضع البنيوية في البنية العميقة للصيغة الصرفية . وهو مطلب لا يتحقق إلا عند إثبات المواضع البنيوية المغفلة في البنية العميقة لكل صيغة .

٣ - أدى الاعتبار بتقدير أصحاب النظرية عاملاً فونولوجياً تتعلق به مواضع البنية المسكنة ، إلى تفسير وجوب حذف كل حركة ثالثة فما فوق من سلسلة الحركات المتتابعة في البنية العميقة للصيغة الصرفية ، بحصول علاقة تعليق بين ثلاثة مواضع بنيوية تمثل وحدة فونولوجية بين موقع الصامت المغفل نطقاً والحركتين المكتنفتين له .

٤ - لما كان المدّ الآخر في مثل (رمى) و (غزا) و (أغزى) مدّاً غير متأصل في بنية الفعل كتأصل الفتحة الطويلة في بناء (تفاعل) ، جاز تفسير الصلة بين مقطعي حركتي المدّ بحصول وحدة فونولوجية بين موضعي النواتين في المقطعين المتجاورين ، يُقدر فيها أنّ الموضع الأول يعمل في الموضع الثاني ، اعتباراً باتجاه التعليق في العربية كما جاء في الفصل الأول ص ٧١-٧٢ ، وهو تفسير يقوم على الأخذ بمفهوم التعليق بين مواضع النوى في مقاطع الصيغة الصرفية ، كما ذهب أصحاب النظرية .

وقد أشار الدكتور داود عبده إلى تلك الوحدة الفونولوجية بين حركتي المدّ غير المتأصل في بنية الكلمة بأنها حالة إدغام بين الحركتين لحذف أحد أصوات الكلمة الأصول من بينهما كإدغام عين الفعل الصحيح في لامه لذهاب الحركة الأصلية من بينهما في مثل (مدّ) و (عزّ) ، وما من فرق بين الإدغامين سوى في نوع المدغمين ، إذ هما في مثل (رمى) حركتان مثلان وهما في الفعل الصحيح صامتان مثلان .

٥ - أعان الاعتداد بمواضع البناء المقطعي لصيغة الفعل على تقدير تطور أصواتها على وجه لا يغفل وجوب تساوي الصوتين المبدل والمبدل منه في المدة الزمنية وفي نوعهما أهمما صامتان أم حركتان ، كما أعان الالتزام بهذا القيد على وصف التطور الفونولوجي في الكلمة على وجه لا يتضمن تقدير تغيير مواضع البنية العميقة للفعل ولواحقه . ومن ثم جاء التفسير المقدم لما يعتور أصوات الكلمة من تغيير مشيراً إلى أنها تتغير وفق نظام فونولوجي ينتظمه بناء الكلمة من حيث تعلق مواضع مقاطعه بعضها ببعض ، وأن تطورها في النطق لا يتم خبط عشواء دون مراعاة مواضع البناء الصرفي ودلالته .

٦ - أدى إثبات مواضع الصوامت المغفلة في أبنية الصيغ الفعلية العميقة إلى وصف إدخال الصوامت المراد بها منع الحذف الواجب في بعض الصيغ كما في الصيغة الأولى من (رميا) و (رموا) والمدخلة لتبيين موضع السكون كما في (رمى) ، بأنه تطور صوتي غير مخلّ ببنية الفعل وبأن ثمة موضعاً بنيوياً يسوغه .

ثانياً ؛ النتائج المترتبة على الاعتداد بأصول صوتية وفونولوجية عامة :

١ - أوجب الالتفات إلى وحدة السياق الصوتي في الصيغ الصرفية التي أعمل فيها القانون الفونولوجي الواحد ، تقدير وصف واحد للظواهر الصوتية الناشئة عن ذلك السياق الواحد المحدث فيه العمل الفونولوجي نفسه . وأدى هذا الوصف الموحد إلى جمع ظواهر صرفية تمثل أعمال قانون حذف الحركة الأخيرة من المدّ في قاعدة فونولوجية واحدة جامعة .

٢ - يستبعد وصف المدّ في (رمى) بأنه الحركتان المتتاليتان قول النحاة بمجيئه في موضع الياء من (رمي) أصل الفعل قبل إعلاله ، كما يُستبعد قولهم بوقوع نواة ساكنة آخر بنية الفعل (رمى) على حدّ قولهم إن كل مدّ يتلوه سكون ، لأن المدّ لديهم صامت ساكن . ويدعو ذلك إلى إخراج قاعدة حذف أحد المدّين المتتاليين من باب التقاء الساكنين ، وضرورة إعادة تفسير ظاهرة الحذف وفق الوصف الصوتي المعاصر لصوت المدّ .

٣ - أدى طرد الوصف الصوتي للاحقة التأنيث فيما بين أبنية الأفعال والأسماء إلى ظهور سياق تلتقي فيه ثلاث فتحات متواليات في البنية العميقة لمثل (رمت) و (غزت) و (أغنت) ، وهو سياق لم ينبّه عليه أحد الدارسين لهذه الصيغ ، سواء منهم النحاة وعلماء العصر الحديث .

٤ - أدى عقد الصلة بين ظاهرة الإعلال والأصوات الأصول في بنية الفعل العميقة إلى تقييد المدّ المحدث في (رمى) و (غزا) وأمثالهما بوقوع الواو والياء مكتنفتين بحركتي ذلك المدّ في البنية العميقة للفعل .

وبذلك القيد يُترك تشديداً مثل (عَوَرَ) و (صَيَدَ) لعدم استيفائهما الشرط اللازم لإعمال قاعدة الحذف التي تنتج المدّ غير المتأصل في البنية العميقة للفعل ، كما ينتفي بهذا الشرط القول بتطور الصيغة المقدرة (رَمَيُوا) إلى (رَمَا) بقلب الياء مدّاً على حدّ قول النحاة .

٥ - أدى ترك القول بعروض الحركة في صيغة الفعل وعدم إغفال أثرها في أصوات الكلمة المجاورة لها ، إلى ردّ امتناع حذف الياء في صيغة (رَمَيَا) كحذفها في (رمى) إلى الاعتداد بعنصري السياق الصوتي للياء في الصيغتين دون الاكتفاء بتعيين الحركة السابقة عليها ، كما أدى إلى تقدير بناء صيغة فعلية على أخرى أقل منها تركيباً عند تفسير امتناع ردّ المدّ في صيغة (رَمَتَا) .

ثالثاً ؛ النتائج المترتبة على تقدير بعض الأصول الصرفية :

١ - أدى طرد القول بسبق الإعلال على إلحاق الضمائر بالأفعال إلى اعتبار ردّ صوت العلة إلى أصله قبل الإعلال غير جائز في أيّ من البنى العميقة لصيغ الأفعال الماضية مفتوحة العين المتصلة بضمائر الفاعلين أو بتاء التأنيث . وترتب على هذا التقدير تفسير مجيء الياء والواو في (رَمَيَا) و (غَزَوَا) وفي (رَمَيْتُ) و (غَزَوْتُ) بإرادة منع التباس صيغة الفعل للواحد بصيغته للثنتين ومنع التباس صيغة (فعلتُ) وأمثالها مما يجب فيه سكون لام الفعل ، بصيغة الاسم المضاف من مثل (سَنَةٌ) مفتوح الأول والثاني .

ومن ثم قُيد ردّ الياء في (رَمَيَا) وفي (رَمَيْتُ) وأمثالهما باقتترانه بعلة دلالية عارضة في الصيغة الفعلية معلة اللام ، فكان تفسير ردها وردّ الواو في (رَمَيَا) و (غَزَوَا) الذي للثنتين كتفسير إدخال الفتحة الطويلة في (يرمينان) ، لوقوع صوت العلة المدخل في كل من هذه الصيغ مانعاً من حذف الضمير الملحق بالفعل ، إذ تفصل نصف الحركة بين الحركات الأربع المتتابعة في البنية العميقة لصيغة الفعل للثنتين ، ويفصل المدّ بين النونات الثلاث المبتدأة بها المقاطع الثلاثة الأخيرة المتتابعة في صيغة الفعل معتل اللام المتصل بنون الإناث ونوني التوكيد .

٢ - يتحقق بالتفسيرات المقدمة لتصرف الأفعال الملحق بها الضمائر في هذا الفصل ، طرد منهج واحد لإحاقها بالفعل ، بدلاً من المراوحة بين منهجين كما ذهب جمهور النحاة .
ووحدة منهج اللغة في إلحاق الضمائر أدلّ على اطراد قواعدها . وقد كان المنهج المعمول به في الفصل هو مذهب الرضي وابن عصفور وابن أبي الربيع ، وهو يقوم على تقدير بناء الصيغة الأكثر تركيباً على الصيغة الأبسط منها تركيباً .

٣ - جاء تعليل عدم ظهور لام الفعل المعتلة في بعض الصيغ الصرفية بأن اللاحقة المتصلة بهذه الصيغ تبين عن دلالة كل منها ، وهي صيغة (رمت) للغائبة و (رمتا) للغائبتين و (رمتوا) ، وأنه لا موضع فيهن للبس بصيغة أخرى ، فيكون تفسير عدم مجيء الياء فيهن بأن ردّ الصوت المعلن إلى أصله مقيد بحصول ضرورة دلالية تستدعي رده ، تركاً لقياس تصرف الفعل المعتل اللام على الفعل الصحيح الآخر دون علة فونولوجية توجب هذا القياس .

٤ - يمكن الأخذ بمذهب الرضيّ (في تقدير إلحاق اللواحق بالفعل الناقص بعد إعلاله) الباحث من الاعتداد بجميع أصوات الصيغة الصرفية المنتهية بتاء التأنيث وعلامة التثنية من مثل (رمتا) ، وترك القول بعروض المد المتطرف فيها وإغفاله لعروضه عند تفسير تطور الصيغة الفعلية ، كما ذهب النحاة .

وهو مذهب - أي مذهب الرضيّ في تركيب الصيغ الفعلية - يتفق مع تفسير سيبويه لهمز (العباءة وصلاة) بأن إلحاق لاحقة التأنيث بهما قد تأخر عن استعمالهما في اللغة وإعلالهما إعلال (سماء) و (قضاء) (١) ، لما كان الأخذ بمذهب الرضيّ متضمناً ببناء الصيغة الأكثر تركيباً على الصيغة الأبسط منها تركيباً بعد إعلالها .

كذلك يدفع الاعتبار باختلاف اللغات في وجه إلحاق علامة التأنيث الحاجة إلى تشديد قول بعض العرب (رمتا) بدلاً من (رمتا) ، لما في تلك اللغة من الاتفاق مع ظاهرة بقاء الواو والياء وترك همزهما في (العباية والصلاة والشقاوة) حيث يكون دخول تاء التأنيث على الاسم قبل إعمال قاعدة الإعلال الواجبة فيه ، فيكون تفسير ترك تقصير المدّ في (رمتا) وفق هذه اللغة في ترك الهمز ، بأن دخول التاء ولاحقة التثنية على لفظ الفعل المعلن إنما يحصل

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٧ .

دفعه واحدة في تلك اللغة ، فلا يحصل بذلك سياق يستدعي تقصير المدّ مع انتفاء سكون التاء ، مثلما يكون تقدير تركّب لاحقة التأنيث مع الاسم في مثل (الشقاوة) على أنه يحصل في البنية العميقة قبل إعلال الاسم على حدّ تفسير سيويه لترك همز الواو فيه (١) .

ومن ثم يُقدر في تركيب الصيغ الصرفية المؤنثة وجهان للإلحاق : إما أن إلحاق علامة التأنيث يحدث في البنية العميقة للصيغة الصرفية أو أنه يحدث في بنيتها السطحية المعلة ، فيردّ اختلاف اللغات العربية في اختيار أحد هذين الوجهين إلى اختيار كل لغة الوجه الذي تركّب به صيغها الصرفية (٢) . وبذلك يُترك تشديد الصيغة ذات المدّ (رّماتا) ، وتركه هو الأوّلى .

المسألة الثالثة : قوانين الإعلال المجراة في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين :

فيما يلي ذكر القوانين الفونولوجية التي تستدعي ظواهر الإعلال في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، سواء أكانت لامه الواو أم الياء ، وفق التفسيرات الفونولوجية التي قدمتها لصيغ الفعلين (رمى) و (غزا) ، وهي تفسيرات تتفق مع تصاريف الأفعال الماضية الزيادة ولا تقتصر على تعليل تصاريف الفعل الناقص مفتوح العين المجرد ، كما أنها لا تقتصر على غير اللفيف ، وإنما تشمل تعليل ما يطرأ على تصاريف اللفيف مفتوح العين من التطورات الصوتية ، مجرداً كان أم مزيداً .

أولاً : قوانين الحذف :

القانون (١) :

[تحذف الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين مثلين طلباً لإدغام الحركتين] .

وقد أجري هذا القانون على الصيغتين الأوليين للفعلين (غزا) و (رمى) ، وكان سياق

إجرائه فيهما على النحو التالي :

(١) الموضوع السابق .

(٢) هذه هي الاختيارات التي تحدث الفروق الحاصلة بين اللغات وفق نظرية تشومسكي ، وقد أطلق على

الاختيارات الثنائية لإعمال القاعدة اللغوية الواحدة مصطلح parametric variations كما

سبقت الإشارة ص ٤٩ .

* السياق الصوتي لإجراء القانون (١) على الصيغة الأولى لـ (غزا) :

[- و - ← - Φ -]

* السياق الصوتي لإجراء القانون (١) على الصيغة الأولى لـ (رمى) :

[- ي - ← - Φ -]

القانون (٢) :

[تسقط كل حركة ثالثة أو رابعة في سلسلة الحركات المتوالية في الكلمة ، دفعاً لوقوع

موضع المستهل الساكن غير مكتنف بسياق إدغام الحركتين] .

وقد استحق إجراء هذا القانون في عدد من الصيغ الأولى لتصاريف الفعل الماضي

الناقص مفتوح العين ، وهي الصيغ التالية التي وقع فيها ثلاث أو أربع حركات متوالية :

أ - السياق الصوتي للحركات الأخيرة في الصيغة الأولى لـ (رميا) و (غزواً) حيث حذف الصامت في موضع لام الفعل ووقع المستهل أول ضمير الاثنين غير متصل بصوت من أصوات الصيغة الفعلية ، فيكون إجراء القانون (٢) في هذا السياق مؤدياً إلى سقوط مقطع الضمير برمته :

- Φ - ← - Φ - Φ -

ب - السياق الصوتي للحركات قبل التاء في الصيغة الأولى لـ (رمت) و (غزت) حيث تجتمع ثلاث فتحات متوالات ، هن فتحة عين الفعل وفتحة لامه وفتحة أول لاحقة التأنيث ، فاجتمع من ثم في سياق هذه الحركات موضعاً صامتين مغفلين ، وقع الثاني منهما موضعاً لا يتحقق له فيه سياق إدغام يكتنفه إلا بتنازع إحدى حركتي المد المكتنف لموضع اللام المحذوفة ، فلزم هذا السياق الفونولوجي حذف أحد موضعي المتنازعين ، وهو موضع الصامت الثاني المغفل ، لأن الحذف يكون طرفاً أحق :

- Φ - ← - Φ - Φ -

ج - السياق الصوتي للحركات آخر الصيغتين الأوليين المقدرتين لكل من (رمواً) و (غزواً) ، حيث يستحق السياق حذف ضمتي الضمير لوقوعهما في سياق فونولوجي فيه موضعاً صامتين مغفلين يتنازعان الحركة الثانية في سلسلة الحركات المتوالات ، فكان حذف أحد الموضعين والحركتين الواقعتين في مقطعه معه ، هو الوجه

في التخلص من السياق الفونولوجي المخالف لنظام اللغة، وفق هذا التقدير :

ـ Φ ـ ← ـ ـ Φ ـ Φ ـ

د - السياق الصوتي في المرحلة الأخيرة من تصريف (رَمِيَا) و (غَزَوَا) حيث تلتقي وفق التفسير المقترح ثلاث فتحات آخرأ بعد ردّ الياء والواو إلى لفظي الفعلين ، ويقع بالتقائهن موضع صامت واحد مغفل في النطق ، هو موضع مستهل مقطع الضمير ، مستحقاً سياق المدّ المكتنف له منعاً لحذف مقطع ضمير التثنية برمته ، فتسقط الحركة الثالثة التي تعوق هذا المدّ (انظر ص ١٩٧) :

ـ Φ ـ ← ـ ـ Φ ـ

وقد فسرت امتناع إعلال عين الليف الجرد والمزيد على حدّ سواء بما يستدعيه هذا القانون من تصحيحها منعاً لحصول سياق مخالف للقانون .

القانون (٣) :

[تحذف الحركة الثانية من المدّ الواقع قبل موضع النواة الساكنة تمكيناً له ومنعاً لتحريكه] .
وقد قدرت هذا الحذف في صيغتين من صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، هما صيغته متصلأ بتاء التأنيث وصيغته متصلأ بواو الجمع . وسياق الحذف فيهما كما يلي :

أ - تقصير المدّ قبل سكون تاء التأنيث :

ـ Φ ـ ت ← ـ ت Φ ـ

ب - تقصير المدّ قبل سكون واو الجمع :

ـ Φ ـ و ← ـ و Φ ـ

القانون (٤) :

[تحذف الحركة الثانية من المدّ عند دخول علامة السكون الفارق عليه] .

وقد كان موضع إجراء هذا القانون في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، فسياق هذا الحذف كما يلي :

ـ Φ ـ [Φ] ت ← ـ Φ Φ ت

والقصد من السكون الفارق بين صيغ الفعل الماضي هو أنه السكون العارض آخر الفعل

الماضي للدلالة على اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، على ما مرّ بيانه ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
ثانياً : قانون في الإدخال :

استعنت بتقدير حالة واحدة من حالات الإدخال لتفسير صيغتين من صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين ، هما صيغته متصلًا بضمير الاثني وصيغته متصلًا بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، إذ سياق لام الفعل مع كل من تلك الضمائر سياق واحد لا يتغير . ويمكن تفسير إدخال نصف الحركة في هاتين الصيغتين وفق القانون التالي :

[يدخل صوت الواو أو الياء في موضع الصامت المحذوف من لفظ الفعل حيث يُخشى التباس صيغته بصيغة أخرى] .

وقد أشرت في نص القانون إلى سبب إدخال نصف الحركة ، لما كانت مواطن ظهور الواو والياء في صيغ الفعلين (رمى) و (غزا) مشيرة إلى أن ظهورهما مقيد بإرادة أمن اللبس بين صيغ كل منهما ، وأن ردّ نصف الحركة إلى لفظ الفعل في صيغتي التثنية والاتصال بضمير الرفع المتحرك لم يكن متأصلاً في البنية العميقة دون علة تسوغه .

أ - سياق إدخال الياء والواو في صيغتي (رمياً) و (غزواً) :

Φ Φ - - ← (١) - ي - Φ - -

← (٢) - و - Φ - -

ب - سياق إدخال الياء والواو في صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين محل الآخر المتصل بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، أمثل له بإلحاق تاء المتكلم :

Φ Φ ت - ← (١) - ي Φ ت - (في مثل رميتُ)

← (٢) - و Φ ت - (في مثل غزوتُ)

ثالثاً : قانون في النقل :

استعنت في تفسير ظواهر الإعلال في صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بحالة نقل واحدة ، هي نقل ضمة ضمير الجمع الأولى إلى موضع المستهل في مقطع الضمير نفسه ، لتنشأ بهذا النقل الواو في مثل (رمواً) و (غزواً) .

ويمكن صياغة حالة النقل هذه وفق النص التالي :

[يُجرى نقل الحركة إلى موضع المستهل المغفل نطقاً حيثما أريد منع حذف الحركة] .

وقد نصت على علة النقل ، تفسيراً لحصوله في هذا السياق على وجه التحديد ، لما كان سياقاً يستدعي حذف الضمة -أولى حركتي ضمير الجمع - في سلسلة الحركات الثلاث المتوالية . فسياق النقل في كل من (رَمَوْا) و (غَزَوْا) كما يلي :

Φ - Φ - ← Φ - Φ - و

رابعاً : قانون في الإدغام :

وهو القانون الذي يمكن النص عليه لتعليل حذف الواو والياء من بين الفتحيتين في (غَزَوْ) و (رَمَي) أصلي (غزا) و (رمى) ، كما أشار قول الدكتور داود عبده في تفسير إعلالهما . فيكون من ثم نص القانون كما يلي :

[تدغم الحركتان القصيرتان المكتفتان موضع الواو أو الياء] .

خامساً : قانونان في تمكين مواضع السكون في البنية المقطعية :

القانون (١) :

قانون تمكين موضع النواة المغفل نطقاً في البنية المقطعية :

[يسوغ بقاء موضع النواة الساكن بتعليقه بحركة قصيرة سابقة على مقطع

التسكين] (١) .

ويفيد الشرط المذكور في عبارة القانون أن عدم حصوله يمتنع به بقاء موضع النواة الساكن ، فيحذف مقطع ذلك الموضع أو يدخل فيه حركة تشغله منعاً لحذف المقطع برمته والإجحاف بلفظ الكلمة ودلالاتها . وقد مثلت في الفصل الأول (ص ٧٢) لإدخال الحركة بمثال سيويه على منع التقاء الساكنين (رموا ابنك) .

وقد عللت بهذا القانون تقصير المد في (رَمَتْ) و (رَمَوْا) حيث احتيج إلى حركة قصيرة سابقة على سكون الآخر في الصيغتين ، فامتنع بقاء المد لذلك منعاً لذهاب موضع السكون بإدخال حركة تشغله عند بقاء المد ، لأن بقاءه لا تتحقق معه الحركة التي تمكّن السكون في بنية الفعل المقطعية : انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢٣٦ - ٢٥٠ .

القانون (٢) :

قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية المقطعية :

(١) جاء في الفصل الأول قول أصحاب النظرية بهذا القانون ص ٧٠ - ٧٢ .

[يسوغ بقاء موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية المقطعية باكتناف حركتين مدغمتين

له] .

وقد بنيت تفسير تمكّن موضع الصامت المحذوف من صيغتي (رمى) و(غزا) للغائب المفرد، على تقدير هذا القانون، لما كان بقاء المدّ الحاصل عن سكون موضع المستهل المتوسط بين حركتي المدّ، سائغاً في هاتين الصيغتين وحدهما، في حين تعذر بقاء المد الذي لا يتحقق فيه الشرط المقدر لتمكين موضع المستهل المغفل نطقاً، في الصيغ الأولى من (رميا) و(رمت) و (رموا) حيث وقع موضع مستهل مغفل نطقاً لا تكتنفه حركتان مثلان قصيرتان .

وبذلك كان تقدير هذا القانون الفونولوجي تفسيراً مباشراً لضرورة حذف ذلك الموضع المغفل الذي لا يسوغ بقاءه بغياب الشرط المقدم في القانون لتمكينه في بنية الكلمة، ويكون حذفه وفق هذا التقدير هو علة ذهاب الحركة الثالثة فالرابعة من كل سلسلة حركات متوالية تفوق الحركتين، ولا خلاف على لزوم حذفهما بين النحاة وجميع اللغويين الأوائل، كما سبقت الإشارة بقسم التفسير المقترح لصيغة (رميا) ص ١٩٣ - ١٩٦ .

الفصل الثالث
صيغ الفعل الماضي
الناقص، مكسور العين

المبحث الأول

صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد

مدخل :

من أمثلة الفعل الماضي مكسور العين من الأفعال الصحيحة : علم يعلم ، حزن يحزن ، شرب يشرب ، ضحك يضحك ، فهم يفهم ، ركب يركب ، ومن الأفعال المعتلة اللام : خَشِيَ يخشى ، رَضِيَ يرضى ، حَيِيَ يحيا ، قَوِيَ يقوى ، رَوِيَ يروى .

وفيما يلي تصريف كل واحد من هذه الأمثلة المعتلة على ترتيبها ههنا لما فيه من بناء المركب على البسيط في قواعد الصرف والإعلال : فالفعل (خَشِيَ) ذو علة واحدة وهي الياء ، فلا يلزمه إعلال بالقلب ، لأن عينه مكسورة ، بينما (رَضِيَ) معتل الآخر بالواو المسبوقة بكسرة العين ، فيلزمها أن تُقلب ياء .

أما (حَيِيَ و رَوِيَ و قَوِيَ) ، فهي أفعال من اللفيف المقرون ، أولها ذو علتين متجانستين هما الياءان ، وثانيها ذو علتين مختلفتين ، وثالثها (قَوِيَ) عينه ولامه الواو ، فهي أبنية أكثر اعتلالاً لوجود علتين في كل منها ، ويلزمها مزيد من المناقشة . وما فيه علتان متفقتان ، ترد فيه مسائل وعلل صرفية متفقة ، ولذلك جعلت الكلام في صيغ (حَيِيَ) و (قَوِيَ) في نصوص متتالية ، وجعلت الكلام في صيغ (رَوِيَ) متأخراً عن الكلام في صيغهما .

ولا يكون الفعل الماضي المزيد مكسور العين ، لأن أبنية الماضي المزيد مفتوحة العين دون استثناء ، ولذلك لم يكن في مباحث هذا الفصل ذكر لأي من أبنية الزيادة مثلما كان لها في الفصل السابق .

ولما كان الفعل الماضي الناقص المنقلبة لامه الواو ياءً يُعامل معاملة ما أصل لامه الياء ، وكانت عين اللفيف المقرون تعامل معاملة عين الصحيح في تصريف الأفعال كما سيتبين في الفصل ، لم يكن ثمة فرق بين تصريف صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين معتل الآخر بالياء الأصلية وتصريف صيغ الأفعال مكسورة العين المعتلة بغيرها ، فكانت تصاريف

(خَشِي) هي النموذج الصرفي الذي تقاس عليه تصاريف باقي الأفعال في هذا الفصل .

ويقاس على تصاريف (خَشِي) جميع تصاريف الأفعال الماضية المبنية للمجهول لوقوع اللامات فيها مسبوقه بالكسرة سواء أهي من أبنية الزيادة أم من أبنية التجرد^(١) ، فكان السياق الصوتي المشترك للامات فيما بين أبنية الأفعال الماضية الناقصة المبنية للمفعول وأبنية الأفعال الماضية الناقصة مكسورة العين المبنية للفاعل ، داعياً إلى الاستغناء عن تفسير أحوال أصوات العلة لامات في صيغ البناء للمفعول من الأفعال الماضية التي كَسُرَ ما قبل اللام فيها غير أصل ، بتفسير تصاريف صيغ الأفعال الناقصة مكسورة العين المبنية للمعلوم ، منعاً لتكرار الأقوال في تفسير ظواهر الإعلال والتصحيح ذات الصلة بهذه الصيغ .

المطلب الأول ؛ أقوال النحاة :

المسألة الأولى : صيغة الماضي يائي اللام غير اللفيف (خَشِي) :

الياء في (خَشِي) أصلية وما قبلها مكسور ، وقد تحركت بفتحة بناء الماضي ، فلم يجز أن تنطق على أنها مدّ ، ومن ثم لا يطرأ أي تغيير على الفعل عند إسناد ضمير الغائب إليه . وفي ذلك قول ابن عصفور^(٢) : «فإن كان الفعل على (فَعَلَ) بكسر العين ، فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو . فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتل ، نحو : (غَنَيْتُ) من الغنية ، كما لم يعتل ما في آخره واو قبلها ضمة . بل إذا صحّت الواو في مثل (سَرَوَ) ، فالأحرى أن تصح الياء في مثل (غَنِيَ) ، لأن الياء وقبلها الكسرة أخف من الواو وقبلها الضمة» . ويقول^(٣) :

«وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : رضي وسرّو ورضيا ... ، إذ لا موجب لتغييرها عن حالها ..» .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٠ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٢٤ ، شرح التسهيل لابن

مالك ٢ / ١٣٠ .

(٢) المتع ٢ / ٥٢٢ .

(٣) المتع ٢ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

ولا يرد في صيغ (خشي) العميقة سياق صوتي لصوت العلة يستدعي تغييراً في نطقه سوى سياق اللام في أصل صيغة الفعل لجماعة الغائبين (خَشُوا) وسياقها في أصل صيغة الفعل متصلاً بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، ولذلك ندر قول النحاة في أيّ من الصيغ الأخرى في أبواب الإعلال في مصنفاتهم ، لانتفاء الإعلال فيها .

المسألة الثانية : صيغة (فَعَلَ) الناقص الواوي غير اللفيف :

من أمثله : رَضِيَ يَرْضَى ، وشَقِيَ يشقى ، وغَبِيَ يغبي .

وفيما يلي ذكر أقوال النحاة في تصريف الفعل (رضي) ليكون نموذجاً لتصريف

الأفعال التي من بابه .

إن أصل الفعل (رَضِيَ) معتل الآخر بالواو بدليل مصدره (الرضوان) ، إلا أن عينه انكسرت فقلبت واوه ياء دفعاً للثقل في تصاريف كل من الماضي والمضارع منه . يقول سيبويه في بنائه على فَعَلَ مكسور العين في كلامه عن مجيء الواو والياء لامين في الأفعال^(١) : « واعلم أن (فَعَلْتُ) قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك : (شَقِيتُ وغَبِيتُ) » .

ومثله قول المبرد^(٢) : « واعلم أن (فَعَلَ) يدخل عليهما وهما لآمان كما دخل عليهما وهما عينان ، وذلك قولك : (شَقِيَ الرجال وغَبِيَ) من الشِقْوَةِ والغَبَاةِ ، و (خَشِيَ) يافتى من الخِشْيَةِ » .

ويبين ابن جنبي نظيري (فَعَلَ) معتل اللام بالواو وبالياء مما اعتلت فيه العين في شرحه لكلام المازني في قوله^(٣) : « قال أبو عثمان : واعلم أن (فَعَلْتُ) تدخل عليهما وهما لآمان ، كما تدخل عليهما وهما عينان ، وذلك نحو : (شَقِيتُ وغَبِيتُ) لأن (شَقِيتُ) من الشِقْوَةِ و (غَبِيتُ) من (الغُنْيَةِ) . قال أبو الفتح : يقول : إن (فَعَلْتُ) تدخل على ما لامه واو أو ياء ، كما تدخل على ما عينه واو أو ياء لقرب ما بين العين واللام ، ف (شَقِيتُ) نظيره (خَفْتُ) و (غَبِيتُ) نظيره (هَبْتُ) » .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٧٣ .

(٣) المنصف ٢ / ١١٢ .

ويعلل النحاة وزن (فَعَلَ) فيما اعتلت لامة بالواو بأنهم أرادوا بذلك تخفيف الفعل في الماضي بقلب الواو ياء وأرادوا تخفيفه في المضارع بقلب الياء منه ألفا . يقول في ذلك المازني^(١) : « ودخلت (فَعَلْتُ) على بنات الواو كما دخلت في باب (غَزَوْتُ) حين قلت (شَقِيتُ وَغَبِيتُ) ، لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف ... » .

ويشرحه ابن جنبي ، فيقول^(٢) :

« وقوله (ودخلت (فَعَلْتُ) على بنات الواو) يعني الواو التي هي عين ، يريد (خَفْتُ أخاف ونمتُ أنام) كما دخلت فيما لامة واو نحو (شَقِيتُ وَغَبِيتُ) لأنهما من الشقاوة والغباوة لتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ... كما أنك إذا قلت (شَقِيتُ تشقى) صار موضع الواو التي هي لام ياء مرة وألفاً أخرى ، فهذا هو وجه الخفة » .

فالفعل (رَضِيَ) منتهياً بالياء أخف منه منتهياً بالواو ، ويكون لفظ مضارعه على (يَفْعَلُ) مفتوح العين وتقع فيه الواو رابعة فتقلب ياء وفق القواعد التي استنبطها النحاة لعلتين : أولاهما أن الواو الرابعة تكون ياء أبداً ، وثانيهما أن المضارع يُعَلَّ إعلال ماضيه ، فتكون لامة ياء كما كانت لام ماضيه في (رَضِيَ)^(٣) ، ثم تقلب هذه الياء ألفاً لجيئها في موضع حركة أصلية مفتوحاً ما قبلها كما كان شأنها في الماضي (رَمَى)^(٤) ، وبذلك يصبح لفظ المضارع على أخف صورة ممكنة لانتهائه بالألف أكثر أصوات العلة خفة .

ويقول المازني وابن جنبي في أن الواو وهي في موضع اللام أولى بالإعلال والتخفيف^(٥) :

« قال أبو عثمان : وإذا كان قبل هذه الواو كسرة ، ولم تكن حرف الإعراب وكان ما بعدها لازماً ، فهي مُبدلة مكانها الياء ، لأنهم قد قلبوا الواو للكسرة في المعتل الأقوى نحو : (ثِيرَة وَالْقِيَام وَالسِّيَاط وَالْحِيَاض) ؛ فالزموا الواو في هذا البدل ، نحو (مَحْنِيَة) لأنها من (حَنَوْتُ) و(عَادِيَة) . قال أبو الفتح : قوله (المعتل الأقوى) يريد أن الواو قد انقلبت وهي عين في (ثِيرَة وَالْقِيَام وَالْحِيَاض) لانكسار ما قبلها ، مع أن العين أقوى من اللام ، فالواو التي

(١) النصف ١ / ٢٤٤ .

(٢) الموضع السابق .

(٣) المقتضب ١ / ٢٠٠ ، ٢٧٤ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٥) النصف ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ .

كانت في (مَحْنِيَّة) أولى بالقلب لانكسار ما قبلها ، لأن الهاء بعدها لا تبلغ أن تكون في قوة الراء في (ثِيْرَة) والضاد في (حِيَاض) ، وقد قلبت في الأقوى وهو العين ؛ فوجب قلبها في الأضعف وهو اللام لا محالة .

ويؤكد قولهما أن الرضي قد وصف قلب الواو في (رَضِي) بأنه قلب لا يسوغه سوى موضعها من الفعل موضع اللام ؛ إذ يقول إن الواو المتحركة تقوى بالحركة ولا يكون قلبها ياء مسوغاً إلا بأحد شرطين : إما أن تقع في موضع حقه التخفيف والتغيير ، أو أن تكون عيناً في اسم محمول على لفظ فعله أو مفرده المعلن ، فكان إعلال الواو فيه عيناً من طرد الباب على وتيرة واحدة . فأما الواو في (رَضُو) متحركة بالفتح ، فهي وإن تحركت إلا أنها في موضع التخفيف والتغيير ، لأن الآخر أبداً موضع ضعف واعتلال ، فجاز قلبها ياء سواء أكانت في فعل أم اسم ، في حكم الوسط من لفظ الكلمة أم في حكم الآخر .

وذلك قوله^(١) : « اعلم أن الواو المتحركة المكسور ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها بالحركة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون لاماً ، لأن الآخر محل التغيير ، فهي إذن تقلب ياء ؛ سواء كانت في اسم كـ (رأيتُ الغازي) ، أو فعل مبنياً للفاعل كان كـ (رَضِيَ) من الرضوان ، أو للمفعول كـ (دُعِيَ) . وسواء صارت في حكم الوسط بمجيء حرف لازم للكلمة بعدها نحو (غَزِيان) على فَعْلان من الغَزْو ، و (غَزِيَة) على فَعْلَة منه مع لزوم التاء كما في (عَنصُوة) ، أو لم تصر كما في (غازية) » .

فهذا موضع يجوز فيه القلب بلا قيد ما دام ما قبلها مكسورا .

وليس قلب الواو هنا مجرد تخفيف الآخر ، وإنما يستدعيه اجتماع الحركة المتنافرة مع الواو ، فلزم التخلص من التقائهما كما لزم قلب الواو ياء عند اجتماعها بها في مثل (سَيِّد) . يقول ابن عصفور في ذلك^(٢) : « وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء نحو « شَقِي » و « رَضِي » ، لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو ، لأن الكسرة بعض الياء . فكما أن الياء والواو إذا اجتمعتا في مثل « سَيِّد » و « مَيِّت » قلبت الواو ياء ، والأصل : (سَيِّود ومَيِّوت) ؛ فكذلك يُفعل بالكسرة مع الواو » .

ويشير بعد قوله هذا إلى أن قلب الواو ياء في هذا الموضع هو من دأبهم في جمع حروف العلة إلى الحركات التي من أجناسها ، فهذا هو القياس عند العرب .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦١ .

(٢) المتع ٢ / ٥٢٢ - ٥٢٣ .

يقول^(١): « فإنه لما قُلبت الواو إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها، وهو الياء في نحو (رَضِيَ) ، والياء المضموم ما قبلها حرفاً أيضاً من جنس الحركة التي قبلها ، وهو الواو في نحو (لَقَضُوا) ، كذلك قُلبت الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما حرفاً من جنس الحركة التي قبلهما ، وهو الألف » .

وقول ابن عصفور ههنا أقرب إلى كلام سيبويه لما فيه من ردّ قلب الواو في هذا الموضع إلى وجوب مجانستها للحركة السابقة عليها سواء أكانت الواو طرفاً أم غير طرف ، وهذا هو ما أشار إليه سيبويه عند إيجابه قلبها عيناً ولأماً على حدّ سواء نظراً إلى الحركة قبلها حيث قال^(٢): « وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم ، فهي مُبدلةٌ مكانها الياء ، لأنهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوى ياء وهي متحركة ، لما قبلها من الكسر ، وذلك نحو : (القيام والثيرة والسياط) . فلما كان هذا في هذا النحو ، ألزموا الأضعف الذي يكون ثالثاً الياء . وكيونتها ثانية أخفّ ، لأنك إذا وصلت إليها بعد حرف كان أخفّ من أن تصل إليها بعد حرفين . وذلك قولك : (مَحْنِيّة) ، فإنما هي من (حَنَوْتُ) ، وهي الشيء المَحْنِيّ من الأرض ، و (غَازِيّة) » . فقول « لما قبلها من الكسر » هو تعليل ذلك القلب عنده في حالتها وقوع الواو عيناً ولأماً على حدّ سواء .

وقد جاءت قاعدة قلب الواو بعد الكسرة ياء في كتب الصرف مقترنة بسكون الواو^(٣) لتفسير كلمات مثل (ميعاد) و (ميزان) ، فلعل هذا هو مادعا الرضيّ إلى عدّ قلبها ياء وهي متحركة قلباً استثنائياً غير موافق لأصل القاعدة الموضوعية في اللغة .

ومما سبق يمكن أن يجمل كلام النحاة في (رَضِيَ) بأنه قد تحقق فيه بقلب الواو غرضان لغويان : أولهما القياس اللغوي في مجيء صوت العلة من جنس الحركة قبله ، وثانيهما التخفيف آخراً بإحلال الياء محل الواو في الفعل الماضي ، وهو ما تميل إليه اللغة من تخفيف

(١) المتع ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٥ ، الأصول في النحو لابن السراج ٣ / ٢٦٤ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٣ .

لامات الأفعال الماضية، فأصبح (رَضِيَ) بذلك على نسق الفعل اليائي الأصل كـ (خَشِيَ) ، فلم يلزمه زيادة تخفيف أو تغيير ، كما لم يلزم (خَشِيَ) .

المسألة الثالثة : صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين اللفيف المقرون ذي الياءين (حَيَّيَ) :

الفرع الأول : تعليل كسر عينه :

علل النحاة مجيء الفعل الماضي الثلاثي المجرد اللفيف ذي الياءين على بناء (فَعَلَ) مكسور العين ، بثقل توالي الياءين في الفعل .

يقول سيبويه^(١) : « والمضاعف من الياء قليل ، لأن الياء قد تثقل وحدها لأمّاً ، فإذا كان قبلها ياء كان أثقل لها » . ويقول أبو عثمان المازني في ترك البناء الأثقل مع ما لامه أو عينه ياء^(٢) : « وليس في باب الياء التي هي عينُ (فَعَلْتُ) ، كما أنه ليس في باب (رميتُ) : (فَعَلْتُ) ، لأن الياء عندهم أخف من الواو ، فكرهوا الخروج من الأخف إلى الأثقل .

ودخلت (فَعَلْتُ) على بنات الواو كما دخلت في باب (غزوتُ) حين قلت : شَقِيتُ وَغَبِيتُ ، لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف ، ولو قلت (فَعَلْتُ) من الياء كنت قد انتقلت من الأخف إلى الأثقل » . ويفسره ابن جني بقوله^(٣) :

« يقول : لو قلت من باب (بَعْتُ) فَعَلْتُ ، لزمك أن تقلب الياء واواً وكنت تقول : (بَعْتُ أَبوع) ، فرفض ذلك كما رفض (رَمَوْتُ أَرْمُو) ، لو بنيتَه على (فَعَلَ يَفْعُل) ، لكلا يخرج من الياء وهي الأخف إلى الواو وهي الأثقل » .

فاللفيف المقرون ذو الياءين يمتنع مجيئه على (فَعَلَ) ، لأنه كالأجوف (باع) من حيث اعتلت عينه ، فتكون صيغة مضارعه كمضارع (باع) عينها الواو فهو (أَحْوِي) ولا يخفى ما به من ثقل ، ثم تعل الواو فتقلب ياء لسكونها والتقاءها بالياء ، فيصبح الفعل (أَحْيَى) أو (أَحْيَى) بضم الحاء على الأصل أو بكسرها مجانسة الياء ، وفي كليهما خروج عن كلام العرب

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٧ .

(٢) النصف ١ / ٢٤٤ .

(٣) الموضوع السابق .

بضم الياء آخر الفعل وقبلها ساكن^(١).

فأما إن قيل في مضارعه كمثال (أرْمُو) فهو كذلك خروج من الأخف (أحيا) إلى الأثقل (أحيُو) لاجتماع الياء والواو ، وهذا ما رآه سيبويه من ثقل الياء المضمومة تليها الواو في قوله^(٢): « وكانت الكسرة في الواو والياء بعدها ، أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها . . . » فهذا من أثقل مواضع النطق فلا يلجأ إليه .

كذلك لو افترض مجيء (حَيِّي) على بناء (فَعَلَ) كمثال (رمى) ، لكان في مضارعه ثقل ؛ إذ كان ماضيه بفتح العين يصبح (حيا) بقلب لامه ألفاً ، لأنها ياء متحركة مفتوح ما قبلها تُعَلِّ كما أُعِلَّت لام (رمى) ، ثم كان مضارعه يُبنى على (يَفْعَل) كشأن مضارع المعتل الآخر بالياء^(٣) ، فيصبح (يَحْيِي) على غرار (يرمي) ، ويدغم فيه من ثم لتوالي المثليين ، فيصبح (يَحْيِي) ، فيقع فيه من الشذوذ اللغوي ما كان يقع لو ضمت عين ماضيه ، من ضم الياء حيث لا يجوز ضمها في اللغة ، فلما لزم تصاريف الماضي اللفيف ذي الياءين الثقل مع فتح عينه وكسرها كان (فَعَلَ) مكسور العين به أولى .

الفرع الثاني : فكه وإدغامه :

ويجوز في (حَيِّي) الفك والإدغام . يقول في ذلك المبرد^(٤): «إذا بنيت الماضي من (حَيِّتُ) فقلت (حَيِّي) يا فتى ، فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت وإن شئت بينت ، تقول (قد حَيَّ في هذا الموضع) و (قد حَيَّ فيه) .

أما الإدغام ، فيجب للزوم الفتحة آخر (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير المعتل نحو (ردّ وكرّ) . وأما ترك الإدغام ، فلأنها الياء التي تعتل في (يَحْيَا) و (يُحْيِي) فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنك تقول : (هو يُحْيِي زيدا ولم يُحْيِ) فتجعل محذوفة كما تحذف الحركة ؛ وكذلك (يحيا) ونحوه ."

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٨ ، المنصف ٢ / ١٩٠ ، التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٥ / ١٠٥ ،

شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

(٣) المنصف ٢ / ١١١ .

(٤) المقتضب ١ / ٣١٧ .

١ - إدغام صيغة (حَيِّ) :

يقول سيبويه في إدغامها^(١) : « فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء (يخشى) فيه الحركة وياء (يرمي) ، لا تفارقهما ، فإن الإدغام جائز فيه ، لأن اللام من (يرمي) و (يخشى) قد صارتا بمنزلة غير المعتل . فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها . وذلك قولك : (قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره) ، وإن شئت قلت : (قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره) .

والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة فإنما وقع التضعيف ، لأنك إذا قلت (خشِي) أو (رُمِي) ، كانت الفتحة لا تفارق وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة (طُرِدَ وأُطْرِدَ وحُمِدَ) ، فلما ضاعفت صارت بمنزلة (مُدَّ وأُمِدَّ ووَدَّ) ؛ قال الله عز وجل^(٢) : ﴿ وَيَحْيِي مَن حَيَّ عَن بَيْنَةٍ ﴾ .

ويوضح الرضي سبب كثرة الإدغام في (حَيِّ) وسبب اشتراط لزوم حركة لامه حيث يقول شارحاً كلام ابن الحاجب^(٣) :

« قوله^(٤) (وكثر الإدغام في باب حَيِّ) ؛ قال سيبويه : الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ، ويشترط في جواز الإدغام في مثله (أي فيما تحرك حرف العلة فيه) لزوم حركة الثاني ، نحو : حَيَّ ، حَيَّا حَيُّوا ، حَيَّتْ ، حَيَّتَا ، قال^(٥) : عَيُّوا بأمرهم كما عَيَّتْ ببيضتها الحمامه جعلت لها عودين من نَشَمٍ وآخر من ثَمَامه

..... وإن كانت الحركة لازمة في نفس الأمر كما في (حَيِّ) أو لأجل حرف عارض لازم كما في (تَحْيِيَّة) و (أَحْيِيَّة) جمع حَيَاء ، جاز الإدغام والإظهار ، إذ التاء في مثله لازمة بخلاف تاء الصفة والإدغام في هذا النوع أيضاً أولى ؛ كما كان في حَيَّ وأُحْيِيَّ .

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، ومثله قول ابن السراج في الأصول ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٤٢ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٤ - ١١٦ .

(٤) أي : قول ابن الحاجب .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص كما جاء في المقتضب ١ / ١٨٢ ، وشرح المفصل ١٠ / ١١٥ والمقرب ١٠٥ .

وإنما اشترط للإدغام في هذا الباب لزوم حركة الثاني بخلاف باب (يَرْدُ) و (يَمَسُّ) ، لأن مطلق الحركة في الصحيح يلزم الحرف الثاني إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ك (لم يَرُدُّ) و (يَرُدُّنَ) ، وأما في المعتل نحو (مُعِيَّة) و (رَأَيْتَ مُعِيًّا) فيسكن الثاني بلا دخول شيء نحو (مُعِي) ، فلم يَرَوْا إدغام حرف فيما هو كالساكن .

ولم يشر الرضي إلى أن من ترك الإدغام إنما نظراً إلى تصريف الفعل المضارع حيث تعلّ اللام فلا يجوز الإدغام ، وأن قولهم (حَيِّ) بلا إدغام من طرد لفظ الفعل في تصاريف الماضي والمستقبل في ترك الإدغام . وقد أشار إلى ذلك المبرد في قوله (١) :

« وأما ترك الإدغام ، فلأنها الياء التي تعتلّ في (يحيا) و (يُحيي) فلا تلزمها حركة ، ألا ترى أنك تقول : (هو يُحيي زيدا ولم يُحيي) فتجعل محذوفة كما تحذف الحركة ، وكذلك (يحيا) ونحوه . وقد فسرت لك من اتصال الفعل الماضي بالمضارع وإجرائه عليه في باب (أغزيتُ) ونحوه ما يعني » .

فهو يشير إلى أن (أغزيتُ) الماضي جاءت لامة ياء حملاً على مضارعه (يُغزِي) الذي وجب فيه قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فلما تحولت ياء في المضارع أُجري عليها الماضي ، فلم يقولوا (أغزوتُ) على أصله . ومثل ذلك عنده إجراء الماضي (حَيِّ) غير المدغم على لفظ مضارعه (يحيا) .

وفي ذلك أيضاً قول ابن عصفور في أن الليف المقرون يلزمه تحرك الثاني (٢) :

« وذلك أن المثلين إذا اجتمعا في هذا النوع ، فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام ، لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن وإن كانت الحركة بناء ، فلا يخلو من أن تكون متطرفة أو غير متطرفة . فإن كانت متطرفة جاز الإظهار والإدغام ، نحو : أُحْيِي وَأُحِيَّ وَحَيَّ وَحَيٍّ فمن أدغم فلأن الحركة لازمة ، ومن أظهر فلأن هذه الياء من (حَيِّ) هي الياء الساكنة في (يحيا) التي قلبت ألفاً . »

وفيه قول المازني (٣) : "وإنما جاز الإظهار في هذا ، لأن لامة قد تعتل فتسكن في موضع الرفع ، فلا يكون إدغام . »

وبذلك ردّ النحاة لغة الإدغام إلى معاملة صوتي العلة في (حَيِّ) معاملة الصوامت

(١) المقتضب ١ / ٣١٧ .

(٢) المتع ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٨ .

(٣) النصف ٢ / ١٨٩ .

الصحيحة لتحرك نصف الحركة الثانية بحركة لازمة ، في حين ردّوا لغة الإظهار إلى إرادة طرد لفظ الفعل في تصاريف الماضي والمضارع ، من باب حمل لفظ الفعل في صيغة الماضي على لفظه في صيغة المضارع من حيث الإظهار .

٢ - تصحيح العين في صيغة الإظهار (حَيَّيَ) :

يقول سيبويه في ترك إدغام (حَيَّيَ) (١) :

« وقال ناس كثير من العرب : قد حَيَّيَ الرجل وحيَّيتَ المرأة ، فَبَيَّنَ ، ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء ، وأخبرنا بهذه اللغة يونس » .

وقد صحت عين (حَيَّيَ) ولم تعمل كما صحت العين في فَعَلَ معتل اللام وحدها من نحو (رضي) ، فلم يقل (حاي) فيلزمه (يَحاي) في المضارع بياء مضمومة بعد المدّ ، وقد رأى النحاة أن الفرار من ضمها بعد المدّ هو علة ترك إعلال عين الماضي .

أما في مذهب من ذهب إلى أن أصل (حَيَّيَ) هو (حَيَّوْ) ، فإنما امتنع إعلال عين (حَيَّيَ) عنده بعد إعلال لامه حتى لا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة (٢) ، وهو مذهب المازني .

يقول المازني (٣) : « وقالوا (القصوى) ، فجاءوا بها على الأصل ، كما قالوا : حَيَّوْ وضَيَّوْ ... »

فالأصل في (حَيَّيَ) عنده أن لامه الواو كما وقعت في (حَيَّوْ) لأمّاً ، رغم أنه في نصّ آخر يذكر أن المصدر (حيوان) لم يشتق منه فعلٌ ، لما لم يكن في العربية فعلٌ عينه الياء ولامه الواو . وذلك قوله (٤) : « وأما قولهم (حيوان) ، فإنه جاء على ما لا يستعمل : ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك جاء (حَيَّوْ) - اسم رجل - فافهمه . وكان الخليل يقول : (حيوان) قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقلاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان ، ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم (فاظ الميتُ يَفِيظُ فَيْظاً وفَوْظاً) ، فلا يشتقون من (فَوْظ) فعلاً » .

ولم يذهب النحاة مذهب المازني وردوا عليه بأن (حَيَّوْ) و (ضَيَّوْ) مما « شدّ من

-
- (١) الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، وقد أشار سيبويه إلى تصحيح عين (حَيَّيَ) في الكتاب ٤ / ٣٤٧ .
(٢) انظر في امتناع الإعلالين في الكلمة الثلاثية مجردة أو مزيدة : الكتاب ٤ / ٣٧٦ ، والمقتضب ١ / ٢٩٠ ، والمتع ٢ / ٥٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠٠ .
(٣) المنصف ٢ / ١٦١ .
(٤) المنصف ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

المعتل على الأصل»^(١) . وقد علل سيبويه امتناع مجيء الفعل معتل اللام بالواو مع سبقها بالياء بقوله^(٢) : « وقالوا (حَيَوَة) كأنه من (حَيَوْتُ) وإن لم يُقل ، لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل نحو (يَوَجَل) حتى قالوا (يَيَجَل) . فلما كان هذا لازماً ، رفضوه كما رفضوا من (يَوْمٍ) : (يُمْتُ) كراهية لاجتماع ما يستثقلون » . فمجيء الواو الساكنة بعد الياء خروج من الخفيف إلى الثقيل وهو الواو وفق تقدير النحاة ، وهم يبنون على ذلك تعليل كثرة الأفعال التي تسبق فيها الواو عيناً الياء لأمّاً وامتناع مثل (حَيَو) لسبق الأخر في عليه على الأثقل .

يقول في ذلك ابن يعيش^(٣) : « قال الشارح : قد أخذ يريك مواقع هذه الحروف من الكلم ، فأما الألف فقد تقدم أمرها وأنها لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال ، وأما الواو والياء فقد تكونان أصلين ... وقد يجتمعان في أول الكلمة ، فيكون أحدهما فاء والآخر عيناً نحو وَيَل وَيَوْم ، وتقديم الواو أكثر . فد (وَيَل) و (وَيَح) ، و (وَيَس) أكثر من (يَوْم) و (يَوَح) ، كأنهم يكرهون الخروج من الياء إلى ما هو أثقل منها وهو الواو ، ولذلك قالوا (وَقَيْتُ) و (طَوَيْتُ) ، فقدموا الواو على الياء ولم يأت عنهم مثل (حَيَوَة) بتقديم الياء على الواو . قال سيبويه : ليس في كلامهم مثل (حَيَوَة) ، أي : ليس في الكلام (حَيَوَة) ولا ما يجري مجراه مما عينه ياء ولامه واو » .

ويشير الرضي كذلك إلى أن الواو لأمّاً أثقل منها عيناً ، وأن الأصل في وضع ألفاظ اللغة أن تكون اللامات فيها أولى بالخفة ، لأنها مورد علامات الإعراب . وذلك قوله^(٤) : « ... لم يأت العين ياء واللام واوا ، لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخفّ مما قبله لتشاغل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير مُعْتَقَب الإعراب » .

أما عن قول النحاة في المصدر (حيوان) ، فقد عللوا مجيء الواو فيه بعد الياء بأنه قلب للام المصدر إذ أصله عندهم هو (حَيَّان) بياءين ، وأن تواليهما مستكره ففرّ منه بقلب الياء الثانية لا الأولى واواً على غير قياس لأجل التخفيف^(٥) .

يقول سيبويه في قلب الياء الثانية واواً في المصدر (حيوان)^(٦) : « وأما قولهم

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٠ ، المنصف لابن جني ٢ / ١٦٠ . ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ومثله قوله في الكتاب ٤ / ٤٣١ .

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٥٥ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ٧٣ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٥ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٠٩ .

(حيوان) ، فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلواها في (رَحَوِيّ) حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل كما صارت اللام الأولى في (مُمِلّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره .

فهو في هذا التعليل يشبه إبدال ثاني الصامتين المثلين في (حَيَّان) أصل (حيوان) بإعلال ثانيهما في اسم الفاعل (المُمِلّ) الذي تقلب لامه الثانية ياء ، لما كان إعلال ثاني المثلين في كليهما مانعاً لإعلال عين الكلمة لامتناع توالي الإعلالين^(١) ، وقد شرح ذلك أبو عليّ الفارسي في تعليقه على نصّ سيبويه بقوله^(٢) : « (فصارت على الأصل)^(٣) : أي صارت الياء التي هي العين من (حيوان) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واواً ، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمِلّي) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً ، وقد كانت العين أُعِلّت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك (مُمِلّ) ، فاعلم » .

ويُضيف الرضيّ إلي هذا التعليل أن إعلال العين دون اللام في أصل المصدر (حَيَّان) بقلبها واواً فيكون (حَوَّيان) ، قلب ممتنع لحصول اللبس به بين مصدر (حَوِيّ) ومصدر (حَيَّي) ، لكثرة باب (طَوِيّ) في العربية . وذلك قوله^(٤) : « ... (وواو (حيوان) بدل من ياء) عند سيبويه وأصحابه ، أبدلت منها لتوالي الياءين . وأبدلت الثانية ، لأن استكراه التالي إنما حصل لأجلها ، وأيضاً لو أبدلت العين واواً لحمل على باب (طويتُ) الكثير وظنّ أنها أصل في موضعها لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واواً صارت مستنكرة في موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل » .

وقول المازني بأصالة الواو لاماً في (حَيَّي) ، تقدير يرده عدم النظير في كلام العرب^(٥) ، وبذلك فسر ابن جني قول الخليل وسيبويه في تأصيل لام (حيوان) في كتابه

(١) أبو عليّ الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ١٠٩ / ٥ .

(٢) المرجع السابق ١٢٣ / ٥ .

(٣) هذه هي عبارة سيبويه في النصّ السابق من كتابه .

(٤) شرح الشافية للرضيّ ٧٣ / ٣ .

(٥) المقتضب ١ / ٣٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٥ ، شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧٣ .

المنصف ، رداً على مذهب المازني حيث قال^(١) ، : « وإنما حمل الخليل (الحيوان) على أنه من مضاعف الياء وأن الواو فيه بدل من الياء ، لأنه من (الحياة) ومعنى (الحياة) موجود في قولهم (الحيا) للمطر ، وهم يقولون في تثنيته (حَيَّان) بالياء لا غير . فلهذا - عندي - ذهب الخليل إلى أن (الحيوان) من مضاعف الياء لما وجد معناه كمعنى (الحيا) للغيث ، فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياء ولامه واو نحو (حَيَّوتُ) ، ورأى معنى (الحيوان) من معنى (الحيا) للمطر ، حملة عليه لهذين السببين ، وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله . فمذهب الخليل في هذا : الوجه الذي لا محيد عنه ولا مَصْرَفٍ إلى غيره » .

وليس في احتجاج المازني بتعاقب الواو والياء في بعض المصادر حجة لغوية ذات اعتبار عند النحاة ، لبعد علة تعاقبهما في المصادر عن الاستدلال على جواز مجيء الواو المتطرفة بعد الياء في الفعل . يقول في ذلك ابن جني^(٢) : « وتشبيهه أبي عثمان (الحيوان) في أنه لم يشتق منه فعلٌ بر (فَوْظٌ) ، ليس بمستقيم ، و (فَيْظٌ) و (فَوْظٌ) لغتان كما ترى . قال أبو علي : « لأنه لا يُنكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء وواوٌ يعتقبان عليه نحو قولهم : (تاه يَتِيه ، وطاح يَطِيح) وقالوا (هو أتوه منه وأطوح منه) . « فهذا ونظيره كثير في كلامهم ، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس (الحيوان) عليه » . فلما لم تكن ثمة حجة لغوية تعزز قول المازني في تأصيل لام (حَيِّي) ، كان ترك الأخذ به أولى .

ويقول الرضي في أسباب ترك إعلال عين (حَيِّي)^(٣) :

« أقول : قوله^(٤) (باب قَوِي) أي فَعَلَ بالكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها قلبت ياء للاستثقال ، والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط إما بالقلب أو بالإدغام لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفاً لاجتماع إعلالان على ثلاثي ، ولا يجوز .

..... و (حَيِّي) من المضاعف بالياء ، إلا عند المازني ولم يُعَلَّ في (حَيِّي)

(١) المنصف لابن جني ٢ / ٢٨٥-٢٨٦ ، ومثله قول ابن عصفور في المتع ٥٦٩-٥٧٠ .

(٢) المنصف لابن جني ٢ / ٢٨٥ ، ومثله قول ابن يعيش في شرح المفصل ١٠ / ٥٥ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٢-١١٤ .

(٤) أي قول ابن الحاجب في الشافية .

بقلب العين عند المازني لأن أصله (حَيَو) عنده ، أو لأنه مثل (طَوِي) كما يجيء . قوله (١) :
(وباب طَوِي وَحَيِي) يعني لم يُعَلَّ وإن لم يلزم إعلالان لأنهما فرعا (هوى) ، وذلك لأن
(فَعَلَ) بفتح العين في الأفعال أكثر من أخويه ، ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين
ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهي على فَعَلَ بكسر العين ، وذلك أن كل أجوف من باب (فَعَلَ)
قلبت عينه في الماضي ألفاً ، تقلب عينه في المضارع أيضاً ؛ نحو : خاف يخاف وهاب يهاب .
فلو قالوا في الماضي (قاي وطاي وحاي) ، لقالوا في المضارع : يقاي ويطاي ويحاي ،
وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم نحو : ظبي وآي
وراي ؛ وذلك لثقل الفعل .

.. ويجوز كما قدمنا أن نعلل ترك إعلالهم عين (طَوِي) و(حَيِي) بامتناع إعلال لامهما
الذي كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ، لكونه آخر الكلمة .
ففي هذا النص اعتباران لترك إعلال عين (حَيِي) ؛ هما من الأصول العامة في قواعد
إعلال عين الكلمة عند النحاة :

١ - يترك إعلال عين كلمة لم تعل لامها ، لأن الطرف أولى بالتغيير : وفي ذلك قول
سيبويه في باب ما كانت الياء والواو فيه لامات (٢) : « اعلم أنهن لامات أشدّ اعتلالاً
وأضعف ، لأنهن حروف إعراب وعليهن يقع التنوين ، والإضافة إلى نفسك بالياء والتثنية
والإضافة نحو (هَنِي) ، فإنما ضعفت لأنها اعتمدت عليها بهذه الأشياء . وكلما بعدتا (٣) من
آخر الحرف كان أقوى لهما : فهما عينات أقوى ، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات » .

ويقول ابن جني (٤) : « أصل الاعتلال إنما هو للام ، ثم وليتها العين فاعتلت
لقربها منها ، ثم وليت الفاء العين فاعتلت لاعتلالها ؛ فالآخر أبداً أدخل في الاعتلال من
الأول ، والأول أقرب إلى الصحة » . ويعلل الرضي ترك إعلال عين (حَيِي) بأن قلب الياء
والواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قاعدة صرفية ضعيفة تترك لأدنى عارض (٥) . وعلى
هذا يكون ترك إعلال عين (حَيِي) لبعدها عن سبب إعمال قاعدة القلب بتمكنها وهي غير
طرف ، في حين يكون إعلال (رمى) لالقوة قاعدة القلب وإنما لضعف موضع حرف العلة
لاماً ، على ما ذهب إليه الرضي .

(١) أي : قول ابن الحاجب في الشافية .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨١ .

(٣) يقصد الواو والياء .

(٤) المنصف ٢ / ١١٢ .

(٥) شرح الشافية للرضي ٣ / ٩٥-٩٦ .

٢ - يُترك إعلال يستلزم تصريفاً للفعل فيه ثقل : وهو قولهم إن صيغة (حاي) في الماضي تستلزم (يحي) في المضارع الذي تضم ياؤه بعد سكون عينه ، إذ يقاس إعلال عين المضارع على إعلالها في صيغة الماضي .

وفي ذلك قول ابن جني^(١) : « ألا ترى أن أصل (يقول ويبيع) : يَقُولُ وَيَبِيعُ ، وأصل (يخاف ويهاب) : يَخَوْفُ وَيَهَيَّبُ ، وأصل (يَطُولُ) : يَطْوُلُ ، وهذه الصيغ لا توجب إعلالا لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح . ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو : « قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَخَوْفٌ وَهَيْبٌ وَطَوْلٌ » ، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن ، فسُلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن .

فلما جاء المضارع أعلاه إتباعاً للماضي لتلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً ، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار : يقول ويبيع ويطول .

فمتى ما أعلت عين الماضي لزم المضارع أن تعل عينه أيضاً في تقدير النحاة ، فكان يجب في المضارع من (حاي) أن يكون (يحي) .

وقد أشار ابن جني إلى علة كراهية رفع المضارع المعتل الآخر بالياء وقد سبقها السكون ، بقوله^(٢) : « ومن قال : (قد حِيَّ و أُحِيَّ) فأدغم ، لم يقل هنا (يُحِيَّ) لأن هذه الأفعال لا يدخلها الضم على حال ، لأن اللامات فيها تعاقب الضمة ، فلا تجتمع معها . »

وهو كقول المازني^(٣) : « ... وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام . وذلك تفسير قول سيبويه^(٤) : « لو قلت يَفْعَلُ من حَيٍّ ولم تحذف ، لقلت « يَحِيُّ » فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم ، فكروهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف . »

ومعنى أن اللام المعتلة تعاقب الضمة هو أنها تعمل عملها وتقوم مقامها في إفادة الموقع

(١) المنصف ١ / ٢٤٧ .

(٢) المنصف ٢ / ١٩٠ .

(٣) المنصف ٢ / ٢٠٤ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٩٨ .

الإعرابي للفعل سواء أهو مرفوع أم مجزوم، فعند رفعه تثبت اللام فيه وعند جزمه تحذف منه .
يقول أبو علي في أن اجتماع الضمة مع الياء لأمّاً في المضارع محال^(١) : «لأن هذه
الحروف تضارع الحركات ، لأنها تحذف للجزم ، ... فلا يجوز اجتماعهما » .

وقد قرن ابن عصفور باب (حَيَّيَ) بباب (طَوَى) مفتوح العين في مسألة امتناع إعلال
العينين منهما ، حيث قال^(٢) : « وأما ما عينه ولامه ياءان ، فإن العين منه تجري مجرى حرف
صحيح ، للعلة التي تقدمت أيضاً في باب (طَوَيْتُ) . » وهو في باب (طَوَيْتُ) يقول^(٣) :
« والسبب في أن اعتلت اللام في هذا الباب وصحت العين ، أنك لو أعلتتهما جميعاً لأدى
ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال وأيضاً فإنك لو أعلت العين وصحت اللام ، لكنت
تقول : (شَايَ يَشِيٌّ وَطَايَ يَطِيٌّ) فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء ، وتدخل اللام
الضمة لأنها تجري مجرى الصحيح ، فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير ، فرفض لذلك .
وقد شدّ من ذلك شيء ، فأعلت عينه وصححت لأمه وجاء ذلك في الاسم لقوته
وتمكنه ، وذلك نحو : طاية وثاية ، لأنهما من طويت و وثويت » .

فهو يشير إلى ضعف الفعل وقوة الاسم ووجوب الفصل بينهما فيما يتحقق فيهما من قواعد
الإعلال لتفاوتهما في القوة .

ويرى بعض النحاة أن إعلال لام المضارع من (حَيَّيَ) بقلبها ألفاً في قولنا (يَحْيَا) ،
سبب في منع إعلال عين الماضي مراعاة لثلاثي اجتماع على فعل واحد اعتلال عينه ولامه . يقول
في ذلك ابن يعيش :^(٤)

« فأما (حَيَّيَ وَعَيَّيَ) ونحوهما من مضاعف الياء ، فالقياس هنا أن تقلب الياء الأولى
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأن يصير اللفظ إلى (حاي وعاي) فيعتل العين ، وقد اعتلت
هذه اللام في المضارع بقلبها ألفاً وسكونها في حال الرفع وحذفها في حال الجزم ، والأفعال
كلها جنس واحد ، فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلال عينه ولامه ، فنزلوا الأول منزلة الصحيح

(١) النصف ٢ / ٢٠٥ .

(٢) المتع ٢ / ٥٧٦ .

(٣) المتع ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(٤) شرح الفصل ١٠ / ١١٦ .

وأقروه على لفظه في الماضي ووفوه ما يستحقه من الحركات ، ولحق الثاني القلب والتغيير والسكون ، وذلك نحو (حَيَّ يحيى وعَيَّ يعيب) .

فهو لم يلتفت إلى قياس عين المضارع (يَحْيِي) على عين الماضي منه في حال إعلالها لو قيل (حاي) ، وإنما جعل الاعتبار في ترك إعلال عين (حَيَّ) بأنهم لا يجمعون إعلالين على الفعل الواحد فيما بين شتى تصاريفه - للماضي كانت أم للمضارع - فكلها تصرفات للفعل نفسه ، ولذا قال : « والأفعال كلها جنس واحد » .

وقصده من ذلك أنه أريد للفعل الواحد ذي المعنى الواحد لفظاً يتفق بين جميع تصاريفه - ماضية كانت أم مضارعة - من حيث اعتلال أصواته ، فلا يكون معتلها في صيغ الماضي غيره في صيغ المضارع ، وكأنما هو فعل آخر ، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز أن يجتمع إعلالان على الكلمة الثلاثية ، فكأنما إعلال عين الفعل في لفظ الماضي وإعلال لامة في لفظ مضارعه إعلالان في كلمة واحدة .

ومن ثم تكون الأصول التي احتكم إليها النحاة في تعليل تصحيح عين (حَي) هي :

١ - عدم إعلال الأقوى من أصوات العلة عند ترك إعلال الأضعف منها من حيث موضعه في البناء الصرفي .

٢ - مراعاة منع مجيء صيغ ثقيلة عند طرد الإعلال في جميع تصاريف الفعل الواحد .

٣ - ألا يجتمع على الفعل الواحد إعلال عينه ولامه وإن لم يجتمعا في صيغة واحدة .

وزاد عليها المازني مسألة امتناع الإعلالين في الثلاثي ، لأنه جعل الأصل (حَيَّ) ، فكان

يلزمه إعلال الواو لانكسار ما قبلها ، فهذا إعلال اللام ، ولا يصح معه إعلال العين أيضاً .

المسألة الرابعة : صيغة الماضي مكسور العين اللفيف المقرون ذي الواوين للغائب المفرد (قَوِي) :

الفرع الأول : بناؤه على (فَعَلَ) مكسور العين :

أصل (قَوِي) هو (قَوَوَ) بدليل مصدره (القوَّة) ، وقد لزمه كسر العين بغية تخفيفه

بقلب الواو الثانية ياء بعد الكسرة .

يقول في ذلك سيبويه ^(١) : « هذا باب التضعيف في بنات الواو :

اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل ؛ وإنما كرهتا كما كرهت الهمزتان

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

حتى تركوا (فَعَلْتُ) كما تركوه في الهمز في كلامهم ، فإنما يجيء أبداً على (فَعَلْتُ) على شيء يقلب الواو ياء ، ولا يكون (فَعَلْتُ) ولا (فَعُلْتُ) كراهية أن تثبت الواو ان ، فإنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياءً . أي أن تخفيف لفظ الفعل في الماضي والمضارع منه يكون بمنع التقاء الواوين ، يقول في ذلك المازني^(١) : « اعلم أنك إذا قلت : (فَعَلْتُ) من هذا^(٢) ، عدلته إلى (فَعَلْتُ) لينقلب موضع اللام ياء استثقلاً لبنات الواوين في الفعل كما استثقلوا أن تجيء الهمزة مضاعفة ، والواو مما تستثقل ، فكرهوا التضعيف فيها ، وذلك نحو : قَوِيْتُ وحوِيْتُ » .

ويشرحه ابن جني بقوله^(٣) : « قوله (اعلم أنك إذا قلت فَعَلْتُ) يريد إذا لفظت بالماضي ، فإنما أريد بـ (فَعَلْتُ) الماضي ولا يريد أن يحد في (فَعَلْتُ) بعينها حركة العين.... فأصل (قَوِيْتُ) و (حَوِيْتُ) : (قَوَوْتُ و حَوَوْتُ) فانقلبت اللام التي هي واو ياءً لانكسار ما قبلها ، ولم يستعملوا فيه (فَعَلْتُ) ولا (فَعُلْتُ) ، فيقولوا (قَوَوْتُ تَقَوُّوْ و قَوَوْتُ) ، لأنهم إذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضي على (فَعَلْتُ) لتنقلب ياء نحو (شَقِيْتُ ورضِيْتُ) ، فهم باستثقال الواوين والضممة أجدر » .

فالبناءان (فَعَلَ) و (فَعُلَ) يترتب عليهما مجيء الواو مضمومة وهو ثقيل ، فأريد اجتنابه ؛ إذ يأتي لفظ المضارع معهما على (يقوُّو) وتحذف ضمة الإعراب فيصبح آخره واواً ساكنة تنقلب مدّة من جنس الحركة التي قبلها كما هو الشأن في (يَغزُو) ، فتكون عين الفعل للمستقبل واواً مضمومة بالمدّة التي في آخره ، فيثقل ذلك فيه . وذلك قول ابن جني في امتناع بناء (قَوِيْتُ) على (فَعَلَ) مفتوح العين لما يجتمع فيه من ثقل التضعيف واجتماع الواوين والضممة في لفظ المضارع منه حيث يقول^(٤) :

« لما كنت تدغم نحو (يردّ) وإن لم يكن فيه حرف مستثقل ، كان قولك : (قَوَوْتُ تَقَوُّو) لما يجتمع في (تَقَوُّو) من الواوين والضممة والتضعيف ، أثقل ، فرفض لذلك » .

هذا في بناء الفعل للمستقبل ، أما في بناء الماضي منه ، فيقع الثقل في بناء (فَعَلَ) منه

(١) النصف ٢ / ٢٠٩ .

(٢) يقصد المضاعف من بنات الواو .

(٣) النصف ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٤) النصف ٢ / ٢١٢ .

إذا قيل : (قَووتُ) حيث تجتمع الواوان وبينهما ضمة وهو اجتماع الثقلاء. وإن أريد التخلص منه بإعلال الواو الثانية وقلبها مدة ، فإنه لا يقع بذلك تخفيف يذكر ؛ إذ تبقى عين الفعل واواً مضمومة ، وكذا إن لم يتصل به ضمير الفاعل المتحرك ، إذ تجتمع فيه الواوان ولا تعل الأخيرة منهما ، فيحصل التضعيف .

يقول في ذلك الرضي (١) :

« وأما (فَعَلٌ) بالضم ، فلو بُني منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير ، إذ لم يكن تقلب الواو التي هي عين لما لم تكن علة القلب في اللام حاصلة ، كما ذكرنا في حَيِّ وطَوِي ، ولم تكن تقلب الثانية ياء لضممة ما قبلها كما في (الأدلي) ، لأن ذلك في الاسم ألا ترى إلى نحو (سَرُو) ؟ » .

فهو يقصد أنه لا يجوز إعلال العين في الفعل ما لم تعلّ لامه ، كما سبق توضيح ذلك في (حَيِّ) (٢) ، كما أن التخلص من تضعيف الواو لم يكن جائزاً بقلب الواو الثانية ياء لأنها تصح بعد الضمة في الفعل ، ولا تقلب ياء إلا في الاسم من مثل (أدلي) و (تغازي) ونحوهما .
فإنما التزم بناء (فَعَلٌ) في اللفيف المقرون ذي الواوين لتخفيف بناء كل من الماضي والمضارع منه .

ويفرق سيبويه بين اجتماع الواوين في المضاعف من بنات الواو في بناء الاسم وفي بناء الفعل ، بقوله (٣) :

« وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت (٤) ، وذلك قولك : قُوّةٌ وصُوّةٌ وجُوّةٌ وحُوّةٌ وبُوّةٌ ، لما كانت لا تثبت مع حركة العين اسماً كما لا تثبت واو (غزوتُ) في الاسم والعين متحركة ، بنوها كما بُنيتُ والعين ساكنة في مثل (غَزُو) و (غَزُوّة) ونحو ذلك .

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٢٣ .

(٢) انظر ص ٣٢٢-٣٢٣

(٣) الكتاب ٤ / ٤٠٠-٤٠١ .

(٤) أي ثبتت الواو عيناً .

قلتُ: فهلاً قالوا (قَوَوْتَ تَقَوُّو) كما قالوا: (غزوتَ تغزوا)؟ قال^(١): إنما ذلك لأنه مضاعف ، فيرفع لسانه ثم يعيده^(٢) ، وهو هنا يرفع لسانه رفعة واحدة فجاز هذا^(٣) كما قالوا: سأل و رآس ، لأنه حيث رفع لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة. فلم يكن (قَوَوْتُ) كما لم يكن (اصدَّ أَتُّ) و (أُتُّ)^(٤) ، وكانت (قوّة) كما كانت (سأل). واحتُمِل هذا في (سأل) لأنه أخفّ ، كما كان (أصمّ) أخفّ عليهم من (أصمّم) .
ويقصد سيبويه من قوله "بنوها كما بُنيت والعين ساكنة في مثل (غَزَو) " أن الواو تعلّ بقلبها ياء في اسم الفاعل من (غزا) لتحرك ما قبلها بالكسر فيقال (الغازي) ، في حين أنها تصح ولا تنقلب إذا سبقها الساكن في مثل (غَزَو) و (غَزَوَة) ؛ ومن ثم صحت في الأسماء التي ذكرها من مثل (القوّة) و (الصوّة) و (الحوّة) ، إذ تصحّ الواو بعد الساكن أبداً سواء أكانت مدغمة فيه أم لا . وفي ذلك قول ابن جني السابق^(٥) : «..... لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح» .

لكن مضاعفة الواو تثقل في الفعل المتصل بضمير الفاعل المتحرك وهو على بناء (فَعَلَ) مفتوح العين حيث يمتنع الإدغام لوجوب سكون ثاني المثلين كما هو شأن كل فعل ماض اتصل بأحد ضمائر الفاعلين المتحركة . فلما كان الإدغام ممتنعاً وكان لفظ الفعل بالتضعيف ، كان ذلك أثقل من لفظ الاسم بالواوين مدغمة إحداهما في الأخرى ، إذ الإدغام تخفيف للمضاعف . يقول سيبويه في الإدغام والتضعيف^(٦) :

« اعلم أن التضعيف يشقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد ، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو (ضَرَبَ) ولم يجيء (فَعَلَّ) ولا (فَعَّلُ) إلا قليلاً ، ولم يبنوهنّ على (فُعَالِل) كراهية التضعيف ، وذلك لأنه يشقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة ، كرهوه وأدغموا

(١) أي : قال الخليل بن أحمد .

(٢) ذلك يكون في الفعل (قَوَوْتُ) .

(٣) يقصد : في الاسم (القوّة) لا في الفعل .

(٤) هو من (آء) بمعنى أن يخلط الطعام أو الدواء ببعض شجر الآء وهو اسم عينه واو . انظر لسان العرب مادة (أ و أ) .

(٥) المنصف ١/ ٢٤٧ ومثل قوله في الكتاب ٤ / ٣٨٤ وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٧ ، ١٥٩ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤١٧

لتكون رفعةً واحدة ، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك .

فمن ثم كان في كلام العرب (القوة والصوة والجو وأصم) ولم يكن في كلامهم شيء من مثل (قووت واصلد أأت وأصم) ، إذ اللسان « ينبو عن المدغم نبوة واحدة »^(١) كما يقول ابن جنى . ويشير ابن جنى أيضاً إلى خفة الاسم بوجه عام وثقل الفعل لكثرة تصرفه حيث يقول في الأسماء التي أدغمت فيها الواوان^(٢) :

«إنما صحّت الواوان في هذه المواضع لأنها أسماء ، والأسماء يؤمن معها ثقل التصرف» .

ويوضح ابن عصفور ثقل التصرف في الأفعال في قوله^(٣) : « وأما ما عينه ولامه واوان ، فإن العين منه تجري مجرى الحرف الصحيح أبداً . وأما اللام ، فتجري مجرى اللام في باب (غزوت) في جميع ما ذكر ، مزيداً كان الاسم أو الفعل أو غير مزيد .

إلا أن الفعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يبن إلا على (فعل) بكسر العين بخلاف باب « غزوت » . والسبب في ذلك أنك لو بينت الفعل على (فعل) أو (فعل) بضم العين أو فتحها ، لكنت تقول : (قووت و قووت) فتجمع بين واوين إذا رددت الفعل إلى نفسك . وكذلك المضارع كنت تقول فيه : (يقووت) فتجمع أيضاً بين واوين . فلما تعذراً عدل إلى (فعل) ، لأن الواو تنقلب ياء لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها نحو (قوي) ، ويجيء المضارع على (يفعل) نحو (يقوي) فيخف اللفظ .

فأما الاسم ، فلا يلزم (فعل) بكسر العين وإنما لم يستنكر مجيء الاسم على (فعل) وإن كان يلزم في التثنية اجتماع الواوين نحو : (تووين) كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك ، لأن الفعل أثقل . فاستخف في الاسم ، لخفته ، ما لم يستخف في الفعل لثقله . وأيضاً فإن الفعل يتصرف فيلزم فيه الثقل في مضارعه وإذا رددت الفعل إلى نفسك ، ولا يلزم في الاسم إلا في حال التثنية .

فلما اجتمعت أسباب الثقل في بناء الماضي من (قوي) على (فعل) مضموم العين ، وبناء مضارعه منه ومن (فعل) على (يفعل) مضموم العين ، وفي بناء الماضي على (فعل) مفتوح العين و (فعل) مضمومها لما فيهما من التضعيف ، لزم الفعل الماضي الثلاثي المجرد المضاعف من بنات الواو أن يكون على بناء يمتنع به التضعيف ويكون مضارعه غير مضموم

(١) النصف ٢ / ٢١١ .

(٢) الموضوع السابق .

(٣) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٦

العين ، وذلك بناء (فعل) مكسور العين لا غير .

ويرى ابن يعيش أن صنيعهم في (قوي) كصنيعهم في المصدر (حيوان) ، إذ تخلصوا من ثقل المثلين بقلب ثانيهما حرفاً مختلفاً ، وذلك قوله^(١) : « . . . فعدلوا إلى بناء (فعلت) لتقلب الواو ياء ويزول الثقل باختلاف الحرفين على حدّ صنيعهم في (حيوان) والأصل (حيان) . وإذا كانوا قد قلبوا الأخرى إلى الأثقل ليخف اللفظ بزوال التضعيف ، فقلبهم الأثقل إلى الأخرى لزوال التضعيف أجدد . فلذلك قالوا (قويت وحويت) ، والأصل : (قوت) و(حووت) » .

الفرع الثاني : إعلال اللام وصحة العين في (قوي) :

١ - ترك إدغامه :

لم يقع في كلام العرب الفعل الماضي الثلاثي المجرد المضاعف من بنات الواو بلفظ الإدغام ، فلم يُقل (قو) من (قوو) . ويمتنع الإدغام في مثله لعدة أسباب ، منها أن الطرف أحق بالتغيير وأسبق إليه من الوسط ، كما أشار إلى ذلك سيبويه وجميع النحاة في غير مرة . ومن ثم تنقلب الواو الثانية في (قوو) ياء قبل أن يُنظر في الواو عين الفعل ، فيصبح (قوي) ولا يجتمع من ثم مثلان يمكن إدغام أحدهما في الآخر . يقول في ذلك سيبويه^(٢) : « ولم يقولوا قد (قو) لأن العين وهي على الأصل قالبة الواو الآخرة إلى الياء ولا يلتقي حرفان من موضع واحد ، فكسرت العين ثم أتبعها الواو » .

ويضاف إلى ترتيب حدوث إعلال الطرف قبل إدغام الوسط أن لفظ الفعل بإعلال آخره أخف منه وهو مدغم فيه . يقول الرضي^(٣) : « (قوي) من مضاعف الواو بدليل (القوة) كما أن (حيي) من مضاعف الياء ، لكنه إنما جاز إدغام (حيي) بخلاف (قوي) فلم يُقل « قو » كما قيل « حي » ، لأن قلب الواو ياء إعلال في الطرف وإدغام العين في اللام إعلال في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٩ - ١٢٠ .

الوسط ، والأول أولى لما ذكرنا غير مرة وأيضاً (قَوِي) بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو في الواو ، والطريق المؤدي إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك .

ويقول أيضاً شارحاً كلام ابن الحاجب ^(١) : « قوله (باب قَوِي) : أي (فَعِلَ) بالكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما يجيء بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحركة كانت أو ساكنة ، قلبت ياء للاستثقال . والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط إما بالقلب أو بالإدغام . هذا كما أن الإعلال يعترى الكلمة قبل الإدغام دائماً كما أشار الرضي في غير مرة ^(٢) .

٢ - ترك إعلال عينه :

وكان حق عين (قَوِي) وفق قواعد الإعلال عند النحاة أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما هو شأن الواو في (غَزَوَ) حيث تحقق لها هذا الشرطان ، إذ حركتها هنا لازمة غير عارضة .

وفي ذلك يقول ابن الحاجب ^(٣) : « العين : تقلبان ^(٤) ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما أو في حكمه في اسم ثلاثي أو فعل ثلاثي أو محمول عليه أو اسم محمول عليهما ، نحو : باب وناب وقام وباع » .

إلا أن العين في (قَوِي) قد وقعت في كلمة ثلاثية أعلت لامها ولا يجتمع إعلالان على الكلمة الثلاثية عند جمهور النحاة . يقول المبرد في ذلك ^(٥) : « واعلم أن اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين ، فإن العين تصحح ولا تعتل ، وتعل اللام ؛ فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ، لئلا يجتمع على الحرف علتان » . ويقول الرضي في ذلك ^(٦) :

« فبعد قلب الثانية ياء ، لو قلبت الأولى ألفاً لاجتمع إعلالان على ثلاثي ، ولا يجوز » .
ويعلل النحاة امتناع إعلال عين (قَوِي) بعلة أخرى : وهي أن عين المضارع منه تقاس على

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٢ - ١١٣ .

(٢) الشافية ١٦٨ - ١٦٩ ، ١٢٠ ، ١٩٤ .

(٣) الشافية ٣ / ٩٥ .

(٤) يقصد كلا من الياء والواو في موضع العين .

(٥) المقتضب ١ / ٢٩٠ .

(٦) الشافية ٣ / ١١٣ .

حال عين ماضيه من الإعلال أو تركه ، فإن قيل (قاي) كان مضارعه عندهم (يقاي) بياء مضمومة ساكن ما قبلها لعدّهم المد ساكناً ، وهو مرفوض في اللغة ، كما سبقت الإشارة إليه في ذكر أقوالهم في تصحيح عين (حَيَّ)^(١) .
يقول ابن الحاجب^(٢) :

« وضح باب قَوِيّ وهَوَى للإعلالين وباب طَوِيّ وَحِيّ ، لأنه فرعه أو لما يلزم من : يَقايُ وَيَطايُ وَيَحايُ » .

ويفسره الرضيّ بقوله^(٣) : « وذلك أن كل أجوف من باب (فَعَل) قلبت عينه في الماضي ألفا تقلب عينه في المضارع أيضا ، نحو : (خاف يخاف وهاب يهاب) ، فلو قالوا في الماضي : (قاي وطاي وحاي) لقالوا في المضارع : (يقاي ويطاي ويحاي) .
وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم نحو (ظبي وآي وراي) ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا » .

ويذهب ابن يعيش إلى أن ترك إعلال عين (قَوِيّ) إنما هو لاعتلال اللام في مضارعه (يقوى) الذي يكون اعتلالاً فوق اعتلال عين الفعل في لفظ الماضي إن قيل (قاي) ، وأن العرب لا يجمعون على الفعل الواحد إعلالين : أحدهما في لفظ الماضي والثاني في لفظ المضارع^(٤) .

٣ - إجراء لام (قَوِيّ) مجرى لام (رَوِيّ) :

تجري لام (قَوِيّ) مجرى لام (رَوِيّ) في جميع تصاريفه وإن كان أصلها الواو ، لأنها لما انقلبت ياء للكسر الذي قبلها عدت ملامه ياء مثل (رَوِيّ) و (خَشِيّ) أصليي الياء .
يقول سيبويه^(٥) : « فإذا قلبت ياء جرت في الفعل وغيره والعين متحركة مجرى (لَوِيّتُ وروِيّتُ) كما أجريت (أغزيتُ) مجرى بنات الياء حين قلبت ياء ، وذلك نحو : (قَوِيّتُ وحوِيّتُ وقَوِيّ) » .

(١) انظر ص ٣٢٣-٣٢٥

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٢ .

(٣) السابق ٣ / ١١٣-١١٤ .

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١١٩ .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

ويقول المبرد ^(١): « اعلم أنه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا ولكن تكون عينه واوا ولامه ياء ، وذلك نحو (شويتُ ولويتُ وطويتُ) . ويلحق به ما كانت عينه ولامه واوين ، لأنه يُبنى على (فعِلتُ) فيصير لामه بمنزلة ما أصله الياء ، نحو : (حَويتُ وقَويتُ) » .

وهذا يفيد أنهم إنما نظروا إلى ما استقرّ عليه نطق اللام لا إلى الأصوات الأصول التي وضع عليها الفعل ، فعاملوا صيغ الأفعال مما كسر عينه معاملة ما انفتحت عينه اعتباراً بأن البناءين ينتهيان بالياء في النطق ولا فرق بينهما من ثم في وجه التصريف ، إذ لا تُردّ الواو الثانية في أي من صيغ (قوي) مثلما أنها لا تُردّ لأمأ في أي من تصاريف (لوى وهوى) .

المسألة الخامسة : صيغة الغائب المفرد من اللفيف مكسور العين الذي عينه الواو ولامه الياء (رَوِي) :

الفعل (رَوِي) مثل (طَوِي) لفيف مقرون عينه الواو ولامه ياء أصلية ، فلم يلزم لامه إعلال لانتفاء الداعي إليه بمجانسة حركة العين لصوت العلة الواقع لأمأ في الفعل .
أما عين الفعل (رَوِي) ، فهي تستحق القلب وفق قاعدة قلب الواو ألفاً عند النحاة لكونها متحركة وقد انفتح ما قبلها . ويفسر النحاة خروج اللفيف المقرون ذي العلتين المختلفتين عن قاعدة قلب الواو ألفاً رغم استيفاء شروط القلب بالأمر التالية :

الفرع الأول : حمل لفظ المضارع على لفظ ماضيه في الإعلال :

لما عدّ النحاة صيغ المضارع محمولة في لفظها على صيغ الماضي منها في إعلال العين وتركه ، فسروا ترك إعلال عين (رَوِي) بأن المضارع منه حال إعلالها يكون على وجه لا تقبله العربية ، لوجوب ضم لامه الياء الواقعة بعد عينه المعلة في لفظ (يراي) ، وأن المضارع يائي اللام لا يجوز إلحاق ضمة الرفع به إذا وقع قبل الياء المدّ ، لأن هذا النطق ثقيل في الفعل .
يقول في ذلك الرضي ^(٢): « كل أجوف من باب (فَعِل) قلبت عينه في الماضي ألفاً ، تقلب عينه في المضارع أيضاً نحو (خاف يخاف وهاب يهاب) . فلو قالوا في الماضي

(١) المقتضب للمبرد ١ / ٣٢٢ ، ومثله قول المازني وابن جني في المنصف ٢ / ٢١٠ ، وقول ابن يعيش

في شرح المفصل ١٠ / ١١٩ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

(قايَ وطايَ وحايَ) ، لقالوا في المضارع : يَقايُ وَيَطايُ وَيَحايُ ، وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً بخلاف الاسم نحو (ظبي وآي وراي) وذلك لثقل الفعل . والقول بثقل الفعل وخفة الاسم لكثرة تصاريف الفعل والحاجة إلى إحداث التغيير الكثير فيه أصل عام من أصول التعليل لأوجه تصرف ألفاظ العربية في منهج النحاة^(١) . ومن ذلك قول ابن عصفور في معرض تفسيره لوقوع الواوين متتاليتين في الأسماء مع فتح أولاهما وامتناع ذلك في الأفعال^(٢) :

« وأما ما عينه ولامه واوان ، فإن العين منه تجري مجرى الصحيح أبداً ... ، إلا أن الفعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يبن إلا على (فَعَلَ) بكسر العين بخلاف باب (غزوتُ) . والسبب في ذلك أنك لو بنيت الفعل على (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) بضم العين أو فتحها لكنت تقول (قَوُوتُ) و (قَوُوتُ) ، فتجمع بين واوين إذا رددت الفعل إلى نفسك فأما الاسم ، فلا يلزم (فَعَلَ) بكسر العين ، بل قد تكون العين مفتوحة ، فلا يلزم قلب اللام ياء نحو « التوى » وهو الهلاك ، وهو مصدر « تَوِيَ يَتَوِي » كـ « قَوِيَ يَقْوِي » . وهو من مضعف الواو يدل على ذلك قولهم « التوى » للمفرد والمعنى واحد ، لأن الهلاك أكثر ما يكون مع الوحدة والانفراد ، هكذا قال أبو علي . وإنما لم يستنكر مجيء الاسم على (فَعَلَ) وإن كان يلزم في التثنية اجتماع الواوين نحو (تَوَوَيْن) كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك ، لأن الفعل أثقل ، فاستخف في الاسم لخفته ما لم يستخف في الفعل لثقله . وأيضاً ، فإن الفعل يتصرف فيلزم فيه الثقل في مضارعه ، وإذا رددت الفعل إلى نفسك ، ولا يلزم في الاسم إلا في حال التثنية « أي أنه لما أريد بالفعل المضارع الخفة ، ترك إعلال عين ماضيه ليخف تصريفه بتصحيحه في صيغ مضارعه .

ووجه ثقل لفظ المضارع بضم لامه الياء عند النحاة هو أن الياء فيه قد لزمها السكون لتعاقبها هي والواو في مثل (يَغزُو) مع ضمة الإعراب ، فكان من ثم اجتماع الاثنتين آخر الفعل المضارع محال ومخالفة لوجه إعرابه في العربية . وقد سبق القول في هذه المسألة في الكلام عن امتناع (يَحايُ) من (حايَ) محل الوسط من (حَيِي) .

(١) من ذلك قول سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠-٢٣ وقول الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ١٠٠ وقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ٨٨ وقول السيرافي في شرح الكتاب ١ / ٥٥ .

(٢) المتع ٢ / ٥٧٤-٥٧٦ .

فعين (رَوِي) كعين (قَوِي) تجري مجرى الصحيح في كافة تصاريفه ، كما ذكر ابن عصفور في نصه السابق في عين (قوي) ، لما انتفت عنها الحاجة إلى الإعلال ، فعوملت معاملة العين في الفعل الصحيح وحركت بجميع الحركات في صيغ الفعل الصرفية المختلفة ، مثلما عوملت عين (حَيِي) .

ولذلك يجمع النحاة القول في جميع ما اعتلت عينه ولامه من الأفعال الماضية في نص واحد ، سواء في ذلك ما كان منها مفتوح العين وما كان مكسورها ، عند كلامهم في ترك إعلال العين بغية تخفيف لفظ المضارع . من ذلك قول الرضي في قياس ترك إعلال (حَيِي وَطَوِي) على ترك إعلال العين المفتوحة في (هَوِي) ، إذ يقول^(١) : « قوله^(٢) (و باب طَوِي وَحَيِي) يعني لم يعلا وإن لم يلزم إعلالان ، لأنهما فرعا (هَوِي) ، وذلك لأن (فَعَل) بفتح العين في الأفعال أكثر من أخويه لكونه أخف ، والخفة مطلوبة في الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ، لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه دون مضارعهما . »

ومثله قول ابن عصفور^(٣) : « ومن كلامهم تركيب (رَوِي) نحو (رَوِيْتُ) ، ، والسبب في أن اعتلت اللام في هذا الباب^(٤) وصحّت العين ، أنك لو أعللتهما جميعاً لأدى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ، ألا ترى أنك لو قلبت الواو من (طَوِيْتُ) ألفاً والياء ألفاً ، لتوالى الإعلال ، ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان ، فيؤدي ذلك إلى الحذف . فلما لم يمكن إعلالهما معاً ، أعللت إحداهما وكانت الأولى بالإعلال اللام لأنها طرف . وأيضاً ، فإنك لو أعللت العين وصحّت اللام ، لكنت تقول : (شاي يَشِي ، وطاي يَطِي) فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء ، وتدخل اللام الضمة لأنها تجري مجرى الصحيح ، فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير ، فرفض لذلك . »

الفرع الثاني : قول النحاة بترك إعلال الوسط لترك إعلال الطرف :

المسألة الثانية التي علل بها النحاة صحة الواو في (رَوِي) وأمثاله ، هي أن إعلال العين لا يكون مع ترك إعلال اللام ، لأن الطرف أولى بالتغيير ، والاشتغال بإعلال الأطراف أولى من الاشتغال بإعلال الوسط .

(١) شرح الشافية ٣ / ١١٣ .

(٢) أي قول ابن الحاجب في الشافية .

(٣) المتع ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(٤) هو باب المعتل العين واللام كما أسماه في المتع : ٢ / ٥٦٨ .

وقد سبقت أقوال النحاة في علة ترك إعلال الوسط من (حَيَّيَ) الذي لامه ياء أصلية كـ (رَوِيَّ) ، فهو مثله لا يكون في إعلال وسطه سبب لتوالي الإعلالين على الكلمة الثلاثية ويُترك إعلال عينه رغم ذلك للعلة المذكورة .

الفرع الثالث : طرد أحوال إعلال الفعل في شتى تصاريفه :

يرى النحاة بوجه عام أن طرد لفظ الفعل في شتى تصاريفه الماضية والمضارعة على حدّ سواء ، مطلب صرفي في العربية^(١) ، ولذلك علل ابن يعيش ترك إعلال الوسط في اللفيف الذي لا يحصل في إحدى صيغته توالي إعلالين ، من مثل (حَيَّيَ وَعَيَّيَ) ، بأنه دفع لحصول إعلال عين الماضي مرة ، فيقال (حايَ وعايَ) ، وإعلال لام المضارع مرة ، إذ يقال (يحييا ويعييا) ، لما كان في ذلك تغيير للفظ الفعل فيما بين صيغ ماضيه وصيغ مضارعه . وقد سبق قوله في قسم أقوال النحاة في ترك إعلال عين (حَيَّيَ)^(٢) . فهذه هي الوجوه التي فسر بها النحاة ترك إعلال واو (رَوِيَّ) وأمثاله .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد :

المسألة الأولى : صيغته مما أصل لامه الياء وهو غير لفيف :

تقع الياء في هذه الصيغة بين كسرة وفتحة ، فلا يكون هذا السياق موضعاً لحذفها ، إذ لم تقع بين حركتين مثلين ، كما لا يكون موضعاً لتحوّلها كسرة ونشوء المدّ آخر الفعل بها ، لأن الفتحة بعدها تمنع هذا المدّ . وفي هذا التفسير يتفق رأي اللغويين المعاصرين ورأي النحاة العرب ، إذ امتناع حدوث المد ههنا كامتناعه في (قمحدوة) إذا قورنت بـ (الأدلي ويغزرو) ، على ما سبق بيانه في الفصل الثاني^(٣) .

المسألة الثانية : تفسير القلب في صيغة (فَعِلَ) للغائب المفرد مما لامه الواو غير اللفيف (رَضِيَ) :

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٣-٣٩٤ ، المقتضب ١ / ٢٧٤ ، النصف ٢ / ١٦٤-١٦٦ ، شرح المفصل لابن يعيش

. ١١٥/١٠

(٢) انظر ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٣) انظر ص ١٢٧-١٢٩ من الدراسة .

تقع الواو في (رَضَوْ) بعد كسرة ، وهو موضع قد جنحت فيه العربية إلى مماثلة أصوات العلة كما ذكر النحاة، فتقلب لذلك الواو ياء حتى تكون الحركة ونصف الحركة المتاليتان متجانستين ويذهب تنافرهما في النطق.

ومسألة مجانسة الحركة القصيرة لصوت اللين بعدها هي ما اصطاح عليه اللغويون في العصر الحديث بالمماثلة ، وقد أشار سيبويه إلى هذه المجانسة بين أصوات العلة بمصطلح التقريب ، وذلك قوله في باب الإمالة^(١) : « وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا (صدر) ، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة لأن الصاد قريبة من الدال ، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال ، وبيان ذلك في الإدغام . فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك » .

ولا فرق بين قول سيبويه ههنا في تقريب نطق الأصوات الصامتة بعضها من نطق بعض والصائتة بعضها من نطق بعض في الإمالة ، وقول علماء الفونولوجيا في العصر الحديث حين يعرفون المماثلة بأنها المشابهة بين صوت وصوت آخر مجاور له في النطق ، بغية التقريب بين مخرجيهما وصفاتهما^(٢) .

ويعامل اللفيف مكسور العين الذي أصل لامة الواو من بعد قلبها ياء ، معاملة معتل اللام غير اللفيف الذي أصل لامة الياء ، وقد أشار النحاة مراراً إلى أن الفعل الذي أجري فيه إعلال لامة ، يعامل معاملة ما أصله على اللفظ المنقول إليه ، وهو هنا لفظ الفعل منتهياً بالياء^(٣) .

ولذلك لا يكون في تفسير (رَضِيَ) من بعد إعلال لامة مزيد قول عما ذكرته في (خَشِيَ) ، إذ تقع الياء بين كسرة وفتحة ، فلا يلزمها في هذا السياق أي تغيير .

المسألة الثالثة : تفسير صيغة الغائب المفرد من اللفيف مكسور العين :

تقع اللام في اللفيف مكسور العين في صيغة الفعل الماضي للغائب المفرد موضع الياء

(١) الكتاب ٤ / ١١٧ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١١٦ .

(٢) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ١٤٥ ، د . عبد الغفار هلال ، (أصوات اللغة العربية) ٢٧٦ ،

F. Katamba, An Introduction to Phonology, 86 - 94.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٠٠ ، الممتع ٢ / ٥٣٠ .

في (خَشِيَّ) ، سواء أكانت ياء أصلية كما في (حَيِّي) و (رَوِي) ، أم منقلبة عن الواو كما في (قَوِي) . وبذلك يكون القول في لام (حَيِّي وَرَوِي وَقَوِي) قولاً واحداً كالقول في (رَضِي وَخَشِي) ، وهو ثبات الياء بين الكسرة والفتحة ، لأنه سياق لا يستدعي أيّاً من قواعد الإعلال .

أما عين الليف المقرون ، فهي مدار المناقشة والتفسير لدى النحاة ، لأن قاعدة قلب الواو والياء ألفاً وفق منهجهم تستوجب قلب الياء الأولى في (حَيِّي) وقلب الواو في كل من (رَوِي) و (قَوِي) ، فتكون ألفاظهن وفق تلك القاعدة : (حاي وراي وقاي) .

وبناء على ما سبق بيانه في علة إعلال (رمى) و (غزا) ، وأن تفسير حصول المدّ فيهما قائم على وجود فتحتين قصيرتين مكتنفتين للياء والواو ، كل في فعله^(١) ، لا يكون لتوقع إعلال وسط (حَيِّي وَرَوِي وَقَوِي) موضع ، إذ وقع صوت العلة الأول في كل منهن بين فتحة فكسرة لانكسار عيناتهن ، وهو سياق لا يتفق مع سياق قلب الياء والواو في (رمى) و (غزا) ، فلا تقع معه شبهة لزوم إعلال الوسط في الليف المقرون مكسور العين .

وبذلك تتلخص مسائل تفسير تصحيح عين الليف مكسور العين فيما يلي :

- ١- إن الإعلال أسبق إلى الأفعال من الإدغام وهذا تفسير إعلال لام (قَوَو) .
- ٢- إن تصحيح العين يكون نتيجة وقوعها في سياق صوتي يمنع إعلالها في كل من « حَيِّي وَرَوِي وَرَوِي » ، ولا وجه من ثم لمقارنتها بإعلال العين في مثل « غاية وآي » لأنهما على (فَعَلَة) الذي تقع عينه بين الفتحتين كما وقعت الياء في أصل (رمى) بينهما ، فأعلت .
- ٣- إن الإدغام في (حَيِّي) اختيار صرفي تتفاوت فيه اللغات العربية كل في بيئتها .

ويترتب على هذه المسائل أن يترك القول بعدد من التفسيرات من مثل أن يمتنع إعلال العين في الماضي لأن المضارع يتبعه في الإعلال ، لأن المضارع إنما يكون إعلاله وفق السياق الصوتي الخاص بصوت العلة فيه لا قياساً على سياق صوت العلة في بناء فعلي آخر . وكذلك يترتب على المسائل السابقة ألا يكون امتناع (يحاي) و (يحي) لا امتناع ضمّ الياء في المضارع ، وإنما يمتنع الأول لسبق إعلال اللام على كل تغيير آخر جائز في

(١) انظر ص ١٢٣-١٢٤ من الدراسة .

الكلمة ، إذ الإعلال إلى الطرف أسبق منه إلى الوسط كما قال النحاة . ووقوع المدّ آخر

[ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح] هو ما يمنع نقل حركة عين الفعل - ليصبح

« يحيى » - ، لما كانت الحركة الأولى من المدّ والعامل في المدغم الثاني وفق ما سبق تقديره في الفصل الثاني^(١) ، وبذلك يكون امتناع نقل حركة العين سبب سكون الحاء في (يحيى) وأنها لم يتبعها المدّ الذي يقدر - عند افتراض نقل حركة العين - مجيئه في لفظ (يحا)

لا (يحيى) كما قدره النحاة :

① - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح
② - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح
③ - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح
④ - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح - ي - ح

وعند الأخذ بقول النحاة إن الإعلال أسبق إلى الطرف منه إلى الوسط ، يكون أول تغيير يعرض للفعل هو إعلال لامه الذي يمتنع من بعده إدغام العين في اللام لذهاب الياء ثاني المدغمين المقدرين في (يحيى) ، فإدغام (يحيى) ممتنع على كل حال ، سواء أعلت عين الماضي منه أم لم تعل . وهذا معنى قول الرضي : ^(٢) « قوله ^(٣) : (ولذلك قالوا : يحيى) أي : لم يقولوا (يحيى) مع أنهم أدغموا في الماضي ^(٤) ، لأن الإعلال قبل الإدغام ، وأيضاً : الكلمة بالإعلال أخفّ منها بالإدغام ، ولذلك قيل (يقوى) لا (يقو) . وأيضاً لا يجوز الإدغام في (يحيى ويقوى) لعدم لزوم حركة الثاني ، وهو شرط الإدغام في مثله كما تقدم . » فالقول باطراد إعلال الفعل أو تصحيحه فيما بين بناءي الماضي والمضارع قول لا تقرّه اللغة ، بدليل امتناع إدغام المضارع من (حي) المدغم ، ومردّ الأمر في الإعلال والتصحيح هو السياق الصوتي الذي يقع فيه صوت العلة كما سبق في تأصيل (أغزى) و (أغزيت) . ^(٥)

(١) انظر ص ١٢٥ ، ١٩٥ في إدغام الحركتين وص ٧٠ - ٧٢ في أن الحركة الأولى تعمل في الحركة الثانية .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٢٠ .

(٣) أي : قول ابن الحاجب في شافيته .

(٤) يشير قوله ههنا إلى أن نطق الفعل على وجه واحد من الفك أو الإدغام غير لازم في بناءي الماضي والمضارع معاً .

(٥) انظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

المبحث الثاني

صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين غير المحلة

الفعل ثلاثين الغائبين وللغائبتين :

المطلب الأول : أقوال النحاة في هذه الصيغ :

إذا ألحق ضمير الاثنين بالفعل (خَشِيَ) لا يطرأ عليه ما يوجب تغييره^(١) ، إذ الياء في آخره تتحرك بالفتح كما تحركت في فعل الواحد ، فيقال (خَشِيا) .

كذلك تلحق تاء التأنيث بـ (خَشِيَ) ولا يلزمه تغيير ، إذ تبقى حركة الياء على حالها كما كانت عند إسناد الفعل إلى ضمير الغائب ، كما لا يلزمه تغيير عند تثنية الفاعل في (خَشِيْتَا) ، إذ لم تحدث اللاحقة الثانية تغييراً في حركة لام الفعل .
يقول ابن عصفور^(٢) :

« فإن اتصل بشيء من هذه الأفعال علامة تأنيث ، فإنه يبقى على ما كان عليه ، إن كان لامه في اللفظ ياء أو واوا ، نحو (سَرُو و رَضِيَ و غَزِي) ، نحو : (سَرُوَتِ المرأة و رَضِيَتِ هند و غَزِيَتِ الأعداء) » .

وتتصرف الأفعال الماضية الناقصة مكسورة العين التي أصل لامها الواو لفيفة وغير لفيفة ، تصرف (خَشِيَ) عند دخول ضمير الاثنين وتاء التأنيث عليها ، كما أشار إليه هذا النص .

ولا يكون ثمة فرق بين معاملة الياء في اللفيف - سواء اختلف فيه صوتا العلة أم اتفقا كما في (رَوِي و حَيِيَ) - ومعاملتها في غير اللفيف (خَشِيَ) ، فتصرف الفعل أصلي الياء غير اللفيف هو الأصل الذي يُقاس عليه تصرف الأفعال الماضية الناقصة مكسورة العين بشتى أصنافها .

ويدخل ضمير الاثنين على ما أصل لامه الواو بعد إعلاله بقلبها ياء ، فهو يدخل على (رَضِيَ) معلا فيعامل الفعل معاملة (خَشِيَ) الذي يآؤه أصلية . ولا يلزم الفعل أي تغيير سوى انفتاح لامه لمناسبة الألف وفق قول النحاة .

(١) المتع ٢ / ٥٢٨ .

(٢) المتع ٢ / ٥٢٥ .

وفي ذلك قول ابن عصفور^(١) : « وإن كان ما في آخره ياء أو واو فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم بقي على حاله لا يتغير ، نحو رَضِيَ وَسَرُوَ وَرَضِيَا وَسَرُوا » .
وفي كلامه إشارة إلى أن الضمير يدخل على الفعل بعد إعلاله في بنائه للمفرد الغائب ، وإلا ما كان جمع بين (رَضِيَا وَسَرُوا) على أنهما صنفان متغايران أحدهما مثال ما آخره الياء والثاني مثال ما آخره الواو .

ويفيد ذلك أيضاً قول سيويه في إجراء لام الفعل المعتل الآخر بالواو من اللفيف المقرون (قوي) مجرى الياء في جميع تصاريفه ، حيث يقول^(٢) :

« هذا باب التضعيف في بنات الواو : اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل وإنما كرهتا كما كرهت الهمزتان حتى تركوا (فَعَلْتُ) كما تركوه في الهمز في كلامهم ، فإنما يجيء أبداً على (فَعَلْتُ) ؛ على شيء يقلب الواو ياء ... ، فإنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياء . فإذا قُلبت ياء جرت في الفعل وغيره - والعين متحركة - مجرى (لَوَيْتَ وَرَوَيْتَ) وذلك نحو : (قَوَيْتُ وَحَوَيْتُ وَقَوِي) » .

فذكره (قَوَيْتُ) مع أمثلة ما يجري مجرى المعتل الآخر بالياء من مثل (لَوَيْتُ) ، يفيد أن التاء تدخل الفعل بعد قلب الواو فيه ياء ، فيكون بذلك جارياً في تصرفه مجرى ما كانت لامه ياء على الأصل من مثل (لوى وروي) ، وإلا لاكتفى بمثال (قَوِي) دون ذكر اتصاله بتاء الفاعل .

وعندما تلحق التاء علامة المؤنث بـ (رَضِيَ) مفتوح اللام ، يبقى على حاله لا تغير فيه التاء شيئاً ، فهو بها : (رَضِيَتْ) لم تغير حركة لامه ، وكذا إن جعل للغائبتين بإلحاق علامة التثنية بعد التاء ، لم يلزمه تغيير ، كما لم يلزم في (خَشِيَتْ) و (خَشِيْتَا) .

وعند دخول ضمير الاثنين على صيغة المفرد (حَيَّ) مظهراً أو على صيغته مدغماً (حَيَّ) ، يقدر النحاة تحرك اللام بالفتح^(٣) ، ويصبح الفعلان : (حَيَّيا وَحَيَّا) كما قيل (رَضِيَا) بظهور الياء في آخره^(٤) .

(١) المتع ٢ / ٥٢٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

(٣) المقتضب ١ / ١٩٤ ، المنصف ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٢ / ١٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٩٦ .

وكذلك حين تلحق تاء التأنيث بالفعل (حَيِّيَ) و (حَيَّ) مدغماً ، لا يلزمه تغيير لإلحاقها ، ثم لما أريد معنى التشبية أضيفت علامة التشبية ، فأصبح (حَيَّتا) و (حَيَّتا) ، ومثل ذلك يكون تصرف الفعل اللفيف مكسور العين الذي أصل لاه الواو من مثل (قَوِي) ، لجريان لاه مجرى الياء الأصلية ، فيقال (قَوَيْتَ) كما يقال (حَيَّيتُ) ويقال (قَوَّيا) و (قَوَّيتا) كما يقال (حَيَّيا) و (حَيَّيتا) (١) .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين غير المعلة :

المسألة الأولى : صيغة الفعل للثنتين الغائبين (خَشِيَا) :

تدخل لاحقة التشبية على صيغة الغائب (خَشِيَ) ويكون في التقدير أن فتحة البناء آخر هذه الصيغة تحذف لدخول لاحقة التشبية قياساً على حذفها عند دخول لاحقة الجمع في مثل (ضربوا) حيث لا تظهر فتحة بناء (ضَرَبَ) . ولو كانت تلك الفتحة واقعة في البنية العميقة لمثل (ضربوا) ، لكان آخره بعد الاجتزاء من ضمير الجمع بحركة واحدة - كما هو دأب العرب في كثير من الصيغ الفعلية وغير الفعلية (٢) - حركة مركبة من الفتحة والواو حفاظاً على الأصوات الأصول في الصيغة الفعلية كما حدث في صيغة (رَمَوْا) (٣) . فلما لم يرد مثل هذا النطق في (ضربوا) وأمثاله ، كان الأولى تقدير انعدام فتحة البناء آخر الفعل (ضَرَبَ) في البنية العميقة لصيغته متصلاً بضمير جماعة الغائبين .

وعلى ذلك يكون تأصيل صيغة (خَشِيَا) وفق التفسير المقترح ههنا موافقاً لتأصيلها لدى النحاة ، لوقوع لام الفعل في صيغة (خَشِيَ) التي للغائب المفرد غير معلة ، فكانت معاملة اللام كمعاملة الصوامت أمراً لازماً مع انتفاء المدّ آخر الفعل . وبذلك تكون البنية العميقة لصيغة الاثنین الغائبين من الفعل الناقص مكسور العين كبنيتها السطحية دون أدنى تغيير :

خ - ش - ي - - ← خ - ش - ي - -

ويمكن تفسير انعدام فتحة البناء في آخر (فَعَلَ) الماضي في البنية التحتية من صيغة

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٦-٣٩٧ ، الأصول في النحو لابن السراج ٣ / ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٥٤٥-٥٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٩-٨٠ ،

شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٥ .

(٣) انظر ص ٢٣٣-٢٣٦ من الدراسة .

(فعلا) و (فعلوا) ، بأنها علامة إسناد الفعل إلى ضمير الغائب المفرد ، فلم يكن ثمة داعٍ إلى تثبيتها في صيغة الفعل المسند إلى ضمير غيره .

ولا يلزم لام الفعل الحذف في هذه الصيغة للزوم ثبات اللاحقة في الفعل لإفادة التثنية ، وبثباتها في صيغة الفعل تثبت الياء ، لوقوعها بين حركتين غير متساويتين لا في القصر ولا في الجنس .

ولا يلزم تقدير سقوط حركة بناء الفعل الماضي الناقص مفتوح العين في البنية العميقة لصيغة (فعلا) مفتوح العين ، كما لزم ههنا تقديره ، ذلك أن المدّ فيه يدلّ على موضع اللام المحذوفة في مثل (رمى) وعلى أصل البناء الصرفي للفعل ومواضعه المقطعية ، كما سبق بيانه في تعليل امتناع تقصير المدّ في (رمى) في الفصل السابق^(١) .

المسألة الثانية : صيغة الفعل للغائبة (خَشِيتُ) و للغائبتين (خَشِيتَا) :

تدخل تاء التأنيث على ما انتهت إليه صيغة الفعل للغائب من الإعلال أو التصحيح كما هو شأن دخول التاء في (رَمَتُ) على (رمى) بعد استيفائه حقه في التشكيل الفونولوجي . ولا يلزم في هذه الصيغة تقدير حذف فتحة البناء كما لزم في صيغة الفعل الماضي للغائبتين (فعلا) ، لانتفاء دلالة اللاحقة الساكنة الآخر في (فَعَلْتُ) على الفاعل ، بخلاف اللاحقة في (فعلا) و (فعلوا) . ومن ثم يُقدَّر حصول المدّ بعد لام الفعل في البنية العميقة لمثل (خَشِيتُ) للغائبة ، لما كان أول لاحقة التأنيث هو الفتحة الملتقية بفتحة بناء الآخر في الفعل^(٢) . ويلزم وفق هذا التقدير القول بتقصير المدّ قبل السكون آخر الصيغة الفعلية كما سبق بيانه في تفسير صيغة (رَمَتُ)^(٣) . وبذلك يكون تقدير صياغة (خَشِيتُ) للغائبة كما يلي :

خ - ش - ي - (Φ - ت - Φ) ← خ - ش - ي - ت - Φ

وتدخل لاحقة التثنية على ما انتهت إليه صيغة الفعل المتصل بتاء التأنيث ، كما دخلت في (رَمَتَا) على (رَمَتُ) بعد تمام إعلاله . ولا يحدث دخولها تغييراً في صيغة الفعل ، لأنها إنما تدخل بعد التاء ولا تجاور الياء ، فيكون لها تأثير فيها^(٤) .

(١) انظر ص ١١٣ من الدراسة .

(٢) سبق تفسير تقدير أول لاحقة التأنيث بأنه الفتحة في قسم مناقشة أوجه تفسير صيغة (رَمَتُ) ص ٢٠٧

(٣) انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٤) جاء في الفصل الأول أن تجاور الصوتين شرط أول لتأثير أحدهما في الآخر وفق نظرية العامل الفونولوجي ص ٦٧ .

ومن ثم تكون صياغة الفعل للغائبين هي :

خ - ش - ي - ت - - - ← خ - ش - ي - ت - - -

ومثل ذلك تصريف كل فعل ماضٍ ناقص مكسور العين عند اتصاله بضمير الاثنين أو تاء التانيث ، سواء أكانت لامه ياء أصلية أم منقلبة عن واو ، وسواء أكان لفيهاً أم غير لفيهاً ، اعتباراً باطراد وقوع الياء لأمّ في البنى العميقة لجميع صيغ الأفعال الناقصة مما انقلبت واوه ياء في صيغة الغائب المفرد ، كما ذهب النحاة .

المبحث الثالث

صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين المتصل بواو الجمع

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير هذه الصيغة :

ذكر النحاة في تفسيرها قولين ، جُعِلت ضَمَّة ما قبل واو الجمع في أحدهما منقلبة عن كسرة عين الفعل مجانسة الواو ومنع قلبها ياء ، وجُعِلت في ثانيهما منقولة من الياء لام الفعل إلى عينه . وفيما يلي بيان القولين :

أ - جاء تقدير النحاة لصيغة الفعل (خَشِيَ) معتل الآخر بالياء المكسور ما قبلها عند إلحاق واو الجمع به على مثال (علموا) مكسور العين مضموم اللام لمناسبة الواو ، فهو : (خَشِيُوا) . وهو موضع تحذف فيه ضمة الياء أبداً عندهم ، إذ يمتنع ضمها بعد الكسرة وفق منهجهم في التفسير ، يقول المبرد^(١) : « ومن قال (حَيَّ) فبيِّن ، قال (حَيَّوا) للجماعة ، وذلك لأن الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : (هو يقضي) يا فتى ، ولا : (هو قاضي) . » .

ويفيد هذا النص أن النحاة قد بنوا وجوب حذف الضمة في الصيغة المقدرة (خَشِيُوا) على وجوب حذفها في الفعل المضارع مكسور العين من مثل (يرمي ويقضي) ، وفيه قول سيبويه^(٢) : « وإذا كان قبل الياء كسرة ، لم يدخلها جرٌّ ، كما لم يدخل الواو ضمَّ ، لأن الياءات قد يُكره منها ما يُكره من الواوات ، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجرُّ فيها ، لأن الواو قد تکره بعد الياء حتى تقلب ياء ، والضمة تکره معها حتى تكسر في (بيض) ونحوها ، فلما تركوا الجر كانوا لما هو أثقل مع الياء وما هو منها أترك . وأما النصب ، فإنه يدخل عليها لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانتا كذلك في الواو . وذلك قولك : هذا راميك وهو يرميك ، ورأيت راميك ويريد أن يرميك » .

ومثله قول الزمخشري في تحمّل الواو والياء حركة الفتح وحدها إن كان ما قبلهما متحركاً بحركة مجانسة لكل منهما وشرح ابن يعيش عليه حيث قال^(٣) : « قال صاحب

(١) المقتضب ١/٣١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٩٩ - ١٠٠ .

الكتاب^(١) : وتجريان في تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصراح إذا سكن ما قبلهما في نحو : (دَلُوْ وَظَبِي وَعَدُوْ وَعَدِي و واو وزاي وآي) وإذا تحرك ما قبلهما لم تتحملا إلا النصب نحو : (لن يغزو ولن يرمي وأريد أن تستقي وتستدعي ورأيت الرامي والعمي والموضي)^(٢) .

قال الشارح : وقوله (إذا تحرك ما قبلهما) يريد بالحركة التي يسوغ أن يحرك بها ، وذلك بأن يكون قبل الواو ضمة ، وذلك إنما يكون في الأفعال نحو : (يغزو ويدعو) ولا يكون مثله في الأسماء . ويكون قبل الياء كسرة وذلك يقع في الأسماء والأفعال : فالأسماء نحو (القاضي والرامي) والأفعال نحو (يرمي ويسقي) ولا يقع قبل الواو إلا الضمة ولا يقع قبل الياء إلا الكسرة ، فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور لم تتحملا من حركات الإعراب إلا الفتح لخفة الفتحة ، وتسكنان في موضع الرفع وذلك استثقلاً للضمة عليهما ، فتقول : (هو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي) فتثبت الفتحة لخفتها وتسقط الضمة لثقلها ، وتقول في الاسم : (هذا الرامي والعمي والموضي) وإنما حذفوا الضمة لثقلها على الياء المكسور ما قبلها .

ويدلّ قياسهم حذف ضمة الياء في صيغة (خَشِيُوا) المقدّرة على حذفها في (يرمي) على أنهم قد قدرّوا انفصال الضمة المحذوفة (في تقديرهم) في (خَشِيُوا) عن لفظ الضمير كما يظهر في اصطلاحهم عليه بأنه الواو نصف الحركة لا المدّ ، إذ كان وصفهم لضمير الجمع المدّي بأنه الواو المسبوقة بالضمة لزوماً لأجل المناسبة بين نصف الحركة والحركة السابقة عليها^(٣) .

فإذا حذف الضمة وفق هذا التقدير ، أصبح الفعل (خَشِيُوا) والتقى ساكنان هما لام الفعل الياء وواو الجمع ووجب حذف أحدهما ، فلم يكن حذف الواو ممكناً منعاً لالتباس الفعل للواحد بفعل الجمع ؛ فيصبح الفعل بعد الحذف (خَشُوا) ويجب عندئذ قلب الكسرة التي قبل الواو ضمة حتى تسلم الواو من قلبها ياء وحتى لا يصبح الفعل كفعل الواحد ، فقول " خَشُوا " بضم ما قبل الواو .

(١) أي : قال الزمخشري .

(٢) الموضي من ضوضى المضاعف وهو بمعنى صاح صياحاً .

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية ٢ / ٢٢٥ .

يقول في ذلك ابن عصفور^(١): «وإن كان ما في آخره ياء أو واو فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : رضي وسرّو ورضيا وسرّوا ورضين ... إذ لا موجب لتغييرها عن حالها ، إلا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين ، فإنك تحذف الواو والياء وتضم ما قبل واو الجمع نحو (رَضُوا وسرّوا) . وسبب ذلك أن الواو يتحرك ما قبلها أبداً بالضم نحو: (ضربوا) ، فلو قلت : (رَضِيُوا) و (سَرُّوا) ، لاستثقلت الضمة في الياء والواو لتحرك ما قبلهما ، فيجب حذفها ، فيجتمع ساكنان : واو الضمير والياء ... فتحذف ما قبل واو الضمير ، لأن حذف الحرف أسهل من حذف الاسم ، وتضم بعد الحذف ما قبل الواو في مثل (رَضِي) فتقول : (رَضُوا) لتسلم واو الضمير ، لأنك لو أبقيت الكسرة لانقلبت واو الضمير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكنت تقول : (رَضِي) فيلتبس الجمع بالمفرد .»

ففي هذا التفسير يقدر ضمّ عين الفعل لأجل مناسبة واو الجمع وسلامتها ، فهي ضمة مجتلبة لجانسة لفظ الضمير غير متأصلة في لفظ الفعل .

وقد قدر النحاة دخول واو الجمع على الفعل (رَضِي) بعد إعلاله بقلب الواو ياء فكان أصل (رَضُوا) عندهم هو : (رَضِيُوا) حيث وقعت فيه ياء مضمومة بعد كسرة عين الفعل ، فوجب تخفيف الياء . يقول سيبويه في ذلك^(٢):

« وسألته عن قول بعض العرب : (رَضِيُوا) ، فقال^(٣) : هي بمنزلة (غَزِي) ، لأنه أسكن العين ، ولو كسرهما لحذف ، لأنه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة . فتقدير حذف الضمة بعد الياء المكسور ما قبلها قاعدة يعتدّ بها النحاة في تفسير الصيغ الصرفية سواء في ذلك الفعل المضارع من مثل (يرمي) ، وصيغ الماضي من مثل (رَضِيُوا) و (بَقِيُوا) و (خَشِيُوا) ، والاسم في مثل (جاء القاضي) ، فهي قاعدة قد طردوها في منع مجيء حرف العلة مضموماً بعد الحركة من جنسه ، كما ذكر سيبويه^(٤)

(١) الممتع ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

(٣) هو الخليل بن أحمد .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٦ .

والزجاجي^(١) وأبو عليّ الفارسي^(٢) وابن يعيش^(٣) والرضي^(٤) وابن عصفور^(٥) .

يقول الرضي في (رَضِيُوا) مخفف العين^(٦) :

« ولو خففت (رَضِي) و (غَزِي) قلت : (رَضِي) و (غَزِي) كما تقول في (عِلْم) و (عَصِر) : (عِلْم) و (عَصِر) ، ولا تردّ الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف ؛ لعروض زوالها . وقالوا : (رَضِيُوا و غَزِيُوا) ، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء ، ولو اعتدوا بها من كل جهة ، لقليل : (رَضُوا و غَزُوا) استثقالاً لضمة الياء بعد الكسرة ، فلم يتبين كون الواو لاحقاً برَضِي و غَزِي الخففين » .

ويكون تصرف الفعل اللفيف مكسور العين عند دخول ضمير الجمع عليه كتصرف الفعل الناقص غير اللفيف من جانبين : الأول هو أن لامة الياء كلام غير اللفيف ، يستوي في ذلك أن تكون منقلبة عن الواو وأن تكون أصلية ، والثاني هو أن عين اللفيف مصححة كما أن عين غير اللفيف مصححة ، فعوملت من ثم كل من لام اللفيف وعينه معاملة عين ولام الناقص مكسور العين غير اللفيف المتصل بضمير جمع الغائبين ، سواء أكان اللفيف مدغماً أم غير مدغم ، لمعاملة عين الفعل في الحالتين معاملة الصامت الصحيح .

يقول سيبويه في صيغتي الإظهار والإدغام من (حِي)^(٧) :

« فإذا قلت فَعَلُوا و أَفْعَلُوا ، قلت : حَيُوا و أَحْيُوا ، لأنك قد تحذفها في (خَشُوا و أَخَشُوا) .

قال الشاعر^(٨) :

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

وقد قال بعضهم : حَيُّوا و عَيُّوا ، لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا (حَيَّت

(١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري ٤٤٢ .

(٢) التعليقة على الكتاب ٥ / ٨٩ .

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ١٦٥ .

(٥) الممتع ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٦) شرح الشافية ٣ / ١٦٥ .

(٧) الكتاب ٤ / ٣٩٦ .

(٨) هو أبو حُزابة ، وقوله (فَوَارِسَ كَهْمَسٍ) يقصد به كهمس بن طلق الصريمي أحد الخوارج ذوي البأس ، وهو مشهور بالفروسية والشجاعة : المقتضب ١ / ١٨٢ ، المنصف ٢ / ١٩٠ ، شرح المفصل لأبن

يعيش ١٠ / ١١٦ ، شرح شواهد الشافية ٣٦٤ .

المرأة) بمنزلة المضاعف من غير الياء ، أجروا الجمع على ذلك » .

ويفسر المبرد صيغة (حَيُّوا) غير المدغم في قوله^(١) :

« ومن قال (حَيٌّ) يافتى ، قال للجمع (حَيُّوا) مثل (رَدٌّ) و (رَدَّوا) ، لأنه قد صار

بمنزلة الصحيح .

ومن قال (حَيِّبٍ) فَيَبِّين ، قال (حَيُّوا) للجماعة . وذلك لأن الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة كما لا تقول « هو يقضي » يافتى ولا « هو قاضي » . وكان أصلها (حَيُّوا) على وزن (عَلِمُوا) ، فسكنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين » .

فأصل الفعل غير المدغم في تقدير النحاة بياء أولى مكسورة فياء ثانية مضمومة قبل واو الجمع : (حَيُّوا) ، ثم قدروا حذف الضمة وحذف الياء الساكنة فأصبح الفعل (حَيُّوا) ، ثم لزم قلب الكسرة ضمة . وإنما أجازوا بقاء الياء مضمومةً تليها الواو في (حَيُّوا) على ثقله عندهم ، لما فيه من الحفاظ على معنى الجمع .

و (حَيُّوا) في ذلك مثل (رَضُوا) حيث عوملت الياء عين الفعل معاملة الضاد في (رضوا) ؛ فكلاهما حرف صحيح يتحمل الضم .

وفي ذلك قول المازني وابن جني حيث يقولان^(٢) :

« قال أبو عثمان : فإذا قلت : (قد حَيَّيَ فلان) ، قلت (قد حَيُّوا) كما تقول : (قد

عَمِّي) ثم تقول : (عَمُّوا) ومن قال (حَيَّ فلان) فأدغم ثم جمع ، قال :

(حَيُّوا) لأن الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا جرت على الأصل ، أنشدني الأصمعي :

عَيُّوا بأمرهمو كما عَيَّتْ ببيضتها النعامه^(٣)

فأدغم (عَيُّوا) و (عَيَّتْ) .

قال أبو الفتح : اعلم أن العين من (حَيِّبٍ) لما جرت مجرى الميم من (عَمِّي) احتملت

الضمة في (حَيُّوا) كما تضم الميم في (عَمُّوا) .

ومن أدغم فقال : (عَيُّوا وعَيَّتْ) أجراه مجرى : (ضُنُّوا وضُنَّتْ) » .

وقول المازني في (حَيُّوا) المدغم إن الياء في مثله جرت على الأصل ، قول يراد به أنها

(١) المقتضب ١/٣١٧ .

(٢) النصف ، ٢/١٩٠ - ١٩١ .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص كما جاء في المقتضب ١/١٨٢ وشرح المفصل ١٠/١١٦ والمقرب لابن

عصفور ١٠٥ .

جرت مجرى الصحيح فلم يلزمها حذف ولم يقع في نطقها ثقل عند إلحاق واو الجمع بالفعل .
يقول في ذلك ابن يعيش :^(١) « (حَيُّوا) وبنائُه على بناء (خَشُّوا وفَنُّوا) ، لأن
(حَيِّي) إذا ضوعفت الياء ولم تدغم بمنزلة (خَشِّي وفَنِّي) . وإذا لحقها واو الجمع لحقها من
الإعلال والحذف ما لحق (خَشِّي) إذا كانت للجمع . ومن قال (حَيَّ فلان) فأدغم ثم جمع ،
قال (حَيُّوا) ، لأن الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا ، جرت مجرى الصحيح ولم يثقل
عليها الضمة وعليه أنشد الأصمعي لعبيد : « عَيُّوا بأمرهم » إلخ وبعده :

وضعت لها عودين من ضعةٍ وآخسر من ثمامه

الشاهد فيه قوله (عَيُّوا) و (عَيَّت) وإجراؤهما مجرى (ظنوا) و (ظنَّت)

ونحوهما من الصحيح ، ولذلك سلم من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام .

(ب) أما التفسير الآخر لضم العين في (خَشُّوا) ، فهو أن تكون ضمتها منقولة إليها
من لام الفعل حين ثقلت على الياء وأريد التخلص من ثقلها ، فنقلت بدلاً من أن تحذف ، ثم
سكنت الياء وحذفت لالتقائها بالواو ، ولم تقلب كسرة عين الفعل ضمة لمناسبة الواو .
يقول بذلك ابن جنى شارحاً قول المازني في مجيء (رَضِيُوا) بسكون الضاد وضمَّ
الياء^(٢) :

« قال أبو عثمان : وبعض العرب يقول (رَضِيُوا) فيسكن الضاد ويثبت الياء ، لأنه لم
يلتق ساكنان .

قال أبو الفتح : يقول إنما كان يجب أن يقال (رَضُوا) كما قال تعالى : « عَمُوا
وصَمُوا^(٣) » ، وأصلهما : (رَضِيُوا وعميُوا) فحذفت الضمة من الياء ونقلت إلى ما قبلها ،
فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكانت أحق بالحذف ،
لأنها كما أعلت بالإسكان كذا أعلت بالحذف . وأيضاً ، فإن الواو علامة الجمع والضمير ،
والياء ليست علامة ، فكانت أحق بالحذف .

وكذا قول الزنجاني في تصريفه^(٤) :

« وأصل (رَضُوا) : (رَضِيُوا) ، فنقلت ضمة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لالتقاء

الساكنين .»

(١) شرح المفصل ١٠ / ١١٦-١١٧ .

(٢) المنصف ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) سورة المائدة ، آية ٧١ .

(٤) تصريف العزي ١٤١ .

وهو أيضاً ما ذهب إليه الميداني في قوله^(١): « تقول في جمع الرجال من الماضي (خَشُوا ورَضُوا) والأصل (خَشِيُوا ورَضِيُوا) ، فسكنت الياء ونقلت حركتها إلى ما قبلها » .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين مع واو الجمع : أقدم لهذه الصيغة تفسيراً يعتد بالظواهر الصوتية التي أثبتتها النصوص اللغوية العربية الفصيحة للسياق الصوتي للياء في (خَشِي) صيغة الغائب المفرد موحدة الأسس اللغوية التي يركن إليها هذا التفسير والأسباب الداعية إليه من حيث تقدير صيغة أولى للفعل يمكن تطورها صوتياً إلى (خَشُوا) الذي آخره الضمة الطويلة ، دون أن يخالف هذا التقدير واحداً من القوانين الصرفية في العربية ، مع اتفاقه مع ما ورد في بعض اللغات السامية في مثل هذا البناء الفعلي . ويلى ذلك مناقشة القول بأن أصل الصيغة هو (خَشِيُوا) بثبات الياء على حدّ قول النحاة .

المسألة الأولى : تأصيل الصيغة معلة عند إلحاق الضمير : يمكن تأصيل (خَشُوا) من صيغة (خَشِي) بعد سقوط فتحة بناء الآخر منها وامتداد آخر الفعل بكسرة عينه والياء بعدها :

خ - ش - ي - ← خ - ش - ي Φ ← خ - ش - Φ -

وحذف الفتحة التالية للياء تطور صوتي أثبتته النصوص اللغوية حيث سبقت الياء الكسرة ، أي أن التابع الصوتي [ي -] يتحول إلى [ي Φ] ثم إلى الكسرتين نتيجة نقل الياء إلى موضع الحركة المسكّن بعدها . وفيما يلي الأدلة اللغوية على أصالة هذه الظاهرة في اللغة العربية :

أ - شيوع ظاهرة حذف الفتحة المتطرفة بين اللغات العربية :

نسب إلى طيء وبلحارث حذف فتحة الآخر من صيغة المضارع الذي تحقق فيه هذا السياق الصوتي للياء ، كما نسب إلى همدان حذف فتحة البناء من الضميرين (هو) و(هي)^(٢) . والصلة اللغوية بين همدان وبني الحارث واضحة ، لأنهما قبيلتان من اليمن^(٣) . أما عن اتفاق بعض الخصائص اللغوية بين طيء وبلحارث ، فمرده إلى أن طيئاً يرجع موطنها الأول إلى منطقة الجوف اليمنية القريبة من قبائل اليمن الشمالية^(٤) ومنها

(١) الميداني ، نزهة الطرف ، ٦١ .

(٢) رابن ، اللهجات العربية الغربية ، ١٣٢-١٣٣ ، ٢١٨ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ١٠ ، الأصول في النحو ٢ / ٢٠٥ .

(٣) رابن اللهجات العربية الغربية ، ١٢٢ ، صبح الأعشى ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، صفة جزيرة العرب ٥٣ ، ٨٥ ، اللهجات العربية ، ٥ . أحمد علم الدين ١ / ٤١ .

(٤) رابن ، اللهجات العربية ٣٤٢ .

بنو الحارث ، ثم نزحت طيء إلى منطقة الحجاز ونجد في مرحلة تاريخية تالية^(١) .

وبذلك يتضح أن ظاهرة حذف فتحة الآخر أصيلة في قواعد الصرف في اللغات العربية اليمينية الشمالية . فلما ثبت نزوح طيء - وفيها هذه الظاهرة - إلى منطقة الحجاز ، ووقعت قبيلتا همدان وبنو الحارث إلى الجنوب من منطقة الحجاز ، لم يكن مستغرباً أن ترد في بعض أشعار أهل الحجاز صيغة الفعل الماضي الناقص مكسور العين للغائب المفرد معتلة بالمد في آخرها^(٢) ، لما كان أخذ أهل منطقة الحجاز بعض الخصائص اللغوية عن القبائل الأقرب إليها في الموقع الجغرافي ، هو الأمر الأقرب إلى القبول والاعتبار في مسألة تأثير اللغات العربية الفصيحة بعضها في بعض .

وحذف الفتحة الأخيرة الواقعة بعد الياء المسبوقة بالكسرة ، ضرب من تخفيف النطق في مثل (لن يرمي) والضمير (هي) كما نطقا في اللغات اليمينية الشمالية . وعلى هذا تكون القاعدة الصرفية الخاصة بتطور نطق هذا السياق الصوتي للياء في الضمير (هي) كما يلي :

- ي - ← - ي Φ - ← - Φ -

وقد علل النحاة كون التخفيف مطلباً فيما حُركت عينه بالكسرة أو الضمة دون ما حُركت فيه بالفتحة ، بأن الفتحة أخفّ منهما ، ومن ذلك قول سيويه^(٣) : « يقولون في (فِخْد) : (فِخْد) وفي (عَضْد) : (عَضْد) ولا يقولون في (جَمَل) : (جَمَل) ولا يخففون ، لأنّ الفتح أخفّ عليهم والألف ، » .

وقد ورد في طيء وبلحارث ضرب ثان من تخفيف نطق الياء في هذا السياق ، إذ يقولون في مثل (بَقِي) المبني للمعلوم (بقا) ويقولون في (رُضِي) المبني للمجهول (رُضا)^(٤) . والتفسير الصوتي لهذه الظاهرة هو أنّ كسرة عين الفعل قد ماثلت فتحة بناء الآخر طلباً لتسهيل النطق والاقتصاد في الجهد العضلي^(٥) ، فوقعت الياء بين المثليين وثقلت

(١) صبح الأعشى ١ / ٣٢٠ ، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٧٥ ، نهاية الأرب ٣٢٦ ، د . أحمد علم الدين ، اللهجات العربية ، ٤١ / ١ .

(٢) رابن ، اللهجات العربية ٢١٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٨٨ .

(٤) ذكر سيويه الفعل المبني للمفعول (رُضا) دون نسبته إلى قوم بأعينهم في الكتاب ٤ / ١٨٧ ، وكذا ذكر ابن يعيش أمثلة هذه اللغة دون نسبتها في شرح المفصل ٩ / ٧٦ ، في حين نسبها إلى طيء أبو حيان في ارتشاف الضرب ١ / ١٥٦ ، والسيوطي في الزهر ٢ / ٣٨ ، وابن مالك في شرح الكافية ٤ / ٢١٣٧-٢١٣٨ ، ورابن في (اللهجات العربية الغربية) ٣٤٦-٣٤٨ .

(٥) د . عمر صابر ، الفعل الناقص في اللغة العربية ، ١٣ .

لتوسطها بينهما ، فحذفت كما حذفت آخر (رمى) من بين الفتحتين القصيرتين :

ر - ض - ي - ← ر - ض - ي ← ر - ض - ←

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر زهير بن أبي سلمى وهو من مزينة^(١) المجاورة لطبيء^(٢) ، كما وردت في شعر طفيل الغنوي وهو شاعر من أعماق نجد ، رغم أن لغة نجد لم تأخذ بهذه الظاهرة الصوتية^(٣) . وكان الفعل الذي استعمله طفيل ممتد الآخر بالفتحة الطويلة هو (نُها) في موضع (نُهي) المبني للمجهول^(٤) ، في حين ورد (فنا) في موضع (فني) مكسور العين المبني للمعلوم في شعر زهير^(٥) .

ولم تقتصر الظاهرة على الأفعال وحدها ، بل شملت الأسماء التي يرد فيها هذا السياق الصوتي للياء كقول الطائيين (باقاة) في (باقية) و (ناصاة) في (ناصية)^(٦) .

وإذ كانت علاقات طبيء السياسية قوية مع قبائل نجد من مثل التميميين في يربوع^(٧) ، كان مجيء هذه الصيغة الطائية في شعر طفيل النجدي إشارة إلى أثر الاتصال الاجتماعي على الاتصال اللغوي ، وأخذ قبائل نجد بعض الخصائص اللغوية من لغة طبيء . وقد ذكر ابن سلام في طبقاته أن العرب جميعاً تستعمل هذه اللغة في كلامها ، وإنها في طبيء أكثر منها في غيرها^(٨) .

وقد أشار اللغويون الأوائل إلى تأثير اللغات العربية بعضها ببعض وأخذ أهل اللغة الواحدة بعض الظواهر الصرفية من لغة عربية أخرى نتيجة تجاور أصحاب اللغتين أو اتصالهم الاجتماعي . وفي ذلك قول ابن جني^(٩) : « فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة

(١) هو من مزينة مضر من العدنانية : الشعراء والشعراء ٩٠ / ١ تحقيق أحمد محمد شاكر ، معجم قبائل العرب لكحالة ٣ / ١٠٨٣ ، د. أحمد علم الدين ، اللهجات العربية ، ٩٧ .

(٢) د . أحمد علم الدين ، اللهجات العربية في التراث ٣٥ ، ٦٩٤ ، رابن ، اللهجات العربية الغربية ٣٤٧ .

(٣) معجم قبائل العرب لكحالة ٣ / ٨٩٥ ، د. أحمد علم الدين ، اللهجات العربية ، ٥٣٦ / ٢ ، رابن ، اللهجات العربية ٣٤٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٨ ، وقد ورد البيت في الكتاب ولم يرد في ديوان طفيل .

(٥) الطبقات لابن سلام ، ٢٩ ، رابن ، اللهجات العربية ٣٤٧ .

(٦) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١١ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٥٥٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٤ .

(٧) رابن ، اللهجات العربية الغربية ، ٣٤١ .

(٨) طبقات الشعراء لابن سلام ، ٢٩ .

(٩) الخصائص ٢ / ١٥ - ١٦ .

غيره ، وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله ، غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مهم أمره .

وأطلق علماء اللغة الأوائل على ظاهرة أخذ إحدى اللغات بعضاً من أوجه الصرف من لغة أخرى ظاهرة تركب اللغات ، مفسرين بها خروج بعض أبنية الفعل المضارع عن قياس تحريك العين فيها في العربية الفصحى . ومن ذلك تفسيرهم لفتح عين بناء الماضي والمضارع مما لا صامت حلقى فيه من مثل (رَكَنَ يَرَكُنُ) بأن فتح العين فيهما ناشىء عن أخذ بناء الماضي من لغة يقال فيها (رَكَنَ يَرَكُنُ) كـ (قتل يقتل) وأخذ بناء المضارع من لغة يقال فيها (رَكَنَ يَرَكُنُ) كـ (عِلِمَ يَعْلَمُ)^(١) .

وقد أولى ابن جنبي والسيوطي اللغات العربية المختلفة عناية شديدة وعداها كلها حجة ، سواء أوافقت القياس الذي اعتد به النحاة وعلماء الصرف أم خالفته^(٢) ، وآثر ابن جنبي كثرة استعمال الظاهرة اللغوية على اشتراط اتفاقها مع القياس المستنبط في علمي النحو والصرف ، فلم ينكر ما خالف القياس ما دام محفوظاً عن بعض العرب جارياً على سنن كلامهم^(٣) .

والاعتبار بالظواهر اللغوية المثبتة في النصوص اللغوية للغات العربية المختلفة - سواء منها ما خالف القياس وما وافقه - توجه منهجي يبعد اللغوي عن ذم بعض القراءات القرآنية وتجريحها^(٤) . وقد حفظ القرآن الكريم عدداً من أمثلة الظواهر الصرفية الفصيحة غير الموافقة للقياس الصرفي الذي استنبطه النحاة ، « ومن ذلك الفصيح الذي خالف قواعد النحاة وقد ورد في الأسلوب القرآني الفعل (استَحَوَّذَ) ومضارعه (يَسْتَحَوِّذُ) ، ف (استَحَوَّذَ يَسْتَحَوِّذُ) قياسها على لغة عامة العرب : (استَحَاذَ يَسْتَحِيذُ) كـ (استقام يستقيم) ، إلا أنه جاء على الأصل مع فصاحته ، إلى غير ذلك مما خالف القياس وفصح في

(١) المختص لابن جنبي ١ / ٣٢٩ ، ٥ / ٢ ، الاقتراح للسيوطي ٢٦ .

(٢) الخصائص ١٠ / ٢ ، الزهر للسيوطي ١ / ٢٥٧ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٠ - ١٢ .

(٤) د . عبد الغفار هلال ، اللهجات العربية نشأة وتطوراً ٨٢ .

الاستعمال ، ومثل هذه اللغات التي لولا نزول القرآن بها لافتقدناها من لغات العرب ولأضحت في عداد المهجور والمتروك من اللغات ، وذلك بسبب تحكيمات أهل القياس .^(١) .

ويفيد الاعتبار بمراحل تطور نطق الصيغة الفعلية الواحدة عبر تاريخ استعمالها على ألسنة أهل العربية في التفريق بين أوجه نطق الصيغة الواحدة فيما بين القبائل العربية وسبل تفسيرها فونولوجياً ، دون اللجوء إلى تشديد أحد هذه الأوجه أو التقليل من فصاحته ، إذ يركن تفسير كل منها إلى تقدير حصوله في مرحلة تاريخية ذات نطق خاص بها وفصح فيها^(٢) .

ومن ثم تنتفي الحاجة إلى كثرة التأويل والتقدير بغية تخريج الظاهرة اللغوية المخالفة للقواعد المستنبطة في كتب النحو والصرف ، اعتباراً بأن لكل مرحلة تاريخية ولكل لغة من اللغات العربية قوانينها الفونولوجية الخاصة بها والسائدة فيها على أنها سنة أصحاب اللغة في الكلام ووجه الفصاحة عندهم^(٣) ، فلا يكون ثمة وجه لتخطئة أحد أوجه نطق الصيغة الفعلية ، لما كانت له علته الفونولوجية وفق عرف أهل اللغة الذين استعملوه .

ولما ثبت اتصال القبائل العربية وتلاقيهم وأخذ بعضهم الظواهر اللغوية - صرفية ونحوية - عن بعض ، مع عدّ اللغويين الأوائل جميع سنن العرب في كلامهم حجة معتبرة في معرفة خصائص العربية ، لم تكن ثمة ضرورة إلى القول بلزوم قياس تصرف الفعل المعتل اللام مكسور العين متصلاً بواو الجمع ، على لفظه مصحح اللام في (خشبي) المستعمل في لغة جمهور العرب ، وجاز الاعتداد بظاهرة حذف حركة بناء الآخر في بعض اللغات العربية عند تأصيل صيغة (خَشُوا) ، لما نعلمه من انصهار عدد من الظواهر اللغوية المتباينة (المأخوذة من لغات القبائل العربية المختلفة) في اللغة الفصحى عبر عصور تاريخية طويلة^(٤) .

(١) د. عبد الرحمن إسماعيل ، مقال (مظاهر اختلاف اللسان العربي وتوظيفها في مسائل النحو والصرف) ٢٠٧ ، محاضرات الموسم الثقافي بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٤هـ .

(٢) د. داود عبده ، مقال (الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير) ص ٥٥ ، من وقائع ندوة جهوية ، ١٩٨٧م .

(٣) د. عبد الرحمن إسماعيل ، مقال (مظاهر اختلاف اللسان العربي وتوظيفها في مسائل النحو والصرف) ٢١٨ .

(٤) د. أحمد حماد ، عوامل التطور اللغوي ، ١٦٩ - ١٧١ ، الأصول للدكتور تمام حسان ، ٧٤ - ٧٨ ، د. حسن عون ، اللغة والنحو ، ٤٣ د. علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ١١٤ - ١١٨ .

ب - اشتراك ظاهرة حذف فتحة البناء فيما بين اللغات السامية واللغات العربية الفصيحة :

ذكر رابن في دراسته للظواهر الصرفية الطائية أن حركة عين المضارع يائي اللام في طيئ تشير إلى حصول الإمالة عندهم في بناء الماضي منه المجرد من الضمائر وتاء التأنيث^(١)، وأن طيئاً كانت تحذف فتحة نصب المضارع المعتل اللام من مثل (لن بيني) كما تحذفها القبائل اليمنية الشمالية أيضاً ، فتنتطق الفعل المضارع يائي اللام بالكسرة الطويلة في آخره وهو في موضع النصب^(٢) ، فيكون تطور نطق السياق الصوتي للياء في الفعل كما يلي :

ي - ← - Φ -

وإذا عقدت المقارنة بين تقدير إمالة الفعل الماضي يائي اللام من مثل (بنى) في لغة طيئ وحذف فتحة آخر المضارع الناقص المنصوب في مثل (لن بيني) ، جاز القول بأن الظاهرتين ناشتتان عن العلة الصرفية نفسها ، وهي حذف الفتحة آخراً في كل من الماضي والمضارع في لغة طيئ ، فيكون أصل الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المال فيها هو لفظه منتهاياً بالحركة المركبة من الفتحة والياء : (ب - ن - ي - Φ) الذي تحوّل فيه نطق الحركة المركبة إلى الفتحة الممالاة نتيجة نقل نصف الحركة الياء إلى موضع النواة الساكنة آخر الفعل ، فلزم أن تنطق في موضعها كسرة :

ي Φ ← - Φ -

ويعزز هذا التقدير أن اللغة الأكديّة واللغة السريانية يطرد فيهما حذف فتحة بناء الماضي الناقص مكسور العين ومضمومها^(٣) ، وأن طيئاً وقبيلة بلحارث اليمنية قد تحقق فيهما بعض الظواهر النحوية المتأصلة في اللغات السامية^(٤) ، فيكون من ثم تقدير الصلة بين ظاهرة حذف الفتحة القصيرة آخر الأبنية الفعلية في لغة طيئ وبين حذفها في الأكديّة والسريانية ،

(١) رابن ، اللهجات العربية الغربية ، ٣٦٤ .

(٢) السابق ٢١٨ ، ذكر ابن يعيش هذه اللغة دون نسبتها إلى قوم بأعينهم (شرح المفصل ١٠ / ١٠٠ - ١٠٣) والتفتازاني في شرح مختصر التصريف العزّي ١٤٣ ، في حين نسبها ابن السراج إلى طيئ في الأصول ٢ / ٢٠٥ .

(٣) د . عمر صابر ، الفعل الناقص في اللغة العربية ، ٤٤ .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ٩٩ .

تقديرًا له علة وحجة تاريخية. وبملاحظة أخذ اللغات العربية الشمالية بعض ظواهر الصرف الطائية والحارثية^(١) وملاحظة بقاء بعض الظواهر اللغوية السامية في طيئ وبلحارث بن كعب ، يمكن تقدير أصالة قاعدة حذف الفتحة المتطرفة في الفعل الماضي الناقص مكسور العين في القبائل اليمنية الشمالية كأصالتها في الأكديّة والسريانية ، في مرحلة تاريخية كانت الخصائص الصرفية فيها مشتركة بينهما وبين اللغات العربية المتصلة بهما ، ثم حدث انتقال القاعدة الصرفية من طيئ إلى لغات عربية أخرى مثلما انتقلت قاعدة قلب كسرة العين فتحة في مثل (بقا) من طيئ إلى أهل نجد .

ولما اطرّد في هذه اللغات اليمنية^(٢) حذف الفتحة القصيرة المتطرفة في أبنية الأفعال والضمائر على حدّ سواء ، كان اعتبار هذا الحذف ظاهرة صرفية متأصلة في قواعد العربية ، قولاً له حجته من كلام العرب ومن اللغات السامية في آن واحد . وبذلك يكون للسياق الصوتي [- ي -] وجهان معتبران في تخفيفه في اللغات العربية : أحدهما تحول النطق إلى الفتحة الطويلة كما في (فَنَا وَبَقَا) ، والثاني تحول النطق إلى الكسرة الطويلة كما في حالة مدّ آخر الضمير (هي) ، مما يجيز القول بميل القبائل العربية إلى التخلص من توالي الكسرة والياء والفتحة ، كما تتخلص من تواليهن الأكديّة والسريانية .

وعلى هذا التقدير يكون تأصيل صيغة (خَشُوا) بلفظ الفعل المعلّ الآخر بالمدّ (خ - ش - Φ -) ، من باب الاعتبار بالركام اللغوي للظواهر المنثرة كما يذهب الدكتور رمضان عبد التواب في وصف بقايا بعض الظواهر الصرفية في بعض صيغ اللغة العربية^(٣) .

ويرد في القسم الثالث من المبحث تفصيل الكلام فيما تقدمه اللغة السريانية من حجة صرفية بينة على إلحاق ضمير جماعة الغائبين فيها بصيغة الفعل الناقص الذي آخره الكسرة الطويلة^(٤) .

(١) انظر ص ٣٥٤ من الدراسة .

(٢) هي لغة طيئ وبلحارث وهمدان كما سبق ص ٣٥٢

(٣) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ١٢٦ .

(٤) انظر ص ٣٦٦ - ٣٧٠

المسألة الثانية : باقي مراحل تصريف الصيغة : إذا قدر لفظ الفعل في البنية العميقة لصيغة (خَشُوا) بأنه الفعل ممتد الآخر لذهاب فتحة بناء الماضي منه ، كان في التقاء الفعل بلفظ الضمير التقاء لمدين غير متجانسين هما الكسرة الطويلة والضممة الطويلة :

خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ

ويجب في هذا السياق الصوتي للحركات المتتابعة حذف أحد المدين كما ذكر النحاة ، ويكون المحذوف هو المد الثاني وفق ما سبق تقديره في تفسير رد الياء في صيغة (رميا) وتفسير الاجتزاء من الضمير بإحدى حركتيه في صيغة (رموا) ، إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق في بنية الفعل المقطعية^(١) .

ولما كان القول بإعمال القانون في الصيغة الأولى المقدرة ممتنعاً ههنا ، لما فيه من إذهاب لفظ الضمير وذهاب دلالة الصيغة الفعلية على إلحاقه بالفعل ، كان الأولى في التقدير أن تقع الماثلة بين المدين تمهيداً لإعمال الحذف اللازم في هذا السياق الفونولوجي .

وعلى هذا الوجه يكون تقدير صياغة (خَشُوا) وفق المراحل التالية :

أ - البنية العميقة : هي الصيغة الأولى لالتقاء لاحقة الجمع بالفعل المقدر حذف حركة لامه :

خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ

ب - المرحلة الثانية : وهي المرحلة الممهدة لحذف المد الثاني - إعمالاً لقانون تمكين الصامت المغفل - حيث تحدث الماثلة بين المدين تغليباً لحركتي اللاحقة ، ليقوم على قصد إلحاقها بالفعل دليل لفظي من بعد حذفها :

خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ ← خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ

ج - المرحلة الثالثة : يتأتى في هذه المرحلة تقدير حذف المد الثاني من صيغة الفعل لحصول الدليل على أصل إلحاقه في البنية العميقة بتحول آخر الفعل إلى الضم :

خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ ← خ - ش - Φ - Φ - Φ - Φ

٢ ١ ٤ ٣ ٢ ١

(١) سبق تفصيل علة هذا الحذف ص ١٩٣-١٩٦، و٢٣٤-٢٣٥، و٢٣٨-٢٣٩ .

المسألة الثالثة : النتائج العلمية المترتبة على هذا التفسير :

١ - لا يكون تغيير حركة عين الفعل مع هذا التقدير لمراحل نطق صيغة (خَشُوا) تغييراً اختيارياً مثلما هو في تقدير المماثلة الممهدة لحذف الياء في صيغة (خَشُوا) التقديرية ، على ما سيلي تفصيله في القسم الثالث من المبحث من لزوم تسويغ حذف الياء في صيغة (خَشُوا) بتقدير مماثلة حركة عين الفعل لحركة الضمير^(١) . فالتفسير المقترح لذهاب حركة بناء الفعل التي يتميز بها ولا يصح ذهابها دون ضرورة فونولوجية أو دلالية ، يقيم علة ذهابها علي وجوب إعمال قانون تمكين الصامت المغفل في البنية العميقة للصيغة الفعلية وحصول التباسها بإعمال القانون دون إبقاء دليل على لفظ الضمير اللازم حذفه . فلما تعارضت غاية حفظ دلالة الصيغة الفعلية مع غاية طرد القاعدة الفونولوجية في سياقها الخاص بها في العربية ، كان القول بلزوم تسويغ طرد القاعدة بتغيير حركة عين الفعل دليلاً على الضمير المحذوف ، قولاً قائماً على الضرورة الدلالية ووجوب التمهيد لإعمال أحد قوانين اللغة الصرفية بتغيير تلك الحركة .

٢ - لا يتنافى تأصيل (خَشُوا) على هذا الوجه مع ثبات الياء في صيغة الفعل للغائب المفرد في اللغة الفصحى ، لما كانت لغة تنتقي خصائصها الصرفية والنحوية من شتى لغات العرب ولا تستغني بما في لغة قريش وحدها من الخصائص والظواهر اللغوية .
وتعليل ثبات الياء في (خَشِي) هو أن تطور نطقه إلى المدّ ضرب من الإعلال بالحذف والنقل ، غير لازم حصوله في شتى لغات العرب ، لأن قواعد الإعلال لم تُعمل في جميع لغاتهم على وتيرة واحدة ، فظلت بقايا من بعض الصيغ غير المعلّة في كل بيئة لغوية .

يقول في ذلك الدكتور أحمد علم الدين الجندي^(٢) : « وما الإعلال الذي يذكره الصرفيون إلا التهذيب الذي يتناول الكلمة بالإصلاح . وهذا التهذيب الذي مرّ بالصيغ ، لم يتم دفعة واحدة من التصحيح إلى الإعلال أو العكس ، وإنما مرّ بخطوات

(١) انظر ص ٣٧١ - ٣٧٢ من الدراسة .

(٢) د . أحمد علم الدين ، اللهجات العربية في التراث ، ٢ / ٥٣١ .

تاريخية كان للزمن فيها كبير أثر ، حور في الصيغ حيناً فتطورت وأخذت شكلاً جديداً ، وأحياناً استعصت على التغيير ... » .

وعلى هذا التقدير تكون ظاهرة حذف فتحة الآخر من الفعل الماضي الناقص مكسور العين ومضمومها ، هي إحدى الظواهر السامية القديمة التي احتفظت بها بعض اللغات العربية وأخذتها عنها القبائل الأخرى . وقد كان من أهم نتائج دراسة اللغات العربية التي قام بها الدكتور الجندي ملاحظته أن الظاهرة الصرفية الواحدة يسمع صداها في قبائل العرب الشرقية والغربية ، وتقريره أنه يجب أن ينظر إلى الجزيرة العربية على أنها كتلة واحدة ودارواحدة لأهل العربية^(١) . ومن ثم لا يستبعد أن تكون ظاهرة حذف فتحة الآخر قد انتقلت من إحدى اللغات العربية إلى منطقة الحجاز ، فانصهرت في البنية العميقة لبعض الصيغ الفعلية .

وإنما يعزز هذا التقدير لأصل صيغة (خَشُوا) أن الصيغة التي قدرها النحاة وكثير من اللغويين في العصر الحديث ، صيغة لا يكون تطورها الصوتي إلى النطق المستقر في العربية الفصحى موافقاً لقوانين وأصول الصرف العربي من حيث تغيير حركة بناء الفعل وتعليل حذف الياء في (خَشُوا) ، وليس ثمة دليل لغوي من أحد النصوص اللغوية يثبت أصالة الياء في هذه الصيغة الفعلية في اللغة العربية ، لأن مجيء الياء في (فَعَلُوا) من الماضي الناقص مكسور العين كان مقترناً بلغة تسكين العين كما في (رَضُوا) الذي لم يتطور إلى (رَضُوا) ، فلم تقم به حجة على أصالة الياء في البنية العميقة لصيغة الفعل التي لا تنطق فيها الياء : (خَشُوا) .

المطلب الثالث : مناقشة التفسيرات الأخرى :

المسألة الأولى : أقوال النحاة :

كانت أقوالهم بين أمرين في تفسير صيغة (فَعَل) الناقص عند اتصاله بضمير جماعة الغائبين ، فبعضهم يرى أن الضمة بعد الياء تحذف ، وبعضهم يرى أنها تنقل إلى عين الفعل ولا تحذف حذفاً مطلقاً من صيغة الفعل .

وأوضح الرأيين ههنا مفصلين ، كلا على حدة :

(١) المرجع السابق ٢ / ٥٣٦

أ) القول بنقل ضمة الياء إلى ما قبلها :

وضح ابن جني هذا المذهب في تفسيره لصيغة (رَضُوا) حيث قال^(١) :

«..... يقال (رَضُوا) كما قال تعالى: «عَمُوا وَصَمُوا»^(٢)؛ فأصلهما: (رَضِيُوا

وَعَمِيُوا) ، فحذفت الضمة من الياء ونقلت إلى ما قبلها ، فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وكانت أحق بالحذف ، لأنها كما أعلت بالإسكان ، كذا أعلت بالحذف . وأيضاً ، فإن الواو علامة الجمع والضمير ، والياء ليست علامة ، فكانت أحق بالحذف .»

فمعنى قوله أن مراحل صياغة (خَشُوا) هي :

(أ) تسكين حركة عين الفعل تمهيداً لنقل الضمة :

[خ - ش - ي - و Φ ← خ - ش Φ ي - و Φ]

(ب) نقل الضمة إلى موضع السكون الذي قبل الياء :

[خ - ش Φ ي - و Φ ← خ - ش - ي Φ و Φ]

(ج) حذف الياء منعاً لالتقاء الساكنين :

[خ - ش - ي Φ و Φ ← خ - ش - [Φ Φ] و Φ]

ويمكن تقريب قول ابن جني إلى قواعد النظام الصرفي في العربية في المرحلة (ج)

حيث يفسر مدّ الآخر بحذف الياء من الحركة المركبة [ي - و] ، وهي حركة تتحوّل في العربية إلى [و] ثم إلى المدّ [- -] كما في [كوسى]^(٣) ؛ فيكون تطورها في (خَشِيُوا) كما يلي :

(ج) قلب الياء واواً مماثلة للضمة التي قبلها :

خ - ش - ي Φ و Φ ← خ - ش - و Φ و Φ

(١) المنصف ٢/١٢٥-١٢٦ .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ .

(٣) الكتاب ٤/٢٤١ ، المنصف ١/٢٢٠ ، شرح الشافية للرضي ٣/٨٥ ، المتع لابن عصفور ٢/٤٣٦ .

(د) تحوّل الحركة المركبة من الضمة والواو إلى المدّ: ^(١)

خ - ش - و Φ و Φ ← خ - ش - و Φ و Φ

(هـ) تقصير المدّ لوقوعه بين صامتين ثانيهما ساكن ، كما قصر المدّ في (رَمَت) لوقوعه قبل تاء التانيث الساكنة:

خ - ش - و Φ و Φ ← خ - ش - و Φ و Φ

وأخيراً تتحوّل الحركة المركبة (من الضمة والواو) بعد الشين إلى المدّ ، فيكون نطق الفعل (خَشُوا) ممتدّاً الآخر.

والقول بحذف الياء لأجل منع التقاء الساكنين آخرًا ، قول لا يتفق مع الظواهر الصوتية المثبتة في باب الوقف حيث تسمح اللغة بالوقف على ما آخره الساكنان ^(٢).

وإذ بينت الآثار اللغوية أن بعض القبائل العربية كانت تترك علامات الإعراب في جميع كلامها ، فهم من ذلك أن بناء (فَعَل) ساكن العين لم يكن مرفوضاً في تلك اللغة رغم انتهائه بالساكنين وصلاً ^(٣).

ولم أشر في المرحلة (ج) إلى احتمال تحوّل [ي - و] إلى [ي - و] كما كان الشأن في (ضيّزي) ، لما فيه من ذهاب دلالة ضمير الجمع ، فكان احتمالاً مرفوضاً من أول الأمر ، كما أن تحوّل الحركة المركبة إلى [ي - و] يحول الصيغة إلى [خ - ش - و ي - و] ، وتضعيف الياء آخرًا لا يكون في اللغة سوى في الأسماء .

والقول بنقل ضمة الضمير إلى ما قبل الياء ، أبعد من القول بحذف الضمة ، كما أن تقدير سكون عين الفعل لأجل تسويغ نقل الضمة إلى موضع ساكن قبلها ، أمر لا علة فونولوجية تدعّمه . ومن ثم يبدو القول الثاني الذي أخذ به بعض النحاة في تفسير (رَضُوا) ، قولاً أكثر توفيقاً من هذا القول .

ويذكر الرضي أن الخليل بن أحمد لا يرى القلب المكاني عملاً صوتياً قياسياً إلا في حالة

(١) وهو تطور صوتي مثبت في اللغات السامية (بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٠-١٢١ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢٠٠٥ .

(٣) ورد تسكين أواخر الكلم في الشواهد اللغوية المنسوبة إلى بني تميم وأسد (النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢١٣-٢١٤) ، كما دلّ على ترك الإعراب ما نسب إلى طيبي من ثبات الياء آخر الاسم المقصور وصلماً ووقفاً (الكتاب ٤ / ١٨١) ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٧ ، اللهجات العربية الغربية لرابن ٣٦٥) .

واحدة ، هي أن يقع آخر الاسم همزتان ، وهي حالة يفسرها سيوييه بغير القلب ، لأنه خلاف الأصل في بناء الكلمة^(١) . والقول بنقل ضمة (خَشِيُوا) إلى موضع الحركة الذي قبل الياء ، يلزمه إعمال القلب المكاني بين موضع الياء والضمة حتى تتوسط الياء بين الضمة والواو ، فيكون فيه مخالفة الوزن الذي عليه جعل بناء الفعل في أصل وضعه . فلما كان القول بنقل الضمة يقوم على مخالفة القياس في ظواهر اللغة التي يلتزم فيها الحفاظ على بناء الفعل ، كان ترك الأخذ به أولى .

(ب) القول بحذف ضمة الياء :

يقدر حصول (خَشُوا) وفق هذا القول عن تطور (خَشِيُوا) عبر المراحل التالية :

(أ) تحذف الضمة بعد الياء :

خ - ش - ي - و Φ ← خ - ش - ي Φ و Φ

(ب) تحذف الياء منعاً لالتقاء الساكنين :

خ - ش - ي Φ و Φ ← خ - ش - [Φ Φ] و Φ

(ج) تحدث المماثلة بين الكسرة والواو :

خ - ش - و Φ ← خ - ش - و Φ

(د) تتحوّل الحركة المركبة من الضمة والواو إلى المدّ :

خ - ش - و Φ ← خ - ش - و Φ

والقول بأن الضمة قبل الواو هي في أصلها كسرة عين الفعل التي ما ثلث الواو منعاً لقلبها ياء ، أقرب إلى التطور الصوتي المتوقع لهذا البناء الصرفي ، من القول بانتقال الضمة التي هي جزء الضمير إلى موضع يتوسط بناء الفعل وكأنما المتكلم بالكلمة يجتزئ النصف الأول من الضمير ، فيجعله سابقاً على لام الفعل في المرحلة الثانية من صياغة (خَشُوا) ، وفق قول ابن جني السابق^(٢) . وهذا تصور لا يحتمل قبوله لما فيه من تقدير التفريط بدلالة الضمير على وجه لا يسمح به إلحاق الضمائر بالكلمات ، سواء في العربية أم في غيرها .

فالضمة التالية للياء في الضيغة (أ) وهنا هي نصف ضمير جمع الغائبين ، وليست

(١) شرح الشافية ١/ ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر ص ٣٦٢ .

حركة تتحرك بها لام الفعل كما وصفها النحاة . ومن ثم كان القول بنقلها أو بحذفها غير مستساغ بوجه ، إذ هي بعض لفظ الضمير الذي طالما ذكر النحاة ضرورة الحفاظ عليه ، كما نص ابن جني في قوله السابق بعبارة: « فإن الواو علامة الجمع والضمير ، والياء ليست علامة ، فكانت أحق بالحذف » (١) .

وإذا تأملنا صيغة الفعل الأولى التي قررها النحاة لـ (خَشُوا) ، وجدناها تستدعي مدّ الآخر بالضمتين ، لأن صيغتهن المقدرة تنتهي بالحركة المركبة التي أولها الضمة . فلما كان المدّ هو التطور الصوتي اللازم لأصل صيغة الفعل عندهم ، كان ذلك مانعاً لتقدير حذف أو نقل الضمة الأولى بعد الياء في [خ - ش - ي - -] ، لأن المدّ لا يُنقل بعضه إلى مقطع سابق . ومما تجدر ملاحظته أيضاً أن الياء في مثل هذا السياق لا يلزمها الحذف لثقل الضمة كما قال به النحاة في مثل (يرمي) تفسيراً لترك ضمة آخره ، لأن الياء تتحمل الضمة سواء القصيرة كما في (غَيْر) أم الطويلة كما في (غَيُور) و (بُيُوت) (٢) ، وقد نطق بعض العرب الياء مضمومة بضمة الإعراب في مثل (القاضي) (٣) .

أما عن القول بحذف الياء في المرحلة (ب) ههنا ، فليس هو التطور الصوتي المتوقع للحركة المركبة من الكسرة والياء ، التي حقها أن تتحول مدّاً ، سابقاً على الواو : [- - و Φ] . وينتج عن هذا السياق مماثلة الواو للكسرة وتحوّل الآخر إلى الكسرتين :

- - ← Φ ي Φ ← - - ← Φ ي Φ ← - - ← Φ ي Φ ← - -

فيكون آخر الفعل مدّ يختفي به لفظ ضمير الجمع .

وبذلك يتضح أن كلا المذهبين لا يقدم تفسيراً متفقاً مع القياس الصرفي لنطق الصيغة الفعلية في العربية ولتطورها عن الأصل المقدّر .

المسألة الثانية : أقوال المتخصصين في علم اللغات السامية المقارن :

ذهب الدكتور عمر صابر إلى أن الياء قد حذفت من بين كسرة عين الفعل وضمة الضمير الطويلة ، ثم حدثت مماثلة بين الكسرة والضمة ، فكان آخر الفعل الضمة الخالصة الطويلة : [- - ي - - ← - - ← Φ - ← - ← Φ - ← - ← Φ - ← -] فهو يؤصل صيغة

(١) النصف ٢ / ١٢٦

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ١٠٥ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٣

الفعل من حيث بدأها النحاة .

وهو يبني هذا التقدير لأصل صيغة الفعل على ما ورد في اللغة الأكديّة ، إذ جاءت فيها صيغة الفعل الناقص مكسور العين بتوالي الكسرة فالياء فضممتي الضمير فقالوا : [بَنُوا] ثم قالوا [بَنُوا]^(١) .

لكنّا نجده يعود بعد هذا القول إلى السريانية ، حيث ذكر الفعل مكسور العين متصلاً بضمير جمع الغائبين فيها ، منتهياً إلى أنّ الضمير قد دخل على ما انتهت إليه صيغة الفعل للغائب المفرد من الإعلال . فالفعل الماضي الناقص مكسور العين الذي أشار إليه صيغته لجماعة الغائبين هي : [ح - ض - و] ، وهو يائي اللام ، وقد رأى الدكتور صابر أنه صيغ من حيث اعتل لفظ الفعل للغائب بالمدّ ، فتكون صيغته الأولى هي [ح - ض -] مع لاحقة الجمع^(٢) .

وإنما دعا الدكتور صابر إلى تفسير الفعل السرياني على هذا الوجه ، أنه وجد التفسير الأول الذي يقوم على تأصيل صيغة فعل الغائبين مصححة الياء ، لا يفى بتفسير نطق الصيغة في السريانية .

وقد عارض الدكتور عمر صابر بروكلمان في قوله إن الصيغة السريانية نشأت عن السياق الصوتي الذي تتوسط فيه الياء بين الكسرة والضميتين [ي - ي -] وإن هذا السياق قد تطور إلى [و -] ، إذ لم يبين بروكلمان كيف يكون هذا التطور عن علة صوتية محددة^(٣) .

وقد وجّه الدكتور صابر التفسير الذي يعتدّ بصيغة فعل الغائب ممتدّ الآخر بالكسرتين ، بأنه يقوم على اعتبار الفعل ثنائياً ولا لام فيه منذ أصل وضعه في السريانية ، ولا حاجة - فيما أحسب - إلى هذا التوجيه ، ما دامت الدراسات تشير إلى مجيء صيغة الغائب المفرد خالية من فتحة البناء في الفعل الماضي الناقص مكسور العين في السريانية ، كما ذكر في المرجع نفسه^(٤) .

(١) د . عمر صابر ، الفعل الناقص في اللغة العربية ، ٥٢ .

(٢) السابق ، ٥٣ .

(٣) الموضوع السابق ، وقد ذكر بروكلمان هذه الصيغة ونسبها إلى الآرامية في فقه اللغات السامية ص

١٥٢ .

(٤) د . عمر صابر ، (الفعل الناقص في اللغة العربية) ص ٤٤

وكذا لا يلزم اعتبار صيغ سامية من مثل (بنيوا) الأكدية القديمة و (شتيوا) الحبشية ، أو اعتبار صيغة (رضيوا) اخففة العين في العربية ، دليلاً على أن (رضوا) و (خشوا) وأمثالهما صيغ تطورت عن صيغة أصلية أولى فيها ياء بين الكسرة وضمتي الضمير .

فمجيء تلك الصيغ السامية يمكن أن يكون دليلاً على ما في لغاتها من تطور الصيغ الفعلية ، ولكنها ليست دليلاً على ما وقع في العربية التي لا تنص النصوص اللغوية فيها على هذه الصيغة منطوقة لدى إحدى القبائل ، وهي حين تنص على وجود الياء لا تكون في صيغة يسبقها فيها الكسرة ، بل تكون في صيغة تسكين العين .

أما عن صيغة التخفيف (رضيوا) التي ذكرها سيبويه في باب إعلال اللام ، وذكرها نحاة آخرون ، فيمكن تفسيرها بأن التسكين قد حدث فيها قبل إلحاق ضمير الجمع ، كما ذهب سيبويه^(١) . فلما وقع سكون العين في صيغة الفعل للغائب المفرد ، لم يكن تحوّل الياء آخره إلى المدّ ممكناً حتى مع تقدير حذف فتحة البناء ، لأن سقوط الكسرة يذهب أول عنصري المدّ في الصيغة الفعلية :

ر - ض - ي - ← ر - ض - Φ ي -

فهذه لغة قوم أرادوا تخفيف وسط الفعل الماضي ، وليست هي لغة من حركوا عينه فقالوا (رضوا) الذي لا أثر فيه للياء : أي أن قوماً خففوا وسط الفعل ، وآخرين خففوا آخره بحذف فتحة البناء ، فنتج عن ذلك مدّ الآخر ، واختلفت من ثم البنية العميقة لصيغة (فعلوا) في كل من حالتي التخفيف .

والدليل اللغوي الذي علل به الدكتور صابر مجيء صيغة الماضي الناقص (مكسور العين يائي اللام متصلاً بضمير الغائبين) منتهية بالمدّ الذي تتلوه الواو ، هو أن الواو فيها علامة للتفريق بين صيغتين فعليتين ، مثلما تفرق السريانية بين لفظي ضميري الخطاب المسندين إلى الفعل الماضي ؛ فهو أمر لا يتصل بالأفعال الناقصة في شيء ، وإنما يتعلق بأبنية الضمائر . فهو يقول إن السريانية ربما لجأت إلى التفريق بين الفعل الناقص المسند إلى جماعة الإناث وهو [ح - ض - -] والفعل الناقص المسند إلى جماعة الغائبين ، بزيادة الواو في آخره عند إرادة معنى جمع الغائبين ، كما تزداد الياء فيها آخر الفعل الماضي المتصل

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

بتاء الخطاب لإفادة معنى التأنيث ، فيقال للمخاطب [ح - ض - ت] ، ويقال للمخاطبة [ح - ض - ت ي]^(١) . فهو يرى أن زيادة الواو على [ح - ض - ت] الذي يدل على جماعة الإناث كزيادة الياء - وهي في الحقيقة الكسرة الطويلة لا الياء - بعد التاء ضمير الخطاب ، هي زيادة للتمييز بين صيغتين متفقتين في الأصل الأول لهما رغم إرادة دلالتين متغايرتين بهما^(٢) .

لكن النظر في الصيغتين الفعليتين اللتين يذكرهما ينبه إلى اختلاف أصليهما . فصيغة جمع الإناث تنتهي بالكسرتين إذ هي [ح - ض - و] ، ولاحقة الغائبات في السريانية هي الفتحتان ؛ فيكون تقدير آخر الفعل عند دخول ضمير جمع الإناث عليه ، هو تتابع الكسرتين والفتحتين هكذا [- - -] . في حين أن الفعل لجماعة الغائبين ينتهي بالواو المسبوقة بالكسرتين ، إذ هو [ح - ض - و] ، ولاحقة جمع الغائبين السريانية هي الضمتان كما في العربية ، فيكون تقدير آخر الفعل عند دخول ضمير الغائبين عليه ، هو تتابع الكسرتين والضمتين هكذا [- - -] . فلما كان أصل الآخر في الصيغتين مختلفاً ، لزمه أن يكون تطوره الصوتي مختلفاً كذلك ، فيكون آخر الصيغتين غير متفق في النطق .

ففي صيغة الغائبين نشأت الواو نصف الحركة عن تجاوز ضمتي الضمير مع كسرتي الآخر في الفعل : [- - - ← - - - و Φ] مثلما تحول نطق ضمير الجمع في (رَمَوْا) من المد إلى الواو نصف الحركة ، نتيجة وقوع الضمتين بعد المد آخر الفعل^(٣) .

وقد أشار Diem في تفسيره لصيغة [ح - ض - و] إلى أنها صيغة مقيسة على صياغة (رَمَوْا) من (رمى) معتل الآخر بالفتحتين ، وشبه [ح - ض - و] بصيغة [ي - ب Φ ن - و] المضارعة التي صيغت من [ي - ب Φ ن - و] معتل الآخر بالمد في اللهجة المغربية المعاصرة^(٤) .

(١) ذكر الدكتور عمر صابر ضمير المخاطبة في كتابه على أنه التاء المتبوعة بالياء ، وهو وصف يفيد توالي الصامتين الساكنين على خلاف ما ذكره بروكلمان من أن ضمير المخاطبة هو التاء المحركة بالكسرة الطويلة (فقه اللغات السامية ، ص ١١٨) .

(٢) د . عمر صابر (الفعل الناقص في اللغة العربية) ص ٥٣ - ٥٤ .

(٣) انظر ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٤) د . عمر صابر ، الفعل الناقص في اللغة العربية ، ٥٣ .

أما بالنسبة إلى صيغة الفعل الأولى مع ضمير الغائبات ، فلا يسمح بتتابع الحركات الأربع في آخرها بوجود نصف حركة مسبوقة بالكسرتين ، لأن الفتحة لا مقابل صوتي لها في هيئة نصف حركة ، فيلزم سلسلة الحركات المتتالية الحذف وفق قانون التخلص من الحركتين الثالثة والرابعة^(١) : [- - - - ← - - - - Φ Φ] .

وعلى هذا لا يرجح قول الدكتور صابر إن الواو في صيغة الفعل للغائبين علامة فارقة بين صيغتين فعليتين ، لما لم يكن ثمة دليل على أن أصل صيغة [ح - ض - -] لجمع الإناث كأصل [ح - ض - -] كما ذهب هو .

وفي صيغة [ح - ض - -] دليل على أن تقدير أصلها بأنه [ح - ض - ي - -] تقدير لبناء صرفي لا يسوغ حصول الصيغة الأخيرة المستقرة في استعمال السريانيين . إذ السؤال المطروح ههنا هو إن كانت الصيغة المشتملة على الياء ، تسمح بتطور النطق إلى الصيغة التي آخرها الواو مسبوقة بالكسرتين . وللإجابة على هذا السؤال ، أبين أولاً البناء الصرفي للصيغة المقدر فيها تصحيح الياء :

ص	ح	ص	ح	ص	ح	ح
ح	-	ض	-	ي	-	-
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

فهو بناء صرفي لا مكان فيه للمدّ بعد الضاد (عين الفعل) ، إذ يليها موضع حركة واحدة وموضع للصلامت لام الفعل ، دون وجود موضع حركة ساكن يمكن نقل الياء إليه ليحصل بها المدّ مع الكسرة قبلها ، إذ شُغل موضع الحركة التالية للياء بضمّة الضمير . وعلى خلاف ذلك تعدّ نشأة المدّ المتبوع بالواو [- - و Φ] عن تتابع الكسرتين وضمّتي الضمير ، تطوراً فونولوجياً مطابقاً لتحول اللاحقة المدية بعد المدّ آخر الأسماء في العربية في مثل (فتاي) حيث تحوّلت الكسرتان (ضمير الإضافة إلى المتكلم) إلى الياء عند إرادة حفظ دلالة الضمير بعد المدّ :

[- - - - ← - - ي Φ]

(١) انظر ص ١٩٤-١٩٦ ، ٣٠٣ .

فهذا هو عرف اللغات السامية في التخلص من توالي الحركات الأربع غير المتفقة في الجنس ، إذا لم يُرغب في حذف الأخيرتين منها . وبذلك تكون صيغة الفعل الناقص اليائي متصلاً بضمير جماعة الغائبين في السريانية ، هي الدليل اللغوي على أن صياغة هذا الفعل قد انتقلت في مرحلة تاريخية سامية من صيغة فعل الغائب المشتملة على الياء ، إلى صيغته ممتدّ الآخر بعد حذف فتحة البناء منه .

ويتفق هذا التفسير مع رأي الدكتور صابر في مسألة تداخل اللغات في وجه تحريك عين الفعل الواحد ، إذ فسر حركتها بأن صيغة الماضي للغائب المفرد من ذلك الفعل تكون قد نطقت في اللغة الواحدة على وجهين في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين ، وأن الوجه المتأخر من نطقها هو الوجه الأخف نطقاً . فلما نشأ لنطقها وجهان ، جاء المضارع موافقاً للصيغة القديمة من حيث قياس حركة العين معها . ومثل لهذا التداخل بالفعل (بَقِيَ) الذي ورد في لغة طيئ مفتوح العين رغم أن أصله مكسور العين :

ب - ق - ي - ← ب - ق - ي - ← ب - ق - Φ -

فما حدث في هذا الفعل هو «ضرب من التوافق الصائتي Vowel harmony اختصت به قبيلة طيئ طلباً للسهولة والاقتصاد في الجهد العضلي» (١) .

وهو يرى أن المضارع مفتوح العين (يَبْقَى) في طيئ على قياس مجيئه من لفظ الماضي الأول قبل تخفيفه ، فليس في قول الطائيين عنده شيء من تداخل اللغات في صياغة المضارع مفتوح العين رغم استعمالهم الماضي مفتوحها كذلك (٢) . وهو في هذا الرأي يذهب إلى أن صيغة الفعل الماضي للغائب المفرد يمكن أن تمر في اللغة الواحدة بطورين في نطقها ، ويستدل حينئذ على وجود طور تاريخي أول بأن حركة عين المضارع منه مفتوحة ، فلا يمكن اعتبارها مصوغة من الصيغة المستعملة بفتح عين الماضي . وعلى هذا التقدير يكون قد اجتمع في لغة واحدة صيغة تمثل المرحلة القديمة لتصريف الفعل (وهي صيغته المضارعة) وصيغة تمثل المرحلة الحديثة لتصريفه (وهي صيغة الماضي منه بعد تخفيفه) .

فلما كان هذا قوله في مسألة تداخل اللغات ، لم يكن بعيداً عنه القول بأن صيغة الماضي للغائب المفرد (خَشِيَ) قد ورد فيها استعمالان في لغة واحدة ، أحدهما الأقدم والثاني هو

(١) د . عمر صابر ، الفعل الناقص في اللغة العربية ، ١٣ .

(٢) الموضوع السابق .

الأحدث تاريخياً ويمثل الصيغة الأخف في النطق وهي مدّ الآخر ، وهي الصيغة التي لحقت بها واو الجمع ، فقليل (خَشُوا) وفق خطوات تصريفه التي سبق ذكرها^(١) ، أو تكون اللغة ذاتها محتفظة بالنطق الأول (غير ممتد الآخر) لصيغة الفعل للغائب المفرد ، إلى جوار صياغة الفعل مع الضمائر من الصيغة المدية ، كما احتفظت لغة طيبي بصيغة المضارع على أصل حركة عينه من صيغة الماضي القديمة غير المخففة ، إلى جوار نطق الصيغة الجديدة للماضي ، فيكون في التقدير أن إبقاء صيغ قديمة إلى جوار صيغ جديدة للمادة الفعلية نفسها في اللغة الواحدة ، أمر قد عملت به اللغات العربية الفصيحة .

المسألة الثالثة : تفسيرات صوتية أخرى :

ذهب الدكتور صابر في تأصيل صيغة (خَشُوا) إلى أنها تبدأ بصيغة نطقت فيها الياء في موضع لام الفعل متوسطة بين كسرة عين الفعل وضممتي الضمير ، وقد رأى أن أول ما يعترى هذه الصيغة هو حذف الياء .

وأعرض هنا وجهين آخرين لتفسير (خَشُوا) انطلاقاً من الصيغة الأولى التي قدرها النحاة .

أ - يمكن تقدير حذف الياء من هذه الصيغة ، على أن يكون تابعاً لحدوث مماثلة بين الحركتين اللتين تكتنفان الياء ، فلا يبدأ التطور الصوتي في الصيغة بالحذف كما رأى الدكتور صابر ، لأنه حينئذ حذف لا علة صوتية تدعمه في سياق الياء . وعلى هذا يكون التطور الأول لتطور الصيغة هو :

[خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - -] حيث المماثلة بين الكسرة والضممة الطويلة ضرب من التوافق الحركي Vowel harmony في نطق الكلمة . ثم يقدر تقصير المدّ آخر الفعل ، فتقع ثمة الياء بين حركتين مثلين ويلزمها الحذف كما لزمها في (رمى) لوقوعها بين حركتين قصيرتين مثلين^(٢) :

خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - - ← Φ -

ب - يمكن القول بأن الياء قد ماثلت الضمة بعدها ، فقلبت واواً ، ثم قلبت الكسرة قبلها ضمة للمماثلة كذلك :

خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - - ← خ - ش - ي - - - - -

(١) انظر ص ٣٥٩ من الدراسة .

(٢) انظر ص ١١٣-١١٤ من الدراسة .

ثم لما وقع المدّ آخرًا ، قصر ، فتحقق للواو سياق صوتي يلزمه حذفها كما حذفت في مثل (البون والعون) (١) :

خ - ش - و - - ش - و - - خ - ش - Φ -

ويلزم هذين التفسيرين وجود دليل على تقصير المدّ آخرًا إن كان يقع فيما آخره ضمير الجمع أم يجتنب لمنع ذهاب معناه .

فلما لم يكن ذلك الدليل ميسورًا ، لترك النحاة واللغويين الأوائل الكلام في الظواهر اللغوية المرتبطة بقوانين النبر والتنغيم على حدّ سواء (٢) - وتقصير المدّ آخرًا هو أحد مظاهر تأثير النبر في نطق الكلمات (٣) - ؛ فلما كان الكلام في حالات تقصير المدّ آخرًا خارجاً عن منهجهم ، لم يكن القول بأحد هذين التفسيرين مدعماً بشيء من الظواهر الصوتية المثبتة ، وكان موضعاً للتساؤل .

والقول الثاني أبعد في القبول لما فيه من تقدير نطق الواو مضمومة آخرًا باختيار المتكلم لا بأصل وضع الكلمة ، وهو نطق أشدّ ثقلًا من نطق الياء مضمومة بضمة طويلة ، فلا يسبق إلى تقديره وهو الأثقل .

وقد فسر سيبويه بقاء الضمة بعد الياء في (غَيْرٌ وَغَيْرٍ) ، بأنها بعدها أخفّ منها بعد الواو ، إذ يقول (٤) :

« وأما فُعلٌ من بنات الياء ، فبمنزلة غير المعتلّ ، لأن الياء وبعدها الواو أخفّ عليهم ، كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها ، وذلك نحو : غَيْرٌ وَغَيْرٍ » .

فهو في هذا النص يقارن بين زوال العين في (فُعلٍ) مضموم العين من المعتل الوسط بالواو وثباتها فيه من المعتل الوسط بالياء ، ويسبق كلامه هذا قوله في (العون والنور والقول) جمع (عوان ونوار وقوول) ، حيث وجد نطق الواو المتلوة بالضمة في (فُعلٍ) لا يثبت ثبات الياء

(١) انظر فيما يلي تعليّل المدّ وسط الاسمين بسقوط الواو من بين الضمتين ص ٦٣١ .

(٢) د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١٠٤ ، ٥ . رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي ، ١٢٧ .

(٣) ذكر بروكلمان أن المدّ يُقصر طرفاً في المقاطع غير المنبورة في اللغات السامية ، واستدرك بقوله إن

هذا التقصير يحكمه القياس في كل لغة على حدة : فقه اللغات السامية ص ٤٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٥٩ .

مع الضمة بعدها في (غَيْرٍ) (١).

ومن ثم يكون التفسير الأول أقرب إلى الاحتمال ، إذا وجد دليل على تقصير المدّ آخراً .
وبذلك أنتهي إلى الحقائق اللغوية التالية التي ترجح القول بأن (خَشُوا) - وأمثاله -
تبدأ صيغته الأولى من حيث اعتلت صيغة الفعل للغائب بالمدّ في آخره :
أولاً ؛ أوجه المخالفة اللغوية في القول بأن أصل (خَشُوا) هو صيغة ثبات الياء :

(١) لا يمكن في هذه الصيغة التقديرية القول بحذف الياء دون البدء بافتراض حدوث مماثلة بين
كسرة عين الفعل والضمة بعد الياء . والقول بوقوع هذه المماثلة يفيد ذهاب حركة عين
الفعل ، وهو من ثم افتراض يناقض قول النحاة بأهمية الحفاظ عليها ، لأن بها يتميز بناء
صرفي عن بناء آخر في العربية .

فلما كان ترك القول بحدوث المماثلة أولى ، لم يكن في توالي الكسرة والياء والضمة
سبيل إلى تحقيق سياق تحذف فيه الياء في هذه الصيغة الفعلية .

(٢) يلزم القول بحذف الياء من بين الضمتين ، أن تكون الضمتان قصيرتين ، ولا دليل على
تقصير الضمتين التاليتين للياء وهما ضمير جمع الغائبين ، إذ لم يرد في منهج النحاة
واللغويين العرب الأوائل ذكر الظواهر الصوتية المتعلقة بقوانين النبر .

(٣) وردت في نصوص اللغة صيغة الفعل مع ثبات الياء في حالة إسكان العين ، لكنها لم ترد
في حالة تحريكها مع وجود الياء فيها ، فلم يكن ثمة دليل على استعمال (خَشُوا)
بكسر ما قبل الياء في اللغة العربية .

(٤) إذا فسر حذف الياء من مثل (خَشُوا) بأنها تثقل في النطق بوجود الضمة بعدها ، كان
هذا التعليل مخالفاً لثباتها في صيغ لغوية أخرى تبعثها فيها الضمة الطويلة من مثل :
(يُوشِكُ ، يُوعِدُ ، غَيُورُ ، بِيُوتُ) وغيرها .

(٥) إن تقدير الصيغة الأولى بثبات الياء بين الكسرة والضمتين ، يتعارض مع ما وصلنا في
نطق (فعلوا) الناقص في السريانية ، ذلك أن هذه الصيغة المقدرة لا يمكن تطورها صوتياً
إلى الصيغة المنطوقة في السريانية بواو مسبوقه بالكسرة الطويلة ، إذ يمنع البناء الصرفي

(١) الكتاب ، الموضع السابق .

لصيغة التقديرية مصححة اللام ، في حين أن تقدير الصيغة الأولى التي آخرها المدّ يسمح بتفسير الصيغة السريانية ، كما يسمح بتفسير الماثلة بين الكسرة ولفظ الضمير في الصيغة العربية ، على وجه لا مخالفة فيه لأهمية الحفاظ على حركة عين الفعل ، دون ضرورة واضحة .

ثانياً ؛ أوجه الموافقة اللغوية بين خصائص العربية والأصل المقترح لصيغة (فعَلُوا) من الفعل الناقص مكسور العين :

١- تفيدنا معرفتنا بأن اللغة الفصحى قد تكاملت بانتقائها خصائصها اللغوية من قبائل عربية مختلفة كانت تفد إليها من كل صوب على مرّ عصور طوال ، في أن نعتبر ألا مانع يمنع من أن تكون صيغة الفعل الناقص من مثل (خَشُوا) في اللغة الفصحى مأخوذة من لغة قوم كانوا يخففون صيغة الفعل للغائب بمدّ آخره .

٢- إن صيغة المدّ تفسر ذهاب حركة عين الفعل - وهي حركة يحرض النظام الصرفي على بقائها - على وجه من الضرورة الدلالية التي بها يكون ذهاب الحركة مفهوماً ومقبولاً ، في حين أن صيغة ثبات الياء لا تقدم تفسيراً دلالياً لتغيير حركة عين الفعل ، فكان القول بعدم مخالفة أصل صرفي في اللغة بلا ضرورة دلالية تستدعيها ، أحق عند تقدير الصيغة الأولى لـ (فعَلُوا) الناقص .

٣ - ظهر مما سبق أن جميع من قدموا تفسيراً لضم عين (فعَلُوا) الناقص ، إنما حرصوا على تعليل سقوط الياء منه في المقام الأول ، وأنه لم يكن مفرّ من تقدير أسباب تتطور بها أصوات الفعل ، غير موافقة لقواعد الصرف في اللغة العربية عند تأصيل الصيغة مصححة اللام ، مثل القول بحذف ضمة الضمير الأولى والقول بنقلها ، والقول بحذف الياء منعاً لالتقاء الساكنين والقول بحذفها من بين كسرة العين وضممتي الضمير دون علة صوتية تستدعي ذلك الحذف ، والقول بتحول السياق الذي تتوسط فيه الياء الكسرة والضممتين إلي الضمتين فحسب .

فلما كان التفسير متعلقاً بحذف الياء من صيغة الفعل ، وكان تقدير الياء في بنيتها العميقة سبباً في اللجوء إلى تفسيرات فونولوجية خارجة عن قواعد الصرف في اللغة ، كان الأولى القول بصيغة أولى خالية من الياء عند تأصيل (خَشُوا) وأمثاله .

المبحث الرابع

صيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين مع ضمائر الرفع المتحركة

المطلب الأول : أقوال النحاة في هذه الصيغ :

تلحق ضمائر الرفع المتحركة الفعل (خَشِيَ) ، فتقع الياء ساكنة وقبلها كسرة العين ، فينشأ المدّ آخر الفعل كما في (يرمي) مضارع (رمى) في حالة الرفع حيث تسكن الياء بعد كسرة عين الفعل فتُعلّ بنطقها مع تلك الكسرة مدّاً ، وذلك شأن نصف الحركة بعد الحركة المجانسة لها : تكون امتداداً لها ما لم تُحرك .

ولم يأت نص صريح للنحاة في حصول المدّ في صيغة (فَعَلْتُ) من الماضي الناقص مكسور العين ، إلا أن وصفهم للياء الساكنة في كل موضع سبقت فيه بالكسرة القصيرة بأنها حرف مدّ ، وصف يفيد اعتبارهم هذه الحركة المركبة سبباً في حصول المدّ ، لما كان المدّ بالياء عندهم مقترناً بسبقها بالكسرة لا محالة .

ولم أجد فيما وقفت عليه من أبواب الإعلال في كتب النحو والصرف نصاً واضح الدلالة على اعتبار تحول الحركة المركبة من الكسرة والياء إلى المدّ ، قاعدة صرفية ، سوى قول سيبويه في إعلال الواو والياء بعد الحركة المجانسة لكل منهما حيث يقول في مجيئهما لامين^(١) : « واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع ، كما كرهوا الضمة في (فُعِل) ، وذلك نحو : (البون والعون) ؛ فالأضعف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه . ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخفّ عليهم ، والضمة فيها كواو بعدها ، والفتحة فيها كألف بعدها ، وذلك قولك : (هو يغزوك ويريد أن يغزوك) . وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضمّ ، لأن الياءات قد يُكره منها ما يُكره من الواوات ، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها . ولا يدخلها الرفع إذ كره الجرّ فيها ، فلما تركوا الجر كانوا لما هو أثقل مع الياء وما هو منها أترك . وأما النصب ، فإنه يدخل عليها ، لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانت كذلك في الواو ، وذلك قولك : (هذا راميك وهو يرميك) وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة » .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

فالنص واضح في أن الياء في (راميك) و (يرميك) غير متحركة وقبلها كسرة عين الكلمة ، وهو يؤكد على أن هذا موضع تعتل فيه الياء مثلما تعتل الواو بعد الحركة التي من جنسها في (هو يغزوك) ، فما الاعتلال في ذلك إذن سوى جعل الواو والياء مدّتين . يؤكد هذا المعنى في كلامه السابق أنه قد سمّى قلب الياء والواو ألفاً اعتلالاً ، وما الألف في مثل (رمى) و (غزا) إلا المدّ بلا خلاف .

وقد أشار النحاة إلى مجيئهما مدّتين بعد الحركة من جنسيهما في غير مرة ، ومن ذلك قول الرضي في وقوعهما مدّتين في صيغتي الأمر الذي لحقته نون التوكيد ، لمجيء الواو في فعل ناقص عينه مضمومة وهي واو الجمع الساكنة ، ومجيء الياء في فعل ناقص عينه مكسورة وهي ياء المخاطبة الساكنة ، فكانت الواو مع ضمة العين وكانت الياء مع كسرة العين مدّتين^(١) ، في حين تحركان فتعاملان معاملة الحرف الصحيح إذا سبقهما الفتحة في الفعل الناقص المؤكّد . يقول^(٢) :

«وأصل (أخشونّ و أخشيينّ) : (أخشوا وأخشي) لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين ، ولم يحذفا ، لأنهما ليسا بمدّتين كما في : (أغزّن) و (أرمّن) . فلامات الأفعال الأربع المذكورة محذوفة ، وهنّ الياءات في (أخشونّ) و (أخشيينّ) و (أرمّن) والواو في (أغزّن) . وهو يرى أن واو الجمع وياء المخاطبة قد دخلتا على العين من هذه الأفعال ، فكانتا في الأمر من (خشي) مسبوقتين بفتحة عين الفعل إذ مضارعه على (يفعل) ، بينما سبقت الواو في (أغزّن) بضمّة العين لأن مضارعه على (يفعل) وسبقت الياء في (أرمّن) بكسرة العين لأن مضارعه على (يفعل) ، فتحوّلت واو الجمع فيما سبقت فيه بالضمّة إلى المدّ ، فحذف لالتقائه بنون التوكيد ، وتحوّلت الياء في (أرمّن) إلى المدّ لما سبقتها الكسرة ، فحذفت كذلك .

أما في فعل الأمر الذي عينه مفتوحة ، فقد ثبتت الواو والياء بعد الفتحة وحركتا لمنع التقاء الساكنين عند إلحاق نون التوكيد بالفعل ، ولو لم تكونا مدّتين في (أغزوا) و (أرمي) لعوملتا معاملتهمما في منع التقاء الساكنين في مثل (أخشونّ) و(أخشيينّ) ، فلم تُحذفا .

ومثل ذلك قول النحاة في تعريف أصوات المدّ في العربية بأنها حركات مركبة من نصف

(١) القول بأن ضمير جمع الغائبين وضمير مخاطبة هما الواو والياء الساكنتان هو قول النحاة لا قول علماء الأصوات في العصر الحديث .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٦٠ .

حركة ساكنة وحركة مجانسة لها سابقة عليها^(١)، فهو تعريف يتضمن الإشارة إلى لزوم تحول الحركة المركبة منهما إلى نطق المدّ. وفي القسم التالي من المبحث تفسير حصول هذا التطور في نطق الياء الساكنة المسبوقة بالكسرة^(٢).

أما (فَعَلَ) مكسور العين اللفيف المضاعف الذي عينه ولامه الياء، فلا يكون مع ضمائر الرفع المتحركة إلا مظهراً غير مدغم، لأن هذه الضمائر توجب إسكان لام الفعل الماضي، فلا يتأتى مع سكونها الإدغام، وتكون صيغ الماضي المتصلة بهذه الضمائر مبيّنة، فيقال: (حَيِّتُ - حَيِّتَ - حَيِّتْ - حَيِّتِمَا - حَيِّتِم - حَيِّتِنَّ - حَيِّنَ - حَيِّنَا) .

وقد أشار النحاة إلى ترك إدغام (حَيِّ) عند اتصاله بهذه الضمائر بقولهم إن (حَيِّتُ) يجري مجرى (خَشِيتُ)^(٣)، أي أن لام (حَيِّ) تعامل معاملة لام (خَشِ) غير المضاعف، فلا تكون مدغمة في عين الفعل وتسكن لأجل دخول ضمير الرفع .
يقول الرضي في ذلك^(٤) :

« إذا اجتمع ياءان ، فإن لم تكن الأخيرة لاماً ، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيْعَ وبيّاع ، وإن كانت الأخيرة لاماً ، فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية ك (حَيِّ) ؛ وإن سكنت الأخيرة سلمتا ك (حَيِّتُ) » .

وذلك لأن شرط إدغام المثلين أن يكون الثاني منهما متحركاً بحركة لازمة، ولا موضع لذلك في صيغة (فَعَلْتُ) وأمثالها . وقد أكد سيبويه في تفسيره لإدغام اللفيف المقرون على لزوم حركة ثاني المدغمين فيه وأن لزومها هو علة الإدغام . وذلك قوله^(٥) : « فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء (يخشى) فيه الحركة وياء (يرمي) لا تفارقهما ، فإن الإدغام جائز فيه ، لأن اللام من (يرمي) و (يخشى) قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضاعفت ، صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحّت اللام على الأصل وحدها . وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره » .

ومن ثم لم يكن هناك فرق بين وجه تصرف الياء لاماً في صيغة (فعلتُ) وأمثالها من

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، شرح الفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ .

(٢) انظر ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٠٨ ، الأصول في النحو لابن السراج ٣ / ٢٤٧ .

(٤) الشافية ٣ / ١٨٦ .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٩٥ .

الفعل الماضي الناقص مكسور العين اللفيف ومن غير اللفيف ، لاستواء موضع الياء في هذه الصيغ منهما ، وهو موضعها ساكنة بعد الكسرة .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مكسور العين المتصل بضمائر الرفع المتحركة :

وهي الصيغ التي يلي فيها لام الفعل السكون لا الفتحة ، فتقع الياء ساكنة بعد الكسرة في مثل (خَشِيتُ) المتصل ببناء المتكلم . وهذا سياق يستدعي تحوّل الياء إلى كسرة ، وحدث الكسرة الطويلة عن تلاقي الكسرتين آخر الفعل ؛ وهما كسرة عينه والكسرة القصيرة المنقلبة عن الياء بعد نقلها إلى موضع السكون في مقطع الفعل الأخير^(١) :

(١) خ - ش - ي - [ت -] ← خ - ش - ي - ت -

(٢) خ - ش - ي - ت - ← خ - ش - ي - ت -

وتحوّل الحركة المركبة من الكسرة والياء إلى الكسرة الطويلة ، تطور صوتي سائد في اللغات السامية وفي اللغة العربية ، كما سبقت الإشارة^(٢) .

وفيه قول سيبويه في اعتلال الياء آخر المضارع مكسور العين غير مضموم الآخر من مثل (يرمي)^(٣) :

« وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة ، اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل ، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قبلت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها وإنما تقلب ألفاً ، إذا كانت متحركة في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة ، والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك » .

فقوله (كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة) يعني به (يرمي) و (الرامي) اللذين تسقط ضمة الإعراب في آخرهما ، ولذلك قال : « وأصلهما التحرك » . فلما سقطت الضمة آخرهما ، انتهيا بالحركة المركبة من الكسرة والياء [ي -] ، فتحوّلت إلى المدّ (الكسرتين) ونطقت الكلمتان معتلتيّ الياء كما أشار سيبويه بعبارته « كما اعتلت الياء » . وهو تطور صوتي عام في

(١) سبق شرح حدوث الحركة القصيرة عن نصف الحركة شرحاً مفصلاً ص ٧٣ - ٧٤ .

(٢) فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ١٤٩ ، د . داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، ٤٠ - ٤١ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

العربية ، لا يرتبط بصيغة فعلية محددة ولا بوزن صرفيّ محدد . وقد أشار سيبويه إلى تحوّل نطق الياء في الحركة المركبة بقوله (١) : « واعلم أن (يفعل) من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده ، و (يفعل) من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده ، فيكون في (غزوتُ) أبدأً (يفعلُ) وفي (رميتُ) : (يفعلُ) أبدأً . ولم يلزمهما (يفعلُ) و (يفعلُ) حيث اعتلتا ، لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما » .

وقد فسر ابن يعيش معنى الاعتلال عند النحاة بقوله إن أصله أن تقع الواو والياء في الكلمة موضعاً تنطقان فيه مدّتين كما تنطق « الألف » ، وذلك قوله شارحاً كلام الزمخشري حيث قال (٢) : « القول في الواو والياء لامين : (فصل) : قال صاحب الكتاب (٣) : (حكمهما (٤) أن تُعلّا أو تُحذفاً أو تسلماً . فإعلالهما إما قلباً لهما إلى الألف إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن ، أو لأحديهما إلى صاحبتهما كـ (أغزيتُ والغازي ودُعي ورضي) وكالبقوى والشروى والجباوة ، أو : إسكاناً كـ (يغزو ويرمي وهذا الغازي وراميك) وتجريان في تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصّحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو (دلّو وظبي وعدوّ وعديّ وواو وزاي وآي) قال الشارح : إنّما « أجروهما مجرى الحروف الصّحاح » من قبل أن أصل الاعتلال فيهما إنّما هو شبههما بالألف . وإنما تكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة ، فتصيران كالألف لسكونهما وكون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسيهما كما أن الألف كذلك ، فهي ساكنة وقبلها فتحة ، والفتحة من جنس الألف » . فالاعتلال في اصطلاح النحاة إذن هو نطق الواو والياء مدّتين ، لوقوع كل منهما بعد الحركة المجانسة لها .

وتفسير هذا التحوّل من نطق الياء إلى نطق المدّ آخر الفعل (خَشِيتُ) ، تصوغه نظرية العامل الفونولوجي في إطار مفهوم النقل ، أي نقل نصف الحركة إلى موضع ساكن قبلها أو بعدها في سياقها الصوتي ، وهو أمر يسبب تحوّل نطق نصف الحركة إلى النطق اللازم لوظيفة الموضع الذي تنتقل إليه من مواضع البنية المقطعية للكلمة . فلما كان نقلها إلى موضع خصّص في البناء الصرفي للحركة ، كانت متحققة فيه بنطق الكسرة لا بنطق الياء .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ .

(٢) شرح المفصل ١٠ / ٩٨-٩٩ .

(٣) أي : قال الزمخشري .

(٤) أي : حكم الواو والياء لامين .

ونظرية العامل لا تفرق بين الياء والكسرة من حيث المادة الصوتية ، فهما أصل واحد هو [I] ، يتمثل في نطق الحركة (القصيرة) مرة وفي نصف الحركة مرة أخرى ، حسب موقعه الذي حُصِّص لوظيفة صرفية مقررة في أصل البنية المقطعية لكل صيغة ؛ هي وظيفة الصامت أو وظيفة الحركة ، وليس هذا القول بعيداً عن قول النحاة إن الكسرة من الياء وقول ابن جني إن الكسرة هي الياء الصغيرة (١) .

فبناء (خَشِي) للغائب تكون عناصره البنيوية في مقاطعه الثلاثة كما يلي حيث يرد الحرف (ص) رمزاً لموضع الصامت من البناء الصرفي ، والحرف (ح) رمزاً لموضع الحركة منه :

ص	ح	ص	ح	ص	ح
(١)	خ	-	ش	-	ى
	١	٢	٣	٤	٥

فلما كان الموضع الأخير من البناء الصرفي هو موضع الحركة التي تسكن لأجل دخول ضمير الرفع المتحرك ، كان انتقال الياء إلى ذلك الموضع مستدعياً أن تعمل فيه عمل الحركة ، فكانت فيه الكسرة القصيرة :

ص	ح	ص	ح	ص	ح	ص	ح
(٢)	خ	-	ش	-	ى	Φ	ت
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
ص	ح	ص	ح	ص	ح	ص	ح
	خ	-	ش	-	ى	Φ	ت
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

ولم تنشأ عنها الحركة الطويلة لأن الموضع الذي انتقلت إليه موضع جعل في البناء الصرفي لحركة واحدة لا لحركتين ، كما أن تكافؤ الصوت البدل والمبدل منه في القيمة الزمنية أمر لازم لتحقيق التطور الصوتي على وجه ترتبط فيه النتيجة بالمقدمة ، فيكون التطور الصوتي للصيغة الأصلية للفعل متفقاً مع أصواتها الأصول نوعاً وعدداً ، دالاً على نشأته عنها

(١) سر الصناعة ١/١٩ ، المنصف لابن جني ١/٢٣٤-٢٣٥

دون تجاوزها إلى أصوات تفوقها عدة ، وإلا كانت هناك فوضى في تطور ألفاظ اللغة ، تسمح بتغيير أوزانها والتباس بعضها ببعض .

والياء إنما تكافئ الكسرة القصيرة الواحدة لا الكسرتين معاً كما ظن النحاة حين اعتبروا الياء هي الكسرتين^(١) اعتداداً برسمها الكتابي في مثل (عظيم ورم) . وهم في ذلك على حق حيث يمثل الرمز الكتابي الكسرتين لا حيث يمثل الياء نصف الحركة في مثل : (مرضي ومرمي) ، ومن ثم لا يصح تعميم القول بأنها في كل ما رسم بها هي الكسرتان .

وبمراعاة تساوي الكسرة القصيرة والياء في القيمة الزمنية ، عند تفسير نطق الحركة المركبة مداً ، يكون تقدير تطور الصيغة الفعلية كما تمثله الكتابة الصوتية رقم (٢) لـ (خَشِيتُ) على وجه يفيد تماثل عدد أصوات صيغة الفعل فيما قبل الإعلال وبعده ، وهذا يفيد أن وصف حدوث المدّ أخذاً بمذهب النقل الذي يحتكم إلى عدد مواقع البناء الصرفي الأصلية ، هو وصف يؤكد أن التطور الصوتي لنطق ألفاظ اللغة لا يكون عشوائياً ولا يتضمن تحريفاً لوزن الكلمة التي يطرأ على نطقها التغيير .

وهو بذلك الوصف الأدقّ لتفسير الظواهر الصوتية التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة النقل ، فيكون الوصف الصحيح للظواهر مؤدياً إلى استنتاج القوانين الصوتية الحقيقية في اللغة دون احتمال الوقوع في خطأ أو لبس عند تقرير القاعدة الصرفية المتعلقة بظاهرة صوتية في باب من أبواب الدراسة والبحث .

وكذلك ينتج عن الأخذ بمفهوم النقل ، أن يكون تفسير التطور الصوتي في كل من الألفاظ التي تحوّلت فيها الحركة المركبة إلى المدّ ، والتي تحوّل فيها المدّ إلى حركة مركبة ، تفسيراً واحداً ، لأنه في كل منها يمثل نقل صوت إلى موضع يجاوره في البناء الصرفي للكلمة ، وحدث تحول في نطقه وفق ما يناسب الموضع المنقول إليه من وظيفة صرفية مغايرة للموضع المقطعي الأصلي للصوت المنقول ، وتقدير تفسير واحد جامع للظاهرتين أقرب إلى اعتبار قواعد اللغة مطردة .

وحدوث الإدغام في اسم المفعول (مرضي) ، كما سيلي بيانه في الرسم رقم (٣) ، ظاهرة صوتية واضحة في الإشارة إلى أن تطور الكلمة لم يخلّ بعدد أصواتها حين حلّت الياء

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٧٤٣ .

محلّ الكسرة القصيرة الواحدة ، مثلما كان حلول الكسرة القصيرة محلّ الياء غير محلّ بأصل أصوات (خَشِيتُ)^(١) :

(٣) م - ر ض - ي ← م - ر ض - ي
٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

يوضح هذا الرسم تساوي عدد مواقع البنية المقطعية وأصواتها في الصيغتين : الصيغة الأولى لاسم المفعول قبل الإدغام والصيغة الأخيرة التي استقر عليها نطقه ، كما يوضح أن الياء الأولى في صيغة الإدغام هي الكسرة الثانية في الصيغة قبل الإدغام ، وهذا دليل بين على تعاقب الياء والكسرة في الصيغ الصرفية .

(١) لم أشرف في هذا الرسم إلى المواضع المقطعية في الصيغة الأولى لـ (مرضِيّ) ، كما لم أظهر طريقة تحول الكسرة الثانية إلى الياء بناء على ما تتيحه هذه المواضع من تطور نطق الياء ، لخروج هذا التفسير عن مقام الحديث ههنا . وهو تفسير يرتبط بحدوث نقل في الصيغة الثانية ، إلا أن الموضع المنقول إليه لا يشبه واحداً من مواضع البناء الصرفي لـ (خَشِيتُ) ، لاختلاف الأسماء والأفعال في الأبنية الصرفية ، مما جعلني أترك إقحام البناء الاسمي في هذه المناقشة .
وقد جاء رسم بناء اسم المفعول المضعف معتل اللام وتفسير تغير نطقه ص ٧٦ .

خاتمة الفصل الثالث

أدت مناقشة الصيغ الفعلية في هذا الفصل إلى النتائج التالية :

- ١ - يؤدي طرد قاعدة إعلال اللام بال حذف في مثل (رمى) و (غزا) إلى انتفاء شبهة لزوم إعلال عين الفعل الماضي اللفيف مكسور العين من مثل (حَيَّيْ وَقَوِيْ) ، اعتباراً بتقييد إعلال مثل (رمى) بوقوع نصف الحركة بين حركتين مثلين .
- ٢ - يشير تفسير ترك إدغام (قَوَوَ) إلى أن قواعد اللغة تقدم إعلال الطرف على إعلال الوسط ، وأنها تقدم الإعلال بالقلب والحذف والنقل على الإدغام كما ذكر الرضي .
- ٣ - إن اتفاق النحاة على طرد نطق الياء المنقلبة عن الواو في (قَوِيْ) في شتى تصاريف الفعل ومعاملة هذه الياء معاملة الياء الأصلية في مثل (لَوَى وَهَوَى) ، قول يفيد أن وجه تصريف الفعل المعتل في العربية هو أن يلزم الإعلال الذي وقع به في إحدى صيغه ، وألا يرد إلى أصله دون ضرورة دلالية . ومن ثم لا يكون ثمة وجه لتقدير مجيء صوت العلة مصححاً في البنية العميقة لأي من صيغ الفعل الناقص سوى صيغة الفعل للغائب المفرد . ويتفق هذا القول مع ما بدا في مناقشة الأصل المقدر لدى النحاة لصيغة (رَمَوْا) ولصيغة (أَعْزَيْتُ) في الفصل السابق ، من أن تقدير الفعل المتصل بالضمائر معلا في البنية العميقة أولى من تقديره مصحح اللام^(١) .
- ٤ - لم يذكر النحاة تحول الكسرة والياء الساكنة إلى المد في (خَشَيْتُ) ، وهو اعتلال الياء بتحولها كسرة كما تعتل في (يرمي) على حد قول سيبويه فيه . ولم يذكر النحاة هذا الاعتلال في قواعدهم ، لاعتبارهم المد هو الياء الساكنة في ذاتها ، ولا يتفق هذا القول مع حقيقة نطق المد وإنما هو وصف للحركة المركبة من الكسرة والياء الساكنة بعدها .
- ٥ - إن تأصيل صيغة (فَعَلُوا) من الفعل الناقص مكسور العين مصححة اللام ، تقدير لأصل لا يجيز تفسير تطور أصوات العلة فيه إلى الوجه الذي استقر عليه نطقها في تلك الصيغة من حيث ما تتيحه مواضع بنائها الصرفي من أوجه الإعلال ولعدم ثبوت دليل لغوي على تقصير لفظ ضمير الجمع آخر هذه الصيغة في العربية قبل استيفاء صياغتها واستعمالها محذوفة اللام .

(١) انظر ص ١٦٠-١٦٥ ، ١٦٩-١٧٢ ، ٢٤١-٢٤٣ .

الفصل الرابع
صيغ الفعل الماضي
الناقص مضموم العين

المبحث الأول

صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين غير المهجلة

لا يقع في أيّ من صيغ هذا البناء موضع للخلاف بين النحاة في وجه تأصيلها ، لأن ضمة عين الفعل الماضي الناقص من مثل (سَرُوَ وَ دَهَوُ وَ بَدَوُ وَ سَهَوُ) ثابتة في البناء منذ أصل وضعه ، فلا يكون ثمة وجه للاختلاف في تعليل ضم عين الفعل عند اتصاله بواو الجمع في مثل (سَرُوا) ، كما كان الشأن في تفسيرهم لضمّ عين (خَشُوا) و (رَضُوا) وأمثالهما حيث الأصل في بنائهن كسر العين لا ضمّها .

وصيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين التي لا يلزمها إعلال أربع صيغ صرفية ، هي : صيغته للغائب المفرد وصيغته للثنتين الغائبين وصيغته للغائبة وصيغته للغائبتين . فمثال هذه الصيغ : (سَرَوْتُ وَ سَرَوْتَا) للغائبة وللغائبتين و (سَرُوا وَ سَرُوَ) للغائبين الاثنين وللغائب المفرد .

ولا وجه لتعليل ترك النحاة الكلام في هذه الصيغ كل على حدة واكتفائهم بالكلام في صيغة الغائب المفرد ، سوى أنها صيغ لا موضع فيها للإعلال ، فلذلك لم يشيروا إلى الصيغ الثلاث الأخرى إلا فيما ندر .

ولم يعدّ النحاة غير صيغة واحدة من صيغ تصرف الفعل الماضي الناقص مضموم العين ، موضعاً لإعلال اللام ، وهي صيغة اتصاله بواو الجمع ، على ما سيلي ذكره في المبحث التالي . وفيما يلي ذكر أقوال النحاة في ثبات الواو في صيغة الفعل للغائب المفرد ، وسأجعل مثالها المثال الذي كثر دورانه في مصنفاتهم ، وهو الفعل (سَرُوَ) .

المطلب الأول : أقوال النحاة في ترك إعلال لام (سَرُوَ) :

لما وقعت الواو في هذا البناء الصرفي بين ضمة عين الفعل وفتحة بناء آخره ، راعى النحاة في تعليل تصحيح لام الفعل في مثل (سَرُوَ) الصلة بين سياقها الصوتي فيه وسياق الواو في الفعل المضارع مضموم العين المنصوب من مثل (لَنْ يَغْزُوَ) .

فالواو تثبت بين الضمة والفتحة القصيرتين دون خلاف بين النحاة على ذلك ، وأمثلة ثباتها قد وردت في الأسماء والأفعال على حدّ سواء . وقد جاءت إشارة سيبويه إلى الصلة بين

ثبات الواو في هذا السياق الصوتي في الاسم وثباتها في الفعل المضارع مضموم العين المنصوب والفعل الماضي (سَرُوَ) ، في ثنايا تعليله للفرق بين إعلال الواو قبل هاء التأنيث في مثل (العلاة والقناة) وترك إعلالها قبل الهاء في (قَمَحْدُوَّة) حيث يقول^(١) : « وإذا كان قبل الياء والواو حرفاً مفتوحاً وكانت الهاء لازمة ، لم تكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاء . وذلك نحو : (العلاة وهناة وقناة) . وليس هذا بمنزلة (قَمَحْدُوَّة) لأنها حيث فُتحت وقبلها الضمة ، كانت بمنزلتها منصوبة في الفعل . وذلك نحو : (سَرُوَ) و (يريد أن يَغزُوكَ) » .

ومثل ذلك قول ابن جني في المسألة ذاتها^(٢) : « الهاء إذا كانت على هذا السبيل لم تمنع انقلاب الياء والواو قبلها ، إذا كان ما قبلهما مفتوحاً ، ولم يراع لها حُكْمٌ ، (فِعْلَةٌ) و(مِنَةٌ) بمنزلة (العصا) و (الرحي) ، وقوله^(٣) : « وليس هذا مثل قَمَحْدُوَّة » ، يقول : ليس مثله في ألا تقلب واوه ، لأن قبل الواو في (قَمَحْدُوَّة) ضمة ، والواو إذا كانت قبلها ضمة ، لم تمنع أن تُفتح ، وإن وقعت طرفاً ، ألا تراها مفتوحة في (لن يَغزُوَ) . فإذا فتحت في (لن يَغزُوَ) ولا هاء بعدها وصحّت ، فأَن يجوز تصحيحها في (قَمَحْدُوَّة) ، لوقوع الهاء بعدها ، أجدر » .

وبذلك جاء تفسير كافة النحاة لثبات الواو بين الضمة والفتحة القصيرتين في كل فعل ، مقترناً بخفة نطق الفتحة بعد الواو المضموم ما قبلها ، مقارنة بثقل الضمة بعدها في هذا الموضوع^(٤) .

ويعلل الرضيّ ثبات الواو في (سَرُوَ) بأنه ضرورة لحفظ بناء الفعل ، كيلا يلتبس ببناء فعل آخر . وهو يقرن هذا القول بمواضع إعمال قاعدة قلب الواو لأمأ ياء في الأسماء من مثل (الأدلي والتغازي) ، ويفسر خروج الفعل عن إجراء هذا الإعلال فيه بأن بناءه لا يتميز إلا بحركة عينه ، فلزم من أجل حفظها أن تثبت وتثبت معها الواو بعدها ، كما فسره بأن الفعل لا يُستدلّ عليه بغير بنيته ، فكان إظهارها لازماً .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٧-٣٨٨ .

(٢) النصف ٢ / ١٣٤-١٣٥ .

(٣) أي قول مصنف كتاب التصريف أبي عثمان المازني .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٨٢ ، النصف لابن جني ٢ / ١١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، المتع

لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ .

وذلك قوله ^(١) : « قوله ^(٢) : « وتُقلب الواو طرفاً بعد ضمة » ... : إذا وقعت الواو لآماً بعد ضمة أصلية طرفاً كما في (الأدلو) ، وكان ذلك في اسم متمكن ، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة ، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل ، ولا سيما إذا تطرفت ، ... فإذا لم تكن لآماً وانفتحت نحو (القوباء) ، لم تُقلب ياء ، وكذا لا تُقلب إذا كانت في الفعل كـ (سَرُو) و (يَسْرُو وَيَدْعُو) ، وذلك لأن الفعل ، وإن كان أثقل من الاسم ، فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلاً ليست إلا بالوزن ، كما تقدم ، لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط : فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة . فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط ، واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ، احتاطوا في حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تُحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في (قُلْتُ وَبَعْتُ) ، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة (سَرُو) و (يَدْعُو) ، لتلا يلتبس بناء ببناء » .

وقد أجمل النحاة المتأخرون القول في الصيغ غير معلة اللام من هذا البناء للفعل الماضي الناقص ، بأنها أفعال لا موجب فيها للإعلال . فمن ذلك قول ابن عصفور ^(٣) : « فإن كان الفعل على (فَعُلَ) بضم العين ، فإن لآمه تصحّ نحو (سَرُو) ، إذ لا موجب للإعلال فيه ، لأن الضمة مع الواو بمنزلة الواوين ، فكما تصحّ الواوان في مثل (عَدُو) فكذلك تصحّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل .

..... فإن اتصل بشيء من هذه الأفعال علامة التأنيث ، فإنه يبقى على ما كان عليه ، إن كان لآمه في اللفظ ياء أو واواً نحو (سَرُو) و (رَضِي) و (غَزِي) ، نحو : (سَرُوَتِ المرأة و رَضِيَتِ هند و غَزِيَتِ الأعداء) ، فإن أسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع ، فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف ، أو ما في آخره ياء أو واو . فإن كان ما في آخره ألف ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد ، بقي على ما كان عليه قبل الإسناد ، وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : (رَضِيَ وَسَرُو ، و رَضِيَا وَسَرُوَا ، و رَضِيْنَ وَسَرُوْنَ ، ... إذ لا موجب لتغييرها عن حالها » .

ومثله قول التفتازاني في شرح مختصر التصريف العزي ^(٤) :

- (١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .
- (٢) أي قول مصنف الشافية ابن الحاجب .
- (٣) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ .
- (٤) شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١٣٨ - ١٣٩ .

« وأما الماضي ، فتحذف اللام منه في مثال (فَعَلُوا) مطلقاً : أى إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور ، سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً ، ... وتثبت اللام في غيرها : أى في غير مثال (فَعَلُوا) مطلقاً ، نحو : رَضِيَتْ رَضِيَّتَا وَسَرَوْتُ وَسَرَوْتَا ، لعدم موجب الحذف » .

وبذلك يكون تفسير النحاة في ثبات الواو وترك قلبها ياء مع كونها طرفاً مسبوقه بالضمة ، وهو موضع يُستثقل فيه نطقها ويحسن تخفيفه بالقلب ياء ، هو أن الواو في الفعل الماضي المبني على الفتح غيرهما في الاسم ، لما كان بقاؤها في الفعل هو دليل حركة عينه التي بها يتميز بناؤه الصرفي عن أبنية الأفعال الثلاثية الأخرى ، ولما كانت الواو في الفعل الماضي غير المتصل بواو الجمع ، لا تتحرك بغير الفتحة ، وهي تخفّف معها كما تخفّف في الفعل المضارع مضموم العين المنصوب « لن يغزو » .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين غير المعلن : يقع في الصيغ الأربع التي لا تعل فيها الواو لأمّا في الفعل الماضي مضموم العين ، سياقان مختلفان للواو : الأول هو سياقها في صيغة الفعل للغائب (سَرُوَ) وللغائبة (سَرَوْتُ) وللغائبتين (سَرَوْتَا) ، وهو مجيئها متوسطة بين الضمة والفتحة القصيرتين ، والثاني هو وقوعها بين ضمة عين الفعل القصيرة والفتحة الطويلة ضمير الاثنين في (سَرُوا) . ولا موضع لإعلال الواو سواء في السياق الصوتي الأول أم الثاني ، لأن قلبها ياء وهي مسبوقه بالضمة يتعلق بوقوعها في أبنية الأسماء دون الأفعال من جهة ، ولأنه يتعلق بسكونها من جهة أخرى . وليست الواو وهي لام في الفعل الماضي ساكنة إلا عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، فليست هذه الصيغ موضع سكونها ، حتى يظن بها لزوم إعلالها فيها . وسيلي في فصول صيغ الأفعال الناقصة المضارعة تعليل تقدير حصول الإعلال في الألفاظ المعربة قبل إلحاق علامات الإعراب بها (١) .

وقد أشار النحاة إلى أن قلب الواو طرفاً ياء إعلال يختص بالأسماء دون الأفعال ، فرقاً بين أواخر كل منهما ، كما سبق (٢) . ومن ثم لم تكن في أي من الصيغ الأربع علة صوتية توجب إعلال الواو ، لأن الواو فيها في سياق صوتي تنتفي فيه أي من علل تغيير نطقها وفق قواعد اللغة الفونولوجية .

(١) انظر ص ٤٠٢ - ٤٠٥

(٢) انظر ص ١٢٩

المبحث الثاني

صيغة الفعل الماضي الناقص مضموم العين المتصل بواو الجمع

كان المثال الدائر في كتب النحو على اتصال الفعل الماضي الناقص مضموم العين بواو الجمع هو صيغة (سَرُوا) ، ولذلك أجعله هنا موضع المناقشة . ولم يكن حول تفسير هذه الصيغة موضع للخلاف بين الرضي وجمهور النحاة ، لاتفاقه معهم على أن الواو لام الفعل مصححة في (سَرُوَ) ، فلم يكن ثمة وجه عنده للقول بسبق إعلالها على إلحاق ضمير الجمع بالفعل . كما أن النحاة لم يختلفوا فيما بينهم حول تفسير ضمّ عين (سَرُوا) الذي للجمع ، لكون ضمها أصلاً في بناء الفعل ، بخلاف ضم العين في (خَشُوا و رَضُوا) غير المتأصل فيهما ، لأنهما على بناء الفعل الماضي الناقص مكسور العين .
وبذلك اتفق وجه تفسير هذه الصيغة لدى كافة النحاة .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير صيغة (سَرُوا) :

قدر النحاة وقوع الواو لام الفعل بين ضميتين هما ضمة عين الفعل والضمة اللازمة قبل واو الجمع - وفق وصفهم للمد^(١) - ، فكان ذلك السياق الصوتي عندهم كوقوعها بين الضميتين في أصل الفعل المضارع المرفوع (يَغْزُو) حيث الضمة التالية للواو هي ضمة الإعراب وفق قولهم بدخول علامة الإعراب على الفعل قبل إعلاله . وهو موضع يطلب فيه تخفيف الواو بتسكينها لثقل نطق الضمة بعدها^(٢) ، على ما سيأتي في مناقشة إعلال صيغة (يغزو) بالفصل السابع وذكر أقوالهم فيها .

ويؤدي القول بتسكين الواو لام الفعل إلى تقدير التقاء ساكنين هما الواوان ؛ لام الفعل

وضمير الجمع :

س - ر - و - و - و ← س - ر - و - و - و Φ و Φ

ويتبع القول بالتقاءهما وجوب تقدير حذف الواو الأولى ، لكونها مداً واقعة أول الساكنين ، وفق وصفهم للمد بأنه حرف المد الساكن مسبقاً بالحركة من جنسه ووفق قواعد

(١) الكتاب ١ / ١٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢ / ٩ ، شرح الشافية ٢ / ٢٢٥ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢ ، النصف لابن جني ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، الجمل في النحو ، للزجاجي ، ٤٠٥ - ٤٠٦ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ .

منع التقاء الساكنين لديهم^(١). وإلى ذلك يشير قول سيبويه^(٢): « وسألته عن قول بعض العرب (رَضُوا) ، فقال^(٣) : هي بمنزلة (غَزَى) ، لأنه أسكن العين ، ولو كسرهما لحذف ، لأنه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة . وتقول : (سَرُوا) على الإسكان ، و (سَرُوا) على إثبات الحركة » .

فتصرف لام (سَرُوا) كتصرف لام (رَضُوا) عنده في وجوب حذفها لسكونها قبل واو الجمع .

ويترتب على تقدير سقوط الواو الأولى أن يؤدي التقاء ضمة عين الفعل بواو الجمع إلى نطق المدّ ، فيصبح لفظ الصيغة الفعلية (سَرُوا) كما هو في استعمال أهل اللغة .

ويفصل ابن عصفور مراحل إعلال (سَرُوا) في قوله^(٤) : « فإن أسند شيء من هذه الأفعال^(٥) إلى ضمير رفع ، فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف ، أو ما في آخره ياء أو واو . فإن كان ما في آخره ألف ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد ، بقي على ما كان عليه قبل الإسناد ، وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، إذ لا موجب لتغييرها عن حالها ، إلا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين ، فإنك تحذف الواو والياء ، وتضم ما قبل واو الجمع ، نحو : رَضُوا وسَرُوا . وسبب ذلك أن الواو يتحرك ما قبلها أبداً بالضم ، نحو : ضربوا ، فلو قلت (رَضُوا) و (سَرُوا) ، لاستثقلت الضمة في الياء والواو لتحرك ما قبلهما ، فيجب حذفها ، فيجتمع ساكنان : واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها ، فتحذف ما قبل واو الضمير ، لأن حذف الحرف أسهل من حذف الاسم ، فتقول : (سَرُوا) » .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (سَرُوا) :

أقدر في هذه الصيغة سبق إعلال لام الفعل على إلحاق الضمير به ، لما كان القول بحذف

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢٠٠٦ ، شرح

الشافعية للرضي ٢ / ٢٢٥ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٤١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

(٣) أي قال الخليل بن أحمد .

(٤) الممتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ومثله قول الميداني في نزهة الطرف ص ٢٩

وقول أبي حيان في ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٥ في حذف لام الفعل قبل واو الجمع .

(٥) هي الأفعال الماضية معتلة اللام كما جاء في عنوان الباب الذي منه هذا النص : الممتع ٢ / ٥١٨

الواو من بين ضمة عين الفعل وضمي الضمير في الصيغة المقدرة لدى النحاة بتصحيح لام الفعل (سَرُوُوا) ، خارجاً عن وجه أعمال قاعدة الحذف المجراة في الفعل الماضي مفتوح العين من مثل (غزا ودعا وشكا) . فعند وقوع الواو بين ثلاث حركات ، لا يكون تقدير حذفها مقبولاً ، لأن شرطه أن تكون بين حركتين قصيرتين ، وفق ما سبق بيانه في الفصل الثاني^(١) . فإذا كان هذا شرط حذف نصف الحركة ، لم يكن تسويغ حذف لام (سَرُوُوا) خالياً من افتراض تقصير المدّ بعد الواو ، فتصبح الواو من ثم بين ضمتين قصيرتين ويجوز عندئذ حذفها . وليس هذا الافتراض سائغاً لكون المدّ هو علامة الضمير وتقصيره يُذهب دلالة إلحاقه بالفعل ، فلا يُظنّ أن يُعمد إليه اختياراً . ومن ثم أقدر في هذه الصيغة مثلما قدرت في صيغة (خَشُوا) من حذف فتحة البناء آخر الفعل الماضي تخفيفاً ، ثم نقل نصف الحركة لام الفعل ، ليمتدّ بها الآخر ، فيكون تطور نطق (سَرُو) مع التخفيف والنقل كما يلي :

س - ر - و - ← س - ر - و Φ ← س - ر - و Φ -

ويقدر إلحاق ضمير الجمع بآخر الفعل بعد هذا الإعلال ، فيلتقي المدّان ويجب حذف أحدهما ، فيبقى نطق الفعل على الضمتين في آخره :

س - ر - و Φ - Φ - ← س - ر - و Φ -

وتقدير حذف أحد المدّين في (سَرُوَا) هو كتقدير النحاة وجوب حذف أحدهما عند إلحاق ضمير الاثنين بالفعل الماضي الناقص مفتوح العين المعلن (رمى) ، وقد سبق في تفسير صيغة (رميا) تعليل لزوم هذا الحذف وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية الفونولوجية^(٢) ، فاستغني عن تكراره ههنا .

ويقع في تعليل ترك تقدير أصل (سَرُوَا) مصحح اللام مثل ما كان في تعليل ترك تقدير صيغة (خَشِيُوا) أصلاً لـ (خَشُوا) من العلل الفونولوجية والاحتجاج بتصرف (فَعَلُوا) من الفعل الماضي الناقص مكسور العين في بعض اللغات السامية ، مع غياب النصوص اللغوية المثبتة صحة اللام في أصل هذه الصيغة الأول في إحدى اللغات العربية وغياب القرائن على تقصير المدّ المتطرف في صيغة التصحيح المقدرة لدى النحاة . وقد سبق القول في هذه المسائل بالفصل السابق^(٣) .

(١) انظر ص ١٢٣ - ١٢٥

(٢) جاء ذكر هذا القانون ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٣) انظر ص ٣٥٢ - ٣٧٤ من الدراسة .

المبحث الثالث

صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين متصلاً بضمائر الرفع المتحركة

المطلب الأول : أقول النحاة في هذه الصيغ :

تدخل ضمائر الرفع المتحركة على الفعل الماضي الناقص مضموم العين ، فينشأ عن دخولها تسكين اللام^(١) ، ونطق المد قبل الضمير في مثل (سَرُوتُ) للمتكلم و(سَرُوتُم) للمخاطبين و (سَرُونُ) للغائبات .

ولذلك لم ير النحاة في هذه الصيغ وجهاً لإعلال الواو مثلما لم يروا وجهاً لإعلال الواو والياء لامين في الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بضمير الرفع المتحرك من مثل (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) حيث قدروا دخول الضمير على اللام المصححة^(٢) .

ولما كان توالي الضمة والواو الساكنة في مثل (سَرُوتُ) متفقاً مع وصف النحاة للمد^(٣) ، لم يكن في هذا السياق الصوتي للواو محلّ عندهم لتقدير تطور صوتي تالٍ لها . ولذلك لم يرد ذكر مثل (سَرُوتُ وَسَرُونَا) وأمثالهما في أمثلة الإعلال في مصنفات النحاة ، لاعتبارهم إياها صيغاً لا موضع فيها لإعلال الواو .

ولم ينصّ على هذه المسألة إلا المتأخرون من مثل ابن عصفور في قوله^(٤) : « وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : (رَضِيَّيْ وَسَرُوءَ ، وَرَضِيَّا وَسَرُوءَا ، وَسَرُونَ وَرَضِيَّتْ وَسَرُوتُ ، وَرَضِيَّتِمَا وَسَرُوتِمَا ، وَرَضِيَّتِمَ وَسَرُوتِمَ وَرَضِيَّتِنَّ وَسَرُوتِنَّ وَرَضِيَّتِنَا وَسَرُونَا) » .

ومثله قول التفتازاني^(٥) : « وأما الماضي ، فتحذف اللام منه في مثال (فَعَلُوا) مطلقاً ، ... وتثبت اللام في غيرها » .

(١) الكتاب ٤ / ٢٠١ ، ٣٨٣ ، النصف ٢ / ١١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤-٦ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٧٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٣ .

(٢) سبقت أقوالهم في هذه الصيغة ص ٢٥٤ .

(٣) الكتاب ١ / ١٨ ، ٤ / ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ .

(٤) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٢٨ .

(٥) شرح مختصر التصريف العزى للتفتازاني ١٣٨-١٣٩ .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لهذه الصيغ :

لا يقع في مثل هذه الصيغ من تغيير في لفظ الواو لام الفعل سوى تحولها ضمة وحصول المدّ بها عند التقائها بضمّة عين الفعل . وتفسير هذا التغيير في نطق الواو مرده - كما ذكرت في الفصل السابق في صيغة (خَشِيتُ) - إلى وقوع موضع النواة المسكنة بعد الواو ، وهو سياق لا يُحتفظ فيه بنطق الواو ، فتُنقل إلى موضع النواة التالي لها وتصبح فيه حركة قصيرة ، لأن الضمة الواحدة تكافئ الواو في النطق^(١) ، مثلما وقعت الكسرة في (خَشِيتُ) مكافئة لصوت الياء في أصل لفظ الفعل قبل إعلاله بنقلها^(٢) . وتحول نطق الحركة المركبة من العلتين الضيقتين إلى المد من جنسيهما ، ظاهرة فونولوجية منشؤها في اللغة السامية الأم كما ذكر بروكلمان^(٣) ، لا تختصّ بها العربية وحدها . وهذا التطور الصوتي لنطق الحركة المركبة هو معنى وصف النحاة للمدّ بأنه توالي حركة قصيرة ونصف حركة (ساكنة) متجانسين ، ولعل هذا هو تفسير الرمز الإملائي إلى المدّ بهذين الصوتين .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الواو والياء تضعفان بسكون موضع النواة في مقطعيهما ، فلا تثبتان على نطق نصف الحركة ، وتنقلان إلى موضع السكون بعدهما ، فتصبح كل منهما حركة من جنسها ، وتنشئ مع حركة عين الفعل صوت مدّ :

س - ر - و Φ ت - ← س - ر - و Φ ت -

وفيما يلي بيان هذا النطق في رسم مقاطع الفعل قبل النقل وبعده :

أ - موضع الواو قبل حصول المدّ في (سَرَوْتُ) :

ن	م	ن	م	ن	م	ن	م
x	x	x	x	x	x	x	x
ُ	ت	Φ	و	ُ	ر	َ	س

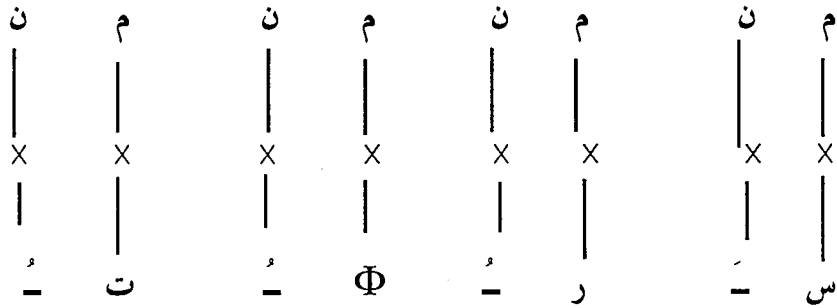
(١) د . عبد الصبور شاهين ، (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) ص ٤٧ ، و (المنهج

الصوتي للبنية العربية) ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٣٨٠ - ٣٨٢

(٣) فقه اللغات السامية ، لبروكلمان ص ١٤٩ .

ب - حصول المدّ آخر الفعل عن التقاء الضمتين بنقل الواو إلى موضع النواة في مقطعها الصوتي :



ويُعد نطق المدّ أشدّ ثباتاً من نطق الحركة المركبة في البنية المقطعية ، إذا اعتدّ بمواقع المدّ البنيوية من حيث أنها تنشئ علاقة تعليق بين ثلاثة مواضع في مقاطع الفعل ، كما سبق في تفسير المدّ آخر (رمى) في الفصل الثاني^(١) . وهذا التعليق يعزز موضع الصامت المغفل في النطق من بعد نقل الواو أو الياء في مثل (خَشِيتُ) و (سَرَوْتُ) ، ويمكنه في بنية مقاطع الفعل ، كما أنه يقيم وحدة فونولوجية بين مقطعين من مقاطعه بحصول الإدغام بين الحركتين المحدثتين المد^(٢) .

فلما كان المدّ وفق هذا التقدير سياقاً مقطعياً يؤدي إلى ترابط ثلاثة مواضع مقطعية من مواضع بنية الفعل ، ويوحّد نطق الحركتين المدغمتين كما يوحد الإدغام نطق الصامتين المدغمين ، كان سياقاً أشدّ إحكاماً وقوة من سياق تسكين الواو بعد الحركة المجانسة لها ، وكان الفرار إليه غير مستغرب ، لكون الصامت في موضع المستهل عرضة للحذف في المقطع ساكن النواة كما ذهب الدكتور إبراهيم أنيس في تفسير ذهاب التاء الساكنة آخر الاسم الموقوف عليه ووقوع الهاء في موضعها في مثل (البناء) وهو في الوصل (البنات) و(المكرماه) الذي يكون في الوصل : (المكرمات)^(٣) . وتتفق هذه الظاهرة في باب الوقف مع ذهاب الواو

(١) انظر ص ١٩٥

(٢) جاء في تفسير المد وامتناع تقصيره آخر الفعل (رمى) بالفصل الثاني قول الدكتور داود عبده في إدغام الحركتين وأنه هو المد في مثل (قال) و(الباب والناب) انظر ص ١٢٣ ، ١٢٥ .

(٣) د . إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٣٦ - ١٣٧ ، د . أحمد علم الدين ، اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ . وقد جاء تفسير الدكتور علم الدين لظواهر الوقف في طيئ بأنها لغة تحذف كل ما يقع طرفاً ، مفيداً أن الصامت الساكن يضعف بذهاب الحركة بعده (السابق ٢ / ٥٠٩) .

والياء في مثل (اتسق واتسر) في مقطع النواة الساكنة ، فهو موضع تضعفان فيه ، وهو تفسير أولى من القول بثقلهما في هذا الموضع ^(١) ، لأنهما خفيفتان في النطق في كل حال . وقد ظهر في الرسم (أ) السابق أن الواو في أصل (سَرُوتُ) إنما تقع في موضع المستهل المتبوع بالسكون ، فكان موضعها ثمة موضعاً أضعف من موضعها معمولاً فيها في علاقة المدّ بين الضمتين كما يبينه الرسم (ب) ، لأن تعليق المعمول بعامله يقويه ويكّنه في البنية المقطعية ^(٢) .

فإلى ذلك رددت تحوّل نطق الواو والياء إلى الضمة والكسرة حيث وقعتا في ذلك السياق . وبذلك يكون تفسير حصول المدّ عن الحركة المركبة ، تفسيراً مقيداً بما جاء في بنية الصيغة الصرفية من مواضع مقاطعها الصوتية ، دون زيادة عليها أو تقدير نطق المدّ في موضع الواو ذاته كما جاءت أقوال بعض اللغويين في تفسير هذه الظاهرة ، لأن منهج التفسير لديهم لا يردّ التطور الصوتي في الكلمة إلى ما تسوغه مواضعه البنيوية فيها ^(٣) .

(١) هذا تفسير د. عبد الصبور شاهين في (المنهج الصوتي للبنية العربية) ص ٢١١ .
(٢) جاء القول في أن الحركة الثانية من المدّ حركة معمول فيها ص ٢٠٩ من الدراسة .
(٣) سبق قول الدكتور داود عبده في مثل (مدعو) و (عليّ) ص ٧٤ ، وهو يرد المدّ في مثل (كبير) و (فخور) إلى تحوّل الحركة المركبة إليه في موضع واحد من بنية الاسم ، غير معلق تغير النطق بتغير موضع صوت العلة في البنية : مقال (الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير) ٤٦ ٤٨ ، وعلى هذا النحو جاءت أقوال النحاة في تقدير تحوّل نطق الواو والياء إلى المدّ في مثل (رمى) و (غزا) ، كما جاء في مناقشة أقوالهم في تفسير إعلال لام (رمى) ص ١٣١-١٣٣ .

خاتمة الفصل الرابع

بعد الوقوف على أوجه تفسير ظواهر الإعلال والتصحيح في صيغ الفعل الماضي الناقص مضموم العين ، يتضح اتفاق تصرفه في شتى صيغه مع تصرف الفعل الماضي الناقص مكسور العين غير اللفيف من مثل (خَشِيَ) ، إذ يصحح حيث يصحح (خَشِيَ) ويعل حيث يعل . وقد قدرت أصل (فَعَلُوا) من الماضي الناقص مضموم العين كما قدرت أصل هذه الصيغة من (خَشِيَ) بترك تأصيل اللام مصححة فيها ، للعلل البنيوية المذكورة لتأصيل (خَشُوا) معلاً اللام وللاحتجاج بتصرف الفعل الناقص في السريانية وانتفاء الدليل اللغوي على تقصير المد المتطرف في (فَعَلُوا) مصحح اللام كما قدره النحاة .

وقد رددت تحول الحركة المركبة في صيغة (سَرُوتُ) للمتكلم إلى المد ، إلى أن إدغام الحركتين ينشئ وحدة فونولوجية يقوى بها صوت العلة وهو في موضع الحركة الثانية من المد وأن ذلك الموضع البنيوي أمكن له من موضعه قبل النواة الساكنة في الحركة المركبة ، لضعف موضع الصامت في المقطع ذي النواة الساكنة .

الفصل الخامس
صيغ الفعل المضارع
الناقص مفتوح العين

مدخل :

يرد بناء الفعل المضارع الناقص مفتوح العين في العربية من الأفعال الماضية المجردة ، إذ اُخْتُصَّت الأفعال المضارعة من أبنية الماضي المزيد بكسر العين ، ولا يستثنى من ذلك سوى المضارع من بناءين من أبنية الماضي المزيد ، هما بناء (تَفَاعَلَ) وبناء (تَفَعَّلَ) اللذين يأتي مضارعهما مفتوح العين مثلهما^(١) .

يقول أبو حيان في ذلك^(٢) : « وأما المزيد ، فيكسر ما قبل الآخر إلا إن كان أول ماضيه تاء زائدة نحو (تكبر وتبختر) ، فينفتح نحو (يتكبر ويتبختر) ، وتفتح حرف المضارع » . وترد في هذا الفصل صيغ المضارع من الأفعال الماضية مكسورة العين ، إذ شأن أبنية المضارع أن تخالف حركات عيناتها حركات عينات الماضي من كل منها ، فألفاظ المضارع مما انكسرت عينه في الماضي الثلاثي المجرد تكون مفتوحة العين ، ما لم تكن عين الماضي أو لامه حلقية . ولذلك كانت صيغ الأفعال المناقشة في هذا الفصل ، هي صيغ المضارعة من الأفعال الماضية مكسورة العين موضع التفسير في الفصل الثالث من الدراسة ، لتكون الصيغ الصرفية في الفصلين من الأفعال ذاتها . ولا أجعل ترتيب الكلام في صيغ المضارعة من هذه الأفعال ههنا كترتيبه في فصل الماضي مكسور العين ، لانباء صيغ المضارعة على ما انتهى إليه إعلال لامات هذه الأفعال في صيغها الماضية ، فكانت بذلك الأمر مسائل المناقشة والتفسير في صيغ المضارعة أقلّ منها في صيغ الماضي منها ، لاتفاق جميع أنواع الليف منها في قاعدة واحدة ، مع اتفاق نوع اللام فيها فيما لامه ياء أصلية وما لامه ياء منقلبة عن الواو ، لما كان انقلابها قد جعلها بمثابة الياء الأصلية في شتى تصاريف أفعالها .

وفيما يلي بيان هذه المسائل وذكر أمثلة من أبنية المضارع مفتوح العين من بناءي الماضي المزيد البدوين بالتاء . ومباحث هذا الفصل تتناول صيغ المضارعة تفريقاً بين ما دخله منها أحد ضمائر الرفع الظاهرة ، وما لم يتصل به شيء منها .

وبذلك وردت موضوعات المباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول في صيغ مفتوح العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، والمبحث الثاني في صيغ مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين ، والمبحث الثالث في صيغتي مفتوح العين المتصل بواو الجمع ، والمبحث الرابع في صيغتي مفتوح العين المتصل بنون الإناث ، والمبحث الخامس في صيغة المضارع مفتوح العين المتصل بضمير المخاطبة .

(١) النصف ١/ ٩٣ - ٩٤ ، المتع لابن عصفور ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٨٨ - ٨٩ .

وعلى هذا التصنيف والترتيب ترد صيغ المضارع الصرفية في مباحث فصلي المضارع مكسور العين ومضمومها .

ويتفق تصرف الفعل المضارع الناقص المجرد والمزيد المبني للمفعول من مثل (يُفَعَلْ) ويُستفَعَلْ ويُتفَعَلْ ويُتفاعَلْ) مع تصرف الفعل المضارع الناقص المجرد مفتوح العين المبني للفاعل ، لوقوع اللام في جميع هذه الأبنية ساكنة بعد الفتحة^(١) ، فكان اتفاق سياقها الصوتي فيما بين هذه الأبنية سبب اتفاق وجه تصرفها فيها جميعاً . ولذلك لم تكن حاجة إلى ذكر مثال على كل منها ، اكتفاء باتخاذ الفعل (يَخْشَى) مثلاً على تصرف المضارع الناقص غير اللفيف والفعل (يَقْوَى) مثلاً على تصرف المضارع اللفيف مفتوح العين .

المبحث الأول

صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة
المطلب الأول : صيغ الفعل المضارع غير اللفيف :

أ - أقوال النحاة في تفسيرها :

صيغ المضارع الخالية من ضمائر الرفع الظاهرة هي صيغة الفعل للغائب المفرد مثل (يَخْشَى) ، وصيغته للغائبة وللمخاطب من مثل (تَخْشَى) ، وصيغة المتكلم وصيغة جماعة المتكلمين . وأكتفي ههنا بالكلام في (يَخْشَى) مثلاً عليها جميعاً مما اعتلت لامه بالياء الأصلية غير المنقلبة عن واو .

وقد عامل النحاة الأفعال الناقصة معاملة الأفعال الصحيحة في تقدير أصل صيغة كل منها ، فقدروا دخول علامات الإعراب على أواخرها كما تدخل على لامات الأفعال الصحيحة ، أي على الصامت الأخير من بناء كل فعل ناقصاً كان أم صحيحاً ، وهو تقدير يتفق مع تقديرهم دخول فتحة البناء على (رَمَى) و (غَزَوَ) قبل إعلال اللامين فيهما ، فاطرد بذلك في منهجهم وجه تأصيل صيغة الفعل للغائب المفرد في أبنية الماضي والمضارع على حد سواء ، الصحيح منهما والمعتل على حد سواء .

ولذلك قدروا دخول ضمة الإعراب على أصل اللام في (يَخْشَى) وهو الياء ، فقالوا إن الياء وقعت في الصيغة الأولى من (يَخْشَى) بعد فتحة عين الفعل متحركة بضمة الإعراب . وبهذا التقدير يكون تفسيرهم لإعلال آخر (يَخْشَى) قائماً على قاعدة قلب الياء المتحركة ألفاً عند مجيئها بعد فتحة ، مثلما كان تفسيرهم لإعلال (رمى) الماضي قائماً على القاعدة

(١) النصف لابن جني ١/٩٣-٩٥ ، شرح المفصل ٧/٧٠ ، المتع ٢/٥٣٢ ، شرح الكافية للرضي ٢/

٢٦٩ ، شرح مختصر التصريف العزبي ٦٣ .

نفسها . ودخول إعلال (يخشى) في حيز أعمال قاعدة قلب الياء ألفاً مثلما أعملت وفق تفسيرهم في الأفعال الماضية من مثل (رمى) و (غزا) و (هوى) ، أمر يفيد عموم القاعدة في تصرف صيغ اللغة ويعزز القول بها في منهجهم .

يقول ابن عصفور في إعلال المضارع من الماضي مكسور العين^(١) : « وإن كان على (فَعَلَ) ، فإنه يأتي مضارعه على (يَفْعَل) فيتحرك حرف العلة وما قبله مفتوح ، فينقلب ألفاً نحو (يَرُضِي) ، على قياس الصحيح » . فهو يعلل تقديرهم لتحريك لام المضارع الناقص بضممة الإعراب ، بأن تصرف الفعل المعتل الآخر مقيس على تصرف الفعل الصحيح في دخول حركة الإعراب على لامه المصححة .

وقد جعل النحاة قاعدة قلب الياء والواو ألفاً متسعة لجميع الحركات الجائز تحرك الياء والواو بها في صيغ اللغة ، فشمل ذلك حركات الإعراب في تقديرهم لأصول الأسماء المقصورة من مثل (الرَّحَى) . ولذلك يقول ابن جني^(٢) : « واعلم أن الحركة في الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، لا يفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها . ألا ترى أنك تقول (عصاً) ، فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب ، وتقول (غَزَا) ، فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة بناء » .

فلما اتسعت لديهم قاعدة قلب الياء والواو ألفاً لكل حركة تتحركان بها ، ساغ في تقديرهم تأصيل الفعل المضارع الناقص مفتوح العين مصحح اللام متحركاً بحركة الإعراب ، لعدم تحرك الياء بالضممة وما قبلها مفتوح مهياً لحدوث المد آخر الفعل .

وأذكر فيما يلي تفسيراً آخر لإعلال الفعل المضارع الناقص مفتوح العين ، وهو تفسير يرجحه الاعتداد بتصرف الحركة المركبة المبدوءة بالفتحة في عدد من اللغات العربية الفصيحة التي ذكرها اللغويون والنحاة ، وهو يتفق مع قول الرضي بسبق الإعلال على إلحاق الضمائر بالأفعال ، وقول كافة النحاة بعروض علامات الإعراب وتغيرها ، وقولهم بقبول ضم الياء في صيغ الأسماء .

(١) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٣٠ ، ومثل ذلك قوله في المتع ٢ / ٥٤٠ وقول التفتازاني في شرح التصريف العزبي ١٤٢ .

(٢) النصف ٢ / ١١٦ .

ب - التفسير المقترح لصيغ الفعل غير المتصلة بضمائر الرفع الظاهرة :

قام تفسير النحاة لإعلال (يَخْشَى) وأمثاله من صيغ المضارع الناقص مفتوح العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، على المنهج المعياري الذي يعامل أواخر الأفعال الناقصة عند إلحاق اللواحق بها ، معاملة الأفعال الصحيحة الآخر عند دخول اللواحق على لاماتها . فلم يكن ثمة فرق وفق هذا المنهج بين أواخر الأفعال المضارعة الصحيحة وأواخرها المعتلة ، رغم كونها مواضع تستدعي التغيير لضعف أصوات العلة في الأطراف عنها في مواضع الوسط من ألفاظ اللغة ، فكان توقع تغييرها فيها أولى وأقرب إلى الظن والتقدير . وأدت غلبة مفهوم القياس على منهج تفسير ظواهر اللغة الصرفية لديهم ، إلى تقديرهم إعراب الأفعال الناقصة قبل تمام إعلالها ، فقدروا إلحاق ضمة الإعراب بالياء المصححة في (يَخْشَى) .

ويتفق التفسير المقترح لصيغة (يَخْشَى) الذي أصل لامة الياء مع تفسير (يَرْضَى) الذي أصل لامة في لفظ ماضيه الواو التي قلبت ياء في صيغة الفعل للغائب المفرد حيث سبقتها الكسرة في بناء (فَعَلَ) مكسور العين . وقلبها في تلك الصيغة قد انبنت عليه كافة تصرفات الفعل في صيغه الصرفية المتعددة عند إلحاق تاء التانيث وضمائر الرفع به ، فلم يكن في أيّ منها نطق الواو .

وهذا القول هو ما قال به النحاة في صيغة التثنية في المضارع (يَرْضَيَان) ، وسيلي تفصيل الكلام فيه في البحث الثاني من الفصل^(١) ، وعلى هذا بنيت اتفاق وجه تصريف صيغ المضارع غير المتصلة بأحد ضمائر الرفع الظاهرة فيما بين ما لامة ياء أصلية وما لامة ياء منقلبة عن الواو في لفظ ماضيه من مثل (يَرْضَى) .

وأبدأ في الكلام عن (يَخْشَى) من قول النحاة في إعرابه ، إذ قالوا إن إعلال لام (يَخْشَى) منَع دخول ضمة الإعراب عليه ، لأن نطقها يتعذر مع الفتحة الطويلة^(٢) . وهذا القول يفيد أن علامات إعراب الفعل المضارع تلحق به بعد تمام إعلاله ، ولا ترد في صيغته الأولى .

(١) انظر ص ٤٣٢ - ٤٣٥ من الدراسة .

(٢) المقتضب ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٨ ، المنصف ٢ / ١٨٩ ، الممتع ٢ / ٥٣٧ ، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ٧٧ .

وقد ذكر ابن السراج في تعريفه للإعراب أن إلحاق علاماته إنما يكون بعد استيفاء الاسم والفعل حقهما في الصياغة الصرفية، إذ يقول مرتباً أوجه التغيير العارضة في أبنيتهما^(١): «..... فالتغيير الواقع فيهما على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما، فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله، والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمى الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما نحو قولك: (هذا حَكَمٌ وأحمرٌ ، ورأيت حَكَمًا وأحمر ، ... وهو يضربٌ ولن يضربَ) ، ألا ترى أن (حكماً ويضربُ) لم يزلْ من حركاتهما وحروفهما شيء ، فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعراباً » .

وسأعمل بهذا القول في تفسير صيغ المضارعة عند تأصيل صيغة الفعل الأولى (من كل صيغة ترد في الدراسة) خالية من علامة الإعراب ، وعند تفسير حدوث المد في آخر الفعل الناقص المضارع قبل إلحاق ضمة الإعراب به .

ويتفق هذا التوجيه في تقدير أصل صيغ المضارعة مع اكتمال صياغة الفعل الصحيح الآخر قبل دخول علامات الإعراب عليه ، كما يتفق مع مذهب الرضي في أن الإعلال يسبق دخول اللواحق على الفعل ، وما علامات الإعراب إلا لواحق داخلية على الكلمة لبيان دلالة نحوية ، فهي زيادة في المبنى لأجل زيادة في المعنى ، وليست من أصل أصوات الفعل ، وما يلحق بالكلمة إنما هو مطلوبها الخارجي الذي لا يلحق بها إلا بعد أن تُنقح أصواتها الأصول وتُعطى « مطلوبها في ذاتها » ، كما رأى الرضي^(٢) .

وهذا معنى قول الرضي - وهو كقول كافة النحاة - إن علامة الإعراب عارضة في لفظ الفعل ولا يعتد بها في سياق صوتي تقع فيه الواو أو الياء عند ابتغاء إعلالهما إعلال اللام في (بقا) من (بَقِيَ) . فهو يقول إن طياً « يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفاً وانكسر ما قبلها ، لتقلب الياء ألفاً ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف .

(١) الأصول في النحو لابن السراج / ١ - ٤٣ - ٤٤ .

(٢) شرح الشافية / ٣ - ١٦٠ .

وشرط فتحة الياء لتتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية ، لئلا تكون عارضة ، فيعتدّ بها .

..... قال :

نستوقدُ النَّبْلَ بالحضيض ونصـ طأد نفوساً بُنْتُ على الكرم» (١)

فإنما يعتدّ بحركة البناء في الماضي المبني للمفعول (بُنِيَ) ، ولا يعتدّ بفتحة الإعراب في المضارع مكسور العين في مثل (لن يَبْنِي) ، لأن حركة الإعراب متغيرة ، وعروضها في سياق لام الفعل يمنع الاعتبار بها عنده في سياق صوتي موافق لشرط إعمال إحدى قواعد الإعرال .

فلما لم تكن علامة الإعراب مؤثرة فيما يطرأ على آخر الفعل المضارع من تغيرات صوتية ، لم أعتدّ بها في تقدير الصيغ الأولى منه .

ومما يتفق مع هذا التوجيه ، ما قرره الدكتور البنا من أهمية الالتفات إلى نظم الجملة الفعلية عند استقراء المعاني النحوية ، وأن أهميته تفوق أهمية العلامات الإعرابية في الدلالة على هذه المعاني ، إذ هي تستبين سواء أكانت علامات الإعراب ظاهرة أم مقدرة ، وتكون الصيغ الصرفية للأفعال والأسماء مع دلالة كل منها على معناه في جملته وفق ما يقتضيه سياق نظمها معاً في جملة واحدة ، هي الوسائل لبيان المعاني النحوية عنده (٢) .

فكانت نتيجة دراسته التي قدمها هي « أن المعنى النحوي في الجملة الفعلية محكوم بدلالة الفعل ودلالة الأجزاء (٣) معه ، ثم السياق . فهذه الثلاثة تتعاون جميعها في تحديد وظيفة الأجزاء التي تصحب الفعل » (٤) .

فلما كانت العلامة الإعرابية صوتاً غير أصيل في صيغة الفعل ، قدرت أن أصول صيغ

(١) شرح الشافية ٣ / ١١١ ، والبيت للناطقة الجعدي : شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٥ .

(٢) الدكتور محمد إبراهيم البنا ، مقال (تحليل الجملة الفعلية) ، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ ، ص ٩٤ - ٩٩ .

(٣) دلالة الفعل تتحقق عنده بنائه الصرفي لا بحركته الإعرابية ، ويقصد بدلالة « الأجزاء » معاني الأسماء والحروف التي تنظم مع الفعل في جملته .

(٤) مقال (تحليل الجملة الفعلية) ٩٨ - ٩٩ ، وهو يقصد بوظيفة الأجزاء معانيها النحوية .

الأفعال المضارعة صيغ تخلو من علامات الإعراب .

وقد تحقق بهذا النهج تفسير المدّ آخر هذه الأفعال ، على وجه يتفق مع ظواهر اللغة الصوتية في صيغ صرفية أخرى ، فكان التفسير المقدم أقرب إلى النظام الصرفي في العربية ، ودليلاً على اطراد قوانينه الفونولوجية .

وإذا قدرّت الصيغة الأولى للفعل بسكون الآخر ، كان تفسير المدّ قائماً على تقدير انتقال نصف الحركة (لام الفعل) إلى موضع الحركة الساكن بعدها ، فتعمل فيه عمل الحركة وتصبح كسرة لاياء :

ي - خ Φ ش - ي Φ ← ي - خ Φ ش - ي Φ -

وعند التقاء الفتحة بالكسرة تنشأ حركة طويلة أمامية نصف ضيقة ، هي في رموز الأبجدية الصوتية: [e e] ^(١) ، وهي الألف الممالة في اصطلاح النحاة .

ويتسق هذا التفسير مع قول دارسي اللغات السامية إن الحركة المركبة من الضمة والواو في مثل (يغزو) خالياً من ضمة الإعراب ، والحركة المركبة من الكسرة والياء في مثل (يرمي) خالياً من ضمة الإعراب ، تتحولان إلى المدّ على وجه مطرد في اللغات السامية ^(٢) .

ويمكن القول حينئذ بأن انتقال الياء في (يَخْشِي) ساكن الياء ، إلى موضع الحركة الساكن بعدها في بناء الفعل الصرفي ، حمل على انتقال الواو في (يغزو) والياء في (يرمي) اللذين يحدثان المدّ آخر الفعلين ، كما بينه كلام سيبويه ^(٣) .

وقد فسر الرضي التطور الصوتي للفعل المعتل الآخر بالفتحة الطويلة عند اتصاله بنون التوكيد بأنه من باب قياس صيغته على صيغتي الفعل المعتل الآخر بالضمة والكسرة الطويلتين عند اتصالهما بها ^(٤) :

« وأما ردّ الألف إلى أصلها في نحو (هل تَرَيْنَ وَتَرْضَيْنَ) ، والأصل (هل تَرَى وَتَرْضَى) ، فليس لخوف الالتباس ، بل للقياس على (هل تَغْزُونَ وَتَرْمِينَ) » .

(١) كذا فسر الدكتور إبراهيم أنيس تحوّل الحركة المركبة من الفتحة والياء في مثل (الهدى) غير متصل بعلامة الإعراب ، إلى الفتحة الطويلة الممالة ثم الخالصة . (في اللهجات العربية ، ١٤٣ - ١٤٤) .

(٢) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ص ١٤٩ .

(٣) سيرد تفصيل ذلك في فصل المضارع مكسور العين ص ٤٧٨ - ٤٨٢ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ١٠٩ .

فمثلما قيس (ترى وترضى) المعتلا الآخر بالفتحة الطويلة على (تغزو وترمي) المعتلين بمدّ الضمة ومدّ الكسرة ، عند دخول نون التوكيد عليهن ، يمكن تفسير حدوث المدّ عن الحركة المركبة آخر (يخشى) ، بأنه قياس على حصول المدّ فيما آخره الحركة المركبة من نصف الحركة الواو أو الياء والحركة المجانسة السابقة لكل منهما في مثل (يغزو) و (يرمي) .

وبذلك يكون المدّ آخر الأفعال المضارعة متحققاً بالظواهر الصوتية التالية :

(١) $\overset{_}{\Phi}$ ← $\overset{_}{\Phi}$ (كما في (يغزو) غير متصل بعلامة الرفع)

(٢) $\overset{_}{\Phi}$ ← $\overset{_}{\Phi}$ (كما في (يرمي) غير متصل بعلامة الرفع)

(٣) $\overset{_}{\Phi}$ ← $\overset{_}{\Phi}$ (كما في (يخشى))

وبهذا يكون التفسير المقدم لكل من المضارع المعتل الآخر بالواو والمعتل الآخر بالياء ، تفسيراً واحداً عماده القول بانتقال نصف الحركة إلى موقع الحركة التالي لها ، سواء في ذلك أكانت الحركة السابقة على نصف الحركة مجانسة لها أم لا .

وتعاقب الياء والكسرة في ألفاظ العربية تطور صوتي مطرد ، حيثما وقعت حاجة فونولوجية إليه ، وكان السياق الصوتي يتيح في بناء الكلمة ، فكما ترد أمثلة الإمالة في موضع أصله الحركة المركبة من الفتحة والياء ، كذلك يرد تحوّل الكسرة إلى الياء في مثل (مرضي) الذي أصله [م - ر Φ ض - ي]^(١) .

وأورد فيما يلي ما وقفتُ عليه من أقوال النحاة واللغويين التي تقدم حججاً يقوم عليها هذا التفسير المقترح لصيغ الفعل المضارع غير المتصلة بأحد ضمائر الرفع الظاهرة .

(١) قول النحاة بأصالة سكون الآخر :

مذهب كافة النحاة أن الفعل ساكن الآخر في أصل وضعه وأن الحركة في آخره عارضة غير أصل ، سواء في ذلك الفعل الماضي والمضارع^(٢) .

وقد بين سيبويه في كلامه عن علامات الإعراب أنها عارضة تزول عن ألفاظ العربية بزوال مواقعها الإعرابية في الجمل عند تغير العوامل النحوية العاملة فيها بتغير تراكيب الجمل

(١) سبق تفسير تحوّل المدّ في صيغة اسم المفعول إلى الحركة المركبة في (مدعو) ، ص ٧٤-٧٧ ، وحدث التضعيف في (مرضي) كحدثه في (مدعو) ، مع وقوع المماثلة بين المدّ من صيغة (مفعول) ولام (مرضي) المأخوذ من (رضي) المعتل الآخر بالياء .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٤٥ ، الإيضاح في علل النحول للزجاجي ٧٧ ، شرح الكتاب للسيرافي ٧٣ / ١ ، التذكرة والتبصرة للصيمري ١ / ٧٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤ ، البسيط في شرح جمل

الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ١٧٤

وموضعها منها . وذلك قوله في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) حيث يفرق بين ثبات حركة البناء وتغيير علامات الإعراب^(١) : « وهي تجري^(٢) على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجر والكسر فيه ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفُرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .

فقول سيبويه في علامات الإعراب صريح الدلالة على عروض الحركات الإعرابية وعدم تركيبها مع أصوات الفعل المضارع في أصل وضعه مثلما هي عارضة في أواخر الأسماء .

ولما كان الأصل في الفعل عند النحاة سكون آخره ، رأى الرضي أن المضارع المجزوم يستحق وصفه بأنه مبني على السكون ، « لأن عمل ما سُمي جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً ، وذلك لأن أصل كل كلمة - اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً - أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون . وإنما سمي العامل عاملاً لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله ، إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديراً »^(٣) .

ولعل أصالة السكون في ألفاظ اللغة هي علة اتفاق لفظ الاسم المقصور وصلماً ووقفاً في بعض اللغات العربية ، كما ذكر سيبويه في باب حروف البدل حيث عيّن مواضع إبدال الواو من الألف . يقول^(٤) : « وتبدل مكان الألف في الوقف ، وذلك قول بعضهم : أَفَعَوْ وَحُبَلَوْ ، كما جعل بعضهم مكانها الياء . وبعض العرب يجعل الواو والياء ثابتين في الوصل والوقف » . ومثل ذلك قوله في لغة بعض أهل الحجاز وبعض قيس^(٥) : « وبعض العرب يقول : صَوْرِي وَقَلْهِي وَضَفْوِي ، فيجعلها ياء كأنهم وافقوا الذين يقولون (أَفْعِي) ، وهم ناس من قيس

(١) الكتاب ١ / ١٣ .

(٢) أي : أواخر الكلم تجري على ثمانية مجارٍ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٥٦ .

وأهل الحجاز . وهو في موضع آخر من كتابه يجمع بين لغة الوقف بالياء ولغة الوقف بالواو ويذكر أن بعض العرب يثبتون الياء والواو وصلاً ووقفاً، دون تعيينهم .

وذلك قوله^(١) : « وأما الواو ، فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في (مُوقِنِ) و(مُوسِرِ) وتبدل مكان الألف في الوقف ، وذلك قول بعضهم : (أَفَعُوْ) و (حُبَلُوْ) ، كما جعل بعضهم مكانها الياء . وبعض العرب يجعل الواو والياء ثابتتين في الوصل والوقف » .

وهو يذكر في باب الوقف على الاسم المقصور بالياء أن بعض طيبي يجعلون آخر المقصور الياء الساكنة وصلاً ووقفاً^(٢) .

فجميع هذه النصوص تدل على أن سكون الآخر في عدد من اللغات العربية ليس مقصوراً على حالة الوقف وأنه وجه ثابت في نطق الأسماء المقصورة . وبذلك يكون تقدير حصول المدّ عن الحركة المركبة - سواء أهي الفتحة والياء أم الفتحة والواو - آخر الأسماء المقصورة من مثل (الفتى والهوى والقفا والعصا) ، تقديرًا غير بعيد عن قواعد اللغات العربية ، كما يكون قولاً متفقاً مع تصرف الحركات المركبة في مواضع الطرف ومواضع الوسط من صيغ الأفعال والأسماء على حدّ سواء ، لما ذكره النحاة مراراً من حصول المدّ عن الحركة المركبة في لغة من قال (يا جَلُّ ويا تَبَسُّ)^(٣) في (يَوْجَلُّ) و (يَيْتَبَسُّ) .

ولما كانت علامات الإعراب متغيرة غير ثابتة في أواخر الأفعال ، تبين أنها غير أصل في أصوات الأفعال في اللغة وأنها داخلة على أواخرها بعد تمام صياغتها الصرفية ؛ إذ الإعراب عمل نحوي لا صرفي في المقام الأول ، والكلمة في اللغة تستوفي معناها وصياغتها الصوتية المفيدة ذلك المعنى من حيث البناء الصرفي وتشكيل أصواتها فيه ، قبل إدراجها في سياقات الجمل وتراكيبها النحوية المستدعية المواقع الإعرابية المختلفة وإلحاق العلامات الإعرابية الدالة عليها آخر الكلمة حسب موضعها في النظم النحوي لكل جملة .

(١) الكتاب ٤ / ٢٤١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨١ ومثله قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٧٦-٧٧ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٨ ، ٣٣٩ ، المنصف ١ / ٢٠٣-٢٠٦ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٩٢ .

ويعزز هذا القول ما تثبته النصوص اللغوية من أن المد المتطرف كان ينطق في هذيل ولدى أهل الحجاز حركة مركبة من الفتحة والياء ، فيقولون (فتى) بالياء الساكنة بدلاً من (فتى) ممتد الآخر^(١) ، كما أن المد المتطرف في العبرية والكنعانية كان أصله الحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة ، ثم تطور نطقها إلى الفتحة الطويلة نصف الضيقة [e e]^(٢) .

وقد فسّر رابن تطور نطق الحركة المركبة آخرًا في مثل (الفتى) في لغة أهل الحجاز إلى الفتحة الطويلة الخالصة ، بأنه قد نشأ عن حذف الياء عند التقائها بنون التنوين الساكنة أو لام التعريف في وصل الكلام ، وإطالة الفتحة تعويضاً عن المحذوف^(٣) ، فيكون وصف تحول نطق الحركة المركبة [- ي Φ] إلى الفتحة الطويلة الخالصة (أي غير الممالة) تحولاً لا يتوسطه إمالة الفتحة نحو الكسرة كما في العبرية والكنعانية . وأمثلة لذلك التطور الصوتي كما وصفه رابن بالمتضامين (عصا الولد) :

(١) - ع - ص - ي Φ ل Φ و - ل - د -

← ع - ص - Φ Φ ل Φ و - ل - د -

(٢) - ع - ل Φ - ص - Φ Φ

← ع - ل Φ - ص - Φ -

يظهر في الرقم (٢) أن إطالة فتحة عين الاسم يلزمها زوال موضع السكون في الكلمة التالية ، فلا تليها لام التعريف الساكنة ، لأن سكونها يوجب تقصير المد السابق عليها ، كما سبق في تفسير صيغة (رَمَتْ) وصيغة (رَمَوْا) في الفصل الثاني ، وقد بينه رابن كذلك^(٤) . وبذلك يكون تطور نطق الحركة المركبة الواقعة طرفاً إلى الفتحة الطويلة ، خالصة كانت أم نصف ضيقة ممالة إلى الكسرة ، ظاهرة فونولوجية سائدة في اللغات السامية ، غير مختصة بالعربية وحدها .

(١) رابن ، اللهجات العربية الغربية القديمة ، ١٥٨ ، ٢١٤ .

(٢) رابن ، اللهجات العربية الغربية القديمة ، ٢١٢-٢١٤ .

(٣) المرجع السابق ٢١٢ .

(٤) الموضوع السابق ، وذكر تقصير المد قبل الصامت الساكن في الدراسة ص ٢٠٨-٢١٠ ، ٢٣٥-٢٣٦ .

ويعزز هذه المسألة أن لغات وسط الجزيرة نطقت آخر الاسم المقصور على وجهين :
أحدهما نطقه حركة مركبة من الفتحة والياء الساكنة في الوقف في مثل (حُبْلِي) ، والثاني
نطقه فتحة مماله في الوصل^(١) ، فدللت هذه المعاقبة بين النطقين على أن الفتحة المماله تكافئ
الفتحة المتلوة بالياء الساكنة من الناحية الفونولوجية :

ـ ي ـ Φ ← Φ ـ ـ

ولم تقتصر هذه الظاهرة على نطق الأسماء المقصورة ، وإنما تعدتها إلى الأفعال المضارعة
في بعض اللغات السامية كما في العبرية حيث جاء الفعل الناقص من مثل (يَرْضِي) ساكن
الياء في أصل وضعه ، فكان (يَرْضِي) بحركة مركبة طرفاً ، ثم تطور نطقها إلى الفتحة
الطويلة الخالصة . ويشير إلى هذا الأصل نطق الأسماء المنقولة إلى العلمية من ألفاظ المضارعة
في العبرية ، إذ يتراوح نطقها بين الفتحة المماله والفتحة الخالصة ، كما في :

[ي ـ ح ـ Φ د ـ ي] المماله و [ي ـ م ـ Φ ن ـ ـ هـ] غير المماله^(٢) .

٢ - اتفاق التفسير المقترح مع بعض اللغات العربية الفصيحة :

وكما يشير التفسير المقترح لصيغة (يخشى) إلى تحوّل الحركة المركبة إلى الفتحة
الخالصة ، كذلك أشارت لغة من قالوا (يا جَلُّ) في (يَوْجَلُّ) إلى هذا التحوّل .

وقد ردّ سيبويه هذه اللغة إلى استئصال العرب نطق الواو مع الياء^(٣) ، وعده قلباً غير
مطرد^(٤) ، إلا أن الرضي يشير إلى أن قول السيرافي وأبي علي في هذه اللغة يفيد أنه قياس
عندهما ، وإن كان قليلاً ، ولا شذوذ فيه ، ثم يذكر أفعالاً يحدث فيها المدّ وسطاً عن تتابع
الفتحة والياء ، وهي عنده محمولة على (يا جَلُّ) ، كقولهم (يابَسُّ) و (ياءَسُّ)^(٥) .

وهو يرى « أن نحو (يا جَلُّ) مطرد ، وإن كان ضعيفاً ، وكذا بعض الحجازيين

(١) المرجع السابق ٣٦٥ .

(٢) الموضوع السابق .

(٣) الكتاب ٤ / ٥٣ ، ١١١ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ٩٢ .

(٥) الموضوع السابق .

يقلب الواو الساكنة ألفاً قياساً في مضارع نحو (ايتعد) و (ايتسر) ، وبعض بني تميم يقلبون واو نحو (أولاد) ، أي جمع ما فاءه واو ألفاً قياساً ، فيقول (آلاد)^(١) .

فلما كان قلب الواو « ألفاً » قياساً عند أهل الحجاز وعند بني تميم ، وكان هذا القلب غير مختص بالأفعال وحدها بل شمل الأسماء كذلك ، كان القول بأن هذه الظاهرة الصوتية ظاهرة ضعيفة أو غير مطردة ، قولاً غير متفق مع واقع الاستعمال اللغوي في عدد من اللغات العربية الفصيحة .

وقد فسر الرضي قول الخليل في الفعل الماضي المزيد على زنة (استفعل) من الليف (حَيَّي) ، بأن أصله عند الخليل هو (استَحَي) وأن الألف منه تحذف منعاً لالتقاء الساكنين عند حذف حركة الياء ، فأصبح : [ء - س - ت - ح - ي] منتهياً بياء ساكنة مسبوقه بفتحة واحدة ، فهو منته بحركة مركبة عندئذ ، « ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في (ياجل) »^(٢) .

فهذا هو مذهب الخليل في تفسير المدّ آخر (استحي) ، وهو مذهب يعتدّ بحدوث المدّ عن الحركة المركبة المتدئة بالفتحة ، سواء أكانت نصف الحركة بعدها هي الواو أم الياء .

ويدعم هذا التوجيه ما دونه اللغويون الأوائل في كتبهم عن لغة قلب الياء الساكنة ألفاً عندما يفتح ما قبلها ، إذ نسبوها إلى عدة قبائل ، فهي لغة بلحارث بن كعب عند أبي زيد الأنصاري وعند ابن فارس^(٣) ، وهي عند السيوطي لغة غير مقصورة على بلحارث ، إذ عزاها إلى بني العنبر وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخشعم وهمدان ومزدادة وعذرة وكنانة^(٤) ، وهي لغة كل من بلحارث وكنانة عند الأخفش^(٥) والرضي^(٦) .

وقد انتهت دراسة بعض اللغويين المعاصرين في مقارنة صيغ الاسم المثني في العربية بصيغه في لغات سامية أخرى ، إلى أن الياء والنون المكسورة في نهاية الاسم المثني لغة عربية

(١) السابق ٣ / ١١١ .

(٢) السابق ٣ / ١١٩ .

(٣) النوادر ، ٥٨ ، الصاحبى ، ٢٠ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٤٠ ، والإتقان في علوم القرآن ١٩٢ .

(٥) المغني ، لابن هشام ، ١ / ٣٧ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ١٧٢ .

في التثنية لا تفرق بين الحالات الإعرابية المتغيرة؛ إذ بينت لغات سامية أخرى أن الياء والنون أو الياء والميم علامتا التثنية فيها^(١)، ولا أثر للألف والنون فيها عند تغير المواضع الإعرابية^(٢).

وقد بنى الدكتور إبراهيم أنيس على هذه اللغة قوله بأن لغة لزوم الألف في المثني إن هي إلا تطور صوتي للحركة المركبة [- ي Φ] في أصل الألفاظ المثناة ، فمن التزم الألف في (رجلان) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، إنما كان أصلها في لغته بالياء : (رَجُلَيْن) ، ثم حدثت الفتحة الطويلة الممالة وتطورت في مرحلة زمنية أخرى إلى الفتحة الطويلة الخالصة^(٣) :

- ي Φ ← [- ي Φ] ← - Φ -

مرحلة وسطى

فلما جاءت مرحلة اكتمال اللغة الفصحى ونزل بها كلام الله تعالى في النص القرآني ، استقرّ العرف اللغويّ على أن تكون الألف والنون علامة التثنية للمرفوع ، وتكون الياء والنون علامة التثنية للمنصوب والمجرور ، وفق ما قرره كتب النحو^(٤).

وقد أشار دارسو اللغات السامية إلى أن تحول الحركة المركبة من الفتحة والياء إلى الحركة الطويلة ، عمل صوتي يرد في لغات سامية أخرى. من ذلك اللغة الكنعانية التي تنطق بها الحركة المركبة [- ي Φ] حركة طويلة نصف ضيقة [e e] ، فهي فتحة طويلة ممالة ، ومن ذلك أن اللغة العبرية قد تحولت بها بعض الحركات المركبة [- ي Φ] إلى فتحة طويلة خالصة^(٥).

وفي هذين المثالين ظاهرتان صوتيتان تثبتان صححة ماذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من تطور الحركة المركبة في النطق على مرحلتين : المرحلة الأولى هي الفتحة الطويلة الممالة كما في الكنعانية ، والمرحلة الثانية هي الفتحة الطويلة الخالصة كما في العبرية .

(١) كما في العبرية والآرامية : مقال للدكتور محمد عبد اللطيف بعنوان (من خصائص عربية اليهود في القرن العاشر) ، بمجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٧٩ م ، ص ١٤ .

(٢) الدكتور إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ، ٧٩-٨٧ .

(٣) (في اللهجات العربية) ، ١٤٣-١٤٤ .

(٤) السامرائي ، (فقه اللغة المقارن) ، ٨٩ ، وإبراهيم أنيس ، (في اللهجات العربية) ، ١٤٤ .

(٥) ربن (اللهجات العربية الغربية القديمة) ، ١٢٥ .

ومما يُعزّز هذا القول أن سكان ديار بكر بن وائل كانوا ينطقون اسم قبيلة (ذو قار) بإمالة الفتحة الطويلة^(١) ، وهم كما ذكر السيوطي ينطقون كل ياء ساكنة مسبوقة بفتحة مدأً (فتحة طويلة خالصة)^(٢) ، فيكون من ثم نطقهم الفتحة الممالة في لفظ (قار) ، إشارة إلى أنهم لم ينتقلوا من نطق الحركة المركبة إلى نطق الفتحة الطويلة الخالصة دفعة واحدة ، وإنما توسطت بين النطقين مرحلة نطقت فيها الحركة المركبة فتحة مماله .

وجدير بالنظر أن تحوّل الحركة المركبة إلى المدّ لم ترد أمثله مقصورة على ألفاظ المثني في العربية ، وإنما كان منها ما حدث به هذا المدّ وسط الفعل من مثل (ياءسُ) و (يابسُ) . وكذلك جاءت أمثلة العبرية غير مقصورة على ألفاظ بعينها أو سياق دلالي بعينه ، ففيها يقع المدّ الناشئ عن الحركة المركبة وسطاً كما يقع في الفعلين السابقين ، إذ يقول يهود اليمن (عان) في (عَيْن) اسم الحرف الكتابي ، و (وان) في (أَيْن) . وهم في هذا النطق متأثرون بلغة أهل اليمن من العرب الذين يقولون (آضا) في (أيضا) و (عان) في (عَيْن) ، وهم أهل منطقة حضرموت^(٣) .

ومما سبق يتضح أن القول بتحوّل الحركة المركبة من الفتحة والياء إلى الفتحة الطويلة ، تدعمه ظاهرة لزوم المثني المدّ في لغات عربية كثيرة لا يقتصر مجيء هذا المدّ فيها على المثني ، فيما أصله الحركة المركبة . فمن ذلك قول بلحارث (علاهن) و (علاها) في (عَلِيهن) و (عَلِيها) ، وقد وصفها أبو زيد الأنصاري بأنها لغة تقلب « الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً »^(٤) ، فكان هذا وصفاً جامعاً لمواطن مجيء الفتحة الطويلة الناشئة عن الحركة المركبة في هذه اللغات مثلما تنشأ عنها عند من قالوا (ياءسُ) و (آضا) و (عانُ) .

ويزيد من دعم القول بحدوث المدّ بالفتحة عن الحركة المركبة ، أن الكنعانية تنشأ فيها الفتحة المماله عن الفتحة والياء الساكنة ، وأن حدوث المدّ عن الحركة المركبة في أمثلة العربية

(١) المرجع السابق ٢٠٨ .

(٢) همع الهوامع ٤٠/١ ، والإنتقان في علوم القرآن ١٩٢

(٣) ربن ، اللهجات العربية الغربية القديمة ، ١٢٣-١٢٥ .

(٤) النوادر ، ٥٨ .

لم يكن موقوفاً على ما نصف الحركة فيه الياء ، وإنما جاء منه ما الأصل فيه الواو كما في (يا جَلْ) و (آلاَدِ) ، فهي ظاهرة عامة في اللغة تشمل جميع أنواع الحركات المركبة فيها ، إذ يحدث المدّ فيما أول حركته المركبة الضمة والكسرة كما يحدث فيما أوله الفتحة^(١) .

وبذلك يكون حدوث الفتحة الطويلة عن [ـى Φ] ، مظهراً من مظاهر أصل عام في اللغة يقتضي نقل نصف الحركة إلى الموضع الساكن بعدها في بناء الكلمة الصرفي ؛ فيكون القول بهذا الأصل سبباً في جمع أربع ظواهر صوتية في قاعدة واحدة^(٢) .

والفرق بين اللغات العربية الفصيحة في عصور الاحتجاج ، يقع في اختيار بعضها لإعمال القاعدة في الحركة المركبة المبدوءة بالفتحة واختيار بعضها الآخر لترك إعمالها فيها ، في حين لم يرد اختلاف بين اللغات في إعمال القاعدة فيما أول حركته المركبة الضيقة .

٣ - إمالة الموقوف عليه غير المستحق الإمالة في الوصل :

ويُضاف إلى الأمور السابقة في دعم هذا الأصل الصرفي في اللغة ، ما ذكره سيبويه في باب الإمالة عن استحسانها آخر الموقوف عليه الذي لا يُمال إذا وقع موصولاً بما بعده ، ذلك أن الإمالة ميل إلى الياء يجعل المدّ أبين عند الوقوف عليه « كما قالوا (أَفْعَى) في (أفعى) : جعلوها في الوقف ياء ، فإذا أمالوا كان أبين لها لأنه ينحو نحو الياء ، فإذا وصل ترك ذلك ، لأن الألف في الوصل أبين ، كما قال أولئك في الوصل (أفعى زيد) ، وقال هؤلاء (بيني وبينها) و (بيني وبينها مالٌ) »^(٣) .

فهو يرى أنهم يميلون (بينها) إذا وقعت موقوفاً عليها ، ويتركون إمالتها عند وصلها بما بعدها ، قياساً على مجيء الياء في (أفعى) موقوفاً عليه لأجل الإبانة عن المدّ ، وردّ المدّ إلى (أفعى) عند وصله بما بعده في الكلام .

فلما كان المدّ في (بينها) مقيساً في إمالته على حصول الحركة المركبة في (أفعى) ، كانت هذه إشارة إلى أن الوقف فيهما يحدث التطور الصوتي نفسه ، فتكون إمالة الضمير

(١) أقصد بذلك أن الحركتين المركبتين اللتين تجانس فيهما الحركة نصف الحركة بعدها وهما [ـو] و [ـى] ، ينشأ عنهما المدّ مثلما ينشأ عن الحركتين المركبتين المبدوءتين بالفتحة وهما [ـو] و [ـى] .

(٢) هي أربع حالات ينشأ فيها المدّ عن الحركات المركبة ، لأن عدد الحركات المركبة في العربية أربع ، هي : [ـى] و [ـو] و [ـى] و [ـو] .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٧ ، والكلمة التي تحتها خط في نصه إمالة .

مرحلة تالية لوجود حركة مركبة آخر الكلمة ، كما وجدت في (أَفْعَى) . ولا غرابة في هذا التقدير ، لأنه يتسق كل الاتساق مع ما أثبتته النحاة واللغويون من الظواهر الصوتية الخاصة بالوقف وبالإمالة : فهم يثبتون لغة في الوقف يوقف فيها على المدّ بالفتحة القصيرة والهمزة ، فيقال (يضربها) و (قولئ) ، مثلما يثبتون الوقف على مدّ الفتحة بنصف الحركة الياء أو الواو في (حُبَلَي) و (حُبَلُو)^(١) . وقد سبق ذكر ما بين الوقف بالهمزة والوقف بالواو أو الياء من صلة فونولوجية وثيقة^(٢) .

وهم يفسرون الإمالة بثلاثة أسباب : أحدها المناسبة بين نطق المدّ وكسرة أو ياء في الكلمة ذاتها ، وثانيها أن يكون المدّ منقلباً عن نصف حركة (هي الواو أو الياء) ، فيدلّ عليها بالإمالة نحوها ، وثالثها أن يكون المدّ صائراً إلى إحدى نصفي الحركتين في بعض الصيغ ، فيدلّ عليهما بالإمالة أيضاً^(٣) .

فلما كان الضمير في (بَيْنَهَا) منتصباً في الوصل عند من أمالوه موقوفاً عليه ، وكان من خصائص بعض لغات العرب أن يوقف عليه بالهمزة ، لم يكن من تفسير لإمالته حالة الوقف فحسب ، سوى أن يكون بعضهم قد وقف عليه مثلما يوقف على (أفعى) بالياء (مثلما وُقِفَ على المدّ بالهمزة ، لاتفاق علة مجيء الياء والهمزة في ظواهر الوقف) ، ثم تحوّلت نصف الحركة فيه إلى الحركة ، فحدثت بها الإمالة وفق قول النحاة إنها تحدث لصيرورة المدّ إلى الياء في بعض الصيغ .

وقد ذكر ابن يعيش أن من يبدلون المدّ ياء آخر المقصور الموقوف عليه ، يبدلونه كذلك ياء في كل ما آخره المدّ ، سواء أهو معرب أم غير معرب ، وهم بعض قيس وفزارة^(٤) . فعند الاعتبار بثبوت قاعدة تحويل كل فتحة طويلة متطرفة في تلك اللغة إلى الحركة المركبة من الفتحة والياء ، حال الوقف ، يكون تقدير تحول المد في (بَيْنَهَا) موقوفاً عليه إليها قبل حصول الإمالة ، قولاً مقبولاً .

(١) الكتاب ٤ / ١٧٦ و ١٨١ ، سر الصناعة ١ / ١٧ ، تهذيب اللغة للأزهري ١٨ / ١٤٠ .

(٢) جاء تفصيل ذلك ص ٢٦١-٢٧٤

(٣) الكتاب ٤ / ١١٧-١٢٠ ، المقتضب ٣ / ٤٢-٤٣ ، شرح المفصل ٩ / ٥٥-٥٦ ، شرح الشافية ٣ / ٥ ،

حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٣٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨١٤ .

(٤) شرح المفصل ٩ / ٧٧ .

ويشير إلى ذلك قول الرضي^(١): « وإذا كان سبب الإمالة ضعيفاً - لكون الكسرة بعيدة كما في نحو (أن يَنْزَعَهَا) أو في كلمة أخرى نحو (مِنَّا وَإِنَّا وَمِنْهَا) - وكانت الألف موقوفاً عليها ، كان إمالتها أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها ، لما ذكرنا في باب الوقف في قلبهم أَلْف (أْفَعَى) في الوقف ياء دون الوصل ، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها بخلاف الوقف ، فتقلب إلى حرفٍ أَظْهَرَ منها ، فلذا كان ناسٍ ممن يميل نحو (أن يضربها وَمِنَّا وَبِنَّا وَمِنْهَا) إذا وصلوها لم يميلوها نحو : (أن يضربها زيد وَمِنَّا ذلك) » .

فقوله إن الإمالة في مثل (مِنَّا ويضربُها) تكون مستحسنة في الوقف رغم ضعف علتها عند النحاة وفق ما علَّلوا به مواضع الإمالة المطردة ، إنما هو قول يدلّ على أن الإمالة تحصل لعلّة عارضة في المدّ وما من شيء عارض فيه حال الوقف سوى لزوم سكون الآخر في الموقوف عليه ، ومن ثم يقع في التقدير أن علة نطق المدّ ممالاً حال الوقف على ما لا يعتمد إلى إمالاته في الوصل ، هي أن المدّ يتحوّل عند إعمال الحذف اللازم لأجل الوقف إلى الحركة المركبة من الفتحة والياء - كما يكون ذلك في الوقف على المقصور بالياء وفق ما سبق في تفسيره ص ٢٧١ - ٢٧٤ - ثم تتحول تلك الحركة المركبة إلى الفتحة الطويلة الممالة .

وقد وصف النحاة إمالة الفتحة بالميل إلى الكسرة في نطقها^(٢) ، وهذا هو القول بأن الإمالة هي الحركة الطويلة الأمامية نصف الضيقة [ee] التي يمكن تفسيرها بتلاقي الفتحة بالكسرة - كما يشير إليه قول النحاة - نتيجة تحوّل الياء إلى الحركة .

ويؤكد القول بحدوث الإمالة عن الحركة المركبة ذات الياء قولُ سيبويه في إمالة ما أَلْفَه منقلبة عن الياء^(٣) : « ومما يميلون أَلْفَه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة . أما ما كان من بنات الياء ، فتمال أَلْفَه ، لأنها في موضع ياء وبَدَلٌ منها ، فَنَحَوًا نَحَوًا » .

فقوله « بدلٌ منها » هو معنى حدوث الإمالة وفق مقاييس علماء الفونولوجيا عن تحوّل الياء إلى الكسرة ، فيما أصله الحركة المركبة مما عينه مفتوحة ، كما يقول . وقوله (نَحَوًا

(١) شرح الشافية ٣ / ٦ - ٧

(٢) الأصول لابن السراج ٣ / ١٦٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٤ ، شرح الشافية ٣ / ٤ ، شرح الكافية

لابن مالك ٤ / ١٩٧٠ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٤ / ٣١٧ .

(٣) الكتاب ٤ / ١١٨ .

نَحْوَهَا) يفيد توسط نطق الفتحة بين الفتح والكسر ، فتكون حركة نصف ضيقة وفق وصف دانيل جونز للحركات المعيارية ^(١) .

وجماع هذه المسألة هو أن التقاء الفتحة بالياء الساكنة على حدّ قول د . إبراهيم أنيس في أصل كل من (الهدى) و(رمى) ^(٢) ، يؤدي إلى نطق الفتحة الطويلة التي يُنحى بها نحو الكسرة الناشئة عن الياء ، كما قال سيبويه في نصح السابق : « لأنها في موضع ياء وبدلٌ منها ، فَحَوًّا نَحْوَهَا » ، أي أن نطق الفتحة الملتقاة بالكسرة نطق يجتمع فيه صوتا الفتح والكسر مع الابتداء بالفتح ، فيكون كما وصفه سيبويه انتحاء الفتحة نحو الياء ^(٣) ، إذ الياء والكسرة صوت واحد من الناحية الصوتية ، لا يفرق بينهما سوى درجة ارتفاع اللسان ^(٤) .

وقد جاء قول سيبويه في النص السابق مجملاً في مسألة الإمالة ^(٥) ، غير مختصّ بالأسماء وحدها ، فتبين أنه قول يتصل بتقدير الدكتور إبراهيم أنيس إمالة (الهدى) و (رمى) الفعل الماضي في مرحلة تالية لنطق الحركة المركبة آخر كل منهما ^(٦) .

والكسرة الناشئة عن الياء في الحركة المركبة هي « بدلٌ منها » على حدّ قول سيبويه ووصفه للمدّ الحاصل في موضعها ، إذ لو لم تنقلب الياء كسرة ، لما وجدت فتحة طويلة في موضع نطق الفتحة والياء الساكنة من مثل (ياء س) الذي أصله (ييأس) بفتح ياء المضارعة وسكون الياء الثانية ، حيث يقدر حدوث الكسرة عن نقل الياء إلى موضع النواة الساكنة بعدها ، ونطقها في موضع النواة كسرة لمناسبة الموضع البنيوي . وبالتقاء الفتحة القصيرة أول الحركة المركبة [ي - ي] بالكسرة الناشئة عن نقل الياء ، تجتمع حركتان ، فتصبح الفتحة

(١) علم اللغة العام : الأصوات ، د . كمال بشر ، ص ١٤٠-١٤٥

An Introduction to Phonology, Katamba, 30.

(٢) الدكتور إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ١١٧ و ١٢٧ .

(٤) علم اللغة العام : الأصوات ، د . كمال بشر ، ٨٣ - ٨٤ ، الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس ، ص ٤٠

(٥) الكتاب ٤ / ١١٨ - ١٢٠

(٦) (في اللهجات العربية) د . إبراهيم أنيس ١٤٣ - ١٤٤ ، وقد سبقت مناقشة هذا الرأي وعرضه ص ١١٥-١٢٢ .

القصيرة حركة طويلة في موضع نطق الحركة المركبة وبدلاً من نطق الياء ، كما وصفها
سيبويه :

ـ ي Φ ← ـ Φ ـ

وبذلك تكون مراحل تصريف (يَخْشَى) و (يَرْضَى) عند اعتبار بدء صيغتهما خاليتين من علامة الإعراب ، أربع مراحل يأتي تفصيلها فيما يلي باجتزاء موضع التغيير الصوتي الحاصل في الفعلين والاكتفاء به في بيان مراحل تطور نطقهما ، بغية حصر موضع المناقشة في لفظي الفعلين :

أ - المرحلة الأولى : انتهاء صيغة الفعل للغائب المفرد بالحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة :

ـ ي Φ

ب - المرحلة الثانية : نقل الياء إلى موضع النواة المجاور لها ، لسكونه ، فتنشأ فتحة طويلة مماله عن نطق الياء في موضع النواة كسرة :

ـ ي Φ ← ـ Φ ـ

ج - المرحلة الثالثة : تحدث مماثلة بين الفتحة والكسرة ، وتغلب فيها الفتحة لعلتين : الأولى أن حركة عين الفعل يلزم حفظها لحفظ بناء الفعل ، والثانية أنها في سياق تلاقيها بالكسرة ، قد اتحدت معها في النطق وأصبحت في سياق إدغام يكتنف موضع الصامت المغفل نطقاً بينهما ، وهو موضع الياء لام الفعل المنقولة . وهذا السياق تقع فيه الفتحة عاملاً لسبقها على الكسرة ، كما سبقت الإشارة في تفسير تقصير المد في صيغة (رَمَتْ) إلى أن العامل في صيغ العربية يكون أولاً لا ثانياً^(١) ، ولذلك غلب صوت العامل ومائله المعمول ، فأصبحت الفتحة الطويلة خالصة غير مماله :

ـ Φ ← ـ Φ ـ

(١) انظر ص ٢٠٨ - ٢٠٩ من الدراسة .

د - المرحلة الرابعة : بعد تمام صياغة الفعل وتصريف أصواته على الوجه الذي يقتضيه سياق صوت العلة من حصول التطور الفونولوجي اللازم له ، تأتي مرحلة إلحاق علامة الإعراب بالفعل حسب موضعه في الجملة . وبذلك يكون لفظ الفعل قد نقحت أصواته ، فأخذت مطلوبها في ذاتها من التشكيل الصوتي ، قبل إلحاق صوت غير أصل في الفعل بها ، هو علامة الإعراب ، وهو تقدير يتفق مع قول الرضي في تأخر إلحاق الضمائر بالأفعال عن إعلالها حيث قال (١) : « ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط مطلوبها في ذاتها ، لم يلحق بها مطلوبها الخارجي » . فلما كانت علامة الإعراب غير أصل في أصوات الفعل المضارع ، عارضة فيه ، كانت هي مطلوبه الخارجي الذي يتأخر إلحاقه بالفعل حتى يتم له ما يستحقه من الإعلال . وبذلك يكون دخول ضمة وفتحة الإعراب تالياً لحصول المدّ آخر (يَخْشَى) و (يَرْضَى) ، فيؤدي دخول كل منهما على المدّ إلى توالي ثلاث حركات ويجب حذف الحركة الثالثة وفق قوانين الحذف في اللغة (٢) .

سياق دخول علامة الإعراب على المضارع الناقص مفتوح العين معلاً :

أ - - Φ - Φ - ← - Φ -

ب - - Φ - Φ - ← - Φ -

وتفسير حذف الحركة الثالثة هو - كما سبقت الإشارة في تفسير صيغتي (رَمِيَا) و(رَمَوْا) - إرادة زوال السياق الفونولوجي ذي موضعي الصامتين المغفلين نطقاً ، توصلًا إلى تمكين موضع الصامت الأول منهما بسياق إدغام الحركتين المكتنفتين له (٣) .

المطلب الثاني : صيغ الفعل المضارع اللفيف المقرون :

أ - أقوال النحاة في تفسيرها :

يعامل المضارع المجرد اللفيف المقرون مفتوح العين معاملة ماضيه مكسور العين من مثل

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٠ .

(٢) جاء ذكر هذا القانون ص ٣٠٣ .

(٣) انظر ص ١٩٧ ، ٢٣٥ .

(حَيِّيَ) و (قَوِيَّ) و (رَوِيَّ) ، فلا يعل صوت العلة في وسطه بنقل حركته رغم سكون ما قبله في بناء (يَفْعَلُ) ساكن الفاء ، فيقال (يَحْيَا وَيَقْوَى وَيَرَوَى) .

وليس في مضارع اللفيف مفتوح العين ما لامه الواو المستحقة قلبها ياء وفق قواعد النحاة ، لأن لاماته تعامل معاملة الياء الأصلية ، سواء منها ما أصله الواو في الماضي من مثل (قَوِيَّ) وما أصله الياء فيه من مثل (حَيِّيَ) ، لما كان قلب الواو الثانية في (قَوِيَّ) وأمثاله ثابتاً في كافة تصرفاته في صيغ الماضي لانكسار عين الفعل ، فعدت الياء فيه من أصل أصوات الفعل كياء (حَيِّيَ) .

يقول في ذلك سيبويه^(١) : « فإذا قلبت ياء^(٢) ، جَرَّتْ في الفعل وغيره ، والعين متحركة ، مجرى (لَوِيْتُ وَرَوَيْتُ) كما أجريت (أغزيتُ) مجرى بنات الياء حين قلبت ياء ، وذلك نحو : (قَوِيْتُ وَحَوَيْتُ وَقَوِيَّ) » .

وهو في قوله « والعين متحركة » يشير إلى ترك نطق الياء عند إدغام العين في اللام في مثل (القُوَّة) مصدر الفعل ، وأنه متى تحركت عين الكلمة المشتقة من (قَوِيَّ) فعلاً كانت أم اسماً ، لم يكن ثمة وجه لنطق لامها واواً .

ومدار الكلام في مضارع اللفيف مفتوح العين ، يكون حول علة ترك إعلال عينه . وقد قرن النحاة قولهم في مضارع اللفيف بقاعدة نقل الحركة التي فسروا بها إعلال الوسط في (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) و (يَخَافُ) ، فأرادوا التفريق بين إعلال هذه الأفعال وامتناع إعلال الوسط في أشباهها من اللفيف . ووجه تفسير إعلال غير اللفيف عندهم هو أن حركة صوت العلة تنتقل منه إلى الفاء الساكنة قبله ، فينشأ عن هذا النقل قلب صوت العلة مدداً مناسباً لنوع الحركة المنقولة .

يذكر سيبويه هذه القاعدة في باب ما لحقته الزوائد من الأفعال الثلاثية معتلة الوسط غير الليفية ، إذ يقول^(٣) : « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ، ولم

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ .

(٢) أي إذا قلبت الواو الثانية في (قَوَوَ) ياء .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٤٥ .

يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء ، فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن ، وذلك مطرد في كلامهم . وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتلّ وما قبلها إذ لحق الحرف الزيادة ، كما اعتل ولا زيادة فيه . ولم يجعلوه معتلاً من محوّل إليه كراهية أن يحوّل إلى ما ليس من كلامهم . ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغني بذا ، لأن ما قبل المعتل قد تغير عن حاله في الأصل كتغير (قُلْتُ) ونحوه ، وذلك (أجاد وأقال ، وأبان وأخاف واستراث واستعاذ) .

والذي « يعتل ولا زيادة فيه » من المضارع هو (يَفْعُلُ) ساكن الفاء مضموم العين من مثل (يقولُ) ومكسورها من مثل (يبيعُ) ومفتوحها من مثل (يخافُ) ، وإعلال الأفعال المزيدة معتلة العين التي أصل فائها السكون من مثل (أفعلَ) و (استفعلَ) ، إن هو إلا حملٌ على إعلال المجرد منها ، كما ذكر سيبويه في نضه السابق .

وقوله « لأن ما قبل المعتل قد تغير عن حاله في الأصل كتغير (قُلْتُ) ونحوه » يقصد به أن حركة صوت العلة تنقل إلى الصامت السابق عليه في صيغ الفعل المزيد ساكن الفاء من مثل (أفعلَ) و (استفعلَ) اللذين استشهد بأمثلتهما في نضه ، مثلما تنقل في (قُلْتُ) إليه .

وهو يقول في ذلك ^(١) : « هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه : اعلم أن (فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعِلْتُ) منهنما معتلة كما تعتل ياء (يرمي) وواو (يغزو) ، وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام وأنه ليس يُعرى منهنما ومن الألف أو من بعضهن . فلما اعتلت هذه الأحرف ، جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء ، وكرهوا أن يُقروا حركة الأصل حيث اعتلت العين ، كما أن (يَفْعُلُ) من (غزوتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الواو ، وكما أن (يَفْعُلُ) من (رميتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت ؛ فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت ، جعلت حركتهن على ما قبلهن كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها ، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل . ألا ترى أنك تقول : خِفْتُ وَهَبْتُ فَعَلْتُ ، فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء ، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل الذي

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٩ .

بعدها ، كما لزم ما ذكرت لك الحركةُ مما بعدها ، لئلا يجري المعتل على حال الصحيح » .
 فمعنى قوله هذا أن الإعلال يلزمه مخالفة أصل البناء الصرفي ، إذ قال : « كما جُعِلَتْ
 من الواو والياء حركة ما قبلها^(١) ، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل ، لئلا
 يجري المعتل على حال الصحيح » ، فلا يكون إعلال الوسط دون نقل حركة الواو والياء إلى
 الساكن قبلهما في (أَفْعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ) ساكني الفاء معتلي العين من أبنية الماضي ،
 و (يَفْعَلُ) ساكن الفاء معتل العين ومفتوحها من أبنية المضارع .

وليس النقل في المضارع لازماً وفق قواعد الصرف التي استنبطها النحاة باستقراء صيغ
 اللغة وتصرفاتها ، ولذا فسروه في المضارع بمثل ما فسروا به إعلال الماضي المزيد مُعَلِّ
 العين من مثل (أَقَالَ) ، فقالوا هو من باب إتياع لفظ المضارع لفظ ماضيه الثلاثي المجرد المَعْلُ ،
 لئلاً يختلفا في اللفظ . يقول في ذلك ابن جني^(٢) : « وقوله^(٣) : « وكذلك اعتلتا^(٤) في
 (يَفْعَلُ) من بنائهما الذي هو لهما في الأصل » يقول : لم تعتلا في المضارع من بناء نقلتا
 إليه ، بل اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما ، وهو فتح عين (يَفْعَلُ) لأجل
 كسر عين الفعل من (فَعِلْتُ) فيهما . ومعنى قوله : « اعتلتا في (يَفْعَلُ) » يحتاج إلى فسرٍ
 ، وذلك أن هذه الأفعال المعتلات أعيناً إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي
 ، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع .

ألا ترى أن أصل (يَقُولُ وَيَبِيعُ) (يَقُولُ وَيَبِيعُ) ، وأصل (يَخَافُ وَيَهَابُ) :
 (يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ) ، وأصل (يَطُولُ) : (يَطُولُ) ، وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً ؛ لأن الواو
 والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح . ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها
 إنما هو (قَوْمٌ وَيَبِيعٌ وَخَوْفٌ وَهَيْبٌ وَطَوْلٌ) ، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن ،
 فسُلِبَ ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل
 وانفتاح ما قبلهن الآن » .

(١) أي حركة عين الفعل في (يغزو) و (يرمي) .

(٢) النصف ١ / ٢٤٧ .

(٣) أي قول أبي عثمان المازني .

(٤) أي اعتلت الواو والياء عينات في بناء (يَفْعَلُ) .

ويتفق مقام الحديث ههنا مع أصل صيغة (يَخَافُ) و (يَهَابُ) اللذين بناء مضارعهما على (يَفْعَلُ) مفتوح العين كشأن اللفيف المراد تفسيره في المبحث . وقد وجه النحاة تفسير إعلال الوسط في (يَفْعَلُ) غير اللفيف بأن فتحة العين قد نقلت إلى فاء الفعل ، فنشأت حركة مركبة من الفتحة المنقولة وصوت العلة المسكن التالي لها (من بعد حدوث النقل) ، ونشأ عن هذين الصوتين المدّ المكافئ للمدّ في صيغة الماضي من (يَفْعَلُ) من مثل (خَافَ وهَابَ) ، لأن أصل هذا الإعلال إنما هو إتباع لفظ المضارع لفظ ماضيه في الإعلال ، وليس هو موضع إعلال في ذاته .

يقول في ذلك ابن جنبي^(١) : « فأما (يَخَافُ وَيَهَابُ) ، فأصلهما : (يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ) ، فأرادوا الإعلال ، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء ، فصارا في التقدير : (يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ) ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في (خَافَ وَهَابَ) . وهذا هو الذي عليه حدّاق أهل التصريف » .

ويذكر ابن هشام أن حصول المدّ إن هو إلا قلب الواو والياء مدّاً يناسب الحركة غير الجانسة لهما في (يَخَوْفُ وَيُخَوِّفُ) المنقولة فيهما حركة عين الفعل إلى فائه ، وذلك قوله^(٢) : « هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله : وذلك في أربع مسائل : إحداها أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل . ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو (يَقُولُ وَيَبِيعُ) ، أصلهما : (يَقُولُ) مثل (يَقْتُلُ) و (يَبِيعُ) مثل (يَضْرِبُ) ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو (يَخَافُ وَيُخِيفُ) ، أصلهما : (يَخَوْفُ) كـ (يَذْهَبُ) و (يُخَوِّفُ) كـ (يُكْرِمُ) » .

ويلزم قول النحاة في تعليل إعلال عين المضارع غير اللفيف من مثل (يَقُولُ وَيَبِيعُ وَيَخَافُ) أن يكون إعلال عين اللفيف بالنقل غير جائز في اللغة ، لما انتفى فيه شرط الإعلال الذي قرّروه ، وهو أن يكون الماضي منه قد أعلّ ، إذ لم تعل العينات من ألفاظ الماضي مكسور

(١) النصف ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ٤ / ٣٥٧ .

العين اللفيف من مثل (حَيِّي) و (قَوِي) و (رَوِي) .

وقد عللوا ترك إعلال المضارع اللفيف بحصول إعلال الأطراف قبل إعلال الوسط ، وأن الاشتغال بالطرف أولى من الاشتغال بالوسط في كل ما اجتمع فيه علتان^(١) ، وبكراهة توالي الإعلالين لما يؤدي إليه من الإجحاف^(٢) ، مثلما كان تعليلهم لصحة العين في الماضي الثلاثي اللفيف مجرداً ومزیداً^(٣) .

وقد جاءت أقوال النحاة في أن إعلال آخر (يَحْيَا) و (يُحْيِي) قبل إعلال الوسط فيهما ، مشيرة إلى حصول المدّ آخر الفعل قبل دخول علامة الرفع . وفي ذلك قول سيبويه^(٤) : « واعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء ، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء ، لأنها إذا كانت وحدها لأم لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء ، فكذلك إذا كانت مضاعفة . وذلك نحو : (يَعْيا وَيَحْيَا وَيُعْيِي وَيُحْيِي) ، أجريت ذلك مجرى يُخْشى وَيَخْشى . ومن ذلك (مَحْيَا) ، قالوه كما قالوا (مَخْشَى) .

فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء (يَخْشى) فيه الحركة وياء (يَرْمِي) ، لا تفارقهما ، فإن الإدغام جائز فيه ، لأن اللام من (يرمي) و (يَخْشى) قد صارتا بمنزلة غير المعتل . فلما ضاعفت ، صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحّت اللام على الأصل وحدها . وذلك قولك : (قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره) ، وإن شئت قلت : (قد حَيِّي في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره) ، والإدغام أكثر ، ومثل ذلك : (قد أُحْيِيَ الْبَلَدُ) فإنما وقع التضعيف ، لأنك إذا قلت : (خَشِيَ أَوْ رُمِيَ) كانت الفتحة لا تفارق ، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة (طُرِدَ وَأُطْرِدَ وَحُمِدَ) ، فلما ضاعفت صارت بمنزلة (مُدَّ وَأُمِدَّ وَوَدَّ) . قال الله عزّ وجلّ^(٥) : « وَيُحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ » .

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣١٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٦ ، المقتضب ٤ / ٢٨٦ - ٢٩١ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢١ .

(٣) انظر ص ١٣٩ - ١٤٠ من الدراسة .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٥) سورة الأنفال ، الآية ٤٢ .

فقوله « آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء » يريد به أن المضارع اللفيف الذي عينه ولامه الياءان ، تعتل لामه اعتلال (يرمى) ذي العلة الواحدة ، وهو الاعتلال الذي يُردُّ إلى سكون الياء بعد الفتحة كما بينه قوله^(١) : « وإذا كان قبل الياء كسرة ، لم يدخلها جرٌ ولا يدخلها الرفع ، إذ كُرهَ الجرُّ فيها ، لأن الواو قد تُكره بعد الياء حتى تُقلب ياءً ، والضممة تُكره معها حتى تُكسر في (بيضٍ) ونحوها . فلما تركوا الجرُّ ، كانوا لما هو أثقلُ مع الياء وما هو منها أترك ، وذلك قولك : هذا راميكٌ وهو يرميكُ ، وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً ، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل ؛ إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، وذلك قولك : رمى ويرمى وغزا ويُغزى ومرمى ومغزى . وأما قولهم (غزوتُ ورميتُ وغزوتُ ورميتُ) ، فإنما جئن على الأصل ، لأنه موضع لا تُحرَّك فيه اللام وإنما أصلها في هذا الموضع السكون ، وإنما تُقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك » .

فـ (يَعْيا وَيَحيا) تعلّ فيهما الياء كما تعلّ في (يرمى ويُغزى) المبنيين للمفعول ، و(يُعْيِي وَيُحْيِي) تعلّ فيهما الياء إعلالها في (هوراميكٌ وهو يرميكُ) ، كما قرن سيبويه في النص الأخير بين الإعلال الذي تنتج عنه الفتحة الطويلة والذي تنتج عنه الكسرة والضمة الطويلتان حيث قال : « وإنما تُقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك »^(٢) .

وهو في قوله « لأنها إذا كانت وحدها لاماً ، لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء » يقصد أن الياء إذا وقعت لاماً لا تحتل ضممة الإعراب كما يحتملها الصامت الصحيح ، فيحصل بسكونها إعلالها وتنطق مدأ . ويؤكد الصلة بين تعليلهم ترك إدغام (يحيا) وسكون آخره ، قوله في تعليل إدغام (حَيِي) الماضي بلزوم حركة آخره ، فكان لزوم الحركة في صيغة الماضي علة الإدغام ، وكان لزوم سكون الآخر في صيغة المضارع علة تركه وامتناعه .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢-٣٨٣ .

(٢) تفسير هذا النص مفصلاً في الفصل التالي ص ٤٧٦ - ٤٨١ ، والياء المعتلة لوقوع الكسرة قبلها هي ياء (يرمى) في حالة الرفع ، والواو المعتلة لوقوع الضمة قبلها هي واو (يغزور) مرفوعاً أيضاً .

والإدغام وفق أصول الصرف لدى النحاة ضربٌ من الإعلال ، لأنه تغيير لنطق أصوات العلة ، وهو يمتنع في (يَحْيَا) لغياب حركة ثاني المثلين المراد إدغامهما ، وهو الياء مورد الإعراب في الفعل . وامتناع رفع المضارع الناقص أصل صرفي لا خلاف حوله ^(١) .

ويزيد هذا التفسير بياناً قول ابن جني شارحاً كلام المازني في ترك إدغام ياءي (يَحْيَا) لسكون الياء الثانية ، وذلك قولهما ^(٢) : « قال أبو عثمان : وإذا كانت لام (رَمَيْتُ) وأعطيتُ) يسكنان ، سكنت هاتان الياءان وما أشبههما ، تقول : (هو يَحْيَا) كما تقول : (هو يَخْشَى) ، وتقول : (هو يُحْيِي) كما تقول : (هو يُعْطِي) . قال أبو الفتح : يقول : لا فَصْلَ بينهما ، ومن قال : (قد حِيَّ وأُحِيَّ) فأدغم ، لم يقل هنا (يُحْيِي) ، لأن هذه الأفعال لا يدخلها الضم على حال ، لأن اللامات فيها تعاقب الضمة ، فلا تجتمع معها » . فقصد به « هذه الأفعال » الأفعال المضارعة ، والنص واضح في دحض دخول الضمة على آخر المضارع اللفيف مفتوح العين ، وقد مثل له ابن جني بالمضارع المبني للمفعول (يَحْيَا) الذي يمتنع فيه (يُحْيِي) بلفظ الإدغام .

ويشير هذا القول إلى سبق تسكين لام المضارع على حصول الإعلال فيه ، حتى تكون تلك علة ترك إدغامه مع وقوع المثلين في آخره ، على حد قولهم في تفسير امتناع الإدغام في المضارع اللفيف مفتوح العين (يَحْيَا) و (يَقْوَى) المبنيين للفاعل و (يَحْيَا) المبني للمفعول . ومحل حصول الإدغام يكون قبل حصول الإعلال ، لوجوب وقوع المثلين صحيحين (وهما الياءان في (يَحْيَا) قبل إعلاله) آخر الفعل ؛ فلما استلزم الإدغام تصحيح الياء الثانية وكان كلام النحاة في ترك الإدغام قائماً على سكونها سكوناً لازماً في صيغ المضارع غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، دلّ هذا على أن قصدهم من سكونها هو امتناع تحريكها بضمّة الإعراب ، لا سكونها بإعلالها بالقلب مدأ .

وعلى هذا يكون منشأ الإعلال طرفاً في المضارع اللفيف مفتوح العين هو وقوع الياء ساكنة في آخره ، لأنه لو لم يقع التسكين ، لجاز الإدغام ونطقت به العرب ، كما ذهبوا في

(١) جاء في ذلك قول سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٩٨ وقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١٢٠ ، ١٢٢ ، وقول

ابن عصفور في المتع ٢ / ٥٧٧ .

(٢) النصف لابن جني ٢ / ١٨٩ - ١٩٠ .

تفسير ترك إدغامه . ثم تلي هذه الصيغة المضارعة ساكنة الياء صيغة تعلّ فيها الياء إعلالها في (يُرمى) حيث لزم سكونها فاعتلت من جنس الحركة التي قبلها ، كما نصّ عليه قول سيبويه السابق^(١) : « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة ، اعتلت وقلبت ألفاً ، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل ، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها ، كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها » .

فهو في هذا النص يقرب بين قلب الواو والياء ألفاً وإعلالهما لمجانسة الحركة السابقة عليهما كما في (ميزان) و (كوسى) ، إذ علل الإعلالين بأنهما ضربٌ من مجانسة الواو والياء للحركة السابقة على كل منهما ، كما أظهره قول ابن هشام السابق في إعلال (يَخافُ وَيُخِيفُ) ، وهو بذلك قول يتفق مع قول الخليل بن أحمد في عدّ الفتحة والياء الساكنة منشأً الفتحة الطويلة آخر (استحى)^(٢) ، عند ملاحظة سكون آخر المضارع الناقص (يَحيا) المحمول في إعلاله على إعلال (يرمى) في سكون الآخر ووجوب نطق صوت العلة مدأً مجانساً لحركة ما قبل اللام ، كما ذكر سيبويه^(٣) . وهو كذلك يتفق مع قول بعض العرب (يابسُ) في (يَيْبَسُ) مضارع (يَيْسُ) حيث نشأت الفتحة الطويلة عن فتحة قصيرة وياء ساكنة غير متحركة منذ أصل وضع بناء الفعل^(٤) .

وعلى هذا الوجه ، لا يكون إعلال آخر (يَحيا وَيَقوى وَيَروى) ناشئاً عن تحريك الياء (ثاني العلتين) فيهن ، ويكون في أقوال النحاة ما يعزز القول بتحول الحركة المركبة طرفاً في الفعل المضارع مفتوح العين إلى الفتحة الطويلة ، وفق ما سبقت مناقشته عند تفسير صيغة (يَخشى)^(٥) .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٣ .

(٢) ورد هذا التفسير في شرح الشافية للرضي عن الخليل بن أحمد ٣ / ١١٩ ، وقد سبق النص عليه ص ٤١٠ .

(٣) انظر ص ٤٢٤

(٤) الكتاب ٤ / ٣٣٩ .

(٥) انظر ص ٤٠٢ - ٤٠٥

ويظهر مما سبق أن تعليل النحاة لترك إعلال عين المضارع اللفيف لم يخرج عن القول بامتناعه لكراهة الإجحاف بلفظ الفعل ، وأن إعلال الطرف أسبق إلى الفعل من إعلال الوسط ، فلما حصل إعلال أحدهما ، امتنع إعلال الثاني ، لامتناع توالي الإعلالين على الكلمة الواحدة .

ب - التفسير المقترح لامتناع إعلال عين المضارع اللفيف المجرد مفتوح العين :

يقع في تفسير إعلال آخر صيغ الفعل المضارع اللفيف مفتوح العين ، دون الوسط منها ، تقدير ثلاثة أمور :

أما الأول ، فهو أن إعلال الطرف يكون في الأفعال أسبق من إعلال الوسط دون استثناء ، فتنشأ الفتحة الطويلة آخر أمثلة الأفعال المناقشة ههنا ، عن الفتحة القصيرة والياء الساكنة ، مثلما كان تفسير نشأة المد في (يَخْشَى) . وأمثلة لهذا التطور الصوتي بالفعل (يَقْوَى) .

مثال إعلال آخر المضارع اللفيف مفتوح العين المجرد ، الفعل (يَقْوَى) :

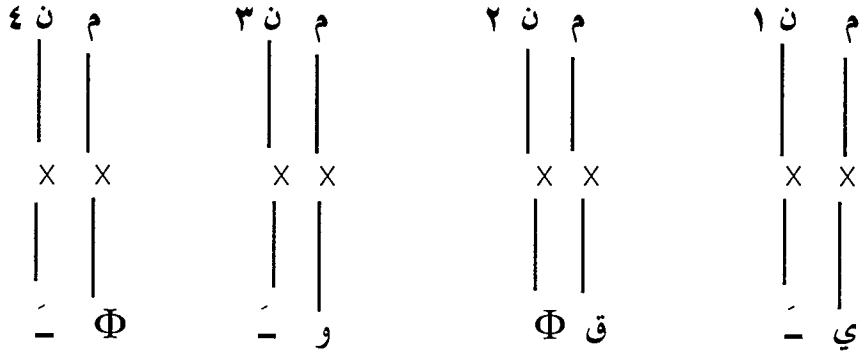
أ (ي - ق - Φ) و (ي - Φ) ← (ي - ق - Φ) و (ي - Φ)

ب (ي - ق - Φ) و (ي - Φ) ← (ي - ق - Φ) و (ي - Φ)

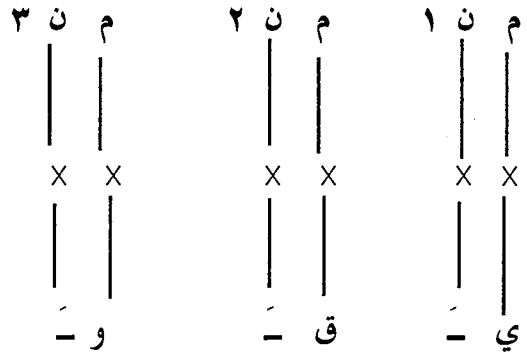
والأمر الثاني هو أن هذا الإعلال قد أحدث تحول الياء إلى الكسرة ثم اتصال تلك الكسرة بفتحة عين الفعل في سياق نشأت به حركة واحدة طويلة هي المدّ آخر (يَقْوَى) ويحياً (وَيَرْوَى) . والمدّ على هذا الوجه واقع بين موضعين نواتين في مقطعين متتاليين ، لأنه مدّ غير أصل في بناء الفعل كما يكون أصلاً في مثل (قَاتَلَ) و (تَعَاوَنَ) ، وهو من ثم مدّ يعلق من الناحية الفونولوجية مقطعين متجاورين بعضهما ببعض بتضام حركتيهما في سياق إدغام إحداهما في الأخرى . وتقع في هذا الإدغام النواة الأولى عاملة في النواة الثانية المعمول فيها ، مثلما يقع هذا التعليق بين مقطعي عين ولام الفعل الماضي (رَمَى) عند سقوط الياء من بين الفتحتين ، على ما سبق بيانه في الفصل الثاني^(١) .

وأبين ههنا علاقة موضع النواة التالية لعين الفعل بموضع النواة الأخيرة المنقول إليها الياء ، برسم مقاطع الفعل (يَقْوَى) ، إيضاحاً لموضع الصامت المغفل نطقاً فيما بين الحركتين آخر الفعل ولضرورة إبقاء المدّ وترك تقصيره ، لما فيه من حذف المقطع الأخير من بنية الفعل الصرفية :

(١) انظر ص ١٩٤ - ١٩٦ ، ٢٠٩



فبنية (يَفْعَلُ) مفتوح العين غير مضعفها تشتمل على أربعة مقاطع آخرها المقطع الذي به موضع لام الفعل المنقولة إلى النواة لتنتطق بها فتحة من بعد مماثلتها بحركة عين الفعل . وإذا قُدِّرَ نقل الفتحة حركة عين الفعل في (يَقْوَى) ، يكون في ذلك تقدير حذف المقطع الأخير من بنية الفعل ، لأن الفتحة في آخره يجب نقلها إلى موضع الحركة التالي للواو من بعد ذهاب حركة الواو . ويكون وصف هذا التغيير في بنية الفعل كما يلي :



وبذلك يكون نقل حركة عين اللفيف المضارع سبباً في الإجحاف ببناء الفعل بإسقاط

مقطعه الأخير دفعة واحدة كما بينه الرسم .

ومن ثم يمكن القول بأن توالي الفتحتين طرفاً في (يَقْوَى) هو كتواليهما آخر (رَمَى) ؛ إذ يعد سياقاً يكتنف موضع الصامت المغفل نطقاً بين الحركتين المثليين ويحافظ على عدد مواضع البناء الصرفي للفعل ، وأن نقل حركة المد الأولى - وهي فتحة عين الفعل - غير جائز بحال ، لما فيه من فك سياق الإدغام اللازم لبنية الفعل الفونولوجية حفاظاً على مواضع مقاطعها ومنعاً للإجحاف بها .

ويزيد من الإجحاف بلفظ الفعل - حال نقل فتحة عينه - أن تقع عينه المعتلة بين فتحتين

كما جاء في الرسم الأخير ، فيجب حذف نصف الحركة وفق قواعد الإعلال في اللغة ، ويصبح لفظ الفعل (يَقا) في (يَقوى) و (يَحا) في (يَحيا) ، بذهاب نطق عين الفعل ولامه .
ويضاف إلى ذلك أن سياق إدغام حركة عين الفعل في حركة الآخر ، لا يستساغ تقدير فكه بنقل حركة النواة العاملة لا المعمول فيها ، لما في ذلك من تقدير إحداث التغيير بالعمد دون الفضل ، وهو أمر مستبعد وفق ضوابط علاقات التعليق الفونولوجية بين مواضع المقاطع في نظرية العامل الفونولوجي .

والقول في النظرية بامتناع فك علاقة التعليق بين موضعين من مواضع مقاطع الكلمة بتغيير الأول من المتعلقين ، هو كقول النحاة إن كل تغيير في الكلمة تكون فيه الأطراف أسبق من مواضع الوسط . فلو قُدِّرَ فك هذين المدغمين ، لكان القول بحذف الحركة الثانية هو الأولى بالظن والتقدير ، لا القول بتغيير موضع الحركة الأولى منهما .

أما الأمر الثالث الذي اعتبرت به عند تعليل ترك إعلال العين في المضارع اللفيف مفتوح العين ، فهو أن الواو والياء وهنّ عينات فيه ، تقعان بعد سكون فاء (يَفْعَلُ) ، ووقوعهما بعد السكون سياق فونولوجي لا يوجب إعلالهما ، كما أشار النحاة مراراً ، وهو قول لا يختلفون فيه ، وفيه نص سيبويه في ترك إعلال الواو والياء في نحو (دَلَّوْ) و (ظَبِّي) ، إذ يقول (١) : «وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل ، وذلك نحو : (ظَبِّي ودَلَّوْ) ، لأنه لا يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً ، فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال ، وقويتا حيث ضَعُفَ ما قبلهما » .

وبذلك أجمل أسباب منع إعلال عين المضارع المجرد اللفيف مفتوح العين في المسألتين

التاليتين :

١ - أن إعلال الطرف لما سَبَقَ إعلال الوسط ، أحدث المدّ آخر الفعل ساكن الفاء ، والمدّ لا يقبل التغيير بنقل إحدى حركتيه إلا أن تكون الحركة الثانية منهما لكونها المعمول فيها والفضلة . فلما كانت حركة عين الفعل هي أول المدغمين ، لم يكن نقلها إلى موضع السكون السابق عليها ممكناً .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٤ .

٢ - أن عين الفعل في (يَفْعَلُ) مفتوح العين اللفيف يسبقها السكون ، وهو سياق تثبت فيه الواو والياء عينات ولامات في كافة ألفاظ اللغة ، إلا أن يكون إعلالهما فيه غير مؤدٍ إلى توالي الإعلالين كما في (يقولُ) و (يبيعُ) و (يخافُ) ، وغير مؤدٍ إلى فكِّ إدغام الحركتين المتتبعيتين في النطق على الوجه الذي يستلزمه نقل حركة عين اللفيف المضارع من مثل (يَقْوَى) .

وأجمل فيما يلي المسائل التي بنيت عليها التفسير الفونولوجي المقترح لإعلال لام المضارع مفتوح العين من اللفيف وغير اللفيف الذي لم يتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، ولا امتناع إعلال عينه .

خلاصة ما جاء في التفسير المقترح لصيغ المضارع الناقص مفتوح العين غير المتصلة بأحد ضمائر الرفع الظاهرة :

قام تفسير صيغة المضارع مفتوح العين للغائب المفرد - التي أتخذت نموذجاً لتصريف الصيغ المماثلة لها في السياق الصوتي للام الفعل - من اللفيف ومن غير اللفيف في هذا البحث ، على تقدير خمسة أمور :

١- أن جميع الأفعال المضارعة الناقصة مفتوحة العين لامها الياء منذ تأصيلها في البنية العميقة ، لا نباء أصوات صيغ المضارعة على ما استقر في ألفاظ الماضي منها من إعلال الواو فيها لأمّاً بقلبها ياء ، في مثل (يَرْضَى) من (رَضِيَ) .

٢ - أن المدّ الحادّ آخر هذه الصيغ غير المتصلة بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، منشؤه الحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة ، اعتباراً بقول كافة النحاة بعروض حركات الإعراب في الأسماء والأفعال ، وبحدوث المدّ عن الفتحة والياء الساكنة في لغات عربية فصيحة اعتدّ بها النحاة واللغويون ، وفي بعض اللغات السامية ، واعتداداً بقولهم بلزوم سكون آخر صيغة المضارع الناقص في حالة الرفع ، وهي الصيغة الأصل في إعرابه .

ولم أذهب مذهب بعض اللغويين^(١) في تقدير حدوث المدّ عن حذف نصف الحركة وإطالة الفتحة تعويضاً عن المحذوف ، لما في ذلك من تقدير حذف لام الفعل عمداً دون علة فونولوجية وذهاب موضعها البنيوي الذي ينتج عنه الإجحاف ببناء الفعل الصرفي . وإنما قدرت انتقال نصف الحركة من موضعها في بنية الفعل الفونولوجية إلى الموضع المجاور لها ، إذ يبقى بنقلها إليه موضع لام الفعل في البنية المقطعية وتُحفظ له مدّته في النطق باكتناف حركتي المدّ له ، فلا يكون وفق هذا التقدير ترجيح لمرحلة من مراحل تصريف الفعل يقع فيها الإخلال ببنائه أو بأحد أصواته الأصول ، إذ تنوب عن الياء في آخره الكسرة التي هي منها ، ناشئةٌ عنها بإحداث النقل .

٣ - اعتبار إعلال الطرف أسبق إلى الفعل المضارع من إلحاق علامة الإعراب ومن إعلال وسطه .

٤ - ترك تقدير قاعدة توجب إعلال الواو والياء المتحركتين بعد السكون والقول بأنه متى وقع في هذا السياق الصوتي يلزمه ألا يكون ناشئاً عن نقل أولى حركتي المدّ ، مثلما يرد في أصلي (يخافُ) و (يهابُ) غير ناشئ عنه .

٥ - أن إدغام الحركتين يمتنع معه تقدير نقل الحركة الأولى منهما إلى المقطع السابق عليها ، لما في هذا التقدير من القول بفكّ سياق الإدغام ، والقول من ثم بإذهاب موضع الصامت المغفل نطقاً فيما بين المدغمين والإجحاف عند ذهابه ببناء الفعل الصرفي ، ولما في هذا التقدير من تسويغ نقل الحركة الواقعة في موضع العمدة في علاقة تعليق الحركتين المدغمتين ، دون تقدير نقل الحركة الفضلة ، وفق مقاييس نظرية العامل الفونولوجي^(٢) .

(١) ورد هذا القول في تفسير المماثلة بين الحركتين غير المتجانستين في كتاب (المنهج الصوتي للبنية العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٨٥ ، كما عمل به راين في تفسيره لتحول أواخر الأسماء في لغة أهل الحجاز من الحركة المركبة إلى المدّ في كتابه (اللهجات العربية الغربية القديمة) ص ٢١٢ .

(٢) انظر في موضع العامل من معموله في تعليق مواضع الحركات في البنية المقطعية ص ٧١ - ٧٢ من الدراسة .

المبحث الثاني

صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين

يرد ضمير الاثنين في أربع صيغ من صيغ المضارع ، هي صيغة الفعل للغائبين من مثل (يَخْشَيَانِ وَيَرْضَيَانِ وَيَقْوَيَانِ وَيَحْيَيَانِ) ، وصيغته للغائبتين من مثل (تَخْشَيَانِ وَتَرْضَيَانِ وَتَقْوَيَانِ وَتَحْيَيَانِ) ، وصيغته للمخاطبين والمخاطبتين من مثل (تَرَوِيَانِ وَتَرَوِيَانِ وَتَرَضِيَانِ وَتَرَاهِيَانِ) .

وأكتفي هنا بالكلام في صيغة الفعل المجرد للغائبين ، لاتفاق تصرف الفعل فيها وتصرفه في باقي الصيغ مجردة ومزيدة ، فتكون نموذجاً ومثالاً لجميع صيغه متصلاً بضمير الاثنين ، في وجه تصرف اللام فيها .

المطلب الأول : حمل اللام في صيغة الفعل المضارع الناقص مفتوح العين للغائبين على لفظ ماضيه :

يرى النحاة أن الفعل المضارع الذي أعلنت لامة في لفظ ماضيه الثلاثي المجرد ، يجري في تصرفاته على قياس ماضيه في الإعلال ، طرداً للفظ الفعل فيما بين صيغه المضارعة والماضية^(١) . وقد بينوا هذه المسألة في كلامهم في صيغة التثنية من (يَشْقَى) و(يَرْضَى) في غالب نصوصهم ، إبانة عن أن الكسرة في أصلهما الماضي التي أوجبت قلب الواو ياء ، لا يفارق أثرها لفظ الفعل ، وإنْ ذَهَبَ تحريك العين بها في بناء المضارع من الفعلين (شَقِيَ وَرَضِيَ) ؛ بغية طرد لفظه في كافة تصرفاته .

يقول في ذلك ابن جنى^(٢) : « قال أبو عثمان : ومثل هذا (رَضِيَتْ تَرْضَى وَشَقِيَتْ تَشْقَى) ، ثم تقول : (هما يَرْضَيَانِ وَيَشْقَيَانِ) ، لما كانت في (فَعَلْتُ) علةً تَقْلِبُ الواو ، كرهوا أن يجري (يَفْعَلُ) على غير (فَعَلَ) ، فيختلف الباب . قال أبو الفتح : فهلا قيل في (يَشْقَيَانِ) : (يَشْقَوَانِ) ، لأنه لا كسرة قبل الواو ؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في (شَقِيَتْ) لانكسار ما قبلها ، قلبوها أيضا في المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها - لتلا يختلف

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ ، المقتضب للمبرد ١ / ٣٢٢ ، الأصول في النحو ٣ / ٢٥٨ ، شرح الشافية للرضي . ١٤٤ ، ٨٨ / ٣ .

(٢) النصف لابن جنى ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ .

الباب؛ فهذا نظير : (أَعَزَيْتَ تُعْزِي) ، إلا أن (أَعَزَيْتَ تُعْزِي) قلب ماضيه لمضارعه ،
 و(شَقِي يَشْقِي) قلب مضارعه لماضيه . فهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها ، فإذا
 كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل ، فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر .
 فقوله « فهذا نظير (أَعَزَيْتَ تُعْزِي) » هو ما قصده المازني في أول قوله بعبارة « ومثل
 هذا » ، مشيراً إلى أن قياس الماضي على مضارعه كقياس المضارع على لفظ ماضيه في حصول
 الإعلال في أحد أصواته .

ومثل ذلك قول ابن عصفور^(١) : « وحكمه^(٢) أبداً إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير
 المثني ، أو الواو التي هي ضمير جماعة المذكورين ، أو النون التي هي ضمير جماعة المؤنثات ،
 حكم الماضي المعتل اللام إذا أسند إلى شيء من ذلك ، وقد تقدم ، إلا أنك إذا قلبت الألف في
 الماضي رددتها إلى أصلها من ياء أو واو نحو (غَزَوَا) و (رَمَيَا) ، وإذا قلبت الألف في
 المضارع رددتها أيضاً إلى أصلها ، من ياء أو واو ، نحو (يَخْشَى) تقول : (يَخْشَيَان) ، وفي
 (يَبْأَى) من البأو : (يَبْأَوَان) . إلا أن تكون الواو قد قلبت ياء في الماضي ، فإن المضارع
 يجري على قياس الماضي ، فترد الألف إلى الياء ، فتقول في (يَرْضَى) : (يَرْضَيَان) ، وفي
 (يَشْقَى) : (يَشْقَيَان) ، كما قالوا (رَضِيَ) و (شَقِيَ) . فحملوا المضارع على الماضي في
 الإعلال ، وإن لم يكن في المضارع كسرة قبل الواو توجب قلبها ياء كما كان ذلك في
 الماضي .»

فذلك هو قياس تصرف الأفعال في كلام العرب ، ولهذا عدّ النحاة الياء في المضارع
 مفتوح العين مما لم تنقلب واوه ياء في لفظ ماضيه من مثل (يَشْأَيَان) تصرفاً شاذاً للفعل ،
 على ما سبق تفصيله في الفصل الثاني^(٣) .

ومثله ما جاء في مادة (عشا) بمعجم لسان العرب لابن منظور ، إذ جاء الماضي منه على
 بناء (فَعِلَ) مكسور العين معتل الآخر بالواو ، فقلبت فيه ياء ، ولزم لفظ المضارع منه هذا
 الإعلال عند اتصال ضمير الاثنين ونون الإناث به ، فقيل « هما يَعْشَيَان ، وفي النساء : هنَّ

(١) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) أي حكم المضارع الناقص .

(٣) انظر ص ١٧٤ - ١٧٥ من الدراسة .

يَعْشَيْنَ ، ... لماصارت الواو في (عَشِي) ياء لكسرة الشين ، تُرِكَتْ في (يَعْشَيَان) ياء على حالها ، وكان قياسه (يَعْشَوَان) ، فتركوا القياس « (١) » .

وعلى غرار ذلك قول النحاة في حمل المضارع المبني للمفعول على إعلال ماضيه المبني للمفعول مثله ، من مثل : (يَدْعِيَان وَيُغْزِيَان) مضارعي (دُعِيَّ وَغُزِيَّ) المنقلبة واوهما ياء لانكسار ما قبلها في بناء (فَعِلَ) الماضي .

يقول في ذلك ابن يعيش (٢) : « وقالوا في مضارع (غُزِيَّ وَرَضِيَّ) : (يُغْزِيَان وَيَرْضِيَان) ، فقلبوا الواو ياء وإن لم ينكسر ما قبل اللام حملاً للمضارع على الماضي ، لأن الماضي قد وجدت فيه علة تقتضي القلب ، وهو انكسار ما قبل الواو نحو : (غُزِيَّ وَرَضِيَّ) ، ولم يوجد في المضارع علة تقتضي القلب ، فكرهوا أن يختلف الباب » .

ومثله كذلك قولهم في تفسير إبقاء الياء المنقلبة عن الواو لانكسار ما قبلها في (غُزِيَّ) المبني للمفعول ، من بعد تخفيفه بحذف كسرة عينه ، إذ عدّوا ذهاب الكسرة وهي علة ذلك القلب ، غير موجب لردّ الواو لأمّا في الفعل ، اعتباراً بوقوع الإعلال قبل حصول التخفيف . وهذا يفيد أنهم قد اعتدوا بإعلال صوت العلة في صيغته الأصلية ولم يروا وجهاً للعدول عما وقع له من إعلال وإن تغير سياقه الصوتي من بعد في صيغة صرفية أخرى .

يقول في ذلك سيبويه (٣) : « وسألته (٤) عن قوله (غُزِيَّ وَشَقِيَّ) ، إذا خُففت في لغة من قال (عَصْرَ وَعَلَمَ) ، فقال : إذا فعلت ذلك ، تركتها ياء على حالها ، لأنني إنما خففت ما قد لزمته الياء ، وإنما أصلها التحريك وَقَلْبُ الواو ، وليس أصل هذا بـ (فَعَلَ) ولا (فَعَلَّ) . ألا تراهم قالوا : (لَقَضُوا الرَّجُلَ) ، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وَقَلْبُ الواو ، لم يغيروا الواو . ولو قالوا (غُزَوْ) و (شَقَوْ) ، لقالوا : (لَقَضِيَّ) » .

ويشرحه أبو علي الفارسي معلقاً عليه بقوله (٥) : « قال سيبويه : ولو قالوا (غُزَوْ وَشَقَوْ) ، لقالوا : (لَقَضِيَّ الرَّجُلُ) . يقول : لو قيل (غُزَوْ) فَرُدَّ الواو لتخفيف الكسرة لقليل : (لَقَضِيَّ الرَّجُلُ) ، فردت الياء لتخفيف الضمة ، ولا يُردُّ واحد منهما كما لا يُردُّ في

(١) لسان العرب لابن منظور ٤ / ٢٩٦١ ، مادة (عشا) .

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١١٥ ، ومثله قول المبرد في المقتضب ١ / ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

(٤) أي سأل الخليل بن أحمد .

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٥ / ٨٨ .

التثقيـل ، لأن الحركة منويّة ، والياء يدل على ذلك » .

فمعنى قوله « لأن الحركة منويّة » أنهم عدّوا الصوت المبدل بمنزلة أحد أصوات الفعل الأصول ، لأنه إنّما أبدل لعله موجبة ذلك الإبدال ، فهي عندهم علة معتبر بها وإن عرض على الفعل ذهابها للتخفيف - وهي هنا كسرة عين الفعل الماضي الداعية إلى قلب واو (غَزَوْ) في بناء الماضي للمفعول وفي (شَقِرَ) أصل (شَقِيَ) - وفي ذلك مراعاة أصل بناء الفعل وحركاته المستدعية لإعلال ما به من أصوات العلة ، على وجه مطرد دون استثناء في أيّ من تصرفاته .

ويفيد قول النحاة بأن لفظ المضارع مرده إلى لفظ ماضيه قياس الصيغ الفعلية المضارعة على صيغ ماضيها الثلاثي في تعيين أصوات الفعل في كافة تصرفاته . وهو قول يتفق مع قول دارسي اللغات السامية إنها لغات تركز إلى تأصيل أصوات كلماتها في جذر ثلاثي الصوامت في غالب الأحوال . يقول في ذلك الدكتور رمضان عبد التواب^(١) : « أهم ما يميز فصيلة اللغات السامية عن غيرها من فصائل اللغات الأخرى ، أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الأصوات الصامتة لا على الأصوات المتحركة ، أو بمعنى آخر : يرتبط المعنى الرئيسي للكلمة في ذهن الساميين بالأصوات الصامتة فيها ، ... وفي عدد كبير جداً من الكلمات يحمل المعنى ثلاثة أصوات صامتة فيها ، ويدخل عليها إضافات في أولها أو وسطها ، لتحوير هذا المعنى وتعديله ، مثل : كَاتَبَ وَاكْتَبَ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ وَاكْتَبَّ ، إلى آخر ذلك » .

ومثل قول النحاة في لام (يَرْضَى) قولهم في (يَقْوَى) الذي أصل لامة الواو ، لأنها قد قلبت ياء في لفظ ماضيه مكسور العين ، فعوملت من ثم معاملة الياء الأصلية التي في (خَشِيَ وِرْوِي) في كافة صيغ المضارعة والماضي على حدّ سواء^(٢) .

وبذلك لا يكون ثمة فرق بين القول في تصرف الفعل اللفيف في صيغة التثنية وتصرف غير اللفيف فيها مما أصل لامة الياء وما أصل لامة الواو المنقلبة ياء في لفظ الماضي على حدّ سواء ، اعتباراً بحمل لفظ المضارع على إعلال اللام في لفظ ماضيه مكسور العين .

ولذلك أكتفي في هذا البحث بالكلام في صيغة التثنية من الفعل غير اللفيف الذي لامة

(١) فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب ص ٤٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠٠ ، النصف لابن جني ٢ / ٢١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٩ .

ياء أصلية ، مثلاً على تصرف صيغة الاثنين من اللفيف وغير اللفيف الواقعة فيهما الياء أصليةً أو منقلبةً عن الواو في لفظ الماضي ، على حدّ سواء .

المطلب الثاني : أقوال النحاة في صيغة الفعل المضارع ناقص مفتوح العين للغائبين (يخشيان) :
أولاً : وجه إعراب هذه الصيغة :

ذكر النحاة أن الفعل المضارع المتصل بضمير الاثنين لا يكون لفظ الضمير فيه هو علامة الإعراب ، لأنه علامة على الفاعل وليس هو كعلامة التثنية في الأسماء التي تكون مرة للرفع ومرة يتغير لفظها لتدل على النصب ، وإنما علامة رفعه هي ثبات النون في آخره ، وهي صامت زائد يلحق الفعل مع ضمير الاثنين مثلما تلحق النون التي هي عوض عن الحركة الإعرابية والتنوين في الاسم المثني ، وتحرك مثلها بالكسرة .

يقول في ذلك سيبويه^(١) : « واعلم أنك إذا تَنَيْتَ الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منونٌ ، يكون في الرفع ألفاً ، ... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : (هما الرجلان ورأيتُ الرجلين ومررتُ بالرجلين) واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين ، لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ، لأنك لم تُرِدْ أن تُثَنِّي (يَفْعَلُ) هذا البناء فتضم إليه (يَفْعَلُ) آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامةً للفاعلين ، ولم تكن منونة ، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون ، فتكون الأولى حرف الإعراب ، والثانية كالتنوين ، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحد إذ مُنِعَ حرف الإعراب . وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم » .

وضمير الاثنين صوت مدّ ولين وفق وصفهم للألف ، كما نص على ذلك سيبويه في قوله السابق ، ولذلك عرّفه سيبويه بأنه « حرف الإعراب غير متحرك ولا منونٌ » ، لأن الصامت اللازم السكون لا يقبل التحريك ولا التنوين ، لأن نون التنوين نون ساكنة ، فلا يجتمعان منعاً لالتقاء الساكنين ، وكل صوت مدّ ساكنٌ في تقدير النحاة^(٢) .

(١) الكتاب ١ / ١٧ - ١٩ .

(٢) انظر في سكون أصوات المدّ عندهم ص ٦٣٣ - ٦٥٤ من الدراسة .

ثانياً : تفسيرهم لتصرف الفعل المضارع الناقص عند إلحاق ضمير الاثنين به :

قال النحاة في هذه الصيغة إن ضمير الاثنين يلحق بالفعل المضارع الناقص مفتوح العين بعد إعلاله ، مثلما قالوا إنه يلحق بالفعل الماضي الناقص مفتوح العين معلاً اللام . ومن ثم كان تفسيرهم لحيء الياء في (يَخْشَيَان) كتفسيرهم لردها في (رَمَيَا) ، اعتباراً بضرورة حفظ دلالة الضمير ومنع التباس الفعل المتصل به بالفعل غير المتصل به .

وهم يفسرون ردّ الياء في الفعل المتصل بضمير الاثنين بمثل ما فسروا به ردها في الاسم المثنى متصلاً بالفتحة الطويلة علامة التثنية ، ولذا قرنوا تفسير كل منهما بالآخر في كثير من عباراتهم ، وقد سبقت بعض أقوالهم في ذلك ص ١٩٠ - ١٩١ .

وقولهم في هذه المسألة هو أن علامة التثنية في الاسم والفعل على حدّ سواء تدخل على الفتحة الطويلة لا على أصل لام الكلمة - ياء كانت أم واواً - ، وأن التقاء المدّ آخر الاسم والفعل بضمير الاثنين وهو مدّ كذلك ، سياق يلزمه التخلص من التقاء الساكنين إما بحذف أحدهما أو بتحريكه . فلما لم يكن الحذف ممكناً لما فيه من الإجحاف بدلالة التثنية والتباس الاسم والفعل المراد بهما الاثنان بالاسم والفعل المراد بهما الواحد ، لم يكن مفرّجاً من تحريك الأول منهما ، وهو آخر الاسم من مثل (الرحى) وآخر الفعل من مثل (رمى) و (يخشى) ، فنشأ عن تحريك الآخر ردّ الياء لأمّا في الفعل والاسم الناقصين ، لتتحمل الحركة ، لأن المدّ لا يقبل التحريك .

وفي ذلك قول سيبويه في باب التقاء الساكنين الذي أسماه : (باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن) (١) : « وذلك ثلاثة أحرف : الألف ، والياء التي قبلها حرف مكسور ، والواو التي قبلها حرف مضموم . فأما حذف الألف ، فقولك : (رمى الرجل) وأنت تريد (رمى) ، و (لم يخف) . وإنما كرهوا تحريكها ، لأنها إذا حركت صارت ياء أو واواً ، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون ، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً .

..... ومثل ذلك قولهم : (رمّت) . وقالوا : (رميا) ، فجاءوا بالياء ، وقالوا :

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ .

(غَزَوًا) ، فجاءوا بالواو ، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد » .

وهو يقرن بين تصرف الاسم المقصور والفعل الناقص عند اتصالهما بعلامة التثنية في نص آخر حيث يقول (١) : « أما النَّفْيَانِ وَالغَثْيَانِ ، فَإِنَّمَا دَعَاهُم إِلَى التَّحْرِيكِ أَنْ بَعْدَهَا سَاكِنًا ، فَحَرَكُوا كَمَا حَرَكُوا (رَمِيًا) » .

فهو يبين في النصين السابقين أن التقاء المدّ الآخر الاسم والفعل بعلامة التثنية المدية كان يستدعي حذف المدّ الأول كما هو شأن الحذف الحاصل في (رَمَتْ) ، و (لَمْ يَخْفَ) حيث حذف المدّ لسكونه عند التقائه بصامت ساكن بعده هو التاء والفاء في الفعلين . وقد فسّر ردّ الياء بتحريك آخر الاسم المقصور والفعل الناقص في قوله « فَإِنَّمَا دَعَاهُم إِلَى التَّحْرِيكِ أَنْ بَعْدَهَا سَاكِنًا » ، وقوله « لِأَنَّهَا إِذَا حُرِّكَتْ صَارَتْ يَاءً أَوْ وَاوًا » ، وعلّل ترك حذف المدّ الآخر الاسم والفعل بمنع التباس لفظ الواحد منهما بلفظ الاثنان .

ويفصل هذا التفسير لردّ الياء في المضارع الناقص قول الرضي في شرح الشافية شارحاً قول ابن الحاجب في ترك قلب الواو والياء لامين ألفاً ، مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، لوقوعهما موضع التحريك بحركة مناسبة علامة التثنية . يقول (٢) : « قوله (٣) [إن لم يكن بعدهما (٤) موجب للفتح] (٥) احتراز عن نحو (غَزَوًا وَرَمِيًا) في الماضي (وَتَرَضِيَانِ وَتَغَزَوَانِ) في المضارع ، و (عَصَوَانِ وَرَحِيَانِ) في الاسم ، فإن ألف الضمير في (غَزَوًا وَبِرَضِيَانِ) وألف التثنية في (عَصَوَانِ وَرَحِيَانِ) ، إنما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء ، فَرُدَّتْ الألف التي هي لام إلي أصلها من الواو والياء إذ لو لم تُرَدَّ لالتبس المثني في الماضي بالمفرد ، ومثني المضارع ومثني الاسم بالمفرد عند سقوط النون » .

وهو يشير إلى أن الحركة التي تحركت بها اللام في الاسم المثني والفعل المتصل بألف

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٨ ، ومثل ذلك قول المبرد في المقتضب ٢ / ١٩١ ، ٣ / ٣٩ وقول المازني وابن جني في المنصف

٢ / ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ١٠ / ٩٩ وابن عصفور في الممتع ٢ / ٥٥٢ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) أي هو قول ابن الحاجب .

(٤) أي بعد الواو والياء .

(٥) هذه العبارة هي آخر قول ابن الحاجب في موضع قلب الواو والياء ألفاً وهما لامان : « تقلبان ألفاً إذ احركتا

وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح » : شرح الشافية ٣ / ١٥٧ .

الاثنين ، فَوَجَبَ بهارد الألف إلى أصلها ، حركة لا يجوز الاعتبار بها لقلب الواو والياء وإن وقعتا بعد فتح ، لأنها حركة عارضة غير أصل في الاسم والفعل ، وذلك قوله^(١) : « هذا ، ولضعف هذه العلة - أعني تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما - في إيجاب القلب ، تُردُّ الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الرد إلى اللبس ، في الفعل كان أو في الاسم . وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها ، سقطت والتبس . فالفعل نحو (غَزَوْا وَرَمَيَا) ، فإن ألف الضمير اتصل بـ (غَزَا وَرَمَى) مُعَلَّين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها ، لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير المفرد أو إلى الظاهر . وكذا (يَرْضَيَان) ، لأنه كان يسقط النون جزماً » .

وبذلك يمكن إجمال تفسير النحاة لتصرف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين ، في مسألتين : الأولى هي أن الضمير يلحق بالفعل معلاً ، آخره المد ، مع كون الضمير نفسه مداً ، فيلتقي بذلك ساكنان يُبتغى منع تواليهما في لفظ الفعل .

والثانية هي أن حذف المد الأول لا يقبل في هذه الصيغة الصرفية ، لأنه يؤدي إلى ذهاب دلالة الصيغة على الغائبين الاثنين ، فالتجئ إلى ترك الحذف وتحريك آخر الفعل فراراً من التقاء الساكنين وإبقاء للفظ ضمير الاثنين .

ولا ينشأ بهذا التفسير موضع للخلاف بين الرضي وجمهور النحاة ، لاتفاق قولهم معه في تفسير هذه الصيغة الفعلية في تقدير إلحاق الضمير بالفعل الناقص بعد إعلاله لا قبله .

المطلب الثالث : التفسير المقترح لصيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين : يجري تصرف صوت العلة في هذه الصيغ مجرى تصرفه في (رمى) عند إلحاق ضمير الاثنين به ، لاتفاق بناءي الماضي والمضارع مفتوح العين في وقوع المدّ بهما آخراً نتيجة ذهاب نطق لام الفعل بالحذف في (فَعَلَ) وبالنقل في (يَفْعَلُ) ، كما سبق في تفسير إعلال كل من (رمى) و (يَخْشَى)^(٢) .

ومعنى ذلك أن السياق الصوتي لالتقاء الفتحتين الطويلتين عند إلحاق ضمير الاثنين بـ (يخشى) المعلّ ، هو السياق الذي يقع فيه موضعاً صامتتين مغفلين في النطق فيما بين هذه

(١) شرح الشافية ٣ / ١٠٨-١٠٩ .

(٢) انظر ص ١٢٣-١٢٤ ، ٤٠٤-٤٠٥ .

الفتحات الأربع ، فيكون وصف السياق الفونولوجي لتوالي مواضع مقاطع هذه الفتحات كما يلي :

Φ Φ

٢ ١

والساكن الأول هو موضع لام الفعل التي ذهبت من نطق أصوات الفعل عند الإعلال ، كما ذهب نطقها في (رمى) المعل . أما الساكن الثاني ، فهو موضع مستهل المقطع الخاص بلاحقة التثنية .

وبذلك يكون تفسير وجوب ردّ الياء ههنا ، كالقول السابق في وجوبه في (رميا) ، وهو أن قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً يوجب حذف موضع الصامت الثاني المغفل في النطق ، وهو موضع تذهب بذهابه حركتا ضمير الاثنين لوقوعهما في المقطع نفسه واتصالهما من ثم بهذا الموضع المراد حذفه ، فيكون حذفه وحذفهما مترا بطين .

وقد رأى النحاة أن المراد حذفه هو المدّ الأول من المدين المتلاقيين ، إلا أن حذف المدّ الثاني أولى ، لأن الحذف إنما يكون إلى الأطراف أسبق منه إلى مواضع الوسط من البنية الفونولوجية ، كما أشار النحاة في تفسيرهم لإعلال الفعل اللفيف إلى أن الاشتغال بإعلال الطرف أولى من الاشتغال بإعلال الوسط ، فكذا يرجح تقدير كل تغيير من إعلال أو غيره في الطرف قبل الوسط .

فلما أريد إبقاء الحركتين الأخيرتين حفاظاً على دلالة الضمير ومنعاً لالتباس صيغة التثنية بصيغة الفعل للواحد ، وجب ردّ الياء إلى موضع لام الفعل ، طلباً لتسوية موضع الصامت الثاني المسكّن باكتنافه بحركتين مثلين قصيرتين ، لا تكون إحداهما محلّ التنازع بينه وبين موضع الصامت المغفل الواقع قبله في بنية مقاطع الصيغة الصرفية . فردّ الياء إلى موضع لام الفعل يشغل موضع الصامت الأول المغفل ، فيزول بوقوع الياء فيه تنازع موضعي الصامتين للفتحة الثانية في سلسلة الفتحات المتتالية ، كما سبق في تفسير ردّ ياء (رميا) ص ١٩٦ :

Φ Φ ← ي Φ
١ ٢ ٣ ٤

ويلزم بعد ردّ الياء إلى هذا السياق ، حذف الفتحة الأخيرة من الفتحات المتتالية بعد

موضع لام الفعل ، تحقيقاً لاكتناف الموضع المغفل فيما بينها بحركتين لا بثلاث ، وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل^(١) . وبذلك يكون تقدير مراحل تصريف (يَخْشَيَان) على الوجه التالي :

١ (مرحلة إلحاق ضمير الاثنين بالفعل المضارع مغل الآخر :

ي - خ - ش - Φ - Φ - ن - ن -
٢ ١

٢ (مرحلة التخلص من توالي موضعي صامتين مغفلين في بنية صيغة الفعل بإدخال الياء صوتاً انتقالياً يفصل بين الحركات المتتالية^(٢) منعاً لحذف الحركتين الأخيرتين ، لأن الحذف يكون إلى الأطراف أسبق ، وهو حذف لازم في سياق توالي موضعي الصامتين المغفلين إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل :

ي - خ - ش - ي - Φ - ن - ن -
٣ ٢ ١

٣ (مرحلة حذف الفتحة الثالثة في سلسلة الحركات المتتالية بعد لام الفعل :

ي - خ - ش - ي - Φ - ن - ن -
٢ ١

وتجري صيغ التثنية الأخرى مجرى صيغة الفعل المضارع مفتوح العين للغائبين (يَخْشَيَان) ، سواء في ذلك ما كان منها من الليف وما كان من غير الليف ، وما كانت ياؤه منقلبة في الماضي أو غير منقلبة أصلية فيه .

خلاصة التفسير المقدم :

يتفق هذا التفسير مع قول النحاة بأن رد الياء في صيغ التثنية عمل صرفي واحد فيما بين الأفعال الماضية والمضارعة الناقصة ، ويفترق عن تفسيرهم في تعليل وجوب حذف أحد

(١) جاءت تسمية هذا القانون في خاتمة الفصل الثاني حيث ذكر سبب تقديره مع التمثيل بالصيغ الفعلية التي يعمل فيها من بناء الفعل الماضي مفتوح العين ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٢) الصوت الانتقالي يسهل الانتقال من نطق حركة إلى نطق حركة تالية لها في سياق صوتي يمتنع فيه توالي نطقهما ، (مقال [إعلال الواو والياء في اللغة العربية] للدكتور صلاح الدين حسنين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ص ١٨٢) ، وكذا الشأن هنا حيث يمتنع توالي الفتحات الأربع .

المدين وفي عدم معاملتهما معاملة الصامت الساكن كما ذهبوا في وصف ضمير الاثنين في الفعل وعلامة التثنية في الاسم المثنى ، وفي وصف المدّ آخر الفعل الناقص المعلّ وآخر الاسم المقصور .

وهو تفسير يقوم على الاعتبار بمواضع مقاطع الصيغة الصرفية المغفلة في النطق واستنباط وجه تمكينها في هذه الصيغة وفق قاعدة فونولوجية مطردة ، ثم تعليل امتناع توالي ما يزيد على الحركتين في أيّ من صيغ اللغة بأنه مخالفة للسياق الفونولوجي الذي تقره هذه القاعدة لثبات موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية الفونولوجية ، حتى يتحقق تفسير مطرد لوجوب حذف المدّ الثاني من كل موضع التقى فيه المدّان في إحدى صيغ اللغة الصرفية .

وبذلك يكون تفسير ردّ الياء إلى موضع لام الفعل قائماً على ضرورة وقاعدة فونولوجيتين تستدعيان إدخال صوت انتقاليّ بين الحركات الأربع منعاً لسياق فونولوجي متنافٍ مع قواعد الصرف العربي . ولا ينفي هذا التفسير البنيوي القول بأن ترك إدخال الياء يؤدي إلى حدوث اللبس المراد الفرار منه ، وإنما هو تفسير يراعي حاجة الباحث إلى استنباط علة ذهاب الحركتين من كل مدين متتاليتين سواء في صيغة التثنية أم في غيرها ، كما سبق في تفسير صيغة (خَشُوا) حيث لم يكن ذهاب الحركتين مسبباً للبس ؛ فنُطقت الصيغة دونهما^(١) .

ويتفق التفسير المقترح ههنا مع قول الخليل وسيبويه إن واو اسم المفعول تحذف دون الواو عين الاسم في مثل (مَقُول) ، لكونها هي المدّ الزائد^(٢) ، وهو وإن كان قولاً مخالفاً لأصل منع التقاء الساكنين عندهما^(٣) ، إلا أنه يتفق مع قول كافة النحاة في إعلال الأفعال إنه إلى الأطراف أسبق منه إلى ما قبلها ، كما سبق في الفصل الثاني^(٤) ، وبذلك يكون وصف الإعلال في العربية على وتيرة واحدة ، بترك تقدير الحذف في الوسط قبل الطرف .

(١) انظر ص ٣٥٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٨ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، ٤ / ١٥٦-١٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٧ .

(٤) جاء ذكر هذه المسألة في معرض بيان تفسير النحاة لامتناع إعلال عين الليف الجرد ص ١٤١-١٤٤ .

المبحث الثالث

صيغتا الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بواو الجمع

ترد في صيغ المضارع صيغتان متصلتان بواو الجمع ، هما صيغة الفعل لجماعة الغائبين وصيغته لجماعة المخاطبين ، ويكتفى ههنا بتفسير صيغة الفعل المضارع مفتوح العين غير اللفيف لجماعة الغائبين (يَخْشَوْنَ) مثالا على تعريف الصيغتين ، لاتفاقهما في السياق الصوتي لآخر الفعل عند إلحاق واو الجمع به ، عند النحاة وفي التفسير المقترح على حد سواء .

المطلب الأول : أقوال النحاة في صيغة (يَخْشَوْنَ) :

١ - وجه إعرابه :

قال النحاة في إعراب الفعل المضارع المتصل بواو الجمع مثل ما قالوه في إعرابه متصلاً بضمير الاثنين ، لما كانت النون تثبت فيه مرفوعاً وتسقط في غير الرفع . وسقوط النون في النصب والجزم موافق في تقدير النحاة لاتفاق علامة النصب والجر في الأسماء المثناة والمجموعة جمع السلامة ، فجعل لنصب هذا الفعل وجزومه علامة واحدة مثلما جعل للاسم المثني والمجموع علامة واحدة في النصب والجر .

يقول في ذلك سيويه :^(١) « فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد . ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلان ولم يفعلوا ولن يفعلا .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها ، لتلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ، وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا » .

ويزيد هذا القول بيانا لعلامة رفع الفعل المتصل بواو الجمع تسميته للنون فيه بنون

(١) الكتاب ١ / ١٩ ، ومثل ذلك قول المبرد في المقتضب ٤ / ٨٢ - ٨٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٧ - ٩ والرضي في شرح الكافية ٤ / ٢٢ - ٢٤ وابن الناظم في شرح الألفية ٥٢ .

الرفع في نص آخر ، إذ يقول^(١) : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : (لَتَفَعَلْنَ ذَلِكَ وَلَتَذْهَبُنَّ) ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقلاً » .

٢ - أقوالهم في تفسير تصرف الفعل في (يَخْشَوْنَ) :

ذهب النحاة في تفسير صيغة المضارع مفتوح العين معتل اللام المتصل بواو الجمع ، مذهبه في تفسير صيغة الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بواو الجمع (رَمَوْا) ، فقدروا دخول الضمير على الياء أصل لام الفعل قائلين إن أصل (يَخْشَوْنَ) هو (يَخْشَيُونَ) مضموم الياء لمناسبة واو الجمع^(٢) ، كتقديرهم (رَمَيُوا) أصلاً لصيغة (رَمَوْا) ، كما سبق بيانه ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وبذلك اتفق الأصل المقدر (يَخْشَيُونَ) مع موضع إعمال قاعدة قلب الياء ألفاً ، لوقوع الياء فيه متوسطة بين الفتحة والضممة التي تحركها لأجل الضمير ، فيكون تقدير لفظ الصيغة بعد القلب : (يَخْشَاوْنَ) بوقوع المد متلوياً بالواو الساكنة .

ولما كان المد في تقديرهم ساكناً مسبوqاً بحركة مجانسة له^(٣) ، كان التقاء الألف في (يَخْشَاوْنَ) بالواو الساكنة موضعاً يستحق حذف المد منعاً لالتقاء الساكنين ، وفق قواعد منعه لديهم^(٤) .

وبحذف الألف يصبح لفظ الفعل (يَخْشَوْنَ) محرّك العين بفتحة المناسبة التي سبقت الألف المحذوفة وبقيت لتدل عليها ، كما كان قولهم في تفسير الفعل الماضي (رَمَوْا)^(٥) .

(١) الكتاب ٣ / ٥١٩ .

(٢) جاء لفظ (يَخْشَيُونَ) صريحاً في تقديرهم لأصل (يَخْشَوْنَ) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١٢٦ / ٤ وشرح مختصر التصريف العزّي للفتازاني ص ٨٥ ، وأفاده قول الرضي في شرح الشافية عند كلامه في أصل فعل الأمر من (خَشِيَ) ٣ / ١٥٩ ، وقول أبي حيان في أصل المضارع اللفيف مفتوح العين المتصل بواو الجمع ، في ارتشاف الضرب ١ / ١٤١ ، وقول ابن عصفور في الممتع ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٣) الكتاب ١ / ١٨ - ١٩ ، ٤ / ١٥٦ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، شرح الفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٦ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، ٤ / ١٥٦ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٤٦٥ ، شرح الفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٧ / ٦ ، المقرب لابن عصفور ٢ / ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٦ .

يقول الرضي في حذف المد آخر (يَرْضَى) عند اتصاله بواو الجمع: (١) « وإن لم يؤدَّ حذف الألف للساكنين إلى اللبس ، لم يُردِّ نحو : يَرْضُونَ وَتُغْزِينَ وَتَرْضِينَ وَالمِصْطَفُونَ وَالمِصْطَفِينَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا وَغَزَتْ وَرَمَتْ » .

وهو يذكر ضرورة أمن اللبس عند حذف المدّ ، إشارة إلى سابق قوله في مواضع امتناع هذا الحذف في صيغ التشنية من مثل (يَرْضَيَانِ وَيَخْشَيَانِ) . وأصل التخلص من التقاء الساكنين في العربية هو تحريك الساكن الأول بالكسر ، ولا يترك هذا الأصل إلا لما يمنع (٢) . يقول في ذلك ابن يعيش (٣) : « اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يُحرك الأول منهما بالكسر ، نحو (بَغَتِ الأمة) و (قامت الجارية) ولا يُعدَلُ عن هذا الأصل إلا لعلّة » .

والعلّة في امتناع كسر الساكن الأول في (يَخْشَاوْنَ) هي أنه الألف ، وهي إن أريد تحريكها ، رُدَّتْ إلى أصلها وهو هنا الياء ، وهي إنما فرّ منها لثقل الضمة عليها التي هي حركة مناسبة واو الجمع في لفظ (يَخْشَيُونَ) المقدّر ، ولوجوب قلبها ألفاً عند تحريكها وانفتاح عين الفعل قبلها ، فلم يكن ثمة مفرّ من تحريك الألف سوى بحذفها ، ما دام حصوله لا لبس به كما اشترط النحاة لحذفه (٤) .

ويقع الفرق بين قول جمهور النحاة في إعلال (يَخْشَوْنَ) وقول الرضي ، في تقدير منشأ هذه الصيغة وعلّة التقاء الساكنين فيها ، إذ عدّها الرضي صيغة منشؤها دخول واو الجمع على الفعل معّل الآخر (يَخْشَى) ، في حين جعلها جمهور النحاة صيغة مقيسة على إلحاق ضمائر الفاعلين بلام الفعل صحيح الآخر ، فقدروا دخول واو الجمع على لام الفعل الأصلية الياء .

ولا يذهب الرضيّ ذلك المذهب ، إذ كان دخول ضمير الجمع على (يَخْشَى) عنده كدخوله على كافة الأفعال الناقصة ، تالياً لإعلال الفعل وتمام تنقيح أصواته . وذلك قوله (٥) :

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، وقد علل سبويه ترك تحريك المدّ غير الألف عند التقاء الساكنين بثقل التحريك في أواخر الأفعال الناقصة : الكتاب ٤ / ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٥٦ وشرح الشافية للرضي ٣ / ١١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ .

(٥) شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

« ولما منع أن يمنع أن أصل (أخشوا) : (أخشيوا) ، وأصل (أخشي) : (أخشيبي) ، وذلك لأن الواو والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق (زيد) في (رمى زيد) لا فرق بينهما ، إلا أن اتصال الضمير أشد ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه مالم يُنقح أصل الكلمة ولم تُعطَ مطلوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجي . »

وهو في هذا النص إنما يشير إلى الصلة بين صيغة الفعل الناقص تام الإعلال غير المتصل بأحد الضمائر وصيغته متصلًا بأحدها ، ليتبين بهذه المقارنة بينهما أن الفعل في الحالتين كلمة مستقلة بذاتها تستحق إعمال قواعد الإعلال فيها واستيفاء ما يلزم أصواتها من التغيير وفقاً للسياقات الصوتية التي تقع فيها ، قبل أن يزداد في آخرها لفظ آخر ، هو لفظ الضمير ، سواء أكان ضمير فاعل مديّ يؤثر دخوله على الآخر ويغير فيه ، أم كان ضمير مفعول لا يتبدى بحركة فلا يكون له تأثير في آخر الفعل الناقص كأن يقال (رماه) ، فيتساوى انعدام أثره في آخر الفعل بانعدام أثر الاسم الظاهر من مثل (زيد) في المثال الذي قدمه الرضي في قوله (رمى زيد) .

ويظهر من هذا النص أنه لا يقصر مذهبه في وجه إلحاق الضمائر بالفعل الناقص على صيغ الماضي منه وحدها ، كما سبق قوله فيها ص ٢٥٤ ، وإنما يُعمّم هذا القول في شتى تصاريف الفعل الناقص ، وليس قوله في ذلك موقوفاً على الأفعال مفتوحة العين ، وإنما يجعله في المكسورة العين والمضمومتها كذلك (١) .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يخشون) :

يقوم التفسير المقدم على قول الرضي بأن أصل (يخشون) هو (يخشاون) حيث ألحق ضمير جماعة الغائبين بالفعل معلّ الآخر بالمدّ ، وبذلك يكون تقدير تصرف أصوات العلة في هذه الصيغة وفق المراحل التالية :

١ (دخول الضمير على المدّ آخر (يخشى) :

ي - خ - ش - (- ن -)

٢ ١

(١) شرح الشافية ٣ / ١٨٥ - ١٨٦ .

٢) ضرورة التخلص من موضعي الصامتين المغفلين بين الحركات الأربع المتتالية :
يقع في الصيغة الأولى للفظ (يَخْشَوْنَ) وفق هذا التقدير سياق فونولوجي منافٍ
لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق ، حيث امتنع اكتناف أيّ من الموضعين المغفلين
بحركتين مثلين ، لوقوع كل منهما بين أربع حركات ، مع امتناع إدغام الفتحة الثانية في
الضمة الأولى لاختلاف الحركتين في الجنس وامتناع تسويغ الموضع الثاني المغفل من ثم بسياق
المدّ ، ومع تنازع الفتحة الثانية فيما بين الموضعين المغفلين كما سبق في تفسير الصيغة الأولى
المقدرة لـ (رَمِيَا) ص ١٩٥-١٩٦ .

وبذلك لزم التخلص من هذا السياق الفونولوجي الشاذّ عن قواعد اللغة البنيوية ،
وكان الأصل في ذلك التخلص هو حذف الموضع الثاني المغفل مع كونه أول مقطع
الضمير الملحق بالفعل ، لأن الحذف والتغيير إنما يسبق إلى الطرف لا إلى الوسط ، وفق ما مرّ
ص ١٤١ و ١٤٤ .

وليس حذف الحركتين الأخيرتين المترتب على ذهاب الموضع الثاني المغفل ، أمراً محتملاً
مع إرادة الحفاظ على دلالة الضمير ، ولذلك يكون تقدير وجه التخلص من توالي موضعي
الإغفال هو أنه قد فرّ منه بحذف الحركة الرابعة وحدها ونقل الحركة الأولى من الضمير إلى
موضع الصامت الثاني المغفل في ذلك السياق ، فراراً من توالي موضعي المغفلين فيما بين
الحركات . ويؤدي هذا النقل إلى توالي المدّ والواو الساكنة وسط صيغة الفعل :

ي - خ - ش - Φ - Φ - ن - ن - ←
٤ ٣ ٢ ١

ي - خ - ش - Φ - Φ - ن - ن - ←
٣ ٢ ١

ي - خ - ش - Φ - و - ن - ن - ←
٢ ١

٣) تقصير المدّ قبل الساكن :

تقع في الصيغة الناتجة عن تحول نطق الضمة أولى حركتي الضمير إلى الواو الساكنة ،
حاجة إلى تقصير الفتحة الطويلة ، لتسويغ موضع السكون الآخر في صيغة الفعل بإعمال
موضع الفتحة الأولى من المدّ فيه ، وفق قانون الحذف الثالث المبين آخر الفصل الثاني

ص ٣٠٤ ، وهو القانون الذي فُسِّر به التقصير الحاصل في صيغة (رَمَتْ) وصيغة (رَمُوا) .
وبذلك تنشأ آخر الفعل الحركة المركبة من الفتحة القصيرة والواو الساكنة :

ي - خ Φ ش - Φ - و Φ ن - ← ي - خ Φ ش - و Φ ن -

٢ ١

المطلب الثالث : مناقشة الأصل الذي قدره النحاة لصيغة (يَخْشُونَ) :

١ - استبعاد القول بتطور الأصل المقدر لديهم إلى نطق الحركة المركبة قبل النون :

قام الأصل الذي قدره جمهور النحاة لهذه الصيغة على سياق صوتي مقبول للياء في اللغة ؛ هو سياق توسطها بين الفتحة والضممتين كما في (حَيُودٍ) و (غَيُورٍ) و (صَيُودٍ) .
وقد رأى سيبويه أن الياء تتحمل الضمة بعدها في هذه الأسماء ، وقرن في نصّه على ذلك بين جواز نطق الياء المتحركة بالضممة الطويلة وامتناع نطق الواو متحركةً بها ، معللاً وجه التفريق بينهما في قوله^(١) : « هذا باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً : وذلك نحو قولهم (يَسْرُ يَسْرُ ، وَيُسْرُ يَسْرُ ، وَيَعْرُ يَعْرُ) واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت ، لم يُفْعَلْ بها ما يُفْعَلُ بالواو ، لأنها كياءٍ بعدها واو نحو (حَيُودٍ) و (يَوْمٍ) وأشباه ذلك . وذلك لأن الياء أخفّ من الواو عندهم ، ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها ، وهي أشبه بالألف ، فكأنها واو قبلها ألف نحو (عاودَ وطاولَ) ، وذلك قولهم : (يُسْرُ وَيُسْرَ) » .

فهو في هذا النص يأتي بالأدلة على ثبات الياء عند التقائها بالضممة ، سواء أكانت قصيرة كما في (يُسْرُ وَيُسْرَ) المبنيين للمفعول أم طويلة كما في فعول من مثل (حَيُودٍ) ، ويعلل ثباتها مع الضمة بأنها أخف من الواو المتلوة بها .

وهو يؤكد قوة الياء في هذا السياق وعدم حاجتها إلى التغيير في باب اعتلال الأسماء المشتقة لاعتلال أفعالها ، حيث ذكر ثبات الياء المضمومة في صيغ اسم المفعول معتل العين التي جاءت على أصل بناء اسم المفعول لدى بعض العرب . وذلك قوله^(٢) : « وبعض العرب يخرجها على الأصل ، فيقول : (مَخِيُوطٌ وَمَبْيُوعٌ) ، فشبهوها بصَيُودٍ وَغَيُورٍ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهمز ، ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات ، لأن الواوات

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » .
فالنص دليل على تحمل الياء ضمة اسم المفعول الطويلة وأنها تقوى على التحرك بها ،
لأنها في ذلك أمكن من الواو وأشد ثباتاً . ومثل قول سيويه في هذه المسألة قول الزجاجي في
تعليل امتناع جزم الأسماء المنقوصة بامتناع ذهاب حركة الإعراب منها والتنوين معاً ، مجيباً
على معارضي هذا التعليل^(١) : « الجواب أن يقال : ، وجواب آخر ثالث : وهو أن
هذه الأسماء يُجرىها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات ، فلا يحذفون
منها شيئاً في حال رفع ولا نصب ولا خفض ، فيقولون : (هذا قاضيٌ وغازيٌ وداعيٌ) ،
و(مررت بقاضيٍ وغازيٍ وداعيٍ) ، وكذلك ما أشبهه ، فيجرونه بالإعراب ولا يحذفون منه
شيئاً » .

فمعنى قوله أن الضمة بعد الياء قد نطق بها بعض العرب ، وإن سبقت الياء بكسرة ،
وهو موضع قد خصّه النحاة بضرورة التخفيف وكرهه ضمّ الياء فيه ، كما جاء في كلامه أن
بعض العرب قد نطقت الياء مكسورةً وما قبلها مكسور ، وهو سياق أشد ثقلًا من الأول .
فإذا كانت الياء تتحمل التحريك بما يجعلها في أشد مواضع الثقل^(٢) ، فهي بعد الفتح أقوى
على تحمل الحركة الثقيلة المكروهة ، كما في لفظ (يَخْشِونَ) المقدر .

وما نطقت به العرب وعده سيويه مقبولاً في النطق ذا علة صوتية سائغة في صيغ
صرفية أخرى غير مقتصر على صيغة اسم المفعول ، لا موضع للقول بضرورة الخروج عن لفظه
ومخالفته في تصرفات الصيغ الفعلية . فلا وجه للتفريق بين ضم الياء في الفعل الناقص مفتوح
العين غير معلّ اللام في صيغة (يَخْشِونَ) و (رَمَوا) المقدرتين لدى النحاة ، وبين إجازة
الضم في مثل (غَيُورِ) ، إذ وقعت الياء في كل من الاسم على (فَعُولِ) وصيغتي الفعل
الماضي والمضارع المقدرتين بثبات الياء قبل ضمير الجمع ، بين الفتحة والضمة الطويلة ،
وكانت الضمة في كل فونيماً يجب الحفاظ على لفظه في الكلمة الواقع فيها ، لما كان في
(فَعُولِ) هو وجه الاستدلال على بناء الاسم المشتق ، وكان في الأفعال ضمير الفاعل
الواجب إثباته في صيغ الأفعال الملحق بها ، لبيان الفاعل المعني في تراكيب الجمل .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ١٠٥ .

(٢) في مباحث الفصل التالي ذكر أقوال النحاة في كراهة ضمّ الياء وكسرها وقبلها الكسرة : انظر

ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ .

وقد راعى النحاة ضرورة الإبانة عن ضمائر الفاعلين الظاهرة بقولهم إن إثبات ألفاظها واجب في صيغ الأفعال ، لأنها أسماء مستقلة لا وجه لحذفها وإذهاب دلالتها ، وإن عرّضت علة صوتية داعية إلى ذلك . فمن ذلك قولهم في صيغ اتصال الفعلين الماضي والمضارع بضمير الاثنين الغائبين من مثل (رَمِيَا وَيَرْضِيَان) ، وقولهم في صيغة اتصال الفعل الماضي مكسور العين بواو الجمع (رَضُوا) حيث ضُمت عين الفعل بغية المحافظة على لفظ الواو إبانة عن اتصال الضمير بالفعل ، وقول الرضيّ في صيغة (فَعَلْتُ) مفتوح العين الذي أعلت لامه بالمدّة ووجب فيه ردّ الياء والواو لامات إبانة عن إلحاق تاء الفاعل المتحركة به . وقد سبق ذكر أقوالهم في تلك الصيغ في مواضعها من الدراسة (١) .

ففي كل من هذه الصيغ وأمثالها تقع علة صوتية تستدعي ذهاب لفظ الضمير لوجوب حذفه أو مماثلته لصوت علة مجاور له في الصيغة الفعلية - كما في (رَضُوا) أصل (رَضُوا) - أو ذهاب العلامة الدالة على أنه الضمير (في صيغة (فَعَلْتُ) وفق مذهب الرضي) ، وقد عللوا ترك حذفه وخفاء إلحاقه بالفعل بأن إظهار لفظ الضمير لازم وأولى من الاعتبار بتلك العلة الصوتية الموجبة الحذف أو الماثلة - بقلب لفظ واو الجمع ياء لأجل كسرة عين الفعل في (رَضُوا) بعد حذف الياء - أو خفاء علامة البناء اللازمة في (فَعَلْتُ) .

وبذلك يكون قبول العرب نطق الياء بين الفتحة والضممة الطويلة في مثل (غَيُورٍ وَصَيُودٍ) ، داعياً إلى تقدير قولهم السياق الصوتي نفسه للياء في الصيغة الفعلية المقدرة (يَخْشَيُونَ) ، لاجتماع السياقين (في (فَعُولٍ) وفي الصيغة التقديرية) في ضرورة إظهار صوت المد ، لإفادته معنى الصيغ الواقع فيها .

وينتج عن هذه الملاحظة أن يكون تقدير صيغة (يَخْشَيُونَ) أصلاً للفظ (يَخْشُونَ) ، قولاً غير متفق مع قواعد العربية في قبول سياق الياء في هذه الصيغة المقدرة ، وأنه سياق لا يلزمه التغيير حيثما انبنت عليه إحدى صيغ اللغة الصرفية ، سواء في ذلك صيغ الأسماء وصيغ الأفعال .

وبذلك ينتهي النظر في صيغة (يَخْشَيُونَ) إلى الوقوف على ثلاثة أسباب تمنع تقدير حصول نطق (يَخْشُونَ) عنها :

(١) انظر ص ٢٥٦ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٤٣٧ - ٤٣٨ .

أ - أما السبب الأول ، فهو أن قلب الياء فتحة طويلة وفق قول النحاة في قاعدة قلبها ، محال في هذا السياق لما سبق بيانه في إعلال (رمى) من ضرورة وقوع الياء بين فتحتين قصيرتين لحصول حذفها ، ونشأة المدّ بالفتحتين الملتقيتين من بعد ذلك الحذف (١) .

ب - والسبب الثاني هو أن النحاة يرون أن التقاء فتحة عين الفعل بالواو الساكنة ينشأ عن تقصير الفتحة الطويلة المتطرفة في الفعل ، وهم بذلك يقرّون أن أصل الحركة المركبة الناشئة آخر الفعل هو التقاء المدّ بواو الضمير ، فلا حاجة مع ذلك إلى تقدير وقوع الياء أولاً في صيغة الفعل ، مادام القول بذهابها واقعاً في تقديرهم لا محالة .

ج - والسبب الثالث هو أن السياق الصوتي الذي قالوا بامتناعه في صيغة الفعل التقديرية وبضرورة تغييره ، هو سياق تجيزه اللغة في صيغها الصرفية ، وتحافظ عليه لدلالة الضمة الطويلة فيه على البناء الصرفي ومعناه .

وأخلص من هذه المناقشة إلى أن القول بإلحاق ضمير جماعة الذكور (الذي أطلق عليه النحاة مصطلح واو الجمع لو صنفهم المدّ بأنه واو ساكنة) بالفعل المضارع الناقص قبل إعلاله ، قول يقع به تقدير أصل لصيغة الفعل لا وجه لتفسير تطوره الصوتي توصلاً إلى النطق الذي استقر عليه لفظ هذه الصيغة في العربية ؛ وفق قواعد فونولوجية مطردة في تصرف صوت العلة في السياق الصوتي المقدّر. وهو قول يمنع تقدير اطراد وجه تركيب صيغ الأفعال المضارعة المتصلة بضمائر الفاعلين ، لما كان الأخذ به يفيد حصول صيغة إلحاق ضمير الاثنين بالفعل المضارع على وجه مخالف لدخول واو الجمع على لام الفعل المصححة في (يَخْشِيُونَ) المقدّر . ولذا كان ترك الأخذ بهذا الأصل المقدّر أولى وأقرب إلى الظن والاعتبار .

٢ - تفريق النحاة بين تأصيل الفعل الناقص عند اتصاله بألف الاثنين وتأصيله عند اتصاله بضمائر الرفع الأخرى :

أصلّ النحاة صيغ الفعل الناقص مع ضمير الاثنين وعلامة التأنيث في الماضي على وجه يخالف تقديرهم لوجه إلحاق واو الجمع وياء المخاطبة به . ولا تظهر علة لهذا الاختلاف سوى تفريقهم بين وصف أصوات المدّ الملحقة بالأفعال ، إذ كان تقديرهم لإلحاق ألف الاثنين معتبراً بتمام لفظ المدّ بها في ذاتها دون ضرورة الالتفات إلى تعيين الحركة السابقة عليها ، لما كانت

(١) انظر ص ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٣ .

تلك الحركة لا مفرّ منها ، لا اعتبارهم كل مدّ صوتاً ساكناً مسبقاً بحركة من جنسه وأن الفتحة الطويلة - أي الألف في اصطلاحهم - تقع قبلها الفتحة القصيرة لا محالة^(١) . أما صوتا المدّ المفيدان دلالة الجمع والمخاطبة في الفعل المضارع ، فهما يستدعيان الالتفات إلى تعيين مجيء الضمة قبل أحدهما ومجيء الكسرة قبل الآخر ، لكون الضميرين عندهم صوتي لين ساكنين يقبلان تحرك ما قبلهما بغير الحركة المجانسة لكل منهما ، على العكس من لزوم حركة واحدة قبل ألف الاثنين .

فالواو الساكنة تقبل الفتحة قبلها كما في (قَوْمٌ وَلَوْمٌ وَقَوْلٌ وَرَمَوْا وَاهْتَدَوْا وَامْتَدَّوْا وَالمَصْطَفُونَ) ، كما تقبلها الياء الساكنة قبلها في مثل : (بَيْتٌ وَبَيْعٌ وَتَرْضِيْنٌ لِلْمَخَاطَبَةِ وَرَمَيْتُ لِمَتَكَلَّمِ وَالمُطَالِبِيْنَ مَثْنَى المَطَالِبِ) .

ومن ثم كان تعيين نوع الحركة السابقة على واو الجمع وياء المخاطبة ، وفق وصفهم للمدّ بأنه حركة مركبة من حركة ونصف حركة متجانسين ، ضرورة تستدعيها دقة النظر عندهم عند وصف الأصوات الداخلة على الفعل المتصل بأحد هذين الضميرين ، في حين لم تكن ثمة حاجة إلى التنبيه على نوع الحركة السابقة على ضمير الاثنين ، لما كانت عندهم حركة واحدة لا محالة ، لا وجه للتنبيه إليها ولا إلى ما توجبه من تغيير لازم آخر الفعل المعتل الآخر .

وبذلك انصبّ انتباههم على ذكر لزوم الضمة قبل واو الجمع ولزوم الكسرة قبل ياء المخاطبة ، حيثما وصفوا إلحاق كل من الضميرين بالأفعال ، تنبيهاً منهم إلى أن لزوم الضمة والكسرة - كل في موضعه - يستدعي تحريك الآخر ، فلا يظن في هذا المقام أن تعلّ لام الفعل الناقص مع ضرورة تحريكها ، بل أن تُصَحَّح . وهم حين ذكروا اتصال ضمير الاثنين بالفعل الناقص^(٢) لم يسيروا إلى ضرورة تحريك لام الفعل بالفتحة المناسبة لألف الاثنين ، وإنما أشاروا إلى أن تحريك لامه تستدعيه ضرورة أمن اللبس بترك حذف أحد المدّين لأجل التقاء الساكنين ، فبان أنهم عدّوا المدّ آخر الفعل ساكناً غير واجب تحريكه بفتحة سابقة على الضمير الملحق به .

فإلى هذا التفريق لديهم بين مواضع التنبيه إلى تحريك آخر الفعل بالحركة اللازمة قبل أصوات المدّ في بعض الصيغ ، ومواضع الاستغناء عن ذلك التنبيه ، رددت مخالفة قولهم في

(١) المقتضب ١ / ١٩٤ ، المنصف لابن جني ٢ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ ، شرح الكتاب للسيرافي

١٧ / ٢ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٣ .

(٢) جاءت أقوالهم في هذه المسألة ص ١٩٠ - ١٩١ و ٤٣٧ - ٤٣٩ .

صيغ الفعل الناقص للاثنين بوجه عام ، وللغائبة في صيغ الماضي خاصة ، لأقوالهم في أصول
صيغ الفعل للغائب المفرد وصيغه مع ضمائر الفاعلين الظاهرة غير ضمير الاثنين ، سواء في
ذلك صيغ الماضي والمضارع .

ويعزز هذا التعليل لتفريقهم بين أصوات المدّ في تقدير وجه إلحاق كل منها بالكلمات
معتلة الآخر ، أقوالهم في وصف هذه الأصوات حيثما ورد ذكرها في نصوصهم . فمن ذلك
قول سيبويه في وصف الضمائر المدّية وحركات إعراب الاسم المدّية^(١) : «واعلم أنك إذا
ثَنَيْت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك
ولا مُنَوَّن ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ
التثنية ، ويكون في الجرياء مفتوحاً ما قبلها ، ولم يُكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على
حدّ التثنية . ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ،
..... وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين ،
والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى في
التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها
ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب
مختلف فيهما .

..... واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين ، لحقتها ألف
ونون ، وكذلك إذا لحقت الأفعال علامةً للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو
مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت
ذلك في التثنية ، وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء وتَفْتَحُ
النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، وهي تكون في الأسماء في الجر
والنصب ، وذلك قولك : أنت تَفْعَلِينَ ولم تَفْعَلِي ولن تَفْعَلِي .

فذكره أصوات المدّ عند تعيين حركات إعراب الاسم المثني والمجموع جمع السلامة وعند
تعيين ضمائر الفاعلين الظاهرة غير نون الإناث في صيغ المضارعة ، قد لزمه عنده بيان الحركة
السابقة على الواو والياء وحدهما دون لزوم تعيين الحركة التي تكون قبل الألف ، لما لم تكن

(١) الكتاب ١ / ١٧ - ٢٠ .

حركة متغيرة كتغير الحركة قبل الواو والياء في ألفاظ العربية ، فيلزم تعيينها كما لزم مع الواو والياء .

ومثل ذلك قوله في التعريف بأصوات المدّ في باب منع التقاء الساكنين حيث قال^(١) : «هذا باب ما يُحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن : وذلك ثلاثة أحرف : الألف والياء التي قبلها حرف مكسور ، والواو التي قبلها حرف مضموم » .

فهذا هو تعريف المدّ الذي ينطق فتحة طويلة عند النحاة ، يُكتفى فيه بذكر حرف الألف (لما كانت في الرموز الإملائية رمز الفتحة الطويلة) دون الالتفات إلى تحرك ما يلحق به بحركة الفتحة ، كما ظهر هذا بيّناً في قولهم بالتقاء الساكنين في أصول صيغ الأفعال المتصلة بضمير الاثنين - من مثل (رما ا) أصل (رَمَيَا) - وبوجوب حذف أولهما لسكونه رغم أن الألف الضمير بعده تستحق سبقها بالفتحة وفق وصفهم للمدّ بأنه حركة مركبة^(٢) . فهم لم يلتفتوا إلى تحرك أواخر الأفعال بالفتحة لأجل دخول الألف عليها ، فجاء قولهم في الأفعال والأسماء المتصلة بألف التثنية مبنياً على إعلال آخر ما تلحق به وسكونه ، لا على تحركه لأجل الألف الداخلة عليه^(٣) .

وقد ظهر التزامهم بالتفريق بين ثبات الحركة قبل الألف وتغيرها قبل الواو والياء المديتين ، في تعليلهم لعدد من الظواهر الصرفية ، ومن ذلك تعليل رفع المثني بالألف دون الواو . يقول في ذلك الزجاجي^(٤) : « إنه قد وجب فتح ما قبل حرف التثنية في الجر والنصب في قولك : (رأيت الزيدَيْنِ ومررتُ بالزيدَيْنِ) ، فلما كان ذلك كذلك وجب أن تجعل الألف في التثنية لانفتاح ما قبلها ، ولأنه لا يُوصلُ إلى تغيير حركة ما قبل الألف ، كما يمكن تغيير حركة ما قبل الواو والياء » .

فهو يعلل رفع المثني بالألف دون الواو التي تكون علامة الرفع في جمع المذكر السالم ، بأن فتح لام الاسم المثني في حالتي النصب والخفض فتح لازم ، وأن الألف من ثم هي العلامة الأصلح لرفعه ، للزوم الفتحة قبلها وعدم تغيرها كتغير الحركة قبل الواو والياء ، فكانت هي

(١) الكتاب ٤/ ١٥٦ وهو كقول المبرد في المقتضب ١/ ٢٣٣ ، وقول ابن السراج في الأصول ١/ ٤٨ - ٤٩ ،

وقول ابن يعيش في باب التقاء الساكنين في شرح المفصل ٩ / ١٢٢ .

(٢) تفصيل القول في مظاهر عدّهم المدّ حركة مركبة ص ٦٣٣ - ٦٣٩ ، ٦٥٥ - ٦٦٠ ، وهو وصفهم لكل مدّ بأنه حركة وحرف مدّ ساكن .

(٣) انظر ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٢٦ .

العلامة المناسبة لطرد فتح اللام في جميع أحوال المشى .

ولما اشتدت عنايتهم بالتفريق بين وصف الألف والواو والياء المديتين ، رددتُ تفريقهم بين تأصيل صيغة الفعل الناقص مع ضمير الاثنين من جانب ، وتأصيل صيغته مع ضميري الجمع والمخاطبة من جانب آخر ، إلى شدة التفاتهم إلى الحركة السابقة على كل من الواو والياء دون التفاتهم وعنايتهم بما يصحب إلحاق الألف من تحريك آخر ما تلحق به ، فحسبتُ ذلك تفسيراً لمراوحة أقوالهم في أصول صيغ الأفعال المتصلة بالضمائر المديّة بين إعلال لاماتها وصحّتها . وليس ثمة فرق يستوجبه ضميراً الجمع والمخاطبة للتمييز بين إلحاقهما بالفعل الناقص وإلحاق ضمير الاثنين به ، لما كانت الضمائر الثلاثة أصوات مدّ يستدعي كل منها تحرك آخر الفعل به .

٣ - التفريق بين نطق لامات الأفعال الناقصة ونطق اللامات الصحيحة :

قام ترجيح التفسير المقترح على ترك قياس إلحاق الضمائر بالفعل المعتل الآخر على إلحاقها بالفعل الصحيح الآخر ، لما بينهما من سياقات صوتية متباينة للامات تستدعي الإعلال في المعتل الآخر والتغيير على أوجه لا تستدعيها مواضع اللامات في الفعل غير المعتل .

ومنشأ هذا الاعتبار هو تقدير مسألتين : أما الأولى ، فهي أن أصوات العلة لضعفها لا يحتمل توقع بقاء نطقها على حاله كأصل وضعه ، وأنه لا حاجة توجب عقد الصلة بين ثبات أصوات اللامات الصحيحة ونطق أصوات العلة وهنّ لامات . وأما الثانية ، فهي تقدير أنّ صيغ الأفعال المتصلة بالضمائر صيغ تالية لنطق الأفعال خالية منها . فكما ظن النحاة بالفعل أن الأصل فيه سكون الآخر لا نطقه بحركة الإعراب ، كذا يُظنّ أن نطقه خالياً من إلحاق الضمائر به هو الأصل في استعمال أهل اللغة ، وأن هذا الأصل عند كثرة دورانه على الألسنة يستوجب التطور الصوتي لصوتي العلة الواو والياء في أواخره ، وهي مواضع التغيير ، مع كونهما أشد أصوات العربية تغيراً وتبدلاً . ولما كان تقدير تغييرها لازماً في صيغة الأصل غير المتصل بالضمائر ، كان إلحاق الضمائر بهذا الأصل بعد إعلاله أقرب إلى الظن والتقدير .

خلاصة المناقشة :

أخلص بعد بيان المسائل السابقة إلى إجمالها في أربعة اعتبارات يرجح بها قول الرضيّ

في إلحاق الضمائر بالفعل معلاً غير مصحح اللام ، وهي :

- ١ - أنه يجب تقدير سياق صوتي لآخر الفعل يتوصل به إلى نطقه على وجهه المستقر عليه في العربية ، فيكون سياقاً محتملاً لحصول إحدى حالات الإعلال فيه توصلاً إلى لفظ صيغة الفعل المراد تفسيره ، دون مخالفة أيّ من قواعد اللغة الفونولوجية .
- ٢ - والاعتبار الثاني هو أن يطرد منهج إلحاق الضمائر بأفعالها ، فلا يكون القول في إلحاقها متردداً بين ضرورة صحة لام الفعل وترك تصحيحها .
- ٣ - والاعتبار الثالث هو أن تأصيل اللام المصححة في صيغ اتصال الفعل الناقص بواو الجمع ، تقدير لم يقصده النحاة في ذاته ، وإنما استدعته عندهم ضرورة التنبيه إلى الحركة السابقة على صوت المد وفق منهجهم في ذلك .
- ٤ - والاعتبار الرابع هو أن معاملة لام الفعل المعتل معاملة لام الفعل الصحيح في شتى الصيغ الصرفية ، قياس مطلق لا يراعي الفرق بين استعمال ونطق الصوت الصحيح واستعمال الصوت المعتل على ألسنة أهل اللغة ، كما لا يراعي انبناء الصيغ المزيد فيها الضمائر على الصيغ الفعلية البسيطة غير المركبة ، مع ملاحظة قول النحاة ببناء صيغة الغائبة وصيغة الاثنين الغائبين في تصاريف الماضي على صيغة الفعل للواحد . وهذا يدل على أن القول ببناء الصيغ المركبة على ما انتهى إليه إعلال صيغة الفعل للواحد ، قول لا يتناقض مع التفسير المقبول لدى النحاة لبعض الصيغ الصرفية .

المبحث الرابع

صيغتا الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بنون الإناث

تنشأ عن اتصال المضارع بنون الإناث صيغتان ، هما صيغته للغائبات وصيغته للمخاطبات . وأعرض فيما يلي أقوال النحاة في تفسير إلحاق ضمير الإناث بالفعل المضارع الناقص ، ممثلة لذلك بلفظ (يَخْشَيْنَ) مثلاً على صيغة المضارع للغائبات من غير اللفيف معتل اللام بالياء الأصلية ، وعليها تنقاس صيغة الغائبات والمخاطبات من اللفيف ومن غير اللفيف معتل اللام بالياء المنقلبة عن الواو في لفظ الماضي ، وصيغة الغائبات والمخاطبات من المزيد مفتوح ما قبل الآخر من مثل (يتقاضَيْنَ) و (يتعامَيْنَ) .

المطلب الأول : لزوم آخر الفعل المضارع السكون مع نون الإناث :

يلزم تسكين آخر الفعل المضارع المتصل بنون الإناث كما يلزم تسكين آخر الفعل الماضي عند اتصاله بها . يقول في ذلك سيبويه^(١) : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ، ألحقت للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال : (أكلوني البراغيث) ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت (فعلتُ وفعلنَ) ، فأسكنَ هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما أسكن (فَعَلَ) ، لأنه فَعَلٌ كما أنه فَعَلٌ ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعد فيها ، إذ كانت هي و (فَعَلَ) شيئاً واحداً من (يفعلُ) ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم ، وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ولم يفعلن . وتفتحها لأنها نون الجمع ، ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال (أكلوني البراغيث) ؛ فالنون ههنا في (يفعلنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ) » .

المطلب الثاني : أقوال النحاة في تفسير (يَخْشَيْنَ) :

قدر النحاة دخول ضمير الإناث على اللام المصححة في الفعل الناقص ، سواء أكان ذلك في بناء الماضي أم في بناء المضارع ، طرداً لوجه إلحاقه بالأفعال ، واعتباراً بأن تصحيح اللام هو الأصل في صيغ اتصال هذا الضمير بالأفعال الناقصة ، لا الإعلال . فالياء المنقلبة ألفاً

(١) الكتاب ١ / ٢٠ ، وكذا في شرح المفصل ٩ / ٧ - ١٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢١ - ٢٢ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٣٢ .

في (رمى) إنما قلبت لعله عارضة على أصوات الفعل الأصول ، هي تحرك الياء بحركة البناء ، ولما لم يكن في لفظ الفعل المتصل بضمير الإناث شيء من هذا التحريك ، لم يقدرُوا أصالة اللام المعلقة في صيغة اتصاله به ، وقدرُوا احتفاظ كل صيغة صرفية بوجه الإعلال فيها على حدة .

وبذلك جاء تقديرهم لإلحاق ضمائر الرفع بالفعل الناقص منفصلاً عن حالة إعلاله في صيغته للغائب المفرد واستند تفسيرهم لصيغة (حَشِين) و (يَخْشِين) إلى أن الياء التي وجب سكونها لأملاً لدخول ضمير الإناث عليها ، لا وجه لتغييرها بقلب أو حذف ، لما لزمها السكون فلم تقع متحركة بعد فتحة عين الفعل فتقلب ألفاً ، ولا وقعت ساكنة متلوة بساكن ، فيجب حذفها منعاً لالتقاء الساكنين ، لأن نون الإناث متحركة غير ساكنة .

ولم يذكر النحاة صيغ المضارعة في أمثلتهم على قواعد الإعلال مثلما خصوا الأفعال الماضية بالتمثيل عليها ، إذ اكتفوا بذكر كثير من هذه القواعد ممثلة بصيغ الفعل الماضي وسياق الواو والياء الصوتي فيها . ولذلك أذكر ههنا تعليل سببويه لترك إعلال الياء الساكنة المسبوقة بفتحة عين الفعل في صيغة (فَعَلْنَ) ، وذلك قوله^(١) : « وأما قولهم (غزوتُ ورميتُ و غَزَوْنَ و رَمَيْنَ) ، فإنما جئن على الأصل ، لأنه موضع لا تحرك فيه اللام ، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون ، وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل ، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة ، وأصلهما التحرك » .

فموضع لام الفعل في صيغة الفعل المتصل بنون الإناث موضع عدّه سببويه أصيلاً في التسكين ولاعبرة عنده بما عرض آخر الفعل الناقص من إعلال في صيغة الغائب المفرد^(٢) ، ولذلك يشير في آخر هذا النص إلى أن كل إعلال يلزمه أصالة تحريك الواو أو الياء المعلنّين ؛ بياناً لكون أصالة سكون الياء والواو في (رَمَيْنَ) و (غَزَوْنَ) هي علة تصحيحهما . وقد مثل لأصالة التحريك المستدعي إعلال الواو والياء بصيغة الفعل المضارع غير المتصل بأحد

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٣ ومثله قول الرضي وابن الحاجب في شرح الشافية ٣ / ١٥٧-١٥٩ ، وقول ابن مالك في شرح الكافية ٤ / ٢١٣٦ .

(٢) مر القول في تأصيل (فعلتُ) من الفعل الناقص عند جمهور النحاة من جهة وعند الرضي وابن عصفور من جهة أخرى ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

الضمائر من مثل (يرمي) و (يغزو) اللذين أشار إليهما بقوله « كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة وأصلهما التحرك » ، وسيلي تفصيل قوله في الفعلين ص ٤٧٦ - ٤٨١ .

فكما لم يكن أصل (رمين) و (غزَوْنَ) عنده (رمى) و (غزا) ، لم يكن أصل (يخشين) ساكن الياء عنده هو الفعل معلّ اللام (يخشى) .

وقد تبع جمهور النحاة سيبويه في هذه المسألة ، فعاملوا صيغ اتصال الفعل الناقص بضمائر الرفع المتحركة وفق ظاهر لفظها حيث نطقت الواو والياء ساكنتين في مثل (غزَوْنَ) ورمينَ ويخشينَ ويدعونَ) ، فبدتا صحيحتين وساكنتين لا يلزمهما إعلال .

ويخرج عن قول جمهور النحاة في هذه المسألة كل من الرضيّ وابن عصفور لتأصيلهما صيغ الأفعال الناقصة المتصلة بضمائر الرفع المتحركة معلة اللام ، وقولهما بردّ الياء والواو فيها للزوم سكون اللام في تلك الصيغ^(١) .

المطلب الثالث : التفسير المقترح لصيغة (يخشين) :

طرداً لوصف تركيب الأفعال مع ضمائرها على وتيرة واحدة ، أذهب مذهب الرضي الذي بينه في كلامه عن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالأفعال الماضية مفتوحة العين ، حيث رأى أن تقدير إعلال الأفعال قبل إلحاق الضمائر بها ، هو الوجه في تقدير حدوث هذا الإلحاق ، كما سبق ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

ومن ثم يكون مجئ الياء في (هُنَّ يَخْشَيْنَ) كمجيئها في (رميتُ) عند الرضي ، تنبيهاً على موضع السكون قبل ضمير الرفع المتحرك . وقد سبق ذكر علة ردّ الياء في هذا السياق الفونولوجي الذي يلزمه سكون آخر الفعل لاتصال ضمير الرفع المتحرك به ، كما سبق تفسير ما بين ردّها في هذا السياق ومجيء أصوات مزيدة أواخر الأسماء المقصورة الموقوف عليها وآخر فعل الأمر محذوف اللام ، من صلة فونولوجية واضحة ، وما في بيان هذه الصلة بين الظواهر الصوتية المتناثرة في كتب الصرف من الإبانة عن اتفاق أوجه تصريف ألفاظ اللغة أفعالاً وأسماء ، وإن بدا بينها التفاوت في النطق^(٢) .

(١) جاء قولهما في هذه المسألة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وفيما يلي قول الرضي في تأصيل صيغ الفعل المضارع الناقص

معلة عند دخول الضمائر عليها ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٢) انظر ص ٢٥٨ - ٢٦٨ ، ٢٧٨ - ٢٨٤ .

ومنعاً لتكرار ما سبق في الفصل الثاني ، أكتفي ههنا بذكر مرحلتي تصريف صيغة (يَخْشَيْنَ) للغائبات ، اتباعاً للتفسير المقترح لصيغة (رمىتُ) حيث قُدِّر دخول ضمير الرفع المتحرك على الفعل معلاً لا مصحح الآخر ، دون تفصيل القول في أوجه الاحتجاج لهذا التفسير ، وقد سبقت ص ٢٧٨ - ٢٨٣ .

أ - المرحلة الأولى في تصرف الفعل مع نون الإناث :

تلحق نون الإناث بالفعل (يخشى) مع الآخر بالمدّ ، وهي نون متحركة بالفتحة يلزمها تسكين آخر ما تلحق به ، وتسكين المدّ يكون بحذف حركته الثانية ، فيقصر المدّ آخر (يخشى) ويبقى لفظ آخر الفعل على فتحة عينه :

ي - خ Φ ش - Φ - (ن -) ← ي - خ Φ ش - Φ Φ ن -

٢ ١

١

ب - المرحلة الثانية :

يلزم بعد حذف لام الفعل وحركته السادة مسده في إبقاء المقطع الأخير في بنية الفعل ، أن يعوض عن اللام المحذوفة بصامت يظهر به السكون المصاحب لضمير الرفع علامة على اتصاله بالأفعال . وتُردّ الياء مُدخلةً في موضع لام الفعل ، فتحفظ لصيغة الفعل دلالتها على اتصال الضمير به ، كما تحفظ موضع النبر المصاحب لموضع السكون اللازم قبل الضمير - وهو الذي لا يستبين في النطق دون ردّ الياء - مع منع الإجحاف بعدد أصوات الفعل ومواضعها البنيوية . وبذلك تكون الكتابة الصوتية لإدخال الياء كما يلي :

ي - خ Φ ش - Φ Φ ن - ← ي - خ Φ ش - ي Φ ن -

١

٢ ١

ويُجيز هذا التفسير اعتبار قول الرضي بترجيح إلحاق الضمائر بالأفعال بعد تمام إعلالها (١) ، قولاً عاماً لا يخص تصريف الأفعال الماضية المتصلة بضمائر الرفع المتحركة وحدها ، وقد اتفق إقرار مذهبه في تأخر إلحاق الضمائر عن إعلال الأفعال في تفسير صيغ الأفعال - ماضية ومضارعة - المتصلة بالضمائر المدية وغير المدية على حد سواء ، وفق مقاييس فونولوجية وعلل صرفية ودلالية مطردة في وجه أعمالها وتسويغ ما يطرأ على صيغ الأفعال

(١) ذلك قوله في شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

الناقصة من التغييرات الصوتية ، دون استثناء يعرض في أيّ من تلك الصيغ ، كما تبين في تناول شتى السياقات الصوتية للواو والياء والفتحة الطويلة ، في مباحث الدراسة السابقة .

أما عن قول جمهور النحاة بدخول ضمائر الرفع المتحركة على الفعل الناقص غير معلّ الآخر ، فيمكن رده إلى اعتبارهم بلفظ الفعل ، إذ نطقت فيه اللام صحيحة ساكنة في شتى أبنيته الماضية والمضارعة - أي سواء أكانت عيناتها مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة - عند إلحاق ضمائر الرفع غير المدية به ، كما في (رميتُ وخشيتُ وسرّوتُ ويخشينَ ويرمينَ ويغزونَ) ، فلم يكن مع ظهورها وسكونها^(١) وجه للظنّ بسبق إعلالها على نطقها مصححة في هذه الصيغ ، ولا غايةً تخالفة ظاهر لفظها عند تقدير أصلها في صيغة الفعل المتصل بأحد هذه الضمائر ، فالتزموا بظاهر لفظ اللام فيه مصححة غير معلة وعدّوا ذلك لفظها منذ أصل وضع تلك الصيغ الصرفية .

(١) القصد من سكونها في أبنية الأفعال مكسورة العين ومضمومة العين هو أن النحاة عدوها ساكنة لاعتبارهم بأصالة سكون اللام في (فعلن ويفعلن) ، وقد تطور نطق آخر الفعل المضارع مكسور العين ومضمومها إلى المدّ لوقوع صوتي العلة في الفعلين ساكنين بعد الحركة القصيرة المجانسة لكل منهما .

المبحث الخامس

صيغة الفعل المضارع الناقص مفتوح العين للمخاطبة

يظهر في صيغة الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بضمير المخاطبة صوت الياء مسبقاً بالفتحة القصيرة - فتحة عين (يَفْعَلُ) - ، فيقال : (تَخْشَيْنَ وَتَرْضَيْنَ) في الفعل غير اللفيف ، ويقال (تَقْوِينَ وَتَرَوِينَ وَتَحْيِينَ) في الأفعال اللفيفة ، ولا يقع فرق بين تصريف هذه الأفعال لفيفة وغير لفيفة من حيث إعلال اللام فيها ، وأجتزئ من ثم بالكلام في صيغة الفعل المتصل بياء المخاطبة (تَخْشَيْنَ) الذي أصل لامة الياء عن تفصيل القول في كل من أصناف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين .

أما عن امتناع إعلال الواو والياء عيناً في الأفعال اللفيفة ، فقد مر بيان علته ص ٤٢٣ - ٤٣٠ ، ولا فرق بين ثبات صوت العلة عيناً في صيغة الفعل اللفيف للغائب المفرد وثباتها في باقي صيغ الفعل الصرفية ، لانبناء تصرفات الفعل المضارع على لفظه في صيغته للغائب المفرد .

المطلب الأول : أقوال النحاة في صيغة (تَخْشَيْنَ) للمخاطبة :

كان مذهب النحاة في تأصيل الصيغ الفعلية قائماً على وجوب صحة لام الفعل الناقص عند إلحاق واو الجمع وياء المخاطبة ، لما يستدعيانه من تحريك لام الفعل بالحركة الجانسة لكل منهما ، وهي الحركة غير اللازمة للياء في كافة ألفاظ العربية ، لما كانت تقبل وقوع الفتحة قبلها في مثل (عَيْنٍ وَبَيْتٍ وَخَيْلٍ) .

فلما لزمهم التنبيه على نوع الحركة اللازمة لنطق الياء مدأ في صيغ اتصال الفعل بضمير المخاطبة من مثل (تكتسبين) ، وكان مورد تلك الحركة هو آخر الفعل الناقص ، لم يكن تحريكه وهو معلن موضع الظن والتقدير عندهم ، إذ يمنع إعلال اللام تحريكها عندما يكون الإعلال مؤدياً إلى مدّ الآخر ، فقالوا إن ضمير المخاطبة كواو الجمع يدخل على الفعل الناقص غير معلن اللام . وقد سبقت هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل (١) .

وهم لذلك يجمعون في نصوصهم بين الكلام في تركيب الفعل المضارع مع واو الجمع وتركيبه مع ضمير المخاطبة ، مصطلحين عليه بأنه ياء المخاطبة ، اعتباراً بوصفهم للمدّ (٢) بأنه نصف حركة ساكنة لا صوت ممتدّ .

(١) انظر ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، ٤٥١ - ٤٥٥ .

(٢) جاء وصفهم للمد على هذا الوجه في مواطن ذكرهم قواعد الصرف ، لا في مواطن وصفهم للمد في ذاته وصفاً صوتياً .

يقول في ذلك سيبويه^(١): « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين، لحقتها ألف ونون ، وكذلك إذا لحقت الأفعال علامةً للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية^(٢) ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ، وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي » .

فلما كانت معاملتهم لضمير المخاطبة كمعاملتهم لواو الجمع في تقدير وجه إلحاقهما بآخر الفعل الناقص ، كانت مراحل تصريف (تخشِين) وفق المراحل الثلاث التالية :

أ - المرحلة الأولى :

يكون أصل الصيغة المضارعة (تخشِين) اعتباراً بصحة لام الفعل عند إلحاق ضمير المخاطبة بالفعل الناقص ، هو (تخشِين) حيث عين الفعل مفتوحة والياء الأولى فيه متلوة بكسرة مناسبة لضمير المخاطبة ، والياء الثانية ساكنة^(٣) . ولبيان السياق الصوتي الذي قدره النحاة للياءين في (تخشِين) ، أوضحه بكتابته بالرموز الصوتية :

ت - خ Φ ش - ي - ي Φ ن -

ب - المرحلة الثانية :

يستدعي السياق الصوتي المقدر للياء الأولى في هذه الصيغة ، أن تقلب ألفاً وفق قواعد الإلعال التي استنبطها النحاة ، ولذا قالوا إن الياء تعل فتصبح ألفاً متلوة بالياء الساكنة ويلتقي من ثم ساكنان على الوجه التالي :

(١) الكتاب ١ / ١٩ - ٢٠ .

(٢) قصده من منزلة النون في الأسماء أنها تقع فيها عوضاً من حركة الإعراب والتنوين (الكتاب ١ / ١٧-١٨) .

(٣) جاء النص على لفظ الفعل الناقص مع ياء المخاطبة على هذا الوجه في شرح مختصر التصريف العزّي للتفتازاني ص ٨٥ ، وفي نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ٥٥ ، وقد نص أبو حيان على تأصيل الصيغة مصححة اللام في لفظ البناء للمجهول في ارتشاف الضرب ١ / ١٤٥ .

ت - خ Φ ش - ا Φ ي Φ ن -

ذلك أن الألف في وصفهم الصوتي لها صوت مد ساكن ، وكذلك الياء التي للمخاطبة .

ج - المرحلة الثالثة :

يجب حذف المدّ عند وقوعه في الكلمة أول الساكنين الملتقيين^(١) ، وهو في هذا السياق الذي وصفه النحاة لتطور صيغة الفعل : الألف . وليست الياء من بعد ذهاب الكسرة السابقة عليها لزوماً لضرورة سكون الألف ، صوت مدّ في هذا السياق التقديري . ويبقى لفظ الفعل بعد ذلك الحذف على فتحة عينه دون مدّها ، وتتلوها الياء الساكنة ، فيصبح اللفظ (تخشّين) :

ت - خ Φ ش - ا Φ ي Φ ن -

ومثلما اختلف رأي الرضيّ عن رأي جمهور النحاة في تفسير إلحاق واو الجمع وضمائر الرفع المتحركة بالفعل الناقص ، جاء قوله في إلحاق ياء المخاطبة بالفعل المضارع الناقص مخالفاً لقولهم فيه ، فعدها تلحقه من بعد إعلاله . وهو يذكر ذلك في تفسيره لتصرف الفعل المضارع (ترَضَى) متصلاً بضمير المخاطبة ، والمضارع المبني للمفعول الذي قلبت واوه ياء في صيغته الماضية ، وهو الفعل (تُغزَى) متصلاً بياء المخاطبة . وذلك قوله^(٢) : « وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس ، لم يُردّ^(٣) ، نحو يَرْضُونَ ، وتُغزَيْنَ وترَضَيْنَ والمصطفونَ والمصطفينَ وغزواً ورمواً وغزّت ورمّت » . وهو يذكر هذا النص بصدد تعليله لردّ الألف إلى أصلها من الواو أو الياء في مثل (غزواً) و(يرضيان) اللذين أصل كل منهما عند جميع النحاة دخول ضمير الاثنين على لفظ الفعل معلّ الآخر بالفتحة الطويلة (أي الألف في اصطلاحهم) ، وكذلك عدّ أصل جميع تلك الأمثلة التي ذكرها هو التقاء المدّ آخر الأفعال والأسماء المذكورة بعلامة الجمع أو ياء المخاطبة أو ياء نصب جمع المذكر السالم ، وهي جميعاً علامات ساكنة عند النحاة مثل ضمير الاثنين ، فاستحق التقاؤها بالمدّ آخر تلك الكلمات أن

(١) الكتاب ٤ / ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ ، شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٢٠٠٦ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٠ .

(٣) قوله (لم يُردّ) يقصد به أن الألف لا تُردّ إلى أصلها من الواو أو الياء عند التقائها بصامت ساكن كما في (رمّت) .

تعامل معاملة واحدة في باب منع التقاء الساكنين ، ولم يخرج عن ذلك سوى ألفاظ التثنية لإرادة أمن اللبس . وقد سبق في عدد من المباحث السابقة تبين مذهب الرضي في اعتبار إلحاق الضمائر متأخراً عن إعلال أو أواخر الأفعال الناقصة ^(١) ، فكذا مذهبه ههنا في إلحاق ضمير المخاطبة بالفعل المضارع الناقص مفتوح العين (ترضين وتغزين) .

وقوله في باب التقاء الساكنين أكثر وضوحاً في تأصيل الفعل المضارع المتصل بضمير الرفع المديّ معلّ اللام . وذلك قوله في التقاء الساكنين إنه على ضربين ^(٢) : « إما أن يكون أولهما مدّة أو لا ، ونعني بالمدّة حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه . فإن كان ، فلا يخلو من أن يكون حذف المدّة يؤدي إلى لبس أو لا ، فإن أدى إليه حرك الثاني وإن لم يؤد الحذف إلى اللبس حذف المدّة ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في (خفّ وقُلّ وبع) أو كان كالجاء منها ، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، نحو (تخشّين وتغزّون وترمين) ، كان أصلها (تخشى وتغزو وترمي) ، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها ، سقطت اللامات للساكنين ، » .

وكما جمع الرضي بين ذكر إلحاق الواو والياء المديتين بالأفعال الناقصة وذكر إلحاقهما بالأسماء المقصورة ، جمع النحاة بينهما في تفسيرهم لما يعرض لكل من تلك الصيغ من تغيير وإعلال .

فمن ذلك قول سيبويه في تصرف الفعل الناقص عند اتصاله بواو الجمع وياء المخاطبة وقوله في رفع الاسم المقصور المجموع جمع السلامة ونصبه وخفضه بالياء ^(٣) : « هذا باب ما يُضمّ من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل : وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضممار ، إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك قوله عز وجل : « ولا تنسوا الفضل بينكم » ^(٤) ورموا ابنك واخشوا الله ، وأما الياء التي هي علامة الإضممار وقبلها حرف مفتوح ، فهي مكسورة في

(١) انظر ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ .

ألف الوصل ، وذلك : (اخشِي الرجل) للمرأة ، لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو ، جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تُجرى ههنا كما تُجرى الواو ثم .

..... ومثل هذه الواو واو (مصطَفُونَ) ، لأنها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو (اخشَوْا) لعلامة الجمع ، وحذفت من الاسم ما حذفت واو (اخشَوْا) ، فهذه في الاسم كتلك في الفعل ، والياء في (مصطَفِينَ) مثلها في (اخشِي) ، وذلك : مصطفو الله ومن مصطفي الله .

فهو في هذا النص يوضح أن تصرف الفعل الناقص مفتوح العين مع علامة الجمع الواو كتصرف الاسم المقصور عند إلحاقها به .

وقد جاء قول الزجاجي في تفسير ما يعرض للاسم المقصور المرفوع بالواو والمنصوب بالياء ، مفيداً دخول الواو والياء على الاسم معلاً ، لا على الياء في آخره ، فهو يقول^(١) : « وأما انضمام ما قبل الواو في الجمع ، فغير لازم أيضاً ، لأن من الأسماء ما يلزم فتح ما قبل الواو في جمعها . وتلك الأسماء المقصورة كلها إذا جمعت جمع السلامة وجب فتح ما قبل الواو فيها نحو قولك : موسى وعيسى ومثنى ومُعَلَّى ومُفْتَرَى ومصطفى وما أشبه ذلك ، ألا ترى أنك تقول : عيسون ومثنون ومعلون ومصطفون ، لأنك تأتي بواو الجمع وهي ساكنة ، وقبلها ألف ساكنة ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى ما قبلها مفتوحاً على حاله .

وكذلك في الحذف والنصب يفتح ما قبل الياء كقولك : رأيت الموسين والعيسين والمصطفين ، ومررت بالعيسين والموسين والمصطفين . قال الله عز وجل : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارِ ﴾^(٢) . وهذه الأسماء كثيرة جداً ، وهذا حكمها في انفتاح ما قبل الواو والياء في الجميع .

فهو يقدر دخول الواو على المدّ آخر الاسم المفرد المعلّ من مثل (المصطفى) و (عيسى) و (مُعَلَّى) ، وحكم الياء في إلحاقها بالاسم المقصور عنده ، يتعين أن يكون كحكم الواو في إلحاقها به ، لما كانتا صوتي مدّ مسبوقين بحركة تجانس كلاً منهما وفق وصف النحاة لهما ، فلم يكن ثمة وجه لمعاملة إحداهما على خلاف معاملة الأخرى ، وهم يقرنون بين وجه تصرف

(١) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ١٢٥ .

(٢) سورة ص ، الآية ٤٧ .

الاسم المقصور عند لحاق الواو والياء المديتين به ، ووجه تصرف الفعل الناقص مفتوح العين المتصل بهما .

وبذلك يكون تصريف صيغة (تَخْشِين) وفق قول الرضي والزجاجي مقتصرأ على

المرحلتين التاليتين :

١ - المرحلة الأولى :

تدخل ياء المخاطبة الساكنة على الفعل معلّ الآخر بالمدّ ، فلا يمكن تحريكه بحركة

الكسرة المناسبة للياء ، ويلتقي ساكنان ، هما المدّ آخر الفعل والياء :

ت - خ Φ ش - ا Φ ي Φ ن -

٢ - المرحلة الثانية :

يجب حذف الألف لكونها مدأ واقعة أول الساكنين الملتقيين ، فيبقى لفظ الفعل على

فتحة عينه ملتقبة بالياء الساكنة في آخره : ت - خ Φ ش - ي Φ ن -

فهذان وجهها التفسير اللذان ذكرهما النحاة لإلحاق ضمير المخاطبة بالفعل المضارع

الناقص مفتوح العين ، وفيما يلي التفسير المقترح لهذه الصيغة الفعلية مؤصلةً على الوجه

الذي قال به الرضي والزجاجي ، اعتباراً بأن وجه إلحاق الضمائر بالأفعال الناقصة وجه واحد

مطرّد في العربية ، بغية تعزيز القول باطراد نهج اللغة في تركيب صيغها الصرفية ، فيكون

تقدير إلحاق ضمير الاثنين - وهو لاحقة مديّة كضميري الجمع والمخاطبة - كتقدير إلحاق كافة

الضمائر بالفعل الناقص .

ولا يفترق التفسير المقترح عن تفسير الرضي والزجاجي سوى في وصف المدّ وترك

القول بأنه صامت - صوت لين - ساكن ، سواء في ذلك المدّ الواقع آخر الفعل والمدّ علامة

ضمير المخاطبة ، مع تقدير إعمال قانون تمكين موضع السكون الواقع بعد الياء وفق قواعد

نظرية العامل الفونولوجي ، والقول بنقل الياء إلى موضع الصامت المغفل أول مقطع الضمير .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (تَخْشِين) :

أقدر لتفسير هذه الصيغة المراحل الثلاث التالية :

١ - المرحلة الأولى :

دخول ضمير المخاطبة علي آخر (تخشى) معل اللام :

ت - خ Φ ش - Φ - Φ - ن -

يقع في هذه الصيغة أربع حركات متتاليات يتوسطهن موضعا صامتين مغفلين في النطق ، أحدهما موضع لام الفعل والثاني موضع مستهل المقطع الملحق بالفعل ، وهو مقطع ضمير المخاطبة . فأول مقطع الضمير هو موضع المستهل كما هو أول كل مقطع وفق ما سبق في التعريف ببنية المقطع ومقاييس نظرية العامل الفونولوجي المأخوذ بها في الدراسة ، ولما لم يتبدئ لفظ الضمير بصامت ، كان وصف مقطعه بادئاً بسكون موضع المستهل وفق تلك المقاييس .^(١)

ويستدعي هذا السياق الفونولوجي التخلص من أحد الموضعين المغفلين ، لشذوذ تواليهما عن قانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق^(٢) ، ولذلك يلزم نقل الكسرة أولى حركتي الضمير إلى موضع السكون المجاور لها ، ليذهب بنقلها موضعه من البنية الفونولوجية .

٢ - المرحلة الثانية :

تحذف الكسرة الثانية من حركتي الضمير اجتزاء بنطق الكسرة الأولى ياء في موضع المستهل أول مقطع ضمير المخاطبة ، مثلما اجتزئ بنطق الضمة الأولى من ضمير الجمع في صيغة (رَمَوْا) ، كما سبق ص ٢٣٥ ، ويلى ذلك نقل الكسرة الأولى إلى موضع المستهل ، فتنتطق ياء :

أ - تحذف الحركة الرابعة في سلسلة الحركات المتتالية ، لأن الحذف إنما يكون من الآخر :

ت - خ Φ ش - Φ - Φ - ن -
٤ ٣ ٢ ١

(١) انظر ص ٥١ - ٥٤ ، ٥٩ - ٦٠ .

(٢) جاء تفصيل القول في هذا القانون في التفسير المقترح لصيغة (رميا) ، كما جاء في خاتمة الفصل الثاني في مصاف القوانين الفونولوجية المقترحة لتفسير إعلال الواو والياء لامات في الفعل الماضي انظر : ص ١٩٤ -

١٩٩ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

← ت - خ Φ ش Φ - ن -
 ٣ ٢ ١

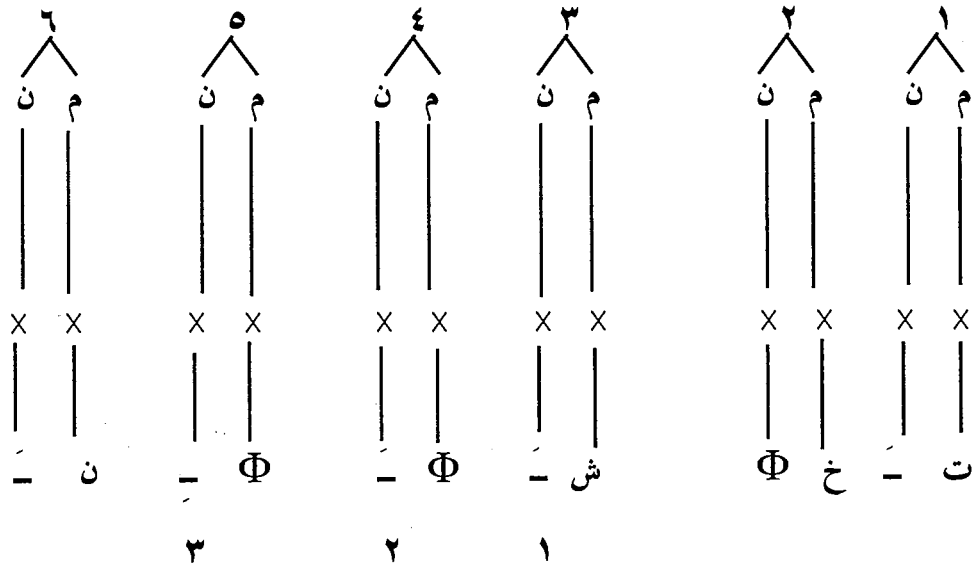
ب - نقل الكسرة المتبقية إلى موضع السكون المجاور لها ، فتنتطق ياء ، لأنه موضع
 خصص في مقاطع الكلمة لنطق الصامت لا الحركة :

ت - خ Φ ش Φ - ن -
 ٣ ٢ ١

← ت - خ Φ ش Φ - ي - ن -
 ٢ ١

ويمكن توضيح هذا النقل برسم صيغة الفعل قبل حدوث النقل المقدر ، إبانة عن موضع
 المستهل الساكن المنقول إليه الكسرة المجاورة له في مقطع الضمير .

صيغة الفعل (تَخْشَيْنَ) حيث تلتقي في إحدى مراحل صياغتها ثلاث حركات هُنَّ المدّ في
 (تخشى) والكسرة المتبقية من ضمير المخاطبة :



فالمقطع الخامس في هذه البنية المقطعية هو مقطع الضمير الذي يقع فيه تحويل نطق
 الكسرة إلى الياء بواسطة نقلها من موضع المقطع المخصص لنطق الحركة إلى موضعه المخصص
 لنطق الصامت ، فتصبح الكسرة فيه ياء ، لما كانتا من حيث خصائص النطق ذواتي صفات

واحدة لا تفرقان إلا في درجة ارتفاع اللسان .

ولم تبق الكسرة الثانية ههنا مثلما لم تبق الضمة الثانية في ضمير الجمع في صيغة (رَمَوْا) ، لما كان بقاء كل منهما يؤدي إلى همز نصف الحركة الناشئة عن النقل ، لوقوعها ببقاء الحركة الثانية متحركة بعد الفتحة الطويلة ، فيجب همزها كما همزت واو (كساء) وياء (قضاء) في السياق نفسه ، وقد سبق القول في ذلك ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

٣ - المرحلة الثالثة :

لما وقعت الياء ساكنة بعد المدّ ولم يجز تحريكها حتى لا تنقلب همزة كما انقلبت لتحركها بحركات الإعراب بعد المدّ في (رداء وقضاء) ^(١) ، وجب تقصير المدّ إعمالاً لقانون تمكين موضع النواة الساكنة حتى تحصل بين موضع فتحة عين الفعل وموضع النواة الساكنة علاقة تعليق فونولوجي تسوغ بقاء السكون في بنية الصيغة الصرفية ، كما كان تعليق السكون آخر صيغة (رَمَتْ) للغائبة وآخر صيغة (رَمَوْا) لجماعة الغائبين ، بموضع حركة قصيرة سابقة عليه ، تعليقاً لازماً لمنع تحريك الموضع الساكن ^(٢) .

وبذلك يكون تقدير التطور الصوتي الأخير الحاصل في هذه الصيغة كما يلي :

ت - خ Φ ش - Φ - ي Φ ن - ←

ت - خ Φ ش - ي Φ ن -

المطلب الثالث : وجه الاحتجاج لهذا التفسير :

جدير بالذكر في هذا المقام أن ياء المتكلم - كضمير المخاطبة - لاحقة مديّة تنطق ياء عند اتصالها بالاسم المقصور مثلما تنطق الكسرة الطويلة في (تفعلين) ياءً في (تخشين) وترضين وتقوين) وأمثالهن من الأفعال المضارعة الناقصة . ولا فرق بين تفسير الياء في الحالتين ، إلا أن الصيغتين تختلفان في بقاء المدّ قبل الياء في الأسماء المضافة إليها وذهابه في الأفعال .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٥ ، المقضب ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ، النصف ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، شرح الشافية للرضي ١٧٣ / ٣ - ١٧٤ .

(٢) سبق تعليل حذف الحركة الثانية من المدّ لأجل حصول التعليق بين السكون والعامل فيه السابق عليه ، فلم أكرره ههنا . انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ و ٢٣٥ - ٢٣٦ .

وتعليل ذلك لا يخفى عند النظر في أحوال الياء المتصلة بالأسماء المقصورة ، إذ تقبل معها التحرك بالفتحة ، فيقال : (فتاي وعصاي) بفتح الآخر ، في حين تبقى الياء على سكونها في الأفعال ، لا تفارقه .

يقول سيبويه في إضافة ياء المتكلم إلى الاسم المقصور^(١) : « هذا باب إضافة المنقوص^(٢) إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمير : اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتُحرّكها بالفتحة ، لئلا يلتقي ساكنان . وذلك قولك : بُشراي ، وهُدائي وأَعْشاي » .

وبذلك يمكن القول بأن عدم لزوم سكون الياء المتصلة بالأسماء المقصورة ، هو علة بقاء المدّ ، لأنه لا حاجة إلى تقصيره إلا مع سكون ما بعده .

وثمة علة أخرى تمنع تقصير المد في الاسم المقصور المتصل بياء المتكلم ، وهي أن نطق الحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة آخر الاسم غير متفق مع قواعد الصرف في العربية ، فكان حصوله عن تقصير المدّ في (فتاي) ساكن الياء ، يستدعي قلب الحركة المركبة مدّاً^(٣) ، فيقال (فتى) بالمد في موضع إضافته إلى ضمير المتكلم ويلتبس بلفظ الاسم غير المضاف إلى الضمير .

وبذلك يتضح أن قلب الكسرتين الدالتين على المتكلم بعد الفتحة الطويلة في الاسم المقصور ياء ساكنة - في أصلها كما بينه نص سيبويه السابق - هو الوجه في تصرف الحركات الأربع المتوالية في العربية ، متى كانت الحركتان الأوليان هما الفتحتين .

ومن ثم يكون تقدير هذا التطور الصوتي عند التقاء ضمير المخاطبة - وهو الكسرتان كضمير المتكلم الذي يقع مضافاً إليه - بالفتحتين آخر الفعل الناقص ، تقديراً متفقاً مع تصرف الفتحتين المتفتحتين بحركة ضيقة طويلة في كافة صيغ اللغة الصرفية .

وليس تقدير تحول الحركتين الأخيرتين (غير المتجانستين مع الحركتين الأوليين) في سلسلة الحركات المتتابعة إلى نصف حركة هي الياء في مثل (فتاي) و (تخشّين وترضّين) أو الواو في مثل (رموا) ، قولاً مطلقاً في سائر سياقات التقاء المدين غير المتجانسين ، لأن

(١) الكتاب ٣ / ٤١٣ .

(٢) ورد مصطلح (المنقوص) في كتاب سيبويه إشارة إلى الاسم المقصور .

(٣) هذا القلب كقلب (يابسٌ ويأجلُ) السابق ذكره ص ٤٠٩ - ٤١١ .

العربية لا تقبل هذا التحول الصوتي إلا مع كون المدّ الأول هو الفتحة الطويلة . وعلة امتناع هذا العمل الفونولوجي في مواضع التقاء المدين غير المتجانسين في غير هذا السياق في العربية ، هي أن العربية لا تقبل توالي المدّ ونصف الحركة الضيقين ، وهما الكسرتان والياء الساكنة والضمّتان والواو الساكنة كما في أصل صيغتي (مَرَضِيّ) و(مَغْرُورٌ) ، ولذلك لزمهما تحول نطق المدّ ونصف الحركة إلى الحركة القصيرة وتضعيف نصف الحركة آخراسمي المفعولين ، فراراً من توالي المدّ ونصف الحركة الضيقين ، وقد سبق تفسير تحول النطق إلى التضعيف في مثل هذين الاسمين ص ٧٦ .

خاتمة الفصل الخامس

وردت في هذا الفصل مناقشة تأصيل صيغ الفعل المضارع الناقص مفتوح العين وترتب عليها النتائج التالية :

١ - أدى الأخذ بقول الرضي بأن الكلمة تستوفي مطلوبها الداخلي قبل مطلوبها الخارجي ، إلى تأصيل صيغة الغائب المفرد من الفعل المضارع الناقص مفتوح العين معلة قبل إلحاق علامة الإعراب ، على خلاف قول النحاة في تفسير المدّ في آخره . وقد أدى هذا التقدير إلى طرد علة إعلال الفعل المضارع الناقص في صيغة الغائب في شتى أبنيته ، بدلاً من تعليله في المفتوح العين على خلاف تعليله في مضمومها ومكسورها من مثل (يرمي) .

٢ - قام تفسير تصحيح وسط الليف على اعتبار إعلال الطرف أسبق على إعلال الوسط ، وأن المدّ الناشئ آخر الفعل يمنع نقل حركة عين الفعل في مثل (يَرُوى وَيَحْيَا) إلى فائه لعدم جواز نقل الحركة أولى المدغمين ، وفق تفسير المدّ بأنه علاقة إدغام .

٣ - جعل النحاة الأصل في صيغ اتصال الفعل بضمائر الرفع - كما جعلوا أصل صيغة الغائب المفرد من الماضي والمضارع مفتوح العين - هو لفظ الفعل مصحح اللام . ولم يستثنوا من تلك الضمائر المتصلة بالأفعال الماضية والمضارعة مفتوحة العين سوى ضمير الاثنين الغائبين الذي قدروا دخوله على الفعل الناقص بعد إعلاله . ويمكن ردّ هذا الاختلاف في تأصيل الصيغ إلى أن وصفهم للمدّ بأنه حركة مركبة من الحركة القصيرة ونصف الحركة المتجانستين ، قد أوجب انتباههم إلى وقوع الواو والياء الساكنتين مسبوقتين بغير الحركة المجانسة لكل منهما في بعض الصيغ ، فلزمهم لذلك التفريق بين نوع الحركة المركبة الناشئة عنها المد والحركة المركبة غير المحدثّة المدّ وهي المبتدأة بالفتحة .

ثم استدعى هذا التفريق التنبيه إلى دخول تلك الحركة المجانسة آخر الفعل الناقص ، فلم يقع في الظن وفق هذا الاعتبار أن يكون آخر الفعل معلاً ، وإنما لزم تقدير تصحيح لامة لتتحرك بالضممة اللازمة قبل واو الجمع تارة وبالكسرة التي قبل ياء المخاطبة تارة أخرى .

ولم ينبهوا في تأصيل الصيغ الفعلية التي يدخل فيها المدّ ذو الحركة المتسعة - الذي أطلقوا عليه « الألف » - على الفعل الناقص ، على نوع الحركة المصاحبة لها ، لما كانت هي الفتحة لا محالة ولا وجه لوقوع حركة غيرها قبل « الألف » ، فأهملوا التنبيه إليها والإشارة إلى تحريك لام الفعل بها ، فترتب على ذلك أن قدروا دخول ألف التثنية على الفعل المعلن كما في (رَمَيَا) .

وكذلك عدّوا تاء التأنيث الساكنة تدخل على الفعل الماضي بعد إعلاله ، لاعتبارهم علامة التأنيث صوتاً واحداً هو التاء غير المسبوقة بحركة قبلها ، وهذا معنى قولهم إن المدّ قبلها يحذف لمنع التقاء الساكنين في مثل (رَمَتْ)^(١) ، إذ لو لم تكن علامة التأنيث عندهم هي التاء وحدها ، لما قدروا اجتماع ساكنين في أصل (رَمَتْ) ، فأصلوها محرّكة اللام لدخول فتحة علامة التأنيث كما أصلوا (يَخْشَوْنَ) محرّك اللام بضمّة مناسبة الضمير . فلما كان ذلك وصفهم للتاء ، عاملوها وألف التثنية معاملة واحدة في تقدير دخول كل منهما على الفعل المعلن . هذا ما بدا لي في تعليل تفريقهم بين أوجه تركيب الأفعال الناقصة مع ضمائرها المدية ، والله أعلم .

(١) الكتاب ٤/ ١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٧ ، شرح الشافية للرضي ٣/ ١١٠ ، المتع لابن عصفور

الفصل السادس

صيغ الفعل المضارع

الناقص، مكسور العين

المبحث الأول

صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين

غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة

ترد من الفعل المضارع خمس صيغ لا يدخله فيها أحد ضمائر الرفع الظاهرة، هي صيغته للغائب المفرد وصيغته للغائبة المفردة وصيغته للمخاطب وللمتكلم ولجماعة المتكلمين، وأمثلة للصيغ الخمس بصيغة الفعل المجرد للغائب المفرد مما اعتلت لامه بياء أصلية، لما كان المزيد المكسور ما قبل لامه غير مختص بسياق صوتي يختلف عن سياق اللام في المكسور العين المجرد، فكان قياس تصرفه كقياس تصرف المجرد. وأجعل مثال المناقشة الفعل (يرمي).

المطلب الأول: أقوال النحاة في تفسير إعلال (يرمي):

١ - القول بحدوث الإعراب قبل الإعلال:

عامل النحاة الفعل المضارع مكسور العين معاملةً للفعل المضارع مفتوح العين من حيث تقدير إحقاق حركة الإعراب بآخره قبل إعلاله، فكان أول قولهم في (يرمي) وأمثاله هو إشارتهم إلى وجوب حذف ضمة إعرابه، فكان هذا عندهم هو أول ما يطرأ على الفعل الناقص المضارع مكسور العين من أوجه التصريف^(١).

وقد فسروا غياب ضمة الإعراب من آخر (يرمي) وأمثاله بثقل الضمة مع الياء. يقول في ذلك سيبويه^(٢): «وإذا كان قبل الياء كسرة، لم يدخلها جرّ كما لم يدخل الواو ضمّ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجرّ فيها، لأن الواو قد تكره بعد الياء حتى تقلب ياء، والضمة تكره معها حتى تكسر في (بيض) ونحوها. فلما تركوا الجرّ، كانوا لما هو أثقل مع الياء وما هو منها أترك». .

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٤٨/١، الجمل في النحو للزجاجي ٤٠٥، شرح الملوكي في التصريف

لابن يعيش ٣٤٥، شرح الشافية للرضي ١٨٢/٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

ومثل ذلك قوله في وجوب سكون الياء^(١): « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع ، حُذِفَ في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك : لم يَرْمِ ولم يغزُ ولم يخشَ ، وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » .

ويظهر من تعليقه حذف ضمة الإعراب أنهم يقرنون بين ثقل الضمة مع الياء وثقلها مع الواو ، التفاتاً منهم إلى أن الواو والضمة صوتان من جنس واحد ، وإن اختلفا في وجه النطق . ولذلك يقول ابن عصفور في تفسير وجوب سكون ياء (يرمي)^(٢) : « وما كان من هذه الأفعال المضارعة في آخره واو أو ياء ، فإنه يكون في موضع الرفع ساكن الآخر نحو (يغزو) و(يرمي) ، فتحذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو ، لأنها مع الواو بمنزلة واوين ، ومع الياء بمنزلة ياء وواو ، وذلك ثقيل » .

وقوله « فتحذف الضمة » يدل على اعتبارهم نطق الضمة بعد ياء (يرمي) هو الأصل الذي عدل عنه . ولذلك يقول ابن جنى في أصل نطق (يغزو) و (يرمي)^(٣) : « إنما وجب تسكين هذه الواو والياء في موضع الرفع استثقلاً للضمة عليهما لو قالوا : (هو يرمي ويغزو) ، على أن هذا هو الأصل . ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر أخرجهما على الأصل ؟! قال الشاعر^(٤) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بمالقت لبون بني زياد

فهذا من لغته أن يقول : (يأتِيكَ) كما تقول (هو يضربُكَ) ، فسكون الياء في (يأتِيكَ) علامة للجزم ، كما أن سكون الباء في (ألم يضربُكَ) علامة للجزم » .

وبذلك يظهر أن النحاة قد عدوا إلحاق ضمة الإعراب بآخر الفعل المضارع الناقص سابقاً

(١) الكتاب ١ / ٢٣ .

(٢) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ .

(٣) المنصف لابن جنى ٢ / ١١٤ .

(٤) البيت للفرزدق : همع الهوامع ١ / ١٧٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٠ ، خزنة الأدب

٣٦١ / ٨ .

على حدوث المدّ في آخره ، سواء في ذلك ما كان منه مفتوح العين من مثل (يخشى) وما كان منه مكسورها ومضمومها من مثل (يرمي ويغزو) .

وهم يعدّون الياء المكسور ما قبلها أشدّ ثقلاً عند تحركها بالضمّة من الياء غير المسبوقة بالكسرة ، ولذلك يصف الرضيّ تحريك الياء المكسور ما قبلها - لاماً في الفعل المضارع - بضمّة الإعراب ، بأنه تحريك « لا نظير له في الأفعال »^(١) .

ولا خلاف بين النحاة في لزوم آخر المضارع معتل اللام بالياء والواو السكون ، وأنهما تسدان مسدّ حركة الإعراب وتقومان مقامها آخر الفعل ، لما كانتا تثبتان في مواضع ثبات الضمة الإعرابية وتحذفان في مواضع حذفها للجزم^(٢) . وإذ عللوا ترك ضمهما بثقل الضمة معهما ، أمّوا هذا التعليل بإشارتهم إلى أن التسكين لا يلزم إلا مع الحركة الضيقة (الضمّة) وأن الحركة المتسعة (الفتحة في حالة النصب) تخفّ ، فتبقى آخر الفعل الذي لامه الواو أو الياء^(٣) .

٢ - وجه إعلال الياء في (يرمي) :

لما أجمع النحاة على خلوّ آخر المضارع الناقص معتل الآخر بالياء من ضمة الإعراب ، ولم يكن نصب الفعل هو الأصل فيه بل هو الفرع في نطق آخره ، كان القول العام في نطق (يرمي) أنه ينتهي بياء ساكنة مسبوقة بالكسرة ، أي بحركة مركبة من حركة ونصف حركة ضيقتين متجانستين . وقد وصف سيبويه الياء في هذا السياق الصوتي بأنها « معتلة » في غير موضع واحد من كتابه ، وهو عند ذكر ذلك يبين أن مصطلح الاعتلال عنده غير دالّ على التسكين فحسب ، وأنه يفيد حصول المدّ بالياء المسبوقة بالكسرة . وقد جاء ذكره لهذا

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١٩ .

(٢) النصف لابن جني ٢ / ١٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١ / ٢١٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٢-٣٨٣ ، النصف لابن جني ٢ / ١١٤ ، الجمل في النحو للزجاجي ٤٠٥-٤٠٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٥ .

الاعتلال في باب إعلال الواو والياء وهن لامات ، تالياً لكلامه في اعتلال الواو المسبوقة بالضممة ، حيث قال (١) : « واعلم أن الواو في (يَفْعَلُ) تعتلّ إذا كان قبلها ضمة ، ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع ، كما كرهوا الضمة في (فَعُلِ) ، وذلك نحو: البون والعون ، وإذا كان قبل الياء كسرة ، لم يدخلها جرّ ولا يدخلها الرفع ، إذ كره الجرّ فيها » (٢)

فقوله « الواو في (يَفْعَلُ) تعتلّ ولا يدخلها الرفع » يجمع بين دلالة الاعتلال والتسكين في عبارة واحدة ، فبان بذلك أنه لا يقصد من الاعتلال التسكين في ذاته ، وإنما ما ينتج عن التسكين من نطق الضمة والواو الساكنة صوتاً ممتداً آخر (يغزو) ونطق الكسرة والياء الساكنة كذلك آخر (يرمي) .

ويزداد قصده من مصطلح الاعتلال وضوحاً في باب اعتلال الواو والياء عيين حيث يقول (٣) : « هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه : اعلم أن فَعَلْتُ وفَعُلْتُ وفَعِلْتُ منهما معتلة كما تعتل ياء (يرمي) وواو (يغزو) ، فلما اعتلت هذه الأحرف ، جُعِلت الحركة التي في العين محوِّلة على الفاء ، وكرهوا أن يُقَرَّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين ، كما أن (يَفْعَلُ) من (غزوتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الواو ، وكما أن (يَفْعَلُ) من (رميتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت .

فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت ، جُعِلت حركتهنّ على ما قبلهن ، كما جُعِلت من الواو والياء حركة ما قبلها ، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل .

ألا ترى أنك تقول : (خِفْتُ وهبْتُ) : فَعِلْتُ ، فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء ، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل الذي بعدها ، كما لزم ما ذكرت لك الحركة مما بعدها ، لئلا يجري المعتل على حال الصحيح .

فقوله « فلما اعتلت هذه الأحرف ، جُعِلت الحركة التي في العين محوِّلة على الفاء » ، ثم قوله « وكرهوا أن يُقَرَّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين » ، قولان يبينان عن أن الاعتلال

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٢) سبق نقل النص بتمامه ص ٤٧٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٩ .

عنده هو حصول صوت المدّ في (خاف وهاب) ، لأن عبارته أفادت أن الاعتلال هو علة نقل حركة العين وأن ذلك النقل إنما يقع ليعزز ذلك الاعتلال عند ذهاب المدّ في صيغة (فَعَلْتُ) . فلما لم يكن في (خاف وهاب) من الإعلال سوى نطق المدّ وسطهما بحصول « الألف » (على حدّ اصطلاحهم) عن أصل صوت العلة عيناً في الفعلين ، لم يكن من وجه لتفسير الصلة التي عقدها سيبويه بين اعتلال (خاف وهاب) واعتلال (يرمي ويغزو) ، سوى أن اعتلال الفعل المضارع ناقص مسكّن الياء والواو هو حصول المدّ بهما آخراً .

ويفيد هذا المعنى عبارته السابقة^(١) : « وكرهوا أن يُقروا حركة الأصل حيث اعتلت العين ، كما أن (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الواو وكما أن (يَفْعَلُ) من (رَمَيْتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت » . فهو يذكر أن الاعتلال هو علة تحرك ما قبل الياء بالحركة المجانسة لها ويقرن اعتلال (يرمي) باعتلال الفعل معتل العين ، ويتبين من عقده الصلة بين اعتلال الفعل الناقص ولزوم الحركة المجانسة لصوت العلة فيه ، أن إرادة الحفاظ على المدّ هي علة امتناع تحريك عين (يرمي) بغير الكسرة ، لما كان الوصف الصوتي للمدّ الضيق في منهج كافة النحاة قائماً على تقدير وقوع الواو أو الياء ساكنة بعد الحركة المجانسة لها .

وأول النص السابق يشير إلى هذا المعنى حيث يقول سيبويه : « اعلم أن (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ) و (فَعَلْتُ) منهما - أي مما وقعت فيه الواو والياء عينين - معتلة ، كما تعتل ياء (يرمي) وواو (يغزو) » . فالاعتلال في مثل (خاف وهاب) معتلي العين هو المدّ وسطهما ، والمدّ عند النحاة لا ينفصل عن تقدير السكون إذ هو في وصفهم له « حرف ساكن » لا محالة . فلما كان المدّ والسكون متلازمين في تقديرهم ، كان استعمال مصطلح الاعتلال في وصف نطق آخر (يرمي) كما في وصف نطق (خاف وهاب) ، مفيداً سكون الياء لثقل ضمة الإعراب معها ونطق الآخر مدّاً في آن واحد ، وفق اصطلاحهم . وما الإسكان عندهم إلا ضربٌ من الإعلال وفق قولهم في قواعد الإعلال ، كما أن الأصل في إعلال الواو والياء عندهم

(١) انظر الصفحة السابقة .

هو حصول المدّ بهما كما يوضحه قول ابن يعيش^(١): «إنما أجروهما^(٢) مجرى الحروف الصراح، من قبل أن أصل الاعتلال فيهما إنما هو شبههما بالألف . وإنما تكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة ، فتصيران كالألف لسكونهما وكون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسها ، كما أن الألف كذلك ، فهي ساكنة وقبلها فتحة والفتحة من جنس الألف . فإذا سكن ما قبلهما ، خرجتا من شبه الألف ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فلذلك يقولون (ظَبْيٌ وَعَزْوٌ) .»

وبذلك يكون قول سيبويه في اعتلال (يرمي) بتسكين آخره متضمناً للدلالة على تحوّل الحركة المركبة من الكسرة والياء إلى نطق المد كما وصفه علماء اللغات السامية وقرروا أنه تحول أصيل في اللغة السامية الأم^(٣).

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يرمي) :

أذهب في تفسير صيغة الفعل المضارع الناقص مكسور العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، مثل ما ذهبت إليه في تقدير المرحلة الأولى من تصرف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين (يخشى) ، فأقدر نطق المدّ فيه آخراً قبل إلحاق ضمة الإعراب به ، إعمالاً لقانون تحويل الحركة المركبة من العلتين الضيقتين إلى المدّ الضيق ، كما بينه نص سيبويه السابق في اعتلال (يرمي) ، وكما جاءت عليه ظواهر إعلال أصوات العلة في اللغة السامية الأم ، وفق ما بينت آنفاً .

ويعزز هذا القول أن الظنّ بالكلمة في اللغة أن يشرع في إعرابها بعد تمام صياغتها الصرفية وما تستوجبه من قواعد الإعلال وتغيير النطق في أصواتها - معتلة كانت أم غير معتلة - ، وأن التشكيل الصوتي^(٤) لكل صوت من أصوات الكلمة وفق ما يستحقه سياقه الصوتي فيها ، عمل فونولوجي سابق على إدخال علامات الإعراب عند وقوع كل كلمة في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٩ .

(٢) أي : أجروا الواو والياء الساكن ما قبلهما في مثل (دلّو وظبي) .

(٣) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩ .

(٤) هذا هو اصطلاح الدكتور تمام حسان على التطورات الصوتية التي يتناولها علماء الفونولوجيا بالدرس

في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ص ١١١ .

سياق النظم النحوي لإحدى الجمل ؛ فهي بنية في ذاتها تستحق استيفاء ضبط عناصرها الصوتية وفق القواعد الفونولوجية في اللغة قبل إلحاق أى لاحقة بها ، علامة إعراب كانت أم غير ذلك ، لأن ما يلحق بالكلمة إنما هو - على حد قول الرضي - « مطلوبها الخارجي » الذي لا يلحق بها إلا بعد أن تُنقح أصواتها الأصول وتُعطي « مطلوبها في ذاتها »^(١) .

فإذا أخذ بهذا القول ، لا تكون العلة التي يفسر بها غياب علامة الرفع في الفعل الناقص المضارع هي كراهة ضم الواو والياء المسبوقتين بحركة مجانسة لكل منهما ، من باب تقدير أنهما سياقان صوتيان ترفضهما اللغة ، وهما سياق وقوع الواو بين الضمتين وسياق وقوع الياء بين الكسرة والضمة . وإنما العلة هي أن هذين السياقين لا يحصلان في صيغ المضارع الناقص إن سبق إعلال آخره الحاجة إلى إلحاق علامة الرفع به عند نظمه في الجمل .

ومن ثم يكون تصرف الفعل المضارع الناقص مكسور العين في صيغته للغائب المفرد حاصلًا في مرحلتين ، تتأخر فيهما مرحلة الإعراب عن مرحلة الإعلال كما سبق القول في تفسير الفعل (يخشى) في الفصل السابق :

١ - المرحلة الأولى :

يجب نقل الياء الساكنة الواقعة بعد الحركة القصيرة من جنسها إلى موضع النواة التالية في مقعطها الصوتي ، إعمالاً لقاعدة تحويل نطق الحركة المركبة ذات العلتين الضيقتين إلى المدّ الضيق ، كما في اللغات السامية الأخرى :

ي - ر - م - ي - Φ ← ي - ر - م - Φ -

وبناء (يرمي) ساكن الفاء كبناء (يخشى) ، وسكون فاء الفعل فيه يقع الموضع الرابع من مواضع بنية مقاطعه ، ولذلك وقع في الكتابة الصوتية ههنا بعد راء (يرمي) .

٢ - المرحلة الثانية :

تلحق علامة الرفع الإعرابية بآخر الفعل الناقص بعد استيفاء تشكيل أصواته المعتلة^(٢) وفق قواعد اللغة الفونولوجية ، فتقع الضمة في سياق تتوالى فيه ثلاث حركات ويجب في

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٠ .

(٢) تشكيل الصوت هو اصطلاح الدكتور تمام حسان للإشارة إلى تطور نطق الصوت (مناهج البحث في

اللغة ، ص ١١١) .

مثل هذا السياق إعمال قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً ، فيحذف مقطع الضمة
 المبتدئ بموضع الصامت الثاني المغفل ، كما كانت الفتحة الثالثة في الصيغة الأولى للفعل
 المتصل بتاء التأنيث (رَمَتْ) ثالثة الحركات المتتابعة وكان بقاء مقطعها في بنية الصيغة
 سبب خروج سياقه الفونولوجي عن قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً ، فوجب حذف
 ذلك المقطع^(١) :

ي - ر - Φ - م - Φ - Φ - ي ← ي - ر - Φ - م - Φ -

ونتيجة القول بأن الإعلال أسبق إلى الآخر من الإعراب هي أن يكون سياق وقوع الياء بين
 الكسرة والضمة [ي - ي] سياقاً صوتياً غير مقدر وقوع الياء فيه آخر الفعل المضارع
 الناقص مكسور العين في أصل صيغة الغائب المفرد ، فلا يكون ثمة تقدير لقاعدة فونولوجية
 توجب حذف الضمة التالية للياء المكسور ما قبلها في الفعل المضارع الناقص غير المتصل بأحد
 ضمائر الرفع الظاهرة .

(١) سبقت هذه المسألة في التفسير المقترح لصيغة (رَمَتْ) ص ٢٠٨ .

المبحث الثاني

صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل بضمير الاثنين

يقع الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل بضمير الاثنين في صيغتين صرفيتين ، هما صيغته للغائبين (يفعلان) من مثل (يرميان) ، وصيغته للغائبتين وللمخاطبين وللمخاطبتين (تفعلان) من مثل (ترميان) . وأجعل ههنا صيغة الفعل للغائبين (يرميان) محور القول والمناقشة ، متخذة إياها مثالا على تصرف كل فعل مضارع ناقص مكسور العين مجردا كان أم مزيداً ، متصلاً بضمير الاثنين ، سواء في ذلك أدل على الغائبين أم الغائبتين أم المخاطبين أم المخاطبتين ، لاتفاق الصيغ الصرفية الأربع في سياق صوت العلة في أواخرها .

وقد ذكر النحاة أن الفعل المضارع الناقص مكسور العين المزيد والمجرد على حد سواء ، يعامل معاملة الفعل الماضي المجرد مكسور العين في جميع أحكام الإعلال . من ذلك قول ابن عصفور في أوجه تصرف الفعل المضارع الناقص المجرد سواء في ذلك ما انفتحت عينه وما انكسرت وانضمت عينه ^(١) : « وحكمه أبداً إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير المثني أو الواو التي هي ضمير جماعة المذكورين ، أو النون التي هي ضمير جماعة المؤنثات ، حكم الماضي المعتل اللام إذا أسند إلى شيء من ذلك » .

ويلي قوله هذا قوله في حكم المضارع الناقص المزيد ، وهو لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها ، وهو لذلك يعين آخره بأنه إما الألف أو الياء المسبوقة بكسرة حيث يقول ^(٢) : « ويكون حكم ما في آخره الألف من الماضي أو المضارع المزيد ، في الإسناد إلى الضمير المرفوع أو اتصال تاء التأنيث بالماضي ، كحكم غير المزيد في القلب والحذف والإثبات . و حكم ما في آخره ياء قبلها كسرة كحكم الماضي غير المزيد في الإثبات والحذف » .

ولذلك لا أخص الأفعال المضارعة الناقصة مكسورة العين المزيدة من مثل : (يستغني ويغني ويعمي) بقسم مستقل من التفسير والمناقشة .

(١) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٣٢ .

(٢) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٤١ .

ويقع في ألفاظ الأفعال المضارعة الناقصة المزيدة مكسورة العين ، أفعال أصل لامها الواو في صيغ الماضي المجرد من مثل (يُرْضِي) مضارع (أَرْضَى) على أَفْعَلَ الذي أصل لفظه الماضي المجرد (رَضِيَ) ، وقد انقلبت واوه ياء فأصبح (رَضِيَ) .

وبناء على ما ذكره النحاة من أن قلب الواو ياء في لفظ الفعل الماضي المجرد للغائب المفرد، يُعدّ قياساً لكافة تصرفات الفعل سواء في صيغ الماضي منه أو في صيغ المضارعة^(١) ، يمكن اعتبار أصل اللام في الفعل المضارع الناقص المزيد مكسور العين الذي انقلبت واوه ياء في لفظ ماضيه ، هو الياء لا الواو ، فيكون شأنه شأن (يهدي ويرمي) و(يستغني) ، حيث لا تغيير للام الفعل عما وردت عليه في البنية العميقة للفعل .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يَرْمِيَان) :

لما كان المدّ في تقدير النحاة هو سكون نصف الحركة مسبوقة بحركة مجانسة لها ، كان لفظ (يرمي) عند إلحاق ألف الاثنين به منتهياً وفق وصفهم للمدّ بالياء لا بالكسرتين (مدّ آخر صيغة الغائب المفرد) ، فلم يكن في أصل (يَرْمِيَان) قول ذو صلة بالإعلال لديهم ، وعدّوه كصيغة (خَشِيَا) حيث وقعت الكسرة قبل الياء المتلوة بالمدّ المفيد تثنية الفاعل ، فلم تكن حاجة إلى تغيير آخر الفعل الناقص لدخول ضمير الاثنين عليه .

وفي هذا التفسير لا يكون ثمة موضع خلاف بين الرضي وجمهور النحاة لاتفاقه معهم في وصف المدّ آخر (يرمي) بأنه سكون الياء التالية للكسرة . فالياء في (خَشِيَا) و (رَضِيَا) مثلها في (يرميان) عندهم لا موجب لتغييرها عن أصل لفظها ، لأنهم راعوا وقوع الياء بين الكسرة والفتحة وأنه سياق ليس له وجه في الإعلال في العربية لخفته ، وهو كتفسيرهم لبقاء الياء وثباتها في الفعل المضارع الناقص المنصوب من مثل (لن يرمي) ، لاعتبارهم الفتحة قصيرة بعد الياء في حالتها التثنية ونصب الفعل الذي للغائب المفرد على حد سواء ، فكان سياق الياء في كل واحداً ، ولزمه في كل التصرف نفسه للياء . وقد وردت الإشارة في المبحث السابق إلى مواطن أقوال النحاة في ثبات الياء في هذا السياق الصوتي .

(١) جاءت أقوال النحاة في ثبات صوت العلة المنقلب في تصرفات الفعل ص ٤٣٢ - ٤٣٥ .

يقول ابن عصفور في بقاء الياء المتوسطة بين الكسرة والفتحة القصيرة والطويلة التي للثنائية على حدّ سواء ، في لفظ الفعل الماضي المجرد مكسور العين^(١) : « وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : رَضِيَ وَسَرُوَ وَرَضِيَا وَسَرُوا ، إذ لا موجب لتغييرها عن حالها » .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يَرْمِيَان) :

أبدأ تقدير إلحاق ضمير الاثنين بالفعل مكسور العين من حيث أعلنت لأمه في صيغة الغائب المفرد بحصول المدّ في آخره ، طرداً لتقدير إلحاق الضمائر المدّية وغير المدّية على حدّ سواء بالأفعال الناقصة ، واعتباراً بأن المدّ ليس هو سكون الياء آخر (يرمي) كما وصفه النحاة .

وبذلك يكون التقاء المدّ آخر (يرمي) المعلّ - وفق ما سبق في تفسير إعلاله ص ٤٧٨ - ٤٨٢ - بضمير الاثنين ، وهو صوت مدّ أيضاً ، مؤدياً إلى إشكالين فونولوجيين : أما الأول ، فهو أن التقاء المدّين ينتج سياقاً بنيوياً مشتملاً على موضعي صامتين مغفلين وفق ما سبق في تفسير صيغ الأفعال مفتوحة العين المتصلة بضمير الاثنين ممثلة بالصيغة الأولى لكل من (رَمِيَا) و (يَخْشِيَان) ص ١٩٥ - ١٩٦ ، ٤٣٩ - ٤٤٠ .

والإشكال الثاني هو أن المدّين غير متجانسين فلزم إظهار إلحاق ثانيهما كما كان شأن المدّين في الصيغتين الأوليين لكل من (رَمَوْا) و (خَشُّوا) ، على ما سبق في تأصيلهما ص ٢٣٥ ، ٣٥٩ .

ووفقاً لما أشرت إليه من ضرورة حذف المدّ الثاني عند التقاء المدّين ونشأة السياق الفونولوجي الشاذ بهما ، في تلك الصيغ الأربع ثمة ، ولما سوّغه وقوع موضع الصامت الأول المغفل في النطق من إدخال نصف الحركة في موضعه من بنية الفعل الصرفية في كل من (رَمِيَا) و (يَخْشِيَان) ، أقدر في صيغة (يَرْمِيَان) العمل الفونولوجي نفسه للعلة الفونولوجية ذاتها ، وهي ضرورة منع حذف المدّ الثاني ، لأنه علامة التثنية ، فلا يطلب حذفه ، وبذلك يكون تقدير تصرف آخر الفعل في صيغته للغائبين وفق المرحلتين التاليتين :

(١) المتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

١ - المرحلة الأولى :

التقاء آخر الفعل (يرمي) بالمدّ ضمير الاثنين :

ي - ر Φ م - Φ - ن -

جاء تمثيل المدّ آخر (يرمي) في ثلاثة مواضع بنيوية هي موضع الكسرتين (الواقعتين في موضعي نواتي المقطعين الأخيرين من الفعل) وموضع الصامت لام الفعل الواقع بينهما ، لأن الكسرة الثانية ليست أصلاً وضع عليه لفظ الفعل ، وإنما هي الصوت المنقول من موضع لام الفعل إلى موضع الحركة التالي للام ، ولهذا يشار إلى النقل وحصول موضع السكون البنيويّ فيما بين حركتي المدّ ، في الكتابة الصوتية لمواضع أصوات الفعل . ولم يأت تمثيل حركتي المدّ ضمير الاثنين بالكتابة الصوتية ، مشتملاً على موضع ساكن بين الفتحتين ، لما لم يكن لفظ الضمير في أصل وضعه غير مدّ ، فلم يكن في أصله حركة مركبة نقلت فيها نصف الحركة إلى موضع حركة تالٍ لها . فهذا هو الفرق بين مواضع البنية الفونولوجية لكل من المدّ المتأصل في الكلمة والمدّ غير المتأصل فيها .

٢ - المرحلة الثانية :

يترك في هذه الصيغة التخلص من وقوع موضعي الصامتين المغفلين بين الحركات الأربع بحذف موضع الصامت الثاني المغفل والمدّ الثاني معه^(١) ، لأنه هو علامة الفاعلين ، ويُفّر من توالي المدّين غير المتجانسين بنقل الكسرة الثانية من موضع الحركة آخر بنية الفعل إلى موضع الصامت الأخير فيها ، لتقع الياء في ذلك الموضع صوتاً انتقالياً^(٢) يحقق الانتقال من نطق الكسرة إلى نطق الفتحة دون التقاءهما :

ي - ر Φ م - Φ - ن -

← ي - ر Φ م - ي - ن -

(١) انظر هذه المسألة في تفسير صيغة (رميا) وصيغة (رموا) ص ١٩٥ - ١٩٦ ، ٢٣٥ .

(٢) جاء الاصطلاح على السواو والياء بأنهما صوتان انتقاليان في مقال (إعلال الواو والياء في اللغة

العربية) ، د . صلاح الدين حسنين ، ١٨٢ .

وبوقوع الياء في موضع لام الفعل ، تنتفي الحاجة إلى حذف الحركتين الدالتين على الضمير بانقضاء سياق توالي الحركات الأربع وموضعي الصامتين المغفلين بينهما .

المطلب الثالث : نتائج القول بهذا التفسير :

١ - ينتج عن هذا التقدير لتطور نطق الصيغة الأولى للفظ (يرميان) وأمثاله ، أن يكون تقدير نقل الكسرة إلى الموضع البنيوي السابق عليها لا التالي لها ، في حين أن النقل السابق القول به في صيغة (خَشِيتُ) و (يرمي) كان يقوم على تقدير نقل صوت العلة إلى الموضع البنيوي التالي له ، كما سبق في الفصل الثالث وفي البحث السابق^(١) .

وعلى هذا يكون ثمة وجهان مقدّران لنقل صوت العلة الضيق :

أ - نقل نصف الحركة في الحركة المركبة :

- ي Φ ← - Φ - (كما في : خَشِيتُ وَيَرْمِي)

ب - نقل الحركة الثانية من المدّ الضيق إلى موضع مستهل مقطعها :

- Φ - ← - ي Φ - (كما في : يَرْمِيان)

ويظهر في حالتي النقل انضباط نطق صوت العلة بما يلزم الموضع المنقول إليه ، فإن كان موضعاً خُصَّص في مقاطع الفعل للصامت ، نطق فيه صوت العلة صامتاً (أي ياء) ، وإن كان موضعاً خُصَّص في مقاطع الفعل للحركة ، نطق فيه صوت العلة حركة ضيقة (أي كسرة) .

والوجه الأول هو حالة النقل الأصيلة في اللغة العربية وفق تطور نطق الحركة المركبة ذات العلتين الضيقتين في اللغة السامية الأم ، على ما سبق بيانه^(٢) .

أما الوجه الثاني ، فهو لا يعرض في صيغ الأفعال إلا لضرورة دلالية وفونولوجية توجبان الحفاظ على معنى الضمير الملحق بالفعل دون مخالفة قانون تمكين موضع الصامت المغفل في

(١) انظر ص ٣٧٨ - ٣٨١ ، ٤٨٢ .

(٢) أنظر ص ١٢٢ و ١٣١ .

البنية الفونولوجية ، وسيلي في المبحث الثاني من الفصل السابع بيان وجه عروض هذا الضرب من النقل وعدم أصالته . (١)

٢ - خلاصة هذا التفسير هي أن القول بأن إعلال آخر الفعل المضارع الناقص مكسور العين يسبق إلحاق ضمير الاثنين به ، قول يمكن الأخذ به في تفسير هذه الصيغة الصرفية عند الاعتبار بإعمال قانون النقل الذي استنبطه أصحاب نظرية العامل الفونولوجي .
وبذلك لا تقع حاجة إلى التخلي عن مذهب الرضيّ في اعتبار الإعلال أسبق إلى الفعل من إلحاق الضمائر به ، سواء أكان بناء الفعل مما انفتحت عينه كما في صيغ (رمى) و(يَخْشَى) ، أم مما كسرت فيه كما في (يرمي) .

وتقدير النقل هنا كتقدير نقل ضمة ضمير الجمع في أصل صيغة (رموا) وأصل صيغة (يَخْشُونَ) وكتقدير نقل الكسرة في أصل (تَخْشِينَ) للمخاطبة وأصل لفظ المتضايقين (فتاي) ، لحفظ دلالة الضمير مع منع توالي الموضعين المغفلين بين الحركات المتتابعة .
ولما كان الصوت المنقول حركة لا نصف حركة في جميع هذه الصيغ كما هو في صيغة (يرميان) ، كان في اطراد التفسير المقدم لتصرف أصوات العلة في السياق الفونولوجي ذاته في تلك الصيغ وإن اختلفت أصواتها فيه ، ما يعزز الأخذ بمذهب الرضيّ في تقدير أصول الأفعال المتصلة بالضمائر معلة الآخر ، وأنه مذهب يمكن العمل به في تفسير كافة صيغ الأفعال الناقصة دون استثناء أو مخالفة للقوانين الفونولوجية المستنبطة لأوجه تصرف أصوات العلة في الصيغ معلة اللام ، إذ أمكن طرد إعمال هذه القوانين المقدّرة لتطويع نطق أصوات هذه الصيغ المؤصلة على إعلال لامات أفعالها .

(١) انظر ص ٥٢٣ - ٥٢٥ .

المبحث الثالث

صيغتا الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل بواو الجمع

ترد في صيغ المضارع صيغتان يتصل فيهما الفعل بواو الجمع ، هما صيغته لجماعة الغائبين وصيغته لجماعة المخاطبين . وأجتزئ في هذا البحث بالكلام في صيغة الفعل غير اللفيف الذي لامه ياء أصلية لجماعة الغائبين ، طرداً للصيغ المتصلة بواو الجمع المتناولة في فصول المضارع في الدراسة ، ومتخذة تصريف الفعل الناقص مكسور العين غير اللفيف ذي الياء الأصلية مثلاً على تصريف صيغتي المضارع مكسور العين المتصل بواو الجمع من اللفيف من مثل (يَنوي وَيَطوي) ومما أصل لامه الواو المنقلبة ياء لانكسار ما قبلها من مثل (يُغزِي) و (يُرْضِي) مضارعي المزيد (أَفْعَل) .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يَرْمُون) :

ذهب النحاة إلى أن الياء في (يَرْمِي) صوت مد ساكن مسبق بالحركة المجانسة له ، وهي حركة عين الفعل المضارع في بناء (يَفْعَلُ) مكسور العين ، لتكون الحركة موافقة لصوت العلة التالي لها ^(١) .

وهذا الوصف لصوت المدّ آخر (يَرْمِي) لا يفيد ذهاب نطق الياء بحصول المدّ وإنما يفيد نطقها ساكنة سكون الصوت الصامت ، لتكون مع الكسرة قبلها حركة مركبة . وأدى هذا الاعتبار إلى قولهم بدخول واو الجمع على نصف الحركة الياء المسبوقة بالكسرة ، لا على كسرتين متتاليتين كما هو حقّ وصف المدّ آخر الفعل .

ولما كان وصف ضمير جماعة المذكورين عندهم كوصف كل مدّ في منهجهم ، فلزمه أن تسبقه الحركة المجانسة له ، قدروا وقوع الياء لأمّ في (يَرْمِي) عند دخول واو الجمع عليها بين كسرة عين الفعل وضمة مناسبة ضمير الجمع ، فكان أصل (يَرْمُون) عندهم هو : (يَرْمِيُون) . وقد ذهبوا في هذا السياق إلى تقدير ثقل الضمة بعد الياء وامتناع هذا السياق الصوتي في العربية ، كما سبق القول في تفسيرهم لترك ضم ياء (يرمي) ^(٢) ، فقدروا تسكين الياء في هذا السياق في (يَرْمِيُون) مثلما قدروه في صيغة الفعل للواحد (يَرْمِي) .

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ ، النصف ٢ / ١١١ ، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٥٩ - ٦١ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٥٣٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢-٣٨٣ ، (الجمل في النحو) للزجاجي : ٤٠٥ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٠٠ .

وبسكون الياء في (يَرْمِيُونَ) يكون تصرفها عندهم كتصرف (رَضِيُوا) بعد تسكين لامه الياء المسبوقة بكسرة كما في (يَرْمِيُونَ) ، فكان من ثم القول فيهما قولاً واحداً لديهم ، وهو أن الياء عند تسكينها تلتقي بالواو - ضمير الجمع - الساكنة ، فيجب حذف الياء أول الساكنين - لكونها مداً - منعاً لالتقائهما ^(١) .

ويجب ضم عين الفعل وترك حركتها الأصلية الكسرة ، طلباً لسلامة واو الجمع من القلب ياء عند بقاء الكسرة قبلها ، كما هو الشأن في ضم عين (رَضُوا) و (قَوُوا) ^(٢) .

ولم يذهب الرضي مذهب النحاة في تقدير إلحاق الضمير بالفعل المضارع الناقص مكسور العين مصحح اللام ، وإنما قدر إلحاقه به بعد إعلاله . وفي ذلك قوله في باب التقاء الساكنين إنه « على ضربين : إما أن يكون أولهما مدة أو لا ، ونعني بالمدة حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ، فإن كان ، فلا يخلو من أن يكون حذف المدة يؤدي إلى لبس ، أو لا ، فإن أدى إليه ، حرك الثاني ، وإن لم يؤدي الحذف إلى اللبس حذف المد سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في (خَفَّ وَقُلَّ وَبِعَ) أو كان كالجزم منها ، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، نحو : تَخَشِينِ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينِ ، كان أصلها : تخشى وتغزو وترمي ، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها ، سقطت اللامات للساكنين » ^(٣) .

فعلى هذا التقدير يكون أصل الفعل في (يَرْمُونَ) هو (يرمي) ممتد الآخر غير مصحح الياء ، فيكون تعليل ذهاب نطق الياء من (يَرْمُونَ) هو أنها لما اعتلت وصارت مداً والتقت بواو الجمع ، وهما ساكنان عند النحاة (أي الواو والمد آخر الفعل) ، لزم حذف الياء لكونها مداً واقعاً أول الساكنين الملتقيين .

وعلى ذلك التوجيه يكون تقدير مراحل تصرف الفعل في (يَرْمُونَ) عند الرضي كما يلي :

أ - يلحق ضمير الجمع بالفعل مع اللام ، فيلتقي ساكنان :

ي - ر Φ م - ي Φ و Φ ن -

ب - يحذف الساكن الأول لكونه مداً :

ي - ر Φ م - و Φ ن -

ج - تقلب كسرة عين الفعل ضمة لمناسبة لفظ الضمير :

ي - ر Φ م - و Φ ن -

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٥ ، المتع ٢ / ٦٠٦ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٤٦٥ .

(٢) المنصف لابن جني ٢ / ١٢٦ ، المتع لابن عصفور ٢ / ٥٢٩ .

(٣) شرح الشافية ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يَرْمُونَ) :

أذهب في تفسير هذه الصيغة مذهب الرضي في تقدير إلحاق ضمائر الفاعلين بالفعل تام الإعلال ، كما كان مذهبه في (رَمَيْتُ) و (رَمَوْا) إذ كان أصلهما عنده (رَمَاتُ) و (رَمَاوُ) ، كما سبق (١) .

والغاية من اتباع قوله في إلحاق الضمائر هي طرد وجه تصرف الأفعال وإلحاق الضمائر بها في كافة الصيغ الفعلية ، للماضي كانت أم للمضارع ، إظهاراً لاكتمال النظام الصرفي في العربية وانتظام قواعده واطراد إعمالها في سياقاتها الصوتية ذات الصلة بها . كما أن في هذا التقدير اعتباراً بأن الكلمة - اسماً كانت أم فعلاً - إنما تكتمل صياغتها بتشكيل الأصوات الواقعة فيها ، فتستوفي مطلوبها في ذاتها قبل تركيبها مع كلمات أخرى - هي في حالة الأفعال : الضمائر وتاء التأنيث في الفعل الماضي - كما رأى الرضي ، لقرب هذا القول إلى الظن والاعتبار .

وفي هذا التقدير أيضاً موافقة لقول النحاة في أن ما قد تم إعلاله من لامات الأفعال لا يرد إلى أصله إلا عند ضرورة أمن اللبس كما في (رَمِيَا) ، وقد سبق قولهم في ثبات صوت العلة على إعلاله في شتى تصرفات الفعل في صيغه الصرفية (٢) ولما كان مذهبهم في إلحاق ضمير الاثنين بالفعل الماضي والفعل المضارع على حد سواء ، أنه يلحق بهما بعد حصول الإعلال ، فيدخل على الفتحة الطويلة آخرهما ، ولم يقولوا إنه يدخل على الياء لأمماً في (رَمِيَا) ولا عليها في (يَرْمِيَانُ وَيَقْوِيَانُ وَيَحْيِيَانُ) ، كان القول بدخول واو الجمع على (يَرْمِي) معلاً ، قولاً متسقاً مع تأصيلهم لصيغ الأفعال المتصلة بضمير الاثنين ، فيتحقق بذلك طرد منهج التفسير ومقاييسه .

والتفسير المقترح وفق هذا المذهب يتضمن تقدير ثلاث مراحل لتصرف أصوات صيغة (يَرْمُونَ) وأمثالها مما كانت عين مضارعه الناقص مكسورة ، وهي المراحل التالية :

١ - إلحاق لفظ ضمير الجمع بالفعل الناقص مكسور العين المعلّ :

ي - ر - م - Φ - Φ - ن - ن -

٢ - تلتقي في هذه الصيغة أربع حركات متباينة ويجب وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً حذف المقطع الصوتي الثاني في هذا السياق الفونولوجي (٣) ، وهو

(١) انظر ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢٥٤ .

(٢) انظر ص ٤٣٢ - ٤٣٥ .

(٣) انظر ص ١٩٥ - ١٩٦ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

المقطع الخاص بضمير الجمع ، غير أن الحذف غير مُجرى في هذه الصيغة إلا بعد حصول المماثلة بين حركتي الضمير وحركتي المدّ آخر الفعل (يرمي) ، كيلا يؤدي الحذف إلى ذهاب دلالة إحقاق الضمير بالفعل ، فيلتبس بصيغته غير متصل به :

ي - ر Φ م - Φ - Φ - ن -
 ← ي - ر Φ م - Φ - Φ - ن -

٣ - يجب بعد حصول المماثلة بين الحركات الأربع أن يجرى الحذف اللازم في هذا السياق الفونولوجي ، إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق :

ي - ر Φ م - Φ - Φ - ن -
 ← ي - ر Φ م - Φ - ن -

المطلب الثالث : الاحتجاج لهذا التفسير :

إن القول بحصول المماثلة بين أصوات العلة الأربعة المتتالية ، قول لا خلاف حوله في تقدير ما يعتبر هذه الصيغة من أوجه التطور الصوتي ، وإنما يقع الخلاف في تفسير ذهاب ضمتين من الضمات الأربع المتتالية .

وقد كان تفسير التخلص من توالي الحركات الأربع في الصيغة الأولى لمثل (رَمَوْاْ) وفي الصيغة الأولى لمثل (يَخْشَوْنَ) قائماً على تقدير تحوّل نطق إحدى ضمتي الضمير إلى الواو نصف الحركة بنقلها إلى موضع الصامت في مقطعها ، كما سبق في مواضع تفسير تلك الصيغ ص ٢٣٥ ، ٢٥١ ، ٤٤٦ - ٤٤٧ .

ولم يكن في سياق الحركات الأربع المتتالية في الصيغة الأولى للفظ (يَرْمُونَ) - على اعتبار إعلال لام الفعل عند إحقاق الضمير به - وجه لهذا التقدير ، لأن قلب إحدى ضمتي الضمير واواً يورد هذه الواو في النطق بعد الكسرتين آخر (يَرْمِي) ، وهو سياق يكره فيه نطق نصف الحركة ، فتحذف ، سواء أموثلت الكسرتان مع الواو ، فكان المدّ قبلها من جنسها ، أم لم تحدث تلك المماثلة ، لأن مجيء الواو بعد المدّ ترفضه اللغة على كل حال كما بان ذلك في حذفها بعد الفتحة الطويلة في مثل (كساء) وفي الفرار من نطقها بعد الضمة

الطويلة في اسم المفعول من مثل (مَدْعُوٌّ وَمَرْضُوٌّ) بحصول التضعيف الذي يذهب به المد قبلها^(١) .

فلما كان هذا شأن العربية في رفض توالي المدّ والواو ، لم يكن اللجوء إلى تواليهما عمداً وقصدًا عند التقاء المدّ الآخر (يَرْمِي) وحركتي ضمير الجمع في الصيغة الأولى من (يَرْمُونَ) ، تطوراً صوتياً متوقّعاً وقريباً إلى الظن في هذا السياق الصوتي .

أما عن تقدير نقل الحركة الثانية من الحركات الأربع المتتالية إلى موضع لام الفعل ، كما في تصرف الفعل في صيغة (يَرْمِيَان)^(٢) ، فهو التقدير الذي يتفق مع قول النحاة بأن الصيغة الأولى هي (يَرْمِيُونَ) . ولم أذهب إلى تقدير مثل هذا النقل ، لما لم يثبت في صيغ الأفعال الناقصة لفظ تصحح فيه الياء قبل لفظ ضمير الجمع . ولهذا يرجح أن يكون نقل الحركة الثانية من المدّ آخر الفعل المضارع الناقص مكسور العين ، تطوراً صوتياً مقيداً بمجيء الفتحين ضميراً في صيغة الفعل ، وأن غير هذه الصيغة - الدالة على ثنية الفاعل - لا يكون موضعاً لمثل هذا النقل ، لما فيه من إذهاب لفظ الإعلال الذي هو الأصل في نطق الفعل المتصل بالضمير كما أقره النحاة في أصل صيغة (يَرْمِيَان)^(٣) ، وكما أفادت أقوالهم بوجه عام من أن ترك لفظ الإعلال ليس هو الأصل في إنشاء الصيغ الصرفية وأنه إنما يلجأ إليه في حالات الضرورة لا غير ، عند امتناع إجراء التطويرين الآخرين الخاصين بالفرار من توالي الحركات الأربع ، وهما الفرار بحذف الحركتين الأخيرتين من هذه الحركات والفرار بنقل الحركة الأولى (الضيقة) من حركتي الضمير إلى موضع بنيوي تنطق فيه نصف حركة كما في (يَخْشَوْنَ وَأَنْتِ تَخْشَيْنَ) وكما في المتضايقين (فَتَايَ وَعَصَايَ) . وفي البحث الخامس من الفصل مزيد تعقيب على هذه المسألة^(٤) .

(١) فيما يلي تفسير همز (كساء) وأمثاله في فصل (بين خصائص علم الصرف العربي ومقاييس

الفونولوجيا المعاصرة) ص ٦٣٩ - ٦٤٢ .

(٢) انظر ص ٤٨٧ .

(٣) انظر ص ٤٣٢ - ٤٣٥ .

(٤) انظر ص ٥٠٣ - ٥٠٤ .

المبحث الرابع

صيغتا الفعل المضارع الناقص مكسور العين المتصل بنون الإناث

ترد في صيغ المضارعة صيغتان يتصل فيهما الفعل بضمير جمع الإناث ، هما صيغة الفعل للغائبات (يَفْعَلْنَ) وصيغته للمخاطبات (تَفْعَلْنَ) ، ومثال المناقشة في المبحث صيغة (يَرْمِينَ) للغائبات من الفعل المضارع الناقص مكسور العين معتل الآخر بالياء الأصلية ، وعليها قياس تصرفات جميع الأفعال الناقصة مكسورة العين المجردة والمزيدة متصلة بنون جمع الإناث ، سواء منها ما كانت لامه ياء أصلية وما كانت ياؤه منقلبة عن واو كما في (يَسْتَدِينُ وَيُغْزِينُ) .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يَرْمِينَ) :

يذكر النحاة في (يَفْعَلْنَ) و (تَفْعَلْنَ) أنهما صيغتان مبنيتان على سكون لام الفعل^(١) ، وهم يقدرون دخول ضمير جمع الإناث على الفعل مصحح اللام ، اعتباراً بنطق المدّ آخر الفعل مع هذا الضمير ، والمدّ في حكم الساكن عندهم ، في مثل (هن يَرْمِينَ) و (أنتن تَرْمِينَ) .

وبذلك لم يكن في هذه الصيغة عندهم شيء من الإعلال وتغيير نطق آخر الفعل ، إذ وقعت فيه الياء لأمّاً بعد الكسرة ولم تتحرك بحركة ، فلم يلزمها أن تقلب ألفاً ولا واواً لما لم تسبق بالفتحة ولا بالضمة ولم تكن متحركة ، ولم يلزمها حذف لعدم التقائها بساكن ، إذ النون ضمير رفع متحرك لا ساكن .

ولم يكن في هذه الصيغة موضع للخلاف بين جمهور النحاة والرضي ، لاتفاقه معهم على أن (يرمي) و (ترمي) الملحقة بهما نون الإناث ، فعلان ينتهيان بياء ساكنة ، إذ كان هذا وصف المدّ في منهجهم ، فلم تقع بدخول ضمير الرفع على آخر الفعل وفق القول بسكون لامه نصف حركة ، حاجة عند الرضي إلى القول بترك لفظ الفعل المعلّ طلباً لردّ لامه المصححة كما في (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) مفتوحى العين اللذين يُؤصّلهما معلى الآخر^(٢) . وبذلك اتفق

(١) الكتاب ١/ ٢٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩-١٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢١-٢٢ ، شرح

ابن الناظم للألفية ٣٢

(٢) انظر ص ٢٥٤ .

تقدير جمهور النحاة لوجه تصرف الفعل المضارع الناقص مكسور العين مع تقديرهم لوجه تصرف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين عند اتصال كل منهما بنون الإناث ، إذ كان أصل كل من الصيغتين عندهم هو الفعل مصحح اللام .^(١)

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يَرْمِين) :

ليس ثمة وجه لاختلاف التفسير المقدم لهذه الصيغة عن التفسير الذي سبق لصيغة (يَخْشَيْنَ) ، لاتفاق الصيغتين في المدّ آخر فعل كل منهما للغائب المفرد بعد إعلاله ، وطرد القول في تفسير إلحاق النون بكل منهما أولى مع ما يترتب عليه من تقدير عمل فونولوجي واحد في الصيغتين وهو حذف آخر حركة في المدّ وردّ اللام المصحّحة إلى بنية الفعل إبانة عن موضع السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك . إلا أن هناك فرقاً فيما بين لفظ صيغة الغائبات من الفعل مفتوح العين (يَخْشَيْنَ) ولفظها من الفعل مكسور العين (يَرْمِين) ، وهو حصول المدّ آخر الفعل مكسور العين دون حصوله في (يَخْشَيْنَ) مفتوح العين .

ويُردّ هذا الفرق إلى قبول العربية الحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة [-ى Φ] مع كراهة الحركة المركبة من الحركة القصيرة ونصف الحركة الضيقتين كما هو شأن كسرة عين (يَرْمِي) الملتقية بالياء المسكّنة لأجل ضمير الإناث في (يَرْمِين) . وهذا السياق الصوتي تحيد عنه العربية ، ويُفرّ منه بتحويل نطق الياء إلى الكسرة ، فيكون نطق الحركة المركبة مدّاً حاصلّاً بتوالي الكسرتين : كسرة عين الفعل والكسرة الناشئة عن الياء الساكنة .

وبذلك تزيد على مراحل تصرف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين المتصل بنون الإناث ، مرحلة تختص بالحركة المركبة من العلتين الضيقتين في صيغة (يَرْمِين) وأمثالها مما حركة عينه ضيقة .

وفيما يلي بيان مراحل تصرف الفعل في هذه الصيغة :

١ - إلحاق ضمير جمع الإناث بالفعل المضارع الناقص مكسور العين معلّ الآخر ، وتسكين آخره بحذف حركة المدّ الأخيرة وفق ما يرجح في اتباع قول الرضيّ في إلحاق ضمائر

(١) انظر في تأصيل (يفعلن) مفتوح العين ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .

الرفع بالفعل الناقص من تعليل ردّ اللام ، على ما سبق ص ٢٧٨ - ٢٨٣ :

ي - ر Φ م - Φ - [ن -] ← ي - ر Φ م - Φ Φ ن -

٢ ١

٢ - المرحلة الثانية :

تُردّ لام الفعل منعاً للإجحاف بلفظه وإبانة عن موضع السكون صاحب لضمير الرفع المتحرك ، حتى لا تلتبس صيغة اتصال الفعل بالضمير بصيغة تجرده منه ، وحتى يُحفظ لصيغة اتصال الفعل بضمير الرفع المتحرك موضع النبر المصاحب للسكون اللازم للضمير ، كما سبق في تفسير ردّ ياء (رَمِيْتُ) ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، ٢٨٦ - ٢٨٨ :

وكتابة هذا التطور الصوتي على الوجه التالي :

ي - ر Φ م - Φ Φ ن - ← ي - ر Φ م - ي Φ ن -
↑
ي

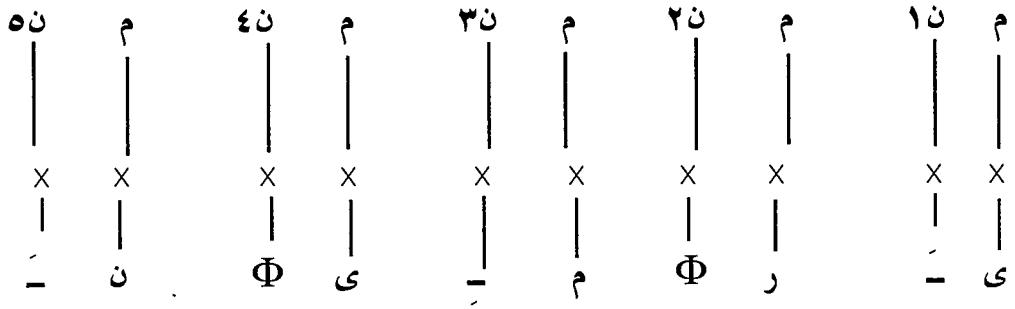
٣ - المرحلة الثالثة :

يجب نقل الياء غير المتلوة بحركة إلى موضع السكون بعدها ، فراراً من الحركة المركبة ذات العلتين الضيقتين ، لأنه سياق ترفضه العربية^(١) ، فيحصل بذلك النقل المدّ بتوالي الكسرتين في موضع نطق الحركة المركبة ، لتحول نطق الياء إلى الكسرة اعتباراً بوقوعها في موضع النواة من بعد النقل ، فيكون نطقها في الموضع البنيوي المنقولة إليه وفق ما يستدعيه ذلك الموضع في بنية مقاطع الفعل من الاختصاص بنطق الصائت لا الصامت :

ي - ر Φ م - ي Φ ن - ← ي - ر Φ م - Φ ن -

ولتوضيح الموضع الذي تنقل إليه الياء ، أظهر مقاطع صيغة (يَرْمِين) في الرسم التالي حيث يقع السكون التالي للياء في موضع نواة المقطع قبل الأخير من الصيغة الصرفية ، فيلزم الصوت الواقع ذلك الموضع من المقطع أن يكون حركة :

(١) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩ .



ويظهر في هذا التفسير للفظ (يَرْمِين) أن طرد القول بإلحاق الضمائر بأفعالها الناقصة معلة غير مصححة اللام ، أمر تسوغه ظواهر اللغة الصوتية وأوجه التفسير الفونولوجي على حدّ سواء ، فلم تقع حاجة إلى ترك مذهب الرضي في تأصيل صيغ الأفعال الناقصة .

المبحث الخامس

صيغة الفعل المضارع الناقص مكسور العين للمخاطبة

أجعل مثال المناقشة في هذا المبحث الفعل (تَرْمِين) ، وتنقاس صيغ المضارع الناقص المزيد مكسور العين على تصريف (تَرْمِين) ، لاتفاق المجرد والمزيد في (تَفْعَلِينَ) مكسور العين في سياق صوت العلة آخر الفعل عند اتصاله بلفظ ضمير المخاطبة .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (تَرْمِين) :

قدر النحاة في تفسير تصرف الفعل الناقص مكسور العين الذي ألحق به ضمير المخاطبة ، أن الفعل قبل دخول الضمير عليه منته بحركة مركبة من الكسرة والياء الساكنة ، ولذلك قدرُوا تحرك الياء بحركة الكسرة المناسبة لضمير المخاطبة في أصل صيغة (تَفْعَلِينَ) من الناقص مكسور العين ، اعتباراً بتصحيحها في (ترمي) وفق وصف المدّ عندهم بأنه صوت لين ساكن . (١)

وبذلك يكون تقدير سياق الياء لام الفعل في الصيغة الأولى للفظ (تَرْمِين) هو وقوعها بين كسرتين : كسرة عين الفعل وكسرة مناسبة ضمير المخاطبة الياء . ولتوضيح هذا السياق أبينه بالرموز الصوتية :

ت - ر Φ م - ي - ي Φ ن -

فالياء الأولى هي لام (ترمي) غير المتصل بضمير المخاطبة وهي متلوة بكسرة مناسبة ياء المخاطبة الساكنة ، على حدّ وصفهم للمدّ بأنه ساكن .

وقد وصف سيبويه وكافة النحاة وقوع الياء بين الكسرتين بأنه نطق مستكره للياء يفرّ منه بتسكينها حيثما ورد . فمن ذلك قول سيبويه في باب إعلال الواو والياء لامات (٢) : « وإذا كان قبل الياء كسرة ، لم يدخلها جرّ كما لم يدخل الواو ضمّ ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات ، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمّة قبلها » . وهو قول يشمل الفعل والاسم الواقعة فيهما الياء لأمّ مكسوراً ما قبلها . ويذكر سيبويه في باب الوقف على

(١) الكتاب ٤/ ١٥٦ ، ٢٩٠ ، الأصول لابن السراج ١/ ٤٨ - ٤٩ ، المقتضب ١/ ٢٣٣ ، شرح المفصل

لابن يعيش ٩/ ١٢٢ .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٨٢ .

الاسم المنقوص علة وجوب تسكين الياء فيه في حالة الجر حيث يقول (١) : « وفعلوا ذلك لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تُستثقل الياءات ، وكرهوا التحريك لاستثقال ياءٍ فيها كسرة بعد كسرة » .

ومثل ذلك قول الرضي (٢) : « وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة لاجتماع الأمثال ، كما في الوو المضمومة بعد الضمة ، والأول أثقل ، وهذا يكون في الاسم نحو (بالرامي) وفي الفعل كـ (ارمي) وأصله (ارميي) » .

وبتسكين الياء لام الفعل يلتقي ساكنان أولهما مدّ هو المدّ الحاصل بالتقاء كسرة عين (يرمي) والياء بعد سكونها ، ويجب من ثم منع التقاء الساكنين بحذف الساكن الأول لكونه مدّاً ، وفق قواعد منع التقاء الساكنين عند النحاة (٣) .

وتجتمع على لفظ (ترمين) بعد تسكين الياء الأولى علتان لحذف إحدى الياءين ، الأولى هي التقاء الساكنين والثانية هي التقاء الياءين وهو سياق مكروه تفرّ منه العربية بحذف إحداهما . يقول في ذلك سيبويه (٤) : « وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى حذفوا إحداهما فقالوا : (أئاف) و (معطاءً ومعاطٍ) » .

وينتج عن حذف الياء الأولى لفظ (ترمين) وفق وصف المدّ بعد عين الفعل بأنه التقاء الكسرة بالياء الساكنة ، وهي هنا الياء ضمير المخاطبة وقد ذهبت الكسرة السابقة عليها عند تسكين الياء الأولى قبل حذفها .

وبذلك يكون تقدير النحاة لتطور نطق صيغة الفعل الناقص مكسور العين المتصل بضمير المخاطبة عن الأصل المقدّر لها ، كما يلي :

(١) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٨٢ ، ومثل ذلك قول الزجاجي في (الجمل في النحو) ص ٤٠٥ ، وقول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٢٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٧ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٢٠٠٦ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٤١ ، ٤٦٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤١٦ .

١ - تلتقي كسرة مناسبة ضمير المخاطبة بالياء لام الفعل ، فتقع الياء بين كسرتين :

ت - ر Φ م - ي - ي Φ ن -

٢ - يثقل نطق الياء بين الكسرتين ، فتسكن :

ت - ر Φ م - ي Φ ي Φ ن -

٣ - تحذف الياء الأولى منعاً لالتقاء الساكنين ومنعاً لالتقاء الياءين :

ت - ر Φ م - ي Φ ي Φ ن -

وليس تأصيل الرضيّ لصيغة (ارميي) مصححة اللام - في النص السابق^(١) - عدولاً عن مذهبه في تقدير دخول الضمائر على الفعل الناقص بعد إعلاله ، وإنما الأصل عنده في فعل الأمر كما في الفعل الماضي والمضارع أن يدخل الضمير عليه بعد إعلاله. وفي ذلك قوله^(٢) : « قال^(٣) : « فإن كان غير ذلك وأولهما مدة ، حذفت نحو : خَفُ وَقُلْ وَبِعْ وَتَخَشَيْنَ وَاغْزُوا وَاِرْمِي » قوله (فإن كان غير ذلك : أي إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور^(٤)) ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدةً أولاً ، فإن كان ، فلا يخلو من أن يكون حذف المدة يؤدي إلى لبس أو لا ، فإن أدى إليه حرك الثاني ، وإن لم يؤدي الحذف إلى اللبس حذف المدّ ، وفي تمثيل المصنف بـ (اغزوا) و (ارمي) ، نظراً إلى أن أصلهما : اغزوا و ارميي ، فسكنت اللام استثقلاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، نظراً ، لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، فالحق أن يقال : الواو والياء في (اغزوا) و (ارمي) إنما اتصلا بـ (اغز) و (ارم) محذوف في اللام للوقف ، لا أنهما ثابتا اللام .

اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف نحو : اغزوا ولم يغزوا ،

وارضي ولم ترضي ، إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للجزم أو الوقف كما لحقت في اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم

(١) انظر الصفحة السابقة .

(٢) شرح الشافية ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٨ .

(٣) أي : قال ابن الحاجب مصنف الشافية .

(٤) كان سابق قول ابن الحاجب في باب التقاء الساكنين في مجيء أولهما حرف مدّ ومجيء ثانيهما صامتاً

غير معتل .

والوقف معها ليسا على اللام »

فهو يؤصل صيغة الأمر من الفعل الناقص مكسور العين محذوفة اللام، ثم يقدر في صيغة الأمر سبباً لردّ اللام، وهو وجه عارض يحدث تلك الصيغة، فالأصل عنده في جميع تصاريف الأفعال أن يسبق الإعلال دخول الضمير، كما مر ذكره مراراً .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (تَرْمِين) :

طرداً للمنهج الذي أقره الرضي في تقدير سبق إعلال الفعل الناقص على إحقاق الضمائر به، أقدر الصيغة الأولى للفظ (تَرْمِين) صيغة يلتقي فيها المدّ آخر الفعل (تَرْمِي) بالمدّ ضمير المخاطبة وهو الكسرتان، فينتج عن ذلك توالي أربع كسرات يتوسطهن موضعاً صامتين مغفلين يجب حذف الثاني منهما، فراراً من إيجاب سياق فونولوجي يتنافى مع قانون تمكين موضع الصامت المغفل السابق ذكره ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

ولا شيء يمنع من تقدير حذف الصامت الثاني المغفل والحركتين التاليتين له اللتين هما لفظ الضمير، لأن العربية لم تقرّ الياء في موضع لام الفعل في هذه الصيغة، فكان تقدير حذف الحركتين الأخيرتين من سلسلة الحركات المتتالية أولى في وصف التطور الصوتي لصيغة الفعل من تقدير نقل الكسرة الثانية إلى موضع لام الفعل ليحصل بذلك وقوع الياء بين الكسرات الثلاث، مثلما وقعت ياء (يرميان) بين حركة عين الفعل وحركتي الضمير نتيجة نقل الحركة الثانية من المدّ آخر الفعل إلى موضع اللام^(١)، ويكون سياقها هو : [- ي - -] على غير ما تقرّه صيغة الفعل . ولو كانت الياء قد ثبتت مصحّحة في إحدى مراحل صياغة (تَفْعَلِينَ) من المضارع الناقص مكسور العين، لما كان لحذفها مسوّغ نظراً إلى أن الحذف مشروط باتفاق الحركتين المكتنفتين لنصف الحركة في الجنس والقصر معاً^(٢) . فلما لم تثبت الياء في مثل (تَرْمِين)، كان هذا دليلاً على تأصل الفعل معاً في هذه الصيغة .

وبذلك يتلخص تقدير تصرف هذه الصيغة في مرحلتين :

١ - الأولى هي مرحلة إحقاق الضمير المديّ بالفعل المعلّ الآخر حيث يقع موضعاً

الصامت المغفلين في النطق فيما بين المدّين، وهو سياق فونولوجي مخالف لقوانين

اللغة :

(١) انظر ص ٤٨٧ .

(٢) انظر ص ١٢٢ - ١٢٣ .

ت - ر Φ م - Φ - Φ - ن -

٢ ١

٢ - والثانية هي مرحلة الفرار من هذا السياق الفونولوجي المخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل ، بحذف موضع الصامت الثاني في سلسلة الحركات المتتالية ، فتذهب بزهايه الحركتان الواقعتان في مقطعه الصوتي :

ت - ر Φ م - Φ - Φ - ن -

٤ ٣ ٢ ١

← ت - ر Φ م - Φ - ن -

المطلب الثالث : النتائج العلمية لهذا التفسير :

يُستخلص من المناقشات السابقة لتطور الصيغ الفعلية الأصول الواقع بها التقاء المدين من مثل البنى العميقة لكل من (يَرْمُون) و (تَرْمِين) للمخاطبة و (يَخْشَوْنَ) و (يَرْمِيَان) و (يَخْشِيَان) أن حذف الحركتين الأخيرتين من الحركات الأربع المتتالية هو الأصل في الفرار من توالي موضعي الصامتين المغفلين الواقعين بينهما ، كما كان الشأن في تفسير صيغة (يَرْمُون) ، وكما هو في صيغة المخاطبة (تَرْمِين) هنا ، وأن هذا الحذف مشروط باتفاق الحركات الأربع في الجنس ، تغليباً للفظ الضمير الملحق بالفعل حتى لا يقع بحذف حركة الضمير - وهي الحركة الطويلة الأخيرة من المدين الملتقيين - التباس صيغة الفعل بصيغة خلوه من الضمير . فإلى هذا يمكن ردّ تغليب حركتي ضمير الجمع في (يَرْمُون) وفي (خَشُوا وَرْضُوا) على حركة عين الفعل فيها جميعاً . أما عند امتناع حصول هذه المماثلة بين المدين الملتقيين : المدّ آخر الفعل والمدّ المفيد دلالة الضمير ، كما في الصيغة الأولى من (رَمَوْا) ومن (غَزَوْا) ومن (تَخْشَيْنَ) للمخاطبة ، فإنه يلجأ إلى حفظ لفظ الضمير بنقل أولى حركتيه ونطقها واولاً أوياً ، على ما سبق بيانه ص ٢٣٥ ، ٤٦٨ - ٤٧٠ . ووجه امتناع المماثلة فيما فتحت عينه من الأفعال الناقصة هو أنه عمل فونولوجي يلبس أبنية الأفعال بعضها ببعض ،

فيكون لفظ مفتوح العين فيها كلفظ مكسور العين ومضمومها ، وأنه لا ضرورة إلى مثل هذه المماثلة في الفعل مفتوح العين ، لجواز توالي المد في آخره ونصف الحركة الناشئة عن الاجتزاء من لفظ الضمير ، مع قبول العربية الحركة المركبة من الفتحة والياء أو الفتحة والواو آخر تلك الصيغ الفعلية ، بخلاف امتناع توالي المد ذي الحركة الضيقة ونصف الحركة واواً كانت أم ياء وامتناع الحركتين المركبتين من الحركة ونصف الحركة الضيقتين في اللغة العربية ، كما سبق بيانه ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

خاتمة الفصل السادس

أدت مناقشة الصيغ الفعلية في هذا الفصل إلى تقدير المسائل الصرفية التالية :

١ - أدى اتباع مذهب الرضي في وجه إلحاق الضمائر بالفعل الناقص إلى تقدير انتفاء وقوع الياء بين الكسرة والضمة - طويلة كانت أم قصيرة - في البنية العميقة لأي من صيغ المضارع الناقص مكسور العين ، وتقدير انتفاء وقوعها بين الكسرتين في أصل (تَرْمِين) للمخاطبة . ومن ثم لم يلزم القول بحذف لام الفعل المصححة في صيغة (يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ) كما ذهب النحاة ، وقدر حذف الضمير فيهما اعتباراً بأن الحذف إنما يكون إلى الأطراف أسبق ، بخلاف قول النحاة بامتناع حذفه .

٢ - أدى تقدير إلحاق الضمائر بالفعل المضارع مكسور العين بعد إعلاله ، إلى القول بنقل الكسرة الثانية من (يَرْمِي) إلى موضع الصامت السابق عليها في صيغة (يَرْمِيَان) ، لتصبح صوتاً حاجزاً بين الحركتين غير المتجانستين : كسرة عين الفعل وفتحة ضمير الاثنين ، وليمتنع بذلك حذف مقطع الضمير .

٣ - لا تقع حاجة إلى تقدير دخول ضمير الرفع المتحرك على الفعل المضارع الناقص مصحح اللام ، كما لم تقع حاجة إلى تقدير دخوله على الفعل الماضي الناقص مفتوح العين مصحح اللام في مثل (رَمَيْتُ) ، وفق مذهب الرضي في إلحاق الضمائر بالأفعال الناقصة .

ويتحقق تفسير تطور صيغة المضارع مع نون الإناث وفق هذا المذهب بمثل ما فسرت به تطور (رماتُ) أصل (رَمَيْتُ) ، فلا ينشأ عن تأصيل صيغة (يَفْعَلْنَ) من الناقص على هذا الوجه قصور في تفسير تطورها ولا ضرورة إلى ترك مذهب الرضي في تركيب الصيغ الفعلية .

الفصل السابع

صيغ الفعل المضارع

الناقص مضموم العين

المبحث الأول

صيغ الفعل المضارع الناقص مضموم العين غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة

يتصرف الفعل المضارع الناقص مضموم العين في كافة صيغه الصرفية تصرف الفعل المضارع الناقص مكسور العين . وسأجعل الصيغة محل المناقشة في هذا المبحث هي صيغة الفعل للغائب المفرد (يَغزُو) طرداً للفظ الفعل المعتل اللام بالواو في كافة مباحث الدراسة ، وطرداً لصيغة الفعل المضارع المتناولة في فصول صيغ المضارعة مثلاً على تصرفه عند خلوه من ضمائر الرفع الظاهرة .

ومثلاً أصل الفعل المضارع الناقص مضموم العين في الماضي مما لم يتصل به ضمير ظاهر، الفعلان : (غزا) و (سَرَوَ) ، الأول مفتوح العين والثاني مضمومها ، لكنهما يتفقان في زنة مضارعهما (يَفْعَلُ) الذي تحفظ ضمة عينه أصل اللام في كليهما ، فيستبين بها معتل الآخر بالواو من المعتل الآخر بالياء .

المطلب الأول : تعليل ضمّ عين المضارع المعتل الآخر بالواو :

يقول سيبويه في بناء المضارع من المعتل الآخر بالواو^(١) :

« واعلم أن (يَفْعَلُ) من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده و (يَفْعَلُ) من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده ، فيكون في (غزوتُ) أبداً (يَفْعَلُ) ، وفي (رميتُ) « يَفْعَلُ » أبداً . ولم يلزمهما (يَفْعَلُ) و (يَفْعَلُ) حيث اعتلتا ، لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما » .

فكلامه يفيد أن أهل اللغة أرادوا الحفاظ على صوتي الواو والياء في موضع اللام ، فجاءوا بالحركة التي من جنس كل واحدة منهما حتى تثبتا في لفظ الفعل المضارع . فلو كان (يَفْعَلُ) مكسور العين مضارعاً لذي الواو (غزا) مثلاً ، لم تثبت الواو ، فقليل (يَغزِي) بقلبها ياء . ولو كان (يَفْعَلُ) مضموم العين مضارعاً لذي الياء (رمى) ، لقلبت ياءه واواً ، فقليل (يَرْمُو) .

وهذا هو قول المازني في باب (الواو والياء اللتين هما لآمان) حيث يقول^(٢) : « اعلم

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ .

(٢) النصف ٢ / ١١١ .

أن (يَفْعَلُ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) تكون حركة عينه منه ، فيكون (يَفْعَلُ) من (رَمَيْتُ) و (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ، ولم يلزمهما (يَفْعَلُ) و (يَفْعَلُ) كما كان ذلك في غير المعتل نحو : (يَضْرِبُ وَيَعْبُدُ) ، لاعتلاهما . وذلك نحو قولك : (يَرْمِي وَيَغْزُو) . ويفسره ابن جني بقوله^(١) : « يقول : « إن (رميتُ وغزوتُ) : (فَعَلْتُ) » ، وقد تقدم القول في أن (فَعَلْتُ) يجيء مضارعها بكسر العين وضمها ، فلو قالوا في (رميتُ) : « أَفْعَلُ » بضم العين ، لقالوا (أَرْمُو) ، فخرجوا من الأَخْفِ إلى الأَثْقَلِ ، ولو قالوا في (غَزَوْتُ) : (أَفْعَلُ) ، لقالوا : (أَغْزِي) ، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء ، ووقع هناك تخليط شديد ، فعدلوا عن هذا كله وألزموا عين (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) الضمة ، لأنها من الواو ، وألزموا عين (يَفْعَلُ) من (رميتُ) الكسرة لأنها من الياء ، لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو .»

وقد شبه المازني حركة فاء الفعل الماضي معتل العين بالواو بحركة عين الفعل المضارع معتل اللام بالواو للزوم الموضوعين التحريك بالضممة دون غيرها ، حفاظاً على حرف العلة أو دلالة عليه عند حذفه في مثل (قُلْتُ) . وذلك قوله في باب (ما الياء والواو فيه ثانية ، وهما في موضع العين من الفعل)^(٢) : « اعلم أن (فَعَلْتُ وَفَعُلْتُ) و (فَعِلْتُ) منها معتلات ، كما تعتل ياء (يرمي) وواو (يغزو) . فإذا اعتلت هذه الحروف ، جعلت الحركة التي كانت في العين محوَّلة على الفاء . ولم يقرؤا حركة الأصل حيث اعتلت العين كما أن (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) لا تكون حركة عينه إلا من الواو .»

ويشرح ابن جني كلامه بقوله^(٣) :

« فأصل (قُلْتُ وَبِعْتُ) : (قَوْلْتُ وَبَيْعْتُ) . فنقلت (قَوْلْتُ) إلى (قَوْلْتُ) ، لأن الضمة من الواو ونقلت (بَيْعْتُ) إلى (بَيْعْتُ) لأن الكسرة من الياء ، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت ألفاً في التقدير وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير - أعني التاء - ، فسقطت العين ، فنقلت حركتها المجتلية لها إلى الفاء قبلها ،

(١) الموضع السابق .

(٢) النصف ١ / ٢٣٣ .

(٣) النصف ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

فصارت (قُلْتُ وَبِعْتُ) وتشبيهه أبي عثمان (قُلْتُ وَبِعْتُ) بـ (يَغْزُو وَيَرْمِي) صحيح ، لأن محلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام .

فلما اعتلت العين في (يَغْزُو) بأن قَصَرْتَهَا عَلَى الضمِّ وَأَعْلَلْتَهَا فِي (يَرْمِي) بأن قَصَرْتَهَا عَلَى الكسرِ وَمَنَعْتَهُمَا مَا كَانَ جَائِزاً فِي غَيْرِهِمَا مِنْ تَعَاقُبِ الكسرِ والضمِّ نحو (يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَعْكِفُ وَيَعْرِشُ وَيَعْرِشُ) ، كذلك أعللت الفاء في (قُلْتُ وَبِعْتُ) بأن غيرت الفتحه التي لهما في أصل البناء ، وقصرت (قُلْتُ) على الضم كما قصرت (يَغْزُو) على الضمّ » .

فالحرکه تكون من جنس حرف العلة بعدها دلالة عليه وحفاظاً على نوعه سواء أواو هو أم ياء ، حتى لا تختلط أفعالهما وتلتبس أصواتها الأصول .

وقد بين المبرد إرادة سلامة الواو بضم عين المضارع حيث يقول في مضارع (فَعَلَّ) مفتوح العين^(١) :

« اعلم أن كل ما كان من هذا^(٢) على (فَعَلَّ) ، فكان من الواو ، فإن مجرى بابه (يَفْعَلُّ) ، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ، كما ذكرت لك في باب ما اعتلت عينه . وذلك قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يَعْدُو ، ولها يَلْهُو » .
ومثله قول ابن عصفور^(٣) :

« فإن قيل : فلأي شيء لم يجيء مضارع (فَعَلَّ) على قياس الصحيح ، كما جاء ذلك في (فَعَلَّ) و (فَعُلَّ) ، فيكون تارة على (يَفْعَلُّ) وتارة على (يَفْعَلُّ) بالضم والكسر في ذوات الياء وذوات الواو ؟

فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو ، ألا ترى أن مضارع (غزا) لو جاء على (يَفْعَلُّ) ، لكان (يَغْزِي) فيصير كـ (يَرْمِي) . وكذلك مضارع (رمى) لو جاء على (يَفْعَلُّ) لقلّت (يَرْمُو) كـ (يَدْعُو) ، فالتزموا في مضارع ذوات الواو (يَفْعَلُّ)

(١) المقتضب ١ / ٢٧٢ .

(٢) يقصد : من الفعل معتل اللام .

(٣) الممتع ٢ / ٥٣٠ - ٥٣١ .

، وفي مضارع ذوات الياء (يَفْعَلُ) ، لثلاثا تختلط ذوات الياء بذوات الواو .

وهو يشير كما أشار المبرد إلى أن التفريق بين ذوات الياء وذوات الواو مطلب عام يشمل

المعتل العين والمعتل اللام في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين^(١) :

« وأيضاً ، فإن المعتل اللام أُجْرِي مجرى المعتل العين ، فكما أن (فَعَلَ) المعتل العين يلتزم

في ذوات الواو منه (يَفْعُلُ) بضم العين ، وفي ذوات الياء (يَفْعِلُ) بكسرها ، فكذلك المعتل اللام . »

وتكون ضمة المضارع في كل من المعتل الوسط والمعتل الآخر بالواو سابقة على الواو

- سواء بالنقل أو على أصل الصيغة - ، فينشأ عن اجتماعهما المدّ ، ولا يقع حينئذ سبب لقبها ياء أو ألفاً .

يقول المبرد في المعتل الوسط بالواو^(٢) : « فإذا قلت (يَفْعَلُ) ، فما كان من بنات الواو

، فإن (يَفْعَلُ) منه يكون على يَفْعُلُ كما كان (قَتَلَ يَقْتُلُ) ، ولا يقع على خلاف ذلك ،

لتظهر الواو . وذلك قولك : (قال يَقُولُ ، وجمال يَجُولُ ، وعاق يُعَوِّقُ) . وكان الأصل (يَعَوِّقُ) و (يَجُولُ) مثل (يَقْتُلُ) . »

ثم يوضح نقل حركة العين (الضمة) إلى الساكن قبلها عند حديثه عن نقل حركة

العين في الثلاثي المزيد ماضياً ومضارعاً ، حيث يقول^(٣) :

« فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف ... ساكن ، طُرِحَتْ حركة حرف المعتل على

الساكن الذي قبلها فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوله ، فتقول : (أقام وأصاب وأجاد)

ونحو ذلك . والأصل : (أَقَوِّمُ وَأَجُودُ) . . . فطرحت حركة الواو والياء على موضع الفاء من

الفعل ، وقلبت التي تطرح حركتها إلى الحرف الذي حركتها منه : إن كانت مفتوحة قلبتها

ألفاً ، وإن كانت مضمومة قلبتها واواً ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياء . وذلك قولك :

(أقام) للفتحة ، وتقول في المضارع (يُقِيمُ) ، لأن أصله (يَقُومُ) . فهذا مثل (يَقُولُ) ،

لأن أصله : (يَقُولُ) على وزن (يَقْتُلُ) ؛ الياء والواو في ذلك سواء . »

(١) المتع ٢ / ٥٣١ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٣٤ .

(٣) السابق ١ / ٢٤٢ .

فعندما تُنقل ضمة عين (يَقُولُ) إلى القاف الساكنة ، تصبح الضمة سابقة على الواو ، فتقلب الواو حرف مدّ لمجانسة الحركة قبلها ، في حين تتحول ألفاً أو ياء - على حدّ اصطلاحهم على أنواع المدّ - عند سبقها بالفتحة والكسرة كما في (أقام) و (يُقيم) .

ويشير ابن عصفور إلى ثبات الواو لسبقها بالحركة المجانسة لها في كل من المعتل الوسط والمعتل اللام بالواو ، في ثنايا تعليله لجيء مضارع (قال) مضموم العين ومجيء مضارع (باع) مكسور العين ، حيث يقول^(١) : « أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، فالتزموا في ذوات الواو (يَفْعَلُ) بضم العين ، لأن الضمة من جنس الواو ، وفي (فَعَلَ) من ذوات الياء (يَفْعَلِ) بكسر العين ، لأن الكسرة من جنس الياء . وهذا الوجه الآخر أولى ، لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام : التزموا في (فَعَلَ) من ذوات الواو (يَفْعَلِ) بضم العين نحو (يغزو) ، وفي مضارع (فَعَلَ) من ذوات الياء (يَفْعَلِ) بكسر العين نحو (يرمي) ، تفرقة بين الياء والواو » .

فإنما تكون حركة عين المضارع من جنس حرف العين فيما اعتلت عينه ، وتكون من جنس حرف اللام فيما اعتلت لاه ، بغية الحفاظ على حرف العلة واواً كان أم ياء ، إذ ينشأ عن التقاء الضمة بالواو واو مدية ، وعن التقاء الكسرة بالياء ياء مدية ، في مثل (يقول) و (يغزو) و (يبيع) و (يرمي) ، فيتميز كل منها عن الآخر بصوت العلة فيه .

المطلب الثاني : تعليل ضمّ عين مضارع (سَرَوْ) ؛ (يَسْرُو) :

اتفق للمضارع المعتل اللام بالواو من الماضي مضموم العين سبب آخر يجعل ضم العين فيه لازماً ، إذ قياس المضارع من الماضي الصحيح مضموم العين أن يتبعه في حركة عينه .

يقول في ذلك سيبويه^(٢) : « ... قالوا : (فَعَلَ يَفْعَلُ) فلزموا الضمة » .

ويقول فيه ابن يعيش^(٣) : « وأما البناء الثالث^(٤) وهو (فَعَلَ) مضموم العين ، فلا

يكون إلا غير متعدّ نحو : (كَرُمَ وَظُرْفَ) ، قال سيبويه : (وليس في الكلام (فَعَلْتُهُ)

(١) المتع ٢ / ٤٤٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨ .

(٣) شرح المفصل ٧ / ١٥٣ .

(٤) أي البناء الثالث من أبنية الماضي الثلاثي المجرد .

متعدياً^(١) . ولا يكون مضارعه إلا مضموماً نحو : (يَكْرُمُ وَيَظْرُفُ) ، لأنه موضوع للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيئاً ، بخلاف (فَعَلَ) و (فَعِلَ) اللذين يكونان لازمين ومتعديين » .

ويشير الرضي إلى ضرورة حفظ حركة عين المضارع مما ماضيه مضموم العين ، لتمييز الأفعال بأبنيتها ، حيث يذكر المواطن التي تخالف فيها الألفاظ قاعدة قلب الواو المتطرفة ياء عند سبقها بالضممة^(٢) :

« وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة ، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كـ (سَرُوَ ويسرو ويدعو) ، وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم ، فالتخفيف به أولى وأليق كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلاً ليست إلا بالوزن كما تقدم ، لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ، احتاطوا في حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في (قُلْتُ وَبِعْتُ) فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة (سَرُوَ وَيَدْعُو) لئلا يلتبس ببناء ببناء » .

فلزوم عين المضارع الضم في (يَسْرُو) مرده إلى تمييز بنية فعله الماضي عن بنية الفعل مفتوح العين ومكسورها ، حفاظاً على دلالة الضم في بناء الفعل .

المطلب الثالث : أقوال النحاة في تسكين لام (يغزو) :

نص سيبويه على اعتلال الواو بعد الضمة في (يغزو) ، وأن الاعتلال مطرد في عموم اللغة في كل ما كانت لامه حرف علة سواء أكانت الحركة قبله فتحة أم ضمة أم كسرة ، لتكون حركة ما قبل اللام من جنس اللام المعلة .

وذلك قوله^(٣) : « واعلم أن الواو في (يَفْعَلُ) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع ، وذلك قولك : (هو يغزوك) وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقبلت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها

(١) موضع هذه العبارة في الكتاب ٤ / ٣٨ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٦٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٢-٣٨٣ .

الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة . فإذا اعتلت ، قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها وذلك قولك : رمى ويرمى » .

وهو يشير في باب الإدغام إلى اعتلال واو (يغزو) وأنه يمنع الإدغام بين المنفصلين لاختلاف الواو المدية عن الواو اللينية في مثل (اخشوا) ، وذلك قوله ^(١) :

« وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة ، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها . وذلك قولك : (ظلموا واقداً واطلمي ياسراً ويغزو واقداً ، وهذا قاضي ياسر) ، لا تدغم وإنما تركوا المدّ على حاله ... ، إذ لم تكن الواو لازمة لها ، أرادوا أن يكون (ظلموا) على زنة (ظلما واقداً وقضى ياسراً)

وإذا قلت وأنت تأمر : (اخشي ياسراً اخشوا واقداً) أدغمت ، لأنهما ليسا بحرفي مدّ كالألف » .

فالواو مسبوقة بالضمة حرف مدّ ، وهي مسبوقة بالفتحة غير مدّ ، فلا يمتنع إدغامها فيما بعدها ، وقد ذكر الفعل (يغزو) في أمثله على ذلك .

وإذ تعتل الواو ، لا تقبل دخول الضمة علامة الإعراب عليها . وقد أشار سيبويه إلى ثقل الضمة بعد الواو التي سبقت بالضمة في الاسم كذلك بقوله ^(٢) : « واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمة ، ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع ، كما كرهوا الضمة في (فُعل) ، وذلك نحو (البون والعون) ؛ فالأضعف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه ... والضمة فيها كواو بعدها ، وذلك قولك : (هو يغزوك) ... » وإنما جاء بالمشالين (البون والعون) ، لأن الواو فيهما مسبوقة بالضمة مثلها في (يغزو) ، وقد فصل سيبويه الكلام في (العون والنور) جمعي (عوان) و (نوار) وبين أن سكون الواو فيهما لثقلها بين الضمتين حيث يقول في باب الأسماء من المعتل العين وهي على ثلاثة أحرف ^(٣) : « فأما (فُعل) ، فإن الواو تسكن لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في (أدور) و (قوول) ، وذلك قولهم : (عوان ، وعون) ، و (نوار ونور) و (قوول وقوم »

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٥٩ .

قُولٌ»^(١) . فكذلك اعتلت عنده الواو لجيئها ساكنة بعد الضمة في (يغزو) ، فقرن بينه وبين (العون) و (البون) في النص السابق .

وفي قول المبرد إشارة إلى أن اعتلال الواو بالمدّ يسبق دخول الضمة علامة الإعراب على الفعل ، حيث يقول في باب ما اعتل منه موضع اللام^(٢) :

« اعلم أن كل ما كان من هذا على (فَعَلَ) ، فكان من الواو ، فإن مجرى بابه (يَفْعُلُ) ، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ، وتعتل اللام ، فتسكن في موضع الرفع ... كما تقول : (هذا قاضي) فاعلم ، لأن الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة » .

فقوله « وتعتل اللام ، فتسكن في موضع الرفع » ، ثم قوله في الضمة والكسرة إنهما « مستثقلتان في الحروف المعتلة » ، عبارتان تفيدان أن المدّ في (يغزو) يتحقق في الفعل أولاً ، فيتبع ذلك امتناع دخول ضمة الإعراب .

ويوضح ابن يعيش أن سقوط الضمة بعد الواو في مثل (يغزو) يجعلها مدة كالألف ، وأن اعتلال الواو بخروجها من اللين إلى المدّ ينشأ عن سبقها بالحركة من جنسها في قوله^(٣) :

« أصل الاعتلال فيهما^(٤) إنما هو شبههما بالألف . وإنما تكونان كذلك إذا سكتنا وكان قبل الياء كسرة ، وقبل الواو ضمة ، فتصيران كالألف لسكونهما وكون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسهما كما أن الألف كذلك : فهي ساكنة وقبلها فتحة ، والفتحة من جنس الألف .

..... ولا يقع قبل الواو إلا الضمة ، ولا يقع قبل الياء إلا الكسرة ، فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور^(٥) لم تتحملاً من حركات الإعراب إلا الفتح خفة الفتحة ، وتسكنان في موضع الرفع ، وذلك استثقلاً للضمة عليهما فتقول : (هو يغزو ويرمي) .. » .
ويقول الرضي في بقاء الواو المسبوقة بحركة مجانسة لها في مثل (يُوعِد) مضارع

(١) الأذُرُّ جمع دار ، وقَوْلٌ بمعنى قَوْلٍ أي كثير القول ، والعَوَان من البقر وغيرها : النَّصْفُ في سِنِّها أو هي من البقر والخيل : التي نُتِجَتْ بعد بطنها البُكْر ، والنَّوَار هي المرأة النافرة عن الشر والقبيح . انظر لسان العرب لابن منظور .

(٢) المقتضب ١ / ٢٧٢ .

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) هما الواو والياء .

(٥) هو شرط أن يسبقا بحركة من جنسهما .

(أَوْعَدَ) ، وحذفها إن سبقت بحركة غير مجانسة لها^(١) :

« وخفُّ المِضَارِعِ لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يَعدُّ) ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في (يُوعِدُ) مضارع (أُوْعِدَ) » .
ومعنى هذا أن الواو لم تكن لتبقى في (يُوعِدُ) لولا الضمة قبلها وسكونها هي ، وأنهما قد حوَّلا الواو من اللين إلى المدِّ كما في الفعل المضارع معتل العين من مثل (يقول) ، وكما في المعتل اللام بالواو (يغزو) و (يسرو) . ومعنى تسكين الواو عندهم هو نطقها مداً ، لأن المدَّ في اصطلاحهم نصف حركة ساكنة ، على ما سيلي تفصيل القول فيه في الفصل الأخير من الدراسة .

المطلب الرابع : تعليل النحاة لحذف ضمة الإعراب في (يغزو) :

يشير الرضي إلى ضرورة إسكان الواو في (يغزو) في قوله^(٢) :

« قال :^(٣) (وتُسكَّنَان^(٤)) في باب (يغزو) و (يرمى) مرفوعين ...) أقول : إنما سكن الواو في نحو (يغزو) وهذا مختص بالفعل ، لا يكون في الاسم كما ذكرنا ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة إذ يجتمع الثقل في آخر الفعل مع ثقله ، فخفُّ الأخير ، وهو الضمة ، لأن الحركة بعد الحرف » .

وهو يبيِّن في موضع آخر أن ثقل الضمة بعد الواو أشدَّ من ثقلها بعد الياء حيث يقول^(٥) : « لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء » .

ومثله قول ابن جنى^(٦) : « لأن الواو وفيها الضمة ، أثقل من الياء وفيها الضمة ، فتفهَّم هذه الأصول ، فإنها غريبة » .

(١) شرح الشافية ٣ / ٨٨ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٨٢ .

(٣) أي قال ابن الحاجب .

(٤) هما الواو والياء .

(٥) شرح الشافية ٣ / ١٨٥ .

(٦) المنصف ٢ / ١١٦ .

وهم يستدلون بنصب (يغزو) على ثقل الضمة وخفة الفتحة ، إذ تتحملها الواو ،
يقول ابن جنى : (١)

« ويدلّ على أن الضمة والكسرة مستثقلة في الواو والياء ، وأنهم إنما أسكنوهما في
الضم والكسر لذلك : تحريكهم إياهما بالفتح لخفته ، نحو قولك : لن يرمي ولن يغزو » .
ويفسر ابن عصفور ثقل الضمة بعد الواو في (يغزو) بأنها مع الواو بمنزلة
الواوين ، إذ يقول : (٢)

« وما كان من هذه الأفعال المضارعة في آخره واو أو ياء ، فإنه يكون في موضع الرفع
ساكن الآخر ، نحو (يغزو) و (يرمي) فتحذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو ، لأنها
مع الواو بمنزلة واوين ومع الياء بمنزلة ياء وواو ، وذلك ثقل » .

وتعامل صيغ المضارع الأخرى غير المتصلة بضمير ظاهر معاملة الفعل للغائب المفرد ،
فتحذف معها ضمة الإعراب وتعتل فيها الواو بعد ضمة عين الفعل ، فتصبح : (تغزو)
و (تسرو) للمخاطب المفرد وللغائبة المفردة ، و (أغزو) و (أسرو) للمتكلم و (نغزو)
و (نسرو) للمتكلمين .

المطلب الخامس : التفسير المقترح لصيغة (يغزو) :

اتباعاً لأقوال النحاة في اتفاق الفعلين المضارعين الحركة فيهما العين بالحركتين الضيقتين
(الكسرة والضمة) في وجه الاعتلال ، أردّ تصرف (يغزو) إلى التفسير السابق
للفعل مكسور العين (يرمي) ، أخذاً بقول الرضي في إعلال الفعل قبل إلحاق أي من
اللواحق به^(٣) ، فيكون إعلال (يغزو) سابقاً على إلحاق ضمة الإعراب به ، على خلاف ما
قدره النحاة فيه .

(١) المنصف ٢ / ١٤٢ .

(٢) المتع ٢ / ٥٣٥ .

(٣) انظر ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

وفي هذا التقدير طرد لوجه تفسير المدّ آخر الفعل المضارع الناقص سواء أكان مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها ، وفق ما سبق في تفسير (يخشى) و (يرمي) في الفصلين السابقين^(١) .

ولا خلاف بين قول النحاة بامتناع دخول ضمة الإعراب على (يرمي ويغزو) والتفسير المقترح إلا في تعيين السياق الصوتي الذي يقدر فيه إلحاق هذه الضمة بآخر الفعل . فامتناع نطقها في التفسير المقترح يُردّ إلى امتناع كل سياق صوتي تتوالى فيه ثلاث حركات ، كما يمتنع بقاء فتحة لاحقة التانيث في صيغة (رَمَتْ) ، فيكون حذف ضمة الإعراب مردوداً إلى حذف كل حركة ثالثة في السياق الفونولوجي المخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل ، على ما سبق بيانه في الفصول السابقة^(٢) .

أما تفسير امتناع نطقها وفق تقدير النحاة ، فهو أنهم قدروا وقوع الواو لام الفعل بين ضمتين ، هما ضمة عين الفعل وضمة إعرابه ، وهو سياق صوتي ترفضه العربية وتفرّ منه بتسكين الواو كما في (البون والعون) ، وفق تفسيرهم لجيء المدّ وسط هذا البناء الاسمي . والقول في بناء الاسم الذي ضمت فائؤه وعينه من مثل (البون والعون) لا يلزم أن يكون ذا صلة بالمدّ آخر (يغزو) لاختلاف موضع الواو في كل من البناءين . فالواو عيناً في بناء (فُعَلٍ) الاسمي لا مفرّ من تأصيل وقوعها بين الضمتين ، لأنهما وجه تمييز هذا البناء الاسمي عن غيره من الأبنية ، وقد وضع الاسم على تحريك الواو فيه بالضمة لا محالة . أما الواو في (يغزو) فهي مورد الإعراب ، وليس القول بسبق الإعراب على الإعلال قولاً لازماً ، على ما سبق في مناقشة هذه المسألة في الفصلين الخامس والسادس^(٣) .

ويؤدي ترك تأصيل ضمة الإعراب ملحقاً بلام الفعل المصححة في (يغزو) ، إلى ترك تعليل غياب علامة الرفع آخر الفعل بحصول سياق صوتي تكتنف فيه الواو ضمتان كما في

(١) انظر ص ٤٠١ - ٤٠٥ ، ٤٨٢ .

(٢) انظر ص ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٢٣٥ .

(٣) انظر ص ٤٠٢ - ٤٠٤ ، ٤٨١ - ٤٨٢ .

أصل الاسمين (البون والعون) .

وبذلك يكون تقدير تصرف الفعل في هذه الصيغة - كما كان تقدير تصرف (يرمي)

- متمثلاً في مرحلتين :

أ - المرحلة الأولى هي لفظ الفعل منتهياً بنصف الحركة الساكنة وقد سبقتها الحركة القصيرة من جنسها ، فلزم نقلها إلى موضع النواة التالية لها كما لزم في الصيغة الأولى من (يرمي) :

ي - غ Φ ز - و Φ ← ي - غ Φ ز - Φ -

ب - المرحلة الثانية : يُراد بعد استيفاء الفعل تنقيح أصواته في ذاتها - على حدّ قول الرضي في سبق الإعلال على إلحاق اللواحق بالفعل - أن تدخله علامة الرفع ، وهي الضمة ، فتُرد بعد المدّ في سياق فونولوجي يستوجب حذفها إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق .

وبذلك يتم تعليل ذهاب ضمة الإعراب وبقاء المدّ آخر (يغزو) متمثلاً في ضمتين اثنتين

لا ثلاث ضمات :

ي - غ Φ ز - Φ - Φ - ← ي - غ Φ ز - Φ -

وشأن ضمة الإعراب كشأن الفتحة أول لاحقة التأنيث في (رمت) ، لا يُؤصل دخولها على آخر الفعل المعلن دون سبقها بموضع مسكّن في مقعظها الصوتي ، لأن المقطع لا يكون أول مواضعه موضع الحركة بل موضع الصامت ، وفق ما سبق بيانه من ضرورة إثبات عناصر البنية الفونولوجية غير الظاهرة في النطق عند تفسير الظواهر الصوتية في الصيغ المختلفة (١) .

وبذلك يختلف تعليل سقوط ضمة الإعراب في صيغ الفعل المضارع الناقص غير المتصل بأحد ضمائر الرفع الظاهرة ، مما العين فيه مكسورة أو مضمومة من مثل (يرمي ويغزو) ، عن تعليل النحاة له ، باختلاف تقدير السياق الصوتي الذي تقع فيه تلك الضمة . وبذلك يكون تعليل ترك الضمة آخر كل فعل مضارع ناقص مرفوع ، سواء أهو مما فتحت عينه أم مما كسرت

(١) جاء بيان هذه المسألة ص ٥٨ - ٦٠ و ٧٠ - ٧٤ .

أو ضمت فيه ، تعليلاً واحداً ، لأن تقدير سبق الإعلال على الإعراب في كافة أبنية المضارع يستلزم امتناع إلحاق علامة الرفع بعد المدّ آخر الفعل المعلن ، أيّاً كانت حركة عينه . ولا يتحقق التعليل الواحد لسقوط ضمة الإعراب في كافة أبنية الفعل المضارع الناقص ، عند الأخذ بقول النحاة بسبق الإعراب على الإعلال ، بل وتكون تلك الضمة في تفسيرهم هي علة حصول الإعلال آخر الفعل مفتوح العين كما سبق عند الكلام في صيغة (يخشى) .^(١)

وتقدير اتفاق وجه تصرف الفعل في شتى أبنيته حيث حذفت ضمة إعرابه أقرب إلى القول باطراد قواعد الصرف في اللغة .

(١) انظر ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

المبحث الثاني

صيغ الفعل المضارع الناقص مضموم العين المتصل بضمير الاثنين

يقع الفعل المضارع المتصل بضمير الاثنين في صيغة (يفعلان) من مثل (يغزوان) للفاعلين الغائبين و (تفعلان) للغائبتين وللمخاطبين وللمخاطبتين من مثل (تغزوان) . والصيغة الموضوعية للمناقشة في هذا البحث هي صيغة (يغزوان) للغائبين ، مثلاً على تصرف الفعل المضارع الناقص مضموم العين متصلاً بضمير الاثنين ، سواء أدل على الغائبين أم الغائبتين أم المخاطبين أم المخاطبتين ، لاتفاق الصيغ الصرفية الأربع في سياق صوت العلة .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يغزوان) وأمثاله :

ذكر النحاة أن الفعل المضارع الناقص يعامل معاملة الفعل الماضي الناقص المجرد في جميع أحكام الإعلال ، وفي ذلك قول ابن عصفور^(١) : « وحكمه أبداً إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير المثنى أو الواو التي هي ضمير جماعة المذكورين ، أو النون التي هي ضمير جماعة المؤنثات ، حكم الماضي المعتل اللام إذا أسند إلى شيء من ذلك » .

ووجه هذا الحكم عندهم هو أن (يغزو) يكون مسكن اللام عند دخول ضمير الاثنين عليه ، فلا يلتقي آخره المد بفتحة مناسبة الضمير^(٢) وفق وصفهم لإعلال (يغزو) بأن آخره نصف حركة ساكنة لا ضمتان تدخل عليهما حركة الضمير . فلما كان هذا تقديرهم لوجه إعلال (يغزو) ، لم يلزم عندهم تقدير إعلال في سياق التقاء الواو الساكنة آخر الفعل بلفظ الضمير ، وعُدّ التقاء الواو فيه بألف الاثنين كالتقاءها بها في الفعل الماضي الناقص مضموم العين (سَرواً) الذي لا تُحذف في صيغته للغائب المفرد (سَرو) حركة الواو ، فلا يكون آخره المد قبل إلحاق ألف الاثنين به . وقولهم في صيغة الواحد (سَرو) وفي صيغة الاثنين (سَرواً) قول واحد ، لاعتبارهم الواو في كليهما واقعة بين حركتين قصيرتين هما ضمة عين

(١) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٣٢ .

(٢) أشار النحاة إلى ضرورة سبق ضمير الاثنين بفتحة قصيرة ، كما سبق في أقوالهم في صيغة

(رمياً) ص ١٩٠ - ١٩١

الفعل والفتحة اللازمة بعد الواو : فهي فتحة بناء الفعل الماضي في صيغة الواحد وهي فتحة مناسبة ضمير الاثنين في صيغة الاثنين .

ولما كان هذا هو تقديرهم للحركتين المكتنفتين للواو في صيغة المضارع للاثنين (يغزوان) ، كان قياس تصرف الفعل المضارع في هذه الصيغة على تصرف الفعل الماضي معتل الآخر بالواو في (سَرُوا) للاثنين ، قولاً لائتقاً باتفاق وصف السياق الصوتي الواقعة فيه الواو في كلتا الصيغتين عندهم .

يقول ابن عصفور في ثبات الواو بين الضمة والفتحة في صيغة التثنية من الفعل الماضي المجرد مضموم العين^(١) : « وإن كان ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم ، بقي على حاله لا يتغير ، نحو : رَضِيَ وَسَرُّو وَرَضِيَا وَسَرُّوا ، ... إذ لا موجب لتغييرها عن حالها » .

وليس ثمة موضع للخلاف بين الرضيّ وجمهور النحاة في تفسير هذه الصيغة وتعليل ثبات الواو في هذا السياق الصوتي (وهو وقوعها وفق تقديرهم بين الضمة والفتحة القصيرتين) ، لاتفاقه معهم على أن المدّ آخر (يغزو) المعلّ قبل دخول ألف الاثنين عليه ما هو إلا الواو نصف الحركة الساكنة التي تقبل التحريك بالفتحة الداخلة عليها مع ضمير الاثنين . وسياق الواو عندهم في كل من (سَرُوا) و (يغزوان) و (لن يغزو) هو السياق نفسه حيث قدّروا قصر الفتحة التالية للواو في كل ، فلزم من ثم تقدير تصرف الواو في الصيغ الثلاث تقديراً واحداً .

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يغزوان) :

طرداً لتقدير وجه إحاق الضمائر (مدية وغير مدية) بالأفعال الناقصة واعتباراً بأن المدّ آخر (يغزو) هو الضمّتان ، يكون لفظ (يغزوان) ناشئاً عن التقاء الضمّتين بفتحتيّ الضمير عند أصل وضع صيغة التثنية . ويلزم هذا التقدير أن ينشأ عن التقاء المدّين غير المتجانسين سياق فونولوجي مخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً ، كما كان

(١) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

الشأن في التقاء المدّين في الصيغة الأولى من (يرميان) . والوجه في الفرار من هذا السياق الفونولوجي الشاذ عن قواعد العربية ، هو أن تحذف الحركتان الأخيرتان ، فيذهب بذهابهما الموضوع الثاني المغفل ويبقى من المواضع البنيوية الواقعة بعد عين الفعل موضع واحد مغفل في النطق تكتنفه حركتان مثلان هما الضمتان في لفظ (يغزو) ، فلا تكون ثمة مخالفة في لفظه لأحد قوانين اللغة الفونولوجية^(١) .

ولما كان هذا الحذف مؤدياً إلى ذهاب دلالة الضمير دون دليل يدلّ عليه كما دلت الضمة في (اغزُنْ) على أن المحذوف هو واو الجمع وكما دلت الكسرة في (ارمِنْ) على أن المحذوف هو ياء المخاطبة^(٢) ، كان الأولى ترك حذف الحركتين الآخريتين من سلسلة الحركات المتتالية حتى لا يلتبس لفظ الفعل عند حذف النون من آخره في حالة النصب بلفظه مجرداً من ضمير الاثنين ، فيكون (يغزو) :

ي - غ - ز - Φ - Φ - ن - ←

٢ ١

ي - غ - ز - Φ - ن - ←

ي - غ - ز - Φ - (في حالة النصب)

وعلى هذا يكون الفرار من توالي الحركات الأربع ومخالفة قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً ، بنقل الضمة الثانية إلى موضع لام الفعل غير المتصل بصوت من أصوات هذه الصيغة . وينتج عن هذا النقل مثل ما نتج في صيغة (يرميان) من الاحتفاظ بلفظ الضمير ونطق نصف الحركة في موضع لام الفعل :

ي - غ - ز - Φ - Φ - ن - ←

ي - غ - ز - و - ن - ←

(١) ورد شرط إثبات موضع المستهل الساقط في النطق في البنية الفونولوجية للفعل الناقص وقانون

تمكين موضع الصامت المغفل في النطق ص ١٩٣ - ١٩٦ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) علل الرضي جواز حذف الضميرين في هاتين الصيغتين ببقاء دليل يدل على كل منهما ، وذلك

قوله في شرح الشافية : ١٦٠/٣ .

وبذلك تقع الواو صوتاً وسيطاً بين ضمة عين الفعل وفتحة الضمير الطويلة ، فلا يكون ثمة موضع صامت مغفل يلزم تمكينه في بنية الفعل باكتنافه بحركتين مثلين قصيرتين ، فيلزمه قصر الحركتين التاليتين لعين الفعل كما كان الشأن في صيغة (يغزو) . وبزوال هذه الضرورة جاز بقاء المدّ المفيد التثنية في صيغة الفعل .

المطلب الثالث : النتيجة العلمية المترتبة على هذا التفسير :

يقع في تفسير صيغة (يَغْزوان) مثل ما جاء في تفسير صيغة (يَرْميان) من اعتبار أوجه التخلص من توالي الحركات الأربعة أوجهاً متغيرة بتغير أنواع تلك الحركات ، وأن حالة نقل الحركة الثانية الضيقة إلى موضع لام الفعل حالة استثنائية ، ليست هي الأصل والقياس في الفرار من ذلك السياق الفونولوجي المخالف لقواعد الصرف في اللغة .

والأصل في التخلص من توالي المديّن في العربية هو ما أقرّه النحاة في أقوالهم في منع التقاء الساكنين - على حدّ اصطلاحهم على وصف المديّن - ، وهو الفرار من التقاء المديّن بحذف أحدهما .

وقد قدروا أن المحذوف هو أول المديّن اعتباراً بتقصير المدّ السابق على الصامت الساكن كما في (رَمَتْ) حيث تاء التأنيث الساكنة وكما في (رَمَوْا) لجماعة الغائبين وفي (يخشاون) أصل (يخشون) عندهم بعد قلب الياء ألفاً ، و (تخشائين) أصل (تخشيين) للمخاطبة عندهم بعد قلب الياء لام الفعل ألفاً في الصيغة المقدرة (تخشيين) .

وليس ثمة صلة بين ظاهرة تقصير المدّ قبل الصامت الساكن وظاهرة الحذف لأحد المديّن اللتقيين ، لأن الحذف يكون عند التقائهما حذفاً للمدّ لا لبعضه كما في أمثلة التقصير . وبذلك تستحق كل ظاهرة منهما قاعدة منفصلة مستقلة بها . ولما كان الحذف إلى الطرف أسبق وبه أولى ، كان الأولى في التقدير أن يعدّ المدّ الثاني هو المحذوف لا المدّ الأول .

وأمثلة هذا الحذف في مباحث الدراسة هي (يرمون) و (يغزون) و (أنت ترمين) و (أنت تغزين) للمخاطبة من صيغ المضارع ، و (خشوا) و (سرّوا) من صيغ الماضي .

فهذا هو الوجه الأصل في منع التقاء المديّن .

والوجه الثاني في منعهما هو أن يحفظ لفظ الضمير المديّ اجتزاءً بإحدى حركتيه مع تحويل نطقها إلى نصف الحركة ، ولا يكون ذلك إلا عند جواز تحول نطق حركة الضمير إلى

نصف حركة بأن تكون حركته ضيقة لا متسعة ، كما في (رَمَوْا) و (يَخْشُونَ) و(أنتِ تَخْشِينَ) . ويلزم هذا التطور الصوتي لنطق الضمير أن يكون الفعل مفتوح العين حتى يقبل آخره نطق الحركة المركبة الناشئة عن التقاء حركة عينه بنصف الحركة المنقلبة عن لفظ الضمير المدي . وإن كانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة ، لم ينقلب معها لفظ الضمير واولاً ولا ياء ، منعاً لوقوع نصف الحركة بعد المدّ الآخر الفعل ، وهو سياق صوتي تَضَعُفُ فيه نصف الحركة ويُطلب حذفها أو حذف المدّ السابق عليها ، فراراً منه . فمن أمثلة حذف الواو والياء بعد المدّ الاسمان (كساء) و (رداء) حيث حذفنا و عوض عنهما بالهمزة لتحمل حركات الإعراب^(١) ، ومن تضعيفهما وإذهاب المدّ قبلهما نتيجة ذلك التضعيف : اسما المفعول (مدعوّ ومعني)^(٢) .

فلما كان هذا التضعيف هو التطور اللازم لتوالي المدّ الضيق ونصف الحركة في العربية ، كان تقدير امتناع هذا السياق الصوتي في صيغ الأفعال أولى ، وكان القول بتوقع حصوله في إحدى مراحل تطور نطقها مستبعداً ، لخروجه عن أوجه تصرف الصيغ الفعلية في اللغة . وقد سبقت الإشارة إلى اختصاص أبنية الأسماء في العربية بمثل هذا التضعيف وأن هذا موضع يتصل بقواعد النبر فيها ، فلزم حفظه لها دون صيغ الأفعال ، تمييزاً بين صيغهما^(٣) .

فهذان هما الوجهان المعتدّ بهما في الفرار من توالي المدّين في أيّ من الصيغ الفعلية . أما مجيء نصف الحركة في موضع لام الفعل لتقع فاصلاً بين حركات ثلاث ، كما في صيغة (رَمَيَا) و (يَخْشَيَان) و (يَرْمِيَان) و (يَدْعَوَان) ، فليس هو الأصل في الفرار من توالي الحركات الأربع عند طلب حفظ لفظ الضمير أو الدلالة عليه ، فيما ظهر لي .^(٤)

(١) بالفصل الأخير من الدراسة تفصيل القول في همز مثل هذه الأسماء ص ٦٣٩ - ٦٤٢ .

(٢) ذكر النحاة هذا التضعيف على أنه توالي واو اسم المفعول ولامه وأن قلب اللام ياء في مثل (مغزي) من باب التشبيه بقلبها في (الأدلي) : الكتاب ٤ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، الأصول في النحو ٣ / ٢٦٠ ، المقتضب ١ / ٣٠٨ ، ٣١١ ، التعليقة لأبي علي ٣ / ١٦٦ ، ١١٩ / ٥ ، النصف لابن جني ٢ / ١٤٢ ، ١٢٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٠ ، وفي الفصل الأخير من الدراسة وقفة مطولة على هذه المسألة ص ٦٣٣ - ٦٣٩ .

(٣) ترد هذه المسألة ص ١٤١ - ١٤٤ ، ١٤٨ .

(٤) انظر في تفسير مجيء الياء في الصيغ المذكورة ص ١٩٦ ، ٤٣٩ - ٤٤٠ ، ٤٨٧ - ٤٨٩ .

وإنما يلجأ إلى هذا العمل الفونولوجي عند امتناع الوجهين الأولين في منع التقاء المدين .
 ففي صيغ الفعل الناقص المتصل بضمير الاثنين ، لا يجوز حذف المدّ الثاني من المدين المتتقين ،
 لأنه الفتحة الطويلة وهي إن حذفت لا يبقى ثمة دليل على إلحاقها بالفعل الذي اتصل بها ،
 لأن المماثلة بين الفتحة والمدّ آخر الفعل الناقص غير جائزة في أصل (يرميان) و (يغزوان)
 حفظاً لحركة عين الفعل التي بها يتميز بناؤه ودلالته في اللغة . ولا تقع المماثلة في العربية
 بين مدّ الحركة الضيقة ومدّ الفتحة حيثما التقيا ، سواء أكان المدّ ذو الحركة المتسعة أسبق
 أم لا ، كما في (رماؤ) و (يخشاون) حيث المدّ ذو الحركة المتسعة هو الأسبق على
 الحركة الضيقة الطويلة في البنية الأولى لكل من (رمّوا) و (يخشون) و (فتأي)
 و (تخشّين) أصل (تخشّين) للمخاطبة ، وكما في (يدعون) و (يرميان) حيث
 الحركة الضيقة هي الأسبق .

وتفسير ترك المماثلة عند التقاء المدين غير المتجانسين اللذين أحدهما الفتحة الطويلة ،
 هو أن العربية تسوغ الاجتزاء بإحدى حركتي المدّ الضيق كما في (رمّوا) ، و (تخشّين)
 دلالة على إلحاق الضمير بفعله ، كما أنها تسوغ الحركة المركبة الناشئة عن التقاء الفتحة
 بالواو أو الياء ، في حين أنها لا تجيز التقاء الكسرة الطويلة بالواو أو لا التقاء الضمة الطويلة
 بالياء ، لأن التقاء المدّ ذي الحركة الضيقة بنصف الحركة بعده يوجب إعمال قاعدة التضعيف
 التي تختص بها الأسماء في اللغة من مثل (مرّضي) و (مغزوّ) . فلما كان إعمال الحذف
 والنقل في المدين الضيقين غير المتجانسين عند التقائهما في صيغ الأفعال ، على غرار الحذف
 والنقل الحاصل في مثل (يخشون) و (تخشّين) للمخاطبة^(١) ، يؤدي إلى الخروج عن
 قواعد اللغة بتعميم قاعدة التضعيف (في هذا التابع الصوتي) الذي إنّما خصت به العربية
 أبنية الأسماء وحدها ، كان الأولى حذف مقطع الضمير من صيغة الفعل غير مفتوح العين ، لا
 الاجتزاء منه بإحدى حركتيه . ومن ثمّ لزمّت مماثلة الحركتين الأوليين - من الحركات الأربع
 المتتالية - حركتي الضمير تمهيداً لحذفه في (تغزّين) و (يرمون) ، كي تدلّ على المحذوف .

(١) انظر في تفسير الصيغتين ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، ٤٦٨ - ٤٦٩ .

أما في الفعل الناقص مفتوح العين كما في (يَخْشِيَان) و (رَمَيَا) ، فلا موضع لطلب المماثلة بين المدين المتماثلين منذ أصل وضع صيغة الفعل (وفق تأصيلهما ص ١٩٦ ، ٤٣٩ - ٤٤٠) ، فيكون حذف المد الثاني مُذهِباً لدلالة إلحاق الضمير بالفعل لا محالة ، لما كان حذفه يُبقي لفظ الفعل على حالته في صيغة الغائب المفرد مجرد من الضمير .

وبذلك أخلص إلي أن نقل الحركة الثانية الضيقة إلى موضع لام الفعل في كل من (يَرْمِيَان) و (يَغْزَوَان) ، وإدخال الياء في موضع اللام في كل من (رَمَيَا) و (يَخْشِيَان) والواو في (غَزَوَا) الذي للاثنتين ، تطوران صوتيان يمثلان الوجه الذي يُلجأ إليه عند الضرورة ، وليس هو الوجه الأصل في الفرار من التقاء المدين في اللغة .

المبحث الثالث

صيغتا الفعل المضارع الناقصين مضموم العين المتصلين بواو الجمع

ترد في صيغ المضارع صيغتان يتصل فيهما الفعل بواو الجمع ، هما صيغته لجماعة الغائبين وصيغته لجماعة المخاطبين . وأجتزئ بالكلام في صيغة الفعل لجماعة الغائبين ، طرداً للصيغ المتصلة بواو الجمع المتناولة في فصول المضارع في الدراسة .

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير (يَغزُونَ) :

أصل هذه الصيغة عند النحاة هو (يَغزُونَ) حيث تقع الواو لام الفعل بين ضميتين ، هما ضمة عين الفعل وضمة مناسبة واو الجمع^(١) ، لاعتبارهم ضمير الجمع يدخل على لام الفعل مصححة . وهذا السياق الصوتي للواو هو كسياق لام (يَغزُو) الذي وجب تسكين الواو فيه لكرهه الضمة بعدها ، على ما سبق ذكره ص ٥١٥ - ٥١٦ .

والفرق بين ضم لام الفعل في صيغة الفعل للواحد وضمها في صيغته للجمع هو أن صيغة الجمع يلي فيها لام الفعل المدّ كما في (قَوُولٍ) مفرد (قَوْلٍ) على (فَعْلٍ) مضموم الفاء والعين . والواو في حالتي ضمها سواء ألتتها ضمة دون مدّ كما في أصل (يَغزُو) عندهم أم تلاها مدّ كما في (قَوُولٍ) الذي على (فَعُولٍ) مفتوح الفاء مضموم العين ، يلزم تغيير نطقها إما بالتسكين أو بالهمز . وقد فسر النحاة ذلك بثقل الضم بعد الواو . يقول في ذلك سيبويه^(٢) : « فأما (فَعْلٌ) ، فإن الواو تسكن لاجتماع الضميتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في (أَدُورٌ وَقَوُولٌ) ؛ وذلك قولهم : (عَوَانٌ وَعُونٌ) ، و (نَوَارٌ وَنُورٌ) و (قَوُولٌ وَقَوْمٌ قَوْلٌ) . وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو (رُسُلٍ) وأشبه ذلك ، ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يسكن للاستثقال . ولم يكن لـ (أَدُورٌ) و (قَوُولٌ) مثال من غير المعتل يسكن ، فيُشبهه به » .

وهو يذكر كراهة الضمة بعد الواو في نص آخر حيث يعلل ترك ضم عين بناء (فَعْلٌ)

(١) انظر في تفسير الصيغتين ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٢٦ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٤٦٥ .

مفتوح الفاء مضموم العين في الأسماء معتلة العين بالواو في قوله^(١): « وأما (فَعُلٌّ) ، فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضممة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمزة ، كما فعلوا ذلك بـ (أدُّر) و (خُونِ) . »

فالواو المتلوة بالضممة لا يفارقها الإعلال إمّا بالتسكين أو بالهمز ، وهي مع الضمة أثقل في النطق من الياء المكتنفة بالضميتين ، ولذلك تثبت الياء في مثل (غَيْرِ) ولا تثبت في ذلك الموضع الواو .

وإلى ذلك يشير قول أبي علي الفارسي معلقاً على كلام سيبويه في بناء (فُعُلٌّ) مضموم الفاء والعين من المعتل الوسط بالياء^(٢): « قال سيبويه : وأما فُعُلٌّ في بنات الياء ، فبمنزلة غير المعتل ، لأن الياء بعدها الواو أخفّ عليهم^(٣) . قال أبو علي : يقول : الياء إذا كانت بعدها واو مثل (يَوْمٌ وَحَيُّودٌ) أخفّ من الواو إذا كان بعدها الواو نحو (قَوْلٌ) ، فكذلك الياء إذا كانت بعدها الضمة أو معها ، كانت أخفّ من الواو ومعها الضمة . فلذلك تُقلب (فُعُلٌّ) من الياء نحو (بَيْضٌ) وحذفت نحو (عُونٌ وَبُونٌ) . »

فلما كان هذا شأن الواو بين الضميتين ، قدروا وجوب تسكينها لاماً في الصيغة الأصلية حيث اكتنفتها الضمتان كما في (البُونُ والعُونُ) وفق وصفهم لواو الجمع بأنها واو ساكنة مسبوقة بالضممة القصيرة في (يَغْزُوُونَ) .

وبتقدير سكون الواو لام الفعل يلتقي ساكنان هما لام الفعل وواو ضمير الجمع

الساكنة :

ي - غ Φ ز - و - و Φ ن - ← ي - غ Φ ز - و Φ و Φ ن -

(٢) الكتاب ٤ / ٣٥٩ .

(١) الكتاب ٤ / ٣٥٨ .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، ٥ / ٤٣ .

(٣) ذلك قوله في الكتاب ٤ / ٣٥٩ وتام قوله هو: « كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها وذلك نحو : غَيُورٌ وَغَيْرٌ . »

ولما كانت الواو أول الساكنين وهي صوت مدّ لسكونها وسبقها بالحركة من جنسها وفق تعريفهم للمدّ^(١)، لزم حذفها منعاً لالتقاء الساكنين^(٢)، فأصبح لفظ الصيغة الفعلية (يَغزُون) بواو واحدة مسبوقه بالضمّة، فكانت مداً أيضاً: [ي - غ Φ ز - و Φ ن -] .

ولم يذهب الرضي إلى ما ذهب إليه النحاة في وجه تصرف الفعل المضارع الناقص المتصل بواو الجمع، لقوله بأن الضمير يدخل على الفعل بعد إعلاله، فتلتقي واو الجمع الساكنة بالمدّ آخر (يَغزُو) منذ منشا الصيغة، وهو من ثم لا يقول إن الواو لام الفعل قد سكنت بعد اكتنافها بالضمتين كما قال النحاة في أصل الصيغة .

وذلك قوله في حذف المدّ إن وقع أول الساكنين الملتقيين^(٣): « وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس، حذِف المدّ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في (حَفْ وَقُلْ وَبِعْ)، أو كان كالجاء منها، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً، نحو: (تَخْشِينَ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينَ)، كان أصلها (تَخْشَى وَتَغْزُو وَتَرْمِي)، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها، سقطت اللامات للساكنين » .

المطلب الثاني: التفسير المقترح لصيغة (يَغزُون):

يشمل التفسير المقترح مرحلتين لتصرف أصوات العلة في هذه الصيغة، هما كما سبق تقديرهما في تصرف صيغة (يَرْمُونَ) : مرحلة التقاء المدّين ثم مرحلة حذف الثاني منهما منعاً للسياق الفونولوجي المخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق^(٤).

(١) الكتاب ١ / ١٨، ٤ / ١٥٦، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩٩ / ١٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٦-١٥٧، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٢٠٠٦ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٦ .

(٤) انظر ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

١ (التقاء المدّ الآخر (يَغزُو) المعلّ بالمدّ ضمير الجمع :

ي - غ - ز - Φ - Φ - ن - ن -

٢ - حذف المدّ الثاني منعاً لوقوع موضعي صامتين مغفلين في النطق دون أن يُكتنف كلُّ

منهما بسياق مدّ على ما سبق ذكره في وجه ثبات الموضع البنيوي المغفل ص ٣٠٦ -

٣٠٧ . ويحصل بالحذف بقاء ضمّي آخر الفعل محققين المدة الجائزة لنطق الحركة

الطويلة ، وهي قدر الحركتين دون زيادة عليهما :

ي - غ - ز - Φ - Φ - ن - ن -

٤ ٣ ٢ ١

ي - غ - ز - Φ - Φ - ن - ن - ←

٢ ١

وقد سبق تفسير تقدير الحذف في آخر سلسلة الحركات المتتالية لافي أولها ، في
المبحث السابق . ولا فرق بين هذا التفسير وتفسير الرضي لمثل هذه الصيغة سوى في وصف
صوت المدّ وتعيين أي المدّين الملتقيين هو المحذوف . وكذلك سبقت في المبحث السابق علة
استبعاد تقدير الاجتزاء من حركتي الضمير في إحدى مراحل تطور الصيغ الفعلية التي يتوالى
فيها المدان الضيقان في بناها العميقة ، وأن هذا الاجتزاء لو وقع كان يؤدي إلى تضعيف لام
الفعل ، فيكون لفظ (يَغزُون) : (يَغزُو) كما كان التضعيف في اسم المفعول الملتقي فيه المدّ
الضيق بالواو محدثاً (مَغزُو)^(١) ، وليس في العربية فعل تُضَعَفُ آخره نصف الحركة^(٢) .

(١) هذا الوجه في تضعيف اسم المفعول واوي اللام هو الأولى في العربية وفق قول النحاة ، تركاً

لقلب الواو ياء فيما لم تقلب لامه في لفظ ماضيه : الكتاب ٤ / ٣٨٤ ، الأصول لابن السراج

٣ / ٢٥٦ ، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٤٨٠ ، شرح الشافية للرضي

٣ / ١٧١-١٧٢ .

(٢) انظر ص ١٤١-١٤٣ ، ١٤٨ .

المبحث الرابع

صيغتا الفعل المضارع الناقص مضموم الحين المتصل بنون جمع الإناث

ترد في صيغ المضارعة صيغة (يَفْعَلْنَ) للغائبات وصيغة (تَفْعَلْنَ) للمخاطبات ، وسأجعل صيغة الغائبات هي موضع المناقشة في المبحث طرداً لأمثلة مباحث الدراسة ، وأمثلة لها بمثالها من الفعل المضارع الذي لامه واو أصلية : (يَغْزُونَ) ، لما كان الفعل (غزا) هو المثال المدرج في فصل الفعل الماضي مفتوح العين معتل الآخر بالواو .

وينقاس على تصرف ملامه الواو الأصلية تصرف المضارع المنقلبة لامه واواً وأصلها الياء من مثل (بَهُوَ الرَّجُلُ يَهُوُّ) لغة في (بَهِيَّ يَبْهِي)^(١) ، لأن السياق الصوتي للواو في حالتي الأصالة والانقلاب عن الياء هو السياق نفسه في صيغة الفعل للغائبات وللمخاطبات . وليس لمثل (قَضُوْ) و (رَمَوْ) اللذين أريد بضم عينيهما التعجب ، صيغ في المضارعة لعدم تصرفهما^(٢) .

المطلب الأول : أقوال النحاة في (يَغْزُونَ) :

لما كانت لام الصيغتين (يَفْعَلْنَ) و (تَفْعَلْنَ) مبنية على السكون لدخول ضمير الرفع المتحرك عليها ، عامل النحاة آخر الفعل الناقص مع نون الإناث معاملة الفعل المصحح اللام ، اعتباراً بنطق المدّ في موضع اللام قبل هذا الضمير ، وهو في حكم الساكن عندهم ، فلم يكن في مثل (يَغْزُونَ) و (تَغْزُونَ) مخاطبة للإناث وفق القول بسكون صوت المدّ، شيء من تغيير نطق آخر الفعل (يَغْزُو) و (تَغْزُو) .

ولم يكن في تفسير مثل (يَغْزُونَ) موضع للخلاف بين جمهور النحاة والرضي في تأصيل أصوات الصيغة الفعلية ، لاتفاقه معهم على وصف المدّ آخر (يَغْزُو) عند إلحاق النون به بأنه واو ساكنة مسبوقه بالضمّة ، فلم تكن به حاجة إلى القول بردّ لام الفعل المصححة من بعد

(١) شرح الشافية ١/٧٣ .

(٢) الكتاب ٤/٣٨٦ ، المنصف لابن جني ٢/١١٣ ، المتع في التصريف لابن عصفور ٢/٥٢٠ -

٥٢١ ، شرح الشافية للرضي ١/٧٦ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/١٣٨ .

إعلال عرض لها قبل إلحاق الضمير ، كما كان قوله في (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) مفتوح العين اللذين ذهب في إلحاق التاء بهما إلى أن أصلهما (رَمَاتُ وَغَزَاتُ) اعتداداً بإعلال (رمى) و(غزا) عند اتصالهما بضمائر الرفع المتحركة. (١)

وبذلك اتفق تقدير النحاة لوجه تصرف الفعل المضارع الناقص مضموم العين مع تقديرهم لوجه تصرف الفعل المضارع الناقص مفتوح العين عند اتصال كل منهما بنون الإناث. (٢)

المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (يَغْزُونَ) :

يتفق التفسير المقترح لصيغة الفعل المضارع الناقص مضموم العين متصلاً بضمير جمع الإناث مع التفسير السابق لصيغة اتصال هذه النون بالفعل مكسور العين ، في أنه يلزم آخر الفعل المدُّ بنقل نصف الحركة الساكنة فيه طرفاً إلى موضع النواة التالية لها ، فينشأ عن هذا النقل توالي الحركتين الضيقتين .

وفيما يلي بيان هذا التطور الصوتي لصيغة (يَفْعَلْنَ) من الفعل (يَغْزُونَ) :

١ - يلحق ضمير جمع الإناث بالفعل المضارع الناقص مضموم العين معلّ الآخر ، فيجب تسكين آخره :

ي - غ - ز - ن - [ي - غ - ز - ن] ← ي - غ - ز - ن - ن - ن

٢ - ١

وقد سبق القول في علة تقدير حذف الحركة الثانية من المدّ في هذا السياق الصوتي في الفصل الثاني (٣) ، فلا أكرره هنا .

(١) انظر ص ٢٥٤ من الدراسة .

(٢) انظر ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .

(٣) انظر ص ٢٨٠ - ٢٨٣ .

٢ - تردّ لام الفعل منعاً للإجحاف بلفظه وإبانة عن موضع السكون المصاحب لضمير الرفع المتحرك ، حفظاً لموضع النبر المصاحب للسكون اللازم قبل الضمير ، وفق ما سبق في تفسير (رميت)^(١) . ومن ثم تردّ الواو إلى صيغة (يَفْعَلن) مضموم العين :

ى - غَ Φ زُ Φ ن - ← ي - غَ Φ زُ Φ و Φ ن -

٣ - يجب نقل الواو غير المتحركة المسبوقة بالضمة إلى موضع السكون التالي لها في بنية الفعل ، فراراً من الحركة المركبة ذات العلتين الضيقتين ، لأنه سياق ترفضه اللغة^(٢) . ويحصل عن هذا النقل المدّ بتوالي الضمتين في موضع نطق الحركة المركبة ، لتحوّل الواو إلى موضع قد خُصّص في بنية الفعل لنطق الصائت ، هو موضع النواة في المقطع قبل الأخير من تلك البنية كما هو شأن الموضع المنقول إليه في (يَرْمِين) ، وقد سبق بيانه في الفصل السابق:^(٣)

ى - غَ Φ زُ Φ و Φ ن - ← ي - غَ Φ زُ Φ ن -

ويحصل عن هذا التفسير النتيجة السابق الإشارة إليها في الفصل السابق من بيان جواز طرد قول الرضيّ في كافة تصرفات الأفعال الناقصة المتصلة بالضمائر ، أياً كانت حركة العين فيها ، وأياً كانت تلك الضمائر مدية أو غير مدية ، فيكون تقدير وجه إلحاقها بهذه الأفعال مقروناً بتأصيل إعلال أو آخرها عند ذلك الإلحاق ، لتقدير أن إبقاء لفظ الإعلال مقدّم على ردّ لام الفعل المصححة عند تصرفه في صيغته المختلفة .

(١) انظر ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ١٤٩ .

(٣) انظر ص ٤٩٨ .

المبحث الخامس

صيغة الفعل المضارع الناقص مضموم العين للمخاطبة

المطلب الأول : أقوال النحاة في تفسير هذه الصيغة :

ذهب النحاة إلا الرضي إلى أن ياء المخاطبة تلحق بالفعل المضارع الناقص غير معّل اللام ، فتتحرك لامه بالكسرة السابقة على الضمير ، وتكون من ثم الواو بين ضمة عين الفعل وكسرة مناسبة الضمير في (تَغزُوين) أصل (تَغزِين) عندهم^(١) .

وقد أجمع النحاة على أن كسر الواو المسبوقة بالضمة مستكره ، وأن الواو إن وجب كسرها ، سكنت .

ومن ذلك قول سيبويه في باب التقاء الساكنين^(٢) : « وأما حذف الياء التي قبلها كسرة ، فقولك : (هورمي الرجل) و (يقضي الحق) ، وأنت تريد (يقضي) و (يرمي) ، كرهوا الكسر كما كرهوا الجرّ في (قاضٍ) ، والضمّ فيه كما كرهوا الرفع فيه ، وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم ، فقولك : (يغزو القوم ويدعو الناس) ، وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك » .

فلما كان هذا الموضع موضعاً يجب فيه سكون الواو ، سكنت في (تَغزُوين) بعد ضمة عين الفعل ، فكانت معها مدّاً والتقت بالياء الساكنة بعدها ضمير المخاطبة ، فلزم حذفها منعاً لالتقاء الساكنين وفق قاعدة منع التقيّهما التي استنبطها النحاة ، وهي أن المدّ الواقع أول الساكنين يكون هو المحذوف^(٣) .

ويخالف الرضي النحاة في تقدير أصل لفظ (تَغزِين) ، فلا يعدّ الواو فيه متحركة بالكسرة لمناسبة الياء ، وإنما يعدّ الواو معلّة بالتسكين فهي مدّ كما هي في (تَغزُو) للمخاطب المذكور ، وعند التقيّهما على هذه الحال بضمير المخاطبة يحصل حذفها لمنع التقيّ

(١) ذكر الميداني هذا الأصل بلفظه في (نزهة الطرف) ص ٢٩ ، كما ذكره أبو حيان في ارتشاف

الضرب ١/٤٦٥ ، وأشار إليه قول ابن جني في المنصف ١/٢٥١ .

(٢) الكتاب ٤/١٥٧ ومثله قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٢٣ .

(٣) الكتاب ٤/١٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٢٢ ، شرح الشافية للرضي ٢/٢٢٥ ،

ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٦٥ .

الساكنين ، لكونها المدّ واقعة أول الساكنين ^(١) . فليس لفظ (تَغزُوبين) الواقعة فيه الواو بين ضمة عين الفعل والكسرة اللازمة قبل ياء المخاطبة ، هو أصل (تَغزُوبين) عنده .
المطلب الثاني : التفسير المقترح لصيغة (تَغزُوبين) :

أخذاً بمنهج الرضي في تأصيل إعلال الفعل الناقص عند إلحاق الضمائر به ، أقدّر التقاء المدّين آخر الفعل عند دخول كسرتي مخاطبة عليه في صيغته الأولى ، حيث يكون المدّ الأول من لفظ الفعل المعلّ ، وهو الضمّتان آخر (تَغزُوب) في صيغة المخاطب المذكور .

وينتج عن التقاء المدّين تنافر في النطق بينهما ، فتجب مماثلة أحدهما للآخر . ولا يماثل الثاني الأول منعاً لذهاب دلالة إلحاق الضمير بالفعل . وبذلك تتوالى أربع كسرات يجوز حذف الأخيرتين منهن لدلالة المدّ الأول عليهما من بعد حذفهما . وحذف المدّ الثاني واجب - كما سبق في الفصول والمباحث السابقة - لمنع سياق فونولوجي مخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق ^(٢) .

وبذلك يكون تقدير تصرف أصوات العلة في هذه الصيغة الصرفية وفق المرحلتين التاليتين :

١ - مرحلة إلحاق الضمير المديّ بآخر الفعل (تَغزُوب) المعلّ : يوجب التقاء المدّين حصول المماثلة بينهما تمهيداً لحذف المدّ الثاني ، ويلزم الحذف فراراً من وقوع موضعي صامتين مغفلين في النطق دون اكتناف أيّ منهما بسياق إدغام الحركتين المثلين ، على ما سبق في وجه تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية الفونولوجية ^(٣) :

ت - غ - ز - Φ - Φ - ن -

← ت - غ - ز - Φ - Φ - ن -

٢ - يكون إجراء حذف المدّ الثاني بعد حصول المماثلة بين الحركات الأربع عملاً

(١) هذا هو مذهبه في وجه إلحاق الضمائر بأفعالها الناقصة كما بينه في شرح الشافية في عدة أبواب (١/٧٩ ، ٢/٣٢٦ ، ٣/١٦٠) ، وهو المذهب الذي اتبعته في تفسير التطور الصوتي الحاصل في صيغ الأفعال في الدراسة ، كما سبقت الإشارة في المواضع التي يختلف فيها على تأصيل إعلال اللام في الأفعال قبل إلحاق الضمائر بها .

(٢) سبق بيان هذا القانون ومناقشة وجه تقديره ، والقول بحصول الإدغام بين الحركتين المثلين القصيرتين قول نبيه إليه الدكتور داود عبده ، على ما سبق بيانه . انظر : ص ١٢٥ ، ١٩٤ - ١٩٦ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٣) المواضع السابقة .

فونولوجياً جائزاً ، لوجود دليل يدل على المحذوف ويمنع التباس صيغة الفعل بصيغة أخرى مجردة من ضمير المخاطبة :

ت - غ - ز - Φ - Φ - ن - ن -

← ت - غ - ز - Φ - Φ - ن - ن -

وبذلك أخلص إلى أن حذف المدّ الثاني من المديّن الملتقيين هو الأصل في الفرار من التقائهما ، كما بان في صيغة (يَغزُونَ) و (يَرْمُونَ) و (تَرْمِينَ) ، وقد جاء في البحث الثاني من الفصل علة اعتبار المحذوف منهما هو الثاني لا الأول كما ذهب كافة النحاة .^(١)

ويشترط عند الحذف ألا يؤدي ذهاب لفظ الضمير إلى التباس صيغة الفعل بصيغة أخرى ، ولذلك لزمّت مماثلة المديّن في صيغة (تَغزِينَ) قبل إجراء الحذف ، وأن تغلب فيها حركة الضمير على حركة آخر الفعل دلالة على لفظ الضمير المتبغى حذفه . ولو لم يكن الحذف هو أصل التخلص من التقاء المديّن ، لما جاء لفظ (تَرْمِينَ) و (تَرْمُونَ) و (يَغزُونَ) و (تَغزِينَ) على هذا الوجه ، فكان يُلفظ فيهن جميعاً أصوات لاماتهن مصحّحة ، لتبين عن إلحاق الضمائر بتلك الأفعال ولتتمتع توالي الحركات الأربع آخراً .

ولما لم يرد نص لغويّ فيه تصحيح اللام المعتلة مع الضمائر المدية ذات الحركة الضيقة في إحدى اللغات العربية الفصيحة ، تبين أن مجيء الواو والياء لامات في هذه الصيغ غير حاصل في العربية في أيّ من مراحل تطورها الصرفيّ ، فلم تكن ثمة حجة لتقدير ردّ اللامات المصحّحة في مثل هذه الصيغ ، وإنما كان الوجه في التقدير هو ما ذهب إليه الرضيّ من الاعتداد بثبات لفظ الفعل على إعلاله الذي وجب له في صيغته للمفرد الغائب أو المخاطب قبل إلحاق ضمير الجمع أو ضمير مخاطبة به ، وعدّ هذا الإعلال أصلاً يلزم نطق الفعل الناقص ، ما لم تقع ضرورة دلالية توجب التخلي عن هذا الأصل ، ولا تكون تلك الضرورة إلا الحاجة إلى أمن اللبس عند إلحاق ضمير الاثنين وضمير جمع الإناث .^(٢)

فإلى هذه الاعتبارات رددت تفسير الحذف في مثل (تَرْمُونَ و تَرْمِينَ و تَغزُونَ و تَغزِينَ) ، وإليها رددت تقدير الأصل في الفرار من التقاء المديّن في قواعد اللغة .

(١) انظر ص ٥٢٣ .

(٢) انظر في ردّ اللام في تلك الصيغ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦ - ٤٩٧ ،

٥٢١ - ٥٢٢ ، ٥٣٢ - ٥٣٣ .

المبحث السادس صيغ الأفعال الناقصة جال النصب والتوكيد

بعد الوقوف على صيغ المضارع الناقص في حالة الرفع ، يلزم تفسير ردّ الواو والياء إليه عند نصبه وتوكيده .

وتشترك حالتا نصب الفعل المضارع وتوكيده في لزوم تحريك لام الفعل بالفتحة ، فيقال : لن (يفعل) و (لتفعلن) بفتح اللام في صيغ الفعل غير المتصل بالضمائر^(١) . أما عند اتصاله بضمير جمع الغائبين وضمير المخاطبة ، فتكون حركة لامه من جنس المدّ الملحق به ، لسقوط بعض لفظ الضمير عند إلحاق نون التوكيد به ، فيقال : (لتفعلن) بضم اللام من (تفعلون) ويقال : (لتفعلن) بكسر اللام في (تفعلن) للمخاطبة^(٢) . وتعليل ذهاب بعض الضميرين عند سيبويه هو أنهما مدآن لا يحركان لدخول نون التوكيد عليهما ، رغم دخولها عليهما دون فاصل يفصل بينها وبينهما بعد زوال نون الرفع . وذلك قوله :^(٣) « واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، فإنها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة . وإنما سقطت لأنها لم تحرك ، فإذا لم تحرك حذفت ، فتحذف لعلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك للمرأة : اضربن زيداً وأكرم من عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، و « لتضربن زيداً ولتكرم من عمرا » ، لأن نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في (اضربي وأكرمي) . ومن ذلك قولهم للجميع « اضربن زيداً وأكرم من عمرا ولتكرم من بشرا » ، لأن نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو (ضربوا وأكرموا) . ولا يستوي تصرف الفعل معتل اللام المتصل بهذين الضميرين عند إلحاق علامة التوكيد به في كافة أبنيته الصرفية ، إذ يبقى فيه الضميران على حالهما في غير لفظ التوكيد إذا كان مفتوح العين ، فلا يحذفان . يقول في ذلك سيبويه :^(٤) « فإذا جاءت بعد علامة مضمّر تتحرك

(١) الكتاب ٣ / ٥١٩ ، المقتضب ٣ / ١٩ ، الأصول في النحو ٢ / ١٩٩ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، المقتضب ٣ / ٢١ - ٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٠ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ .

للألف الخفيفة أو للألف واللام ، حُرِّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة التقاء الساكنين ، وذلك قولك (ارضونَّ زيداً) تريد الجمع و (اخشونَّ زيداً و اخشينَّ زيداً و ارضينَّ زيداً) ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة .

ولا يعرض على لام الفعل المتصل بضمير الاثنين أو ضمير جمع الإناث تغيير ، لانفصال نون التوكيد عن اللام بإدخال المدّ بينهما ، إذ يقال : (لتفعلنَّ) للاثنين و (لتفعلنانَّ) للمخاطبات^(١) . فمدار التغيير يقع في صيغ الفعل المجرد من الضمائر وصيغه متصلاً بضميري الجمع والمخاطبة .

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن نون التوكيد خفيفها وثقلها إن هما إلا (أنّ) المصدرية الناصبة التي للتوكيد و (أنْ) المصدرية الخفيفة ، وقد سقطت الهمزة أولهما^(٢) . وهو قول يتفق مع وصف بروكلمان للاهقة التوكيد بأن أولها الفتحة لا النون^(٣) .

وعلى هذا التقدير تكون الفتحة أول لاهقة التوكيد فتحة لازمة كلزومها قبل النونين في حرفي النصب محققي الهمزة ، فيقدر دخولها آخر الفعل المتصل بضميري الجمع والمخاطبة ، ويكون أصل (لتفعلنَّ) مضموم اللام هو : [ل - ت - ف - ع - ل - ن - ن] حيث تلتقي ثلاث حركات متواليات ، فيلزم حذف إحداهن إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل بينهن ، فذهبت بذلك فتحة لاهقة التوكيد ، ثم تبع حذفها تقصير المدّ لوقوعه قبل المقطع ذي النواة الساكنة ، على ما سبق بيانه في تفسير (رَمَتْ)^(٤) .

ويستثنى من هذا التفسير الفعل المضارع الناقص مفتوح العين من مثل (لتخشونَّ) و (لتخشينَّ) حيث يرد الضمير غير مدّ بعد الاجتزاء بالواو والياء من لفظي ضمير الجمع والمخاطبة في (تخشونَّ) و (تخشينَّ) غير المؤكدين ، فيلزم تحريك الواو والياء بالحركة أول

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٣ - ٥٢٧ ، المقتضب ٣ / ٢٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٧ - ٣٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٢) د . عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ٩٨ - ١٠٢ .

(٣) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١١٤ .

(٤) انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

لاحقة التوكيد ، ولا يمتنع ثمة بقاء حركتها لدخولها على غير المدّ . فلما لزم تحريكهما ، لزم مماثلة تلك الحركة للفظ الضمير منعاً لالتباس صيغة الفعل المتصل به بصيغته غير متصل به ، كما ذكر سيبويه في تفسير اختلاف الحركة أول لاحقة التوكيد فيما بين الصيغتين ، وذلك قوله (١) : « اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً (٢) فلحقته الخفيفة والثقيلة ، حرّكتَ المجزوم وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك : اعلمن ذلك وأكرمن زيدا وإما تُكرمنه أكرمه .

وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون ، صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذلك وهل تخرجن يا زيد . »

فلما كانت كل من حالة النصب وحالة التوكيد تستدعي تحريك آخر الفعل بالفتحة ، كان القول في نصب المضارع الناقص المجرد من الضمائر وفي توكيده ، قولاً واحداً ، ولذلك تعرض فيه في الحالتين الظاهرة نفسها ، وهي إظهار الواو والياء في مثل (لن ترمي ولن تغزوا) و(لترمين ولتغزون) .

وتفسير ذلك هو أن التقاء المدّ آخر الفعل الناقص بالفتحة أول لاحقة التوكيد ، يؤدي إلى مخالفة قانون تمكين موضع الصامت المغفل بين الحركات الثلاث ، فيلزم الفرار من هذا السياق الفونولوجي المخالف لقواعد اللغة ، ويكون ذلك بشغل موضع الصامت الأول المغفل بنصف الحركة الواو أو الياء :

أ (نقل ثاني حركتي المد إلى موضع المستهل السابق عليها في حالة النصب :

ت - غ Φ ز - Φ - (Φ -) ←
ت - غ Φ ز - و -

(١) الكتاب ٣/٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) يقصد سيبويه بمصطلح الجزم هنا كل فعل آخره ساكن سواء في ذلك المضارع المجزوم وفعل الأمر .

ب (نقل ثاني حركتي المد في حالة التوكيد :
 ت - غ Φ ز - Φ - (ن Φ ن -) ←
 ت - غ Φ ز - و - ن Φ ن -

أما الفعل الناقص مفتوح العين المجرد من الضمائر ، فلا تتفق فيه الظاهرة الفونولوجية فيما بين حالتي النصب والتوكيد ، إذ تسقط حركة النصب وفق إعمال قانون تمكين موضع الصامت المغفل بين الفتحاح الثلاث :

ي - خ Φ ش - Φ - Φ - ←
 ٢ ١
 ي - خ Φ ش - Φ -
 ١

أما في حالة التوكيد ، فيؤدي حذف فتحة لاحقة التوكيد إلى وقوع المد آخر الفعل قبل النون الساكنة من اللاحقة ، فيجب تقصيره ويذهب بذهابه مقطع لام الفعل ويجحف بالفعل :

ي - خ Φ ش - Φ - ن Φ ن - ←
 ي - خ Φ ش - ن Φ ن -

وبذلك يمكن القول بأن ردّ لام الفعل في المرحلة الثانية من صياغة (تخشين) ، هو ردّ لمنع الإجحاف ببناء الفعل ولإجتناّب ذهاب الفتحة الدالة على إلحاق نون التوكيد ، طرداً لوجه تصرف الفعل الناقص المجرد من الضمائر عند إلحاق النون به سواء أكان مفتوح العين أم غير مفتوحها . يقول في ذلك الرضي : ^(١) « وأما ردّ الألف إلى أصلها في نحو (هل ترين و ترضين) والأصل : (هل ترى وترضى) ، فليس لخوف الالتباس بل للقياس على (هل تغزون وترمين) . »

ويمكن تفسير الفرق بين وجه تصرف الفعل عند إلحاق الفتحة التي للنصب ووجه تصرفه عند إلحاقها مع لاحقة التوكيد بأن إظهارها مع النصب لا يلزم كما يلزم مع التوكيد ،

(١) شرح الشافية ٣ / ١٠٩ .

لكونها متأصلة في لاحقة التوكيد وكون اللاحقة مركبة مع لفظ الفعل وجزءاً لا يتجزأ من صيغته . وإلى ذلك يشير قول سيبويه : (١) « اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفتا في الجزم (٢) ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاثنين ، لأن الحرف (٣) يُبنى عليها كما يُبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف . وذلك قولك : ارمين زيداً واخشين زيداً واغزون وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها كما تحركها لألف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف . و ذلك قولك : لأدعون ولأرضين ولأرمين وهل ترضين أو ترمين وهل تدعون . »

فقوله : « لأن الحرف يُبنى عليها » يفيد تركيب نوني التوكيد مع الفعل تركيباً يجعلهما معه كالجاء الواحد . فلما كان ذلك شأن إلحاق لاحقة التوكيد بالفعل وقد قرنهما سيبويه بإلحاق ضمير الاثنين به في قوة تركيبهما معه ، لزم تبين أصوات تلك اللاحقة لمنع التباس صيغة الفعل التي للتوكيد بصيغته الخالية من معنى التوكيد كلزوم منع التباس صيغة الفعل المتصل بضمير بصيغته مجرداً منه .

وليس في الاستغناء عن فتحة النصب ما يدعو إلى اللبس بصيغة فعلية أخرى ، كما أن حرف النصب قبل الفعل يُغني عنها ويدل على قصد النصب في أصل التركيب النحوي .

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٨ .

(٢) قصده من الجزم هنا هو سكون آخر فعل الأمر وحذف حرف العلة منه .

(٣) « الحرف » هنا هو الكلمة .

خاتمة الفصل السابع

بعد مناقشة أوجه تصرف الأفعال الناقصة الماضية والمضارعة ذات الأبنية المختلفة، وترجيح أوجه تأصيلها في الفصول السابقة، يمكن استنباط بعض القواعد الفونولوجية العامة التي تشترك فيها هذه الصيغ الفعلية وفق أصولها المقدرة في الدراسة :

١ - بعد تتبع تصرف الفعل المضارع الناقص في صيغة الغائب المفرد في بناء (يفعل ويفعل ويفعل) ، يمكن القول بأن تحول الحركة المركبة طرفاً في هذه الصيغة الفعلية إلى المدّ ، تحول مطرد وفق التفسير المقدم لكل من (يخشى ويرمي ويغزو) في الفصول السابقة .^(١) وعلى هذا يتمثل تطور هذه الأفعال فونولوجياً في القواعد التالية :

$$\begin{array}{l} \text{أ - } [\text{ـ ي } \Phi \text{ـ} \leftarrow \text{ـ } \Phi \text{ـ} \leftarrow \text{ـ } \Phi \text{ـ}] \\ \text{ب - } [\text{ـ ي } \Phi \text{ـ} \leftarrow \text{ـ } \Phi \text{ـ}] \\ \text{ج - } [\text{ـ و } \Phi \text{ـ} \leftarrow \text{ـ } \Phi \text{ـ}] \end{array}$$

فالقاعدة الأولى تفسر إعلال (يخشى) ، والقاعدة الثانية تفسر إعلال (يرمي) ، والقاعدة الثالثة تفسر إعلال (يغزو) . وبذلك تكون علة حدوث المدّ في الأبنية الثلاثة علة واحدة ، هي تحول الحركة المركبة طرفاً في الأفعال إلى المدّ .

٢ - يستنتج من تتبع الظواهر الفونولوجية الحادثة في سياق توالي أربع حركات في صيغ الأفعال الناقصة ماضية ومضارعة، أنها تمثل أربع حالات من التطور الصوتي الممكن في هذا السياق :

أ - تتمثل الحالة الأولى في حذف المدّ الثاني ، وقد مثلت لهذه الحالة بـ (ترمين) للمخاطبة و(يغزون) لجماعة الغائبين .^(٢) فسياق إعمال الحذف في الصيغة الأولى هو :

(١) انظر ص ٤١٧ ، ٤٨٢ ، ٥١٦ - ٥١٨ .

(٢) انظر ص ٥٠٢ - ٥٠٣ ، ٥٣٠ .

Φ ← Φ Φ

وسياق إعماله في الصيغة الثانية هو :

Φ ← Φ Φ

ويلزم إجراء الحذف في البنية التحتية التي يتنافر فيها المدان الضيقان ، أن يسبق الحذف مماثلة المد الأول للمد الثاني حفاظاً على دلالاته وبيانياً لقصد إلحاقه بالفعل . وقد مثلت لذلك بصيغة (يرمون) و (تغزين) المضارعتين وبصيغة (خشوا) من صيغ الماضي الناقص .^(١)

ب - يُجتزأ من المد الثاني بحركة واحدة تنقل إلى موضع الصامت السابق عليها في مواضع البنية المقطعية ، حيث يكون المد الأول هو الفتحة الطويلة . وفي هذه الحالة يحفظ للصيغة الفعلية حركة عينها ولفظ الضمير على حد سواء . ومثال هذا التطور لسياق توالي المدين في الدراسة صيغة (رموا) وصيغة (تخشبن) للمخاطبة و (تخشون) للمخاطبين .^(٢)

ج - تدخل نصف الحركة في موضع لام الفعل حيث تتوالي أربع فتحات كما في تفسير مجيء الياء في (رميا) ومجيء السواو في (غزوا) من صيغ الماضي ، وكما في (يخشيان) من صيغ المضارع .^(٣) وتعليل رد الواو والياء في هذه الصيغ هو أنه لضرورة دلالية ، إذ يمتنع به حذف المد الثاني الدال على ضمير الاثنين في سياق توالي الفتحات الأربع في البنية التحتية : [Φ Φ] .

د - أما الحالة الرابعة التي يفر فيها من توالي المدين مع إرادة حفظ دلالة الصيغة الفعلية على اتصال الضمير بالفعل ، فهي حالة تحول المد الأول إلى حركة ونصف حركة كما في (يدعوان ويرميان) :^(٤)

(١) انظر ص ٣٥٩ ، ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ٥٣٥ .

(٢) انظر ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٣) انظر ص ١٩٤ - ١٩٦ ، ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٤) انظر ص ٤٨٧ ، ٥٢١ - ٥٢٢ .

$$\begin{array}{c} \text{ـَ } \Phi \text{ ـُ} \leftarrow (\text{ـَ } \text{ـَ} \Phi) \text{ ـُ} \\ \text{ـَ } \Phi \text{ ـِ} \leftarrow (\text{ـَ } \text{ـَ} \Phi) \text{ ـِ} \end{array}$$

ويمكن تفسير ترك هذا الوجه من تطور نطق المدين في صيغ الجمع والمخاطبة ، بأن الحذف فيها (كما في : هم يَغزُونَ وأنتِ تَرمين) هو الأصل في الفرار من التقاء المدين ، وأن النقل الحادث في (يَرميان وَيَغزوان) هو كإدخال الياء والواو في (رَمِيَا) و (غَزَوَا) ، عمل فونولوجي غير أصل في معالجة هذا السياق الفونولوجي المخالف لقانون تمكين موضع الصامت المغفل . فإنما وقع نقل الحركة الثانية من المدين في (يَغزوان وَيَرميان) لتعذر أعمال المماثلة بين المدين وتعذر إجراء الحذف علي الأصل في الفرار من التقاءهما في آن واحد ، فكان نقل الحركة وحصول الواو أو الياء عن ذلك النقل في موضع لام الفعل عن ضرورة دلالية .
وبذلك يكون ترتيب أعمال القواعد الفونولوجية في سياق التقاء المدين على الوجه التالي :

- ١ - القاعدة الأصل هي حذف المدّ الثاني .
- ٢ - القاعدة الفرع هي الاجتزاء من لفظ الضمير بإحدى حركتيه لتدل عليه ، وتجري هذه القاعدة عند جواز التقاء حركة المدّ الأولى بنصف الحركة الناشئة عن حركة الضمير المجتزأة كما في (تَخْشِين) للمخاطبة و (تَخْشُونَ) .
- ٣ - ردّ لام الفعل أو نقل الحركة الثانية من الحركات الأربع المتوالية : وهما الوجهان الملتجأ إليهما عند امتناع الحذف والاجتزاء من الضمير .

الفصل الثامن

صيغ فعل الأمر الناقص

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين : يختص المبحث الأول منهما بأقوال النحاة في صيغة الأمر من حيث تعريفها وتأصيلها عن لفظ المضارع واختلافهم حول بنائها ، ومن حيث ذكر علامات بناء صيغة الأمر وفق اصطلاحهم عليها ، ومن حيث تعليلهم لحيء الهمزة في أول صيغة الأمر ولتغير حركتها من صيغة إلى أخرى . ويختص المبحث الثاني من الفصل بذكر التفسير المقترح لحيء الهمزة وتغير حركتها ووجه اقتطاع فعل الأمر من مضارعه وتفسير الحذف آخر صيغ الأمر معتل الآخر وتعليل ردّ لام فعل الأمر للمخاطب عند توكيده وتقدير أطوار صياغة صيغ الأمر المختلفة وزناً وفيما أسندت إليه من ضمائر الخطاب .
وفيما يلي بيان هذه المسائل .

المبحث الأول : أقوال النحاة في صيغة الأمر :

المطلب الأول : حدّ فعل الأمر :

حدّ النحاة فعل الأمر بأنه الفعل الذي أريد به أمر المخاطب ولم يكن في أوله حرف من حروف المضارعة . من ذلك قول ابن السراج في معرض ذكره للأفعال المبنية ^(١) : « وأما المبني على السكون ، فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة » . ويعرفه ابن يعيش بقوله ^(٢) : « اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته . فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء ، وأما صيغته ، فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة » .

وقد أرادوا بوصفهم لفعل الأمر على هذا الوجه أن يفرقوا بينه وبين الفعل المضارع الدال على الأمر بدخول لام الأمر عليه من مثل (فَلَتنصعُ ما أمرُك) . ولما كان المضارع لا يدل على الطلب إلا بدخول هذه اللام في أوله ، جاء تعريف بعض النحاة لفعل الأمر مقتصرأ على الإشارة إلى غياب لام الأمر في أوله . من ذلك قول أبي حيان ^(٣) : « فصل في فعل الأمر :

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٤٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٨٩ .

العاري عن اللام ، إن كان على وزن (أفعل) افتتح بهمزة قطع ، أو أول ماضيه همزة وصل افتتح بها ، أو من غيرهما افتتح بالحرف الذي يلي حرف المضارعة إن كان متحركاً نحو (يودّ ويعدّ) ، فتقول (ودّ وعدّ) ، أو ساكناً اجتلبت له همزة وصل . وأما قبل الآخر ، فحركته حركة المضارع . وعلى هذا النحو من الإشارة إلى ترك لام الأمر مع صيغة الأمر ، جاء حدّ فعل الأمر في تعريف الفاكهي له حيث قال (١) : « حدّ الأمر كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد . » وقد فسر قوله (بذاتها) بأن فعل الأمر يدل على الطلب دون انضمام كلمة أخرى إليه طلباً لخروج « مالا دلالة عليه أصلاً كالمضارع وفعل التعجب ومادل عليه بواسطة نحو (لا تضرب) ، فإن دلالة عليه بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك . » (٢) .

وإلى ذلك أشار تعريف ابن الحاجب لفعل الأمر في قوله (٣) : « مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة » . ويشرح الرضي قول ابن الحاجب (يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب) بأنه قول يراد به خروج « نحو (ليفعل زيد) ، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر ، بل يقال له أمر الغائب . وكذا ليخرج نحو (لأفعل أنا) و ﴿ ونحمل خطاياكم ﴾ (٤) (٥) . وكذا تخرج من حدّ فعل الأمر عند ابن الحاجب صيغ المضارعة التي للمخاطب والتي للمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات ، لا صيغ الغائب والمتكلمين فحسب ، بقوله « بحذف حرف المضارعة » .

فحدّ فعل الأمر عند النحاة هو أنه صيغة فعلية يراد بها في ذاتها طلب الفعل من المخاطب دون سبقها بأحد حروف الطلب ، وهي صيغة ذات بناء صرفي يختلف عن بناء الفعل المضارع لحذف حرف المضارعة منها . ووجه اختلافها عن بناء المضارع هما ابتداءها بهمزة الوصل

(١) شرح الحدود النحوية للفاكهي ٨١ .

(٢) الموضوع السابق .

(٣) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٧ .

(٤) سورة العنكبوت ، الآية ١٢ .

(٥) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٧ .

وبناء آخرها على السكون أو ما يقوم مقامه في الجزم . يقول في ذلك ابن الحاجب (١) :
« وحكم آخره حكم المجزوم . فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن
كان بعده ضمة ، مكسورة فيما سواه ، مثل (أُقْتَلْ ، اِضْرِبْ ، اِعْلَمْ) . وإن كان رباعياً ،
فمفتوحة مقطوعة . » وهو يقصد بقوله « فإن كان بعده ساكن » أن يكون الساكن بعد حرف
المضارعة المحذوف من صيغة الأمر (٢) . وقد اختلف البصريون والكوفيون في تفسير حالة آخر
فعل الأمر ، فهو معرب إعراب الفعل المضارع المجزوم أم هو مبني على السكون .

وفيما يلي بيان وجه الاختلاف بين الفريقين ، يليه ذكر حالات الهمزة أول فعل الأمر .

المطلب الثاني : اختلاف قول البصريين والكوفيين في صيغة الأمر :

لم يختلف البصريون والكوفيون في أن أصل صيغة الأمر من لفظ المضارع المجزوم
المتصل بلام الأمر ، ولكنهم اختلفوا في معاملة صيغة الأمر نفسها ، فذهب الكوفيون إلى
أنها صيغة الفعل المضارع المجزوم لدخول لام الأمر المقدرة عليه ، وأن حذفها وحذف حرف
المضارعة من الفعل الدال على الخطاب حذف مطرد لكثرة استعمال صيغ الأمر بخلاف صيغة
المضارع لأمر الغائب من مثل (لِيَفْعَلْ زيدٌ كذا) ، فإنها أقل استعمالاً ، فلا يكون فيها حذف
لللام ولا حرف المضارعة .

وعلى هذا تكون صيغة الأمر معربة باعتبار أصلها ، إذ هي مقتطعة من لفظ الفعل المضارع وقد
حذفت لام الأمر للتخفيف وتبعها في الحذف تخفيفاً حرف المضارعة ، فهي مجزومة بتلك
اللام المقدرة (٣) .

أما البصريون ، فقد عاملوا صيغة الأمر على أنها صيغة مستقلة بذاتها ، فقالوا إن فعل
الأمر مبني على السكون غير معرب إعراب المضارع المجزوم . يقول في ذلك سيبويه في
باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) (٤) : « وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب
والجرو الرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في

(١) السابق ٢ / ٢٦٧ .

(٢) السابق ٢ / ٢٦٨ .

(٣) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني
٥٨/١ - ٥٩ .

(٤) الكتاب ١ / ١٣ - ١٧ .

اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضربٌ واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب .

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : سوف وقد ، و للأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا للمعنى .

. والوقف قولهم (اضرب) في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبُعِدَتْ من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (افعل) . « فقولهُ صريح في بُعد صيغة الأمر عن الإعراب لبعدها عن مضارعة الأسماء .

حجج البصريين :

علل البصريون حذف الآخر من صيغة الأمر بأنها تُعامل معاملة الفعل المضارع « المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون ، لأن قياسه - كما مرّ في باب المجزوم - أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب . لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزال علة الإعراب - أي الموازنة - فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف ، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم» .^(١) فمعنى هذا القول هو أن البصريين إنما نظروا إلى صيغة الأمر من حيث استعمالها على وجه منفصل عن أوجه استعمال الفعل المضارع ، لاقتصارها على دلالة الطلب وانتفاء علل مضارعة الأسماء فيها بانتفاء وقوعها مواقعها في الوصف والإخبار كما يقع الفعل المضارع .

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ .

وزوال علة الإعراب عنه تفيد عند جمهور النحاة أنه إنما لزم حالة واحدة من حالات نطق الآخر ، لأنه مبني غير معرب ، وأن حذف آخره ^(١) إنما هو للبناء لا للجزم ، كما أن سكون آخر (كَمْ) و (مُدْ) للبناء لا للجزم . ويفصل هذا الرأي ابن السراج في قوله ^(٢) : « وأما المبني على السكون ، فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة ، وذلك نحو قولك : (قُمْ واقعد واضرب) . فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ، ترك على سكونه ، لأن أصل الأفعال السكون والبناء ، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها ، وبنوا منها على الحركة ماضارع المضارع ^(٣) ، وما خلا من ذلك أسكنوه . »

فهو في هذا النصّ يبين أن مردّ سكون آخر صيغة الأمر من الفعل صحيح الآخر من مثل (اكتبْ واخرجْ) إلى أن هذا السكون عند النحاة هو أصل أو آخر الأفعال كافة في العربية ، لأصالة البناء فيها ، وأن فتح آخر الفعل الماضي غير أصل فيه وأنه إنما ترك سكونه لمضارعه المضارع ، على ما سبق بيانه ^(٤) . ولم يكن ردّ فعل الأمر إلى أصله من بناء الآخر وهو مقتطع من لفظ مضارعه المعرب ، إلا لعلة عرضت فيه فمنعت إعرابه كما يعرب المضارع . ولذلك أشار إلى هذه العلة بقوله : « فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ، ترك على سكونه ، . . . وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها . . . » . ودلالة صيغة الأمر على الطلب هي تلك العلة العارضة على لفظ الفعل المضارع المجزوم الذي حذف منه حرف المضارعة ودخلته الهمزة في أوله ، إن لم يكن أوله متحركاً ، وهي العلة التي تمنع وقوع صيغة الأمر مواقع الأسماء في الوصف والإخبار لتباعد دلالة الطلب عن هذين الغرضين الدالين .

وقد عارض البصريون رأي الكوفيين بشدة ، ومن ذلك قول المبرد في (باب الأمر والنهي) ^(٥) : « فما كان منهما مجزوماً ، فإنما جزمه بعامل مُدخل عليه ، فاللازم له اللام ،

(١) هو حذف صوت العلة الواو أو الياء وحذف الفتحة الثانية من المدّ في مثل (اخش) الذي اصطالحوا عليه بأنه حذف الألف .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٤٥ .

(٣) ذلك هو تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح في صيغته للغائب وصيغته للثنتين الغائبين عند النحاة .

(٤) انظر ص ٩٧ .

(٥) المقتضب ٢ / ١٢٩ .

وذلك قولك : (لِيَقْمُ زَيْدٌ ، لِيَذْهَبَ عَبْدُ اللَّهِ) . وتقول : (زُرْنِي وَلَا تُزْرِكِ) ، فتدخل اللام ، لأن الأمر لك .

فأما إذا كان المأمور مخاطباً ، ففعله مبني غير مجزوم ، وذلك قولك : (اذْهَبْ ، انْطَلِقْ) . وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ، وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء . والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الياء والتاء والهمزة والنون ، وذلك قولك : (أَفْعَلُ أَنَا وَتَفْعَلُ أَنْتَ وَيَفْعَلُ هُوَ وَنَفْعَلُ نَحْنُ) . فإنما تدخل عليها العوامل وهي على هذا اللفظ . وقولك (اضْرِبْ وَقُمْ) ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه » .

ففي غياب حرف الجزم وحرف المضارعة من صيغة الأمر معاً ، مع انتفاء علة مضارعة هذه الصيغة الأسماء ، يرد اعتراض البصريين على اعتبارها صيغة فعلية معربة إعراب المضارع المجزوم . يقول في ذلك ابن يعيش ^(١) : « الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام وتلزمه لإفادة معنى الأمر إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني كـ (لا) في النهي و (لم) في النفي ، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرنا من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفاً لكثرة الاستعمال .

ولما حذفوه ، لم يأتوا بلام الأمر ، لأنها عاملة ، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معرباً ، ولم يدخل عليه العامل » .

وقد أجمل ابن الأنباري حجج البصريين في هذه المسألة في الأمرين التاليين : ^(٢)

- ١ - الأمر الأول هو أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية وأن الأصل في البناء إنما هو سكون الآخر ، وقد رُدَّتْ صيغة الأمر إلى هذا الأصل لانتفاء مشابهتها الأسماء كما شابهها الفعل الماضي والفعل المضارع ، فبقي فعل الأمر لذلك على أصله في البناء .
- ٢ - والأمر الثاني هو أن علة بناء اسم الفعل الذي على (فَعَالٍ) على الكسر هي أنه ناب عن فعل الأمر ، لأن مثل (نَزَالٌ وَتَرَكَ وَمَنَاعٌ) ينوب عن (انزَلْ وَاتركْ وامنعْ) ، فكانت نيابته عن صيغة الأمر مع بنائه ، دليلاً على أن ما ينوب عنه مبني مثله .

(١) شرح المفصل ٧ / ٥٩ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٣٤ - ٥٤٠ .

حجج الكوفيين :

يحتج الكوفيون لمذهبهم بأن الطلب في العربية إنما حقه أن يُؤدى بالحرف ، لأنه أخو النهي إذ هو ضده ، والنهي يُشار إليه بالحرف (لا) ، وعلى ذلك يكون الاعتبار لديهم في صيغة الأمر بأصالة لام الأمر في صيغة المضارع المجزوم الذي عنه نشأ لفظ الأمر ، مثلما كان الفعل المنهي عنه معرباً مجزوماً بحرف النهي ، لأن العرب يحملون الشيء على ضده مثلما يحملونه على نظيره^(١) . وفي ذلك قول ابن الأنباري^(٢) : « أما الكوفيون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم ، لأن الأصل في الأمر للمُواجه في نحو (افعلْ) : (لتفعلْ) كقولهم في الأمر للغائب (ليفعلْ) » .

فلما كان الأصل في الطلب أن يأتي بلفظ المضارع الذي للمخاطب متصلاً بلام الأمر ، كان مردّ غياب هذه اللام عندهم إلى كثرة استعمال الأمر للمخاطب في كلام العرب ، وأن جريانه على ألسنتهم أكثر من جريان صيغة الفعل المضارع الذي للغائب مراداً به الأمر من مثل : (ليكتبْ وليخرجْ) ، فكان حذف اللام من الصيغة الغالبة في كلامهم من باب التخفيف . ومثل هذا القول لتعليل ابن يعيش لخلو صيغة الأمر من اللام في قوله^(٣) : « وأما لام الأمر ، فنحو قولك (ليضربْ زيدٌ عمراً) إذا كان للغائب^(٤) . قال الله تعالى : ﴿ ثم ليقتضوا تفثهم ﴾^(٥) . وأما إذا كان المأمور حاضراً ، لم يحتج إلى اللام من قبل أن المواجهة تُغني عنها ، » فهو يعلل غياب اللام في صيغة الأمر بالاستغناء عنها اكتفاء بصيغة الخطاب المضمنة في فعل الأمر ، وهذا يفيد أن أصل (افعلْ) هو (لتفعلْ) كما ذهب الكوفيون .

وقد فصل ابن الأنباري وجه الاحتجاج بإرادة التخفيف مع كثرة الاستعمال في مقولة الكوفيين في ذلك بقوله^(٦) : « استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٥٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٥٢٨ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٥٢٤ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤١ .

(٤) أي إذا كان الأمر للغائب .

(٥) سورة الحج الآية ٢٩ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٥٢٨ .

مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف ، كما قالوا (أيش) والأصل : (أي شيء) ، وكقولهم (عم صباحاً) والأصل فيه : (انعم صباحاً) من (نعيم ينعم) بكسر العين ، وكقولهم (ويئمه) والأصل فيه (ويل أمه) ، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلاً لعملها . »

حجة ثانية للكوفيين :

احتج فريق من الكوفيين بأن الحذف في كل من الفعل المضارع المجزوم من مثل (لم يغز) ولم يرم ولم يخش) وفعل الأمر المعتل الآخر من مثل (أغز وارم واخش) علاماته واحدة ، وهي عند النحاة حذف حروف العلة الواو والياء والألف . واتفق علامات الحذف في كل منهما دليل عندهم على أن فعل الأمر مجزوم بلام مقدرة .

ولا يمنع حذف لام الأمر بقاء عملها في صيغة الأمر عندهم ، وقد احتجوا لذلك بقول البصريين بعمل (رب) المحذوفة في الاسم الواقع بعد الواو والفاء و (بل) ، وبقولهم بإعمال حرف الشرط المحذوف في بعض المواضع ، وإعمال (أن) المصدرية الخفيفة المحذوفة بعد الفاء في مواضع كثيرة معروفة . وقد نقل ابن الأنباري أقوالهم في تلك المواضع التي احتجوا بها على النحو التالي ^(١) : « قالوا : ولا يجوز أن يقال (إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى ، لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ، لأن حرف الجر من عوامل الأسماء وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف ، فالأضعف أولى) ، لأننا نقول : قولكم ^(٢) (إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، لا يستقيم على أصلكم ، فلا يصلح إلزاماً لكم ، فإنكم تذهبون إلى أن (رب) تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ، . . . فأعملتم (رب) في هذه المواضع مع الحذف وهي حرف خفض ، وهذه مناقضة ظاهرة ، فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نقلة اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له : (كيف أصبحت) يقول : خير ، عافاك الله) أي : (بخير) ، فيعمل حرف الخفض مع الحذف . وكذلك أيضاً منعكم إعمال حرف الجزم

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٩ - ٥٣٤ .

(٢) أي : قول البصريين .

مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهي : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض ... فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها .

.... وكذلك أيضاً منعكم إعمال سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن (أن) الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للسته الأشياء التي جوّزتم فيها إعمال (إن) الخفيفة الشرطية مع الحذف ، .. وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو : (ما أنت صاحبني فأعطيك) ، وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، وبعد (أو) نحو : (لأشكونك أو تعبتني) ، وبعد لام (كي) نحو : (جئتك لتكرمني) ، وبعد لام الجحود نحو : (ما كنت لأفعل ذلك) ، وبعد (حتى) نحو : (سرت حتى أدخلها) ، ... وإذ اجاز لكم أن تعملوا (أن) الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال ، و (إن) الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال ، جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .
وبذلك كان احتجاجهم لمذهبهم وردّهم على رفض البصريين له ، قائمين على أقوال البصريين في إجازة إعمال الحروف الناصبة والجازمة للأفعال من بعد حذفها ؛ ردّاً على اعتراضاتهم بأصول قالوا هم بها وأقروها في تراكيب الجمل .

حجة الثالثة للكوفيين :

كذلك احتج الكوفيون لقولهم إن فعل الأمر مجزوم وقد حذفت قبله لام الأمر ، بأن العرب قد أعملت لام الأمر المحذوفة في الفعل المضارع الذي للمخاطب والذي لغير المخاطب علي حدّ سواء . ومن ذلك احتجاجهم بقول الشاعر^(١) :

محمدٌ تَفدُّ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالاً

فالتقدير في الشطر الأول هو : (محمدٌ لتفد نفسك كل نفس) ، لكن حذفت اللام وأعملت مع ذلك في الفعل ، فدلّ هذا على أن القول ببقاء عملها وهي محذوفة ، قول جائز

(١) ذكر ابن الأنباري احتجاجهم بهذا البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٣٠ ، وهو بيت مختلف على نسبه إذ نسبه الرضي في شرح الكافية إلى حسان بن ثابت (٢ / ٢٤٩) وذكر البغدادي نسبه إلى الأعشى في خزنة الأدب (٣ / ٦٢٩) ، في حين نسبه ابن هشام في شذور الذهب إلى أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم : شذور الذهب ، ٢١١ .

لكثرة استعمال صيغة الأمر للمخاطب كثرة تفوق استعمال صيغة المضارع لأمر غير المخاطب .
ومن إعمالها مع الحذف في غير صيغة الخطاب قول الشاعر (١) :

فقلت ادعي وأدع ؛ فإن أئدى لصوت أن ينادي داعيان

فلما جاء إعمال اللام مع حذفها في الصيغة الأقل استعمالاً ، كان القول به في الصيغة الأكثر استعمالاً وهي الأولى بالتخفيف ، قولاً جائزاً مقبولاً عندهم (٢) .

وقد رد الكوفيون على احتجاج البصريين ببناء اسم الفعل الذي على (فَعَالٍ) ، بأن مثل (نَزَالٍ) إنما بُني لتضمّنه معنى لام الأمر ، لأن (نَزَالٍ) « اسم (انزِلْ) وأصله (لتَنْزِلْ) ، فلما تضمّن معنى اللام كتضمن (أين) معنى حرف الاستفهام ، وكما أن (أين) بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فكذلك بُنيت (نَزَالٍ) لتضمنها معنى اللام » (٣) .

النتيجة العلمية للخلاف بين البصريين والكوفيين حول فعل الأمر :

لا ينبغي على هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين سوى الاختلاف في الاصطلاح على وصف آخر فعل الأمر ، فهو مبنيٌّ أم معرب . فهو خلاف على الاصطلاح لا غير ، يبقى معه قول الفريقين بجريان فعل الأمر على لفظ مضارعه المجزوم ، فيكون حكم آخره أبداً هو حكم آخر المضارع المجزوم مع اختلاف علامات الجزم فيه حسب نوع اللام وحسب نوع الضمير المتصل به .

ويؤدي اختلافهم على الاصطلاح في هذه المسألة إلى أن تكون قسمة الأفعال في العربية مختلفة فيما بينهم ، فتكون صيغ الأفعال عند البصريين ثلاثاً وتكون عند الكوفيين اثنتين فحسب ، يقول في ذلك أبو حيان (٤) :

(١) ذكر ابن الأنباري احتجاجهم بهذا البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٣١ / ٢ ، وقد نسب سيبويه البيت إلى الأعشى (الكتاب ٤ / ٤٥) ، في حين نسبه ابن الشجري في مختاراته (٦ / ٣) إلى دثار بن شيبان النمري ونسبه ابن يعيش إلى ربيعة بن جشم (شرح المفصل ٣٣ / ٧) ، فهو مختلف على نسبه وقد ذكره ابن الأنباري دون نسبة وكذلك ابن هشام في شذور الذهب (٣١١) ، ولا ذكر للبيت في ديوان الأعشى .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٣٣ / ٢ .

(٣) المرجع السابق ٥٣٤ / ٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ٣ .

« الفعل بالنظر إلى الصيغ الثلاثة : ماضٍ وأمر ومضارع ، وكل منها أصل ، فالقسمة ثلاثية ،
..... وزعم الكوفيون أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية » .

ولما كان حكم آخر صيغة الأمر كحكم آخر الفعل المضارع المجزوم على اختلاف علامات
جزمه ، لزم في هذا المقام ذكر أقوال النحاة في تلك العلامات ، وهي عندهم ثلاث علامات :
إما حذف الحركة الأخيرة أو حذف حرف العلة أو حذف النون التي تكون علامة رفع الفعل
المضارع المتصل بأحد الضمائر المدية .

المطلب الثالث : علامات الجزم وبناء فعل الأمر عند النحاة :

عين النحاة ثلاث علامات للجزم تختص كل منها بإحدى صيغ المضارع حسب اعتلال
آخره وصحته وما يتصل به من الضمائر : فحذف الحركة الأخيرة هو علامة جزم الفعل المضارع
صحيح الآخر غير المتصل بأحد الضمائر المدية ، وحذف حرف العلة هو علامة جزم الفعل
المضارع معتل الآخر غير المتصل بأحد هذه الضمائر ، وحذف النون هو علامة جزم الفعل
المضارع المتصل بأحدها .

يقول في ذلك سيبويه ^(١) : « وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة
لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون . وذلك قولك :
أفعلُ أنا وتفعلُ أنتُ أو هي ويفعلُ هو ونفعلُ نحن ، والنصب في المضارع من الأفعال :
(لن يفعل) ، والرفع (سيفعل) ، والجزم : (لم يفعل) ، واعلم أن التثنية إذا
لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين ، لحقتها ألف ونون ، ... وجعلوا النون مكسورة
كحالتها في الاسم ولم يجعلوها حرف الإعراب ، إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم .

..... واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع ، حذف في الجزم ، لتلا يكون الجزم
بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع ، وذلك قولك : (لم يرم ولم
يغز ولم يخش) . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » .

فعلمة جزم الفعل المضارع معتل اللام غير المتصل بأحد الضمائر المدية هي حذف حرف العلة
الواو أو الياء أو الألف عند النحاة . ومن ذلك قول ابن السراج ^(٢) : « وأما الإعراب الذي
يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة ، فالضمة تُسمى فيه رفعاً والفتحة نصباً والإسكان
جزماً ، فالمرفوع من هذه الأفعال نحو قولك : (زيد يقوم) ، والمنصوب : (لن

(١) الكتاب ١ / ١٣ - ٢٣ .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٧ - ٤٩ .

يقوم ولن يقعدوا) ، والمجزوم : (لم يقعدوا ولم يقم) . هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة ، فأما المعتل ، فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف ، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب ، فإنه يدخل على ملامه واو أو ياء خاصة دون الألف ، تقول فيما كان معتلاً من ذوات الواو في الرفع : (هو يغزو ويغدو يا هذا) ، فتسكن الواو ، . . . وتسقط في الجزم ، فتقول : (لم يَغزُ ولم يَغدُ) . وكذلك ما لامه ياء نحو (يقضي ويرمي) تكون في الرفع ياءه ساكنة ، وتسقط في الجزم . وأما ما لامه ألف ، فنحو : (يخشى ويخفى) . تقول في الرفع : (هو يخشى ويخفى) وفي النصب : (لن يخشى ولن يخفى) وتسقط في الجزم ، فتقول فيه : (لم يخش ولم يخف) .

ومثل ذلك قول ابن جني في معرض تعليقه لحذف نون (يكون) عند جزمه ، حيث يقرن بين حذف النون فيه وحذف حروف العلة من المضارع المجزوم^(١) : « فلما حذفوا الواو للجزم في (لم يكن) ووقعت النون آخرًا ساكنة ، وهي مضارعة لحروف المدّ واللين بالغنة التي فيها وأنها ساكنة ، حذفوا النون أيضاً كما يحذفون حروف المدّ إذا وقعن لامات للجزم نحو : لم يغزُ ولم يرم ولم يخش ، فكذلك قالوا : (لم يك) » .

وبعدّ النحاة حذف حرف العلة في المضارع المجزوم من معاقبة حروف العلة للحركات في إعراب الفعل المضارع ، لا تفاق هذه الحروف وعلامة الرفع الضمة في الثبات علامة على الرفع والحذف علامة على الجزم . ومن ذلك قول ابن جني^(٢) : « ومن قال (قد حَيَّ وأُحَيَّ) فأدغم ، لم يقل هنا (يُحَيَّ) ، لأن هذه الأفعال^(٣) لا يدخلها الضمّ على حال ، لأن اللامات فيها تعاقب الضمة ، فلا تجتمع معها » .

وهو كقول ابن يعيش^(٤) : « اعلم أن الواو والياء تسقطان في الجزم ، لأنهما قد نزلتا

(١) المنصف لابن جني ٢ / ٢٢٨ ، ومثله قول ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٤٦ وقول ابن عصفور في المتع ٢ / ٥٣٥ ، وقول السيرافي في شرح الكتاب ٢ / ١٨ ، وقول أبي حيان في ارتشاف الضرب ١ / ٤٢٢ .

(٢) المنصف لابن جني ٢ / ١٩٠ ، ومثله قوله في المنصف ٢ / ١١٦ ، وقول ابن هشام في شرح قطر الندى ٧٦ وقول ابن عصفور في المتع ٢ / ٥٣٥ و ٥٣٧ ، وقول ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٣) أي : الأفعال المضارعة الناقصة .

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٠٤ .

منزلة الضمة من حيث كان سكونهما علامة للرفع ، فحذفوهما للجزم كما تحذف .
وبذلك فرّق النحاة بين علامة جزم الفعل المضارع صحيح اللام وعلامة جزمه معتل اللام ،
فقدروا أن المحذوف من المعتل الآخر هو حرف العلة لا الحركة كما في الصحيح الآخر ، فعين
البصريون من ثم علامات بناء فعل الأمر للمخاطب المفرد على أحد هذين الوجهين ، كل في
موضعه .

المطلب الرابع : مواضع زيادة همزة الوصل في فعل الأمر
وتفسير اختلاف حركاتها :

المسألة الأولى : تعليل زيادة همزة الوصل أول صيغة الأمر :

لا يكون فعل الأمر ساكن الفاء بدون الهمزة في أوله ، سواء أكانت همزة وصل كما في
(اكتبْ واعلمْ) أم همزة قطع كما في (أخرجْ وأحكمْ) . وقد علل النحاة مجيء الهمزة بأن
حذف حرف المضارعة من صيغ المضارع المجزوم الذي فاءه ساكنة من مثل (يكتب ويعلم ويقرأ
ويفهم) ، يبقى هذه الصيغ مبدوءة بصامت ساكن هو الواقع موقع الفاء من هذه الأفعال ، وأنه
لما لم يكن في العربية كلمة أولها صامت ساكن ، لزم زيادة الهمزة في صيغة فعل الأمر ساكن
الأول توصلاً إلى نطقها . ولما كانت تلك هي علة دخول الهمزة في صيغة الأمر ، انتفى
دخولها مع انتفاء تلك العلة في الأفعال المضارعة متحركة الفاء المصاغ منها صيغ الأمر من مثل
(تكلمْ وقاتلْ ودحرجْ) .

ولذلك يقيد سيبويه دخول همزة الوصل بسكون أول الكلمة في قوله : (١) « وتلحق الهمزة
أولاً إذا سكن أول الحرف في (ابن وامرئ واضرب) ونحوهن ، وهي التي تسمى ألف
الوصل » .

والفرق بين مجيئها في الأفعال ومجيئها في الأسماء هو أن مجيئها أوائل الأسماء إنما
يكون في ألفاظ محدودة معروفة ، وأن أصل مجيئها إنما يكون في الأفعال . يقول
سيبويه (٢) : « هذا باب ما يتقدم أول الحروف : وهي زائدة قُدمت لإسكان أول الحروف ، فلم

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٧ ، ومثل ذلك قول المبرد في المقتضب ١ / ٢١٨ ، وقول ابن جنبي في المنصف
١ / ٥٣ ، وقول الزجاجي في الجمل ٤٣٨ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٦٧ ، والرضي في شرح
الشافعية ٢ / ٢٦١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٤ - ١٤٩ .

تصل إلى أن تبتدىء بساكن ، فقدّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم . والزيادة ههنا الألف الموصولة ، وأكثر ما تكون في الأفعال .

..... هذا باب كينونتها في الأسماء : وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام ، وليست لها أسماء تتلّعبُ فيها كالأفعال ، هكذا أجروا ذا في كلامهم .
المسألة الثانية : مواطن الاستغناء عن همزة الوصل في صيغة الأمر :

لما كانت الغاية من زيادة همزة الوصل المتحركة أول صيغة الأمر هي التوصل إلى نطق أول الفعل الساكن ، لم يحتج إليها عند تحقيق نطق أول الفعل بدونها . ويكون ذلك في حالتين : الأولى هي أن يتحرك أول الفعل بحركة أصلية أو غير أصلية فيه ، والثانية هي أن يسبق الفعل كلامٌ يتوصل به إلى نطق أول الفعل الساكن .

يذكر سيبويه هاتين الحالتين في قوله^(١) : « والزيادة ههنا الألف الموصولة ، وأكثر ماتكون في الأفعال . فتكون في الأمر من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) ما لم يتحرك ما بعدها^(٢) ، وذلك قولك : (اضرب ، اقتل ، اسمع ، اذهب) لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام .

..... واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حُذِفَتْ ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن الألف ، كما حُذِفَتْ الهاء حين قلت (ع يا فتى) ، فجاء بعدها كلام . وذلك قولك : (يا زيد اضرب عمرا ، ويا زيد اقتل واستخرج ، وإنّ ذلك أحر نجم) ، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة .

ذكر سيبويه في هذا النص عتني غياب همزة الوصل أول صيغة الأمر التي بناء المضارع منها مفتوح حرف المضارعة ، وهما تحرك فاء الفعل وسبق الفعل بكلام منته بحركة يتوصل بها إلى نطق الفاء الساكنة أول الفعل ، فيقوم الكلام السابق على الفعل مقام همزة الوصل في تمكين المتكلم من النطق بالساكن . وهو يُشَبَّه الاستغناء عن همزة الوصل أول صيغة الأمر

(١) الكتاب ٤ / ١٤٤-١٤٦ .

(٢) الذي بعد همزة الوصل هو فاء الفعل الساكنة في (أفعل) ، فإن تحركت هذه الفاء ، استغني عن الهمزة .

بالاستغناء عن الهاء آخر فعل الأمر الذي على صامت واحد عند انتفاء علة إلحاق الهاء . ووجه الشبه بين زيادة همزة الوصل أولاً وزيادة الهاء آخرها هو أن زيادة كل منهما لغاية التوصل إلى نطق صامت ساكن تزداد كل منهما عليه ، وتمتنع الزيادة لكل مع انتفاء الحاجة إلى تسكين ذلك الصامت أو التوصل إلى نطقه بكلام موصول به . فالهاء في (عه) لا تزداد إلا في الوقف حيث يلزم سكون الصامت علامة على الوقف ، ويُستغنى عن زيادتها مع زوال علة التسكين في الوصل .

يقول في ذلك سيبويه^(١) : « هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً : فلا استطاع أن يتكلم بها في الوقف ، فيعتمد بذلك اللّحوق في الوقف ؛ وذلك قولك : (عه وشه)^(٢) . وكذلك جميع ما كان من باب (وعى يعي) . فإذا وصلت ، قلت : (ع حديثاً وش ثوباً) ، حذفته لأنك وصلت إلى التكلم به ، فاستغنيت عن الهاء . فاللاحق في هذا الباب الهاء » .

ومثل قول سيبويه في موضعي الاستغناء عن همزة الوصل في صيغة الأمر ، قول المبرد^(٣) : « وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ، لأنك لا تقدر على أن تبتدىء بساكن ، فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها ، سَقَطَتْ . وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه ، أو يكون قبل الألف كلامٌ ، فيتصل به ما بعدها . وتسقط الألف ، لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلًا إلى ما بعدها ، فإذا وُصِلَ إليه ، فلا معنى لها » .

وقد أجمل سيبويه قوله في تحرك فاء فعل الأمر ، إذ تتحرك بأحد وجهين ، فهي إما متحركة في بناء المضارع منه ، فحركتها أصلية ، أو متحركة بنقل حركة عين الفعل إليها . ويفصل المبرد القول في نقل حركة العين إلى فاء الفعل في قوله^(٤) : « وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه ، سقطت ألف الوصل . فمن ذلك أن تقول : (اسأل) ، فإن خففت الهمزة ، فإن حكمها إذا كان قبلها حرف ساكن أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركاً ، وذلك قولك : (سل) ؛ لأنك لما قلت (اسأل)

(١) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٢) (شه) من وشى يشي أي : نتمم وحسن .

(٣) المقتضب ١ / ٢١٨ ، ومثله قول الرضي في شرح الشافية ٢ / ٢٦١ .

(٤) المقتضب ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ومثله قول الرضي في شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

حذفت الهمزة فصارت (اسَل) ، فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل : ﴿ سل بني إسرائيل ﴾^(١) .

ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عيناً نحو (قال) و (باع) ، لأنك تقول (يقول) و (يبيع) ، فتحول حركة العين على الفاء . فإذا أمرت قلت (قُل) و (بَعْ) ، لأنهما متحركتان . ولو كانتا على الأصل ، لقلت (قَوْل) و (بَيْع) على مثال (قَتَلَ) و (ضَرَبَ) ، (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) على مثال (يَقْتُلُ) و (يَضْرِبُ) ، ولقلت (أَقُولُ) كما تقول (اقْتُلْ) وقلت (ابِيعْ) كما تقول (اضْرِبْ) لسكون الحرف .

ويكون أول الفعل المضارع متحركاً بحركة أصلية إذا كان الفعل مما ماضيه أوله التاء الزائدة من مثل (تَكَلَّمَ يتكلم) و (تحاور يتحاور) ، أو كان ماضيه على وزن (فاعل) من مثل (شارك يشارك) أو كان مضعف العين من مثل (علّم يعلم) ، أو كان رباعياً غير مزيد فيه من مثل (دحرج يدحرج) .

فهذه هي المواضع التي يتحرك فيها أول الفعل بعد حذف حرف المضارعة منه في صيغة الأمر ، فيستغنى عن زيادة همزة الوصل في أوله .

المسألة الثالثة : مواضع همزات الوصل :

تتميز مواضع همزات الوصل عن مواضع همزات القطع في صيغ الأمر بأنها تكون في صيغ الأمر التي تفتح أوائل أفعالها المضارعة من مثل (يعمل) و (يذكر) ، لأن زيادة همزة الوصل أول صيغة الأمر المقطعة من الفعل المضارع ساكن الفاء ، زيادة مقترنة بكون سكونها عارضاً في بناء المضارع غير أصل في بناء الماضي منه ، وهو شرط لا يتحقق في بناء المضارع مضموم الأول (يُفعل) لأصالة سكون الفاء في بناء ماضيه (أفعل) .

يبين سيوييه هذه المسألة في قوله^(٢) : « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة ، فإن (نفعل) منه و (أفعل) و (تفعل) مفتوحة الأوائل ، لأنها ليست تلزم أول الكلمة ، يعنى ألف الوصل ، وإنما هي ههنا كالهاء في (عه) . فهي في هذا الطرف كالهاء في هذاك الطرف ،

(١) سورة البقرة ٢١١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٥ - ١٤٦ .

فلما لم تقرب من بنات الأربعة نحو (دحرجتُ وصلصلتُ) ، جعلت أوائل ما ذكرنا مفتوحاً كأوائل ما كان من (فعلتُ) الذي هو على ثلاثة أحرف نحو (ذهب وضرب وقتل وعلم) ، وصارت (احرنجمتُ) و (اقشعرتُ) كاستفعلتُ ، لأنها لم تكن هذه الألفات فيها إلا لما حدث من السكون ، ولم تُلحق لتُخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعة ، كما أن (أفعل) خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة ، لأنه لا يكون الفعل من نحو (سفرجل) ؛ لا تجد في الكلام مثل (سفرجلتُ) . فلما لم يكن ذلك ، صُرفت إلى باب (استفعلتُ) ، فأجريت مجرى ما أصله الثلاثة ، يعنى (احرنجم) .

ومثله قول المبرد^(١) : « فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل ، فموضعها الفعل ، فأية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يفعل) مفتوحة . فما كان كذلك فالحقته الألف ، فهي ألف الوصل . وذلك قولك : (يضرب وذهب وينطلق ويستخرج) ؛ وذلك قولك : (يا زيد اضرب يا زيد انطلق يا زيد استخرج) » .

المسألة الرابعة : تعليل حذف حرف المضارعة في صيغة الأمر :

علل النحاة حذف حرف المضارعة في صيغة الأمر بإرادة تخفيف نطق هذه الصيغة الفعلية لكثرتها في كلام العرب ، مع كون الغرض من حرف المضارعة هو الدلالة على الخطاب وهي دلالة مستوفاة بحضور المأمور وحاضر الحال ، و « لأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله »^(٢) . يقول في ذلك ابن جنبي^(٣) : « فأما دخول هذه الهمزة في نحو (اضرب واقتل) وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب لأن حرف المضارعة حذف لئلا يلتبس الأمر بالخبر ، فلما حذف الحرف لم يجز الابتداء بالساكن ، فجيء بالهمزة ، فقالوا : (أقتل واستخرج وانطلق) ونحو ذلك » .

المسألة الخامسة : حركات الهمزة أول صيغة الأمر :

صنّف النحاة الزيادة أول صيغة الأمر صنفين : فهي إما همزة وصل تسقط وصللاً وتثبت ابتداءً ، أو همزة قطع تثبت في كل حال . أما همزة الوصل ، فتكون مكسورة أو مضمومة ،

(١) المقتضب ١ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٩ .

(٣) المنصف ١ / ٥٦ .

وأما همزة القطع ، فلا تكون إلا مفتوحة . وفيما يلي بيان موضع كل من هذه الحركات .

١ - حركتا همزة الوصل في صيغة الأمر :

الأصل في تحريك همزة الوصل عند البصريين هو أن تكون حركتها الكسرة كما في (اقرأ واعلم وانجح) . يقول في ذلك سيبويه^(١) : « فجميع هذه الألفات^(٢) مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو : (ابنم وامرؤ) ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال ، وإنما تَضُمُّ في حال الرفع » .

ومن ذلك قول ابن الحاجب^(٣) : « الابتداء : لا يبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن ، فإن كان الأول ساكناً أُلْحِقَ في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة ... » . ويشرحه الرضي بقوله^(٤) : « وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل ، لقوله « فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها »^(٥) ، وهو الأولى ، لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ، وأيضاً فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس » . فهو يعلل مجيء الكسرة دون الفتحة أو الضمة بأنها الحركة الأقرب إلى طبيعة النفس من أختيها ، فهذا هو الأصل في تحريك همزة الوصل أول فعل الأمر عند البصريين .

ويتفرع عن هذا الأصل تحريك هذه الهمزة بالضمة عند تحرك ثالث صوامت الفعل بها ، لكراهة نطق الضمة بعد كسرة الهمزة واستثقالاً له ، فيقال (أقتل وانصر واغز) بضم همزة الوصل . وفي ذلك قول سيبويه^(٦) : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء

(١) الكتاب ٤ / ١٤٩ .

(٢) أي : ألفات الوصل .

(٣) شرح الشافية ٢ / ٢٥٠-٢٥١ ، ومثله قول ابن هشام في شرح قطر الندى ٤٧٠ .

(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٦١-٢٦٢ .

(٥) هو قول سيبويه في الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٦) الكتاب ٤ / ١٤٦ ، ومثله قول المبرد في المقتضب ١ / ٢١٩ ، وقول الرضي في شرح كافية ابن

الحاجب ٢ / ٢٦٩ ، وقول ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٥٨ وقول ابن الأنباري في الإنصاف في

مسائل الخلاف ٢ / ٧٣٧ .

مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمُّها ، وذلك قولك : (أُقْتَلْ ، استُضِعِفَ ، أُحْتَقِرَ ، أُحْرُجِمَ) . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ، فكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، كما فعلوا ذلك في (مُذُ اليَوْمِ يا فتى) . وهو في هذا أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرفٌ أوله مكسور والثاني مضموم .

وَفُعِلَ هذا به كما فُعِلَ بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد . وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : (أنا أَجُوءُكَ وَأُنْبِؤُكَ) (هو مُنْحَدِرٌ من الجبل) ، أنبأنا بذلك الخليل .

وقد علل سيبويه هذه المقاربة بين حركتي الهمزة وثالث صوامت الفعل ، بأن حركة ذلك الثالث حركة لازمة بخلاف حركة الصامت الثالث من الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل ، إذ هي حركة متغيرة بتغير حركات إعراب تلك الأسماء . وفي ذلك قوله في لزوم كسر همزة الوصل في الاسم^(١) : « فجميع هذه الألفات^(٢) مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو (ابْنُ وإمْرُؤُ) ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال ، إنما تُضَمُّ في حال الرفع . فلما كان كذلك ، فَرَقُوا بينها وبين الأفعال نحو (أُقْتَلُ ، أُسْتَضِعِفُ) ، لأن الضمة فيهن ثابتة ، فتركوا الألف في (ابْنُ) و(إمْرِيءِ) على حالها ، والأصل الكسر ، لأنها مكسورة أبداً في الأسماء والأفعال إلا في الفعل المضموم الثالث ، كما قالوا (أنا أَنْبِؤُكَ) والأصل كسر الباء ، فصارت الضمة في (إمْرُؤُ) إذ (كانت) لم تكن ثابتة كالرفعة في نون (ابنُ) ، لأنها ضمة إنما تكون في حال الرفع . »

أي أنه لما كانت حركة الصامت الثالث في بناء الفعل حركة لا تفارقه في صيغة الأمر (أُفْعَلُ) وصيغ الماضي من مثل (أُسْتَفْعَلُ) لامتناع حذفها للتخفيف منعاً لالتقاء الساكنين ، كان لزومها في الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل ، هو - عند النحاة - علة التفريق بين الأفعال والأسماء المبدوءة بهذه الهمزة في لزوم مجانسة حركة الهمزة فيها لضمة الصامت الثالث .

وفي ذلك قول ابن الحاجب وشرح الرضي عليه ، يقول ابن الحاجب^(٣) : « ألحق في

(١) الكتاب ٤ / ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) أي : ألفات الوصل في الأسماء خاصة .

(٣) شرح الشافية ٢ / ٢٥١ .

الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة ، إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية ، فإنها تُضمّ نحو :
(أقتل ، أغز ، أغزي) ، بخلاف (ارموا) . »

ويشرحه الرضي بقوله^(١) : « قوله (ضمة أصلية) ليدخل نحو (أغزي) ويخرج نحو (ارموا) و (امرؤ وابنم) . وإنما ضموا ذلك لكرهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه (فعل) . فإذا كرهوا مثله والضمّة عارضة للإعراب كما قالوا في (أجيئك) : (أجوءك) ، فما ظنك بالكسر والضمّ اللازمين ؟ ! » أي أنه إنما تشتدّ كراهة الانتقال من كسرة همزة الوصل إلى ضمة الصامت الثالث في الكلمة ، مع لزوم تلك الضمة لامع عروضها .

فلما كان ضمّ همزة الوصل مقترناً بضمّ الصامت الثالث في صيغة الأمر ، كان ضمّ الهمزة في الفعل الناقص مكسور العين المتصل بياء المخاطبة من مثل (اغزي) ، راجعاً إلى أصالة ضمّ عين الفعل في الصيغة الأولى التي وضع عليها ، كما ذكر ابن الحاجب والرضي في النص السابق ، وأن إتباع حركة الهمزة حركة عين الفعل الأصلية فيه كإتباعها لحركتها في مثل (اقتل واكتب) .

يقول في ذلك المبرد^(٢) : « وتقول : (أغزي يا امرأة) ، لأن أصل الزاي الضمّ وأن يكون بعدها واو ، ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتأنيث ، ألا ترى أنك تقول للرجل (أنت تضربُ زيداً) وللمرأة (أنت تضربين) ، فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتمامه ، وتقول للرجل (أنت تغزو) وللمرأة (أنت تغزين) ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك . »

ويتم معنى كلامه قوله في موضع آخر^(٣) : « تقول لها (أغزي أعدي) ، لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في (يعدو) ساكنة والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ، لأن (يعدو) بمنزلة (يقتل) . ومثله قول ابن جني^(٤) : « فإن قلت : « فقد قالوا (أغزي يا امرأة) فضمّوا الهمزة وإن كانت الزاي

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٦٢ ، ومثله قول ابن جني في المنصف ١ / ٥٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٨٨ .

(٣) المقتضب ١ / ٢١٩ .

(٤) المنصف ١ / ٥٥ ، ومثله قول ابن هشام في شرح قطر الندى : ٤٦٩ - ٤٧٠ .

مكسورة ، وقالوا (امشوا) فكسروا الهمزة والشين مضمومة ، وهذان مطردان في بابهما « ، فإنه إنما جاز ذلك ، لأن أصل الزاي أن تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة . ألا ترى أن أصل (أغزي) : (أغزوي) بوزن (أقتلي) ، وأصل (امشوا) : (امشيوا) بوزن (اضربوا) ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى الزاي ، واستثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى الشين ، فسكنتا وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن ، فحذفتا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاي من (أغزي) عارضة ، كما أن الضمة في الشين من (امشوا) عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما « .

فهم يردون مخالفة حركة الهمزة لحركة عين الفعل الثلاثي في مثل (امشوا) و(أغزي) ، إلى قياس صيغة الأمر من الفعل الناقص على بناء فعل الأمر صحيح اللام مع ضمير الجمع وضمير المخاطبة حيث تتحرك اللام بحركة مناسبة للضمير في كل من الصيغتين (افعلوا) و(افعلي) ، فتكون ثمة حركة الهمزة غير مستثقلة مع حركة عين الفعل ، لتحمل اللام دون العين حركة مناسبة للضمير .

٢ - ترتيب زيادة حركة همزة الوصل في صيغة الأمر عند البصريين وعند الكوفيين :

رأى ابن جني أن تحريك همزة الوصل غير أصل فيها ، وأنه عارض لمنع التقاء الساكنين : الهمزة الساكنة (الملحقة أول الفعل) وأول الفعل الساكن ، وأن هذه هي علة كون حركة الهمزة الأصلية هي الكسرة . يقول في ذلك ^(١) : « وهذه الهمزة إنما حُرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة . فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في (انْفَعَلَ) ، فكيف زدت عليها ساكناً آخر وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن ، لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته . فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل ، لئلا تزول بنيته التي قد أريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها ، فلم يجز حذفها لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرب وهو الابتداء بالساكن ، فلم يبق إلا حركة الهمزة ، فحُرِّكت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا » .

(١) النصف ١ / ٥٣-٥٤ .

وهو في ذلك يذهب مذهب بعض الكوفيين^(١)، إذ مذهب البصريين أن هذه الهمزة متحركة بالكسرة بالأصالة لا لمنع التقاء الساكنين الواقعين أول الصيغة الفعلية .

وحجة هذا الفريق من الكوفيين هي أن الهمزة زائدة وأن زيادتها ساكنة أولى في التقدير من القول بزيادتها متحركة ، تقيلاً لمواضع الزيادة في لفظ الفعل^(٢) .

وعلى هذا يكون تقدير زيادة الحركة بعد الهمزة على أنها مرحلة تالية لنطق الساكنين أول صيغة الأمر ، فيكون ترتيب أطوار صياغة فعل الأمر من مثل (أَمْعُ) وفق هذا القول ، على النحو التالي :

أ - الطور الأول : تدخل همزة الوصل الساكنة على الفعل المضارع المجزوم ساكن الفاء (مَعْ) ، فيلتقي أوله ساكنان : الهمزة والميم : Φ م Φ ن - ع Φ

ب - الطور الثاني : يُبتغى منع التقاء الساكنين ، فتُجلب الكسرة لتُحرك بها الهمزة على الأصل في منع التقاء الساكنين (الصامتين) عند النحاة^(٣) :

Φ م Φ ن - ع Φ ← Φ م Φ ن - ع Φ

↑

أما البصريون ، فقد احتجوا لقولهم بدخول همزة الوصل على الفعل متحركة بالكسرة أصالةً ، بأن الهمزة إنما اجتلبت لمنع الابتداء بفاء الفعل الساكنة ، لأن الابتداء بالساكن محال ، وأنه من التناقض أن يُعمد « إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن »^(٤) ، فانبغي أن تكون زيادة تلك الهمزة وهي متحركة لا وهي ساكنة .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٧٣٧ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٧٣٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٥ ، وقد فرق النحاة بين نوعين للساكنين المتقيين المراد الفصل بينهما أو تحريك أحدهما أو حذفه ، بأن عدوا صوت المد ساكناً كالصامت غير المتبوع بحركة ، فكان المدّ عندهم هو أحد هذين النوعين . والقاعدة المذكورة هنا تختص بمنع التقاء الساكنين اللذين لا يكون أحدهما صوت مدّ ، وفق تصنيفهم للأصوات الساكنة في اللغة . وهذا سبب الإشارة في المتن إلى أن الساكنين صوتان صامتان .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٧٣٨ .

يقول في ذلك سيويه^(١) : « هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قُدِّمَتْ لِإِسْكَانِ أَوَّلِ الحروف : فلم تصل إلى أن تبتدىء بساكن ، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم » .

وقد علل جمهور النحاة أصالة الكسرة مع همزة الوصل بأن الكسرة هي الحركة التي تختص بالدخول على الساكن لتذلل النطق به ، فكانت لذلك الحركة المستعملة في اللغة لمنع التقاء الساكنين ، وكانت الحركة الأصل بعد همزة (افعل) تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيه ساكن بعده ، لما كان مجيء الهمزة لغرض التوصل إلى النطق بالساكن بعدها^(٢) ، كما عللوا أصالة الكسرة في هذا الموضع بثقل الضمة إن وقعت أصلاً في تحريك الهمزة وإيهام الفتحة قصد الاستفهام بعد الهمزة^(٣) .

وذهب فريق من الكوفيين إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أول صيغة الأمر أن تتبع حركة عين الفعل ، فتكسر لكسرها وتضم لضمها ، وقد احتجوا لهذا المذهب بقولهم^(٤) : « إنما قلنا ذلك ، لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً ، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة ، ... ألا ترى أنهم قالوا (مُنْتَنٌ) فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ، إلا أنهم ضمّوها للإتباع وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره ، للإتباع طلباً للمجانسة ، فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للإتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة ، كان ذلك من طريق الأولى » .

أما عن خروج الفتحة من حيز المجانسة في صيغ الأمر ، فهو مسألة لاختلاف عليها بين البصريين والكوفيين ، لظهور علة امتناع فتح همزة الوصل ، وهي أنه فتح يلتبس به الفعل المضارع المسند إلى المتكلم عند الوقف عليه أو تسكينه للتخفيف بصيغة أمر المخاطب ، إن فتحت همزتها في مثل (اذهب واعلم)^(٥) .

فإذا كانت حركة الهمزة تدخل منذ أصل زيادتها لمجانسة حركة عين الفعل ، كان تقدير

(١) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢ / ٧٣٨-٧٣٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٥ .

(٤) الإنصاف لابن الأنباري ٢ / ٧٣٧-٧٣٨ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ ، شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري ٤٧٠ ، شرح التسهيل

لابن مالك ٣ / ٤٦٥ .

حصول هذه الزيادة مقتصرأ على طور واحد في صياغة فعل الأمر مضموم العين بدخول الهمزة متحركة بالحركة المجانسة لحركة عين الفعل على لفظ المضارع المجزوم محذوف حرف المضارعة ، فيتحول نطق (قُتْلُ) إلى (أُقْتُلُ) دفعة واحدة دون دخول الكسرة في أوله :

ق Φ ت _ ل Φ ← ء _ ق Φ ت _ ل Φ

وعلى خلاف ذلك يكون حصول صيغة (أُقْتُلُ) مضمومة الهمزة وفق مذهب البصريين على مرحلتين : الأولى هي دخول الهمزة متحركة بحركتها الأصلية وهي الكسرة ، والثانية هي قلب تلك الكسرة ضمة منعأ للخروج من الكسر إلى الضم لما كان مستثقلاً غير واقع في كلام العرب .

وقد ورد من صيغ الأمر ما يستدل به على هاتين المرحلتين ، إذ جاءت بعض صيغ الأمر مضموم العين مبدوءة بالهمزة المكسورة ، وهو ما يمكن تفسيره بثبات حركة الهمزة على أصل وضعها دون طلب رفع الثقل الحاصل بتوالي الكسرة والضمة . يقول في ذلك ابن جني^(١) : « وحكى بعضهم (أُقْتُلُ) بكسر الهمزة ، فجاء به على الأصل واعتد الساكن حاجزأ ، لأنه وإن كان لا حركة فيه ، فهو حرف على كل حال . وهذا من الشاذ وإن كان له وجيه في القياس ، فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعأ » .

وفي قسم التفسير المقترح بيان ما يرجح من هذه الأقوال وفق تقدير ترتيب زيادة حركة الهمزة من زيادة الهمزة ووفق تقدير ترتيب نطق ضم الهمزة من كسرها .

٣ - قول النحاة في همزة القطع أول صيغة الأمر :

لا ترد همزة القطع أول فعل الأمر إلا إن كان مشتقأ من المضارع الذي ماضيه على (أفعل) ساكن الفاء من مثل (أكرم وأخرج وأذهب وأحزن) ، فالهمزة فيه هي همزة التعدية التي تسقط بعد حروف المضارعة في صيغ المضارع من مثل (تُؤَكْرِمُ) الذي على وزن (تدحرج) ، قياسأ على حذفها في صيغة المضارع للمتكلم حيث يكره توالي الهمزتين في مثل (أأكرم) ، فتحذف إحداهما .

ولما كان حذف همزة التعدية في الفعل المضارع مقترناً ببده بحروف المضارعة ، كان زوال هذه الحروف في صيغ الأمر مهياً لرد الهمزة المحذوفة ، لأصالتها في بناء الفعل الصرفي وزوال علة حذفها .

(١) النصف ١ / ٥٤ - ٥٥ .

وعلى هذا يكون فتح همزة القطع في أفعال الأمر مقترناً بفتحها في بناء المضارع (يُؤْفَعِلُ) الذي تُفتح همزته قياساً على فتحها في أصله الماضي (أَفْعَلْ) ، فهذا تفسير امتناع ضمها وكسرها في صيغ الأمر من هذا البناء الصرفي .

وقد أشار سيبويه إلى ثبات الهمزة في بناء الفعل كثبات كل صوت زيد لإلحاق الفعل الثلاثي ببناء الرباعي ، ودليله على تمكنها في البناء الصرفي هو أنها لم تزد أول الفعل الماضي لعارض عرض فيه وأوجب زيادتها ، كسكون الأول في مثل (انفعَلْ) و (استفعلْ) حيث تُحدث زيادة الهمزة لسكون أُحْدِثَ في الفعل . فما يكون مجيئه لسكون مُحْدَثٍ ، لا يكون نطقه لازماً في الفعل ، ويحذف عند زوال الحاجة إليه ، لعروض السكون وعروض الصامت المزداد ، في حين أن ما مجيئه لغير علة أُحْدِثَ في بناء الفعل ، يكون ثباته في الفعل هو الأصل ، لأنه إغماضي عليه .

وذلك قوله^(١) : « وأما ألف (أفعلتُ) فلم تلحق لأنهم أسكنوا الفاء ، ولكنها بني بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف (فاعلتُ) في (فاعلتُ) ، فلما كانت كذلك ، صارت بمنزلة ما ألحق بنات الأربعة ، ألا ترى أنهم يقولون (يُخْرِجُ وأنا أُخْرِجُ) فيضمون كما يضمون في بنات الأربعة ، لأن الألف لم تلحق لساكن أحدثوه .

وأما كل شيء كانت ألفه موصولة ، فإن (نَفَعَلُ) منه و (أفعَلُ) و (تفعلُ) مفتوحة الأوائل ، لأنها ليست تلزم أول الكلمة ، يعني ألف الوصل ، وإنما هي ههنا كالهاء في (عِهْ) . « وقصده من أن همزة الوصل كالهاء في (عِهْ) ، هو أنها غير لازمة في الفعل وأنها يُستغنى عنها كما يُستغنى عن الهاء في الفعل عند زوال علة زيادتها فيه^(٢) .

فلما كانت همزة التعدية على هذا الوجه من التمكن في البناء الصرفي للفعل ، كان ردّها إلى الفعل عند زوال علة حذفها ، رداً لأحد أصوات الفعل الأصول ، فكان هو الأولى . ولذلك شبّه المبرد هذه الهمزة في ثباتها في الفعل بالبدال المتأصلة في أصوات (يدحرج) ،

(١) الكتاب ٤ / ١٤٥ .

(٢) ذكر سيبويه أحوال الهاء في مثل (عه) في الكتاب ٤ / ١٤٤ .

وذلك قوله معللاً لثباتها بخلاف همزة الوصل^(١): « فَإِنْ انضَمَّت الياءُ فِي (يَفْعَلُ) ، لَمْ تَكُنْ الألفُ^(٢) إِلا قِطْعاً . وَذَلِكَ نَحْوُ : (أَحْسَنَ وَأَكْرَمَ وَأَعْطَى) ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (يُكْرِمُ وَيُحْسِنُ وَيُعْطِي) : تَكُونُ الألفُ ثابِتةً كَمَا تَكُونُ دال (دَحْرَجَ) ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْمُضارَعَةِ تُضَمُّ فِيهَا كَمَا تَنْضَمُّ مَعَ الأَصُولِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ (يُدَحْرَجُ وَيُرَامِي) . فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الفِعْلِ أَلْفَهُ مَقْطُوعَةً ، فَكَذَلِكَ الألفُ فِي مَصْدَرِهِ ، تَقُولُ : (يَازِيدُ أَكْرَمٌ إِكْرَاماً وَأَحْسِنُ إِحْسَاناً) . »

وقد فصل الرضي هذه المسألة بقوله^(٣): « إِذَا حُذِفَت اللامُ مَعَ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ عِنْدَ الفَرِيقَيْنِ ، فَلَا يَخْلُو إِما أَن يَكُونُ بَعْدَ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ فِي المِضارِعِ مَتَحَرِّكٌ أَوْ سَاكِنٌ . فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَتَحَرِّكٌ ، فَإِنْ كَانَ حَرَكَتُهُ أَصْلِيَّةً لَمْ يَفْتَقِرْ إِلى اجْتِلابِ هَمْزَةِ الوِصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَنقُولَةً إِليه مِنْ مَتَحَرِّكٍ بَعْدَهُ ، نُظِرَ . فَإِنْ كَانَ حُذِفَ بَعْدَ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ مَتَحَرِّكٌ ، رُدَّ ذَلِكَ المَتَحَرِّكُ لِأَجْلِ زَوَالِ عِلَّةِ حَذْفِهِ ، وَهِيَ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ . وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي (تُقِيمُ وَتُعِيدُ) : (أَقِمْ وَأَعِدْ) ، فَإِنْ هَمْزَةُ (أَفْعَلْ) حُذِفَتْ بَعْدَ حُرُوفِ الْمُضارَعَةِ ، أَمَا فِي (أُقِيمُ) فَلِاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ ، وَأَمَا فِي (تُقِيمُ وَيُقِيمُ وَنُقِيمُ) ، فَطَرْدًا لِلبَابِ وَحَمَلًا لِسائِرِ حُرُوفِ الْمُضارَعَةِ عَلَى الهَمْزَةِ وَإِنَّمَا قَلْنَا إِذْ أَصْلُ (يُفْعَلُ) مُضارِعٌ (أَفْعَلْ) : (يُؤْفَعِلُ) ، لِأَنَّ قِيَاسَ بِنَاءِ المِضارِعِ فِي جَمِيعِ الأَفْعَالِ أَنَّ يَزِيدُ حَرْفَ الْمُضارَعَةِ عَلَى المَاضِي نَحْوُ (كَرَّمَ يَكْرُمُ وَضَرَبَ يَضْرِبُ . . .) ، وَإِنَّمَا تَحُذَفُ هَمْزَةُ الوِصْلِ الثابِتةُ فِي المَاضِي فِي المِضارِعِ اسْتِغْنَاءً بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْمُضارَعَةِ عِنهَا ، فَكَانَ قِيَاسُ (يُكْرِمُ) : (يُؤْكْرِمُ) ، لِأَنَّ الهَمْزَةَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً إِلا أَنِهَا هَمْزَةُ قِطْعٍ . فَحُذِفَتِ هَمْزَةُ المَاضِي فِي (أَكْرَمَ) لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ وَحُمِلَ سائِرُ حُرُوفِ الْمُضارَعَةِ عَلَيْهَا . »

وذكر ابن يعيش التعليل نفسه وزاد عليه أن ردّ الهمزة المفتوحة في صيغة الأمر يستدعيه الاحتياج إلى التوصل إلى نطق فاء الفعل الساكنة بعد حذف حرف المضارعة وأن التوصل إليه بردّ الأصل المحذوف من أصوات الفعل أولى من زيادة همزة الوصل وهي من غير الأصوات

(١) المقتضب ١ / ٢١٩ .

(٢) قصده بالألف هنا : الهمزة أول الفعل الماضي .

(٣) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الأصول فيه ، وذلك قوله^(١) : « وإذا زال حرف المضارعة ، عادت الهمزة فقلت (أَكْرِمَ وأَخْرِجْ) ، وذلك لأمرين : أحدهما أن الموجب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة ، والآخر أنه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكناً ، احتيج إلى همزة الوصل وكان رد ما حذف منه أولى ، فاعرفه » .

ولا يفني هذا القول بأحوال الصامت الثاني من فعل الأمر الذي على (أَفْعَلْ) ، لأن منه ما يكون متحركاً غير ساكن ، وإلى ذلك أشار قول ابن مالك^(٢) :

« والأمر من (أَفْعَلْ) : (أَفْعِلْ) كـ (أَضِفْ) . »

ففي مثل (أَضِفْ) لا يكون رد الهمزة لضرورة عرضت في الفعل - هي الحاجة إلى التوصل إلى نطق أوله الساكن - وإنما هو رد لما حقه أن يثبت في الفعل لأصالته فيه مع انتفاء علة حذفه ، سواء أستدعته علة صوتية أول الفعل أم لا .

وعلى هذا لا تعدّ همزة القطع زيادة مدخلة على صيغة الأمر كزيادة همزة الوصل في أولها ، وإنما هي كالتاء في (تَكَلَّمَ) صوت صامت متأصل في الفعل المضارع قبل اشتقاق صيغة الأمر منه .

فلما كانت هذه الهمزة أصلاً لا زيادة في فعل الأمر ، لم تقبل أن تُكسر أو تُضمّ كما تُكسر همزة الوصل في أوله وتُضمّ ، إذ الكسرة والضمّة مع همزة الوصل زائدتان ، وحركة همزة القطع فتحة متأصلة معها في بناء الماضي ، فلا وجه لتغييرها .

المطلب الخامس : الوجه في اشتقاق فعل الأمر الناقص عند النحاة :

ارتبط تقدير النحاة لأصل صيغة الأمر بمسألتين : المسألة الأولى هي أنهم قالوا إن فعل الأمر يجري مجرى مضارعه في حركاته وسكناته وأنه فرع^(٣) ، والمسألة الثانية هي أنهم قالوا إن الأفعال إنما تشتق من مصادرها^(٤) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٢٤٢ .

(٣) المقتضب ١ / ٢٢١ ، الكافية في النحو ، شرح الرضى ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ .

(٤) الكتاب ١ / ١٢ ، الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٠ ، شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٥٤-٥٥ ، شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .

ويترتب على المسألة الثانية عند النحاة أن يكون لفظ المضارع الذي عليه يجري لفظ فعل الأمر ، لفظاً متفقاً مع لفظ مصدره في تصحيح اللام ، ولذلك كان تقديرهم لأصل لفظ الأمر من مثل (اِرْمُوا) هو (اِرْمِيُوا) بثبات الياء المصححة^(١) كما كان تقديرهم لأصل (يَرْمُونَ) هو (يَرْمِيُونَ) .

وكذلك كان أصل (اُعْزِي) عندهم هو : (اُعْزُوي)^(٢) وفقاً لتقديرهم لأصل (تَعْزِينَ) بأنه (تَعْزُويين) .

وقد جمع ابن يعيش القول في أصل (ارموا) و (اغزي) في نص واحد مشير إلى تأصيلهما مصححي اللام ومعلل حركة الهمزة أول كل منهما وفق هذا التأصيل . وذلك قوله^(٣) : « فَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ^(٤) مِنَ الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ مَضْمُومًا ضَمًّا لِأَزْمًا ضَمَّتْ الْهَمْزَةُ ، نَحْوُ (أَقْتُلُ ، أَخْرَجُ ، أُسْتَضْعَفُ ، أُنْطَلِقُ بِهِ) وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ كَسْرَةٍ إِلَى ضَمَّةٍ ، لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ ، وَلِذَلِكَ مِنَ الْاسْتِثْقَالِ قَلٌّ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ يَوْمٍ وَيُوخٌ لِلخُرُوجِ مِنَ الْيَاءِ إِلَى الْوَاوِ » وحكى قطرب على سبيل الشذوذ (اِقْتُلْ) بالكسر على الأصل ، وإنما قلنا « ضما لازماً » تحرزاً من مثل (ارموا واقضوا) ، فإن الهمزة في ذلك كله مكسورة وإن كان الثالث مضموماً ، لأن الضمة عارضة والميم في (ارموا) أصلها الكسر وكذلك الضاد في (اقضوا) ، وذلك أن الأصل : (اِقْضِيُوا ، اِرْمِيُوا) . وإنما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها ، فحذفوها ، فبقيت ساكنة وواو الضمير بعدها ساكن ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لتصح الواو الساكنة ، فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت كما قالوا (اُعْزِي) فضموا الهمزة والثالث مكسور كما ترى ، لأن الأصل (اُعْزُوي) ، فاعتلت الواو فحذفت ووليت الياء الزاي ، فانكسرت من أجلها . فالضمة الآن في الهمزة مراعاة للأصل »

(١) المنصف لابن جني ١ / ٥٥ ، شرح قطر الندى لابن هشام ٤٧٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٣ ، المقتضب ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٨٨ ، المنصف لابن جني ١ / ٥٥ ، شرح قطر الندى

لابن هشام ٤٦٩ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٧ .

(٤) أي : الصامت الثالث من صيغة (اِفْعَلْ) المبدوءة بهمزة الوصل .

ومن ثم تكون مراحل اشتقاق فعل الأمر الناقص المتصل بأحد ضمائر الرفع المدية وفق

قول النحاة ثلاث مراحل :

١ - مجيء الفعل المضارع الناقص مصحح اللام متصلاً بالضمير وهو مجزوم بلام الأمر

٢ - حذف حرف المضارعة واللام في أوله

٣ - زيادة الهمزة المتحركة أول الفعل توصيلاً إلى نطق أوله إن كان ساكناً

وعلى ذلك يكون تقدير اشتقاق الفعل (اِرْمُوا) على الوجه التالي :

لَتَرْمِيُوا ← رَمِيُوا ← اِرْمِيُوا

ويلي هذه المراحل إعلال لام الفعل على الوجه المستحق لها ، فيصبح (اِرْمِيُوا) بعد

حذف الياء منه : (اِرْمُوا) .

ويستوي في هذا الشأن عند النحاة كون فعل الأمر مفتوح العين أو مضمومها

أو مكسورها ، وإلى هذا يشير قول سيبويه في (اِخْشَوْا)^(١) : « هذا باب ما يُضمّ من

السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل : وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار إذا كان ما

قبلها مفتوحاً ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٢) و (رَمَوْا ابْنَكَ)

و (اِخْشَوْا اللَّهَ) ومثل هذه الواو واو (مِصْطَفَوْنَ) ، لأنها واو زائدة لحقت

للجمع كما لحقت واو (اِخْشَوْا) لعلامة الجمع ، وحذفت من الاسم ما حذفت واو (اِخْشَوْا)

، فهذه في الاسم كتلك في الفعل . فقصدته من حصول الحذف في أصل (اِخْشَوْا) أن أصله

عنده هو (اِخْشِيُوا) ثم قلبت ياءه ألفاً لتحركها بحركة مناسبة الضمير وانفتاح ما قبلها

وأدى التقاء الألف بالواو إلى حذف الألف لكونها مدأ واقعاً أول الساكنين الملتقيين ، مثلما

كان تقديرهم للحذف الحاصل في مثل (مِصْطَفَوْنَ)^(٣) .

وقد فصل ابن يعيش القول في أصل (اِخْشَوْا) و (اِخْشِيْ) في معرض تعليقه لتحريك

الواو والياء فيهما بالحركة المجانسة لكل منهما عند التقائهما بالساكن بعدهما . وذلك

(١) الكتاب ٤ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٣) المتع في التصريف لابن عصفور ٢ / ٦٠٥ .

قوله^(١) : « وأما الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحاً ، فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما بل تحركهما وذلك نحو قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ و (اخشوا الله) ، و (اخشي القوم) ، وإنما لم يحذفوهما وإن كانا حرفي علة ، لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين ، لأوقع حذفهما لبساً ، لأنك إذا قلت (اخشوا زيداً) ثم قلت (اخشوا القوم) ، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها لبقيت الشين مفتوحة وحدها ، فكان يلتبس خطاب الجمع بالواحد .

وكذلك تقول للواحدة المؤنثة (اخشي زيداً) ثم تقول (اخشي القوم) ، فلو أخذت تحذف الياء للساكن بعدها ، التبس خطاب المؤنث بالذكر ، فأما الواو المفتوح ما قبلها ، فإنها إذا كانت اسماً ولقيها ساكن بعدها ، فإنها تحرك بالضم نحو : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٣) و (اخشوا الله ورموا ابنك) . وما كان من ذلك حرفاً من نفس الكلمة ، فإنه يحرك بالكسر ، نحو (لو استطعنا) و أن لو استقاموا ، وذلك للفرق بينهما ، هذا نص الخليل . وقال غيره : إنما اختاروا الضم فيما كان اسماً ، لأنه قد سقط من قبل الواو حرف مضموم كان الأصل في (ولا تنسوا) : (ولا تنسيوا) ، وفي (اخشوا) : (اخشيوا) ، وفي (رموا) : (رميوا) ، وإنما لما تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، فلما احتيج إلى تحريك الواو ، حركوها بالحركة المحذوفة وكانت أولى من اجتلاب حركة غريبة ، وكذلك الياء المفتوح ما قبلها ، إذا كانت اسماً كُسرَتْ ، كأنهم جعلوا حركتها منها كما جعلوا حركة الواو منها ، وعلى القول الآخر حركوها بحركة الحذف قبلها ، إذ الأصل في (اخشي) : (اخشيبي) كما قلناه في الواو . فأما الواو في (مصطفون) ، فمشبهة بالواو في (اخشوا) و (رموا) ، لأنها زائدة مثلها تفيده الجمع كما كانت في (اخشوا) و (رموا) كذلك ، فثبتت ولم تحذف لئلا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ .

يلتبس الجمع بالواحد ، ألا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين لالتبس بالواحد في (مصطَفَى الله) . وحُرِّك بالضمّ كما حرك في (رَمَوْا القوم) . » .

ويشير قول ابن مالك في أصالة فعل الأمر في ذاته عند البصريين إلى علة تأصيل فعل الأمر الناقص عندهم من أصوات مصدره الصحيحة ، وذلك قوله^(١) : « وكل فعلٍ مشتقٌ من مصدرٍ موجود أو مقدر ، بخلاف الاسم . وقد جرت عادة النحويين ألا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسمّ فاعله ، مع أن مذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ في نفسه اشتقُّ من المصدر ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع منه . ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسمّ فاعله أصل أيضاً .

..... إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سُنّة مطردة . ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما ، كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء الأصالة عنها » .

فهذا قول صريح في اشتقاق فعل الأمر صحيح اللام لأصالته في ذاته ، فيكون اشتقاق (افعل) من (الرمي) مصحح الياء مثله ، ثم تحذف في تقديرهم لإجراء آخر صيغة الأمر مجرى آخر المضارع المجزوم في الحذف : ارمي ← ارم

وعلى ذلك التصحيح ينقاس اشتقاق جميع صيغ فعل الأمر الناقص ، ما اتصل منها بالضمائر وما جرد منها .

ومثل قول ابن مالك قول ابن أبي الربيع في أن مذهب البصريين أن فعل الأمر صيغة أصل في ذاتها غير مشتقة من المضارع^(٢) : « وأما البصريون ، فيذهبون إلى أنها صيغة على حدّتها وليست مختصرة من الفعل المضارع ، ولكنها جارية عليه حتى كأنها مختصرة منه » .

(١) شرح الكافية لابن مالك ٤ / ٢٠١٤-٢٠١٥

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٤-٢٢٥ .

وبذلك تراوح قول البصريين بين اعتبار جريان فعل الأمر على لفظ مضارعه في الحركات والسكنات وأحوال الحذف في آخره ، وبين تقدير اشتقاقه من لفظ مصدره مصحح اللام ، فجاء من ثم تقديرهم لأصل وضعه متفقاً مع اعتبارهم بأنه مشتق من أصوات مصدره المصححة ، وجاء تقديرهم لبنيته وحذف آخره متفقاً مع قولهم بجريانه على ما يجري عليه لفظ مضارعه .

وقد جاءت أقوالهم في جريان فعل الأمر على ما يجري عليه لفظ مضارعه ، أقرب إلى الدلالة على اقتطاعه منه من الدلالة على اشتقاقه من المصدر . ومن ذلك قولهم في بناء فعل الأمر على السكون كما نقله عنهم الرضي في قوله^(١) : « وقال البصريون هو مبني على السكون ، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون ، لأن قياسه كما مرّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حُذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزال علة الإعراب أي الموازنة ، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم » .

ومثل ذلك قولهم بوجوب زيادة همزة الوصل أول فعل الأمر لوقوع الساكن أوله بعد حذف حرف المضارعة من لفظ مضارعه^(٢) ، فهو قول يفيد أن صيغة الأمر تُقتطع من المضارع . وقد جاء قولهم في بعض المواضع صريحاً في اعتبار فعل الأمر فرعاً من صيغة المضارع ومأخوذاً منه^(٣) . يقول في ذلك الرضي^(٤) : « والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو

(١) الكافية في النحو ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٨

(٢) الموضوع السابق والمنصف لابن جني ١ / ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٣

(٣) المقتضب للمبرد ١ / ٢٢١ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٩ .

(تَعَدُّ) ، ولو أخذناه أيضاً من (تَوَعَّدُ) الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً ، لكونه فرعاً . » .

وخالف الرضيّ جمهور النحاة في تأصيل صيغ الأمر ذات الضمائر المدية من الأفعال الناقصة ، فردّ مثل (اخشَوْا) و (اخشِيْ) إلى بناء كل منهما على صيغة فعل الأمر المجردة من الضميرين وهي صيغة أمر المخاطب (اخشَ) محذوفة اللام . وذلك قوله^(١) : « ولما منع أن يمنع أن أصل (اخشَوْا) : (اخشِيُوا) ، وأصل (اخشِيْ) : (اخشِيِي) ، وذلك لأن الواو والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق (زيدٌ) في (رمى زيدٌ) ، لا فرق بينهما إلا أن اتصال الضمير أشد . ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، لأنه ما لم يُنقَح أصل الكلمة ولم تُعط مطلوبها في ذاتها ، لم يلحق بها مطلوبها الخارجي والحق أن يقال إن أصل (اخشَوْا) و (اخشِيْ) : (اخشَ) لحقته الواو والياء ، وأصل (اخشَوْنِ) و (اخشِيْنِ) : (اخشَوْا) و (اخشِيْ) لحقته النون » .

ومثل ذلك قوله في (أغزوا وأغزوا و أرموا و أرموا) حيث لا تكون عين الفعل مفتوحة ، إذ يقول^(٢) : « وأصل (أغزُنْ) : (أغزُوا) لحقه النون المشددة ، فسقطت الواو للساكنين ، وكذا (أغزِنْ وإرْمِنْ وإرْمِنْ) ، لأن الأصل : (أرمُوا) و (أرمي) ، ولا تقول إن الأصل : (أرميوا) و (أرمي) ، لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله ، كما تقدم . » .

فهو لا يؤصل اللام مصححة في أفعال الأمر الناقصة المتصلة بالضمائر المدية كما ذهب جمهور النحاة ، وفي المبحث التالي من الفصل مناقشة هذا القول .

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٥ - ١٨٦ .

المبحث الثاني : التفسير المقترح لاشتقاق صيغ الأمر من الأفعال الناقصة :

جاء في أقوال النحاة في صيغ الأمر عدد من المسائل الصرفية والصوتية ؛ فيما يلي مناقشتها مقدّمةً على ذكر التفسير الفونولوجي المقترح لوجه اشتقاق هذه الصيغ الفعلية من الأفعال الناقصة ، حتى يكون طرح أطوار صياغة فعل الأمر الناقص تالياً لبيان علله الفونولوجية ومرتّباً عليها .

وليس في التفسير الفونولوجي المقترح ههنا لوجه اشتقاق صيغ الأمر من الأفعال الناقصة ، خروج عن قول النحاة بجريان فعل الأمر على لفظ مضارعه ، إلا أن درجة الاعتبار بهذا القول هي التي تُحدِث الفروق بين تفسير وآخر عند تعليل حذف الآخر من صيغة الأمر وتقدير جريانها على لفظ المضارع قبل أو بعد إعلاله والقول ببناء بعض صيغ الأمر على بعض أولاً ، وفي تقدير الحركة الأصلية لهزمة الوصل أول فعل الأمر ، وترتيب زيادة كل من الهزمة وحركتها إحداهما قبل الأخرى أو القول بدخولهما معاً على الفعل .
وفيما يلي مناقشة هذه المسائل .

المطلب الأول : اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه :

اتفق البصريون والكوفيون على أن فعل الأمر يجري مجرى لفظ مضارعه مع حذف أوله ولام الأمر الداخلة عليه ، كما اتفقوا على أن آخر فعل الأمر يعامل معاملة الفعل المضارع المحزوم بحذف حركته الأخيرة أو حذف النون التي تلحق به عند اتصاله بضمير الجمع أو الاثنين أو المخاطبة ، ولذلك يصرّح البصريون عند ذكرهم لحالات أواخر صيغ الأمر بأنها مقترنة بأحوال جزم المضارع ، رغم قولهم ببناء فعل الأمر . من ذلك قول الصبان في حاشيته^(١) : « (فِعْلُ أَمْرٍ) (فِعْلٌ مُضِيٌّ بِنِيَا) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف » .

وإذ قرّر النحاة - بصريين وكوفيين - شدة الصلة بين بناءي المضارع والأمر ، فلا وجه لإغفالها ولا لإغفال اتفاق أحوال أواخر صيغ الأمر وحالات جزم الأفعال المضارعة . ولذلك

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٥٧ - ٥٨ ، ومثله قول ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٦ .

يجوز القول بأن علة ثبات أو آخر صيغ الأمر على حالة الحذف هي أنها صيغ فروع من صيغ المضارع كما ذهب البصريون والكوفيون جميعاً .

ويمكن إجمال أوجه الاحتجاج للقول باقتطاع صيغة الأمر من لفظ مضارعها في المسألتين

التاليتين :

أ - إن حركة عين فعل الأمر هي حركة عين المضارع منه دون استثناء ، فبناء الأمر والمضارع المجزوم لا يفترقان سوى في البادئة الواقعة أول كل منهما : فهي أحد صوامت (أُنِيَتْ) مفتوحاً أو مضموماً في صيغ المضارعة ، وهي همزة مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة في صيغ الأمر .

ولما كانت بادئة المضارعة (وهي ما اصطلح عليه النحاة بحرف المضارعة) من غير أصوات الفعل الأصول ، كان حذفها واستبدالها ببادئة تبيين عن معنى أمر المخاطب تطوراً صرفياً غير ممتنع ، لعدم مساسه بأصوات الفعل الأصول . وعلى هذا التوجيه يرد القول بأن فعل الأمر مشتق من لفظ مضارعه لا من مصدره ، وإلا لما اتفقت حركة العين فيه وفي مضارعه على هذا الوجه من الاطراد .

ب - والمسألة الثانية التي يُحتجُّ بها للقول باقتطاع صيغة الأمر من لفظ مضارعها هي أن همزة الوصل أول فعل الأمر همزة غير ثابتة كما ذكر النحاة ، فسقوطها في الوصل يدل على أن أصل الفعل أن يُبتدأ بالصامت الساكن الذي أريد التوصل إلى نطقه بزيادة الهمزة ، فيكون أصل (افعل) هو (فَعَل) بالفاء الساكنة في أوله . ولما كان البدء بالصامت الساكن مُحالاً ، خارجاً عن أصول الأبنية الصرفية في العربية ، كانت أصالته في صيغة الأمر دليلاً ظاهراً على أنها صيغة مجتزأة من بناء صرفي آخر ليس أوله صامت ساكن . فلما كانت الصيغة مجتزأة ، لزم تعويض المحذوف (من الصيغة المجتزأة منها) على قدره ، لا متناع نطق الحركة أول ألفاظ اللغة غير مسبوقة بصوت صامت ، فوَقعت أول صيغة الأمر زيادتان ، هما الصامت والحركة بعده عوضاً عن المقطع القصير المحذوف من أول لفظ المضارع .

وفي هذه المسألة نصّ للمبرد مُبينٌ عن أصالة سكون أول صيغة الأمر وعدم أصالة الهمزة وحركتها أول الصيغة ، وهو قوله^(١) : « وأما ألف الوصل ، فإنما هي همزة كان الكلام

(١) المقتضب ٢ / ٨٥ .

بعدها لا يصلح ابتداءه ، لأن أوله ساكن ولا يقدر على ابتداء الساكن ، فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها . فإن كان قبلها كلام سقطت ، لأن الذي قبلها مُعْتَمَد للساكن مُغْنٍ ، فلا وجه لدخولها .

وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعله توجب ذلك ، سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ، لأن ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها .

فقوله « فإنما تدخل للضرورة إليها » قول صريح في أصالة سكون أول صيغة الأمر ، والاستغناء به عن همزة الوصل حيثما توصل إلى نطق الساكن أول الصيغة من دونها ، وهو قول كافة النحاة - دون استثناء - في همزة فعل الأمر .

ويرد على القول باقتطاع صيغة الأمر من لفظ المضارع تساؤلان : الأول هو إن كان هذا الاقتطاع حاصلًا قبل إعلال الفعل المضارع أم بعده ، والثاني هو إن كان الاقتطاع حاصلًا قبل حذف الآخر من الفعل المضارع علامة على الجزم أم بعد ذلك الحذف .

المسألة الأولى : القول في تقدير اقتطاع صيغة الأمر من لفظ المضارع الناقص قبل إعلاله :

ذكر النحاة في اقتطاع صيغة الأمر من لفظ المضارع معتل الفاء أو معتل العين ، أن اشتقاق فعل الأمر يتبع استيفاء صيغة المضارع منه الإعلال اللازم لها ، أي أن اشتقاق فعل الأمر يكون لاحقًا لإعلال مضارعه ، فلا ترد أصوات العلة فيه مصححة منذ أصل وضعه . ومن مواطن إشارتهم إلى اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه معتل العين ، تعليلهم للاستغناء عن همزة الوصل في مثل (قُلْ وِبِعْ) بأن صيغتي الأمر إنما اقتطعتا من فعليهما المضارعين بعد حصول المدّ فيهما وسطًا ، لا قبله ، فلم تُوصَلْ على بناءي (يَفْعُلْ) و (يَفْعُلْ) ساكني الفاء .

ومن مواطن إشارتهم إلى اقتطاع صيغة الأمر من مضارعه معتل الفاء ، تعليلهم للاستغناء عن همزة الوصل في مثل (عُدْ) و (زِنْ) بأن الصيغتين قد اقتطعتا من لفظ المضارع بعد حذف فائه في (يَعِدْ) و (يَزِنْ) .

يقول المبرد في هاتين المسألتين^(١) : « ومن ذلك^(٢) ما كانت الياء والواو فيه عيناً نحو (قال) و (باع) لأنك تقول (يَقُولُ وَيَبِيعُ) فتحول حركة العين على الفاء . فإذا أمرت ، قلت : (قُلْ) و (بَعْ) ، لأنهما محركتان . ولو كانتا على الأصل ، لقلت (قَوْلْ) و (بَيْعْ)

(١) المقتضب ١ / ٢٢١ .

(٢) أي : مما تنقل فيه حركة عين الفعل إلى فائه ، فيستغنى بحركتها عن دخول الهمزة أول فعل الأمر .

على مثال (قتل) و (ضرب) ؛ (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) على مثال (يَقْتُلُ) و (يَضْرِبُ) ،
ولقلت : (أَقُولُ) كما تقول (أَقْتُلُ) وقلت : (أَبِيعُ) كما تقول (اضْرِبُ) لسكون
الحرف (١) .

ومن ذلك ما كانت فائؤه واواً ووقع مضارعه على (يَفْعَلُ) ، لأنك تحذف الواو التي هي
فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : (عَدُّ) و (زِنُّ) لأنهما من (وَعَدَ) و (وَزَنَ) ،
(يَعِدُ) و (يَزِنُ) ، ففائؤهما واو تذهب في (يَفْعَلُ) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لأنك
إنما تأمره بما لم يقع .

فلما لم يكن في العربية صيغة أمر على مثال (أَقُولُ) أو (أَبِيعُ) ، ولا على مثال
(اَوْعِدْ وَاوِزِنْ) أو (اِيعِدْ وَايِزِنْ) اعتباراً بوجوب قلب الواو بعد الكسرة ، دلّ هذا على أن
صيغة الأمر إنما تقتطع من المضارع بعد استيفائه وجه الإعلال المستحق له ، لا قبله .

وعلى الرغم من اعتبارهم بهذا القول عند النظر في صياغة فعل الأمر معتلّ الفاء أو
العين ، لم يعتبروا به في تقديرهم لأصل صيغة الأمر من الفعل المعتل اللام ، فقدروا أصلها بلام
مصححة غير معلقة . ولذلك كان أصل (امشوا) عندهم هو (امشيوا) ، وأصل (اخشوا) :
(اخشيوا) ، وأصل (أغزي) : (أغزوي) ، بتصحيح اللام في كل ، كما جاء في أقوالهم
في المبحث الأول من الفصل .

وقد عللوا ضم همزة الوصل في (أغزي) مكسور العين بصحة اللام في أصل صيغة
الأمر من الفعل الناقص ، إذ لا داعي مع كسر العين إلى ضمّ الهمزة كما تضمّ في (أَقْتُلُ)
(اُعِدُّ) مضمومي العين ، وردّوا ضمها مع كسر العين إلى أن فعل الأمر مصحح اللام تقع فيه
العين مضمومة ، فتماثلها حركة الهمزة ، وأن الكسرة عارضة في العين بعد حذف اللام لغاية
التخفيف .

يقول في ذلك المبرد (٢) : « وذلك قولك (٣) في (رَكُضَ يَرُكُضُ) و (عدا يعدو) و (قَتَلَ
يَقْتُلُ) إذا استأنفت : اُرْكُضْ بِرِجْلِكَ ، اُعِدُّ يَا فَتَى ، اُقْتُلْ . وكذلك للمرأة ، تقول : (اُقْتُلِي) ،
لأن العلة واحدة . تقول لها : (اُعْزِي ، اُعْزِي) ، لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ،

(١) قصده من الحرف الساكن فاء الفعل الساكنة في مثل (يَقْتُلُ) و (أَقْتُلُ) و (يَضْرِبُ) و (اضْرِبُ) .

(٢) المقتضب ١ / ٢١٩ .

(٣) قصده من هذه الأمثلة أن يذكر أفعال الأمر مضمومة الهمزة لضم عيناتها .

ولكنّ الواو كانت في (يَعدُو) ساكنة ، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة ، فذهبت الواو لالتقاء الساكنين والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ، لأنّ (يَعدُو) بمنزلة (يَقتُلُ) .

ولم يقدرُوا لضمّ همزة مثل (أُغزِي) و (أُعدي) علة غير صححة لام الفعل في أصل صيغة الأمر ، لعدم قولهم ببناء بعض الصيغ الفعلية على البعض الآخر واعتبارهم كل صيغة أصلاً في ذاتها لا تقوم على ما انتهى إليه لفظ صيغة غيرها أبسط منها تركيباً .

وعلى هذا التقدير كان أصل (ارمُوا) عندهم هو (ليرمُوا) الذي يصبح بعد حذف أوله ولام الأمر وزيادة الهمزة : (ارمُوا) ، كما كان أصل (يرمون) عندهم هو (يرميون) بتصحيح اللام قبل ضمير الجمع . وهو قول بعيد عن الظنّ لحصول الجزم في صيغتي (ليرموا) و (ارموا) المقدرتين قبل حصول الإعلال فيهما ، ولا يتصور حصول الإعراب ودخول عامله - وهو لام الأمر - على الفعل قبل استيفاء الفعل حاجته وحقه في التشكيل الصوتي الذي هو مطلوبه الداخليّ ، على حدّ قول الرضي (١) .

أما القول باقتطاع صيغة الأمر من لفظ المضارع المعلّ ، فلا يعترض عليه بمثل هذا الاعتراض ، كما أنه قول يوحد وجه اقتطاع صيغة الأمر من جميع الأفعال المعتلة سواء أكان موضع علتها الفاء أم العين أم اللام ، فكان بذلك قولاً يصف اشتقاق فعل الأمر من مضارعه المعتل وصفاً مطرداً لا يتغير حسب موضع صوت العلة من الفعل ، وهذا أقرب إلى التعميم والاطراد من القول باختلاف حالات اقتطاعه من مضارعه .

وعلى ذلك يرجح تأصيل (ارمُوا) و (اخشوا) و (اغزي) غير مصححة اللام ، مثلما كان تأصيل صيغ الفعل المضارع الناقص مكسور العين ومفتوحها ومضمومها : (يرمون) و (يخشون) و (تغزين) في الفصول السابقة (٢) .

(١) سبق ذكر قول الرضيّ في أن إعمال قواعد الإعلال في الفعل أولى من إلحاق الضمائر به وأسبق عليه ، وأن إعمالها هو مطلوبه الداخليّ ودخول الضمائر هو مطلوبه الخارجيّ ، فكان ما تستحقه أصوات الفعل من التغيير هو الأولى والأحقّ باعتوار صيغة الفعل . وذلك قوله في شرح الشافية (٣ / ١٥٩ -

١٦٠) ، وقد سبق في ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ص ٤٤٦ ، ٤٩٢ ، ٥٣٥ .

ويعرض مع هذا التقدير تساؤل حول وجه بناء صيغ الأمر ذات الضمائر المدية :
أهواقتطاع من ألفاظ المضارعة الملحقمة بها هذه الضمائر ، أم هو تركيب لهذه الصيغ عماده
صيغة أمر أصلية لكل فعل في اللغة ، هي صيغة أمر المخاطب المفرد التي يلحق بها أحد الضمائر
الأربعة : نون جمع الإناث أو ضمير الاثنين أو ضمير الجمع أو ضمير المخاطبة . وقد عارض
الرضي النحاة في هذه المسألة وسيرد بيانها فيما يلي من المسائل .

المسألة الثانية : القول في تقدير جزم المضارع المقتطع منه فعل الأمر :

لما كان استيفاء أصوات العلة حقها في الإعلال ضبطاً للفظ الفعل المضارع على الوجه
المتفق مع قوانين اللغة الفونولوجية ، أولى وأحق في اعتوار أصوات الفعل من حذف آخره ، كما
سبقت الإشارة في ترجيح اقتطاع صيغة الأمر من الفعل بعد إعلاله لا قبله ، لزم النظر في
حالات الإعلال وما تستدعيه من تأصيل وترتيب أطوار نطق صيغ الأمر ، قبل النظر في أحوال
الحذف في أواخرها .

وطرداً لوجه اقتطاع صيغ الأمر من الأفعال المعتلة ، يحسن ردّ اقتطاع صيغة الأمر من
الفعل المضارع الناقص إلى وجه اقتطاعها من الأفعال معتلة العين ، بدلاً من الاستغناء بالنظر
في الصيغ معتلة اللام وحدها ، حتى لا يكون التقدير المقدم مغفلاً لإحدى ظواهر الإعلال أو
التصحيح في الصيغ المعتلة على اختلاف أصنافها ، وحتى يكون تقديراً جامعاً لجميع الأفعال
المعتلة في قاعدة اشتقاقية واحدة - تختص بصياغة فعل الأمر - دلالة على اطراد القاعدة
الصرفية في الباب الصرفي الواحد .

إنّ الأفعال معتلة العين المتصلة بالضمائر المدية تظهر احتفاظاً بأبنيتها الصرفية بموضع
المدّ فيها وسطاً كما في (قولوا وبيعا وعودي) ، على الرغم من ذهاب المدّ مع غياب هذه
الضمائر في مثل (قُلْ وبعْ وعدنْ) . وظهور المدّ مرة وغيابه أخرى يفيد أصالته في بنية
الفعل الصرفية ، فيكون حقّ تأصيل صيغة الأمر الخالية من المدّ أن تقدّر في لفظها الأول ذات
مدّ ، فيكون أصل (قُلْ) هو : [قُ - Φ - لُ Φ] ثم لزم الصيغة تقصير المدّ لوقوع النواة
الساكنة في المقطع التالي له ، كما لزم التقصير في (رَمَتْ)^(١) .

ولا يكون هذا القول ممكناً مع تقدير اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه المجزوم ، لأن جزم
المضارع إن سبق على اقتطاع فعل الأمر منه ، يؤد إلى تأصيل زوال المدّ في مثل (قُلْ) لاشتقاقه

(١) انظر في تفسير تقصير المدّ في (رَمَتْ) ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

حينئذ من (لم يُقْلُ) محذوف الوسط ، فلا يكون للمدّ في (قولي وقولا وقولوا) موضع مقطعي أو أصل صوتي يردّ إليه ^(١) . بينما يقدم القول بأصالة المدّ في مثل (قُلْ وِبِعْ وَنَمْ) تفسيراً فونولوجياً لردّه في مثل (بيعي وقولا وناموا) ، وهو تفسير يردّ مجيء المدّ في هذه الصيغ إلى موضع بنيوي في بنية الفعل العميقة للحركة الثانية من المدّ التي سقطت في نطق بعض صيغ الأمر لعلّة فونولوجية عرضت فيها . وعلى هذا التقدير تكون البنية العميقة لمثل (قُلْ) بنية يتوسطها موضعاً حرکتي المدّ وتنتهي بموضع الحركة الذي يُبتغى تسكينه في صيغة الأمر ، فتكون مواضع مقاطع (قُلْ) في أصلها كما يلي :

ص	ح	ص	ح	ص	ح
ق	ـ	Φ	ـ	ل	ـ
١	٢	٣	٤	٥	٦

فالحركة الثانية من المدّ تقع - وفق هذا التقدير - بعد موضع عين الفعل في بناء (يَفْعُلْ) ، ومقطعها أوله مغفل في النطق - وهو الموضع رقم (٣) في الرسم أعلاه - لذهاب صوت الواو في (يَقُولْ) بنقلها إلى موضع النواة الساكن السابق عليها في أصل صيغة الفعل ساكنة الفاء . وقد فسر النحاة المدّ في مثل (يَقُولْ) بنقل حركة العين إلى موضع السكون التالي لفاء الفعل ^(٢) ، وهو تفسير يفيد حصول قلب مكاني وتحول بناء الفعل من (يَفْعُلْ) ساكن الفاء إلى (يَفْعُلْ) مضموم الفاء وساكن العين ، وفي كلا الأمرين إخلال ببناء الفعل الصرفي .

أما القول بنقل الواو إلى موضع السكون قبلها ، فلا يستدعي تقدير هذا الإخلال ، لأنه قول لا ينصّ على نقل حركة عين الفعل من موضعها ، كما أنه قول يُغني عن تقدير نقل أولى حرکتي المدّ في الصيغة الأولى من مثل (الاستقامة) إلى موضع السكون في المقطع السابق عليه ، كما ذهب النحاة ^(٣) ، وقد سبق ردّ القول بجواز نقل أولى الحركتين الملتقيتين

(١) تقوم المناقشة هنا على تقدير بناء صيغ الأمر على صيغة أصل هي صيغة أمر المخاطب ، وسيلي تفصيل هذا التقدير ص ٦٠٨ - ٦١٠ .

(٢) المنصف لابن جني ١ / ٢٦٨ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٣ - ١٤٤ ، أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ٤ / ٣٥٧ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢٠ .

(٣) يفسر النحاة المدّ في مثل (الاستقامة) بنقل حركة الواو - الفتحة - في بناء الاستفعال : (الاستقوم) إلى القاف الساكنة وقلب الواو من بعد ألفاً فتلتقي ألفان : ألف مقلوبة وأخرى أصل في البناء ، فتحذف من ثم إحداهما منعاً لالتقاء الساكنين وفق قولهم . انظر المنصف لابن جني ١ / ٢٧٠ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥١ ، أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٥٨ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٢٢ .

(المدغمتين) لكونها الحركة العاملة فونولوجياً في حركة المدّ الثانية ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .
فلهذه الأسباب كان تقدير نقل الواو في كل من (الاستقوام) و (يقول) ساكن الفاء
مضموم العين ، وأولى من القول بنقل الحركة التالية للواو فيهما .
ولم أظهر تسكين آخر الفعل (قُلْ) في البنية التحتية ، لأن تقدير أصله ساكن الآخر
قولٌ يلزمه ذهاب موضع المقطع الثاني من الفعل ، وهو المقطع المراد تأصيله في بنية الفعل
لتسويغ مجيء المدّ في بعض تصاريفه .

وبذلك يكون ترتيب أطوار اشتقاق صيغة الأمر على النحو التالي :

أ - يُقْتطع فعل الأمر من لفظ مضارعه المعلّ غير المجزوم بحذف المقطع الأول من الفعل
المضارع ، وهو المقطع الذي زيد أوله واصطلاح عليه النحاة بحرف المضارعة .
ب - يحذف آخر الفعل المضارع للدلالة على الطلب ، فيحصل سكون آخره إن كان
صحيح اللام .

ج - إن كان الفعل معتل العين ، يقصر المدّ في وسطه لسكون الصامت التالي له .
وبذلك يكون تقدير هذه الأطوار في مثل (قُلْ) على النحو التالي : الطور الأول هو
لفظ (قَوْلُ) مقتطعاً من (يَقُولُ) معلّ الوسط ، والطور الثاني هو (قول) بسكون الآخر
علامة على قصد الطلب ، والطور الثالث هو حصول التقصير وسط الفعل ليصبح (قُلْ) .
وعلى هذا يكون تقدير اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه سابقاً على تقدير حذف
حركة آخره ، لا تالياً له ، أي أن اقتطاعه من لفظ مضارعه يحدث قبل الجزم .

المطلب الثاني : مناقشة القول ببناء صيغة الأمر :

المسألة الأولى : التوسط بين قول البصريين والكوفيين :

يمكن تفسير لزوم أواخر صيغ الأمر حالة واحدة بأنها صيغ قد لزمته دلالة واحدة هي
دلالة الطلب التي اقترنت في العربية بحذف الآخر ، لأن حذف الآخر مع قصد الطلب غير
مقتصر على صيغ الأمر وحدها ، إذ يشاركها فيه صيغ المضارعة المسبوقة بحروف النهي ، وهو
ضربٌ من الطلب مثل أمر المخاطب . ولذلك كان اعتبار الحذف آخر فعل الأمر ضرباً من البناء ،
تقديراً لا ضرورة تستدعيه مع القول بأن صيغة الأمر مقتطعة من صيغة المضارع غير المبني .
وقد التفت البصريون إلى الصلة الشديدة بين صيغ المضارعة وصيغ الأمر ولم ينفوها ، وما

قولهم بأن فعل الأمر مبنيّ إلا اعتبار بلزوم آخر هذا الفعل حالة واحدة كلزوم آخر الفعل الماضي حالة واحدة في مثل (ضَرَبَ وَخَرَجَ) ، فهو قول أريد به تقرير ثبات الآخر على حالة الحذف عند قصد الطلب من المخاطب .

فإذا كان تقرير لزوم الآخر تلك الحالة مع قصد الطلب هو الغاية الأولى من الاصطلاح على وصف آخر فعل الأمر ، جازر ردّ حالة الحذف اللازمة فيه إلى أن الحذف قرينة دلالة الطلب في الأفعال وعلامته ، سواء أكان الطلب من باب الأمر أم من باب النهي . ولما كان الفعل المنهية عنه مجزوماً في اصطلاح النحاة ، كان القول بجزم آخر فعل الأمر والقول ببناء آخره على ما يجزم به ، قولين معناهما واحد ، لأن القصد من مصطلح البناء في هذا الموضع هو تقرير لزوم آخر صيغة الأمر نطقاً واحداً لا يتغير مثلما يتغير آخر الفعل المضارع فيما بين الضم والفتح والسكون ، وليس القصد هو تقدير وضع فعل الأمر كبناء الفعل الماضي على صيغة مشتقة من الأصوات الأصول للفعل التي أشار إليها النحاة بالمصدر ، وموضوعة على لزوم الآخر حالة ثابتة منذ أصل وضعها .

ومامن شيء أدلّ على أن اصطلاح البصريين على بناء فعل الأمر غير اصطلاحهم على بناء الأسماء ساكنة الآخر وبناء الفعل الماضي للغائب ، من وصف سيبويه لفعل الأمر بأنه في « حال الجزم » في قوله^(١) : « هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف : وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنّ لأمّ في حال الجزم : (ارمه ولم يغزه ، واخشه ولم يقضه ولم يرضه) » .

وقول النحاة بجريان صيغة الأمر مجرى صيغة المضارع المجزوم ، قول يدل في ذاته على أن أصل صيغة الأمر لا موضع فيه للبناء الذي يرد آخر الفعل الماضي منذ أصل وضعه ، وأن منشأ ثبات آخر صيغة الأمر على حالة واحدة هو أنها صيغة صرفية أريد بها دلالة لا وجه لتغييرها ، فلزم ثبات العلامة الدالة عليها مثلما ثبتت هي ، وتلك العلامة هي حذف الآخر .

وبذلك يكون لزوم صيغة الأمر حذف الآخر قانوناً صوتياً دلالياً يرجع إلى الصلة بين الحذف ومدلوله الذي هو قصد الطلب من المخاطب ، لا إلى أن أصل الأفعال البناء على السكون وأن فعل الأمر لا حق له في الإعراب كالفعل المضارع لانتفاء مضارعتة الأسماء في وقوعها

(١) الكتاب ٤ / ١٥٩ .

صفات وأخباراً في التراكيب النحوية ، وأنه لذلك رُدَّ إلى أصله في البناء على السكون كما رأى النحاة .

المسألة الثانية : النتائج العلمية المترتبة على القول ببناء فعل الأمر :
إن مصطلح البناء في العرف اللغوي يفيد اشتقاق الصيغة الصرفية من أصوات المادة اللغوية الأصول مصححة غير معلة مع لزوم آخر الصيغة وجهاً واحداً من النطق سواء أهو حركة أم سكون . وقد جاءت صيغة الأمر من الفعل معتل اللام مفتوح العين من مثل (اخش) خالية من الياء المصححة التي هي لام الفعل ، ولو كان فعل الأمر يُبنى على السكون كبناء الفعل الماضي على الفتح بناء متأسلاً منذ أصل وضعه ، لنطقت لام الفعل فيه وهي صوت علة ، لقبول العربية الحركة المركبة من الفتح والياء ، فكان يقال (اخشي) للمفرد المخاطب و (اخشي) للمخاطبة بإلحاق ضمير المخاطبة المدي بلام الفعل المصححة في لفظ أمر المخاطب (اخشي) ، كما يلحق بلام الفعل الصحيحة في (اكتب) .

فالبناء مصطلح يفيد اقتطاع لفظ الأمر من أصوات الفعل الأصول وهي الأصوات التي ردها النحاة إلى لفظ المصدر ، لا من صيغة المضارع التي للمخاطب ، فتكون اللام وفق هذا القول مصححة في أصل وضع فعل الأمر كتصحيحها في لفظ المصدر ، ويكون تسكين آخره عندئذ هو ترك تحريك لامه عند وضعه على (افعل) منذ أول الأمر ، دون تقدير حذف لحركة كانت فيه ثم أذهبت لأجل بناء الصيغة الصرفية على السكون .

ولا يوافق هذا التقدير صيغ الأمر للمخاطب من الأفعال مفتوحة العين معتلة اللام من مثل (اخش) ، كما أنه تقدير لا وجه معه لتفسير حذف حركة آخر الفعل المعلن اللام من مثل (ادع) و (ارم) المشتقين من المضارعين ذوي المد المتطرف (تدعو) و (ترمي) ، لأن وضع الفعل على لفظ المبني في اللغة وضع لا يسوغ حذف آخره سواء أهو الحركة أم نصف الحركة ، لما كان البناء هو ثبات نطق الآخر دون تغيير يعرض له .

فبناء (افعل) ساكن اللام من الرمي والدعوة يُنتج الصيغتين (ارمي) و (ادع) ساكني اللام ، فكان يترتب على ذلك أن يقال (ارمي) و (ادع) للمخاطب المفرد بمد آخر كل من الفعلين لتحول الحركة المركبة من الحركة ونصف الحركة الضيقتين إلى المد وفق العرف اللغوي في العربية ^(١) ، ثم لا يكون لتقصير ذلك المد علة - لا صوتية ولا دلالية لتحقق الدلالة على

(١) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ٦٧ ، وانظر في قصد النحاة بالبناء ص ٥٧٦ .

الطلب ببناء الفعل على صيغة (افعل) - مع لزوم حفظ مواضع البناء الصرفي لكل من الفعلين وحفظ حركاته وسكناته أو ما يدل عليها كيلا يلتبس ببناء بناء على حد قول الرضي^(١) ، وحفظ أصواته الأصول ما لم تدع قاعدة صرفية إلى مزيد من الإعلال ، فكان الأولى بالظن أن يبقى المدّ آخر (ارمي) و (ادع) عندئذ مثلما بقي المدّ آخر (رمى) بعد إعلاله دليلاً على أصله الذي وضع عليه - وهو بناء (فعل) بحركاته الثلاث - ودليلاً على أصواته الأصول التي منها الياء المحذوفة من بين فتحتي المدّ . فكذلك كان يُظنّ بـ (افعل) من الرمي والدعوة إذا بُنِيَ على سكون الآخر مصحّحي اللام منذ أول أمرهما ، فيبقى المدّ فيهما دليلاً على أصالة الحركة المركبة في البنية التحتية لكل منهما . ولما لم تنطق العرب بشيء من ذلك في أمر المخاطب ، كان ترك تأصيل فعل الأمر الناقص مبنياً ومصحّح اللام ، هو الأولى .

وإنما يمكن حمل القول ببناء فعل الأمر على غير هذا الحمل ، فلا يكون تفسيره أن بناء فعل الأمر كبناء الفعل الماضي للغائب المفرد من مثل (كتب ورمى) حيث يلزم الآخر نطقاً ثابتاً منذ أصل وضعه دون عامل لفظي يعمل فيه ذلك النطق^(٢) ، لأن هذا الضرب من لزوم آخر الفعل علامة بناء واحدة ، يلزمه تصحيح لام الفعل في صيغته الأولى كما قاله النحاة في أصل (رمى) و (غزا) وأمثالهما من الأفعال الماضية معلة اللام^(٣) .

ولما كان قول النحاة ببناء فعل الأمر على حذف ما يلزم حذفه في مضارعه المجزوم ، قولاً لا ينصّ على حذف الياء لأمّا في الفعل مفتوح العين ، كان القول ببناء فعل الأمر من المصدر - أي من أصواته الأصول - مستدعيّاً أن يجيء (افعل) من الخشبية والرضا مصحّح اللام وساكنها كما تكون الأفعال الصحيحة الآخر من مثل (اكتب وادخل) غير محذوفة اللام ، لا أن يكون (اخش) و (ارض) محذوفيّ اللام .

فلما كانت كل هذه الفروق حاصلة بين ما يترتب من تصريف الأفعال على تقدير بناء فعل الأمر وبين حقيقة تصرف صيغ أفعال الأمر الناقصة على اختلاف حركات العين فيها ، استحق الأمر النظر .

(١) شرح الشافية ٣ / ١٦٩

(٢) هذا هو حدّ البناء عند النحاة كما ذكره سيبويه (الكتاب ١ / ١٣) .

(٣) سبق بيان أقوالهم في أصل كل من الفعلين ص ١٠٨ - ١١٠ .

ولما لم يكن ثمة خلاف بين البصريين والكوفيين على أن فعل الأمر جار على لفظ مضارعه المعرب لا المبني كما يُبنى الماضي مصحح اللام المعتلة ، إذ قياس فعل الأمر عندهم أن يكون مضارعاً مجزوماً بلام الأمر كأمر الغائب « لِيَفْعَلْ »^(١) ، كان الأقرب إلى واقع تصرف صيغة الأمر في اللغة أن يُصطلح على حذف آخرها بأنه علامة على الوقف آخر الفعل كما قال سيبويه^(٢) ، لا بأنه علامة البناء على ما يجزم به مضارعه .

ويتبع ذلك أن يوصف الحذف آخر صيغة الأمر بأنه لزوم الآخر حالة الوقف لعل دلالية لازمة هي دلالة الصيغة الصرفية على طلب الفعل من المخاطب ، وأن هذه الدلالة اللازمة هي علة التفريق بين الفعل المضارع وفعل الأمر بإعراب أحدهما ولزوم الآخر حالة نطق واحدة في آخره ، للزوم فعل الأمر دلالة الطلب وحدها وتغيّر دلالة الفعل المضارع في تراكيب الجمل بين الإخبار والنهي والطلب والنفي والإثبات والتعليل والتعقيب وغير ذلك مما يعرض للفعل المضارع من دلالات وفق الحروف السابقة عليه ، لما كانت غاية الإعراب هي الدلالة على المعاني المتعاقبة على الكلمات كما ذكر النحاة^(٣) . وفي القسم التالي من المناقشة مزيد بيان لهذا التقدير .

المسألة الثالثة : الاصطلاح على ظاهرة الحذف آخر فعل الأمر فيما بين تقرير لزوم الحذف والإشارة إلى أصالة التحريك :

بين سيبويه أن الوقف في صيغة الأمر والجزم في المضارع عمل صرفي واحد ، وهو ينصّ على اتفاق المصطلحين في الدلالة على هذا العمل بقوله^(٤) : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية : وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف .

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١٧ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٣ - ٤٤ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ١٨ .

(٤) الكتاب ١ / ١٣ - ١٧ .

..... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء

المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي أوائلها الزوائد الأربع وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ نحو (سوف) و (قد) ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى .

..... والوقف قولهم : (اضرب) فى الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعد (كم) و (إذ) من المتمكنة . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (افعَل) .

ففعل الأمر عند سيبويه مبني وقد جعل للبناء مصطلح الوقف في حين جعل للإعراب مصطلح الجزم ، ودلالة الاثنين دلالة واحدة ، هي حذف حركة الآخر القصيرة .

ويشير تعريف النحاة للوقف والجزم إلى اتفاق المصطلحين في المدلول ، إذ كان تعريفهم للوقف بأنه السكوت وقطع النطق عند إخراج آخر اللفظ عن اختيار^(١) . ويقصد بكلمة «القطع» في هذا التعريف حذف آخر الكلمة ، فهو حذف الحركة في آخرها أو حذف نون التنوين أو نون التوكيد الخفيفة^(٢) .

وقد استعملوا لفظ «القطع» في تعريف الجزم كذلك ، ومن ذلك قول أبي حيان^(٣) : «والجزم قطع الحركة أو ما قام مقامها ، وهو حذف إما حركة نحو (لم يضرب) أو حرف نحو (لم يقوما) ونحوه ، على الصحيح » .

ويكون وفق هذا التعريف حذف النون آخرًا في كل من الفعل المجزوم والاسم المنكرة المنون موقوفًا عليه ، ضرباً من القطع اللازم في الصيغتين كقطع الحركة - أي حذفها - آخر الفعل الذي للغائب المفرد (يفعل) عند الجزم وآخر الاسم المعرف لأجل الوقف .

(١) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧١ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٩٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٠٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٨ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤١٣ .

ومثل ذلك تعريف المبرد للجزم حيث يشير إلى أنه حذف لكل ما يقع آخرًا في الفعل ، سواء أهو حركة أم صامت ساكن غير أصل فيه . وذلك قوله^(١) : « فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال^(٢) الجزمُ ، فأية جزمها حذف الحرف الساكن ، لأن الجزم حذفٌ . فإذا كان آخر الفعل متحركاً ، حذفت الحركة ، وإذا كان ساكناً حذف الحرف الساكن . تقول : (لم يغز ولم يرم) ، كما تفعل بالألف إذا قلت : (لم يخش) . »

فلما اتفق العمل الفونولوجي في الصيغ الصرفية في حالتي الجزم والوقف ، كان الاصطلاح بأحد المصطلحين مغنياً عن الآخر موفياً بدلالته في وصف أي من الحالتين .

المسألة الرابعة : الاحتجاج لوصف الحذف آخر فعل الأمر بأنه وقف :

١ - طرد الاصطلاح على العمل الصرفي الواحد في السياق الصوتي المشترك بين ثلاث صيغ صرفية :

لما كان اصطلاح سيبويه على لزوم آخر صيغة الأمر الحذف بأنه الوقف ، فكان فعل الأمر وفق هذا الاصطلاح فعلاً موقوفاً على آخره بحذف حركته الأخيرة في (اكتب) و (اخش) على حدّ سواء ، كان القول بحصول اتفاق في الظاهرة الصوتية بين الوقف آخر فعل الأمر المنتهي في صيغته الأولى بالفتحة الطويلة من مثل (اخش) ، والوقف على الاسم المقصور ، قولاً غير بعيد ، إذ الغاية في كل منهما هي حذف الحركة الأخيرة مع انتهائهما بالحركة الطويلة المتسعة . فالسياق الصوتي المراد فيه حذف الآخر سياق واحد في الصيغتين ، وهذا الاتفاق في السياق يفيد ضرورة اتفاق العمل الفونولوجي والظاهرة الفونولوجية الحادثين فيه في الصيغتين على حدّ سواء .

ويؤكد هذا القول ما تثبته بعض ظواهر الوقف على الاسم المقصور من حذف الحركة القصيرة في آخره كحذفها آخر (اكتب) وآخر (اخش) ، وهي ظواهر الوقف عليه بالهمزة والواو والياء في مثل (الأفعأ) و (الأفعو) و (الأفعي) بالياء الساكنة في آخره حيث يلزم نطق هذه الصوامت في موضع المدّ أن يسبق مجيئها ذهاب الحركة الثانية من الفتحة الطويلة في (الأفعي) ، على ما سبق بيانه في أول الدراسة^(٣) .

(١) المقتضب ١ / ٢٧٢ .

(٢) هي الأفعال معتلة اللام .

(٣) ورد ذكر هذه المسألة مفصلة ص ٢٦١-٢٧٤ .

وقد تبع مناقشة هذه الظواهر ثمة وتعليلها ، بيان الصلة بين مجيء الواو والياء في الاسم المقصور الموقوف عليه وبين مجيئهما في الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المنتهي بالحركة المتسعة الطويلة عند لزوم حذف حركته الأخيرة في مثل (رميتُ) و (غزوتُ) .

فلما كان السياق الصوتي الواحد مستدعياً الظاهرة الفونولوجية ذاتها عند لزوم حذف الحركة الأخيرة في كل من الفعل الماضي الناقص مفتوح العين والاسم المقصور الموقوف عليه ، وكان هذا الاتفاق بين الصيغتين في الظاهرة الفونولوجية مفيداً أطراد العمل الصرفي في السياق الصوتي المشترك بينهما بما يسوغ وصفه وصفاً واحداً في الصيغتين ، فيكون وقفاً آخر الفعل الماضي كما يكون وقفاً آخر الاسم المقصور ، لم يكن ثمة مانع يمنع طرد هذا المصطلح مرة ثانية عند تبين الاتفاق بين السياق الصوتي اللازم فيه الحذف في كل من فعل الأمر الناقص مفتوح العين والاسم المقصور الموقوف عليه .

ولما كان ثمة دليل من ظواهر اللغة في الوقف على الاسم المقصور ، على حصول الحذف آخره كحصوله في الاسم صحيح الآخر عند الوقف عليه ، رغم ثبات المدّ آخر الاسم المقصور الموقوف عليه في اللغة الفصحى ، كان القول بأن علامة الوقف على الأسماء معتلها وصحيحها ، إنما هي الحذف في العربية ، وأن لغة إبقاء المدّ آخر المقصور موقوفاً عليه هي لغة تعوض المحذوف لا لغة تمنع الحذف^(١) ، قولاً له حجة من الظواهر الصوتية في العربية .

فإذا ثبتت أصالة الحذف في الاسم معتل الآخر الموقوف عليه ، وكان هذا داعياً إلى عدّ إعمال الوقف آخره كإعمال الحذف آخر فعل الأمر الناقص لذهاب المدّ طرفاً في كل منهما ، كانت صيغة الأمر من الفعل الصحيح هي الأولى بطرد مصطلح الوقف في وصف لزوم حذف حركتها المتطرفة وحذف النون في آخرها ، لظهور اتفاق العمل الفونولوجي فيها مع الحذف المحدث آخر الاسم الصحيح الآخر موقوفاً عليه .

وبذلك يكون تغليب مصطلح الوقف على مصطلح الجزم وطرده في وصف العمل الفونولوجي آخر كل من الاسم الموقوف عليه وفعل الأمر ، أقرب إلى الاعتبار من قصد فصل المصطلحين مع اتفاق الصيغتين - صحيحهما ومعتلهما - في العمل الفونولوجي الحاصل فيهما طرفاً .

(١) جاء تفسير حالات الوقف على الاسم المقصور ص ٢٧١-٢٧٨ .

وعلى هذا يكون الحذف اللازم آخر فعل الأمر كالحذف آخر الاسم الموقوف عليه
 وكالحذف في صيغة (فعلتُ) : هو حذفٌ للحركة المتطرفة ، سواء أكانت قبل ذلك الحذف
 حركة منفردة أم حركة متصلة بحركة سابقة عليها في علاقة مدَّة . ففي كل من (ارم)
 و(اسع) و(سعيتُ) و (عفوتُ) و (الأفعوُ) ، يكون تقدير موضع الحذف وفق هذا
 التفسير هو آخر المدَّة ، ولذا يمكن الرمز إلى سياق الوقف في هذه الصيغ بالحركتين تليهما
 علامة السكون دلالة على ابتغاء حذف الحركة الثانية من المدَّة ، على النحو التالي :

[ح Φ ح (Φ)]

٢ ١

فالحركة الأولى هي فتحة العين في كل من (رمى) و (غزا) اللذين في أصل (رميتُ)
 و (غزوتُ) ، وفي (اخشَ) قبل حذف آخره ، وفي (الأفعى) الذي آخره المدَّة . والحركة
 الثانية هي الحركة المراد حذفها من كل من هذه الصيغ ، ويشير وضع علامة السكون بين
 القوسين إلى هذا المطلب دون حصوله . فإذا تمَّ الحذف ، سقط المقطع الأخير من هذه الصيغ
 لذهاب صوتي الصامت والحركة الواقعين فيه ، فيبقى آخر كل صيغة منها على حركة العين
 فيها: ح Φ ح (Φ) ← ح

وليس ثمة فرق بين حالة الحذف آخر صيغة الأمر وآخر الفعل الماضي الناقص مفتوح العين
 الذي تردّ واؤه وياؤه عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، سوى في اقتران موضع النبر في
 صيغة (فعلتُ) بنطق السكون قبل ضمير الرفع ، وأن هذه الصلة بين الإبانة عن موضع
 السكون بوقوع صامت بعد فتحة عين الفعل وبين إيقاع النبر في الصيغة الفعلية دلالة على
 إلحاق الضمير بفعله ، هي علة لزوم ردِّ نصف الحركة في (فعلتُ) دون لزومه في فعل
 الأمر^(١) .

وعلى هذا يمكن القول بأن حذف الآخر من فعل الأمر ومن الفعل الماضي المتصل بأحد
 ضمائر الرفع المتحركة ، هو حذفٌ غايته الإبانة عن دلالة كل من الصيغتين ، فهو حذف لغرض
 دلاليّ لا لبناء صرفيّ أو قاعدة فونولوجية محضة ، لما كان في صيغة (فعلتُ) هو علامة إلحاق
 ضمير الفاعل المتحرك بتغيّر موضع النبر في (فَعَلَ) الماضي عند حصول السكون غير

(١) بيان هذه المسألة مفصلاً ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .

المتأصل فيه قبل ذلك الضمير ، وكان في صيغة (اِفْعَل) هو علامة طلب الفعل من المخاطب .
٢ - جمع ظواهر حذف الآخر في اللغة في قاعدة واحدة وطرد
علامته وحصر الله :

يمكن وفق هذا التفسير تقسيم حالات حذف الآخر حذفاً لازماً وفق قواعد اللغة الصرفية إلى حالتين : إحداهما الحذف لعلة صرفية محضة والآخرى هي الحذف لعلة دلالية ، على أن تندرج الحالتان ضمن قاعدة فونولوجية واحدة يكون الاصطلاح عليه بأنها « الوقف » والاصطلاح على علامته بأنها حذف الآخر الزائد على أصوات الكلمة الأصول سواء أها الحركة أم الصامت ، حتى يشمل ذلك حذف نون التنوين في الاسم النكرة الموقوف عليه والنون في الفعل المجزوم من مثل (لم يفعلوا) و (لم يكتبوا) .

أما حذف أحد أصوات الكلمة الأصول كما في حذف آخر الفعل المضارع معتل اللام المجزوم من مثل (لم يغزُ) و (لم يخشَ) حيث تحذف ثاني حركتي المدّ وهي الحركة المنقلبة عن الواو أو الياء لام الفعل ، فتفسيره أنه عمل صرفي يوجه طرد الحذف في هذا التركيب النحوي والقياس على حذف الحركة الزائدة آخر الفعل صحيح الآخر في مثل (لم يكتبُ) ، فيكون الأصل في الحذف أنه إنما يعمل في الصوت الزائد عن أصول الكلمة لا في أصولها .

ومثل ذلك يُقال في حذف آخر الفعل الماضي مفتوح العين معتل اللام عند بنائه على (فعلتُ) وأمثاله مما تسكن لاه ، وفي الحذف الحاصل آخر الاسم المقصور الموقوف عليه بالواو والياء ، إذ المحذوف من الصيغتين هو الحركة المنقلبة عن لام الكلمة .

أما الحذف الذي لعلة صرفية محضة ، فيرد في حالتين هما جزم الفعل المضارع والوقف على الأسماء ، في حين يكون تقدير الحذف الذي لعلة دلالية في صيغة الأمر وصيغة (فعلتُ) .

وبذلك التقدير تكون ظاهرة الوقف ظاهرة مشتركة في اللغة بين الأفعال والأسماء ، ويكون وصف العمل الفونولوجي الحادث في الصيغ الموقوف عليها وصفاً واحداً في كل ما أعلّ آخره بالمدّ من الأسماء والأفعال على حدّ سواء . وما من شكّ في أن تقدير اطراد القاعدة الفونولوجية في السياق الصوتي الواحد المشترك بين الأسماء والأفعال ، أولى من تقدير اختصاصها بالأسماء وحدها .

فإذا اعتدّ بهذا التقدير ، كان تفسير لزوم فعل الأمر حذف الآخر ، هو أنه صيغة صرفية

يلزمها إعمال قاعدة الوقف لغاية دلالية ، هي الإبانة عن طلب الفعل من المخاطب .

٣ - التوسط بين تقرير لزوم الحذف وتقرير أصالة الحركة :

إن القول بأن صيغة الأمر هي أحد مواضع إعمال الوقف في العربية ، يُشبه قول سيبويه إن فعل الأمر فعل قد أعمل فيه الوقف لا الجزم^(١) ، إلا أن تصنيف فعل الأمر ضمن حالات الوقف في اللغة لا يتبعه القول ببناء صيغته الصرفية من المصدر كما قال النحاة ، وإنما هو تصنيف يقرب صيغة الأمر من الصيغ المتأصلة في تحريك الآخر ، فيجوز معه تقدير اقتطاع فعل الأمر من لفظ مضارعه المعلّ اللام ، إن كان فعلاً ناقصاً ، ويكون تقدير حال هذه الصيغة كحال الاسم المعرب الموقوف عليه ، إذ يلزم حالة واحدة من نطق الآخر رغم أنه غير مبني على سكون الآخر في أصل وضعه في اللغة^(٢) . وبذلك يكون ضمّ حالة حذف الآخر في صيغة الأمر إلى حالات الوقف في اللغة قولاً غير مُدخلٍ لصيغة الأمر في باب الأفعال المبنية ولا دالٍ على إعرابها كإعراب المضارع .

وعلى هذا الوجه يكون القول بحصول الوقف آخر الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك من مثل (ذهبتُ) و (رميتُ) ، قولاً متفقاً مع أصل وضع الفعل الماضي في اللغة على فتح الآخر ، فيكون سكون آخره هو الحالة العارضة عليه كما يعرض الوقف آخر الاسم المعرب ، ويكون المصطلح دالاً على أصالة التحريك وعروض السكون آخر الفعل الماضي .

ويمكن وفق هذا التقدير القول بأن تسكين ما أصله الحركة من مثل فعل الأمر الذي أصله المضارع المعرب ، إنما هو خروج عن الأصل لعلّة عارضة فيه ، كعروض حرف الجزم قبل المضارع وعروض ضمير المتكلم في (فعلتُ) وعروض طلب قطع النطق على الاسم المعرب الموقوف عليه .

فلما اتفقت هذه الصيغ في عروض التسكين فيها كعروضه في الاسم المعرب الموقوف عليه ، كان وصفها جميعاً بأنها مواضع لإعمال الوقف في اللغة ، وصفاً له وجهه وعلته في الاصطلاح على ظاهرة الحذف في كل منها .

ويسوغ الاصطلاح على حالات الحذف في هذه الصيغ الفعلية بأنها أنماط من إعمال الوقف في العربية ، أنه حذف لازم فيها جميعاً كلزومه آخر الاسم الموقوف عليه لعلّة توجبه ،

(١) الكتاب ١ / ١٣ - ١٧ ، انظر ص ٥٩٠ - ٥٩١ حيث ورد النص .

(٢) سبق بيان ما يترتب على القول بأن فعل الأمر مبني من دلالات صرفية مخالفة لواقع تصرف صيغ

أفعال الأمر الناقصة ص ٥٨٨ - ٥٨٩ .

فاجتمع لاختيار مصطلح الوقف في وصف حذف آخر كل من فعل الأمر والفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك والفعل المضارع المسبوق بحرف الجزم ، علتان صرفيتان : الأولى هي أن حذف الآخر في كل من هذه الصيغ نطق غير متأصل فيها ، حادث لعلة دلالية أو صرفية أحدثت في كل منها . والثانية هي أن ذلك الحذف يلزم ما لزمته في الصيغة الصرفية وينتفي ما انتفت عنه فيها ، فيردّ الفعل المجزوم إلى حالة الرفع بانتفاء حرف الجزم قبله ، ويردّ الفعل الماضي إلى تحريك آخره ما تجرد من ضمير الرفع المتحرك ، كما يردّ الاسم المعرب إلى الإعراب إذا زال عنه موضع الوقف في تركيب الجملة ، فوقع فيها غير آخر .

وبذلك يكون الاصطلاح على الحذف اللازم آخر صيغة الأمر بأنه وقف اصطلاحاً جامعاً بين الإشارة إلى أصالة الحركة آخر الفعل المضارع المقطعة منه تلك الصيغة كأصالتها في الاسم الموقوف عليه ، وعروض حذف الحركة في آخرها لإفادة قصد الطلب ، وبين تقدير انتفاء وضع صيغة الأمر كوضع صيغة الفعل الماضي في اللغة على قصد بناء الآخر على نطق واحد لا يتغير ، يكون في صيغة الأمر هو البناء على السكون ، لأن مصطلح «الوقف» في علم الصرف إنما يرتبط بما أصل آخره الحركة لا السكون .

وقد سبق أن القول بعدم اشتقاق فعل الأمر من مصدره المصحح اللام ، والقول من ثم بعدم بنائه منذ أصل وضعه على صيغة (افعل) ساكن الآخر كبناء الأفعال الماضية من مصادرها على أبنية صرفية تلزم حركات لا تفارق أو آخرها ، قولان يفسران امتناع تصحيح اللام وسكونها في فعل الأمر الناقص مفتوح العين من مثل (اخش) ، كما يفسران امتناع بقاء المدّ آخر (ارم) و (اغز) وأمثالهما مما اعتلت لامه وكسرت عينه أو ضمت^(١) . ويعزز الاصطلاح على حذف الآخر من فعل الأمر بأنه وقف - لا بناء على السكون - ذهاب اللام في تلك الأفعال ، لعدم دلالة هذا المصطلح على أصالة السكون طرفاً .

المسألة الخامسة : النتائج العلمية للقول بالوقف آخر فعل الأمر :

- ١ - يترتب على المناقشة السابقة تقدير نوع من الوقف يمكن أن يطلق عليه الوقف الدلالي - أي الذي استدعته علة دلالية - إشارة إلى الحذف الحادث آخر ثلاث صيغ فعلية في العربية أصل آخر كل منها التحريك ، وهي صيغة الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك من مثل (فعلتُ وفعلنا) ، وصيغة الفعل المضارع المتصل بضمير جمع الإناث من مثل (يفعلن وتفعلن) ، وصيغة فعل الأمر .

(١) انظر الموضع السابق .

وتكون من ثم ظاهرة حذف الآخر من فعل الأمر ، هي أحد مواضع إعمال الوقف الأربعة في العربية :

أ - الجزم

ب - الوقف آخر الأسماء

ج - تسكين آخر الفعل الماضي والفعل المضارع لاتصالهما بأحد ضمائر الرفع المتحركة

د - الحذف آخر فعل الأمر

والظاهرتان الأوليان لا يستدعيهما غرض دلالي ، فالحذف معهما للعرف الصرفي فحسب ، بخلاف الظاهرتين الأخيرتين اللتين يكون الحذف معهما لعدة دلالية .

٢ - إن تعليل حذف الآخر من فعل الأمر على هذا الوجه ، تعليلٌ وسط بين قول البصريين والكوفيين ، ليس فيه تقدير وضع فعل الأمر الناقص في اللغة مصحح اللام وساكنها ، كما يشير إليه القول ببناؤه عند البصريين ، كما أنه تفسير ليس فيه تقدير إعراب صيغة الأمر كإعراب المضارع ، كما ذهب الكوفيون .^(١)

٣ - إن هذا التفسير جامعٌ لحالات حذف الآخر في الصيغ الصرفية اسمية كانت أم فعلية وصحيحة كانت أم معتلة ، في قول واحد ، هو القول بالحذف لا بلزوم السكون . وهو قول يفسر مجيء الواو والياء والهمزة آخر الاسم المقصور الموقوف عليه ومجيء الواو والياء - والهمزة في بعض لغات العرب - آخر الفعل الماضي الناقص مفتوح العين اللازم فيه حذف حركته الأخيرة ، على وجه واحد ، هو أن الحذف في الصيغتين ضربٌ من الوقف ينتج الظاهرة الفونولوجية ذاتها .^(٢)

فلما كان هذا التفسير جامعاً بين حالات حذف الآخر في الأفعال والأسماء جميعاً ، كان القول به مفضياً إلى تعزيز وصف النظام الفونولوجي في اللغة بالاطراد والاقتصاد في قوانينه ، لاندرج ظواهر الحذف المتعددة تحت القاعدة الواحدة بدلاً من القول بأربع قواعد في تفسيرها .

ومن ثم يمكن أن يُسمى الحذف فيما آخره المدّ من مثل (لم يرم وارم) و (رمى) الذي في أصل صيغة (رميت) وفي (الأفعو) الموقوف عليه ، « وقفاً على المد » لتحصل بهذه

(١) انظر في قول كل من الفريقين ص ٥٤٨ - ٥٥٥ .

(٢) تفصيل الصلة بين ظواهر الوقف على المقصور وتصحيح لام (فعلت) مفتوح العين ص ٢٧٨ - ٢٨٣ .

التسمية الإشارة إلى اختصاص حالة الحذف مما آخره المدّ بما لا تختصّ به حالات الوقف الأخرى ، وهو مجيء نصف الحركة الواو أو الياء آخر الموقوف عليه في حالة نبر المقطع الأول من المدّ المتأصل في الصيغة الصرفية .^(١)

٤- يظهر من ملاحظة تصاريف أفعال الأمر معتلة الوسط أن مصطلح الوقف أقرب إلى حقيقة اقتطاع فعل الأمر من مضارعه ، لما فيه من الإشارة إلى أصالة تحريك الآخر وعروض الحذف ، مع ردّ فعل الأمر ذي المدّ غير المتطرف من مثل (قولوا وبيعا وعودي) إلى بنية مقطعية عميقة يتأصل فيها موضع ذلك المدّ .^(٢)

وترجع الحاجة إلى عقد الصلة بين المدّ في مثل (قولوا) والبنية العميقة لصيغة أمر الخطاب (قُلْ) ، إلى القول بأن صيغ الأمر من الفعل الواحد لا يشتق كل منها على حدة وأنها إنما تبنى على صيغة أمر أصل من ذلك الفعل . وسيلي الاحتجاج لهذا القول ص ٦٠٨ - ٦١٠ ويترتب على طلب تسويغ المدّ وسطاً في مثل هذه الأفعال وفق بنائها على أصل أول واحد ، أن يكون مصطلح الوقف مصطلحاً موافقاً لتأصيل ذلك الأصل متحرك الآخر ، على ما سبق بيانه^(٣) ، فيكون من ثم دالاً على الوجه الذي تشتق أفعال الأمر عليه .

المطلب الثالث : ترتيب نطق الزيادتين أول صيغة الأمر :

المسألة الأولى : الردّ على قول الكوفيين بزيادة همزة الوصل ساكنة أول صيغة الأمر : يتناقض هذا القول مع الغاية من زيادة همزة الوصل أول صيغة الأمر ، لما كانت زيادتها - كما ذكر النحاة - لأجل التوصل إلى النطق بفاء الفعل الساكنة ، فلم يكن قصد زيادة صامت ساكن قبل هذه الفاء محتملاً ، لما فيه من قصد استحالة النطق . يقول في ذلك الرضي^(٤) : « وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل ، لقوله : (فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها)^(٥) ، وهو الأولى ، لأنك إنما تجلبها متصفة بما يحتاج إليه ، أي الحركة » .

(١) جاء الربط بين موضع النبر وتصحيح الآخر في كل من (فعلت) والمقصود موقوفاً عليه ص ٢٨١ - ٢٨٩ .

(٢) جاءت مناقشة هذه المسألة ص ٥٨٤ - ٥٨٦ .

(٣) الموضوع السابق .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) ذلك القول في الكتاب ٤ / ١٤٤ .

وينضوي قول الكوفيين على تقدير زيادة حركة الهمزة تالية لزيادة الهمزة نفسها في صيغة الأمر . ولما كان القصد من المقطع المزيد أول صيغة الأمر إنما هو أن تسبق موضع السكون في الفعل حركة توصل المتكلم إلى نطق الصامت الساكن ، كان الأولى بالظن أن تكون زيادة هذه الحركة أسبق على زيادة الهمزة أول صيغة الأمر ، لحصول السياق الفونولوجي المستدعي الحركة قبل الفعل ساكن الأول دون حصول سياق فونولوجي يستدعي زيادة الهمزة في الفعل .

فاللفظ الأول لمثل (اِفْعَلْ) مفتوح العين المشتق من مضارعه (يَفْعَلْ) يكون (فَعَلْ) ساكن الفاء : [ف Φ ع - ل Φ] بعد حذف المقطع الأول من الفعل المضارع ، ولا يبدأ في العربية بساكن^(١) ، فكان هذا سياقاً فونولوجياً موجباً أحد أمرين للتخلص من مخالفته لأصول اللغة الصرفية : إما أن تدخل حركة بعد فاء الفعل ، فيكون (فِعْلٌ) مكسور الأول ، وفي ذلك خروج عن بنية الفعل التي وضع عليها بما يلبس صيغة الأمر بصيغة الاسم المفرد الموقوف عليه من مثل (عِنْبٌ) وبصيغة الاسم المجموع موقوفاً عليه من مثل (دَوْلٌ) جمع (دَوْلَةٌ) ، أو تدخل الحركة قبل فاء الفعل ، فلا يكون بذلك لبسٌ ولا تغيير في بنية الفعل الأصلية .

ولا خلاف بين النحاة على أن بعض الأفعال مبتدأة بالساكن في أصل وضعها في اللغة ، وأن وضعها على هذه الهيئة هو علة اجتلاب الحركة في أولها محققة بهمزة الوصل^(٢) . وقد بينوا عدم لزوم همزة الوصل أول فعل الأمر كلزوم همزة القطع وأنها يستغنى عنها متى وقع قبل فعل الأمر كلام آخره حركة يتوصل بها إلى نطق فاء الفعل الساكنة^(٣) ، فتكون تلك الحركة متغيرة بتغير حركات أواخر الألفاظ السابقة على أفعال الأمر ساكنة الفاء في درج الكلام ، فلا تكون حركة واحدة بعينها .

-
- (١) المقتضب ١ / ٢١٨ ، المنصف لابن جني ١ / ٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٧ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري ٤٣٨ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٤٤-١٤٥ ، المنصف لابن جني ١ / ٥٥ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥١-٢٥٩ .
٢٦٠ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ٨٣٣ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٤٦ ، المقتضب ١ / ٢١٨ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦١ .

فلما لم تكن الحركة قبل فاء (افعل) حركة لازمة ، جاز القول بأن الصيغة الأصل لفعل الأمر إنما هي (فَعَلْ) من (افعل) خالية من الهمزة وحركتها ، لعدم ثبات الحركة السابقة على فائه في مثل (فاكْتُبْ) و (أن اكتب) مسبوقة بحرف النصب ، وفي مثل (فامنع) و (أن امنع) مسبوقة بحرف النصب .

وعلى هذا يكون تفسير الحركة السابقة على فاء الفعل هو أن أول الصيغة الفعلية هو الكاف الساكنة في (اكتب) والنون الساكنة في (انصر) والغين في (اغز) ، فلما دخلت فاء العطف على كل من هذه الأفعال متحركة بالفتحة ، نطقت صيغة الفعل (فَعَلْ) بأصواتها الأصول غير مسبوقة بمقطع الهمزة وحركتها ، لعدم أصالة ذلك المقطع فيها واستغناء عن حركته بحركة فاء العطف^(١) .

ولا يلزم عند سبق فعل الأمر مضموم العين بـ (أن) المصدرية الخفيفة أن تسبق فاء الفعل الساكنة الضمة لمناسبة حركة العين ، وقد جاءت الكسرة قبلها في القرآن الكريم . وفي ذلك قول ابن مالك^(٢) : « وإذا اتصل بهمزة الوصل مضمومة ساكن صحيح أو جار مجرى الصحيح ، حُذِفَتْ وكُسِرَ الساكن أو ضُمَّ ، نحو^(٣) : ﴿ أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اِخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ ، و أَنْ اِقْتُلُوا أَوْ اِخْرَجُوا » .

ويظهر في نص ابن مالك أن الحركة السابقة على فاء الفعل الساكنة عند سبقه بكلمة ساكنة الآخر حركة مُدخلة آخر تلك الكلمة لا الحركة الزائدة أول صيغة الأمر ، فيكون موضع الضمة قبل الفعل في عبارة (أن اكتب) هو المقطع الأخير من حرف النصب (أن) :

ءَ نَ كَ Φ تَ بَ Φ ← ءَ نَ كَ Φ تَ بَ Φ
 ١ ٢ ١

ويظهر من تفصيل مواضع المقاطع في العبارة أن موضع دخول الحركة قبل فعل الأمر هو الموضع المسوَّغ به تمكين النواة الساكنة في البنية الفونولوجية للفعل وفق قانون تمكين النواة

(١) أشار الدكتور داود عبده إلى أن تغيير نوع الحركة السابقة على أول الاسم أو الفعل المزداد فيه همزة الوصل ، دليل على أنها حركة غير أصل في أصوات الكلمة . (دراسات في علم أصوات العربية ، ٥٠-٥٢) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٧

(٣) سورة النساء ، الآية ٦٦ .

الساكنة في عموم اللغة^(١) ، ودخول الضمة في هذا المثال قبل الكاف الساكنة كدخولها في (رَمَوْا ابنك)^(٢) و (اخشَوْا الله) حيث يقتضي تسوية موضع السكون في المقطع الأول من الكلمة الثانية مجيء حركة قصيرة سابقة عليه .

ومن ثم يمكن تقدير أصلين فونولوجيين في أطوار صياغة فعل الأمر : الأول هو أن صيغة فعل الأمر ساكن الفاء في اللغة هي (فَعْلٌ) لا (أَفْعَلٌ) بزيادة مقطع الهمزة ، والثاني هو أن زيادة الحركة أول فعل الأمر أسبق على زيادة الهمزة في أوله ، ترتيباً لحصول الزيادتين قبل أصوات الفعل الأصول ، وفق ما يستدعيه السياق الفونولوجي في صيغة (فَعْلٌ) ساكنة الفاء ووفق واقع الاستعمال اللغوي للفعل بإسقاط الهمزة حيثما أسقطت حركتها في مواضع الاستغناء عنها بحركة الآخر في كلمة سابقة على الفعل .

وترتيب أعمال القوانين الفونولوجية في مراحل تطور الصيغة الصرفية هو أحد أهم خصائص الفونولوجيا التوليدية^(٣) .

وبالنظر في اشتقاق صيغة الأمر من لفظ المضارع يلزم أن يُقدَّر امتناع دخول الهمزة (التي تسقط وصلاً لا همزة) (أَفْعَلٌ) المفتوحة) قبل دخول الكسرة - على الوجه الذي قال به الكوفيون - لاستدعاء الصيغة ساكنة الأول الحركة دون الصامت الساكن وامتناع إلحاق الهمزة الساكنة للعللة ذاتها التي لأجلها امتنع بقاء الصيغة على (فَعْلٌ) ساكن الفاء دون زيادة الحركة قبلها .

وترتيب إدخال الكسرة قبل زيادة الهمزة أول الصيغة يسوّغ نطق الهمزة ويتيح بعد امتناعه ، فتكون زيادة الكسرة ممهدة لزيادة الهمزة . وقد اصطلح التوليدون على ترتيب أعمال القوانين الفونولوجية في الصيغة الصرفية على هذا النحو بالترتيب الممهّد Feeding order .^(٤)

ويفيد القول بسبق إدخال الكسرة على إدخال الهمزة أن العلتين المستدعيتين كلاً منهما غير متزامنتين في لفظ (فَعْلٌ) ، فهما علتان تتابعان في أطوار نطق الفعل ، وأن علة إدخال الكسرة كانت أسبق في مراحل نطق الفعل على علة إدخال الهمزة .

(١) جاء ذكر هذا القانون ص ٣٠٦ .

(٢) سبق بيان مقاطع الجملة (رموا ابنك) وموضع إدخال الضمة فيها ص ٧٢ .

(٣) S.A. Schane, B. Bendixen, Workbook in generative phonology, p. 77

(٤) المرجع السابق ، ٨٢ .

وتفسر زيادة الهمزة بامتناع بدء الكلمات في العربية بالحركة غير المحققة ، فليس في البنية التحتية لأيّ من صيغ اللغة كلمة أولها الحركة ، وقد أشار النحاة إلى هذه المسألة بذكرهم امتناع زيادة المدّ أولاً في أبنية اللغة . من ذلك قول ابن هشام^(١) : « والألف لا تزداد أولاً لسكونها واستحالة الابتداء بالساكن ، ولكن تزداد ثانية » . وقد أيدت الدراسات الصوتية الحديثة المستعينة بتسجيل الحركات المفردة وتحليلها بالأجهزة الصوتية الخاصة بالدرس اللغويّ ، قول النحاة بامتناع نطق الحركة أولاً غير محققة . يقول في ذلك الدكتور سلمان العاني^(٢) : « وعند تسجيل الحركات جميعها تقريباً وجد أنها تبدأ بصوت الهمزة ، ويبدو أن وجود هذه الهمزة مقبول ، لأن كل كلمة في العربية لا تبدأ إلا بصوت ساكن consonant ، كما أن الكلمة التي يُظن أنها مبدوءة بحركة ، فإنها عادة تبدأ بصوت الهمزة قبل الحركة » .

وامتناع نطق الحركة غير محققة أول الكلمة أصل في جميع اللغات السامية^(٣) .

وبذلك يكون تقدير ترتيب الزيادتين أول صيغة (أفعل) على الوجه التالي المناقض لتقدير بعض الكوفيين :

أ - تدخل الكسرة (أو الضمة ، إن كان الفعل مضموم العين) قبل فاء الفعل الساكنة توصلًا إلى نطق الصامت الساكن وتمكيناً لموضع النواة الساكنة في بناء الفعل :

ف Φ ع - ل Φ ← - ف Φ ع - ل Φ

ب - تدخل الهمزة قبل الحركة أول صيغة الفعل إعمالاً لقانون العربية الناص على وجوب تحقيق الحركات أول الأبنية الصرفية :

ف Φ ع - ل Φ ← - ف Φ ع - ل Φ

فالكسرة أول الفعل (أو الضمة في الفعل مضموم العين) تستدعي إدخال الهمزة قبلها ، لامتناع بدء ألفاظ العربية بالحركة . وعلى هذا يمكن القول بأنه كما تستدعي الحركة

(١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، ٤٣٨ .

(٢) د . سلمان العاني ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، ٣٨ .

(٣) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ٤١ .

اجتلاب الهمزة قبلها تمكيناً لنطقها وفق أصول اللغة الصرفية ، تستدعي إحقاق الحركة قبل فاء الفعل الحاجة إلى تمكين موضع النواة الساكنة المتأصل في بنية الفعل ، غير المتغنى إدخال الحركة فيه لأصالته ، فيكون هذا هو تعليل امتناع بدء أي من ألفاظ العربية بالصامت الساكن . وبذلك تكون زيادة الحركة القصيرة في (أفعل) حاصلة وفق أصل فونولوجي عام في نظام اللغة الفونولوجي غير متعلق بموضع السكون أول الكلمة فحسب ، بل هو متعلق بجميع مواضع النواة الساكنة في أبنية اللغة سوى النواة المتطرفة ، لجواز الوقف على الصامتين الساكنين .

وقد خلص الدكتور داود عبده إلى أن (فَعَلْ) غير المسبوق بهمزة الوصل وحركتها هو أصل فعل الأمر ، عند تفسيره لحذف الهمزة الأصلية أول فعل الأمر من مثل (خُذْ) و (كُلْ) ، إذ علل ذهاب الهمزة بأن أصل صيغة الأمر في بعض اللغات العربية أن تجيء الفاء فيها ساكنة^(١) غير مسبوقه بمقطع الهمزة ، وأن أفعال الأمر في تلك اللغات كانت تتمايز بحركة العين في كل منها ، فأبنيتها هي (فَعَلْ) و (فَعُلْ) و (فَعِلْ) .

يقول في ذلك^(٢) : « فالأمر من (ضَرَبَ) مثلاً كان (ضَرِبْ) لا (اضْرِبْ) ، نستنتج هذا ، لأن الأمر لو لم يكن كذلك ، لما حذفت همزة فعلي الأمر من (أَخَذَ) و (أَمَرَ) ، أي : لكان فعلا الأمر منهما (أَخَذَ) و (أَمَرَ) على التوالي . ذلك أن لا تفسير لـ (خُذْ) و (مُرْ) إلا أن أصليهما (أَخَذْ) و (أَمُرْ) كـ (دَخُلْ) . وقد حذفت الهمزة ، لأنها وقعت ساكنة في أول الكلمة ، لصعوبة لفظها في هذا الموقع من جهة ولعدم سماعها بوضوح من جهة أخرى » .

وبذلك يكون تقدير (فَعَلْ) أصلاً لأفعال الأمر غير المبدوءة بهمزة القطع ، قولاً يؤيده حذف الهمزة الواقعة فاء في صيغ الأمر ، ويؤيده تغيير الحركة السابقة على فاء فعل الأمر عند سبقه بكلام آخره متحرك ، كما يؤيده قول النحاة بأن فعل الأمر يجري مجرى مضارعه المخزوم مع حذف مقطعه الأول .

(١) يشير قول الدكتور داود بسكون فاء (فَعَلْ) على وجه مطرد في بعض لغات العرب دون الحاجة إلى زيادة الحركة قبلها ، إلى تقدير قانون فونولوجي في تلك اللغات يجيز البدء بالساكن .

(٢) د . داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، ١٥٤ - ١٥٥ .

وبرد أبنية أفعال العربية إلى أصولها السامية ، نجد قول بعض دارسي اللغات السامية في أبنية الأفعال مقتصرأ على بناءين أصليين ، ليس منهما بناء الفعل المضارع . يقول في ذلك بروكلمان^(١) : « تفرق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة ، يُبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول على صيغة الأمر ، وهو ما يسميه العرب المضارع Imperfekt ، ويُبنى الثاني - فيما عدا الآشورية - بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر ، بالتدريج المطرد للحركات فيه ، وهو الماضي Perfekt » .

فالفعل المضارع عنده صيغة غير أصل في اللغات السامية ، فهي في قوله هذا فرعٌ على فعل الأمر بزيادة مقطع واحد في أوله ، هو ما أطلق عليه النحاة مصطلح « حرف المضارعة » . وقد ذكر بروكلمان أمثلة لصيغ الأمر في عدد من اللغات السامية ، وكان مثاله من اللغة العربية هو (قُتِلَ) حيث سكنت فاء الفعل وضمت عينه ولم يزد مقطع همزة الوصل في أوله^(٢) . ويشير هذا المثال إلى أن صيغة فعل الأمر ساكن الفاء في العربية صيغة تبتدىء بالصامت الساكن عنده ، ثم يزداد عليها مقطع واحد في أولها في إحدى حالتين : إما للدلالة على صيغة المضارع أو لوقوع فعل الأمر أولاً في الكلام وافتقاره ثمة إلى حركة قبله تدلّل البدء بالساكن . وبهذا الأصل السامي الذي يقرره بروكلمان لفعل الأمر في العربية ، يكون تقدير (فَعَلَ) ساكن الفاء أصلاً لفعل الأمر المزداد أوله همزة الوصل ، تقديراً يُعززُه الأصل اللغويّ الأول للعربية .

وليس في تقدير أصل فعل الأمر ساكن الأول مخالفة لقواعد الصرف العربية ، إذا روعيت الصلة بين مواضع النبر في أبنية الأفعال وظواهر الحذف فيها . وقد أشار بروكلمان إلى أن صيغة الأمر تختص في اللغات السامية بالنبر السريع على المقطع الأول منها ، وأن هذا يؤدي إلى تحوّل الحركة الأولى في الفعل إلى حركة مخطوفة^(٣) .

وهو يذكر أن النبر يؤثر في اللغة الآرامية على نطق الفتحة والضمة القصيرتين في المقطع السابق على موضعه في الفعل ، فتتحولان فيه إلى حركة مخطوفة في الفعل الماضي^(٤) . فإذا

(١) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١١٣ .

(٢) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ، ٤٧ .

(٤) المرجع السابق ، ٤٦ .

قورنت هذه الظاهرة في الآرامية بأمثلة أفعال الأمر في اللغات السامية سوى العربية ، وهي أفعال لا يقع أوائلها مقطع ساكن الفاء^(١) ، أمكن تعليل سكون الفاء في فعل الأمر في اللغة العربية بأنه سكون غير أصل في الصيغة الفعلية ، وأن منشأه هونطق الحركة الأولى في الفعل مخطوفة لوقوعها في المقطع السابق على موضع النبر في الفعل كما حدث في نطق الفعل الماضي في اللغة الآرامية ، ثم تلا هذا النطق ذهاب الحركة بالكلية . وعلى هذا التقدير يكون موضع النبر المتأصل في صيغة (فَعَلْ) ساكن الأول والآخر هو مقطع عين الفعل ، مثلما هو موضع النبر في الفعل الماضي في الآرامية والعبرية^(٢) .

تلك هي أوجه الاحتجاج لتأصيل فعل أمر المخاطب المزداد أوله همزة الوصل على صيغة (فَعَلْ) ساكنة الفاء .

ولا يتعارض القول بأن أصل صيغة الأمر المبدوءة بهمزة الوصل هي صيغة (فَعَلْ) ساكنة الفاء ، مع ثبات حركة الفاء في صيغ الأمر في اللغات السامية الأخرى ، لأن حذف حركة المقطع الأول من الأصوات الأصول في الأفعال الثلاثية المجردة حذف مطرد في اللغات السامية ، سواء في ذلك الأفعال الماضية والمضارعة ، وهو حذف يسوغه موضع النبر في هذه الأفعال كما ذكر بروكلمان^(٣) .

والبحث في أيهما الأصل : فعل الأمر أم الفعل المضارع ، لا ينفي الصلة الوثيقة بين بناءيهما ، إذ يظل مع أيّ من التقديرين القول قائماً بجريان أحدهما مجرى حركات الآخر وسكناته مع اختلاف المقطع الأول في كل منهما عنه في الآخر . ولا يوجد دليل لغوي قاطع في هذه المسألة في نصوص اللغات السامية ، كما يشير الدكتور إبراهيم السامرائي^(٤) .

المسألة الثانية : الرد على قول بعض الكوفيين بضم الهمزة قبل كسرها : إن الكسرة هي الأصل في العربية في شغل موضع السكون المتأصل في بنية الكلمة العميقة ، وسكون فاء (افعل) سكون أصيل في البنية التحتية للفعل غير محدث فيه لعله عرضت في صيغة الأمر ، وعلى هذا يكون إدخال الحركة الزائدة قبل ذلك السكون كإدخال الكسرة في كل موضع ساكن متأصل في أبنية ألفاظ اللغة إعمالاً لقانون تمكينه فيها .^(٥)

(١) المرجع السابق ، ١١٣ .

(٢) المرجع السابق ، ٤٦ .

(٣) المرجع السابق ، ٤٥ .

(٤) د . إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ٤٩ - ٥٠ .

(٥) انظر ص ٧١ - ٧٢ ، ٣٠٦ .

يشير الرضيّ إلى أصالة الكسرة في هذا الموضع بقوله^(١) : « أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك في الفارسية نحو (شَتْرُ وَسْطَام) . والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك في (شَتْرُ وَسْطَام) في غاية الخفاء كما ذكرنا ، ظُنَّ أنه أُبتدئ بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور كما يُحَسَّ في نحو (عمرو) وقفاً بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ولطف الاعتماد لا يتبين » . وهو في باب التقاء الساكنين يشير إلى أصالة الكسرة في موضع تمكين النواة الساكنة مرة أخرى ، إذ يقول^(٢) :

« والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجيّة النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى » . فهو قول يدل على تمكّن الكسرة في مواضع السكون المتأصل في بنية الكلمة ، ولا خلاف بين النحاة على أصالتها دون غيرها من الحركات في هذا الموضع^(٣) .

وقد أشارت دراسات اللغات السامية إلى أنها الحركة المستقرّ عليها في العرف اللغويّ لشغل الموضع السابق على النواة المتأصلة في السكون في بنية الكلمة . يقول في ذلك الدكتور صلاح الدين حسنين^(٤) : « لا تسمح اللغات السامية بوجود أكثر من صامت في بداية الكلمة ، وإذا بدأت الكلمة بصامتين غير مثلين ، تتصدّر حركة إضافية الصامت الأول وتُنطق محققة ، أى تسبق بهمزة ، والحركة المضافة كسرة ، وقد تتحول إلى ضمة للمماثلة »^(٥) .

فلما ثبت أن الكسرة هي الأصل في تحريك المقطع الأول من (افْعَلْ) ، لم يجز القول بما ذهب إليه بعض الكوفيين من دخول ضمة المقطع الأول في (اكتبْ وادخلْ) منذ أصل زيادة الحركة أول الصيغة الفعلية ، وإنما القول الأوجه في ذلك أن تكون الكسرة هي الداخلة

(١) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥١ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٢٣٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٦ ، النصف لابن جنى ١ / ٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٤ ، شرح قطر

الندى لابن هشام ، ٤٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٤ .

(٤) الدكتور صلاح الدين حسنين ، مقال (القوانين الفونولوجية في اللغات السامية) ص ٦٩ ، مجلة

الدراسات الشرقية ، العدد ١٤ .

(٥) مثل ذلك قول بروكلمان في (فقه اللغات السامية) ، ٧٣ .

في أصل الأمر وفق العرف اللغوي في شغل هذا الموضع من أبنية الكلمات ، ثم يقع في التقدير أنها ماثلت ضمة عين الفعل تقريباً وتسهيلاً لنطق الحركتين في المقطعين المتتابعين .

المطلب الرابع : القول في بناء بعض صيغ الأمر على البعض :

جاء قول الرضيّ في تأصيل (اِخْشَوْا) و (اِخْشَيْ) الواقع فيهما ضميراً الجمع والمخاطبة ، مشيراً إلى أن صيغ الأمر ذات الضمائر تُبنى على ما انتهت إليه صيغة الفعل للمخاطب من الحذف والإعلال ، فهو يذهب إلى أن أصل (اِخْشَوْا) و (اِخْشَيْ) هو : (اخش) محذوف الآخر (أي بعد حذف الحركة الأخيرة من المدّ) ملحقاً به ضمير الجمع وضمير المخاطبة^(١) .

وإذا كان ذلك وجه تأصيل صيغتي (اِخْشَوْا) و (اِخْشَيْ) ، تكون الكتابة الفونولوجية لهذين الأصلين كما يلي :

أ - فعل أمر مخاطبين : ء - خ Φ ش - [Φ - -]

ب - فعل أمر مخاطبة : ء - خ Φ ش - [Φ - -]

ويظهر في الصيغتين وقوع المستهل المغفل أول بنية كل من الضميرين^(٢) ، وهو الموضع البنيوي المستحق أن يُكتنف بالحركتين القصيرتين المثليين وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل في البنية الفونولوجية^(٣) . وعند الأخذ بهذا القانون يكون تفسير حصول الواو والياء الساكنتين بعد فتحة عين الفعل في هاتين الصيغتين على النحو التالي : لما كان إعمال هذا القانون يؤدي إلى ذهاب حركة عين الفعل عند تحقيق المدّ المكتنف للموضع البنيوي المغفل بحذف الحركة الثالثة من الحركات الثلاث المتواليات ووجوب مماثلة الفتحة لحركة الضمير المتبقية إبانة عن إلحاقه بالفعل وتذليلاً لنطق الحركتين المتتابعتين ، فرّ من إعمال القانون بالتخلص من السياق الفونولوجي الذي يستدعيه ، فنقلت الحركة الأولى من كل من الضميرين إلى موضع المستهل المجاور لها ، إزالة للموضع المغفل من بنية الصيغة الفعلية ، ونطقت فيه واواً ساكنة وياء ساكنة استغناء بهما عن حركتي المدّ في لفظ الضمير^(٤) .

(١) ذلك قوله في شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ ، وقد سبق النصّ عليه ص ٢٢٠ .

(٢) جاء رسم بنية المقطع الصوتي لكل من الضميرين ص ٢٣٤ ، ٤٦٨ .

(٣) انظر ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٤) سبق القول في أن الاجتزاء بإحدى حركتي الضمير المدّي ذي الحركة الضيقة عمل صرفي مطرد في

العربية ص ٢٣٣ .

تقديرهم صيغة الفعل مصحح اللام مكسور العين (امشوا) . وكذلك كان أصل (أغزي) مضموم الأول عندهم : (أغزوي) مضموم العين لتصحيح لاه ، فلم يكن في أي من هاتين الصيغتين الأصليتين مخالفة بين حركة الهمزة وحركة عين الفعل وفق هذا التقدير .

وقد امتنع عندهم كسر همزة الوصل مع ضمّ عين الفعل حتى عدّوه في لغة من قالوا (اقتل) بكسر الهمزة نطقاً شاذاً عن القياس والاستعمال جميعاً^(١) ، في حين لم يعدّوا كسرها مع ضمّ العين في مثل (امشوا) و (ارموا) نطقاً شاذاً لا عن القياس ولا عن الاستعمال .

وقد جاء كسر همزة الوصل في (أغزي) في بعض لغات العرب موافقةً لكسرة عين الفعل ، ولم يعدّه النحاة لغة راجحة بل مرجوحة^(٢) ، على الرغم من موافقة هذه اللغة للأصل في تحريك الهمزة في العربية وعلى الرغم من قولهم بجريان صيغة الأمر ذات الضمير من مثل (اغزي) على لفظ مضارعها (تغزين) ، وهو قول يلزمه كسر الأول موافقة وإتباعاً لحركة عين الفعل . فعلى القول باشتقاق صيغة الأمر وفق ما تجري عليه صيغة المضارع منها ، يكون الأقرب إلى الظن أن ترجح لغة الكسر في (أغزي) عندهم لا لغة الضمّ .

وقد سبق التعليل لرجحان القول باقتطاع فعل الأمر الناقص من لفظ المضارع المعلّ لا المصحح اللام^(٣) ، وهو قول يدحض تقدير أصل (أغزي) بأنه (أغزوي) ، ومن ثم يكون اطراد ضم همزة مثل (أغزي) وكسر همزة مثل (امشوا) ، حجة لغوية لقول الرضيّ ببناء صيغ الأمر ذات الضمائر على ما انتهى إليه لفظ صيغة أمر المخاطب ، فتكون حركة الهمزة في جميع صيغ الفعل الواحد حركة واحدة منشؤها وجه التحريك المتأصل في صيغة الفعل لأمر المخاطب ، ويكون هذا هو تعليل ضمّ الهمزة مع كسر عين الفعل في مثل (أغزي) وكسرها مع ضمّ عين الفعل في مثل (امشوا) لبناء الأول على (أغز) للمخاطب وبناء الثاني على (امش) للمخاطب أيضاً .^(٤)

المطلب الخامس : أطوار صياغة فعل الأمر الناقص وفق التفسير المقترح :
مما سبق من مناقشة المسائل الصرفية ذات الصلة بصيغة الأمر في العربية ، تجتمع لتقدير

(١) النصف لابن جني ١ / ٥٤ - ٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٧ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٧٨ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٣٤ .

(٣) انظر ص ٥٨١ - ٥٨٣ .

(٤) انظر تفصيل بناء هاتين الصيغتين على أصليهما ص ٦١٤ - ٦١٦ .

أطوار صياغة فعل الأمر الاعتبارات التالية في وجه اشتقاقه وتطور نطقه :

- ١ - تُقْتَطَعُ صيغةُ أمرِ المخاطبِ من المضارعِ الناقصِ بعد إعلاله .
- ٢ - تُبْنَى صيغُ الأمرِ لغيرِ المخاطبِ على ما انتهت إليه صيغةُ الأمرِ للمخاطبِ من الحذفِ والإعلالِ .
- ٣ - تَقْتَطَعُ صيغةُ أمرِ المخاطبِ من المضارعِ المَعْلِّ قبلَ جزمه .
- ٤ - تُدْخَلُ الحركةُ قبلَ الصامتِ الساكنِ أولَ فعلِ الأمرِ لتمكينِ موضعِ السكونِ المتأصلِ في صيغةِ المضارعِ منه ، وتكونُ الكسرةُ هي تلكَ الحركةُ .
- ٥ - تَتَّبِعُ الحركةُ المدخلةُ قبلَ فاءِ الفعلِ حركةَ عينِ الفعلِ إنْ كانتَ حركةً ضيقةً مثلها ، ولا تتبعها إنْ كانتَ الفتحةُ ، منعاً للبسِ .
- ٦ - يَجِبُ تحقيقُ الكسرةِ والضمةِ الزائدتينِ أولَ صيغةِ الأمرِ لامتناعِ بدءِ ألفاظِ اللغةِ بالحركاتِ غيرِ المحققةِ .

٧ - أصلُ صيغةِ الأمرِ المبدوءةِ بهمزةِ الوصلِ هو صيغةُ (فَعَلٌ) بسكونِ أولها وحذفِ حركةِ آخرها غيرِ مزيدٍ فيها همزةِ الوصلِ ، في حين أن همزةَ (أَفْعَلٌ) المفتوحةِ همزةٌ أصليةٌ في مضارعه (يُوَفِّعُ) وحركتها حركةٌ متأصلةٌ في الفعلِ .

ووفقاً لهذه الاعتبارات تكون أطوار صياغة فعل أمر المخاطب (ارم) على الوجه التالي :

١ - الطور الأول : يُقْتَطَعُ فعل أمر المخاطب من لفظ مضارعه المَعْلِّ اللام بحذف مقطعه الأول :

ت - ر م - Φ - ← - ر م - Φ -

٢ - الطور الثاني : تحذف الحركة الأخيرة في الفعل :

ر م - Φ - ← - ر م -

٣ - الطور الثالث : تُدْخَلُ الكسرة قبل الصامت الساكن أول الفعل تمكيناً لموضع النواة المغفلة بعده ، لكونه موضعاً متأصلاً في بنية الفعل الصرفية لا يبتغى إزالته عنها :

ر م - Φ - ← - ر م -

٤ - الطور الرابع : تُحَقِّقُ الكسرة أول الفعل بإدخال همزة أول مقطعيها الصوتي ، لامتناع بدء ألفاظ العربية بالحركات غير المحققة :

ر م - Φ - ← - ر م -

أما صيغ الأمر لغير المخاطب من الأفعال الناقصة ، فهي عند الاعتداد بقول الرضيّ
بينائها على صيغة أمر المخاطب ، صيغ تشتمل على سياقات صوتية لأصوات العلة مغايرة
لسياقاتها في صيغ المضارع الأصول، لذهاب حركة المدّ الثانية من الفعل في صيغة أمر
المخاطب . وفيما يلي بيان هذه السياقات في أصول صيغ الأمر التي لغير المخاطب وتفسير
تطورها الصوتي .

المطلب السادس : الظواهر الفونولوجية المقدرة لتصريف
صيغ أفعال الأمر الناقصة لغير المخاطب :

أ - أفعال الأمر المتصلة بضمير جمع الإناث :

يطرد عند دخول نون جمع الإناث على الأفعال حذف الحركة المتطرفة فيها ، وهي عند
إلحاقها بالفعل الذي قُصّر آخره من مثل (اخش) تقع في سياق فونولوجي يمتنع فيه حذف
الحركة آخر الفعل لما يترتب عليه من التقاء الصامتين : عين الفعل وفائه الساكنتين :

ء - خ Φ ش - (Φ) ن - ← ء - خ Φ ش Φ ن -

فلما كان هذا مخالفاً لقواعد اللغة ، منع حذف الحركة آخر الفعل بردّ لام الفعل منعاً لالتقاء
الساكنين :

٢ ١

ء - خ Φ ش - (Φ) ن -

← ء - خ Φ ش - ي Φ ن -

فموضع السكون رقم (١) في البنية التحتية للفعل (اخشَيْنَ) هو موضع لام الفعل
المخدوفة في (تَخْشَى) المقتطع منه فعل أمر المخاطب ، وموضع السكون رقم (٢) هو الموضع
اللازم نطقه ساكناً علامة على إلحاق ضمير الرفع المتحرك . ومثل ذلك التقدير يكون في الفعل
مكسور العين من مثل (ارمينَ) والفعل المضموم العين من مثل (أغزونَ) .

١ - ردّ لام الفعل في (ارمين) منعاً لالتقاء الساكنين :

ء - ر Φ م - (Φ) ن -

← ء - ر Φ م - ي Φ ن -

٢- ردّ لام الفعل في (اغزون) منعاً لالتقاء الساكنين :

ء - غُ Φ زُ Φ (ن -) ←
ء - غُ Φ زُ و Φ ن -

ولما كانت الحركة المركبة من الكسرة والياء ومثلها الحركة المركبة من الضمة والواو ، حركة تتخلص منها العربية بتحويلها مدّاً^(١) ، تحول نطقهما في الفعلين إليه ، فأصبحا (ارمين) و (اغزون) على النطق المطرد فيهما .

ب - أفعال الأمر المتصلة بضمير الاثنين :

ينشأ عن دخول الضمير المديّ على الفعل الناقص محذوف الآخر توالي ثلاث حركات يجب حذف إحداهن إعمالاً لقانون تمكين موضع النواة المغفل في بنية الفعل ، ويمتنع إعمال هذا الحذف في صيغة الفعل المتصل بضمير الاثنين ، لما في الحذف من ذهاب دلالة الصيغة الصرفية على إلحاق الضمير بفعله . ومن ثم يكون ردّ لام الفعل في مثل (اخشياً) و (ارمياً) و (اغزواً) كردها في (رمياً) ، منعاً لحصول الحذف الخلل بدلالة الصيغة الفعلية ، لما كان ضمير الاثنين في العربية لا يُجتزأ ببعضه دلالة عليه كما يُجتزأ بإحدى حركتي ضمير الجمع وضمير المخاطبة ، على ما سبق ذكره في تفسير صيغة (رمواً) وصيغة (تخشيين) للمخاطبة^(٢) . فعلى ذلك يكون وصف تصرف هذه الأفعال كما يلي :

١- ردّ لام الفعل مفتوح العين المتصل بضمير الاثنين :

مثاله صيغة (اخشياً) :

ء - خ Φ ش - Φ (- -)

← ء - خ Φ ش - ي - -

٢- ردّ لام الفعل مكسور العين المتصل بضمير الاثنين :

مثاله صيغة (ارمياً) :

ء - ر Φ م - Φ (- -)

← ء - ر Φ م - ي - -

(١) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ، ٤٦٨ - ٤٦٩ .

٣- ردّ لام الفعل مضموم العين المتصل بضمير الاثنين :

مثاله صيغة (اغزوا) :

ء - غ Φ ز - Φ (- -)

← ء - غ Φ ز - و - -

ج (أفعال الأمر المتصلة بواو الجمع :

ينشأ وفق تقدير إلحاق ضمير الجمع المديّ بفعل الأمر الناقص محذوف الآخر سياق تلتقي فيه ثلاث حركات يُتغى حذف إحداهن إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل في بنية الفعل ، وتكون تلك الحركة هي الحركة الثالثة اعتباراً بأن الإعلال أسبق إلى الأطراف منه إلى الوسط . وبحذف الحركة الثالثة يحصل الاجتزاء من لفظ الضمير بحركة واحدة تدلّ عليه كما اجتزئ بها في مثل (رَمَوْا) و (يَخْشَوْنَ)^(١) . فإن كان الفعل مفتوح العين ، نقلت الضمة المتبقية من لفظ الضمير إلى موضع لام الفعل ونطقت فيه واواً ، لأنه موضع بنيوي خُصّص في بناء الفعل للصوامت .

والغاية من نقل حركة الضمير هي الحفاظ على لفظه وحركة عين الفعل في آن واحد ، منعاً لحصول المائلة بينهما ، لما في ذلك من حفظ بناء الفعل الصرفي ، ولا شيء يحول دونه مع جواز الحركة المركبة من الفتحة والواو في العربية دون الحركات المركبة من غيرهما . وعلى ذلك التقدير تكون صياغة (اخشوا) وفق المراحل المبينة في التفسير المقترح ص ٦٠٩ ، فلا أكررها ههنا .

أما في الأفعال الناقصة مكسورة العين ومضمومتها ، فلا يقدر نقل أولى حركتي الضمير لامتناع الحركة المركبة الناشئة عن هذا النقل في العربية ، وهي الحركة المركبة من الضمة والواو ([- و Φ]) . وعلى ذلك تُقدّر المراحل التالية لإنشاء صيغة الأمر من هذه الأفعال عند اتصالها بواو الجمع :

١ - اتصال فعل الأمر مكسور العين بواو الجمع :

أ - الطور الأول : تدخل لاحقة الجمع المدية على فعل أمر مخاطب محذوف الآخر من

مثل (امش) ، فتلتقي ثلاث حركات غير متجانسات ، وتجب بينهما المائلة :

ء - م Φ ش - Φ - - ← ء - م Φ ش - - -

(١) انظر ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ، ٤٤٧ - ٤٤٨ .

وعلامه السكون الثانية في هذه الكتابة الصوتية إشارة إلى موضع لام الفعل المحذوفة .

ب - الطور الثاني : يجب حذف الحركة الثالثة إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل : (١)

ع - م ش Φ - ع ← م Φ ش - Φ -
٣ ٢ ١ ٢ ١

٢ - اتصال فعل الأمر مضموم العين بواو الجمع :

تلتقي في فعل الأمر الناقص مضموم العين المتصل بواو الجمع ثلاث ضمات : ضمة عين الفعل وضممتا الضمير ، فيجب حذف الضمة الأخيرة منهن إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً . ومن ثم يستقر نطق الفعل على المد الذي في آخره حاصلاً عن تلاقي حركة عين الفعل بحركة الضمير الأولى . وعلى ذلك التقدير تكون الكتابة الصوتية لمراحل صياغة (اغزوا) لأمر جماعة المخاطبين كما يلي :

ع - غ ز Φ - ع ← غ Φ ز - Φ -
٣ ٢ ١

د (أفعال الأمر المتصلة بياء المخاطبة :

يكون تقدير التطورات الصوتية في صيغ أفعال الأمر الناقصة المتصلة بياء المخاطبة ، كتقديرها فيها متصلة بواو الجمع دون أدنى خلاف ، فيُقدر في الأفعال مفتوحة العين نقل الحركة الأولى من الضمير إلى موضع لام الفعل ، في حين يُقدر في الأفعال مكسورة العين ومضمومتها حذف الحركة الثانية من الضمير دون نقل حركته المتبقية إلى موضع لام الفعل ، لامتناع الحركة المركبة من الكسرة والياء في اللغة .

وبذلك يكون تقدير مراحل إنشاء هذه الصيغ كما يلي :

١ - صيغة فعل الأمر مكسور العين (امشي) :

تلحق لاحقة المخاطبة - وهي الكسرتان - آخر صيغة أمر المخاطب محذوفة الآخر

(امش) ، فتلتقي ثلاث كسرات وتحذف ثالثتهما إعمالاً لقانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في البنية الفونولوجية للفعل :

(١) انظر ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

ء م ش Φ Φ - -

٣ ٢ ١

ء م ش Φ Φ - ←

٢ ١

٢ - صيغة فعل الأمر مضموم العين (أغزي) :

أ - تلحق لاحقة المخاطبة بصيغة أمر المخاطب محذوفة الآخر (أغز) ، فتلتقي ضمة عين الفعل بكسرتي الضمير وتجب المماثلة بينهما بتغليب لفظ الضمير إبانة عن إلحاقه بالفعل :

ء غ ز Φ Φ - - ← ء غ ز Φ Φ - -

ب - يُجرى قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً على صيغة الفعل ، لوقوع موضع لامه متوسطاً بين ثلاث حركات ، فتحذف الحركة الأخيرة منهن :

ء غ ز Φ Φ - - ← ء غ ز Φ Φ - -

٢ ١ ٣ ٢ ١

٣ - صيغة فعل الأمر مفتوح العين (أخشي) :

أ - تحذف الحركة الثانية من لفظ الضمير منعاً لتوالي الحركات الثلاث وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل :

ء خ ش Φ Φ - - ← ء خ ش Φ Φ - -

٢ ١ ٣ ٢ ١

ب - تنقل الكسرة المجتزأة من لفظ الضمير إلى موضع لام الفعل كما نقلت الضمة المجتزأة من الضمير في صيغة (أخشوا) ، فتصبح بعد النقل ياء لوقوعها في موضع الصامت من بناء الفعل ، وينتهي لفظ الصيغة الفعلية بالحركة المركبة من الفتحة والياء الساكنة :

ء خ ش Φ Φ - - ← ء خ ش Φ Φ - -

ويلاحظ من التقديرات السابقة لتركيب الصيغ الفعلية التي لأمر غير المخاطب وأوجه التطور الفونولوجي اللازمة في كل منها ، أن تأصيل هذه الصيغ على الوجه الذي ارتضاه

الرضي ، تأصيل لم يستدع تقدير قانون فونولوجي غير القوانين السابق تقديرها لتفسير التطورات الصوتية في الصيغ الأصول للأفعال الماضية والمضارعة الناقصة ، ومن ثم بدا الأخذ بمذهب الرضي غير متعارض مع أي من قوانين الإعلال وظواهره في باب الأفعال معتلة اللام ، كما أنه قول يطرد أوجه تركيب الصيغ الفعلية سواء منها الماضية والمضارعة وصيغ الأمر باتفاقها جميعاً وفق هذا القول في ابتداء صياغتها مما انتهى إليه لفظ الفعل من الإعلال في صيغته الصرفية المجردة من الضمائر .

وبذلك يكون مذهب الرضي أقرب إلى تقدير اطراد قواعد تصريف الأفعال في العربية على وتيرة واحدة ، أي كانت أبنيتها (ماضية أم مضارعة أم للأمر) ، من تفاوت القول بين وجهين لتركيب الضمائر مع أفعالها على حد قول جمهور النحاة في التفريق بين إلحاق ضمير الاثنين وإلحاق الضمائر الأخرى بالفعل الناقص .^(١)

المطلب السابع : توكيد صيغ فعل الأمر الناقص :

أما في حالة توكيد أفعال الأمر ، فتردّ لام الفعل المحذوفة في صيغة المخاطب سواء أكان الفعل مفتوح العين أم مضمومها أم مكسورها ، كما نص على ذلك قول سيبويه^(٢) : « اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها ، إذا حذفنا في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاثنين ، لأن الحرف يُبنى عليها كما يُبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف . وذلك قولك : ارمين زيداً واخشين زيداً واغزون » .

ولا وجه للحياد عن تعليل سيبويه لرد هذه اللامات ، لاطراد مجيء الفتحة أول لاحقة التوكيد في العربية وكونها الفونيم الدال على قصد توكيد الأفعال ، فكان ثباته في لفظها أولى من حذفه .

وتبين الكتابة الصوتية لأصول أفعال الأمر الناقصة التي للمخاطب فيما يلي العلة لردّ لاماتها :

(١) انظر في الفرق بين مذهب الرضي وقول جمهور النحاة في إلحاق الضمائر بالأفعال الناقصة ص ٢٥٤ ،

٤٤٥ - ٤٤٦ ، ٤٥١ - ٤٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٨ .

أ - أصل (اخشِين) :

ء - خ Φ ش Φ - [ن Φ -]

ب - أصل (ارمِين) :

ء - ر Φ م Φ - [ن Φ -]

ج - أصل (اغزُون) :

ء - غ Φ ز Φ - [ن Φ -]

ففي المثال (أ) يمنع ردّ لام الفعل تقصير المدّ السابق على النون الأولى من لاحقة التوكيد، وهو التقصير الذي تستدعيه قاعدة تمكين موضع النواة الساكنة في المقطع الأول من لاحقة التوكيد^(١).

أما في المثال (ب) والمثال (ج)، فيؤدي ردّ لام الفعل إلى وقوع صامت فاصل بين الحركتين المتنافرتين، منعاً لذهاب الثانية منهما عند إعمال قانون تمكين موضع الصامت المغفل الذي ينص على لزوم تماثل الحركتين المكتنفتين لذلك الموضع، كما سبق في تفسير ردّ ياء (رمياً) ووقوع الواو والياء فاصلتين بين الحركات في (يدعوان) و (يرميان)^(٢) حيث وقعت الواو والياء في كل من هذه الصيغ موضعاً يمنع ذهاب الحركة الملحقة بالفعل.

ومعنى ذلك أنه لولا رد هذه اللامات إلى أفعالها في الأمثلة (أ، ب، ج) لذهبت الفتحة أول لاحقة التوكيد. وقد أفاد قول سيبويه في تعليل ردها في نصه السابق^(٣) أن الفعل المؤكد يتركب مع نون التوكيد في البنية العميقة وهو مصحّح اللام، وذلك قوله: «أخرجتها^(٤) كما تخرجها إذا جئت بالألف للثنتين، لأن الحرف يُبنى عليها كما يبني على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يُفتح ما قبل الألف». فالحرف عنده هو الفعل، وهو يبني عنده على النون كما يبني على الألف، أي أن علامة التوكيد وعلامة التثنية تنشآن في الفعل الذي يتصل بكل منهما دلالة خاصة يجب إثباتها، وعلامة إثباتها مع التوكيد هي الفتحة

(١) سبق توضيح علة تقصير المد في الموضع السابق على المقطع ذي النواة الساكنة وفق هذه القاعدة

ص ٢٠٨ - ٢١٠

(٢) تفسير هذه الصيغ ص ١٩٥ - ١٩٦، ٤٨٧، ٥٢٢.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

(٤) أي: رددت لام الفعل الواو أو الياء.

اللازمة قبل نون التوكيد ، فاستدعت تصحيح لام الفعل كي تتحملها ، لما كان آخر الفعل الخالي من التوكيد هو الحركة القصيرة في (اخش) و (ارم) و (اغز) ، فلم يجز التقاؤها وفتحة لاحقة التوكيد ولزم وقوع نصف الحركة فاصلاً بينهما ؛ إذ لو لم يفصل بين فتحة أول لاحقة التوكيد وحركة الآخر في الفعل صامتٌ ، لوجب ذهاب الفتحة أول اللاحقة لامتناع التقاء الحركتين غير الأصليتين في بناء الفعل الصرفي وبعدهما ساكن .

ومثلما قام تفسير ردّ اللام في هذه الأفعال عند سيبويه على تسويغ دخول الفتحة على الفعل لكونها حركة متأصلة فيها لا يُبتغى ذهابها دون ضرورة ، كذلك كانت العلة الفونولوجية المذكورة ههنا لتفسير رد هذه اللامات في صيغ التوكيد ، فهي علة تقوم على طلب حفظ الحركة المتأصلة في لاحقة التوكيد .

أما صيغ الأمر لغير المخاطب ، فتقدر أصولها وفق المنهج المتبع في الدراسة تامة الصياغة قبل دخول نون التوكيد عليها كما ذهب الرضي^(١) . وبذلك يكون أصل (اخشون) و (اخشين) لجماعة المخاطبين وللمخاطبة هو (اخشوا) و (اخشي) غير مصححي اللام وقد زيدت آخرهما نون التوكيد . ولما كانت الواو والياء المجزأتين من ضميري الجمع والمخاطبة ، في موضع الصامت من بناء الفعل ، تحملتا التحريك وكان قلب الفتحة بعد كل منهما إلى الحركة المجانسة لنصف الحركة في (اخشون) و (اخشين) ، قلباً لازماً للتفريق بين الواو والياء لامي الفعل في صيغة (افعلن) للمخاطب الواحد والواو والياء المجزأتين من ضميري الجمع والمخاطبة كما ذكر سيبويه^(٢) .

أما الفعل الناقص مضموم العين المتصل بواو الجمع من مثل (أغزوا) و (ارموا) ، والمكسور العين المتصل بياء المخاطبة من مثل (ارمي) و (أغزي) ، فيقتصر المد في آخره قبل نون التوكيد إذ يقال (أغزن) لجماعة المخاطبين و (ارمن) للمخاطبة^(٣) . ويمكن تحليل الحذف في هاتين الصيغتين - على الرغم من تركه في صيغة الفعل للمخاطب كما في (

(١) مر قول الرضي في هذه المسألة ص ٥٧٨ ، وهو قوله في شرح الشافية ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، المقتضب ٣ / ٢١ - ٢٢ ، الأصول لابن السراج ٢ / ٢٠٤ ، شرح الشافية للرضي

٣ / ١٨٥ . وقد سبق تفسير تقصير المد في هاتين الصيغتين ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

أخْشَيْنَ) و(اغزُونَ) و (ارمين يافتى) - بأن طرد وقوع الواو والياء فاصلاً بين حركة آخر الفعل وفتحة لاحقة التوكيد في شتى صيغ الأمر، إنما كان يؤدي إلي التباس صيغ المخاطب بصيغ غير المخاطب، فتكون صيغة توكيد (أغزُ) التي للواحد متفقة مع صيغة توكيد (أغزُوا) التي للجمع، فتختلط بذلك دلالات صيغ الأمر، كما أن دفع هذا الالتباس بتحريك واو الجمع وياء المخاطبة بغير الفتحة في حالة تصحيح لفظي الضميرين، يؤدي إلى وقوع الواو والياء بين حركتين مثلين توجبان حذف نصفي الحركتين^(١)، فيعود لفظ صيغة الفعل معهما إلى المدّ ولا تتحقق بتصحيحهما مزية:

١ - مثال وقوع نصف الحركة فاصلة بين الحركتين المتنافرتين:

ء - غُغْ Φ زُ - [Φ - ن - ن] ←
 ء - غُغْ Φ زُ - و - ن Φ ن -

٢ - مثال مماثلة حركة اللاحقة لنصف الحركة المجتزأة من الضمير:

ء - غُغْ Φ زُ - و - ن Φ ن - ←
 ء - غُغْ Φ زُ - Φ - ن Φ ن -

يظهر في المثال الأول أن مجيء نصف الحركة حاجزاً بين حركة الضمير وحركة أول لاحقة التوكيد يؤدي إلى اتفاق صيغة الفعل الناقص للمخاطب مع صيغته لجماعة المخاطبين، فيكون ذلك سبباً في التباس إحداهما بالأخرى. ويظهر في المثال الثاني أن مماثلة حركة لاحقة التوكيد للفظ الضمير إنما تعيد صيغة التوكيد إلى المدّ الذي في (افعلوا)، فلا تحصل بتلك المماثلة ميزة من نقل حركة المدّ الثانية من لفظ الضمير إلى موضع تنطق فيه نصف حركة، بغية حفظ فتحة لاحقة التوكيد. ومثل ذلك يقال فيما آخره ياء المخاطبة من مثل (ارمي) عند إرادة توكيده.

هذه هي العلة الفونولوجية التي دعت إلى حذف الفتحة اللازمة أول لاحقة التوكيد في هذه الصيغة وأمثالها مما آخره الضمير المدى، كما بدا لي، والله أعلم.

(١) سبق القول في أن حذف الواو والياء من بين الحركتين القصيرتين مقترن بكونهما مثلين، سواء أهما الفتحان أم غيرهما، انظر ص ١٢٢ - ١٢٦.

ولا يرد في الأفعال الناقصة المتصلة بضمير الاثنين ونون الإناث تغيير في لاماتها عما تكون عليه قبل التوكيد ، لوقوع الفتحة الطويلة فيها فاصلة بين آخر صيغة الفعل قبل توكيده ولاحقة التوكيد ، كما سبقت الإشارة (١) .

وبعد ، فهذه هي أوجه تأصيل صيغ الأمر من الأفعال الناقصة وتقدير أطوار صياغتها التي بدت لي أقرب إلى ظواهر تصرف هذه الأفعال وإلى قوانين العربية الفونولوجية في صيغ فعلية أخرى ، فكان تقدير تصريف صيغ الأمر على هذا الوجه متضمناً طرد هذه القوانين في شتى صيغ الأفعال .

(١) انظر ص ٥٣٨ من الدراسة .

خاتمة الفصل الثامن

جاءت في هذا الفصل مناقشة عدد من المسائل الصرفية المتعلقة بصياغة فعل الأمر ، وكانت ثمرتها ترجيح الأمور التالية :

- ١ - إن صيغة أمر المخاطب تقتطع من لفظ الفعل المضارع للمخاطب معلّ اللام غير المجزوم .
- ٢ - إن صيغ الأمر لغير المخاطب تُبنى على ما انتهت إليه صيغة أمر المخاطب من الإعلال .
- ٣ - إن الحركة المدخلة قبل الصامت الساكن أول فعل الأمر حركة لازمة في صيغة الفعل يراد بها تمكين موضع النواة متأصلة السكون في بناء المضارع منه ؛ فإدخال الحركة في المقطع السابق على تلك النواة عمل فونولوجي مطرد في اللغة حيثما أريد الحفاظ على موضع متأصل في السكون في بنية الكلمة العميقة . ولا تكون الحركة المدخلة لهذا الغرض إلا الكسرة .
- ٤ - تتبع الحركة المدخلة حركة عين الفعل إن كانت حركة ضيقة مثلها ، ولا تتبعها إن كانت الفتحة منعاً لالتباس صيغة أمر المخاطب بصيغة المضارع للمتكلم (أفعل) موقوفاً عليها .
- ٥ - تُحقّق الكسرة والضممة الزائدتان أول صيغة الأمر وجوباً ، لامتناع بدء ألفاظ اللغة بالحركات غير المحققة .
- ٦ - أصل صيغة الأمر في العربية هو (فَعَلْ) (أو فَعِلْ أو فَعُلْ) ساكن الأول غير مزيد في أوله همزة الوصل ، ما لم تكن همزة القطع أولاً في صيغة الماضي من فعل الأمر .
- ٧ - الوقف في اللغة قاعدة فونولوجية جامعة لظواهر الحذف طرفاً في كل من فعل الأمر والفعل المضارع المجزوم والفعل الماضي الناقص الذي على (فعلت) والاسم الموقوف عليه .
- ٨ - لا تنشأ عن اعتبار صيغ الأمر لغير المخاطب فروعاً على صيغة أمر المخاطب وفق مذهب الرضي ، ضرورة إلى تقدير قوانين فونولوجية مخالفة للقوانين المقدرة لتفسير تطور نطق أصوات العلة في صيغ الأفعال الماضية أو المضارعة الناقصة ، ولذلك لم يكن ثمة مانع من الأخذ بهذا المذهب ، وهو مذهب يؤدي إلى تقدير إنشاء جميع الصيغ الفعلية في العربية على وجه واحد مطرد ، سواء منها ما كان من أبنية الماضي وما كان من أبنية المضارع أو الأمر ، وسواء منها ما ألحق فيه ضمير الاثنين بالفعل وما ألحقت فيه الضمائر الأخرى به .

الفصل التاسع

**بين خصائص علم الصرف العربي
ومقاييس الفونولوجيا المعاصرة**

بين خصائص علم الصرف العربيّ ومقاييس الفونولوجيا المعاصرة

بعد الوقوف على القواعد الصرفية التي فسر بها النحاة ظواهر الإعلال في صيغ الأفعال الناقصة في العربية، وبعد الوقوف على أوجه تفسيرهم لتطور نطق أصوات العلة في الصيغ الأصول لهذه الأفعال توصلاً إلى النطق المستقر عليه في اللغة الفصحى لكل صيغة منها، يمكن تعيين أوجه الاختلاف بين المقاييس الفونولوجية المعاصرة التي استعنت بها في مناقشة وتفسير صيغ الأفعال في الدراسة وما يقابلها من المعايير الصرفية التي أخذ بها النحاة في أبواب الصرف، ووقفاً على ما يترتب على هذه الاختلافات من التفاوت فيما بين المنهجين في وصف أصوات العلة أو استنباط القاعدة الصرفية وأوجه تفسير ظواهر الإعلال والتصحيح.

المسألة الأولى: تضييق حيز إعمال القانون الصوتي:

يراعي علماء الفونولوجيا الدقة في وصف السياق الصوتي الذي تتحقق فيه ظاهرة صرفية معينة حتى يتقيد حدوثها بما في ذلك السياق من خصائص، وهي الخصائص التي تمثل عند استنباط القانون الصوتي شروطاً لحدوث التطور الصوتي المعنيّ. وأشار هنا إلى عاملين يحققان دقة وصف السياق الصوتي ودقة تعيين شروط القاعدة الصرفية بما يهيئ لتضييق حيز إعمالها في الصيغ اللغوية، حتى لا تتسع صياغة القاعدة لعدد من الكلمات غير المتصلة بالظاهرة الصوتية ذات الصلة بالقاعدة.

الفرع الأول: التفريق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة:

يحقق التفريق بينهما عند وصف عناصر السياق الصوتي المتعلقة بظاهرة صرفية معينة، منع اشتباه ارتباط الظاهرة بعدد من الصيغ التي لم يُعمل فيها أهل اللغة ذلك القانون الصرفي المعنيّ. وقد اضطر النحاة إلى تفسير عدد من الصيغ الصوتية مقارنة لها بصيغ أخرى لا صلة لها بها، ظناً منهم أنها تجمعها قاعدة صرفية معينة، لأن القاعدة لم تبين إن كانت الحركة المعنية بها طويلة أم قصيرة في سياق صوت العلة المعلّ.

فمن ذلك قولهم في إعلال الياء والواو في (رَمَى) و(غَزَا)، حيث لم يلتفتوا إلى أن الفتحة قبلهما وبعدهما حركة قصيرة، فأدى هذا إلى التباس قاعدة قلبهما ألفاً بصيغ جاءت فيها الفتحة طويلة من مثل: كسَاء ورددَاء وعطاء و إدواة ونهاية وغزَاء وعدَاء.

يقول في ذلك المازني: (١) "واعلم أن الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثلاثة فصاعداً وكانتا حرفي الإعراب، أبدلتا همزة وجرى على الهمزة الإعراب، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: (كساء وعطاء وسقاء وسقاء وغزاء وعداء)، لأنهما ينقلبان ألفاً إذا كانت قبلهما الفتحة. والفتحة من الألف؛ فإذا جاءت الألف لم يكن من قبلهما بُدٌّ، فقلبتا ألفين وقبلهما ألف، فهمزوا الثانية لئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً، وتذهب الياء ويلتبس". فإنه يظهر في تفسيره لهمز تلك الأسماء أنه لما كانت قاعدة قلب الياء والواو ألفاً لا تتصّ على أن الفتحة قبلهما فتحة قصيرة، دخلت ألفاظ لا ترتبط فيما بينها بسياق واحد لصوت العلة ولا بظاهرة صرفية واحدة في حيز القاعدة الموضوعية لقلبهما ألفاً. فالفتحة قبل الواو في (كساو) أصل (كساء) وقبل الياء في (سقاوي) أصل (سقاء) فتحة طويلة، ولا داعي إلى جمعهما مع مثل (رمى) و (غزا) في قاعدة صرفية واحدة:

أ _ ك _ س _ _ و

ب _ س _ ق _ _ ي

وتبع إدخال (كساء) وأمثاله في قاعدة قلب الواو والياء ألفاً، أن ظنّ وجوب القلب في مثل (النهاية والإداوة) لمجيء نصفي الحركتين فيهما بعد المدّ كشأن (كساء ورياء)، فلزم سيبويه تفسير الاختلاف بين هذه الألفاظ في التصحيح والإعلال لتعضيد القاعدة الصرفية الموضوعية في قلب الواو والياء ألفاً، فقال: (٢)

"هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب:

وذلك قولك: (الشقاوة والإداوة والإتاوة والنقاوة والنقاية والنهاية)؛ قويت حيث لم تكن حرف إعراب، كما قويت الواو في (قمحذوة). (٣) وذلك قولهم: (أبوّة وأخوة)، لا يغيّران ولا تحولهما فيمن قال (مسنّي وعنّي) (٤)، لأنه قد لزم الإعراب غيرهما". فهو في

(١) المنصف ١٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٧/٤ .

(٣) الإداوة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء، (النقاية): قال الجوهري: (نقاوة الشيء خياره وكذلك النقاية بالضم فيهما كأنه بُني على ضدّه) والقمحدوة هي الهنة الناشئة فوق القفا وهي بين الذؤابة والقفا.

(٤) المسنّي من تسناها الغيث يسنوها فهي مسنّوة ومسنّية بمعنى سقاها.

هذا النص يردّ تصحيح الواو والياء في مثل هذه الكلمات إلى وقوعهما غير متطرفتين، إذ وقع الإعراب على صوامت تليهما، وأن ما بعدهما لاحقة ثابتة لا تفارق كلماتها.

يقول في ذلك الرضي^(١): "إذا وقعت الواو لأمّاً بعد ضمة أصلية طرفاً كما في (الأدلو)، أو في حكم الطرف بأن يأتي بعدها حرف غير لازم كطاء تأنيث غير لازمة نحو (التغازية) أو ألف تثنية كالتغازيان في مثني (التغازي)، وكان ذلك في اسم متمكن، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل، ولاسيما إذا تطرفت، وخاصة في الاسم المتمكن، فإنه إذن موطئ أقدام حركات الإعراب المختلفة، فنقلب الواو ياء ثم نقلب الضمة كسرة فإذا لم تكن لأمّاً وانفتحت نحو (القوباء)، لم نقلب ياء وكذا إذا كانت لأمّاً لكن بعدها حرف لازم كطاء التأنيث في نحو (عَنْصُوةٌ وَقَمَحْدُوةٌ) والألف والنون لغير المثني كأفْعُوانٌ وأفْعُوانٌ^(٢)، لم نقلب ياء، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضاً، فإنه نقلب الواو ياء لفرط الثقل.....".

ولما اقترن ثبات الواو والياء في تلك الكلمات بأنهما ليستا مورد الإعراب وأن اللاحقة بعدهما لازمة لا تفارق ألفاظهما، فسر سيبويه (التثانين) و(مذروان) على الوجه نفسه، فقال: ^(٣) "وسألته^(٤) عن التثانين، فقال: هو بمنزلة (النهاية)، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا (مذروان)، فجاءوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه"^(٥).

وبذلك أصبح لزوم اللاحقة عنده شرطاً لمنع إعلال نصفي الحركتين، إلا أنه يخالف هذا الشرط ويعارضه عندما يفسر إعلال (العلاة وهناة وقناة)، فيجعل اللاحقة اللازمة غير مانعة الواو التي في أصولهن أن تعلّ.

(١) شرح الشافية ١٦٨/٣

(٢) (الأفْعوان) ذَكَرُ الأَفْعاءِي، انظر لسان العرب مادة (فعا). (القمحودة): الهنة الناشزة فوق القفا وهي بين الذؤابة والقفا. الأفْعوان: من نبات الربيع مَفْرَضُ الورقِ دَقِيقِ العِيدانِ له نورٌ أبيض. العنصوة: الخصلة من الشعر أو القطعة من الكلاب والبقية من المال من النصف إلى الثلث.

(٣) الكتاب ٣٨٧/٤.

(٤) أي سأل الخليل.

(٥) التثانين: من (التثني) وهو الأمر يعاد مرتين، والمذروان أطراف الأثنيين ليس لهما واحد وهو القول الأجود، لأنه لو كان من (مذري) لثقل في التثنية (مذريان) بالياء للمجاورة ولما كانت بالواو في التثنية ولكنه من باب (عقلته بتثانين) في أنه لم يثنّ على الواحد. انظر لسان العرب.

وذلك قوله: (١) "وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ مفتوح ، وكانت الهاء لازمة ، لم تكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاء ، وذلك نحو: العَلَاة وهَنَاءة وَقَنَاة".

وبذلك أدى ترك التفريق بين الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة في وصف السياق الصوتي الخاص بقاعدة حذف نصفي الحركتين من بين الفتحين - وهي قاعدة قلب الواو والياء ألفاً عندهم - إلى التباس مواضع تطبيق القاعدة بمواضع أخرى غير ذات صلة بها. ولو كانت القاعدة تنص على قصر الحركتين المكتفتين لنصف الحركة، لخرجت الكلمات التالية من موضع التساؤل عن أسباب تصحيح الواو والياء فيها: (كساوان، إداوة، شقاوة، إتاوة، نقاوة، مذروان، نقاية، نهاية، ثنايين). ففي هذه الكلمات تسبق نصف الحركة الفتحة الطويلة، أو تليها الفتحة الطويلة (في "مذروان")، أو تكتفها فتحتان طويلتان (في "كساوان")، فلا حاجة إلى تفسير تصحيح الواو والياء فيها، ما دامت الحركات الطويلة فيها سبباً رئيساً لخروجها من قاعدة إعلالهما بالحذف كما في (باب) و (ناب).

نتائج التباس بعض الصيغ الصرفية بقواعد لا تختص بها:

١- أدت حاجة النحاة إلى تفسير عدد من الكلمات الملتبسة بقاعدة صرفية ما إلى تضارب مقاييسهم الصرفية فيما بين التفسيرات المتعددة لهذه الكلمات الملتبسة. وهذا واضح في تفسير سبويه لثبات العلة في مثل (الإداوة) وتفسيره لإعلالها في مثل (العلاة) حيث يؤكد على أن لزوم اللاحقة يمنع الإعلال، ثم ينفي ذلك تماماً في كلامه عن (العلاة)، كما بيّنه النصان السابقان من كتابه (٢).

وعلى الرغم من محاولة ابن جني الفصل بين (الإداوة) و(العلاة) وفض الالتباس بينهما بأن الإعلال يكون فيما جاء على مثال الفعل فحسب ، إلا أن تفسيره لم يشفه في تحليل (قَوْقِيَاءة) حيث أعلنت الياء في مثال (سَفَرَجَلَّة) من (قَوْقِيَاءة)، على الرغم من أنها ليست على مثال الفعل، فهو يقول في (قَوْقِيَاءة): (٣) "فإن قال قائل: فكان يجب من هذا ألا تقلب الياء والواو في (رداء وكساء) همزة، لأن الكلمة ليست على مثال الفعل أيضاً ، وقد رأيناهم همزوهما؟ قيل: هذا لا يلزم، لأن الإعراب كان على ذلك يجري عليهما، و(النهاية والإداوة) اجتمع فيهما أن الإعراب جار على الهاء وأنهما ليستا على مثال الفعل،

(١) الكتاب ٤/٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) انظر ص ٦٢٥-٦٢٧.

(٣) المنصف ٢/١٣٩.

فهذا فرق ما بينهما. على أن فيه شيئاً؛ وذلك أنك لو بنيت مثل (سَفَرَجَلَة) من (قَوَيْتُ)، لقلت: (قَوَيْتَا)، فقلبت الآخرة، وإن لم تكن الكلمة على مثال الفعل".

وبذلك كان تفسيرهم لإعلال (العلاة) مؤدياً إلى اعتبار إعلال (كساء ورداد) مخالفاً لقاعدة قلب الواو والياء ألفاً، إذ هما فيما آخره الهمزة مثلهما في (الإداوة والنهاية) اللتين امتنع فيهما قلب نصفي الحركتين، لأنهما على غير مثال الفعل مثل بناء (فعال)، كما كان تفسير منع إعلالهما في (الإداوة والنهاية) سبباً في اعتبار الإعلال في (قَوَيْتَا) مخالفاً لعلة ترك قلبهما ألفاً.

وإذا كان سبب ترك إعلالهما في مثل (إداوة) هو أنها كلمة على غير مثال الفعل، وأن الواو فيها وقعت غير طرف فلم يَرِدْ عليها الإعراب، فإن هذا التفسير يتعارض مع إعلال الواو في مثل (قائل) والياء في مثل (بائع) حيث وقعتا في اسم على غير مثال الفعل ولم تكونا مورد الإعراب فيه.

وخلاصة ذلك أن هذه التفسيرات لا تنتهي، لأنها يستدعي بعضها بعضاً، وتتعارض فيما بينها. وباستمرار الحاجة إلى المقارنة بين كلمات تشبهه بالقاعدة الصرفية الواحدة ولا تتفق رغم ذلك في تحقيق الظاهرة الصوتية الخاصة بتلك القاعدة، تستمر التفسيرات وتتفاوت فيما بينها لتفسير التناقض بين أعمال وترك تطبيق القاعدة على الكلمات المشتبهة بها، وينتج عن هذا التناقض التفاوت في تقدير المقاييس الصرفية (كتفاوت القول بأثر اللاحقة اللازمة في منع قلب الواو والياء ألفاً).

ومرد ذلك كله إلى اتساع حيز تطبيق القاعدة المنصوص عليها بنص يدخل عدداً من أنماط السياق الصوتي المتعلقة بنصفي الحركتين في مجال أعمال القاعدة، رغم عدم ارتباط جميع هذه الأنماط بالظاهرة الصرفية المقصودة بتلك القاعدة، وانتمائها إلى ظواهر صرفية متعددة غير متفقة.

٢- يؤدي اتساع حيز أعمال القاعدة الصرفية على هذا الوجه إلى اعتبار بعض أمثلة اللغة شاذة، رغم أنها غير مخالفة لأي من قواعد اللغة، لمجرد التباس السياق الصوتي لصوت العلة فيها بأحد مواضع أعمال واحدة من قواعد الإعلال أو التصحيح. فمن ذلك مثلاً أن هذا الالتباس يُفضي إلى ملاحظة التفاوت بين بعض ظواهر اللغة الصرفية والقواعد التي استتبطها النحاة، فيترتب على ذلك تشذيم الكلمات التي وقعت بها تلك الظواهر، ومن ذلك

قول ابن الحاجب في همز (صلاة وعظاء وعباءة)^(١) إذ قال: (٢) "وتُقلبان (٣) همزة إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة نحو (كساء ورداء) بخلاف (راي وثاي)، ويُعتدّ بتاء التأنيث قياساً نحو (شقاوة وسقاية)، ونحو (صلاة وعظاء وعباءة) شاذاً."

ويخالف الرضي ابن الحاجب الرأي في تشديد هذه الأسماء، إذ يعلل همزها في قوله: (٤) "إنما تُقلب الواو والياء المذكورتان (٥) ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم يجتمع الساكنان، فلا يحذف الأول مع كونه مدّة، لثلاثاً يلتبس بناء ببناء، بل يُقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة لكونهما حقيقيين، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً - ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف - يمنعه (٦) عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء، لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما، إذ الآخر محل التغيير. وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزمت الكلمة كـ (النقاوة والنهاية)، فإن كانت التاء غير لازمة - وهي التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات - كسقاة وغزاة لقولهم (سقاة وغزاة)، وتاء الوحدة القياسية نحو استقاة واصطفاة، أو ألف المثني غير اللازمة نحو (كساءان ورداءان)، قلبتاه، لكونهما كالمتطرفتين.

وإنما جاز (عظاءة وعظاية وعباءة وعباية وصلاة وصلاية) بالهمز والياء - وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاة واصطفاة - لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة، فعروضها ظاهر، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء، إذ يقال (عباءة وعظاءة وصلاة) في الجنس، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء، إذ ليست قياسية كما قلنا، فصارت كتاء (النقاوة والنهاية)"

وما كان تشديد ابن الحاجب لهذه الأسماء وحاجة الرضي إلى تسويغها ودفع ذلك التشديد، إلا لالتباس موضع الواو والياء بعد الفتحة الطويلة بموضعها بعد الفتحة القصيرة في نص قاعدة قلبهما ألفاً، وهو الالتباس الذي دعا النحاة إلى تقدير قلب الياء والواو ألفاً

(١) (الصلاة): الصلَاء بالمد والكسر: الشواء، لأنه يُصلى بالنار، وأصله النار: أدخله إياها وأثواه فيها.

(العظاءة) من (العظاية): دويبة معروفة أو هي سام أبرص. انظر لسان العرب.

(٢) شرح الشافية ١٧٣/٣.

(٣) أي: تقلب الياء والواو.

(٤) شرح الشافية ١٧٣/٣-١٧٦.

(٥) أي: المذكورتان في نص ابن الحاجب السابق.

(٦) أي: يمنع وقوع الحرف اللازم تأثير حركة الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما في نطق الكلمة، فلا تُعلَن.

في مثل (كساو) و(رداي) وإلى مقارنة القلب فيهما بتصحيح نصفي الحركتين بعد المدّ في (الشقاوة والسقاية) وعدّ لاحقة التأنيث سبب ذلك التصحيح.

وتبع اشتباه ألفاظ القلب بألفاظ التصحيح في الحاجة إلى إعمال قاعدة القلب، أن عدّ الهمز بعد المدّ في مثل (عباءة) مخالفاً لقاعدة التصحيح في ظاهره أو شاذاً كما جاء في نص ابن الحاجب. وما كان شيء يستدعي المقارنة بين (السقاية والعباءة) وتفسير الفرق بينهما في الإعلال وتركه، لولا التباس موضع نصف الحركة بعد المد بموضعها بعد الفتحة القصيرة في أصل (رمي) و(غزا)، وما دعا إليه ذلك الالتباس من الاعتداد بتاء التأنيث وجعل التصحيح مقترناً بها. ولو نظر إلى وقوع الواو والياء في أصل (العباءة والعظاءة والصلاء) بعد المدّ، لاكتفي بهذا السياق الصوتي لنصف الحركة في تفسير مجيء الهمزة كمجيئها في اسم الفاعل (قائل) و(بائع)، ولما لزم ابن الحاجب تشديد هذه الأسماء الثلاثة. وسيلي تفسير الهمز في هذا الموضع ص ٦٣٩-٦٤٢.

الفرع الثاني: إتمام وصف جزءي السياق الصوتي الخاص بالقانون الصرفي:

تتأثر نصف الحركة بموضعي الحركتين اللذين يكتنفانها في الكلمة، ويناط بهما معاً أسباب تحول نصف الحركة في بعض الصيغ إلى نطق جديد مغاير لأصل الصيغة في البنية العميقة، كما يُنَاط بهما معاً أسباب عدم تحولها إلى نطق مختلف عنه. ففي الفعل (رمي) مثلاً، كانت كل من الفتحة السابقة على الياء والفتحة التالية لها سبباً في حذف الياء وحدوث المدّ عن التقاء الفتحتين بعد حذفها. ولم تكن الحركة السابقة على الياء وحدها هي سبب هذا المدّ، كما لم ينشأ المدّ عن الفتحة التالية للياء وحدها دون وجود الفتحة السابقة عليها، فكلاهما يهيئان لحدوث الحذف والمدّ الناتج عنه. وبذلك يُفسر عدم حدوث المدّ عن الفتحة التالية وحدها في مثل (لن يغزو) و (لن يرمي) ، وعدم حدوث المدّ عن الفتحة السابقة وحدها في مثل (أيس) و (عور)^(١).

وقد عني النحاة بتحديد نوع الحركة السابقة على نصفي الحركتين دون تحديد نوع الحركة التالية لهما عند وصفهم لمواضع إعلالهما، وكان هذا سبباً في قصور القاعدة المستنبطة عن تفسير الكلمات التي خالفتها في الإعلال، كما كان سبباً في جمعهم لبعض أمثلة اللغة التي لا تشترك فيما بينها في سياق صوتي واحد لصوت العلة الواقع فيها. وأذكر مثالين على هذه المسألة:

(١) الجوهري: أَيْسْتُ منه آيسُ يَأْسُ لغة في يَسْتُ منه أياسُ يَأْسُ ومصدرهما واحد. والعَوْرُ ذهابٌ حَسَّ إحدى العينين وقد عَوْرَ عَوْرًا وعَارَ يَعَارُ. انظر مادة (أيس) ومادة (عور) في لسان العرب لابن منظور.

١ (إعلال الواو بعد الضمة القصيرة عند النحاة:

ذكر سيبويه أن المدّ يحدث وسطاً في مثل (البُون والعُون ونُورٍ وقُولٍ)، وهي (فُعْلٌ) جمعاً لكل من (بوان وعوان ونوار وقوُول) (١). وقد فسر حدوث المدّ فيهن بأن الاسم الصحيح على (فُعْلٌ) تسكن عينه كما في (رُسُلٍ)، فلم يهمزوا الواو في هذه الجموع كما همزوها في (أُدُورٍ و قوُولٍ)، لقياسها على عين الصحيح الذي على مثالها. (٢)

ولا حاجة إلى افتراض تسكين العين في هذه الجموع، لأن الأقرب إلى التقدير أن يكون المدّ فيها ناشئاً عن حذف الواو من بين الحركتين المثلين كما تحذف من بين الفتحيتين في (غَزَوٍ) أصل (غزا) الفعل الماضي، فتكون قاعدة حذف نصف الحركة من بين الحركتين المثلين قاعدة مطردة في شتى صيغ اللغة:

ب - و - ن	←	ب - و - ن
ع - و - ن	←	ع - و - ن
ن - و - ر	←	ن - و - ر
ق - و - ل	←	ق - و - ل

ومتلما اكتفى سيبويه بالنظر إلى الضمة السابقة على الواو وافترض حذف الثانية وهي التالية للواو، لتفسير حدوث المدّ في الأسماء السابقة، اكتفى كذلك في مثل (قَمَحْدُوَّةٌ وَقَلْنَسُوَّةٌ وَعَنْصُوَّةٌ) بالحديث عما كانت توجهه الضمة قبل الواو فيهن من تحويل الواو إلى ياء، قياساً على تحويلها في مثل (الأدلي) جمع (الدلو).

وليس ثمة شبه بين (قَمَحْدُوَّةٌ) و(الأدلي) مثلما هو بينها وبين (البُون والعُون) اللذين تقع الواو فيهما غير متطرفة مسبوقة بالضمة مثلها في (قَمَحْدُوَّةٌ)، وهي في ثلاثهن متلوة بحركة قصيرة محددة غير قابلة للتغيير والتبديل، على خلاف توقع حركات الإعراب الثلاث على آخر (الأدلي) كما ذكر سيبويه.

وبالنظر في نوع الحركة التالية لنصف الحركة في كل من (البُون والعُون ونُورٍ وقُولٍ) والحركة التالية لنصف الحركة في (قَمَحْدُوَّةٌ وَعَنْصُوَّةٌ وَقَلْنَسُوَّةٌ)، يتضح أن سبب

(١) البوان عمود من أعمدة الخباء، العوان من البقر وغيرها: التَصَفُّفُ فِي سِنِّهَا أَوْ هِيَ مِنَ الْبَقْرِ وَالْخَيْلِ: الَّتِي نَتَجَتْ بَعْدَ بَطْنِهَا الْبَكْرُ، النُّوَارُ: الْمَرْأَةُ النَّافِرَةُ عَنِ الشَّرِّ وَالْقَبِيحِ، أَمَّا (الْقَوُولُ) فَقَالَ فِيهِ ثَعْلَبُ: "إِنَّهُمْ لِقَالَةٌ بِالْحَقِّ وَكَذَلِكَ قَوْلٌ وَقَوْلٌ وَالْجَمْعُ قَوْلٌ وَقَوْلٌ (الْأَخِيرَةُ عَنْ سَيْبَوِيهِ). وَكَذَلِكَ قَوْلٌ وَقَوْلَةٌ، وَامْرَأَةٌ قَوْلَالَةٌ:

كثيرة القول. انظر لسان العرب لابن منظور.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٩ و ٣٨٢ و ٤١١، و(الأدور) جمع الدار.

ترك إعلال الواو في الثلاثة الأخيرة هو عدم تماثل الحركتين المكتنفتين لها ، في حين كانتا حركتين متماثلتين في الجموع المذكورة.

وبذلك يظهر أن تشبيهه مثل (قَمَحْدُوَّة) بكلمة (الأدلي) في لزوم قلب الواو ياء، تقريب بين المتباعدين، وهو التقريب الذي دعا النحاة إلى تعليل التصحيح في مثل (قَمَحْدُوَّة) بوجود الهاء فيها، فأدى هذا إلى القول بتباين أثر الهاء في منع الإعلال فيما بين كلمات مثل (الإداوة) و (القناة)، وإلى تضارب تفسير الإعلال وتركه فيهما. ولم تكن ثمة حاجة إلى النظر إلى الهاء عند تفسير أي من هذه الكلمات سواء في ذلك: (قَمَحْدُوَّة) و (الإداوة) و (القناة)، لولا الاشتباه الذي وقع بين (الأدلي) و (قَمَحْدُوَّة) في حيز إعمال قاعدة صرفية واحدة تحتم إلى الجزء الأول من سياق الواو دون الجزء الثاني منه.

وإن تشبيهه مثل (قَمَحْدُوَّة) و (قَلَنْسُوَّة) بـ (الأدلي) يدخلهما في حيز قاعدة صرفية لا صلة لها بهما من أي وجه، لأن (الأدلو) يتحول فيه مدّ الحركة الضيقة الخلفية إلى مدّ الحركة الضيقة الأمامية، في حين أن (قَمَحْدُوَّة) إن كان يلزمها مدّ، فإنما يكون ضمة لا كسرة، لأن الواو مسبوقة بالضمة لا تكون وسطاً إلا ضمة طويلة.^(١)

ولا يفي تفسيرهم لترك إعلال واو (قَمَحْدُوَّة) بوقوع الواو غير متطرفة فيها، في تعليل إعلالها غير متطرفة في (البون والعون) وأمثالهما، حيث الواو مسبوقة بالضمة غير متطرفة كما في (قَمَحْدُوَّة). وقد ألمح النحاة الصلة بين (قَمَحْدُوَّة) و (لن يغزو) من حيث وقوع الواو بين ضمة مفتحة^(٢)، فقررنا أن هذا موضع ثبوت الواو في الكلمات، ولكنهم لم يبنوا على هذه الملاحظة تفسيراً لثبوتها فيها وإعلالها في غيرها، لأنهم لم يقيموا قواعدهم على الاعتداد بالحركة التالية لنصف الحركة، مكثفين بالنظر إلى الحركة السابقة عليها.

٢) إعلال الواو والياء بعد الفتحة القصيرة عند النحاة:

لم يحدد النحاة نوع الحركة التي تتحرك بها الواو والياء في الكلمات التي تنشأ فيها الفتحة الطويلة من مثل (رمى وقضى وغزا ودعا) إذ اكتفوا بالإشارة إلى أنهما متحركتان ومسبوقتان بالفتحة في مواضع "قلبهما ألفاً". وليس حدوث الفتحة الطويلة ثمة راجعاً إلى سبق نصفي الحركتين بالفتحة القصيرة وحدها، وإنما مردّه إلى وجود الفتحة القصيرة بعدهما كذلك. ولا تختص هذه الظاهرة الصرفية بالأفعال، لوقوعها في الأسماء من مثل

(١) انظر في تحول [-] و [-] إلى [-] : بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ١٤٩ .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٨٨ ، المنصف ٢/ ١٣٤-١٣٥ .

(الباب والناوب) حيث يقع المدّ وسطاً، وترتبط ظاهرة المدّ في جميع ذلك بحذف نصف الحركة من بين الفتحيتين اللتين تؤصلان في الصيغة الأولى لتلك الكلمات، فهما معا سبب حدوث المدّ عند التقائهما من بعد ذلك الحذف.^(١)

ولما ترك النحاة تحديد نوع الحركة التالية للواو والياء في أصل بناء (رَمَى وَغَزَا) وأمثالهما، لزمهم تفسير تصحيحهما في كلمات تحركتا فيها بغير الفتحة القصيرة من مثل: (عَوْرٌ وَحَيٌّ وَقَوِيٌّ صَيِّدٌ)^(٢). وليس ثمة حاجة إلى تفسير مثل هذه الكلمات، لأن نصفي الحركتين فيها لا يحل محلها المدّ بحال لاختلاف الحركتين المكتنفتين لهما، وإنما التبس أمرهما فيها بهما في الكلمات التي حذفنا فيها من بين الفتحيتين، لاتساع القاعدة الصرفية التي وضعها النحاة لجميع الحركات المحتملة بعد الواو والياء المسبوقتين بالفتحة، عند وصف السياق الصوتي اللازم لحصول الفتحة الطويلة في موضع نطقهما .

المسألة الثانية: تصنيف المدّ تصنيفاً مستقلاً عن الصوامت وعن نصفي الحركتين:

يصف العلماء المعاصرون المدّ بأنه حركتان قصيرتان متواليتان ويصطلحون عليهما بالحركة الطويلة، إذ يقابلها الحركة الواحدة فتعدّ قصيرة ويعدّ تتابع الاثنتين منها إطالة لها. وبذلك لا يرتبط المدّ بإحدى نصفي الحركتين الواو أو الياء، ولا يرتبط بالصوامت بحال. وقد وصف النحاة المدّ بأنه صامت ساكن في بعض الأحيان، وبأنه يقوم بوظيفة نصف الحركة في أحيان أخرى:

الفرع الأول: وصف المدّ بأنه صامت ساكن:

نذكر سببويه هذا الوصف للمدّ في عدة مواضع أذكر منها هنا ما يتعلق بقاعدة إعالل (كساء ورداء) لارتباطها عنده بصيغة (رمى) المتناولة في الدراسة.

وقد اعتبر سببويه المدّ في (كساء ورداء) صامتاً ساكناً غير حصين يقع بين الفتحة التي تتحرك بها عين (فعال) وصوتي الواو والياء اللتين تقلبان ألفاً بأثر مجيئهما تاليتين لتلك الفتحة. وهو يشبه قلبهما في هذين الموضعين وعدم الاعتداد بالصامت الساكن الذي يفصل بينهما وبين فتحة عين الكلمة ، بقلب الواو ياء في مثل (عَتِيٍّ وَمَعْزِيٍّ) مع وجود الواو المدية قبلها حاجزاً غير حصين أيضاً. يقول في ذلك:^(٣) "وإذا كان قبل الياء والواو

(١) جاء تفصيل ذلك ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) الصَيِّدُ مصدر الأَصْيَدِ وهو الذي يرفع رأسه كثيراً والفعل (صَيَّدَ) بالكسر مضارعه (يَصَيِّدُ).

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٤ - ٣٨٥.

حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: (ظَبِي ودَلُو).....، وقويتا حيث ضعف ما قبلهما؛ ومن ثم قالوا: (مَغزُو) كما ترى و(عُتُو)، فاعلم. وقالوا: (عُتِي ومَغزِي) شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بـ (أدل). فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة. فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة، همزت، وذلك نحو: (القضاء والنماء والشقاء). وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا (عُتِي ومَغزِي وعُصِي)، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في (قضاء) ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء. وألزموها الاعتلال في الألف، لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالاً، ألا ترى أن الواو بعد الضمة تثبت في الفعل وفي (قَمَحْدُوَة)، وتدخلهما الفتحة، والياء بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا تُغَيِّر فتحوّل من موضعها. وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون. ولا يكون هذا في (دَلُو وظَبِي) ونحوهما، لأن المتحرك ليس بالعين، ولأنك لو أردت ذلك لغيرت البناء وحركت الساكن".

يربط سيبويه هاهنا بين (قضاء وشقاء) و(عُتِي ومَغزِي) في أن المدّ قبل الآخر فيهن جميعاً صوت ساكن مثل اللام والياء من (دَلُو) و(ظَبِي)، والألف والواو عنده مسبوقتان بحركة قصيرة من جنس كل منهما. وبذلك يكون تفسير (مَغزُو) عنده على هذا الوجه:

(مَغزُو) على زنة مفعول هو [م - غ ٥ ز - و ٥ و] ؛ حيث وقعت واو بناء مفعول ساكنة نصف حركة مسبوقة بالضمة القصيرة. ووجه شبهه بـ (الأدلي) عنده هو أن آخرهما الواو وقد سبقت بضمة قصيرة في أحدهما سبقاً مباشراً وفي الآخر سبقاً غير مباشر:

ء - د ٥ ل - و ٥ _____ ء - د ٥ ل - ي
 م - غ ٥ ز - و ٥ _____ م - غ ٥ ز - ي ٥ ي

فكأنما أراد أصحاب تلك اللغة أن يتجاوزوا عن الفرق بين إتباع الضمة بالواو إتباعاً مباشراً، وإتباعها بها إتباعاً غير مباشر، فقلبت الواو لام الكلمة فيهما ياء دون الاعتداد بالواو الفاصلة بين الضمة والواو لام (مَغزُو).

وعلى ذلك ينقاس عنده قلب الواو والياء في (قضاء ونماء وشقاء) حيث وقعتا لامين يفصل بينهما وبين الفتحة القصيرة حرف مد ساكن غير حصين، فلا يعتد به مثلما لم يعتد بواو صيغة (مفعول) في (مَغزِيّ) وواو (فُعول) في الجمعين (عُتِيّ وَعُصِيّ). وعلى هذا تكون مراحل صياغة (قضاء) كما يلي:

١ - (قضاء) على فعال أصله منته بالياء؛ فهو: [ق - ض - ا ي -]

٢ - لما وقعت الياء متحركة (بعلامة الإعراب) وقبلها الفتحة - وإن لم تقع قبلها وقوعاً مباشراً - ، قلبت ألفاً مثلما تقلب في (رمى):

[ق - ض - ا ي - ← ق - ض - ا ي] .

فهذا معنى قوله "وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون"^(١)، فالسكون عنده هو سكون الألف المنقلبة عن الواو والياء في هذا الموضع.

وبإعادة النظر في نص سيبويه ، نجده يلحظ التفاوت بين قاعدة تصحيح الواو والياء بعد السكون والقول بإعلالهما في مثل: (مغزِيّ وعُتِيّ وقضاء ونماء)، فهو يجد الهمز في الأخيرين لازماً على الرغم من عدم لزوم قلب الواو ياء في (مَغزُوّ) و(عُتُوّ)، فألزمه هذا التفاوت أن يفسر الهمز بقوله: "وألزموها الاعتلال في الألف ، لأنها بعد الفتحة أشدّ اعتلالاً ؛ ألا ترى أن الواو بعد الضمة تثبت في الفعل وفي (قَمَحْدُوّة) وتدخلها الفتحة، والياء بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا تُغيّر فتحول من موضعها".

فأراد بذلك تمييز الواو والياء بعد المد الساكن في مثل (قضاء ونماء) عنهما في مثل (مَغزُوّ) و (الآتِيّ)^(٢) بعد الواو والياء المديتين ، وعدّ مثل (قَمَحْدُوّة) و(لن يَغزُوّ) و(لن يرمي) أمثلة تثبت أن الواو والياء لا يطرد إعلالهما إلا بعد الفتحة ، فتحقق له بذلك الدليل تفسير لزوم قلبهما بعد الفتحة وإن فصل بينهما وبينها فاصل كما في (قضاء) و(نماء).^(٣)

(١) انظر الصفحة السابقة.

(٢) الأتِيّ هو ما يقع في النهر من خشب أو ورق.

(٣) وقد غاب عن سيبويه في هذا الموضع أن الفتحة لا توجب إعلال الواو والياء بعدها في كل أمثلة اللغة، فلم يذكر مثل (إداوة ونهاية ونزوان وغليان) ههنا، وهن أمثلة وقعت فيهن الألف قبل الواو والياء كما في (قضاء ونماء) أو وقعت فيهن الفتحة القصيرة قبلهما كما وقعت قبل واو وياء (غَزَوّ ورمي)، دون أن تقلبا في إحداهن، فليست الفتحة - طويلة كانت أم قصيرة - السابقة عليهما إذن سبباً موجباً لقبهما "الفين" كما يقول في نصه السابق. وقد سبقت الإشارة في فقرة (تضيق حيز إعمال القانون الصوتي) إلى أن إعمال القاعدة الصرفية يتوقف عندما يكون سياق نصف الحركة في كلمتها مختلفاً عن السياق الذي تستلزمه

ولمّا كان إعلال الواو والياء مقترناً بتحقيق سياق الإعلال بجزءيه، كما سبقت الإشارة^(١)، لم تكن (قَمْحُودَةٌ) و(لن يَغْزُوَ ولن يرمي) أمثلة تستحقّ إعلال الواو أو الياء منذ أول الأمر ثم ترك فيها، حتى تكون دليلاً على عدم اطراده حيث تسبق نصف الحركة بغير الفتحة.

وإذا تناولنا الأمثلة التي مثل بها سيبويه في نصه السابق لتحديد عناصرها الصوتية، وجدناها غير مخالفة لقاعدة تصحيح الواو والياء في مثل (ظَبِّي ودَلْوِي)، وبدت المفارقة بينهما وبين مثل (قضاء ونماء)، ثم المفارقة بين هذين الأخيرين وبين تصحيح نصفي الحركتين بعد المدّ في مثل (إداوة ونهاية) وقبله في مثل (غَلِيان ونَزَوان)^(٢).

فعند ردّ تفسير الكلمات السابقة إلى وصف علماء الأصوات للمدّ بأنه تتابع حركتين قصيرتين، يكون تمثيل واو مفعول في مثل (مَغْزُوًا) وواو فُعول في مثل (عُتُوًا) في بنيتها العميقة على الوجه التالي:

أ - (مَغْزُوًا) :

م - غ - ز - و

ب - (عُتُوًا) :

ع - ت - و

وهما بذلك ينتهيان بما تنتهي به صيغة (الأدلي) الأصلية؛ فيكون قلب الواو ياء فيهما موافقاً لقلبها في (الأدلي) دون الحاجة إلى اعتباره تشبيهاً به أو تجاوزاً عن وجود ساكن فاصل بين الواو والضمة، وإنما القاعدة واحدة للأمثلة الثلاثة:

أ - [مَغْزُوًا ← مَغْزِيًا] :

م - غ - ز - و ← م - غ - ز - ي

ب - [عُتُوًا ← عُتِيًا] :

ع - ت - و ← ع - ت - ي

القاعدة، وأن مثل (قَمْحُودَةٌ ولن يَغْزُوَ ولن يرمي) و(إداوة ونهاية وغَلِيان ونَزَوان) كلها أمثلة لم يتحقق فيها السياق الصوتي الذي تستلزمه إحدى قاعدتي الإعلال المحدثة المد في موضع نطق الواو والياء، وهما قاعدة إعلالهما بعد الحركة المجانسة وقاعدة إعلالهما بعد الفتحة: انظر ص ٦٢٤-٦٢٧، ٦٣٠-٦٣٢.

(١) انظر المواضع السابقة.

(٢) النَّزَوَان: التَّقَلَّتْ ومنه "إنه لَنَزِيٌّ إلى الشرِّ" ونَزَاءٌ ومُنْتَزِعٌ أي سَوَارٌ إليه.

ج _ [أدلُو ← أدلي]:

ء - د 0 ل - و ← ء - د 0 ل - ي

ولا حاجة حينئذ إلى اعتبار (مَغزِيٍّ وَعَتِيٍّ وَعِصِيٍّ) ألفاظاً على غير الوجه في كلام العرب كما ذهب سيبويه في قوله السابق حيث قال: (١) "وقالوا: (عَتِيٍّ و مَغزِيٍّ)، شَبَّهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بـ (أدلٍ). فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة".

فمعنى كلامه أن قلب الواو ياء في (عَتِيٍّ و مَغزِيٍّ) مخالف لقاعدة تصحيحها بعد الصامت الساكن في مثل (دلُو) و (مَغزُو) وأن التصحيح هو الأصل. وإنما وقعت الواو في كل من (مَغزُو) و (عَتُو) و (أدلُو) بعد الضمة في بنية الاسم العميقة، واتصلت بها اتصالاً مباشراً دون وجود صامت ساكن يفصل بينهما كما فصل بين الكسرة والواو في (قنوة) (٢). والفرق بين الضمة السابقة على الواو في المثالين الأولين وبينها في المثال الأخير، هو اختلافهما في الطول: فهي ضمة طويلة في صيغتي مَفْعُول و فُعُول، وهي ضمة قصيرة في الصيغة الأولى من (الأدلي)، ولكن التابع الصوتي واحد في كل، فهو: "ضمة ثم الواو طرفاً في الاسم"، فلزمته قاعدة صرفية واحدة فيهن جميعاً، وهي قلب الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة.

ويؤكد اتفاق الأمثلة الثلاثة في القاعدة الصرفية قول سيبويه في آخر كلامه: "فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة"، لأن الكثرة تفيد اطراد القلب ياء وأنها ألفاظ غير شاذة أو خارجة عن قاعدة تصحيح الواو في مثل هذا الموضع، وإلا لما شاعت وكثرت في كلامهم.

ويفترق مثلاً اسم المفعول والجمع على (فُعُول) عن (أفْعَلٍ) في أنهما يلزمهما الإدغام آخرًا، فنتحول لأجله الكسرة الثانية إلى نصف حركة:

أ - م - غ 0 ز - ي ← م - غ 0 ز - ي

ب - ع - ت - ي ← ع - ت - ي

وبذلك تنتفي الحاجة إلى اعتبار بعض أمثلة اللغة مخالفة للقياس في تصحيح الواو، وتندرج كل مجموعة منها مشتركة في ظاهرة صرفية معينة تحت القاعدة الواحدة دون

(١) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٢) ذكر سيبويه (قنوة) أصل (قنية) وهي مصدر (قنوت) بمعنى الاقتناء (أ.مادة قنا) في لسان العرب) مثلاً على وقوع الصامت الساكن حاجزاً غير حصين بين صوت العلة وحركة صامت آخر قبله: الكتاب

٣٨٨/٤.

افتراض شيء من التجاوزات أو الاستثناءات، ودون الحاجة إلى كثرة التفسيرات لألفاظ ملتبس بعضها ببعض فيما تستدعيه من ظواهر صرفية لم تتحقق فيها جميعاً. ويكون حينئذ تفسير الفرق بين (مَغزُوّ وَعُتُوّ) و (مَغزِيّ وَعُتِيّ) مرتبطاً بترتيب أعمال قاعدة الإدغام في اللغات العربية المختلفة: فالصيغتان المنتهيتان بالواو يقدر وقوعهما في لغة تحقق الإدغام أولاً، فتقلب لأجله الضمة المجاورة للام نصف حركة، فتصبح الواو الأولى من الواوين المدغمتين:

أ - م - غ 0 ز - - و ← م - غ 0 ز - و
ب - ع - ت - - و ← ع - ت - و

فلما وقع الإدغام، لم تنشأ حاجة إلى قلب الواو المتطرفة ياء إذ لم تسبق بضمة كما في (الأدلو)، فبقيت على حالها دون قلب.

وعلى العكس من ذلك يكون أمر (مَغزِيّ وَعُتِيّ)، حيث تأخر الإدغام وسبقته قاعدة المخالفة بين أواخر الأسماء والأفعال، فقلبت الواو ياء والضمة قبلها كسرة، ثم حوّلت الكسرة القصيرة المجاورة للياء إلى نصف حركة لتحقيق الإدغام.^(١)

ولا يلزم القول بطرد قاعدة قلب الواو ياء في اسم المفعول وصيغتي الجمع (فَعُولٍ) و(أَفْعُلٍ)، أي استثناء عن قاعدة تصحيح نصفي الحركتين بعد الصامت الساكن كما كان الاستثناء لازماً مع القول بأن المد ساكن، كما لا يلزمه تعديل في قاعدة قلب الواو ياء طرفاً في الأسماء - لاتفاق الصيغ الثلاث في السياق الصوتي الخاص بالقاعدة عند وصف المد بأنه حركتان - أو إغفال صوت من أصوات الكلمة والتجاوز عن وجوده وأثره فيما يجاوره من الأصوات الأخرى، كما يكون الشأن عند القول بوجود حاجز ساكن غير حصين.

وبذلك أدى وصف الواو والألف في (مَغزُوّ) و (قضاء) بأنهما حرفان ساكنان، إلى اشتباه بعض أمثلة اللغة بقاعدة صرفية واحدة لا ترتبط بها جميعاً، وإلى اعتبار تطبيق القاعدة الصرفية متعلقاً بموضع الفتحة من الكلمة في مثل (قضاء ونماء)، وإلى وقوع المفارقة بين لزوم الهمز

(١) يحدث الإدغام في أواخر الأسماء المعتلة الآخر إذا سبق لامها مدّ حركته ضيقة من مثل (خَطِيئَة) و(مَشِيئَة) وهما مخففاً (خَطِيئَة ومَشِيئَة) حيث التقت نصف الحركة الياء بالكسرة الطويلة قبلها كما التقت الياء بها في (الأيّ) وهو أيضاً على فعيل كـ(خَطِيئَة)، ولكن ياءه أصلية غير ناشئة عن تخفيف الهمزة. ويطرد هذا الإدغام آخر الأسماء لوقوع النبر فيها على الحركة التي قبل اللام، وهو ما يسميه الدكتور عبدالصبور شاهين بنبر التوتّر (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ١٠٩، ١٤٨-١٥٠). فحدث الإدغام فيها ناتج عن الضغط النبري في مواضع المدّ. ومن أمثلة هذا الإدغام مع الحركة الطويلة الضيقة الخلفية: (عَدُوّ وَعُلُوّ ومرضُوّ)، فهو موضع نبر وإدغام مرتبط بالمدّ ذي الحركة الضيقة وغير مقيد بصيغة صرفية محددة.

فيها وبين عدم لزوم قلب الواو ياء في (مَغزَوْ) و (عُتُو)، فحصل الخلط بين مواضع إعمال بعض قواعد الإعلال المختلفة.

أما الأمر الأول، فهو اشتباه الألفاظ معتلة اللام التي قبل آخرها المدّ في صيغها الأصلية من مثل (مغزوّ وعُتوّ وقضاء ونماء) بالمعتلة اللام التي قبل آخرها السكون من مثل (ظَبِّي ودَلُو) في استدعاء إعمال قاعدة تصحيح نصفي الحركتين بعد الصامت الساكن، فكان يجب على هذا الاعتبار أن يقال (قضاي ونماو) ويمتنع همز الواو والياء فيهما كما صححتا في (مغزوّ وعُتوّ).

أما مع اعتبار الفرق بين المدّ والصامت الساكن، فلا يقع التباس بين هذه الكلمات، ويكون وصف سياق نصف الحركة فيها وتفسير إعلالها وتصحيحها على ثلاثة وجوه متباينة لا يجمع بينها وجه شبه أو قاعدة صرفية واحدة وسياق صوتي واحد:

أ - فنصفا الحركتين في (ظَبِّي ودَلُو) مسبوقتان بالسكون وقبل كل منهما صامت متأصل في بناء الكلمة، وهو موضع تثبتان فيه ولا تغيران فيه إلا وسطاً: ^(١)

١ - ظ - ب - ي

٢ - د - ل - و

ب - أما في (مَغزَوْ وعُتُو)، فالواو لام الكلمة مسبوقة بضمة طويلة لا بسكون، وهو موضع يُكتفى فيه من الحركة الطويلة بنصفها الأول لتحقيق الإدغام بالواوين أو بالياءين في مثل (الأتِيّ ومرَضِيّ ومَسْنِيّ^(٢) ومُنْسِيّ ومعْنِيّ) وأشباهاها.

ج - وأما (قضاء ونماء وشقاء)، فالواو والياء في أصولهن مسبوقتان بالحركة الطويلة، لكنها حركة لا تقبل تحوّل جزئها الثاني إلى نصف حركة كما كان الشأن في (مَغزِيّ وعُلوّ)، فبقيت الحركة طويلة ولم يبتغ تقصيرها لأي علة صوتية.

والهمز في هذه الأسماء يتفق مع الهمز في أسماء الفاعلين والجموع حيث تلي الواو والياء الفتحتين في أصل صيغها كما في (قائل وبائع وشائع وخائف) وكما في (قلائد وسيائد وأوائل وصحائف وعجائز وصوائد). وهو يتفق كذلك مع الأسماء المفردة التي تلي فيها الياء الفتحة الطويلة، كما في (العباءة والصلاءة)، ذلك أن الهمز في جميع ذلك ينشأ

(١) يقع السكون قبل الواو والياء في اسم المفعول من مثل (مَبْيُوع) و(مَقُول) فتحدث المماثلة في الأول وتنقل نصف الحركة إلى موضع السكون قبلها فينشأ المدّ في (مَبْيِع) و(مَقُول)، ثم تقصر الحركات الثلاث إلى اثنتين .

(٢) المسنِّي من سناها الغيثُ يسنوها، فهي مسنوة ومسنية بمعنى سقاها. انظر لسان العرب.

في موضع نصف الحركة المتوسطة بين الفتحين والحركة القصيرة التالية لها، فالسياق الصوتي فيهن جميعاً واحد، والقاعدة الصرفية من ثم واحدة.

أما اتفاهن في السياق الصوتي الذي وقعت فيه نصف الحركة ، فهو لمجيء الواو أو الياء فيهن بين فتحة طويلة وحركة قصيرة تالية لهما: هي الكسرة في أسماء الفاعلين والجموع، وهي الفتحة في الأسماء المنتهية بهاء التانيث، وهي علامة الإعراب في المصادر. وبيان هذه السياقات في البنية الأولى لهذه الأسماء كما يلي:

- ١ _ في اسم الفاعل (قائل): - - - - - -
- ٢ _ في اسم الفاعل (بائع): - - - - - -
- ٣ _ في جمع التكسير على مفاعل من مثل (عجائز) : - - - - - -
- ٤ _ في جمع التكسير على مفاعل من مثل (صحائف): - - - - - -
- ٥ _ في الاسم المنتهى بهاء التانيث من مثل (العباءة): - - - - - -
- ٦ _ في المصدر مثل (القضاء) : - - - - - -
- ٧ _ في المصدر من مثل (النماء): - - - - - -

فلما وقعت الواو والياء في الكلمات السابقة موضعاً يتحقق فيه تسهيل الهزمة، حُمِلتا عليه في الحذف بعد المدّ في مثل: (جاء وساء وشاء ودعاء وعشاء) التي تنطق مُسهَّلة: (جا وسا وشا ودعا وعشا).^(١) وتكون نتيجة حذف الواو والياء في هذه الكلمات أن تتوالى ثلاث حركات قصيرة في كل من السياقات السابقة، فيجب حذف إحداها منعاً لتوالي ثلاث حركات:^(٢)

- في الأمثلة (١-٤) - - - - - - / - - - - - - ← - - - - - - 0
- المثال (٥) - - - - - - / - - - - - - ← - - - - - - 0
- في المثالين (٦-٧) - - - - - - / - - - - - - ← - - - - - - 0

وإذا كان حذف الواو والياء من هذه السياقات حملاً على حذف الهزمة من شبيهاتها في مثل (خَطِيئَةٌ وَنَبِيٌّ وَمَقْرُوءَةٌ) حيث المدّ بغير الحركة المتسعة، فإنه يلزم حملها على تسهيل الهزمة في مثل هذه الكلمات أن يعوض عن حذفها بصوت انتقالها كما عوض عن

(١) الدكتور صلاح الدين حسنين (الهزمة ، دراسة صوتية تاريخية) ، ٣٠٧ ، ٣١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٩٣ ، ٣٠١ .

حذف الهمزة بصوتي الواو والياء منعاً لحذف إحدى الحركات الثلاث المتتابعة بعد حذف الهمزة في (خَطِيَّةٌ وَنَبِيٌّ وَمَقْرُوءَةٌ).^(١)

فمراحل تصريف [خَطِيَّةٌ ← خَطِيَّةٌ] يمكن تفسيرها كما يلي:^(٢)

أ - خ - ط - ع - ت ← خ - ط - Ø - ت

ب - خ - ط - Ø - ت ← خ - ط - Ø - ي - ت

ج - خ - ط - Ø - ي - ت ← خ - ط - ي - ي - ت

نتج عن حذف الهمزة في المرحلة الأولى تتابع ثلاث حركات (الكسرة الطويلة والفتحة القصيرة)، ولم يبتغ حذف إحداهن حتى لا يقع إجحاف ببنية الكلمة وتصبح (خَطِيَّةٌ) بياء واحدة مدية بعد حذف الفتحة، فيلتبس بناؤها ولا يتبين أنها على فعيل، ذلك أن حذف إحدى الحركات الثلاث يكون بتغليب الحركة الطويلة على الحركة القصيرة كما في (يَجِيكَ) مخففة عن (يَجِيئُكَ) مرفوعاً، حيث ماثلت ضمة الإعراب (القصيرة) الكسرة الطويلة فتوالت ثلاث كسرات، ثم حذفت إحداهن منعاً لتوالي الأمثال:^(٣)

أ - ي - ج - ع - ك ← ي - ج - Ø - ك

ب - ي - ج - Ø - ك ← ي - ج - Ø - Ø - ك

فلما أريد عدم الإجحاف ببناء فعيل بتكرار الحذف في وسطه، جيء بالياء في موضع لام الكلمة المحذوفة، تعويضاً عن الصوت المحذوف وحفظاً لبناء الكلمة من الإجحاف. وكان مجيء الياء في هذا الموضع ميسوراً لوجود الكسرة الطويلة قبل موضع

(١) المرجع السابق ، ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) لم أعرض مراحل صياغة كلمة (الخَطِيَّة) على النسق الذي اقترحه الدكتور صلاح حسنين في مقاله (الهمزة، دراسة صوتية تاريخية ، بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد ٩) ، نظراً إلى عدم تعليقه فيه لتقصير المد في المرحلة الثانية من صياغة الكلمة (ص ٣٠٧ من المقال)؛ فكانت الفقرة (ب) التي أضفتها في عرض مراحل صياغتها تفسيراً لتقصير الكسرة الطويلة من بناء (فعيل) ، وقد بنيت هذا التفسير على القول بالنقل وفق نظرية العامل الفونولوجي وعلى ضرورة استيفاء التفسيرات المقترحة للصيغ الصرفية لجميع التغييرات الحادثة فيها دون استثناء ، حتى لا تكون التفسيرات المقدمة ناقصة . وجدير بالإشارة هنا أن بعض القبائل قد خففت (خطيئة) و(مقروءة) على (خطيئة) و(مقروءة) بياء واحدة وواو واحدة: انظر (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) د. عبد الصبور شاهين، ص ١١٠ .

(٣) د. صلاح الدين حسنين ، الهمزة دراسة صوتية تاريخية ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

اللام المحذوفة، فانتقل بعض هذه الكسرة إلى موضع الصامت بعدها ونشأت الياء.^(١) ثم لما أصبحت الصيغة (خَطِيَّة) بياء تقع في موضع لام الكلمة قبل هاء التانيث، التبسّت الكلمة ببناء (فَعْلَة)، فأريد بيان الموضع المقطعي المحذوف من بناء (فَعِيل) وهو الكسرة الثانية قبل اللام منه، تفرقة بين البناعين. ولم يكن ردّ الكسرة ممكناً لما في ذلك من تعريض الياء للحذف بعد المدّ في مثل (خ - ط - ي - ت)، فعوضت الكسرة الثانية بتضعيف الياء وأصبح نطق الكلمة بعد تسهيل همزتها: [خ - ط - ي - ت].

أما عند النظر إلى حاجة كلمتي (قضاء) و(نماء) إلى صامت حاجز بين الحركات الثلاث المتتابة فيهما بعد حذف الياء والواو، فإننا نجد ردهما بعد حذفهما من (قضاء و(نماء) ليقوما بوظيفة الصوت الانتقالي بين المدّ وعلامة الإعراب، رجوعاً إلى ما فرّ منه في أصل الكلمتين. ومن ثمّ التجيء إلى صوت انتقالي غيرهما وهو الهمزة^(٢) التي وقعت فيهما لاماً، فتحملت حركات الإعراب.

(١) يمكن تفسير عدم تساوي العمل الفونولوجي في كل من (بجيك) و(خطية) مخفي الهمزة من حيث إدخال الصوت الانتقالي بين الحركات في الصيغتين، بأن الحركات المتتابة بعد حذف الهمزة في (خطية) ومقروءة) حركات يجب ثباتها في أبنيتها، على خلاف الحركات في (يجيء) مرفوعاً حيث الحركة الثالثة علامة الإعراب، فلا يضير حذفها مثلما لم يضر حذفها آخر كل مضارع ناقص ولا حاجة من ثمّ إلى صوت انتقالي يمنع حذف الحركة الثالثة في (ي - ج - ي - ك) محذوف الهمزة.

(٢) د. صلاح الدين حسنين، الهمزة، دراسة صوتية تاريخية، ٣١٥.

ويتضح عند الاعتداد بأن المدّ حركة طويلة أن الهمز في مثل (قضاء ونماء) لا صلة له بفتحة عين الكلمة كما ذهب سيبويه. وهو يفسر تصحيح الواو والياء في (دَلُو وظَبِي) بأن الفتحة لم تتبع العين كما تبعتها في (فَعَال) من المصادر وأن هذه هي علة التصحيح الذي بدا مخالفاً لقاعدة إعلالهما بعد الساكن في (قضاء ونماء) وفق وصفه للمدّ فيهما، وذلك قوله في نهاية النص السابق: ^(١) "ولا يكون هذا ^(٢) في (دَلُو وظَبِي) ونحوهما، لأن المتحرك ليس بالعين، ولأنك لو أردت ذلك لغيرت البناء وحركت الساكن."

وقد نتج هذا التفسير عن قوله إن العين في (قضاي ونماو) متحركة بفتحة قصيرة قبل الألف، وإن هذه الفتحة القصيرة هي سبب قلب الياء والواو ألفين كما كانت الفتحة قبلهما سبب قلبهما ألفاً في مثل (رَمِيَ وغَزَوَ). وهو بذلك يمزج بين قاعدة الهمز في المصدرين وقاعدة إعلال (فَعَلَّ) الناقص دون ملاحظة اختلاف السياق الصوتي للياء والواو في الأمثلة الأربعة وضرورة اختلاف القاعدة لكل من البناءين الصرفيين (فَعَال) و(فَعَلَّ).

وقد أدى هذا المزج إلى افتراض وجوب الإعلال لأجل الفتحة السابقة على كل ساكن في مثل (دلو وظبي)، ولا محل لهذا الافتراض، إذ هما مثالان لثبات الياء والواو دون استثناء في أي من أمثلة اللغة التي وردا فيها بعد الصامت الساكن.

ومثلما نشأ عن تفسيره لهمز (شقاء وقضاء) خلط بين قاعدة إعلالهما وقاعدة إعلال (غزا ورمي)، نشأ عنده خلط بين قاعدة تصحيح الواو في (دَلُو) وتصحيحها في (مَغزُو وعُتُو)، ثم بين سياق قلب الواو ياء في (الأدلي و مَغزِي و عَتِي) و سياق تصحيحها بعد السكون في (دَلُو). وينتج عن الأخذ بتفسيره لهمز المصادر وقوع المفارقة بين ثبات الواو والياء بعد الساكن في مثل (مَغزُو وعُتُو) و(مَغزِي و عَتِي)، وتغييرهما - دون استثناء - في (قضاء ونماء وشقاء) بعد الألف الساكنة عنده أيضاً.

والمواضع التي أشار فيها سيبويه إلى سكون المدّ لا حصر لها، ومنها قوله إن الألف ساكنة لا وجود للحركة فيها مطلقاً حيث قال مفرقاً بينها وبين الياء: ^(٣) "وإذا

(١) الكتاب ٣٨٥/٤، انظر ص ٦٣٣-٦٣٤ حيث جاء النص كاملاً.

(٢) أي "لا يكون قلبهما ألفاً لأجل الفتحة قبل الساكن غير الحصين".

(٣) الكتاب ١٩٧/٤.

حركات^(١)، فقلت (رأيت قاضية) لم تكسر^(٢)، لأنها إذا تحركت لم تكن حرف لين ، فبَعُدْ
شبهها من الألف، لأن الألف لا تُحْرَكُ أبداً.

وعلى الرغم من أن قصده في هذا الموضع أن مدّ الفتحة يخالف مدّ الكسرة والضمة
في أن الفتحة لا تقبل التحول إلى نصف حركة لاتساع مخرجها، في حين تتحول الضمة
والكسرة إلى نصفي الحركتين الواو والياء لإمكان تضيق مخرجيهما، إلا أن وصف المدّ
بالسكون أدى إلى التباس الحركة الطويلة بالصوامت الساكنة من مثل الباء والdal واللام
وأشباهاها إذا لم تلتها الحركات.

وكان نتيجة اعتبار المدّ صوتاً ساكناً أن وصفت مراحل تصريف الصيغ اللغوية
المعتلة به وصفاً لا يستوفي أصواتها كما أشار الدكتور داود عبده في تعليقه على تفسير
النحاة لمثل (قال وباع ودعا وبني)^(٣)، ذلك أن المدّ آخر الفعل من مثل (بني) يعدّ عندهم
صامتاً ساكناً منقلباً عن الياء نصف الحركة في أصل الصيغة، فهو يقع موقعها من بنية
الفعل، وهو موضع اللام الذي يشغله صامت لا حركة:

ب - ن - ي - ← ب - ن - ا

فلما وقعت الألف عندهم موقع الياء، قامت بوظيفتها الصرفية في بنية الكلمة
وفق تقديرهم.

أما عن الفتحة السابقة على الألف في مثل [ر - م - ا] عندهم، فقد ترك الحديث
عنها، إذ عوملت الألف هنا كالياء في (يرمي) حيث الحركة القصيرة من جنسها حركة
عين الفعل، ولا يظن بها الحذف "لاعتلالها من حرف العلة بعدها" كما يقول النحاة.^(٤)

فلما ترك الكلام عن حذف الفتحة قبل الألف من [ر - م - ا] دل هذا على
اعتبارهم المدّ الذي تحدثه الألف مكافئاً في مدته الزمنية للمدّ الذي تحدثه الياء في مثل
(يرمي)، أي أن الألف والفتحة قبلها ينتجان معاً حركة مدية لا تزيد في طولها عن الطول
القياسي للمدّ في اللغة وفق تقديرهم. وليس هذا الظن في موضعه، لأن الألف رمز كتابي
للمدّ لا لحركة قصيرة، وقياس المدّ في اللغة أن تساوي مدته الزمنية حركتين قصيرتين،

(١) أي : إذا حركت الياء من (القاضي) .

(٢) أي : لم تكسر الهاء في (قاضية) وإنما تضمها .

(٣) الدكتور داود عبده ، دراسات في علم أصوات العربية ، ٣٤ .

(٤) الكتاب ٣٨٣/٤ ، الممتع لابن عصفور ٥٢٣-٥٢٤ .

فتكون الألف مع الفتحة القصيرة قبلها تتابعاً لثلاث فتحات: [- - -]، وهو سياق صوتي يلزمه الحذف، لأن الحد الأقصى للمدّ هو الحركتان.

ولذلك أشار الدكتور داود عبده إلى أن القول بقلب الياء ألفاً في مثل (رَمَى) تفسير لا يقم سبباً لتتابع الفتحات الأربع المفترضة في صيغة [ر - م - ا -]، ولا سبباً لتسويغ حذف اثنتين منهما^(١)، كما هو حق هذا السياق في تقصير الحركات الأربع إلى اثنتين.

وما من شك في أن تقدير إحلال الألف محل الياء - لاعتبار كليهما "حرفين ساكنين" عندهم - قد أدى إلى تصوّر التطور الصوتي الحادث في [ر - م - ي -] على غير وجهه، وإلى وضع قاعدة صرفية غير متفقة مع الظاهرة الصوتية التي حدثت في هذه الصيغة، وهي ظاهرة حذف الياء من بين الحركتين القصيرتين المتماتلتين، إذ فسروها بقاعدة تفيد إبدال الصامت من الصامت كإبدال الميم من الواو في (قم) وكإبدالها من النون في (طامة الله على الخير).^(٢)

وذهب جميع النحاة مذهب سيبويه في اعتبار الألف "حرفاً ساكناً"، كما تبعوه في الإشارة إلى أنها إشباع للحركة القصيرة (الفتحة)، وأن الحركة القصيرة بعض المدّ وجزؤه. فمن كلام سيبويه في هذا المعنى قوله في باب الإدغام عن الفتحة الطويلة إذا وقعت قبل المدغمين إنها "بمنزلة المتحرك" وإنها "حرف ممطول":^(٣)

"وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مدّ، فإن الإدغام حسن، لأن حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام. ألا تراهم في غير الانفصال قالوا (رادُّ، وتُمودُّ الثوبُ). وذلك قولك: (إنّ المال لك، وهما يظلماني، وأنت تظلميني)، والبيان ههنا يزداد حسناً لسكون ما قبله.

ومما يدلّك على أن حرف المدّ بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي، لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف - إذا حذف الآخر - إلا حرف مدّ ولين، كأنه يعوّض ذلك، لأنه حرف ممطول".

وكذلك ذكر سيبويه أن الفتحة القصيرة هي بعض الفتحة الطويلة "الألف"، وأن الضمة القصيرة هي بعض الضمة الطويلة (الواو المدية)، والكسرة القصيرة هي بعض الكسرة الطويلة (الياء المدية). فمن ذلك قوله في باب (علل ما تجعله زائداً من حروف

(١) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية ٣٣-٣٤.

(٢) شرح المفصل ٣٣/١٠-٣٥: (طامه) مُبَدَّلٌ من (طانة) ومعناه: جبّله على الشيء. انظر مادة (طين) في لسان العرب.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٧ - ٤٣٨.

الزوائد وما تجعله من نفس الحرف):^(١) "وأما الألف، فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة، لأنها كثرت مزيدة كما كثرت الهمزة أولاً، فهي بمنزلتها أولاً: ثانية وثالثة ورابعة فصاعداً، إلا أن يجيء ثبت". وهي أجدد أن تكون كذلك من الهمزة، لأنها تكثر ككثرتها أولاً، وأنه ليس في الكلام حرف إلا وبعضها فيه أو بعض الياء والواو.

..... فأما الأحرف الثلاثة^(٢)، فإنهن يكثرن في كل موضع ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن، ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهم في الكلام: هن لكل مدّ ومنهن كل حركة، وهن في كلّ جميع. وكثرتهم في الكلام وتمكنهنّ فيه زوائد أفشى من أن يُحصى ويدرك."

فهو في النص الأول يقرر أن المدّ بمثابة الحركة الممتولة، وهو في النص الأخير يقرر أن الحركات الإعرابية^(٣) (وهي دائماً قصيرة) هي أبعاض المدود، فخلاصة كلامه في النصين أن كل حركة طويلة إنما هي إطالة للحركة القصيرة من جنسها: فالمد في (فَعُول) هو إطالة الضمة القصيرة، والمدّ في (فَعِيل) هو إطالة الكسرة القصيرة، والمدّ في (فَعَال) هو إطالة الفتحة القصيرة.

وبذلك يكون وصفه للمدّ مطابقاً لوصف الدراسات الصوتية المعاصرة إلا أنه خصّ اعتبار الألف والواو والياء بمنزلة الحركات بباب الإدغام وحده حيث جئن في أمثلة المدغمين بعد المدّ: (رادّ وتمودّ وتظلميني)، وكان نص كلامه: "لأن حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام."

فلما لم تكن عنده من الحركات في غير باب الإدغام، إذ عدها سواكن في سواه، أدى وصف الكلمات المشتملة على المدّ إلى الخلط بين مواضع إعمال القواعد الصرفية التي تتعلق بظواهر الإعلال، كما سبق. وجاءت من ثم تفسيرات الصيغ الصرفية متفاوتة بين اعتبار المدّ ساكناً واعتباره حركة، كما ظهر في تفسير سيبويه لكلّ من (مَعزُورٌ وقَضَاءٌ ويظلماني وتظلميني).

وقد أظهر ابن جني هذا الوصف المزدوج للمدّ في محاولة تفسيره للمفارقة بين إعلال الواو والياء في (كساو ورداي) وتصحيحهما في نحو (الإداوة والنهاية) حيث قال:^(٤) "ولكن القول

(١) الكتاب ٣٠٩/٤ - ٣١٠، ٣١٨.

(٢) هي الألف والواو والياء.

(٣) وكذلك الحركات التي يتحدد بها بناء الكلمة.

(٤) المنصف ١٣٩/٢.

عندي في هذا أن الألف لما كانت حرفاً في الحقيقة من وجه، ومشابهة للحركة من وجه آخر، أجريت مع الهاء في (النهاية والإداوة) مجرى الباء من (ظني) والذال من (عدو)، وأجريت في نحو (الرداء والكساء) مجرى الفتحة ليتعاقب عليها الأمران، ولا تجرى مجرى الحركة البتة، فتفهم هذا، فإنه أشبه بمقاييس كلام العرب."

وقد دعاه إلى هذا الرأي أنه وجد جميع التفسيرات التي قدمها النحاة لتترك إعلال الواو والياء في (الإداوة والنهاية) تفسيرات تقبل النقص، لأنها تقوم على وجود هاء التأنيث فيهما وعلى أنهما على غير مثال الفعلين (غزا ورمى)، ولم تتبن على قصر - وتماثل - الحركتين المكتفتين لنصفي الحركتين ولا على ارتباط الهمز بعد المد باختلاف الحركتين قبل موضع الهمزة وبعده في (قضاء ونماء).

وقد بنى كلامه على التصور العام عند جميع النحاة لسكون كل مدّ، ولذلك تكررت المواضع التي يُذكر فيها سكونه، سواء أكان ضمة أم كسرة أم فتحة طويلة. فمن ذلك قول ابن جني في الواو والياء المديتين إنهما ساكنتان كسكون العين من (غزو) و(ظني) في قوله شارحاً كلام المازني في إدغام الواوين في (مغزو ومعدو وعتو):^(١) "وقوله (ومن ثم قالوا مغزو)، يقول: لأن في (مغزو) حرفاً مشدداً، والحرف المشدّد أبداً حرفان من جنس واحد، الأول منهما ساكن، فالواو الأولى من (مغزو ومعدو وعتو) ساكنة بمنزلة الزاي من (غزو)، كما أن الياء في (كرسي وصبي) ساكنة بمنزلة الباء من (ظني)".

ولما كان الأصل عندهم في وصف المدّ أنه ساكن لا حركة فيه، لم يرتبط تفسيرهم للصيغ الصرفية المختلفة - سوى في باب الإدغام - بوصفهم للحركات القصيرة على أنها أبعاض الحروف المدية ولا بوصفهم للحروف المدية على أنها إشباع للحركات القصيرة. فمن أقوالهم في هذين الأمرين قول المازني:^(٢) "واعلم أن الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثلاثة فصاعداً وكانتا حرفي الإعراب، أبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعراب، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: (كساء وعطاء وسقاء وسقاء وغزاء وعداء)، لأنهما ينقلبان ألفاً إذا كانت قبلهما الفتحة. والفتحة من الألف، فإذا جاءت الألف، لم يكن من قلبهما بدٌّ، فقلبتا ألفين وقبلهما ألف، فهمزوا الثانية، لئلا يجتمع ساكنان...." فقوله (والفتحة من الألف، فإذا جاءت الألف، لم يكن من قلبهما بدٌّ) تقرير بأن المدّ إطالة

(١) المنصف ١٢٢/٢ .

(٢) المنصف ١٣٧/٢ .

للحركة القصيرة، واعتبار الحركة القصيرة بعض المدّ، وقد أوضحه شرح ابن جنّي لكلامه حيث قال: ^(١) "يقول أبو عثمان: لما كنت تغلب الياء والواو في (علاة ومناة) ^(٢) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، مع أن الفتحة بعض الألف؛ فأنت إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة وأشبع: أحرى بقلبها، لأن الكلّ أشدّ تأثيراً من البعض." وقد أشار ابن جنّي في مواضع أخرى إلى أن المدّ إشباع للحركات القصيرة سواء في ذلك الضمة والكسرة والفتحة، كما في قوله: ^(٣)

"لقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركة ومنتشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة. يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربّما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو."

وما من قول أوضح من قوله هذا في أن المدّ هو تضعيف (أي تكرار) الحركة القصيرة من جنسه حيث يقول إن أصوات المدّ (الألف والواو والياء في اصطلاح النحاة) "توابع للحركة ومنتشئة عنها" و إن "الحركات أوائل لها وأجزاء منها". ويزيد هذا المعنى تأكيداً تعبيره عن المدّ بأنه إشباع الحركة القصيرة، وما الإشباع إلا إطالة نطقها، ولذلك عبر عنه سيبويه بقوله في باب الإدغام إن المدّ "حرف ممطول" كما جاء في نصه السابق ^(٤).

وقد فسروا بعض الأبيات بأن ألفاظها مشبعة بالحركات. ومن ذلك قول ابن الأنباري في مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة: ^(٥) "وأما من ذهب إلى أن الباء ^(٦) حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات؛ فقال: لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب؛ فدل على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات - التي هي

(١) المنصف ٢/١٣٨.

(٢) مناة: صخرة وهي اسم صنم كان لهذيل وخزاعة بين مكة والمدينة.

(٣) سر الصناعة، ٢٦/١ - ٢٧.

(٤) انظر ص ٦٤٥.

(٥) الإنصاف ١/٢٣ - ٣٠.

(٦) أي الباء من (أبو وأبو أبي).

الضمة والفتحة والكسرة - حركات إعراب؛ وإنما أشبعت، فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء: فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة. وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم، قال الشاعر في إشباع الضمة: (١)

الله يعلم أنا في تَلَفَّتْنَا
وأنى حيثما يَبْثِي الهوى بَصْرِي
يوم الفراق إلى إخواننا صُور^(٢)
من حيثما سَلَكُوا أدنو فأنظُرُ
أراد (فأنظر)، فأشبع الضم، فنشأت الواو.

..... وقال الشاعر في إشباع الكسرة: (٣)

تَنَفِّي يداها الحصى في كل هاجرة

نَفِّي الدِراهِيمِ تَتَقَادُ الصِّيارِيفِ

أراد (الدراهم والصياريف)، فأشبع الكسرة، فنشأت الياء. ويحتمل أن يكون (الدراهم) جمع (دِرهام)، ولا يحتمل "الصياريف" هذا الاحتمال. وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم.

فما دام المدّ كلاً والحركة القصيرة من جنسه بعضاً منه كما ذكر ابن جني في شرح كلام المازني، ومادامت الحركة القصيرة أول المدّ ومنشأه، بل إنه إطالتها وزيادة مدة نطقها وتابع لوجودها، إذ لا يكون مدّ بلا حركة قصيرة مطولة؛ لزم استنتاج أن المدّ حركة طويلة لا صامت ساكن.

وقد زاد ابن جني في بيان هذا المعنى بتسميته الحركات القصيرة الألف الصغيرة والياء الصغيرة والواو الصغيرة، فما من شيء أدلّ على أن أصوات المدّ هي تضعيف الحركات القصيرة من هذه التسمية، (فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمّة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ويدلك على أن الحركات أبعاضاً لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن، حدث

(١) أورد ابن الأنباري هذا البيت غير منسوب وكذلك لم ينسبه ابن يعيش في شرح المفصل (١٠٦/١٠) والبغدادي في خزنة الأدب (١٣٣/١، طبعة بيروت) فالبيت مجهول النسبة، وإلى ذلك أشار الدكتور عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية.

(٢) صُورٌ جمع (أصوور) من صَوَّرَ يَصوِّرُ وهو المائل المشتاق.

(٣) هذا البيت للفرزدق، نسبه إليه سيبويه في الكتاب (٢٨/١) وابن منظور في لسان العرب بمادة (صرف) والبغدادي في خزنة الأدب ٢٦/٤.

بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمرو)، فإنك إن أشبعتها، حدثت بعدها ألف، فقلت: (عامر)^(١).

ومثله قول ابن يعيش^(٢): "....." وذلك أن الضم يجرى عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف، لأن معدنهما واحد. ويسمون الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة،....." وقوله (لأن معدنهما واحد) يؤكد أن المدّ حركة لا صوتاً ساكن.

ويبدو أنهم لم يمنعهم من الأخذ بهذا الوصف للمدّ عند تفسيرهم لتصريف الكلمات سوى خلطهم بين المدّ ذي الحركة المتسعة والمدّين ذوي الحركتين الضيقتين من حيث التباس الأخيرين في الرمز الكتابي بنصفي الحركتين، فظنوا أن الألف كنصفي الحركتين الواو والياء تقع موقع الصامت في الكلمات وتسبقها الحركة القصيرة. فكما يسبق الياء الكسرة في (يرمي) ويسبق الواو الضمة في (يدعُو)، كذا تسبق الألف عندهم الفتحة في (رمي ويسعى ويرضى والرحى والعصا).

وإذا نظرنا في نص ابن جني السابق، وجدناه في معرض وصفه لحدوث المدّ عن الحركة القصيرة من جنسه، يشير إلى أن هذا المدّ مسبوق بتلك الحركة القصيرة ذاتها، وهذا دليل على انفصال وصف الصوت اللغوي عندهم عن وصف موضعه في البناء الصرفي الذي يشتمل عليه. فهو يقول:^(٣) "..... فتشبع الفتحة، فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو"، فقوله (من بعدها) يقابله في علم الأصوات الحديث لفظ (منها). ولما اعتبروا المدّ ساكناً جعلوا موضعه من بناء الكلمة موضع الصامت الذي تكتنفه حركتان؛ إحداهما قبله والثانية بعده، وتذهب الثانية منهما لزوماً بعد المدّ لأنه ساكن أبداً عندهم: فموضع المدّ في [ر - م - ا - φ] كموضع الصامت في [ر - م - ز -] .

(١) سر الصناعة ١٩/١ - ٢٠ .

(٢) شرح المفصل ، ١١/١٠ - ١٢ .

(٣) سر الصناعة ٢٧/١ .

وعلى ذلك قامت تفسيرات تصريف الكلمات المشتمة على المدّ، فجُعّلت له القواعد التي يُعامل بها الصامت عند تصريف صيغ اللغة المختلفة دون الالتفات إلى أن المدّ تضعيف للحركة القصيرة وأنها من معدن واحد كما ذكروا في وصفهم له.

وقد فسر الدكتور إبراهيم أنيس التناقض بين وصفهم الصحيح لنطق الفتحة الطويلة (أي "الألف" في اصطلاحهم) وبين اعتبارهم هذا المدّ صامتاً ساكناً مخرجه من الحلق، بأن الألف مصطلح قد التبس عند من أخذوا وصف مخارج الأصوات العربية عن سيبويه بالهمزة، وأن سيبويه أراد من مصطلح (الألف) الهمزة نفسها، لأن مصطلح "الهمزة" لم يكن مألوفاً في عصره. فأراد الدكتور إبراهيم أنيس أن يفسر تصنيف النحاة للألف ضمن مجموعة الصوامت بأنهم لم يتبينوا أن سيبويه لم يرد أن يفرق بينها وبين الهمزة وأنهما عنده صوت واحد.^(١)

وبالرجوع إلى نص سيبويه في مخارج الحروف، يتضح أن الدكتور إبراهيم أنيس قد خالفه الصواب في هذا التفسير، لأن سيبويه قد كرر مصطلح الألف في مواضع مختلفة من باب (الإدغام) حيث وصف مخارج الصوامت وأصوات المدّ، وهو في تلك المواضع يفصل بين مصطلح (الألف) ومصطلح (الهمزة) ثلاث مرات، فيتضح بذلك أنه أراد بهما صوتين متغايرين لا صوت الهمزة وحدها.

وقد كان تفسير الدكتور إبراهيم أنيس مبنياً على إتباع ذكر الهمزة بذكر الألف في كلام سيبويه، وأن تلازمهما هو دليل أن الثانية منهما تفسر للأولى، وهما شيء واحد عنده.

أمّا الموضع الأول الذي يتضح فيه افتراق معنى مصطلح الألف عنده عن معنى مصطلح الهمزة، فهو قوله: (٢) "وتكون (٣) خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين (٤)، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال

(١) الدكتور إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٩٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٢.

(٣) أي "تكون حروف العربية".

(٤) التسعة والعشرون هي الحروف الأصول في العربية عند سيبويه.

إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: (الصلاة والزكاة والحياة)."

فمن الواضح في هذا النص أن الألف الممالة والمفخمة لا صلة لهما بالهمزة بين بين من أي وجه، وأنها مصطلحان غير متفقين في الدلالة.

أما الموضع الثاني، فهو قوله: (١) "ولحروف العربية ستة عشر مُخرجاً: فللحلق منها ثلاثة؛ فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والحاء." فهنا أيضاً افترق الاصطلاحان ولم يتتبعاً، إشارة إلى أنهما اسمان لصوتين مختلفين عنده.

وأما الموضع الثالث الذي لم يرتبط فيه ذكر الألف بذكر الهمزة، فهو إفراده للألف في معرض بيان صفات الصوامت العربية حين وصفها بأنها هاوية حيث يقول: (٢) "ومنها (٣) "الهاوي"، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفثيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي: الألف. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف ثم الياء ثم الواو."

فهو بذلك يصف "الألف" على أنها المدّ مثلما يصف مدّ الضمة ومدّ الكسرة في قوله: (٤) "ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما، كقولك: (وأي، والواو). وإن شئت، أجريت الصوت ومددت."

فما إجراء الصوت إلا المدّ، وبذلك يفترق وصفه للألف التي وصفها بالاتساع عن وصفه للهمزة التي وصفها بالشدّة في قوله: (٥) "ومن الحروف: "الشديد"، وهو

(١) الكتاب ٤/٤٣٣

(٢) الكتاب ٤/٤٣٥-٤٣٦

(٣) أي: من الحروف العربية ما يتصف بأنه هاوي.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٥

(٥) الكتاب ٤/٤٣٤

الذي يمنع الصوت أن يجرى فيه، وهو: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والذال والباء . وذلك أنك لو قلت : (أَلْحَج)، ثم مددت صوتك، لم يجر ذلك".

فالألف والواو والياء أصوات يجرى فيها الصوت لاتساع مخرجها، في حين أن الهمزة صوت شديد لا يتسع معه مخرجه ولا يجرى فيه الصوت، فالألف والهمزة عند النحاة صوتان مختلفان، جعلوا لكل منهما مخرجاً مستقلاً بدليل اختلافهما عندهم في الصفة وبدليل قول ابن جني فيهما: (١) "فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاها". وهو يقصد بصورة الألف وصورة الهمزة هنا الرمز الكتابي لهما، إذ تكتب الهمزة فوق الرمز الكتابي للألف المدية.

وقد فصّل ابن يعيش وصف نطق الواو والياء، فنسب إليهما صفة تضيق المخرج على الوجه الذي يتيح انتشار الصوت واتساع ممر الهواء أشدّ من اتساعه مع الصوامت الأخرى، وهو في هذا الوصف شديد الاقتراب من وصف علماء الأصوات المعاصرين لأصوات المدّ ولنصفي الحركتين. فذلك قوله: (٢) "ومنها الحروف اللينة، وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المدّ واللين، وقيل لها ذلك لاتساع مخرجها، والمخرج إذا اتسع، انتشر الصوت ولان، وإذا ضاق، انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشدّ امتداداً واستطالة، إذ كان أوسع مخرجاً".

فوصف النحاة لاتساع مخرج الصوت هو وصف علماء الأصوات المعاصرين لمجرى النفس مع الحركات بأنه لا تصادفه موانع عند مروره من أقصى الحلق إلى تجويف الفم وحتى خروجه منه، وقد قسموا أصوات المدّ إلى ضيقة ومتسعة اعتباراً بدرجة اتساع مجرى النفس: فالضيقة هي الكسرة والضمة، والمتسعة هي الفتحة. وفي كلام النحاة إشارة إلى أن اتساع مجرى الهواء أضيق مع الضمة والكسرة منه مع الفتحة، وإن كان متسعاً في كلّ منها بالمقارنة بتضييقه مع الصوامت. وبذلك اتفق وصفهم للأصوات المدية التي هي عندهم إشباع الحركات وإطالتها ووصفهم لنصفي الحركتين مع تسمية العلماء المعاصرين للضمة والكسرة

(١) سر الصناعة ٤٨/١ .

(٢) شرح المفصل ١٣٠/١٠ .

بالحركتين الضيقتين. وما من فرق بين نطق الضمة والواو ونطق الكسرة والياء إلا في درجة ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى، فيكون وصف نصفي الحركتين ووصف نطق الحركتين من جنسيهما وصفاً واحداً، فكلهنّ أصوات ضيقة إذا قورنّ بالفتحة. وقد كان من سبل تأكيد علمائنا الأوائل على وجود المدّ ضمن أصوات اللغة، أن بينوا هذا الصوت في حروف الهجاء بالحرف الذي اصطلح عليه بـ "لام ألف"، لتكون اللام ممهدة لنطق المدّ وللإشارة إلى المدّ (الناتج عن إطالة الفتحة) منفصلاً عن الرمز الكتابي للهمزة، حرصاً منهم على إثبات المدّ ومنع التباسه بالهمزة التي تكتب على رمز الألف. (١)

وبذلك تطابق وصفهم للفتحة الطويلة مع وصف العلماء المعاصرين؛ "قالألف" عندهم:

- ١ - إشباع للحركة القصيرة من جنسها، فهي فتحة طويلة.
- ٢ - وهي الكلّ والفتحة القصيرة هي البعض منها، فهي "الألف الصغيرة".
- ٣ - والألف عندهم صوت متسع ممتدّ يجري معه النفس، وليست كالهزمة التي يمتنع معها جريان الصوت.

وعلى الرغم من هذا الوصف الدقيق لنطق الفتحة الطويلة، صنفوا "الألف" مع مجموعة الصوامت وعدّوها ساكنة، فعولمت معاملة الصوت الصامت عند تفسيرهم لتصرف الكلمات التي وردت فيها .

الفرع الثاني: معاملة المدّ معاملة نصف الحركة:

ارتبطت معاملتهم للمدّ معاملة نصف الحركة - عند وصف ما يطرأ على الكلمة المشتملة عليه من تغيرات صوتية - بقولهم إن المدّ لا يتحقق إلا في سياق الحركة المركبة.

ونتج عن هذا النهج في تفسير تطور الصيغة التي تشتمل على المدّ نوع من التعارض بين أوجه تفسيرهم لتقصير المدّ في الكلمات المختلفة رغم اتفاقها في الظاهرة الصوتية.

(١) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٩٦ .

المقطع الأول: أصل المدّ عند النحاة حركة مركبة:

جاء وصفهم للمدّ في ظل الحركة المركبة على أنه - أيّاً كان موضعه من الكلمة - ينشأ عن تتابع صوتين، أولهما حركة قصيرة وثانيهما الواو أو الياء نصفاً الحركتين، بشرط أن تكون الحركة القصيرة من جنس نصف الحركة بعدها. من ذلك قول سيبويه في باب (ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل) حيث يثبت أن مدّ الفتحة متساوٍ مع المدّ ذي الحركة الضيقة في أنهما صامتان يسبق كلاً منهما حركة من جنسه: (١)

"فأما بنات الأربعة، فكل شيء جاء منها على مثال (سفرجل) فهو ملحق ببنات الخمسة، إلا أن تلحقها ألف (عذافر) وألف (سرداح)، فإنما هذه كالياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة. وهما بمنزلة الألف، فكما لا تلحق بهنّ بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كذلك لا تلحق بهنّ بنات الأربعة ببنات الخمسة.

فالياء التي كالألف ياء (قنديل) والواو واو (زنبور)، كياء (بييع) وواو (يقول)، لأنهما ساكنان، وحركة ما قبلهما منهما. وهما في الثلاثة في (سعيد وعجوز)."

وهكذا لم يفرق سيبويه بين المدّ بالألف والمدّ بالياء والواو من حيث حصول كل منهن عن تتابع حركة قصيرة (مجانسة لما بعدها) ونصف حركة ساكنة يجري بها الصوت وتمدّ، كما سبقت الإشارة إلى وصفه لحدوث المدّ بالواو والياء في باب الإدغام. (٢)

وهو كذلك لم يفرق بين المدّ الأصليّ في الكلمات والمدّ الناتج عن الحركة المركبة كما في (يرمي) و(يغزو)، فمدّ الضمة والكسرة والفتحة مدّ أصليّ في كل من (زنبور وعجوز) و(قنديل وسعيد) و(عذافر وسرداح)، وليس منقلباً عن نصف حركة متأصلة في أبنيتها العميقة.

وقد نتج عن الخلط بين المدّ الأصليّ والفرعيّ أن تساوى تفسيرهم لما يطرأ عليهما من الحذف في صيغ اللغة. فمن ذلك قولهم في كل مدّ تحول إلى حركة قصيرة في الكلمة إنه حُذِفَ وبقيت الحركة التي من جنسه قبله، حتى إن لم يكن لبقائها دليل في النطق.

ومن ذلك قول سيبويه في حذف المدّ الأصليّ غير الناشئ عن حركة مركبة عند الوقف على ضمير الغائب المفرد الهاء وعلى علامة الجمع الميم، حيث علل مدّ الضمة

(١) الكتاب ٤/٢٩٠

(٢) انظر ص ٦٥٢

بعد الميم بأنه ناشئ عن واو محذوفة وقد بقيت بعد حذفها الضمة القصيرة، فحذفت هي الأخرى استتقالاتي ما يزيد على الأربع متحركات.

ونص كلامه في هذه المسألة هو: (١) "واعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الياء ولا الياء في الوقف، ولكنهما محذوفتان، لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل على حال نحو ياء (غلامي وضربني)، ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يُحذف في الوصل. وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفته، وإن شئت أثبتته. فإن حذفته، أسكنت الميم. فالإثبات: (عليكم، وأنتم زاهبون، ولديهم مال)، فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت: (عليكما، وأنتما، ولديهما). وأما الحذف والإسكان، فقولهم: (عليكم مال، وأنتم زاهبون، ولديهم مال). لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضماتان مع الواو، والكسرتان مع الياء - والكسرات مع الياء نحو: (بهمي داء)، والواو مع الضميتين والواو نحو: (أبوهم زاهب)، والضمات مع الواو نحو: "رسلهم بالبيئات" (٢) - ؛ حذفوا كما حذفوا من الهاء وأسكنوا الميم، لأنهم لما حذفوا الياء والواو، كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما؛ إذ كانتا تُحذفان استتقالاتاً، فصارت الضمة بعدها نحو الواو. ولو فعلوا ذلك، لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو (رسلكم)، وهم يكرهون هذا. ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله.

..... واعلم أن من أسكن هذه الميمات في الوصل، لا يكسرهما إذا كانت بعدها ألف وصل، ولكن يضمهما، لأنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنتين متحركة بعدها ألف، نحو: (غلامكما).

..... فلما اضطرروا إلى التحريك، جاعوا بالحركة التي في أصل الكلام. وكانت أولى من غيرها حيث اضطرت إلى التحريك، كما قلت في (مُد اليوم)، فضمت ولم تكسر، لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم.

وقد وصف سيبويه الحركة القصيرة قبل نصف الحركة - حسب تعريفه للمد - وصفاً يفيد أن مجيئها من جنس الصامت بعدها هو ضرب من المماثلة بين الحركة ونصف الحركة بعدها. فهو يقول في قلب الياء والواو ألفاً بعد الفتحة إنه كقلب الياء واواً بعد الضمة وكقلب الواو ياء بعد الكسرة حتى تكون (الحركة من الحرف الذي بعدها، كما

(١) الكتاب ٤/١٩١ - ١٩٤ .

(٢) الأعراف ١٠١ ، التوبة ٧٠ ، يونس ١٣ .

كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها. وذلك قولك: رمى ويُرْمى، وغزا ويغزى، ومرمى ومغزى^(١).

ولا فرق حينئذ بين هذه المماثلة ومماثلة حركة عين المضارع للام فيما اعتل آخرأ بالواو أو الياء من مثل (يغزو ويرمي) اللذين ينشأ فيهما عن هذه المماثلة المدّ آخرأ، فهو مدّ ناشئ عنده عن نصف الحركة في الحركة المركبة [- و] وفي الحركة المركبة [- ي] بعد حذف ضمة الإعراب آخر الفعل.

يقول سيبويه في المماثلة التي في (يفعل ويفعل) الناقصين وفي حدوث المدّ فيهما آخرأ: (٢) (واعلم أن (يفعل) من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده، و(يفعل) من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في (غزوت) أبدأً (يفعل) وفي (رميت): "يفعل" أبدأً. ولم يلزمهما (يفعل) و(يفعل) حيث اعتلتا، لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلاهما. واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها الضمة، ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع، وذلك قولك: هو يغزوك وإذا كان قبل الياء كسرة لا يدخلها الرفع وذلك قولك: هذا راميك وهو يرميك

المقطع الثاني: حدوث المدّ في هذا السياق عن نصف الحركة:

يتضح من وصف النحاة لمواضع المدّ أنهم اعتبروه حادثاً عن نصف الحركة وحدها في مثل (يرمي ويغزو ويسعى)، وأن الحركة القصيرة التي تسبق الياء والواو والألف حركة لا أثر لها عندهم في حصول المدّ عن الحركات المركبة [- ي] و [- و] و [- ا]. فهذا معنى قول سيبويه السابق في حذف المدّ من (أنتم وعليكم) حيث ردّ الحذف إلى ذهاب الواو وحدها من بعد الميم، فاحتاج من بعد الكلام عن ذهابها أن يشير إلى حذف الحركة السابقة عليها كذلك، وهو قوله: "كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما" وقوله في الميم عند وصلها بالضم: "لأنها في الأصل متحركة بعدها واو".^(٣) ومثله أيضاً قوله في (رمت) و(لم يبع ولم يقل)^(٤)، إذ فسر تقصير الفتحة والكسرة والضمة فيهن بأنه حذف لنصف الحركة التي وصفها بأنها صامت ساكن، فلما حذف هذا الساكن

(١) الكتاب ٣٨٣/٤، وشرحه ابن جني بما شرحته في المنصف (١١٦/٢).

(٢) الكتاب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣.

(٣) انظر ص ٦٥٦.

(٤) الكتاب ١٥٦/٤ - ١٥٧.

بقيت الحركة القصيرة التي قبله من جنسه، فنطقت تلك الكلمات بحركات قصيرة في موضع المدّ منها.

ومن أمثلة اعتدادهم بنصف الحركة وحدها، تفسيرهم لصيغة الفعل الماضي الناقص المتصل بواو الجمع (رَمَوْا) حيث اعتبروا المدّ المحذوف منها هو الألف المنقلبة عن الياء في (رَمِيُوا) وأن الفتحة التي قبل الألف لم تحذف معها، وإنما بقيت دلالة على المحذوف. يقول في ذلك ابن يعيش: (١) «وأما ضَمَمَهُ (٢)، فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين نحو (ضربوا وكتبوا)، لأن الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلا مضموماً. فإن قيل (رَمَوْا و غَزَوْا)، فيكون ما قبلها مفتوحاً، قيل الأصل: (رَمِيُوا و غَزَوْوا)، فتحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة».

فمن الواضح في هذا النص أن الألف والواو عند النحاة هما حرفا المدّ، وأن الحركة القصيرة قبل كل منهما لا صلة لها بالمدّ عندهم، فهي من بعد حذف المدّ تبقى في (رَمَوْا و غَزَوْا) و(رَمَت) مثلما تبقى في (لم يبع) و(عليكم) وفق ما قاله سيبويه في الوقف على الميم. (٣)

وقول ابن يعيش في النص السابق ((لأن الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلا مضموماً)) هو معنى وصف سيبويه للواو والياء بأنهما حرفان يتسع مخرجهما لهواء الصوت ((وإن شئت، أجريت الصوت ومددت)) (٤)، إذ دلّ وصفه لهما على أنهما عنده يتصرفان تصرف الصامت كالياء والدال في بعض الكلمات فتسبقهما الحركة، ويتصرفان تصرف الحركة الطويلة - وهي المدّ - في كلمات أخرى.

فلما كان لهما هاتان الوظيفتان الصرفيتان، قاس عليهما المدّ في مثل (رَمَى و غَزَا) عند تفسير تحول نطق الياء والواو لامين إلى المدّ، فكانت المرحلة الأولى عنده لحدوث المدّ فيهما هي التقاء الفتحة القصيرة بالألف مثل التقاء الكسرة القصيرة بالياء في (يرمي)

(١) شرح المفصل ، ٦/٧

(٢) أي : ضم آخر الفعل الماضي.

(٣) انظر ص ٦٥٦

(٤) الكتاب ٤/٤٣٥

والضمة القصيرة بالواو في (يدعو). وكلامه في قياس امتداد الصوت بالألف المرسومة آخر (غزا) و (رمى) على امتداده بالياء والواو آخر (يرمي ويغزو) هو قوله: (١)
 "واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع
 وذلك قولك: (هو يغزوك)..... وأما قولهم (غزوتُ ورميتُ وغزوتُ
 ورميتُ)، فإنما جئن على الأصل، لأنه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا
 الموضع السكون. وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها
 الكسرة والواو وقبلها الضمة، وأصلهما التحرك. وإذا كان قبل الياء والواو
 حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو (ظبي ودلو)، لأنه لم يجتمع ياء
 وكسرة، ولا واو وضمة، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجرى مجرى ما قبله الكسرة أو ما
 قبله الضمة في الاعتلال".

فهو يقيس في هذه النصوص (يرمي) المبني للمفعول معتل الآخر بالمدّ على
 (يرمي) الذي آخره مدّ الكسرة وعلى (يغزو) الذي آخره مدّ الضمة كما توضحه عبارة
 سيبويه الأخيرة.

وعلى هذا يكون وصف سيبويه لإعلال هذه الأفعال متفقاً عنده مع إعلال الفعل
 الأجوف من مثل (يقول ويبيع) من حيث امتداد الصوت بنصف الحركة لسكون موضع
 الحركة بعدها، فيكون تصوّر البناء الصرفي وحدث التطور الصوتي فيه في كل من هذه
 الكلمات عنده كما يلي:

١ _ (يفعل) الذي عينه الواو "يقول":

ي - ق [و] ل ← ي - ق [] ل

٢ _ (يفعل) الذي عينه الياء "يبيع":

ي - ب [ي] ع ← ي - ب [] ع

٣ _ "يغزو":

ي - غ [و] ز ← ي - غ [] ز

٤ _ "يرمي":

ي - ر [ي] م ← ي - ر [] م

٥ _ (يرمي) المبني للمفعول:

(١) الكتاب ٤/٣٨٢ - ٣٨٤.

ي - ر - م - ي - ← ي - ر - م - [Ø |] ← ي - ر - م - [- -]
 يظهر في الكتابة الصوتية لتطور نطق هذه الأفعال وفق قول النحاة - إن المدّ
 ينشأ عن نصف الحركة وحدها - أنه قول يؤدي إلى افتراض تتابع ثلاث حركات في
 تلك الصيغ بعد إعلالها، وهو تتابع لا تقبله اللغة، كما أن في هذا التفسير لتحوّل
 الصيغة من الحركات المركبة إلى أصوات المدّ تغييراً لبناء كل واحدة من هذه الصيغ
 الفعلية بزيادة موضع حركة قصيرة فيها، وهو خروج عن بناء الكلمة الصرفي الذي
 خصص لها.

ولم يقدم النحاة تفسيراً لسقوط إحدى الحركات الثلاث المتتابة لعدم التفاتهم إلى
 الحدّ الأقصى لطول المدّ المسموح به في اللغة. ولذلك فسروا صيغة (رَمَوْا) بأن
 المحذوف فيها هو الألف، وقد بقيت الحركة قبلها وذلك تقدير ثلاث حركات متتالية في
 أصل الصيغة، لأن الألف مدّة، فهي حركتان:

ر - م - ي - ← و Ø ← ر - م - [Ø |] و Ø ← ر - م - [- -] و Ø
 ← ر - م - Ø و Ø

ولا حاجة إلى افتراض حدوث المدّ عن الواو أو الياء وحدها في سياق
 الحركتين المركبتين [- و] و [ي -]، إذا أخذ بالقول بنقل أصوات الكلمة من موضع
 مقطعي إلى آخر، فيكون تفسير المدّ في (يرمي) حينئذ بتقدير انتقال الياء - نصف
 الحركة - إلى موضع الحركة الساكن بعدها، وهو نقل ينتج عنه كسرة واحدة قصيرة:

ي - ر - م - ي - Ø ← ي - ر - م - Ø -

ولا يتوالى وفق هذا التقدير للتطور الصوتي الحادث في (يفعل) مكسور العين
 ساكن اللام إلا حركتان قصيرتان يتحقق بهما المدّ، فلا يفترض تتابع ثلاث حركات.
 ولا تقع مخالفة لأحد أصول التصريف عند افتراض تحوّل الياء والواو إلى حركة
 قصيرة واحدة، لأن قيمة نصف الحركة الزمنية هي مقدار فونيم واحد في مقاطع الكلمة،
 وبذلك لا يصحّ تقدير تحول نصف الحركة إلى حركتين قصيرتين بل يجب تقدير تحوّلها
 إلى صوت واحد لا إلى اثنين. وقد وقع في ظن النحاة أن الياء والواو نصفي الحركتين
 تساوي كل واحدة منهما في نطقها مدة نطق حركتين متواليين، ومن ذلك كلام ابن

الأنباري عن حركة الميم في قوله تعالى "الم الله" (١) حيث يقول في تحريكها بالفتحة منعاً
لالتقاء الساكنين بدلاً من تحريكها بالكسرة: (٢)

"وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في النقاء الساكنين، لأن قبلها ياء قبلها
كسرة، فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة، والياء تعدّ بكسرتين،
فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات، وذلك ثقيل جداً، فعدلوا عنه إلى
الفتح."

ولا غرابة في قوله (والياء تعدّ بكسرتين)، مادامت هي في ذاتها حرف المدّ عندهم
دون الكسرة التي قبلها، وما المدّ إلا الحركتان المتواليتان.

وكذلك شأن تحوّل نطق الواو في مثل [ي - غ - ز - و - Ø] إلى نطق الضمة
القصيرة، فهو خفض مستوى ارتفاع اللسان تجاه الحنك الأعلى عن الحدّ الذي تنطق به
الواو، فتنشأ ضمة واحدة في موضع نطق الواو من الكلمة، لا ضمّتان كما يرى النحاة.

وقد ذهب الدكتور داود عبده هذا المذهب في تفسيره لحدوث المدّ في الجمع الذي
على (فُعَلٍ) من مثل (سُود) و (بِيض)، فرأى أنه يحدث عن تحوّل الواو في الحركة
المركبة [- و] من فُعَلٍ مضموم الفاء ساكن العين، إلى الضمة القصيرة، وعن تحوّل
الياء في الحركة المركبة [- ي] في (بِيض) بعد مماثلة حركة الفاء للياء، إلى الكسرة
القصيرة، وذلك قوله: (٣) "..... تحليل ما يطرأ على كلمة مثل (سُود): [س - و د]،
حتى تصبح [س - و د]، وكلمة مثل (بِيض): [ب - ي ض]، حتى تصبح [ب - ي
ض]: واضح من أصل الكلمتين السابقتين أن الواو في الأولى منهما لم تكن تختلف عن
الواو في (قَوْل)، وأن الياء في الثانية لم تكن تختلف عن الياء في (بِيض). غير أن الواو
الساكنة إذا سبقتها ضمة، تتحوّل كما ذكرنا من قبل إلى علة من جنسها، وهذه العلة كما
سبق أن أكدنا، لا بد أن تكون قصيرة، أي ضمة. وكذلك تتحوّل الياء الساكنة إذا سبقتها
كسرة إلى علة قصيرة من جنسها، أي كسرة. ففي كلمة (سُود)، وهي تتألّف
على المستوى اللغويّ (الفونولوجي) من أربعة أصوات لغوية: [س - و د]، تتقلب الواو
إلى ضمة، ويتكون من الضمّتين المتواليّتين ضمة طويلة.

(١) آل عمران الآية ١-٢.

(٢) الإنصاف، ٧٤٣/٢.

(٣) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٣٦ - ٣٨.

وفي كلمة (بيض)، وهي تتألف على المستوى اللغوي من أربعة أصوات لغوية كذلك : [ب - ي ض]، تتقلب الياء إلى كسرة، ويتكون من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة: (١)

س - و د ← س - د ← س - د
ب - ي ض ← ب - ض ← ب - ض

..... ومما يدل على أنّ العلة الطويلة تتألف من علتين قصيرتين ما نلاحظه عند مقارنة كلمة مثل (مرجوّ) بكلمة مثل (مكتوب)، وكلاهما في الأصل من صيغة واحدة هي "مفعول"، أو عند مقارنة كلمة مثل (دُنُو) بكلمة مثل (حضور)، وكلاهما في الأصل من صيغة واحدة هي (فَعُول) .

..... وهكذا نلاحظ أن اعتبار العلة الطويلة علتين قصيرتين متواليتين يفسر بعض التغيرات الصوتية بطريقة أفضل، وليس لديّ شكّ في أن التفسير الذي ذكرناه أفضل، لأنه أسهل من جهة، ومن جهة أخرى يتلاءم مع الحقائق الصوتية. فهو يعني أن اللسان لا يرتفع عند نطق الواو إلى المستوى المطلوب لنطق شبه العلة، وإنما يبقى على المستوى الذي نطقت فيه الضمة السابقة للواو، مما يجعل الواو تنطق علة بدلاً من أن تنطق شبه علة. (٢)

هذا من ناحية تقارب نطق كل من الواو والضمة القصيرة، والياء والكسرة القصيرة، فهو تفسير يعتمد على علم نطق الأصوات الذي اصطلح عليه علماء اللغة الغربيون بمصطلح articulatory phonetics. أما من الجانب الصرفي، فيُنظر إلى تصرف الأصوات في الكلمة من حيث ارتباطها بمواقع بناء الكلمة عدداً وترتيباً، ويُنحَرى في التفسير الصرفي ألا يتجاوز عدة مواقع البناء الأصلي ولا ترتيب مواقع الحركات والصوامت فيه.

(١) أشار الدكتور داود في هذه الرسوم إلى المدّ مرتين: مرة تتابعت فيها الضمتان أو الكسرتان فوق خطين منفصلين ، ومرة يتتابعان فوق خط واحد. وقصده من ذلك الإشارة في المرة الأولى إلى أن الحركة الثانية من المدّ ليست في أصل بناء الكلمة و أنها ناشئة عن نصف الحركة الواو أو الياء. أما عن رسم الحركتين المتتابعتين فوق خط واحد ، فقصده به أنهما يتتابعان في النطق ، فيسمعان مذكاً خالصاً ولا تكون وقفة بين الحركة الأولى منهما والثانية ، فلا يُتَبَيّن أنهما في الأصل حركة ونصف حركة.

(٢) يقابل مصطلح الصائت والحركة القصيرة عند الدكتور داود مصطلح "علة" ، ويقابل مصطلح "الحركة الطويلة" عنده مصطلح "علة الطويلة" ، ويقابل مصطلح "نصف الحركة" عنده مصطلح "شبه العلة".

فإذا نظرنا إلى نصف الحركة في (يرمي) مثلاً، وجدناها تشغل موضع اللام من بناء (يفعل):

ي - ر Ø م - ي Ø
[ي - ف Ø ع - ل Ø]

فهو موضع صوت واحد لا صوتين متتاليين، وما ينشأ عن هذا الصوت الواحد يجب أن يكون - في التقدير - صوتاً واحداً أيضاً لا صوتين.

أمّا إذا فسر قول النحاة بأن موضع الياء لم يتحول إلى موضع حركة، وإنما بقي كما هو موضعاً للصامت ونقلت الياء إلى موضع الحركة الساكن بعدها ونشأ عنها المدّ، فسيكون التصوّر الأخير لصيغة الفعل كما يلي:

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
ح	ح	ص	ح	ص	ح	ص	ح	ص
-	-	Ø	-	م	Ø	ر	-	ي

ويتضح بمقارنة هذا البناء ببناء الفعل الأول الذي وضع له أن هذا التقدير يفترض الزيادة في عدد مواضع البناء الأصلي، كما أن القول بنشأة مدّ عن نصف الحركة المنقولة إلى موضع الحركة بعدها، لا يمنع حدوث ثلاث حركات متتالية، وهو أمر ترفضه اللغة بأية حال.

وبذلك يتضح أن القول بحدوث المدّ عن عنصري الحركة المركبة معاً لا عن نصف الحركة وحدها، هو الأقرب إلى الصواب .

ولا فرق بين ما قدّمته من تفسير لتحوّل الحركتين المركبتين [- و] و [- ي] إلى المدّ وما قدّمه الدكتور داود من تفسير لهما، سوى أن الدكتور داود لم يربط تحوّل الواو إلى الضمة وتحوّل الياء إلى الكسرة بانتقال الواو والياء إلى موضعين مقطعيين تُتطّقان فيهما حركة لا نصف حركة^(١)، وأنه لم يعتدّ بضرورة الحفاظ على ترتيب مواضع

(١) مما يدلّ على أنه لم يلتفت إلى مواضع البناء الصرفي كاملة، أن رموزه الصوتية لوصف الكلمات لم تشمل على موضع السكون بعد الواو والياء في (سود) و (بيض)، وإنما تتابعت عنده الواو والياء والضاد دون فاصل يثبت موضع الحركة المتأصل في البنية المقطعية من بعد عين الجمع في (فعل).

الحركات والصوامت في البناء الصرفي كما أُصِّلَ في البنية العميقة لكل صيغة، وضرورة الحفاظ على عدد هذه المواضع دون الزيادة عليها.^(١)

وبذلك كانت عناصر التفسير الذي قَدَّمه منصبةً على جانب النطق (أي: الجانب الصوتي) وحده دون اعتبار الجانب البنيوي للكلمات الذي به تتحدد حدود تطوير وتصرف الأصوات في كل صيغة صرفية. وليس التغير الصوتي الحادث على أبنية الكلمات منفصلاً عما نتيجته وتسمح به عناصر كل بناء (عدداً وترتيباً)، وإلا كان باب التغيير الصوتي للكلمات مطلقاً بلا حدود، فتختلط به المعاني والأبنية!

وقد تميزت نظرية العامل الفونولوجي بأن تفسيراتها الصرفية تجمع بين الجانبين: الصوتي والبنيوي، دون إعلاء لأحدهما على الآخر، ولذلك قدمت تفسير المدّ في الأمثلة السابقة استناداً إلى الدراسات المبنية على أصول هذه النظرية.

وقد كان من نتائج المنهج الذي عمل به الدكتور داود، أنه رأى أن البنية الأولى (التحتية) لكل أنواع المدّ في اللغة العربية هي الحركة المركبة^(٢)، وأنه لا وجود في أصل اللغة لصوت مدّ ناتج عن إطالة الحركة القصيرة الضيقة: [- -] أو [- -] .

ومن الواضح أن هذا الرأي فيه قدر هائل من التعميم وأنه نشأ عن عدم الاعتداد بمواضع البناء الصرفي لكل كلمة من حيث ما تسمح به من تحول الحركات المركبة إلى أصوات المدّ، أو تحول أصوات المدّ إلى الحركات المركبة فيها، فإن التفسيرات التي يقترحها لا تربط التطور الصوتي في كل كلمة بنوع بنائها الصرفي من حيث عدد مواضعه وترتيب أماكن الحركات والصوامت فيه.

وإذا اعتدّ بالعلاقة بين عدد وترتيب مواضع الحركات والصوامت في بناء الكلمة وبين ما يصح من تعليل للتطور الصوتي، يكون تفسير المدّ غير المتأصل في الفعلين الأجوف والناقص تفسيراً واحداً، ويكون الفرق بين الأجوف والناقص عند الأخذ بقانون النقل في نظرية العامل الفونولوجي، هو موضع الحركة المسكّن الذي تُنقل إليه نصف الحركة: فهو في الأجوف موضع النواة السابق على نصف الحركة الواو أو الياء كما

(١) ظهر عدم اعتداده بترتيب مواضع الحركات من مواضع الصوامت في البنية المقطعية، فسي أنه جعل تحول [س - و د] إلى [س - - د] بهذا الرسم الذي يشير إلى حدوث الضمة في موضع الصامت الواو، وهذا يعني أنه افترض تحول بناء الكلمة الصرفي من (فعل) إلى بناء لا صامت في وسطه بل حركة طويلة: [ص ح ص] ؛ فكان ذلك الوصف للصيغة المشتملة على المدّ عدولاً عن بناء الكلمة الأصلي.

(٢) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، الفصلان الرابع والسابع.

في [ي - ق 0 و - ل] و [ي - ب 0 ي - ع]، وهو في الناقص موضع النواة التالي لنصف الحركة الياء أو الواو.

ويتميز هذا التفسير بعدم العدول عن أصل بناء الكلمة وردّ كل تطور يطرأ عليها إلى أصل مواضع هذا البناء عدداً وترتيباً، في حين يفتقر تفسير التطور الصوتي الذي يعتمد على مقومات علم نطق الأصوات وحده إلى ضوابط صرفية تمنع المفسر من أن يقدم تفسيراً يفيد تغيير بناء الكلمة المقطعي.

وقد أشار الدكتور داود إلى أن تتابع الفتحة والألف كما قال به النحاة تصوّر غير مقبول صوتياً، لأن الألف هي الفتحة الطويلة، فلا يصح وقوع حركة قبلها في أصل بناء الكلمة، إذ لا يتتابع ما يزيد على الحركتين في أصل البناء، لأن هذا حدّ المدّ في اللغة. وهو يستدلّ بالفتحة الطويلة في مثل (ينام) على أن جزمه هو حذف إحدى الفتحيتين فيه، ويسمى هذا الحذف تقصيراً للفتحة الطويلة، ثم يبين أن طرد القانون الصرفي يمنع أن نفسر (لم يقل) و(لم يبع) على غير ما نفسر به (لم ينم) حيث يقول: (١)

"فإذا اعتبر ما يطرأ على أفعال مثل (يقول وبيبع وينام) عندما تصبح (يُقل ويبيع وينم) : حذفاً لحرف العلة^(٢)، فإن هذا يعني ضمناً أن الألف مسبوقة بفتحة: [ي - ن - ا م ← ي - ن - م]."

وإذا جاز النظر إلى الضمة الطويلة على أنها واو مسبوقة بضمة، والكسرة الطويلة على أنها ياء مسبوقة بكسرة، باعتبار الأصل فيهما^(٣) فإنه لا يجوز مطلقاً اعتبار "الألف" شبه علة مسبوقة بفتحة، لأن الألف ذاتها ليست سوى فتحة طويلة؛ أي علة^(٤).

ولا مناص من اعتبار التغيير الذي يطرأ على كلمة مثل (ينام) حتى تصبح (ينم)، أو (أرادت) حتى تصبح (أردت)، تقصيراً للعة الطويلة، إذ ليس هناك فتحة قبل الألف، ليُقال "إن الألف قد حذفت".

وإذا كان الأمر كذلك، فإن من الأفضل أن نعتبر التغيير الذي يصيب (يقول) حين تصبح (يُقل)، و(بيبع) حين تصبح (بيع)، و(ينام) حين تصبح (ينم)، ظاهرة لغوية واحدة

(١) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٤٤-٤٥.

(٢) حرف العلة عنده هو نصف الحركة "الواو والياء والألف" في هذا المقام.

(٣) يشير ههنا إلى أن علة المدّ في (يقول) هي حدوث القلب المكاني بين الواو والضمة في بناء (يفعل) مضموم العين، فنشأت الحركة المركبة [- و]، وعنها نشأ المدّ بالضميتين [- -] وبذلك يكون أصل المدّ هو الحركة المركبة. (دراسات في علم أصوات العربية، ٤٤)

(٤) "علة" عنده هي: الحركة.

هي تقصير العلة الطويلة، لا ظاهرتين لغويتين مختلفتين: إحداهما حذف (١) والأخرى تقصير. وهذا الاطراد لا يتم إلا باعتبار الواو في مثل (يقول) و (أبوك) ضمة طويلة، والياء في مثل (بييع) أو (فيه) كسرة طويلة.

وهو يشير في كلامه إلى أن قول النحاة بأن مدّ الحركتين الضيقتين هو نصفاً الحركتين الواو والياء ذاتهما قول يتسبب في تفسير الظاهرة اللغوية الواحدة بقاعدتين صرفيتين، فيكون في ذلك فصل بين الكلمات المرتبطة بتلك الظاهرة. وبذلك يؤدي تفاوت وصف المدّ فيما بين ما مدته الحركة الضيقة وما مدته الحركة المتسعة إلى امتناع طرد القاعدة الصرفية وتوحيدها للعمل الصوتي الواحد في كل من (لم يقل ولم يبيع ولم ينم) و(أردتُ ورمتُ ودعتُ وعصاً وفتى).

وهو يشير عند وصف أصوات المدّ بأنها حركات طويلة إلى موضع آخر يجب فيه طرد القاعدة الصرفية، غير موضع تقصير المدّ في مثل (رمت) و(لم يقل) لأجل الصامت الساكن، وهو حالة الجزم، حيث يمكننا وصف المدّ بأنه تتابع حركتين قصيرتين من أن نفهم قاعدة جزم المضارع بأنها قاعدة صوتية واحدة، سواء أكان صحيح الآخر أم معتلاً، وهي قاعدة حذف الحركة القصيرة المتطرفة في الفعل. وذلك قوله: (٢) «ويكفي أن أشير هنا إلى أن جزم المضارع مثلاً يصبح عملية واحدة إذا اعتبرت العلة الطويلة علتين، بدلاً من اعتباره عمليتين. فباعتبار العلة الطويلة علة واحدة، يكون جزم المضارع (جزماً، أي) حذفاً لليلة القصيرة الأخيرة في مثل (يكتب)، ولكنه يكون تقصيراً لليلة الطويلة في مثل (يدعو) أو (يبني).

وكذلك يبقى الجزم أيضاً عمليتين، إذا اعتبرت العلة الطويلة علة قصيرة متلوة بشبه علة من جنسها حسب المفهوم المعروف للجزم في كتب النحو؛ فهو حذف لليلة القصيرة كما في (يكتب)، ولكنه حذف لشبه العلة في مثل (يدعو) أو (يبني):

ي - ك ت - ب - ← ي - ك ت - ب
ي - د ع - و ← ي - د ع -

وهذا التحليل أسوأ من سابقه، لأنه يفترض أن الألف مسبوقة بفتحة

(١) الحذف الذي يقصده هنا هو قول النحاة بأن (يقل وبيع وينم) حذف منهن الواو والياء والألف.

(٢) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٣٨ - ٣٩.

أما إذا اعتبرت العلة الطويلة علتين قصيرتين متواليتين، فإن الجزم يكون في جميع الحالات حذفاً للعلة القصيرة الأخيرة. فإذا كان الفعل المضارع منتهياً بعلتين قصيرتين فإن الأخيرة منهما فقط تحذف حسب قاعدة الجزم، وتبقى العلة القصيرة الأخرى:

[ي - ك ت - ب -]	←	ي - ك ت - ب
ي - س ع - -	←	ي - س ع -
ي - د ع - -	←	ي - د ع -
ي - ب ن - -	←	ي - ب ن -

فالقصد من طرد القاعدة في كل فعل مضارع مجزوم هو أن يكون تقدير العمل الفونولوجي المصاحب للظاهرة الصوتية الواحدة تقديراً واحداً حتى لا تفسر الظاهرة الصوتية الواحدة على وجهين. وافترض حدوث الجزم بحذف الحركة القصيرة آخر الفعل تارة، وبحذف الواو أو الياء أو الألف تارة أخرى افتراض لا يراعي الاختلاف بين مواضع الحركات ونصفي الحركتين في الأبنية الفونولوجية وأن القواعد التي تختص بها مواضع الصوامت لا صلة لها بالقواعد التي تختص بها الحركات، فاستحق كل منهما ظواهر وقواعد صرفية مختلفة.

أما عند طرد القاعدة الصوتية في باب الجزم، فإن التفسير الصوتي لتقصير المد في مثل (لم ينم وعصاً ورمّت) ولظاهرة الجزم يصبح تفسيراً لظاهرة صوتية واحدة، وهي ظاهرة حذف الحركة القصيرة مع اختلاف سبب الحذف في كل من الموضعين (موضع التقصير وموضع الجزم).

ويتحقق بهذا النهج في وصف السياقات الصوتية لأصوات العلة جمع عدد أكبر من الظواهر الصرفية في القاعدة الواحدة، فيُجمع شتاتها ويمنع تعدد القواعد المفسرة لها، فتكون القواعد المستنبطة أقل عدداً وأكثر تعميماً، مع كونها جامعة لبعض الظواهر اللغوية التي لم تجمع في تفسير واحد من قبل. وفي هذه النتائج تصوّر لنظام صرفي مطرد ومترابط العناصر، لانضواء العدد الأكبر من ظواهر التصريف في ظل القاعدة الواحدة من قواعده. وهو أيضاً تصوّر لنظام صرفي قريب المأخذ لقلّة قواعده، فيكون بذلك نظاماً صرفياً معيّنًا على صياغة الكلمات المشتقة والمعربة لما يستحدث في اللغة عبر العصور مواكبةً لمستجدّات كل عصر، دون التشتت بين عدد كبير من القواعد.

وقد فسر الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور داود^(١) وصف النحاة للمدّ بأنه ناتج عن اعتدادهم بنظام الكتابة العربية الذي ترسم فيه الواو والياء والألف في مواضع المدّ كما في (يقول ويبيع ويناوم). ولذلك اعتبروا المدّ هو تلك الأحرف الثلاثة، واعتبروها صوامت ساكنة، لأنها مسبوقة بحركة في الرموز الكتابية. هذا في جانب وصفهم للسياق الصوتي لأصوات المدّ، أما في جانب التفسير الصرفي للكلمات، فقد أدى وصف السياق الصوتي للمدّ على هذا النحو إلى تفسير ظاهرة الحذف على أنها حذف لنصف الحركة لا للحركة القصيرة، فكان المحذوف عندهم من (لم ينمّ ولم يدع ولم يرم) هو الألف والواو والياء إشارة إلى رسم المدّ في أصولهن بتلك الحروف، وهو الرسم الذي يؤصل صنف المدّ (مدّ الحركة الضيقة ومدّ الحركة المتسعة) تأصيلاً واحداً - سواء أهو مدّ أصيل في البناء الصرفي أم غير أصيل - نتيجة اتفاق طريقة رسمهما: برموز لا تدل على المدّ بل على الحركة المركبة.

تلك كانت أهم المقاييس الفونولوجية والصوتية المعمول بها في الدراسة في وصف ظواهر الإعلال والسياقات الصوتية لأصوات العلة ذات الصلة بها، وفي تفسير تطوّر الصيغ الصرفية من البنى العميقة إلى البنى السطحية، واستتباط القوانين الفونولوجية المحدثة ذلك التطور. وهي مقاييس تترتب عليها أوجه الاختلاف بين منهج النحاة في تفسير ظواهر الإعلال ووصفها واستتباط القواعد التي تحدثها، وبين المنهج المتبع في البحث، كما ظهر في هذا الفصل.

(١) الدكتور إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٨، ودراسات في علم أصوات العربية للدكتور داود عبده، ٨ - ٩، ٤٥.

الختمة

خاتمة البحث

بعد الوقوف على صيغ الأفعال الناقصة واختلاف السياقات الصوتية لأصوات العلة الواقعة في أصولها المقدرة لها وفق قول الرضي بأن الإعلال أسبق إلى الفعل من دخول اللواحق عليه ، أجمل نتائج الدراسة في الأصول الفونولوجية التي استنبطتها نتيجة تأصيل صيغ الأفعال الناقصة على هذا الوجه وما يترتب عليه من أوجه التطور الصوتي اللازم تقديرها في تلك الصيغ لتسويغ نطقها المستقر عليه في العربية . وكذلك أذكر القوانين الفونولوجية التي قدرتها لتفسير بعض ظواهر الإعلال في هذه الصيغ وما يترتب على القول بها من نتائج علمية وترتيب أوجه إعمالها في الصيغ الفعلية المدروسة .

أولاً ، الأصول الفونولوجية المستنبطة في الدراسة :

١ - سبق الإعلال على إلحاق الضمائر وتاء التانيث :

قام تفسير كافة صيغ الأفعال الناقصة على تقدير وجه واحد لتركيب الأفعال مع ضمائر الرفع وتاء التانيث ، سواء أكانت ضمائر مديدة أم غير مديدة ، طرداً لوجه إلحاق اللواحق - على اختلافها - بالفعل الناقص في اللغة .

وقد تسنى تقدير التطورات الصوتية اللازمة لتغيير تلك الأصول المقدر فيها إعلال اللام توصلاً إلى ما استقر عليه نطق الصيغ الفعلية المركبة في الفصحى ، دون الاضطرار إلى الخروج عن أحد القوانين الفونولوجية المتداولة في علم الفونولوجيا أو عن أحد معايير التشكيل الصوتي التي وضعها أصحاب نظرية العامل الفونولوجي .

كذلك تسنى وفق هذا المنهج في تأصيل صيغ الأفعال وتتبع أوجه تطورها الصوتي ، أن أستنبط الصلات بين تصرف بعض صيغ الأفعال الناقصة وتصرف بعض صيغ الأسماء المقصورة ، كما بينت في تفسير صيغة (رموا) و (رميت) و (تخشين) للمخاطبة^(١) . وهي صلات تعزز التفسيرات المقترحة في الدراسة ، لما تدل عليه من عموم قواعد الصرف في اللغة وشمولها ، وهما من مطالب الدرس الفونولوجي واللغوي بوجه عام ، لما يفيد هذا العموم من اطراد القواعد مع الاقتصاد في عددها والحد من القول بشواذ التصريف في اللغة .

(١) انظر ص ٢٤٧ - ٢٥٠ ، ٢٥٧ - ٢٦١ ، ٢٧٨ - ٢٨٣ ، ٤٦٨ - ٤٧١ .

٢ - امتناع تغيير اللفظ المعلن دون علة دلالية :

أدى طرد القول ببناء الصيغة الصرفية ذات اللاحقة على الصيغة المجردة منها (بعد استيفاء إعلالها) إلى اعتبار ظهور الياء والواو المصححين لأمأ في بعض صيغ الأفعال الناقصة ظهوراً عارضاً ، وإلى القول بأن الأصل في الفعل الناقص أن يبقى لفظه على ما حدث فيه من إعلال في صيغته غير متصل بأية لاحقة . وترتب على ذلك تفسير تصرف الأصوات وتشكيلها وفق ثلاثة أمور :

أ - مراعاة السياق الصوتي الجديد لصوت العلة ، وهو السياق الحاصل عن التقاء آخر الفعل باللاحقة الداخلة عليه ، وما يستدعيه ذلك السياق من تغيير في نطق الأصوات المتجاورة فيه .

ب - حفظ الصيغة الصرفية من الالتباس بصيغة أخرى .

ج - حفظ الفعل من الالتباس بفعل آخر بواسطة طرد صوت العلة الواقع فيه لأمأ في كافة تصاريفه .

وقد عدت المؤثر الأول في تصريف الصيغ المدروسة هو ما يستدعيه السياق الصوتي لصوت العلة من إعمال القوانين الفونولوجية ذات الصلة به ، وهذا هو وجه اعتراض الرضي على تقدير النحاة قلب الواو ياء في صيغة (أَغزَوُ) أصل (أَغزَى) المعلن^(١) .

ولا تعرض ضرورة حفظ دلالة الصيغة الصرفية ومنع التباسها بصيغة أخرى إلا في صيغ محددة يتعارض فيها إعمال القانون الفونولوجي اللازم لسياق صوت العلة مع ظهور دلالة الضمائر الملحقة بأفعالها .

وقد ذكر منها النحاة صيغة اتصال الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بضمير الاثنين مثل (رَمَيَا وَغَزَوَا) . وقد تبينت لي صيغ أخرى ، هي :

١ - صيغة اتصال الفعل الماضي الناقص مفتوح العين بضمير الرفع المتحرك مثل (رَمَيْتُ) و (غَزَوْتُ) و (هَوَيْتُ) و (أَغزَيْتُ) و (أَفْنَيْتُ) و (تَهَاوَيْتُ) و (أَهَوَيْتَهُ) و (اِكْتَوَيْتُ) .

(١) انظر ص ١٥٥ - ١٦٨ .

ويتفق تعليل الرضي لردّ لام الفعل في هذه الصيغ مع القول بأنه ردّ لأجل منع التباس الصيغة الصرفية بصيغة أخرى^(١) .

٢ - صيغة الفعل الماضي الناقص مضموم العين متصلاً بواو الجمع وصيغ المضارع مكسور العين ومضمومها متصلاً بضمير الجمع وياء المخاطبة :

قُدّر في الصيغ المؤصلة في الدراسة للفعل المضارع الناقص مكسور العين ومضمومها المتصل بواو الجمع أو ياء المخاطبة حصول الماثلة بين المدين الضيقين الملتقيين فيها ، وتعليل هذه الماثلة هو الحفاظ على دلالة المدّ الثاني الواجب حذفه فراراً من التقاء المدين . وقد بينت هذه المسألة في تفسير صيغة (ترمون) لجماعة المخاطبين وفي تفسير (أنت تغزين) للمخاطبة و تفسير صيغة (خشوا)^(٢) .

٣ - جميع صيغ المضارع الناقص المتصل بضمير الاثنين :

عامل النحاة الفعل المضارع الناقص الذي حركة عينه ضيقة معاملة الفعل المضارع صحيح الآخر في صيغ التثنية ، فلم يؤصلوها محذوفة اللام .

وقد قدرت في فصول المضارع الناقص أن الياء والواو تردان في هذه الصيغ وأنهما غير مؤصلتين في البنية العميقة لأيّ منها ، سواء أكان الفعل مفتوح العين أم لا . ولم يتساو تفسير ردهما في أبنية المضارعة ، إذ استعنت بمذهب النقل (movement) الذي أقرته نظرية العامل الفونولوجي في تفسير صيغ المضارع الذي حركة عينه ضيقة^(٣) .

٤ - جميع صيغ المضارع الناقص المتصل بنون الإناث :

قام تفسير هذه الصيغ على قول الرضي بإحاق ضمائر الرفع المتحركة بالفعل الناقص تام الإعلال ، فلزم من ثم معاملتها معاملة صيغ الفعل الماضي الناقص مفتوح العين المتصل بتلك الضمائر ، بتقدير تقصير المدّ آخر الفعل وردّ اللام المصححة .

وتستوي في هذا التقدير جميع أبنية المضارعة أيّاً كانت حركة العين في كل منها^(٤) .

(١) انظر ص ٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٢) انظر ص ٣٥٩ ، ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٣) انظر ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، ٥٢١ - ٥٢٢ .

(٤) انظر ص ٤٦٠ ، ٤٩٦ - ٤٩٧ ، ٥٣٢ - ٥٣٣ .

هذه هي الحالات التي وقفت عليها في صيغ الأفعال الناقصة ، فاستدعت القول بلزوم المماثلة أو القول بوجوب ردّ الواو والياء إلى لفظ الفعل المعلن في أصل الصيغة . ويمكن إجمالها في المسائل الصرفية الثلاث التالية :

أ - أنه لا يجوز حذف الضمير المدي (لعلة فونولوجية عرضت في صيغة الفعل) إلا بعد إقامة دليل يدل على أصالته في تلك الصيغة .

ب - أن الفتحة الطويلة الملحقة بالفعل الماضي الناقص مفتوح العين أو بأحد أبنية المضارع الناقص ، توجب تصحيح اللام ، سواء بالنقل أم بالإدخال .

ج - أن كل فعل نشأ عن إعلاله مدّ في آخره - سواء أكان ماضياً أم مضارعاً - يجب ردّ اللام المصححة إليه عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة ، للزوم تسكين آخر الفعل مع هذه الضمائر .

٣ - تأخر الإعراب عن إعلال الفعل الناقص :

بينت في فصول صيغ المضارعة أن هذا القول يتفق مع قول الرضي بتأخر إلحاق الضمائر المتحركة بالفعل عن إعلال آخره ، وهو قول يجعل تفسير غياب علامة الرفع في كافة الأفعال المضارعة الناقصة تفسيراً واحداً ، دون القول بأصلين متفاوتين لصيغة الفعل المضارع الناقص المجرد من الضمائر كما تضمنه تفسير النحاة لغياب علامة الرفع في تلك الصيغة الفعلية (١) .

٤ - انتفاء شبهة لزوم إعلال الوسط في الفعل اللفيف أياً كان السياق الصوتي لعينه :

يقدم السياق الصوتي لعين الفعل اللفيف من كل بناء فعلي في العربية دليلاً على انتفاء اشتباه لزوم إعلال عينه في كل من تلك الأبنية . ويزيد هذا الأمر تأكيداً في الفعل الماضي الثلاثي المجرد مفتوح العين من مثل (غوى ونوى) ، القول بحصول إعلال الطرف فيه قبل إعلال الوسط ، فيكون من ثم سياق عينه الصوتي غير ما وصفه به النحاة ، وهو وقوع صوت العلة بين الفتحين عندهم .

و يعزز هذا التفسير القول بالوحدة الفونولوجية الحاصلة بين حركتي المدّ الأخير في الفعل اللفيف الذي يسبق عينه السكون من مثل (أفعل وتفعل) (٢) .

(١) انظر ص ٤٠٥ .

(٢) انظر ص ١٨٥ - ١٨٦ .

٥ - اشتراط موضع بنيوي مغفل في البنية العميقة لتسويغ مجيء نصف الحركة ومجيء المد في بعض الصيغ :

أظهرت مناقشة الصيغ التي يتحول فيها نطق الحركة إلى نصف الحركة والتي ترد فيها لام الفعل في مثل (يرميان ويغزوان ورميت ورميا ويخشيان) أن كلا منهما تطور صوتي يشترط له أصالة موضع صامت مغفل في الصيغة الفعلية الأولى ، ولا يقدر رد لام الفعل المصححة أو حصول نصف الحركة عن نطق الحركة دون ثبات هذا الموضع البنيوي وفق قانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق . وكذلك يلزم تحوّل نطق نصف الحركة إلى الحركة أن يقع في أصل الصيغة الفعلية موضع نواة ساكنة .

والغاية من اشتراط وقوع هذين الموضعين المُسكّنين في الصيغة الأولى ، هي ألا يكون وصف التطور الصوتي الحاصل في صيغ اللغة مفيداً حصول الظواهر الفونولوجية خبط عشواء دون قيود بنيوية تضبطها .

٦ - استبعاد المنهج المعياري في تأصيل صيغ الأفعال الناقصة :

أظهر تتبع الدقيق لما يلزم الصيغ المؤصلة وفق المنهج المعياري من تغييرات صوتية يتوصل بها إلى نطقها على الوجه المستقر عليه في اللغة ، أن ما يقع بها من سياقات صوتية لأصوات العلة هي سياقات لا تسوغ نطق تلك الصيغ كما وردت في اللغة الفصحى ، لانتفاء العلل الفونولوجية التي تهيئ لنشأة ذلك النطق .

ومن ثم كان تقدير هذه الصيغ أصولاً أولى لصيغ الأفعال الناقصة في العربية ، تقديراً غير موفٍ بتفسير ظواهر الإعلال تفسيراً علمياً دقيقاً ، فلم يكن الأخذ بالمنهج المعياري معيناً على تحقيق الهدف من الدرس الفونولوجي في هذا البحث .

ثانياً ، القوانين الفونولوجية المستنبطة لتفسير بعض ظواهر الإعلال :

١ - قانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق :

يفسر هذا القانون ثبات مواضع المستهل المغفل في النطق في البنية الفونولوجية في بعض الصيغ الفعلية دون بعض ، وهو يقوم على تقدير علاقة تعليق فونولوجي بين حركة المد الأولى وحركته الثانية في سياق إدغام إحداهما في الأخرى (١) .

(١) انظر ص ١١٣ - ١١٥ ، ١٢٥ .

ويقدم هذا القانون تعليلاً مطرداً للزوم حذف كل حركة ثالثة في سلسلة الحركات المتتابعة في أصل بعض الصيغ الصرفية ، وهو الحذف الذي ينشأ عنه امتناع التقاء المدين في أصل صيغة (رَميا) و (يَخشيان) وأمثالهما ، كما يقدم القانون تعليلاً لبقاء المدّ آخراً في الأفعال الناقصة من مثل (رمى ويخشى ويرمي ويغزو) .

٢ - قانون تمكين موضع النواة الساكنة في البنية الفونولوجية :

يقدم هذا القانون تفسيراً للزوم تقصير المدّ قبل كل صامت متبوع بنواة مغفلة في النطق ، وفق تقدير ثبات موضع السكون بواسطة حركة قصيرة عاملة فيه تكون في العربية حركة سابقة للاحقة له . وقد بينت في تفسير صيغة (رَمَتُ) للغائبة و (رَمَوُا) لجماعة الغائبين أسباب لزوم تقصير المدّ لتمكين موضع النواة الساكنة في المقطع التالي للمد^(١) .

٣ - قانون الوقف على المدّ :

أدى بناء الصيغة الفعلية ذات الضمير على صيغة الفعل المعلّ مجرد منه إلى تقدير الصلة بين الظواهر الفونولوجية الناشئة عن سكون لام الفعل الناقص و تلك الناشئة عن تسكين آخر الاسم المقصور الموقوف عليه ، لملاحظة اتفاق الصيغتين في السياق الصوتي الواقع فيه المدّ .

ومن ثم كان تقدير تطور السياق الصوتي الواحد فيهما تقديراً واحداً مستدعياً استنباط قاعدة فونولوجية واحدة ، وقد أطلقت عليها ظاهرة الوقف على المدّ تفريقاً بين الوقف المسوّغ لحصول الحركة المركبة آخر الكلمة والوقف غير المسوّغ له^(٢) .

ثالثاً ، نتائج أعمال هذه القوانين :

١ - يترتب على الأخذ بالقانون الأول أن تزول شبهة لزوم إعلال عين الفعل اللفيف المسبوقه بالسكون ، لأنه لا يجوز وفق هذا القانون نقل حركة المدّ الأولى وهي عاملة في علاقة الإدغام القائمة بين الحركتين ، في حين أنه يجوز تقدير نقل الحركة الثانية منه ، لجواز نقل المعمول فيه وفق الأصول البنيوية التي تقرّها نظرية العامل الفونولوجي .

٢ - يترتب على الأخذ بالقانون الثاني أن يكون تأصيل الفعل الماضي الناقص

(١) انظر ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) انظر ص ٥٩٨ - ٥٩٩ .

مفتوح العين المتصل بتاء التأنيث وعلامة التثنية هو لفظه معلاً بتقصير المدّ في آخره في صيغة (فَعَلْتُ) مثل (رَمَتُ) و (غَزَتُ) ، اعتباراً بأن التقصير لا يحدث إلا مع وقوع مقطع ذي نواة ساكنة بعد المدّ، مما يستدعي تقدير الإلحاق التتابعي (analytic process) في مثل هذه الصيغة ، فيكون إلحاق علامة التثنية تالياً لإعلال صيغة (فعلت) .

٣ - يؤدي تقدير الصلة بين الظواهر الفونولوجية الحاصلة عن حذف الحركة الأخيرة من أبنية اللغة - أسماء وأفعالاً - إلى جمع شتات ظواهر صرفية بقيت متفرقة بين أبواب الصرف رغم اتفاق الصيغ الخاصة بها في نوع السياق الفونولوجي لأصوات العلة ونوع الحذف وموضعه فيها ، ويُعزّز عقد الصلة بين هذه الظواهر المتعددة وصف قواعد العربية الصرفية بالاقتصاد والاطراد في آن واحد .

رابعاً ، ترتيب أعمال القوانين :

أ - قانون تمكين موضع الصامت المغفل في النطق :

يتقيد أعمال قانون تمكين موضع الصامت المغفل نطقاً في حالة التقاء المدين بنوع كل منهما ، فحيث يكون حذف الحركة الثالثة والرابعة مفضياً إلى ذهاب دلالة الضمير المتصل بالفعل ، يمتنع الحذف ويستعاض عن أعمال القانون في الصيغة الصرفية بالنقل أو بالإدخال . وترتيب أولوية أعمال كل من هذه الثلاثة هو الترتيب التالي :

١ - الحذف : كما في (خَشُوا وَرَضُوا) و (يَرْمُونَ) و (أَنْتِ تَغْزِينَ) (١) .

٢ - النقل : كما في (رَمَوْا) و (أَنْتِ تَخْشِينَ) و (أَنْتِ فَتَايِ) و (هُمْ يَخْشَوْنَ) ، وهو نقل الحركة الثالثة من حركات المدين الأربع مع حذف الحركة الرابعة ، كما بينت في تفسير تلك الصيغ (٢) .

٣ - الإدخال أو الردّ بالنقل :

جاء ذكر هاتين الحالتين في صيغة (رَمِيَا وَغَزَوْا وَيَخْشِيَانِ) وهي أمثلة إدخال الواو والياء ، وفي صيغة (يَرْمِيَانِ) و (يَغْزَوَانِ) وهما مثالا نقل الحركة الثانية من المدّ في صيغة

(١) انظر ص ٣٥٩ ، ٤٩٣ ، ٥٣٥ .

(٢) انظر ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٨ - ٤٧١ .

الغائب المفرد المعلن ليحصل بها نطق الياء والواو في موضع لام الفعل المتصل بضمير الاثنين ،
وفق ما جاء في مباحث الدراسة (١) .

ب - قانون تمكين موضع النواة المغفلة نطقاً :

إذا وقع في البنية العميقة للصيغة الفعلية سياق صوتي مستدع تقصير المد لأجل تمكين
موضع النواة الساكنة في المقطع التالي له كما يستدعي تسويغ موضع الصامت المغفل بوقوع
مدّ مكثف له في الموضع نفسه من البناء الصرفي للفعل ، كان تقدير أعمال قانون تمكين
موضع الصامت المغفل هو الأولى بالتقديم على تقدير تقصير المدّ لتمكين موضع السكون في
المقطع التالي له ، اعتداداً بأن العمل الفونولوجي يحصل تباعاً وفق تقديم التطور الفونولوجي
المستحق للأصوات المتلاقية في النطق على تشكيل الأصوات لعلة بنيوية .

وقد جاء ترتيب أعمال القانونين على هذا الوجه في التفسير المقدم لصيغة (رَمَت) للغائبة (٢).
ج - ترتيب إدخال الزياتين أول صيغة الأمر :

جاء تفسير زيادة الكسرة والهمزة أول صيغة (اِفْعَلْ) لأمر المخاطب معتبراً باستدعاء
زيادة كل منهما في السياق الفونولوجي ذي الصلة بأحد قوانين اللغة العامة ، فلم يقدر دخول
الزيادتين أول (اِفْعَل) ساكن الفاء للعلّة الفونولوجية نفسها .

وأدى هذا إلى ترتيب زيادة الهمزة بعد زيادة الكسرة ، لانتفاء علة زيادتها قبل حصول نطق
الكسرة واعتباراً بحصول التطور الصوتي في نطق الصيغة الفعلية وفق تحقق علة ، فلا يقدر
تزامن الزيادتين مع تعلق إحدهما بالأخرى وترتيبها عليها . وترتيب الظواهر الفونولوجية
على هذا الوجه هو الترتيب الذي يصطلح عليه بالترتيب الممهد .

هذا وأسأل الله أن أكون قد وفقت في تأصيل صيغ الأفعال الناقصة وفي تقدير القوانين
الفونولوجية العاملة فيها ، وأن يكون فيما بدا لي من أوجه التفسير القدر الكافي من الإصاحة
والله وليّ التوفيق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق

وخاتم المرسلين .

(١) انظر ص ١٩٧ ، ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ٤٣٩ - ٤٤١ ، ٤٨٧ ، ٥٢٢ .

(٢) انظر ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

* الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد

- (تهذيب اللغة) تحقيق د. عبد الحلیم النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .

* ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد :

- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين) . المكتبة التجارية الكبرى ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ م ، مصر .

* الأنصاري ، أبو زيد سعيد بن أوس

- (النوادر في اللغة) ، بيروت ١٩٨٤ م

* أنيس ، إبراهيم

- (الأصوات اللغوية) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ م .

- (في اللهجات العربية) ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٤ م

* البرماوي ، الفاضل

- (شرح لحة أبي حيان) تحقيق عبد الحميد محمود حسان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م .

* بروكلمان

- (فقه اللغات السامية) ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مطابع جامعة الرياض ،

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

* بشر ، كمال محمد

- (علم اللغة العام ، الأصوات) ، ١٩٧٩ م ، دار المعارف ، القاهرة .

* البغدادي ، عبد القادر بن عمر

- (خزانة الأدب ولب لسان العرب) تحقيق محمد نبيل طريقي ، دارالكتب

العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م .

- (شرح شواهد شرح الشافية)

- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر
١٣٥٨هـ

*** البكوش ، الطيب**

- (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) ، تونس ١٩٧٣ م .

*** التفتازاني ، مسعود بن عمر سعد الدين**

- (شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف) ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم،
الكويت ١٩٨٣ م .

*** تود ، لوريتو**

- (مدخل إلى علم اللغة) ترجمة د . مصطفى التوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤ م .

*** ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير الدمشقي**

- (النشر في القراءات العشر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ .

*** الجمحي ، محمد بن سلام**

- (طبقات فحول الشعراء) تحقيق محمود محمد شاكر ، ١٩٥٢ م ، القاهرة ، دار المعارف .

*** الجندي ، أحمد علم الدين**

- (اللهجات العربية في التراث) الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م .

*** ابن جني ، أبو الفتح عثمان**

- (الخصائص) تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ م ، بيروت .

- (سر صناعة الإعراب) دراسة وتحقيق د . حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣ م .

- (المنصف) شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان

المازني ، تحقيق الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور عبد الله أمين ، الطبعة الأولى ،

٣٧٣هـ / ١٩٥٤ م . إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية .

- (المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات) تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،

- د. عبد الحليم النجار ، علي النجدي ناصف ، دار سزكين للطباعة ، ١٩٨٦ م .
- * **عبد الجليل ، عمر صابر**
- (الفعل الناقص في اللغة العربية ، دراسة صرفية مقارنة) . الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، القاهرة .
- * **ابن الحاجب النحوي ، جمال الدين أبو عمرو وعثمان بن عمر**
- شرح الشيخ رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- * **ابن حزم**
- (جمهرة أنساب العرب) تحقيق ليفي بروفنسال ، دارا المعارف بمصر .
- * **حسان ، تمام**
- (الأصول ، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ م .
- (مناهج البحث في اللغة) . مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٠ م .
- (اللغة العربية ، معناها ومبناها) عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
- * **حسنين ، صلاح الدين صالح**
- (دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن) دارالعلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ، الطبعة الأولى ، الرياض .
- * **حماد ، أحمد عبد الرحمن**
- (عوامل التطور اللغوي) دار الأندلس ، ١٩٨٣ م الطبعة الأولى ، بيروت .
- * **أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف**
- (ارتشاف الضرب من لسان العرب) تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، القاهرة .
- (البحر المحيط في التفسير) ، مكة المكرمة ١٩٩٢ م .

*** ابن دريد**

- (الجمهرة) الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، ١٣٥١هـ .

*** رابن ، حاييم**

- اللهجات العربية الغربية القديمة . ترجمة عبد الرحمن أيوب ، ١٩٨٦م ، ذات السلاسل للنشر والطباعة ، الكويت .

*** رضي الدين ، محمد بن الحسن الاسترأبازي**

١ - (شرح شافية ابن الحاجب) . تحقيق وشرح : الدكتور محمد نور الحسن ، الدكتور محمد الزفزاف ، الدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد ، دارالكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٢ - (شرح الكافية للرضي) . تحقيق يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

*** الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق**

١ - (الإيضاح في علل النحو) . تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢ - (الجمل في النحو) . مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

*** الزبيدي ، أبو بكر محمد الحسن**

- (طبقات النحويين واللغويين) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دارالمعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية

*** السامرائي ، إبراهيم**

١ - (الفعل : زمانه وأبنيته) مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ ، بيروت .

٢ - (فقه اللغة المقارن) دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٣م ، الطبعة الثالثة .

*** سامسون ، جفري**

- (مدارس اللسانيات : التسابق والتطور) ترجمة د . محمد زياد كبة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٧هـ .

* **السبتي** ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد
الله القرشيّ الإشبيليّ

- (البسيط في شرح جمل الزجاجي) تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب
الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

* **ابن السراج** ، أبو بكر محمد بن سهل

- (الأصول في النحو) . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، بيروت .

* **السمين الحلبي** ، أحمد بن يوسف

- (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ،
١٤٠٧ هـ .

* **سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

- (الكتاب) تحقيق وشرح الدكتور عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٧٧ م ،
الطبعة الثانية .

* **السيرافي** ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله

- (شرح كتاب سيبويه) . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي
حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
(أخبار النحويين البصريين ومراتبهم) تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ،
الطبعة الأولى .

* **السيوطي** ، عبد الرحمن جلال الدين

- ١ - (الإتقان في علوم القرآن) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١ هـ .
- ٢ - (الأشباه والنظائر) . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .
- ٣ - (الاقتراح في علم أصول النحو) تحقيق د . أحمد محمد قاسم ، ١٩٧٦ م .
- ٤ - (الزهر في علوم اللغة وأنواعها) ضبط وشرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى بك
ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي . المكتبة العصرية ، صيدا ،
بيروت ١٩٨٦ م .

٥ - (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) ، تحقيق وشرح د . عبد العال سالم مكرم ،
دار البحوث العلمية ، بيروت ، ١٩٧٧ م .

* الشافعي ، أحمد عبد الغني الدمياطي

- (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) ، رواية وتصحيح علي محمد الضباع
دار الندوة ودار الجديدة ، بيروت .

* شاهين ، عبد الصبور

١ - (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٦ م .

٢ - (المنهج الصوتي للبنية العربية) ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٧٧ م

* الشنقيطي

- (الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع) الطبعة الأولى ، ١٣٢٨ هـ .

* الصبان ، محمد بن علي

- (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) ، مكتبة ومطبعة دار إحياء
الكتب العربية ، القاهرة .

* الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي

- (التبصرة والتذكرة) تحقيق د . فتحي أحمد مصطفي الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق .

* ضيف ، شوقي

- المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .

* العاني ، سلمان حسن

- (التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، فونولوجيا العربية) ترجمة د . ياسر الملامح ،

الطبعة الأولى ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة

* عبد التواب ، رمضان

١ - (التطور اللغوي ، مظاهره ، وعلمه وقوانينه) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة

الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٢ - (فصول في فقه اللغة) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، الطبعة

الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

*** عابنة ، يحيى**

(دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية)

دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م

*** عبده ، داود**

١ - (دراسات في علم أصوات العربية) ، مؤسسة الصباح ، الكويت .

٢ - (أبحاث في اللغة العربية) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

*** العجلي ، أبو النجم**

- (الديوان) شرح علاء الدين آغا ، الرياض ، ١٩٨١م .

*** ابن عصفور الإشبيلي**

- (شرح جمل الزجاجي) تحقيق د . صاحب أبو جناح

- (الممتع في التصريف) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة

الخامسة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- (المقرب) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجابوري ، الطبعة الأولى ،

١٩٧١م .

*** عضيمة ، محمد عبد الخالق**

- (المغني في تصريف الأفعال) ، دار الحديث ، ١٩٦٢م

*** العكبري ، أبو البقاء**

- (التبيان في إعراب القرآن) تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ،

١٩٨٧م

*** عمايرة ، خليل**

- (في نحو اللغة وتراكيبها) عالم المعرفة للنشر ، ١٩٨٤م ، جدة .

*** عمر ، أحمد مختار**

- (دراسة الصوت اللغوي) ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٦م

*** عون ، حسن**

- (اللغة والنحو : دراسات تاريخية ، وتحليلية ومقارنة) الطبعة الأولى ، ١٩٥٢م ، مطبعة

رويال ، الاسكندرية .

*** ابن فارس ، أبو الحسين أحمد**

- (الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومساثلها وسنن العرب فى كلامها) مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .

*** الفارسى؁ أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار**

- (التعليقة على كتاب سبويه) . تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، الطبعة الأولى ، مطابع الحسنى بالرياض .

*** الفاكهى؁ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن على بن**

محمد

- (شرح الحدود النحوية) . تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم . دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

*** فليش؁ هنرى**

- (العربىة الفصحى؁ دراسة فى البناء اللغوى) تحقيق د . عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

*** ابن قتيبة**

- (الشعر والشعراء) تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار إحياء الكتب العربىة ، ١٩٤١ م .

*** القلقشندى**

- (صبح الأعشى) دار الكتب ١٩٢٢ م

- (نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب) تحقيق الإبيارى؁ الطبعة الأولى؁ القاهرة ١٩٥٩ م

*** كانتينو؁ جان**

- (دروس فى علم أصوات العربىة)؁ ترجمة صالح قرمادى؁ تونس؁ ١٩٦٦ ،

*** كحالة؁ عمر رضا**

- (معجم قبائل العرب) المطبعة الهاشمية ، دمشق ١٩٤٩ م .

*** ليونز ، جون**

- (نظرية تشومسكي اللغوية) ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، دارالمعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ م .

*** المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد**

- (المقتضب) تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٣٩٩ هـ ، وزارة الأوقاف ، مطابع .

*** ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله**

الطائي الجياني

١ - (شرح الكافية الشافية) تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث .

٢ - (شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز) تحقيق علي حسين البواب ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .

٣ - (شرح التسهيل) تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، د . محمد بدوي هجر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

*** ابن منظور**

- لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، هشام الشاذلي ، محمد أحمد حسب الله ، دار الكتاب المصري ، القاهرة .

*** الميداني ، أحمد بن محمد**

- (نزهة الطرف في علم الصرف) دار الآفاق الجديدة ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

*** ابن النازم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد**

- (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت .

*** نعمة ، أم سلمة عبد الباقي يوسف**

- (الفعل الناقص في العربية ، دراسة صوتية وصرفية)

رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ١٩٨٣م

* هارون عبد السلام

- (معجم شواهد العربية) ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٢م .

* ابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين

بن يوسف

١ - (شرح جمل الزجاجي) تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، الطبعة الثانية ،

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

٢ - (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١٧ هـ -

١٩٩٦م .

٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الكتاب الحديث ، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد .

٤ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

* هلال ، عبد الغفار حامد

١ - (أصوات اللغة العربية) الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ، مطبعة الجبلاوي ،

بالقاهرة .

٢ - (اللهجات العربية ، نشأة وتطوراً) ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ١٤١٨ هـ -

١٩٩٨م .

* الهمداني

- (صفة جزيرة العرب) طبعة ليدن والقاهرة ، تحقيق محمد بليهد النجدي

* وافي ، علي عبد الواحد

- (فقه اللغة) دار نهضة مصر .

* ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي

١ - (شرح المفصل) عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي بالقاهرة .

٢ - (شرح الملوكي في التصريف) ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

الدوريات :

* إسماعيل ، عبد الرحمن محمد

- (مظاهر اختلاف اللسان العربي وتوظيفها في مسائل النحو والصرف) محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٤هـ .

* البنا ، محمد إبراهيم

- (تحليل الجملة الفعلية) ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة القرى ، العدد الثاني ١٩٨٤ م .

* صلاح الدين صالح حسنين

١ - (الهمزة ، دراسة صوتية تاريخية) مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع ، محرم ١٤١٤هـ .

٢ - (إعلال الواو والياء في اللغة العربية) مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء ٤٨ ، محرم ١٤٠٢هـ .

٣ - (القوانين الفونولوجية في اللغات السامية ، دراسة توليدية) مجلة الدراسات الشرقية العدد ١٤ ، يناير ١٩٩٥ م

* عبد الكريم ، محمد عبد اللطيف

- (من خصائص عربية اليهود في القرن العاشر) مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ م .

* عبده ، داود

- (الدراسات الصوتية في اللغة العربية ، بين الوصف والتفسير) دورية (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، وقائع ندوة جهوية ، أبريل ١٩٨٧ ، الرباط ، طبعة ١٩٩١ م .

المراجع الأجنبية

- Charette, Monique

1 - (Mongolian and Polish meet Government Licensing) Working Papers in Linguistics and phonetics 2, school of oriental and African studies, London 1992.

2 - A course in Phonology, given at SOAS 1991 .

- Chomsky, Noam

1- Barriers, The MIT Press Halliday Lithograph, third printing 1990.

2- Knowledge of language: its nature, origin and use, 1986, Praeger publishers, New York.

- Katamba, Francis

An Introduction to Phonology, USA, Longman, New York, 1989 .

- Kaye, Jonathan

1 - Phonology, a cognitive view, Lawrence Erlbaum associates Hillsdale, 1989 .

2 - Government in Phonology, the case of Moroccan Arabic, The Linguistic Review: 6

3 - Kaye, J.Lowenstamm J., Vergnaud J. (1985) The internal Structure of Phonological elements, Phonology year book 2 .

- Ladefoged, Peter

Acourse in Phonetics, Harcourt Brace, USA, 1982.

- Lyons, John

Language and Linguistics, Cambridge University Press, 1981

- Schane and Bendixen

Workbook in Generative Phonology, Pentice - Hall Foundations .